

# الموسوعة الإدارية الحديثة

مبادئ الحكمة الإدارية العليا

وفتاوى الجمعية العمومية

تدعى ١٩٤٦ - وعقد ط١٩٨٥

تحت إشراف

الأستاذ الفاضل  
المقام بمكة

الدكتور فهد  
رئيس مجلس

الجزء الخامس

الطبعة الأولى

١٩٨٧ - ١٩٨٦



إصدار الدار المصرية للدراسات والبحوث

١٩٨٧ - ١٩٨٦



# **الدار العربية للموسوعات**

**حسن الفكاهنى - محام**

**تأسست عام ١٩٤٩**

**الدار الوحيدة التى تخصصت فى اصدار**

**الموسوعات القانونية والاعلامية**

**على مستوى العالم العربى**

**ص . ب ٥٤٣ - تليفون ٣٩٣٦٦٣٠**

**٢٠ شارع عدلى - القاهرة**





# الموسوعة الإدارية الحديثة

مبادئ المحكمة الإدارية العليا

وفتاوى الجمعية العمومية

منذ عام ١٩٤٦ - وحتى عام ١٩٨٥

تحت إشراف

الأستاذ حسن الفكهاني  
المهامي أمام محكمة النقض

الدكتور نعيم عطية  
نائب رئيس مجلس الدولة

المجلد الخامس

الطبعة الأولى

١٩٨٧ - ١٩٨٦

---

إصدار: الدار العربية للموسوعات

القاهرة: ٢٠ شارع عدلي - ص.ب. ٥٤٣ - ت: ٧٥٦٦٣٠



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَقُلْ أَعْمَلُوا

فَنَسِيرِي اللَّهِ عَمَلَكُمْ

وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ



## تقديم

الدار العربية للموسوعات بالمشاهرة  
التي قدمت خلال أكثر من ربع قرن  
مضى العديد من الموسوعات القانونية  
والإعلامية على مستوى الدول العربية .  
يسعدنا أن تقدم إلى السادة رجال القانون  
في مصر وجميع الدول العربية هذا العمل الجديد  
الموسوعة الإدارية الحديثة  
شاملة مبادئ المحكمات الإدارية العليا  
منذ عام ١٩٥٥  
وفتاوى الجمعية العمومية منذ عام ١٩٤٦  
وذلك حتى عام ١٩٨٥  
أرجو من الله عز وجل أن يحوز القبول  
وفقنا الله جميعاً لما فيه خير أمتنا العربية .

هبة الفكر هاني



## موضوعات الجزء الخامس

---

إعادة إلى الخدمة

إصابة

إصابة اجتماعية

إصابة غلاء المعيشة

اعتماد

أعلام وراثية

أنديمية

الكاديمية الفنون

أكراه بدني

أمر جنسي

إملاء الدولة العامة والخاصة

انقلاب

كسوال محسنة





## منهج ترتيب موضوعات الموسوعة

بويت في هذه الموسوعة المبادئ القانونية التي تقررنا كل من المحكمة الإدارية العليا والجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ومن قبلها قسم الراى مجتمعها منذ انشاء مجلس الدولة بالتشوق رسم ١٩٤٦ هـ .

وقد رتب هذه المبادئ مع ملخص للاحكام والفتاوى التي ارستها ترتيبا ايجديا طبقا للموضوعات . وفي داخل الموضوع الواحد رتب المبادئ وملخصات الاحكام والفتاوى ترتيبا منطقيا بحسب طبيعة المادة المجمعة وامكثت هذه المادة للثوب .

وعلى هدى من هذا الترتيب المنطقى بديء — قدر الامكان — برصد المبادئ التي تضمنت قواعد علمية ثم اعقبها المبادئ التي تضمنت تطبيقات او تفصيلات . كما وضعت المبادئ المقاربة جنباً الى جنب دون تفيد بتاريخ صدور الاحكام او الفتاوى . وكان طبعيا ايضا من منطلق الترتيب المنطقى للمبادئ في اطار الموضوع الواحد ، ان توضع الاحكام والفتاوى جنباً الى جنب ما دام يجمع بينهما تماثل او تشابه يقرب بينهما دون فصل تحكمى بين الاحكام في جانب والفتاوى في جانب آخر ، وذلك مساعداً للباحث على سرعة تتبع المشكلة التي يدرسها والوصول بقصر السبل الى الالام بما اكلى في شأنها من حلول في احكام المحكمة الادارية العليا او فتاوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع على حد سواء . وكثيراً ما تتلاقى الاحكام والفتاوى او تتقارب عند رآى واحد ، بل حتى متى وجدنا تعارض بينهما فمن المفيد ان يتعرف القارىء على هذا التعارض تبوا من استعراض الاحكام والفتاوى متعاقبة بدلا من تشتيته بالبحث عما لقرره المحكمة من مبادئ في ناحية وما قرره الجمعية العمومية في ناحية اخرى .

ولما كلفت بعض الموضوعات تطوى على مبادئ عديدة ومتشعبة لمراسمها كم من الأحكام والفتاوى فقد أجريت تبسيطات داخلية لهذه الموضوعات الى فصول وفروع وزعت عليها المبادئ وما تعلق بها من فتاوى وأحكام بحيث يسهل على القارئ الرجوع الى المبدأ الذى يحتاج اليه .

وقد قُبلت كل من الأحكام والفتاوى ببيانات تيسر على الباحث الرجوع اليها فى الأصل الذى استقيت منه بالمجموعات الرسمية التى دأب المكتب الفنى بمجلس الدولة على إصدارها سنوياً للأحكام والفتاوى ، وأن كان الكثير من هذه المجموعات قد أضى متعزراً التوصل اليها لتتأخر العهد بها ونفاذ طبعاتها . كما أن الحديث من الأحكام والفتاوى لم يقسن طبعها الى الآن فى مجلدات سنوية . مما يزيد من القيمة العملية للموسوعة الادارية المصنوعة ويمن على القارئ فى المجهود من أجل خدمة عملة يتجهل فى اعلام المكيفة بما ارساه مجلس الدولة مهلاً فى مكتبته الادارية العليا والجمعية العمومية لىسمى الفتوى والتشريع من مبادئ يهتدى بها .

وعلى ذلك فسيبقى القارئ فى ذيل كل حكم أو فتوى بتاريخ الجلسة التى صدر فيها الحكم والفتوى ، ورقم الطعن امام المحكمة الادارية العليا للذى صدر فيها الحكم ، أو رقم الملف الذى صدرت الفتوى من الجمعية العمومية أو من قسم الراى مجتمعاً بشأنه ، وأن صدر الاشارة الى رقم الملف هو بعض الحالات القليلة فسيبقى فى ذلك الفتوى بدلاً من ذلك بالرقم الذى صهرت فيه الفتوى الى الجهة الادارية التى طلبت الراى وتاريخ التصدير .

وفى كثر من الأحيان تتأرجح المجموعات الرسمية التى تبشر الفتاوى بين هذين البيتين الخاصين فتشير تارة الى رقم ملف الفتوى وتشير تارة أخرى الى رقم الصادر وتاريخه .

**ويقال لك :**

( طعن ١٥١٧ لسنة ٢ فى جلسة ١٣/٤/١٩٥٧ )

ويبقى ذلك حكم المحكمة الادارية العليا فى الطعن رقم ١٥١٧ لسنة ٢ فى الصادر بجلطة ١٤ من ابريل ١٩٥٧ .

### مثال ثان :

( ملف ٧٧٦/٤/٨٦ جلسة ١٩٧٨/٦/١٤ )

ويقصد بذلك الفتوى التي أصدرتها الجمعية العمومية لقسمى الفتوى  
والتشريع جلسة ١٤ من يونيو ١٩٧٨ بشأن الملف رقم ٧٧٦/٤/٨٦ .

### مثال آخر ثالث :

( فتوى ١٣٨ في ١٩/٧/١٩٧٨ )

ويقصد بذلك فتوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع التي  
أصدرت الى جهة الادارة طالبة الفتوى برقم ٦٣٨ بتاريخ ١٩ من يولييه ١٩٧٨ .

كما سيجد القارئ تعليقات تزيده الملم بالموضوع الذي يبحثه .  
وبعض هذه التعليقات يتعلق بفتوى أو حكم . وعندئذ سيجد التعليق عقب  
الحكم أو الفتوى المعلق عليها ، وبعضها يتعلق بالموضوع برمته أو بأكثر من  
فتوى أو حكم بداخله وعندئذ سيجد القارئ هذا التعليق في نهاية الموضوع .  
وعلى الدوام لن تحمل التعليقات أرقاما متسلسلة كما هو متبع بشأن المبادئ  
المستخلصة من الفتاوى والأحكام المنشورة .

وبذلك نرجو أن تكون قد أوضحتنا للقارئ المتبحر الذي يجدر أن يتبعه  
في استخراج ما يحتاجه من مبادئ وتعليقات انطوت عليها هذه الموسوعة .  
ولا يفوتنا في هذا المقام أن نذكر القارئ بأنه سوف يجد في ختام الموسوعة  
جيبانا تفصيليا بالاحالات ، ذلك لتعلق عديد من الفتاوى والأحكام بأكثر من  
موضوع ، فإذا كانت قد وضعت في أكثر الموضوعات ملامية إلا أنه وجب  
أن نشير إليها بمناسبة الموضوعات الأخرى التي تمسها الفتوى أو الحكم من  
قريب أو بعيد .

والله ولي التوفيق

حسن الشكاهي ، نعيم عليه



## اعادة الى الخدمة

---

الفصل الأول : اعادة الى الخدمة بالعفو عن العقوبة .

الفصل الثاني : القانون رقم ١٧٦ لسنة ١٩٦٠ بإعادة المتصلين  
للحكم عليهم من محكمة الشعب الى الخدمة .

الفصل الثالث : القرار الجمهوري رقم ٣٦٠٢ لسنة ١٩٦٦ بشأن  
حساب مدد الفصل السياسي لمن يعادون الى  
الخدمة بمد صدور قرار العفو عنهم .

الفصل الرابع : القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٧١ بإعادة بعض  
الحكوم عليهم بعقوبة جنائية في جرائم سياسية .

الفصل الخامس : القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ بشأن اعادة  
المتصلين بشيخ الطريق القادي .

## الفصل الأول

### إعادة إلى الخدمة بالعفو عن العقوبة

#### قاعدة رقم ( ١ )

#### المبدأ :

انتهاء خدمة الموظف للحكم عليه في جنائية — صدور قرار جمهوري بالعفو عن العقوبة لا يترتب عليه إعادتهم إلى وظائفهم بقوة القانون كنتيجة حتمية لقرار العفو — يستوى في ذلك من انتهت خدمتهم كأثر للحكم ومن فصلوا بقرارات سابقة على صدور الحكم — الصفة التمييزية لا تكون إلا بقرارات تميز جديدة إذا توفرت فيهم الشروط المطلوبة — أثر ذلك أن المدة من تاريخ انتهاء الخدمة إلى تاريخ إعادة التمييز لا يجوز حسابها ضمن مدة الخدمة .

#### ملخص الفتوى :

إن الطهو الصادر بقرار جمهوري لا يحو الجريمة ذاتها أو يزيل عنها الصفة الجنائية التي تظل غائقة بها ، كما أنه لا يحو الحكم الصادر بالإدانة الذي يظل قائما . ومن ثم فإنه لا يترتب على القرار الجمهوري الصادر بالعفو سوى إسقاط العقوبة الأصلية ، أو ما بقي منها ، وكذلك العقوبات التبعية ، والآثار المترتبة على الحكم ، وذلك بالنسبة إلى المستقبل ولا يترتب عليه إسقاط العقوبات التي نفذت أو الآثار التي وقعت في الفترة السابقة على صدوره وعلى ذلك فإنه لا يترتب على قرار العفو إسقاط الآثار الخاص بانتهاء خدمة الموظف للحكم عليه في جنائية — الذي قرره الفترة الثالثة من المادة ١٠٧ من قانون نظام موظفي الدولة رقم ٢١ لسنة ١٩٥١ — والذي يعتبر أثرا ثوريا ، يقع مباشرة وبقوة القانون ، كنتيجة حتمية للحكم الجنائي ، ويستنفذ غرضه — بقطع الرابطة الوظيفية بين الموظف المحكوم عليه والدولة — بمجرد وقوعه وبالتالي فإذا كان انتهاء خدمة بعض السادة الذين صدر القرار الجمهوري رقم ٢٩٣٧ لسنة ١٩٦٤ بشأن العفو عنهم ، قد تم كأثر من آثار الحكم عليهم في الجنايات المنسوبة إليهم ، فإنه لا يترتب على صدور هذا

القرار استند الاثر الخالص بانتهاك خدمتهم ، الذي وقع واستنفذ غرضه فور صدور الاحكام عليهم ، وفي تاريخ سابق على تاريخ صدور قرار العفو .

أما بالنسبة الى الموظفين الذين تم فصلهم بقرارات ( جمهورية او وزارية ) سابقة على الحكم عليهم - ومنهم السادة المعروضة حالتهم - فإن الفصل في هذه الحالة لا يعتبر اثرا من آثار الحكم عليهم ، ومن ثم فإن القرار الجمهوري الصادر بالعفو - والمشار اليه - ليس من شأنه المساس بقرارات فصلهم ، اذ أنه يتعلق بالعقوبات الاصلية والتبعية والآثار المترتبة على الحكم ، ولا شأن له بالقرارات الادارية السابقة على الحكم ، والتي لا تعتبر اثرا من آثاره وبالتالي لا يترتب على صدور قرار العفو سلك الذكر اعتبار قرائنات الفصل المذكورة كان لم تكن ، وانما تنطّل هذه القرارات قائمة ومنتهية لانها الخالص بانفصال العلاقة الوظيفية بين الموظفين الذين صدرت في شأنهم وبين الجهات الادارية التي كانوا يعملون فيها .

ويخلص مما تقدم جديما انه لا يترتب على صدور القرار الجمهوري رقم ٢٩٣٧ لسنة ١٩٦٤ بالعفو عن العقوبات الاصلية والتبعية والآثار المترتبة على الاحكام الجنائية الصادرة ضد الموظفين المذكورين لا يترتب على ذلك اعادةهم الى وظائفهم بقوة القائلون وبنتيجة حتمية لصدور قرار العفو المشار اليه - سواء منهم من انقضت خدمتهم كائنا للحكم عليهم ومن فصلوا بقرارات سابقة على الحكم لا تنافي اعادةهم الى العمل الا بقرارات تعيين جديدة تصل ما يتقطع من الرابطة الوظيفية بينهم وبين الدولة ، اذا ما توفرت في شأنهم الشروط اللازمة لادائها فهي يمين في الوظائف العامة ومقتضى ذلك هو ان المدة من تاريخ فصلهم ( انتهاء الخدمة ) الى تاريخ اعادة تعيينهم من جديد ، لا تعتبر مدة عمل ، وبالتالي لا يجوز حسابها ضمن مدة خدمتهم لاتقضاء الاسس القانونية .

( مقوى ٥٢٣ في ١٩٦٦/٥/٢٤ )

## الفصل الثاني

القانون رقم ١٧٦ لسنة ١٩٦٠ بإعادة الفصولين  
للحكم عليهم من محكمة الشعب الى الخدمة .

### قاعدة رقم ( ٢ )

المبدأ :

نص المادة الثانية من القانون رقم ١٧٦ لسنة ١٩٦٠ على جواز  
إعادة بعض الموظفين المحكوم عليهم من محكمة الشعب الى الخدمة  
ووضعه في الدرجة التي كان عليها قبل فصله وفي اقدميته فيها -  
التطبيق السليم لذلك هو اسقاط مدة الفصل وإعادته في نفس الدرجة  
التي كان عليها مع اضافة الفترة الزمنية من اقدمية الدرجة السابقة على  
الفصل الى ما يعقب اعادته - القول بان اقدميته تعتبر من تاريخ شغله  
الدرجة قبل الفصل يتضمن ضم مدة الفصل دون سند من القانون .

ملخص الفتوى :

ان المادة الثانية من القانون رقم ١٧٦ لسنة ١٩٦٠ الخاص  
بالعنو من بعض العقوبات وإجازة إعادة بعض الموظفين المحكوم  
عليهم من محكمة الشعب الى الخدمة تنص على انه « يجوز ان يعاد  
الموظف المهوى الى الوظيفة التي كان يشغلها قبل الحكم عليه من  
محكمة الشعب او الى أية وظيفة أخرى ماثلة او غير ماثلة اذا  
كان الحكم عليه مع وقف تنفيذ العقوبة او كان ممن يدخل في حكم  
المادة السابقة او كان قد استوفى العقوبة المحكوم عليه بها ، وذلك  
بالشرطين الآتيين :

( ١ ) أن يقدم طلبا بذلك الى الجهة التي كان يتبعها تبين  
ذلك خلال ثلاثين يوما من صدور هذا القانون .

( ب ) أن يوضع في الدرجة التي كان عليها قبل فصله وفي اقدميته  
فيها . كما يجوز عند عدم وجود درجة خالية تعيينه بمكافأة .  
ولا يجوز الطعن في قرار إعادة الموظف .

ويعتبر العنو عن العقوبة في حكم هذا النص بمثابة استيفاء لها » .



وواضح من نص الفقرة الأخيرة من هذه المادة أن المشرع لم يهدف إلى إهدار الجريمة والعقوبة ، وإنما هدف إلى اعتبار العقوبة قائمة رغم العفو عنها للأسباب الصحية ، أي أنه حرص على بقاء العقوبة وما يترتب عليها من آثار . وإذا كان المشرع قد نص على جواز إعادة الموظف المحكوم عليه من محكمة الشعب إلى وظيفته طبقاً للشروط والأوضاع التي أشار إليها إلا أنه لم يقصد بهذا سوى إعادة الموظف إلى الوضع الذي كان عليه قبل فصله وذلك باستقاط المدة التي قضاها الموظف منذ الحكم عليه وفصله حتى تاريخ عودته إلى وظيفته ، فالأمر ليس سحبا لقرار الفصل حتى يكون لهذا السحب أثر رجعي ، وإنما هو بمثابة التعمين الجديد وبالتالي لا يترتب أي أثر على المدة التي كان مفصولاً خلالها . ومن ثم يستحيل القول في ظل هذا النص بأن مدة قضاء العقوبة تعتبر مدة خدمة فعلية أو فرضية تحسب في التقديمية ، ويؤيد ذلك أن النص على وضع الموظف المعاد اقتصر على وضعه في الدرجة التي كان عليها قبل فصله وحساب ما كان له فيها من أقدمية قبل فصله فإذا كان الموظف المفصول مثلاً قد فصل في الدرجة السابعة وله فيها في الأقدمية وما يترتب على ذلك من آثار ستتعارض حتماً مع مقصود فيها معناه أن يعود في هذه الدرجة بأقدمية فيها بمقدارها سبع سنين . وهذا التطبيق السليم لنص المادة سألفة الذكر ، إذ النص واضح في الاقتصار على إجازة الإعادة بالوضع الذي كان عليه الموظف قبل الفصل في الدرجة وفي الأقدمية ، وفرق بين أقدمية الدرجة التي كان عليها الموظف قبل فصله وبين ضم مدة الفصل وحسابها في الأقدمية وما يترتب على ذلك من آثار ستتعارض حتماً مع مقصود المشرع الواضح ، ولا شك أن الأخذ بالمعنى الأخير كالمسلم دون أن يكون عليه دليل أو سند من النص ثم ترتيب نتائج عليه منها الاعتداد بمدة الفصل في حساب سدد الترقية الواردة بالمادة ٤٠ مكرراً من قانون التوظيف وفي حساب المعاش كحدد خدمة اعتبارية ، لا شك في أن هذا أمر يجافي صريح النص الذي يقتضي بمجرد إضافة الفترة الزمنية السابقة على الفصل إلى ما يعقب التعمين الجديد ، وهو ما يفترض استقاط مدة الفصل في شأن الأقدمية وما يترتب عليها .

### قاعدة رقم ( ٣ )

#### المبدأ :

القانون رقم ١٧٦ لسنة ١٩٦٠ - نصه على أنه يجوز إعادة الموظف الى وظيفته التي كان يشغلها قبل الحكم عليه من محكمة الشعب أو الى أية وظيفة أخرى في حالات خاصة وبشروط معينة -  
القرار الصادر بإعادة تعيينه ليس سببا لقرار فصله من الخدمة -  
- النص في القانون المذكور على سحب مدة الفصل في التقديرات -  
اعتبارها مدة اعتبارية لا تترتب عليها الآثار المترتبة على مدة الخدمة الفعلية - لا ينسحب اثرها على الماضي الى ما يجاوز النطاق الذي حدده القانون فلا يجوز الطعن في القرارات الإدارية السابقة .

#### ملخص الحكم :

ان القانون رقم ١٧٦ لسنة ١٩٦٠ ينص في المادة الثانية منه على أنه « يجوز ان يعاد الموظف العمومي الى الوظيفة التي كان يشغلها قبل الحكم عليه من محكمة الشعب أو الى أية وظيفة أخرى مالملة اذا كان الحكم عليه مع وقف تنفيذ العقوبة ان كان ممن يدخل في حكم المدة السابقة أو كان قد استوفى العقوبة المحكوم عليه بها وذلك بالشرطين الآتيين :

( ١ ) أن يقدم طلبا بذلك الى الجهة التي كان يتبعها قبلا ،  
نصله خلال ثلاثين يوما من صدور هذا القانون .

( ب ) أن يوضع في الدرجة التي كان عليها قبل فصله وفي اقدميته فيها ، كما يجوز عند عدم وجود درجة خالية تعيينه بكمالة ولا يجوز الطعن في قرار إعادة الموظف » كما ينص في مادته الثالثة على أن يكون الموظف تحت الاختيار لمدة خمس سنوات تبدأ من تاريخ اعادته الى الخدمة ، ويجوز فصله خلالها لاسباب تتعلق بالأمن .  
ويؤخذ مما تقدم أن المشرع رغبة منه في اتساح مجال العمل لمن صدرت ضدهم احكام من محكمة الشعب - أجاز للجهة الإدارية أن تعيد تعيينهم الى وظائفهم السابقة ذاتها ، وهي التي كانوا يشغلونها قبل انتهاء خدمتهم أو الى أية وظيفة أخرى مالملة أو غير مالملة على ان يكون ذلك بناء على طلبهم في الميعاد الذي حدده له لا تلقائيا ، وان يوضعوا في الدرجة التي كانوا عليها وبأقدميتهم فيها قبل

فصلهم أو إن يعينوا بكلفة عند عدم وجود درجة خالية وذلك كنسبة تحت الاختيار مدة خمس سنوات ومفهوم هذا أن القانون لم يتضمن أثراً رجعياً للأعادة من مقتضاه اعتبار القرارات الصادرة بنصلهم كأن لم تكن ، بل أنه قد راعى في ذلك أنها قرارات صحيحة ملتزمة بحكم القانون ومنتجة لجميع أثارها التي لم يسمح أى منها ومن ثم فليس بصحيح تكيف القرارات الصادرة بأعادة تعيين هؤلاء الموظفين بأنها سحب للقرارات الصادرة بنصلهم من الخدمة ، لخروج هذا على قصد الشارح من جهة ، ولتعارضه مع أوضاع السحب وآثاره من جهة أخرى .

ولما كان الأصل عند إعادة الموظف المنصول إلى الخدمة إلا تحسب بمدة الفصل في أقدمية الدرجة إلا أن المشرع - رعاية منه حالة هؤلاء الموظفين لاعتبارات خاصة - أجرى سحب هذه المدة في أقدميتهم ، وبهذه المثابة فإنها لا تعدو أن تكون مجرد مدة اعتبارية. الأساس فيها إلا تترتب عليها الآثار القانونية ذاتها التي تترتب على مدة الخدمة الفعلية ، ومن ثم لا ينسحب أثرها على الماضي إلى ما يجاوز النطاق الذي حدده القانون ، وعلى ذلك فإن الموظف المنصول قبل أعادته إلى الخدمة لا يسوغ له التوسل بأقدميته الاعتبارية للطعن في قرارات إدارية سابقة ، وتمت صحيحة في حينها وتناولته غيره خلال مدة انسلاخه من الوظيفة ، ولا سيما وأنه لم يطعن في قرار فصله من الخدمة ولم يحصل على حكم نهائى بالفائه وغنى عن البيان أنه ليس ثمة تلازم بين إباحة الرجعية في خصوص سحب مدة الخدمة السابقة على الفصل بالأعداد بالآدمية التي كان عليها الموظف قبل انتهاء خدمته ، وبين انقضاء أثر ذلك من حيث إبادة الطعن في قراراته الترقية الصادرة قبل الفصل بالقانون الذي أجاز إعادة التوظيف. التحكم عليه من محكمة القضاء إلى الخدمة .

( طعن ١٦٨ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٨/١٢/٢٩ )

قاعدة رقم ( ٤ )

المبدأ :

قرار إعادة تعيين الموظفين الذين حكم عليهم من محكمة الشعب .

القانون رقم ١٧٦ لسنة ١٩٦٠ لم يتضمن أثرا رجعيًا للأعادة من مقتضاه اعتبار القرارات الصادرة بفسل هؤلاء الموظفين كان لم تكن - القرارات الصادرة بأعادة تعيينهم لا تعتبر سحبًا للقرارات الصادرة بفصلهم من الخدمة - جواز حساب مدة فصلهم في أقدميتهم لا يترتب عليها الآثار القانونية التي تترتب على مدة الخدمة الفعلية - لا يسوغ التوسل بهذه الأقدمية للطعن في قرارات إدارية سابقة .

#### ملخص الحكم :

إن المشرع رغبة منه في إفساح مجال العمل لمن صدرت ضدهم أحكام من محكمة الشعب إجازًا للجهة الإدارية أن تعيد تعيينهم إلى وظائفهم السابقة ذاتها التي كانوا يشغلونها قبل إنهاء خدمتهم أو إلى أية وظيفة أخرى مماثلة أو غير مماثلة ، على أن يكون ذلك بناءً على طلبهم في الميعاد الذي حدده ، وأن يوضعوا في الدرجة التي كانوا عليها وبأقدميتهم فيها قبل فصلهم أو أن يعينوا بمكافأة عند عدم وجود درجة خالية وذلك كله تحت الاختبار مدة خمس سنوات - ومنهوم هذا أن القانون لم يتضمن أثرا رجعيًا للأعادة من مقتضاه اعتبار القرارات الصادرة بفصلهم كان لم تكن ، بل أنه قد راعى في ذلك أنها قرارات صحيحة متفقة مع أحكام القانون ومنتجة لجبيح أثارها والتي لم يحس أي منها ، ومن ثم فليس بصحيح تكيف القرارات الصادرة بأعادة تعيين هؤلاء الموظفين بأنها سحب للقرارات الصادرة بفصلهم من الخدمة لخروج هذا على قصد الشارع من جهة ولتعارضه مع أوضاع السحب وأثاره من جهة أخرى .

ولما كان الأصل عند أعادة الموظف المفصول إلى الخدمة لا تحسب مدة الفصل في أقدمية الدرجة إلا أن المشرع - رعاية منه لحالة هؤلاء الموظفين لامعبارات خاصة - إجاز حساب هذه المدة في أقدميتهم ، وبهذه المثابة فاتها لا تعدو أن تكون مجرد مدة اعتبارية الأساس فيها إلا تترتب عليها الآثار القانونية ذاتها التي تترتب على مدة الخدمة الفعلية ومن ثم لا ينسحب أثرها على الماضي إلى ما يجاوز النطاق الذي حدده القانون ، وعلى ذلك فإن الموظف المفصول عند أعادته إلى الخدمة لا يسوغ له التوسل بأقدميته الاعتبارية للطعن في قرارات إدارية سابقة وقعت صحيحة في حينها وتناولت غيره خلال مدة انسلاخه عن الوظيفة .

( طعن ٧٤٩ لسنة ١١ في - جلسة ١٩٦٩/٦/٢٩ ) .

### قاعدة رقم ( ٥ )

#### المبدأ :

القرارات الصادرة بإنهاء خدمة من صدرت ضدهم أحكام من محكمة الشعب - قرارات صحيحة ومنتجة لآثارها استنادا الى القانون رقم ١٧٦ لسنة ١٩٦٠ بالمعفو عن بعض العقوبات وإجازة اعادة بعض الموظفين المحكوم عليهم من محكمة الشعب الى الخدمة - اعادة تعيين من فصلوا من الخدمة - لا تعد سحبا لقرار الفصل .

#### ملخص الحكم :

انه ايا كانت طبيعة الاحكام التي تصدرها محكمة الشعب وما اذا كانت بمثابة الاحكام الصادرة من المحاكم الجنائية بها يؤدي اليه ذلك من تطبيق قواعد انتهاء الخدمة الواردة في قوانين التوظيف او انتهاء تعتبر قرارات ادارية لا يترتب عليها ذلك الاثر فان هذا البحث أصبح غير مجد في شأن المنازعة الحالية بعد ان صدر القانون رقم ١٧٦ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه واعتبر القرارات الصادرة بإنهاء خدمة من صدرت ضدهم أحكام من محكمة الشعب صحيحة ومطابقة للقانون. ومنتجة للآثار التي تترتب عليها وإجازة للجهات الادارية اعادة تعيين من صدر قرار بفصلهم من الخدمة على اساس الشروط والاضاع التي حددها القانون وعلى هذا الوجه فلا يكون القرار الصادر باعادة تعيين الموظف المفصول بمثابة سحب القرار الصادر بفصله . ( طعن ٩٢٢ ، ١٢٦٢ لسنة ١٤ ق - جلسة ١١/٢/١٩٧٢ )

### قاعدة رقم ( ٦ )

#### المبدأ :

اعادة تعيين من فصل من الخدمة طبقا لاحكام القانون رقم ١٧٦ لسنة ١٩٦٠ - اعتبار مدة خدمتهم متصلة - اساس ذلك - القرار الجمهوري رقم ٣٦٠٢ لسنة ١٩٦٦ .

#### ملخص الحكم :

ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦٠٢ لسنة ١٩٦٦ بشأن حصوله بمدد الفصل لمن يعادون للخدمة بعد صدور قرار العفو عنهم طبقا لاحكام القانون رقم ١٧٦ لسنة ١٩٦٠ ينص في مادته الاولى على انه « تعبر مدة الخدمة متصلة بالنسبة للعاملين الذين صدر عفو

منهم ويمادون الى الخدمة بعد انتهائها نتيجة للحكم عليهم في شغايا سياسية ويطبق ذلك على من سبق اعادتهم الى الخدمة قبل صدور هذا «تقرير» كما نصت المادة الثانية منه على انه « لا يجوز الاستناد الى الاقدمية التي يربطها هذا لقرار الطعن في القرارات الصادرة بالترقية قبل صدوره » كما لا يترتب على حساب المدة وفقا للمادة السابقة صرف اية فروق مالية عن الماضي ويجهوم هذا التجرار ان من حكم عليهم من محكمة الشعب وصدر عفو عنهم ثم اعيدوا للخدمة طبقا لاحكام القانون رقم ١٧٦ لسنة ١٩٦٠ تعتبر مدة خدمتهم متصلة بمد اعادتهم الى الخدمة كما يطبق ذلك الحكم على من اعيد الى الخدمة منهم قبل صدور القرار المذكور الا ان هذه الاقدمية الاعتبارية لا تجيز الطعن في قرارات الترقية الصادرة قبل صدوره كما لا يترتب عليها فروق مالية » .

( طعن ٩٢٢ ، ١٢٦٢ لسنة ١٤ ق - جلسة ١١/٢/١٩٧٢ )

#### قاعدة رقم ( ٧ )

المادة :

اعادة بعض الموظفين المحكوم عليهم من محكمة الشعب الى خدمة الحكومة - احكام القانون رقم ١٧٦ لسنة ١٩٦٠ بالعفو عن بعض العقوبات واجازة اعادة الموظفين المحكوم عليهم من محكمة الشعب الى الخدمة - يشترط لعودة الموظف طبقا لاحكام هذا القانون ان يستوفى العقوبة المحكوم عليه بها ، او ان يعفى عنها او ان يكون الحكم الصادر ضده مع وقف تنفيذ العقوبة او ان يفرج عنه صحيا ، ويشترط كذلك ان يقدم طلبا باعادته الى الجهة التي كان يتبعها قبل فصله خلال ثلاثين يوما من صدور القانون المشار اليه .

#### ملخص الفتوى :

استطلعت بعض الجهات الحكومية رأى ديوان الموظفين فيما اذا كان من الجائز ان يعاد الى الخدمة بعض الموظفين السابق الحكم عليهم من محكمة الشعب وهم السيد / ..... الموظف السابق بوزارة التجارة والصناعة من الدرجة الخامسة والمحكوم عليه في ٥ من مايو سنة ١٩٥٥ بالسجن خمس سنوات مع ايقاف التنفيذ والذي فصل على اثر ذلك بقرار من مجلس الوزراء والسيد / ..... الموظف السابق بهندسة مدن الجيزة من الدرجة السابعة الفنية والمحكوم عليه في ١٤

من ديسمبر سنة ١٩٥٤ بالاشتغال الشاقة المؤبدة ثم صدر مرسوم عن  
بإلغى مدة عقوبته والسيد / ..... والحكوم عليه في ١٨ من نوفمبر  
سنة ١٩٥٤ بالاشتغال الشاقة لمدة عشر سنوات ثم أخرج منه صحيا  
في ٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٨ ورشح بعد ذلك للمودة لوظيفة مخرب  
بمكافأة شهرية شاملة بمصلحة الكفاية الانتاجية والتدريب المهني بوزارة  
الصناعة .

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشاري  
للفقوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ٢٤ من يناير و ٢١ من فبراير  
سنة ١٩٦١ فاستبان لها من الاطلاع على نصوص القانون رقم ١٧٦  
لسنة ١٩٦٠ بالعموم عن بعض العقوبات واجازة اعادة بعض الموظفين  
المحكوم عليهم من محكمة الشعب الى الخدمة ان المشرع نظم بهذا  
القانون موضوع اعادة بعض الموظفين من سبق الحكم عليهم من  
محكمة الشعب بعقوبات بقيدة الحرية لتنظيمها خصوصا خرج فيه على  
القواعد العامة التي تضمنها القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن  
نظام موظفي الدولة في هذا الخصوص فنص في المادة الاولى من ذلك  
القانون أى القانون رقم ١٧٦ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه على ان  
« يعفى المخرج عنهم صحيا من باقى العقوبات المحكوم بها عليهم من  
محكمة الشعب » ونص في المادة الثانية منه على انه : « يجوز ان  
يعاد الموظف العمومي الى الوظيفة التي كان يشغلها قبل الحكم عليه  
من محكمة الشعب او الى أية وظيفة أخرى مماثلة او غير مماثلة اذا  
كان الحكم عليه مع وقف تنفيذ العقوبة او كان ممن يدخل في حكم  
المادة السابقة او كان قد استوفى العقوبة المحكوم عليه بها وذلك  
بالشرطين الآتيين :

( أ ) أن يقدم طلبا بذلك الى الجهة التي كان يتمتع بها قبل  
نقله خلال ثلاثين يوما من صدور هذا القانون .

( ب ) أن يوضح في الطلب الدرجة التي كان عليها قبل نقله  
وفي إقامته فيها - كما يجوز عند عدم وجود درجة خالية تعيينه  
بمكافأة ، ولا يجوز الطعن في قرار اعادة الموظف .

ويقصد بالموظف العمومي في حكم هذا القانون الموظف أو المستخدم  
أو العامل الذي كان في خدمة الحكومة أو احد فروعها أو في مجالس  
البلديات أو المجالس البلدية أو أية مؤسسة عمومية .

ويعتبر العنف عن العقوبة في حكم هذا النص بمثابة استيفاء لها « كما نص في المادة الرابعة من القانون على سريان أحكامه « على كل من سبق الحكم عليه من محكمة الشعب إذا أفرج عنه صحيا أو اذا استوفى العقوبة المحكوم عليه بها » .

ويستفاد من هذه النصوص ان المشرع اجاز اعادة الموظف العمومي الذي سبق الحكم عليه من محكمة الشعب الى الخدمة بشرطين حددها على سبيل الحصر .

اولهما : ان يستوفى العقوبة المحكوم بها عليه أو ان يعفى عنها أو ان يكون الحكم الصادر ضده مع وقف تنفيذ العقوبة أو ان يفرج عنه صحيا .

والثاني : ان يتقدم خلال الميعاد المصدد في المادة الثانية من القانون بطلب يتضمن بيان الدرجة التي كان معيناً عليها قبل فصله بسبب الحكم عليه واقدميته في هذه الدرجة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى جواز اعادة الموظفين المشار اليهم الى الخدمة متى توافرت في شأنهم الشروط المشار اليها الترد نص عليها القانون رقم ١٧٦ لسنة ١٩٦٠. بالعفو عن بعض العقوبات واجازة اعادة بعض الموظفين المحكوم عليهم من محكمة الشعب الى الخدمة .

( مئوى ٢٨٦ في ٢٧/٣/١٩٦١ ) .

قاعدة رقم ( ٨ )

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠٣ لسنة ١٩٧١ بحساب مدة خدمة اعتبارية لبعض العاملين المعادين الى الخدمة - وفقا لاحكام هذا القرار ينعين احتساب المدة من تاريخ فصل العامل بغير الطريق التاديبى وبين تاريخ اعاقته الى الخدمة ضمن مدة خدمته - هذا الحكم جاء عاما ومطلقا ومن ثم يسرى في عمومته على جميع حالات الفصل بغير الطريق التاديبى - لا وجه لقصور تطبيق هذا القرار على من فصل بغير الطريق التاديبى بعد العمل بنسور ١٩٥٦ دون من فصل قبل ذلك - اساس ذلك : ان تطبيق قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠٣



لسنة ٧١ على من فصل قبل العمل بدستور ١٩٥٦ لا ينطوي على طعن في قرار الفصل بل مجرد اعمال لتشريع صحيح ونافذ طبقا لاحكام الدستور والقوانين المعمول بها .  
ملخص الحكم :

من حيث انه يبين من الرجوع لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠٣ لسنة ١٩٧١ بحساب مدة خدمة اعتبارية لبعض المعلنين الى الخدمة والذي صدر في ١٢ من يولية سنة ١٩٧١ ، انه نص في المادة (١) على ان « حسب للعاملين بوحدة الجهاز الادارى للدولة ، والهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها الذين سبق فصلهم بغير الطريق التاديبى ثم اعيدوا الى الخدمة في احدى هذه الجهات المدة بين تاريخ فصلهم وبين تاريخ اعادتهم الى الخدمة في مدة خدمتهم . ويسرى هذا الحكم على من يعاد الى الخدمة بعد العمل بهذا القرار » - كما نص القرار الجمهورى السالف الذكر في المادة ٢ على انه « لا يجوز الاستناد الى هذا القرار للمعلنين فى القرارات الصادرة بالتوقيات قبل العمل به كما لا يترتب على حساب المدة المشار اليها صرف اية فروق مالية عن الماضى » .

من حيث انه يبين من الرجوع لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠٣ له من حساب مدة الفصل ان سبق فصلهم بغير الطريق التاديبى واعيدوا الى الخدمة فى الجهات التى نص عليها ضمن مدة خدمتهم - قد جاء عليها ومطلقا ومن ثم يسرى فى عمومها على جميع حالات الفصل بغير الطريق التاديبى متى تقرر اعادة الموصول الى الخدمة ، ولا وجه لقصر تطبيق هذا القرار على من فصل بغير الطريق التاديبى بعد العمل بدستور سنة ١٩٥٦ دون من فصل قبل ذلك بدعوى ان دستور ١٩٥٦ قد نص فى المادة ١٨١ على ان « جميع القرارات التى صدرت من مجلس قيادة الثورة وجميع القوانين والقرارات التى تتصل بها وصدرت بكجلة او منفذة لها » وكذلك كلمة مسفر من الهيئة التى اسر المجلس المفكر بتسكيلها من قرارات او احكام - وجميع الاجراءات والامور والفقرات التى صدرت من هذه الهيئات او من هيئة نصيري من الهيئات التى اتت بصدد حياكة الثورة ونظام الحكم ، لا يجوز الطعن فيها او الاعتراض بها فذلك هو التوضيح عنها باى وجه من الوجوه

السلام أية هيئة كانت وأن تطبيق قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠٣ لسنة ١٩٧١ على من يفصل قبل العمل بدستور ١٩٥٦ مؤداه الحكم له بتمويض عيني عن قرار حصنه الدستور ، لا وجه لذلك لأن تطبيق هذا القرار الجمهوري على هذه الفئة من العاملين لا ينطوى على ظمن في قرار الفصل أو المطالبة بالفصل أو التعميض عنه ، بل مجرد أمبال لتشريع صحيح ونافذ ومنتج لآثره طبقا لاحكام الدستور والقوانين المعمول بها . ومن حيث أنه متى كان الثابت من الاوراق ان المدعى يفصل من الخدمة بالقرار رقم ٧٥ الصادر من وزير الارشاد القومي في ١٩٥٣/٨/٢٩ استنادا — على ما جاء في ديباجة القرار الى مكتب وزارة الخارجية السرى جدا رقم ٩ في ٨ من يناير سنة ١٩٥٣ المتضمن ان اللجنة الوزارية المختصة بنظر قرارات لجان التطهير المشكلة طبقا للقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ — الضامن بفصل الموظفين بغير الطريق التأديبي قررت فصله من الخدمة ، والى الاوراق الاصلية الخاصة بلجنة التطهير ، فمن ثم يكون المدعى قد فصل بغير الطريق التأديبي ، واذا اعيد الى الخدمة في ١٩٥٧/٧/١ فانه ينتفع بها ورد في القرار الجمهوري رقم ١٩٠٣ لسنة ١٩٧١ المشار اليه من احكام خاصة بحساب مدة فصله ضمن مدة خدمته .

( طعن ٣٧٩ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/٢٦ ) .

#### قاعدة رقم ( ٩ )

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠٣ لسنة ١٩٧١ بحساب مدة الخدمة اعتيادية لبعض الماعدين الى الخدمة — هذا القرار لا يمتد الى حقيقته ان يكون سحبا قانونيا للكثير ترتبت على فصل بعض العاملين بغير الطريق التأديبي — مقتضى ذلك اعتبار مدة خدمتهم بالجهات التي فصلوا منها قائمة حتى تاريخ اعلانهم اليها او تاريخ تعيينهم بجهات اخرى مما نصت عليه المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية المشار اليه مع تدرج اوضاعهم الوظيفية من ناحية الترقية والمرتب اسوة بزملائهم الذين استمروا في تلك الجهات — مثال — اعادة مقدم شرطيا لملأش اعيد تعيينه بالقطاع العام من احكام قرار رئيس الجمهورية المشار اليه بتدرج مرتبه وترقياته خلال المدة من تاريخ اقالته الى المصالح

حتى تاريخ إعادة الخدمة بالقطاع العام أسوة بزملائه أعضاء هيئة الشرطة الذين كانوا بالخدمة خلالها .  
ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠٣ لسنة ١٩٧٤ بحساب مدة خدمة اعتبارية لبعض المعادين الى الخدمة تنص على « تحسب للمعالمين بوحدات الجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها الذين سبق فصلهم بغير الطريق التأديبي ثم امينوا الى الخدمة في احدى هذه الجهات المدة بين تاريخ فصلهم وبين تاريخ اعادتهم الى الخدمة في مدة خدمتهم » .  
والاستناد من هذا النص ان المشرع استهدف به تدارك الاضرار التي لحقت بالمعالمين الذين فصلوا من الخدمة بغير الطريق التأديبي ثم اميد تعيينهم بوحدات الجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها فعلى بحساب المدة من تاريخ فصلهم حتى تاريخ اعادتهم ضمن مدة خدمتهم ، وبمعنى آخر فان هذا القرار لا يمدو في حقيقته ان يكون سحبا قانونيا للأثار التي ترتبت على فصل هؤلاء المعالمين بغير الطريق التأديبي ، وبالتالي فان مقتضى ذلك اعتبار مدة خدمتهم بالجهات التي فصلوا منها قائمة حتى تاريخ اعادتهم اليها .  
أو تاريخ تعيينهم بجهات أخرى مما نصت عليها المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية المشار اليه مع تدرج أوضاعهم الوظيفية من ناحية الترقية والمرتب أسوة بزملائهم الذين استمروا في تلك الجهات .

وحيث انه تأسيسا على ما تقدم فبان المقدم شرطه بالمعاش .....  
فبموجب أحكام القرار الجمهوري رقم ١٩٠٣ لسنة ١٩٧١ وذلك بافتراض ان مدة خدمته بهيئة الشرطة قائمة مستمرة اعتبرنا من تاريخ اخلاله الى المعاش في ١/١٠/١٩٥٤ حتى تاريخ اعادته للخدمة بالقطاع العام في ١٩٦٣/٨/٧ مع تدرج مرتبه وترقياته خلال هذه المدة أسوة بزملائه فبمقتضى هيئة الشرطة الذين كانوا بالخدمة خلالها .

لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية الى احقية المقدم شرطة بالمعاش ...  
في الاستناد من أحكام القرار الجمهوري رقم ١٩٠٣ لسنة ١٩٧١ وبحسب المدة من تاريخ اخلاله الى المعاش في ١/١٠/١٩٥٤ حتى تاريخ اعادته

للخدمة بالقطاع العلم اعتباراً من ١٩٦٢/٨/٧ بائتمام وجوده خلاله  
بخدمة هيئة الشرطة مع تدرج مرتبه وترقياته على هذا الأساس .

( مفتوى ١٢ في ١٩٧٦/١/١٠ )

### قاعدة رقم ( ١٠ )

#### المادة :

قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠٢ لسنة ١٩٧١ بخصاب مدة  
خدمة اعتبارية لبعض المعادين الى الخدمة - نفسه في مادة الاولى على ان  
تخصب للمعطلين بوحدة الجهاز الاداري للدولة والهيئات العامة  
والمؤسسات المالية والوحدات الاقتصادية التابعة لها الذين سبق  
فصلهم بغير الطريق التاديبى ثم اعيدوا للخدمة في احدى هذه الجهات  
المدة بين تاريخ فصلهم وتاريخ اعادتهم الى الخدمة في مدة خدمتهم -  
هذه المدة هي مدة خدمة اعتبارية تضم الى مدة خدمة المعامل بالجهة  
التي اعيد تعيينهم فيها - مقتضى ذلك انه لا وجه لخصاب هذه مدة  
ضمن مدة خدمة المعامل بالجهة التي كان يعمل بها قبل فصله .

#### ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠٢ لسنة  
١٩٧١ بخصاب مدة خدمة اعتبارية لبعض المعادين الى الخدمة تخص على  
ان ( تخصب للمعطلين بوحدة الجهاز الاداري للدولة والهيئات العامة  
والمؤسسات المالية والوحدات الاقتصادية التابعة لها الذين سبق  
فصلهم بغير الطريق التاديبى ثم اعيدوا للخدمة في احدى هذه الجهات  
المدة بين تاريخ فصلهم وتاريخ اعادتهم الى الخدمة في مدة خدمتهم -  
والمستفاد من هذا النص ان المخرج استعمل به تدارك الاضرار التي تسببت  
بالمعطلين الذين فصلوا من الخدمة بغير الطريق التاديبى ثم اعيد تعيينهم  
بوحدات الجهاز الاداري للدولة والهيئات العامة والمؤسسات المالية  
التابعة لها وذلك بخصاب المدة بين تاريخ فصلهم وتاريخ اعادتهم للعمل  
باحدى الجهات المتقدم ذكرها ضمن مدة خدمتهم ، ومدة الخدمة الخسوية  
وفقا لما تقدم هي مدة اعتبارية ومن ثم تضم الى مدة الخدمة  
بالجهة المعاد تعيين المعامل فيها وتخصب ضمنها وبالتالي فلا  
وجه لخصابها ضمن مدة خدمة المعامل بالجهة التي كان يعمل بها قبل  
فصله . وترتبط على ذلك ثمة المدة بين تاريخ فصل المعامل المعروضة

إحالة بتقارير من مجلس قيادة الثورة في ١٩٥٤/١/٣٠ وتاريخ اعادته للخدمة للقطاع العلم في ١٩٦٣/٨/٧ انما تحسب ضمن مدة خدمته بقطاع العلم وتدرج حالته فيه على هذا الاساس وليس على اساس إعتبره في خدمة هيئة الشرطة بصبيان ان خدمته في هذه الهيئة قد انتهت في ١٩٥٤/١/٣٠ .

من أجل هذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى انه في تطبيق احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠٣ لسنة ١٩٧١ المشار اليه تعتبر مدة فصل السيد / ..... المعروضة حالته مدة خدمة اعتبارية في الجهة التي اعيد تعيينه فيها بما يترتب على ذلك من آثار .

( غتوى ٧٣٥ - في ١٩٧٦/١٢/٣٠ )

تعلق :

راجع فتوى الجمعية العمومية ملف ٥٧/٣/٢٢ جلسة ١٩٧٥/٢/٢٤

مقاعدة رقم ( ١١ ) :

المادة :

منافذ الانفاذ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦٠٢ لسنة ١٩٦٦ بشأن حساب مدد الفصل لمن يعادون الى الخدمة بعد صدور قرار الغفو عنهم ان يكون انتهاء الخدمة بسبب الحكم عليهم في احدى القضايا السياسية - لا تنطبق احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦٠٢ لسنة ١٩٦٦ على من تنهى خدمتهم بسبب الفصل بغير الطريق التأديبي حتى ولو كانوا قد اتهموا في قضايا سياسية وادينوا بسببها - انفصلوا بغير الطريق التأديبي يطبق في شأنهم قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠٣ لسنة ١٩٧١ والقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ بشأن اعادة انفصال بغير الطريق التأديبي الى وظائفهم - الاثر القريب على ما تقدم من حيث استحقاق الفروق المالية .

الخصم الحكم :

ان منافذ الانفاذ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦٠٢ لسنة ١٩٦٦ بشأن حساب مدد الفصل لمن يعادون الى الخدمة بعد صدور قرار الغفو عنهم - كما يبين من استقراء نص المادة الاولى منه - مسألة الذكر - هو انتهاء خدمة العامل بسبب الحكم عليه في

أهدى القضايا السياسية ، وبالتالي فلن الأحكام الواردة بهذا القرار لا تطبق على من تنتهى خدمتهم بسبب الفصل عن غير الطريق التأديبي حتى ولو كانوا قد اتهموا في قضايا سياسية وأدينوا بسببها. ذلك ان القواعد الواجبة للتطبيق في هذه الحالة هي ما تضمنها قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠٣ لسنة ١٩٧١ سالف الذكر وكذا القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ بشأن اعادة المصولين بغير الطريق التأديبي الى وظائفهم .

ومن حيث انه يبين من الاطلاع على الاوراق أن المدعى حاصل على ليسانس الحقوق سنة ١٩٥٠ وقد عين بالدرجة السادسة بوزارة انشئون الاجتماعية اعتبارا من ١٩٥١/١/٦ ، وبقى الى الدرجة الخامسة الادارية بوزارة الشؤون البلدية والقروية ، ثم انقطع عن عمله منذ حلة الاعتقال في ١٩٥٩/٣/٢٧ بتهمة الشيوعية وفي ١٩٥٩/٥/٦ اصدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٨٣ لسنة ١٩٥٩ بفصله من الخدمة بغير الطريق التأديبي اعتبارا من ١٩٥٩/٤/١ وبتاريخ ١٩٦٣/٦/٢٥ حكم عليه في قضية الجنائية رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٦٠ أمن دولة عليا بالسجن ثلاث سنوات وغرامة مائة جنيه ، وفي ١٩٦٤/١٠/٢٨ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٨ لسنة ١٩٦٤ بالعفو عن العقوبات المحكوم بها وجميع الآثار المترتبة عليها ، ثم صدر كتاب رئيس الوزراء رقم ٢٦٨ في ١٩٦٤/١١/٢٨ الى وزير الاسكان والمرافق باعادته الى عمله السابق بالوزارة فصار قرار نائب وزير الاسكان والمرافق في ١٩٦٥/٤/١٠ باعادة تعيينه بوظيفة ادارية من الدرجة السادسة برتب قدره ( ٢٧٥٠٠ جنيه ) اعتبارا من ١٩٦٦/٧/١ نقل للعمل بالمؤسسة المصرية للتعاونية للبناء ، ولما صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦٠٢ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه وبناء على طلب من المدعى سويت حالته طبقا لهذا القرار بالقرار رقم ٢٥ بتاريخ ١٩٧٥/٣/١٥ غرقى الى الدرجات التي نالها زملاؤه بالاتحادية المطلقة بشرط الاسبق ايا منهم في افضلية الدرجة المرتن اليها ، فوصل بذلك الى الفئة الثانية ١٤٤٠/٨٧٦ اعتبارا من ١٩٧٣/١٢/٣١ ، ونص قرار التسوية على صرف الفروق المالية المستحقة اعتبارا من ١٩٦٦/٩/١٤ . تاريخ صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦٠٢ لسنة ١٩٦٦ ومع

مراجعة التقادم الخمسى اذا انطبقت شروطه على حالته ، وقد بلغت  
قيمة هذه الفروق ( ٢٢١٩١٨ جنيهه ) .  
ومن حيث انه لمسا كان المطعون ضده قد فصل من عمله بغير  
الطريق القاديسى اعتبارا من ١٩٥٩/٤/١ بقرار رئيس الجمهورية رقم  
٦٨٣ لسنة ١٩٥٩ من ثم فلان الاحكام الواردة في قرار رئيس الجمهورية  
رقم ٣٦٠٢ لسنة ١٩٦٦ والخاصة بين تنتهى خدمتهم بسبب الحكم  
عليهم في احدى القضايا السياسية لا تنطبق على حالته ، وبالتالي تكون  
تسوية حالته بالقرار رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٥ الصادر بتاريخ ١٥/٣/١٩٧٥  
استنادا الى الاحكام الواردة بالقرار رقم ٣٦٠٢ لسنة ١٩٦٦ قد جاءت  
باطلة ومخالفة للقانون ومن ثم لا يستحق المطعون ضده أية فروق  
مترتبة عليها ، وانما تسرى في شأنه القواعد الواردة بقرار رئيس  
الجمهورية رقم ١٩٠٣ لسنة ١٩٧١ ولما كان ترتب على تسوية حالة  
المسائل طبقا للاحكام الواردة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦٠٢  
لسنة ١٩٦٦ استحقاقه الفروق المالية اعتبارا من تاريخ صدوره في  
١٤/٩/١٩٦٦ في حين ان الفروق المالية المترتبة على التسوية التى تتم  
طبقا لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠٣ لسنة ١٩٧١ تستحق من تاريخ  
العمل به في ٢٣/٧/١٩٧١ فلا يكون للمدعى الحق في المطالبة بأى  
فروق مالية سابقة على هذا التاريخ واذ كان الثابت بالاوراق ان المدعى  
أقام دعواه ابتداء من تاريخ ١٤/١/١٩٧٦ أى قبل مضى خمس  
سنوات على نشوء حقه في تسوية حالته طبقا لاحكام قرار رئيس الجمهورية  
رقم ١٩٠٣ لسنة ١٩٧١ فمن ثم لا تكون الفروق المالية المستحقة له  
قد سقطت بالتقادم الخمسى وان كانت تقل بطبيعة الحال عن المبلغ  
المنزاع عليه .

( طعن ٢٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٢/١/١ ) .

### الفصل الثالث

القرار الجمهوري رقم ٣٦٠٢ لسنة ١٩٦٦ بشأن  
حساب مدد الفصل السياسي لمن يعادون الى الخدمة  
بعد صدور قرار العفو عنهم .

#### المقدمة :

عاملون - اعادة الى الخدمة - قرار رئيس الجمهورية رقم  
٣٦٠٢ لسنة ١٩٦٦ بشأن حساب مدد الفصل السياسي لمن يعادون  
الى الخدمة بعد صدور قرار العفو عنهم - المادة الاولى من هذا القرار -  
لم تقيد الافادة من احكامه بأن تكون الاعادة الى الخدمة في ذات الجهة  
التي كان يعمل بها العامل قبل الحكم عليه او بأن يكون العامل قد حوكم  
عن جريته السياسية أمام محكمة دون أخرى .

#### ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦٠٢ لسنة  
١٩٦٦ تنص على ان « تعتبر مدة الخدمة متصلة بالنسبة للعاملين الذين  
صدر عنهم عفو ويعادون الى الخدمة بعد انتهائهم نتيجة للحكم  
عليهم في قضايا سياسية ويطبق ذلك على من سبق اعادتهم الى الخدمة  
قبل صدور هذا القرار » .

وان مؤدى هذا النص اعتبار مدة الخدمة متصلة بالنسبة الى من  
اعيد الى الخدمة قبل صدوره او من يعاد اليها بعد صدوره اذا  
كان انتهاء الخدمة بسبب الحكم على العامل في قضية سياسية متى  
صدر عفو عنه ، وان النص ورد مطلقا فلم يقيد بحكمه بغير القيد  
الذين حددهما وهما :

١ - أن يكون انتهاء الخدمة بسبب الحكم في قضية سياسية .

٢ - أن يكون قد صدر عفو سواء كان العفو عن الجريمة

المحكوم فيها أو عن المحكوم عليهم .

فلم يقيد النص الافادة من احكامه بأن تكون الاعادة الى الخدمة  
في ذات الجهة التي كان يعمل بها الموظف قبل الحكم عليه ، فبني  
الموظف من احكام هذا القرار ولو كانت اعادته الى الخدمة في غير  
الجهة التي كان يعمل فيها أصلا إذ قد تقتضى الملامات السياسية



والإدارية إبعاد الموظف عند اعادته إلى الخدمة عن الجهة التي كان يعمل بها أصلاً لما قد يكون في إعادة تعيينه بها من ضرر تصيبه ، هو منتدفعه إلى الإجرام السياسي مرة أخرى أو من ضرر بالمصلحة العامة يتثل إذا كان مدرسا في غرس أفكاره السياسية التي حوكم من أجلها في عقول تلاميذه الذين تخرص الدولة على تعليمهم وتنشئتهم تنشئة صالحة لا أعوجاج فيها أو انحراف .

فضلا عن أن تقييد الإنادة من أحكام هذا القرار بأن تكون الإعادة إلى الخدمة في ذات الجهة التي كان يعمل بها الموظف أصلاً مقتضاه أن يحرم الموظف من الإنادة من أحكامه لسبب لا دخل لرادته فيه وهو اختيار الدولة إعادة تعيينه في غير الجهة التي كان يعمل بها أصلاً للاعتبارات التي ذكرناها أو لاعتبارات تتعلق بالبرانية وبالوظائف الخالية .

ومن حيث أن القرار المشار إليه لم يقيد حكم الإنادة منه بأن يكون العامل قد حوكم عن جريمته أمام محكمة دون أخرى ذلك أن مقويات الحكم الذي هو العمل القضائي واحدة أيا كانت الجهة القضائية التي تقوم به والوظيفة القضائية واحدة في طبيعتها أيا كانت المحكمة التي تقوم بأدائها ، ولا يجوز استعادة هذا التقييد من ذيلاً هذا القرار الذي أشار إلى القانون رقم ١٧٦ لسنة ١٩٦٠ بإلغاء من بعض العقوبات وإجازة إعادة بعض الموظفين المحكوم عليهم من محكمة الشعب إلى الخدمة ، لأنه أن جناز أن يستخلص من الإشارة إلى هذا القانون في ذيلاً القرار أن المشرع قصد ألا يخرج من الإنادة من أحكامه من سبق اعادتهم إلى الخدمة بموجب القانون المشار إليه فإنه لا يجوز أن يستلزم من هذه الإشارة قصر أحكام القرار على من حوكم أمام محكمة الشعب وصدر العفو عنه بهذا القانون لأن ذلك يكون تخصيصاً للحكم الوارد بالقرار بغير تخصيص من نصومه وهو ما لا يجوز فضلاً عن أن هذه الإشارة ذات دلالة ضمنية لا يمكن بها تقييد الحكم العنان الذي تضمنته المادة الأولى من القرار وعلى هذا يكفى للإنادة من هذا القرار أن يكون العامل الذي أعيد إلى الخدمة بعد العفو عنه قد حوكم عن جريمة سياسية أياً كانت المحكمة التي جرت محاكمته أمامها سواء كانت محكمة عادية أو محكمة خاصة كمحكمة الشعب . وفضلاً عن ذلك

فإن المادة الأولى من القرار المشار إليه قد حددت المستفيدين من أحكامه بن فصلوا من الخدمة بسبب الحكم عليهم في قضايا سياسية ولم تخص نوع معين من القضايا السياسية دون غيرها بالذكر ومن ثم لا وجه لتصر أحكامه على فريق من حوكموا بنهم سياسية أينما كانت هذه الجرائم وأيا كانت المحكة التي أصدرت مبيها أحكامها .

( انتهى ١١١٩ في ١٢/٩/١٩٦٦ ) .

### قاعدة رقم ( ١٢ )

#### المبدأ :

مقتضى اعتبار مدة العايل المعاد الى الخدمة متصلة ان ينال الترقيات التي حل دوره فيها خلال مدة الفصل طالما انها تتم بالاندية المطلقة وليس بالاختيار - عدم اعتبار ذلك طعنا على قرارات الترقية بالمعنى المقصود من نص المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦٠٢ لسنة ١٩٦٦ احقية العايل المعاد تعيينه في الترقيات التي نالها زملائه بالاندية المطلقة مشروطة بالا يسبق ايا منهم في اندية الدرجة المرقى اليها .

#### ملخص الفتوى :

ان المادة الثانية من القانون رقم ١٧٦ لسنة ١٩٦٠ بالعنو من بعض العقوبات واجازة اعادة بعض الموظفين المحكوم عليهم من محكة الشعب الى الخدمة تنص على انه « يجوز ان يعاد الموظف العمومي الى الوظيفة التي كان يشغلها قبل الحكم عليه من محكة الشعب او الى اية وظيفة اخرى مائلة او غير مائلة .... » كما تنص المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦٠٢ لسنة ١٩٦٦ على ان " « تعتبر مدة الخدمة متصلة بالنسبة للعاملين الذين صدر عفو عنهم ويعادون الى الخدمة بعد انتهائهم نتيجة للحكم عليهم في قضايا سياسية ، ويطبق ذلك على من سبق اعادتهم الى الخدمة قبل صدور هذا القرار » وتنص المادة الثانية على انه « لا يجوز الاستناد الى الاندية التي يرتبها هذا القرار للطعن في القرارات الصادرة بالترقيات قبل صدوره ، كما لا يرتب على صاحب المندة وفقا للنادة السابقة صرف اية فروق مالية عن الماضي » .

ومن حيث أن مقتضى اعتبار مدة العامل المعاد الى الخدمة متصلة أن ينال الترقّيات التي حل دوره فيها خلال مدة النقصان طالما أنها تتم بالاعتدبية المطلقة ، وليس بالاختيار ، ولا يغير من ذلك النص في المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦٠٢ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه على أنه لا يجوز الاستناد الى الاعتدبية التي يرتبها هذا القرار للطعن في القرارات الصادرة بالترقيات قبل صدوره ، إذ أن المقصود بذلك منع العامل المعاد الى الخدمة من الطعن على الترقّيات السابقة بدعوى أنه أحق بها من زملائه ، أما حيث يطالب به العامل المعاد الى الخدمة بمساواته بزملائه الذين يتساوى معهم في الاعتدبية والكفاءة بمنحه الترقّيات التي حصلوا عليها بالاعتدبية المطلقة وصانده الدور في الترقية وهو خارج الخدمة فلا يعد ذلك طعنا على قرارات الترقية بالمعنى المقصود من نص المادة الثانية من القرار الجمهوري المشار اليه ، والتي تضمنت في حقيقة الأمر مبدئين ، أولهما وجوب اعتبار مدة خدمة العامل المعاد الى الوظيفة الصلبة متصلة ، وثانيهما عدم المساس بالترقيات التي تمت خلال فترة الفصل وصانده الدور فيها دون المساس بالاعتدبية بزملائه المرقّين ، وهو ما يستتبع عند مساواته بهم في الترقية ألا يسبق أيّا منهم في الاعتدبية ، احتراما لما اكتسبوه من مراكز قانونية استقرت قبل اعادته تعيينه .

ومن حيث أن السيد المذكور قد أعيد الى الخدمة بوزارة الزراعة ، واعتبرت مدة خدمته فيها متصلة وكان لم تنقطع من قبل .

انتهى رأى الجمعية العمومية الى احتية السيد / .....  
في الترقّيات التي نالها بزملائه بالاعتدبية المطلقة بشرط ألا يسبق أيّا منهم في اعتدبية الدرجة المرقى اليها .

( متوى ٥٠٨ - في ٢٣/١/١٩٧٣ ) .

### قاعدة رقم ( ١٤ )

المبدأ :

جريمة - جرائم سياسية - جرائم شيوعية - وصف الجريمة السياسية - هذا الوصف يصدق على جرائم الشيوعية .

ملخص الفتوى :

ان الجريمة السياسية هي كل فعل غير مشروع يستهدف به ناعله الاعتداء على النظام السياسي أو الاجتماعي القائم في البلاد يقصد تغييره الى ما يراه - في اعتقاده - افضل ولو خالفه في هذا الاعتقاد سائر الناس ، وعلى هذا يصدق وصف الجريمة السياسية على جرائم الشيوعية التي وان كان الاعتداء فيها موجها الى أسس النظام الاجتماعي بصفة عامة الا انه يتضمن الاعتداء كذلك في ذات الوقت على أسس النظام السياسي في الدولة وان مرتكبيها ينساقون اليها تحت تأثير باعث ذي صفة عامة اى يقصد بلوع غلبة ذات منفعة اجتماعية .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى انه يفيد من أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦٠٢ لسنة ١٩٦٦ من يعاد الى الخدمة سواء في ذات الجهة التي كان يعمل بها قبل انتهاء خدمته أو في غيرها من الجهات مادام قد صدر عفو عنه وكان انتهاء خدمته الاولى بسبب الحكم عليه في قضية سياسية سواء كان الحكم صادرا من محكمة الشعب أو غيرها من المحاكم ، وان تفضيلا الشيوعية من القضايا السياسية التي يشملها القرار .

( فتوى ١١١٩ في ١٢/٩/١٩٦٩ )

### قاعدة رقم ( ١٥ )

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦٠٢ لسنة ١٩٦٦ بشأن حساب مدد الفصل ان يعادون الى الخدمة بعد صدور قرار العفو عنهم - قرار رئيس الجمهورية المشار اليه لم يتضمن في احكامه ما يشير الى انه

تصدد به أن يكون تعويضا نهائيا عن خطأ الإدارة — بالنسبة لمن، يعاد إلى الخدمة من العاملين المفضلين بغير الطريق التاديبى — أساس ذلك : الحق في التعويض عن كامل الضرر يكفله القانون ولا يصح الانتقاص منه بأداة تشريعية أدنى مرتبة — احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦٠٢ لسنة ١٩٦٦ قاصرة عن جبر كافة الاضرار التي اصابت العامل نتيجة فصله بغير الطريق التاديبى — الحكم بالتعويض المناسب .

### ملخص الحكم :

انه ليس صحيحا ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من ان اعادة المدمى الى الخدمة وتسوية حاقته وفقا لاحكام القرار الجمهورى رقم ٣٦٠٢ لسنة ١٩٦٦ سالف الاشارة اليه بما يسمح بحساب مدة الفصل والاعتقال فى المرتب والمعاش ، يعتبر تعويضا قانونيا لا يجوز معه الحكم للمدعى بأى تعويض نقدى آخر . ذلك أن القرار الجمهورى المشار اليه لم يتضمن فى احكامه ما يشير الى انه تصدد به أن يكون تعويضا نهائيا عن خطأ الجهة الادارية بالنسبة لمن يعاد الى خدمته من العاملين الذين فصلوا بغير الطريق التاديبى دون سند من القانون كما هو الحال بالنسبة الى المدمى . هذا فضلا عن ان الحق فى التعويض عن كامل الضرر الذى اصاب المدعى الحقوق التى يكفلها القانون والتى لا يصح الانتقاص منها بأداة ادنى مرتبة بالقرار الجمهورى وحتى كان ذلك وكانت التسوية التى اجريت للمدعى وفقا لاحكام القرار الجمهورى رقم ٣٦٠٢ لسنة ١٩٦٦ سالف الذكر وان ترتب عليها اعتبار مدة خدمة المدمى متصلة فى حساب المرتب والمعاش الا انها جاءت قاصرة عن جبر كافة الاضرار الاخرى التى اصابته المدمى نتيجة فصله من الخدمة والمتعلقة فى حرمانه من راتبه طوال مدة الفصل فضلا عن حرمانه مما عسى أن يكون قد تم من ترقية خلال المدة المذكورة اذ نصت المادة الثانية من القرار الجمهورى المذكور صراحة على أنه ( لا يجوز الاستناد الى التقديرات التى يرتبها هذا القرار للطعن فى القرارات الصادرة بالتريعات قبل صدوره — كما لا يترتب على حساب المدة وفقا للمادة السابقة صرف لينة فروق مالية من المسافى ) .

ومن حيث أن المحكمة تقدر للدمى تعويضاً جزائياً قدره ألف جنيه من كلفة الأضرار التي أصابته من جراء اعتقاله ونقله من الخدمة والسلف التتويه عنها ، أخذاً في الاعتبار أن المدعى وهو مدرس لغة مربية كان خلال الفترة من تاريخ الانسحاب منه في ٢٢ من فبراير سنة ١٩٦١ واعادته إلى الخدمة في ٧ يناير ١٩٦٤ في حالة تسمح له بممارسة العمل خارج مجال الوظيفة العامة .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه إذ ذهب إلى خلاف ما تقدم يكون مخالفاً للقانون ومن ثم يتعين الحكم بإلغائه والقضاء بالتزام الجهة الإدارية بأن تؤدي للدمى مبلغ ألف جنيه على سبيل التعويض عن كلفة الأضرار التي لحقت به بسبب صدور القرارين سلف الذكر .

( طعن ٧٢٤ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١١/٢٣/١٩٨٤ ) .

#### الفصل الرابع

القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٧١ بإعادة بعض المحكوم عليهم بعقوبة جنائية في جرائم سياسية .

قاعدة رقم ( ١٦ )

المبدأ :

الموظف المحكوم عليه في قضية سياسية — إعادة تعيينه طبقا لاحكام القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٧١ بالمفو عن باقى العقوبات وإجازة إعادة بعض الموظفين المحكوم عليهم بعقوبة جنائية في جرائم سياسية — وجوب الاعتماد بالمدة التى قضاهما فى السجن تنفيذا للحكم الجنائى — ترخص الجهة الادارية فى وضعه على درجة مالية بهراة القواعد العامة طالما ان عمله السابق كان بكفاءة شاملة .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٧١ بالعضو عن باقى العقوبات وإجازة إعادة بعض الموظفين المحكوم عليهم بعقوبة جنائية فى جرائم سياسية ، تنص على ان « يعفى المخرج عنهم صحيا من باقى العقوبات المحكوم بها عليهم فى قضايا سياسية ، وذلك بالنسبة للاحكام الصادرة حتى ١٥ مايو سنة ١٩٧١ » . وتنص المادة الثانية من هذا القانون على انه « يجوز ان يعاد الموظف المسمى المحكوم عليه بعقوبة جنائية فى القضايا السياسية الى الوظيفة التى كان يشغلها قبل الحكم عليه او الى أية وظيفة أخرى مماثلة او غير مماثلة ، اذا كان الحكم عليه مع وقف تنفيذ العقوبة المحكوم عليه بها وذلك بالشرطين الاتيين :

١ — ان يقدم طالبا بذلك الى الجهة التى كان يتبعها قبل فصله ...

٢ — ان يوضع فى الدرجة أو الفئة التى كان عليها قبل تركه الخدمة وفى اقدميته فيها ...

وفي حالة وجود درجة أو فئة خالية ، تنشأ درجة أو فئة شخصية تلقى لدى خلوها من شغلها . ويتصد بالموظف العمومي في حكم هذا القانون ، الموظف أو المستخدم أو العامل الذي كان في خدمة الحكومة أو أحد فروعها . . . ويعتبر المنوع عن العقوبة في حكم هذا النص بمثابة استيفاء لها .

ومن حيث أن الجمعية العمومية سبق أن تصدت في جلستها المنعقدة في ٣٠ مايو سنة ١٩٧٣ لتفسير أحكام القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٧١ المشار إليه ، فذهبت الى أن المشرع اذ احتفظ للعامل الذي يملك الى الخدمة تطبيقا لهذا القانون بأقدمية في الدرجة التي كان يشغلها قبل تركه الخدمة الا انه في ذات الوقت احتفظ له بأقدميته فيها ولم يسقط مدة السجن بل اعتمد بها ، ولكن في نطاق حساب الاقدمية في ذات الدرجة ولا تنصرف هذه الاقدمية الاعتبارية الى الماضي بل توجه الى المستقبل لمصعب .

ومن حيث انه تأسيسا على ما تقدم ، فإن المدة التي قضاه السيد / ..... في السجن تنفيذا للحكم الصادر ضده تعتبر مدة خدمة تؤخذ في الاعتبار بصدد اعادة تعيينه بالكفاءة الشاملة بوزارة الثقافة . على أن الجهة الإدارية وهي ترخص في وضعه على درجة مالية يتعين عليها مراعاة القواعد العامة في شأن تخصيص الفئة الوظيفية التي يستحقها .

من اجل ذلك انقضى رأي الجمعية العمومية الى الاعتداد بالخدمة التي قضاه السيد / ..... في السجن تنفيذا للحكم الصادر ضده في الجنابة رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٧ في مسدد املته الى وظيفته السابقة بالكفاءة الشاملة التي يستحقها وترخص الجهة الادارية في وضعه على درجة مالية وعندئذ تراعى القواعد العامة .



## قاعدة رقم ( ١٧ )

المبدأ :

القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٧١ بالعمو عن بعض العقوبات وإجازة إعادة بعض الموظفين المحكوم عليهم بعقوبة جنائية في قضايا سياسية إلى خدمة الدولة - احتفاظ العامل المعاد إلى الخدمة طبقاً لأحكام هذا القانون بأقدميته في الدرجة التي كان يشغلها قبل انتهاء خدمته بحساب مدة الفصل فيها كمدة اعتبارية لا يسوغ له التوسل بأقدميته الاعتبارية للظن في قرارات إدارية سابقة وقعت صحيحة في حينها وتناولت غيره خلال مدة انسلاخه عن الوظيفة .

ملخص الفتوى :

إن المادة الثانية من القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٧١ المشار إليه تنص على أنه « يجوز أن يعاد الموظف العمومي المحكوم عليه بعقوبة جنائية في القضايا السياسية إلى الوظيفة التي كان يشغلها قبل الحكم عليه أو أية وظيفة أخرى ماثلة أو غير ماثلة إذا كان الحكم عليه مع وقف التنفيذ أو كان ممن يدخل في حكم المادة السابقة أو كان قد استوفى العقوبة المحكوم بها عليه وذلك بالشرطين الآتيين :

( أ ) أن يقدم طلباً بذلك إلى الجهة التي كان يتمها قبل فصله خلال ثلاثين يوماً من صدور هذا القانون .

( ب ) أن يوضع في الدرجة أو الفئة التي كان عليها قبل تركه الخدمة وفي أقدميته فيها وفي حالة عدم وجود درجة أو فئة خالية تنشأ درجة أو فئة شخصية تلقى لدى خلوها من شاغلها .

ويقصد بالموظف العمومي في حكم هذا القانون الموظف أو المستخدم أو العامل الذي كان في خدمة الحكومة أو أحد مروعها أو في مجالس المديرية أو المجالس البلدية أو أية مؤسسة عامة . ويعتبر العمو عن العقوبة في حكم هذا النص بمثابة استيفاء لها .

ومن حيث أن الجمعية العمومية سبق أن انتهت في جلستها المتعددة في أول نوفمبر سنة ١٩٧٢ إلى أن العاملين بالقطاع العام يفيدون من أحكام القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٧١ المشار إليه ، ومن ثم ثرى عليهم أحكامه .

ومن حيث أن المشرع رغبة منه في السماح مجال العمل لمن صدرت مدهم أحكام في قضايا سياسية ، أجاز للجهة الادارية أن تعيد تعيينهم في وظائفهم السابقة ذاتها التي كانوا يشغلونها قبل انتهاء خدمتهم أو الى اية وظيفة أخرى مماثلة أو غير مماثلة ، على أن يكون ذلك بناء على طلبهم في الميعاد الذي حدده وأن يوضعوا في الدرجة التي كانوا عليها وبأقدميتهم فيها قبل فصلهم .

المادة ١٠١ : (١) "الموظف المنفصل من الخدمة"

ومن حيث أن الاصل عند إعادة الموظف المنفصل الى الخدمة الا تحسب مدة الفصل في أقدمية الدرجة ، الا أن المشرع رعاية منه لحالة هؤلاء الموظفين ولاعتبارات خاصة ، أجاز حساب هذه المدة في أقدميتهم وبهذه المثابة فانها لا تعدو أن تكون مجرد مدة اعتبارية ، الاساس فيها الا يترتب عليها الاضرار القانونية ذاتها التي تترتب على مدة الخدمة الفعلية ، ومن ثم لا ينسحب أثرها على الماضي الى ما يجاوز النطاق الذي حدده القانون وعلى ذلك فإن الموظف المنفصل عند اعادته الى الخدمة لا يسوغ له التوسل بأقدميته الاعتبارية للظمن في قرارات ادارية سابقة وقعت صحيحة في حينها وتناولت غيره خلال مدة انسلاخه من الوظيفة ، فنص المادة الثانية على احتفاظ الموظف المعاد بأقدميته في درجته ، يعنى احتفاظه بهذه الاقدمية في نطاق الدرجة التي كان يشغلها معها بلغت هذه الاقدمية ، وحتى لو رقى الى ما يعلو هذه الدرجة من قضا فيها مدة أقل لمثل هذا الموظف في الاقدمية قبل فصله .

من أجل هذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى احتفاظ المعامل المعاد الى الخدمة طبقا لاحكام القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٧١ المشر إليه ، بأقدميته في الدرجة التي كان يشغلها قبل انتهاء خدمته بحساب مدة الفصل فيها ، ولا يكون له حق الظمن في اية ترقية تمت خلال مدة الفصل :»

## قاعدة رقم ( ١٨ )

### المبدأ :

اعادة المفصولين فصلا سياسيا الى الخدمة — قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦٠٢ لسنة ١٩٦٦ يقضى باعتبار مدة الخدمة متصلة بالنسبة للعاملين الذين صدر عفو عنهم ويمادون الى الخدمة بعد انتهائها نتيجة للحكم عليهم في قضايا سياسية — قانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٧٧ بالعفو عن بعض العقوبات وإجازة اعادة بعض الموظفين المحكوم عليهم بعقوبة جنسية في قضايا سياسية الى خدمة الدولة — اعادة الموظف طبقا لاحكام هذا القانون تتضمن العفو عنه — مقتضى ذلك انه يتعين ان يعامل معاملة من تطبق عليه احكام القرار الجمهورى رقم ٣٦٠٢ لسنة ١٩٦٦ واعتبار مدة العامل المصاد الى الخدمة متصلة واحقيقته في العلوات التى استحققت خلال مدة فصله وفي الترقيات التى نالها بالاقدمية المطلقة خلال هذه المدة بشرط الا يسبق اياها منهم في اقدمية الدرجة المرقى اليها .

### ملخص الفتوى :

يبين من تقصى التشريعات التى نظمت عودة المفصولين السياسيين الى الخدمة وتحديد حقوقهم انه سبق ان صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦٠٢ لسنة ١٩٦٦ بشأن حساب مدد الفصل لمن يعادون للخدمة بعد صدور قرار العفو عنهم ونص في المادة الاولى منه على ان « تعتبر مدة الخدمة متصلة بالنسبة للعاملين الذين صدر عفو عنهم ويمادون الى الخدمة بعد انتهائها نتيجة للحكم عليهم في قضايا سياسية ويطبق ذلك على من سبق اعادتهم قبل صدور هذا القرار ، ثم صدر القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٧١ بالعفو من بعض العقوبات وإجازة اعادة بعض الموظفين المحكوم عليهم بعقوبة جنسية في قضايا سياسية الى خدمة الدولة ، وطبقا لاحكامه اعيد المهندس / ..... الى الخدمة — فنص في المادة الاولى منه على ان « يعفى المخرج عنهم نصحيا من باقى العقوبات المحكوم بها عليهم في قضايا سياسية وذلك بالنسبة للاحكام الصادرة في ١٥ مايو سنة ١٩٧١ » وفي هذا التاريخ حدثت ثورة التصحيح . وسقوط مراكز القسوى التى تمت القضايا السياسية المشار اليها في عهدهم كما نص في المادة الثانية منه على انه « يجوز ان يعاد الموظف المحكوم عليه بعقوبة جنسية في القضية

السياسية الى الوظيفة التي كان يشغلها قبل الحكم عليه أو أية وظيفة أخرى مماثلة أو غير مماثلة اذا كان الحكم عليه مع وقف التنفيذ أو كان مما يفضل في حكم المادة السابقة أو كان قد استوفى العقوبة المحكوم بها عليه وذلك بالشروطين الآتيين :

( أ ) أن يقدم طلباً بذلك الى الجهة التي يتبعها قبل فصله خلال ثلاثين يوماً من صدور هذا القانون .

( ب ) أن يوضع في الدرجة أو الفئة التي كان عليها قبل تركه الخدمة وفي اقدميته فيها وفي حالة عدم وجود درجة أو فئة خالية تتسبب درجة أو فئة شخصية تلغى لدى خلوها من شاغلها . ويقصد بالموظف العمومي في حكم هذا القانون الموظف أو المستخدم أو العامل الذي كان في خدمة الحكومة أو أحد فروعها أو في مجالس المديرية أو المجالس البلدية أو أية مؤسسة عامة ويعتبر العفو عن العقوبة في حكم هذا النص بمثابة استيفاء لها .

والمستفاد من مجموع النصوص السابقة أن المشرع أرسى نظاماً قانونياً متكاملًا يحكم اعادة المفسولين فصلًا سياسيًا الى الخدمة ، ومتنصاه انفساح طريق العمل اليهم بمعد تفضيلهم بقسرة العقوبة المحكوم بها عليهم أو بمعد الانراج عنهم صحيا لمن صدرت ضدهم أحكام حتى ١٥ مايو سنة ١٩٧١ وطبقا لهذا النظام أجيز اعادتهم الى وظائفهم السابقة التي كانوا يشغلونها قبل انتهاء خدمتهم أو الى أية وظيفة أخرى مماثلة أو غير مماثلة ، على أن يكون ذلك بناء على طلبهم في المدة التي حددها المشرع ، ولما كانت اعادة الموظف المحكوم عليه في جريمة سياسية الى وظيفته تتضمن العفو منه بحسبان أن القواعد العامة ما كانت تجيز اعادته بسبب الضمك عليه بعقوبة جنسية وإن المشرع رأى معاملته معاملة خاصة أساسها أن الجريمة السياسية التي ارتكبها ليست كالجريمة العادية ولا تعتبر مخرلة بالشرف لانها لا تستهدف الاعتماد على حق المجتمع بغير ما تستهدف الاعتماد على النظام السياسي العام في البلاد وتغيره الى ما يراه المجرم السياسي لفصل في اعتقاده ولو خالفه في هذا الاعتقاد سائر الناس .

وحيث انه متى كانت اعادة الموظف المحكوم عليه في جريمة سياسية الى وظيفته تتضمن عفووا عنه كما سلف القول فمن ثم يتعين أن يعامل معاملة من تطبق عليه احكام القرار الجمهورى رقم ٣٦٠٢ لسنة ١٩٦٢ بشأن حساب مدد الفصل لمن يعادون للخدمة بعد صدور قرار العفو عنهم . وان مقتضى اعتبار مدة العزل المعاد الى الخدمة منصلة وفقا لنص المادة الاولى من هذا القرار - هو الاعتداد بهذا الفصل بما ينطوى عليه ذلك من آثار سواء يتعلق بتحديد المرتب وتدرجه بالاعلاوات او بما فلت العامل من ترقية حل دوره فيها بالانتمية المطلقة خلال مدة الفصل ، ولا يغير من ذلك ما نص عليه المادة الثانية من القرار الجمهورى المشار اليه من أنه لا يجوز الاستناد الى الانتمية التى يرتبها هذا القرار للطعن فى القرارات الصادرة بالتريقات قبل صدوره » اذ المقصود من هذا النص منع العامل المعاد الى الخدمة من الطعن على التريقات السابقة بدعوى انه احق بها من زملائه ، اما حيث يطلب مساواته بهم بنصه التريقات التى حصلوا عليها بالانتمية المطلقة خلال مدة الفصل وكان ترتيبه فى كشوف الانتمية يسمح بهذه المساواة فلا يعد ذلك طعنا على قرارات الترقية بالمعنى المقصود من نص المادة الثانية من القرار الجمهورى سالف الذكر .والتي تضمنت فى حقيقة الامر مبادئ أولهما وجوب اعتبار مدة خدمة العامل المعاد تعيينه من التريقات التى تمت خلال مدة الفصل وصانده الدور فيها مع عدم المساس بتريقات زملائه وانتميتهم ، وهو ما يستتبع عند مساواته بهم فى الترقية الا يسبق ايا منهم فى الانتمية احقرا ما اكتسبوه من مراكز قانونية استقرت قبل اعادة تعيينه .

وحيث انه بتطبيق ما تقدم من خصوص حالة السيد / ..... يتعين تقرير احقيته فى الحصول على العلاوات والتريقات التى استحققت خلال مدة فصله بهراعاة الا يسبق ايا من زملائه المرتبين خلال هذه الفترة .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى احقية السيد / ..... فى العلاوات التى استحققت خلال مدة فصله وفى التريقات التى نالها زملاؤه بالانتمية المطلقة خلال هذه المدة بشرط الا يسبق ايا منهم فى انتمية الترتبة المرتضى اليها .

## الفصل الخامس

القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ بشأن إعادة الفصولين  
بغير الطريق التاديبى .

قاعدة رقم ( ١٩ ) .

### المبدأ :

المادة الثامنة من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ بشأن إعادة  
العاملين المدنيين المفصولين بغير الطريق التاديبى - اشتراطها تقديم العامل  
المفصول طلبا بالعودة الى الخدمة لاستحقاق المرتب - اقامة دعوى بطلب  
الغاء القرار الصادر بالفصل واستمرارها الى تاريخ العمل بالقانون  
رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه - اثر ذلك - قيام الدعوى مقام  
طلب العودة الى الخدمة المخصوص عليه في المادة ١٣ من هذا القانون  
نتيجة ذلك - استحقاق العامل لراتبه اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم  
٢٨ لسنة ١٩٧٤ سالف الاشارة .

### ملخص الفتوى :

استعرضت الحكم الصادر بتاريخ ١٧/٦/١٩٧٦ من محكمة القضاء  
الادارى فى القضية رقم ٢٢١٣ لسنة ٢٦ ق لصالح السيد الاستاذ .....  
..... ، وتبين لها ان هذا الحكم استند فى اسبابه المرتبطة بمنطوقه  
القائى بالغاء قرار الفصل مع ما يترتب على ذلك من آثار الى احكام  
القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ بشأن إعادة العاملين المدنيين المفصولين  
بغير الطريق التاديبى الى وظائفهم ، ومن ثم تكون احكام هذا القانون هى  
الفصل فى ترتيب الآثار الناتجة عن الغاء قرار الفصل .

ومن حيث ان القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه ينص فى  
المادة الثانية على أنه ( يشترط لإعادة الى الخدمة ما يأتى :

١ - عدم بلوغ العامل السن المقررة للتقاعد قانونا وقت  
اصاحه الى الخدمة .

٢ - ثبوت قيام انتهاء الخدمة بغير الطريق التاديبى على غير  
سبب صحيح ... ) .

وينص في مادته الثالثة على أنه ( يجب أن يقدم العامل المفضل  
إلى الوزير المختص طلبا للعودة إلى الخدمة .... خلال ستين يوما  
من تاريخ العمل بهذا القانون ... ) .

وينص في المادة الرابعة على أنه ( تحسب المدة من تاريخ انتهاء  
الخدمة حتى تاريخ الإعادة إليها في تحديد الانتدبية أو مدة الخبرة  
واستحقاق العلاوات والترقيات بالانتدبية التي تتوفر فيه شروطها  
بافتراض عدم تركه الخدمة ... وتحسب للعامل في المعاش بدون  
أي مقابل المدة من تاريخ انتهاء خدمته حتى تاريخ اعلانه إليها ... ) .

وتنص المادة الثالثة على أنه ( يصرف للعامل أو المستحقين عنه  
المرتب أو الفرق بين المرتب والمعاش الذي يستحق بالتطبيق للقواعد  
والإجراءات المتصوص عليها في هذا القانون والمرتب أو المعاش  
الحالي اعتبارا من اليوم التالي لانقضاء ستين يوما على تقديم  
الطلب ) .

وتنص المادة العاشرة على أنه ( ..... ولا يترتب على تطبيق  
أحكام هذا القانون صرف أية مروق مالية أو تعويضات عن الماضي .. ) .

وتنص المادة الثالثة عشر على أنه ( تطبق أحكام المواد ٢ ، ٦ ، ٧ ،  
١٠ ، ١١ ، ١٢ على من رفعوا دعاوى من الخاضعين لأحكام هذا  
القانون أمام أية جهة قضائية ، ولم تصدر فيها أحكام نهائية قبل  
نفاذه ..... ) .

وتنص المادة السادسة عشرة على أنه ( ينشر هذا القانون في  
الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره ..... ) ( نشر القانون  
في ١٦/٥/١٩٧٤ ) .

ومن حيث أنه لما كان هذا هو هدف المشرع من القانون رقم  
٢٨ لسنة ١٩٧٤ فنقله لا يصح أن يترتب على تطبيق أحكامه أن يوسع  
من النجاء إلى القضاء في مركز أسوأ من تقاض عن مخاصمة  
الإدارة وانتظار الفرصة التي تتلجها المشرع بإصدار هذا القانون

ليُتقدم بطلب ادارى يلتمس فيه العودة الى الخدمة ، بل أن الاول يجب أن يكون في مركز افضل من الثانى ذلك لان الانجاء الى القضاء طعننا في قرار الفصل بغير ما يقترب على ذلك من آثار من مجرد التقدم بطلب العودة الى الخدمة وفقا لحكم المادة الثالثة من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ .

ومن حيث أن الحكم الصادر بالفناء القرار الادارى يؤدي الى اعدام هذا القرار واعتباره كأن لم يكن وذلك اعمالا للاثر الرجعى لحكم الافناء المرتبط باثـره الكاشف عن عدم المشروعية التى لازمت القرار منذ صدوره ، فإن من الطبيعى أن تنسحب آثار الحكم بالفناء قرار الفصل الى تاريخ صدور القرار ، لذلك فإن مدة خدمة الصادر لصالحه الحكم تعتبر متصلة مستمرة ، وكان من مقتضى ذلك استحقاقه جميع المرتبات والمزايا المالية الأخرى التى حرم منها خلال فترة فصله — ألا أن القضاء الادارى حدد من هذا الاثر ووضع اصلا عاما من مقتضاه عدم استحقاق المرتب عن فترة الفصل كآثر حتى من آثار الفناء قرار الفصل باعتبار أن المرتب انما يمنح مقابل العمل وباعتبار أن مخالفة قرار الفصل للقانون ومنع الموظف من مباشرة عمله نتيجة له انما يعد عملا غير مشروع تسال عنه الادارة بدعوى التعويض متى توافرت عناصرها ومقوماتها التى توجب المسؤولية .

ومن حيث أنه اذا كان ذلك هو الاصل العام الذى سنه القضاء الادارى فإن المشرع خرج عليه عند معالجته لوضع العاملين المنصولين بغير الطريق التاديبى ( فى الفترة من تاريخ العمل بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ حتى تاريخ العمل بالقانون ١٠ لسنة ١٩٧٢ ) فلم يأخذ بفكرة التعويض كما لم يلجأ الى نقيضها بمنح المرتب كبالا عن فترة الفصل — وانما اعتق حلا وسطا مؤداه صرف المرتب فى وقت يبدأ من تاريخ تسال للعمل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ فقرر فى المادة الثالثة صرف المرتب لمن قدم طلبا للعودة للخدمة اعتبارا من اليوم التالى لاتقضاء ستين يوما على تقديم الطلب وقرر فى المادة العاشرة عدم صرف فروق مالية أو تعويضات عن الماضي .



ومن حيث أن حكم عدم صرف فروق مالية أو تعويضات عن الفترة السابقة عن العمل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ المنصوص عليه بالمادة العاشرة منه لا يعكس الاصل العام الذى يقرر عسقم استحقاق المرتب تلقائيا بإلغاء قرار الفصل واستحقاق التعويض ان كان له مقتضى — وانما هو استثناء من هذا الاصل العام منادة عدم استحقاق التعويض عن قرارات الفصل السابقة على العمل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٢ واستحقاق الراتب فى الفترة التالية للعمل بالقانون برقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ .

ومن حيث أنه اذا كان الاستدلال بطريق مفهوم المخالفة غير جائز عندما يكون النص تاييدا لنص عام — وجائزا أن كان النص باستثناء من اصل عام ، فان الاستدلال بطريق مفهوم المخالفة من حكم المادة العاشرة من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ يكون صحيحا لكونها استثناء من اصل عام الامر الذى يعنى استحقاق الآثار المالية المترتبة على الإحكم الصادر بإلغاء قرار الفصل من تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ .

ومن حيث أنه لما كان المشرع قد حرم على القضاء بنص المادة العاشرة من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ سالف الذكر أن يحكم بالتعويض من فترة الفصل السابقة على العمل بالقانون وأوجب فى ذات الوقت تطبيق القواعد الموضوعية المنصوص عليها فى هذا القانون على من أقام دعوى — ولما كانت الدعوى أوقعت أثرا من الطلب الإدارى لانه لا يسوغ أن يكون مقيم الدعوى أقل حظا من مقدم الطلب الإدارى ، ومن ثم فإن الدعوى التى صادف سيرها صدور القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ تقوم مقام طلب العودة الى الخدمة مع ما يترتب على ذلك من آثار ومنها صرف الراتب — بل هى أعم منه فى الدلالة على اصرار مقيم الدعوى على حقوقه التى أقره المشرع عليها .

ومن حيث أنه إذا كانت الإدارة قد استمرت فى عدم الاعتراف بحق المصلح لصالحه بالحكم — المعروضة حلفته — فى العودة الى الخدمة وفى الاستفادة من الآثار التى يترتبها القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ والتسك بقرار الفصل القائم على غير سبب مما أدى الى صدور

الحكم بعد فترة من العمل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ فإن ذلك لا يجوز أن ينقص من حقوقه المستمدة من نصوص هذا القانون ، ومن ثم فإن الاستاذ / ..... يستحق راتبه اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ في ١٦/٥/١٩٧٤ .»

ومن حيث أن مقيم الدعوى ظل متمسكاً بها إلى أن صدر الحكم لصالحه فيها غير مقيد بالأجراءات الخاصة بمقدم الطلب الإداري وفقاً لما هو منصوص عليه بالمادة ١٣ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ ، ومن ثم فإنه لا يشترط لاستحقاقه راتبه من الفترة التالية للعمل بهذا القانون أن يقدم طلباً وأن تمضى على طلبه ( ٦٠ يوماً ) وفقاً لحكم المادة الثامنة منه لأن هذه المادة إنما تسرى فقط على من يلجأ إلى الطريق الإداري بتقديم طلب للمودة إلى الخدمة .

وغنى من البيان أن المادة الحادية عشرة من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ التي تنص بجواز مساطة المعاد للخدمة عما هو منسوب إليه من وقائع سابقة على تاريخ فصله بغير الطريق التأديبي لا تجد مجالاً لاعماليها في الحالة المعروضة لأن الحكم فصل في براء السيد / ..... مما هو منسوب إليه بقرار انتهاء خدمته ولأن نص هذه المادة لا ينطبق إلا على من يصاد إلى الخدمة في حين أن السيد المذكور بلغ سن الاحالة إلى المعاش في ٣١/١٢/١٩٧٦ ومن ثم يكون قد خرج من نطاق تطبيقها - فضلاً عن ذلك فإن أعمال هذه المادة ليس من شأنه تعطيل باقى الآثار التي نص عليها القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ ومنها صرف الراتب .

ومن حيث أن المادة (٥٠) من قانون مجلس الدولة رقم ٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أنه ( لا يترتب على الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه إلا إذا أمرت دائرة فحص الطعون بغير ذلك ... ) فإن طعن الحكومة في الحكم الصادر لصالح الاستاذ / ..... أمام المحكمة الإدارية العليا لا يوقف تنفيذه وتكون الإدارة ملزمة بأعمال مقتضاه طالما أنه لم يصدر أمر من دائرة فحص الطعون بوقف تنفيذه .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسى الفتوى والتشريع  
الى استحقاق السيد الاستاذ / ..... لمرتبه اعتبارا من ١٦/٥/١٩٧٤  
تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ بشأن اعادة العاملين  
المدنيين المصولين بغير الطريق التاديبى الى وظائفهم حتى ٣١/١٢/١٩٧٦  
تاريخ بلوغه سن الاحالة الى المعاش .

١ فتوى ١٤١ - فى ١٤/٢/١٩٧٨ .

### قاعدة رقم ( ٢٠ )

#### المبدأ :

نص المادة ١٢ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ بشأن اعادة  
العاملين المدنيين المصولين بغير الطريق التاديبى الى وظائفهم والذي عمل  
به اعتبارا من ١٦/٥/١٩٧٤ تاريخ نشره بالجريدة الرسمية بتطبيق احكام  
المواد ٢ ، ٦ ، ٧ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ على من رفعوا من الخاضعين لاحكام  
هذا القانون دعاوى امام اية جهة قضائية ولم تصدر فيها احكام نهائية قبل  
نفاذه - المقصود بالاحكام النهائية فى هذه المادة هى تلك التى حازت قوة  
الامر المضى باستقلال الطعن فيها لاي سبب - نص المادة ٩ من  
القانون سالف الذكر على اختصاص محكمة القضاء الإدارى بنظر الطعون  
والنازعات المتعلقة بالمعاشات او المكافآت الخاصة بالعاملين الخاضعين  
لاحكامها وحكمها فى هذا الشأن نهائى غير قابل للطعن فيه امام اية  
جهة - نص المادة ١٣ يغير نص المادة ٩ من القانون سالف الذكر  
- المقصود بالاحكام النهائية فى تطبيق نص المادة ١٣ هى الاحكام التى  
تصدرها المحكمة الادارية العليا واحكام محكمة القضاء الإدارى بفوات  
مواعيد الطعن فيها .

#### ملخص الحكم :

ومن حيث ان المادة ١٣ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ بشأن اعادة  
العاملين المدنيين المصولين بغير الطريق التاديبى الى وظائفهم - الذى  
عمل به اعتبارا من ١٦ من مايو سنة ١٩٧٤ تاريخ نشره بالجريدة الرسمية  
- تنضى بان « تطبق احكام المواد ٢ ، ٦ ، ٧ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ على من  
رفعوا من الخاضعين لاحكام هذا القانون دعاوى امام اية جهة قضائية ولم تصدر  
فيها احكام نهائية قبل نفاذه » والاحكام النهائية المقصودة فى هذه المادة

على ما يبين من مطالعه نصوص هذا القانون وأعماله التحضيرية هي تلك التي حازت قوة الأمر المقضى باستغراق الطعن فيها لاي سبب كان . ذلك ان المشرع حين نص على نهائية الاحكام كان يوجه الخطاب في الغالب للأعم الى محكمة القضاء الادارى باعتبار انها كانت صاحبة الاختصاص الاصيل بنظر الدعاوى الخاصة بفصل العاملين المدنيين بالدولة بغير الطريق التأديبي ، وينصح عن ذلك أن القانون المذكور خصها دون غيرها في المادة التاسعة منه بنظر الطعون والمنازعات المتعلقة بتسوية المعاشات أو المكافآت الخاصة بالعاملين الخاضعين لاحكامه ، ومن ثم فان المشرع اذا كان قد استهدف احترام ، الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى حتى ولو لم تكن قد حازت قوة الأمر المقضى على ما يقول به الدفاع عن المطعون ضده لاعتنى في هذا الشأن بالنص على احترام الاحكام دون ان يصنفها بالنهائية ، تقديرا منه بأن الاحكام النهائية هي تلك التي تصدرها المحكمة الادارية العليا ، وان احكام محكمة القضاء الادارى لا تعتبر كذلك الا بفوات مواعيد الطعن فيها . وبما يؤكد هذه التفرقة المغايرة بين صياغة المادة التاسعة سالف الذكر فيما تنص عليه من ان حكم محكمة القضاء الادارى نهائى غير قابل للطعن فيه امام أية جهة وبين ما تنص عليه المادة الثالثة عشرة من احترام الاحكام النهائية ، بما مؤداه ان النهائية في حكم المادة الاخرى هي التي يستفلق معها باب الطعن في الاحكام سواء بفوات مواعيد الطعن في احكام محكمة القضاء الادارى ويصدر هذه الاحكام من المحكمة الادارية العليا اذ لو كان المشرع قد عنى بالاحكام النهائية في صدد المادة الثالثة عشرة بانها احكام محكمة القضاء الادارى لما كان ثمة حاجة للنص في المادة التاسعة على ان احكام محكمة القضاء الادارى نهائية وغير قابلة للطعن ولاعتنى في هذا الشأن بوصف النهائية .

ومن حيث انه فضلا عما تقدم فان هدف القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ سالف الذكر على ما يبين من نصوصه وأعماله التحضيرية هو تصحيح أوضاع العاملين المفصولين بغير الطريق التأديبي والتسوية بينهم في المعاملة طبقا لقواعد موحدة . وهذه التسوية لا تأتى اذا أخرج من نطاق القانون كل من صدر لصالحه حكم من محكمة القضاء الادارى قبل العمل بأحكام هذا القانون حتى ولو لم يكن قد حاز قوة الأمر

المقضى ، ليطبق فقط على من تراخت محكمة القضاء الإدارى فى الفصل فى دعاويهم قبل العمل بالقانون ، مع أن الجميع كانوا قد رفعوا منازعتهم أمام محكمة القضاء الإدارى قبل العمل بهذا القانون فى تاريخ نشره فى ١٦ من مايو سنة ١٩٧٤ بفترة طويلة حيث كانت مواعيد الطعن فى قرارات الفصل بغير الطريق التأديبى قد انتهت بانقضاء مائة وثمانين يوما من تاريخ نشر الأحكام الصادرة من المحكمة العليا فى الدعاوى أرقام ٢ ، ٦ ، ٩ لسنة ١ القضائية ( دستورية ) القاضية بعدم دستورية القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ فيما قضى به من اعتبار القرارات الصادرة من رئيس الجمهورية بلحالة الموظفين الى المعاش أو الاستداع أو فصلهم بغير الطريق التأديبى من أعمال السيادة ، هذا النشر الذى تم فى الجريدة الرسمية بمعددها رقم ٤٦ الصادرة فى ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٧١ . ومن ثم فإن القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ يكون قد وازن بين اعتبارات التوحيد فى المعاملة بين جموع العاملين المفصولين بغير الطريق التأديبى ومبدأ احترام حجية الأحكام وأرتأى أن لا يخرج من نطاق تطبيق هذا القانون الا من كانت قد صدرت لصالحهم قبل تاريخ العمل به أحكام نهائية حائزة لقوة الشيء المقضى دون سواهم ، ويكون دفاع المظنون ضدهم فى هذا الشأن والأمر كذلك غير قائم على سند صحيح من القانون .

ومن حيث أن المدة الاولى من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه تنص على أن « يعاد الى الخدمة العاملون المخبون الذين لا تنظم شئونهم الوظيفية قوانين خاصة وانتهت خدمتهم من غير الطريق التأديبى بالاحالة الى الاستداع أو الى المعاش اثناء الاستداع أو بالفصل من الوظائف بالجهاز الإدارى للدولة أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لاي منها فى الفترة من تاريخ العمل بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٢ وذلك طبقا للأحكام الواردة فى المواد التالية » وتقتضى المادة الثانية بأنه يشترط لإعادة الى الخدمة ما يأتى ١ — عدم بلوغ العامل السن المقررة للتقاعد قبلونا وقت اغلته الى الخدمة — ٢ — ثبوت قيام انتهاء الخدمة بغير الطريق التأديبى » ونصت المادة الثالثة على أنه يجب ان يقدم العامل المنصوإ الى الوزير المختص طلبا للعودة الى الخدمة بطريق البريد الموصى عليه بعلم الوصول ، مرفقا به ما يراه من الأوراق المؤيدة له ، خلال ستين يوما.

من تاريخ العمل بهذا القانون ... » ونصت المادة السادسة على أن « تحسب المدة من تاريخ انتهاء خدمة العامل حتى تاريخ الاعادة إليها ، في تحديد التقاعد أو مدة الخبرة واستحقاق العلاوات والترقيات بالانتماء التي تتوفر فيه شروطها بفترض عدم تركه الخدمة ... وتحسب للعامل في المعاش بدون مقابل ، المدة من تاريخ انتهاء خدمته حتى اعادته إليها مخصصا منها المدة المحسوبة قبل العمل بأحكام هذا القانون ، وتتضمن الخزنة العامة كافة المبالغ المستحقة عن حساب هذه المدة » . وقضت المادة السابعة بأن « تعاد تسوية معاشات ومكافآت المستحقين عن توفى من العاملين المشار إليهم في المادة الأولى ومعاشات ومكافآت من بلغ منهم سن التقاعد قبل العمل بهذا القانون أو عند الاعادة إلى الخدمة ، على أساس مرتب الدرجة أو الفئة الوظيفية التي يتقرر احتقيقه في العودة إليها طبقا للقواعد والاجراءات الواردة في هذا القانون لولا الوفاة أو بلوغ سن التقاعد . وتحسب في المعاش أو المكافأة بدون أي مقابل المدة من تاريخ انتهاء خدمة العامل حتى وفاته أو بلوغه سن التقاعد ، مخصصا منها المدة المحسوبة قبل نفاذ هذا القانون وتتضمن الخزنة العامة كافة المبالغ المستحقة عن حساب هذه المدة ، ويمنح العامل أو المستحقون عنه المكافأة أو المعاش الذي يتحدد طبقا للأحكام السابقة أو المكافأة أو المعاش الحالي أيها أكبر ، ويشترط للاعادة من حكم هذه المادة تقديم طلب بذلك إلى الوزير المختص خلال تسعين يوما من تاريخ العمل بهذا القانون بخطاب موصى عليه بطم الوصول » ونصت المادة ١٠ على ألا تمس القرارات الصادرة بالاعادة إلى الخدمة تطبيقا لأحكام هذا القانون القرارات الصادرة بالتعيين أو الترقية في تاريخ سابق عليها . ولا يترتب على تطبيق أحكام هذا القانون صرف أية فروق مالية أو تعويضات عن الماضي ، ولا رد أية مبالغ تكون قد حصلت قبل العمل بأحكامه » .

ومن حيث أنه يبين ما تقدم أن القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ قصد استهداف تصحيح أوضاع العاملين المنتمين المنفصلين بغير الطريق التقليدي في الفترة من تاريخ العمل بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٢ وذلك باعادتهم إلى عملهم ، وتسوية معاشاتهم ، طبقا لاسس وقواعد بعض الالتزامات ، فكل لهم حق العودة إلى الخدمة ، وحسب المدة من تاريخ انائها حتى تاريخ الاعادة

عليها في تحديد الانتمية او مدة الخبرة واستحقاق العلاوات والترقيات بالانتمية التي تتوفر فيهم شروطها بافتراض عدم تركهم الخدمة ، وقضى بان تحسب المدة المذكورة في معاشاتهم بدون مقابل على ان تحصل الخزانة العامة كافة المبالغ المستحقة عنها ، ومقابل ذلك حظر المشرع صرف أية مروق مالية او تمويضات عن مدة الفصل - وقضى القانون بان تسرى هذه الاسس والقواعد على العاملين الخاضعين لاحكامه الذين خوفوا ، او بلغوا سن التقاعد قبل العمل بالقانون المذكور ، وبان تعاد تسوية معاشات ومكافآت هؤلاء العاملين او المستحقين منهم على اساس مرتب الدرجة او الفئة الوظيفية التي يتقرر احقية كل منهم في العودة اليها طبقا لاحكامه .

ومن حيث ان المدعى كان رئيسا لمجلس ادارة المؤسسة المصرية التعاونية الاستهلاكية وانتهت خدمته بالاحالة الى المعاش بغير الطريق التاديبى خلال الفترة الزمنية التي عينتها المادة الاولى من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٢٢ لسنة ١٩٦٤ الصادر في ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٦٤ ولجا الى محكمة القضاء الادارى طالبا تمويضه عن الاضرار المالية والادبية التي اصابته نتيجة صدور ذلك القرار ، ولم يصدر في شأنه حكم نهائى حائز لقوة الامر المقضى على ما سلف بيانه ، فانه بهذه المثابة يخضع لاحكام القانون المذكور .

ومن حيث انه يبين من الاطلاع على اوراق الدعوى ان المدعى عين مضابطا بالقوات المسلحة وتدرج في رتبها حتى رتبة البكباشى ، ثم انتدب للعمل بوزارة التموين اعتبارا من ٢٥ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ ثم نقل اليها اعتبارا من ٩ من ابريل سنة ١٩٥٢ بالدرجة الثالثة بالكادر الادارى ، وفى اكتوبر سنة ١٩٥٢ عين مراقبا لتموين القاهرة بمراقبا للتفتيش العام وفى سبتمبر سنة ١٩٥٦ عين مراقبا عاما للتخطيط ثم اُختير مديرا عاما للوزارة ثم مديرا عاما للتخطيط بها . وفى نوفمبر سنة ١٩٥٨ شغل منصب المستشار الفنى للوزير المركزى الى ان عين وكيلًا بمساعدا للوزارة المركزية ثم صدر قرار رئيس الجمهورية فى ٨ من ابريل سنة ١٩٦١ بتعيينه وكيلًا لتلك الوزارة ثم عين مديرا عاما للمؤسسة العامة التعاونية الاستهلاكية . وفى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٦١ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٩٠ لسنة ١٩٦١ بتعيينه

رئيسا لمجلس ادارة المؤسسة المذكورة وظل شاغلا لهذا المنصب الى ان صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٢٢ لسنة ١٩٦٤ بحالته الى المعاش وقد ظلت أوراق الدعوى مما يسبب سمعة المدعى او ينال من نزاهته او يبنىء عن أى انحراف فى خلقه ، فى الوقت الذى احتوت تلك الاوراق ما يشيد بكنافته التامة وخبرته الطويلة وما يبخله من مجهود فى كل موقع عمل به ، كما تشيد تلك الاوراق بأمانته التامة فى عمله ، كما تضمنت أوراق الدعوى ما يبيد أن المدعى كان ضحية اضطهاد من لم يستجيب لطلباتهم غير المشروعة ، فديروا له انتهاكاً قضت محكمة جنابات الاسكندرية ببرأته منه مسجلة فى حكمها ما كان يستحقه المدعى من الشكر والتقدير .

ومن حيث ان الجهة الادارية لم تنفع دعوى المدعى بأى نفع او دفاع، كما لم تقدم أسبابا للقرار المطعون فيه بما عساه ان يدحض ما ثبت من أوراق الدعوى على ما سلف بيانه ، ومن ثم يكون قرار احالة المدعى الى المعاش ليس له ما يبرره ولم يتم على سبب صحيح من الواقع والقانون ، ويتمين لذلك الحكم بالفائتة حيث لم يتم بالمدعى سبب من اسباب انتهاء الخدمة بالتطبيق لحكم القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٢ سالف الذكر .

ومن حيث أن القواعد الموضوعية التى اوردها القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ ، تقضى على ما سلف البيان بعدم صرف اية فروق مالية ، وتمويضات عن مدة الفصل السابقة على تاريخ العمل به ، واذ قضى الحكم المطعون فيه بتمويض المدعى بالفرق بين مرتبه والاضافلت المأدبة الأخرى وبين نفعه من تاريخ صدور قرار حالته الى المعاش حتى تاريخ بلوغه السن القانونية للحالة الى المعاش ، فانه يكون مخالفا للقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ .

ومن حيث انه لما تقدم بتعيين الحكم بقبول الطعن شكلا وفى موضوعه بالفاء الحكم المطعون فيه وبإحقاق المدعى فى تسوية حالته طبقا لاحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ المتسار اليه ورفض طلب التمويض والزام الجهة الادارية المصروفات باعتبار أن القانون المذكور صدر بعد ان اتفق المدعى دمواء .



### قاعدة رقم ( ٢١ )

#### المبدأ :

القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ استهدف تصحيح أوضاع العاملين  
المفصولين بغير الطريق التأديبي في الفترة من تاريخ العمل بالقانون رقم  
٣١ لسنة ١٩٦٢ حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٢ -  
روعى في احكام هذا القانون توزيع الاعباء بين العاملين المعالدين للخدمة  
وبين الدولة ابتغاء المصلحة العامة - المشرع منحهم بعض الحقوق ففصل  
لهم حق العودة الى الخدمة وحساب المدة من تاريخ انقائها حتى تاريخ  
الانقضاء في تحديد الاقدية او الخبرة او استحقاق العلاوات والترقيات بالاقدية  
مع حساب تلك المدة في الماشى بدون مقابل وحمل العاملين بعض  
الالتزامات بان حطر المشرع صرف اية فروق مالية او تعويضات عن  
مدة الفصل .

#### ملخص الحكم :

ان قضاء هذه المحكمة قد استقر على ان القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤  
قد استهدف تصحيح أوضاع العاملين المفصولين بغير الطريق التأديبي في الفترة  
من تاريخ العمل بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٢ حتى تاريخ العمل بالقانون  
رقم ١٠ لسنة ١٩٧٢ وذلك اعانتهم الى عملهم وتسوية معاشاتهم طبقا  
لاسس وقواعد موضوعية روى فيها توزيع الاعباء بينهم وبين الدولة  
ابتغاء المصلحة العامة ، بان منحهم المشرع بعض الحقوق وحملهم بعض  
التزامات ، ففصل لهم حق العودة الى الخدمة وحساب المدة من تاريخ  
انقائها حتى تاريخ الاعادة اليها في تصنيف الاقدية او مدة الخبرة او  
استحقاق العلاوات والترقيات بالاقدية التي تتوافر شروطها بفترض عدم  
تركهم الخدمة ، وقضى بان تحسب المدة المذكورة في معاشاتهم بدون مقابل  
على ان تتحمل الخزانة العامة كاتبة المبالغ المستحقة منها ، ومقابل ذلك  
حظر صرف اية فروق مالية او تعويضات عن مدة الفصل .

ومن حيث انه وان كان قانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه قد  
صدر بشأن اعادة العاملين المفصولين بغير الطريق التأديبي الى وظائفهم  
وحدد في مادته الاولى من مناهم من العاملين باحكامه وعلم من انتهت خدمتهم  
من غير الطريق التأديبي بالاحالة الى الاستيداع او اليه الماشى انشاء

الاستيداع أو بالفصل من الوظائف بالجهيز الإداري للدولة أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو الوحدات الاقتصادية التابعة لأي منها في الفترة المشار إليها ، ووضع القانون المذكور شروط إعادة هؤلاء الزم وظائفهم كما بين القواعد والمبادئ والإجراءات الواجبة الإتباع في شأن الأمثلة التي الخدمة وحقوق والتزامات من يغاد إلى وظيفته طبقاً لإحكامه غير أن ذلك لا يحول دون الاستعانة بالقواعد الموضوعية للقانون المذكور وتطبيقها على من أجبل من العاملين إلى الاستيداع في الفترة المشار إليها . وقد درست الجهة الإدارية إيمانهم إلى الخدمة قبل مضي سنتين من تاريخ استيعابهم إلى الاستيداع وهي الجهة التي يفوتها توفير خدمة العامل منتبهة إلى القول بأنهم في كل حال يمكن العمل الذي أجبل إلى الاستيداع ثم أعيد إلى العمل في وضع أفضل من الذي أتته خدمته بعد إحالته إلى الاستيداع ومضى سنتين دون أعدته إلى عمله ، وهو ما يباهي المنطق السليم ويعد من روح التشريع وفلسفته .

ومن حيث أنه لما كان ذلك وكان قرار إحالة السيد / ..... قد صدر على غير أساس سليم من القانون على ما سلف بيانه ، وكثرت القواعد الموضوعية التي أوردها القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ تقضي على نحو ما سبق فكره - بعدم صرف أية مروق وتمويشات عن المدة السابقة على تاريخ العمل به ، فمن ثم فإن طلب الإدمى التمييزي مؤقتاً بقرض صاغ عما أصابه نتيجة صدور القرار المطعون فيه يمكن نقضه على غير أساس سليم من القانون بتعين رفضه .

ومن حيث أنه لما تقدم من إهتبار بأنه يتعين الحكم بقبول الطعن شكلاً وفي موضوعه بالنقض للحكم المطعون فيه وبإلغاء القرار المطعون فيه بإحالة الإدمى إلى الاستيداع ، وبإحقاق الإدمى في تسوية حالته وفقاً لأحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ المشار إليه برفض طلب التمييز في إلزام الجهة الإدارية المصوغات .

القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ بشأن إعادة المصولين بغير الطريق  
القائدي - القواعد العامة في المسؤولية تجاه التصوص الواردة في القوانين  
الخاصة - القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ تضمن أحكاما خاصة للتعويض  
عن قرارات الفصل بغير الطريق القائدي نصرت التعويض على المعبودة  
الى العمل مع تسوية اوضاع العائل من تاريخ المعبودة - حظر صرف  
اي تعويض عن المدة السابقة على المعبودة - الاحكام الخاصة بالقانون  
رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ هي الواجب للتطبيق وحدها دون القواعد العامة  
في هذه المسؤولية التصوص عليها في القانون المدني .

أن السبب الثاني للطعن لا يقوم على أساس من القانون ، ذلك أنه فضلا عن أن الطاعن اسس دعواه امام محكمة القضاء الإدارى بشأن طلب التعويض على الأحكام التى جاء بها القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ وليس على الحكم للقانون المدعى فان من المسلم بغيره وقضاء القانون الإدارى أن الواحد للعامة فى المسؤولية جميعا النصوص الواردة فى القوانين الخاصة ، اذ تضمن القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ أحكاما خاصة للتعويض عن قرارات الفصل بغيره الطريق التأديبى فصرحت التعويض على العودة الى العمل مع تسوية الأوضاع العامل من تاريخ العودة وحظر صرف أى تعويض عن المقتضى أى عن المدة السابقة على العودة مع تعقيب ذلك بمواعيد وأجراءات خاصة فان هذه الأحكام الخاصة تكون هى الواجبة التطبيق وحدها دون القواعد العامة فى المسؤولية للنصوص عليها فى القانون المدعى .

١٠٤٩٨٤/٢/٢٠ - جُلَّة

قائمة رقم ( ٤٤ )

القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة الإلمام المقتنين المصنوعين  
بغير الطرق التقليدية الى وظائفهم لا يترتب على تطبيق أحكامه مسؤولية  
أية فروع وأجهزة أو تعويضات عن الخسائر - عودة المصنوع الى من قبل  
التفويض العملي والتعويض نوع من التفويض مقابل - التفويض العملي حسب

**الاصول القانونية الصلبة اولى من التنفيذ بمقابل** — المشرع قدم ما هو اولى واستعان به كطريق لجبر الضرر عن اسلوب التنفيذ بمقابل الذى يمثل فى التعويض .

### **ملخص الحكم :**

ان قانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ بشأن اعادة العائلين المدنيين المفصولين بغير الطريق التاديبى الى وظائفهم ، قد قضت بمشته الاولى بان يعود الى الخدمة العائلون المدنيون الذين كانت انتهت خدمتهم بغير الطريق التاديبى ، سواء كان انتهاء الخدمة بالاحالة الى الاستبعاد او الى المعاش أثناء الاستبعاد او بالفصل ، وسواء كانوا يعملون بوظائف الجهاز الادارى للدولة او الهيئات العامة او المؤسسات العامة او الوحدات الاقتصادية التابعة لاي منها ، وذلك مادام العامل من لا تنظم شئونهم الوطنية قوانين خاصة ، ومبادئ انتهت خدمته بغير الطريق التاديبى فى الفترة من تاريخ انعمل بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٢ حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٢ . وشرحت المادة الثانية لاعادة العامل الى الخدمة بالا يكون ملح سن التقاعد وقت اعدته للخدمة ، وان يثبت قيام انتهاء الخدمة بغير الطريق التاديبى على غير سبب صحيح ورسمت المواد التالية اجراءات تقديم طلب الاعادة والنظر فيه ، ثم تصدت المادة السابعة لما يتبع فى تسوية معاشات او مكافآت من توفى من العائلين المشار اليهم فى المادة الاولى ، ومن بلغ منهم من التقاعد قبل العمل بالقانون او عند الاعادة للخدمة ، او موعد تقديم الطلب .

ومن حيث انه من استقراء هذه الاحكام يتبين انها صدرت بحال مريان القانون ٢٨ لسنة ١٩٧٤ سالف الفكر ، ورسمت المادة الثانية اجراءات تنفيذ اكمالها على العائلين الخاضعين له سواء من حيث الاعادة للخدمة او من حيث تسوية معاشات ومكافآت من توفى او بلغ من التقاعد قبل اعدته ثم نصت المادة العاشرة فى فقرتها الثانية على انه « لا يترتب على تطبيق احكام هذا القانون صرف اية فروق مالية او تعويضات عن الماضى ... » ذلك ان القانون اذ بنع صرف تعويضات وفروق مالية عن الماضى ، اذ قرن ذلك فى سياق تنسيق تشريعى أكد به للممسؤل حقوق العودة او تسوية المعاشات بما يترأ من الضرر من لحقه من جراء سلبية فصله بغير الطريق التاديبى فصلا غير مستند الى سبب صحيح ، وسودق

٤. المصطلح هو من قبيل التنفيذ العيني ، والتعويض نوع من التنفيذ بمقابل ،  
والأصل أن التنفيذ العيني أولى من التنفيذ بمقابل حسب الأصول القانونية  
العامية ومن ثم فلا تريب على المشرع أن يقدم ما هو أولى ، واستعملت به  
كطريق لجبر الضرر عن أسلوب التنفيذ بمقابل الذي يتطلب في التعويض .

ومن حيث أنه من جهة أخرى ، فإن مناط حكم الفقرة الثانية من المادة  
العاشرة ، يحظر صرف التعويضات أو الفروق المالية ، يتطرق وفقاً لصريح  
حكم هذه الفقرة ، بحال تطبيق أحكام هذا القانون الذي رسمته المادة  
الاولى منه ، ويشتمل كل من أنهيت خدمته بغير الطريق التأديبي من العاملين  
المندوبين بالدولة أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة والوحدات  
الاقتصادية التابعة لها من لا تنظم شؤونهم الوظيفية قوانين خاصة ،  
حتى كانت أنهيت خدمتهم في الفترة ما بين تاريخ العمل بالقانون ٣١  
لمسنة ١٩٦٣ وتاريخ العمل بالقانون ١٠ لسنة ١٩٧٢ .

ومن حيث أن الطاعن يدخل في عداد العاملين الذين يشملهم حكم  
المادة الاولى من القانون ٢٨ لسنة ١٩٧٤ سلف الذكن بحصباته يعمل  
بوحدة من شركات القطاع العام ، وأنهيت خدمته بغير الطريق التأديبي  
بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥١ الصادر في ٢٥ من مارس ١٩٦٨ الأمر  
الذي يصدق معه في شأنه الحظر الوارد في المادة العاشرة من هذا القانون  
من حيث عدم صرف أية فروق مالية أو تعويضات .

( طعن ١١ لسنة ٢٥ في — جلسة ١٧/٤/١٩٨٤ ) .

### قاعدة رقم ( ٢٤ )

البيان :

القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ بشأن إعادة المصطلحين بغير الطريق  
التأديبي — حصول العامل على حكم نهائي بإجابه الى طلبه تعويضاً مؤقتاً  
عن قرار فصله بغير الطريق التأديبي — قبل نفاذ القانون رقم ٢٨  
لمسنة ١٩٧٤ في ١٦/٥/١٩٧٤ — حجية الحكم بالتعويض المؤقت تقتصر على  
ما قضى به من تعويض مؤقت — عدم حصول العامل على التعويض النهائي  
قبل نفاذ القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ — مؤدى ذلك سريان القانون  
المشار اليه بأثر حال وبالأثر — لا حجة في القول بأن الحكم للعامل  
بتعويض مؤقت عن قرار الفصل ينطوي على قضاء ضمني بحق في التعويض

النهائي لأن حقه في هذا التعويض شيء آخر - الأمر المترتب على ذلك - طالما لم يصدر حكم نهائي بتقدير التعويض النهائي المستحق للتأليب فإن هذا التقدير يلحقه القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ وتكون أحكامه هي الواجبة التطبيق وحدها دون القواعد الصالحة التمسك عليها في القانون المدني .

#### ملخص الحكم :

ولئن كان قد صدر لصالح الطامع حكم نهائي بإجابهته الى طلبه تعويضاً مؤقتاً قدره فرش صاغ وأخذ عن قرار نصلة بغير الطريق التأليبي وذلك قبل نفاذ القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ في ١٦/٥/١٩٧٤ إلا أن حجة هذا الحكم تقتصر على ما قضى به من تعويض مؤقت ، أما التعويض النهائي فلم يحصل الطامع على حكم بشأنه قبل نفاذ القانون المتنازع عليه ، ولذا تسرى عليه أحكام هذا القانون باثر حلال مباشر ، ولا حجة في القول بأن الحكم للطامع بتعويض مؤقت عن قرار الفصل ينطوي على قضاء ضمنى بحقه في التعويض النهائي لأن حقه في هذا التعويض شيء وتقدير هذا التعويض شيء آخر ، وما دام لم يصدر حكم نهائي بتقدير التعويض النهائي المستحق للطامع فإن هذا التقدير يلحقه القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ وتكون أحكامه هي الواجبة التطبيق وحدها دون القواعد العامة المنصوص عليها في القانون المدني . ولما كان القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ قدر التعويض المستحق للمال المتلف بغير الطريق التأليبي على نحو معين يختلف باختلاف ما إذا كان قد بلغ سن العمالة أو لم يبلغ ، ونصت المادة العاشرة منه على أنه « ولا يترتب على تطبيق أحكام هذا القانون صرف أية فروق مالية او تعويضات عن المأوى ولا أية مبالغ تكون قد حصلت قبل العمل بأحكامه » فلا يكون للطامع أي حق في الحصول على تعويض من قرار الفصل خاصة وأنه قد أعيد الى الخدمة واعتبرت مدة الفصل مدة خدمة في حساب الأقدمية والعلاوات والترقيات ، أما عن حسابها في المعاش فقد نصت المادة ١٢ من القانون على ذلك بدون أي مقابل . وأجازت المادة ١٢ من القانون على أن يكون ذلك بالنسبة لمن أعيدوا الى الخدمة قبل نفاذ القانون إلى بلوغ ذلك خلال سنتين يوماً من تاريخ العمل بها ، وحكم هذه المادة بتطبيق حكم الطامع لإقرارها لم يتفق بين من أعيد الى الخدمة ببعض أسباب علة العمل أو غيرها منها بحكم قضائهم ، ولا حجة أيضاً في القول بأن القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ لا يسرى على الطامع بناءً على نص



### ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ بشأن اعادة العاملين المخبين  
المفصولين بشمر الطريق الناصبي الى وظائفهم قضى في مادته الاولى باعادة  
العاملين من غير الخاضعين لقوانين خاصة الذين انتهت خدمتهم عن  
غير الطريق الناصبي في ظل العمل بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٢  
الى الخدمة واشترط في مادته الثانية لاعادتهم عدم بلوغ سن التقاعد  
وعدم صحة قرار انتهاء الخدمة ، ونص في مادته السادسة على أن « تصيب  
المدة من تاريخ انتهاء خدمة العامل حتى تاريخ الاعادة اليها في تحديد  
الالتصية أو مدة الخبرة واستحقاق العلاوات والترقيات بالاقدمية التي  
تتوافر فيه شروطها بافتراض عدم تركه الخدمة .

ويجوز اعادة العامل الى وظيفة معادلة للوظيفة التي يستحق العودة  
لليها طبقا للفترة السابقة في اى جهة من الجهات المبينة في المادة الاولى .

ويصدر بتحديد الوظيفة التي يعاد اليها العامل طبقا للاحكام السابقة  
قرار من رئيس الجمهورية او الوزير المختص بحسب الاحوال .

ويشغل العامل الوظيفة التي يستحقها اذا كانت خالية من موازنة  
الجهة التي يعاد اليها لماذا لم توجد هذه الوظيفة اعتبر شاغلا لها بصنة  
شخصية على أن تسوي حالته على اول وظيفة معادلة تخلق بالموازنة  
بالخاصة بهذه الجهة .

وتحسين للعامل في المعاش بدون اى مقابل المدة من تاريخ انتهاء  
خدمته حتى اعادته لليها مخصصا منها المدد المحسوبة قبل العمل باحكام  
هذا القانون وتكفل الخزافة العامة كافة المبالغ المستحقة عن حساب  
هذه المدة .

وقد جُمع هذا القانون في المادة العاشرة صرف نصوص مالية او  
تمويلية عن الملقى نتيجة لتطبيق احكامه ، وقرر في المادة ١٣ منه  
تطبيق المواد ٢ ، ٦ ، ١٠ ، ١١ على من رفع دعوى لم يصدر فيها حكم نهائى  
قبل نفاذه ، ولقد عمل بهذا القانون وفقا لنص المادة ١٦ منه في  
١٩٧٤/٥/١٤ تاريخ نشره .



ومناد ما تقدم ان المشرع نظم بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ اعادة العاملين الخاضعين للكاكر العام الذين فصلوا بغير الطريق التأديبي في ظل العمل بأحكام القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ الى الخدمة واشترط لذلك عدم بلوغ سن التقاعد وعدم صحة قرار انتهاء الخدمة ، فلان تحقق هذان الشرطان اعيد العامل الى الخدمة في وظيفته السابقة او في وظيفة معادلة لها فان لم توجد اعتبر شاغلا لها بصفة شخصية حتى تظلو مع حسب مدة الفصل في الانتدبية واستحقاق العلاوات والترقيات التي تتم بالانتدبية وحسابها كذلك في المعاش بدون مقابل .

فاذا كان العامل قد اقام دعوى قبل العمل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٧ ولم يصدر فيها حكم نهائي سرت هذه الاحكام عليه .

ولما كان السيد / ..... قد اقام دعوى امام محكمة القضاء الاداري برقم ٢٤٠٦ لسنة ٢٦ ق حكم فيها بجلسة ١٩٧٥/٢/٢٧ بالغاء قرار فصله الصادر من رئيس الجمهورية رقم ٧٩٧ لسنة ١٩٦٨ وكان هذا الحكم قد صدر بعد ١٩٧٤/٥/١٦ التاريخ المخد للعمل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ ، كما انه لم يصبح نهائيا بسبب الطعن فيه فانه يضمن اعمالا بحكم المادة ١٣ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ تطبيق مواد هذا القانون التي اوجبت تلك المادة اعمالها عند تسوية حالة من اقام دعوى لم يصدر فيها حكم نهائي حتى ١٩٧٤/٥/١٦ تاريخ العمل بالقانون المشار اليه ، ومن بينها المادتين السادسة والعاشره فضلا عن ذلك فان اعمال تلك المواد اصبحت لازما تنفيذا للحكم الصادر بجلسة ١٩٧٦/٦/٢٤ من محكمة القضاء الاداري في الدعوى رقم ٧٧٤ لسنة ٢٦ ق بالغاء قرار عدم تطبيق القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ عليه الصادر من اللجنة المختصة بالنظر في الطلبات المقدمة من ذوى الشأن لتطبيق احكام هذا القانون عليهم .

ولما كان زملاء السيد / ..... الذين ظلوا بالخدمة بعد فصله قد سويت حالتهم وفقا لقواعد عامة مجردة شملتهم جميعا بغير تفرقة بحيث كان المذكور يفيد منها لو لم يفصل من الخدمة وكان من مقتضى هذه القواعد وضعهم على الدرجات المعادلة لرتبتهم العسكرية التي احيلوا بها الى المعاش في السلك العسكري مع رد انتدبتهم فيها الى تاريخ

حصولهم على تلك الرتبة لانه يضمن امثالا لحكم المادة التناسلية من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ وضع المذكور على درجة مدير عام المعادلة لرتبة ميسر التي احيل بها الى المعائن وحصلت اقدميته ميسرا من ١٩٦٢/١٠/١ تاريخ حصوله على الرتبة العسكرية مع تدرج مرتبه بتعلاوات حتى تاريخ اعادته الى الخدمة في ١٩٧٦/٢/٢٧ دون صرف فروق مالية من الماضي وحصل مدة الفصل في المعائن بدون مقابل .

ولا يغير من ذلك ان الترقية الى درجة مدير عام تتم اصلا بالاختيار في حين ان حق المعائن للخدمة طبقا لاحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ مقسورا على الترتيب التي تنتم بالاعتدلية لان شغل درجة مدير عام في احوال المثلة ان يتم بطريق الترقية سواء بالنسبة لمن بقي بالخدمة او من يعاد بعد فصله منها لانه ان يؤدي الى صعوده في مدارج السلم الاداري لدرجة اعلى وانما هو شغل لدرجة معادلة للرتبة العسكرية التي كان عليها في السلك العسكري .

وبذلك فان اعادة المذكور الى الخدمة في تلك الدرجة من ١٩٦٢/١٠/١ لا يتضمن في حد ذاته أية شذوحت .

ولا يفتقر القول بان تصوية خلافه انما تتم بالمعازرة بوسائله الذين مغفلوا منه من الخطة كما لو انهم لم ينفذوا الخطة بالمكافاة التي كان يقاضاها عنه مستحقة قرار الفصل من الخطة ذلك لان القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ لم يستهدف التسوية بين المتصولين وانما قصد تسوية المتصولين باتزانهم الذين ظلوا بالخطة .

لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية لطبسي الفتوى والتشريع الى اعادة السيد / . . . . . الى الخبة ووضعه في درجة مدير عام اعتبارا من ١٩٧٦/١٠/١ مع تدرج ملاواته حتى تاريخ اعادته الى الخدمة .

(مطوى ٤٦) تاريخ ١٩٨٠/١/١٩

## قائمة رقم ( ٢٦ )

### المبدأ :

يشترط للإعادة من حكم المادة المنقحة من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ بشأن أعماله العاملين المنضمين المصنوعين بغنى الطريق التاديبى تقديم طلب بذلك الى الوزير المختص خلال تسعين يوما من تاريخ العمل بالقانون في ١٧/٥/١٩٧٤ - تقديم الطلب بعد هذا المبدأ يجرم العامل من الانتفاع بأحكام هذه المادة - قانون التامين الإجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ - طلب اعادة تسوية الماشى بالتطبيق لأحكامه مقصور على العاملين الذين انتهت خدمتهم قبل ١١/٣/١٩٦٢ وتقدموا بطلبه خلال أوأعيد المقررة فى القوانين الخصة بهم .

### ملخص الفتوى :

ان المادة السابعة من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ بشأن اعادة العاملين المدنيين المصنوعين بغير الطريق التاديبى تنص على أن « تعاد تسوية معاشات ومكافآت المستحقين عين توفى من العاملين . الجسر اليهم فر المادة الاولى ، ومعاشات ومكافآت من بلغ منهم بين التقاعد قبل العمل بهذا القانون او عند الاعادة الى الخدمة ، على اساس مرتب الدرجة او الفئة . النى يقرر احقيقته فى العودة اليها طبقا للقواعد والاجراءات الواردة فى هذا القانون ، لولا الوفاة او بلوغ سن التقاعد ، وتخصب فى المفاضل او المكافآت بدون اى مقابل المدة من تاريخ انتهاء خدمة العامل حتى وثيقة او بلوغه مسنر التقاعد مخصصا منها المدد المحسوبة قبل نفاذ هذا القانون ، وتحمل الخزائن . العاية كافة المبالغ المستحقة عن حساب هذه المادة . . ويشترط للإعادة من حكم هذه المادة تقديم طلب بذلك الى الوزير المختص خلال تسعين يوما من تاريخ العمل بهذا القانون بطلب موصى عليه بطم الوصول » . كما تنص المادة ١٦ منه على أن « ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره » وقد نشر هذا القانون بالجريدة الرسمية بالعدد ٢٠ الصادر فى ١٦/٥/١٩٧٤ .

ومن حيث انه يبين ما تقدم انه يشترط للإعادة من حكم المادة السابعة . تقديم طلب بذلك الى الوزير المختص خلال تسعين يوما من تاريخ العمل بالقانون فى ١٧/٥/١٩٧٤ ، ومن ثم شأن السيد المذكور لا يفيد من الحكم

المتقدم ، ويكون طلبه في هذا الصدد غير جائز على أساس سليم من القانون  
مخلقا بالرفض .

لا يسوغ القول بأنه يجوز للسيد المذكور طلب إعادة تسوية معاشه  
في ظل قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ،  
ذلك لأن هذا القانون تقرر هذا الحق على العاملين الذين انتهت خدمتهم  
قبل ١٩٦٣/٢/١١ فنص في المادة ١٧٦ منه على أن « تسرى أحكام إعادة  
تسوية المعاشات والمكافآت التي نصت عليها القوانين التالية على من  
انتهت خدمتهم من الفئات الواردة بها قبل ١٩٦٣/٢/١١ مع عدم صرف  
غروق مالية قبل العمل بهذا القانون » .

١ - القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ بشأن إعادة العاملين المخبئين المصنولين  
بغير الطريق القانوني .

٢ - ..... ٣ - .....

وتسرى المواعيد التي نصت تلك القوانين على تقديم طلبات إعادة  
تسوية المعاشات والمكافآت خلالها في شأن الحالات المنصوص عليها بالفقرة  
السابقة اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون ..... » .

وبن حيث أن السيد المذكور انتهت خدمته في ١٩٦٩/١/١٥ فإنه  
لا يفيد من حكم هذه المادة .

من أجل ذلك انتهى رأي الجمعية العمومية الى عدم أحقية  
السيد / ..... في إعادة تسوية معاشه على أساس حساب المدة  
من تاريخ انتهاء خدمته حتى بلوغه سن التقاعد .

( ملف ١٦٧/٤/٨٦ - جلسة ١٩٧٧/٦/١٥ ) .

## اعـــارة

الفصل الاول : احكام عامة

الفصل الثاني : سلطة جهة الادارة في تحديد الاعارة او انتهاكها

الفصل الثالث : الجهات التي يجوز الاعارة اليها

الفصل الرابع : المعاملة المالية للمعار

## الفصل الأول

### احكام عامة

#### قاعدة رقم ( ٢٧ )

#### المبدأ :

المعيار الأساسية الميزة للاعارة - هي اولا العمل لحساب شخص معنوى منفصل عن الجهة المعار منها وثانيا تحمل الجهة المستعمرة كاصل عام بمرتب الموظف المعار وثالثا جواز شغل الوظيفة التي تخلو نتيجة الاعارة - نوافر هذه المعايير في الاشخاص المعارين الى اليمن - لا يؤثر في اعتبارهم معارين تقاضيتهم مرتبهم كله من الجمهورية العربية المتحدة - اساس ذلك جواز تقرير مرتب من الحكومة للمعار طبقا للمادة ٤٥ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بالشروط والافاض التي يقرها رئيس الجمهورية - صدور القرار الجمهوري رقم ١٢٢٤ لسنة ١٩٦٤ في شأن المعاملة المالية للمعارين الى اليمن .

المبدأ :

#### ملفص الفتوى :

بالرجوع الى احكام المادتين ٤٥ و ٤٦ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار مساقون نظام العاطفين . المجندين بالهولة وكذلك المواد المقابلة لهما في القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥١ يبين ان الاعارة تتميز على غيرها من النظم القانونية واخصها النذب بثلاثة مميزات رئيسية - تتحصل في أن الموظف المعار يعمل اثناء الاعارة لحساب موطننا للنظم ، شخص معنوى عام او خاص او حكومة او هيئة أخرى مما يكون منفصلا عن الجهة الحكومية المعار منها . وفي أن مرتب يكمله يكون على جلب الحكومة او الهيئة المستعمرة وذلك كاصل عام ، مولكه يجوز منح الموظف المعار مرتبا من حكومة الجمهورية العربية المتحدة بالشروط والافاض التي يقرها رئيس الجمهورية . وانه اذا كانت وظيفة المعار تبقى خالية من ناحية المبدأ ، الا انه يجوز شغلها بسنة مؤقتة بشرط معينة . وهذه المميزات الثلاثة متوافرة في حالة الاعارة

للجمهورية العربية اليمنية ، فالممارون يعتبرون طوال مدة اعليتهم ١١. خلعين لنظم الجمهورية العربية اليمنية ولحسابها ، وليس في التباينات التماثل الفنى الثلاث المبرمة بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة ١٢ وحكومة الجمهورية العربية اليمنية ما يشير الى غير ذلك . اما فيما يتعلق بمرتب الموظف المعار وضروزة ان يكون هذا المرتب كبدا على عباتق الدولة المستعمرة ، ملن المادة ٤٥ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ . المشار اليه تجيز منح العال مرتبا من حكومة الجمهورية العربية المتحدة بالشروط والاضاع التى يقرها رئيس الجمهورية . وقد قرر رئيس الجمهورية فصلا مرتبا من حكومة الجمهورية العربية المتحدة لهؤلاء الموظفين المعارين الى اليمن حدد مئله وشروطه واوضاعه بالقرار الجمهورى رقم ١٢٢٤ لسنة ١٩٦١ فى شان المعاملة المالية للمعارين الى الجمهورية العربية اليمنية . ولا يجوز القول بان هذا المرتب المقرر من الجمهورية العربية المتحدة يضمن ان يكون مجره جزء يضاف الى باقى المرتبات التى يتقاضاها الموظف من الدولة المستعمرة ، وانه لا يجوز ان تتولى حكومة الجمهورية العربية المتحدة دفع جميع مرتبات الموظف المعار منها . لا يجوز القول بذلك لانه ليس فى نص القانون ما يمنع هذا للسلك ، هذا فضلا عن ان الوضع بالنسبة الى المعارين الذين ليس بدعا ، وإنما هو لا يفرق عن حالات كثيرة اخرى للامارة تتحمل الحكومة المصرية فيها جميع مرتبات الموظف المعار للدولة الاجنبية ، من ذلك ما ورد بقرار مجلس الوزراء بجهة ٢٤ من اغسطس سنة ١٩٥٥ الخاص بشروط الامارة واجراءاتهما والصادر تنفيذا لحكم المذبح من المادة ٤٥ المشار اليها من قانون العاملين ، عودا الى هذا للقرار فى تنظيم المعاملة المالية للمعارين الى كثير من البلاد التى لا تمنح للموظفين المعارين من الحكومة المصرية اى مرتب او مبرور او اجيرى - غير ذلك الذى تمنحه الحكومة المصرية - ومن هذه البلاد بلاد المغرب وارتريا والصومال والجمهيات التطهية بالوكالة الاردنية الهاشمية والجمهيات الاسلامية فى سوريا ولبنان والباكستان والمساعد الاهلية بليبيا .

اما عن المعز الثالث وهو جواز شغل درجة الموظف المعار ، فمن الواضح ان المعزل كان يجزى فصلا على اسس لمعتبر هؤلاء

الموظفين معارفين ولم تشر فكرة النخب ، وعلى ذلك فلم يكن هنالك ما يمنع اطلاقا من ممارسة هذه الرخصة وشغل درجات هؤلاء المعارفين بالشروط المحددة في القانون ..

ومن حيث انه يترتب على ما تقدم ان الموظفين المعارفين الى البين هم موظفون معارفين فعلا الى حكومة البين بالمعنى القانوني للكلمة. تتوافر فيهم جميع المعايير الاساسية المميزة للموظف المعار ..

(ملحق ٢٨٧ - في ١٨/٤/١٩٦٥) .

### مقابلة رقم ( ٢٨ )

#### المبدأ :

الامارة تعتبر تعيينا مؤقتا بالوظيفة المعار اليها - ليس حتما ان تكون وظيفة المعار الاصليه ماثلة للوظيفة التي يعار اليها - استحقاق الموظف راتب الوظيفة المعار اليها بصرف النظر عن مرتبه الاصلي - سند ذلك في القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ - الكتاب الدوري لوزارة الخزانة رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٤ - مفادة الا تستعير المؤسسات من يقل مرتبه عن مرتب الوظيفة المعار اليها - لا يخل ذلك باستحقاق المعار اجر الوظيفة. المعار اليها حسب تحديد الميزانية ..

#### ملخص الفتوى :

ان الوظائف تتفاوت بتفاوت اعمالها واعمالها وما يقرر لها من درجة مالية لتساو ذلك ، ولا يجوز ان يقوم عمل الوظيفة بغير ما قومت به الميزانية وليس حتما ان تكون وظيفة المعار الاصليه ماثلة للوظيفة التي يعار اليها ولا يصح نفى ما بينهما من تفاوت يترتب على تفاوت الدرجة المالية لكل منهما وذلك خلافا لما جرى به مطلق كتاب وزارة الخزانة الدوري رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٤ من ان الموظف المعار لا يقوم باكثر من عمله الذي يستحق عليه مرتبه سواء في جهته الاصليه او الجهات المعار اليها .

ان لهذا فضلا في القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ في شأن الاجور والرتب والمكافآت الاضمانية التي يتقاضاها الموظفون الصعيون علاوة



على مرتبتهم الأصلية ، حيث يتم مائة التساوية على أنه « لا يجوز تعيين الموظفين المنصوص عليهم في المادة الأولى في الشركات والهيئات والمجلس واللجان والمؤسسات بما فيه أو مرتب أو ملكة تكل عملاً يتقاضاه من يقوم بعمل مماثل أو مثله في ذات الجهة - ويعنى هذا النص بالتعيين صبراً منها الإملرة ، إذ هى على ما سلف تعيين مؤقت .

وما جاء بكتاب دورى وزارة الخزانة المشار اليه من أن مجلس الوزراء قرر الا يزيد المصار عن مرتبه الاصلى ، فان هذا القرار لا يعدو تكليف المؤسسات العلبة ونحوها الا تستمر من يقل مرتبه الاصلى عن مرتب الوظيفة المصار لها ولا يخل بملحق المصار اجر الوظيفة التى يملر اليها حسب تحديد الميزانية ، فى العلة التى تتم فيها الإملرة لوظيفة يكون مقرراً لها درجة اعلى من الدرجة الاصلية للمصار ، اذ ان املرته لهذه الوظيفة يجمال من حقه تقاضى أول مربوطها ولو زاد على مرتبه الاصلى ، ولا يصح عندئذ منحه راتبا اقل مادام يشغل الوظيفة الا على بطريق الإملرة ويلائم اختصاصاتها ، ويمنع قانوناً منح مثل هذا الموظف مرتباً اقل يقتضى النص الصريح الوارد بالمادة السادسة من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ سلف الذكر . ومع مراعاة أنه يتمين على المصار بعد ذلك ان يرد الى الخزانة العلبة المبلغ الزائد على الحد الاعلى المنصوص عليه فى المادة الأولى من القانون المذكور .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان الاستاذ / ..... يستحق - مدة املرته - المرتب المحدد ابتداء لدرجة مدير علم المقررة للوظيفة المصار اليها فى المؤسسة ، وذلك مع مراعاة الحكم المنصوب عليهم فى المادة الأولى من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ .

ملف ٢٢٧/٤/٨٢ - جلسة ١٩٦٥/٥/١٢ .

( ٥٥ - ٥٦ )

### قاعدة رقم ( ٢٩ ) .

#### المادة :

اختلاف التكيف القانوني لكل من القنب والإعارة - الجهات التي يجوز الإعارة إليها طبقاً للمادة ٥١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - جواز الإعارة دون القنب للمجلس الأعلى لرعاية الشباب باعتباره مؤسسة عامة .

#### ملخص الفتوى :

يبين من مقارنة المادتين ٤٨ ، ٥١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ أن المشرع أنسا يجيز النحب بمدة مؤقتة دون تحديد أجل له وذلك في نطاق الوزارات والمصالح بشرط أن تكون جالة العمل في الوظيفة الأصلية تسمح بالنحب ، أما الإعارة فقد أجازها من الحكومة إلى الحكومات والهيئات الوطنية والاجنبية وكذلك المصالح الخاصة وذلك لأجل محددة تختلف باختلاف الجهات المستعيرة وظاهر أن الجهات جسيمها أشخاص معنوية مستقلة سواء في شخصيتها القانونية أو ميزانيتها - وقد شرط المشرع لإعارة موظفي الحكومة إلى الهيئات المحلية والمؤسسات الأهلية أن تتوافر فيهم مؤهلات ومميزات خاصة تستلزم وجودها في غيرهم ، وإن تجرى الإعارة في حالة الضرورة القصوى .

ويقرب على هذا الاختلاف بين التكيف القانوني لكل من النحب والإعارة على النحو المشار إليه نتيجة منطقية ، وهي التزام الجهة الأصلية التي يتبعها الموظف بأداء راتبه أثناء مدة نديه للعمل بجهة أخرى ، وذلك على نفقش حالة الإعارة حيث تلزم بأداء الراتب طوال مدة الإعارة الجهة المستعيرة التي تستقل بميزانيتها وشخصيتها المعنوية عن شخصية الجهة المعيرة .

وقد عين القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في المادة ٥١ منه الجهات التي أجازت الإعارة إليها ومن بينها الهيئات الوطنية والاجنبية . . وهي حسبما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٦٥١ لسنة ١٩٥٢ بتصديق الفترتين الأولى والرابعة من المادة سالفة الذكر -

« الهيئات ذات الصفة الرسمية » أى الأشخاص الادارية . وغنى عن البيان ان المؤسسات العلية بكافة انواعها واختلاف اطرافها تعتبر من هذه الاشخاص ، ذلك لانها مرافق علية ذات شخصية مستقلة عن شخصية الدولة .

ولما كان يبين من المادة الاولى من القانون رقم ١٩٧ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء المجلس الاعلى لرعاية الشباب والتربية الرياضية ان هذه الهيئة تعتبر مؤسسة ، ذلك لانها جمعت بين مقومات المؤسسات العلية . فهو مرفق علم أضفى عليه المشرع الشخصية المعنوية المستقلة ، ومن ثم فلان الاعارة اليها دون النذب تكون جائزة طبقا للبلاد ٥١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٩ .

( فتوى ٧٣ - فى أول فبراير سنة ١٩٥٩ ) .

#### قاعدة رقم ( ٣٠ )

المبدأ :

التفرقة بين النذب والاعارة - النذب لا يكون الا لجهة حكومية اما الاعارة فجائزة كذلك لجهة خاصة - اثر هذه التفرقة على تحديد الجهة المختصة بالمسائلة التأديبية الموظف - اختصاص الجهة المستمرة والنذب اليها بتأديب الموظف فى حالتى النذب والاعارة لجهة حكومية - اختصاص الجهة المعيرة بتأديب الموظف فى حالة الاعارة لجهة خاصة .

ملخص الحكم :

فى حالة النذب تختص الجهة التى نذب الموظف اليها بمسائلته تأديبيا وذلك طبقا لصريح نص المادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٩ معذلة بالقانون رقم ٣٩٨ لسنة ١٩٥٥ اذ النذب لا يكون الا من جهة حكومية لآخرى حكومية لاختصاص الجهة المنتدب اليها باعتبارها المشرفة على عمل الموظف فعلا امر ينطقى يتفق وطابع الاشياء . كما يتفق مع الملائة التى بين الموظف والحكومة فهو باتية مع الحكومة بقطع النظر عن كونه يعمل فى هذه المصلحة او تلك ولا تعدان للضمانات التى كملها نظام المحاكمات التأديبية الامر الذى يحدث فى حالة الاعارة - الحكومة لجهة خاصة ومسألة الموظف تأديبيا بواسطة هذه الجهة الخاصة .

ويبين مما تقدم أنه ولئن كانت الاعارة لجهة حكومية قد تنتقل مع التندب من ناحية اتصال الجهة المستمرة والمتدب إليها على السواء ، بالأمور الموجبة للجزاء وكلها جهات حكومية ، تنتق أجهزة التاديب فيها وتتحقق الضمانات للموظف المعار أو المتدب ، إلا أنه في حالة الاعارة لجهة خاصة فالأمر جد مختلف ، إذ الموظف بأعارته لجهة حكومية لا يفقد تبعيته للحكومة ولا يصبح موظفاً أهلياً فتسرى عليه اللوائح والقوانين كسائر موظفي الحكومة تسلياً بما تخضعه طبيعته للنظام التأديبي المقرر في الحكومة تكميلاً لعلاقة الموظف بالحكومة وتحقيقاً لأثراتها وأمنالاً لسلطانها فضلاً عن كمال العدالة والضمانات له بما لا يتوافر في الجهات الخاصة مما يستتبع لزوماً اختلاص المحكة التأديبية بمحكمة الموظف المعار لجهة أهلية ، وما على الجهة الخاصة إلا أن تبلغ الأمر للجهة الحكومية المعيرة لتتولى اتخاذ الإجراءات التأديبية ضد الموظف المعار .

( طعن ٣٩٥ لسنة ٥ في جلسة ١١/٢٦/١٩٦٠ ) .

### قاعدة رقم ( ٢١ )

#### المبدأ :

المبايعون المدنيون بالدولة - اعارة - المحقر الذي أورده المشرع فيما يتعلق بشغل الوظيفة التي خلت بالاعارة لمدة لا تجاوز سنة تقتصر على شغلها بالتعيين أو الترقية - في غير حالتى التعيين والترقية يبقى الأمر بالنسبة لشغل وظيفة المعار خاضعاً للأصل العام وهو جواز شغل الوظائف الخالية طبقاً لما تقرره السلطة المختصة .

#### ملخص الفتوى :

لما كانت المادة ٣١ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ لا تجيز شغل وظيفة المعار بالتعيين أو الترقية إلا إذا كانت مدة الاعارة تزيد على سنة ، فقد سار المسأله مما إذا كان من التعيين أن يشغل الأستاذ / ..... بعد موته من الاعارة وظيفة نائب التي خلت بترقية الأستاذ / ..... إلى وظيفة مستشار مساعد ، أم أنه يجوز أن يشغل إحدى الوظيفتين

الذين خلقوا بأعارة الأستاذ / ..... / ..... ، على أن تظل  
الوظيفة التي خلعت بترقية الأستاذ / ..... / ..... خالية للاستفادة  
سنيها في الترقيات المستقبلية . وقد طلبتم عرض هذا الموضوع على الجمعية  
العمومية .

ومن حيث أن المادة ٣١ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر  
بالتواتر رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ تنص على أنه « عند أعارة أحد  
العاملين بقبول وظيفة خالية ويجوز في حالة الضرورة شغلها بطريق  
التعيين أو الترقية بقرار من السلطة التي تختص بالتعيين إذا زادت مدة  
الإعارة عن سنة ، وعند عبادة العامل يشغل وظيفته الأصلية إذا كانت  
خالية أو أي وظيفة خالية من نتيجه أو يبقى في وظيفته الأصلية بصفة  
شخصية على أن تسوى حالته في أول وظيفة تظلم من نفس الفئة . . » .

ومن حيث أنه يتعين تفسير الحظر الذي أوردته المشرع بالنسبة  
لتنقل وظيفة المعار لمدة لا تجاوز سنة في الصدود التي نص عليها  
للمرء والحكمة التي ابتفأها من هذا الحظر .

بالذي حظره المشرع هو التعيين أو الترقية على الوظيفة التي خلعت  
بالإعارة لمدة لا تجاوز سنة ، ولما كان هذا الحظر هو استثناء  
من الأصل العام في الوظائف العامة ، الذي يجيز للسلطة المختصة  
أن تشغل الوظائف الخالية ، في اللوحت الذي تراه وبالوسيلة التي تراها  
ملائمة لمصلحة العمل ، فانه لا يجوز التوسع في تفسير هذا الحظر ،  
وتقييد شغل وظيفة المعار بقيود أكثر من تلك التي أرادها المشرع  
ونص عليها في المادة ٣١ سالف الذكر ، فالمشرع رأى أنه إذا كانت  
مدة الإعارة لا تجاوز سنة فمالمصلحة العامة لا تقتضي شغل  
هذه الوظيفة بالتعيين أو الترقية ، أما إذا تجاوزت الإعارة هذه المدة ،  
فمنرك للجهة المختصة بتقدير حاجة العمل لشغل وظيفة المعار ،  
بأنما قدرت أن المصلحة العامة تقتضي التعيين أو الترقية على هذه  
الوظيفة جاز لها ذلك ، أما في غير جالتي التعيين والترقية فيبقى الأمر  
بالنسبة لشغل وظيفة المعار للأصل العام وهو جواز شغل الوظائف  
الخالية طبقا لما تقدره السلطة المختصة .

ومن جهة أخرى فإن المشرع في المادة ٣١ المذكورة ينص على أنه عند عودة العامل المعار يشغل وظيفته الأصلية إذا كانت خالية أو أى وظيفة خالية من منته .. والنص واضح في أنه إذا كانت وظيفة العامل المعار الأصلية غير خالية فله يشغل أى وظيفة خالية من منته ، فالمشرع لم يتطلب أن تكون الوظيفة التى يشغلها المعار عند عودته غير متخلفة عن اعارة عامل آخر ، أى أن يكون ظلها عن غير طريق الاعارة ، وإنما ورد النص علما مطلقا بحيث يجوز أن يشغل العامل المعار أى وظيفة من منته إذا كانت وظيفته الأصلية غير خالية ، وذلك يدل بوضوح على أن قصد المشرع في تقييد شغل الوظائف الخالية بالاعارة مقصور على الشغل بطريق التعمين أو الترقية ، وشغل العامل المعار بعد عودته لوظيفة خالية من منته وظيفته لا يعد تعيينا ولا ترقية ومن ثم لا يسرى بشأنه الحظر الذى أورده المشرع بالنسبة لشغل وظيفة المعار لمدة لا تجاوز سنة .

وتأسيسا على ما تقدم ، ولما كانت توجد ثلاث وظائف خالية من منته وظيفة الأستاذ / ..... - إذ أن وظيفته الأصلية مشغولة - فإنه يجوز أن يشغل أى من هذه الوظائف الثلاث الخالية ، دون تفرقة بين ما إذا كانت الوظيفة الخالية نتيجة ترقية شاغلها أو اعارته .

وعلى هذا الأساس فإنه لما كانت الوظيفة الخالية بترقية الأستاذ ..... لا يسرى عليها الحظر الخاص بالتعمين أو الترقية عليها ، كما أن وظيفتى الأستاذين / ..... وأن كان من المحظور شغلها بطريق التعمين أو الترقية إلا أنه من غير المحظور شغلها بمودة. العامل المعار ، ومن ثم فإن تخصيص إحدى هاتين الوظيفتين ليشغلها .. مع بقائه وظيفة الأستاذ / ..... خالية للاستفادة بها فى الترقيات المستقبلية يحقق المصلحة العامة من كافة الوجوه ، دون ما تعرض مع هدف المشرع ولا مخالفة للقانون .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ابقاء الوظيفة التى ظلت بترقية الأستاذ / ..... خالية ، وشغل الأستاذ / ..... لاحدى الوظيفتين اللتين خلتا باعارة الأستاذ / ..... الى الكويت والأستاذ / ..... الى ليبيا .

( فتوى ٧٨ - فى ١٩٧٢/٢/٢٥ ) .

## الفصل الثاني

### سلطة جهة الإدارة في تجديد الاعارة واتخاذها

قاعدة رقم ( ٢٢ )

المبدأ :

الموافقة على نشوء الاعارة أو استبرارها أو تجديدها هي من الامليات التي تترخص فيها الجهة الادارية حسب مقتضيات ظروف العمل و اوضاع المصلحة العامة - بلا معقب عليها في هذا الشأن طالما ان قرارها قد خلا من اساءة استعمال السلطة .

ملخص الحكم :

ان الموافقة على نشوء الاعارة أو استبرارها أو تجديدها هي من الملامات التي تترخص فيها الجهة الادارية المختصة حسب مقتضيات ظروف العمل و اوضاع المصلحة العامة بلا معقب عليها في هذا الشأن طالما خلا قرارها من اساءة استعمال السلطة واذ خلت الاوراق مما يفيد ان ثمة تصفا أو انحرافا قد وقع بمصدر المنازعة المائلة ولم يقدم الطاعن في مراحل نظر هذه المنازعة أى دليل مقنع على هذا الانحراف وانما اورد اقوالا مرسله على ما اسماه بنكيدة شخصية تفرعت بنسبة عدم التعامل بينه وبين الأمين العام في المنظمة - التي كان مصارا اليها أو بعدم تناسب درجته في تلك المنظمة بوظيفته الأصلية في الجهة المنازعة فيها ، ومؤدى ذلك عدم امكان نسبة الخطأ في جانب الجهة الادارية حين انتهت اعلارته اعتبارا من تاريخ غوصته للبلاد وبلتالى يكون مطالبة الطاعن بتعويض عن انتهاء هذه الاعارة قائما على غير اساس سليم ويكون الحكم المطعون فيه صحيحا فيما انتهى اليه ، ومن ثم يتعين القضاء برفض الطعن والزام الطاعن بالمصروفات :

( طعن ٦٣٧ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٢/٢٦ / ٢ )

### مادة رقم (٣٣)

#### المسألة:

الفاء قرار الاعارة مما لترخص فيه جهة الادارة بسلطة تقديرية واسعة - مع ذلك يجب ان يقوم قرار الالفاء على اسباب تبرره صدقا وحقا - للقضاء الإداري التحقق من مدى مطابقة هذه الاسباب للقانون - استحقاق التعويض عن قرار الفاء الاعارة الخاطيء .

#### ملخص الحكم:

ان التمس على الحكم المطعون فيه بان للدولة ان تطفى اعارة عاملها بالخارج ونقا لتقديرها بما لا معتب عليها مادام قرارها قد خلا من اساءة استعمال السلطة ولها في سبيل تكوين عقيدتها وسائل استثنائية خاصة تتناسب مع العمل الحساس الذي يقوم به المبعوث في الخارج - برمود بانه ولئن كانت قرارات اعارة العاملين للخارج والفاء هذه القرارات مما لترخص فيه جهة الادارة بسلطة تقديرية واسعة ، الا ان هذه القرارات - ثنائها شان سائر القرارات الادارية يجب ان تقوم على اسباب تبررها صدقا وحقا قانونيا ولا يقوم على تصرف قانوني بغير سببه ، والسبب في القرار الاداري هو حالة واقعية او قانونية تحصل الادارة على التدخل بقصد احداث اثر قانوني هو محل القرار ابتفاء وجهه المالح العام الذي هو غاية القرار ، واذا ما فكرت الادارة لقرارها اسبابا فانها تكون خاضعة لرقابة القضاء الإداري للتحقق من مدى مطابقتها للقانون او عدم مطابقتها وانهر ذلك في النتيجة التي انتهى اليها القرار ، وهذه الرقابة القانونية تجد حدها الطبيعي في التحقق مما اذا كانت هذه النتيجة مستخلصة استخلاصا سليما من اصول تنتجها مبادئ وقانونا ، فاذا كانت منتزعة من غير اصول موجودة او كانت مستخلصة من اصول لا تلجها او كان تكوين الوقائع على فرض وجودها مائيا - لا ينتج النتيجة التي يتطلبها القانون كان القرار فاقيدا لركن من اركانه هو ركن السبب ووقع مخالفا للقانون فاذا ترتب عليه ضرر وفلت علاقة السببية بين الخطا والضرر تحققت مسؤولية الادارة عن تعويض الضرر عن الضرر الذي اصابه .



ومن حيث أنه متى كُنَّ اللُصبات من الأوراق في المنزعة المثلثة أن  
وزارة التربية والتعليم أصدرت بتاريخ ٦ من أغسطس سنة ١٩٦٧ قراراً  
بإعارة الدُعي للعمل بالصومال لمدة عامين دراسيين يبدأ من تاريخ  
مغادرته أراضي مصر وينتهيان في ١٩٦٩/٦/٣٠ ، وذلك على أن يُمكِّل  
بالمعاملة المالية المقررة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٨٩ لسنة ١٩٦٢ ،  
وأشعر عودة الدُعي إلى أرض الوطن في ٢ من مايو سنة ١٩٦٨ لقضائه  
أجازة الصيف مع أسرته تلت إدارة التعاون العربي بالوزارة كتاباً  
من مدير البعثة التعليمية العربية بالصومال مؤرخاً في ١٩٦٨/٤/٢٣  
جاء به أنه علم بعد زيارته بلدة ميركا بالصومال حيث يعمل  
الدُعي بأنه اشترك في مشاجرة مع بعض الإيطاليين لأسباب نسائية وأنه  
لاحظ أنه دائم الثورة النفسية لظروف عائلية قاسية ، وأن تفكيره  
غير متبَين ويأتى بتصرفات خارجة عن حُدِّ اللياقة ، وأنه غير مطيع  
وليس لديه الاستعداد للتعاون في العمل وتصرفاته الاجتماعية تسيء  
إلى سمعة مصر . وعقب ورود هذا الكتاب استصدرت الوزارة  
القرار رقم ١٤ بتاريخ ١٩٦٨/٧/٣٠ بإلغاء إعارة الدُعي للعمل  
بالصومال من ٣٠ من يونيو سنة ١٩٦٨ عن أن يتسلم عمله بالجهة  
الأصلية التابع لها من ١٩٦٨/٧/١ .

ومن حيث أن الواضح أن الأسباب التي بنى عليها قرار الإدارة  
بالغاء إعارة الدُعي لم تحقق فيها الإدارة معه للتأكد من صحتها  
أو عدم صحتها ، ولا تصدو أن تكون إثباتاً مرسلة لا دليل عليها  
ولا تستند إلى أصول ثابتة في الأوراق أخذاً في الاعتبار أنه لا يوجد  
بملف خُدمة الدُعي أو بالتقارير السنوية التي أعنت عنه ظُوال مدة  
خُدمته ما يشينه أو يبس سمعته ، بل أن الإدارة - عقب الفساد اعزله  
بالصومال - قررت إعاقته مرة أخرى بتاريخ ١٩٧١/١٠/٥ للعمل  
بالمملكة العربية السعودية للعام الدراسي ١٩٧١/١٩٧٢ ، وتقرر تجديد  
هذه الإعارة سنة بعد أخرى وما زال الدُعي معياراً بها حتى  
١٩٧٧/٨/٣١ مما يتعارض مع ما جاء بتقرير مدير البعثة التعليمية  
العربية بالصومال المشار إليه ، لما يدل عليه ذلك من صلاحية الدُعي  
للعمل في الخارج وأنه ليس في تصرفاته ما يسيء إلى سمعة مصر ، ومن  
ثم يكون قرار الغاء إعارة الدُعي للعمل بالصومال قد انتزع من

غير أصول موجودة ، وإذا ترتب عليه أن لحقت المدمى اضرار نتجت من الغاء اعلانه قبل نهاية المدة المقررة لها سواء في ذلك ما يتعلق بتقديراته الحق في التصرف فيها يكون قد اشترى من أثبت لسكناه بالصومال أو بحرته من المرتب المقرر للمعاري للخارج طوال المدة المقررة للإعارة ، فإنه يكون مستحقا لتعويض هذه الأضرار ، ويكون الحكم المطعون فيه قد أصاب الحق فيها قضى به من أجله طلب المدمى تعويضه بقروض صاغ بصفة مؤقتة .

( طعن ٢٩٥ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٩/٦/١٩٧٧ ) .

### قاعدة رقم ( ٢٤ )

#### المبدأ :

تجديد عقد العمل في جامعة اجنبية بغیر موافقة الجهة المعيرة بعد تماثلا شخصيا — تجديد الاعارة من الأمور التي تترخص فيها الجهة المعيرة — التلوع بالمرض لطلب تجديد الاعارة لا ينفى نية الاستقالة — انتهاء الخدمة في هذه الحالة — صحيح .

#### ملخص الحكم :

ان وسائل المنازعة تكلف في ان المدمى — وهو عضو هيئة التدريس بكلية دار العلوم بجامعة القاهرة كان قد امير للتدريس بجامعة مانشستر بلجلترا لمدة عامين اعتبارا من ٧ من أكتوبر سنة ١٩٦٢ ، ثم تجددت اعلانه بعد ذلك مرتين كل منها لمدة عامين ، وبذلك تكون اعلانه قد انتهت في ٦ من أكتوبر سنة ١٩٦٨ ولكنه لم يمد الى عمله بجامعة القاهرة بعد انتهاء اعلانه ، وانما طلب بتجديد هذه الاعارة لمدة عامين آخرين متفرعا بانه يعالج من مرض في عينيه وقد عرض طلبه على مجلس جامعة القاهرة فقرر في ١١ من ديسمبر سنة ١٩٦٨ رفضه واخطره بالعودة الى عمله ، الا انه لم يمد وتقدم بشكوى الى رئيس الجمهورية اوضح فيها ان جامعة مانشستر تعالقت معه على العمل بها اعتبارا من اول أكتوبر سنة ١٩٦٨ وأنه يتقاضى مرتبه من الجامعة المذكورة ويعالج بالجان من مرضه والتمس اعادة النظر في طلب تجديد اعلانه في ضوء هذه

الاعتبارات ، وقد اُحيلت هذه الشكوى الى جامعة القاهرة وعرضت بعد بحثها على مجلس الجامعة فقرر في ٨ من يونية سنة ١٩٦٨ رفضها . وانتهاء خدمة المدعى من تاريخ انقطاعه عن العمل بعد انتهاء مدة اعارته في ٦ من اكتوبر سنة ١٩٦٨ .

ومن حيث ان المدعى رغم اعترانه بان عقده مع جامعة مانشستر ظل يتجدد بعد انتهاء مدة اعارته الاولى الى الآن ، وقد اُكجبت جامعة مانشستر ذلك بموجب كتابها المؤرخ في ٢٦ من مايو سنة ١٩٧٢ والمقدم من المدعى ، فقد ارسل الى المحكمة كتابا ابدى فيه اتصاله مما اورده وكيله في صحيفة الدعوى من انه تصائد مع جامعة مانشستر بعقد شخصي للعمل بها بعد انتهاء اعارته ، بدموى انه لم يبرم مع الجامعة عقدا جديدا بعد انتهاء اعارته وانما ظل انعقد الذي كان قد أبرمه مع الجامعة المذكورة ابلان اعارته يتجدد حتى الآن .

ومن حيث انه لا محل لهذا التمثل طالما كان الثابت ان المدعى قد جدد تصائده مع جامعة مانشستر بعد انتهاء اعارته نون موافقة جامعة القاهرة بل ورفضها هذا التجديد ، ذلك ان تجديد المدعى لعقده بعد ذلك لا يعدو ان يكون تعاقدا شخصيا بينه وبين جامعة مانشستر ، ولا يفر من هذه الحقيقة ان يكون المدعى قد جدد عقده السابق مع الجامعة المذكورة ام أبرم معها عقدا جديدا اذ ان الامر يستوى في الحالتين طالما انه تم بعد انتهاء الاعارة .

ومن حيث انه لا خلاف في ان تجديد اعارة المدعى من الامور التي تتعرض جامعة القاهرة في الموافقة عليها او رفضها بما لها من سلطة تقديرية ، وان مرض المدعى - على فرض انه كان يحول بينه وبين العودة الى عمله بعد انتهاء اعارته ، وهو ما ينفيه استمرازه في العمل بجامعة مانشستر - لم يكن موجبا بل ولا مبررا لتجديد اعارته ، وكل ما يمكن ان يترتب عليه من اثر هو حق المدعى في الحصول على اجازة مرضية . وهو الامر انذى لم يطلب به المدعى او تتجه اليه نيته ، وانما كان يعمل بالمرض في المطالبة بتجديد اعارته ، ومن ثم فانه لا جدوى من البحث فيما اذا كان مرض المدعى

مؤلفاتها لم يتم تثبيت أو أن المدعى اتبع التعليمات التي تضمنها منشور الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة بشأن تنظيم الإيلاغ عن المرض للموظفين الموجودين بالخارج ، الذي أرسل إليه في أعقاب الشكوى التي تقدم إليها إلى رئيس الجمهورية لم أنه لم يتبع هذه التعليمات ، ذلك أن التعليمات التي تضمنها المنشور - كما يبين من مطالعتها - خاصة بالأجراءات التي يجب اتباعها للحصول على إجازة مرضية والمدعى لم يكن يستند إلى المرض في المطالبة بإجازة مرضية ، وإنما كان يستند إليه في طلبه تجديد أعارته .

ومن حيث أنه لا محل لما استند إليه الحكم المطعون فيه من أن نية الاستقالة المستفادة من انقطاع العمل عن عمله خاصة عشر يوما دون إذن تنتهي بعبأرته مسر انقطاعه إلى اتخاذ موقف بنتى به أنه قصد بانقطاعه الاستقالة من عمله كان يبدي عبأرا في هذا الغياب حتى لو تبين فيما بعد أن العبأر كان غير صحيح أو غير مبرر للانقطاع ، لا محل لهذا الاستناد طالما أن المدعى لم ينبئ عن مرضه باعتباره عبأرا مبررا لانقطاعه عن العمل بعد انتهاء أعارته وإنما كان يفرع به في طلب تجديد هذه الأعاره - وهو أمر تتروخس فيه جامعة القاهرة بما لها من سلطة تقديرية كما سلك البيان - بل لقد نصح المدعى بوضوح ومنذ الوهلة الأولى عن نيته في عدم العودة إلى عمله بإبلاغه أنه جدد تعاقدته مع جامعة مانشستر سوانه مستر في العمل بها بعد انتهاء أعارته ، وبذلك يكون المدعى قد اتخذ موقفا يؤكد به - في حالة عدم موافقة جامعة القاهرة على تجديد أعارته - أنه قصد بانقطاعه عن العمل الاستقالة بخلاف ما لما ذهب إليه الحكم المطعون فيه .

ومن حيث أنه تأسيسا على ما تقدم لا تكون جامعة القاهرة قد أخطأت في حق المدعى حين أنهت خدمته ، بعد أن امتنع عن العودة إلى عمله بعد انتهاء أعارته بالرغم من أخطأره برفض طلبه بتجديد هذه الأعاره وتكليفه بالمبادرة إلى العودة إلى عمله ، وبعد أن وضحت الحقيقة إسماع الجامعة وهي أن المدعى لا يتنوى العودة ، وأنه جدد - دون موافقتها - تعاقدته مع جامعة مانشستر . وأنه لم يبلغ عن مرضه

كمعذر مبرر لانقطاعه عن العمل بعد انتهاء امرته ، وإنما كان  
يتدرع به في طلب الموافقة على تجديد امرته .

طعن ١٩٦ لسنة ١٧ في - جلسة ١١/٢٤ / ١٩٧٣ - .

#### ملف رقم ( ٢٥ )

المبدأ :

المادة ٤٥ من قانون تنظيم العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٦  
لسنة ١٩٦٤ نصها على ان مدة الاعارة في الداخل اقصاها سنتان أما  
الاعارة في الخارج فمدها أربع سنوات على الأكثر ويجوز تجاوز هذه المدة  
بقرار جمهوري - تفسر هذا النص - جواز اعارة العامل بقرار من السلطة  
المختصة بالتعيين في حدود أربع سنوات في الخارج ولو كانت له مدة  
اعارة في جهات أخرى او كانت له مدة اعارة سابقة متى كان قد  
اعقب هذه المدة فاصل زمني عاد فيه العامل الى عمله بجهته الأصلية .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٤٥ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانونه  
العاملين المدنيين بالدولة تنص على أنه :

( ١ ) تجوز اعارة العاملين الى :

١ - الأشخاص المعنوية العامة والخاصة في الداخل .

٢ - الحكومات والهيئات العربية والأجنبية والدولية ولا تجوز  
اعارتهم الى الأشخاص المعنوية او الخاصة داخليا الا اذا توافرت فيهم  
مؤهلات وميزات يتعذر وجودهما في غيرهم وفي حالة الضرورة القصوى  
وتدخل مدة الاعارة في حساب المصالح او المكافأة او استحقاق العلاوة  
او الترقية .

ويشترط لاتهام الاعارة موافقة العامل عليها كتابة .

( ب ) مدة الاعارة للأشخاص المعنوية العامة والخاصة داخليا  
اقصاها سنتان أما الاعارة للحكومات والهيئات العربية والأجنبية  
والدولية فمدها أربع سنوات على الأكثر .

" ويجوز تجاوز هذه المدة سواء كانت الاعارة في الداخل أو  
في الخارج بقرار جمهوري .

( ج ) يكون مرتب العامل المعار بأكمله على جانب الحكومة أو  
الهيئة المستمرة .

ويجوز منح العامل المعار مرتبا من حكومة الجمهورية العربية  
المتحدة بالشروط والأوضاع التي يقررها رئيس الجمهورية .

وتتم الاعارة في الأحوال السابقة بقرار من السلطة التي تمارس  
حق التعيين .

( د ) وفي غير هذه الأحوال تتم الاعارة بالإتفاق بين الوزير  
المختص ووزير الخزانة .

ومن حيث أن القانون لم يحدد ما إذا كانت هذه السنوات الأربع  
التي لا يجوز تجاوزها كحد أقصى للاعارة أن تكون كذلك في المرة  
الواحدة أو في الجهة الواحدة أو في مدة خدمة الموظف . . وإذا كان  
المراد في الاعارة أنها يرجع إلى الإدارة وفقا لما تراه محققا  
للمصلحة العامة وليس بالزام عليها أن توافق على الاعارة سواء  
كانت لمدة أربع سنوات أو أقبل أو أكثر فهي التي تقدر ما إذا كانت  
المصلحة العامة تقتضي الموافقة على الاعارة أو عدم الموافقة فذلك  
مستروك لمطلق تقديرها . ومتى كان الأمر كذلك فليس ثمة ما يستدعي  
التضييق في تفسير هذا النص إذ أن هذه الحالات ليس لها من الأهمية  
ما يستوجب عرضها على رئيس الجمهورية لإصدار قرار فيها وعلى  
ذلك فإن الجمعية العمومية ترجح ما انتهت إليه إدارة الفتوى والتشريع  
في فتاها المؤرخة ١٩٦٦/٥/١ والمرسلة لوزارة التربية والتعليم وأن  
يكون استصدار قرار من رئيس الجمهورية مقصورا على الحالات التي  
يكون فيها تجاوز السنوات الأربع امتدادا لاعارة قائمة لم يخلها  
فاصل زمني .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية إلى أنه يجوز للسلطة المختصة  
بالتعيين أن تصدر قرارا بإعارة أحد العاملين في حدود أربع سنوات

عز الخارج ولو كانت له مسند اشارة في جهات اخرى او كانت له مدد اشارة سابقة متى كان قد اعتقب هذه المدد فاصل زمني علائقيه المتصل الى عمله بجهته الاصلية .

( انتهى ٦٦٧ — في ٢٦/١/١٩٦٨ )

### قاعدة رقم ( ٣٦ )

المبدأ :

ان مدة اشارة الموظف اذا بلغت حددا الاقصى فلا يجوز مدها الا على الوجه المبين بالقانون ولا يسوغ للجهة التي يتبعها الموظف ان تتخذ اجراء ينطوي على مد الاشارة ضمنا متجاوزة حددا الاقصى على خلاف احكام القانون .

ملخص الحكم :

ان المستند من نص المادة ١١٢ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة والذي تبت اشارة الطاعن وانتهت خدمته في ظله ( تقابل المادة ٨١ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ) ان الموظف يعتبر مستقبلا في الحالتين الآتيتين :

١ — اذا انقطع عن عمله بدون اذن خمسة عشر يوما متتالية ولو كان الابتطاع عقب اجازة مرخص له بها ما لم يقدم خلال الخمسة عشر يوما التالية ما يثبت ان انقطاعه كان لعذر مقبول .

٢ — اذا التحق بالخفية في حكومة اجنبية بغير ترخيص من الحكومة المصرية .

وفي الحالة الاولى اذا لم يقدم الموظف اسبابا تبرر الانقطاع او قدم هذه الاسباب ورفضت اعتبرت خدمته منتهية من تاريخ انقطاعه عن العمل .

وفي الحالة الثانية تنتهي خدمته من تاريخ التحاقه بالخفية في الحكومة الاجنبية ... كما تنقض المادة ٥١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار اليه ( وتقابل المادة ٤٥ من القانون رقم ٤٦

لسنة ١٩٦٤ ) بأن أتمى مدة للاعارة هي ٤ أربع سنوات وتتم بقرار من الوزير المختص وأنه في غير هذه الأحوال تتم الاعارة بالاتفاق بين الوزير المختص ووزير المالية والاقتصاد بعد أخذ رأى ديوان الموظفين ( أو بقرار جمهورى طبقاً للمادة ٤٥ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المنشر اليه ) .

ومن حيث أنه لا نزاع في أن مدة اعارة الطاعن للملكة السعودية قد بلغت حدها الأقصى وهو أربع سنوات في ٢١/٨/١٩٦٢ وبين ثم لا يجوز مدها بعد هذا التاريخ الا بالاتفاق مع وزير المالية والاقتصاد بعد أخذ رأى ديوان الموظفين .

ولم يثبت ان الجهة الادارية قد اتجهت ارادتها الى اعمال هذا المد أو شرعت في اتخاذه وانما كلفت ارادتها صريحة في أنها لا ترغب في مد الاعارة .

ونرى ثبت ذلك فله لا يسوغ للحفظة المأمون ضدها ان تتخذ اجراء ينطوى على مد الاعارة ضمناً - متجاوزة حدها الأقصى - على خلاف احكام القانون ولو كان في صورة اجازة مرضية أو اعتيادية متى كان الثابت ان صلة الموظف لم تنقطع بالدولة الاجنبية الممل اليها لان ذلك ينطوى على تجديد ضمنى للاعارة وهو مالا تملكه الجهة التابع لها الا بالاتفاق مع وزير المالية والاقتصاد وبعد أخذ رأى ديوان الموظفين ( أو بقرار جمهورى في ظل العمل بالقانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المنشر اليه ) .

اطمن ٨١٥ لسنة ١٤ ق - جلسة ٢٦/١٢/١٩٧٠ ) .



### الفصل الثالث

### الجهات التي يجوز الاعارة اليها

قاعدة رقم ( ٢٧ )

المبدأ :

جواز الاعارة بين الوحدات الخاضعة لاحكام القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، بنظام العاملين المدنيين بالدولة - وتلتزم الجهة المستميرة بترتيب الملل الممار طوال فترة اعارته اليها . كما يجوز شغل الوظائف بوحدات القطاع الممار عن طريق الاعارة من القطاع الحكومي .

ملخص الفتوى :

نصت المادة ١٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة على ان « يكون شغل الوظائف من طريق التعيين او الترقية او النقل او التنب بمراماة استثناء - الاشتراطات اللازمة » ، وتنص المادة (٥٨) من ذات القانون على انه « يجوز بقرار من السلطة المختصة بالتعيين بعد موافقة الملل كتابة امارته للمل في الداخل والخارج ويحدد القرار الصادر بالاعارة مديتها وذلك في ضوء القواعد والاجراءات التي تصدرها السلطة المختصة ويكون اجر الملل باكله على جانب الجهة المستميرة ، ومع ذلك يجوز منحه اجرا من حكومة جمهورية مصر العربية سواء اكانت الاعارة في الداخل او الخارج وذلك بالشروط والاوزاع التي يحددها رئيس الجمهورية ... » .

ونصت المادة ١٠ من القانون رقم (٤٨) لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين بالقطاع الممار حيث تنص المادة (١٠) على ان « يكون شغل الوظائف من طريق التعيين فيها او الترقية او النقل او التنب او الامارة اليها وذلك طبقا للقواعد والضوابط والاجراءات التي يضيها مجلس الادارة في هذا الشأن » .

ومباد ذلك ان المشرع قرر بحكم عام مطلق جواز اعارة العاملين المدنيين بالدولة الخاضعين لاحكام القانون رقم (٤٨) لسنة ١٩٧٨ الى الداخل او الخارج ولم يقييد هذا الحكم او يخصص (م - ٦ - ع ٥)

أي نص في ذات القانون ، ومن ثم فالحق أعمالاً لهذا الإطلاق يكون من الجائز إماره ، المبالغة المبنية بالدولة فيما بين الوحدات الخاضعة لاحكام هذا القانون ولا يغير من ذلك المادة (١٢) من نظام انعابين المدنيين الصادر بالقانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٨ قد حددت على سبيل الحصر طرق شغل الوظائف في الجهات الخاضعة لاحكامه وحصرتها في التعيين أو الترقية أو النقل أو التنب ، فذلك لا يعنى عدم جواز شغل الوظائف العامة الا بوسيلة من الوسائل المذكورة في النص اذ انه يعمّن تفسير هذا الضمّ في ضوء الاحكام الأخرى المطبقة في القطاع الوطني ومن بينها حكم المادة (٥٨) من القانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٨ والتي أجازت الاعارة الى الداخل ، وبغضلا عن ذلك ذاته ولان كانت الاعارة احدى طرق شغل الوظائف العامة فانه بالمقابلها وسيلة استثنائية وغير عادية لم يكن من اللازم ان يرد ذكرها في المادة (١٢) من القانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٨ سابقة البيان .  
لكن من الطبيعي ان تضمن الطرق السارية لشغل الوظيفة العامة .

ومن حيث انه لما كان الثابت ما تضمنه ان الاعارة بين الوحدات الخاضعة للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ جائزة فانه ترتيباً على ذلك فان اجر العمل خلال فترة اعارته تتحمله الجهة المستبجرة عملاً بالفترة الثانية من المادة (٥٨) من القانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٨ المشار اليه والتي تنص :  
بان يكون اجر العامل بأكمله على جانب الجهة المستبجرة .

ومن حيث انه عن مدى جواز شغل الوظائف بوحدات القطاع العام عن طريق الاعارة من القطاع الحكومي ، فان الاستناد من نص المادة الفاشرة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ سالف الذكر أن المشرع حدد طرق شغل الوظائف بالقطاع العام وحصرها في التعيين أو الترقية أو النقل أو التنب أو الاعارة اي أن المشرع اعتد بالاعارة الى وظائف القطاع العام كطريق من طرق شغل هذه الوظائف ، ولما كان المشرع في هذا النص لم يحدد الجهة التي تكون منها الاعارة الى وظائف القطاع العام بل اطلق عبارته في هذا الصدد فلا مناص من اعتبار اقامة المشرع هذه واجازة الاعارة من القطاع الحكومي الى القطاع العام .

### قاعدة رقم ( ٢٨ )

#### المبدأ :

أجاز المشرع نذب الموظف مؤقتا للقيام بعمل وظيفة غير وظيفته الأصلية ، وذلك في الوزارات والمصالح - إجازته لغير الوزارات والمصالح من المؤسسات العامة أن تستعين بخدمات الموظفين وخبرتهم عن طريق استعارتهم - عدم جواز نذب عمال الحكومة أو أعارتهم للعمل بالمؤسسات والهيئات العامة .

#### ملخص الفتوى :

أن القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن تنظيم موظفى الدولة أجاز في المادة ٤٨ منه نذب الموظف من عمله للقيام مؤقتا بعمل وظيفة أخرى في نفس الوزارة أو المصلحة أو في وزارة أو مصلحة أخرى إذا كانت طبيعة العمل تسمح بذلك ، ونص في المادة ٥١ منه على أن « تجوز اعارة الموظفين الى الحكومات والهيئات الوطنية والاجتبئية والفولية ، كما تجوز اعارتهم الى المصالح الخاصة ، ولا تجوز اعارتهم الى الهيئات المحلية والمؤسسات الأهلية داخليا ، إلا إذا توافرت فيهم مؤهلات ومميزات خاصة يتمتع بوجودها في غيرهم ، وفي حالة الضرورة القصوى .. ويكون مرتب الموظف المعار باكمله على جانب الحكومة أو الهيئة المستعمرة .. » .

وينتقد من هذين النصين أن الشارع أجاز نذب الموظف مؤقتا للقيام بعمل وظيفة غير وظيفته الأصلية ، سواء اكان ذلك في الوزارة أو المصلحة التي يعمل بها أو كان في وزارة أو مصلحة أخرى ، كما أجاز لغير الوزارات والمصالح أن تلجأ من خدمت الموظفين وخبرتهم وذلك عن طريق استعارتهم من الحكومة للعمل بها بمدة معينة على أن يؤدي راتب الموظف طوال مدة الامارة ، ومفهوم ذلك أن نظام النذب هو تنظيم موز للنظام الاعارة ، وأن المشرع أجاز للنوظف في كليهما أن يقوم بالعمل في غير الهيئة التي عين فيها وفقا لأوضاع ولحكم خاصة تحفظ بتأليف الهيئة المستعمرة ، فان كانت هذه الهيئة غير ذات شخصية متميزة عن شخصية الدولة بأن كانت وزارة من الوزارات أو مصلحة من المصالح التي تندرج اليها الوزارات ، فلان الوسيلة لقيام

الموظف بالعمل فيها هي وسيلة النصب وان كانت ذات شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية الدولة ، فسلته لا يجوز نذب الموظف للعمل بها ، وأنما تجوز اعارته اليها ، ومن ثم يكون نظام الاعارة على سبيل البذل من نظام « النصب » - بحيث يسود الغلبة منه حيث ينتفع اجزاء النصب . ولذلك نسله لا يجوز نذب الموظف للعمل مؤقتا في حكومة او في هيئة من الهيئات التي تجوز اعارة الموظف للعمل بها ، لان مثل هذه الهيئات لا تمدد من قبيل « الوزارات والمصالح » التي قصرت المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام « النصب » عليها وبغضلا عن ذلك فان اجازة النذب الى تلك الهيئات يؤدي الى افلاتها من خضعت موظفي الدولة دون مقابل مع ان استقلالها ببيزاتيات خلسة ، يستتبع الزاها اداء مقابل هذه الخدمات .

أما بالنسبة الى العمال فان القواعد المتتمة نكرها لا تسري عليهم لانها مقصورة على الموظفين الداخلين في الهيئة ، ولان القواعد المنظمة لتعيين العمال وترقيتهم وعلاواتهم ونظم وتانيهم واجازاتهم وغير ذلك من شئون توظيفهم لم تتضمن ما يفيد جواز اعارتهم او نذبهم للقيام بأعمال في غير الوزارة او المصلحة التي يعملون فيها .

ولما كانت قواعد النذب والاعارة قد وردت استثناء بالنسبة الى الموظفين الداخلين في الهيئة على خلاف الأصل المقرر الذي يقتضي بقيام الموظف بعمله الأصلي في جهته التي عين فيها دون غيره من الأعمال في أية جهة أخرى ، ومن ثم فلا يجوز القياس عليها او التوسع فيها ، وعلى مقتضى ذلك يكون نذب العمال او اعارتهم للعمل في غير جهاتهم التي عينوا فيها أمر غير جائز قانونا .

لهذا انتهى رأي الجمعية الى انه يجوز اعارة الموظفين الداخلين في الهيئة دون النصب الى المؤسسات والهيئات المصلحة ، وأنه لا يجوز اعارة عمال الحكومة او نذبهم للعمل بالمؤسسات والهيئات العامة .

(نوى ٢٧٨ - في ١٩٦١/٦/٢٧) .

### قاعدة رقم ( ٢٩ )

المادة ٥١ :

المادة ٥١ من قانون نظام موظفي الدولة — النص على اعادة الموظفين الى الحكومات والهيئات الوطنية والاجنبية — مؤداة جواز الاعارة للعمل بالمؤسسات العامة .

ملخص الفتوى :

ان الفقرة الاولى من المادة ٥١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن نظام موظفي الدولة معطلة بالقانون رقم ٤٠٥ لسنة ١٩٥٥. تنص على انه « تجوز اعارة الموظفين الى الحكومات والهيئات الوطنية والاجنبية والدولية كما تجوز اعبارتهم الى المصالح الخاصة » .

ويستند من هذا النص ان القانون حدد الجهات التي يجوز الاعارة اليها ومن بينها « الهيئات الوطنية والاجنبية » وهي — حسبما جاء بالمذكورة الايضاحية للقانون رقم ٦٥٩ لسنة ١٩٥٣ بتعديل احكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ — الهيئات ذات الصيغة الرسمية فيندرج في ملولها المؤسسات العامة بكافة انواعها ، ذلك لان المؤسسة العامة هي في اصلها مصلحة عامة وان كانت ذات شخصية معنوية مستقلة فهي من اشخاص القانون العام .

ولما كانت دار الكتب تعتبر مؤسسة عامة لتوابعها عناصر المؤسسة العامة فيها ، فهي في اصلها مصلحة عامة منحت الشخصية المعنوية المستقلة فمن ثم يجوز الاعارة اليها .

( ملوى ٤٣١ — في ١٩٥٨/٧/٢٦ ) .

### قاعدة رقم ( ٤٠ )

المادة ٥١ :

اعارة احد الموظفين الكتابيين بمجلس الدولة للعمل بالحراسة العامة على اموال الرعايا الفرنسيين — تطبيق احكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ على هنالك الاعارة والتعب الى الحراسة العامة على اموال هؤلاء الرعايا .

## ملخص الفتوى :

يبين من الاطلاع على الامر العسكرى رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالتأشير مع الرعايا البريطانيين والفرنسيين وبالتدابير الخاصة بأموالهم ، انه يتص في مادته الثالثة على أن « يعين وزير المالية والاقتصاد حارسين عليهما يختصان بإدارة اموال الرعايا البريطانيين والفرنسيين ويعين ايضا نوابا للحارسين العامين ، كما يعين حراسا خاصين ، ويعين الحراس العامين والخاصين ، بموافقة وزير المالية والاقتصاد ، موظفى الحراسات اللذين يجوز أن يكون من بينهم موظفون بالحكومة للعمل فيها بصفة دائمة او مؤقتة » .

وبين من هذا النص انه وان اجاز لموظفى الحكومة العمل بالحراسات بصفة دائمة او مؤقتة ، على أن يكون اختيارهم بقرار من الحارس المختص بعد موافقة وزير المالية والاقتصاد ، الا انه لا يعنى ايجاز بخصوص إلحاقهم برقم ٢١ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة المنظمة لعمل موظفى الحكومة في غير الجهات التى عينوا بها أصلا بطريق النذب او الإعارة ، ومن ثم يعمى أعمال هذه النصوص في شأن الموظفين اللذين يعملون بالحراسة العامة على اموال الرعايا الفرنسيين ولا يفر من هذا النظر القبول بان النذب طبقا لأحكام القانون السالف الذكر ، لا يجوز الا لوزارات الحكومة ومصلحتها ، وان الحراسة العامة على اموال رعايا الامم ليست من هذه الجهات ، ذلك لان المشرع قد اجاز بنص صريح في المادة الثالثة من الامر العسكرى رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ تعيين موظفى الحكومة بها وذلك بغض النظر عن تعيينها القانونى وهل تعتبر مصلحة او هيئة عامة أم لا يعتبر كذلك ، وفى عن البيان أن تعيين موظفى الحكومة للعمل بالحراسات مع احتفاظهم بوظائفهم الحكومية الأصلية لا يكون الا بطريق النذب او الإعارة او الاذن مباشرة عمل معين ، وهى الوسائل القانونية الثلاث التى لا يجوز لموظفى الدولة العمل في غير وظائفهم الأصلية الا بواسطة ومن ثم يعمى بالنسبة الى موظفى الحكومة اللذين يعملون في الحراسات إلزام أحكام القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥١ المنظم لنظير الموظفين والعمال والآن لهم في ممارسة عمل معين يصعب الاحوال .

والجنود بأن يعين موظفو الحكومة للصير في الحراية الوسية على أموال الإعداء كل الوقت يعتبر من تبديل التكليف دون الإبرة ، محدود بأن - التكليف وأن كان نظاما استثنائي يرد على خلاف الأصل العلم في شغل الوظائف ، - ذلك الأصل الذي يقوم أساسا على الحرية والاختيار ، وهو بهذه المثابة لا يؤخذ به إلا بنص تشريعي صريح ، ولا يجوز تقديره ، بطريق الاستنتاج . ولما كانت بخصوص الأمر المبكرى رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ قد خلت من نفس صريح بخصوص نظام التكليف لشغل وظائف الحراسات فلا يكون ثمة مسوغ قانوني للاحتجاج بهذا النظام في صدر تنظيم عمل موظفي الحكومة في هذه الحراسات .

ويخلص مما تقدم أن عمل موظفي الحكومة بالحراسات المنفحة على أموال رعيها الأعداء يخضع لقواعد النذب والإحصار بالخصوص عليها في القانون رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٥١ بشأن تنظيم موظفي الدولة .  
( فتوى ٧٨١ - في ٢٢/١٠/١٩٦١ ) .

#### قاعدة رقم ( ٤٤ )

المبدأ :

إعارة الموظف إلى الشركات المساهمة - جاز - إسمه القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٤ والمعلق ٥١ و ٨٠ من قانون تنظيم موظفي الدولة .

ملخص الفتوى :

تتضمن المادة ٩٤ من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام العامة بشركات المساهمة وشركات التوسية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة المعدلة بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٥٥ بأنه « ١ - لا يجوز الجمع بين وظيفة من الوظائف العامة التي يتسائل صاحبها مرتبا وبين إدارة أو عضوية مجلس إدارة إحدى شركات المساهمة أو الاشتراك في تأسيسها أو الاشتغال ولو بمنة عرضية بأي عمل فيها ولو سلك سبيل الاستشارة ، سواء أكل ذلك بأجر أم بغير أجر حتى ولو كان حائلا من الجهة الإدارية التابع لها على ترخيص

يخوله الفصل خارج وظيفته العامة ، ومع ذلك يجوز لمجلس الوزراء أن يرخّص في الاستثناء بشكل هذه الأعمال ، بمتنفي إذن خاص يصدر في كل حالة بذاتها .

٢ - ويفصل الموظف الذي يخالف هذا الحظر من وظيفته بقرار من الجهة التابع لها بمجرد تحققها من ذلك . كما يكون باطلا كل عمل يؤدي بالمخالفة لحكم الفترة السابقة ويلزم المخالف بأن يؤدي ما يكون قد قبضه من الشركة لخزانة الدولة .

ولبيان المقصود من عبارة « الجمع » التي استعملتها المادة سالفة الذكر يتعين الرجوع الى المادة ٢٩ من نفس القانون ، وقد نصت على أنه : « لا يجوز لأحد بصفته الشخصية أو بصفته نائباً عن الغير أن يجمع بين عضوية مجالس إدارة أكثر من ست من شركات المساهمة التي يشرى عليها هذا القانون » ومن الواضح أن المشرع يقصد بمصطلح الجمع في هذه المادة الاضطلاع في وقت واحد بأعباء العضوية في عدد من الشركات المساهمة ، ومن ثم يكون قصده من اصطلاح « الجمع » في حكم المادة ٩٥ من قانون الشركات اضطلاع الموظف في آن واحد بأعباء وظيفته الحكومية وبالمعمل في إحدى الشركات المساهمة . وعلى أن للاعارة المنصوص عليها في المادة ٥١ من قانون نظام موظفي الدولة - الذين قانونيين - **الأثر الأول** - هو انتمساق علاقة الموظف بالوظيفة العامة مدة الاعارة ويتبادل ذلك في خلو الوظيفة إذ تقول المادة ٥٢ من قانون نظام موظفي الدولة « تبقى وظيفته خالية » . ويترتب عليه عدم تنافى الموظف بمرتبة وظيفته ، ويجوز شغل الوظيفة بمسبقة مؤقتة مدة الاعارة . **والأثر الثاني** - هو اتصال علاقة الموظف بالوظيفة العامة مدة الاعارة من مدة وجوه هي أن تدخل مدة الاعارة في حساب المناس أو المكافأة ، كما تدخل في استحقاق المعاش والملاوة والترتبة .

وبين من ذلك أنه رغم اتصال علاقة الموظف بالوظيفة العامة أثناء الاعارة ، إلا أن هذا الاتصال ليس تلبساً من جميع الوجوه ، إذ لا يستطيع الموظف المصل أن يضطلع أثناء اعارته بأعباء وظيفته



الحكومية ، وبما يؤيد ذلك ما نصت عليه المادة ٨٠ من قانون نظام موظفي الدولة اذ تنص بانه : « يحظر على الموظف بالذات أو بالواسطة :  
٤ - أن يشترك في تأسيس الشركات أو أن يقبل عضوية مجالس إدارتها أو أي منصب آخر فيها إلا أن يكون مندوباً عن الحكومة » . وهذا الحظر قائم في ذات الوقت جنباً الى جنب مع القواعد الخاصة بالاعارة في قانون نظام موظفي الدولة ، واذ جتمع الشارع بين نظام الاعارة ونظام حظر الجمع في صعيد واحد ، فانه دل بذلك على ألا تعارض بينهما ، ولو قصد هذا القانون غير ذلك لنص عليه ، وإن حظر الجمع كان قائماً أمام الشارع وقت أن أصدر القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥١ الذي قرر نظام الاعارة ، ولم ير الشارع تعارضاً بين هذا الحظر وبين نظام الاعارة بإجبار هذا النظام الأخير رغم قبيل الحظر .

( فتوى ٤٦٠ - في أول أغسطس سنة ١٩٥٥ ) .

#### قاعدة رقم ( ٢ )

المادة ٢٦

اعارة الموظف الى الشركات المساهمة — وجوب اتباع المادتين ٩٥ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ و ٥١ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥١ المعدلة بالقانون رقم ٤٠٥ لسنة ١٩٥٥ .

ملخص الفتوى :

في ٢٥ من أغسطس سنة ١٩٥٥ نشر القانون رقم ٤٠٥ لسنة ١٩٥٥ ممدداً نص المادة ٥١ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥١ على النحو الآتي :

« يجوز اعارة الموظفين الى الحكومات والهيئات الوطنية والاجنبية والدولية كما تجوز اعارتهم الى المصالح العامة . ولا تجوز اعارتهم الى الهيئات المحلية والمؤسسات الاهلية داخليا الا اذا توافرت فيهم مؤهلات خاصة يتمتعون بوجودها في غيرهم وفي حالة الضرورة القصوى ، وذلك مع عدم الاخلال بحكم المادة ٩٥ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ سلف الذكر المعدل بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٥ . »

وقد لاحظت الجمعية بين مراجعة الملف الخاص بالقانون رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٥٥ أن عبارة « وذلك مع عدم الإخلال بحكم المادة ٩٥ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ سالف الذكر المعدلة بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٥ » قد أضيفت إلى المادة ٥١ ، وكانت اضافتها بناء على طلب وزارة المالية والاقتصاد ، ورغم أن ديوان الموظفين عند مراجعته لأحكام هذا القانون قام بحذف العبارة السالفة الذكر من مشروع القانون ، إلا أن القانون صدر متضمنا هذه العبارة .

ولما كانت القاعدة أن أعمال النص خير من إهماله ، وأن الشارع منزه عن اللغو ، وكانت المادة ٩٥ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المعدلة بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٥ تنص على أنه « لا يجوز الجمع بين وظيفة من الوظائف العامة التي يتناول صلاحها مرتبا وبين إدارة أو عضوية مجلس إدارة إحدى شركات المساهمة أو الاشتراك في تأسيسها أو الاشتغال ولو بصفة عرضية بأى عمل فيها ولو على سبيل الاستشارة ، سواء أكان ذلك باجر أم بغير اجر ، حتى ولو كان حاصلا من الجهة الإدارية التابع لها على ترخيص يفوله العمل خارج وظيفته العامة ومع ذلك يجوز لمجلس الوزراء أن يخصص في الاشتغال بشغل هذه الأعمال بمقتضى إذن خاص يصدر في كل حالة عيادتها » .

لما كان ذلك ، فإن أعمال النص المضاف إلى المادة ٥١ ، والقاضى بمسح الإخلال بأحكام المادة ٩٥ السالفة الذكر ، يقتضى الجمع بين أحكام هاتين المادتين في حلة الإعارة إلى إحدى الشركات الوطنية بتحدى الشركات المساهمة أو شركات التوصية بالأسهم أن يراعى ، فضلا عن اتخاذ إجراءات الموافقة على الإعارة التي نصت عليها المادة ٥١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وحكم المادة ٩٥ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ ليضربا ، وذلك باستصدار قرار من رئيس الجمهورية بالموافقة على الإعارة ، تحقيقا للهدفين المخططين الذي يستهدف لهما القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بغير أن نظام موظفى الدولة ، ويستهدفه الأخير القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ ، وليس ثمة تعارض في أعمال الحكيم .

## قاعدة رقم ( ٢٢ )

### المبدأ :

جواز اعارة العامل الى احدى شركات المساهمة طبقا للمادة ٤٥ من نظام العاملين المنتمين بالدولة الصادر به القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ - عدم اعتباره جامعا بين وظيفة من الوظائف العامة وبين العمل في شركة مساهمة وعدم سريان الحظر المنصوص عليه في المادة ٩٥ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن بعض الاحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة معاملة بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٥ على هذه الاعارة .

### ملخص الفتوى :

ان المادة ٩٥ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الاحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة معاملة بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٥ تنص على انه :

١ - لا يجوز الجمع بين وظيفة من الوظائف العامة التي يتناول صاحبها مرتبا وبين ادارة او عضوية مجلس ادارة احدى شركات المساهمة او الاشتراك في تأسيسها او الاشتغال ولو بصفة عرضية باى منزل تملكها ولو على سبيل الاستشارة سواء كان ذلك باجر ام بغير اجر حتى لو كان حاصلا من الجهة الادارية التابع لها على ترخيص يخوله الممثل خارج وظيفته العامة ومع ذلك يجوز لمجلس الوزراء ان يرخص في الاشتغال بمثل هذه الاعمال بمقتضى اذن خلص يصدر في كل حالة بذاتها .

٢ - ويفصل الموظف الذى يخالف هذا الحظر من وظيفته بقرار من الجهة التابع لها . . . . .

. وبين حيث ان الفقرة ( ١ ) من المادة ٤٥ من نظام العاملين المنتمين بالدولة الصادر بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٤ تنص على انه « تجوز اعارة العاملين الى :

- ٢ - الأشخاص المعنوية العامة والخاصة في الداخل .
- ٣ - الحكومات والهيئات العربية والاجنبية والدولية .
- ويشترط لاتمام الإجراء موافقة العايل عليها كتابة » .

كما تنص المادة ٤٦ من هذا القانون على أنه « عند اعارة أحد العايلين تبقى وظيفته خالية ويجوز شغل هذه الوظيفة بصفة مؤقتة على أن تظلى عند عودة المعار ويكون شغل الوظيفة بقرار من السلطة إلى تمارس حق التعيين .

وعند عودة العايل يشغل وظيفته الأصلية اذا كانت خالية او يشغل في وظيفة خالية من درجته او يبقى في وظيفته الأصلية بصفة شخصية على تسوى حالته في أول وظيفة تظلو من نفس الدرجة » .

ومن حيث ان العايل تتقطع صلته الوظيفية مؤقتا بالجهة المعار منها . يعتبر . عللا في الجهة المعار اليها ويخضع لكلفة انظمتها المالية والادارية في خلال فترة الإعارة وتحمل بأجره خلال هذه الفترة . دون أن تلقى به . الجهة المعيرة - أي ان العايل المعار لا يعتبر جالما بين وظيفته الأصلية والوظيفة المعار اليها . - ويترتب على ذلك ان الحظر الوارد بالمادة ٩٥ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه لا يسرى على الإعارة .

ومن حيث ان الجمعية العمومية لمجلس الدولة كانت قد انتت بجلستها المنعقدة في ١٩٥٥/٨/٢٤ واستنادا الى الملتين ٥١ ، ٥٢ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ قبل تعديل اولاهما بالقانون رقم ٤٠٥ لسنة ١٩٥٥ إلى جواز اعارة العايلين بالدولة الى الشركات المساهمة تأسيسا على انه ليس ثمة تعارض بين القواعد الخاصة بالاعارة الواردة في الملتين سالفتي الذكر وبين المادة ٩٥ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الاحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة بالقانون رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٥٥ وان الحظر الذي عناه المشرع في هذه المادة انما يستهدف منع الاضطلاع في وقت واحد بأعباء الوظيفة الحكومية وبالعامل في إحدى الشركات

المساهمة وهو لا يتوانر في حالة الموظف المعار اذا انه رغم اتصاله  
علاقة الموظف بالوظيفة العالية اثناء الاعارة من حيث احتساب مدة  
الاعارة في حساب المعاش او المكافأة ومن حيث استحقاق المعلاوة  
والترقية الا أن هذا الاتصال ليس لها من جميع الوجوه اذ لا يستطيع  
الموظف المعار أن يضطلع اثناء اعارته باعباء وظيفته الحكومية .

وحيث انه وان كانت الجمعية العمومية قد عدلت بعد ذلك عن هذا  
الرأى بجلستها المنعقدة في ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٥٦ الا أن هذا العدول  
كان مبينا على تعديل المادة ٥١ بالقانون رقم ٤٠٥ لسنة ١٩٥٥ الذي صدر  
بعد الفتوى السابقة .

ومن حيث أن القرار رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٦٥ باعارة السيد / .....  
الى شركات عربيات النوم الدولية قد صدر في ١٩٦٥/٩/٢٧ أى في ظل  
الحمل بأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الذي ورد منه نص المادة (٤٥)،  
مبائلا لنص المادة (٥١) من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بميل تعديلها  
بالقانون رقم ٤٠٥ لسنة ١٩٥٥ فانه ينطبق عليه ما كانت انتهت اليه  
الجمعية العمومية للقسم الاستشارى في فتواها الاولى الصادرة بجلسته  
٢٤ من افرسلس سنة ١٩٥٥ ولا يعتبر جامعا بين الوظيفة العالية وبين العمل  
في شركة مساهمة فلا يتناوله الحظر المنصوص عليه في المادة ٩٥ من  
القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ سالف الذكر .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان اعارة السيد / .....  
الحامل بمصلحة الاستعلامات الى شركة عربيات النوم الدولية بقرار نائبه  
رئيس الوزراء للثقافة والارشاد القومى رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٦٥ بتاريخ  
٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٥ لا تعتبر جمعا بين وظيفة من الوظائف العالية  
وبين العمل في شركة مساهمة ولا يتناولها الحظر المنصوص عليه في المادة  
٩٥ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المعدلة بالقانون رقم ١٥٥ لسنة  
١٩٥٥ .

( فتوى ٨١٤ - في ١٥/٤/١٩٦٩ ) .

### تمليق :

الذي القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام العامة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة . وحل محله القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة . ونصت المادة ١٧٧ من القانون الجديد على أنه « لا يجوز لأى شخص الجمع بين أى عمل فى الحكومة أو القطاع العام أو أية هيئة عامة وبين عضوية مجلس الإدارة فى إحدى الشركات المساهمة أو الاشتراك فى تأسيسها أو الاشتغال ولو بصفة عرضية بأى عمل أو الاستشارة فيها سواء كان ذلك باجر أو بغير اجر ، الا اذا كان ممثلا لهذه الجهات .

ويجوز استثناء من حكم الفترة السابقة ومن الأحكام الأخرى المانعة فى القوانين الخاصة أن يرخص للشخص بالاشتراك فى تأسيس إحدى شركات المساهمة أو بأعمال الاستشارة فيها وذلك باذن من الوزير المختص بالتدبير له الشخص ، كما يجوز له مباشرة الأعمال الأخرى المشار إليها فى الفترة السابقة بشرط ألا يترتب على ذلك توليه رئاسة مجلس الإدارة أو القيام بأعمال العضو المنتدب وذلك باذن خاص من رئيس مجلس الوزراء .

وفى جميع الأحوال لا يصدر الاذن الا بعد بحث الامر والتأكد من عدم ارتباط وظيفة الشخص بعمل الشركة أو القاتر فيها وبشروط ألا يتعارض الترخيص مع واجبات الوظيفة وحسن أدائها » .

## الفصل الرابع

### المساواة المالية للمصار

#### قاعدة رقم ( ٤٤ )

المبدأ :

الموظف المنتخب أو المصار — يستأدى مرتبه من الجهة المنتدب أو المصار إليها — أساسه أن المرتب لقاء العمل .

ملخص الفتوى :

ان الأصل المستقر عليه نقضا وقضاء في شأن المرتب أنه مقابل العمل ، ويتربط على ذلك ان الجهة التي يعمل بها الموظف هي التي تلزم بأداء مرتبه ، سواء اكان يقوم بالعمل فيها عن طريق النذب كل الوقت. او عن طريق الامارة .

من أجل ذلك تلزم وزارة الحربية بأداء مرتبات موظفي بلدية القاهرة الذين كلفوا بالعمل بها في المدة من ١٩٥٣/٣/١ الى ١٩٥٦/١٢/١ ، مادام ذلك سابقا على العمل بأحكام القانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٦ المعدل بالقانون رقم ٣٢٨ لسنة ١٩٥٦ الذي يقضى في مادته الثانية بأن ( يصرف للأشخاص الذي استدعوا وفقا للمادة السابقة طوال مدة خدمتهم بوزارة الحربية مرتباتهم من الجهات التي كانوا تابعين لها ) . بل أن هذا القانون يمكن ان يستأد منه بهنهوم المخالفة ان الجهة التي يستدعى او يكلف الموظف العمل بها هي في الأصل التي يجب عليها أداء مرتبه ، باعتبار أن المرتب مقابل للعمل ، وأن هذا النص قد ورد استثناء من هذه القاعدة . ولذلك رأى المترع تقريره صراحة بالقانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٦ المعدل بالقانون رقم ٣٢٨ لسنة ١٩٥٦ .

( فتوى ٢٥٧ — في ١٩٥٧/٩/٧ ) .

## قاعدة رقم ( ٥ )

### المبدأ :

الأصل ان يكون مرتب الموظف المعار على جانب الحكومة المستعمرة —  
اتجاه ارادة الجهة المعيرة الى استعمارة الاحكام المقررة للموحدين الى  
دولة الاعارة ندبا لتطبيقها على بعض المعارين الى تلك الدولة — لا مخالفة  
في ذلك القانون .

### ملخص الحكم :

ومن حيث ان الواضح ان النظام الذي طبق على المدعى وعموله  
به في تاريخ صدور قرار رئيس المجلس التنفيذي رقم ١٤١٨ لسنة ١٩٦٢  
بإعلانه الى الجمهورية العربية اليمنية هو ذلك الذي تضمنته لائحة بدل  
السفر الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ ، وما أصدره  
وزير المالية من تعديل في فئات بدل السفر للموحدين الى اليمن وذلك بحكم  
الإشارة في نيابة قرار رئيس المجلس التنفيذي المشار اليه الى لائحة  
بدل السفر والنص فيه على منح المعارين الفئات المقررة في هذا  
الشان ، ومن ثم فان المدعى وان صدر قرار بإعلانه الى الجمهورية العربية  
اليمنية مما كان يقتضى في الأصل ان يكون مرتبه على جانب الحكومة  
المستعمرة طبقا للمادة ٥١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، الا ان  
الجهة الادارية المعيرة — استعملت فيما يتعلق بنظام معاملته باليا وهو  
وزملائه المعارين — الاحكام المقررة للموحدين الى اليمن ندبا لاداء مهام  
مصلحية مكلفين بها من قبل الحكومة المضرة ، وهو امر لا مخالفة فيه  
للقانون مادام ان الادارة طبقت على المدعى تنظيما لائحية قائما وقت ايفاد  
المدعى لليمن كما اعتبرت هذا الايفاد تكليفا له بأداء مهام مصلحية  
لحساب الحكومة المضرة على الوجه السابق البيان .



## قاعدة رقم ( ٤٦ )

### المبدأ :

راتب اصارة الموظف - الاصل ان تحمله الجهة المستعمرة - المتصلة  
المضافة الى مرتب المصار بالملكة العربية السعودية طبقا لقرار مجلس  
الوزراء الصادر في ٢٤ من أغسطس سنة ١٩٥٥ وتقدرها ٤٠٪ من المرتب  
الاصلي بحد ادنى خمسة جنيهات وحد اقصى عشرة جنيهات - يعتبر  
منحها للمصار امرا جوازا للجهة المعيرة فترخص فيه بمسا لها من سلطة  
تقديرية .

### ملخص الفتوى :

ان الفترة (ج) من المادة ٥١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في  
شان نظام موظفي الدولة - معدلة بالقانون رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٥٥ في  
شان الاعارات - تنص على ان « يكون مرتب الموظف المعار باكمله على  
جانب الحكومة او الهيئة المستعمرة . وليس على الحكومة المصرية ان  
تصرف للموظف المعار اى مرتب في مدة الاعارة - ويجوز منح الموظف  
المعار مرتبا من الحكومة المصرية بالشروط والاوزاع التى يقرها مجلس  
الوزراء » .

وقد صدر قرار مجلس الوزراء في ٢٤ أغسطس سنة ١٩٥٥ بشروط  
الاعارة واجراءاتها ، متضمنا تحديد كيفية المعاملة المالية للموظفين  
المعارين ، ونص - فيما يتعلق بدالة الاعارة الى المملكة العربية السعودية -  
على ان « تمنع الحكومة المصرية للموظف المعار ٤٠٪ من مرتبه الاصلى  
بحد ادنى قدره خمسة جنيهات وحد اقصى قدره عشرة جنيهات شهريا » .

ومن حيث ان تفويض مجلس الوزراء في تقرير الشروط الواجب  
توافرها والاوزاع اللازمة لمنح الموظف المعار مرتبا من الحكومة المصرية -  
بما تضمنه قرار مجلس الوزراء سالف الذكر من بيان كيفية المعاملة  
المالية للموظفين المعارين - ونصه على منح الموظف المعار الى الملكة  
العربية السعودية ٤٠٪ من مرتبه الاصلي بحد ادنى قدره خمسة جنيهات  
وححد اقصى قدره عشرة جنيهات شهريا - لا يتضمن تعويضه في تقرير  
منح هذا المرتب فانه بما يترتب عليه من ان الموظف المعار يستبد حقه في

هذا الرتب مباشرة من قرار مجلس الوزراء المشار اليه . وانما امر منح هذا الرتب متروك الى الجهة الادارية ذاتها التابع لها الموظف المعار ، التي يجوز لها ان تمنحه اياد ، طبقا لنص الفقرة (ج) من المادة ٥١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، وفي الحدود وطبقا للشروط والاوضاع التي تقرها مجلس الوزراء في قراره سلف الذكر .

ومن حيث انه لذلك فان منح النسبة المخصر اليها من مرتب الموظف المعار ( ٤٠ ٪ ) ليس حقا للتوظيف مستندا من نص قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٥/٨/٢٤ مباشرة ، بحيث يسوغ له المطالبة به اعتبارا من تاريخ اعلمته ، وانما هو رخصة اعطاها المشرع للجهة الادارية التابع لها الموظف ، التي يكون لها الحق في منحها او الحرمان منها حسبما تراه ، بمعنى ان منح النسبة سلفة الذكر من الرتب ليس امرا وجوبيا لا تقدير فيه للجهة الادارية التي يتبعها الموظف . وانما هو امرى جوازي للجهة المذكورة ترخص فيه بما لها من سلطة تقديرية مطلقة في مراعاة الظروف والاعتبارات التي تبرر هذا المنح ، ولا ينشأ حق الموظف في تلك النسبة من الرتب الا من الوقت الذي تصدر الجهة الادارية التابع لها القرار الاداري بالمنح .

ومن حيث انه لما تقدم جميعا ، فان منح السيد / ..... الموظف بمصلحة الموائى والنائر - ٤٠ ٪ من مرتبه الاصلى عن مدة اعلمته الى المملكة العربية السعودية ، يعتبر امرا جوازيا للمصلحة التابع لها ، ترخص فيه بما لها من سلطة تقديرية في هذا الشأن .

( نوى ٩٢٥ - في ١٥/١١/١٩٦١ ) .

قاعدة رقم ( ٤٧ )

المبدأ :

موظف - اعلمة - قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٥/٨/٢٤ بتحديد المعاملة المالية للمعالمين - منح الموظف المعار للخارج النسبة من الرتب التي عينها هذا القرار ليس حقا مستندا مباشرة من القانون وانما هو سلطة تقديرية للجهة الادارية التابع لها .

### ملخص الفتوى :

١٠. أن رأى الجمعية العمومية قد استقر على أن الموظف المعار لا يستمر من القانون مباشرة حقا في المعاملة المالية التي صدر بها قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢٤ من أغسطس سنة ١٩٥٥ بتفويض من المشرع بالفقرة (ج) من المادة ٥١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، وإنما أمر منح المرتب الذي عينه ذلك القرار بترك للجهة الإدارية التابع لها الموظف المعار بمقتضى البرخصة المخولة لها بالفقرة (ج) المشار إليها وفي الحدود وطبقا للشروط والأوضاع التي قررها مجلس الوزراء في قراره سالف الذكر . ( الفتوى  
٦٠ من نوفمبر سنة ١٩٦٣ ) .

١٠. ( الفتوى ١١٢ - في ١٥/١٢/١٩٦٤ ) .

### قاعدة رقم ( ٨ )

### المادة ٥١ :

المادة ٥١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة محللة بالقانون رقم ٤٠٥ لسنة ١٩٥٥ قضت بجواز منح الموظف المعار إلى الحكومات والهيئات الأجنبية والدولية مرتبا من الحكومة المصرية بالشروط والأوضاع التي يقرها مجلس الوزراء - صدور قرار مجلس الوزراء في ٢٤ من أغسطس سنة ١٩٥٥ بشروط الاعارة وأجرائها وإحكام المعاملة المالية - قضت هذه الأحكام بمنح الموظف من الدرجة الثالثة نمبا فوق المعار إلى المملكة الليبية المتحدة مرتبه الأصلي في مصر - صدور كتاب وزارة الخزانة الدورية رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٥ بوقف الصرف لجميع المعارين - بطلان هذا الكتاب الدورية لأن ما تضمنه من أحكام لا تجوز أن تلغى - قواعد التنظيمية السابقة صدورها من مجلس الوزراء الفاسد مطلقا - بآثر - مجال يسرى على جميع قرارات الاعارة طالما أن قرار الاعارة قد تضمن منح المعار مرتبه في مصر عن مبدية معينة لم يتم إنقضاؤها بعد .

### ملخص الحكم :

ومن حيث أن المادة ٥١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة محللة بالقانون رقم ٤٠٥ لسنة ١٩٥٥ - والتي تدل على المادة ٤٥ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام العاملين المدنيين بالدولة

— نصت على أنه تجوز اعارة الموظفين الى الحكومات والهيئات الوطنية والأجنبية والدولية .. ويشترط لانتم الاعارة موافقة الموظف عليها كتابة .. ويكون مرتبه الموظف المعار بالكلية على جانب الحكومة لو الهيئة المستعرة وليس على الحكومة المصرية أن تصرف للموظف المعار أى مرتبه في مدة الاعارة ، ويجوز منع الموظف المعار مرتبا من الحكومة المصرية بالشروط والأوضاع التي يقررها مجلس الوزراء وتتم الاعارة بقسائم من الوزير المختص .. « وصدر قرار مجلس الوزراء في ٢٤ أغسطس ١٩٥٥ .

شروط الاعارة وأجراءاتها وفقا للفقون رقم ٤٠٥ لسنة ١٩٥٥ مضمون أحكام المعاملة المالية للموظفين المعارين على الوجه الآتي : حكومة المملكة الليبية المتحدة : تمنح الحكومة المصرية للموظف المعار من الدرجة الثالثة مما فوق مرتبه الاصلى في مصر ( دون اختلاف أخرى ) وللموظف المعار من الدرجة الرابعة ماقل ٤٠٪ من مرتبه الاصلى في مصر بعد أدنى تجره خمسة جنيهاً وحد أقصى قدره عشرة جنيهات شهريا .

ومن حيث أن تفويض مجلس الوزراء في تقرير الشروط الواجبة توافرها والأوضاع اللازمة لمنح الموظف المعار مرتبا من الحكومة المصرية بما ينسبته ذلك من بيان كيفية المعاملة المالية للموظفين المعارين لا يتضمن تفويضه في تقرير منح المرتب بذاته بحيث يسوغ القول بأن الموظف المعار يحصل على هذا المرتب مباشرة من قرار مجلس الوزراء المشار اليه ، ولكن منح هذا المرتب متروك للجهة الإدارية ذاتها التابع لها الموظف المعار التي يجوز لها أن تمتنع أية في الحدود وطبقا للشروط والأوضاع التي يقررها مجلس الوزراء في قراره السالف الذكر . فالمنح رخصة اعطاه للمصالح العامة الإدارية المشار اليها وأمر بمجازى لها تتخص فيه بما لها من سلطة تقديرية . في مراعاة الظروف والأحوال التي تبرر هذا المنح ولا ينتج عن الموظف في المرحب إلا من الوقت الذي تصدر فيه الجهة الإدارية التابع لها قرارها بالمنح ، ولكنها متى أصدرت هذا القرار سواء كان قرارا صريحا بالمنح أو ضمينا بصرف المرتب فعلا ابتداء من تاريخ السدة المقررة للاعارة أو التي تمتعت لها تنقأ حتى الموظف في المرتب فعلا ولا يجوز للإدارة أن تمتنع — بعد ذلك — عما هو رتبة مزاجه أو منطوقه طوال هذه المدة بقوله أن المنح جوازى لها فضلا لأنها تكون قد استغنى

مصلحتها التقديرية في المنح أو عدم المنح خصوصا وان الموظف يكون قد  
ترقب الموافقة التي اشترطها القانون لانعام الاعارة على تبينه حقيقة المعاملة  
المالية له في مدة الاعارة أو المدة التي تحدت لها .

ومن حيث انه لا يؤثر فيها تقدم ان تستند الادارة في وقف صرف  
المرتب الذي كانت قد قررتة من قبل الى الكتاب الدوري رقم ٢٢ لسنة  
١٩٦٥ الصادرة من وكالة وزارة المالية لشئون الميزانية لان هذا الكتاب  
فيها تضمنه من اشارة الى تحديد المعاملة المالية للمعاريين على اساس منحهم  
علاوة على مرتب الاعارة بنسبة توازي ٤٠٪ من المرتب الاصلى بعد ادنى  
خمس جنيهات وحد اقصى عشرة جنيهات وان وزارة الخزانة تسترعى  
نظر الجهات التي ما زالت تقوم بصرف هذه النسبة للمعاريين الى ايقاف  
الصرف فورا استنادا الى ان المنح رخصة للجهة الادارية التابع لها الموظف  
— هذا الكتاب مقصور الاثر على من يتقاضون هذه النسبة من المعاريين وهم  
مشارف الدرجة الرابعة فاقل « كادر القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ »  
وأيس من بينهم الدمى لانه كان يشغل الدرجة الثالثة وقت اعارته فضلا  
عن ان ما ورد بهذا الكتاب ليس من شأنه ان يلغى القواعد التنظيمية  
السابق صدورها من مجلس الوزراء التي تجيز الصرف الفاء مطلقا باثر  
حال يسرى على جميع قرارات الاعارة اذ لا يجوز ذلك الا بقرار في مثل  
مرتبة قرار مجلس الوزراء وليس من شأنه كذلك ان يلغى ما استنده المعار  
من حق في صرف مرتبه الاصلى في مصر بعد ان اصبحت الجهة الادارية  
التابع لها عن ارادتها الملزمة بمنح هذا المرتب بموجب ما لها من سلطة  
تقديرية .

ومن حيث انه متى كان الثابت من الاوراق ان مصلحة الضرائب  
اصدرت في ٢٧ من ابريل سنة ١٩٦٤ الامر الاداري رقم ٤٣٦ لسنة ١٩٦٤  
بعد موافقة وزير الخزانة في ٢٠ من ابريل سنة ١٩٦٤ باعارة الدمى  
للعمل بمصلحة الضرائب المالية لمدة سنة اعتبارا من تاريخ مغاييرته اياها  
الجمهورية العربية المتحدة . وقد غادرها في ١٩٦٤/١٢/٨ ثم اصدرت المصلحة  
الامير الاداري رقم ٥٠٩ لسنة ١٩٦٦ في ١٩٦٦/٧/٢٦ بعد موافقة وزير  
الخزانة في ١٩٦٦/٨/٢٨ بعد اعارة الدمى لمدة تقضى في ١٩٦٨/١/٣  
واستمرت الجهة الادارية بصرف التهديى بمرتبه الاصليى في مصر طوال

فترة السنة الأولى للإعارة وكذلك في الشهور الأولى لمدة الثلاث سنواته التي تجددت لها الإعارة ، فلا يجوز لها بعد ذلك أن توقف صرف المرتبة بعد أن اكتسب المدعى حقاً في أن يمنح المرتبة أثناء المدة المحددة للإعارة والمدة التي تجددت لها واستمر الصرف فعلاً خلالها ، إلا أن إعارة المدعى قد تجددت مرة أخرى بقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٤٥١ لسنة ١٩٦٨ الصادر في ٢ أكتوبر سنة ١٩٦٨ وذلك لمدة سنة أخرى اعتباراً من ١٩٦٨/٩/٥ دون أن يصدر من الجهة الإدارية عن مدة التجديد موافقة صريحة على منح المدعى مرتبه في مصر أو موافقة ضمنية بالصرف فعلاً ومن ثم لا يجوز أن يمنح قانوناً هذا المرتبة طوال هذه الفترة وإلى حين انتهاء الإعارة .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه إذ جاء مخالفاً لهذا النظر ، فقد انطوى على خطأ في تطبيق القانون وتاويله وتعين الغلو والحكم بأحقية الطامن في صرف مرتبه الأصلي في مصر طوال الفترة الواقعة من يناير سنة ١٩٦٦ حتى ٣ من سبتمبر ١٩٦٨ ورفض ما عدا ذلك من طلبات مع الزام الجهة الإدارية بالمصروفات بعد أن خسرت الدعوى طبقاً لأحكام قانون المرافعات .

( طعن ٣٣ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٧٨/٥/٧ ) .

#### قاعدة رقم ( ٤٩ )

#### المبدأ :

المادتان ٤٥ ، ٤٦ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ نظمتا قواعد الإعارة وجعلت مرتب العامل خلال فترة الإعارة على علق الحكومة أو الجهة المستفيدة مع جواز منح العامل المعار لبعض الدول مرتباً من حكومة جمهورية مصر العربية بالشروط والأوضاع التي يقرها رئيس الجمهورية . قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٢٤ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم المعاملة المالية للمعاريين إلى الجمهورية العربية المتحدة أجاز الجمع بين مرتب العامل في مصر والمرتبات المقررة له بجمهورية اليمن - هذه المعاملة المالية لا تغير من الوضع القانوني للمعار إلى اليمن وهو انفصال رابطة التوظيف بصفة مؤقتة خلال فترة الإعارة بينه وبين الجهة التابع لها بالنسبة للمرتبة - أنظر ذلك : عند جواز إلزام الجهة التابع لها العامل أصلاً بالمرتبة المقرر للإعارة والذي تلتزم به الدولة المستفيدة أو بمووضعه حتى ولو تسببه

اعتقال ذلك العامل في الحيلة بينه وبين تسلم عمله في الجهة المستفيدة طالما لم يصدر أى خطأ من جانب الجهة التابع لها يستوجب التوقيض -  
تسلم الجهة التابع لها بصرف مرتبه المقرر له بها دون مرتبات وبدلات الاعارة طوال فترة اعتقاله يعتبر اجراء لا مضمن عليه .

#### ملخص الحكم :

ومن حيث انه بالرجوع الى احكام المادتين ٤٥ ، ٤٦ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، بإصدار قانون نظم العاملين المدنيين بالدولة ، وكذلك المواد المقابلة لها من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ يبين ان الاعارة تتميز على غيرها من النظم القانونية وأخصها التنب بثلاثة مميزات رئيسية تتحصل في ان الموظف المعار يعمل أثناء الاعارة لحساب ووفقا لنظم شخص معنوى عام او خاص او حكومة او هيئة أخرى مما يكون منفصلا عن الجهة الحكومية المعار فيها وفي ان المرتب بأكمله يكون على جانبها الحكومة او الهيئة المستعمرة ولكن يجوز منح الموظف المعار مرتب من حكومة جمهورية مصر العربية بالشروط والأوضاع التي يقرها رئيس الجمهورية وتصبح وظيفة المعار خالية ويجوز شغلها بصفة مؤقتة طبقا لشروط معينة وهذه المميزات الثلاثة متوافرة في حالة الاعارة الى الجمهورية العربية اليمنية فالمعارون اليها يعتبرون طوال مدة اعارتهم تابعين لنظمها وحسابها ؛ أما فيما يتعلق بمرتب الموظف المعار فيكون هذا ، المرتب على علق الدولة المستعمرة ويجوز طبقا للمادة ٤٥ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، المشتر اليه منح العامل مرتبا من حكومة جمهورية مصر العربية بالشروط والأوضاع التي يقرها رئيس الجمهورية وقد قرر رئيس الجمهورية عملا بمرتبته وبدلات هؤلاء الموظفين المعارين الى اليمن حدد فئته وشروطه وأوضاعه بمقتضى قراره رقم ١٢٢٤ لسنة ١٩٦٤ في شأن ، المعاملة المالية للمعارين الى الجمهورية العربية اليمنية ولا يجوز القول بان هذا المرتب يتعين ان يكون جزءا ايضا يضاف الى باقى المرتبات التي يتقاضاها الموظف من الدولة المستعمرة ، لانه ليس في نص القانون ما يمنع هذا المسلك أما من المبدأ الثالث وهو جواز شغل درجة الموظف المعار فالواضح ان جهات الادارة وشأنها في شغل هذه الدرجات باعتبارها درجات شاغرة على أساس اعتبار هؤلاء الموظفين معارين وذلك طبقا للشروط المحددة في القانون .

ومن حيث أنه يترتب على ذلك أن الموظفين المصريين إلى الذين هم  
موظفون مصريون ، فعلا إلى حكمة الذين بالمعنى القانوني للكلمة ، تتوافر  
فيهم جميع المعايير والخصائص الأساسية للميزة للموظف العام .

ومن حيث أنه بتطبيق ذلك من الوثائق بالأوراق يبين أن المدعى أمر  
على الجمهورية العربية السورية في عام ١٩٦٤ من وزارة التربية والتعليم ،  
الخاصة بمسألة ما . وصف به هذا القرار من كونه ندبا ، بل الصحيح  
بجسبه مراجعة نصومه انه اعارة بكل ما يشتمل عليه هذا اللفظ من  
معنى قانوني ، ولا يتقدم في ذلك كونه يحصل على مرتب الاعارة أو بدلاته  
من الحكومة السورية ، ذلك انه على ما سلك البيان فإن هذا مما ينتجه  
القانون ولا يغير من طبيعة العلاقة القانونية كون الشخص مفعلا إلى  
حكومة اجنبية يتعين عليه استلام عمله بها حتى يجرى في شأنه احكام  
حصوله على مرتب وظيفته الجديدة ، فالاعارة هي ايضا انضمام علاقته  
الوظيفية بصفة مؤقتة يكون فيها على درجة شخصية لانضمامها بوظيفة  
جديدة يتعين عليه فصلها واداء عملها كي يجرى عليه حكم راتبها  
وسا استلامه من مزايه .

ومن حيث أن واقع الحال أن المدعى اُعتقل في مصر عام ١٩٦٥ وكان  
ذلك خلال بيته وبين اتصاله في وظيفته في القولة المستعمرة ، فانه طبقا  
للحقائق التي ، يجوز له بانه حال الحصول ، على راتب وظيفته لا يتولى  
الخدمة الا ان يكون نظام الدولة للمستعمرة يسمح له بذلك الامر الذي  
هم به عليه دليل من الاوراق وغيث عن البيان انه وان كانت الحكومة  
السورية تقوم بدوام هذه الرواتب فلما تقوم بذلك فبالتالي من ادولة المستعمرة  
وظيفة لانتقالاتها فيها ، وتكون علاقة المدعى أثناء الاعارة هي  
بالحكومة الاجنبية بوصفه موظفا لديها يقتضي قرار الاعارة .

ومن حيث أنه ومتى ثبت أن المدعى تم يتم بالعمل المنوط به في القولة  
المستعمرة وأيضا كان السبب في ذلك فانه لا يصح أن يجرى في حقه  
راتبه باعتبار أن الراتب هو الاثر المادي لتولي الوظيفة واداء العمل متناهما .  
ولا تعويض الا حيث يقوم الخطأ ، وقد انتهى في هذه الحالة على الوجه  
الذي الحقنا اليه .



ومن حيث أن الحكم المطعون فيه كلفت إمامه طلبات المدعى كلفة من طلب الغاء قرار الغاء الاعارة الى طلب صرف الفروق المالية وكذلك التعويض الطالب به ، وكيف الدعوى وانزل عليها الوصف القانوني الصحيح من كونها دعوى تسوية سواء بالنسبة لصرف الفروق المالية أم بالنسبة لدعوى التعويض وناقش طلبات المدعى بأكملها وانتهى الى رفضه لها كلها فلم يبق من بعد ذلك شيء تنصل أو اغفل الحكم فيه ، بل لتبني أوفى الحكم على الفاية وانتهى الى نتيجة صحيحة استخلصها استخلاصا سليما من أحكام القانون ومن عيون الأوراق . وغني عن البيان انه وفي طلبات الطاعن الختامية الثالثة لم يتمسك بطلب الغاء القرار بالغاء الاعارة ، بل على العكس من ذلك ردد ما سبق ان طلبه في صحيفة دعواه أمام محكمة القضاء الإداري على الوجه المشار اليه وهو مسلك مما يليء بهوانة الطاعن على ما انزلته محكمة القضاء الإداري من تكليف صحيح للدعوى .

ومن حيث انه لا غناء فيما يقوله الطاعن من أن المحكمة التفتت عن الطلب الاحتياطي بالتعويض ذلك انها تعرضت مراعاة في حكمها لهذا الطلب وانتهت الى أنه ليس به خطأ يوجب للتعويض فيكون قضائها قد انتهت على كافة الطلبات المطلة أمها .

ومن حيث انه بالنسبة لما جاء في أسباب الطعن من أن الحكم لم يتمرضن الطلب المدعى الاحتياطي بإلزام وزارة الداخلية بتعويضه مما لحقه من ضرر نجم عن قرار اعتقاله ويقتل الضرر في حرماته من المرتب الذي يتقاضاه من مدة الحبس ، فإن هذا الطلب في حقيقته هو طلب جديد تلبا حقيقته بالتعويض من قرار الاعتقال ، وهو سبب منبت الصلة تلبا بالدعوى الثالثة بصحيفة الدعوى والطلبات المحلة وصحيفة ادخال الخصوم الجدد ، كلها تدور حول الغاء الاعارة واستحقاق الفروق المالية أو التعويض عنه ، لما قرار الاعتقال بليس له صدى ، من طلبات تدبها المدعى في أية مرحلة من مراحل الدعوى ولا يجوز بحال من الأحوال اثرته ابتداء أمام هذه المحكمة .

مادة رقم (٥٠)

المبدأ :

القرار الجمهورى رقم ١٢٢٤ لسنة ١٩٦٤ فى شأن المعاملة المالية للممارين الى الجمهورية العربية اليمنية - تقريره راتبا اضليا للموظفين من الدرجة الخامسة فادنى من غير المهندسين والاطباء - عدم افادة العمال فى ظل القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ من هذا الحكم لاقتضاه على طائفة الموظفين دون طائفة العمال - استمرار هذا الوضع بعد العمل بقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ - اساس ذلك نص المادة الثانية فى فقرتها الثانية من قانون الاصدار على استمرار سريان اللوائح والقرارات المعمول بها فى شؤون الموظفين والعمال قبل العمل به فيما لا يتعارض مع احكامه الى ان يتم وضع اللوائح والقرارات التنفيذية له - تايد هذا الحكم بمقتضى القرار التفسيري رقم ٤ لسنة ١٩٦٥ فى المادة السادسة منه .

ملخص الفتوى :

ان القرار الجمهورى رقم ١٢٢٤ لسنة ١٩٦٤ فى شأن المعاملة المالية للممارين الى الجمهورية العربية اليمنية ينص فى المادة الرابعة منه على ان « يمنح الموظفون من الدرجة الخامسة فادنى ومن غير المهندسين والاطباء راتبا اضافيا يعادل عشرة جنيهات استرلينية شهريا تصرف باليمن بالريالات اليمنية ، بحيث لا يتجاوز مجموع ما يصرف لكل منهم باليمن من مرتب اصى وراتب اضافى ما يعادل خمسة وثلاثين جنيها استرلينيا » . وواضح من هذه المادة ان الراتب الاضافى المنصوص عليه فيها ، لا يمنح الى كل من يمار الى الجمهورية العربية اليمنية بصفة عامة ، وانما يمنح بحسب - وفقا لمصريح عبارة هذه المادة - للموظفين من الدرجة الخامسة فادنى من غير المهندسين والاطباء ( اذ يمنح هؤلاء راتب تفرغ وراتب طبيعة عمل مقداره ثلاثون جنيها شهريا وفقا لنص المادة الثانية من القرار الجمهورى المذكور ) ، ومن ثم فلن منط منحه هذا الراتب الاضافى ان يكون المعال من طائفة الموظفين ، وان يكون من الدرجة الخامسة فادنى دونها ، والا يكون مهندسا او طبيا .

ومقتضى ذلك في ظل العمل بأحكام قانون تنظيم موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ حيث كان لكل من طائفتي الموظفين والعمال استقلال وتبعية عن الطائفة الأخرى ، سواء من ناحية المدلول ، أو من ناحية القواعد والنظم القانونية التي تحكم كل طائفة منهما أنه لا شبهة في أن حكم المادة الرابعة آتفة الذكر ، إنما يسرى في شأن طائفة الموظفين دون طائفة العمال . يؤكد هذا أنه بينما جاءت عبارة المادة الأولى من القرار الجمهوري رقم ١٢٢٤ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه — التي تضمنت الحكم الخاص بمنع مرتب الاعازة وبإجل السكن وبعض البدلات الأخرى — ناصة على أن « يمنح المعال » بحيث ينطبق حكمها على كل من يعال إلى الجمهورية العربية اليمنية ، دون تخصيص أو تقييد ، إذا بالمواد التالية تتضمن أحكاما خاصة ببعض طوائف المعالين — مثل الموظفين الذين يصرف لهم في عملهم الأصلي بدل طبيعة عمل ، والمهندسين والأطباء — ومن بين هذه الأحكام الخاصة ما تضمنته المادة الرابعة من منح الموظفين من الدرجة الخامسة مائتي من غير المهندسين والأطباء ، الراتب الإضافي سالف الذكر ، ومن ثم فإن نطاق تطبيق حكم هذه المادة يقتصر — في ظل العمل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ — على طائفة الموظفين دون طائفة العمال ، فلا تستحق هذه الطائفة الأخيرة الراتب الإضافي المنصوص عليه في تلك المادة .

أما فيما يتعلق بالفترة التالية لتاريخ العمل بأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون نظام المعالين المدنيين بالدولة — أي اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٦٤ — فانه ولئن كان هذا القانون قد قضى في ملته الأولى بمرين إحكامه في شأن المعالين بوزارات الحكومة ومسالحيها وغيرها من الوحدات التي يتألف منها الجهاز الإداري للدولة ، سواء منهم من كان ينطبق عليه قانون موظفي الدولة أو كادر العمال ، كما قضى في ملته الثانية بإلغاء القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة ، وكذا قرارات مجلس الوزراء الصادرة في شأن كادر العمال ، والحق به جدول بالدرجات لجميع المعالين المدنيين بالدولة ، دون تخصيص درجات للموظفين وأخرى للعمال ، كما صدر القرار الجمهوري رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ في شأن قواعد وشروط وأوضاع نقل المعالين إلى الدرجات المعادلة لدرجاتهم الحالية ، الذي قضى بنقل المعالين المدنيين بالدولة إلى الدرجات الجنيدة التي تضمنتها الكادر المرافق للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

محيطة فيكون هذا التقلل الموظفين والعمال على السواء ، إلا أن الفقرة الثانية من المادة الثانية من هذا القانون قد نصت على استمرار سريان اللوائح والقوانين المعمول بها في شؤون الموظفين والعمال قبل العمل بهذا القانون ، لا يعارض مع لحكمه إلى أن يتم وضع اللوائح والقرارات التنفيذية ، وقد صدر التفسير التشريعي رقم ٤ لسنة ١٩٦٥ وتم في المادة السادسة منه على أنه « في تطبيق حكم الفقرة الثانية من المادة الثانية من قانون لصغار نظام المعلنين بالدولة ، تسري اللوائح والقرارات التنفيذية التي كانت تطبق على الخاضعين لكادر العمال على من يشغلون مناصب عمالية في الوزارة » وقد تضمنت المذكرة الإيضاحية المرفقة بهذا التفسير التشريعي أن هذا النص صريح في إبقاء نوعين من اللوائح والقوانين التنفيذية :

النوع الأول خاص باللوائح والقرارات التي كانت سارية على الموظفين بتنفيذ القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، والنوع الثاني خاص باللوائح والقرارات التي كانت سارية على من كانوا خاضعين لأحكام كادر العمال ، ومن ثم فله يوجب ملا في نظام الاجور الإضافية والبدلات ونوع استشارات السفر بالقطارات والبواخر النيلية ومناصيف الجنازة فيما يتعلق بمن كانوا خاضعين لأحكام كادر عمال اليومية إلى الأحكام التي كانوا خاضعين لها في العمل بالقانون الجديد .

وبناء على ما تقدم فإن ما كان سارياً على طائفة الموظفين من أحكام اللوائح والقرارات في ظل العمل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، يظل سارياً في شمولهم بعد العمل بالقانون رقم ٢١٩ لسنة ١٩٦٤ ، دون أن يمتد إلى طائفة العمال الذين كانوا خاضعين لأحكام كادر العمال وما صدر متنبذا له من لوائح وقرارات ، إذ يستلزم تطبيق هذه الأحكام في شأن هؤلاء أن يتم وضع اللوائح والقرارات التنفيذية لهذا القانون الأخير . ولما كان القرار الجمهوري رقم ١٢٢٤ لسنة ١٩٦٤ ألغى الذكر به ما تضمنته في المادة الرابعة منه من حكم خاص يقتصر مجال إعماله على طائفة الموظفين — ودخل في هذا الخصوص في جدول القرارات المعمول بها في شؤون الموظفين في ظل العمل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ جهن العمال ، على تطبيق هذا الحكم بمتو سارياً بعد العمل بالقانون رقم ٢١٩ لسنة ١٩٦٤ .

في حق العاملين بالدولة من كانوا من طائفة الموظفين في ظل القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ دون من كان منهم من طائفة العمال ، ومن ثم فإن هذا الطائفة الأخيرة لا تستحق الراتب الإضافي المنصوص عليه في المادة الرابعة من القرار الجمهوري رقم ١٢٢٤ لسنة ١٩٦٤ ، ينظر من أن العاملين من هذه الطائفة قد وضعوا على درجات ونفا للجدول الملحق بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، وطبقا لأحكام القرار الجمهوري رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ ، ملء لم يتم وضع اللوائح والقرارات التنفيذية للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، ولا سيما أن القرار الجمهوري رقم ١٢٢٤ لسنة ١٩٦٤ عندما استعمل في المادة الرابعة منه لفظ « الموظفين » كان على بينة من التسمية الجديدة التي استحدثها هذا القانون الأخير الذي كان قد صدر بالفعل في تاريخ سابق على صدور هذا القرار الجمهوري وأن أرجى العمل به إلى تاريخ لاحق .

لذلك انتهى الرأي إلى عدم إعطية العمال المعارين إلى الجمهورية العربية اليمنية للراتب الإضافي المنصوص عليه في المادة الرابعة من القرار الجمهوري رقم ١٢٢٤ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه ، سواء في ظل العمل بأحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن نظام موظفي الدولة أو بعد العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن العاملين بالحكومة .

( متوى ٢٥٢ - في ١٩٦٦/٣/٦ ) .

#### قاعدة رقم ( ٥١ )

##### المادة :

العامل المعسر أو المحتب يستحق المزايا المقررة للتكلفة المعسر أو المحتب إليها سواء تقررت له زيادة في راتبه الأساسي مقدارها ١٠٪ من راتبه الأساسي أم لم تقر - أساس ذلك من نص المادة الرابعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ المشار إليه - مراعاة الصيد الأقصى المقرر بالمعنيين الثانية والثالثة من هذا القرار ، وكذلك الحد الأقصى المقرر بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ .

### ملخص الفتوى :

أن المادة الرابعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ المشار اليه نصت على أن « تكون إعارة الجبابلين أو نديهم في الداخل إلى وظيفة تماثل وظيفتهم الأصلية في الدرجات المالية ، وفي هذه الحالة ينتدب العامل مرتبا يعادل راتبه في الوظيفة الأصلية .

ومع ذلك يجوز أن تكون الإعارة أو الندب إلى وظيفة تعلو بدرجة واحدة وظيفته الأصلية ، وفي هذه الحالة لا يجوز أن يترتب على الإعارة أو الندب زيادة في المرتب الأساسي للعامل تجاوز ١٠ ٪ منه .

وفي كلتا الحالتين يمنح العامل المزايا المقررة للوظيفة المعار أو المنتدب إليها » .

وبما تقدم يتضح أن الأصل هو عدم جواز إعارة أو ندي العمال في الداخل إلا إلى مثل وظيفتهم الأصلية من حيث الدرجات المالية وفي هذه الحالة لا يجوز أن يتقاضى العامل المعار أو المنتدب مرتبا أصليا يجاوز مرتبه الأساسي في الجهة المعار أو المنتدب منها .

وقد أجاز المشرع أن تكون الإعارة أو الندب إلى وظيفة تعلو في الدرجة المالية درجة واحدة عن درجته في الوظيفة الأصلية المعار أو المنتدب منها على أن لا يجاوز الراتب الأساسي للعامل المعار أو المنتدب ١٠ ٪ من مرتبه الأساسي في وظيفته الأصلية .

كما اتضح أن ما وضعت المادة الرابعة سابقة الذكر من قيود على الإعارة أو الندب إنما تتناول الراتب الأساسي وحده دون المزايا المقررة للوظيفة المعار أو المنتدب إليها .

ويتبرر من ذلك أن العامل المعار أو المنتدب يستحق المزايا المقررة للوظيفة المعار أو المنتدب إليها سواء تقرر له زيادة في راتبه الأساسي مقدارها ١٠ ٪ من راتبه الأصلي إذا كانت الإعارة لوظيفة تعلو درجتها المالية عن درجة وظيفته الأصلية أو لم تقرر له هذه المزايا إذا كانت الإعارة لوظيفة تماثل وظيفته الأصلية .

كما أنه لا يجوز أن تتجاوز البدلات والاجور والمكلفات التي يسرى عليها قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ سالف الذكر على مبلغ ٥٠٠ جنية في السنة بالتطبيق للبلدة الثالثة من هذا القرار التي تمنح على أنه « لا يجوز أن يزيد مجموع ما يتقاضاه العامل من البدلات والاجور والمكلفات التي يسرى عليها هذا القرار على مبلغ ٥٠٠ ج. في السنة » . والبدلات والاجور والمكلفات التي يسرى عليها هذا القرار هي التي تنص عليها المادة الأولى منه وهي :

- ( أ ) البدلات والاجور والمكلفات التي تمنح للعامل الحاصل على مؤهل معين ويقوم بهنة معينة تتفق مع هذا المؤهل .
- ( ب ) البدلات والاجور والمكلفات التي تمنح لمن يقوم بأعباء عمل معين ذي خطورة أو صعوبة معينة .
- ( ج ) البدلات والاجور والمكلفات التي تمنح للعامل بسبب أدائه الوظيفة في مكان جغرافي معين .
- ( د ) الاجور والمكلفات الاضافية .
- ( هـ ) المكلفات التشجيعية والخاصة .
- ( و ) مكلفات عضوية وبدلات حضور اللجان والمجالس على اختلاف انواعها .
- ( ز ) المبالغ التي يتقاضاها العاملون المنتسبون أو المعارون في الداخل علاوة على مرتباتهم الاصلية .

وبمراعاة المادة الثانية من القرار ذاته التي تنص على أنه « لا يجوز أن يزيد مجموع ما يتقاضاه العامل من البدلات والاجور والمكلفات المنصوص عليها في البندين ( أ و ب ) من المادة السابقة على مبلغ ٣٦٠ جنيها في السنة » .

كل هذا بمراعاة ما نص عليه القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بأنه لا يجوز أن يزيد مجموع ما يتقاضاه الموظف من اجور ومرتبات ومكلفات علاوة على ماهيته أو مكلفاته الاصلية لقاء الاعمال التي يقوم بها في الحكومة أو في الشركات أو الهيئات أو في المجالس أو في اللجان أو في المؤسسات العامة أو الخاصة على ٣٠٪ من الماهية أو المكافاة الاصلية .

( بغير ١٠٤٣ - في ١٣/١٠/١٩٦٦ ) .

## قاعدة وقسم ( ٥٢ )

### المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية وقسم ٢١٨٢ لسنة ١٩٦٢ بتقرير راتب طبيعة عمل لرجال القضاء وأعضاء مجلس الدولة وإدارة القضاء ومن في حكمهم - شروط استحقاقه إن يكون الموظف شاغلا إحدى الوظائف الواردة في النص وإن يكون قائما بعمل هذه الوظيفة - اعساراً أحد الموظفين إلى وظيفة أخرى تمنع من استحقاقه بدل طبيعة العمل المقرر له في وظيفته الأصلية - أسس فلما أن المصار لا يؤدي العمل الذي تقرر البديل من أجله - القول بأن الإعارة شاتها في ذلك شأن القنب طول الوقت الذي لا يترتب عليه الحرمان من البديل مردود بان الإعارة تختلف عن القنب في أنها تؤدي إلى خلو الوظيفة الأصلية وعدم شغل المصار لها .

### بالحسن الفتوى :

تنص المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٨٢ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه على أن : « يمنح راتب طبيعة عمل لرجال القضاء وأعضاء النيابة العامة والموظفين الذين يشتغلون وظائف قضائية بديوان وزارة العدل أو بمحكمة النقض أو ببنائية العامة وللأعضاء العنيين بمجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة وذلك بالفئات الآتية :

### جنيته

- ١٤ شهريا للمستشارين ومن في درجتهم وما يعطونه وما يعطونها .
- ٩ شهريا لرؤساء المحاكم والنيابات والقضاة ومن في حكمهم .
- ٦ شهريا لوكلاء النيابة ومساعدو النيابة ومن في حكمهم » .

ومن حيث أنه يبين من هذا النص أن المشرع قد قرر منح راتب لرجال القضاء وغيرهم ممن ورد بياتهم في نص المادة الأولى من القرار الجمهوري المذكور ، وأطلق عليه اسم « راتب طبيعة عمل » . ويستفاد من هذا التسوية المحكمة التي تقرر من أجلها منح هذا الراتب ألا وهي طبيعة العمل الذي تستلزمه وظائف معينة حددتها الشارع في نص المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٨٢ لسنة ١٩٦٢ سلف الذكر . ومن ثم فإنه متى تقرر أن الشارع قد قرر هذا المرتب في واقع الأمر لطبوفه



العمل الذى تفرضه الوظائف المشار اليها فالمفروض أن يكون القيلم بعمل هذه الوظائف عنصرا من عناصر استحقاق هذا المرتب .

وعلى هذا يكون مناهل استحقاق مرتب طبيعة العمل بتوافر شرطين :

**الاولى :** أن يكون الموظف شاغلا لوظيفة من الوظائف التى حددتها نص المادة الاولى المشار اليه .

**الثانى :** أن يكون الموظف قائما بعمل هذه الوظيفة .

ومن حيث انه يبين من الاطلاع على المادتين ٥١ ، ٥٢ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥١ فى شأن نظم موظفى الدولة ، والمادة ٦٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة ، أن للاعارة لثرين قانونين :

**الاول :** انضمام علاقة الموظف بالوظيفة العامة مدة الاعارة ويمثل ذلك فى خلو الوظيفة ويرتبط على هذا الخلو عدم اضطلاع الموظف بأعباء الوظيفة العامة كما يرتبط عليه عدم تقاضى الموظف مرتب وظيفته ويجوز شغل الوظيفة بصفة مؤقتة مدة الاعارة .

**الثانى :** اتصال علاقة الموظف بالوظيفة العامة مدة الاعارة من وجوه هى أن تدخل مدة الاعارة فى حساب المعاش او المكافأة كما تدخل فى استحقاق العالوة والترقية .

ومن ثم فإن الاثر الاول هو تخلى الموظف المعار عن أعباء وظيفته ، فهو لا يشغلها مدة الاعارة من حيث أنها مصدر مالى أى درجة ومن حيث مقتضيات ما ترتبه من عمل ، وبالمعنى العام لا يشغل الموظف المعار وظيفته طوال مدة الاعارة .

ولما كان من المتعين لاستحقاق مرتب طبيعة العمل أن يكون الموظف شاغلا لوظيفة من الوظائف التى حددتها نص المادة الاولى من القرار الجمهورى سنلف الذكر ليثبتنى على هذا عدم استحقاق عضو مجلس الدولة المعار لمرتب طبيعة العمل أثناء مدة اعارته .

ولا يتسوغ الاحتجاج بأن: نص المادة الأولى من القرار الجمهوري المذكور قد ورد عليها شائلا ، وأن حكمة هذا البديل متوافرة في حالة اعارة أعضاء مجلس الدولة للشؤون القانونية بالمؤسسة ، إذ أن ارتباطهم بمجلس الدولة بإزال قائما وتصرف مرتباتهم من الجهة المعارين إليها على أساس مرتباتهم في الجهة الأصلية . ذلك أن الحكمة من تقرير هذا المرتب تكن في طبيعة العمل الذي يقوم به الموظف المعنى بالنص ، فقد قدر المشرع أن عمل القاضي أو عضو مجلس الدولة ... السخ ذو طبيعة خاصة استندت في تقديره هذا الراتب . فالراتب غير مقرر للوظيفة لمضرب ، وإنما هو مقرر أصلا لما تفرضه هذه الوظيفة من اعتبارات مبررة أن يكون شافيا قائما بها تطبيقا لقاعدة عامة أوردتها المادة ٧٣ من قانون موظلي الدولة ، وتنص بأن يقوم الموظف بنفسه بالعمل المنوط به وإن يؤديه بدقة وإمانة وعليه أن يخصص وقت العمل الرسمي لأداء واجبات وظيفته .

كما لا يتسوغ الاستناد إلى ارتباط أعضاء المجلس به أثناء مدة الاعارة وأن مرتباتهم تصرف من الجهة المعارين إليها على أساس مرتباتهم في الجهة الأصلية وأن طبيعة الاعارة كنظام قانوني لا يرتب انفصام الصلة بين الموظف المعار ووظيفته الأصلية انفصاما تاما. والا كان الاجراء نقلا لا اعارة . ذلك أن هذه الصلة تكون أثناء الاعارة متراخية إلى أن تنتهي الاعارة فتعود الصلة بين الموظف الذي كان معارا وبين وظيفته الأصلية وإذا كانت المؤسسة تصرف للسادة المعارين إليها من أعضاء مجلس الدولة مرتباتهم على أساس الذي يعاملون به في مجلس الدولة فإن نص المادة ٦٢ من قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ ، لا يشترط في خصوص المرتب سوى الاقل الدرجة المالية للوظيفة المعار إليها عن درجة الوظيفة التي يشغلها ، فليس هناك إذن مانع من أن يعاد العضو إلى وظيفته درجتها المالية أعلا من درجة العضو .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية إلى تأييد رأيها السابق فيما يتعلق بعدم استحقاق السادة المعارين إلى المؤسسة من الاعضاء الفنيين بمجلس

الدولة لبذل طبيعة العمل المقرر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٨٢ لسنة ١٩٦٢ طوال مدة اعارتهم .  
( غتوى ٧٣٨ في ١٥/٧/١٩٦٢ )

### قاعدة رقم ( ٥٣ )

#### المبدأ :

بذل السكن المستحق للممارين الى الصومال — خضوعه لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٨٩ لسنة ١٩٦٢ بشأن المعاملة المالية للموظفين الممارين للدول الافريقية — ليس في هذا القرار ما يجيز حرمان الموظف من بدل السكن خلال فترة الاجازة .

#### ملخص الحكم :

بان النفي على الحكم المطعون فيه فيما قضى به من احقية المدعى في الحصول على بدل السكن المستحق له عن شهرى مايو ويونيو سنة ١٩٦٨ ، فان البذل ليس منحة بل يرتبط بشغل الموظف للسكن نقلاً وقد اخلى المدعى مسكنه من وقت مغادرته ارض الصومال في ٢ مايو سنة ١٩٦٨ — هذا النفي مردود بان المدعى يستد حقاً في بدل السكن من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٨٩ لسنة ١٩٦٢ بشأن المعاملة المالية للموظفين الممارين للدول الافريقية والذي نص في الجدول المرفق به على انه في حالة عدم تدبير الدولة المستعمرة سكناً مهيئاً لاقامة الموظف الممار يمنح له بدل سكن قدره ٢٥ جنيتها اذا كان من الموظفين الممارين لبلاد المنطقة الثالثة التى يدخل فيها الصومال ، واذ كان قرار الغاء الاعارة قد نص على الغائها من ٣٠ يونية سنة ١٩٦٨ على ان يتسلم المدعى عمله بالجهة الاصلية . النتائج لها من ١/٧/١٩٦٨ ، اى انه استمر معاراً حتى التواريخ المذكورة وكان خلال شهرى مايو ويونيه سنة ١٩٦٨ في اجازة في ارض الصومال ، ولا يوجد في تملص القرار الجمهورى السابق الذكر ما يجيز حرمان الموظف من بدل السكن المقرر به عن فترة اجازته ، لانه يمكن طوال هذه الفترة شغله مسكناً وان كان في اجازة فحاشا فتساقط

الاجازة تتفصل مدة الاعارة من ثم يكون المدعى مستحقا لبدل السكن  
عن شهرى مايو ويونيه سنة ١٩٦٨ .

( طعن ٢٩٥ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٩/٦/١٩٧٧ )

#### قاعد رقم ( ٥٤ )

المبدأ :

مرفق مياه القاهرة — اعارة — مستشار المرفق المصار للقيام بهذه  
الوظيفة — تسرى عليه قواعد التوظيف بالمرفق ويستحق المبالاة وفقا لها .

ملخص الفتوى :

أن مستشار مرفق مياه مدينة القاهرة لا جدال في صفته كموظف معار  
من مجلس الدولة للتعليم بأعمال هذه الوظيفة ، وهو بهذه المثابة يخضع  
للنظم المقررة في المرفق خلال مدة الاعارة ، وقد حدد لوظيفته راتب ثابت  
في الميزانية باعتبارها احدى الوظائف الرئيسية في المؤسسة ، كما قرر  
مجلس الادارة صرف راتبه من المرفق ، ومن ثم تسرى عليه قواعد التوظيف  
بهذا المرفق ومنها قواعد منح اعانة الفلاء التى اقرها مجلس الادارة بالنسبة  
الى موظفى المرفق ويستحق المبالاة عن راتبه وفقا لهذه القواعد .

( فتوى ٥٢ — فى ١٩٥٩/١/٢٥ )

#### قاعدة رقم ( ٥٥ )

المبدأ :

المادة ٦٨٢ من القانون المدنى والمادة ٣ من القانون رقم ٩١  
لسنة ١٩٥٩ بشأن عقد العمل الفردى — نصها على شمول الاجر كل منحة  
تعطى للمال علاوة على الاجر اذا جرى العرف بمنحها — اعارة  
الموظف الى مؤسسة عامة — تحملها المرفق بما فى ذلك التحة او المكافاة  
السبوية التى كان يصرفها من جهته الاصلية — اساس ذلك التحة او المكافاة  
يخادعة قضائيا بنك مصر الى المؤسسة المصرية العامة للصناعات الكيماوية .

ان بنك مصر كان قبل تأميمه بالقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠ شركة مساهمة من شركات القانون الخاص تخضع علاقته بموظفيه وعياله لـما تنظمه احكام قوانين العمال .

وقد نصت المادة ٦٨٣ من القانون المدنى على انه :  
« تعتبر المبالغ الآتية جزءا لا يتجزأ من الاجر تحسب في تعيين القدر النجائز المحجز عليه :

١٩.....

(٢) .....

(٣) كل منحة تعطى للعامل ملاوة على المرتب وما يصرف له جزءا مماثله او مقابل زيادة اعبائه المالية او ما شبه ذلك اذا كانت هذه المبالغ مقررة في عقود العمل الفردية او لوائح المصنع او جرى العرف بمنحها حتى اصبح عمال المصنع يعتبرونها جزءا من الاجر لا تبرعا على ان تكون هذه المبالغ مطومة المقدار قبل المحجز » .

وقد كانت المادة ٤ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٣ في شأن عقد العمل الفردى تحيل الى المادة السابقة في تحديد الاجر اذ كانت تنص على أن :

« يقصد بالاجر في تطبيق احكام هذا القانون ما يتناوله العامل من أجر ثابت مضافا اليه جميع ما يحصل عليه من المبالغ المشار اليها في المادتين ٦٨٣ ، ٦٨٤ من القانون الجنى ... » .

كما تنص المادة ( ٣ ) من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ على انه :

« يقصد بالاجر في تطبيق احكام هذا القانون كل ما يعطى للعامل لقاء عمله مهما كان نوعه مضافا اليه جميع العلاوات ايا كان نوعها وعلى الاخص ما يأتى :

..... ١

..... ٢

٣ - كل منحة تعطى للعامل علاوة على الاجر ، وما يصرف له جزاء امانته او كتابته او ما شابه ذلك اذا كانت هذه المبلغ مقرر في عقود العمل الفردية او المشتركة او الانظمة الاساسية للعمل او جرى العرف بمنحها حتى اصبح العمال يعتبرونها جزءا لا يتجزأ من الاجر لا تبرع له . . . . .

وبين من النصوص المتقدمة ان الاجر كما يشمل المبلغ الشهري او الاسبوعي او اليومي الذى يعطى للعامل فانه يتضمن ايضا ما يصرف له علاوة على اجرة من منح او مكافآت وكذلك ما يتقاضاه جزاء امانته او كتابته من المنح والمكافآت التجميعية التى يجرى رب العمل - سواء كان مؤسسة فردية او شركة - علي منحها لموظفيه وعماله . ولم يشترط القانون لثبوت حق الموظفين والعمال في هذه المنح والمكافآت - اذا لم يكن مقررة في عقود العمل الفردية او المشتركة او الانظمة الاساسية للعمل - سوى ان يجرى العرف ويستقر علي طبعها بحيث يعتبرها العمال جزءا لا يتجزأ من الاجر لا تبرعا فيعملون عليها في ترتيب احوالهم المعيشية . وموافقتهم المالية ، وعلي ذلك استقر اليقه والقضاء المجتهد .

والثابت من كتب البنك المرافعة انه جرى - سواء قبل تأميمه بالقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠ او بعد التأميم - على صرف منحة سنوية لجميع الموظفين وموظفيهم وعملهم معذرا له لثبوت شعور ونصيب وذلك في شهر مارس من كل عام ، دون ان يعتد في صرفها بما تقدم عن العاملين بالبنك من تقارير سنوية وبغير ارتباط برقم اربلجه ومن ثم تعتبر هذه المنحة جزءا لا يتجزأ من اجور العاملين في البنك طبقا للقانون .

وهذه النتيجة تظل قائمة بعد تأميم البنك باعتباره مؤسسة عمالية يخضع العاملون بها في شئونهم الوظيفية لاحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بمية لم تفضله للقواعد المطبقة في شئون موظفي وعمال المؤسسة عمالا للبلاد ١٧ من قانون المؤسسات العمالية للصادرة بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ الذى اثر الموضوع المعروض في ظل تطبيق احكامه . وله

كان تحديد أجور العاملين في البنك على الوجه المبني على جدول من التوزيعات المالية في ميزانية الدولة المصروف بها بحد أقصى ( ١٠٠ ٪ ) من أجره وإن هذا التجهيز لا يتحدد بأحكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٩ بعد هذا النظام ، كما لا يستبعد بأحكام لائحة موظفي وعيالي المؤسسات المالية الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٨٨ لسنة ١٩٦١ لأن هذه اللائحة - طبقا للمادة الأولى من ذلك القرار - لا تجري إلا على المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي ، والبنك المذكور وإن كان مؤسسة مالية إلا أنه ليس مؤسسة ذات طابع اقتصادي . وقررتنا على ذلك تظل المنحة المشار إليها جزءا من أجور العاملين بالبنك طبقا لما سلف بيانه .

ولما كانت المؤسسة المصرية العامة للصناعات الكيماوية ذات طابع اقتصادي طبقا لما نص عليه قرار رئيس الجمهورية رقم ( لسنة ١٩٦٢ في شأن المؤسسات العامة الصناعية ، ومن ثم تسري في شأنها أحكام لائحة نظام موظفي وعيالي المؤسسات العامة المشار إليها .

وقد نصت المادة الثامنة من هذه اللائحة على أنه : يجوز نقل الموظفين من مؤسسة عامة إلى أخرى ... كما يجوز الإحالة أيضا على أن تتجهل الجهة المعمل إليها جميع مرتبات وعلاوات الموظف المعمل .

وعلى مقتضى ما تقدم تتحمل المؤسسة المصرية العامة للصناعات الكيماوية جميع مرتبات المعمل إليها من بنك مصر ، وتتدخل في هذه المرتبات للمنحة السنوية المقرر لها بالمعيار جزءا من أجره .

( لتوى ٥٩٢ - في ١٩٦٢/٦/٨ )

ملصقة ورقم ( ٥٩ )

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٨٩ لسنة ١٩٦٢ في شأن المعاملة المالية للموظفين المعاملين للدول الأفريقية - نصه في الفقرة ج من المادة الثالثة على أنه إذا ترك الموظف المعامل مسرته في الجمهورية يرفض له بالسفود والسفر ثانيا لمقر الإحالة على نفقة الدولة مائة كل عام

بشرط ألا تقل المدة الباقية على الإعارة عن سنة — المقصود بأسرة الموظف أو عائلته في مفهوم الفقرة (ج) من المادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٨٩ لسنة ١٩٦٢ زوجته وأصوله وفروعه ومن يمولهم من ذوى قرباه الذين يجتمعهم وإياد أصل مشترك — عدم جواز استرداد الأمان التذاكر التي سبق صرفها للمعارين طبقا لما جرى عليه العمل في الوزارات والمصالح في تفسير حلول عبارة الأسرة أو العائلة الواردة في القرار سالف الذكر .

#### ملخص الفتوى :

ان المادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٨٩ لسنة ١٩٦٢ بشأن المعاملة المالية للموظفين المعارين للدول الأفريقية تنص على أنه لا في حالة حكم تصل الدولة المستعمرة بنفقت سفر المعار وأسرته تتحمل حكومة الجمهورية العربية المتحدة هذه النفقات وفقا للقواعد الآتية :

١ — تتحمل الدولة نفقات سفر المعار وأسرته في بداية ونهاية مدة الاعارة .

ب — تتحمل الدولة نفقات عودة الموظف وعائلته وسفرهم مرة أخرى لقر الاعارة مرة كل سنتين متى كانت المدة الباقية على انتهاء الاعارة أكثر من سنة .

ج — إذا ترك الموظف المعار أسرته في الجمهورية — يرضخ له بالعودة والمنسرفلتبنا لقر الإعارة على نفقة الدولة مرة كل عام بشرط ألا تقل المدة الباقية على الاعارة عن سنة » .

ومن حيث أنه ولئن كانت المادة ٣٤ من القانون المدني تنص على أن « تكون أسرة الشخص من ذوى قرباه .

ويعتبر من ذوى القرى كل من يجتمعهم أصل مشترك » .

وتنص المادة ٣٥ على أن « القرابة المباشرة هي الصلة ما بين الأصل والذروع » .



وقرابة الحواشي في الربط ما بين اشخاص يجمعهم اصل مشترك  
نؤمن ان يكون احدهم مرعا للآخر .

وان مدلول الاسرة - وفقا لما تقدم - من الاتساع والشمول بحيث  
يشمل فضلا عن اصول الشخص وفروعه من تربطهم بالشخص قرابة  
ببشارة الذين يجمعهم واياء اصل مشترك ايا كانت صلة القرى به ودرجتها  
وقوتها .

لئن كان الامر كذلك الا انه من المسلم ان روابط القانون الخاص  
تختلف في طبيعتها من روابط القانون العام فهي تهدف اساسا الى معالجة  
مصالح فردية خاصة على اساس التعامل بين اطرافها ، في حين  
ان قواعد القانون الاداري تهدف اساسا الى معالجة مراكز تنظيمية عامة  
فلا تطبق قواعد القانون الخاص وجوبا على روابط القانون العام  
اذا وجد نص خاص يقضى بذلك ، فان لم يوجد فلا التزام بتطبيق  
هذه القواعد حتما وكما هي وانما ينبى ابداع الطول المناسبة للروابط  
القانونية التي تنشأ في مجال القانون العام بين الادارة في قياسها على  
المرافق العامة ، وبين الافراد ، ولا تطبق من القواعد المدنية الا ما يتلاءم  
مع هذه الروابط ويطرح منها ما لا يتلائم معها ويجوز الاقتباس من  
القواعد المدنية مع تطويرها وتنسيقها بنا يحقق هذا التلازم وفقا  
لاحتياجات سمر المرافق العامة والتوفيق بين ذلك وحقوق الافراد .

ومن حيث ان تطبيق مدلول الاسرة بالمدلول المقرر في القانون المدني  
وبنسبية تقرير امتيازات خاصة بسفر الموظف وعائلته غير ملائم لهما  
مع روابط القانون العام ومع الحكمة من تقرير هذه الامتيازات مما يتعين  
منه تفسيره على ضوء ما ارتآه الجهاز المركزى للتنظيم والادارة من انه  
يجب مراعاة ما جاء من توضيح لهذا اللفظ او ما يقابله من نصوص  
قانونية اخرى خاصة بتحديد هذا المدلول ومنها ما جاء بنصوص لائحة  
بذل السفر والتنقل الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة  
١٩٥٨ ، والتي تنص المادة ٤٩ منها على انه للموظف في حالة النقل  
الحق في الحصول على استمارات مسفر في الفرجة التي يحق له السفر

فيها عن شخصه ومن أهله الذين يعملون ويتقنون حرفة معه ، وتنص المادة ٧٢ منها على أن أفراد عائلة الموظف الذين كانوا يعملون معه وكان يعملهم ويضطرون إلى تغيير محل إقامتهم المعتاد بسبب وفاته يكون لهم نفس الحق في بصرف الانتقال ومرتب الانفصال الذي كان يستحق له عند انتهاء خدمته ، وتنص المادة ٧٤ على أن تعجيل الجكوة مصرولت نظر جنته بن يوفى من زوجت وأولاد ، وتنص المادة ٧٦ من هذه اللائحة على أنه يجوز نقل رفات الموظفين وزوجاتهم وأولادهم بشرط أن يتم خلال الستة شهور التالية .

وتنص المادة ٧٥ بالتفويض للموظفين في بعض الجهات النائية بالسفر وعائلاتهم دون الإقليم إلى الجهة التي يختارونها ، كما تنص المادة ٧٦ بالتفويض للموظفين السودانيين المبعثين في مصر بالسفر مجاناً ومن وعائلاتهم دون الخمس .

وهذه النصوص كما استخلص الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة في ملاحظاته الواردة للجمعية يركز بعضها على أفراد العائلة بن الزوجة والأولاد دون الخدم ثم يتسع بعضها ليشمل أهل الموظف الذين يعملهم ويتقنون حرفة معه ، ويقول الجهاز في ملاحظاته المشمل بها أن هذا المدلول الواسع كان موضوع نشرات من ديوان الموظفين كانت موضع التطبيق منذ عام ١٩٥٦ الأمر الذي يوضح حجم المشكلة فيها أو أخذ بالتفسير الضيق لفظ الأسرة أو العائلة وقصره على الزوجة والأولاد فقط وبالتالي جرحهم الامتياز من استصحاب أحد أفراد عائلته والده أو والدته أو أخوانه من يتقنون معه وتثبت أعلانه لهم عملاً .

ومن جهت أنه في ضوء ما تقدم فإن الحكمة التي تمليها المشرع بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٥٩ لسنة ١٩٦٢ من التفويض للموظف العامل الذي يترك أسرته بالعمود والسفر إليها لغير الإملية على نفقة للدولة مرة كل عام هي تمكينه من رؤية زوجته وذوي تعجيله من تربطهم به صلة القرابة المباشرة ، ومن لميوله وبنوعه ، وكذلك غيره من ذوي تسميها الآخرين الذين يجمعهم وإياه أصل مشترك والذين تثبت أعلانه لهم .

ومن حيث انه بالنسبة الى مدى جواز استرداد ما صرف من تذاكر سفر لغير هؤلاء فان الثابت من ملاحظات الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ان العمل المعار يتقدم لجهته الإدارية بطلب لصرف تذاكر سفر واسترداد أيسرته بمن يرغب في سفرهم معه محددا درجة قرابة كل منهم وهذه البيانات خاضعة لبرئته وتحقق الجهة الإدارية التي يتبعها — ولها ان ترجع في ذلك الى اقرار الحالة الاجتماعية المرفق باللف او اى وسيلة أخرى تراها كافية لاثبات صحة هذه البيانات ، ولهذه الجهة الإدارية ان تتأكد من ان التذاكر المطلوب صرفها من اشخاص لهم حق الانتفاع بالمطالبة . فلذا لا تحققت من هذا كله مستندة الى رأى ثانوى سلطته على تطبيقه بمتابعة مسئليته — من وجهة نظرها — وصرفت التذاكر المطلوبة وتم الانتقال فعلا واستعمل هذه التذاكر . فان عدول هذه للجهة الإدارية عن الرأى القانونى الاول او ظهور رأى ثانوى جديد ، يقره عليه خطأ الجهة الإدارية في الصرف لا يوجب حقا لها في المطالبة باسترداد قيمة هذه التذاكر .

ونرى للجمعية العمومية الاخذ بما انتهى اليه الجهاز في هذا الشأن .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى انه :

١ — يقصد بأجرة الموظف أو عائلته في مفهوم الفقرة (ج) من المادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٨٩ لسنة ١٩٦٢ زوجته وأصوله ونوروه ومن يعولهم من ذوي قراباتهم بجموعهم وأباه أصل مشترك .

٢ — لا وجه لاسترداد اثمان التذاكر التي سبق صرفها للمعارين بلحقا لمجرى عليه العمل في الوزارة والمصالح في تفسير مفهوم عبارة الأسرة او لفئاته الواردة في القوانين السابقة للتذكر .

( نقول ٤٦٨ — في ٢٩/٤/١٩٦٩ )

قاعدة رقم ( ٥٧ )

المادة :

قرار مجلس الوزراء الصادر في ٩ من فبراير سنة ١٩٥٥ في شأن  
اجور الشحن بالطائرة للموظفين الذين يعملون بالخارج — انصراف أحكامه  
الى العاملين في الخارج في خدمة الدولة ومصالحها دون سواهم .

ملخص الحكم :

يبين من مذكرة وزارة المالية التي صدر بناء عليها قرار مجلس  
الوزراء وبجلسة ١٩٥٥/٢/٩ ان الموظفين الذين كانت تتحمل الحكومة  
تحتلا نفقات نقل امتعتهم ، انما هم من الموظفين العاملين في خدمة الدولة  
ولخصاها خارج حدودها ، ولما طالب ممثل وزارة الخارجية بأن يتمتع  
موظفوها الذين ذكرهم بهذه الميزة ، كما طالب ممثل مصلحة الطيران المدني  
بالميزة ذاتها لمدنوبي المصلحة الذين يمثلونها في الخارج ، اقترح ديوان  
الموظفين الموافقة على ان تسرى الميزة المذكورة على جميع موظفي الدولة  
العاملين في الخارج . ومن ثم تحدد القصد بعدم انصراف هذه المعاملة  
بحسب القاعدة التي اقترها مجلس الوزراء الا الى الموظفين العاملين في  
الخارج في خدمة الدولة ومصالحها الخاصة دون سواهم يؤيد ذلك ان  
الموظفين المدنيين خارج القطر ونفقا لنص العبارة التي وردت في قرار  
مجلس الوزراء المشار اليه والتي تقطع دلالتها في تبين هذا القصد كانوا  
يستحقون مرتب نقل رومى عدم صرفه لهم بعقد العمل بقرار مجلس  
الوزراء الصادر في ٩ من فبراير سنة ١٩٥٥ .

( طبق ١٢٧٣ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٢٨ )

قاعدة رقم ( ٥٨ )

المادة :

قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٤ أغسطس سنة ١٩٥٥ — عدم  
ورود أية إشارة به الى تكليف نقل امتعة المعارين بالقرار المذكور — مقتضى  
ذلك الا تتحمل الحكومة المصرية نفقات نقل امتعة المعارين وان تحبث نفقات  
سفرهم واسرهم وبريتاتهم .

### ملخص الحكم :

ان مجلس الوزراء أصدر في ٢٤ من أغسطس سنة ١٩٥٥ قراره الذي نظم فيه المعاملة المالية للمعاريين الى الدول الاجنبية والمعارين اليهم الجمعيات الاسلامية في هذه الدول . وقد ورد فيه بالنسبة الى الجمعيات الاسلامية في سوريا ولبنان — من بين هذه الجمعيات المقصد الاسلامية ببيروت — ان الحكومة المصرية تنفع مرتبات المعارين ونفقات سفرهم . هم واسرهم ، ذهبيا وايليا مرة واحدة في بداية الاعارة ، ثم في نهائيتها ولم ترد في هذا القرار أية اشارة الى تكاليف نقل ائمة هؤلاء المعارين ومقتضى ذلك الا تتحمل الحكومة المصرية نفقات نقل ائمتهم اذ الاصل ان تتحمل الدول والجمعيات المستعمرة نفقات سفر المعارين اليها ومرتباتهم ومن ثم يكون تحبل الحكومة المصرية نفقات سفرهم ومرتباتهم من قبيل الاستثناء الوارد على خلاف هذا الاصل فلا يتوسع في تفسيره ولا يقاسر عليه ، بل يقدر بقدره ويتحدد بحدوده .

( طعن ١٤٧٢ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٢٨ )

### قاعدة رقم ( ٥٩ )

#### المبدأ :

مدة اعارة عامل بمؤسسة عامة تدخل ضمن المدة المحسوبة ضمن المئات او المكافاة — تتحمل المؤسسة حصة رب العمل في الاشتراكات الواجب اداؤها طبقا لاحكام قانون التأمين الاجتماعى رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ .

### ملخص الحكم :

ان مدة اعارة الطامن من الجهة المطمعون ضدها ( البنك الرئيسى للاتيمان الزراعى ) الى حكومة جمهورية الين تدخل ضمن مدة خدمته به اذ لا تنقطع خلالها صلته الوطنية بها ، بل تبقى مستمرة ويعتبر فيها كما هو لو كان قائما بعمله الاصلى حكما . وتتدخل بوجه خاص ضمن المدة المحسوبة في المئات او المكافاة ، على ما يقتضى به صراحة نظام العاملين بالشركات والمؤسسات العامة سواء في ذلك الصادر به قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ المطبق عليها باعتبارها مؤسسة عامة.

مقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ بـسريانه على  
العاملين بالؤسسات العامة أو الصادر به قرار رئيس الجمهورية رقم  
٣٤٠٩ لسنة ١٩٦٩ اللذان وقعت الاعارة في فترة نفاذ احكامه ، اذ تنص  
المادة ٢٩ من القرار الاول على ان تدخل مدة الاعارة في حساب المعاش  
أو المكافاة وهو ما نصت أيضا عليه المادة ٣٥ من القرار الثاني ، وعلى  
هذا يؤدى عنها الاشتراكات الشهرية المقررة في قانون التأمينات الاجتماعية  
رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ سواء في ذلك تلك التى تؤديها الجهة المطعون ضدها  
عن العاملين فيها بصفتها رب العمل أو تلك التى يؤديها هؤلاء العاملون اذ  
لأنه طبقا للمادة ٤ منه يكون التأمين وفقا لاحكام هذا القانون الزاميا بالنسبة  
الى جميع اصحاب الاعمال والعاملين لديهم ، ولا يجوز طبقا للفقرة الثانية  
سندا تحميل العاملين اى نصيب في نفقات التأمين الا فيما يرد به نص خاص  
ومناد ذلك اخذ بموجب عبارة نفقت التأمين « واطلاعتها عدم جواز تحميل  
العامل باى نفقات تأمينية غير ما نص عليه القانون وهو ما يستتبع حتما  
بوجوب عدم جواز تحميلهم بنصيب صاحب العمل في اشتراكات  
التأمين ، ولا يجوز الاتفاق على ما يخالف ذلك ومن ثم لا يتحمل المعار على  
مقتضى ذلك بحصة رب العمل من مدة اعارته ، اذ ليس في القانون نص  
يمضى بذلك بل انه ينص في المادة ١٥ على التزام رب العمل باداء الاشتراكات  
التي يؤديها لحساب المؤمن عليهم « العاملين لديه » كاملة حتى لو كان العقد  
موقوتا ، ولا يستثنى من ذلك الا مدة التجنيد الذى يعنى هو والفصال  
من اوجه الاشتراكات عنها ، ونص المادة ١٢٦ من القانون رقم ٧٩ لسنة  
١٩٧٥ بشأن التأمين الاجتماعى الذى يحمل العامل بحصة رب العمل منها  
مستحدث بالنسبة الى الخاضعين من قبله للقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ،  
ولا تعلق له بواتمة الدعوى ، اذ لا ينطبق عليها .

ولما تقدم يكون الطامن على حق في طلبه حساب مدة اعارته ضمن مدد  
الخدمة المحسوبة في استحقاق المكافاة الامتدادية ، وفق طلبه تحميل  
المؤسسة المطعون ضدها بحصة رب العمل في الاشتراكات الواجبة اداؤها  
عنها طبقا لاحكام قانون التأمين الاجتماعى .

( ملعن ٢٧٩ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٨٤/٤/٧ )

## المادة رقم (٦٠)

### المبدأ :

أعمالون المدنيون بالدولة - اعتزلتهم أو فذلهم الى جهات تطبق احكام القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون التامينات الاجتماعية - التزام هذه الجهات بالتأمين عليهم من اصابات العمل - اصابتهم باصابة عمل تؤدى بحيلتهم اثناء العودة من العمل المتنب اليه تعطى للمستحقين عنهم فى الماشى الحق فى اسقى المعاشين المترتين على القانونين رقمى ٥٠ لسنة ١٩٦٢ باصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفى الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين والقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه .

### ملخص الفتوى :

ان المادة الثانية من قانون التامينات الاجتماعية المرافق للقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون التامينات الاجتماعية والمعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٠ تنص على ان :

« تسرى احكام هذا القانون على جميع العاملين وكذا المترجين منهم كما يسرى على العاملين من اعضاء الجمعيات التعاونية الانتاجية ويستثنى من الخضوع لاحكامه الفئات الآتية :

( ١ ) العاملون فى الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة ووحدات الادارة المحلية المنتصمين باحكام قوانين التامينات والمعاشات . (ب) . . . . . (ج) . . . . . » .

وتنص المادة الثالثة من هذا القانون على ان :

« تلتزم الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة ووحدات الادارة المحلية بعلاج المصابين من العاملين فيها وبدفع التعويضات المقررة لهم وفقا لاحكام الباب الرابع من هذا القانون او أى قانون افضل للمصل .

وتنص المادة الرابعة من ذات القانون على ان :

« يكون التأمين فى الهيئة وفقا لاحكام هذا القانون الزاميا بالنسبة الى جميع اصحاب الاعمال والعاملين لديهم » .

ولا يجوز تحميل المبلين أى نصيب فى نفقات التأمين الا فيما يرد  
به نص خاص » .

« وتنص المادة ١٩ من هذا القانون والواردة فى الباب الرابع للخاص  
بتأمين اصلاآت العمل على أنه :

« مع مراعاة أحكام المادة ٢ من هذا القانون تسرى أحكام هذا  
التأمين على عمال الزراعة المشتغلين بالآلات الميكانيكية والمعرضين  
لأحد الأمراض المهنية ... » .

كما تنص المادة ٢٠ على أن :

تكون أموال هذا التأمين ( أصلاآت العمل ) مما يأتى :

( أ ) الاشتراكات الشهرية التى يؤدونها صاحب العمل لحساب هذا  
التأمين بواقع ٢ ٪ من أجور المؤمن عليهم .

( ب ) ريع استثمار هذه الأموال ... » .

وتنص المادة ( ٢٠ ) من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون  
التأمين والمعاشات لموظفى الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين على أن  
« يسوى المعاش فى حالة الفصل بسبب الوفاة أو عدم اللياقة الصحية  
نتيجة لأصلاآت عمل على أسس ... ولا تسرى الأحكام الخاصة بتأمين  
أصلاآت العمل المنصوص عليها فى قانون التأمينات الاجتماعية على من  
تنتهى خدمتهم للأسباب المتقدمة ..... » .

وبناد هذه النصوص جميعها أن المشرع تتناول بالتنظيم موضوع  
أصلاآت العمل سواء فى مجال أحكام القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار  
قانون التأمينات الاجتماعية أو فى مجال أحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣  
بإصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفى الدولة ومستخدميها وعمالها  
المدنيين . ومع ذلك فإن تنظيم موضوع أصلاآت العمل لم يتناول صراحة  
الحكم الواجب الاتباع فى الحالات المماثلة الأمر الذى لا مناص منه من  
الرجوع الى القواعد العامة فى هذا الصدد .



ومن حيث انه ينبغي في صدد الحالات المعروضة التمييز بين علاقيتين  
قانونيتين :

**العلاقة الاولى :** وهى علاقة قانونية تربط بين العامل وبين الجهة  
المعين فيها أصلاً للعامل بالحكومة تربطه بها علاقة قانونية يحكمها القانون  
رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ سالف الذكر .

**العلاقة الثانية :** وهى علاقة قانونية تنشأ فيها لو أعير العامل المذكور  
أو انتدب الى احدى الجهات التى تطبق القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المشار  
اليه ويكون طريق هذه العلاقة العلل المعار أو المنتدب من ناحية والجهة  
التي أعير العامل أو انتدب اليها من ناحية أخرى .

ومنى استبان ذلك فان وقوع اصالة عمل للعامل الحكوى المعار الى  
احدى الشركات التى تطبق القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون  
التامينات الاجتماعية — أثناء مدة اعيرته — أمر يحرك آثار العلاقة القانونية  
التي تربط بين هذا العامل المعار بالشركة المعار اليها وهى آثار يحكمها  
القانون المذكور .

ومن حيث انه على مقتضى ذلك فمتى كانت الاصالة التى لحقت العامل  
أثناء مدة اعيرته الى الشركة غير مؤدية الى انتهاء خدمته فانه يفيد من احكام  
القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ وتلتزم الشركة المعار اليها — تبعاً لذلك —  
بالتأمين عليه ضد اصابات العمل . وهو ما يصدق على حالة السيد / ...  
العامل بمصنع ٢٢٣ الحربى الخاضع للقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ فى علاقته  
بالمصنع والمعار الى الشركة المصرية للتأمينات الهندية ( ميتاكو ) التى  
ينطبق فى شأن علاقته بها احكام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ — لما لحقه  
من اصابة أثناء مدة اعيرته للشركة المذكورة يرقب له حق فى الامانة من  
احكام هذا القانون الاخير وتلتزم الشركة المعار اليها بالتأمين عليه ضد  
اصابات العمل .

وأخذا بذات الاسم المتقدمة وفي ضوء العلاقة القانونية المزدوجة التي تربط بين العاقل وجهته الأصلية من ناحية وبينه وبين الجهة المعار أو المنتدب إليها من ناحية أخرى متى كانت الأصلية لحقت العاقل أثناء مدة إعارته أو نذبه إلى جهة أخرى غير جهته الأصلية مؤدية إلى وفاة العاقل كالأمان في حالة السيد المرحوم / . . . . . الذي كان يعمل بالإدارة القانونية لشركة مطاحن ومخابز شمال القاهرة الخاضعة للقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ وانتدب للعمل بالمؤسسة المصرية العامة للمطاحن والصوامع والتبوين في غير أوقات العمل الرسمية وهي جهة خاضعة للقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ وأصيب أصابة عمل أودت بحياته أثناء عودته من العمل المنتدب إليه إلى منزله - فإن الوفاة الناتجة عن هذه الأصابة أنهت خدمته في تطبيق القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ الذي يحكم علاقته بالشركة المعتبرة جهته الأصلية كما أنها أيضا أنهت خدمته في تطبيق القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ الذي يحكم علاقته بالمؤسسة المنتدب إليها .

ومن شأن ذلك أن يكون للمستحقين عن هذا العاقل الحق في أسخى المعاش المترتبين على القانونين رقمي ٥٠ لسنة ١٩٦٣ و ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المشار إليهما .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية إلى أحقية السيد / . . . . . الاندابة من أحكام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التكاليف الاجتماعية باعتباره مجازا للشركة المصرية للإنشاءات المعدنية ( مينالكو ) وتلقزم هذه الشركة بالتأمين عليه ضد أصابات العمل .

كما يكون للمستحقين من العاقل المرحوم / . . . . . الحق في أسخى المعاشين في تطبيق أحكام القانونين رقمي ٦٣ لسنة ١٩٦٤ و ٥٠ لسنة ١٩٦٣ سلفي الذكر .

### قاعدة رقم ( ٦١ )

المادة :

الموظف المنتخب أو المعزز - تحيل الجهة التي يتبعها لمعايشه أو مكافاته عن مدة خدمته دون الجهة التي يعمل بها - مثال بالنسبة لرجال البوليس الذين يكونون بخدمات في المجلس البلدية .

ملخص الفتوى :

ان القاعدة هي ان الجهة التي يتبعها الموظف هي التي تتحمل معاشه أو مكافاته عن مدة خدمته ولو نخب للعمل أو أعير إلى جهة أخرى .

وقد طبق كتاب وزارة المالية الدورى الصادر في يناير ١٩٥٥ هذا المبدأ تطبيقاً سليماً ، اذ قضى بتحمل ميزانية الدولة مكافآت رجال البوليس الدرجة وظلّتهم ببيزانية البوليس ، سواء كانوا يعملون بخدمة البوليس أم بالمصالح الداخلة في ميزانية الدولة أو الخارجة منها أو كانوا مكلفين خدمات للهيئات أو الشركات أو الامراء مقابل محاسبتهم على تكاليف هذه الخدمات .

ومن ثم فإن المجلس البلدى لمدينة القاهرة غير ملزم بإداء نصيب من مكافآت مدد خدمة رجال البوليس مقابل قيامهم بإداء بعض الخدمات للمجلس ، ما داموا تابعين لوزارة الداخلية ووظلتهم مخرجة ببيزانيتهما .

( فتوى ٨٣ - في ١٩٥٧/١/٧ )

### قاعدة رقم ( ٦٢ )

المادة :

نظام الاعارة - استعراض لوضعه القانونى - عدم استحقاق الموظف المعزز عند انتهاء اعارته لكافة عن مدة اعارته - من الجهة المستميرة .

### ملخص الحكم :

ان الامارة نظام قصد به تزويد الجهات المستعمرة بخبرة من موظفي الدولة للاستفادة بهم والاعانة من خبرتهم ومن شأن هذا النظام ان يزود الموظف المعارف علاقة مزدوجة يرتبط فيها بالوظيفة التي كان يشغلها قبل الاعارة كما يرتبط في ذات الوقت بالوظيفة التي يشغلها بطريقة الاعارة . وهذا النظام يجد سنده القانوني في احكام المادتين ٥١ ، ٥٢ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة وقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٤ من اغسطس سنة ١٩٥٥ بشروط الاعارة واجراءاتها والذي ينصح منه ان وظيفة المعار تعتبر خالية في الجهة المعار منها وتتصل علاقة الموظف بها على الرغم من ذلك تتدخل مدة الاعارة في حساب المعاش او المكافاة واستحقاقه العلاوة الدورية والترقية اذا حل دوره وعودته اليها عند انتهاء الاعارة اذا كانت خالية او الى وظيفة خالية من درجته كما انه في ذات الوقت يقوم باعباء الوظيفة المعار اليها وتتحمل الجهة المستفيدة مرتب الموظف أثناء الاعارة وعلى ذلك لا يصح اعتبار الموظف المعار ضمن موظفي الجهة المستعمرة ذلك انه من موظفي الجهة المعار منها ويحكمه ونظم القانوني الخاص بقضاء الاعارة . ويقتضي من غير مكافاة انتهاء الخدمة لا تصرف الا عند انتهاء خدمة الموظف بجهته الاصلية ( المعيرة ) فلا يصدق في حالة الاعارة فلا يمكن القول بان خدمة الموظف المعار قد انتهت بل القول يكون ان مدة اعارته وهي المدة المعار فيها تعطل ضمن مدة خدمته المحسوبة في المعاش او المكافاة في وظيفته الاصلية ولا يجوز بحال خصمها مرقين ، الاولى عند انتهاء اعارته والثانية عند انتهاء خدمته . لذلك مضاعفة للعدد المحسوبة في المعاش او المكافاة لا يمكنه تقريرها الا القانون . لذلك فان الموظف المعار لا يستحق مكافاة انتهاء مدة اعارته من الجهة المستعمرة .

( طعن ١٣٠ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢٤ ) .

### قاعدة رقم ( ٦٣ )

الاجابة :

لجنة الطعن المصرية - موظفو الحكومة المعارون لها او المستعيرين للعمل بها - عدم جواز منحهم مكافآت ترك الخدمة عند انتهاء مدة اعارتهم

**أو اعارتهم — وجوب استرداد مكلفات نهاية الخدمة التي صرفتها اللجنة  
الى هؤلاء الموظفين .**  
**مكفص الفتوى :**

قررت الجمعية العمومية للقسم الاستشاري ببنواها "رقم ٩٣٤  
الورقة ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٦١ أن لجنة القطن المصرية تعبر  
من المؤسسات العامة ذات الميزانيات المستقلة . ومن ثم فهي من الهيئات  
المخاطبة بأحكام قوانين المعاشات في شأن حظر الجمع بين أكثر من معاش  
أو مكافأة ، ومتى كان فائده ما كان يجوز للجنة أن تمنح موظفي الحكومة  
المنتسبين أو المعارين للعمل بها مكلفات ترك خدمة عن مدة ندمهم أو اعارتهم ،  
وإذا خولف هذا الحظر تعين استرداد ما دفع من مكلفات بإعتباره رد غير  
المستحق .

ولا يجوز — طبقا لقوانين المعاشات — أن يحصل الموظف على أكثر  
من معاش أو مكافأة عن مدة خدمة واحدة ، وما دام الموظفون المنتسبون  
أو المعارون للعمل بلجنة القطن يستجقون معاشا أو مكافأة بحسب  
الاحوال عن مدة ندمهم أو اعارتهم للجنة القطن ، فانه ليس من حقهم أن  
يحصلوا على مكلفات أو معاشات أخرى عن هذه المدة ذاتها ، ما دامت  
الفترة الزمنية واحدة ، وما دامت هذه المدة تدخل ضمن الدد المصوية  
في المعاش في جهاتهم الأصلية المنتسبين أو المعارين منها .

هذا ولا محل للقول بأن المكلفات التي تصرفها لجنة القطن الى موظفي  
الحكومة المنتسبين أو المعارين اليها بمناسبة انتهاء خدمته باللجنة —  
لا تعتبر مكلفات ترك خدمة بالمفهوم القانوني ، وانما هي — في نظر القائمين  
بهذا الرأي — مكلفات من نوع خاص تقديرا لهم على الجهود التي بذلها  
أنهاء عملهم باللجنة — لا محل لهذا القول ذلك انه يستلزم بجلاء من  
قرار لجنة القطن المصرية بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٢ من أغسطس  
سنة ١٩٥٧ أن هذه المكلفات قد منحت الى الموظفين المعارين أو المنتسبين  
الى اللجنة عند انتهاء مدة خدمتهم باللجنة ومكلفات مدة خدمة وتطبيقا  
لقرار اللجنة الصادر في ١١ من ديسمبر سنة ١٩٥٦ في شأن مكافأة

الخدمة للمعارين أو المنتدبين بواقع أقرب شهور واحد شاملة لاعتناء  
فلاء المعيشة عن كل سنة خدمة ، ومتى كان ذلك ، وكان منح  
المكافآت — محل — البحث — انما يتم بمناسبة انتهاء الخدمة وطبقا  
لقرار لجنة القطن الصادر في شأن مكافآت مدة الخدمة ، فلا يستتاع  
القول بعد ذلك بأن هذه المكافآت لا تعتبر مكافآت ترك خدمة بالمعنى  
المفهوم ، اذ انها كذلك ، ولما كانت قد صرفت بدون وجه حق ودون  
أن تقوم هذه على أسس سليم من القانون ، فيتمتع — والحالة هذه عدم  
جواز صرفها واسترداد ماذبح منها باعتبارها رد غير المستحق .

لذلك انتهى الراى الى انه لا يجوز للجنة القطن المصرية منح مكافآت  
ترك الخدمة الى موظفى الحكومة المعارين الى المنتدبين للعمل بها عند  
انتهاء مدة خدمتهم ، ويلزم ترتيبا على ذلك استرداد ما صرفته اللجنة  
الى هؤلاء الموظفين من مكافآت باعتبارها مبالغ غير مستحقة لهم .

( نوى ١٨٧ — فى ١٥/٢/١٩٦٤ )

### قاعدة رقم ( ٦٤ )

#### المبدأ :

لجنة القطن المصرية — موظفو الحكومة المعارون لها أو المنتدبون  
للمعمل بها — عدم جواز منحهم مكافآت ترك الخدمة عند انتهاء مدة  
انتدابهم أو اعارتهم — وجوب استرداد مكافآت نهاية الخدمة التي صرفتها  
اللجنة الى هؤلاء الموظفين اعتبارا من اعادة تشكيلها بقرار مجلس الوزراء  
الصادر فى ٢٦ من نوفمبر ١٩٥٢ — لا يفرض من هذا النظم ما اثارته اللجنة  
من عدم تطبيقها لنظم قوانين المعاشات على موظفيها ، او ما قامت بصرفه  
الى الموظفين المنتدبين والمعارين اليها من مكافآت ليست مكافآت ترك خدمة  
بالمعنى المفهوم لهذه المكافآت ، او ان مندوبها لم يحضر جلسات الجمعية  
العومية للقس الاستشارى عند نظر هذا الموضوع .

#### ملخص الفتوى :

سبق ان رأت الجمعية العمومية انه لا يجوز للجنة القطن المصرية  
مدح مكافآت ترك الخدمة الى موظفى الحكومة المعارين او المنتدبين للعمل

بها عند انتهاء مدة خدمتهم ، ويلزم ترتيبا على ذلك استرداد ما صرفته اللجنة الى هؤلاء الموظفين من مكلفات باعتبارها مبلغ غير مستحقة لهم . وقد اثلبت الجمعية العمومية رأيا هذا على ان لجنة القطن المصرية تعتبر من المؤسسات العامة ذات الميزانيات المستقلة ، ومن ثم لم يمس من الهيئته المخلطية بأحكام قوانين المعاشات في شأن حظر الجمع بين أكثر من معاش أو مكافأة .

وقد كشفت الجمعية العمومية بفتاها هذه وفتاها الصادرة بطلية ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٦١ عن الصفة القانونية للجنة القطن المصرية منذ انشائها واعتبرتها مؤسسة عامة تتمتع بشخصية معنوية مستقلة عن شخصية الدولة وذات ميزانية مستقلة من ميزانية الدولة ، فلا مجال بعد ذلك لبحث كيان اللجنة من جديد بعد اذ حسم الامر في هذا الشأن بفتاوى الجمعية بجلستها المعقودة في ١٩ من أغسطس سنة ١٩٥٩ و ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٦١ و ٢٦ من فبراير سنة ١٩٦٤ سواء من حيث اعتبارها مؤسسة عامة أو من حيث استقلال ميزانيتها أو من حيث اعتبار موظفيها موظفين عموميين .

ومن حيث انه متى كتبت قوانين المعاشات لا تجيز الجمع بين أكثر من معاش أو مكافأة فإنه لا يجوز للجنة القطن أن تمنح الموظفين الحكوميين المنتخبين أو المعالين إليها مكلفات نهائية مدة خدمة ، ماداموا بذلك سيخالفون أمرا محظورا عليهم ، وهو عدم جواز الجمع بين أكثر من معاش أو مكافأة ، وقد حظرت ذلك قوانين المعاشات المخاطب بها هؤلاء الموظفون والواجبة السريان في حقهم . فلذا خولف هذا الحظر تعين على الموظفين المذكورين الرد ، والتزمت اللجنة بالاسترداد — استرداد ما دفع بغير حق — ويتم الرد ويلزم الاسترداد منذ أن ثلبت اللجنة بصرف هذه المكلفات . وقد فكرت اللجنة في مذكرتها الأخيرة أنها قد درجت على هذا الصرف اعتبارا من تاريخ اعادة تشكيلها بقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ . فكل ما صرف من مبلغ مكلفات مدة الخدمة من هذا التاريخ . الذي تقرر اللجنة أنها درجت على صرف هذه المكلفات ابتداء منه — الى الموظفين الحكوميين المنتخبين أو المعالين الى اللجنة هذا الصرف يكون باطلا وبخلاف القانون مادام أن هؤلاء الموظفين الحكوميين

تستلزم عليهم ان يجلسوا بين أكثر من معاش أو مكافأة ، وما دامت مجرد  
تقديم أو استودعهم إلى اللجنة ههنا ضمن المبدع المصنوية في المعاش .  
ولا يخفى من هذا النظر أن لجنة القطن لا تطبق على وظائفها نظم قوانين  
المكافآت - كما جاء بمذكرتها الأخيرة - وذلك أن النظر مغروض على  
الوظف على مكافأة عن مدة خدمته باللجنة يكون قد جمع بين مكافأة ومعاش  
كلوا بين مكافئين بحسب الاجوال ، وهو امر ممنوع عليه ، وعند مخالفته  
يعتبر الرد ، ويجب على اللجنة الاسترداد ، ويتم ذلك الاسترداد في المبدع  
بملا الاجازات والقوامه الطلبة باسترداد غير المستحق .

هنا ولا حجاج فيما ذهبت اليه اللجنة في مذكرتها من أن ما قامت  
بمؤلفه من مكافآت ليس مكافآت ترك خدمة بالمعنى المفهوم لهذه المكافآت -  
وذلك أن هذا القول يرتد بما سبق أن استبانته الجمعية العمومية في  
نظراها الأخيرة المتأخرة في هذا الموضوع بجلستها المعقودة في ٢٦ من يناير  
سنة ١٩٦٤ - من أن السلك بجلاء من قرار لجنة القطن المتأخر بجلستها  
المعقودة في ٢٢ من أغسطس سنة ١٩٥٧ أن هذه المكافآت قد صرفت إلى  
بوظن الحكومة المنتدبين أو المعارين إلى اللجنة عند انتهاء مدة خدمتهم  
هذه المكافآت ترك خدمة ، ويكافى سمرها يتم طبقا لقرار اللجنة الصادر في ٢١  
من ديسمبر سنة ١٩٥٨ في ههنا مكافآت مدة الخدمة للمعارين أو المنتدبين  
بأنهم يرتدوا عنهم ويذهب لأعماله فلاه المعيشة . في كل سنة بخفة .

أما بالنسبة إلى ما اتزته اللجنة حول مرة في مذكرتها الأخيرة من أن  
منذ ما عنها لم يحضر بجلسات الجمعية العمومية عند النظر في هذا الموضوع  
فإن الثابت أن اللجنة لم تطلب ذلك ، وهو أمر كان جائزا لو أنها طلبت . .  
والمقصود بذلك الحضور هو ايضاح وجهة نظر اللجنة . ووجهة نظرها  
كانت واضحة تماما ، ولم يكن خلفا على الجمعية أية وجهة من وجهات  
النظر ، بل لقد قلب الموضوع على جميع وجوهه وانتهى رأي الجمعية  
إلى عدم جواز صرف هذه المكافآت ، وليس في مذكرة اللجنة أي جديد  
يمكن أن يخبر من الرأي الذي نظمت اليه الجمعية .



لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى انه لا يجوز للجنة القطن المصرية صرف مكافآت ترك الخدمة الى الموظفين الحكوميين المنتسبين او المعارين الى اللجنة عند انتهاء مدة نديهم او اعارتهم ، ويلزم ترتيبا على ذلك استرداد ما صرفته اللجنة منذ تاريخ اعادة تشكيلها بقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ — الى هؤلاء الموظفين من مكافآت ، اذ انها جبالغ غير جائز صرفها اليهم ، ويتم الاسترداد بالنسبة الى كل ما صرفه موطبقا للقواعد والاجراءات المقررة فى هذا الشأن .

{ غلوى ٩٣٥ — فى ١٩٦٤/١١/٢ } .



## امثلة اجبانية

قاعدة رقم ( ٦٥ )

المادة :

قرار مجلس الوزراء الصادر في ١/٣٠ و ١٦/٨/١٩٤٤ — تقريرهما  
أبستحقاق موظفي الدرجة التاسعة للاعانة الاجتماعية بالشروط الواردة فيها  
— تقرير وزارة المالية بكتابها المؤرخ ١٨/١/١٩٤٥ صرف الاعانة لموظفي  
الدرجات الخصوصية الموازية للدرجة التاسعة من باب القياس .

الحكم :

ان السلطة العامة — اذ وضعت قاعدة تنظيمية — فانه يكون من حقها  
ان تلغيها او تعدلها حسبما يقتضيه المصلحة العام ، كما انها تملك تفسيرها  
لجلاء ما بها من غموض او ازالة ما فيها من تناقض ، ولكن لا يجوز لسلطة  
اخرى في مدارج التشريع ان تلغي او تعدل قاعدة صادرة من سلطة اعلى  
او ان تضيف اليها احكاما جديدة ، كما انها لا تملك تفسيرها ، الا بتفويض  
خاص بالتفسير من السلطة التي اصدرتها ، فان هي فعلت شيئا من  
ذلك كان عليها باطلا لخروجه من مدار اختصاصها . واعمالا لهذه الاصول  
تكون وزارة المالية — اذ قررت في كتابها رقم ١٨/١/١٩٤٤ المؤرخ في ١٨ من  
يناير سنة ١٩٤٥ الموافقة على صرف الاعانة الاجتماعية للمستخدمين  
الذين يشغلون درجات خصوصية خارجة عن الهيئة توازي الدرجة  
التاسعة في مربوطها او تزيد عليه — قد وقع قرارها باطلا ، سواء اعتبر  
انه معدل لقرارات مجلس الوزراء الصادرة في شأن الاعانة الاجتماعية  
او منسرا لتواعددها ، ذلك لان وزارة المالية سلطة احدى في التشريع من  
مجلس الوزراء ، ولا يجوز لهذه السلطة الا ان تعدل قاعدة وضعتها  
عكس السلطة الاعلى ولا ان تفسرها ، لعدم تفويضها بذلك بنص صريح  
جها . هذا فضلا عن انه لا يجوز تطبيق القاعدة التنظيمية بطريق القياس  
في الحالات التي يترتب عليها تحميل الخزنة العامة باعباء مالية ، ومن  
ثم فلا يجوز قياس الدرجات الخارجة عن الهيئة على الدرجات التاسعة  
الداخلية في الهيئة لانزال حكم الثانية على الاولى الا بنص صريح من السلطة  
المختصة قانونا ، حسبما سلك البيان .

( طعن ٦٧٨ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٥٩/٤/٤ )

قاعدة رقم ( ٦٦ )

المادة :

قرارات مجلس الوزراء في ٣٠ من يناير ، ١٢ ، ٢٢ من أغسطس سنة  
١٩٤٤ بشأن تقريرهما ببلغ جنينه واحد تمنح للموظف عند زواجه لأول مرة  
— صدور قرار مجلس الوزراء في ٢٩ من يولية سنة ١٩٥١ بقطع مبلغ

الاعانة من اول الشهر التالى لتاريخ طلاق الزوجة او وفاتها — الاعتماد في ذلك بتاريخ وقوع الطلاق بصرف النظر عن كونه رجما او بلقا ودون ارتباط باستحقاق المطلقة نفقة خلال فترة المدة ،  
ملخص الفتوى :

قرر مجلس الوزراء بجلساته المنعقدة في ٣٠ من يناير ، ١٢ ، ٢٢ من أغسطس سنة ١٩٤٤ ، منح اعانة اجتماعية بصفة مرتب اضافي ، مقدارها جنبه واحد في الشهر ، وذلك عند زواج الموظف لاول مرة ، على أن تقطع هذه الاعانة عند وفاة الزوجة او طلاقها . وفي ٢٩ من يولية سنة ١٩٥١ اصدر مجلس الوزراء قرارا يقضى بأن « يستقطع مبلغ الاعانة الاجتماعية من اول الشهر التالى لتاريخ طلاق الزوجة او وفاتها » .

ومناد ذلك ان الاعانة الاجتماعية انما تمنح للموظف عند زواجه لاول مرة ، وتقطع عنه بوفاة الزوجة او طلاقها ، وذلك من اول الشهر التالى لتاريخ الوفاة او الطلاق ، بمعنى ان الحق في الاعانة الاجتماعية المشتر إليها انما ينشأ بالزواج ، وينقضى بالوفاة او الطلاق .

والواضح من نصوص قرارات مجلس الوزراء سلفة الذكر ان المناط في قطع الاعانة الاجتماعية ، هو وقوع الطلاق ، بصرف النظر عما اذا كان رجما او بلقا ، ودون ارتباط للزوجة المطلقة من نفقة على زوجها خلال فترة عدتها . فاذا ثبت وقوع الطلاق ، وجب ان تقطع الاعانة الاجتماعية ، اعتبارا من اول الشهر التالى لتاريخ وقوعه ، دون ان يترأخى ذلك الى انتهاء المدة . اذ لا مجال للأجتهد مع صراحة النص ، كما وأنه لا يجوز التوسع في تفسير القواعد التنظيمية التي ترتب اعباء مالية على الخزانة العامة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم استحقاق الموظف للاعانة الاجتماعية — عند طلاق زوجته — اعتبارا من اول الشهر التالى لتاريخ وقوع الطلاق ، ومن ثم فان السيد / ..... لا يستحق الاعانة الاجتماعية اعتبارا من اول نوفمبر سنة ١٩٦٢ ، وهو اول الشهر التالى لتاريخ وقوع طلاقه لزوجته .

(تم في ٢٠٧٣ — في ١٧/١١/١٩٦٢ )

قاعدة رقم ( ٦٧ )

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء في ١٩٤٤/١/٣٠ بقواعد منح اعانة اجتماعية —  
كتاب المالية الدورية رقم ٣٢٤ — ٢٠١/١ الصادر في ١٩٤٤/٩/١ —  
مخالفة للقرار المذكور — لا يمتد به .

### ملخص الفتوى :

ينص قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٤٤/١/٣٠ على أنه « تقرر منح علاوات اجتماعية مقدارها جنيه شهريا عند زواج الموظف لأول مرة ونصف جنيه لكل مولود يرزق له حتى المولود الثالث ويقتصر المنح على من يكون راتبه أقل من ٢٠ جنيها » . كما ينص قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦ من أغسطس سنة ١٩٤٤ على أنه « تقطع الاعانة عند بلوغ ماهية الموظف عشرين جنيها في الشهر » . إلا أن مكتب المالية الدورية رقم ف ٣٢٤-١ / ٢٠٢ الصادر في ٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٤ ، ينص في البند ١٥ منه الخاص بالعلاوة الاجتماعية على ما يأتي « تمنح علاوة اجتماعية بمسئمة مرتب اضافي مقدارها جنيه واحد شهريا وتقتصر هذه الاعانة على من يكون راتبه أقل من ٢٠ جنيها ، بحيث لا يجاوز بها هذا القدر » . ويبين من ذلك أن قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٤٤/١/٣٠ ، قد قرر منح علاوة اجتماعية مقدارها جنيه واحد شهريا ، لكل موظف لا يزيد راتبه على عشرين جنيها عند زواجه لأول مرة ، وكذلك منحه علاوة اجتماعية قدرها نصف جنيه شهريا لكل مولود يرزق له حتى المولود الثالث ، فإن هذا القرار بمبطلته تلك قد جاء علما مطلقا ، لم يشترط لمنح العلاوات الاجتماعية الا ان يكون راتب الموظف أقل من عشرين جنيها ، ولم يقيد المنح بقيد آخر . ويتضح مما تقدم ان الموظف يستند مركزه القانوني الذاتي من هذا القرار مباشرة دون حاجة لاصدار قرار فردي في هذا الشأن . ولما كان القرار الإداري يقوم على ركبتين أساسيتين هما : قصد احداث اثر قانوني ، وامكان ترتيب هذا الاثر ، فإذا كان المركز القانوني موجودا فعلا بقوة القانون ، فإن العمل الذي يأتيه الرئيس المباشر لا يكون قرارا إداريا لفقدته ركنا من أركانه الأساسية ، ومن ثم لا يكون الا اجراء كتابيا لمركز قانوني بالفعل ، ولما كان منشور وزير المالية الصادر بكييفية تنفيذ القرار السابق الذكر لم يقصد به انشاء مركز قانوني معين ، بل قصد به مجرد بيان كيفية تطبيق قرار مجلس الوزراء سالف الذكر في الحدود التي صدر بها ، ومن ثم لا تتوافر لهذا المنشور اركان القرار الإداري بنشأته القانونية وهي قصد احداث مركز قانوني وامكان ترتيب هذا الاثر ، ويعتبر - والحالة هذه - من قبيل الأعمال الحادية التي لا ينجم عنها نشوء مركز قانوني معين ، ويكون قرار وزير المالية الصادر بالخالفه لقرار مجلس الوزراء عديم الاثر لا ينسب أية حصة .

(تمت) ٦٤ - في ١٦/١/١٩٥٦

### قاعدة رقم ( ٦٨ )

المبدأ :

اعانة اجتماعية — صرفها للموظف الأرثوذكس اعتبارا من اول الشهر التالي لمعد الزواج القانوني — عدم الاعتداد بتاريخ الزواج المدني .  
ملخص الفتوى :

ان قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥١/٧/٢٩ في شأن قواعد صرف اعانة غلاء المعيشة ، يقضى بان تزداد هذه الاعانة أو تخفض اعتبارا من اول الشهر التالي لتاريخ ميلاد الاولاد أو وفاة احدهم أو زواج البنات أو تكسب أحد الاولاد ، وفيما يختص بالاعانة الاجتماعية ، تصرف هذه الاعانة من اول الشهر التالي لمعد الزواج . وقد نص الامر العالي الصادر في ١٤ من مايو سنة ١٨٨٣ بتنظيم طائفة الإقباط الأرثوذكس في مادته السادسة عشرة على أنه « من وظائف المجلس المذكور أيضا النظر فيما يحصل بين أبناء الأمة من الدعاوى المتعلقة بالاحوال الشخصية الواضحة أنواعها بكتاب الاحوال الشخصية الذي صار نشره مع قوانين المحاكم المخططة » . ولما كانت دعوى الزواج وما يتعلق بالفصل في صحته أو نفيه والحكم بالطلاق أو الفرقة أو بالطاعة هي اخص مسائل الاحوال الشخصية لما لها من صبغة دينية ، وبالتالي فانهما تدخل في اختصاص المجلس الملى الذي يطبق عليها قانون الاحوال الشخصية الخاص بهذه العائلة .

وقد عرفت المادة ١١ من كتاب الخلاصة القانونية للاحوال الشخصية للإقباط الأرثوذكس الزواج بأنه « اتفاق رجل وامرأة اتفقا ظاهرا بشهادة وصلاة الكهروس واختلاط عشبيتهما اختلاطا شرعيا محصلا لغاياته المعنوية » . وكذلك نصت المادة ٢٣ من الكتاب سالف الذكر ان « النسرى في الشريعة المسيحية المقدسة محرم لانه خارج عن الترويج المباح على ما تقدم ببيانه فهو زنا ظاهر ومستمر ، فمن كانت له سرية وكان غير متزوج فليفتقر بها ويتزوج كالفلبوس المسيحي بين يريد من المؤمنين الاحرار وان كانت النسرية بخرة مؤمنة واجلا لزواجه ويريد الاقتران الشرعى بها فيعقد زواجه بها بالاكليل المنحى وان خلف ذلك واستمر في النسرى كان مستوجبا للقانون الكنسى » .

وعلى ذلك ينقون الاحوال الشخصية الخاص بملة الإقباط الأرثوذكس ، ويرى أن الزواج مقد ديني ، يتعين لى تتوافر أركانه ، ان تتبع في شأنه المراسيم الدينية المقررة والتي بدونها لا يمكن القول من وجهة نظر هذا القانون بوجود زواج يعقد به من الناحية الشرعية ، ومن ثم فالمعد المدني

المحرر في ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ لا يعتبر زواجا . ولا يترتب عليه آثار الزواج ، ولا يعتبر زواج الطلاق قد وجد قانونا الا في ٧ من يناير سنة ١٩٥٢ ، ومن التاريخ الذي تقدم فيه الى المخرائية حيث ابرغ عقد زواجه في الشكل الدني . ولما كان قرار مجلس الوزراء في شأن اقامة الفلام والمشار اليه انتها ، يقضى بصرف الاعانة الاجتماعية من اول الشهر التالي لعقد الزواج ، فان الاعانة الاجتماعية تصرف للطلب من اول الشهر التالي لعقد زواجه الذي تم قانونا ، ولا يحتد في صرف هذه الاعانة بتاريخ زواجه المدني .

( انتهى ١٩٠ - في ١٩٥٥/١/٢١ ) .

### قاعدة رقم ( ٦٨ )

المبدأ :

اعتزال الخدمة . فصل بغير الطريق التاديبى — الموظفون الذين اعتزلوا الخدمة طبقا لقرار مجلس الوزراء في ١٦/١٢/١٩٥٢ والمرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ — استحقاقهم للملاوة الاجتماعية عن المدة المضمومة لمدة خدمتهم .

ملخص الفتوى :

ان الفترة الثانية من المدة الثلاثة من المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ نصت على ان يصرف للموظف الذى تنتهى خدمته — طبقا لاحكام هذا المرسوم بقانون — الفرق بين المرتب والمعاش عن هذه المدة على اقساط شهرية ، فان لم يكن مستحقا لمعاش صرف له ما يعادل مرتبه عن المدة المضافة على اقساط شهرية . كما ان قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ نص على ان يصرف للموظفين الذين يعتزلون الخدمة مرتب سنتين او مرتب المدة الباقية لبلوغ سن التقاعد ايها اقل . ولما كان المرتب يشمل كافة الحقوق الدورية التى يستحقها الموظف سواء ما كان منها من قبل الامتياز او الرواتب الاضافية ، ولما كان الشبايع اراد استبقاء المراكز القانونية للموظفين الذين فصلوا بالطريق غير التاديبى ، وكذلك الذين اعتزلوا الخدمة وفقا لقواعد التيسير على الموظفين غير المتبتين في اعتزال الخدمة بمقتضى قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ ، وذلك في الفترة المضمومة الى مدة خدمتهم ، لذلك فان الموظفين الذين اعتزلوا الخدمة طبقا لقرار مجلس الوزراء المختار اليه والمرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ يستحقون الملاوة الاجتماعية خلال المدة المضمومة لمدة خدمتهم .

( انتهى ١٥٧ - في ١٩٥٦/١٠/١٨ ) .



### قاعدة رقم ١٧٠

#### المبدأ :

القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٦ يسريان أحكام القانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٣ على بعض الفئات - لا يجوز الاستناد الى الاعتراف الاعترافية التي أنشأها القانون بمنح الموظف المصلاوة الاجتماعية مادامت قد ألغيت قواعدها قبل العمل بهذا القانون - لا يجوز كذلك منح الموظف المصلاوة الإضافية المنصوص عليها في المادة الرابعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ على مقتضى نتيجة التسوية - أساس ذلك أن هذه المصلاوة منوطة بالدرجة التي يتقوى العمل طبقا للجدول المرفق لهذا القرار الجمهوري دون غيرها .

#### ملخص الفقرة :

لما كانت القواعد والقرارات المتعلقة بالاعانة الاجتماعية قد ألغيت بالمادة ٩٤ من قانون نظام العاملين رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٦٤ في تاريخ سابق على القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٦ فلا يجوز الاستناد الى الاعتراف الاعترافية التي أنشأها لهم هذا القانون في منحهم الاعانة الاجتماعية وكذلك لا يجوز منحهم المصلاوة الإضافية المنصوص عليها في المادة الرابعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ لأن الممول عليه في تطبيق المادة الرابعة مسالفة الذكر هي الدرجة التي يتقوى العمل طبقا للجدول المرفق لقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ وليس الدرجة المقررة طبقا لأحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٦ والذي لم يكن قد صدر بعد .

كما أن المادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه إذ تضمنت في الفقرة (ب) ينقل العاملين الشاغلين للدرجات الواردة في الجدول الثاني المرفق له الذين أمضوا فيها أو يمضون حتى ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٦٤ مددا لا تقل عن المدة المحددة قرين كل درجة الى الدرجات المبنية بهذا الجدول وتحديد أقبولتهم فيها من أول يوليو سنة ١٩٦٤ ، أنها حدثت لاستكمال هذه المدد تاريخا معينا هو ٢١ أكتوبر سنة ١٩٦٤ وهو سابق على صدور القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٦ ، والاصل (١٠ - ج ٥)

انه لا يؤخذ في الاعتبار عند تطبيق الحكم المنصوص عليه في الفقرة (ب) من المادة الثالثة مسألة الذكر التغيير الذي نشأ سببه القانوني بعد ذلك وان اردت بآثره الى الماضي .

( فتوى - ١٢٣ - في ٢٣ / ١٠ / ١٩٦٧ ) .

قاعدة رقم ( ٧١ )

### المادة

المعلمون الذين طبق عليهم القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٦ بـسريان احكام القانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية على المعلمين المؤهلين الذين عينوا على وظائف مؤقتة او على اعتيادات غير مقسمة الى درجات او على رتب ثابت او على وظائف خارج الهيئة او عمالا باليومية - وجوب تدرج مرتباتهم بالملاوات - احقيتهم في تقاضي الاعانة الاجتماعية طبقا لقرارات مجلس الوزراء الصادرة في يناير واغسطس سنة ١٩٤٤ - احقيتهم كذلك في تقاضي الملاوة الاسكانية المنصوص عليها في قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن قواعد وشروط واوضاع نقل المعلمين الى الدرجات المعادلة لدرجاتهم الحالية .

### ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٦ بـسريان احكام القانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية على المعلمين المؤهلين الذين عينوا على وظائف مؤقتة او على اعتيادات غير مقسمة الى درجات او على رتب او على وظائف خارج الهيئة او عمالا باليومية نص في مادته الاولى على ان « تنسرى احكام القانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية من تاريخ العمل به على المعلمين الذين عينوا على وظائف مؤقتة او على اعتيادات غير مقسمة الى درجات او على رتب ثابت او على وظائف خارج الهيئة او عمالا باليومية وذلك متى استوفوا جميع الشروط المنصوص عليها في هذا القانون » .

وقضى في مادته الثانية بان « لا تصرف عن الملتحقين الفروق المترتبة على تنفيذ حكم المادة السابقة » .

ونص في المادة الثالثة على أنه « لا يجوز الاستناد الى التقديرات الاعترافية أو الدرجة الرجعية التي يرتبها هذا القانون للطن في القرارات الادارية السابقة على تاريخ العمل بهذا القانون الخاصة بالترقيات او التعيينات او النقل » .

وواضح من هذه النصوص أن القانون آتف الذكر لم يكتف بالنص على سريان قانون المعادلات الدراسية على طوائف العاملين المستفيدين من احكامه وانما قضى في مادته الاولى بسريانه عليهم اعتبارا من تاريخ العمل به حرصا على تأكيد قصد الشارع الى تطبيقه عليهم باثر رجعي يرتد الى تاريخ العمل بالقانون المذكور . كما نص القانون صراحة في مادتيه الثانية والثالثة على الاثر المباشر بالنسبة للفروق المالية وبالنسبة للقرارات الادارية الصادرة بالتعيين او بالترقية او بالنقل .

وصياغة النصوص على النحو المتقدم تفيد أن مشرع القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٦ اعتبر أن الاصل هو تطبيق قانون المعادلات الدراسية باثر رجعي ، والاستثناء هو تطبيقه باثر مباشر ، والا كان نص المادتين الثانية والثالثة تزيدا لا لزوم له سيما وأن المادة الرابعة من القانون المذكور نصت على العمل به من تاريخ نشره .

ومن حيث انه متى كان ذلك ، فإن العاملين الذين طبق عليهم القانون المشار اليه يفيدون من احكام قانون المعادلات الدراسية اعتبارا من تاريخ العمل به فيمنحون الدرجات والمرتبات المقررة لؤهلاتهم بالتدسية ترجع الى التحاقهم بالخدمة أو حصولهم على المؤهلات ايها اقرب مع ما يترتب على هذه الدرجات الرجعية والاعتبات الاعترافية من آثار طبقا للقواعد القانونية القائمة آنذاك ولو كانت سابقة على العمل بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٦ الا ما نص هذا القانون على عكسه صراحة .

وهمة يؤكد هذا النظر ويؤيده أن القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ أنشأ وقت العمل به جفا لم يكن موجودا من قبل للذين توافرت فيهم شروط تطبيقه شأنه في ذلك شأن القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٦ ، وقد

تحت التعميمات بالتطبيق تنفيذاً لأحكام، ذلك القانون. - رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ م. على أساس تدوج مرتبات العاملين الذين أمادوا منه وفقاً لأحكام الكدراكات المتصلة التي كان مغفولاً بها منذ تاريخ دخولهم الخدمة رغم أن العمل بها كان قد انتهى في تاريخ نفاذ ذلك القانون . وتبعاً على هذا يتمين أن تطبق على العاملين المستفيدين من أحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٦ كقاعدة النظم القانونية التي كانت سارية إبان العمل بقانون. المعدلات التفاضلية التي طبق على هؤلاء العاملين من تاريخ العمل به .

كما يؤكد هذا النظر أيضاً ما تضمنته المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٦ سالف الذكر ، فقد استعرضت هذه المذكرة المراحل التشريعية التي اعتمدت صدور القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ وذلك بميزة يتعلق بتحديد الموظفين المستفيدين من أحكامه وأشارت الى ما طرأ عليه هذا القانون من تعديلات من بينها القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٦ الذي قضى بعدم إعادة الموظفين المتقاعدين على وظائف مؤقتة أو المستخدمين الخارجين من الهيئة أو عمال اليومية من أحكام قانون المعدلات الدراسية مع عدم الإخلال بالأحكام النهائية الصادرة من محكمة القضاء الإداري وأحكام الإدارية والقرارات النهائية الصادرة من اللجان التفاضلية وجهات الإدارة .

وأضافت المذكرة أن العاملين بالجهات التي لم يتم معظم موظفيها ومستخدميها وعمالها بمخاضة الحكومة \* لم يحصلوا على ما حصل عليه زملاؤهم في الوزارات الأخرى بطريق القضاء ، كما لم يتم الجهات التي يعملون فيها بصورة حالائهم كما تعلقه باقي الوزارات فاصبحوا في وضع شاذ نتيجة العدالة نتيجة للفرقة بينهم وبين زملائهم في الوزارات الأخرى ورغبة في تحقيق تكافؤ الفرص بين العاملين في الدولة فقد رأى اعتماد تشريع عام يقضى بتطبيق أحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ على جميع العاملين الموظفين والمستخدمين وعمال اليومية من لم ينفذوا من هذا القانون متى استوفوا جميع الشروط المنصوص عليها فيه لكي تتحقق المساواة بينهم وبين زملائهم في الوزارات الأخرى . وقد روعي في مشروع هذا القانون مصالح الخزنة عنص في مالهته الفنية على عدم صرف مبروقه مالية عن الماضي » .

وهكذا يبين بجلاء من استعرض المراحل التشريعية التي سبقت صدور القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٦ — والتي دفعت الحكومة الى وضعه — ان المشرع استهدف من وراء هذا القانون تحقيق المساواة بين العاملين المؤهلين الذين عينوا على وظائف مؤقتة او على اعتمادات غير مقبسة الى درجات او على ربط ثابت او على وظائف خارج الهيئة او عمالا باليومية ممن لم يبادروا الى مخرصة الحكومة والحصول على احكام قضائية نهائية او على تسويات ادارية بتطبيق قانون المعادلات الدراسية عليهم ، وبين زملائهم الذين صدرت لصالحهم مثل تلك الاحكام او التسويات . ولم تكن هذه المساواة لتتأتى الا بلرجاع اثر القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٦ الى الماضي ، اى الى تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ .

وصدورا على فكرة الرجعية هذه ، صاغ المشرع نصوص القانون آنف الذكر نقضى فى المادة الاولى بان الاصل فى وقت سريان احكامه هو تاريخ العمل بقانون المعادلات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ . واذا كانت للمادتان الثانية والثالثة قد نصتا على عدم صرف الفروق المالية المترتبة على تنفيذ احكامه عن الماضي ، وعدم جواز الاستناد الى الاصلية الاعتبارية او الدرجة الرجعية التى يرتبها هذا القانون للظمن فى القرارات الادارية السابقة الخاصة بالترقيات او التعيينات او النقل ، فلم يكن ذلك — كما تضمنت مذكرته الايضاحية صراحة — الا مراعاة لصالح الخزنة مما مؤداة ان الاصل فى تطبيق احكام ذلك القانون هو الرجعية والاستثناء فى هذا الشأن هو الفورية . وهذا الاستثناء — الذى لا يجوز التوسع فيه او القياس عليه — مقصور على حلتى الفسوق المالية عن الماضي والقرارات السابقة بالترقية والتعيين والنقل .

ولا يقدح فيها تقدم ما نصت عليه المادة الرابعة من القانون المذكور من ان « ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره . فذلك انه لا يتصور ان يكون لهذه المادة — اذ وجود الاثر الرجعى لاحكام القانون كاصل عام — الا معنى وجوب تنفيذ احكام هذا القانون من تاريخ نشره ، اذ مجرد التنبية على الجهات الادارية بالمبادرة الى تنفيذ تلك الاحكام بمجرد النشر — مستثلا عنا فى ذلك من تحديد لتاريخ سريان الاحكام المنصوص على اعمالها باثر مباشر من تاريخ صدورها —

وينبني على التسليم بالآثر الرجعى لاحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٦. - فيما عدا الحالات المستثناة بالنص. المصريح - وجوب اعادة تسوية حالات العاملين المستفيدين من احكامه اعتبارا من تاريخ العمل بقانون المعادلات الدراسية بما تقتضيه تلك التسوية من افاضتهم من جميع الانظمة القانونية التى عاصرت مدة خدمتهم ، كل فى مجاله الزمنى .

وتربيا على ما تقدم يتعين تدرج مرتبات العاملين المشار اليهم بالمعلاوات باعتبار هذا التدرج اثرا احتيا لمنحهم الدرجات والمراتب المقررة لمؤهلاتهم. بالترجى يرتد الى تاريخ دخول الخدمة او الجسور على المؤهل ايها اقرب وكذلك منحهم الاعانة الاجتماعية المنصوص عليها فى قرارات مجلس الوزراء الصادرة فى يناير واغسطس سنة ١٩٦٤ والمعلاوة الاضافية المنصوص عليها فى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن قواعد وشروط واوضاع نقل العاملين الى الدرجات المعادلة لدرجاتهم الحالية والذى قضى فى المادة الرابعة منه ان « يمنح العامل مرتبا يعادل مجموع ما استحقه فى ٢٠ يونية سنة ١٩٦٤ من مرتبه واعانة اجتماعية مضافا اليه علاوة من علاوات الدرجة المنقول اليها بعد اثنى عشر شهرا سنويا . » .

ولا يسوخ الاحتجاج فى هذا الصدد بان القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٦ انشا للعاملين الذين تنطبق عليهم احكامه من تاريخ العمل به فى ٣ من مايو سنة ١٩٦٦ حقا لم يكن موجودا من قبل الامادة من قانون المعادلات الدراسية ومن ثم تقتصر تلك الامادة على منحهم الدرجات الرجعية والاقتضية الاعتبارية دون ان تمتد الى افاضتهم من النظم والقواعد السابقة على هذا التاريخ . ذلك ان هذا القول يؤدى الى التفرقة بين العاملين الذين سويت حالتهم وفقا لقانون المعادلات الدراسية سواء من اختصم منهم جهة الادارة وحصل على حكم لصالحه او من قامت جهة الادارة من تلقاء نفسها بتسوية حالته . وبين العاملين الذين لم تسو حالتهم طبقا لاحكام هذا القانون ، وهو الامر الذى قصده المشرع الى تلاميذ بلبيدار القانون آتف الفكر حسبما سبق البيان .

يفاضى الى ذلك انه ولئن كان الاصل ، تطبيقا لفكرة الاثر المباشر للقاعدة التشريعية ، هو وحدة تاريخ نشوء الحق الذى يقرره وتاريخ الامادة منه - الا ان الاستثناء الذى يرد على هذا الاصل ، اى الاثر الرجعى للقاعدة التشريعية ، من مقتضاه المغيرة فى الزمان بين التاريخين المذكورين بحيث يسبق ثانيهما الاول . فضلا عن انه ليس للرجعية هنا من معنى سوى الإفادة من للقواعد القانونية السابقة ، اى افادة المبلين المعروضة حالتهم من احكام قانون المعادلات الدراسية ، بكلفة الاثر المترتبة على ذلك اعتبارا من تاريخ العمل به وليس اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٦ فيما عدا الحقوق التى استثنائها المشرع بالنص الصريح ، وليس من بينها الحق فى تدرج العلاوات وفى الاعلة الاجتماعية والعلاوة الاضائية .

وغنى عن البيان انه لا يجوز التصدى فى هذا المقام بأن الادبية الاعتبارية لا تنتج ذات الاثار التى تنجم عن الادبية الفعلية ، اذ من المسلم ترتيب اثار اى وضع قانونى يقرره المشرع حكما على نسق الاثر الذى تترتب على تحققه فعلا ، ولا سيما اذا كان هذا الوضع الحكى نتيجة للآخر الرجعى للتشريع ، والا كان من شأن المغيرة بين اثار كل من الوضعين ، الحكى والفعل ، اهدار ارادة المشرع .

ومن حيث انه لا يسوغ القول ، فى صدد الاعلة الاجتماعية ، بان القواعد المنظمة لمنهج هذه الاعلة كانت قد سقطت فى مجال التطبيق اعتبارا من اول يولية سنة ١٩٦٤ بالتطبيق لحكم المادة ٦٤ من قانون الخمين بالدولة مما لا محل معه الى احيائها من جديد بقرار منحها لمن لم يكن له اصل استحقاق فيها وان تقررت له اقدنية اعتبارية ترد الى تاريخ كانت هذه الاعلة تسبق فيه - ذلك ان سقوط قاعدة قانونية فى مجال التطبيق ، اى ايلائها ، ليس من شأنه امتناع تطبيقها خلال الفترة الزمنية لحياتها القانونية اذا ما توافرت شروط اتمامها ولو كانت تلك القاعدة قد انقضى فى تاريخ سابق على الوقت المراد تطبيقها فيه . والقول بغير ذلك ينطوى على اهدار للقوة القانونية لمل هذه القاعدة بلتر رجعى دون نص صريح ، اى يعتبر من قبيل تطبيق قاعدة الانقضاء - دون نص - بالتر رجعى .

وعرضها على تلك « مما دام ان المشرع في المادة ٩٤ المشار اليها لم  
يغنى مراعاة على أي اثر رجعى لانقاذ غطلم الاعاقة الاجتماعية » فان  
هواحد هذا النظام كتال واجبة التطبيق في مجال العمل به زمانيا « ولو تم  
ذلك التطبيق بعد انقضاء .

ومن حيث انه لا محل للقول ، في خصوص العلاوة الاضافية ، بعدم  
استحقاق العاللين المذكورين لها استنادا الى ما قضت به المادة ٨ من  
قرار التفسير التشريعي رقم ٤ لسنة ١٩٦٥ من ان « العامل الذى عين  
على درجة من الدرجات الواردة بالجدول المرافق لقانون العاللين بالدولة  
بعد ١٩٦٤/٦/٢٠ ثم ارجعت اقدميته اعتبارا من تاريخ سابق على  
١٩٦٤/٧/١ لا يستحق ان يمنح العلاوة الاضافية المنصوص عليها في  
المادة ٤ من القرار الجمهوري رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ » ذلك ان هذا  
الحكم انما قصد به مواجهة حالة العامل الذى لم يكن موجودا بالخدمة  
عملا في ١٩٦٤/٦/٢٠ - حيث اشارت المذكرة لمرافعة لقرار التفسير  
اليه انه « لما كان منطوق منع العلاوة الاضافية ان يكون العامل موجودا في  
الخدمة عملا في ١٩٦٤/٦/٢٠ ، فان العامل الذى عين بعد ذلك وارجعت  
اقدميته غرضا الى تاريخ سابق لا يستحق ان يمنح العلاوة المشار اليها »  
وبالتالى فان حكم هذه المادة لا يسرى على العاللين المعروضة حالتهم ،  
فهؤلاء يتمتعون بميزة في الدرجات المقررة لمؤهلاتهم ، فحينئذ لقانون  
المعادلات الدراسية المطبق في شأنهم بحكم المادة الاولى من القانون رقم  
٧ لسنة ١٩٦٦ ، من تاريخ تعيينهم بالصكوكية او من تاريخ حصولهم على  
المؤهل اليها اقرهم بذلك في وقت سابق على اول يوليو سنة ١٩٦٧ كما  
يجوز من استعانة المادة الثانية من القانون المذكور - الذى عاينوا المحاميات  
الدراسية - بالقرارات التى يملكها « لا يسرى حكم الاستفادة المستلزمة الا على  
المرتضى الذين عينوا قبل اول يوليو سنة ١٩٦٣ وكانوا قد حصلوا على  
للمؤهل المشار اليه في المادة المستلزمة قبل ذلك التاريخ ايضا ويشترط ان  
يكونوا موجودين بالفعل في خدمة الصكوكية وقت نفاذ هذا القانون » .

وبعبارة اخرى ، فان العاللين المشار اليهم لا ينطبق عليهم وصف  
التعيين على احدى الدرجات الواردة بالجدول المرافق لقانون العاملين



المختين بعد ٢٩٦٤/٧/٣٠ ، وأما كان تعيينهم سابقا على أول يوليو  
سنة ١٩٥٢ شأنهم في ذلك شأن زملائهم الذين طبق عليهم القانون رقم  
٣٧ لسنة ١٩٥٢ من بداية الأمر .

( فتوى رقم ٧٥١ - في ١٢/٧/١٩٧٠ )

### قاعدة رقم (٧٢)

المبدأ :

إعادة تعيين العامل المؤقت على درجة بالميزانية بعد أول يولية سنة  
١٩٦٤ ودون فصل زمني بين الخدمة السابقة والخدمة الجديدة - احتفاظه  
بالمرتب الذي كان يتقاضاه في وظيفته السابقة إذا كان يزيد على بداية مربوط  
الدرجة المعاد تعيينه فيها - المقصود بالمرتب الأصلي للعامل مضافا إليه  
أعانة غلاء المعيشة والإعانة الاجتماعية اعتبارا من أول يولية سنة ١٩٦٤  
مدم استحقاق العامل عن مرتبه هذا أعانة غلاء معيشة أو أعانة اجتماعية  
بعد أول يولية ١٩٦٢ .

نصوص الفتوى :

إن نظام العاملين المختين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة  
١٩٦٤ ينص في المادة ١٧ منه على أن « يمنح العاملون عند التعيين أول  
مربوط الدرجة المقررة للوظيفة وفقا للجدول المرافق لهذا القانون ، ويجوز  
في الأحوال التي يحددها رئيس الجمهورية بقرار منه منح العامل مرتبا  
يزيد على بداية مربوط الدرجة ، ويستحق العامل مرتبه من تاريخ تسلمه  
العمل » ونص المادة ٩٤ منه في فقرتها الأولى على أن « يستمر العاملون  
في تلقى مرتبتهم الحالية بما فيها أعانة غلاء المعيشة والإعانة الاجتماعية  
وتضم أعانة غلاء المعيشة والإعانة الاجتماعية الى مرتبتهم الأصلية اعتبارا  
من أول يوليو سنة ١٩٦٤ وتلغى من هذا التاريخ جميع القواعد والقرارات  
المتعلقة بها بالنسبة للخاضعين لاحكام هذا القانون » .

ومن حيث أن المادة الأولى من قرار التفسير التشريعي لاحكام  
القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه الصادر برقم ٥ لسنة ١٩٦٥ ،  
بعد تعديلها بقرارا التفسير التشريعي رقمي ١ و ٢ لسنة ١٩٦٦ ، فمن  
على الآتي :

« العاليل الذي يعاد تعيينه في الكادر العالى أو الكادر المتوسط أو في درجة اعلى يحتفظ بالمرتبة الذى كان يتقاضاه في الكادر أو الدرجة الأدنى ولو كان يزيد على اول مربوط الدرجة المعاد تعيينه فيها ويشترط ألا يجاوز نهاية مربوطها .

ويسرى حكم الفقرة السابقة على العاليلين الذين يتم تعيينهم في احدى الوظائف التى تنظمها قوانين خاصة بما لم يكن هناك فاصل زمنى بين ترك الوظيفة السابقة والتعيين في الوظيفة الجديدة .

ويسرى حكم الفقرة السابقة على العمال المؤقتين أو المعينين بمكلفات شغل عند اعادة تعيينهم على درجات بالميرانية » .

ومن حيث أنه يخلص من التصوّر المتقدم أن العاليل المؤقت الذى يعاد تعيينه على درجة بالميرانية بعد اول يولية سنة ١٩٦٤ ، ودون فاصل زمنى بين الخدمة السابقة والخدمة الجديدة يحتفظ بالمرتبة الذى كان يتقاضاه في وظيفته السابقة اذا كان يزيد على بداية مربوط الدرجة المعاد تعيينه فيها ، وذلك طبقاً لاحكام المادة الاولى من قرار التفسير التشريعى رقم ٥ لسنة ١٩٦٥ سالف الذكر ، والمقصود بالمرتبة في هذا الخصوص هو المرتبة الاصلى للعمال مضطراً اليه اعانة غلاء المعيشة والاعانة الاجتماعية اعتباراً من اول يولية سنة ١٩٦٤ وذلك طبقاً لحكم المادة ٩٤ من نظام العاليلين المدنيين بالدولة ، ولا يستحق العاليل عن مرتبه المشار اليه اعانة غلاء المعيشة او اعانة اجتماعية بعد اول يوليو سنة ١٩٦٤ . وذلك لسبق ضم الاعانتين المذكورتين الى مرتبه الاصلى اعتباراً من التاريخ المذكور من جهة ، ولانقضاء جميع القواعد والقرارات المتعلقة بهاتين الاعانتين اعتباراً من التاريخ المذكور من جهة اخرى طبقاً لحكم المادة ٩٤ من نظام العاليلين المدنيين بالدولة السالف الإشارة اليها .

ومن حيث أن ملاد نص المادة ٩٤ سالف الذكر يسقط الاحكام الخاصة باعانة الغلاء في ١٩٦٤/٧/١ بالنسبة اليه المتقولين على درجات قانون العاليلين المدنيين اعتباراً من ذلك التاريخ ، وأنه لم كان يسوغ حصول العمال المتقولين على اعانة غلاء المعيشة بعد ١٩٦٤/٧/١ .

ومن حيث أن المقمود بالاحتفاظ بالأجور السبغة للعمال المؤقتين الذين عينوا على درجات في ظل العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ حسبما انتهت إليه الفتوى الصادرة عن إدارة الفتوى للجهاز المركزي للتنظيم والإدارة والمحاسبات بتاريخ ١١/٣/١٩٦٩ ، هو الأجور الأصلية . بعد أن ضمت إليها اعانة غلاء المعيشة والاعانة الاجتماعية اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٦٤ ، وليست الأجور المذكورة بعد أن أضيفت إليها خطأ اعانة غلاء المعيشة والاعانة الاجتماعية بعد أول يوليو سنة ١٩٦٤ بمعنى أنه لو كان الأجر الذي يحصل عليه العامل المؤقت قد زيد على أساس زيادة اعانة غلاء المعيشة في وقت كانت فيه هذه القواعد قد ألغيت فمن الأجر الذي يتقاضاه فعلا لا يكون اجرا قانونيا وإنما يتعين تعطيله بما يتفق مع القانون ويتحدد حقه في الاحتفاظ بالأجر السابق عند إعادة تعيينه . على درجة بهذا الأجر القانوني ، ومن ثم فإن كلا من الفترتين الصادرتين من إدارة الفتوى المذكورة بتاريخ ١٢/٨/١٩٦٥ و ٢٥/٢/١٩٧٠ ، تعتبر صحيحة في الظروف التي صدرت فيها حيث لم يكن قرار التفسير التشريعي رقم ٢ لسنة ١٩٦٩ قد صدر وقت صدور الفتوى الأولى .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية إلى أن العامل المؤقت الذي كان يتقاضى اعانة غلاء معيشة أو اعانة اجتماعية قبل ١٩٦٤/٧/١ وضمت الاعانة إلى أجره اعتبارا من التاريخ المذكور ثم أعيد تعيينه على إحدى الدرجات الواردة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ دون نفاذ زمني بسببه . وحتى الخبة السابقة والجديدة يحتفظ بأجره بعد ضم العلوة المذكورة إذا كان يزيد على بداية مرسوم الدرجة التي أعيد تعيينه عليها ، ولا يستحق على هذا الأجر اعانة غلاء معيشة أو اعانة اجتماعية لانفاء القواعد والنظم الخاصة بهما اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٦٤ .

( ملف ٢٦٠/٣/٨٦ - جلسة ١١/٤/١٩٧٠ )

## اعانة غلاء المعيشة

- الفصل الاول : استحقاق اعانة غلاء المعيشة .
- الفصل الثاني : اعانة غلاء المعيشة لمنطقة قناة السويس .
- الفصل الثالث : تثبيت اعانة غلاء المعيشة .
- الفصل الرابع : اعانة غلاء المعيشة وتسعى المؤهلات الدراسية (بقواعد الانصاف ثم بقواعد المعاملات الدراسية) .
- الفصل الخامس : خصم فرق الكاديين من اعانة غلاء المعيشة .
- الفصل السادس : المنفعة فرائد اعانة غلاء المعيشة وضما الى المرحب .
- الفصل السابع : المودة الى وضع اعانة غلاء المعيشة ثم استهلاكها .
- الفصل الثامن : مسائل متنوعة .

## الفصل الأول

### استحقاق اعانة غلاء المعيشة

#### قاعدة رقم (٧٢)

##### المقدمة :

مضام حرفة اعانة غلاء المعيشة طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في أول ديسمبر سنة ١٩٤٦ وكتيب وزارة المالية الدوري رقم ٢٢٤ - ١٧/١٣ الصادر في ١٩/١٦ هو الاستمرار في القيام باداء واجبات منتظمة - عدم استحقاق الاعانة طبقا للقرار والكتيب المذكورين للمعنيين بصفة غير منتظمة .

##### ملخص الحكم :

في اول ديسمبر سنة ١٩٤٦ قرر مجلس الوزراء منح اعانة غلاء المعيشة بنسب متفاوتة معينة في صدر هذا القرار للموظفين والمستخدمين والعاملين . ثم صدر الكتيب الدوري رقم ٢٢٤ - ١٧/١٣ في ٦ من يناير سنة ١٩٤٧ تنفيذا لقرار مجلس الوزراء المذكور بشأن اعانة غلاء المعيشة ، وجاء في البند الثالث منه بيان الاحكام الخاصة بصرف هذه الاعانة . ونصت الفقرة الثانية من هذا البند على انه « يشترط من تصرفه اليه هذه الاعانة ان يكون من العاملين بصفة منتظمة ، وليس من المكلفين بخدمات وقتية او عارضة والمتصود بالخدمة المنتظمة ان يكون الموظف او المستخدم او العامل مستمرا في القيام باداء واجبات منتظمة بصرف النظر عن فئة المستخدمين التابع لها . ولا تصرف الاعانة الا لمن له خدمة سلاسة اتمرها على الاقل » . ومؤدى عبارات هذا الكتيب الدوري ان اعانة غلاء المعيشة هذه - بالتطبيق لاحكام قرار مجلس الوزراء الصادر في اول ديسمبر سنة ١٩٤٦ - لا تصرف للموظفين والمستخدمين والعاملين بصفة غير منتظمة .

قاعدة رقم (٧٤)

المادة :

شروط استحقاق الموظفين والمستخدمين والعمال لاعانة غلاء المعيشة وتاريخ هذا الاستحقاق — التفرقة بين المعينين بصفة منتظمة وبين المعينين على اعتمادات مؤقتة — استحقاق الاولين للاعانة بعد مضي ثلاثة اشهر من تاريخ التحاقهم بالخدمة بالتطبيق لقرار مجلس الوزراء في ١٩٤١/١٢/١ واستحقاق الاخرين لها بعد مضي سنة بالتطبيق لقرار مجلس الوزراء في ١٩٥٢/١٠/٢٩ — تجدد الاعتماد المعين عليه الموظف او المستخدم او العامل — لا يفوله حق الاستفادة من قرار مجلس الوزراء في ١٩٤١/١٢/١ فيما يتعلق بتاريخ استحقاق الاعانة .

ملخص الحكم :

ان كتاب المالية رقم ٢٣٤ — ٢٧/١٣ الصادر في ٦ من يناير سنة ١٩٤٢ تنفيذا لقرار مجلس الوزراء الصادر في اول ديسمبر سنة ١٩٤١ متضمنا القواعد العامة في شأن تقرير اعانة الغلاء يقضى بانه « يشترط تبين تصرف له الاعانة ان يكون من العاملين بصفة منتظمة وليس من الكلفين بخدمات وقتية او عارضة ، والمقصود بالخدمة المنتظمة ان يكون الموظف او المستخدم او العامل مستمرا على القيام باداء واجبات منتظمة ، بصرف النظر عن فئة المستخدمين التابع لها ، ولا تصرف الاعانة الا ان له مدة خدمة ثلاثة اشهر على الاقل . كما لا تصرف الاعانة للعمال الذين يراعى في تحديد اجورهم ارتفاع تكاليف المعيشة » . وفي ٢٩ من اكتوبر سنة ١٩٥٢ وافق مجلس الوزراء على منح الموظفين والمستخدمين والعاملين الذين يعينون على اعتمادات مؤقتة اعانة غلاء معيشة بعد مضي سنة من تاريخ تعيينهم على اساس ماهيتهم او اجورهم في اليوم التالي لمضي السنة اما من يكون منهم وقت صدور القرار بالخدمة ومضى عليه سنة ولم تصرف له هذه الاعانة فتتبع اليه من تاريخ موافقة مجلس الوزراء ( ١٩٥٢/١٠/٢٩ ) على اساس ماهيته او اجره من ذلك التاريخ ، وذلك بشرط الا تكون الماهية او الاجر الذي يتقاضاه الموظف او المستخدم او العامل يزيد مما هو مقرر لمؤهله او ما هو مقرر طبقا لقواعد التعيين ، وانه في حالة ما اذا كانت الماهية او الاجر يزيد على ما هو مقرر قانونا تقتصر هذه الزيادة من اعانة الغلاء . وقد اوضحت بذكر اللجنة المالية المؤرخة ٢٦ من اكتوبر سنة ١٩٥٢ والتي وافق عليها مجلس الوزراء

في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ على النحو المشار إليه ، ان المقصود بالمكثين بأعمال وقتية أو عارضة ممن كانوا لا يستحقون اعانة غلاء ، أولئك الذين يعينون على اعتمادات مؤقتة ليس لها صفة الدوام ، وقد انتهت مجلس الوزراء في القرار المذكور الى منحهم اعانة غلاء بعد انقضاء سنة عليهم بالخدمة .

وتطبيقا لما سبق فان المدعى ، باعتباره معينا على اعتماد مؤقت بميزانية البلدية ، لا يكون محالا لتطبيق كتاب المالية الدورية رقم ف ٢٣٤ - ٢٧/١٣ بتاريخ ٦ من يناير سنة ١٩٤٢ تنفيذا لقرار مجلس الوزراء الصادر في اول ديسمبر سنة ١٩٤١ ، وبالتالي لا يمنح اعانة غلاء بعد ثلاثة اشهر من تاريخ التحاقه بالخدمة ، ذلك لانه في وصفه المشار اليه فيما تقدم لا يعمل بصفة منتظمة ومستمرة . ولا يغير من هذا النظر ان الاعتماد يتجدد بميزانية البلدية على توالى السنوات المالية ، لان هذا التجديد لا ينفي عنه صفة التوقيت . فضلا من ذلك فان العقد المبرم بين المدعى والبلدية يسوغ لكل من الطرفين انهاء في اى وقت ، ومن ثم فان المدعى لا يستحق اعانة غلاء المعيشة التي يطلب بها ، ويكون الحكم المطعون فيه ، وقد اخذ بغير هذا النظر ، قد خالف القانون .

( طعن ٩٦٠ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٨/٦/٢١ )

#### قاعدة رقم ( ٧٥ )

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ بشأن منح المعينين بصفة غير منتظمة اعانة غلاء معيشة - استحداثه قاعدة تنظيمية لم تكن مقرررة قبل صدوره - تحديد المقصود بالمعينين بصفة غير منتظمة يرجع فيه الى مذكورة اللجنة المالية في ١٩٥٢/١٠/٢٦ بشأن طلب استصداره - المقصود بالمعينين بصفة غير منتظمة الذين يعينون على اعتمادات مؤقتة ليست لها صفة الدوام - المعينون على اعتمادات مؤقتة في الميزانية تستمر سنتين او ثلاثا او اكثر - عدم استحقاق هؤلاء اعانة غلاء معيشة طبقا لقرار ١٩٤١/١٢/١ وكتاب وزارة المالية الدورية رقم ٢٣٤ - ٢٧/١٣ في ١٩٤٢/١/٦ .

### ملخص الحكم :

لنهم تصد الشارع من عبارة الموظفين المعينين بصفة غير منتظمة في مجال القواعد المنظمة لنوع اعانة غلاء المعيشة بتمين الرجوع الى مذكرة اللجنة المالية في ٣٦ من اكتوبر سنة ١٩٥٢ التي اشتملت على اقتراح في منح تلك الطائفة اعانة غلاء معيشة ، والتي وافق عليها مجلس الوزراء في ٢٩ من اكتوبر سنة ١٩٥٢ . ويتبين من الاطلاع عليها ان التواعد الخاصة باعانة غلاء المعيشة لا تصرف للموظفين والمستخصين والمعمال المعينين بصفة غير منتظمة « وهؤلاء هم الذين يعينون على اعتيادات مؤقتة ليست لها صفة الدوام . وان مصلحة السمك الحقيقية قد استطلعت راي اللجنة المالية في منح عملها المؤقتين اعانة غلاء معيشة ، فوافقت وزارة المالية في سنة ١٩٥٠ على منحهم الاعانة بشرط ان يكون قد مضى عليهم سنة واستمروا في الخدمة بدون اتصال ، وذلك على اساس انهم يكونون في حكم المعينين بصفة منتظمة . وان وزارة الداخلية طلبت الموافقة على منح اعانة غلاء معيشة لموظف بها معين في عمل مؤقت بمهنية شهرية ، فوافقت وزارة المالية على منحة الاعانة بشرط ان يكون عمله سيستمر اكثر من عام . كما طلبت مصلحة الاموال المقررة الموافقة على منح كعبة المجرى والتقدير العام المعينين على الاعتماد المفتوح لهذا الغرض بميزانية عام ١٩٥٠/١٩٤٩ اعانة غلاء معيشة . واستطردت مذكرة اللجنة المالية لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٩ من اكتوبر سنة ١٩٥٢ تقول ان بعض اعتيادات الميزانية التي يجوز تعيين موظفين او مستخدمين او عمال عليها بالرغم من ومنها بانها مؤقتة غير انها قد تستمر الى سنتين او ثلاث او اكثر حسب نوع العمل المخصص له الاعتماد . وان ديوان الموظفين يرى بمذكرة له في ١٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ ان الامر يحتاج الى وضع قواعد ثابتة لتنظيم حالات الموظفين والمستخصين والعمال الذين يمينون على اعتبارات مؤقتة من حيث استجابتهم لامعة غلاء معيشة ، وانسه يقترح منحهم اعانة غلاء معيشة بعد خمس سنة من تلوين تعيينهم على اساس ماهيتهم او لجورهم في اليوم التالي لضى سنة عليهم بالخدمة ، ومن يكون منهم الآن في الخدمة ومضى عليه سنة بها ولم تصرف له هذه الاعانة تمنح اليه من تاريخ موافقة مجلس الوزراء على اساس ماهيته او اجره في ذلك التاريخ . وقد وافق مجلس الوزراء في ٢٩ من اكتوبر سنة ١٩٥٢ على راي اللجنة المالية المبني في تلك المذكرة ، فاستحدثت بذلك قاعدة تنظيمهم بصفة



تضمنها الكتاب الدورى رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٢ الصادر من ديوان الموظفين فى ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ بشأن اعانة غلاء المعيشة للموظفين والمستخدمين والعمال المؤقتين ، ونص هذا الكتاب على ما يأتى « يحيط ديوان الموظفين وزارات الحكومة ومصلحتها بأن مجلس الوزراء وافق بجلسته المقبودة فى ٢٩ من اكتوبر سنة ١٩٥٢ على منسح الموظفين والمستخدمين والعمال المعينين بصفة غير منتظمة على اعتبارات مؤقتة بالميزانية اعانة غلاء معيشة بعد مضى سنة من تاريخ تعيينهم على اساس ماهيتهم او اجورهم فى اليوم التالى لضى سنة عليهم بالخدمة ، ومن يكون منهم الآن فى الخدمة ومضى عليه سنة بها ولم تصرف له هذه الاعانة تمنح اليه من تاريخ موافقة مجلس الوزراء على اساس ماهيته او أجره فى ذلك التاريخ بشرط الا تكون الماهية او الاجر الذى يتقاضاه الموظف او المستخدم او العامل يزيد عما هو مقرر لمؤله او ما هو مقرر طبقا لقواعد التعيين ، وفى حالة ما اذا كان الموظف او المستخدم او العامل يحصل على ماهية او أجر يزيد على الماهية او الاجر القانونيين تخضع هذه الزيادة من اعانة الغلاء » . ويوضح ما تقدم أن الموظفين والمستخدمين والعمال المعينين على اعتبارات مؤقتة فى الميزانية والذى قد تستمر سنتين او ثلاثا او أكثر حسب نوع وطبيعة العمل المخصص له الاعتماد يعتبرون من الموظفين المعينين بصفة غير منتظمة فى حكم قرار مجلس الوزراء الصادر فى اول ديسمبر سنة ١٩٤١ وكتاب وزارة المالية الدورى رقم ٢٢٤ - ١٣/١٧ فى ٦ من يناير سنة ١٩٤٢ ، وما كانوا يستحقون تلك الاعانة لولا أن صدر قرار مجلس الوزراء فى ٢٩ من اكتوبر سنة ١٩٥٢ الذى اثنى لهم هذا الحق . ولا يقدح فى هذا النظر أن كتاب وزارة المالية قد نص على أن « المقصود بالخدمة المنتظمة أن يكون الموظف او المستخدم او العامل مستمرا على القيام باداء واجبات منتظمة بصرف النظر من فئة المستخدمين التابع لها » ، وأن وزارة المالية كتبت قد وافقت قبل صدور قرار مجلس الوزراء فى ٢٩ من اكتوبر سنة ١٩٥٢ على منح العمال المؤقتين فى بعض الوزارات والمصالح اعانة غلاء معيشة بعد مضى سنة من تاريخ تعيينهم ، ذلك أن المقصود بمعبرة « بغض النظر من فئة المستخدمين التابع لها » هو عدم الاعتماد

بما أنه كان المخطط دافئاً الهيئة أم خالجهما أم حالاً باليونانية ، طائلة  
أنه ليس معيماً على اعتماد مؤقت ، وإن موافقة وزارة المالية على  
منح الممثل المؤقت اعانة غلاء معينة قبل صدور قرار مجلس  
الوزراء في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ كانت بمناسبة استيفاءات صدرت  
من هذه الوزارة والمصالح عن حالات نردية معينة . من أجل هذا  
يكون في ارتقاء وزارة المالية في هذا الشأن ليس متافراً بالتطبيق  
لقرار مجلس الوزراء الصادر في أول ديسمبر سنة ١٩٤٩ في حدود  
الطريق الموصول لها بل أنه في حقيقة أمره يكفي بمثابة مقايض صدرت  
في حاشية مرسلة جاءت على خلاف المقصود من كتابة الدوزئ المصالح  
الامتياز اليه .

(عُلمن ٢٩٩ لسنة ٢ في ٢٩/١١/١٩٥٨) .

#### قائمة رقم (٦٦)

المادة :

قرار مجلس الوزراء في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ - الشرائط  
المطلقة لصفة الامتياز أن تعرف الأجور والرواتب من اعتماد مؤقت  
بالإزائية - القصد من ذلك أن يكون لهذا المرفق المالي قوام قانوني  
لبيت بمفهوم المصالح لمواجهة نفقات الصرف - الحساب الجائز الذي  
يكون من قانوني الأسعار الناشئة من اشتغال الحكومة على بذرة القطن  
لأنها في القانون لقيام كان متعدد ثم اعتماد بيفها للمعاصر بين آخر -  
في يجر اعتماداً مؤقتاً بالإزائية - صرف المصالح لجره من هذا الحساب  
المستوى يجمع شقين قرار ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ غير متوافق في  
حده .

ملخص الحكم :

أن قرار مجلس الوزراء المتعارفي ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ -  
الشرط لتسح اعانة غلاء أن تعرف الأجور والرواتب من اعتماد  
مؤقت بالإزائية - إنما قصد أن يكون لهذا الصرف المالي قوام  
قانوني لبيت بمفهوم المصالح لمواجهة نفقات الأجور والمرتبات ، وهو

منه إلا يمتحن في الجسدية الجارية: الذي كان يجهز منه على أجور  
المدرس وأمثاله، والذي يحكون من فروع الإحصاء القليلة من إحصاء  
الحكومة على يذرة البطان لإغراض التكوين لقضاء لهم محبذ ثم إحصاءة  
ببعضها للمعاصر: بين آخر، ويظهر المثالية نسان هذا الصليب الجارى  
يفيق ويوسع، فيجد لا يتنفس عنه وفورات تكفى لمواجهة نفقات الأجور  
غسلها من أمثلة البيلاد، يمتنع — والحالة هذه — قيامه على  
الاحتياط المؤقت الذى يتيجر فيه الأجور وبلجاتها على وجه التجديد .  
وعلى الأساس فإن شرط تطبيق قرار مجلس الوزراء بإلغى الذكر  
متغلب في حالة المدمى، وقد عولجت حالته وحالة أمثاله بربع أجورهم ليكون  
ذلك عوضاً لهم عن إصافة الغلاء .

(طعن ٥٤٥ لجنة ٤٠٤ — جلسة ١٩٥٩/٢/٢١) :

### قاعدة رقم (٧٧)

المادة :

قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٢ بمنح إعالة  
غلاء المعيشة للموظفين والمستخدمين والمعامل الخسنة على اعتبارات مؤقتة  
— شرط استحقاقها هو استمرار بقائهم في الخدمة مدة سنة — ربطها على  
الترتيب أو الأجر المقرر للوهم أو المقرر طبقاً لقواعد التصحيح — مؤلف للراتب  
أو الأجر هو المستحق في ١٩٥٢/١٠/٢٩ للموجودين في الخدمة في هذه  
التاريخ ومنحت عليهم سنة دون صرف الإعالة . وهو المستحق في اليوم  
التالى لمن السنة بالنسبة لغيرهم — استيفاء الزيادة في الراتب أو الأجر  
عند ختساب الإعالة أن يحصلون على أكثر من المقرر قانوناً — فهم الزيادة  
من إعالة الغلاء محسوبة على الأساس المتقدم :

نقطة الحكم :

— أنه مطبق الوفاء واقى بطبقه المنتهية في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٢  
على راي اللجنة المالية المين في مذكرة إلى رايها

« ... بما أن بعض اعتمادات الميزانية التي يجوز تعيين موظفيها أو مستخدمين أو عمال عليها ، بالرغم من وصلها بأنها مؤقتة ، غير أنها قد تصور سنتين أو ثلاثا أو أكثر حسب نوع العمل المخصص لهذه الاعتماد . لذلك يرى ديوان الموظفين بذكره له تاريخها ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ أن الأمر يحتاج وضع قواعد ثابتة لتنظيم حالات الموظفين والمستخدمين والعمال الذين يمينون على اعتمادات مؤقتة من حيث استقلالهم لاعانة غلاء المعيشة ، وبناء عليه يقترح الديوان منحهم اعانة الغلاء بعد مضي سنة من تاريخ تعيينهم على أساس ماهيتهم أو أجورهم في اليوم التالي لمضي سنة عليهم بالخدمة ، ومن يكون منهم الآن في الخدمة ومضى عليه سنة ولم تصرف له هذه الاعانة تمنح اليه من تاريخ موافقة مجلس الوزراء على أساس ماهيته أو أجره في ذلك التاريخ — وقد بحثت اللجنة المالية هذا الاقتراح ورات الموافقة عليه بشرط ألا يكون الماهية أو الاجر الذي يتقاضاه الموظف أو المستخدم أو العامل يزيد عما هو مقرر لمؤله أو ما هو مقرر طبقا لقواعد التعمين على انه في حالة ما اذا كان الموظف أو المستخدم أو العامل يحصل على ماهيته أو اجر يزيد عن الماهية أو الاجر القانونيين تخضع هذه الزيادة من اعانة الغلاء ... »

وبناء على هذا أن مجلس الوزراء اقر منح اعانة غلاء المعيشة للموظفين والمستخدمين والعمال الميعنين على اعتمادات مؤقتة متى استمر بقاؤهم في الخدمة مدة سنة ، على أن يكون استقلالهم لهذه الاعانة بعد مضي سنة من تاريخ تعيينهم . ومن يكون منهم في الخدمة في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ ومضى عليه سنة ولم تصرف له هذه الاعانة يتنحها من هذه التاريخ . وتقرر الاعانة في هذه الحالة الاولى على أساس ماهيتهم أو أجورهم في اليوم التالي لمضي السنة ، وفي الحالة الثانية على أساس هدم الماهية أو الاجر في التاريخ المشار اليه ، وذلك كله بشرط أن تكون الماهية أو الاجر الذي يتقاضاه الموظف أو المستخدم أو العامل المقرر لمؤله أو المقرر طبقا لقواعد التعمين لا يزيد منه ، فان زادت الماهية أو الاجر عن الماهية أو الاجر القانونيين خصمت الزيادة من اعانة الغلاء . ومتتبع هذا الشئ الأخير من قرار مجلس الوزراء أن شرط استحقاق اعانة غلاء المعيشة للموظفين والمستخدمين والعمال على اعتمادات مؤقتة هو \* يزيد المرتب أو الاجر الذي يتقاضاه الواحد منهم على ما هو مقرر

تتقوتنا لمؤله أو ما هو مقرر طبقا لقواعد التعيين ، ومعنى هذا ربط  
 الصلة الفلاء أصلا بالمرتب أو الاجر القانونى والامتداد بهذا المرتب أو الاجر  
 فى تحديد مقدارها بوصفه وعامها الصحيح ، فإذا كان الموظف أو المستخدم  
 تأوى الملل المعين على اعتماد مؤقت حصل على مرتب أو اجر أزيد من  
 المرتب أو الاجر القانونى فانه يمنح اعانة الفلاء وفقا لمساعدة منحها  
 تأوى محسوبة على أساس المرتب أو الاجر القانونى باستبعاد الزيادة حتى  
 لا يتميز على مثيله الدائم أو على زميله المؤقت الذى لا يتقاضى سوى  
 المرتب أو الاجر القانونى على أن تخضع الزيادة — وهى أساس الفارق —  
 من اعانة الفلاء لتتساوى المراكز النهائية ، أى أن الشرع لاحظ أن ثمة  
 فرقا بين الموظفين والمستخدمين والعمال المعينين على اعتمادات مؤقتة  
 يتقاضى إرادته بسبب أوضاعهم الخاصة وظروف الاعتمادات المعينين  
 عليها — مرتبات أو أجور تزيد على المرتبات أو الاجور القانونية المقررة  
 لأنهم أو المقررة طبقا لقواعد التعيين ، وإقام بناء على هذا النظر  
 حتما مناطق مطابقة المرتب أو الاجر لما هو مقرر للمؤهل أو ما هو مقرر  
 وفقا لقواعد التعيين أو زيادته على ذلك ، رد فيه حساب اعانة فلاء  
 المعيشة الى الأصل الموحّد وهو المرتب أو الاجر القانونى للمساواة فى المعاملة  
 بين صاحب هذا المرتب أو الاجر وبين من يحصل على المزيد منه حتى  
 لا ينال هذا الأخير اعانة على الزيادة يتضاعف بها تميزه — وقد يكون  
 مرجعا فى منحه إياها أنها من قبيل الاعانة — وتضى بخضم هذه الزيادة  
 من اعانة فلاء المعيشة المستحقة على الأساس المتقدم تحقيقا لهذا  
 على قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ أنها يكون  
 على أساس المرتب أو الاجر القانونى ، ودون الزيادة الحاصلة فيه .

( طعن ٦٩٥ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٦٠/١١/١٩ ) .

#### قاعدة رقم ( ٧٨ )

المادة :

قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ بشأن  
 منح المعينين بصفة غير منتظمة اعانة فلاء المعيشة — لا يمنح من استفادة  
 الموظف منه قيام المصلحة بفصله كل ثلاثة شهور وإعادة تعيينه بعد يومين  
 أو ثلاثة .

١٠. إن قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٩/٤ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ يقتضى  
بشع الموظفين والمستخدمين والعمال المعينين بصفة منتظمة على اعتبارات  
مؤقتة بالمرتبة أعانة غلاء المعيشة على أساس ما هيأتهم وإيجورهم  
في اليوم التالي لمضى سنة عليهم في الخدمة ، ويشترط أن لا تكون الماهية  
أو الأجر الذى يتقاضاه الموظف أو المستخدم أو العامل أزيد مما هو يجرى  
لموظفه طبقا لقواعد التعيين والا خصمت الزيادة من أعانة غلاء المعيشة ..

وما دام المدعى قد بدأ خدمته في المصلحة منذ ١٩٠٠ من ديسمبر سنة  
١٩٥٢ واستمر عمله بها الى ما بعد رفع الدعوى فلا يمنع من استحقاقه  
تطبيق أحكام مجلس الوزراء الصادر في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ على  
حالته وما كانت المصلحة تتبعه في شأنه عند فصله في نهاية كل ثلاثة اشهر  
وأعادة تعيينه بها بعد يومين أو ثلاثة ، ذلك أن قرار مجلس الوزراء يخالفه  
الذكر انها ينطبق على مثل هذه الحالة بالذات .

( طعن ٧٢ لسنة ٥ ق - جلسة ٥/٢١/١٩٦٠ )

قاعدة رقم ( ٧٩ )

أيضا :

كتاب وزارة المالية رقم ٢٢٤ - ٢٧/١٣ الصادر في ٢٩/١١/١٩٤١ وكتابه  
بذات الرقم للمؤرخ ١٩٤٢/١/٦ - عدم جواز صرف أعانة غلاء المعيشة  
الا إن له خدمة ثلاثة اشهر على الأقل سواء ضمن مدة خدمته الحالية  
أو ضمن مدة خدمة سابقة في الحكومة - ثبوت أن للموظف مدة خدمة سابقة  
تزيد عن ثلاثة اشهر يوجب استحقاقه أعانة الغلاء من تاريخ أعادة تعيينه .

ملخص الفتوى :

يبين من كتاب وزارة المالية رقم ٢٢٤ - ٢٧/١٣ الصادر بتاريخ ٢٩  
من نوفمبر سنة ١٩٤١ وكتابه بذات الرقم للمؤرخ ٦ من يناير سنة ١٩٤٢ أنه  
لا يجوز صرف أعانة غلاء المعيشة الا لمن له خدمة ثلاثة اشهر على الأقل  
عند استجاعتها وذلك سواء أكانت مدة الخدمة ضمن مدة خدمة حالية أم  
ضمن مدة خدمة سابقة في الحكومة فمن يعاد تعيينه في الحكومة وكانت له

مدة خدمة مسابقة يزيد على ثلاثة أشهر يستحق صرف إعانة الغلاء من تاريخ إعادة تعيينه. دون أن ينتظر ثلاثة أشهر .

وبما أنه خلوت من الأوراق ومن القرار الوزاري رقم ٦٦٣ لسنة ١٩٥٧ الصادر بتسوية جلة الشاكي. أنه كتبت له خذبة مسابقة يزيد على ثلاثة أشهر بمصلحة الطب البيطري بوزارة الزراعة عند إعادة تعيينه بمصلحة الطرق والكبارى فإنه يستحق صرف إعانة الغلاء المقررة له بمجرد تعيينه في تلك المصلحة دون انتظار تطبيق لما سبق بيانه .

(التوى ٢٢٦٠ - ر/١١/٤/١٩٦٢)

#### قاعدة رقم (٨٠)

##### المبدأ :

استحقاق اعانة غلاء المعيشة الموظفين والمستخدمين والمعامل المؤقتين يكون وفقا لاحكام وبالشروط الصادرة بها قرار مجلس الوزراء في ١٩٥٢/١٠/٢٩. سواء من حيث ما يتعلق منها بموعد استحقاق هذه الاعانة ، او الوعاء الذى تقدر بمقتضاه ، او التاريخ الذى تستقر على اساسه - مقتضى ذلك عدم سريان قواعد تثبيت اعانة الغلاء المقررة بقرارات مجلس الوزراء الصادرة في ١٩٥٠/٩/٣ و ١٩٥٢/١/٦ و ١٩٥٢/١٨/١٨ على هؤلاء المؤقتين .

##### ملخص الحكم :

بالرجوع الى قرارات مجلس الوزراء الصادر في شأن اعانة غلاء المعيشة يبين ان القرار الصادر في ١٩٥٢/١٠/٢٩ بشأن اعانة غلاء المعيشة للموظفين والمستخدمين والمعامل المؤقتين هو - دون سواء - القرار الذى انشأ لهذه الفئة من الموظفين والمستخدمين والمعامل المعينين بصفة غير منتظمة على اعتمادات مؤقتة في الميزانية بالحق في اعانة غلاء المعيشة ، وهو بهذا الوصف قد قلل ببيان حدود هذا المنح وضوابطه على نحو من التمييز المالى يوجب بهان المخرج قد غفر لهم. وهما عند نفاذ تغاير في بعضها بغير وجه التمييز تلك التي تطبق على سائر الموظفين والمستخدمين

والعمال المعينين بصفة دائمة على وظائف ودرجات دائمة في الميزانية ،  
وأية ذلك ما انطوى عليه هذا القرار من النص على منح تلك الاعانة لهؤلاء  
المعينين بصفة غير منتظمة على اعتبارات مؤقتة بالميزانية انها يكون بعد  
مضى سنة من تاريخ تعيينهم ، ومن يكون منهم الآن في الخدمة ومضى عليه  
سنة بها تمنح اليه من تاريخ موافقة مجلس الوزراء وذلك خلافا لما هو  
مقرر بالنسبة لغيرهم من المعينين بصفة دائمة فالمنح لهؤلاء يتحقق بمجرد  
مضى ثلاثة اشهر فقط . وبهذه المثابة تكون القواعد الخاصة التي صدر  
يها قرار مجلس الوزراء سالف الذكر هي الواجبة التطبيق دون ما حاجة  
الى الرجوع للقواعد المقررة في ذات الشأن لغيرهم من سائر الموظفين  
والمستخدمين والعمال الدائمين طالما ان القرار المذكور قد تضمن الأحكام  
التي حددها الشارع بالنسبة لطائفة من طوائف المواطنين كانت محرومة في  
الأصل من اعانة غلاء المعيشة ثم رأى المشرع ان تتمتع بالامانة منها  
بشروط خاصة اوضح معالمها في القرار التنظيمي الصادر بمنحها . وتأسيسا  
على ذلك فان قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٢/١٠/٢٩ وقد نص  
صراحة على ان يكون منح اعانة غلاء المعيشة لهؤلاء على اساس ماهياتهم  
والاجورهم في اليوم التالي لمضى سنة عليهم بالخدمة ومن يكون منهم الآن في  
الخدمة ومضى عليه سنة بها تمنح اليه من تاريخ موافقة مجلس الوزراء على  
اساس ماهيته أو أجره في ذلك التاريخ ، فانه يكون قد انتهى في الوقت  
الذي كانت فيه اعانة الغلاء بالنسبة لكافة الموظفين مقيدة بقيد التثبيت  
تخفيفا من اعباء الميزانية منذ أواخر سنة ١٩٥٠ - الى وضع حكم خاص  
بالمؤقتين سواء فيما يتعلق بوعود استحقاق هذه الاعانة والوعاء الذي تقدر  
بمقتضاها أو بالنسبة لتحديد التاريخ الذي تستقر على اساسه ، بما يؤكد  
انه اخرجهم عن نطاق التثبيت المقرر أصلا بالنسبة لغيرهم من الموظفين  
والذي تقرر على اساس المرتبات والاجور المستحقة في ١٩٥٠/١١/٣٠  
وقبل ان ينشأ للمؤقتين الحق في تلك الاعانة بحوالى السنتين . واذا كان الامر  
كذلك فيما يتعلق بعدم انطباق قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣ من ديسمبر  
سنة ١٩٥٠ بتثبيت اعانة غلاء المعيشة على الماهيات والاجور المستحقة  
للموظفين والمستخدمين والضمان في آخر نوفمبر سنة ١٩٥٠ على العمال  
المؤقتين سواء منهم من عين قبل هذا التاريخ أو بعده . فلي ذلك يستتبع



بتطبيق التزوم عدم انطباق قرارى مجلس الوزراء الصادر فى ٦ من يناير سنة ١٩٥٢ و ١٨ من مارس سنة ١٩٥٣ طالبا انهما قد تضمنتا ما يعتبر استثناء من الاحكام العلية المتعلقة بتثبيت اعانة الغلاء والتي لا يفيد منها سوى اولئك العمال الذين تثبت لهم هذه الاعانة على اجورهم فى ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ لم نقلوا الى درجات اعلى بعد ذلك التاريخ على اساس اول مربوط درجاتهم الجديدة من تاريخ الحصول عليها ، والمسمى وزملاؤه ليسوا من بينهم ما دام لم تثبت علاواتهم على اجورهم المستحقة فى ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ بالتطبيق لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ ، فضلا عما هو واضح من نصوصها الصريحة الثابت فيها انها يقصدان بالتطبيق العمال المعاملين بكادر العمال الذين نقلوا الى درجات اعلى فى نطاق وظائف كادر العمال المدرجة بالميزانية والمخصصة للعمال المعيّنين بصفة دائمة دون سواهم وفى مقتضى هذا النظر انه لى مبادام الثابت ان المدعى عين بصفة مؤقتة وبقي فى عداد العمال المؤقتين على ما كان عليه منذ تعيينه وبعد اختياره وصلاحيته لمهنة خراط بدرجة صانع غير دقيق ومنحه اجرا يوميا قدره ٢٠٠ ملجم فانه لا يفيد فى صدد اعانة غلاء المعيشة المستحقة له سوى من قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٠/٢٩/١٩٥٢ .

( طعن ٢٥٤١ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٣/١٢/٢٩ )

#### قاعدة رقم ( ٨١ )

المبدأ :

استحقاق اعانة غلاء المعيشة للوظفين والمستفيدين والعمال المؤقتين على الاساس القصوص فيه فى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٠/٢٩/١٩٥٢ — عدم جواز تعديل هذا الاساس عند النقل او الترقية من مهنة او درجة الى اخرى مؤقتة .

ملخص الحكم :

انه بما يتعلق بالطلب الاحتياطى الذى تقدم به المدعى فى مذكرته الختامية فى الطعن الخالص بنسخ المدعى اعانة غلاء المعيشة على اساس

الأجر اليومي الجديد اعتمد من ١٩٥٦/١٢/١ تاريخ مضي سنة على تعيينه في مهنة خراط بدوكة صانع غير دقيق استنادا الى أنه على عرض ان تعيين المدعى على هذه الوظيفة بأجر يومي يتراوح بين ٢٠ لليم بعد تأدية الاحتياطي هو بمثابة تعيين جديد وأن علاقته بالحكومة لازالت تنسب بحسب الانتظام فيه ونفا لاحكام قرار ١٩٥٢/١٠/٢٩ يستحق اعانة غلاء المعيشة على اساس هذا الاجر بعد انتضاء عام على اعادة تعيينه في الوظيفة الجديدة. فإن هذا الطلب برود لاتجاه المشرع الواضح في قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٢/١٠/٢٨ الى وضع معيار ثابت للاساس الذي تمنح على مقتضاه علاوة الغلاء بالنسبة للعمال المؤقتين والذي تستقر به في الموعد الذي عينه لاستحقاقها بما لا يسمح بتعديل هذا الاساس بعد ذلك عند النقل أو للترقية من مهنة أو درجة الى أخرى خاصة وأنه لا يسوغ ان تعد الترقية التي صانفت المدعى الى درجة صانع غير دقيق في مهنة خراط بمثابة التعيين الجديد المنبت الصلة بالتعيين الذي تم ابتداء الذي استحققت اعانة الغلاء على اساسه وفي الوقت الذي لم تتغير حالته الوظيفية باعتبار أنه لا يزال يشغل إحدى الوظائف المؤقتة ، ومن المعلوم أن استطلافة الخدمة بالنسبة للعامل المؤقت لا تقلب الصفة المؤقتة الى دائمة فذلك يتعارض مع اوضاع الميزانية من جهة اذ يخضعها لطروف العامل ويقضى الى تعديلها تبعاً لذلك كما يخالف احكام كادر العمال من جهة أخرى .

( طعن ٢٥٤١ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٣/١٢/٢٩ )

### قاعدة رقم ( ٨٢ )

#### المبحث :

١- مجلس الوزراء الصادر في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ بمنح اعانة غلاء المعيشة للمؤقتين والمستهلكين والعمال الممين على اعتبارات مؤقتة — عدم ملاحظة تطبيقه عند تقرير الاعتماد المؤقت — يتوجب عليه عدم جواز تطبيقه في حق الممين على هذا الاعتماد — اساس ذلك — عدم وجود الاعتماد المالي الذي يسمح بهذا التطبيق ووجب التزام جهة الادارة بتقديرات الاعتماد المخصص لهم — تجاوز الادارة حدود الاعتماد — المرجع فيه الى جهة أخرى هي السلطة التشريعية صاحبة الاختصاص وحدها — تقرير

الإدارة تطبيق قرار مجلس الوزراء المشار إليه بالخالفه لا تقم — تصبرد .  
قرارها من أثره الحال والمآثر ما لم يفتح أعضاء ائسلى يخصص لهذا الغرض .  
من الجهة التى تملكه — تطبيق ذلك بالنسبة الى المعينين على الاعتدال المالى .  
الذى رصدوا جهة عملية التعداد العام لسكان الجمهورية عن سنة ١٩٦٠ وذلك  
حتى بعد استيفائهم فى الخدمة بعد انتهاء عملية التعداد اعبالا لاحكام قرار  
رئيس الجمهورية رقم ٢١٨ لسنة ١٩٦٠ طالما ان الاعتدال المالى ظل فى  
الحدود نائها فى السنوات التالية .

#### نكس الحكم :

يؤخذ من الاوراق ان الاعتدال المالى الذى رصد لمواجهة التعداد العام  
لسكان الجمهورية العربية المتحدة عن سنة ١٩٦٠ لم يكن ملحوظا فيه عند  
تقديره تطبيق احكام قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٩ من أكتوبر سنة  
١٩٥٢ على العمال المؤقتين المعينين على هذا الاعتدال للفترة الزمنية المحددة  
التي قدرت لاتمام عملية الاحصاء ، يؤكد ذلك امور ثلاثة : اولها ان التعيين  
على هذا الاعتدال كان لمدة سنة شهور فى حين ان قرار مجلس الوزراء  
المذكور يستلزم لمنح اعانة غلاء المعيشة وفقا لاحكامه انتفاء سنة كاملة .  
منذ بدء التعيين . وثانيها : ان هذا الاعتدال لم يقتصر على مواجهة الاجور  
الاصلية للعمال المعينين عليه بل اتسع بحيث تناول مكافآت هؤلاء العمال  
الشاملة لاعانة غلاء المعيشة المستحقة لهم ، ومن اجل ذلك نصت قرارات  
التعيين على ان المكافآت المحددة للعمال المذكورين هى المكافآت الشاملة .  
وهو ما اقرت به المدعى فى عريضة دعواه التى سلم فيها بانه عين بمكافأة  
شاملة لاعانة غلاء المعيشة . وثالثها : ان عملية التعداد العام للسكان وهى  
عملية مؤقتة بطبيعتها ويتعين اتمامها فى اجل محدد معلوم تقتضى انشاء  
عدد معين من الوظائف يكفى لمواجهة هذه العملية واستيعابها وانشاء  
هذه الوظائف يتعين بحكم اللزوم ان يكون فى حدود الاعتدال المالى المخصص  
لها لانه اذا صدر اعتدال مالى معين وجب على جهة الادارة ان تلزم حدوده  
فيما تصدره من قرارات مرتبط تنفيذها به فان هى جاوزته اموز قرارها  
ستقده المالى ووقع بذلك غير نافذ ولا نلجز لفقدان منطه شرائطه القانونية .  
وهو ما حدا بها الى ان تستلک فى تحديد مكافآت العمال المعينين على  
اعتماد تعداد السكان سبيل المكافأة الشاملة المقررة سلفا فى حدود هذا .

الاعتماد على وجه يجعلها لا تخضع لأية تغييرات مستقبلية تبعا لحالة العامل الاجتماعية أو لغرض ذلك من الأسباب حتى تضمن استكمال العدد اللازم من الوظائف وتأمين في الوقت ذاته من عدم تجاوز الاعتماد .

واستبقاء هؤلاء العمال في الخدمة بعد انتهاء عملية التعداد أعمالا للقرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٨ لسنة ١٩٦٠ بشأن العمال المؤقتين والعمال الموسمين لم يؤثر شيئا في مركزهم القانوني أو في تقديرات الاعتماد المالي المعينين عليه ، ذلك ان هذا القرار حطر في المادة الاولى منه فصل العمال المؤقتين أو الموسمين الا بالطريق التدريجي وأوجب في مادته الخامسة استخدام العمال المذكورين في المشروعات التي تقوم بها أجهزة الدولة المختصة بالأجر الذي كان يقتضاه كل منهم ينبغي عليه أن استبقاهم في الفترة السابقة على إعادة استخدامهم انما يكون من باب أولى بحالهم التي كانوا عليها وبالأجر ذاتها التي كانوا يقتاضونها وأخذ بهذا النظر نظمت جهة الإدارة بتقدير الاعتماد المالي في السنوات التالية في الحدود ذاتها لمواجهة المكافآت الشاملة السنوية الخاصة بالعمال المؤقتين الذين سبق تعيينهم على اعتماد التعداد العام لسكان الجمهورية استصحابا لحالهم من حيث الأجر الشاملة التي قدرت لهم من قبل كما هي بغير زيادة عليها أو نقصان .

ومضى كل الأمر كذلك فلان الجهة الإدارية ما كان في وسعها أن تطبق في حق المدعى وأقرانه أحكام قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ سواء في خلال المدة التي استغرقتها عملية التعداد أو في أثناء مبدرة استيفائهم بعد ذلك وأعمالا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٨ لسنة ١٩٦٠ أنه في الذكر لعدم وجود إعتدال المالي الذي يسمح بهذا وذلك التزاما منها بالتقديرات الاعتماد المخصص لهم ونزولا على حدوده التي لا تملك تجاوزها كونها متبذرة بهذا الاعتماد ولا سلطان لها في الخروج عليه إذ مرجع الأمر فيه إلى جهة أخرى هي السلطة التشريعية صاحبة الاختصاص وحدها في ذلك ، ولو أنها أخذت نفسها بتطبيق قرار مجلس الوزراء المشار إليه على شائهم لما كان من الممكن قانونا أن يتولد من قرارها في هذا الخصوص أثره حالا ومباشرة الا بفتح اعتماد اضافي يخصص لهذا الغرض من الجهة التي قبلته وهو ما لم يتحقق بالفعل .

قاعدة رقم (٨٣)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٢/١٠/٢٩ يقضى بمنح الموظفين والمستخدمين والعمال المؤقتين اعانة غلاء معيشة بمد مضي سنة على تاريخ التحاقهم بالخدمة - يكفى لاستحقاق هذه الاعانة انقضاء سنة على تاريخ الالتحاق بالخدمة رغم حسابها على اساس المرتب او الاجر المستحق في اليوم التالي لمضي تلك السنة - مثال : المابل المعين في ١٩٦٢/٧/١ تكبل في حقه مدة السنة في ١٩٦٤/٦/٣٠ ومن لم يستحق اعانة الغلاء على اساس اجره في يوم ١٩٦٤/٧/١ رغم الغاء قرار مجلس الوزراء المشار اليه اعتبارا من هذا التاريخ بعد العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، اساس ذلك - ان الحق في استحقاق هذه الاعانة كان قد نشأ وتكبل قبل يوم ١٩٦٤/٧/١ .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه غنى عن البيان ان جميع القواعد والقرارات المنظمة لاعانة غلاء المعيشة بالنسبة لجميع العاملين في الجهاز الحكوى للدولة قد الفيت اعتبارا من ١٩٦٤/٧/١ تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، عملا باحكام المادة ( ١٤ ) منه وقد ايد التفسير التشريعى رقم ٢ لسنة ١٩٦٥ في المادة ٥ منه هذا الالفاء ، ومن هذه القرارات المالفاء قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٢/١٠/٢٩ بمنح الموظفين والمستخدمين والعمال المعينين بصفة غير منتظمة على اعتبارات مؤقتة بالميزانية اعانة غلاء معيشة .

ومن حيث ان الفاء قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٢/١٠/٢٩ اعتبارا من ١٩٦٤/٧/١ ليس من شأنه المسلس بحق الموظفين والمستخدمين والعمال المعينين بصفة غير منتظمة على اعتبارات مؤقتة بالميزانية في استحقاقهم لهذه الاعانة وضما بالفالى الى مرتبتهم اذا كان حقهم منها قيد نشأ وتكبل قبل يوم ١٩٦٤/٧/١ .

ومن حيث انه لمعنة ما اذا كان حق الموظف او المستخدم او العامل المعين بصفة غير منتظمة على امتدادات مؤقتة بالميزانية في اعانة غلاء المعيشة قد نشأ وتكامل قبل ١٩٦٤/٧/١ فانه يتمتع ببيان ما اذا كان هذا الترخيص يتكامل بانتفاضة سنة عليه في الخدمة أم انه لا ينشأ ولا يتكامل في اليوم التالي لتفضيل سنة عليه في الخدمة .

ومن حيث انه بالرجوع الى قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٢/١٠/١٩ نجد انه نص على منح الموظفين والعمال المعيّنين بصفة غير منتظمة على امتدادات مؤقتة بالميزانية — اعانة غلاء معيشة بعد مضي سنة من تاريخ تعيينهم على اساس ما هيأتهم او اجورهم في اليوم التالي لمضي سنة عليهم بالخدمة .

ومن حيث انه من نص هذا القرار يبين انه يكفي مضي سنة على الموظف او العامل او المستخدم المعين بصفة غير منتظمة على اعتماد مؤقت بالميزانية ليستحق اعانة غلاء المعيشة وانه لا يلزم لهذا الاستحقاق ان توشى سنة ويوم بحيث لا يستحق الموظف او المستخدم او العامل الاعانة الا في اليوم التالي لمضي هذه السنة بديل ان القرار قد نص على كيفية حساب اعانة غلاء المعيشة فقرر انها تحسب على المجهيزات والاجور في اليوم التالي لمضي سنة بالخصمة في حين انه بالنسبة للاستحقاق اكتفى بالنص على مضي سنة .

ومن حيث انه يطبق ما تقدم على الحالة المعروضة بين ان المدعى سوانم عيسى في ١٩٦٢/٧/١ فانه يكون قد استكمل مدة السنة في ١٩٦٤/٦/٣٠ وبالتالي فانه يستحق اعانة غلاء المعيشة لاستكمال السنة في وقت كان فيه اقاربا لمجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٢/١٠/٢٩ مازال معمولاً به أما عن حساب هذه الاعانة فيتم على اساس مرتبه في اليوم التالي لاستكمال السنة في ١٩٦٤/٦/٣٠ ولا شأن لحساب الاعانة باستحقاقها .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه قد ذهب هذا التفسير بأنه يكون قد سبق القانون تطبيقاً عليه .

( طعن ١٨٦ لسنة ١٩ ق — جلسة ١٩٦٨/١/١٤ )

## ملاحظة رقم (٢٨٦)

### المبدأ :

القرار بالبنوة - يرتب عليه استحقاق إعالة الأبلاء  
المتبنين من الشهر لثلاثي الميلاد دون التفات لتاريخ القرار نفسه .

### ملخص الفتوى :

ان المادة ٢٦ من كتاب الخلاصة القانونية للأحوال الشخصية نصت على أنه : « اذا أقر البالغ العاقل بنسب لحيته ، بلم يكنه الحس أو البينة كمن يقول ان هذا ولدي الا انها يكونان متقاربين في العمر أو يكون للبتر له نسب آخر معروف محقق أو يقيم ورقة المقر له البينة على ابطال القرار . وإن ادعى ولد بابوة شخص ما ولم يكن الحس أو البينة مكثبين له لزم الإثبات شرعياً ، ثم بعد اثبات صحة نسب الولد للرجل فان كان مولوداً له من غير زوجة شرعية نصالته مع ابيه أو ورثته من جهة الاعالة والغريبة على ما يراه القاضين الروحي » ومن جهة الميراث فمسرد فكره في فصله وإن كان من زوجة شرعية تحكمه كقصرانه » .

ومن ذلك يبين أن الإقرار بالبنوة كما هو جائز في الشريعة الاسلامية يجوز في الشريعة المسيحية على حد سواء . فالأقرار بالبنوة تترتب عليه آثاره لا بن تاريخه وإنما من تاريخ واقعة الميلاد ، وهو في ذلك يختلف عن الزواج الذي لا يؤتى ثماره الا من تاريخه ، ولا تنلق الرجعية بخلاف مع طبيعته ، ولذلك اعتد قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥١/٧/٢٩ في اختصاص السلطة العامة بفأعة الميلاد دون التفات الى تاريخ الطالبة بها ، وهذا في ذلك من اتفاق مع الغاية التي استهدفت بالإعالة تحقيقها ، وهي معاونة الموظف على مجابهة تكاليف المولود ، وهذه تتشأ مع الميلاد ولا ترتبها لحيون الاخطام والطالبة .

الفتوى ١٩٥٠/٩/٢٩ م .

قاعدة رقم ( ٨٥ )

المبدأ :

قاعدة تكملة الاعانة - المألاها باتر رجمى بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٥ - نطاق هذا الاتفاق - عدم شموله للقاعدة الواردة في البند ( ثانيا ) من قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٩/١٠/١٩٥٢ - مقتضى ذلك - الاستمرار في صرف التكملة لمن يتقاضاها الى ان تزداد ماهيته باى شكل مطلقى .

ملخص الفتوى :

تنص المادة الاولى من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٥ على ما يأتى :  
« مع عدم الاجلال بالأحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى بمجلس الدولة والقرارات النهائية من اللجان القضائية والأحكام النهائية من المحاكم الادارية تعتبر ملغاة من وقت صدورها قرارات مجلس الوزراء الصادر في ١٢/١٢/١٩٤٣ و ٢٣/١١/١٩٤٤ و ١١-٢-١٩٥٥ و ٢٧-١٢-١٩٥١ .  
فيما يتعلق بالحكم الذى يقضى بأنه لا يجوز ان يقل جملة ما يصرف من ماهية او اجر او معاش مع امانة فلاء المعينة الى موظف او مستخدم او عامل او صاحب معاش من جملة ما يتقاضاه منها من يقل عنه ماهية او اجرا او معاشا »

كما ينص قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٩ من اكتوبر سنة ١٩٥٢ على ما يأتى :

« أولا - إلغاء قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٧/١٢/١٩٥١ الذى اقر قاعدة التكملة .

ثانيا - من يحصل الآن على تكملة في ماهيته او اجره او معاشه نتيجة للاوضاع الحالية يستمر في صرفها الى ان تزداد ماهيته باى شكل مطلقى .  
التكملة »

ويبين من استعراض نصوص القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٥ انه لم يشير الى قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٩/١٠/١٩٥٢ لا في ديباجته



ولا في نصوصه رغم نصه على جميع القرارات الأخرى التي تضد إلى إلغائها  
مها يدل على أن المشرع لم يقصد إلى إلغاء هذا القرار أسوة بالقرارات  
الأخرى المنصوص عليها . ومن ثم يظل هذا القرار ساريا منتجا لآثاره بعد  
صدور القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٥ .

ويؤيد هذا النظر أن الحكمة التي من أجلها استثنى الشارع من صدرت  
لهم أحكام نهائية من هذا القانون هي توقي المسلس بهراكر قانونية استقرت  
وَحقوق اكتسبت قبل صدوره . وهذه الحكمة متوافرة أيضا فيمن  
حصلوا على التكملة قبل صدور القانون مما يقتضى التسوية بينها احتراماً  
للمراكز المستقرة والحقوق المكتسبة .

وقد جاء في المذكرة الإيضاحية للقانون في هذا الصدد « أن أحداً لن  
يُضار بذلك ( أى بإلغاء القرارات المشار إليها ) فلن تمس الامانة التي  
يقتاضها الموظفون الآن وانما المقصود ألا تحصل الدولة في الوقت الحاضر  
سرف تروق عن الماضي تجبعت بسبب قرارات كانت معطلة فعلاً » .  
ويخلص من كل ما تقدم أن قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٩ من  
أكتوبر سنة ١٩٥٢ سالف الذكر لا يزال قائماً معمولاً به بعد صدور القانون  
رقم ١٩ لسنة ١٩٥٥

( فتوى ٦٠ - في ١٩٥٩/٦/٢٠ )

#### قاعدة رقم ( ٨٦ )

المبدأ :

استحقاق امعنة غلاء المعيشة عن الاولاد — مشروط باعالة الموظف  
لهم ، وذلك الى ما قبل العمل بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٢/١١/١٠  
وبعد بلوغ سن ٢١ سنة اعتباراً من هذا التاريخ — الاستثناءات التي  
أوردها هذا القرار — هي الابن في مرحلة التعليم العالي الذي لم يجاوز  
٢٥ سنة ، ولو الماهة التي تقعه عن الكسب ، والابنة غير المتزوجة او  
المطلقة التي سقطت نفقتها — سريانه من تاريخ العمل به — لا صحة للقول  
بسريانه على المائتي بحجة انه قرار تفسيري .

### ملخص الحكم :

جاء بقرار مجلس الوزراء الصادر في أول ديسمبر سنة ١٩٤١ والذي تقررت بموجبه اعانة غلاء المعيشة ، انه يقصد بالاولاد الذين تمنح عنهم الاعانة هم « الاولاد الذين يعملهم الموظف أو المستخدم » كما جاء بالكتاب الدوري الصادر من الادارة العامة لوزارة المالية والصادر في ٦ من يناير سنة ١٩٤٢ تنفيذا لقرار مجلس الوزراء سالف الذكر انه « يقصد بالاولاد الذين تمنح عنهم الاعانة الاولاد الذين يعملهم الموظف أو المستخدم أو العامل » كما جاء بالكتاب الدوري الصادر من الادارة العامة لوزارة المالية في ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٢ بتعديل فئات الاعانة النص سالف الذكر على النحو السابق ، هذا وجاء بالكتاب الدوري الصادر من الادارة العامة لمستخدمي الحكومة بتاريخ ١٥ من أغسطس سنة ١٩٥١ في شأن تعديل اعانة غلاء المعيشة والاعانة الاجتماعية بتغيير الحالة المدنية ، أن مجلس الوزراء قرر في جلسته المنعقدة في ٢٩ من يوليو سنة ١٩٥١ انه فيما يخص باعانة غلاء المعيشة تزداد هذه الاعانة أو تخفض اعتبارا من اول الشهر التالي لتاريخ ميلاد الاولاد أو وفاة أحدهم أو زواج البنات أو تكسب أحد الاولاد . أما المذكرة المرفوعة من وزارة المالية والاقتصاد ، والتي وافق عليها مجلس الوزراء في ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ فقد جاء فيها ما يلي « تنص القواعد العامة لصرف اعانة غلاء المعيشة أن تمنح هذه الاعانة للموظفين والمستخدمين والعمال عن اولادهم الذين يعملونهم . ونظرا لأن هذه القواعد لم تحدد سنا معينة للاولاد يتمتع بعد بلوغها بمنح آبائهم عنهم اعانة غلاء المعيشة ، كما لم تحدد معنى الاعانة المنصوص عنها صليحا . يرى الديوان وضع ضوابط للامانة حتى يتحدد بها استحقاق الموظف أو العامل لاعانة الغلاء عن الاولاد .

١- أن يكون الابن أو الابنة غير بلغي يعمل يتقاضى عنه اجرا ما ، أما اذا كان أحدهما بلغيا يعمل أجره اليومي يمثّل أو يزيد عن الحد الأدنى لأجور العمال بكثر العمال يحرم والده من إعانة الغلاء المستحقة .

٢- أن يكون سن الابن أقل من ٢١ سنة ومع ذلك فتمنح الاعانة أيضا رغم تجلوز هذه السن في الحالات الآتية :

١) إذا كان الابن طالبا باحدى معاهد التعليم العالى ولم يجاوز سن ٢٥ سنة .

٢) إذا كان الابن ذا عاهة تقعده عن الكسب - وثبتت العاهة بقرار من القومسيون الطبى المختص .

٣) إذا كانت الابنة من فرع مباشر غير متزوجة — ولو تجاوز سنها ٢١ سنة — أو مطلقة سقطت نفقتها على أن تمنح الاعانة عن البنت المطلقة اعتبارا من الشهر التالى لانتهاى المدة .

وبين من استعراض النصوص السابقة أن القواعد التى كانت تحكم اعانة غلاء المعيشة حتى ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ لم تكن تشترط لاستحقاق الموظف لها من اولاده الا شرطا واحدا هو اعانته لهؤلاء الاولاد ، مستحق حيث تكون هناك اعالة سواء تجاوز الابن الحادية والعشرين من عمره أو نقص عنها وتنبع عنه حيث لا تكون هناك اعالة ، سواء بلغ الوالد السن سالف الذكر أو لم يبلغها . فقرار مجلس الوزراء الصادر فى اول ديسمبر سنة ١٩٤١ بتقرير اعانة غلاء المعيشة قد وضع هذه القاعدة كما اكدها فى القرارات اللاحقة وفى الكتب الدورية الصادرة حتى ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ ، حيث عدلت هذه القاعدة واصبح الموظف أو العاليل أو المستخدم بهذا القرار غير مستحق للاعانة متى بلغ ابنه الحادية والعشرين من عمره سواء تكسب هذا الابن أو كان عاطلا عن الكسب ما لم يكن هذا الابن فى مرحلة التعليم العالى غير متجاوز سن الخامسة والعشرين من عمره أو كان ذا عاهة تقعده عن الكسب أو كانت ابنته غير متزوجة مهما بلغ سنها أو مطلقة سقطت نفقتها . وقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ صريح فى توضيح هذا المعنى ، بل وقاطع فيه ، فقد جاء فى المذكرة المرفوعة اليه والتى انتهت بموافقة عليها ما يلى « تنص القواعد العامة لصرف اعانة غلاء المعيشة بأن تمنح هذه الاعانة للموظفين والمستخدمين والعمال عن اولادهم الذين يعولونهم ونظرا لأن هذه القواعد لم تحدد سنا معينا للاولاد يتمتع بعد بلوغهم منح آباءهم عنهم اعانة غلاء المعيشة » . وإذن فقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٠ من نوفمبر

سنة ١٩٥٤ لا يسرى الا من تاريخ العمل به ولا ينسحب على الماضي بحجة انه قرار تفسيري .

( طعن ٥٢٥ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٨ )

### قلعة رقم ( ٨٧ )

المبدأ :

القاعدة في استحقاق الموظف اعانة غلاء المعيشة عن اولاده حتى ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ هي اعلته لهؤلاء الاولاد سواء جاوز الابن الحادية والعشرين من عمره او لم يجاوزها — هذه القاعدة عدلت بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بحيث اصبح الموظف منذ هذا التاريخ غير مستحق للاعانة متى بلغ ابنه الحادية والعشرين سواء تكسبه هذا الابن او كان عاطلا من الكسب ما لم يكن في مرحلة التعليم العالي غير متجاوز الخامسة والعشرين من عمره — هذا القرار الاخير لا يسرى الا من تاريخ العمل به ولا ينسحب اثره على الماضي .

ملخص الحكم :

يبين من استعراض القواعد التي كانت تحكم اعانة غلاء المعيشة حتى ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ ، انها لم تكن تشترط لاستحقاق الموظف هذه الامانة عن اولاده الا شرطا واحدا هو اعلته لهؤلاء الاولاد سواء جاوز الابن الحادية والعشرين من عمره ، او لم يجاوزها ، الا ان هذه القاعدة قد عدلت بصور قرار مجلس الوزراء سالف الذكر في ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ ، حيث اصبح الموظف منذ هذا التاريخ غير مستحق للاعانة ، متى بلغ ابنه الحادية والعشرين من عمره ، سواء تكسبه هذا الابن او كان عاطلا عن الكسب ، ما لم يكن هذا الابن في مرحلة التعليم العالي غير متجاوز الخامسة والعشرين من عمره — وقرار مجلس الوزراء المشار اليه صريح في هذا المعنى وتطاع فيه ، وقد جرى قضاء هذه المحكمة على ان قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ لا يسرى الا من تاريخ العمل به ولا ينسحب اثره على الماضي بحجة انه قرار تفسيري .

( طعن ٢١ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٢٤ )

### قاعدة رقم ( ٨٨ )

المادة :

امانة غلاء المشية الخاصة بمنطقة قتال السويس — سرد لبعض  
مراحلها التشريعية .

ملخص الحكم :

في ٢٠ من يوليو سنة ١٩٤٧ رعت اللجنة المالية مذكرة الى مجلس  
الوزراء اشارت فيها الى أن الوزارة المالية تلقت شكوى من مخلفه  
المصالح الحكومية في البلدان الواقعة على طول قناة السويس من الغلاء  
الناحش الذي غمر تلك المنطقة بعد تدفق القوات البريطانية عليها فضلا  
من عوامل الغلاء الأخرى التي تلخص في أن منطقة القتال ليست موطن  
انتاج زراعى والى زيادة عدد سكان المنطقة ووجود شركات كبيرة بها  
واستداد ازمة المسكن . كل هذه الاسباب مجتمعة زادت تكليف  
الميشة حتى بات الموظف الحكومى لا يقوى بهربته المحدود على شراء  
ما يلزمه من ضروريات الحياة . لذلك ترى وزارة المالية زيادة امانة  
الغلاء التى تمنح لموظفى الحكومة ومستخدميها وعملها بمنطقة القتال  
بنسبة ٥٠٪ من الفئات الحالية الى أن تدرس الوزارة حالة الغلاء دراسة  
شاملة وتقتصر ما تراه مناسبا لمواجهة حالة الغلاء في تلك المنطقة . وقد  
بحثت اللجنة المالية هذا الموضوع ورات الموافقة على اقتراح وزارة المالية  
. وقد وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٢٠ من يوليو سنة ١٩٤٧  
على اقتراح وزارة المالية المبين في هذه المذكرة . وفي ١٦ من مايو سنة  
١٩٤٨ وافق مجلس الوزراء على ما أجبرته وزارة الدفاع الوطنى من  
صرف اعانة الغلاء المزيده بمقدار ٥٠٪ لموظفى ومستخدمى وعمال  
منطقة القتال وذلك اعتبارا من ٢٠ يوليو سنة ١٩٤٧ ( تاريخ زيادة  
الامانة في هذه المنطقة الأخيرة ) . وفي ٣ من اكتوبر سنة ١٩٤٨ وافق المجلس  
ايضا على ما اقترحتة اللجنة المالية من اعتبار قرار مجلس الوزراء  
الصادر في ١٦ من مايو سنة ١٩٤٨ شاملا لجنيح موظفى ومستخدمى  
وعمال الحكومة المتيمين بالجهات المذكورة توحيدا للمعاملة . وفي سنة  
١٩٤٩ استطلعت مصلحة الاموال المقصرة رأى وزارة المالية في كيفية  
معاملة صيرنة نفيسة وسريوم والحنسنة والعبسة مركز ابى حنبل

بالنسبة لاعانة غلاء المعيشة ، وتكلفت ائته تبين من الكتب المتبادلة بينهما وبين مديرية الشرقية ان البلدان المذكورة ثابتة في التقسيم الإداري للمديرية ضمن مركز ابي حماد الا انها تقع ضمن منطقة المعسكرات .

وقد وافق وزير المالية في ٣١ من يوليو سنة ١٩٤٩ على منح الصيانة المقيمين بترك المناطق الزيادة في اعانة الغلاء التي تقررت لموظفي منطقة القنال ، وقد رأت وزارة المالية اطلاق هذه المعاملة على كافة موظفي ومستخدمى وعمل الحكومة المقيمين بالجهات المشار اليها اعتبارا من ٣١ من يولية سنة ١٩٤٩ تاريخ موافقة وزير المالية ، وضمنت هذه القاعدة كتابتها الدورى رقم ف ٢٣٤ - ٢٧/١٣ م ٤٣ . وفي ٢ من ابريل سنة ١٩٥٠ وافق مجلس الوزراء على ان تكون زيادة اعانة الغلاء الاضافية المتبررة لموظفي ومستخدمى وعمل منطقة القنال وجهات سيناء والبحر الاحمر والصحراء الشرقية بقرارى المجلس الصادرين في ٢٠ من يولية سنة ١٩٤٧ و ٣ من اكتوبر سنة ١٩٤٨ بنسبة ٥٠٪ من الاعانة التى تقررت بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٠ الخاص بزيادة ثلث اعانة غلاء المعيشة . وفي سبتمبر سنة ١٩٥٣ تمت للجنة المالية بمذكرة الى مجلس الوزراء جاء بها ما يأتى : «وافق مجلس الوزراء بجلسته في ٢٠ من يولية سنة ١٩٤٧ و ٣ من اكتوبر سنة ١٩٤٨ و ٢ من ابريل سنة ١٩٥٠ على منح الموظفين والمستخدمين والعمال المقيمين في منطقة القنال وجهات سيناء والبحر الاحمر والصحراء الشرقية زيادة ٥٠٪ من اعانة الغلاء المقررة . ولما كانت بلاد تلبية والمخيمة وسرابيوم والعباسة تقع ضمن منطقة المعسكرات ، وأن كانت تتبع في التقسيم الإدارى مركز ابي حماد ، فقد منحت وزارة المالية والاقتصاد صيانتها المقيمين في هذه البلاد زيادة اعانة الغلاء المذكورة السابق تقريرها لموظفي الحكومة ومستخدميها وعملها المقيمين بترك الجهات واصدرت بذلك كتابا دوريا . ولما لم تكن بناحية العباسة محطة سكة حديد - وانما تقع هذه البلدة بين محطتى ابي حماد غربا ومحجر ابي حماد شرقا - فقد حدد قسم الحركة بمصلحة السكك الحديدية منطقة العباسة بمحطات محجر ابي حماد والتل الكبير والبعالوه وابى صوير والواصفية والقصاصين وكر الصناديق باعتبارها تقع بين بلدتى المخيمة والعباسة وواقعة في دائرة المعسكرات ، وصرفت بمصلحة

السكك الحديدية لموظفيها بتلك الجهات الزيادة المقررة في اعانة الغلاء باعتبارها منطقة العباسية الواردة بالخطاب الدورى المشار اليه . ولم يرد ديوان الموظفين الأخذ بتحديد مصلحة السكك الحديدية لمنطقة العباسية على هذا الوضع ، ولذلك اوقفت هذه المصلحة صرف اعانة الغلاء الزيدة لموظفيها وعمالها في هذه المنطقة مما اثار تضررهم وشكواهم ودعا مصلحة السكك الحديدية في اول يولية سنة ١٩٥٣ الى التقدم بطلب اعادة صرف تلك العلاوة لهم ذاكرا ان المناطق سالفه الذكر التى اوقفت فيها صرف اعانة الغلاء الزيدة بعيدة عن العمران وان حالة الغلاء فيها شديدة فضلا عن ان سبل المعيشة متمذرة ، ولذلك نهى توصى باعادة صرف الزيادة في اعانة الغلاء لموظفيها وعمالها ، واعاد الديوان دراسة هذا الموضوع ورأى الموافقة على أن تصرف اعانة الغلاء الزيدة بنسبة ٥٠٪ لموظلى السكة الحديد ومستخدميها وعمالها بالجهات التى حدد قسم الحركة بها منطقة العباسية . وقد بحثت اللجنة المالية هذا الموضوع ورات الموافقة على صرف اعانة الغلاء الزيدة لموظلى السكك الحديدية ومستخدميها وعمالها بحطحات محجر ابى حداد والتل الكبير والبعالوه وأبى مسوير والوامنية والتصاصين وكفر الحماية باعتبار هذه الجهات تقع بين بلدتى المحسنة والعباسية وواقعة في دائرة المعسكرات على أن يكون صرف تلك الاعانة الزيدة من تاريخ ابتداء صرفها لأولئك الموظفين والمستخدمين والعمال . . . . وقد وافق مجلس الوزراء بجلسسته المنعقدة في ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ على رأى اللجنة المالية المبين في هذه المذكرة .

( طعن ١٨٠ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/٢/٢٣ )

### قامدة رقم ( ٨٩ )

#### المبدأ :

علاوة قتال السويس — الجهات التى يسرى عليها .

#### ملخص الحكم :

ان قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٤٧/٧/٢٠ في شأن علاوة غلاء المعيشة لمنطقة قتال السويس قد وضع قاعدة تنظيمية عامة تسرى في

حق موظفى ومستخدمى وعمال الحكومة المقيمين فى البلدان الواقعة « على طول قنال السويس » من مقتضاها زيادة اعانة الغلاء بنسبة ٥٠ ٪ وأنه لئن كان القرار المذكور لم يحدد هذه المنطقة بحدود منضبطة معينة بذاتها بحيث يخرج ما عداها من نطاق تطبيقه الا ان اللجنة المالية اذ كشفت فى مذكراتها الى مجلس الوزراء عن دوافع زيادة اعانة الغلاء والعلة التى قام عليها القرار — وهى ازدياد حالة الغلاء بسبب تدفق القوات البريطانية وما اتصل بذلك من اسباب — قد عينت فى الواقع من الامر نطاق تطبيق القرار وحددت الجهات التى تسرى فيها احكامه وهى الجهات الواقعة ضمن منطقة المعسكرات البريطانية ، وآية ذلك ان وزارة المالية بعت الامانة المزیدة لصياغة نفیثة والمحسمة وسرايوم والعباسية وهى بلاد وان كانت تتبع بحسب التقسيم الادارى مركز ابى حماد ، الا انها تعتبر داخلية فى منطقة المعسكرات البريطانية . ثم اصدرت وزارة المالية كتابا دوريا بتعميم صرف الاعانة لجميع موظفى ومستخدمى وعمال الحكومة بالبلاد المذكورة ، بل ان وزارة الحربية — على هدى الحكمة من تقرير تلك الاعانة — طبقت قرار ٢٠ من يولية سنة ١٩٤٧ على موظفيها ومستنديها وعمالها بمحافظتى سيناء والبحر الاحمر والصحراء الشرقية لاتحاد علة تقرير الاعانة ، ووافتها مجلس الوزراء على ذلك فى ١٦ من مايو سنة ١٩٤٨ ، ثم وافق المجلس مرة اخرى فى ٣ من اكتوبر سنة ١٩٤٨ على منح هذه الاعانة لجميع موظلى الحكومة ومستنديها وعمالها بالجهات المذكورة .

( طعن ١٨٠ لسنة ٢ قى — جلسة ١٩٥٧٢/٢/٣ )



## الفصل الثاني

### اعلاء غلاء المعيشة لقطعة قناة السويس

#### قاعدة رقم ( ١٠ )

##### المبدأ :

اعلاء قتال السويس — قرار مجلس الوزراء في ١٦/٩/١٩٥٣ في شأن سريان هذه الاعلاء على بعض البلاد — سريته على جميع الموظفين وليس فقط على موظفي مصلحة السكك الحديدية .

##### ملخص الحكم :

ان مصلحة السكك الحديدية — وهي بسبيل تطبيق احكام قرار ٢٠ من يولية سنة ١٩٤٧ على موظفيها ومستحقيها ومعالها بالجهات التي حددتها وزارة المالية في كتابها الدورى رقم ف ٢٣٤-١٣/٢٧ م ٤٣ — قد حددت ناحية العباسية بأنها تشمل محطت محجر ابي حماد ، التل الكبير ، البعالوه ، ابي صوير ، الواصفية ، القصاصين ، كمر الحبادية ، باعتبارها تقع بين بلدتى المحسمة والعباسية وواقعة في دائرة المعسكرات البريطانية ، وصرفت لموظفيها بتلك الجهات الزيادة المقررة في اعانة الغلاء باعتبارها منطقة العباسية الواردة بكتاب دورى المالية ، فنازعها في ذلك ديوان الموظفين ، فاقوتت المصلحة صرف الامانة ، ثم ماد الديوان دراسة الموضوع ورأى الموافقة على تحديد مصلحة السكة الحديد ، ووافقت اللجنة المالية على ذلك ايضا ، وعرضت الامر على مجلس الوزراء لمقرر ذلك بقراره الصادر في ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ . ومن هذا يبين أن قرار مجلس الوزراء سالف الذكر لم يكن بصدد تقرير معاملة خاصة لموظفي مصلحة السكك الحديدية ، ولم يكن يستهدف ايلثار موظفي المصلحة المذكورة بميزة اختصهم بها دون باقى موظفى الحكومة ، اذ شأن موظفي المصلحة في هذا الخصوص شأن باقى موظفي الدولة ، وانما كان يقدر تفسير المصلحة لقراره الصادر في ٢٠ من يولية سنة ١٩٤٧ ويؤكد انطباقه على البلاد التي حددتها مصلحة

السكك الحديدية ومن بينهما بلدة التل الكبير للحكة التي تلم عليها  
قراره المشار اليه .

( طعن ٩٨ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/٢/٢٣ )

### قاعدة رقم ( ٩١ )

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٠ من يولية سنة ١٩٤٢ بزيادة  
اعانة الغلاء التي تمنح لموظفي الحكومة ومستخدميه وعمالها بمنطقة القناة  
بنسبة ٥٠٪ وقراره الصادر في ٢ من اكتوبر سنة ١٩٤٨ بصرف هذه الاعانة  
لموظفي ومستخدمى وعمال محافظتى سيناء والبحر الاحمر والصحراء  
الشرقية - قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٩ من اكتوبر سنة ١٩٥٢  
بتنـاح منح المعينين بصفة غير منتظمة اعانة غلاء معيشة - مفاد هذا القرار  
الاخير استحقاق الموظفين والمستخدمين والعمال المعينين على اعتمادات  
اى المعينين بمكافآت شاملة لاعانة غلاء المعيشة بعد مضي سنة من تاريخ  
تعيينهم - احتساب هذه الاعانة على اسـس مايعتبرهـم او اجورهم  
فى اليوم لمضى السنة دون الزيادة الحاصلة فيها مع خصـم الزيادة  
من الاعانة المستحقة - زيادة اعانة غلاء المعيشة طبقا لقرار مجلس  
الوزراء الصادر فى ٢٠ من يولية سنة ١٩٤٧ المشار اليه تستحق لكل  
من يستحق اصلا اعانة غلاء معيشة طبقا لقرارات مجلس الوزراء - اثر  
ذلك استحقاق المعينين بمكافآت شاملة لاعانة غلاء المعيشة المقررة  
للعاملين فى منطقة القناة بقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٠ من يولية  
سنة ١٩٤٧ من تاريخ استحقاقهم اعانة الغلاء طبقا لقرار مجلس الوزراء  
الصادر فى ٢٩ من اكتوبر ١٩٥٢ وبالشروط الواردة فيه مع مراعاة  
ما يقضى به قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٦ لسنة ١٩٦٤ بتقرير  
راتب اضافى للعاملين فى بعض المناطق المعدل بالقرار رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٦  
من تاريخ نفاذهما .

ملخص الفتوى :

ان مجلس الوزراء أصدر فى ٢٠ يوليو سنة ١٩٤٧ قرارا بزيادة اعانة  
الغلاء التى تمنح لموظفى الحكومة ومستخدميهـا وعمالها بمنطقة القناة .

بنسبة ٥٠٪ ثم أصدر في ٣ أكتوبر ١٩٤٨ قراره بصرف هذه الاعانة لموظفى ومستخدمى ومعال محافطتى سيناء والبحر الاحمر والصنغراء الشرقية وفى ٢٩ أكتوبر ١٩٥٢ اصدر قرارا يمنح الموظفين والمستخدمين والعمال الذين يقيمون على اعتمادات مؤقتة اعانة غلاء المعيشة بعد مضى سنة من تاريخ تعيينهم على اساس ماهياتهم أو أجورهم فى اليوم التالى لمضى السنة ، اما من يكون منهم الآن بالخبرة ومضى عليه سنة ولا تصرف له هذه الاعانة ، فتنتج اليه من تاريخ موافقة مجلس الوزراء على اساس ماهيته أو أجره فى ذلك التاريخ ، وذلك بشرط ألا تكون الماهية أو الأجر الذى يتقاضاه الموظف أو المستخدم أو العامل يزيد عما هو مقرر لمؤله أو ما هو مقرر طبقا لقواعد التعيين ، وانه فى حالة ما اذا كانت الماهية أو الأجر يزيد على ما هو مقرر قانونا فتخصص هذه الزيادة من اعانة الغلاء .

وحيث ان مفاد هذا القرار استحقاق الموظفين والمستخدمين والعمال المعينين على اعتمادات أى المعينين بكلفات شاملة لاعانة غلاء المعيشة بعد مضى سنة من تاريخ تعيينهم على ان تحسب هذه الاعانة على اساس ماهياتهم أو أجورهم فى اليوم التالى لمضى السنة دون الزيادة الحاصلة فيها مع خصم الزيادة من الاعانة المستحقة ، وهو ما استقر عليه قضاء المحكمة الادارية العليا .

ومن حيث ان زيادة اعانة غلاء المعيشة الصالحين بها قرار مجلس الوزراء فى ٢٠ يولية سنة ١٩٤٧ انما تستحق لكل من يستحق اصلا اعانة غلاء معيشة طبقا لقرارات مجلس الوزراء وينبنى على ذلك استحقاق المعينين بكلفات شاملة لاعانة غلاء المعيشة المقررة للعاملين فى القناة بقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩٤٧/٧/٢٠ من تاريخ استحقاقهم اعانة الغلاء طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٩ من اكتوبر سنة ١٩٥٢ وبالشروط الواردة فيه ويستحق السيد / ... الذى عين بالادارة الطبية بسيينا بكلفة شاملة قدرها ١٢ جنيه اعانة غلاء المعيشة المقررة للعاملين فى هذه المنطقة على هذا الاساس .

ومن حيث ان المادة الاولى من القرار الجمهورى رقم ٢٢٦ لسنة ١٩٦٤ — المعلن بالتعديلات للجمهورى رقم ٦٤ لسنة ١٩٦٦ ينص على إلغاء

القرارات والقواعد الخاصة بإعانة الغلاء الإضافية. المقرر للعاملين في المناطق المشار إليها وتنص المادة الثانية منه على أن « يمنح العاملون الذين يكون مقر عملهم وقت العمل بهذا القرار في إحدى الجهات المقرر لها إعانة غلاء إضافية بمقتضى القرارات المشار إليها راتباً إضافياً يعادل قيمة إعانة الغلاء الإضافية المستحقة لكل منهم في هذه الجهات » ، وبالنسبة إلى من سيستمررون في العمل بهذه الجهات فإنه يتم استهلاك هذا المرتب بالخصم منه ، ينصف قيمة ما يستحق للعامل من علاوات ترقية في المستقبل » .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية إلى أن السيد ... المعين بمكافأة مشاملة اعتباراً من ١٩٥٢/١٠/٩ يستحق إعانة غلاء المعيشة المقررة بقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٠ يولييه سنة ١٩٤٧ وذلك اعتباراً من تاريخ استحقاقه لإعانة الغلاء المقررة للمعينين على اعتمادات مؤقتة بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٢/١٠/٢٩ وبالشروط الواردة في هذا القرار .  
نعم مراعاة ما يقضى به قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٦ لسنة ١٩٦٤ المعدل بالقرار رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٦ من تاريخ نفاذهما .

( انتهى ٦١٧ — في ١٦/٦/١٩٦٨ )

### قاعدة رقم ( ٩٢ )

المبدأ :

منح موظفي منطقة القتال إعانة غلاء المعيشة الإضافية — الحكمة  
جاءت — عدم توافرها في حالة ألوظف الفصول بقرار من مجلس قيادة  
الثورة وافق عليه مجلس الوزراء الذي قضى بصرف صالئ المرتب وإعانة  
الغلاء عن المدة المضمومة بمشاهدة نون اية مرتبت إضافية — عدم استحقاقه  
الإعانة الإضافية إلى جانب إعانة الغلاء الأصلية في هذه الحالة .

ملخص الحكم :

أن الموظفين الذين يعملون بمنطقة القناة ينحون إعانة إضافية قدرها ٥٠٪ من إعانة غلاء المعيشة وذلك لمواجهة حالة الغلاء الخاصة التي تتسود هذه المنطقة والتي ترتفع تكاليف المعيشة بها عنها في المناطق الأخرى وهذه الإعانة الإضافية لا تصرف بطبيعة الحال إلا لمن كانت

أعمال وظيفته تتطلب اقامته بالمنطقة ويكلف بالاتاقبة بها فعلا ، فاذا تغلر الموظف الى جهة اخرى قطعت عنه هذه الاعانة الاضافية لزوال المبرر في منحها .

ومتى كان الامر كما تقدم فان الموظف الذي يعمل في منطقة القناة . ثم تنتهى مدة خدمته بتزار من مجلس قيادة الثورة وموافقة مجلس الوزراء ، الذي نص على ان يصرف للموظف الممسول خلال المدة المضبوطة . صافي مرتبه واعانة غلاء المعيشة على اقساط شهرية دون اية مرتبات اضافية كبذل التخصص وغيره — هذا الموظف لا يكون مضطرا بسبب وظيفته الى الاتاقبة هناك او مكلفا بذلك واذا هو بقى بها بعد ترك الوظيفة فبقاؤه يكون باختياره وليس على اية حال بسبب الوظيفة وقد انقطعت صلته بها ، ومن ثم فلا يكون مستحقا لاعانة الغلاء الاضافية الى جانب اعانة غلاء المعيشة الاصلية ويتعين خصمها منه من اليوم الذي انتهت فيه خدمته .

( طعن ١٤٠٤ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٦١/٣/٢٥ )

### الفصل الثالث

#### تنشيت اعانة غلاء المعيشة

##### قاعدة رقم (٩٣)

المبدأ :

اعانة غلاء المعيشة - تنشيتها - قرارات مجلس الوزراء الصادرة في ١٩٤٤/٧/١١ و ١٩٥٠/٢/١٩ و ١٩٥٠/١٢/٣ وكتاب ديوان الموظفين رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٢ في هذا الشأن تنشيت الاعانة للحصول على مؤهل اضافي من غير ما ورد في قرارى رئيس الجمهورية الصادر في ١٩٥٧/١٢/٣٠ و ١٩٥٨/٤/٢٧ يكون على اساس المرتب دون الراتب الاضافى - لا يغير من هذا الحكم قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٢/١/٦ .

ملخص الفتوى :

يستناد من استعراض النصوص المتعلقة بتنشيت اعانة غلاء المعيشة انه تخفينا من اعباء الميزانية قرر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ١١ من يولية سنة ١٩٤٤ تنشيت اعانة غلاء المعيشة وتخفيضها في بعض الاحوال ، وفى ١٦ من فبراير سنة ١٩٥٠ صدر قرار مجلس الوزراء برفع القيد الخاص بتنشيت اعانة غلاء المعيشة وقرر ان تمنح تلك الاعانة لجميع الموظفين والمستخدمين والعمال باليومية على اساس الماهية الفعلية التى يتناولها كل منهم ، ثم عاد في ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ فأصدر قرارا بتنشيت اعانة غلاء المعيشة على الماهية والاجور المستحقة للموظفين والمستخدمين والعمال في آخر نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، وقد تضمن كتاب وزارة المالية رقم ف ٢٣/١٣/٢٧ المؤرخ ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ الصادر بتنفيذ لقرار مجلس الوزراء الخاص بتنشيت اعانة غلاء المعيشة ان « كل زيادة يحصل عليها الموظف أو المستخدم أو العامل في ماهيته أو أجره بعد ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠ لا يترتب عليها أى زيادة في اعانة غلاء المعيشة » .

ولما صدر قانون موظفي الدولة وعمل به من أول يولية سنة ١٩٥٢ ،  
بحسب اعتماد ميزانية ١٩٥٢ — ١٩٥٣ لقر مجلس الوزراء المذكرة الملحقة  
بمشروع تلك الميزانية ، وقد تضمنت هذه المذكرة : « أن بعض الموظفين  
سينتفعون عند نقلهم الى درجات الكادر الجديد بزيادة في مرتبتهم الحالية ،  
كما أن للبعض الآخر منهم سيحصل على زيادة في المرتب نتيجة الترقية  
أو منح العلاوة وفقا لنظام الكادر المشار اليه ، وذلك بحصوله على علاوة  
تزيد على قيمة العلاوة التي كان يحصل عليها فيما لو كان قد رقى أو منح  
علاوة على اساس قواعد الكادر السابق وانه ينبغي استقطاع ما يوازي  
تلك الزيادات مما يحصل عليه هؤلاء الموظفون من اعانة غلاء المعيشة على  
أن ينفذ ذلك ابتداء من أول يولية سنة ١٩٥٢ » وبناء على ذلك اصدر ديوان  
الموظفين كتابه الدورى رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٢ وجاء في البند ( رابعا ) منه انه :  
« بالنسبة للموظفين المعيّنين في ١٩٥٢/٧/١ أو بعد هذا التاريخ ، هؤلاء  
يمنحون اعانة غلاء المعيشة عندما يحل موعد استحقاقهم على اساس  
المرتبات التي نالها زملاؤهم المعينون الجدد في ١٩٥٠/١١/٣٠ ( تاريخ  
تثبيت هذه الاعانة ) وبداية مربوط الدرجة في الكادر الجديد ايها اقل ،  
ويخصم من الاعانة التي تستحق لهم على هذا الاساس مقدار الزيادة ( ان  
وجدت ) بين المرتب الذي كان مقررا للتعيين في نفس الدرجة أو المرتب في  
الكادر السابق وبينه في الكادر الجالى » .

ويخلص مما تقدم ان الموظف الذى عين في وظيفته أو حصل على المؤهل  
الإضافي ما عدا ما ورد في قرارى رئيس الجمهورية المشار اليهما وذلك  
في أول يولية سنة ١٩٥٢ أو بعد هذا التاريخ لا يمنح راتبا اضافيا عن هذا  
المؤهل الإضافي تطبيقا للمادة ٢١ من قانون موظفي الدولة ، ولا يدخل هذا  
القرار في حساب المرتب المتخف ابلسا لتثبيت اعانة غلاء المعيشة والا كان  
في ذلك مخالفة لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٣٠ من ديسمبر سنة  
١٩٥٠ بتبني اعانة غلاء المعيشة على اساس المرتبات في ٣٠ من نوفمبر  
سنة ١٩٥٠ واهياء لقواعد الانصاف التي انتهى قانون موظفي الدولة العمل  
بها من وقت نفاذه .

ولا يجوز الاحتجاج في هذه الحالة بأن اعانة غلاء المعيشة تثبت الآن بالنسبة للموظفين المعينين في أول يولية سنة ١٩٥٢ أو بعد هذا التاريخ على أساس مرتبات افتراضية لا على أساس مرتبتك فعلية ، ذلك أن اعانة غلاء المعيشة تثبت بالنسبة لهؤلاء الموظفين أما على أساس المرتب الذي ناله زملاؤهم المعينون في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠ أو على أساس بداية مربوط الدرجة في الكادر الملحق بقانون موظفي الدولة أيها أقل ، لماذا تثبت اعانة غلاء المعيشة على الأساس الأول ، فاتها تثبت على أساس مرتب يحصل عليه الموظف فعلا اعتبارا بأنه يقل عن أول مربوط الدرجة المعينين فيها ، ويكون الحكم كذلك من باب أولى إذا ثبتت الاعانة على أول مربوط الدرجة إذا كان أقل من مرتب الزميل المعين في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، ومن ثم فإن الاعانة في جميع الأحوال تثبت على أساس مرتب فعلى لا على أساس مرتب افتراضى .

ولا يجوز الاحتجاج كذلك بما ورد في قرار مجلس الوزراء الصادر في ٦ من يناير سنة ١٩٥٢ من معاملة الموظفين الذين تثبت لهم اعانة غلاء المعيشة على أساس ماهياتهم في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ ثم حصلوا على شهادات دراسية أعلى من هذا التاريخ أو بعده وعينوا بالدرجات والمهام المقررة للمؤهلات الجديدة على أساس منحهم اعانة الغلاء على أساس المهام الجديدة من تاريخ الحصول عليها ، لا يجوز الاحتجاج بهذا النص لأنه ورد استثناء على الأصل المقرر الذى يقضى بأن كل زيادة يحصل عليها زيادة في اعانة غلاء المعيشة ، ويشترط لعمال هذا الاستثناء أن يكون الموظف في الخنجة قبل ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ وأن تكون اعانة غلاء المعيشة قد تثبت له على أساس مرتبه في هذا التاريخ ثم يحصل بعد ذلك على شهادات دراسية أعلى وأن يعين بالدرجة أو المهام المقررة للمؤهلات

الجديد ، فإذا لم تتحقق هذه الشروط كلها أو بعضها بطل أعمال الاستثناء وتعين الرجوع الى القاعدة العامة المشار اليها ، ولما كانت هذه الشروط غير متوافرة في الحالة موضع النظر ، فلا محل لأعمال هذا الاستثناء .



لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن الموظف الذى عين بعد اول يولية سنة ١٩٥٢ أو حصل بعد هذا التاريخ على مؤهل اضافى لا يدخل فى المؤهلات الاضافية المشار اليها بقرارى رئيس الجمهورية الصائدين فى ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٧ و ٢٧ من أبريل سنة ١٩٥٨ ، لا يستحق راتبا اضافيا عن هذا المؤهل ولا يدخل هذا المرتب فى حساب مرتبه المتخذ اساسا لتثبيت اعانة غلاء المعيشة .

( غنوى ٨٩٧ — فى ١٢/٢٤ / ١٩٥٩ )

### قامصة رقم ( ٩٤ )

#### المبدأ :

**اعانة غلاء المعيشة — تثبيتها — الاصل أن يكون على الماهيات والاجور والعائلات المستحقة فى ٣٠/١١/١٩٥٠ — الاستثناءات التى ترد على هذا الاصل .**

#### ملخص الثرى :

يتبين من استعراض قرارات مجلس الوزراء المنظمة لموضوع تثبيت اعانة غلاء المعيشة أن هذا المجلس قرر بجلسته المنعقدة فى ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ تثبيت اعانة غلاء المعيشة على الماهيات والمرتبات والاجور المستحقة للموظفين والمستخدمين والعمال فى آخر نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، وتنفيذا لهذا القرار صدر كتاب الإدارة العامة لمستخدمى الحكومة بوزارة المالية رقم ف ٢٣٤ — ٢٣/١٣ بتاريخ ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ وينص هذا الكتاب على ما يأتى :

« أولا — يكون مقدار اعانة الغلاء التى تستحق للموظف أو المستخدم أو العامل عن شهر ديسمبر سنة ١٩٥٠ والا شهر التالية هو مقدار اعانة الغلاء التى استحققت على أساس يوم ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠ .

ثانيا : كل زيادة يحصل عليها الموظف أو المستخدم أو العامل فى ماهيته أو أجره بعد ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠ لا يترتب عليها زيادة فى اعانة الغلاء » .

( ١٣٦ — ج ٥ )

وفي ٦ من يناير سنة ١٩٥٢ وافق مجلس الوزراء على مذكرة قدمتها اليه اللجنة المالية برقم ١/٢٧ متبوعة بـ ٨ ( ب ) وقد جاء بها « أن الموظفين حلة المؤهلات .. الذين عينوا بعد ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ يمنحون اعانة غلاء المعيشة على اساس ماهياتهم المقررة لمؤهلاتهم بالاتصاف بالنسبة للمؤهلين .

وحيث ان الموظفين والمستخدمين والعمال الذين حصلوا على شهادات دراسية ومنحوا الماهيات المقررة لها . . بعد صدور قرار مجلس الوزراء في ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ يمنحون جميعا اعانة غلاء المعيشة الآن على اساس ماهياتهم في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠ طبقا لقرار مجلس الوزراء المذكور الخاص بتثبيت اعانة الغلاء فانهم دائبو الشكوى ويلتبسون بمنحهم الاعانة على الماهيات والاجور الجديدة .

ولذلك تقترح وزارة المالية معاملة الموظفين الذين تثبت لهم اعانة الغلاء على اساس ماهياتهم في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠ ثم حصلوا على شهادات دراسية اعلى من هذا التاريخ او بعده وعينوا بالدرجات او الماهيات المقررة للمؤهلات الجديدة على اساس منحهم اعانة الغلاء على الماهية الجديدة بعد تاريخ الحصول عليها .

ويقضى كتاب ديوان الموظفين الحورى رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٢ الصادر بتنفيذ لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٨ من اكتوبر سنة ١٩٥٢ في البنود الرابع منه « انه بالنسبة للمعينين في اول يولية سنة ١٩٥٢ ( وهو تاريخ تمام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ) او بعد هذا التاريخ هؤلاء يمنحون اعانة الغلاء عندما يحل موعد استحقاقها على اساس المرتبات التى نالها زملاؤهم المعينون الجدد في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ ( تاريخ تثبيت هذه الاعانة ) او من بداية الدرجة في الكادر الجديد ايهاا اقل » . ويستفاد من هذه القرارات : أن الاصل العام في شأن استحقاق اعانة غلاء المعيشة يقضى بتثبيتها على الماهيات والاجور والمعاملات المستحقة للموظفين والمستخدمين والعمال في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ وأن كل زيادة يحصل عليها الموظف او المستخدم او العامل في ماهيته او أجره بعد ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ لا يترتب عليها زيادة في اعانة الغلاء [٥]

وأنه استثناء من هذا الأصل العلم يتغير الأساس الذى تثبت عليه  
إعانة الغلاء فى الحالتين الآتيتين :

أولاً — إذا كانت أمانة الغلاء مبنية للموظف على أساس ماهيته فى  
٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ ثم حصل على شهادات دراسية أعلى من هذا  
التاريخ أو بعده ، وعين فى الدرجة والراتب المقرر للمؤهل الجديد ، ففى  
هذه الحالة يمنح أمانة الغلاء على أساس الراتب الجديد ومن تاريخ  
الحصول عليه .

ثانياً : إذا كان الموظف معيناً فى إحدى درجات الكادر الإدارى أو الفنى  
العالى ثم أعيد تعيينه فى أدنى وظائف كادر خاص ، ففى هذه الحالة تثبت  
أمانة الغلاء المستحقة له على أساس مرتبه فى الكادر الخاص دون المرتب  
الذى كان يتقاضاه طبقاً للكادر العام وذلك استناداً إلى أن تعيينه فى أدنى  
وظائف الكادر الخاص يعتبر تعييناً جديداً أى بمثابة التعيين لأول مرة .

وان نقل الموظف من كادر إلى آخر فى غير الحالة السابقة وإن اعتبر  
تعييناً جديداً إلا أنه لا يعد تعييناً مبتدئاً ولا يقتضى تغيير الأساس الذى ربطت  
عليه أمانة الغلاء المستحقة له ، ومن ثم تظل هذه الأمانة محسوبة له على  
أساس راتبه فى ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ تطبيقاً لقرار مجلس الوزراء  
الصادر فى ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ ولكتاب الإدارة العامة لمستخدمى  
الحكومة بوزارة المالية رقم ٢٣/١٣/٢٣٤ بتاريخ ٣١ من ديسمبر سنة  
١٩٥٠ الصادر تنفيذاً لهذا القرار والذى يقتضى بأن « كل زيادة يحصل عليها  
الموظف أو المستخدم أو العامل فى ماهيته أو أجر بعد ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠  
لا ترتب عليها زيادة فى أمانة الغلاء » .

( نوى ٣٠٨ — فى ١٦/٤/١٩٦٠ )

### قاعدة رقم (٩٥)

المبدأ :

موظف — أحكام وقواعد تثبيت أمانة غلاء المعيشة — الأصل فى تثبيت  
أمانة غلاء المعيشة أن يكون على أساس الماهيات والأجور والمعاملات  
المستحقة للموظفين والمستخدمين والعمال فى ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ دون

تأثير اية زيادة تطرا على المرتب بعد ذلك على اعانة الغلاء فلا تزيد بتزايد المرتب - استثناءان يردان على هذا الجدا - هما حالة الموظف الذي يحصل على مؤهلات دراسية اعلى ويعين في الدرجة وبالمرتب المقررين له هذه المؤهلات ، وحالة اعادة تعيين احد الموظفين في ادنى وظائف احدى الهيئات او الجهات التي تنظم شئون موظفيها قواعد خاصة بعد ان كان معينا بأحدى درجات الكادرين الفني العالي والاداري .

#### ملخص الفتوى :

يبين من استقصاء قرارات مجلس الوزراء المنظمة لموضوع تثبيت اعانة غلاء المعيشة ، ان مجلس الوزراء اصدر في ١١ من يولية سنة ١٩٤٤ قرارا بتثبيت اعانة غلاء المعيشة التي تمنح للموظفين والمستخدمين والعمال ، وتنفيذا لهذا القرار صدر مكتب وزارة المالية الدورية المؤرخ في ١٦ من اغسطس سنة ١٩٤٤ تفضيا بان كل زيادة في الماهية يحصل عليها الموظف او المستخدم او العامل باليومية اعتبارا من ١١ يولية سنة ١٩٤٤ لا يرتب عليها زيادة اعانة الغلاء ، ويطبق هذا على الترقيات والملاوات العادية والاستثنائية وتسوية الحالات وتعديل بعض الكادرات . . . . . وان الموظفين الجدد الذين رعت الماهيات الابتدائية المقررة لمؤهلاتهم طبقا لقواعد الانصاف ، يلاحظ منحهم اعانة غلاء ، على اساس الماهيات التي كانت تمنح لمؤهلاتهم قبل الانصاف او التخصيص . وفي ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٠ صدر قرار من مجلس الوزراء برفع القيد الخاص بتثبيت اعانة غلاء اعتبارا من اول مارس سنة ١٩٥٠ ، ويتبع هذه الاعانة لجميع الموظفين والمستخدمين والعمال باليومية على اساس الماهية الفعلية التي يتناولها كل منهم .

وفي ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ ، عاد مجلس الوزراء فقرر تثبيت اعانة غلاء المعيشة على الماهيات والمرتبات والاجور المسحقة للموظفين والمستخدمين والعمال في آخر نوفمبر سنة ١٩٥٠ . وتنفيذا لهذا القرار صدر مكتب وزارة المالية رقم ٤٨٤٤ - ٤٧١٤ المؤرخ في ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ وينص هذا المكتب على ما يأتي :

اولا - يكون مقدار اعانة الغلاء التي تستحق الموظف او المستخدم او العامل عن شهر ديسمبر سنة ١٩٥٠ والاشهر التالية هو مقدار اعانة الغلاء التي استحققت على اساس يوم ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠ .

ثانياً — كل زيادة يحصل عليها الموظف أو المستخدم أو العامل في ماهيته أو أجره بعد ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠ لا يترتب عليها زيادة في اعانة الفلاحة .

وفي ٦ من يناير سنة ١٩٥٢ ، وافق مجلس الوزراء على مذكرة قدمت الى اللجنة المالية برقم ٤٣٧/١ متنوعة م ٨ ( ب ) جاء فيها ان الموظفين حلة المؤهلات .. الذين عينوا بعد ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ . يمنحون اعانة غلاء المعيشة على اساس ماهيتهم المقررة لمؤهلاتهم بالانصاف .

ومن حيث ان الموظفين والمستخدمين والعمال الذين حصلوا على شهادات دراسية ومنحوا الماهية المقررة لها . . . بعد صدور قرار مجلس الوزراء في ٣ ديسمبر سنة ١٩٥٠ يمنحون جميعا اعانة غلاء المعيشة الان على اساس ماهيتهم في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، طبقا لقرار مجلس الوزراء المذكور الخاص بتثبيت اعانة الفلاحة ، فانهم دائبوا الشكوى . ويلتصون منهم الاعانة على الماهيات والاجور الجديدة . ولذلك تقترح وزارة المالية معاملة الموظفين الذين تثبت لهم اعانة الفلاحة على اساس ماهيتهم في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠ ثم حصلوا على شهادات دراسية اعلى من هذا التاريخ او بعده وعينوا بالدرجات او الماهيات المقررة للمؤهلات الجديدة — على اساس منحهم اعانة الفلاحة على الماهيات الجديدة من تاريخ الحصول عليها .

ولما عمل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن نظام موظفي الدولة ابتداء من اول يولية سنة ١٩٥٢ ، قرر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ١٧ من اغسطس سنة ١٩٥٢ استقطاع ما يوازي الزيادة التي حصل عليها الموظفين بسبب تطبيق الكادر الجديد المرافق للقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ من اعانة غلاء المعيشة . .

وبتاريخ ٨ من اكتوبر سنة ١٩٥٢ ، قرر مجلس الوزراء سريان القاعدة المقدم ذكرها على من يعينون في ظل الكادر الملحق بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة . وتنفيذا لهذا القرار اصبح حيوان الموظفين كتابه الدوري رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٢ وقد جاء في التبويب « رابعا » منه انه « بالنسبة للمعينين في اول يولية سنة ١٩٥٢ ( تاريخ

تفاد القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ أو بعد هذا التاريخ ) هؤلاء يمنحون اعانة الغلاء عندما يحل موعد استحقاقها على اساس المرتبـات التي نالها زملاؤهم المعينون الجدد في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠ ( تاريخ تثبيت اعانة الغلاء أو بداية الدرجة في الكادر الجديد ) . أيها اقل » .  
ويستفاد من هذه القرارات :

اولا — ان الاصل في تثبيت اعانة غلاء المعيشة ان يكون على اساس الماهيات والاجور والمعاشات المستحقة للوظفين والمستخدمين والمعمال في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ وان كل زيادة يحصل عليها الموظف أو المستخدم أو العامل في ماهيته أو أجره ، بعد هذا التاريخ لا يترتب عليها زيادة في اعانة الغلاء .

ثانيا — انه استثناء من هذا الاصل ، يتغير الاساس الذي تثبت عليه اعانة الغلاء في حالتين :

الاولى : اذا حصل الموظف الذي تثبت اعانة غلاء المعيشة المستحقة له على اساس راتبه في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، على شهادات دراسية ٤ على ، من هذا التاريخ أو بعده وعين في الدرجة والراتب المقررين لهذه الشهادات الجديدة ، فانه في مثل هذه الحالة ، يعاد حساب اعانة الغلاء التي تمنح له ، على اساس الراتب الجديد اعتبارا من تاريخ الحصول عليه .

والثانية : اذا كان الموظف معينا في إحدى درجات الكادرين الفني والعالي والاداري ، ثم أعيد تعيينه في احدى وظائف إحدى الهيئات أو الجهات التي تنظم شئون موظفيها قواعد خاصة ، فانه في هذه الحالة تثبت اعانة الغلاء التي تمنح لمثل هذا الموظف على اساس مرتبه في الكادر الخاص ، ذلك ان تعيينه في هذا الكادر الخاص ، وفي احدى درجاته ، يعتبر تعيينا مبتدئا فيعمل على اساس انه عين لأول مرة ، وتخصب اعانة غلاء المعيشة له على اساس مرتبه الذي يتقاضاه في هذا الكادر لا على اساس المرتب الذي تثبت على اساسه اعانة الغلاء عندما كان يشغل وظيفة من وظائف الكادر العام .

أما نقل الموظف من كادر الى آخر في غير الحالة السابقة ، كما لو نقل الى وظيفة اعلى من ادنى درجات الوظائف في كادر خاص ، فانه وإن كان يعتبر تعيينا جديدا ، الا انه لا يعد تعيينا مبتدأ ومن ثم فلا يعاقل الموظف في مثل هذه الحالة ، معاملة من يعين لأول مرة ، وانما تظل اعانة غلاء المعيشة محسوبة له على اساس راتبه في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ .

( فتوى ١٩٧ — في ١٢/٧/١٩٦١ )

### قاعدة رقم (٩٦)

المبدأ :

احكام وقواعد تثبيت اعانة غلاء المعيشة — الاصل في تثبيتها ان يكون على اساس الماهية والاجور والمعاشات المستحقة للموظفين والمستخدمين والعمال في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ الا اذا حصل الموظف على مؤهل اعلى وعين في الدرجة وبالراتب المقررين لهذا المؤهل الجديد — المقصود بالماهية الجديدة في هذه الحالة — هي الماهية المقررة للمؤهل في تاريخ تثبيت الاعانة اى في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ حتى لا يتميز جديد على قديم بسبب رفع بداية مربوط الدرجة بعد هذا التاريخ .

ملخص الفتوى :

اصدر مجلس الوزراء في يونيه ١٩٤٤ قرارا بتثبيت اعانة غلاء المعيشة التى تمنح للموظفين والمستخدمين والعمال وتنفيذا لهذا القرار صدر كتاب وزارة المالية الدورى المؤرخ ٦ من اغسطس سنة ١٩٤٤ قاضيا بان كل زيادة في الماهية التى يحصل عليها الموظف او المستخدم او العامل باليومية اعتبارا من ١١ من يولية سنة ١٩٤٤ لا يترتب عليها زيادة في اعانة الغلاء فيطبق هذا على الترقية والعلوات العادية والاستثنائية وتسوية الحالات وتعديل بعض الكادرات وان الموظفين الجدد الذين رعت برتباتهم الابتدائية المقررة لمؤهلاتهم طبقا لقواعد الاتصاف يلاحظ منحهم اعانة الغلاء على اساس الماهيات التى كانت تمنح لمؤهلاتهم قبل الاتصاف او التحسين . وفى ١٩ من فبراير ١٩٥٠ صدر قرار من مجلس الوزراء برفع القيد الخاص بتثبيت اعانة الغلاء اعتبارا من اول مارس سنة ١٩٥٠ وينص هذه الاعانة لجميع الموظفين والمستخدمين والعمال على اساس الماهية الفعلية التى يتناولها كل منهم .

وفي ٣ من ديسمبر ١٩٥٠ عاد مجلس الوزراء بقراره بتثبيت الاعانة على الماهيات والمرتبات والاجور المستحقة للموظفين والمستخدمين والعمال في آخر نوفمبر ١٩٥٠ ، وتنفيذا لهذا القرار صدر كتاب وزارة المالية الدورية رقم ف ٢٣٤ - ٢٧/١٢ المؤرخ ٣١ من ديسمبر ١٩٥٠ وينص هذا الكتاب على ما يأتي :

اولا - يكون مقدار اعانة الغلاء التي تستحق للموظف او المستخدم او العامل عن شهر ديسمبر سنة ١٩٥٠ والاثنى عشر التالية هو مقدار اعانة الغلاء التي استحققت على اساس يوم ٣٠ من نوفمبر ١٩٥٠ .

ثانيا - كل زيادة يحصل عليها الموظف او المستخدم او العامل في ماهيته او اجره بعد ٣٠ من نوفمبر ١٩٥٠ لا يترتب عليها زيادة في اعانة الغلاء ، وفي ١ من يناير ١٩٥٢ وافق مجلس الوزراء على مذكرة قدمتها اليه اللجنة المالية برقم (٣٧/١) متقومة م ٨ ( ب ) جاء فيها أن الموظفين حاملية للمهيات الذين عينوا بعد ٣٠ من نوفمبر ١٩٥٠ يمنحون اعانة غلاء المعيشة على اساس ماهياتهم المقررة لهم بالانصاف ، ومن حيث ان الموظفين والمستخدمين والعمال الذين حصلوا على شهادات دراسية ومنحوا الماهيات المقررة لها . . بعد صدور قرار مجلس الوزراء في ٣ من ديسمبر ١٩٥٠ طبقا لقرار مجلس الوزراء المذكور الخاص بتثبيت اعانة الغلاء فانهم دائبوا الشكوى ويلتمسون منحهم الامانة على الماهيات والاجور الجديدة - ولذلك تقترح وزارة المالية معالجة الموظفين الذين ثبت لهم اعانة الغلاء على اساس ماهياتهم في ٣٠ من نوفمبر ١٩٥٠ ثم حصلوا على شهادات دراسية اعلى في هذا التاريخ او بعده وعينوا بالدرجات او الماهيات المقررة للمهيات الجديدة - على اساس منحهم اعانة الغلاء على الماهيات الجديدة من تاريخ حصولهم عليها ، وذلك حتى لا يمتاز جديد على قديم بأسوة بل انهم بعد تثبيت اعانة الغلاء في اول أغسطس سنة ١٩٥٢ .

ولما عمل بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥١ في شأن نظام موظفي الدولة ابتداء من اول يولية ١٩٥٢ قرر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ١٧ من أغسطس ١٩٥٢ استقطاع ما يوازي الزيادة التي حصل عليها الموظفون بسبب تطبيق الكادر الجديد للمراتب للقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥١



من اعانة غلاء المعيشة . وبتاريخ ٨ من اكتوبر ١٩٥٢ قرر مجلس الوزراء  
سريان القاعدة المتقتم ذكرها على من يعينون في ظل الكادر الملحق بقانون  
الموظف ، وتنفيذا لهذا القرار اصدر ديوان الموظفين كتابه الدوري رقم ٢٨  
سنة ١٩٥٢ وقد جاء في البند ( رابعا ) منه انه بالنسبة للمعينين في اول بولية  
١٩٥٢ ( تاريخ نفاذ القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ) او بعد هذا التاريخ —  
هؤلاء ينحون اعانة الغلاء عنحما يحل موعد استحقاقها على اساس  
المرتبات التى نالها زملائهم المعينون الجدد في ٣٠ نوفمبر ١٩٥٠ تاريخ تثبيت  
اعانة الغلاء او بداية مربوط الدرجة في الكادر الجديد ايها اقل .

ويستفاد من هذه القرارات ان الاصل في تثبيت اعانة غلاء المعيشة  
ان يكون اساس الماهيات والاجور والمساكنات المستحقة للموظفين  
والاستخدمين والعمال في ٣٠ من نوفمبر ١٩٥٠ ، وان اية زيادة يحصلون  
عليها بعد هذا التاريخ لا يترتب عليها زيادة اعانة الغلاء وانه استثناء  
عن هذا الاصل اذا حصل الموظف الذى تثبيت اعانة الغلاء الخاصة به على  
اساس راتبه المستحق في ٣٠ من نوفمبر ١٩٥٠ على شهادات دراسية  
اعلى وعين في الدرجة وبالراتب المترين لهذا المؤهل الجديد فانه في مثل  
هذه الحالة يعاد حساب اعانة الغلاء التى تمنح له على اساس الراتب  
الجديد من تاريخ الحصول عليه .

والمقصود بالماهية الجديدة في هذه الحالة هى الماهية المقررة للمؤهل  
في تاريخ تثبيت الاعانة اى في ٣٠ من نوفمبر ١٩٥٠ واساس ذلك ان ثمة  
عامدة اساسية تهيم على التنظيم القانونى لاعانة الغلاء وهى عدم امتياز  
الموظف الجديد على الموظف القديم . وليس من شك في ان القول بغير ذلك  
يؤدى الى تفاوت في مقدار الاعانة التى تمنح للحاصلين على نفس المؤهل  
اذا اختلف تاريخ التعيين الامر الذى يتناقى مع ما قصده المشرع من تثبيت  
الاعانة على مرتبات شهر نوفمبر ١٩٥٠

ولما كان المرتب المقرر لذوى المؤهلات العالية او الجامعية في تاريخ  
تثبيت الاعانة هو ١٢ جنيها فمن ثم يتعين اتخاذ هذا المرتب اسسا لتثبيت  
اعانة غلاء المعيشة بالنسبة الى الموظفين الذين يحصلون على مؤهلات  
عالية او جامعية أثناء الخدمة .

### قاعدة رقم (٩٧)

#### المبدأ :

امانة غلاء المعيشة — تثبيتها — قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٠/١٢/٢ في هذا الشأن — تقريره تثبيت الامانة على الماهيات والاجور المستحقة في آخر نوفمبر سنة ١٩٥٠ — كيفية حساب هذه الماهيات والاجور — تثبيت الامانة على اساسها مضاعفا اليها علاوة الترقية التي تمت في خلال نوفمبر سنة ١٩٥٠ .

#### ملخص الفتوى :

ان قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ يقضي بتثبيت امانة غلاء المعيشة على الماهيات والمرتبات والاجور المستحقة للموظفين والمستخدمين والعمال في آخر نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، وقد تضمن كتاب وزارة المالية الدورية رقم ف ٢٢٤ — ٢٧/١٢ الذي اصدرته تنفيذا لهذا القرار القواعد الآتية :

« أولا : يكون مقدار امانة الغلاء التي تستحق للموظف او المستخدم او العامل من شهر ديسمبر سنة ١٩٥٠ والاشهر التالية هو مقدار امانة الغلاء التي استحققت له على اساس يوم ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ .

وبناء على ذلك فان الموظف الذي ظلت ماهيته دون تغيير طول شهر نوفمبر سنة ١٩٥٠ يمنح امانة الغلاء عن شهر ديسمبر سنة ١٩٥٠ والاشهر التالية بنفس مقدار الامانة الذي صرف له عن شهر نوفمبر المشار اليه .

أما اذا كانت ماهيته قد زيدت خلال شهر نوفمبر سنة ١٩٥٠ فيعمل حساب الامانة كالآتي :

موظف له ثلاثة اولاد — كتبت ماهيته ٢١ جنبها شهريا في الدرجة السادسة لغاية ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، رقى بصفة استثنائية ابتداء من ١٦ من الشهر المذكور الى الدرجة الخامسة بماهية ٢٥ جنبها من ههنا التاريخ . لتحديد امانة الغلاء له طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ يفترض انه حصل على ماهية ٢٥ جنبها عن شهر

نومبر المذكور بإكله ويعمل حساب الاعانة له افتراضا على اساس هذه الماهية عن الشهر كله .

والاعانة التى تستحق له على هذا الاساس الفرضى هى التى تصرفه .  
له عن شهر ديسمبر سنة ١٩٥٠ والاشهر التالية له » .

ومن حيث انه يستفاد من هذه النصوص ان تثبيت اعانة غلاء المعيشة . طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ يكون على اساس الماهيات والمرتبات والاجور المستحقة للموظفين والمستخدمين . والعمال في آخر نوفمبر سنة ١٩٥٠ . وانه يجب عند تثبيت اعانة الغلاء . على هذا الاساس التفرقة بين فرضين :

الفرض الاول : وهو الفرض الذى لم يتغير فيه المركز القانونى للموظف من حيث راتبه او أجره خلال شهر نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، وفي هذا الفرض لا تتور اية صعوبة فتثبت اعانة الغلاء على اساس راتبه في شهر نومبر سنة ١٩٥٠ .

الفرض الثانى : وهو الذى يتغير فيه المركز القانونى للموظف من حيث راتبه او أجره خلال الشهر المذكور تبعاً لترقيته ، وفي هذا الفرض تثبت اعانة الغلاء على اساس مرتبه الاخير اى بعد اضافة علاوة الترقية اليه . ولا يغير من هذا النظر ولا يؤثر فيه ان علاوة الترقية التى تمت في شهر نومبر سنة ١٩٥٠ لم تصرف الا في اول ديسمبر سنة ١٩٥٠ تطبيقاً للمادة ٣٧ من قانون نظام موظفى الدولة ذلك ان حق الموظف قد تعلق بعلاوة الترقية منذ تاريخ ترقيته اى ارجاء صرف علاوة الترقية الى اول الشهر التالى للشهر الذى تمت فيه الترقية فانه مجرد تنظيم مالى لا يقترب عليه . الأساس بحق الموظف في الترقية وفي علاوتها منذ تقريرها ومن ثم فلا يجوز الاعتداد في هذا الصدد بتاريخ صرف علاوة الترقية التالى تاريخ الترقية . ونشوء الحق في علاوتها . وقد اقرت المحكمة الادارية العليا هذا النظر في حكمها الصادر بجلسة ٨ من مايو سنة ١٩٥٨ في الطعن رقم ٧٤٥ لسنة ٣ قضائية حيث قضت بان « قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ بتثبيت اعانة غلاء المعيشة على اساس الماهيات والمرتبات والاجور المستحقة للموظفين والمستخدمين والعمال في آخر نوفمبر سنة

١٩٥٠ قد جعل الاعانة المستحقة عن شهر نوفمبر سنة ١٩٥٠ هي اساس التثبيت ، ولما كانت هذه بدورها تنسب الى الماهية او المرتب او الاجر المستحق عن هذا الشهر فان الحال لا يخلو من أحد أمرين : اما أن مركز الموظف القانوني من حيث ماهيته أو مرتبه أو أجره لم يتغير خلال ثلثين شهر نوفمبر سنة ١٩٥٠ وعندئذ لا تقوم أية صعوبة في التطبيق ، واما أن مركزه يتغير في هذا الخصوص خلال الشهر المذكور تبعا لترقيته ، وعندئذ تثبت اعانة الغلاء على اساس ما نال مرتبه من تحسين بسبب هذه الترقية ، ويتخذ مرتبه بأكمله في درجته التي رقى اليها وبدون تجزئة اساسا فرضيا لذلك ، حتى ولو لم تبدأ الترقية من أول الشهر ببل ثبت خلاله . . ثم استطردت المحكمة قائلة بصدد المثال الذي أورده كتاب المالية المشار اليه بأنه « تطبيق سليم لقرار مجلس الوزراء بحسب روحه ونحوه كما أنه يتفق مع الاصول القانونية العامة ومع العدالة حتى لا تبس المراكز القانونية التي اكتسبها هؤلاء بسبب ترقيةهم السابقة في شهر نوفمبر سنة ١٩٥٠ الذي اتخذ اساسا للتثبيت » .

وانتهت المحكمة الى « انه تاسيسا على ما تقدم ، لما دام مركز المدعى القانوني قد تغير بالتحسين تبعا لترقيته . . خلال شهر نوفمبر سنة ١٩٥٠ فانه لا ينبغي اصدار ذلك ، بل يجب اتخاذ مرتب درجته التي رقى اليها بأكمله اساسا افتراضيا لربط اعانة الغلاء المستحقة وتثبيتها . . » .

لهذا انتهت الجمعية العمومية الى ان التطبيق السليم لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ المشار اليه يقتضي أن تثبت اعانة غلاء المعيشة للموظفين الذين نالت مرتباتهم تحسينات خلال شهر نوفمبر سنة ١٩٥٠ على اساس ما نال هذه المرتبات من تحسين وان يتخذ المرتب بأكمله فون تجزئة اساسا لتثبيتها .

(فتوى ٣٣٩ — في ٢٧/١٠/١٩٥٩)

#### قاعدة رقم (٩٨)

المادة :

اعانة غلاء المعيشة — تثبيتها على الاجور المستحقة في ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ — اتخاذ الاجر القانوني دون التمسك بهذا التثبيت —

أعمال الأثر الرجعي للتيسوية التي تتم طبقا لقواعد تنظيمية وثبتت الاعانة على الإجر المستحق نتيجة لها - وجوب حذف نسبة الـ ١٢ ٪ التي تقرر ردها بقرار مجلس الوزراء في ١١ من يونية سنة ١٩٥٠ اعتبارا من تاريخ نفاذه من ١٤ من فبراير ١٩٥١ من الإجر الذي ثبتت على أساسه الاعانة طبقا لقرار مجلس الوزراء في ٢٤ من يونية سنة ١٩٥١ .

### ملخص الفتوى :

انه من تثبتت اعانة غلاء المعيشة على الاجور الفرضية التي تستحق لعمال اليومية في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠ تاريخ أعمال قاعدة التثبيت نتيجة لتسوية حالتهم على مقتضى قاعدة قانونية لاحقة في نفاذها او صدورها على التاريخ السالف الذكر وذلك في ضوء ما قضت به المحكمة الادارية الجليسا في القضيتين رقم ٥٥٢ لسنة ٣ ق ورقم ٢٤٩ لسنة ٥ ق . فانه يبين من الاطلاع على القضية الاولى انه وان كان موضوعها قد انصب اساسا على بحث مدى احقية العامل الذي طبق عليه الكادر في اول مايو سنة ١٩٤٥ وخرج من الخدمة قبل ١١ من يونية سنة ١٩٥٠ في الاعادة من قرار مجلس الوزراء الصادر في هذا التاريخ فيما قضى به من رد الـ ١٢ ٪ التي سبق ان خصمت من العمال عند تسوية حالتهم طبقا لاحكام الكادر الا ان المحكمة قد تعرضت في اسباب حكمها للحالة محل البحث في التقليل على ما انتهت اليه من نتيجة تحصل في عدم استحقاق العامل المذكور لاسترداد الـ ١٢ ٪ فقد جاء في الحكم انه لما كان القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥١ الصادر بفتح اعتماد اضافي لمواجهة صرف الفروق المالية المترتبة على تنفيذ قرار مجلس الوزراء المشار اليه ، قد صدر في ١٤ من فبراير سنة ١٩٥١ فقد اوضح كتاب وزارة المالية الدورى ملف رقم ف ٢٣٤ - ٤٣/٩ الصادر في ٢٦ فبراير سنة ١٩٥١ ان التكلفة المشار اليها تصرف من تاريخ صدور القانون المذكور لا من ١١ من يونية سنة ١٩٥٠ ، وقد اقر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٤ من يونية سنة ١٩٥١ ما ذهبت اليه وزارة المالية من تعيين ذلك التاريخ مبدأ لصرف هذه الفروق ، اذ قضى بان تظل الاعانة مثبتة كما هي في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠ قبل رد الـ ١٢ ٪ مؤكدا بذلك اعتبار تلك الفروق غير مستحقة الا من ١٤ فبراير سنة ١٩٥١ لا قبل ذلك وان استحقاقها ليس باثر رجعي مطلقا على الماضي .. » .

أما في القضية رقم ٢٤٩ لسنة ٥ ق فقد حكمت المحكمة بتثبيت الاعانة على الأجر المستحق فرضاً في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ واستندت في ذلك إلى قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٨ من مارس سنة ١٩٥٣ والذي قضى بالموافقة على تثبيت الاعانة لعمال اليومية الذين ثبت لهم الاعانة في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠ ثم نقلوا إلى درجات أعلى بعد ذلك التاريخ على أساس أول مربوط درجاتهم الجديدة من تاريخ الحصول عليها سواء أكان النقل في حدود الوظائف المخصصة للتميين من الخارج أو للترقية وذلك حتى لا يمتاز قديم على جديد . فقد جاء في الحكم أنه « باستلهم روح هذا القرار والالتفات إلى أهدافه ومراييه يتحتم القول بأن تحسين أجر المطعون لصالحه وزيادة مربوط درجته وتدرج أجره في نطاقها بأثر رجعي طبقاً لقرار مجلس الوزراء في ١٢ من أغسطس سنة ١٩٥١ أجدر بالاعتبار في مقام تثبيت الاعانة من مجرد تحسين يطرأ عليه نتيجة لترقيته أو نقله إلى درجة أعلى بعد ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، ذلك أن التحسين الأول إنما نشأ عن إعادة تسوية افتراضية بحيث يعتبر مستحقاً لأجر فرضي مقداره ١٥٠ ملياً في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ بحكم الأثر الرجعي للتسوية التي أوجبها قرار مجلس الوزراء في ١٢ من أغسطس سنة ١٩٥١ ، ولا يقدح في ذلك أن يكون استحقاقه لفروق الأجر المترتبة على هذه التسوية ممتنعاً قبل تاريخ نفاذ القرار المذكور ، لأن حظر صرف الفروق المالية عن الماضي لاعتبارات مالية لا تنفي استحقاق هذا الأجر وافتراضاً قبل ذلك ، ومؤدى هذا لزوم تثبيت اعانة الغلاء على مقدار الأجر طبقاً للتسوية الفرضية » .

وجدير بالذكر أنه بالإضافة إلى هذا الحكم فقد واجهت المحكمة ذات الموضوع في قضية أخرى هي القضية رقم ١٣٤ لسنة ٥ القضائية ، وقد تضمنت فيها بتثبيت الاعانة على الأجر المستحق فرضاً في تاريخ التثبيت استناداً إلى أن قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ . وقد قضى بتثبيت الاعانة على أساس الماهيات والأجور المستحقة في آخر نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، فإن العبارة — تكون بالأجر المستحق في هذا التاريخ — دون ما يصرف منه ، إذ الصرف أثر من آثار استحقاق المرتب أو الأجر .

وبين من استعراض هذه الأحكام أن قضاء المحكمة الإدارية العليا قد استقر على تثبيت اعانة غلاء المعيشة للعامل على الأجور الفرضية التي استحققت لهم في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، نتيجة لتسوية حالتهم على

بمقتضى تاعذة قانونية لاحقة في صدورها او نفاذها على هذا التاريخ . اما حكم المحكمة الادارية العليا في القضية رقم ٥٥٦ لسنة ٣ القضائية ، فانه لم يتعلق اساسا بالمسألة محل البحث وانما بمسألة اخرى سبق بيانها ، وأن ما ورد في اسبابه متعلقا بتثبيت اعانة الغلاء لمال اليومية بعد صدور قرار مجلس الوزراء الصادر في ١١ يونية سنة ١٩٥٠ لم يكن مثار منازعة او خلاف ، فضلا عن ذلك فانه لا تعارض بين ما جاء باسبابه ، وبين قضاء المحكمة في القضية رقم ٢٤٩ لسنة ٥ القضائية ورقم ٦٣٤ لسنة ٥ القضائية ذلك ان موافقة الحكم بان اعانة الغلاء تظل مثبتة على الاجر الذي استحق فعلا للمعلم في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠ وقبل رد الـ ١٢ ٪ التي تقرر ردها بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١١ يونية سنة ١٩٥٠ المشار اليه والمنفذ اعتبارا من ١٤ فبراير سنة ١٩٥١ تاريخ فتح الاعتماد — هذه الموافقة لم تستند في اساسها الى مقتضى تطبيق القواعد العامة التي تحكم اعانة الغلاء او الى سبيل اختطه المحكمة في تفسير قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ بتثبيت الاعانة المذكورة . وانما استندت المحكمة في ذلك الى نص صريح هو قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٢٤ يونية سنة ١٩٥١ في خصوص مدى تاثر تثبيت الاعانة للمعلم بعد رد الـ ١٢ ٪ . وهي تمثل إحدى المزاي التي صدر بها قرار مجلس الوزراء الصادر في ١١ يونية سنة ١٩٥٠ ، وليست كل ما ورد من مزاي في هذا القرار او غيره من القرارات اللاحقة . ومن ثم فان هذه الميزة وحدها ( الـ ١٢ ٪ ) هي التي لا تدخل في الاجر الذي تثبت عليه الاعانة وذلك امثالا لاحكام قرار مجلس الوزراء السابق الذكر . اما ما عداها من مزاي ، ما ورد منها في قرار مجلس الوزراء الصادر في ١١ يونية سنة ١٩٥٠ او غيره من القرارات اللاحقة ، فانها تخضع في مدى استحقاق الامانة منها واثارها بقيد التثبيت للقواعد العامة وهذه تشير الى استحقاقها حسبما اباتت عنه المحكمة العليا في حكمها المشار اليها ، وان تراخت آثارها الطيبة الى ما بعد تاريخ اعمال قاعدة التثبيت — تعتبر مستحقة فرضا في تاريخ اعمال هذه القاعدة .

ويتضح مما سبق انه وفقا لقضاء المحكمة الادارية العليا ، فانه المعمول عليه في تثبيت الاعانة لمال اليومية ، هو بالاجر المستحق قانونا في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠ نتيجة لتسوية حالتهم وفقا لقاعدة قانونية لاحقة في صدورها او نفاذها على هذا التاريخ مادامت ، وأن تراخت آثارها

المالية الى ما بعد التاريخ المذكور ، تعتبر مستحقة مرضاً في تاريخ أعماله  
قاعدة التثبيت ، وذلك فيما عدا نسبة الـ ١٢ ٪ التي تقرر ردها بقرار  
مجلس الوزراء الصادر في ١١ يونية سنة ١٩٥٠ المنفذ اعتباراً من ١٤ فبراير  
سنة ١٩٥١ ، تاريخ منح الاعتماد لهذه تستبعد من الاجر الذي ثبت عليه  
الاعانة امثالا لنصوص قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٤ من يونية  
سنة ١٩٥١ .

( فتوى ١٩٦٣ - في ٢٤/٤/١٩٦٣ )

### قائمة رقم (٩٩)

#### المبدأ :

تثبيت اعانة غلاء المعيشة — يكون على اساس الاجر المستحق  
للموظف أو المستخدم أو العامل في آخر نوفمبر سنة ١٩٥٠ — العبرة بما  
يستحقه الموظف في هذا التاريخ ولو تراخي في صرفه الى تاريخ لاحق .

#### ملخص الحكم :

ان قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ بتثبيت  
اعانة غلاء المعيشة على اساس الماهيات والمرتبات والاجور المستحقة  
للموظفين والمستخدمين والعامل في آخر نوفمبر سنة ١٩٥٠ قد جعل الاعانة  
المستحقة من شهر نوفمبر سنة ١٩٥٠ هي اساس التثبيت .

ولما كانت الاعانة بدورها تنسب الى الماهية أو المرتب أو الاجر  
المستحق للموظف أو المستخدم أو العامل في آخر شهر نوفمبر سنة ١٩٥٠  
دون ما يصرف فيها في هذا التاريخ اذ بالصرف اثر من اكثر استحقاق المرتب  
أو الاجر ، ولما كان قرار مجلس الوزراء الصادر في ١١ من يونية سنة  
١٩٥٠ بشأن تطبيق كشوف حرق « ب » الملحقة بكادر العمال على العمال  
المعينين بعد ٣٠ من ابريل سنة ١٩٤٥ الذي استند منه المدعى الحق في  
التصوية الجديدة قد صدر قبل قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣ من ديسمبر  
سنة ١٩٥٠ بتثبيت اعانة غلاء المعيشة ، فهذه المثابة يكون الاجر المذكور  
هو الاجر المستحق عملاً للمدعى في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ وان تراخي  
صرف الفروق المالية الناشئة عن هذه التصوية الى ٢٤ من فبراير سنة



١٩٥١ تـاريخ صدور القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٥١ يفتح الاعتماد للـإدارة لهذه التسوية ، ولا مناص وإلـحالة هذه من تثبيت إعانة غلاء المعيشة للسـدعى على أساس الأجر الذى استحقه فى ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ بالتطبيق لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١١ من يونيو ١٩٥٠ .  
اطعن ٢٠٦٧ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/٣١

### قاعدة رقم (١٠٠)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء فى ١٢/٣/١٩٥٠ - تشيئة إعانة غلاء المعيشة على أساس الماهيات والمرتبات والإجور المستحقة فى ١٩٥٠/١١/٣٠ - ترقية الموظف خلال شهر نوفمبر سنة ١٩٥٠ - وجوب الإعتماد بها أصابه مرتبه من تحسين بسبب الترقية - اتخاذ المرتب الجديد بأكمله أساساً افتراضياً لربط الإعانة وتثبيتها .

ملخص الحكم :

إن قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ يثبت إعانة غلاء المعيشة على أساس الماهيات والمرتبات والإجور المستحقة للموظفين والمستخدمين والعمال فى آخر نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، وقد جعل الإعانة المستحقة من شهر نوفمبر سنة ١٩٥٠ هى أساس التثبيت ، وإلـحالة هذه بدورها تنسب إلى الماهية أو المرتب أو الأجر المستحق من هذا الشهر ، فإن الحال لا يخلو من أحد أمرين : أما إن مركز الموظف الثانوى من حيث ماهيته أو مرتبه أو أجره لم يتغير خلال شهر نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، وعندئذ لا تقوم أية صعوبة فى التطبيق ، وأما إن مركزه تغير فى هذا الخصوص خلال الشهر المذكور ، تبعاً لترقيته ، فعندئذ تثبت إعانة الغلاء على أساس ما نال مرتبه من تحسين بسبب هذه الترقية ، ويتخذ مرتبه بأكمله فى رتبته التى رقى إليها وبدون تجزئة أساساً فرضياً لذلك ، حتى ولو لم تبدأ الترقية من أول الشهر بل تمت خلاله . وقد أشار كتاب وزارة المالية الدورى إلى ذلك صراحةً وضرب لذلك مثلاً . فإذا كان للـإدارة أن مركز الإدعى القانونى قد تغير بالمـتجسسين تبعاً لترقيته إلى الدرجة السادسة خلال شهر نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، فلهذا لا ينفى إهدار ذلك ، بل يجب اتخاذ مرتب رتبته إلى

رقى اليها بأكمله ، أسسها افتراضيا لربط اعانة الغلاء المستحقة وتثبيتها .  
( طعن ٧٤٥ لسنة ٣ ق — جلسة ١٢/٧/١٩٥٨ ) .

### قاعدة رقم ( ١٠١ )

المبدأ :

اعانة غلاء المعيشة — أسس تثبيت هذه الاعانة بالنسبة للموظفين الموجودين في الخدمة قبل ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ والموجودين بعد هذا التاريخ ، والذين تركوا الخدمة بعد تاريخ التثبيت ثم اعيدوا اليها — الموظفون الذين تركوا الخدمة ثم اعيدوا اليها يمنحون اعانة الغلاء التي كانوا يحصلون عليها قبل ترك الخدمة اذا كان التعيين في أدنى درجات الكادر ، اما اذا كان التعيين في درجة اعلى فيكون القاطن بالحالة القانونية التي يصل اليها الموظف في تاريخ تثبيت الاعانة .

ملخص الفتوى :

اصدر مجلس الوزراء في يونية سنة ١٩٤٤ قرارا بتثبيت اعانة غلاء المعيشة التي تمنح للموظفين والمستخدمين والعمال وتنفيذا لهذا القرار صدر كتاب وزارة المالية الدورى المؤرخ ١٦ من أغسطس سنة ١٩٤٤ فانسبا بأن كل زيادة في الماهية التي يحصل عليها الموظف أو المستخدم أو العامل باليومية اعتبارا من ١١ من يولية سنة ١٩٤٤ يترتب عليها زيادة في اعانة الغلاء وطبق هذا على الترقينات والملاوات العادية والاستثنائية وتسوية الحالات وتعديل بعض الكادرات وأن الموظفين الجند الذين رفعت الماهيات الابتدائية المقررة لمؤهلاتهم قبل الانصاف أو التحسين ، وفي ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ صدر قرار مجلس الوزراء برفع القيد الخاص بتثبيت اعانة الغلاء اعتبارا من اول مارس سنة ١٩٥٠ وتمنح هذه الاعانة الى جميع الموظفين والمستخدمين والعمال على اساس الماهية الفعلية التي يتناولها كل منهم .

وفي ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ عاد مجلس الوزراء لقراره بتثبيت الاعانة على الماهيات والترتبات والاجور المستحقة للموظفين والمستخدمين والعمال في آخر نوفمبر سنة ١٩٥٠ — وتنفيذا لهذا القرار صدر كتاب وزارة المالية الدورى رقم ف ٢٢٤ — ٢٧/١٣ المؤرخ في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ وينص هذا الكتاب على ما يأتى :

أولا - يكون مقدار اعانة الغلاء التى تستحق للموظف أو المستخدم أو العايل عن شهر ديسمبر سنة ١٩٥٠ والا شهر التالية هو مقدار اعانة الغلاء التى استحققت على اساس يوم ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ .

ثانيا - كل زيادة يحصل عليها الموظف أو المستخدم أو العايل فى المساهية أو الاجر بعد ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ لا يترتب عليها زيادة فى اعانة الغلاء . وفى ٦ من يناير سنة ١٩٥٢ وافق مجلس الوزراء على مذكرة قدمتها اليه اللجنة المالية برقم ٤٣٧ متنوعة م. ٨ ( ب ) جاء فيها ان الموظفين حملة المؤهلات الذين عيتوا بعد ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ يحتفظون اعانة غلاء المعيشة على اساس ماهياتهم المقررة للمؤهلات بالانتماء .

ولما كان الموظفون والمستخدمون والعمال الذين حصلوا على شهادات دراسية ومنحوا الماهيات المقررة لها . . بعد صدور قرار مجلس الوزراء فى ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ يمنحون جميعا اعانة غلاء المعيشة الان على اساس ماهياتهم فى ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ طبقا لقرار مجلس الوزراء المذكور انخاض بتثبيت اعانة الغلاء ، فانهم دائبوا الشكوى ويلتمسون منحهم الاعانة على الماهيات والاجور الجديدة . ولذلك تقترح وزارة المالية معالجة الموظفين الذين ثبت لهم اعانة الغلاء على اساس ماهياتهم فى ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ ثم حصلوا على شهادات دراسية اعلى من هذا التاريخ أو بعده وعينوا بالدرجات أو الماهيات المقررة للمؤهلات الجديدة - على اساس اعانة الغلاء على الماهيات الجديدة من تاريخ حصولهم عليها وذلك حتى لا يتأخر جديد على تقديم أسوة بما اتبع بعد تثبيت اعانة الغلاء فى اول اغسطس سنة ١٩٤٢ .

ولما عمل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فى شأن موظفى الدولة ابتداء من يولية سنة ١٩٥٢ قرر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى ١٧ من اغسطس سنة ١٩٥٢ استقطاع ما يوازي الزيادة التى حصل عليها الموظفين بسبب تطبيق الكادر الجيد المرافق للقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ من اعانة غلاء المعيشة ، وبتاريخ ٨ من اكتوبر سنة ١٩٥٢ قرر مجلس الوزراء بريان القاعدة المتقدم فكرها على من يمينون فى ظل الكادر المبحق بقانون التوظيف وتنفيذا لهذا القرار اصدر ديوان الموظفين كتابة

البحورى رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٢ وقد جاء في البند « رابعا » منه انه بالنسبة للمعينين في اول يولية سنة ١٩٥٢ تاريخ نفاذ القانون رقم ٢١٠ لسنة ( ١٩٥١ ) او بعد هذا التاريخ — هؤلاء يمنحون اعانة الغلاء عندما يحل موعد استحقاقها على اساس المرتبات التى نالها زملاؤهم المعينون الجدد في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ تاريخ تثبيت اعانة الغلاء او بداية الدرجة في الكادر الجديد ايها اقل .

ويستلزم من هذه القرارات ان الاصل في تثبيت اعانة غلاء المعيشة ان يكون على اساس الماهيات والاجور والمعاشات المستحقة للموظفين والمستخدمين والعمال في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ وان اية زيادة يحصلون عليها بعد هذا التاريخ لا يترتب عليها زيادة في اعانة الغلاء ما لم يتوافر بالنسبة لهم شروط الاستثناء المنصوص عليها في قرار مجلس الوزراء الصادر في ٩ من يناير سنة ١٩٥٢ فاذا توافرت هذه الشروط فان الاعانة تمنح لهم على اساس الماهية المقررة للمؤهل الجديد بالنسبة الى الموظفين او الدرجة الجديدة بالنسبة الى عمال اليومية .

على هذا الاساس فان الموظفين الذين تركوا الخدمة لاي سبب من الاسباب بعد تاريخ التثبيت لاعانة الغلاء ثم اعيدوا الى الخدمة بعد ذلك وضمت مدة خدمتهم السابقة الى مدة خدمتهم الحالية فهؤلاء يمنحون اعانة الغلاء التى كانوا يحصلون عليها من قبل تركهم الخدمة مادامت شروط الاستثناء المشر بها فيها تقدم لم تتوافر في حالتهم .

اما بالنسبة الى الموظفين الذين الحقوا بالخدمة بعد تاريخ تثبيت اعانة الغلاء فان ثمة قاعدة اساسية تهيى على التنظيم القانونى لاعانة غلاء المعيشة وهى عدم امتياز الموظف الجديد على الموظف القديم ، المرتب ومقتضى ذلك ان تثبت اعانة الغلاء الخاصة بالموظف الجديد على اساس المرتب المقرر لثبته المعين الجديد في تاريخ تثبيت الاعانة .

وتجرى هذه القاعدة على اطلاقها اذا عين الموظف الجديد في احدى درجات الكادر سواء منح اول بربوط الدرجة او مرتبا يزيد على ذلك . اما اذا عين في درجة اعلى نتيجة لحصله خدمته السابقة بالتطبيق للقواعد التنظيمية العامة في شأن ضم مدد الخدمة السابقة فليس من شك في ان

للأقدمية الاعتبارية التي ترتبها هذه القواعد هي اقدمية قانونية يقترض عليها كافة الآثار المترتبة على الاقدمية الاصلية ومن بينها الاعتداد بالحالة القانونية التي يصل اليها الموظف في تاريخ تثبيت الاعانة واتخاذ المرتب الفرعى المستحق له في هذا التاريخ اساسا لحساب اعانة الغلاء .

(اعتوى ٩٢٨ - في ١٩٦١/١٢/٧)

### قاعدة رقم (١٠٢)

المبدأ :

موظف - اعانة غلاء المعيشة - تثبيتها - يكون على اساس المرتب المستحق في ١٩٥٠/١١/٣٠ كقاعدة عامة - لا يغير من هذه القاعدة زيادة راتب الموظف عند نقله من الكادر العام الى الكادر الخاص - تثبيتها على المرتب مضافا اليه الزيادة - شرطه - حصول الموظف على مؤهلات اعلى وتعيينه في الدرجة وبالراتب المقرر لها -

ملخص الفتوى :

قرر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ تثبيت اعانة غلاء المعيشة على المساهيات والمرتبات والاجور المستحقة للموظفين والمستخدمين والعمال في آخر نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، وتنفيذا لهذا القرار صدر كتاب الادارة العامة لمستخدمى الحكومة بوزارة المالية برقم ف ٢٢٤ - ٢٣/١٣ بتاريخ ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ ونص فيه على ما ياتى :

« أولا : يكون مقدار اعانة الغلاء التي تستحق للموظف أو المستخدم أو العامل من شهر ديسمبر سنة ١٩٥٠ والاشهر التالية هو مقدار اعانة الغلاء التي استحققت له على اساس يوم ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ .

ثانيا : كل زيادة يحصل عليها الموظف أو المستخدم أو العامل في مالهية أو اجرة بعد ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ لا يترتب عليها زيادة في اعانة الغلاء على انه في حالة تغير الحلة الاجتماعية بالزيادة أو النقص يراعى زيادة الاعانة أو خفضها بالنسبة المقررة حسب هذه الاواد ابتداء من اول يناير التالى لهذا التغير » .

وفي ٦ من يناير سنة ١٩٥٢ وافق مجلس الوزراء على مذكرة قدمتها اللجنة المالية برقم ٤٣٧/١ متنوعة م ٨ ( ب ) جاء بها « أن الموظفين حلة المؤهلات .. الذين عينوا بعد ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ يمنحون اعانة غلاء المعيشة على اساس ماهياتهم المقررة لمؤهلاتهم بالانصاف بالنسبة للمؤهلين ..

وحيث أن الموظفين او المستخدمين او العمال الذين حصلوا على شهادات دراسية ومنحوا الماهيات المقررة لها ... بعد صدور قرار مجلس الوزراء في ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ يمنحون جميعا اعانة غلاء المعيشة الان على اساس ماهياتهم في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ طبقا لقرار مجلس الوزراء المذكور الخاص بتثبيت اعانة الغلاء ماتهم دائبوا الشكوى ويلتمسون منحهم الاعانة على الماهيات والاجور الجديدة .

ولذلك تقترح وزارة المالية لمعاملة الموظفين الذين ثبتت لهم اعانة الغلاء على اساس ماهياتهم في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ ثم حصلوا على شهادات دراسية اعلى من هذا التاريخ او بعده وعينوا بالدرجات او الماهيات المقررة للمؤهلات الجديدة على اساس منحهم اعانة الغلاء على الماهية الجديدة من تاريخ الحصول عليها » .

وبين من استقراء الاحكام التي تضمنتها قرارات مجلس الوزراء السابقة الذكر ما يأتي :

اولا : ان الاصل العام في شأن استحقاق اعانة غلاء المعيشة يقضى بتثبيتها على الماهيات والاعور والمعدات المستحقة للموظفين والمستخدمين والعمال في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ .

ثانيا : ان كل زيادة يحصل عليها الموظف او المستخدم او العامل في راتبه او اجره بعد ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ لا يترتب عليها زيادة في اعانة الغلاء ، مع مراعاة انه في حالة تغيير الحالة الاجتماعية بالزيادة أو النقص تزداد إعانة الغلاء أو تخفض بالنسبة المقررة حسب عدم الاولاد ابتداء من اول يناير التالي لهذا التغيير .

ثالثا : استثناء من هذا الأصل العام قرر مجلس الوزراء في ٦ من يناير سنة ١٩٥٢ معاملة الموظفين الذين ثبتت لهم اعانة الغلاء على أساس ماهياتهم في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ ثم حصلوا على شهادات دراسية أعلى من هذا التاريخ أو بمعدده وعينوا بالدرجات أو الماهيات المقررة للمؤهلات الجديدة على أساس منحهم اعانة الغلاء على الماهية الجديدة من تاريخ الحصول عليها .

ويؤخذ من ذلك انه يشترط لأعمال هذا الاستثناء أن يكون الموظف في الخدمة قبل ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ وأن تكون اعانة الغلاء قد ثبتت له على أساس مرتبه في هذا التاريخ ثم يحصل بعد ذلك على شهادات دراسية أعلى وأن يعين بالدرجة أو الماهية المقررة للمؤهلات الجديدة فإذا تخلف هذه الشروط كلها أو بعضها بطل أعمال الاستثناء وتضمن تطبيق القاعدة العامة في راتبه أو أجره بعد ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ لا يترتب عليها زيادة في اعانة الغلاء سواء أكانت هذه الزيادة مترتبة على ترقية أو علاوة دورية أو نقل نوعي .

فإذا كان الثابت أن مندوبي مجلس الدولة قد نقلوا كلاهما نقلًا نوعيًا من الكادر العام إلى الكادر خاص هو كادر مجلس الدولة وقد أُنَادَ كلاهما من هذا النقل زيادة في راتبه ولم يكن مرد هذه الزيادة إلى حصولهما على مؤهلات أعلى وتعيينهما في الدرجة والراتب المقررين لهذه المؤهلات . فعلى مقتضى ما تقدم تسرى عليهم القاعدة العامة التي قررها مجلس الوزراء في ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ ، ومن فلا يعتد به من زيادة راتبهما بسبب تعيينهما تعيينًا جديدًا مندوبين بمجلس الدولة زيادة مناسبة في اعانة غلاء المعيشة المستحقة لكل منهما وتظل هذه الاعانة مثبتة على أساس راتبهما في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ .

( مئوى ٧٧٤ - في ١٠/١١/١٩٥٩ )

#### قاعدة رقم (١٠٣)

#### المبدأ :

تثبيت اعانة غلاء المعيشة على الماهيات والأجور المستحقة للموظفين والمستحقين والعمال في ١٩٥٠/١١/٣٠ - تثبيت الاعانة بالنسبة إلى من

حين يحد العمل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ على أساس المرتبات المقررة للأهلان في قواعد الانتصاف .

لا طيرة بما استعمل على قانون المعادلات الدراسية من اعادة التقدير المالى للمؤهلات الدراسية في خصوص تثبيت اعانة غلاء المعيشة رغم ارتداد التسوية الى تاريخ التعيين الذى قد يكون في ١٩٥٠/١١/٣٠ او يليه — التغيير في المراكز القانونية للموظفين الناشء سببه بعد شهر نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، لا اثر له على تثبيت الاعانة الا في الصلتين المتصوص عليهما في قرارى مجلس الوزراء الصادرين في ١٩٥٢/١/٦ و ١٩٥٢/٣/١٨ .

#### ملخص الحكم :

باستقراء قرارات مجلس الوزراء في شأن تثبيت اعانة غلاء المعيشة بين ان الاصل العام هو تثبيت هذه الاعانة على الماهيات والاجور المستحقة للموظفين والمستخدمين والعمال في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ وأن كل زيادة يحصل عليها الموظف او المستخدم او العامل في ماهيته أو أجره بعد هذا التاريخ لا يتربح عليها زيادة في اعانة الغلاء ويجرى هذا الاصل العام في شأن المعينين في ظل القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فتثبت لهم اعانة الغلاء عندما يحل نوبت استحقاقها على أساس المرتبات التى نالها المعينون في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ اذا كانت هذه المرتبات اقل من بداية درجة التعيين في الكادر الملحق بالقانون المذكور ، ذلك ان القاعدة التى يقوم عليها بناء النظام القانونى لاعانة غلاء المعيشة لا تسمح بامتيار الموظف الجديد على الموظف القديم . ولما كانت القواعد السارية في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ على شاق تبلمع المؤهلات عند التعيين من قواعد الانتصاف ، فان المرتبات التى تقدرها هذه القواعد للمؤهلات المختلفة عند التعيين هى التى تثبت عليها اعانة المعيشة لمن يعينون في ظل القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ولا يغير من هذا النظر ان يكون القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٢ في شأن المعادلات الدراسية قد عدل التدبير المالى لكثير من المؤهلات التى سبق تقديرها بقواعد الانتصاف بما ترتب عليه اعادة تسوية حالات حملة هذه المؤهلات تسوية افتراضية تردت في الماضى الى تاريخ التعيين الذى قد يكون في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ او قبل ذلك التاريخ لا يغير ذلك من هذا النظر — لان التحول عليه في تقدير اعانة الغلاء عند تعيينه تحتو المركز



القانوني الموقوف في شهر نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، والتغيير في هذا المركز الذي ينبغي أخذه في الاعتبار هو التغيير الذي نشأ سببه القانوني خلال هذا الشهر كما هو واضح من المثل الذي ضربه مكتب وزارة المالية الدوري الصادر في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ في شأن تثبيت اعانة غلاء المعيشة ومن ثم فلا يؤخذ في الاعتبار التغيير الذي نشأ سببه القانوني بعد هذا الشهر ولو كان يترد بآثره في الماضي الى هذا الشهر كما لا يغير هذا النظر الاستثناءان اللذان أوردهما مجلس الوزراء على الاصل العام بقراريه الصادرين في ٦ من يناير سنة ١٩٥٢ وفي ١٨ من مارس سنة ١٩٥٣ لأن هذين الاستثناءين مقصوران على علاج بعض من كانوا في الخدمة قبل ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ وتثبيت اعانة غلاء على اساس ما هيالهم او أجورهم في هذا التاريخ . ومن ثم فان من عينوا بعد هذا التاريخ يخرجون — بحكم النص وبحكم أن الاستثناء لا يقبل القياس أو التوسع في التفسير — من مجال تطبيق قضاة القضاة .

( طعن ٢١٧ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٦ )

#### قاعدة رقم ( ١٠٤ )

المبدأ :

احكام وقواعد تثبيت اعانة غلاء المعيشة — حسبها بالنسبة ان يعين في وظيفة « معيد » بأحدى الجامعات — يكون على اساس الراتب المقرر لهذه الوظيفة في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ سواء اكان هذا التعيين مبتدأ او كان بطريق النقل من احدى وظائف الكادر العام — حسبها بالنسبة للمعيد الذي يعين مدرسا بأحدى الجامعات — يكون على اساس الراتب المقرر لهذه الوظيفة في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ اما اذا كان منقولا من الكادر العام فان الاعانة تظل محسوبة على اساس الراتب الذي كان يتقاضاه في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ .

ملخص الفتوى :

ان ملخص تطبيق القواعد المتقدمة ان الراتب الذي تحسب على اساسه اعانة غلاء المعيشة المستحقة ان يعين في وظيفة « معيد » بأحدى

الجامعات هو الراتب المقرر لهذه الوظيفة في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ . ويستوى في هذا الحكم أن يكون من يعين في هذه الوظيفة موظفا سابقا في إحدى وظائف الكادر العام أو لا يكون .

أما من يعين في وظيفة « مدرس » بأحدى الجامعات فإن الراتب الذي تحسب على أساسه أتعاء المعيشة ، يخطف تبعاً لما إذا كان التعيين من الخارج ، أم كان بطريق النقل من إحدى وظائف الكادر العام أم كان بطريق الترقية من وظيفة « معيد » ففي الحالة الأولى . تحسب أتعاء الضلأ على أساس الماهية المقررة لوظيفة « المدرس » في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ تطبيقاً للأصل العام في حساب هذه الأتعاء لمن يعين لأول مرة . وفي الحالة الثانية فإنه وإن كان تعيين من كان موظفاً في إحدى وظائف الكادر العام ، في وظيفة مدرس يعتبر تعييناً جديداً لاختلاف طبيعة العمل في كل من الوظائف إلا أنه لا يعتبر تعييناً مبدئياً ومن ثم فلا يكون شئ محل لتغيير الأساس الذي ربطت بناء عليه أتعاء غلاء المعيشة وإنما تظل أتعاء الغلاء الخاصة بذلك الموظف مثبتة على أساس الراتب الذي كان يتقاضاه في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، بغض النظر عن الراتب الذي حصل عليه في وظيفة مدرس تطبيقاً للأصل العام المشار إليه فيما تقدم والذي يقضى بعدم زيادة الأتعاء تبعاً لما يطرأ على الراتب من زيادة إما كان سببها .

وأما إن كان الأصل العام يقضى بتثبيت أتعاء غلاء المعيشة على أساس المرتب الذي كان يتقاضاه المعيد في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ إلا أن تعيين المعيد في وظيفة مدرس ، يستلزم حصوله على شهادة « الدكتوراه » تطبيقاً لعانون الجامعات وبذلك تتوافر مبررات الاستثناء المنصوص عليه في قرار مجلس الوزراء الصادر في ٦ من يناير سنة ١٩٥٢ بالنسبة إلى من يحصل على مؤهل أعلى ويُعَيَّن في الدرجة والماهية المقررة لهذا المؤهل طبقاً لأحكام هذا القرار مما يقتضى حساب أتعاء الغلاء على أساس الماهية الجديدة ، اعتباراً من تاريخ الحصول عليها .

وغنى عن البيان أن الماهية التي تربط على أساسها إعارة غلاء في هذه الحالة هو الراتب لوظيفة مدرس في تاريخ تثبيت الأتعاء ويتقارم

٣٦٠ جنبها سنويا بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٠ لهذه  
انتهى رأى الجمعية العمومية الى ما يأتى :

أولا : تصيب اعانة غلاء المعيشة التى تستحق لمن يعين فى وظيفة:  
« معيد » بالحدى الجامعات على أساس المراتب المقررة لهذه الوظيفة فى ٣٠  
من نوفمبر سنة ١٩٥٠ سواء أكان هذا التعيين مبتدأ أو كان بطريق النقل  
من إحدى وظائف الكادر العام .

ثانيا - تصيب اعانة غلاء المعيشة للمعيد الذى يعين مدرسا باحدى  
الجامعات على أساس الراتب المقرر لهذه الوظيفة فى ٣٠ من نوفمبر  
سنة ١٩٥٠ .

ثالثا - تظل اعانة غلاء المعيشة التى تمنح لمن يعين مدرسا باحدى  
الجامعات محسوبة على أساس الراتب الذى كان يتقاضاه فى ٣٠ من  
نومبر سنة ١٩٥٠ متى كان تعيينه بطريق النقل من الكادر العام اليه  
وظيفة « مدرس » .

(متى ١٩٢٧ - فى ١٢/٧/ ١٩٦١ )

### قاعدة رقم (١٠٥)

المبدأ :

اعانة غلاء المعيشة - تثبيتها - المرتبات التى تثبت على أساسها  
الاعانة بالنسبة لمساعدى النيابة الادارية بعد نفاذ القانون رقم ١١٧ لسنة  
١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية - هى المرتبات الواردة بالجدول المرفق  
لهذا القانون مع وقف خصم فرق الكادرين من هذه الاعانة

ملخص الفتوى :

ان مجلس الوزراء قرر فى ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ تثبيت اعانة غلاء  
المعيشة على الماهيات والمرتبات والاجور المستحقة للموظفين والمستخفين  
والعمال فى آخر نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، وتنفيذا لهذا القرار صدر كتاب وزارة  
المالية ( الإدارة المالية لمنفذى الحكومة رقم ٢٣٤ - ٢٣٧/١٣ بتاريخ ٢٠/١١/٥٩ )

٢١ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ ونص في البند ثالثاً بأنه على أن « كل زيادة يحصل عليها الموظف أو المستخدم أو العامل في ماهيته أو أجره بعد ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ لا يترتب عليها زيادة في اعانة الغلاء » .

على أنه في حالة تغير الحالة الاجتماعية بالزيادة أو النقص يراعى زيادة الاعانة أو خفضها بالنسب المقررة حسب عدد الأولاد ابتداء من أول يناير التالى لهذا التغير » .

وفي ٦ من يناير سنة ١٩٥٢ وافق مجلس الوزراء على مذكرة اللجنة المالية رقم ٤٣٧/١ متوعة م ٨ (ب) ، التى جاء بها « أن الموظفين حملة المؤهلات ... الذين عينوا بعد ١٩٥٠/١١/٣٠ ( تاريخ تثبيت اعانة الغلاء ) يمنحون اعانة غلاء المعيشة على أساس ماهياتهم المقررة لمؤهلاتهم بالأصناف ... نظرا لأن الاعانة تثبت على الماهيات والاجور المئوية » .

وحيث أن الموظفين والمستخدمين ... الذين حصلوا على شهادات دراسية ومنحوا الماهيات المقررة لها ... بعد صدور قرار مجلس الوزراء فى ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ يمنحون جميعا اعانة غلاء المعيشة الآن على أساس ماهياتهم فى ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ طبقا لقرار مجلس الوزراء المذكور الخاص بتثبيت اعانة الغلاء . فانهم دائبوا الشكوى ويلتمسون منحهم الاعانة على الماهيات والاجور الجديدة » .

لذلك تقترح وزارة المالية معاملة الموظفين الذين تثبت لهم اعانة الغلاء الخاصة بهم على أساس ماهياتهم فى ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ ثم حصلوا على شهادات دراسية أعلى من هذا التاريخ أو بعده وعينوا بالدرجات أو الماهيات المقررة للمؤهلات الجديدة على أساس منحهم اعانة الغلاء على الماهية الجديدة من تاريخ الحصول عليها » .

وقد بحثت اللجنة المالية اقتراح وزارة المالية ورات الموافقة عليه » .

وفي ١٧ من أغسطس سنة ١٩٥٢ قرر مجلس الوزراء استقطاع ما يوزر الزيادة التى حصل عليها الموظفون بنسب تطبيق الكائن الجيد المتأق للفائون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ من اعانة غلاء المعيشة ... » .

وبتاريخ ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ قرر مجلس الوزراء سريان القاعدة المتقدم ذكرها على من يعينون في ظل الكادر الملحق بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة ، وتنفيذا لهذا القرار أصدر ديوان الموظفين كتابه الدورى رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٢ الذى جاء فى البند ( رابعا ) منه انه « بالنسبة للمعينين فى أول يولية سنة ١٩٥٢ ( وهو تاريخ تنفيذ القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ) او بعد هذا التاريخ هؤلاء يمنحون اعانة الفلاء عندما يحل موعد استحقاقها على اساس المرتبات التى نالها زملاؤهم المعينون فى ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ ( تاريخ تثبيت هذه الاعانة ) او بداية الدرجة فى الكادر الجديد أيهما اقل .

ويخصم من الاعانة التى تستحق لهم على هذا الاساس مقدار الزيادة ( ان وجدت ) بين المرتب الذى كان مقررا للمعين فى نفس الدرجة أو المرتب فى الكادر السابق وبينه فى الكادر الحالى » .

ويستفاد من هذه النصوص :

أولا : ان الاصل العام فى شأن حساب اعانة الفلاء يقضى ببثيتها على الماهيات والاجور الفعلية التى استحققت للموظفين والمستخدمين والعمال . فى ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، وان كل زيادة يحصل عليها الموظف أو المستخدم أو العمال فى ماهيته أو أجره بعد هذا التاريخ لا يترتب عليها زيادة فى اعانة فلاء المعيشة .

واستثناء من هذا الاصل تزداد اعانة الفلاء فى الحالات الثلاث الآتية :

( ١ ) اذا تغيرت حالة الموظف الاجتماعية .

(ب) اذا كان الموظف معينا فى كادر اثنى ثم حصل على مؤهل أعلى من المؤهل الذى عين على اساسه فى ذلك الكادر وأعيد تعيينه فى كادر أعلى بعد حصوله على المؤهل الأعلى اللازم للتعيين فى هذا الكادر .

(ج) اذا كان الموظف معينا فى إحدى درجات الكادر الإدارى أو الفني العالى ثم أعيد تعيينه فى اثنى وظائف كادر خاص ، ففي هذه الحالة تثبت

«عانة الغلاء المستحقة له» على أساس مرتبه في الكادر الخاص بون المرتبه الذي كان يتقاضاه طبقا للكادر العام ، وذلك استنادا الى أن تعيينه في أدنى موظف الكادر الخاص يعتبر تعيينا جديدا أى بمثابة التعيين لأول مرة .

ثانيا : أن مناط خصم « فرق الكادرين » من اعانة الغلاء المستحقة أن يكون مرتب الموظف قد زاد نتيجة نقله الى الكادر الجديد الملحق بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وذلك بالنسبة لمن كان موجودا بالخدمة وقت نفاذ هذا القانون في أول يولية سنة ١٩٥٢ أو لمن يعين اعتبارا من هذا التاريخ .

وتفريعا على ذلك اذا لم يصب الموظف اية زيادة في مرتبه نتيجة نقله الى الكادر الجديد كان يكون راتبه في الكادر القديم مساويا لراتبه طبقا للكادر الجديد أو مجاوزا له ، فانه لا يجوز خصم أى مبلغ من اعانة الغلاء المستحقة له لعدم وجود فرق كادرين بالنسبة اليه .

ولما كانت المادة ٢٣ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية تنص على أن « يكون شأن أعضاء النيابة الادارية الفنيين فيما يتعلق بشروط التعيين شأن أعضاء النيابة العامة وتحدد مرتباتهم ونقا للجدول المرافق لهذا القانون » ويبين من هذا الجدول أن أدنى وظائف النيابة الادارية هي وظيفة مساعد نيابة ادارية بمرتب ١٨٠ جنيها سنويا تزداد الى ٢٤٠ جنيها بعد سنتين .

ويوضح في هذه الوظيفة رجال النيابة الادارية « الحاليون الذين بالدرجة السادسة » ويسرى فيما يتعلق بنظام المرتبات والمعاشات جميع القواعد المقررة في شأن رجال النيابة .

ومن حيث أن المادة ٤٨ من هذا القانون تنص على أن « يصدر خلال خمسة عشر يوما من تاريخ العمل بهذا القانون قرار من رئيس الجمهورية بعد أخذ رأى مدير عام النيابة الادارية باعادة تعيين أعضاء النيابة الادارية طبقا للنظام الجديد . . . » وأنه امحالا لهذا النص صدر قرار من رئيس الجمهورية بتعيين من رأى اعادة تعيينهم من الاعضاء القدامى ، وهذا القرار يضمن بالنسبة الى كل من أعيد تعيينه قرارا اداريا فرديا بتعيينه

تعييناً جديداً طبقاً للنظام الجديد ، ويترتب على ذلك أن من كان من رجال النيابة بالدرجة السادسة قبل صدور القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ وأعيد تعيينه مساعداً للنيابة الإدارية طبقاً لجدول المرتبات الملحق بذلك القانون يعتبر تعيينه تعييناً جديداً في أدنى وظائف النيابة الإدارية ، ومن ثم يسرى في شأن تحديد راتبه الذى ثبت على أساسه اعانة الفلاء المستحقة له القواعد التى تطبق في شأن من يعين في أدنى وظائف النيابة العامة .

ولما كانت اعانة الفلاء المستحقة لمن يعين في أدنى وظائف النيابة العامة ثبتت على أساس راتب مقداره ١٥ جنيهاً شهرياً وهو مرتب زميله الذى عين ابتداءً في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ تاريخ تثبيت اعانة الفلاء ( اذ قدر مع مرتب معاون النيابة بمقتضى القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٠ الصادر في ٣ من يونيو سنة ١٩٥٠ من ١٢ جنيهاً الى ١٥ جنيهاً شهرياً ) . وذلك امحالا للقاعدة الواردة في البند ( رابعا ) من كتاب ديوان الموظفين رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٢ الصادر بتنفيذاً لقرار مجلس الوزراء في ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ الذى يقضى بأن المعينين في أول يولييه سنة ١٩٥٢ أو بعد هذا التاريخ يمنحون اعانة الفلاء عندما يحل موعد استحقاقها على أساس المرتبات التى نالها زملاؤهم المعينون الجدد في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ أو بداية الدرجة في الكادر الجديد أيهما أقل .

وعلى مقتضى ما تقدم فإن من كان معيناً في الدرجة السادسة بالكادر العام من رجال النيابة الإدارية وأعيد تعيينه مساعداً للنيابة الإدارية طبقاً لأحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ السالف الإشارة اليه تثبت اعانة فلاء المعيشة المستحقة له على أساس مرتبه الذى يتقاضاه بعد اعادته تعيينه وهو ١٥ جنيهاً لا على أساس المرتب الذى كانت الاعانة مثبتة عليه وقت أن كان معيناً في الكادر العام .

ويبين مما تقدم أن تنفيذ القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ لم يترتب عليه أية زيادة في مرتبات مساعدي النيابة العامة فقد كان المرتب قبل نفاذ ذلك القانون هو ١٥ جنيهاً شهرياً وظل كذلك بعد نفاذه ، ومن ثم لا يوجد فرق كادريين بالنسبة لمساعدى النيابة العامة .

ولما كان منطابق الخصم من إعانة الغلاء المستحقة للموظف أن يوجد بالنسبة إليه « فرق كادرن » أي أن يكون مرتبه قد زاد نتيجة تطبيق الكادر الجديد وهو ما لم يتحقق بالنسبة لمساعدى النيابة الإدارية ، إذ شأنهم في ذلك شأن مساعدى النيابة العامة ، ومن ثم فلا يجوز خصم فرق الكادرن من اعانة الغلاء المستحقة لهم بعد تعيينهم في ظل احكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ .

وبناء على ما تقدم فإن اعانة غلاء المعيشة المستحقة لرجال النيابة الإدارية الذين كانوا بالدرجة السادسة بالكادر العام وأعيد تعيينهم بمساعدى نيابة إدارية طبقا للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه ، تثبت على اسس مرتباتهم الجديدة ومقداره ١٥ جنيها شهريا ويوقف خصم فرق الكادرن من اعانة غلاء المعيشة التى تستحق لهم ابتداء من تاريخ اعادة تعيينهم .

( مئوى ٥٧٤ — فى ١٩٥٩/٨/٢٥ )

#### قاعدة رقم ( ١٠٦ )

##### المبدأ :

اعانة غلاء المعيشة — تثبتها بالنسبة لرجال النيابة الإدارية — يكون على اسس مرتب وظيفية مساعد النيابة الإدارية بالنسبة لمساعدى النيابة ، وذلك لاسس الرواتب التى كان يتقاضاها وكلاء النيابة الإدارية ورؤسائها المتقاولون من الكادر العام فى ١٩٥٠/١١/٢٠

##### ملخص الفتوى :

يبين من استعراض قرارات مجلس الوزراء المنظمة لموضوع تثبت اعانة غلاء المعيشة أن الاصل العام فى شأن استحقاق اعانة غلاء المعيشة يقتضى بثبوتها على المساهيات والاجور والمعاشات المستحقة للموظفين والمستخدمين والعمال فى ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ وأن كل زيادة يحصل عليها الموظف أو المستخدم أو العامل فى ماهيته أو أجره بعد ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ لا يترتب عليها زيادة فى اعانة الغلاء .



.. وأنه استثناء من هذا الأصل العام تثبت اعانة الغلاء على غير هذا الأساس وذلك عند تعيين موظفي الكادر الإداري أو الفني العالي في أدنى وظائف الكادر خاص : ففى هذه الحالة تثبت اعانة الغلاء المستحقة لهم على أساس رواتبهم في الكادر الخاص دون تلك التي كانوا يتقاضونها في الكادر العام وذلك استنادا الى أن تعيينهم في أدنى وظائف الكادر الخاص يعتبر تعيينا جديدا أى بمثابة التعيين لأول مرة ، وإن نقل الموظف من كادر الى آخر في غير هذه الحالة وإن اعتبر تعيينا جديدا إلا أنه لا يعد تعيينا مبتدئا ولا يقتضى تغيير الأساس الذى ربطت عليه اعانة الغلاء المستحقة له ، ومن ثم تظل هذه الاعانة محسوبة له على أساس راتبه الذى كان يتقاضاه في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ تطبيقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ وكتاب الإدارة العامة لمستخدى الحكومة بوزارة المالية رقم ٢٣/١٣/٢٣٤ الصادر في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ تنفيذا لهذا القرار والذى يقضى بأن « كل زيادة يحصل عليها الموظف أو المستخدم أو العامل في ماهيته أو أجره بعد ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ لا يترتب عليها زيادة في اعانة الغلاء » .

وعلى مقتضى ما تقدم فإن الأساس الذى تثبت عليه اعانة غلاء المعيشة المستحقة لأعضاء النيابة الإدارية الذين كانوا يشغلون درجات في الكادر العام يخطف تبعا لما إذا كان نظم قد تم الى أدنى الوظائف الفنية بها وهى وظيفة « مساعد » أم أن النقل كان الى وظيفة أعلى من هذه الوظيفة ففى الحالة الأولى تثبت اعانة غلاء المعيشة على أساس الراتب الجديد وهو الراتب المقرر لوظيفة مساعد النيابة الإدارية وذلك استنادا الى أن تعيينه في أدنى الوظائف الفنية بالنيابة الإدارية يعتبر تعيينا مبتدئا أى بمثابة التعيين لأول مرة ، وفى الحالة الثانية حيث يتم النقل الى وظيفة أعلى من وظيفة المساعد ، فإن هذا النقل وإن اعتبر تعيينا إلا أنه لا يعتبر تعيينا مبتدئا ، ومن ثم فهو لا يقتضى تغيير الأساس الذى ربطت عليه اعانة غلاء المعيشة للموظف وتظل هذه الاعانة محسوبة له على أساس راتبه الذى كان يتقاضاه في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن اعانة غلاء المعيشة المستحقة لمساعدى الكتبة الإدارية تثبت على أساس رواتبهم الجائزة التى  
( م ١٥ - ج ٥ )

يكتسبونها في وظيفة لا يتناعد « اما اعانة الغلاء المنخفضة لوكلاء النيابة الادارية واولادها فتنطلق مبنية على اساس رواتبهم التي كانوا يتقاضونها في ٣٠ من اكتوبر سنة ١٩٥٠ ،

(مقتوى ٤٠) - في ١٧/٥/١٩٦٠

### قائمة رقم (١٠٧)

المستطلة :

الهيئة العامة للشكك الحضينة والهيئة العامة للمواصلات السلكية واللاسلكية والهيئة العامة للتزويد - تبييت اعانة غلاء المعيشة لموظفيها على اساس المائتين التي استحدثت في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ بالنسبة لمن كان في الخدمة في هذا التاريخ وعلى اساس المائتين المقررة للبوعل بالنسبة لمن تظل الخدمة بعده - عدم جواز خصم الزيادة التي حصل عليها موظفو هذه الهيئات نتيجة لتطبيق القانون رقم ٢١٠ لسنة (١٩٥١) من اعانة غلاء المعيشة المستحقة لهم اعتبارا من اول يولية سنة ١٩٦٠ سواء بالنسبة لمن عين قبل او بعد هذا التاريخ

### ملخص المقتضى :

بتاريخ ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٩ صدرت قرارات رئيس الجمهورية رقم ٢١١٠ لسنة ١٩٥٩ بنظام الموظفين بهيئة سكك حديد مصر . ورقم ٢١١١ لسنة ١٩٥٩ بنظام الموظفين بهيئة بريد مصر ، ورقم ٢١١٢ لسنة ١٩٥٩ بنظام الموظفين بهيئة المواصلات السلكية واللاسلكية ، وقد اجمعت هذه القرارات تنظيم شؤون الموظفين تنظيميا كاملا ووضعت قواعد لتعيينهم وترقيتهم وعلوانتهم على نحو يختلف عن القواعد التي صدر بها القوانين رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة كما تضمن التنظيم الجديد تقييما في نظام الدرجات الي مراتب وزيادة مبرمها وكذلك زيادة غلات العلوات .

وقضت هذه القرارات بان يفتح الموظف عند التعيين للحد الادنى لرتبة الوظيفية مرتبها الثالث وفقا للجداول المرافقة لهذه التنظيم (المواد ١٠ ، ١١ ، ١٢) من هذه القرارات على التوالي ) .

كما تمتعت على نقل الموظفين الموجودين في البعثة بهذه الهيئات في أول يولية سنة ١٩٦٠ وقت العمل بهذه القرارات الى الكادر الجديد الملحق بها والى المراتب المينة بها طبقا لقواعد وضعها ، ويمنح كل موظف عند نقله الى المرتبة الجديدة بداية هذه المرتبة او مرتبه الصافي فيها أكبر . ( المواد ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٥ من هذه القرارات على التوالي ) .

ألا أن هذه القرارات لم تتعرض لتنظيم اشتغال موظفي هذه الهيئات لأمانة عامة المعيشة :

ولما كانت المادة ١٤ من القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء هيئة عامة لشئون سكك حديد مصر قد نصت على أن تسرى في شأن موظفي الهيئة ومستخدميها القوانين واللوائح والقواعد التنظيمية المطبقة حاليا كما تسرى جميع القواعد القانونية الحالية المنظمة لشئون السكك الحديدية وذلك حتى يتم اصدار غيرها .

وربعت الحكم ذاته المادة ١٣ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٧١ لسنة ١٩٥٧ بإنشاء مؤسسة عامة لشئون بريد مصر والمادة ١٤ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٠٩ لسنة ١٩٥٧ بإنشاء مؤسسة عامة لشؤون المواصلات السلكية واللاسلكية والمادة ٢٣ من قانون المؤسسات العامة رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧

وتفريعا على ما تقدم ، فان قرارات مجلس الوزراء بتقرير اعانة غلاء المعيشة وتنظيمها وتخفيضها المطبقة على موظفي ومستخدمي الحكومة تكون واجبة التطبيق على موظفي الهيئات سالكة الذكر . ومن بين هذه القرارات قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ الذي قضى بتثبيت الاعانة على المناهيات والمرتبات والاجور المستحقة للموظفين والمتقاعدين والعمال في آخر نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، وقرار مجلس الوزراء الصادر في ٦ من يناير سنة ١٩٥٢ بالموافقة على معاملة الموظفين الذين يثبت لهم الاعانة على استئس زاهياهم في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ ثم حصلوا على شهادات دراسية أعلى بعد هذا التاريخ ومينوا بالدرجات والمناهيات المقررة لمؤهلاتهم الجديدة ، على اساس اعانة الغلاء على الماهية

المقررته لمؤلاتهم في ١٩/١٠/١٩٥٠ من تاريخ الحصول عليها حتى  
٣٠ يناير جديد على تقديم .

وبين من هذين القرارين ان القاعدة هي تثبيت اعانة الغلاء بالنسبة  
الى من كان في الخدمة في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ على اساس الماهية  
التي استحدثت له فعلا في هذا التاريخ . اما من دخل الخدمة بعد التاريخ  
المذكور ، فتثبت له الاعانة على اساس الماهية المقررة لمؤلاته في التاريخ  
المشار اليه وان هذه القاعدة تنطبق على موظفي ومستخدفي الحكومة كذا  
تنطبق على موظفي ومستخدفي الهيئات سالفه الذكر سواء من عين بهمة  
قبل اول يولية سنة ١٩٦٠ او من عين بها بعد هذا التاريخ .

وبين حيث انه باستقراء قرار مجلس الوزراء الصادر بجلسته المنعقدة  
في ١٧ من افرس سنة ١٩٥٢ الذي قضى باستقطاع الزيادة في المرتبة  
التي يحصل عليها الموظفون عند نقلهم الى الكادر الجديد بما يحصلون  
عليه من اعانة غلاء المعيشة وقرار مجلس الوزراء الصادر بجلسته المنعقدة  
في ٨ من اكتوبر سنة ١٩٥٢ الذي قضى بريان هذه القاعدة على من  
يعينون في ظل القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٩ ، بين ان هذين القرارين  
وان قصد بهما تخفيف اعباء الميزانية بخفض مصروفات اعانة غلاء المعيشة  
فيما يقابل هذا القدر السابق الاشارة اليه ، الا ان الامر لم يكن يتضمن  
تخفيض اعانة غلاء المعيشة كتخفيض الذي قرره مجلس الوزراء  
في حين ان استقطاع الزيادة المترتبة على تطبيق احكام القانون رقم ٢١٠  
سنة ١٩٥٩ من اعانة غلاء المعيشة مؤقت ينقضي بانتضاء عله .

ولما كشفت علة الاستقطاع من اعانة غلاء المعيشة بمقتضى القرارين في  
حضان موظفي الهيئات الثلاثة بعد ان صمرت نظم خاصة بها حلت محله  
الحكم التساوي المشار اليه ، وتضمنت مزاي جديدة اندمجت بمقتضاها  
الزيادة التي قررها القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٩ في المرتب الجديد ولم  
تعد لتخفيفه ، ومن ثمة فلا وجه لاعمال حكم الاستقطاع سالف الذكر  
من اعانة غلاء المعيشة المستحقة لموظفي هذه الهيئات اعتبارا من اوله  
يولية سنة ١٩٦٠ تاريخ بريان نظمها الخاصة ، سواء بالنسبة الى من  
عين قبل التاريخ او من عين بعده .

( فتوى ١٠١ - في ١٩٦٢/٢/٥ )

### قاعدة رقم ( ١٠٨ )

المبدأ :

موظف — اعانة غلاء المعيشة — تثبيتها بالنسبة الى ضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والعسكري المتطوعين ومجددى الخدمة على اساس الرواتب المستحقة نتيجة تسوية حالتهم وفقا لاحكام القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٢ في ١١/٣٠/١٩٥٠ او على اساس رواتبهم قبل هذه التسويات في هذا التاريخ اى الاعلنتين اكبر ، وذلك بمقتضى المادة الاولى من القرار الجمهورى رقم ٢١٨ لسنة ١٩٦٢ — عدم سريان هذا الحكم على من تركوا من هؤلاء الموظفين خدمة القوات المسلحة قبل اول نوفمبر ١٩٦١ — لا يخفى من هذا الحكم ما تضمنته المذكرة الايضاحية لهذا القرار من سريته على من ترك خدمة القوات المسلحة من تلك الطوائف قبل العمل به من اول نوفمبر سنة ١٩٦١

ملخص الفتوى :

تنص المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٨ لسنة ١٩٦٢ بشأن تثبيت اعانة غلاء المعيشة بالنسبة الى ضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والعسكري المتطوعين ومجددى الخدمة على انه « تثبت اعانة غلاء المعيشة بالنسبة الى ضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والعسكري والمتطوعين ومجددى الخدمة على اساس الرواتب التى استحققت نتيجة لتسوية حالتهم وفقا لاحكام القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فى ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ او على اساس رواتبهم قبل هذه التسويات فى هذا التاريخ اى الاعلنتين اكبر » . وتنص المادة الثانية على ان « تثبت اعانة غلاء المعيشة بالنسبة الى من يعين بعد صدور هذا القرار على اساس الرواتب التى تكون قد استحققت نتيجة لتسوية حالات نظرانهم وفقا لاحكام القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فى ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ » — كما تنص المادة الرابعة على ان « ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ويعمل به من اول نوفمبر سنة ١٩٦١ » .

ومن حيث انه وقد تحدد تاريخ اول نوفمبر سنة ١٩٦١ للعمل بقرار رئيس الجمهورية المشار اليه بصريح نص مادته الرابعة ، فان الطوائف المشار اليها فى المادة الاولى من القرار لا تعيد من الحكم الواردة بها

الا اذا ثبتت لافرادها الصفة المبينة في هذه المادة في اول نوفمبر سنة ١٩٦١ ، فاذا كان منهم من ترك خدمة القوات المسلحة قبل هذا التاريخ ومقد بذلك تلك الصفة فانه لا يعامل باحكام القرار ولا يفيد منها — طالما ان شرط ذلك هو التمتع في خدمة القوات المسلحة في اول نوفمبر سنة ١٩٦١ طبقا لنص المادة الرابعة من القرار المذكور .

من حيث انه لا يغير من هذه النتيجة ، التي استخلصت استخلاصا جازما وسلفا من صريح احكام القرار ، ان تكون مخترعة الايضاحية قد نصت عبارة قيد سيرته علي افراد القوات المسلحة من ضباط الشرف والمساعدين الذين كانوا في الخدمة او ظلوا بها حتى تاريخ صدور هذا القرار . لان مقتضى ما ورد بالمذكرة علي هذا الوجه ان يبري القرار علي من ترك خدمة القوات المسلحة من تلك الطوائف قبل العمل بالقرار ما يعتبر تعطيل او تعديلا لمادته الرابعة ، وهو ما لا يجوز ، ومن ثم لا مندوحة من النضحية بما ورد في المذكرة الايضاحية متعارضا مع نصوص هذا القرار ، تطبيقا للحكم القطعي الوارد في النص علي الاتجاه الوارد في سياق المذكرة الايضاحية طالما لم يترجم بعبارة تنص في صلب القرار .

ومن حيث انه ترتيبا علي ذلك لا يفيد من قرار رئيس الجمهورية المشار اليه افراد القوات المسلحة الموضحة صفاتهم في مادته الاولى اذا كانوا قد تركوا خدمة القوات المسلحة قبل تاريخ العمل بهذا القرار في اول نوفمبر سنة ١٩٦١ ، واذا كان القرار قد طبق بالخالفه كذلك فانه يكون تطبيقا غير متفق مع القانون بتعين الجدول عنه الا اذا صدر قرار من رئيس الجمهورية باقرار ما تم من هذا التطبيق او بتعديل القرار الاول بما يسمح بسيرته علي من تركوا الخدمة قبل العمل به .

لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية الي ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٨ لسنة ١٩٦٢ لا يبري علي من ترك خدمة القوات المسلحة قبل اول نوفمبر سنة ١٩٦١ من ضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والعساكر المتطوعين ويجدد الخدمة . ولا يتسني تطبيق ذلك القرار علي هذه الطوائف الا بتعديله تعديلا يسمح بذلك .

الاجتهاد — ١٨/١١/١٩٦٤

## قاعدة رقم ( ١٩ )

### المبدأ :

تخفيض اعانة غلاء المعيشة عملا بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٢/٦/٣٠ - تناوله الاعانة الفعلية المستحقة بعد زيادتها بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٠/٢/١٩ دون الاعانة التي كانت مقررّة قبل صدوره

### ملخص الفتوى :

اصدر مجلس الوزراء في ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٠ قرارا يقضي في مادته الاولى برفع التبدل الخاص بتثبيت اعانة اغلاء المعيشة ، بحيث تمنح على اساسي المرتب او الاجر الجملي الذي يتقاضاه الموظف او المستخدم او العامل ، كما تقضي مادته الثانية بزيادة الاعانة بفئلت معينة ، ونص في مادته الرابعة على ان تخصص قيمة تلك الزيادة من مرتب التخصيص او التفرغ او أي مرتب آخر مماثل حصل عليه الموظف منذ عام ١٩٤٥ ( مبدأ يدل لادبس الضباط ) .

وتطبيقا لهذا القرار زادت اعانة الغلاء التي يحصل عليها الموظف او المستخدم او العامل وفقا للفئات الواردة به ، كما نقص من جهة اخرى المرتب الاضافي بمقدار هذه الزيادة .

لتصحيح اعانة الغلاء المعتمدة والفطية التي يحصل عليها الموظف او المستخدم من الصائل هي تلك الامساة بعد زيادتها بالقرار المذكور طبقا للفئات المحددة به .

ولذلك كان مجلس الوزراء قد اصدر في ٣٠ من يونيو سنة ١٩٥٣ قرارا يقضي بتخفيض مقدار اعانة الغلاء التي تصرف لكل موظف ومستخدم وعامل باليومية وصاحب معاش اعتبارا من اول يولية سنة ١٩٥٣ ، على ان يكون للخصم نسبة مئوية من المبلغ الذي يتقاضاه بالفعل كل منهم كاملة غلاء ١٠

ولا جدال في ان الاعانة التي عناها هذا القرار واستهدف تخفيضها انما هي اعانة الغلاء الحقيقية التي استقرت بعد زيادتها بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٠ .

لهذا فإن تخفيض إعانة الغلاء طبقاً لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٣٠ من يونيو سنة ١٩٥٢ ، إنما يتناول الإعانة الفعلية المستحقة بعد زيادتها بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦ من فبراير سنة ١٩٥٠ ، وذلك بالنسبة إلى الحالات التي لم يصدر في شأنها أحكام قضائية .  
( فتوى ٥٠١ - في ١٩٥٧/١/٧ )

### قاعدة رقم ( ١١٠ )

#### المسند :

إعانة غلاء المعيشة — رفع القيد الخاص بتثبيت هذه الإعانة مع زيادة فلتاتها بنسب مختلفة طبقاً لأحكام قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٠ ونص المادة الرابعة من هذا القرار على أن يخصم من مرتب التخصيص أو التفرغ أو أي مرتب آخر مماثل حصل عليه الموظف منذ سنة ١٩٤٥ ، فيما عدا بدل ملابس الضباط ، قيمة الزيادة التي يحصل عليها الموظف في الإعانة — المقصود بالزيادة الواجب خصمها طبقاً لحكم هذه المادة — هي الزيادة التي ترتبت على زيادة الإعانة فقط ، دون العرق الذي يسفر عنه إلغاء التثبيت .

#### ملخص الفتوى :

في ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٠ أصدر مجلس الوزراء قراراً برفع القيد الخاص بتثبيت إعانة غلاء المعيشة مع زيادة فلتاتها هذه الإعانة بنسب مختلفة ، وقد نصت المادة الرابعة من هذا القرار على أن يخصم من مرتب التخصيص أو التفرغ أو أي مرتب آخر مماثل حصل عليه الموظف بنسب معينة مما عدا بدل الملابس للضباط — قيمة الزيادة التي يحصل عليها الموظف في الإعانة .

وفي ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ أصدرت وزارة المالية — تفسيراً للمادة الرابعة المذكورة — الكتاب الدوري رقم ٢٣٤-٢٧/١٣ م ٤٣ الذي جاء فيه « أن الزيادة في إعانة غلاء المعيشة التي تخصم من بدل التخصيص تطبقها لحكم الفقرة الرابعة من الكتاب الدوري رقم ٢٣٤-٢٧/١٣ المؤرخ في ٢٥ من مارس سنة ١٩٥٠ والمتضمن أحكام قرار مجلس الوزراء



الصادر في ١٩ من فبراير سنة ٢٩٥٠ بتعديل ثلاث الاعانة المذكورة هي الفرق بين اعانة الغلاء بعد رفع القيد الخاص بتثبيت الاعانة اى القية التى يستحقها الموظف كاعانة بالفئات القديمة طبقا لما يستولى عليه من ماهية الآن وبين ما يستحقه من علاوة غلاء المعيشة حسب الفئات الجديدة طبقا لمهنيته الحالية » .

ومن حيث أن قرار مجلس الوزراء المشار اليه قد عنى أساسا بتوليد أثرين ، الاول هو الغاء القيد الخاص بتثبيت اعانة الغلاء والثانى زيادة فئات هذه الاعانة بنسب مختلفة . ويبدو من ذلك أن الزيادة فى اعانة الغلاء انها تولدت عن الأثر الثانى للقرار لانه الأثر الذى رتب لكل موظف زيادة فيها يستحقه من الاعانة . أما الأثر الاول للقرار فانه لم يزد فى الاعانة مباشرة وانما حرر المرتب الذى تحسب عليه من قيد التثبيت لفتطلق الاعانة مع المرتب بنفس فئاتها دون أى زيادة .

وترتبا على ذلك فإن الزيادة الواجب خصمها طبقا للمادة الرابعة من القرار هي تلك التى ترتبت على زيادة نسب الاعانة ، دون الفرق الذى أسفر عنه الغاء التثبيت . وهو التفسير الذى ذهب اليه الكتاب الدورى لوزارة المالية المشار اليه ، ومن ثم يعتبر التفسير تطبيقا سليما للمادة الرابعة من قرار مجلس الوزراء آنف الذكر .

ومن حيث أن تطبيق هذه المادة بحيث يتم خصم الفرق الذى أسفر عن الغاء التثبيت والزيادة التى نشأت من زيادة فئات الاعانة ، هذا التطبيق يؤدى الى خصم ما يجاوز المقصود فى المادة الرابعة المذكورة التى لا ينصرف حكمها الا فى الزيادة الناشئة من رفع فئات الاعانة كما سبق .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن الكتاب الدورى رقم ٢٢٤ - ٢٧/١٣ م ٤٣ المشار اليه هو التفسير السليم الذى تطبق على مقتضاه المادة الرابعة من قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩ من فبراير سنة

١٩٥٠

٢٨٦

المستند :

بندل الصناعات - بندل العموي - قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٠/٢/١٩ برفع القيد الخاص بتثبيت علاوة الغلاء - النص في الفقرة الرابعة منه على أن يخصم من مرتب التخصص أو التفرغ أو أي مرتب آخر مهائل حصل عليه منذ الموظف منذ سنة ١٩٤٥ مقدار الزيادة التي حصل عليها الموظف في الإضافة - عدم خضوع مرتب الصناعة وبندل العموي لقاعدة الخصم .

مجلس الفتوى :

اجتمع مجلس الوزراء في ١٩٥٠/٢/١٩ قرارا نصت الفقرة الرابعة منه على أن « يخصم من مرتب التخصص أو التفرغ أو أي مرتب آخر مهائل حصل عليه الموظف منذ سنة ١٩٤٥ ( فيما عدا بندل الملابس للضباط ) قيمة الزيادة التي حصل عليها الموظف في الإضافة ، ويسري هذا الحكم على مرتب التفويض ومرتب الانتقال الثابت فيما لا يزيد على نصف المرتب » .

و قد استفتى ديوان المحاسبة شعبة الشؤون الداخلية والسياسية بمجلس الدولة في مدى تطبيق النص المشار إليه على مرتب الصرمان من مزاوله المهنة الذي كان مقررا الحكيمات المستشفيات الجامعية ، قرأت الشعبة بكتابها المؤرخ في ١٩٥٢/١٢/٢٩ أن المعبرة في خضوع هذا المرتب لخصم الزيادة في علاوة الغلاء المعيشية هي بتاريخ الخصم على هذا المذهب ، ذلك أنه لم يستدل على وجود هذا تقدير البندل الحكيمات قبل نسخة ١٩٤٥ .

طلب الديوان بعد ذلك إلى مصلحة الطب الشرعي تطبيق هذه الفتوى وخصم الزيادة في اعانة غلاء المعيشة من مرتب العموي والمرتبات الأخرى المتأصلة التي حصل عليها الموظفون بعد سنة ١٩٤٥ ، فاستطلعت تلك المصلحة رأي الجمعية العمومية للقسم الاستشاري في مدى خضوع مرتب الصناعة المقرر منذ أول فبراير سنة ١٩٣٩ وبندل العموي المقرر منذ ٢٩ من أغسطس سنة ١٩٤٤ لخصم الزيادة في اعانة غلاء المعيشة ، وقد أفتت الجمعية العمومية بعدم خضوع هذين المرتبتين لخصم المشار

اليه ، وذلك لعدم تغطيتها في النوع من البطاقات المضمومة عليها في القرار المشار اليه ، ولتحقيق المساواة بين افراد الطائفة الواحدة دون تفرقة بين من عين قبل سنة ١٩٤٥ ومن عين بعد ذلك ، فضلا عن ان المعبرة في اجراء هذا الخصم هي بتاريخ تقرير الرتب ، لا بتاريخ الحصول عليه . وقد اعترض الديوان على هذا للرأى وبني اعتراضه على الاسباب الآتية :

( أولا ) ان نظرية التماثل غير صحيحة ، لان القرار ذاته قد اشار الى إعفاء بدل الملابس للضباط وهو يخطف في النوع عن بدل للتخصيص او التفرغ .

( ثانيا ) انما كانت بعض طوائف الموظفين قد حصلت على تحسينات في مرتبتهم في صورة مرتبات اضافية بعد تثبيت اعانة غلاء المعيشة في نوفمبر سنة ١٩٤٤ . فقد رؤي بعد رفع القيد الخاص بهذا التثبيت في ١٩/١١/١٩٥٠ جسم الزيادة من اعانة الغلاء من تلك المرتبات الاضافية ، وان يسرى هذا الجسم بالنسبة لكل من حصل عليه التحسين المشار اليه ابتداء من سنة ١٩٤٥ .

( ثالثا ) ان اعمال قاعدة المساواة بين افراد الطائفة المستفيدة من البدل المقرر قبل سنة ١٩٤٥ لا تجوز للتسبك به ، لانه ليس للبولف ان يحتج بان له حقه بكتسبا في ان يعامل بمقتضى نظام معين ، فان المعبرة هي بتاريخ حصول الموظف فعلا على الرتب .

( رابعا ) استقر قضاء المحكمة الادارية العليا على انه عند الغموض او الشك يجب ان يكون التفسير لصالح الغزاة العالة امعلا لبدء ترجيح المصلحة العالة على المصلحة الخاصة في الروابط القانونية التي تنشأ بين الإدارة والافراد في مجالات القانون العام .

( خامسا ) ان الاخذ بفتوى الجمعية العمومية المشار اليها سيحل الميزانية اعباء جسيمة . وقد طلب للديوان إعادة عرض الموضوع على الجمعية العمومية المتقسم الاستثنائي لبحثه من جديد في ضوء هذه الاعتبارات .

والذى يبين مما تقدم ان البحث يتناول مسائلتين :

**الاولى :** تتعلق بتحديد معنى عبارة « اى مرتب آخر مماثل » الواردة في الفقرة الرابعة من قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٠ ، وهل يقصد بهذه العبارة المرتب الاضافى ايا كانت طبيعته ، ام المرتب الذى يتفق في طبيعته مع بدل التخصص او التفرغ .

**والمسألة الثانية :** تتعلق بتحديد معنى الحصول على المرتب ، وهل يقصد به الحصول عليه فعلا او مجرد تقريره .

ونما انه بالنسبة الى المسألة الاولى فانه يبين من الاطلاع على القرار المشار اليه انه لم يصدر بصفة عامة تتناول كافة المرتبات الاضافية ، سبل اقتصر على ذكر بدل التخصص او التفرغ دون غيره من المرتبات الاضافية ، ثم اردف هذا التخصص بعبارة « او اى مرتب آخر مماثل » مما يجعل معنى المرتبات المماثلة في طبيعتها ونوعها لبذل التخصص او التفرغ المنصوص عليه ، ولم يقصد بها اى مرتب اضافى ، ولو ان مجلس الوزراء قصد الى تعميم هذا الحكم لاستعمل في الاصحاح عن قصده عبارة « عامة تتناول المرتبات الاضافية » بدلا من النص على مرتبات بذاتها ثم النص على ما سطره على التجو المبين بالقرار .

اما النص في الفقرة الرابعة المشار اليها اعفاء بدل الملابس للضباط من الخصم فهو تزيد ، لان هذا البذل يختلف في طبيعته عن بدل التخصص وهو التفرغ المنصوص على خضوعه للخصم ، ومن ثم فهو لا يخضع لهذا الخصم لكونه حاجة الى نص صريح على العكس .

واما بالنسبة الى المسألة الثانية ، فقد زادت الجمعية العمومية ان تعبير المشرع بكلمة « وحصل » لا يستتبع القول الذى يراه الديوان ، ومقتضاه التفرقة بين الحصول على المرتب وتقديره . هذا المرتب ، ذلك ان الموظف لا يحصل على المرتب الاضافى الا بعد تقريره له على الوجه الذى يعميه القانون ، فتقرير المرتب امر لازم حتى قبل الحصول عليه . ومن ثم فان الحصول على المرتب يدل ضمنا على تقرير هذا المرتب ، واذا كان

المشرع قد عين في النص تاريخاً ، فان هذا التاريخ ينصرف الى تقرير المرتب ، ولا محل للترقية بين تقرير المرتب والحصول عليه .

أما قاعدة عدم جواز احتياج الموظف بأن له حقا مكتسبا في أن يعامل بمقتضى نظام معين فهي قاعدة مستقرة بسلبية ، غير أن مجال الموضوع المعروض يختلف عن مجال أعمال هذه القاعدة . فبمجالها أن تصدر الإدارة . قراراً تنظيمياً يمس حقوق طائفة معينة من الموظفين ، ففي هذه الحالة لا يجوز لموظفي هذه الطائفة الاحتجاج بحقوقهم المكتسبة لعدم الخضوع لاحكام هذا القرار — والامر في المسألة المعروضة جد مختلف ، لان الخصم من بدل الترغ أو التخصص أو ما يماثله بمقدار الزيادة في اعانة الغلاء ، انما ينصرف الى هذه البدلات وما يماثلها في طبيعتها فلا يجرى حكمه على كل زيادة في المرتب ، والمنازعة لا تتناول هذا القرار من حيث تقريره الخصم حتى يمكن القول بالقاعدة المتقدمة .

أما قضاء المحكمة الإدارية العليا الذي استقر على أنه عند الغموض أو الشك يكون التفسير لصالح الخزانة ، فان الاستناد اليه مردود بأن نصوص قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٠ واضحة لا يشوبها غموض أو شك في الإنصاح عن المعنى الذي تقدم ذكره .

لهذا فان حكم الفقرة الرابعة من قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٠ المشار اليه بمقصود على بدل التخصص أو الترغ وما يماثلها في طبيعتهما من المرتبات الإضافية ، كما يسرى هذا الحكم استثناء على مرتب التفتيش ومرتب الانتقال الثابت ، ولكن في حدود نصف هذين المرتبين ، ومن ثم لا يخضع مرتب الصناعة وبديل العدوى لكاعدة الخصم من اعانة غلاء المعيشة لعدم تماثلها مع بدل التخصص أو الترغ المشار اليهما .

## الفصل الرابع

اعانة غلاء المعيشة وتسعير المؤهلات الدراسية  
( بقواعد الانصاف ثم قواعد المعادلات الدراسية )

قاعدة رقم ( ١١٢ )

١ -

ربط قواعد اعانة غلاء المعيشة بقواعد الانصاف — العبرة في حساب  
اعانة الغلاء بالمأهية المقررة للزهل في قواعد الانصاف وليست بالمأهية  
المقررة للدرجة التي يسمح مؤهل الموظف بالتعيين فيها .

ملخص الحكم :

غير صحيح ان بداية الدرجة الثامنة في كادر سنة ١٩٣٩ ثمانية  
جنيهات بل الصحيح ان بدايتها في الكادر المذكور ستة جنيهات اذ كانت هذه  
الدرجة في ذلك الكادر فئتين — فئة كاملة ١٢٠/٧٢ وفئة مخفضة ٩٦/٧٢  
٢٠ ان بدايتها كانت في الفئتين ستة جنيهات وكان ينبغي متابعة المنطق هذا  
الحكم وقممه وهو منطق غير مقبول وقممه غير سائغ ان تصيب اعانة غلاء  
المدنى اساس ستة جنيهات مع خصم الزيادة على هذا الاساس ايضا  
على ان هذا الوضع ليس هو التطبيق السليم للقانون ، لان المأهية المعمول  
عليها في حساب اعانة الغلاء على ما سلف ايضا ليست المأهية المقررة  
للدرجة التي يسمح مؤهل الموظف بتعيينه فيها انما العبرة في ذلك هي  
التسعير المقرر للزهل في قواعد الانصاف وذلك كله على الوجه السابق  
تسليمه . امانة الغلاء على اساس ستة جنيهات ونصف مع خصم  
الزيادة بين المبلغ المقرر للشهادة الحاصل عليها طبقا لقواعد الانصاف واول  
مربوط الدرجة الثامنة التي عين عليها طبقا لقانون نظام موظفي الدولة وقدره  
تسعة جنيهات تأسيسا على ما تقدم يكون طلب المدعى حساب اعانة الغلاء  
على خلاف ذلك غير قائم والحالة هذه على اساس سليم من القانون .

( طعن ٩٤٧ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/٢١ )

## قاعدة رقم ( ١١٣ )

### المبدأ :

يُمنح الامتياز خلال المنيشة لمن يستفيدون من قواعد الانصاف على اساس الماهيات التي كانت تمنح لمؤلاتهم قبل الانصاف او التحسين - منهم استفادتهم كذلك من الزيادة في اعانة الفلاء المقررة بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٤٤/١١/٢٣ اذا كان ما نالوه من تحسين يوازي او يجاوز مقدار الزيادة .

### ملخص الفتوى :

يبين من كتاب وزارة المالية الدوري رقم ٢٣٤ - ٢٧/١٣ الصادر بتاريخ ١٦ من أغسطس سنة ١٩٤٤ تنفيذا لقرار مجلس الوزراء المؤرخ ١١ من يوليو سنة ١٩٤٤ انه نص في البند السابع منه على ان « المؤقتين المحققين الذين رعت المالحات الابعدائية المقررة لؤلاتهم طبقا لقواعد الانصاف يلاحظ بطلانهم امانة على الناس الماهيات التي كانت تمنح لمؤلاتهم قبل الامتياز او التحسين » . فجا جاء بالتبني التوافق من كتاب وزارة المالية الدوري رقم ٢٣٤ - ٢٧/١٣ بتاريخ ٦ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ الصادر تنفيذا لقرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٤ ما يلي : « كل من انتفع او ينتفع بتحسين في ماهيته او اجره نتيجة تطبيق قواعد الانصاف او التكرات الخاصة لا تصرف له الزيادة في اعانة الفلاء » . كان ما ناله من تحسين يوازي او يجاوز مقدار هذه الزيادة اما اذا قل عنها فيصرف اليه الفرق . . . »

ولما كانت قواعد الانصاف قد طبقت على الشاكي بمقتضى الحكم الصادر لصالحه من اللجنة القضائية بتاريخ ٢٩ من أبريل سنة ١٩٥٣ وكان من نتيجة تطبيق تلك القواعد عليه ان ينتفع بزيادة في مرتبه فاصبح خمسة جنيهات بدلا من ثلاثة جنيهات . الامر الذي يقتضى بالتالي تطبيق قرارى مجلس الوزراء المشار اليهنا عليه وذلك بان تثبت اعانة فلاء المعيشة المستحقة له على اساس مرتبه قبل تطبيق قواعد الانصاف عليه اى ثلاثة جنيهات كما لا يخلو من ان يقرر له الزيادة المقررة في اعانة الفلاء اذ ان ما ناله من

تحسين في مرتبه يجاوز الزيادة في اعانة الغلاء . وتتصل ذلك ان اعانة الغلاء كانت بمقدار ٥٦ ٪ من مرتبه قبل زيادتها الى ١٠٠ ٪ بمقتضى قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٤ وواضح ان التحسين الذي ناله من مرتبه ومقداره جنهين يجاوز الزيادة في اعانة الغلاء التي كان يتقاضاها بمقدار ٤٤ ٪ من مرتبه قبل اتصافه .

لذلك نأمله ان يستحق اعانة الغلاء على اساس النسب المرتفعة التي قررها مجلس الوزراء في ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٤ .

( انتهى ٢٢٦ — في ١١/٤/١٩٦٢ )

#### قاعدة رقم ( ١١٤ )

##### المبدأ :

زيادة مرتب الموظف لانطلاق قانون المعادلات الدراسية في شتته ، وزيادة اعانة الغلاء تطبيقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٦ من يناير سنة ١٩٥٢ — كيفية احتساب الزيادة له — المادتان ٢ و ٥ من قانون المعادلات الدراسية .

##### ملخص الحكم :

مضى ثبت ان المبدعى قد اعتبر في الدرجة التاسعة اممالا لقانون المعادلات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ ، واستتبع ذلك انتفاعه من احكام قرار مجلس الوزراء الصادر في ٦ من يناير سنة ١٩٥٢ في شأن اعانة غلاء المعيشة واحتسابها له على اساس الدرجة التاسعة لا على اساس اجره السابق الذي كان يتقاضاه في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، فانه يتمتع بمراعاة ما نصت عليه المادة الثالثة من قانون المعادلات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ من انه « لا تصرف الفروق المالية المترتبة على تنفيذ حكم المادة الاولى من هذا القانون الا من تاريخ هذا التنفيذ ومن المادة التالية له نقتطع » ، اذ غنى من البيان انه لما كتبت اعانة غلاء المعيشة هي من اضافات المرتب الاصلى وتربط على اساسه ، فلما لا تستحق الا على اساس هذا المرحبه ومن التاريخ المذكور : كما انه يتمتع بمراعاة ما نصت عليه المادة الخامسة من انه « تخصص الزيادة في الماهيت المترتبة على تنفيذ هذا القانون من اعانة



انفلاء المهررة لكل موظف يستفيد من أحكامه « . وبهذه المثابة نلن مساهمة يستحقه المدعى من زيادة في المرتب تنفيذاً للقانون المذكور تخصم من إعانة الفلاء التي يستحق تسويتها على أساس هذا الموجب اعتباراً من التاريخ ذاته ، ويكون الحكم المطعون اذ قضى له بتسويتها وصرف الفروق دون مراعاة مقتضى المادتين ٣ و ٥ من قانون المعادلات قد خالف القانون .

( طعن ٢١٠ لسنة ٣ ق — جلسة ١١/١/١٩٥٨ )

#### ملخص رقم ( ١١٥ ) .

##### المسألة :

خمس اية زيادة في الماهية لتكرب على تنفيذ قانون المعادلات الزاوية من مرتب الموظف المستفيد من أحكامه — المادة من القانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٣ — استمرار الخصم المقرر بها بصفة نهائية حتى بعد ترقية الموظف الى درجة اعلى .

##### ملخص الحكم :

بالرجوع الى ما قضى به المادة الخامسة من القانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الزاوية يبين انها تكفلت بالتكس على ان تخضع الزيادة في الماهية المترتبة على تنفيذ هذا القانون من اعانة الفلاء المترتبة لكل موظف يستفيد من أحكامه ، وورود هذا النص عاماً مطلقاً على الشخص المتقدم يتعين معه القول بان المشرع قصد الى ان يكون الخصم المضاف اليه بصفة نهائية ، بحيث لا يجوز الرجوع الى اصل الاعانة عند ترقية الموظف طالما انه من المعلوم ان المطلق يجري على اطلائه ما لم يرد ما يخصصه ، ومن ثم لا يجوز ايقاف هذا الخصم اوود ما سبق خصمه من امثلة الفلاء الا بآداة تنظيمية اخرى تقررره ، كما انه في ذات الوقت ومن جهة اخرى فان الرد المطالب به يتناقض مع فكرة تثبيت اعانة غلاء المعيشة التي تلم عليها القرار الصادر في ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ ، ومفاد هذا القرار ان تثبيت الاعانة على المرتب في التاريخ الذي عتده القرار المذكور وهو ١٩٥٠/١٢/٣٠ بحيث لا تلحقها اية زيادة نتيجة للزيادة التي تكسبها مرتب الموظف او اجراء بعد تعينه ، وبهذه المثابة نلن مساهمة يستحق تسويتها على أساس هذا الموجب اعتباراً من التاريخ ذاته ، ويكون الحكم المطعون اذ قضى له بتسويتها وصرف الفروق دون مراعاة مقتضى المادتين ٣ و ٥ من قانون المعادلات قد خالف القانون .

( م ١٦٦ — ج ٢٥ )

الترقية من الاعانة المخفضة وهي التي يتعين أن يستمر في قبضها بعد الترقية ايضا .

( طعن ١١٤٥ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٦ )

### قاعدة رقم ( ١١٦ )

#### المبدأ :

خُصم الزيادة المترتبة على تنفيذ قانون المعادلات الدراسية من اعانة غلاء المعيشة — المادة ( ٥ ) من قانون المعادلات الدراسية — استبعاد الخصم المشار اليه حتى في حالة ترقية من يلى الموظف المستفيد من القانون بالانتمية الى الدرجة التي حصل عليها هذا بمقتضى القانون .

#### ملخص الحكم :

ان الفقرة الاولى من المادة الخمسة من قانون المعادلات الدراسية جاءت بحكم صريح قاطع مطلق ما لم يرد عليه اى قيد يتوقف به خُصم الزيادة في المرتب من اعانة الغلاء المقررة لكل موظف يفيد من أحكام قانون المعادلات الدراسية ولما كان المطلق يجرى على اطلاقه فانه لا وجه لان يقف خُصم الزيادة من اعانة الغلاء سواء رقى بالانتمية الى الدرجة التي حصل عليها الموظف طبقا لاحكام قانون المعادلات من يلية في اقدمية الدرجة السابقة او لغير ذلك من الإيهاب بل يتعين ان يجرى الخصم على سبيل الدوام والاستمرار .

( طعن ١٤٤٤ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٣ )

### قاعدة رقم ( ١١٧ )

#### المبدأ :

خُصم الزيادة في الماعينات المترتبة على تنفيذ قانون المعادلات الدراسية من اعانة غلاء المعيشة المقررة للموظف المستفيد منه — الزيادة المترتبة على ترقية الموظف ، طبقا للمادة ٤٠ مكررا من قانون نظام موظفى الدولة ، بعد رد اقدميته الى تاريخ اسبق ، طبقا لقانون المعادلات الدراسية — خُصمها من اعانة غلاء المعيشة .

### ملخص الحكم :

أن الاقدمات الاعتبارية التي رتبها القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخالص بالمعادلات الدراسية ، تبيح لأصحابها الحق في الاستفادة من أحكام المادة ٤٠ مكررا من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة ، على أن يتم ذلك في الحدود والقيود التي تضمنتها أحكام قانون المعادلات الدراسية ، إذ من المقرر أن أعمال اثر الاقدمات الاعتبارية في شأن ترقية قدامى الموظفين ، طبقا للمادة ٤٠ مكررا آتية الذكر منوط بالمركز القانوني الذي تحدده القوانين التنظيمية التي تصدر من يملكها في هذا الخصوص ، وقد جاء قانون المعادلات الدراسية بحكم صريح عام مطلق غير مقيد بأى قيد ، مفاده خصم الزيادة في الماهيات المترتبة على تنفيذ من امانة غلاء المعيشة المقررة لكل موظف يفيد من أحكامه ، ومن ثم فإن أية زيادة مالية في المرتب يحصل عليها الموظف كآثر من آثار الاقدمات الاعتبارية التي بنجها آياه قانون المعادلات الدراسية ومن بينها الترقية طبقا للمادة ٤٠ مكررا آتية الذكر على الوجه السالف بيانه ، يضمن خصمها من امانة غلاء المعيشة .

( طعن ١١٤١ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٧/٧/٢ )

### قاعدة رقم ( ١١٨ )

### المبدأ :

خصم الزيادة المترتبة على التسويات التي تتم تنفيذا لأحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ بشأن المعادلات الدراسية من امانة الغلاء طبقا لحكم المادة الخامسة من هذا القانون - لا يترتب على هذا الخصم ازدواج أو تكرار للخصم ( فرق الكادرين ) الذي سبق أن تم بالنسبة لملاوة ما استحققت قبل نفاذ قانون المعادلات لاستقلال نطاق الخصم طبقا لهذا القانون من نطاقه طبقا للقواعد السابقة على نفاذه - مثال بالنسبة لملاوة دورية استحققت في مايو سنة ١٩٥٣ قبل نفاذ ذلك القانون .

### ملخص الشرح :

في ١٧ من أغسطس سنة ١٩٥٢ صدر قرار من مجلس الوزراء بالوافقة على مذكرة اللجنة المالية عن مشروع ميزانية الدولة للسنة

١٩٥٢/١٩٥٣ ( قسم اعانة غلاء المعيشة ) جاء بها « انه لما كان بعض الموظفين سيبنتهون عند تقلم الوى الكادر الجديد بزيادة فى مايعتاقهم الحالية - فقد رتب استنتاج نا يوازى هذه الزيادة ما يحصلون عليه من اعانة غلاء المعيشة ، وان تكثر خفتهم بهذا الاجراء مادامك جلة الاجز فى الاعانة لى تنقر وان ما سيقالونه من تصحيح يطبق الكادر سيعزم الى مايعتاقهم الاصلية . ويدخل مستقبلا فى حسمها مايتسهم بدلا من ملاوة مؤنة للغلاء لكون خفتهم من تخفيض فى اى وقت . وكذلك الخالى فليكن يحصلون على زيادة فى المناهية . نتيجة الترشية او منح علاوة وفقا لنظام الكادر الجديد فيخضم من الخطة غلاء المعيشة التى يحصلون عليها وقت الترشية او الخلاوة بمقدار فرق الصلاوة وفقا لافكارهم الكادر الجديد وبين الملاوة التى كانوا يحصلوا عليها وفقا لافكارهم الكادر السابق » .

وبتاريخ ١٠ من اكتوبر سنة ١٩٥٢ صدر قرار ثمن من مجلس الوزراء . تضمن فيه نصيحة من لجانهم الموائمة على سريتان الشواذ المشار اليها آنفا على من يمتون فى ظل النظم الجديد .

ويوضح من نص هذين القرارين انهما يمثلان قاعدة من قواعد اعانة غلاء المعيشة ، صدرت من مجلس الوزراء بما له من سلطة فى تنظيم منح هذه الاعانة وان القصد منها هو تخفيض ما يحصل عليه الموظف من اعانة الغلاء بعد تطبيقه على رتبته فى مرتبة الاصل لتنتج لتطبيقه على القانون رقم ١١ لسنة ١٩٥١ بخلق نظام بونطى الفلوة : انما المعتبر من اولى يوليو سنة ١٩٥٢ وهذا بهذه المثبة ان يسا ما يحصل عليه الموظف من زيادة فى مرتبه الاصلى نتيجة لتطبيق القانون المشار اليه . وان اتخذ المشرع من هذه الزيادة ضابطا فى تحديد مقدار ما يخضم من اعانة الغلاء . ونتيجة لذلك فانه اذا ما استحق للموظف ملاوة دورية فى مسبق . هذا القانون زاد مرتبه الاصلى بمقدارها كاملة غير منقوصة حسبا وردت فى جدول المرتبات الراق ، وان كانت اعانة الغلاء التى يتقاضاها يتولى عليها حكم التخفيض بمقدار الفرق بين قيمة الملاوة وفقا لهذا الجدول وبين قيمتها فى ظل الكادر السابق :

وقد نص قانون المعادلات الدراسية رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٢ في مادته الأولى على أنه « استثناء من أحكام القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٥١ بشأن تنظيم موظفي الدولة يعتبر حملة المؤهلات المحددة في الجدول المرفق لهذا القانون في الدرجة والمانحة أو المكافأ المحددة لمؤهل كل منهم وفقا لهذا الجدول . وتحدد أقدمية كل منهم في تلك الدرجة من تاريخ تعيينه بالحكومة أو من تاريخ حصوله على المؤهل أيهما أقرب تاريخا » . كما نص في المادة الخامسة منه على أن « تخضع الزيادة في الماهيات المترتبة على هذا القانون من إعانة الغلاء المقررة لكل موظف يستفيد من أحكامه . . . » . ومن المقرر في تطبيق المادة الأولى من القانون المذكور وتسوية حالة الموظفين طبقا لها أن تجرى التسوية بوضع الموظف في الدرجة والمرتب المحدد لمؤله بمقتضى هذا القانون اعتبارا من بدء تعيينه ، ثم تدرج حالته وفقا لأحكام النكادرات المختلفة التي طبقت عليه بنذ تعيينه في خصوص استحقاقه للمعالات الدورية سواء من حيث مقدارها أو ميعاد استحقاقها .

وتطبقا لهذه الأحكام سواء ما كان منها مستخلصا من قرارى مجلس الوزراء الصادرين في ١٧ من أغسطس ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ بالتبديل اليهما أو من قانون المعادلات الدراسية فإن الموظف إذا ما استحققت له علاوة في أول مايو سنة ١٩٥٢ أي قبل تسوية حالته طبقا لأحكام القانون المذكور — باعتبار أنه لم ينفذ إلا من ٢٢ من يوليو سنة ١٩٥٢ — بنى بهذه الحالة تكون العلاوة قد منحت له بنيتها المحددة في الجدول المرفق للقانون برقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ كاملة غير منقوصة وإن كانت إعانة الغلاء التي يتقاضاها ستخضع بمقدار الفرق بين قيمة هذه العلاوة وبين قيمتها طبقا للأكابر السابق . فإذا ما سويت حالته بعد ذلك طبقا لأحكام قانوني المعادلات واستحققت له علاوة دورية في أول مايو سنة ١٩٥٢ ، فإن هذه العلاوة مستنح له كاملة بدورها وبنيتها المحددة في الجدول المرفق للقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ دون أن تخضع الزيادة الطارئة في قيمة هذه العلاوة نتيجة لتنفيذ القانون المذكور من إعانة غلاء المعيشة وذلك لسبق خصم هذه الزيادة وتطبيق حكم قرارى مجلس الوزراء الصادرين في ١٧ من أغسطس ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ وقت أن استحققت العلاوة فجلا في أول مايو سنة ١٩٥٣ ، ولأن الغرض من تسوية المعادلات هو مجرد تحديد المرتب الأصلي

على مقتضى أحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ مما يتعين معه أن تقسم التسوية ابتداءً ببناءً على أحكام قرارات اعانة غلاء المعيشة ومنها قرار مجلس الوزراء المشار اليهما .

وعلى هذا فإذا ما طبقت المادة الخامسة من قانون المعادلات بعد ذلك ، وخصت الزيادة في الماهية المرتبة على تنفيذ أحكامه من اعانة الغلاء ، فإن هذا لا يعنى بأية حال أن هذه الاعانة قد خفضت مرتين بقيمة الزيادة في العلاوة الدورية التي استحققت فعلاً في أول مايو سنة ١٩٥٣ وقبل اجراء تسوية المعادلات ، ذلك أنه بمقارنة قيمة العلاوة الدورية التي استحققت فعلاً في أول مايو سنة ١٩٥٣ بقيمة العلاوة التي استحققت في هذا التاريخ بمقتضى التسوية ، فإن يخرج الحال عن أحد فرضين ، فإما أن تكون الدرجة التي سيوضع عليها الموظف بمقتضى التسوية مماثلة للدرجة التي كان يشغلها قبل اجراء التسوية ، وفي هذه الحالة لن يكون فيه اختلاف في قيمة العلاوة التي استحققت للموظف فعلاً في أول مايو سنة ١٩٥٣ وبين قيمتها بمقتضى التسوية ، إذ في الحالتين ستنتج العلاوة بقيمتها كاملة وذات الفئة طبقاً للجدول المرافق للقانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، وهو أمر لا يتصور معه نشوء أي زيادة في الماهية الاصلية التي تستفر عنها تسوية المعادلات بالنظر الى هذه العلاوة ، وبانتفاء هذه الزيادة فإن تطبيق المادة الخامسة المشار اليها على الماهية الاصلية التي تستفر عنها التسوية سيكون عديم الأثر بالنسبة للطلاوة التي استحققت في أول مايو سنة ١٩٥٣ ، مما يستحيل معه القول بأزدواج الخصم من اعانة الغلاء بقيمة الزيادة في هذه العلاوة متى طبقت المادة الخامسة المشار اليها . أما اذا كانت الدرجة التي سيوضع عليها الموظف بمقتضى التسوية تعلو على الدرجة التي كان يشغلها قبل اجراء التسوية المذكورة ، ففي هذه الحالة وأن زادت فئة العلاوة التي منحت له في أول - مايو سنة ١٩٥٣ بمقتضى هذه التسوية عن تلك التي منحت له فعلاً في هذا التاريخ ، وتحقق تبعاً لذلك زيادة في الماهية بالنظر الى هذه العلاوة تكون واجبة الخصم من اعانة الغلاء التي يتقاضاها الموظف ، وذلك تطبيقاً لحكم المادة الخامسة سائلة الذكر ، إلا أن اجراء هذا الخصم لا ينطوي بأية حال على تكرار للخصم الذي سبق أن تم وقت أن استحققت فعلاً علاوة أول مايو سنة ١٩٥٣ ، وذلك لاختلاف قاعدة الخصم ومادته في الحالتين .

اذ ان تخفيض الاعانة الذى تم فى تاريخ استحقاق العلاوة العلية وقسح بمقدار الفرق بين قيمة هذه العلاوة وقت ان استحققت — طبقا للقانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، وبين قيمتها فى ظل الكادر السابق ، اما الخصم الذى تسم طبقا لقانون المعادلات ، فبين قيمتها وقت ان استحققت فعلا فى اول مايو سنة ١٩٥٣ مقدرة طبقا لاحكام القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، وبين قيمتها طبقا لهذا القانون ايضا بحسب فئة العلاوة فى الدرجة الاعلى التى قدرها قانون المعادلات ، وهذا الخصم على ما هو ظاهر لا علاقة له بالخصم الذى تم تنفيذا لاحكام قرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ٢٧ من اغسطس و ٨ من اكتوبر سنة ١٩٥٢ — والمصطلح على تسميته بفرق الكادرين — ولا ينطوى أصلا على تكرار الخصم الاخير .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان تطبيق المادة الخامسة من قانون المعادلات الحراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ ، وخصم الزيادة فى الماهية المرتبة على تنفيذ احكام هذا القانون من اعانة الغلاء ، لا يترتب عليه — فى جميع الحالات — ازدواج خصم فرق الكادرين بالنسبة الى العلاوة الدورية التى استحققت فى اول مايو سنة ١٩٥٣ ، قبل نفاذ القانون سلف الذكر .

( نوى ١٩٩ — فى ١٤/٣/١٩٦٤ )

### قائمة رقم ( ١١٩ )

#### المبدأ :

قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ — تثبت اعانة غلاء المعيشة على الماهيات والاجور المستحقة للموظفين والمستخدمين والعمال فى ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ — القواعد السارية فى ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ فى شأن تسميع المؤهلات المختلفة عند التعيين هى قواعد الانصاف — المرتبات التى تقررها هذه القواعد للمؤهلات المختلفة عند التعيين هى التى تثبت عليها اعانة غلاء المعيشة — لا يفر هذا ان يكون القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ فى شأن المعادلات الدراسية قد عدل التقدير المالى لكثير من المؤهلات التى سبق تغييرها بقواعد الانصاف .

### ملخص الفتوى :

لقد طلبت لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٠  
على الإجماع للعلم هو تثبيت اعانة غلاء المعيشة على المساهيات والاجور  
للمستحقة للوظائف والمستخدمين والعمال في ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ .

ولما كانت القواعد البسيطة في ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ في شأن  
تسعر المؤهلات المختلفة عند التعيين هي قواعد الانصاف فان المرتبات التي  
تقرر هذه القواعد للمؤهلات المختلفة عند التعيين هي التي تثبت عليها  
اعانة غلاء المعيشة ولا يغير من هذا النظر ان يكون القانون رقم ٣٧١ لسنة  
١٩٥٣ في شأن اتعادات الدراسة قد عدل التقدير المالي لكثير من المؤهلات  
التي سبق تقديرها بقواعد الانصاف مما ترتب عليه اعادة تسوية حالات  
جملة هذه المؤهلات تسوية افتراضية تردت في الماضي الى تاريخ التعيين الذي  
قد يكون سابقا على ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ لا يغير ذلك من هذا النظر  
لان المعول عليه في تقدير اعانة الغلاء عند تثبيتها هو المركز القانوني للموظف  
في ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ والتغير في هذا المركز الذي ينهي اخذه في  
الاعتبار هو التغير الذي نشأ بسببه القانون قبل هذا التاريخ ومن ثم فلا  
اعتماد بالتغيير الذي نشأ بسببه القانون بعد الشهر المذكور. ولو كان يترد  
بآثره في الماضي الى تاريخ سابق على ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ .

يضاف الى ما تقدم ان الحكمة الاساسية من تثبيت اعانة غلاء المعيشة  
هي ضغط الاعتماد المخصص لها في الميزانية الى حدود لا يجاوزها بحيث  
تلتزم تثبيت هذه الاعانة بالاعتادات المالية التي رتبته الدولة سياستها  
المالية على اساسها حتى لا تستمر الاعتادات المخصصة للعانة المذكورة  
في تزايد متلاحق بها يؤثر على سياسة الدولة في المجالات الاقتصادية  
والاقتصادية .

لهذا انتهى رأي الجمعية الجمعية للتقسيم الاستشاري الى ان تثبيت  
اعانة غلاء المعيشة على اساس المراتب المتعد في ٢٠/١١/١٩٥٠ طبقا  
لقواعد الانصاف ولا يعول عليه التجهيل اللاحق عليه طبقا للتسوية الفرنسية  
المفجرة لقانون المعادلات .



### قاعدة رقم (١٢٠)

#### المبدأ :

تثبيت اعانة الغلاء على المرتبات والاجور والمعاشات في آخر نوفمبر ١٩٥٠ بمقتضى قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٢/٣/١٩٥٠ - المعبرة بالمرتب أو الاجر الفعلي المستحق في هذا التاريخ والمقدر للوظائف طبقاً لقواعد الانصاف - تعجيل التعديل المالى للوظائف بمقتضى قانون المعدلات الدراسية واعادة تسوية حالتها تسوية افتراضية ترد الى ١١/٣/١٩٥٠ أو قبل ذلك - لا اعتداد بالزيادة في المرتب الناتجة عن ذلك في مجال اعانة الغلاء - لا محل للاستناد الى الاستثنائين الواردين بقرارى مجلس الوزراء في ١٦/١/١٩٥٢ و ١٨/٣/١٩٥٢ - اساس ذلك ان الاستثناء لا يقبل القياس عليه أو التوسع في تفسيره - يؤيد ذلك ان هذا هو ما اتبع عند تثبيت الاعانة لأول مرة بموجب قرار مجلس الوزراء في ١١/٧/١٩٤٤ .

#### ملخص للتقرير :

في ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ اصدر مجلس الوزراء قراراً قضى « بتثبيت اعانة غلاء المعيشة على الماهيات والمرتبات والاجور والمعاشات المستحقة للوظائف والمستخدمين والعمال وأرباب المعاشات في آخر نوفمبر سنة ١٩٥٠ » - ثم اصدر مجلس الوزراء قراراً آخر في ٦ من يناير سنة ١٩٥٢ تضمن استثنائين من القاعدة المتقدمة ، اولهما خاص بالموظفين الذين ثبتت امالة غلاء المعيشة لهم على اساس مرتباتهم في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ ثم حصلوا على شهادات دراسية اعلى في هذا التاريخ أو بعده وعينوا بترددات والماهيات المقررة لهذه المؤهلات الجديدة ، وهؤلاء نص على ان يعاملوا على اساس من منحهم اعانة الغلاء على الماهية الجديدة من تاريخ الحصول عليها ، والثاني متعلق بعمال اليومية والجسم الخارجين من هيئة العمال اللذين ثبتت اعانة الغلاء بالنسبة اليهم على اساس اجورهم أو ماهياتهم في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ ثم نقلوا الى درجات اعلى في الوظائف المختصة للعيين من الخارج باعتبارهم تهيئاً جديداً ، وهؤلاء قضى بمهابلتهم على اساس منحهم اعانة الغلاء على الاجور أو الماهيات الجديدة اعتباراً من تاريخ الحصول عليها - وقد عدل هذا الاستثناء الاخر بموجب قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٨ من مارس سنة ١٩٥٢ وذلك بتعيينه على

حالات نقل عمال اليومية الى درجات اعلى دون التقيد بأن يكون هذا النقل الى الوظائف المختصة للتميين من الخارج أو بالترقية حتى لا يمتاز جديد على قديم ولكي يتسنى عمال قرار مجلس الوزراء الصادر في ٦ من يناير سنة ١٩٥٢ بغير اخلال في المعاملة بين القدماء والجدد .

ومفاد ما تقدم أن القاعدة التي يقوم عليها بناء النظام القانوني لأمانة غلاء المعيشة لا تسمح بامتنياز الموظف الجديد على الموظف القديم . ولما كانت القواعد السارية في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ في شأن تسعير المؤهلات عند التعيين هي قواعد الانصاف فان المرتبات التي تتعدها هذه القواعد للمؤهلات المختلفة عند التعيين هي التي تثبت عليها امانة غلاء المعيشة لمن مینوا في ظل القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، ولا يغير من هذا النظر أن يكون القانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٢ في شأن المعدلات الدراسية قد عدل التقدير المالي لكثير من المؤهلات التي سبق تقديرها بقواعد الانصاف مما ترتب عليه اعادة تسوية حالات حملة هذه المؤهلات تسوية امراضية تردت في الماضي الى تاريخ التعيين الذي قد يقع في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ أو قبل ذلك التاريخ ذلك أن المعول عليه في تقدير امانة الغلاء عند تعيينها هو المركز القانوني للموظف في شهر نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، وأن التغيير في هذا المركز الذي يتبني أخذه في الاعتبار هو التغيير الذي نشأ سببه القانوني خلال هذا الشهر أو قبله ومن ثم فلا اعتداد بالتغيير الذي نشأ سببه القانوني بعد الشهر المذكور ولو كان يرتد بآثره في الماضي الى هذا الشهر أو قبله كما لا يغير من هذا النظر الاستثناءان اللذان أوردهما مجلس الوزراء على الاصل العام — وهو تثبيت امانة غلاء المعيشة على الماهيات والمرتبات والاجور والمعاملات المستحقة في آخر نوفمبر سنة ١٩٥٠ — بقراريه الصادرين في ٦ من يناير سنة ١٩٥٢ وفي ١٨ من مارس سنة ١٩٥٢ إذ أن هذين الاستثناءين مقصوران على علاج بعض حالات الذين كانوا في الخدمة قبل ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ وبثبت امانة غلاء المعيشة لهم على اساس ما هيأتهم أو أجورهم في ذلك التاريخ وعلى هذا فان من عینوا بعد التاريخ المذكور يخرجون — بحكم النص ويحكم أن الاستثناء لا يقبل القياس عليه أو التوسع في تفسيره — من مجال تطبيق قراری مجلس الوزراء المتضمن الذكر .

ومما يؤكد اتجاه قصد الشارع الى تثبيت اعانة غلاء المعيشة على المرتب أو الاجر الفعلي المستحق للموظف أو المستخدم أو العامل في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ دون المرتب أو الاجر الفرضي ، مسلكه عندما ثبتت هذه الاعانة لأول مرة بموجب قرار مجلس الوزراء الصادر في ١١ من يولية سنة ١٩٤٤ ، الذي كان يقتضى « بحذف كل زيادة في اعانة الغلاء ترتبت على تحسين حالة الموظفين أو رفع مستوى كادرهم حتى ولو كان الواقع أو التحسين يقتضى قانون لأن القانون اثنا تمرض للباهية دون الاعانة » . وتنفيذا لهذا القرار أصدرت وزارة المالية الكتاب الدورى رقم ٢٣٤ - ٢٧/١٣ المؤرخ ١٦ من أغسطس سنة ١٩٤٤ الذى تضمن حظر اعانة غلاء المعيشة بسبب الزيادات المترتبة على تنفيذ قواعد الاتصاف وذلك سواء بالنسبة الى الموظفين الموجودين بالخدمة وقت التثبيت أو بالنسبة الى الموظفين الجدد ، بحيث ثبتت اعانة الغلاء على اساس المرتبات المقررة لمؤهلات المذكورين جميعا دون الاعتماد بالتسويات التى قضت بها قواعد الانصاف يضاف الى ما تقدم أن الحكمة الاساسية من تثبيت اعانة غلاء المعيشة هى ضغط الاعتماد المخصص لها فى الميزانية الى حدود لا يجاوزها . بحيث يقتصر تثبيت هذه الاعانة بالاعتبارات المالية التى رتبته الدولة سياستها المالية على اساسها حتى لا تستمر الاعتمادات المخصصة للاعانة المذكورة فى تزايد متلاحق بما يؤثر على سياسة الدولة فى المجالات الاقتصادية والانتاجية ، ولا سيما أنه يتضح من نص القرارات المتتالية التى صدرت فى شأن هذه الاعانة أن المشرع كان ينظر اليها باعتبارها عبئا يهبط الميزانية ، مما حدا به الى تخفيضها واقتطاع أى تحسين يطرا على مرتب الموظف منها فى مناسبات عدة الى أن ألغيت أحكامها نهائيا بموجب القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ فى شأن العاملين المنحيين بالدولة ، الامر الذى يتناقض مع القول بزيادة هذه الاعانة فى ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ لمجرد زيادة المرتب فى هذا التاريخ طبقا لاحكام قانون المعادلات الدراسية زيادة فرضية . لم تدخل فى مجال الواقع الا اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون فى سنة ١٩٥٣ ، وهو القانون الذى اقترن بخفض اعتمادات الاعانة المذكورة وبخصم كل زيارة فى المهامية مترتبة على تنفيذه منها بالنسبة الى المنظمين بأحكامه ، مما يتعارض مع زيادة هذه الاعانة بسببه ، ولا سيما أن الشارع لم يجزئ

مصرفه لية نفوق عن الماضي ، ولم يقصد من التسويات الفرضية يسوى الوصول الي تجديد المرتب المستحق للموظف اعتبارا من تاريخ اتخاذ قانون المعادلات الدراسية .

لذلك انتهى الراى الى ان اعانة غلاء المعيشة تثبت على اساس المرتبات الفعلية المستحقة طبقا للتواعد القانونية التى كانت سارية فى ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، دون الاعتداد بما لحق هذه المرتبات من زيادات يسبب التسويات الفرضية التى تمت تنفيذا لاحكام قانون المعادلات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ .

( ملف ٣٨٤/٤/٨٦ - جلسة ١٩٦٦/٧/٢٠ )

#### قاعدة رقم ( ١٢١ )

المبدأ :

تثبيت اعانة غلاء المعيشة على الماهيات المستحقة فى ١٩٥٠/١١/٣٠ .  
تثبيتها على اساس الماهية المقررة للمؤهل الاعلى بالنسبة الي من حصل عليه بعد التاريخ المذكور - معاملة الحاصلين على مؤهلات متباعدة بمعاملة واحدة - ترقية العامل الى الدرجة المقررة لمؤهله لا تحول دون تثبيت اعانة غلاء المعيشة على اساس الماهية المقررة لمؤهله - لا محل لاشتراط اعادة التقييم فى الدرجة المقررة للمؤهل .

ملخص الحكم :

يبين من استقراء التواعد الخاصة باعانة غلاء المعيشة ان مجلس الوزراء قرر بجلسته المنعقدة فى ١٩٥٠/١٢/٣ تثبيت اعانة غلاء المعيشة على الماهيات المستحقة للموظفين فى ١٩٥٠/١١/٣٠ ثم وافق بجلسته ١٩٥٢/١/٦ على معاملة الموظفين الذين ثبتت لهم اعانة الغلاء على اساس ماغيثهم فى ١٩٥٠/١١/٣٠ ثم حصلوا على مؤهلات دراسية اعلى بعد هذا التاريخ ومنوا بالدرجات او الماهيات المقررة للمؤهلات الجديدة على اساس منحهم اعانة الغلاء على الماهية الجديدة من تاريخ حصولهم عليها ، وذلك حتى لا يمتثل جديد على تقديم ومؤدى ذلك ان الموظفين الذين كانوا فى الخدمة

قبل ١٩٥٠/١١/٣٠ - تاريخ تثبيت اغاعة الغلاء - ثم حصلوا بعد ذلك على مؤهلات دراسية اعلى ، وبمرعاة الحكم الوارد في قرار ١٩٥٢/١/٦ يمنحون اعانة غلاء المعيشة على اساس الماهية المقررة لمؤهلاتهم في قواعد الانصاف ، وعلى الماهية التي كان يعطونها زملائهم في ١٩٥٠/١١/٣٠ .

ومن حيث أن شهادة اتمام الدراسة للمعلمين الاولى الراقية لسم تكن موجودة اصلا قبل ١٩٥٠/١١/٣٠ وهو التاريخ المنخذ اساسا لتثبيت اغاعة غلاء المعيشة ، لان الدراسة التي اعطى لمن اداها هذا المؤهل تمت استحداث بعد هذا التاريخ وان نفعة تخرجت في هذه الدراسة كتلت في عام ١٩٥٤ ، ذلك انه قد صدر في ١٩٥١/١/٢١ قرار السيد وزير التربية والتعليم بإنشاء دراسات تكوينية لحلة شهادة كفاءة التعليم الاولى مبتدئا ثلاث سنوات يحصل الطالب بعدها على شهادة اتمام الدراسة للمعلمين الاولى الراقية ، ونظرا لان هذا المؤهل لم يسبق تقديره فانه صدر في ١٩٥٧/١٢/٢٨ قرار ديوان الموظفين رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٥٧ بمعالجة هذه الشهادة بشهادة الانضمام الاضافية للمعلمين الاولى في تطبيق البند رقم ( ٢ ) من المادة ١١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة وقد صدر هذا التاريخ بالاتفاق مع وزارة التربية والتعليم بموجب كتابها رقم ٣ - ٢٩/٨ في ١٩٥٧/١١/٢٧ ( والمشار اليه في ديباجة القرار المذكور ) .

ومن حيث انه بالاطلاع على المرسوم الصادر في ١٩٥٣/٨/٣ تنفيذيا لاحكام قانون نظام موظفي الدولة تبين انه قد قرر صلاحية الحاصلة على شهادة خريجات الاقسام الاضافية للمعلمين الاولى للتمعين في الدرجة السابعة بالكادر الفني المتوسط ، كما سبق أن قرر قانون المعادلات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٢ لهذه الشهادة الدرجة السابعة بمرتب شهرى قدره عشرة جنيهات ، ولذلك قرر السيد وزير التربية والتعليم تعيين حلة شهادة تلم الدراسة للمعلمين الاولى الراقية خريجي اعلى ١٩٥٤ ، ١٩٥٥ في الدرجة السابعة الفنية اعتبارا من ١٩٥٨/١١/٢٥ ، كما اعفاهم من الامتحان التحريري والشغصمى بموجب القرار رقم ٦٤٣ الصادر في ١٩٥٨/٧/٢٧ بالتطبيق للبادة ١٧ مكررا من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ .

ومن حيث انه متى عودلت شهادة اتمام الدراسة للمعلمين الاولى  
الراقية بشهادة الاقسام الاضافية للمعلمات الاولى ، وكانت هذه الشهادة

٢ ج

الاخيرة مقرر لها في قواعد الانصاف ماهية شسهرية قدرها ٧٥٠٠ فان  
مقتضى ذلك أن من حصل على الشهادة الجديدة يتعين معاملته على هذا  
الاساس اسوة بمن حصلت على الشهادة الاخرى ، ويعتبر بمثابة المثل  
لها في مجال تثبيت اعانة غلاء المعيشة على اساس الماهية المذكورة ، وهو  
مما يجري عليه العمل بالوزارة في معالجة حملة شهادة اتمام الدراسة للمعلمين  
الاولية الراقية بالتطبيق لقرارى مجلس الوزراء الصادرين في ١٢/٣/١٩٥٠ ،  
١٩٥٢/١/٦٠ وبعد بمعاملة هذه الشهادة بالشهادة الاخرى المشار اليها .

ومن حيث ان الثابت ان المدعى قد عين بخدمة وزارة التربية والتعليم  
في وظيفة مدرس في ١٩٤٦/١١/٢٠ وهو حابل شهادة كفاءة التعليم الاولى  
المقرر لها الدرجة الثامنة الفنية ، وظل بها حتى حصل في عام ١٩٥٥ على  
شهادة اتمام الدراسة للمعلمين الاولى الراقية — التي عودلت بشهادة  
الاقسام الاضافية للمعلمات الاولى المقرر لها الدرجة السابعة — وذلك  
على النحو المبين سابقا — ولذلك فان من حق المدعى أن تثبت اعانة غلاء

٣ د

معيشته على اساس ماهية قدرها ٧٥٠٠ اسوة بزميلته الحاصلة على  
الشهادة المعادلة لها ، وذلك اعتبارا من ١٩٥٨/٨/٢٥ وهو التاريخ الذى  
حدده بقرار السيد وزير التربية والتعليم للتعين في الدرجة السابعة  
بالتنسية لحالة الشهادة الجديدة خريجى عامى ١٩٥٤ ، ١٩٥٥ ولا يحول  
عن ذلك حصول المدعى في عام ١٩٥٧ على الدرجة المذكورة اعتبارا من  
١٩٥٧/٢/٢١ تاريخ تربيته اليها بالانتماء المطلقة ، اذ لا يجوز ان يضار  
من ذلك ما سؤلف يؤدي اليه ذلك من حرمانه من المزايا المترتبة على تعيينه  
في هذه الدرجة واخصها تثبيت اعانة غلاء المعيشة على اساس الماهية المقررة  
للمؤهل الاعلى بالتطبيق لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٢/١/٦٠ .  
لان القول بغير ذلك يؤدي الى نتيجة شاذة وهى ان من كان في الدرجة الثامنة  
ثم يعاد تعيينه في الدرجة السابعة لحصوله على ذات المؤهل سيكون احسن  
حالا من المدعى ، وفي ذلك تسرق في المعاملة واخلاقا ببسبب المساواة  
بين اصحاب المراكز القانونية المتماثلة الحاصلين على مؤهل واحد قيم

بالدرجة السابعة تنويجا لبرنامج دراسي مستحدث بعد ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ ويقوم علموه بذات العمل وهو التدريس بمدارس وزارة التربية والتعليم ، كما لا يصح أن يمتاز موظف حديث على آخر قديم ، وهى القاعدة البنى تهيمن على التنظيم القانونى لقرارات اعانة غلاء المعيشة وذلك حسبما جرى عليه قضاء هذه المحكمة .

ومن حيث انه لا وجه بعد ذلك لما تستند اليه الجهة الادارية من انه لا يجوز تثبيت اعانة غلاء المعيشة على اساس المرتب المقرر لمؤله الجديد الا اذا تقاضى هذا المرتب نتيجة اعادة تعيينه فى الدرجة السابعة اذ انه فضلا عن ان حصوله على هذه الدرجة من طريق الترقية اليها لا يصح ان يكون سببا فى الاضرار به ولا يحول دون امانته من قرار السيد وزير التربية والتعليم كما سبقت الاشارة ، فان الثابت ان ذات الجهة الادارية التابع لها المدعى ( وهى مديرية التربية والتعليم بمحافظة المنوفية ) قد اصدرت فى حالات مماثلة قرارات بتعيين زملاء للمدعى فى الدرجة السابعة اعتبارا من ١٩٥٨/٨/٢٥ وقد سبقت ترقيتهم اليها قبل ذلك فى ١٩٥٨/٨/١ ، ولما سحبت قرارات تعيينهم واستطلعت راي ديوان الموظفين افتى بان هؤلاء يعتبرون معينين فى الدرجة السابعة الفنية اعتبارا من ١٩٥٨/٨/٢٥ — التاريخ الذى حدده قرار السيد الوزير — مع ارجاع اقدميتهم فيها الى تاريخ ترقيتهم اليها طبقا لاحكام القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ بحساب مدة خدمتهم السابقة فى الدرجة السابعة ، ثم تثبيت اعانة غلاء معيشتهم على اساس مرتب قدره ٧٥٠٠ جنيها شهريا : وصرف الفروق المالية المترتبة على ذلك من ١٩٥٨/٨/٢٥ . ( كتاب الديوان رقم ٤٠ — ٢/١ م والمشار اليه فى رد المديرية ) ، كما تبين ايضا من المستندات التى قدمها المدعى — ولم تجدها الجهة الادارية — ان هذا هو ما جرى عليه العمل ايضا فى مديريات التربية والتعليم فى المحافظات الاخرى ، الامر الذى من اجله يتعين معاملة المدعى اسوة بزملائه الذين كانوا فى مثل حالته دون تفرقة تحقيقا للمساواة .

ومن حيث انه لا يمكن الدعى مستحقا لتثبيت اعانة غلاء معيشته على اساس مرتب شهري قدره ٥٠٠٠ لاعتبارا من ١٩٥٨/٨/٢٥ لان ما قضى

به الحكم المطعون فيه من تثبيت هذه الاعانة على اساس اول مربوط الدرجة المبلغة طبقا للقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٠ ونحو ١٢ جنهما يكون غير سليم ، اذ العبرة في تثبيت الاعانة تكون دائيا بالمرتبة الذي كان يتلقاها صاحب المؤهل المفعول او المستعمل له في ١٩٥٠/١١/٣٠ وهو المرتبة المقرر في قواعد الانتصاب ، حتى لا يمتاز جديد على قديم ، اذ هذا التاريخ هو الذي اتخذ اسسلا لامال قاعدة التثبيت ومن ثم لا يجوز الاعتداد بما يتقرر بعد ذلك من زيادة المرتبة نتيجة اعادة تسعير المؤهل الدراسي في قانون المعدلات الدراسية أو رفع اول مربوط الدرجة في الجدول المراتب لقانون نظام موظفي الدولة ، وذلك حسبما استقر عليه قضاء هذه المحكمة ، ولذلك يتعين — والحالة هذه — انقضاء بتعديل الحكم المطعون فيه واستحقاق المدعى تثبيت اعانة غلاء معيشته على اساس مرتبة شهري قدره ٧٥٠٠ ج اعتبارا من ١٩٥٨/٨/٢٥ بالتطبيق لقرار مجلس الوزراء الصلح في ١٩٥٢/١/٦ وما يترتب على ذلك من آثار مع إلزام الجهة الادارية بالصروفات .

( طعن ٩٩ لسنة ١٥ ق — جلسة ١٩٧٤/٣/٣١ )

### مادة رقم ( ١٢٢ )

#### المسألة :

قرارات مجلس الوزراء الصادرة في هذا الشأن — تثبيت الاعانة وفقا لها على اساس المناهات والاجور المستحقة للموظفين والمستخدمين والعمال في ١٩٥٠/١١/٣٠ ، او على اساس المرتبات المقررة للمؤهل مثيل الموظف بالنسبة التي من يعين بعد ذلك التاريخ — لا تفي للتسويات التي تمت طبقا لقانون المعدلات الدراسية على ذلك اذ لا اعتداد باى تفعيل في المركز القانوني له الا اذا كان سببه القانوني قد نشأ قبل شهر نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، او خلافا .

#### ملخص الحكم :

باستقراء قرارات مجلس الوزراء الصادر في شأن تثبيت اعانة غلاء المعيشة ، يبين الاصل العام هو تثبيت هذه الاعانة على المناهات والاجور المستحقة للموظفين والمستخدمين والعمال في ٣٠ من نوفمبر



سنة ١٩٥٠ وان كل زيادة يحصل عليها الموظف أو المستخدم أو العامل في مأميته وأجره بعد هذا التاريخ لا يترتب عليها زيادة في اعانة الغلاء وهذا الأسبل العام يجرى أيضا في حق المئين في ظل القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة فنثبت لهم اعانة غلاء المعيشة عند حلول موعد استحقاقها على أساس المرتبات التى نالها زملاؤهم الموجودون بالخدمة فى ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ اذا كانت هذه المرتبات اقل من بداية مربوط درجة التعمين فى الجدول الملحق بالقانون المذكور ، ذلك ان القاعدة التى يقوم عليها بناء النظام القانونى لاعانة غلاء المعيشة لا تسمح بامتياز الموظف الجديد على الموظف القديم . ولما كانت التواعد السارية الانصاف فان المرتبات التى تقدرها هذه القواعد للمؤهلات المختلفة عند التعمين هى التى تثبت عليها اعانة غلاء المعيشة لمن يمينون فى ظل القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ولا يغير من هذا النظر ان يكون القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخالص بالمعادلات الدراسية قد عدل التقدير المالى لكثير من المؤهلات التى سبق تقديرها طبقا لقواعد الانصاف بما ترتب عليه اعادة تسوية حملة هذه المؤهلات تسوية افتراضية تردت فى الماضى الى تاريخ التعمين الذى قد يكون فى ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ او قبل ذلك التاريخ لان المعول عليه فى تقدير اعانة غلاء المعيشة عند تثبيتها هو المركز القانونى للموظف فى شهر نوفمبر سنة ١٩٥٠ والتغير فى هذا المركز القانونى الذى ينبى اخذه فى الاعتبار هو التغير الذى نشأ سببه القانونى خلال هذا الشهر او قبله كما هو واضح من المثل الذى ضربه كتاب وزارة المالية الدورى الصادر فى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ تنفيذا لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ فى شأن تثبيت اعانة غلاء المعيشة . ومن ثم فلا اعتداد بالتغير الذى نشأ سببه القانونى بعد هذا الشهر ولو كان يرتد بآثره فى الماضى الى الشهر المذكور او قبله .

( طعن ١٢٤٠ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٧/١٠/٢٩ )

### قاعدة رقم (١٢٣)

#### المبدأ:

يستفاد من القانون ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ بالمعادلات الدراسية فى ضوء ذكره ان كل زيادة فى الرتب استحققت للعاملين من طبق عليهم (م ١٧ — ج ٥)

مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٠/١٠/٨ يمنح كرجى الدراسات التطبيقية التجارية الدرجة السادسة بمالية قدرها ١٠.٥٠٠ جنيه شهرياً تضم من اعانة غلاء المعيشة المقررة لكل منهم اعتباراً من ٢٢ من يولية سنة ١٩٥٢ تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه — الزيادة في المرتب التي تؤخذ في الاعتبار هي التي ترتبت على تطبيق قرار مجلس الوزراء في تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٢ سواء كانت بسبب رفع بداية رتب الدرجة او زيادة غلة العالوة الدورية — لا محل للقول بأن الزيادة التي تضم من اعانة غلاء المعيشة هي تلك التي حصل عاينها انتهى في التاريخ الذي اتخذ اساساً للتسوية حالته بالتطبيق لاحكام قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٠/١٠/٢٨ المشار اليه من كان هذا التاريخ سابقاً على تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه .

#### ملخص التكميم :

يتبين من الاطلاع على الاوراق ان المدعى عين بالحكومة في ١٤ من اكتوبر سنة ١٩٤١ ثم حصل اثناء الخدمة على دبلوم الدراسات التجارية التطبيقية العليا في ٣٦ من يولية سنة ١٩٤٨ ، وقد صدر لصالحه بتاريخ ١٨ من يناير سنة ١٩٥٣ حكم من محكمة القضاء الادارى في الدعوى رقم ١٤٤١ لسنة ٥ القضائية باستحقاق المدعى لان يوضع في الدرجة السادسة المخفضة بمرتب تسوى مقداره ١٠.٥٠٠ جنيه من تاريخ حصوله على الدبلوم سلكه الذكر وما يترتب على ذلك من اكرام وذلك طبقاً لقرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ١٩٥٠/١٠/٨ وتنفيذاً لهذا الحكم كانت وزارة المالية في ٤ من اكتوبر سنة ١٩٥٢ بتسوية حصة المدعى الذي كان مرتبه آنذ ١٢ جنيهاً اعتباراً من ١٩٥٢/٧/١ ببلغ مرتبه بعد هذه التسوية ١٧ جنيه اعتباراً من ١٩٥٢/٥/١ بزيادة مقدارها خمسة جنيهات خصمها الجهة الادارية من اعانة غلاء المعيشة المستحقة له .

ومن حيث ان المادة الرابعة من القانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٢ بالمعادلات الدراسية المعمول به (اعتباراً من ٢٢ يولية سنة ١٩٥٢ تنص على انه « مع عجم الإخلال بالاحكام السابقة من محكمة القضاء الادارى بمجلس الدولة والقرارات النهائية من اللجان القضائية — تعتبر ملغاة

من وقت صدورها قرارات مجلس الوزراء الصادرة في ٨ أكتوبر سنة ١٩٥٠. ينتج خريجي الدراسات التكميلية التجارية الدرجة السادسة بمهنية قدرها ١٠.٥٠٠ جنيه شهريا والصادرة في أول يوليو و ٢ و ٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ بتقدير وتعديل القيمة المالية لبعض الشهادات الخراسية وتحل محلها الأحكام الواردة في « هذا القانون » ، وتنص المادة «الخامسة» من هذا القانون على أن « تخصم الزيادة في المصاحات المترتبة على تنفيذ هذا القانون من اعانة الغلاء المقررة لكل موظف يستفيد من أحكامه . وكذلك تخصم من تاريخ العمل بهذا القانون كل زيادة في المصاحات استحققت للموظفين الذين طبقت عليهم قرارات مجلس الوزراء المنشأ إليها في المادة السابقة اما بمقتضى أحكام من مجلة القضاء الإداري بمجلس الدولة أو بقرارات نهائية من اللجان القضائية أو بقرارات إدارية . ويفوض وزير المالية والاقتصاد بالنسبة لهؤلاء الموظفين في إصدار قرارات منظمة لكيفية الخصم تدريجيا من اعانة الغلاء بما يوازي الزيادة في مصاحاتهم وما يترتب على ذلك من تجاوز عن بعض الفروق . ولا يجوز استرداد أي فروق مالية صرفت بالجميل قبل تنفيذ هذا القانون » وقد جاء في المذكرة الإيضاحية المتعلقة بالزيادة المترتبة على تنفيذ هذا القانون وخصمها من اعانة الغلاء ما نصه « ... ونظرا لأن مشروع القانون يتضمن مزايا مادية ومعنوية للموظفين ولأن تنفيذه يكلف الخزانة العامة مبلغ طائلة لا قبل لها بها في الظروف الحالية ، فقد رؤى أن يقرن التنفيذ بإجراء من شأنه تخفيف بعض أعباء الخزانة العامة من ناحية اعتمادات غلاء المعيشة وذلك بالنص على خصم كل زيادة في المصاحات المترتبة على تنفيذ من اعانة الغلاء المقررة للمستفيدين من أحكام المادة الخامسة ( فقرة أولى ) ، وللمساواة بين الموظفين جميعا رؤى تطبيق نفس الحكم على من استفيد بزيادة في مرتبه ناشئة عن تنفيذ قرارات مجلس الوزراء الصادر في ١٠/٨/١٩٥٠ وفي أول يوليو ٢ ، ٩ ، ديسمبر سنة ١٩٥١ بتعديل وتقدير القيم المالية لبعض الشهادات والمؤهلات ذلك لأن القانون الحالي لا يخرج في جوهره من أن يكون تمهيدا لتلك التعديلات مع إضافة وتحسين عليها ( الفقرة الثانية من المادة ( ٥ ) » ، ويستند من القانون سالف الذكر في ضوء المذكرة الإيضاحية أن كل زيادة في المرتبة استحققت للمحليلين من طبق عليهم قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٠/٨/١٩٥٠ تخصم من اعانة الغلاء المعيشة المقررة

فكل منهم اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ .  
المصادر في ٢٢ يولية سنة ١٩٥٣ دون استرداد أى فسوق مالية صرفته  
مما فعل قبل نفاذ هذا القانون ، وأن الزيادة في المرتب التي تؤخذ في  
الاعتبار وتخصم من اعانة غلاء المعيشة هي تلك التي تترتب على تطبيق  
قرار مجلس الوزراء في تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ .  
سواء كانت تلك الزيادة بسبب رفع بداية ربط الدرجة أو زيادة فئة  
العلاوة الدورية وذلك تحقيقا للمساواة بين الموظفين جميعا على ما سلف  
بيانه ، واعمالا لاحكام القانون التي تنفي يخصم الزيادة التي يحصل  
العامل عليها عند العمل باحكامه من اعانة غلاء المعيشة تخفيضاً لاعباء  
الميزانية . وبذلك لا محل للقول بأن الزيادة في المرتب التي تخصم من  
اعانة غلاء المعيشة هي تلك التي حصل عليها المدمى في التاريخ الذي  
اتخذ اساسا لتبوية حالته وهو تاريخ حصوله على المؤهل من يولية  
سنة ١٩٤٨ .

ومن حيث أن التثبت — على ما سلف البيان — أن الزيادة في المرتب  
التي حصل عليها المدمى نتيجة تطبيق قرار مجلس الوزراء الصادر في  
٨ اكتوبر سنة ١٩٥٠ على حالته وذلك في ٢٢ من يولية سنة ١٩٥٣  
تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ هي خمسة جنيهات  
شهرية ، فإن هذا المبلغ هو الذى يضمن خصمه من اعانة غلاء المعيشة  
المستحق له تطبيقاً لنقش المادة الخامسة من القانون رقم ٣٧١ لسنة  
١٩٥٣ .

(ظعن ٢٦٥ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٩٧٦/٢/٨ )

قاعدة رقم (١٢٤)

#### المبدأ

شهادة المعلمين الخاصة بنظام السبنة الواحدة دراسة مساقية أو  
نهائية — قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ قد  
جعل هذه الشهادة مؤهلاً دراسياً له تقويم مستقل ولحايته وضع خاص .  
أثر ذلك على اعانة غلاء المعيشة — حصلها على أساس المرتب المحدد  
لهذا المؤهل الذى لم يسبق تسعيره من قبل وذلك اعمالاً لاحكام قرار مجلس  
الوزراء الصادر في ٦ من يناير سنة ١٩٥٢ .

### ملخص الحكم :

ان شهادة المعلمين الخاصة بنظام السنة الواحدة دراسة مسائية أو نهائية يستلزم دراسة خاصة لل حاصلين على شهادة التوجيهية أو ما يعادلها . وتؤهل هذه الدراسة للتميين في وظائف التدريس ، وقد وافق مجلس الوزراء بقراره الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ ، لمواجهة العجز في عدد المدرسين اللازمين لمدارس التعليم الابتدائي ، على تقدير راتب لحلة هذا المؤهل الذي لم يسبق تسعيره قدره عشرة جنيهات شهريا بزيادة قدرها جنيه واحد عن المرتب المقرر لل حاصلين على التوجيهية فقط بعد ان كان الحاصلون على هذا المؤهل يعملون نفس معاملة الحاصلين على الشهادة التوجيهية فيمنحون راتبا قدره تسعة جنيهات في الدرجة الثامنة ، لذلك يكون قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ المشار اليه قد جعل هذه الشهادة مؤهلا دراسيا له تقويم مستقل ولحامله وضع خاص ، وينبني على ذلك سريان احكام قرار مجلس الوزراء الصادر في ٦ من يناير سنة ١٩٥٢ آتف الذكر في شأن حملته ويستحق المعلمين بمقتضاه ان تحسب امانة الغلاء المقررة له على اساس المرتب المحدد لهذا المؤهل الذي لم يسبق تسعيره من قبل .

( طعن ١١٨٤ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٥٩/١/٢٠ )

### قائمة رقم ( ١٢٥ )

#### المبدأ :

حساب امانة غلاء المعيشة لحلة شهادة المعهد الصحي في ظل القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ — يكون على اساس ما كان مقدرا لها في قواعد الانصاف — تثبيت امانة غلاء المعيشة على الماهيات والمرتبات والاجور المستحقة للموظفين والمستخدمين والعمال وارباب الماشيك في ١٩٥٠/١١/٢٠ — سريان حكم التثبيت على حلة شهادة المعهد الصحي المعينين في ظل القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ .

### ملخص الحكم :

انه ترتيبا على ما تقدم يتعين حساب امانة غلاء المعيشة المستحقة لحلة الشهادة المذكورة المعينين في ظل القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ على

عكس ما كان مقدرا لها في قواعد الانصاف وبالتالي يصدر عنها قرارات مجلس الوزراء الصادر في ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ الخاص بتثبيت اعانة غلاء المعيشة على الملاكيات والمرتبات والاجور المنتخبة للموظفين والمستخدمين والملاكات وأرياب المصالحات في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ ذلك انه سبق لهذه المعركة ان تمت بانه باستقرار قرارات مجلس الوزراء الصادر في شأن اعانة غلاء المعيشة بين ان الاصل العام هو تثبيت هذه الاعانة على الملاكيات والاجور المنتخبة للموظفين والمستخدمين والملاكات في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ وان كل زيادة يحصل عليها الموظف او المستخدم لو العمل بعد هذا التاريخ لا يترتب عليها زيادة في اعانة الغلاء ويجرى هذا الاصل العام ايضا في شأن المعيشة في ظل القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ عطي لهم اعانة الغلاء منعنا مجلس موحد استحقاقها على التماس المرتبات التي كانوا يتلقونها في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ اذا كانت هذه المرتبات للملك من نهاية درجة التقييم في الكادر المسمى بالحقائق المذكور حتى لا يتجاز الموظف الجديد على الموظف القديم ولنا كلفت القواعد السارية في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ في شأن تصغير المؤهلات عند التقييم هي قواعد الانصاف فان المرتبات التي تصدرها القواعد للمؤهلات المخطئة عند التقييم تكون وحدها المناط في تثبيت اعانة غلاء المعيشة لمن يعينون في ظل القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ولا يفسر من هذا النظر ان يكون القانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٤ في هيكلي المقادلات الدراسية قد عدل التقدير المالي لكثير من المؤهلات التي سبق تقديرها بقواعد الانصاف مما ترتب عليه اعادة تسوية حالة حملة هذه المؤهلات تسوية افتراضية اخرجت في هيكلي التاريخ التقييم الذي هو هذا يكون في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ او قبل ذلك التاريخ لا يغير ذلك من هذا النظر لان الممول عليه في التقييم اعانة الغلاء عند تعيينها هو المخرج الذي يفضي اليه في الاعتبار هو التقييم الذي يصدر عليه في هذا التقييم او قبله . ومن ثم فلا يوجد في التقييم التقييم الذي يصدر عليه في هذا التقييم او بعد هذا التقييم ولو كان يترتب باثره في المصلحة التي هي المصلحة المذكورة او قبله كما لا يغير من هذا النظر الاستثناءان اللذان اوردها مجلس الوزراء على الاصل العام سالف الذكر بقراريه الصادرين في ٦ من يناير سنة ١٩٥٣ وفي ١٨ من مارس سنة ١٩٥٣ لان هذين الاستثناءين مقصوران على علاج بعض حالات الذين كانوا في الخدمة قبل ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠.

وتثبتت لهم اعلنة غلاء المعيشة على اساس ما هيأتهم له اجورهم في هذا التاريخ ومن ثم فلن من عينوا بعد التاريخ الممثل اليه يخرجون بحكم النص وبحكم الاستثناء لا يقبل التماس أو التوسع في التفسير من اجل تطبيق هذين القرارين .

( ظن ٧٩٤ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/٣ )

### قاعدة رقم (١٣٦).

#### المبدأ :

القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ بشأن المعدلات الدراسية — تسعيرة شهادات الدراسات التكميلية للفنون الطرزية ( صلاحية التدريس ) بـ ٨٠ جنيه في الدرجة السابعة للمستغلات بالتدريس — وجوب تثبيت اعادة غلاء المعيشة المستحقة لحالات هذه الشهادات على اساس هذا الرتب اعتبارا من تاريخ التعيين أو الحصول على هذا المؤهل ايها اقرب وفقا لاحكام القانون المذكور — تعيين احدها في الدرجة السابعة بمرتب ١٣ جنيا شهريا بعد اجتيازها امتحان مسابقة — لا يوجب تثبيت اعادة الغلاء المقررة لها على اساس هذا الرتب بما قام بقرائها لغبرتها لا لحصولها على مؤهل جديد .

#### ملخص الفتوى :

لقد كان الطبيب من السيدة متعجبة الشان كانت حاصلة على دبلومها بوزارة التربية والتعليم — اعتبارا من ٧ من اكتوبر سنة ١٩٥٣ — على شهادتين الاولى هي دبلوم الفنون الطرزية الثانوية سنة ١٩٥٨ . ومرتب هذه الشهادة طبقا لقواعد الائتلاف ٥٠٠ جنيه شهريا . والثانية شهادة صلاحية التدريس سنة ١٩٥٠ ولم يكن قد حدد لها راتب معين في تاريخ تعيينها . وقد منحت هذه السيدة مرتب الشهادة الاولى الى حين تعيينها بمرتب الشهادة الاخرى .

وبين من احكام قانون المعدلات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ ان شهادة صلاحية التدريس قد سمحت لأول مرة بهتضى هذا القانون اذ نص في الجندول المحق به ( المبدأ ١٣٦ ) على ان شهادات

الدراسات التكميلية للفنون الطرزية مقدر لها ٨ جنيهات و ٥٠٠ مليم  
في الشهادة المستحقة بالتدريس ، وأما إدارة العامة للاختبارات  
في هذه الشهادة هي بذاتها شهادة صلاحية التدريس ، وقد نصت المادة  
الاولى من هذا القانون باعتبار حلة المؤهلات الواردة بالجدول المرفق  
به في الدرجة وبالمهامة أو المكافاة المحددة لكل منهم. وفقا لهذا الجدول  
وتحدد اقدمية كل منهم في تلك الدرجة من تاريخ تعيينه بالحكومة أو من  
تاريخ حصوله على المؤهل أيهما أقرب تاريخا - ومقتضى ذلك ان المرتب  
المقرر لشهادة صلاحية التدريس الحاصلة عليه السيدة صاحبة الشأن  
قبل ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ هو ٨ جنيهات و ٥٠٠ مليم ومن ثم يتعين  
تثبيت اعانة الفلاء المستحقة لها على اساس هذا المرتب وذلك بالتطبيق  
لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ .

وبين حيث انه لا وجه للقول بتثبيت اعانة الفلاء لهذه السيدة على  
اساس المرتب الذي عينت به طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٩  
من ديسمبر سنة ١٩٥٢ وهو ١٢ جنيها شهريا وذلك بالتطبيق لقرار  
مجلس الوزراء الصادر في ٦ من يناير سنة ١٩٥٢ اذ تعتبر انما عينت  
تعيينا جديدا بمؤهل جديد ، لا وجه لهذا القول لانه وان كانت هذه السيدة قد  
منحت مرتب ١٢ جنيها شهريا في الدرجة السابعة بمقتضى القرار الصادر  
في ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ الا ان هذا المرتب لم يمنح لها لحصولها على  
مؤهل جديد بل لانه في واقع الامر مقابل للخبرة الخاصة التي حصلت عليها  
هذه السيدة في التفصيل والخطاطة والتي اكتسبها عن طريقها  
في اثنائها السابقة وهي خبرة تتفوق خبرة زميلاتها الحاصلات على ذات  
المؤهل ولكن لم يتجس في هذا الإمتحان .

ومن حيث انه على مقتضى ما تقدم انتمى رأي الجمعية العمومية الى  
ان اعانة الفلاء المستحقة للسيدة الجالسة على جدول الفنون الطرزية  
الثانوية سنة ١٩٤٨ وشهادة صلاحية التدريس سنة ١٩٥٠ تثبت على اساس  
مرتب ٨ جنيهات و ٥٠٠ مليم .

( اغتوى ٥١٢ - في ١١/٨/١٩٦٢ )



## الفصل الخامس

### خضم فرق الكادرين من اعانة غلاء المعيشة

#### قاعدة رقم ( ١٢٧ )

المادة :

المراحل التشريعية لاحكام اعانة غلاء المعيشة — قرار مجلس الوزراء في ١٧ من اغسطس سنة ١٩٥٢ — نصه على خضم ما يوازي الزيادة في الماهية تبعا لتطبيق كادر سنة ١٩٥٢ او نتيجة الترقية او منح علاوة وفقا للنظام الجديد من اعانة غلاء المعيشة — منط خضم هذه الزيادة — هو وجود تحسينات في ماهية الموظف عند نقله او ترقيته وفقا للكادر الجديد — وقف الخضم اذا انعمت الزيادة في الماهية او التحسين فيها — مثال : بالنسبة لوقف الخضم ان يرقى الى الدرجة الخامسة .

#### ملخص الفتوى :

يبين من استقراء القواعد التي تنظم موضوع الخضم من اعانة غلاء المعيشة ، انه في اول ديسمبر سنة ١٩٤١ اصدر مجلس الوزراء قرارا بمنح اعانة غلاء المعيشة للموظفين والمستخدمين والعمال بنسبة معينة من الماهية او الاجر الشهري تختلف باختلاف الماهية او الاجر الشهري والحالة الاجتماعية للموظف او المستخدم او العامل . ثم اصدرت — بعد ذلك — ثلاث قرارات اخرى في ٨ من اكتوبر سنة ١٩٤٨ و ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٤٢ و ٦ من ديسمبر سنة ١٩٤٣ — على التوالي — قضت بزيادة فئات اعانة غلاء المعيشة حتى بلغت بالقرار الاخير في بعض الاحوال ٩٠٪ من المرتب بدون حد اقصى .

وفي ١٠ من يولية سنة ١٩٤٤ اصدر مجلس الوزراء قرارا يستهدف التخفيف من اعباء الميزانية ، وذلك بتثبيت اعانة غلاء المعيشة بمسئولة . مؤتمنض تقيدها في بعض الصالات ، ثم عاد فاصدر في ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٤ قرارا بزيادة اعانة غلاء المعيشة حتى بلغت نسبته في بعض الاحيان الى ٢٠٪ من المرتب بلا حد اقصى ، ونص في هذا القرار على

أن كل من انتفع أو سينتفع ~~بما~~ في ماهيته أو أجره نتيجة تطبيق قواعد الإنصاف أو الكادرات الخلصة لا تصرف له الزيادة في اعانة الغلاء إذا كان ما ناله من تحسين يوازي أو يتجاوز مقدار هذه الزيادة ، أما إذا قل عنها فيصرف له الفرق كما أصدر في ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٥ قرار برفع القيد الخاص بـ تثبيت امحانة غلاء المعيشة وزيادة فئاتها ، على أن يخصم من مرتب الشخص أو التفرغ أو أى مرتب آخر مماثل حصل عليه الموظف منذ سنة ١٩٤٥ - فيها عدا بدل الملابس للضباط - جهة الزيادة التي يحصل عليها الموظف في الاعانة ، ويسرى بهذا الحكم على مرتبه التفرغ ومرتبه الانتقال الثابت بما لا يزيد من نصف المرتب .

والأخصراً أصدر مجلس الوزراء في ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ قراراً بصحبت اامحانة غلاء المعيشة على الماهيات والمرتبات والاجور المستحقة للموظفين والمستخدمين والعمال في آخر نوفمبر سنة ١٩٥٠ .

وفي ١٧ من أغسطس سنة ١٩٥٢ وافق مجلس الوزراء على بذكره وزارة المالية بشروع الميزانية العامة للدولة عن السنة المالية ١٩٥٢/٥٣ ، التي بدأ منها نفاذ الكادر الذى تضمنه جدول المرتبات والوظائف الملحق بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة ، تبعا لتنفاذ هذا القانون اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٥٢ وقد ورد بتلك المذكرة ٢٧ مليونا من الجنيهات ، ثم زادت في ميزانية السنة التالية الى ٢٩ مليونا من الجنيهات ، أما في السنة التالية ١٩٥٢/٥١ فيبلغ مقدار ما ينتظر صرفه فيها ٣٢ مليون جنيه وانه « لما كان بعض الموظفين سينتفعون عند نقلهم الى الكادر الجديد بزيادة في ماهياتهم الحالية ، فقد روى استقطاع ما يوازي هذه الزيادة بما يحصلون عليه من اعانة غلاء المعيشة ولن تاتر حالتهم بهذا الاجراء مادام أن جلة الاجر والاعانة لم تنفر ، وأن ما مسيلونه من تحسين يططبق الكادر سينضم الى ماهياتهم الاصلية ، ويحصل مستقلا في حساب بعائتهم بدلا من علاوة مؤقتة للغلاء تكون خاضعة للتخفيض في أى وقت ، وكذلك الحال فحين يحصلون على زيادة في المساهمة نتيجة الترقية أو منح علاوة وفقا للنظام الجديد ، فيخصم من اعانة غلاء المعيشة التي يحصلون عليها وقت الترقية أو الغلاوة

بتحديد طرق المعاشاة وفقاً لانظام الكادر الجديد وبين العلالة التي كانوا  
يخضعون عليها وفقاً للكادر السابق .

وفي ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ وافق مجلس الوزراء على تعيين القواعد  
التي تضمنتها قراراته سالف الذكر على ضبط الجيش والبوليس  
والكوفستابلات بالنسبة الى الزيادة في مربوط الدرجة وفي العلالة التي  
طرات بموجب القانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٥١ الخاص برجال الجيش  
والقانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٥٢ الخاص برجال البوليس ( الشرطة ) .

وفي ٢٥ من فبراير سنة ١٩٥٣ وافق مجلس الوزراء على مذكرة  
لوزارة المالية والاقتصاد بان يكون الخصم من اعانة الغلاء بها يعادل  
نصف علالة الترقية وان يكون ذلك مقصوراً على من رقوا من أول فبراير  
سنة ١٩٥٣ ومن يرتقون بعد هذا التاريخ .

وفي ٣٠ من يونيو سنة ١٩٥٣ وافق مجلس الوزراء على مذكرة لوزارة  
المالية بتخفيض مقدار ما يصرف من اعانة لكل موظف ومستخدم وعامل  
وصاحب معاش على ان يكون الخفض بنسبة مئوية من المبلغ الذي  
يتقاضاه بالفعل كل واحد منهم من علالة الغلاء ثم اورد القرار نسبة  
الخفض في مئات اعانة الغلاء .

وفي ٢٦ من مايو سنة ١٩٥٤ وافق مجلس الوزراء على مذكرة تقدمت  
بها وزارة المالية والاقتصاد اشارت فيها الى انه قد اتخذت خلال  
السنتين المائتين ١٩٥٣/٥٢ ، ١٩٥٤/٥٣ عدة اجراءات قصد بها ضغط  
المصروفات فتتبعتم القرارات والقوانين التي انصبت تارة على اعانة الغلاء  
الخاصة بالموظفين والمستخدمين ، وتارة على علاواتهم الدورية وترقياتهم ،  
وقد تشابكت بعض هذه القرارات بحيث اصبح تطبيقها معقداً ، وغير  
واضح المعالم وبالمثل اخطفت تفسيراتها اختلافاً بينا ، ومن بين هذه  
القرارات بالنسبة الى اعانة غلاء المعيشة قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧  
من أغسطس و ٨ من أكتوبر المذكورين ، وأوضحوا الوزارة وجهة نظرها  
تصيراً لهذه القرارات طلبة باعتبارها مذكراتها ، كتفسير موحد للاحكام  
الخاصة بالقرارات المشار اليها ، ولاقرار ما بها من احكام اخرى ، وحتى  
يكون صدورها بقرار من مجلس الوزراء وهو الجهة التي اصدرت .

«التصاريح المشار إليها مانعا من الاختلاف في التأويل ؛ ومن المنازعات القضائية بشأنها ، هذا وقد تضمنت المذكرة ثمانية بنود ، يتعلق الاول منها بخصم الزيادة المترتبة على تنفيذ الكادر العام الجديد والكادرات الخاصة الجديدة . وفي ذلك ورد بالمذكرة ما نصه « بنيت تقديرات ميزانية سنة ١٩٥٢/١٩٥٣ على أساس خصم التصنيفات التي قررها النظام الجديد لموظفي الدولة في شتى نواحيه ، سواء في بداية ريسط الخزينة او في مقدار العلاوات من اعانة غلاء المعيشة وعلى ذلك :

( ١ ) اذا ارتفعت ماهية الموظف بمجرد نقله الى الكادر الجديد تخضم مقدار الزيادة في الماهية من اعانة الغلاء .

(ب) اذا حصل الموظف ابتداء من اول يولية سنة ١٩٥٢ على علاوة من علاوات تدرجته بالفتات الجديدة المقررة في الكادر الجديد - تخضم الزيادة في العلاوة من اعانة الغلاء .

( ج ) اذا رقى موظف لمحصل على بداية الدرجة المرقى إليها ، وكان في هذه البداية زيادة عما كان عليه الحال في بداية ربط الدرجة المماثلة في الكادر القديم تخضم هذه الزيادة من اعانة غلاء المعيشة » .

وفي ٢٣ من ابريل سنة ١٩٥٨ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٧ لسنة ١٩٥٨ ويقضى بأن « يرد الى اعانة غلاء المعيشة نصف ما تقرر خصمه منها بناء على قرارى مجلس الوزراء الصائرين في ١٧/٨/١٩٥١ ، ١٨/١٠/١٩٥١ مقابل الزيادة في بداية او نهائية مربوط الدرجات الواردة بحلول المرتبات التي تقرر ابتداء من اول يولية سنة ١٩٥٢ »

ويبين من استقراء قرارات مجلس الوزراء المشار اليها ان المشرع في سبيل التخفيف من اعباء الميزانية قد سلك عدة طرق مختلفة ، ففي بعض الاحيان يرى تثبيت اعانة غلاء المعيشة ، وفي البعض الاخر يرى تخفيض الاعانة ، اما المسلك الثالث فهو الخصم من اعانة الغلاء ، وهذا المسلك الاخر هو ما التزمه المشرع في قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ من اغسطس سنة ١٩٥٢ ، اذ قضى باستقطاع ما يوازي الزيادة في الماهية التي سينتفع بها الموظفون عند نقلهم الى الكادر الجديد ، مما يحصلون

عليه من اعانة غلاء المعيشة ، وكذلك الحال لمن يحصلون على زيادات في الماهية نتيجة الترقية او منح علاوة وفقا للنظام الجديد .

وعلى هذا فان مناط الخصم من اعانة غلاء المعيشة — طبقا للاحكام قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ من اغسطس سنة ١٩٥٢ — ان تكون هناك زيادة او تحسينات في ماهية الموظف عند نقله الى الكادر الجديد ، او نتيجة الترقية او منح علاوة ، وذلك تحقيقا لمساواة الحكومة في ضغط المصروفات والتخفيف من اعباء الميزانية العامة نتيجة لتنفيذ الكادر الجديد ، بتعويضها عن الزيادات المترتبة على تنفيذ الكادر المذكور ، بالخفض من بند آخر من بنود الميزانية وهو الخاص باعانة غلاء المعيشة ، دون ان يترتب على ذلك اخلال بمبدأ المساواة الواجبة بين فئة واحدة من الموظفين في ظروف مماثلة ، فاذا لم يترتب على تنفيذ الكادر الجديد زيادة ماهية الموظف او تحسين في حالته فقد انتفت الحكمة من اجراء الخصم . فاذا ما رقى الموظف الى درجة أعلى تتحد في ماهيتها وعلاقتها مع الدرجة نفسها في الكادر القديم ، مما يكون من شأنه عدم افادة الموظف في الكادر الجديد بأكتر مما هو مقرر في الكادر القديم ، فان اعانة الغلاء تظل خالصة للموظف دون اى خصم منها لعدم وجود تحسين في الدرجة الجديدة عنها في الكادر القديم .

وما يدعم هذا النظر ان المستفاد من مذكرة اللجنة المالية من مشروع ميزانية السنة المالية ١٩٥٢/١٩٥٣ قسم ١٢ اعانة غلاء المعيشة التي وافق عليها مجلس الوزراء في ١٧ من اغسطس سنة ١٩٥٢ هو ان مجلس الوزراء قصد من اعمال القاعدة التي قررها — والخاصة باستقطاع ما يوازي الزيادة التي سينتفع بها الموظفون في ماهيتهم عند نقلهم الى الكادر الجديد ما يحصلون عليه من اعانة غلاء المعيشة — الى تغطية المعجز المتوقع حدوثه بسبب تطبيق الكادر الجديد المرافق لقانون نظام موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، مع الاشارة الظاهرة فيه الى انه لن يترتب على اجراء هذا الخصم ان تتأثر حالة الموظفين ، ما دام جنلة الاجر والامانة ان تتغير مما كانوا يتقاضونه طبقا للكادر القديم . والقرار على هذا التحو صريح في ان كلا الغرضين مواجهة اعباء الميزانية وعدم الاضرار بالموظفين ، هما هذان القرار المذكور . وترتبطا على ذلك

عنان الموظف الذى لا تتغير حالته نتيجة تطبيق الكادر الجديد ، لا يكون محلا لاي خصم من اعانة الغلاء المستحقة له ، ذلك ان الميزانية لم تتحمل بزيادة ما نتيجة تطبيق الكادر الجديد عندئذ عليه ، والامر في هذا الشأن ينسوى بالنسبة للموظفين الذين في الخدمة ولم يعينون بعد نفاذ احكام قانون التوظيف ، او بالنسبة لهؤلاء الذين يرقون الى اية درجة اعلى ، والقول بغير ذلك يؤدى الى ان يضر الموظف الذى لم يزد مربوط بدرجة طبخه للكادر الجديد عن مربوطها في الكادر السابق عند الترقية بمقدار الخصم الذى صادف اعانة غلاء مميشته مع انها مثبتة بالتطبيق لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ ، قبل صدور قانون التوظيف ، على نحو يضمن استقرارها ، وليس من شك في ان القاعدة التى تضمنها قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ من اغسطس سنة ١٩٥١ لم تضمن اصلا اى تخفيض لاعانة غلاء المعيشة كالتخفيض الذى قرره مجلس الوزراء بقراره الصادر في ٣٠ من يونية سنة ١٩٥٣ ، لان هذا التخفيض هائم ، في حين ان استقطاع الزيادة المترتبة على تطبيق احكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ من اعانة غلاء المعيشة مؤتمت وينتهي بالقضاء عليه ، التى تحصل — على مقتضى قرارى مجلس الوزراء سلفى للذكر الصالحين في ١٧ من اغسطس ، ٨ من اكتوبر سنة ١٩٥٢ — في حالة واحدة هي حصول الموظف على المزايا التى رتبها قانون التوظيف ، وهى لم تعد بتحقيقه في شأن الموظف الذى يرقى الى الدرجة الخامسة استنادا الى تجميع مربوط هذه الدرجة في الكادرين ، والخصم المشار اليه يدور مع وجوده وجودا ومبيها .

١٩٥٤ : كما ان القاعدة التى وافق عليها مجلس الوزراء في ١٧ من اغسطس سنة ١٩٥٤ لم يقصد بها استهلاك اعانة غلاء المعيشة تدريجيا نتيجة تطبيق الكادر الجديد ، ذلك ان هذا الكادر جديد به تحسين المرتبات ، وغاية الامر انه خالفته حين ذلك اعتبارات مالية اقتضت خصم الزيادة المترتبة على تطبيق هذا الكادر من اعانة الغلاء ، وهذا الاجراء مرسوم به باسم سببه ، وهو تحقيق زيادة في رتب الموظف نتيجة تطبيق احكام الكادر الجديد عليه ، والتطيل على اقرار مجلس الوزراء المذكور لم يقصد بالقاعدة سلفة الذكر استهلاك اعانة غلاء المعيشة ، ما امسك عنه المشرع نفسه حين صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٥٤ في ٢٣ من

أبريل سنة ١٩٥٨ يتضمن النص على أن يرد إلى إعانة غلاء المعيشة التي تصرف للموظفين والمستخدمين الخارجين عن الهيئة نصف ما تقرر خصمه منها بناء على قرارى مجلس الوزراء الصائرين في ١٧ من أغسطس و ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ مقابل الزيادة في بداية أو نهاية مربوط الدرجات بجدول المرتبات التي نفذت من أول يولية سنة ١٩٥٢ . وهذا النص واضح الدلالة في أن قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ من أغسطس سنة ١٩٥٢ لم يقصد سوى سد العجز في الميزانية ، الذي ترتب على تنفيذ الكادر الجديد ولم يقصد به أصلا إلى استهلاك اعانة غلاء المعيشة .

ولذلك فانه اذا ما رقى الموظف الى الدرجة الخامسة المقرر لها مريض ٢٥ جنيتها شهريا بعلاوة مقدارها ٢٤ جنيتها لكل سنتين وهو ذات التفسير الوارد في الكادر القديم — لا يفيد من اية زيادة في المساهية المقررة للدرجة الجديدة ، عما كان مقررا لها في الكادر القديم ، ومن ثم فانه يمنع اعانة غلاء المعيشة المقررة كاملة ، دون اجراء خصم ، حتى تتحقق المساواة في المعاملة الواجبة بين الموظفين الموجودين في مراكز قانونية واحدة ، تلك المساواة التي تقوم عليها القواعد التنظيمية العامة ، دون تفرقة بين من رقى للدرجة الخامسة قبل تنفيذ قانون الموظفين ، ومن رقى اليها في ظله .

(تمتد ٥٠ — في ١٩٦٢/٤/٢٥ )

### قاعدة رقم ( ١٢٨ )

المبدأ :

الزيادة التي استحدثها القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة في نهاية ربط درجات الكادر الملحق به — خصم ما يوازي اية علاوة ينالها الموظف بعد بلوغ مرتبه نهاية ربط الدرجة في الكادر القديم من اعانة غلاء المعيشة تطبيقا لاحكام قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ من أغسطس سنة ١٩٥٢ .

ملخص القانون :

يبين من تسمى القواعد المتعلقة بخصم الزيادات المترتبة على تنفيذ جدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة ، من اعانة غلاء المعيشة .

١ - في ١٧ من أغسطس سنة ١٩٥٢ ، وافق مجلس الوزراء على مذكرة وزارة المالية بمشروع الميزانية العامة للدولة عن السنة المالية ٥٢/٥١ التي بدأ منها نفاذ الكادر الذي تضمنه جدول المرتبات والوظائف الملحق بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة .

وقد وردت بذلك المذكرة أن تكاليف قسم ٢٢ الخاص باعانة الفلاء بلغت في ميزانية ١٩٥١ ٢٧ مليوناً من الجنيهات ثم زادت في ميزانية السنة التالية ، الى ٢٩ مليوناً من الجنيهات ، أما في السنة المالية ١٩٥٢/٥١ ، فيبلغ مقدار ما ينتظر صرفه فيها ، ٣٢ مليون جنيه . وأنه « لما كان بعض الموظفين سينتفعون عند نظمهم الى الكادر الجديد بزيادة في ماهياتهم الحالية ، فقد رأى استقطاع ما يوازي هذه الزيادة مما يحصلون عليه من اعانة غلاء المعيشة ، ولن تتأثر حالتهم بعد هذا الاجراء ما دام أن جلة الاجر والاعانة لن تنقر ، وأن ما سينالونه من تحسين بتطبيق الكادر سيضم الى ماهياتهم الاصلية ، ويدخل مستقبلاً في حساب معاشهم بدلاً من علاوة مؤقتة للفلاء تكون خاضعة للتخفيض في أي وقت . وكذلك الحال فحين يحصلون على زيادة في الماهية نتيجة الترقية أو منح علاوة وفقاً للنظام الجديد ، فيضم من اعانة غلاء المعيشة التي يحصلون عليها وقت الترقية أو العلاوة مقدار فرق العلاوة وفقاً لاحكام الكادر الجديد وبين العلاوة التي كانوا يحصلون عليها وفقاً للكادر السابق » .

٢ - في ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ ، وافق مجلس الوزراء على تعميم القواعد التي تضمنها قراره سالف الذكر على ضباط الجيش والبوليس والكوئونات بالنسبة الى الزيادة في مربوط الدرجة وفي العلاوة التي ظهرت بموجب القانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٥١ الخاص برجال الجيش ، والقانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٥٢ الخاص برجال البوليس ( الشرطة ) .

٣ - في ٢٦ من مايو سنة ١٩٥٤ وافق مجلس الوزراء ، على مذكرة تقدمت بها وزارة المالية والاقتصاد ، اشترط فيها الى انه قد تم تخفيض خلال السنتين المئيتين ١٩٥٢/٥١ و ١٩٥٤/٥٣ عدة اجراءات قصد بها ضغط المصروفات فتناقصت القرارات والقوانين التي انصبت على اعانة الفلاء الخاصة بالموظفين والمستفيدين . وقارة على علاوتهم الشهرية



وغيرهاهم ، وقد تشبكت بعض هذه القرارات ، بحيث أصبح «البريك» معتداً ، وفي وضع المصالح ، ومثلما انتقلت لسمواتها اختلجنا فيها ، ومن بين هذه القرارات بالنسبة الى امانة غلاء المعيشة ، قرار مجلس الوزراء في ١٧ من أغسطس وفيه من أكتوبر المذكوران ، وتوضعت الوزارة وبجهد نظرها فتمسرا لهذه القرارات طلبية اعتماد فكرتها « لتتسبر بوجه للاحتكام الخاصة بالقرارات المتشابهة والقرار ما بها من احكام اخرى وحتى يكون مستورها بقرار من مجلس الوزراء ، وهو الجهة التي استدرجت القرارات المتشابهة اليها مقاما من الاختصاص في التتويج بين المنازعات القضائية بشأنها » حسفا وقد تضمنت الفكرة ثمانية بنود يتعلق الاول منها بتخصيص الزيادة المترتبة على تنفيذ الكادر الجديد ، والكادر المتخصص الخاصة الجديدة ، وفي ذلك ورد بالفكرة ما نصه « بنيت تقديرات ميزانية سنة ١٩٥٢/٥١ على اساسي تقسيم الفصيفات التي قررنا النظام الجديد لموظفي الدولة في شتى نواحيه ، سموا في بداية ربط المرتبات او في مقدار العلاوات من امانة غلاء المعيشة . وعلى ذلك :

( ا ) اذا ارتفعت ماهية الموظف بمجرد نقله الى الكادر الجديد ، خصم مقدار الزيادة في الماهية من امانة الغلاء .

( عنه ) اذا حصل الموظف ابتداء من اول يولية سنة ١٩٥٢ على علاوة من علاوات حوزته بالصفقات المحددة للفترة في الكادر الجديد ، تخصم للزيادة في العلاوة من امانة الغلاء .

( ج ) اذا رقي موظف فحصل على بداية الدرجة الرقى اليها ، وكان في هذه البداية زيادة عنها كان عليه الحال في بداية ربط الدرجة المبالة في الكادر القديم تخصم هذه الزيادة من امانة غلاء المعيشة .

وبين نما سبق ان مجلس الوزراء قرر تأدية تنظيمية على ، وعلى بان يتصلح من امانة غلاء المعيشة التي تمنح لكل موظف ، ما يتوافق اية زيادة في المرتب يصحبها نتيجة تنفيذ جدول المرتبات المتعلق بالموظف رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة ، بما اشتمل عليه من زيادات في بداية ربط الدرجات ، وفي تنفيذها ، او في مقدار العلاوات ، وبالصيغة لهذه الصيغة ، وفي امانة غلاء المعيشة ، بما يوافق .

الزيادة التي يحصل عليها الموظف عند نقله بدرجة الى الدرجة المجاورة في هذا الجدول ، وهي الزيادة التي تمثل في الفرق بين مرتبه وبين بداية مربوط. هذه الدرجة ان كانت من الدرجات التي زينت بداية ربطها ، او في العلاوات التي تمنح له ان اثر ان يمنح بدلا من هذا الفرق ، علاوة من علاوات الدرجة ، طبقا لما نص عليه في المادة ١٣٥ من هذا القانون . ويخصم من اعانة غلاء المعيشة كذلك كل زيادة في مقدار العلاوة العادية او علاوة الترقية يحصل عليها الموظف ، بعد العمل بذلك القانون اذ ان هذه الزيادة تعتبر تحسبنا في حالة الموظف تتحقق له نتيجة تنفيذ القانون المشار اليه ، ويتمين من ثم الخصم من اعانة غلاء المعيشة ، واذا كانت الطريقة التي يشغلها الموظف من الدرجات التي زينت نهاية مربوطها فان كل علاوة تمنح له بعد بلوغ مرتبه نهاية مربوط المقرر لدرجته في الكادر القديم ، تخصم باكملها من اعانة غلاء المعيشة ، اذ انه لما كانت زيادة نهاية ربط الدرجة في الجدول الملحق بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥١ هي التي مكنت حصوله على مثل هذه العلاوة التي ما كانت تمنح ، لو بقي مربوط الدرجة على ما كان عليه من قبل ، فان مقدار العلاوة جنبها يعتبر في حقيقته فارقا بين العلاوة في الكادرين الجديد والقديم .

ولا يجدى القول بعدم جواز خصم الزيادة في نهاية ربط الدرجة في الجدول الملحق بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥١ ، عنها في الكادر القديم . بدعوى ان قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ من اغسطس سنة ١٩٥٢ ، بقواعد خصم الزيادات الناشئة عن تطبيق القانون المشار اليه ، لم يقض مراعاة بذلك ، فهذا القول مردود بان القرار تضمن قاعدة عامة مطلقة من مقتضاها ، خصم ما يحصل عليه الموظف من زيادة في مرتبه نتيجة تطبيق الجدول الملحق بالقانون سالف الذكر ، وانه من ثم يتعين اعمال هذه القاعدة في كل حالة يزيد فيها المرتب ، زيادة ما كانت متاح لولا ما استحدثته القانون من زيادة في بداية ربط الدرجات وفي تهيئتها وفي مقدار العلاوات .

ويؤيد هذا النظر ما ورد بنص صريح في اللجنة المالية التي وافق عليها مجلس الوزراء في ٢١ من سبتمبر ميسنة ١٩٥٥ من انه (رؤى وزارة المالية والاقتصاد الموافقة على ما اقترحه وزارة الداخلية من

الخصم من اعانة الغلاء المقررة للضباط بما يوازي ما يخصم من رجليه  
الادارة المدنيين المتعاقبة درجاتهم لمرتب هؤلاء الضباط فقط ، ما دامت  
الوظائف التنظيمية والادارية قد انتظمها ووجد بينها كادر واحد مساواة  
وتوحيداً للمعاملة بين الهيئتين المشرفتين على الامن . وعدم الموافقة على  
ما يقترحه ديوان الموظفين من الاكتفاء بخضم الزيادة في بداية ربط  
الدرجة وعدم خصم الزيادة في نهلية الربط من الاعانة - اذ ان هذه  
الزيادة في نهلية الربط تعتبر بلا شك تحصيلنا يستوجب خصمه من  
اعانة الغلاء تطبيقاً لقرارى مجلس الوزراء في ١٧ من أغسطس و ٨ من  
أكتوبر سنة ١٩٥٢ سألنى الذكر كما انه يحل الميزانية ميثاً جسيماً  
لا مبرر له . . .

ولكل ما تقدم ، فانه تطبيقاً لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ من  
أغسطس سنة ١٩٥٢ ، يتمين استقطاع ما يوازي كل ملاوة ينالها  
الموظف بعد بلوغ مرتبه نهاية ربط الدرجة في الكادر القديم ، من اعانة  
غلاء المعيشة ، لان الملاوة بالكامل تعتبر زيادة حصل عليها الموظف ، نتيجة  
تطبيق الجدول الملحق بالقاتون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي  
الدولة .

لذلك انتهى راي الجمعية العمومية الى ان الزيادة في نهلية ربط  
الدرجة في الكادر الجديد منها في الكادر القديم تعتبر زيادة في الراتب به  
ويتمين خصمها كاملة من اعانة غلاء المعيشة .

( فتوى ٧٨٥ - في ١١/٤٤/١٩٦٢ ) .

قاعدة رقم (١٢٩)

المادة :

قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ من أغسطس سنة ١٩٥٢ -  
مقتضاه وجوب خصم كل زيادة لحقت بمرتبة العاملين عند تطبيق الكادر  
الملحق بالقاتون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، نتيجة استحقاقهم ملاوات فعلية ،  
أو ملاوات فرضية عند تسوية حالاتهم بضم عدد خدمتهم السابقة ، من اعانة  
غلاء المعيشة .



### ملخص الحكم :

يبين من استعراض النواحد الخاصة بأعانة الغلاء أن مجلس الوزراء قرر بجلسته المنعقدة في ٣ من ديسمبر ١٩٥٠ - تخفيفاً من أعباء المزاينة تثبيت أعانة غلاء المعيشة على الماهيات المستحقة للموظفين في ١١/٣/١٩٥٠ ثم وافق بجلسته ١٩٥٢/١/٦ على معاملة الموظفين الذين ثبت لهم أعانة الغلاء على أساس ما هيأتهم في ١٩٥٠/١١/٣٠ ثم حصلوا على شهادات دراسية أعلى من هذا التاريخ أو بعده وعينوا بالدرجات أو الماهيات المقررة للمؤهلات الجديدة على أساس منحهم أعانة الغلاء على الماهية الجديدة من تاريخ حصولها وذلك حتى لا يمتاز جديد على قديم. ومقتضى هذا بحسب ما ورد صراحة في المخبرات التي رفعت إلى مجلس الوزراء ووافق عليه بقراريه المذكورين أن الموظفين حلة بالمؤهلات الذين عينوا بعد ١٩٥٠/١١/٣٠ تخريج تثبيت أعانة الغلاء وبراعة الحكم الوارد في قرار ١٩٥٢/١/٦ - يمنحون أعانة غلاء المعيشة على أساس الماهية المقررة لمؤهلاتهم بالانصاف وهي الماهية التي كان ينبغي أن يملأوها في ١٩٥٠/١١/٣٠ هذا وبمناسبة تنفيذ الكادر الملحق بقانون موظفي الدولة في أول يولية ١٩٥٢ بها بترتيب على تنفيذه من استقطاع ما يوازي الزيادة التي حصل عليها بعض الموظفين عند نقلهم إلى درجات الكادر الجديد ما حصلوا عليه من أعانة غلاء المعيشة لمجلس الوزراء في ١٩٥٢/١٠/٨ قراراً بتطبيق هذه القاعدة وأعمال الخصم في شأن من يعينون في ظل النظام الجديد حتى يكون الاستقطاع شاملاً للزيادات المترتبة على تكثيف الانتظام الجديد بتطبيق قوانينه. ولذلك فلك أن الموظف الذي يعين بعد ١٩٥٢/٨/١٠ يمنح أعانة غلاء معيشة وفقاً للنواحد المتقدمة بحسب الأوقات المرسومة من تعيينه إلى الأساس التاريخي المقرر للمؤهلات في نواحد الانصاف ويؤخذ من هذه الأعانة المرسومة بين الماهية التي يمنحها في المرحلة التي عين فيها والمهية المقررة للموظف بموجب تلك النواحد .

ومن حيث أنه إذا كان الثابت مما تقدم بيانه في معرض سرد الوقائع أن الوزارة بعد أن اكتشفت أن المؤهل الحاصل عليه الدخلى هو شهادة الدبلوم في الهندسة المدنية، التفتت إلى أن الكلام في الثلاث سنوات من النظام الذي تدرج بها أول دفعة منه في سنة ١٩٤٤ وأظهر هيئة في سنة ١٩٤٤ على هيئة أعانة الغلاء طبقاً للمرسوم رقم ١٠٠٠ لسنة ١٩٤٤ والتي هي

القيمة المقررة لهذا المؤهل في الكشف رقم ٢ الملحق بقواعد الانضمام ثم  
أجرت في حقه القواعد الخاصة بخضم الزيادة التي حصل عليها بعد تعيينه  
في ظل نظام موظفي الدولة في سنة ١٩٥٧ ، فانها في الحق تكون قد طبقت  
عليه القانون تطبيقا سليما لا شائبة فيه ، ولا حجة في القول بأن موظفي  
وعمال مقاولي شركات قاعدة قناة السويس المصريين الذين تركوا العمل  
بالشركات التي كانت قائمة على صيانة قاعدة القناة وصليت نتيجة  
للاعتداء الثلاثي على مصر في أكتوبر ١٩٥٦ .

قد ادرت قواعد خاصة لتعيينهم وتقدير رواتبهم ، وذلك لان لكل  
من قواعد التعيين وقواعد اعانة الغلاء مجاله الذي يسرى فيه ، فتمت  
تم تعيين هؤلاء الموظفين وفقا للاحكام المقررة في القانون رقم ٢١٠  
للسنة ١٩٥١ الخاص بنظام موظفي الدولة حسبها نص على ذلك القانون  
رقم ١٩٥٧/٦٥ الصادر في شان استخدامهم ، فانهم يخضعون بعد  
تعيينهم على وفق الاوضاع المقررة لقواعد اعانة الغلاء المطبقة على موظفي  
الحكومة على الوجه سالف الذكر .

( طعن ٩٤٧ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/٢١ ) .

### قاعدة رقم ( ١٢١ )

#### المبدأ :

خضم كل زيادة نصيب مرتب الموظف نتيجة تطبيق الكادر الجديد  
الملحق بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ من اعانة غلاء المعيشة طبقا لقرار  
مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٢/٨/١٧ — مناط الخضم هو وجود زيادة  
أو تحسينات في ماهية الموظف مترتبة على تطبيق الكادر الجديد — انقضاء  
الزيادة يوجب عدم الخضم — عدم جواز الخضم في حالة الموظف الذي يرقى  
الى الدرجة الخامسة لاتحاد مربوط هذه الدرجة في الكادرين .

#### ملخص الحكم :

ان مناط الخضم من اعانة غلاء المعيشة نتيجة تطبيق الكادر الجديد  
ان تكون هناك زيادة أو تحسينات في ماهية الموظف من النقل أو زيادة  
فيها نتيجة الترقية أو منح علاوة وذلك تحقيقا لتساوية الحكومة في

ضغط المصروفات والتخفيف من اعباء الميزانية العامة نتيجة لتنفيذ الكادر الجديد وذلك بتعويضها عن الزيادات المترتبة على تنفيذ الكادر الجديد بالخفض من بند آخر من بنود الميزانية وهو الخاص بامانة غلاء المعيشة دون أن يترتب على ذلك اخلال ببدا المساواة الواجبة بين فئة واحدة من الموظفين في ظروف مماثلة ، فاذا لم يترتب على تنفيذ الكادر الجديد زيادة ماهية الموظف او تحسين في حالته فقد انتفت الحبكة من اجراء الخصم فاذا ما رقى الموظف الى درجة اعلى تتحد في ماهيتها وعلاوتها مع الدرجة نفسها في الكادر القديم مما يكون من شأنه عدم اعادة الموظف في الكادر الجديد باكثر مما هو مقرر في الكادر القديم فان اعانة الغلاء تظل خالصة للموظف دون اى خصم منها لعدم وجود تحسين في الدرجة الجديدة عنها في الكادر القديم ، ومن ثم فانه عندما رقى المدمى الى الدرجة الخامسة المقرر لها مرتب قدره ٢٥ ج شهريا بعلاوة قدرها ٢٤ ج كل سنتين وهو نفس التقدير الوارد في الكادر القديم لم يستند باية زيادة في الماهية المقررة لدرجة الجديدة مما كان مقررا لها بالكادر القديم وبهذه المثبة فانه يمنح اعانة غلاء المعيشة المقررة كاملة دون اجراء خصم حتى تتحقق المساواة في المعاملة الواجبة بين الموظفين الموجودين في مراكز قانونية واحدة تلك المساواة التي تقوم عليها القواعد التنظيمية العامة دون تفرقة بين من رقى للدرجة الخامسة قبل تنفيذ قانون الموظفين ومن رقى اليها في ظله .

كذلك فان المستفاد من مذكرة اللجنة المالية من مشروع ميزانية السنة المالية ١٩٥٢ - ١٩٥٣ قسم ١٢ اعانة غلاء المعيشة التي وافق عليها مجلس الوزراء في ١٧ من اغسطس سنة ١٩٥٢ ، هو أن مجلس الوزراء تصد من اعمال القاعدة التي انطوى عليها والخالصة باستقطاع ما يوازي الزيادة التي سينتفع بها الموظفون في ماهياتهم عند نقلهم الى الكادر الجديد مما يحصلون عليه من اعانة غلاء المعيشة الى تغطية العجز المتوقع حدوثه بسبب تطبيق الكادر الجديد المرافق لقانون التوظيف .  
زعم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ مخ الاشارة الظاهرة فيه الى انه لن يترتب على اجبرله هذا الخصم أن تتأثر حالة الموظفين بامداد جيلة الاجر والاعانة .  
لن تغفر مما كانوا يتقاضونه طبقا للكادر القديم والقرار على هذا النحو صريح في أن كلا التقريظين - بواجبة اعباء الميزانية وعدم الاضرار بالموظفين

بذلكما عليه: للتصور والفكر، ويقيم عليها جزوا الى جنبه وتربيا على ذلك.  
يقال للموظف القم لا تنخر حالته فحاجة تطبيق الكادر الجمعي لا يكون  
مجانا لان جميع من لعاية اللائحة المستحقة له ذلك ان الجزانية لم تحصل  
جزا فحقه على نتيجة تطويق الكادر الجديد عندئذ عليه ، والاخر في هذا  
اللتان يستوي بهلنسية للموظفين الذين في الخدمة وان يعينون بعد نفاذ  
الحكم قانون التوظيف او بالنسبة لهؤلاء الذين يرقون الى اية درجة  
معلم، والاولى بهي ذلك يؤدي الى ان يفسر الموظف الذي لم يزد مربوط  
جرحه طبقا للكادر الجديد عن مربوطها في الكادر السابق عنه الترقية  
يفضل بالخمس الذي صايف اعانة غلاء بعيشته مع انها مبنية بالتطبيق  
للقرار مجلس الوزراء الصادر في ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ . قبل  
من حضوره بالوزير للتوظيف على نحو يضمن استقرارها ، وليس من شك  
في ان للتجدة التي تضمنها قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧/٨/١٩٥٢  
في ضمن اصلا اى فضيض لاعانة غلاء المعيشة كالتخفيض الذي قسره  
مجلس الوزراء بقراره الصادر في ٢٠/٦/١٩٥٢ لان هذا التخفيض دائم  
في حين ان استقطاع الزيادة المترتبة على تطبيق احكام القانون رقم ٢١٠  
لسنة ١٩٥١ من اعانة غلاء المعيشة مؤقتة ينقضي بانقضاء ملته التي  
تتضمن على مقتضى قرارى مجلس الوزراء مساهمى الفكر الصادرين  
تحت الايام ١٩٥٢ في جلة واحدة هي حصول الموظف على المزايا  
التي رتبها قانون التوظيف وهي لم تعيد متحققة في شأن الموظف الذي يرقى  
الى الدرجة الخامسة استنادا الى اتصال مربوط هذه الدرجة في الكادرين  
والجسم المشار اليه يوزن مع ملته وجودا وعدا .

وفي ذلك، فالمعاملة التي وافق عليها مجلس الوزراء في ١٧/٨/١٩٥٢  
التي تضمنت بوضع نسبة من الاجور في الحيز المخصص للامور، الى استهلاك اعانة غلاء  
المعيشة تدريجيا بنسبة ١٠ في المائة تطبيقا للكادر الجديد ذلك ان هذا الكادر الجديد  
به حصوله المبالغة في اعانة غلاء الامر انه جعلت جهن فذلك اعطولته مالية  
الانتمت خرمم الزيادة المترتبة على تطبيق هذا الكادر من اعانة غلاء  
وهذا الاجراء هو من مبادئ سياسة الدولة في زيادة نفق مرتبة الموظف نتيجة  
تطبيق احكام القانون الجديد واعادة النظر في تطبيق احكامه من قبل مجلس  
الوزراء المذكور لم يمس به استهلاك اعانة غلاء المعيشة بل استوفى عنه  
المقرر نفسه حين صدر قرار رئيس الجمهورية في ١٩٥٢ في ١٩٥٢ في ١٩٥٢



في ٢٤/٦/١٩٥٨ بتعيينه القمّن على أن يوفّر لعائلة غلام المعبشة، التي تصرف للموظفين والمستخدمين الخارجين عن الهيئة نصف ما تقوّن خصمه منها بناء على قرارى مجلس الوزراء الصادرين في ١٧ من أغسطس و ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ مقابل الزيادة في بداية أو نهاية مرسوم للدرجات الواردة بجداول المرتبات التي نفذت من اول يولية سنة ١٩٥٢. وهذا النص واضح الدلالة في أنه مقرر مجلس الوزراء الصادر في ١٧/٨/١٩٥٢ لم يقصد به سوى سد العجز في الميزانية الذي ترتب على تنفيذ الكادر الجديد كما سبق بيانه ولم يقصد به أصلا الى استهلاك العائلة غلام المعبشة ، ومن ثم قلن ما ذهب اليه هيئة المفوضين في تقريرها المتمم في القمّن من أن الخصم المشار اليه الذي صلتف علاوة غلام المعبشة هو في حكم الساقط الذي لا يعود ، لا وجه للاستناد عليه في خصوص هذه الفصائل طالما لم يتحقق وجود ساقط ما وذلك بالنظر إلى ما هو معلوم من أنه لا يكون الا باسقاط مستقط وهو بالتالى لا يقع الا من صاحب الحق الذي يملك الاستقاط وغنى عن البيان ان الامر في هذا الشأن يطبق بالموظف دون غيره بلمعتبره الدائن بتقدير علاوة غلام المعبشة المقررة ..

( طعن ٢٢٢ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٢/٢/٢ ) .

### القضية رقم ( ١٢٢ )

المبدأ :

فرق الكادرين — استقطاعه من لعانة غلام المعبشة المستحقة —  
بأن يكون هناك تحسين بالزيادة في الماهية مبرور عند النقل الى الكادر الجديد او نتيجة ترقية او منح علاوة — كفيه تبين هذا التحسين — مبرر ان الاستقطاع على من معينين في ظل النظام الجديد ولو على الدرجات القصوى .

ملخص الحكم :

بالرجوع الى قرار اجلاس المجلس الوزاري في شأن إعانة غلام المعبشة يومئذ تمخضت من اجابته ان يرفع من رتبته من رتبة «مستشار» الى رتبة «مدير» وهذه الاعانة مستحقة عليه وفقاً لما نص به في قرار المجلس الوزاري الصادر في ١٧ من يولية سنة ١٩٥٢.

لنتفع بهما الموظفون عند تطبيق الكادر الجديد من تلك الامانة وذلك بالقرارين الصادرين من مجلس الوزراء في ١٧ من اغسطس سنة ١٩٥٢ . و ٨ من اكتوبر سنة ١٩٥٢ ، وقد استند القرار الاول الصادر في ١٧ من اغسطس سنة ١٩٥٢ الى انه لما كان بعض الموظفين سينتعمون عند نقلهم الى الكادر الجديد الملحق بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الخاص بنظام موظفي الدولة بزيادة في ماهياتهم الحالية فقد رأى استقطاع ما يوازي هذه الزيادة مما يحصلون عليه من اعانة غلاء المعيشة ولن تتأثر حالتهم بهذا الاجراء مادام جملة الاجر والاعانة لن تتغير ، وان ما سينالونه من تحسن بتطبيق الكادر سيضم الى ماهياتهم الاصلية ويدخل مستقبلا في حساب معاشهم بدلا من علاوة مؤقتة للغلاء تكون خاضعة للتخفيض في أي وقت . وكذلك الحال فحين يحصلون على زيادة في الماهية نتيجة الترقية او منح علاوة وفقا لنظام الكادر الجديد فيخصم من امالة غلاء المعيشة التي يحصلون عليها وقت الترقية او العلاوة مقدار نرق العلاوة وفقا لاحكام الكادر الجديد وبين العلاوة التي كانوا يحصلون عليها وفقا لقواعد الكادر السابق . ثم صدر قرار مجلس الوزراء في ٨ من اكتوبر سنة ١٩٥٢ بعدم قصر قاعدة الاستقطاع المتقدم ذكرها على اصحاب الكادر الملحق بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الخاص بالموظفين المدنيين وسريتها على كل من ضباط الجيش والبوليس والكونستبلات وعلى من يعينون في ظل النظام الجديد حتى يكون الاستقطاع شاملا للزيادات المترتبة على تنفيذ النظام الجديد بشتى نواحيه . ومفاد هذين القرارين الاخيرين ان مناط الاستقطاع الذي قرراه انما يتحقق كلما كان هناك تحصيل بزيادة في ماهية الموظف سواء عند نقله الى الكادر الجديد او عند ترقية او منحه علاوة ، وان هذا الحكم يسرى ايضا على من يعينون في ظل النظام الجديد . ومن الواضح ان الخصمين في هذا الشأن يمكن ان يثبتوا من مداورة الوثائق انما يتلصص الكووظف في الدرجة التي عين عليها في ظل احكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بذلك الذي كان يستخدم لذات الدرجة في الكادر السابق على صدور قانون الموظفين بسالف الذكر والذي كان يسوده نظام تسعير الشهادات تسعيرا الزاميا يعتبر اساسا للقيمة المالية لكل شهادة عند التعيين . ولئن كانت الدرجة التي عين عليها قد سميت بالدرجة الخصوصية الا ان هئته الشبهية قد قرنت بانها من الفئة ( ١٢٨/١٠٨ ) جنبها وهي فئة تقابل الدرجة الثالثة

الواردة في جدول الدرجات والمربعات الملحق بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ذات الربوط ( ١٦٨/١٠٨ جنيها ) هذه الدرجة لا شك شملها التحسين بزيادة أول مربوطها في الكادر الجديد من ٦ الى ٩ جنيها كما ان القول بغير ذلك يجعل للموظفين المعينين على درجات خصوصية مميزة على غيرهم في حين ان قرارى مجلس الوزراء الصادرين في ١٧ من اغسطس و ٨ من اكتوبر سنة ١٩٥٢ المشار اليهما اتفا من العموم والشمول فيما يتعلق بسرياتها على كل من يعين في ظل النظام الجديد بحيث يكون الاستقطاع شاملا على حد تعبيرهما — للزيادات المترتبة على تنفيذ هذا النظام بشتى نواحيه ، ومن ثم فلا محل لامراد فئة الموظفين المعينين على درجات خصوصية بالاستثناء من قرارى مجلس الوزراء المشار اليهما بعد ان جاءت احكامها مطلقة ، والمطلق يجرى على اطلاقه ما لم يقم دليل التقييد نسا او دلالة .

( طعن ١٧٧٩ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٥/١/٣ ) .

### قاعدة رقم ( ١٣٣ )

#### المبدأ :

قاعدة خصم الزيادة في المرتبات من اعانة غلاء المعيشة ، التي تضمنها قرار مجلس الوزراء في ١٧/٨/١٩٥٢ و ٨/١٠/١٩٥٢ مفسرة بالقانون ٤١ لسنة ١٩٦٢ — المخاطبون باحكام هذه القاعدة — هم الموظفون الذين ينتقلون الى الكادر الجديد الملحق بقانون التوظيف او يرقون او يحصلون على علاوة او يعينون ابتداء في ظل العمل باحكامه ما دام يترتب على النقل او الترقية او العلاوة او التعيين زيادة في مرتبتهم لم تكن في الكادر القديم — سريان الخصم ولو تحت الترقية الى درجة اعلى لم يلحق ربطها المالى . تحسين في جدول المرتبات طبقا للقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٦٣ ، ولاحكام القرار الجمهورى رقم ٢٣٧ لسنة ١٩٥٨ .

#### ملخص الفتوى :

انه في ١٧ من اغسطس سنة ١٩٥٢ وافق مجلس الوزراء على مذكرة وزارة المالية والاقتصاد الخاصة بمشروع ميزانية الدولة للسنة الماييية ١٩٥٣/١٩٥٢ والتي بدأ فيها نفاذ الكادر الملحق بالقانون رقم ٢١٠ لسنة

١٩٥٦ : بشأن موظفي الدولة ، أقرت لوائح من أول يولية سنة ١٩٥٤ .  
 وقد وردتلك المذكرتان تكاليف قسم ٢٢ الخاص باعانة الفلاء بلغت في  
 ميزانية سنة ١٩٥١ - ٢٧ مليونا من الجنيهات ثم زادت في ميزانية السنة  
 التالية إلى ٤٩ مليونا من الجنيهات أما في السنة التالية ١٩٥٢/١٩٥٤ فيبلغ  
 ما يستتقر بصره فيها ٣٢ مليونا من الجنيهات وانه لما كان بعض الموظفين  
 منسحقون عند نقلهم الى الكادر الجديد بزيادة في ما هيأتهم الحالية فقد  
 يرجى استقطاع ما يوازي هذه الزيادة مما يحصلون عليه من اعانة فلاء  
 الخفية ، ولما تناثر حالتهم بهذا الاجر ، مدام جلسة الاجر والاعانة لن  
 تقتر ، ولما سينالونه من تحسين بتطبيق الكادر سيضم الى ما هيأتهم  
 الاسمية ويدخل مستقبلا في حساب معاشاتهم بدلا من علاوة مؤقتة للفلاء  
 يكون خاضعة للتخفيض في أى وقت . .

وكذلك الحال فحين يحصلون على زيادة في الماهية نتيجة للتزقيفة أو منح علاوة وفقا لنظام الكادر الجديد فيخضع من اعانة غلاء المعيشة التي يحصلون عليها وقت التعريفة أو للإعلاوة متوارى طرق العلاوة وفقا لاحكام الكادر الجديد بين العلاوة التي يحصلون عليها وفقا لقواعد الكادر السابق .

وفي ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ وافق مجلس الوزراء على مذكرة أخرى  
الوزارة المالية والاقتصاد تبنت ما لا يخفى فيوزارة الموظفين على مذكرة  
الوزارة المالية والاقتصاد والتي وافق عليها مجلس الوزراء في ١٧/٨/١٩٥٢ من أنه  
تحت إشرافها على الكادر المكون بالثلاثين وم ١٠٠ لسنة ١٩٥٢ الخمسين  
جاءوا في تاريخ ٢٨ من الشهر المذكور فيجد الكادر من المصارف عامة والمصارف وم  
مصارف الجيش ومصارف رجال الجيش والمصارف رقم ١٩٥٢ الخاص بمرتبات  
مؤنات الموظفين ومن ناحية أخرى لم يبين في تلك المذكرة أينما ما يتبع  
بعض من هؤلاء في ظل النظام الجديد . وذلك يقترح الديوان المستعصار  
قرار جديد من مجلس الوزراء بمرسلة القضاة المحصل إليه على كل من  
ضباط الجيش والبوليس والكونستبلات وعلى من يعينون في ظل النظام  
الجديد . وقد بحثت اللجنة المالية اقتراح ديوان الموظفين وزادت الواقعة  
عليه حتى يكون الاستطلاع فيها للديوان . المتوقعة على تنفيذ النظام الجديد  
بشقي نواحيه . وقد وافق مجلس الوزراء على هذا المذكرة في ١٨/١٠/١٩٥٤  
ونفاها لتقدم بحكمه .



الزيادات المترتبة على نفاذ قانون نظام موظفي الدولة رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٥١ من ائانة غلاء المعيشة عند الترقية الى اى درجة اعلى ، وقضى فى مسدته الاولى بان يستمر خصم الزيادات المترتبة على نفاذ جدول المرتبات الملحق بقانون نظام موظفى الدولة من اعانة غلاء المعيشة طبقا لاحكام قرارى مجلس الوزراء المذكورين ، ولاحكام القرار رقم ٢٣٧ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه ، ولو تمت الترقية الى درجة اعلى لم يلحق ربطها المالى تحسين فى جدول المرتبات الملحق بهذا القانون . وقضى فى المادة الثانية بان يعتبر صحيحا ما تم خصمه تطبيقا لحكم المادة السابقة من اول يونيو سنة ١٩٥٢ الى وقت نفاذ هذا القانون . وقضى فى المادة الثالثة منه بان يعمل بيه اعتبارا من اول يوليو سنة ١٩٥٢ .

( فتوى ١٨٥ — فى ١٥/٣/١٩٦٤ )

#### قاعدة رقم ( ١٣٤ )

المبدأ :

موظف — فرق الكادريين — قاعدة خصم فرق الكادريين من اعانة غلاء المعيشة — القول باعتبارها حكما انتقاليا او قاعدة وقتية قررت اصلاح الميزانية فلا تتضمن حكما دائما الاثر — غير صحيح فى ضوء نصوص القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٦٣ على استتار هذا الخصم مع اعتبار ما تم خصمه فى الحد السابقة صحيحا ، وما قصد اليه المشرع من اعتباره قانونا خيرا لاحكام قرارى مجلس الوزراء الصـ كادريين فى ١٧/٨/١٩٥٢ ، ١٩٥٢/١٤/٨ .

مجلس الفتوى :

لا حجة للقول بان القصد من اصدار قرار مجلس الوزراء فى ١٧ من اغسطس و ٨ من اكتوبر سنة ١٩٥٢ بشأن خصم فرق الكادريين هو التخفيف عن ميزانية الدولة للسنة المالية ١٩٥٢/١٩٥٣ . وذلك بالخصم من اعانة الغلاء بمقدار الزيادة فى المرتبات الناشئة عن تطبيق الكادر الملحق بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ . الفى نفاذ اعتبارا من اول يوليو سنة ١٩٥٢ متريخ بدء العمل بتلك الميزانية ، وانه لم يقصد بقرارى مجلس الوزراء ان يتضمننا نصا دائما الاثر بل نصا خلاصا انتظم ايجالها وقتية تعالج الموقف

النافي من تطبيق الكادر الجديد ومن ثم لم تتضمن أحكامها خفضا لاعتانة الغلاء على سبيل الدوام بل خصما منها مقابل ما طرأ على المرتب من تحصيل — ذلك أن هذه الحجة مرودة بها نص عليه القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٦٣ من استمرار خصم الزيادات المترتبة على نفاذ جدول المرتبت المحق يقانون نظام موظفي الدولة من اعانة غلاء المعيشة طبقا لاحكام قرارى مجلس الوزراء الصادرين في ١٧ من اغسطس و ٨ من اكتوبر سنة ١٩٥٢ ، ولاحكام قرارى رئيس الجمهورية رقم ٢٣٧ لسنة ١٩٥٨ المشار اليها ولو تمت الترتية الى درجة اعلى لم يلحق ربطها المالى تحسين فى جدول المرتبت الملحق بهذا القانون ، وبان يعتبر صحيحا ما تم خصمه تطبيقا للقرارات المشار اليها اعتبارا من اول يوليو سنة ١٩٥٢ الى وقت صدور هذا القانون وبان يعمل بالقانون باثر رجعى اعتبارا من اول يوليو سنة ١٩٥٢ ، ومن ثم فانه — استنادا الى ما يتضح فى جلاء ووضوح من مواد هذا القانون ، وما قصد اليه المشرع من اعتباره قانونا ملسرا لاحكام قرارى مجلس الوزراء المشار اليها يسرى من تاريخ العمل بهما فى اول يوليو سنة ١٩٥٢ — يتعين القول بان الخصم الذى اصاب اعانة الغلاء نتيجة الزيادات فى المرتبت المشار اليها انها هو خصم دائم مستمر فى نواتج التضييق وهى التضييق الدائم لاعانة الغلاء بمقدار ما خصم منها ، اذ التضييق هو النتيجة الحتمية المنطقية للخصم ، فاذا ما افصح المشرع عن ارادته فى كون الخصم دائما مستمرا غير موقوف باستمرار الموظف شاغلا للدرجة التى ترتب على شغله اياها الزيادة فى مرتبه ، فان التضييق — باعتباره النتيجة الحتمية للخصم — يكون بدوره غير موقوف ، بل يقع تضييقا دائما متى تحقق موجبه ، وهو الزيادة فى المرتب نتيجة الانتفاع بالكادر الجديد . وبناء على ذلك تكون احكام قرارى مجلس الوزراء فى ١٧ من اغسطس و ٨ من اكتوبر سنة ١٩٥٢ المشار اليها — مفسرين بالقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٦٣ — احكاما عامة دائمة الاثر فى شان اعانة غلاء المعيشة .

ولا يسوغ الاحتجاج بان قاعدة الخصم من اعانة غلاء المعيشة حسبما ورد بها قرارى مجلس الوزراء سالفا الذكر هى قاعدة انتقالية خاصة بالموظفين الذين كانوا معاملين طبقا لكادر سنة ١٩٣٩ ونقلوا الى الكادر الجديد الملحق بنظام موظفى الدولة وقد صدرت هذه القاعدة ملحقه بشروع ميزانية الدولة ١٩٥٢/١٩٥٣ والقصد منها هو تغطية العجز المتوقع حدوثه

بالإتية بسبب تطبيق الكادر الجديد ، وبين ثم فإن هذه القامدة مفسرة لأثر على موظفي الدولة وعلى التمتع والتوصيلات من تطبيق عليهم الترتيبات القديمة ، ويقتضى لا تدرج على موظفي المؤسسات العامة الذين يجرون في حكم نظام خاص وتتمتع مؤسساتهم بميزات معينة مستقلة - فذلك أن قرار مجلس الوزراء الصادر في ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٩ قد نص صراحة على أن المطالبين قواعد خضم فرق الكادرين على من يعينون في ظل النظام الجديد ، على أن على من يجتازون لأول مرة على إحدى درجات الكادر الجديد ، ومولاه لا يكونون قد سبق معاشهم بكار سنة ١٩٣٩ مثال ذلك الترتيبات الجديدة الذين يتوزعون على الشرائح بعد أول يوليو سنة ١٩٥٩ في حين أن الذين تربطوا بالكادر الجديد التمتع اعتباراً من هذا التاريخ ، ومن ثم فلا يشترط في قاعدة الخصم أن يكون الموظف قد سبق معاشه فعلاً بكار سنة ١٩٣٩ .

وبن ناحية أخرى فإن قاعدة الخصم ليست قاعدة الترقية على إطلاقها ، فذلك أنها وإن كانت كذلك بالنسبة للموظفين الذين كانوا موجودين بالخدمة في وقت نفاذ الكادر الجديد في أول يوليو سنة ١٩٥٩ فمقتضى الأمر الدرجات الجديدة التي تضمنها ، إلا أنها قاعدة عامة دائمة بالنسبة إلى كل موظف يحصل على زيادة في مرتبة نتيجة الترقية أو استحقاقه علاوة دورية بعدد يزيد على تملكها في الكادر القديم وكذلك لهم دائمة بالنسبة لكل موظف يعين مستقبلاً ويترد أول مربوط الدرجة المعين فيها على أول مربوط الدرجة القديمة المقتلة .

ولا يجوز القول بتأثير هذه القاعدة استناداً إلى أنها قد صدرت طبقاً للمرسوم رقم ١٩٥٢/١٩٥٢ لسنة ١٩٥٢ لتطبيق المرسوم المتعلق حثه بالترقية بسبب تطبيق الكادر الجديد ، ذلك أن هذا التطبيق لا يعدو أن يكون بالنسبة التي صدرت فيها أو تسببها القاعدة ، ولكنها وفقاً لما تضمنته من أحكام قاعدة دائمة غير مؤقتة استمر تطبيقها في الميزانيات المختلفة من ميزانية سنة ١٩٥٢/١٩٥٢ حتى الآن ، وهو ما أصبح عنه القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٣ ومكرره الإيضاحية في مذكرات جليلة لا تحتاج إلى تأويل أو تفسير .

( انتهى ١٨٥ في ١٦/٢/١٩٦٥ )



## ملحوظة :

### تعليلي :

ألفت الجمعية العمومية للقسم الاستشاري بهذا هذه المبادئ في ذات جلستها المنعقدة في ١٩٦٤/٢/٢٢ - الفتوى رقم ٢٨٢ ملف ٨٦ - ٤ - ٣٦٨ إذ انتهت إلى تطبيق القواعد الخاصة بحصص فرق الكادرين من اعانة غلاء المعيشة على موظفي المؤسسة العامة للصناعات الخربية والمؤسسة المصرية العامة للطيران .

### قاعدة رقم ( ١٣٥ )

#### المبدأ :

قاعدة خصص فرق الكادرين من اعانة غلاء المعيشة التي نص عليها قرارا مجلس الوزراء في ١٧/٨/١٩٥٢ و ١٠/٨/١٩٥٢ واحكام القرار الجمهوري رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن رد نصف ما تقرر خصمه من الاعانة ، واحكام القانون ١ لسنة ١٩٦٣ بشأن استمرار خصص فرق الكادرين - سريتها في شأن موظفي وعمال المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي في ظل العمل باحكام اللائحة الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ ممدلة بالقرار الجمهوري رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ - سند ذلك - هو نص المادتين الاولى و ١٥ من اللائحة المشار اليها على سريان القواعد الحكومية المنظمة لاعانة الغلاء على موظفي وعمال المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي - القول بعدم جواز ذلك لتمتع المؤسسات بكادر خاص يتميز بترقيته عن الكادر الذي اوردته القانون رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٥١ في الجنود المرافق له ، وان موظفيها لم يتميزوا بزايا قانون التوظيف - غير سليم للتطبيق بين كادر المؤسسات العامة وقانون التوظيف .

#### ملخص الفتوى :

من المصادرة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ بصندار لائحة تنظيم موظفي وعمال المؤسسات العامة - المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ - تنص على ان « تسري احكام النظام المرافق على موظفي وعمال المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي والمؤسسات التي ينتج عنها قرار من رئيس الجمهورية ، ٢٩٠٢ - ج ٢٥ »

ويلغى كل حكم يخالف أحكام هذا النظام بالنسبة الى هذه المؤسسات .  
ونصت المادة الاولى من اللائحة المذكورة على ان « يسرى على موظفى  
المؤسسات العامة الخاضعين لأحكام هذا النظام أحكام القوانين والنظم  
السارية على موظفى الدولة فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى هذه اللائحة » .  
ونصت المادة ١٥ من هذه اللائحة على ان « تسرى على موظفى ومستخدمى  
وعمال المؤسسات العامة قواعد غلاء المعيشة المقررة بالنسبة إلى موظفى  
الدولة ومستخدمىها وعمالها ، أما الموظفون والمستخدمون والعمال الموجودون  
فى المؤسسات عند العمل بهذه اللائحة فتثبت بالنسبة لهم اعانة الغلاء التى  
يحصلون عليها اذا كانت توفى على النسبة المقررة لموظفى الحكومة .

وفى هذا النصوص المتقدمة لم تتضمن اللائحة المشار اليها أى تنظيم  
تفصيلى لقواعد منح اعانة غلاء المعيشة اكتفاء بما قرره من الاحالة فى ذلك  
الى القواعد المقررة بالنسبة الى موظفى الدولة ومستخدمىها وعمالها .

وقد الحق بذلك اللائحة جدول للدرجات والوظائف ، قسم الوظائف  
الى أربع فئات ، الفئة الاولى تشمل الوظائف العليا ( التوجيهية ) وحصرها  
على وظيفة رئيس مجلس الادارة وقرر لها مزيوتا ثابتا ذا خمس مراتب .  
والثانية وظائف التنفيذ وهى وظائف الكادرين الإدارى والفنى العالى  
وتقسمها الى سبع مراتب مقرر لكل منها درجة معينة تبدأ من الدرجة  
السادسة حتى الدرجة الاولى صعودا وبالمثل كان التنظيم فى الفئتين  
الثالثة والرابعة الخاصتين بالوظائف الفنية المتوسطة والوظائف الكتابية  
أد قرر لكل وظيفة درجة من درجات الكادر الفنى المتوسط والكادر الكتابى  
الامر الذى يبين منه ان هذا الجدول هو بذاته الجدول الملحق بالقانون رقم  
٢١ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة فيها قرره من تقسيم الوظائف  
الى وظائف الكادر الفنى والإدارى العالى ثم وظائف الكادر الفنى المتوسط  
ثم وظائف الكادر الكتابى كما نص فى الفجادة (١) من القواعد الملحقه به على  
ان « تسرى فيما يتعلق بتحديد المرتبات وتحدد الترقية والاعلاوات وفئاتها  
جميع الأحكام والقواعد المقررة فى القوانين التى تقرر فى شأن موظفى الدولة .

وبين مما سبق ان لائحة نظام موظفى وعمال المؤسسات العميلة  
سلفه الذكر - قصت بشئ يسرى على هؤلاء الموظفين والعمال أحكام النظام

موالتوانين السارية على موظفي الحكومة فيما لم يرد بشأنه نص خاص بها ،  
واذ جاءت هذه اللائحة خالية من أي نص ببيان القواعد التي تحسب على  
اساسها إعانة غلاء المعيشة لموظفي وعمال المؤسسات العامة الذين تسرى  
في شأنهم تلك اللائحة ، وهم موظفو وعمال المؤسسات العامة ذات الطابع  
الاقتصادي ، وذلك طبقا لمصريح نص المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية  
بإصدار اللائحة المشار اليها ، فان مقتضى ذلك هو الرجوع الى قواعد  
إعانة الغلاء المقررة بالنسبة لموظفي الدولة ومستفحيها وعمالها ، وهو ما  
شرته المادة ١٥ من اللائحة في عبارات واضحة صريحة .

ويناء على ذلك يطبق في شأن موظفي وعمال المؤسسات العامة ذات  
الطابع الاقتصادي في ظل العمل بأحكام اللائحة المشار اليها ، كافة القواعد  
الحكومية المنظمة لإعانة الغلاء ومن بين هذه القواعد ما تضمنته احكام قرارى  
مجلس الوزراء الصادرين في ١٧ من أغسطس ، ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٢  
سالفى الذكر ، من قواعد خصم فرق الكادرن من إعانة غلاء المعيشة ،  
والقرار الجمهورى رقم ٢٣٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن رد نصف ما تقر خصمه  
من إعانة غلاء المعيشة بناء على قرارى مجلس الوزراء المشار اليها ،  
والقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٦٢ بشأن استقرار خصم فرق الكادرن من إعانة  
غلاء المعيشة طبقا لأحكام قرارى مجلس الوزراء المذكورين ولأحكام القرار  
الجمهورى رقم ٢٣٧ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه وباعتبار ما تم خصمه - من  
أول يوليو ١٩٥٢ الى وقت نفاذ هذا القانون - صحيحا .

ولبارتقاء ، فانه - امالا لمصريح نص المادتين ١ ، ١٥ من لائحة  
تنظيم موظفي وعمال المؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهورى رقم  
١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ - يتعين تطبيق احكام قرار مجلس الوزراء الصادرين في  
١٧ من أغسطس و ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ والقرار الجمهورى رقم ٢٣٧  
لسنة ١٩٥٨ والقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٦٢ - فيما تضمنته من قواعد خصم  
فرق الكادرن من إعانة غلاء المعيشة - على موظفي المؤسسات العمومية  
الخاضعين لأحكام اللائحة معلقة الفكر .

والله اعلم بالصواب القول .  
والقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه هو كادر خاص بتميز

بموجبته عن الكادر الذي أورده القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في الجداول المرافقة له ، ذلك ان هذه الحجة مبرودة بأنه وان كان ذلك لا يخل من كون الكادر الذي تضمنه هذا الجدول هو يذاته الكادر الملحق بقانون تنظيم موظفي الدولة ، او على الاقل يكاد مطابق لهذا الاخير تمام المطابقة ، إذ ان الدرجات التي قررت لوظائف المؤسسات هي بينهما الدرجات التي تضمنتها كاتر قانون نظام موظفي الدولة ، بموظفة رئيس مجلس الادارة بدرجة ١٥٠٠ ج ، والثالثة بدرجة ١٦٠٠ ج ، والرابعة بدرجة ١٨٠٠ ج ، والخامسة بدرجة ٢٠٠٠ ج ، وهي ذات المرتبات المقررة في الجدول الملحق بقانون نظام موظفي الدولة لدرجات وكيل وزارة والدرجة الممتازة لها وظيفة مدير المؤسسة وتلقب المدير او مدير التنفيذ فقد قرر لها درجة مدير عام (رئيس مصلحة) ودرجة مهندس علم اولي على التوالي ، وهكذا بنسبة لمبقتى وظائف الكادرين للإدارة والى العالي وتوظف الكادر الفنى المتوسط والموظف للكتيبية ، الاخر الذى يتبع من مناصب الوظائف التى تضمنها الكادر الملحق بالانظمة المؤسسات الخاضعة للطابع الاقتصادى هو من تبطل تجديد الوظائف الذى يرد فى الميزانية ترمين للدرجات المقررة لها ، ليليك الدرجة التى يستحقها ، فبالتالى للموظفة وهو ان يستقرت طريقتا إجراء الإحاطة بين الوظائف التى كانت متروكة فى تلك المؤسسات وقت صدور اللائحة وبين الوظائف التى تضمنها الجدول الملحق بهذه اللائحة بصفة توحيد الوظائف فى جميع المؤسسات ذات الطابع الاقتصادى وهو ما تجدد اليه المثيرع بين اصحاب الانظمة المذكورة ، ومن ثم فلا يخل ايراد تسمية الوظائف بالجدول بالتطبيق القائم بين الكادر الذى تضمنته وكادر موظفي الدولة ، تؤكد ذلك القاعدة ( ١ ) من القواعد الملصقة بالجدول المشار اليه ولتى تنص على ان تسرى هذه القواعد بتعديل الوظائف وحد الترتيب والمهلوات ونشأتها جميع الاجرام والقواعد التى تنطبق على تقدير في شكل موظفي الدولة وهو ما يعتبر تطبيقا للنسب العلمى الواجد في الميزانية الفعلى من اللائحة السالفة ذكرها ، فاعلم ذلك يكون صحيحا ان يكون لتبديل المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى في ظل العمل باللائحة المشار اليها بنظام خاص أو يكاد مستقل موزون في درجاته عن الكادر العام ولا وجه للقول بان علة الخصم من اعانة الغلاء بمقتضى قرارى مجلس الوزراء المشار اليهما هي تحويل الوظائف على الدوام التى رتبها القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بضم موظفي الوظائف ولا يتحقق



ويخلص مما تقدم جميعا ان قاعدة خصم الزيادة في المرتبات ( لسرقه الكادريين ) من اعانة غلاء المعيشة التي تضمنها قرار مجلس الوزراء الصادران في ١٧ من أغسطس سنة ١٩٥٢ و ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ — مفسرة بالقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٦٣ تسرى في شأن موظفى وعمال المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى وقت ان كان مطبقا في شأنهم لائحة نظام موظفى وعمال المؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ المشار اليها .

ومن حيث ان المؤسسة المصرية العامة للصناعات الغذائية مؤسسة عامة ذات طابع اقتصادى ، تسرى في شأن موظفيها احكام لائحة نظام موظفى وعمال المؤسسات العامة سالفة الذكر ، ومن ثم فان موظفى هذه المؤسسة الذين جينوا بالكادر التنفيذى ( الفنى والإدارى العالى ) وبالكادر الفنى المتوسط والكتلى ، هؤلاء جميعا تطبق في شأنهم قواعد خصم لسرقه الكادريين من اعانة غلاء المعيشة — طبقا لاحكام قرارى مجلس الوزراء الصادرين في ١٧ من أغسطس و ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ والقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٦٣ المشار اليها — وكذلك الامر بالنسبة الى موظفى الحكومة الذين ينقلوا الى المؤسسة المذكورة .

( فتوى ٦٨٥ — في ١٥/٢/١٩٦٤ )

— قاعدة رقم ( ١٣٦ ) —

المستفاد من

المستفاد من قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٢١ لسنة ١٩٦٥ ان المشرع يسرى قرارى القانونين بطريقتين مختلفتين وذلك بالنسبة الى العاملين بالمؤسسات العامة والتركبات التابعة لها الذين طبق عليهم قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦٣ الطريقة الاولى هي خصم هذا الفرق من اعانة غلاء المعيشة والطريقة الثانية هي الاحتفاظ بهذا الفرق بصفة شخصية على ان يتم استهلاكها من البدلات وملاوات الترقية وهي الطريقة التي يجب العمل بها اعتبارا من ١٩٦٤/٧/١ — المقصود باستهلاك الزيادة —

وجوب استمرار خصم فرق الكادريين من اعانة غلاء المعيشة المستحق للعاملين بالمؤسسة المصرية العامة للسلع الغذائية حتى ١٩٦٤/٦/٣٠ على أن يتم التجاوز عن استرداد هذا الفرق من صرف اليهم ابتداء من ١٩٦١/١٠/١٧ الى ١٩٦٤/٦/٣٠ — عدم جواز رد فرق الكادريين الذى خصم من اعانة غلاء المعيشة المستحقة لهؤلاء العاملين خلال الفترة المشار اليها — اعتبارا من ١٩٦٤/٧/١ يحتفظ العاملون المستحق عليهم فرق الكادريين بمقدار هذا الفرق بصفة شخصية على ان يتم استهلاكه مما يحصلون عليه في المستقبل من البدلات او علاوات الترقية .

#### ملخص الفتوى :

صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦٢١ لسنة ١٩٦٥ وقضى في المادة الاولى منه بأن « يتجاوز عن استرداد الفروق التى صرنت في الفترة من ١٩٦١/١٠/٧ الى ١٩٦٤/٦/٣٠ للعاملين بالمؤسسات العامة والشركات التابعين لهذين طبق عليهم قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه والتى يجب خصمها من اعانة غلاء المعيشة تطبيقا لقرارى مجلس الوزراء الصادرين في ٨/٧ ، ٨/٨/١٩٥٢ في مرتباتهم الناشئة عن عدم الخصم ، على ان تستهلك هذه الزيادة مما يحصل عليه العامل في المستقبل من البدلات او علاوات الترقية . . » .

ويستفاد مما تقدم أن المشرع سوى « فرق الكادريين » بطريقتين مختلفتين وذلك بالنسبة الى العاملين بالمؤسسات العامة والشركات التابعة لها الذين طبق عليهم قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦٢ :

**الطريقة الاولى :** وهى خصم هذا الفرق من اعانة غلاء المعيشة ، أى ان الاعانة المقررة قانونا تصرف متقوصة بمقدار هذا الفرق الواجب الخصم . وهذه الطريقة هى التى كانت واجبة الاتباع حتى ١٩٦٤/٦/٣٠ ، والطريقة **الثانية :** وهى الاحتفاظ بهذا الفرق بصفة شخصية على أن يتم استهلاكه من البدلات وعلاوات الترقية وهى الطريقة التى يجب الفصل بها اعتبارا من ١٩٦٢/٧/١ .

ويخصم بكمية استهلاك الترقية ، المحتفظ بها بصفة شخصية ، من البدلات او علاوات الترقية ، فى المقابل لا يخصم من البدلات المستحقة او علاوات

المعيشة العامة ولم على الفرد الاحتفاظ بخصائصه الشخصية ، وبما لا يتجاوز  
إفلاحه ، عدم تفرقة المستحق من البديلة أو علاوات الترقية ، وتضمينها جزء  
من مزايا العمل ، وهذه الزيادة المستحقة لها بصلة شخصية وعلى أن يكون هذا  
الفرق غير مستمرا ، لأنه « وإنه بحسب الإمكان تتحول طبيعة هذه الزيادة  
التي يجب أن لا يتجاوزها من الترتب وذلك بحسب اهتمام استهلاكه أو بقدر ما يتم  
في مستحقه ، فيستمر في تلقيه على شكل من الأجر ، وينبغي على ذلك التمييز  
الخاصة »

أولا : أنه يتعين استمرار خصم فرق الكادرين من اعانة غلاء المعيشة  
حتى ١٩٦٤/٦/٢٠ على أن يتم التجاوز عن استرداد هذا الفرق من صرف  
اليوم ابتداء من ١٩٦١/١٠/١٧ إلى ١٩٦٤/٦/٢٠ .

ثانيا : أن العاملين الذين يتم خصم فرق الكادرين من اعانة غلاء  
المعيشة المستحقة لهم خلال الفترة المشار إليها لا يجوز أن يرد اليهم ما تم  
خصمه ذلك أن التجاوز عن استرداد ما صرف اليهم خطأ خلال هذه الفترة  
لا يعنى احتياله ، فيلزم خصمه وفقا للأحكام المتقدم بيانها .

ثالثا : أنه اعتبارا من ١٩٦٤/٧/١ يحتفظ العاملون المستحق عليهم  
فرق الكادرين بقدر هذا الفرق بصلة شخصية على أن يتم استهلاكه ما  
تحتلون عليه في المستقبل من البدلات أو علاوات الترقية .

ولا يفسر من هذه النتيجة القول بأنه اعتبارا من ١٩٦٣/٥/١ تاريخ  
الانضمام إلى الجمهورية ، رتبة ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ ، المخصصة اليه ،  
كان لا يجوز أن يدخل ضمن فئة اعانة غلاء المعيشة بالاستمرار إلى التواجد  
والوظيفة الخاصة بإعانة غلاء المعيشة ، مع التأكيد على العاملين  
على رتبة اعتبارا من ذلك التاريخ أيضا ، ذلك أنه وإن كان اعتبارا من  
هذا التاريخ لم يتم تعديل القوائم الخاصة بإعانة غلاء المعيشة طبق  
على العاملين بالمؤسسات العامة التي يسرى عليها قرار رئيس الجمهورية  
رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٢ وخضعوا لنظام وظيفي مغاير للنظام الذي كان  
يسرى عليهم قبل هذا التاريخ ، فلا بد من تعديل القائمة وفقا لها في  
ذلك التاريخ بما فيها إعانة غلاء المعيشة ، مع التأكيد على أن هذا



على تحديد عليها سواء بالزيادة أو بالنقصان وذلك الى ان يتم التصالح  
موتسوية حالاتهم على النحو المنصوص عليه بالمادتين ٦٣ ، ٦٤ من لائحة  
العاملين بالشركات الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٦ لسنة  
١٩٦٢ ، هذا وكان قد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٠٩  
لتسنة ١٩٦٦ في شأن تسوية حالات العاملين في المؤسسات العامة والشركات  
التابعة لها ، وترتب على العمل به ان أصبحت أوضاع العاملين بالقطاع  
العام في الفئات التي سويت حالاتهم عليها ترتد الى تاريخ موحد هو  
١٩٦٤/٧/١ ، ومن ثم ، فإنه اعتباراً من ١٩٦٣/٥/٩ وحتى ١٩٦٤/٦/٣٠  
كان العاملون بالمؤسسات العامة المشار اليها يتقاضون مرتباتهم  
بصفة شخصية ، بما فيها اعانة غلاء المعيشة حسبما نصت على ذلك المادة  
٦٤ بسالبة الذكر ، اى انه خلال هذه الفترة كان يمكن تمييز وتحديد اعانة  
غلاء المعيشة مستقلة عن المرتب بما فيها فرق الكادريين ذلك لان هذه الاعانة  
لم تنحصر في المرتب بحيث لا يمكن تمييزها عنه قانوناً الا من ١٩٦٤/٧/١ ،  
وبنـ، كان يتعين صرف اعانة غلاء المعيشة في خلال هذه الفترة منقوصة  
بمقدار فرق الكادريين الواجب الخصم من هذه الاعانة على النحو الذى كان  
معمولاً به قبل ١٩٦٢/٥/٩ .

بالإضافة الى ما تقدم ، فإن المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية  
رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦٥ قاطعة في الدلالة على انه كان يجب خصم مقدار  
هذا الفرق بين اعانة غلاء المعيشة خلال هذه الفترة ، لان النص على التجاوز  
من استرداد الفروق التي صرفت خلال الفترة المذكورة ، يفيد بأنه كان  
يجب الخصم خلالها ، وبالتالي يكون القول بغير ذلك مخالفاً صريحاً لاحكام  
هذا القرار وبما على ما تقدم. فإن القرار الصادر من المؤسسة المصرية  
العامة للملح الغذائية برقم ٤٥ لسنة ١٩٧٢ قد صدر بالمخالفة للقانون .

لذلك انتهى رأي الجمعية التأسيسية الى الآتي :

اولاً : اخذوا بخصم فرق الكادريين من اعانة غلاء المعيشة الممنوحة  
للعاملين بالمؤسسات المصرية العامة للملح الغذائية حتى ١٩٦٤/٧/١ . على  
ان يتم التجاوز من استرداد هذه الفرق من جرفه اليهم انفسهم  
١٩٦٦/٦/٣٠ الى ١٩٦٢/٥/٩ .

**ثانياً :** عدم جواز رد فرق الكادرين الذى خصم من اعادة غلاء المعيشة المستحقة لهؤلاء المعلمين خلال الفترة المشار اليها .

**ثالثاً :** يحتفظ للمعلمين المذكورين بمقدار فرق الكادرين بصفة شخصية اعتباراً من ١٩٦٤/٧/١ على ان يتم استهلاكه مما يحصلون عليه في المستقبل من البدلات أو علاوات الترقية .

( انتهى ٤٩١ — في ١١/٦/١٩٧٣ )

### مقاعدة رقم ( ١٣٧ )

**المبدأ :**

حساب اعادة غلاء المعيشة للمعلمين الحاصلين على شهادة المصالحين والصفوف والمعينين على الدرجة الثانية ( قديم ) يكون على اساس بداية ربط المقرر له في القانون وهو تسعة جنيهات — وجوب خصم نصف فرق الكادرين من هؤلاء المعلمين — اساس ذلك ان بداية ربط الدرجة الثامنة ( قديم ) زيد من ٧ جنيه في ظل الكادر القديم الى ٩ جنيهات في ظل الكادر الجديد وبموجب قرارى مجلس الوزراء الصادرين في ١٧ من اغسطس و ٨ من اكتوبر سنة ١٩٥٢ يتعين ان يخصم من اعادة غلاء المعيشة كل زيادة يحصل عليها الموظف سواء من الماهية أو الملاوة نتيجة تطبيق الكادر الملحق بقانون موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ — المقصود بالزيادة هنا هو ما يلحق الدرجة المالية من تحسين في ربطها أو في مقدار علاوتها .

**ملخص القوى :**

ان المادة ١٧ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٣ في شأن إنشاء مدرسة للصفوف والمصالحين تنص على انه « بعد انقضاء مدة الترتيب يمنح الناجحون بحسب ترتيب نجاحهم في وظائف التجهيز في الدرجة الثامنة الكتابية يبدأ ربطها بمصلحة الاموال المقررة أو بغيرها من المصالح الاخرى التي تعينها المصلحة المذكورة » وبمقتضى هذا النص اعتبرت شهادة المصالحين والمصالحين هؤلاء الواسعين الى تقدير مسبقاً باعتبارهم من المؤهلات الدراسية التي اغل اير تقريرها في التسميات السابقة ، ومن ثم تسرى عليه احكام قرار مجلس الوزراء الصادر في

٦ من يناير سنة ١٩٥٢ ويستحق المعين تنفيذاً له ، سواء تم التعيين ابتداء أو وقع انشاء الخدمة ، ان تحسب اعانة غلاء المعيشة المقررة له على أساس المرتب المقرر له في القانون وهو تسعة جنيهات تأسيساً على أنه قرر لهذا المؤهل الدرجة الثالثة (قديم) ببداية ربطها ، ولقد أخذت المحكمة الإدارية العليا بذلك في حكمها الصادر بجلسة ٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٧ في الطعن رقم ٤٩٥ لسنة ٢ ق .

وحيث أنه عن مدى خصم فرق الكادرين من العاملين الحاصلين على شهادة المحصلين والصيارف والمعينين على الدرجة الثالثة (قديم) فلان ثبت أن مجلس الوزراء كان قد أصدر قرارات في ١٧ من أغسطس و ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ قضى فيها بأنه لما كان بعض الموظفين سينتفعون عند نقلهم الى درجات الكادر الجديد بزيادة في ماهياتهم الحالية ، كما أن البعض الآخر منهم سيحصل على زيادة في المرتب نتيجة الترقية أو منح علاوة وفقاً لكادر القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وذلك بحصوله على علاوة تزيد على قيمة العلاوة التي كان يحصل عليها فيما لو كان قد رقى أو منح علاوة على أساس قواعد الكادر السابق ، فقد رأى استقطاع ما يوازى تلك الزيادات مما يحصل عليه هؤلاء الموظفون من اعانة غلاء المعيشة وبوجب هذين القرارين تقرير ان يخصم من اعانة غلاء المعيشة كل زيادة يحصل عليها الموظف سواء في الماهية أو العلاوة . نتيجة تطبيق الكادر الملحق بقانون نظام موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، والمقصود بالزيادة هنا هو ما يلحق الدرجة المالية من تحسين في ربطها أو في مقدار علاواتها ، بمعنى أنها لا تقتصر على ما يصيبه موظف بعينه من رفع أو تحسين نتيجة تطبيق الكادر الجديد ، فمعيار الزيادة موضوعي وليس شخصي هذا ولقد صدر القرار الجمهوري رقم ٢٣٧ لسنة ١٩٥٨ وقضى في المادة الاولى منه بأن « يرد الى اعانة غلاء المعيشة التي تصرف للموظفين والمستخدمين الخارجيين عن الهيئة نصف ما تقرّر خصمه منها بناء على قرارى مجلس الوزراء الصادرين في ١٧ من أغسطس و ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ بمقابل الزيادة في بداية أو نهاية مربوط الدرجات الواردة بجداول المرتبات التي نفذت ابتداء من أول يوليو سنة ١٩٥٢ » وبوجب هذا النص قرر المشرع

«يخص نسبة الخصم من امتثالة غلاء المعيشة التي كانت تقام اعبالا لقرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ١٧ أغسطس و ١٨ أكتوبر سنة ١٩٥٢  
مكتفيا بخصم نصف فرق الكاذبين .

وحيث أنه بتطبيق ما تقدم فى خصوص حالة السيد /.....  
غالبات أنه حصل على دبلوم مدرسة المحصلين والصيارف عام ١٩٦٢  
وعين بالدرجة الثامنة ( قديم ) ومن ثم فانه يستحق تثبيت امانته غلاء  
معيشته على أساس بداية مربوطها . ولما كان ربط هذه العزجة قد زيد  
من ٧٥ جنيه فى ظل الكادر القديم الى ٩ جنيهات فى ظل الكادر  
الجديد فمن ثم يتمين خصم نصف فروق الكاذبين من امانة غلاء المعيشة  
المستحقة للعامل المذكور ، ولا حجة فيها استند اليه من أن حكم المحكمة  
الإدارية المعليا فى الطعن رقم ٩٥ لسنة ٣ ق تفق بعدم خصم نصف  
فروق الكاذبين من العاملين الحاصلين على دبلوم مدرسة المحصلين  
والصيارف ، ذلك أن هذا الحكم انما صدر فى شأن تجديد المراتب الذى  
تثبت على أساسه امانة غلاء المعيشة لفرجى هذه المدرسة عند تعيينهم  
بالمفكوة دون أن يتعرض من قريب أو بعيد - فيما تضى به - لمدى  
جواز خصم لتعريق الكاذبين .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى احتية السيد /..... فى  
تثبيت امانة غلاء المعيشة المستحقة له على أساس مرتب مقداره تسعة  
جنيهات شهريا على أنه يخصم عنها نصف فرق الكاذبين .

(بتولى ٢٨٨ فى ١٩٧٤/٥/١٦)

## الفصل السادس

### الفاء قرارات اعانة غلاء المعيشة وضربها الى المرتب

#### قاعدة رقم ( ١٢٨ )

#### المبدأ :

المادة ٩٤ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ - ألغت جميع القواعد والقرارات المتعلقة باعانة غلاء المعيشة والاعانة الاجتماعية من ١٩٦٤/٧/١ مع الاحتفاظ لمن كان يتقاضى هاتين الاعنتين في ذلك التاريخ بما كان يحصل عليه فعلا بعد ضمه الى المرتب الاصلي - قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٦ لسنة ١٩٦٤ بتقرير راتب اضافي للعاملين في بعض المناطق - قضى بمنح العاملين الذين كانوا يتقاضون اعانة الغلاء الاضافية بسبب ظروف العمل في بعض المناطق راتبا اضافيا يعادل مقدار الاعانة المستحقة في ١٩٦٤/٦/٣٠ - وقف صرف هذا الراتب الاضافي عند نقل العاملين الى الجهة التي يمنح فيها واستهلاكه بالنسبة لمن يستمر في العمل بها بالخصم منه بنصف قيمة علاوات الترقية التي تستحق في المستقبل - لا يترتب على اعادة تعيين العامل بعد ١٩٦٤/٦/٣٠ استحقاقه لهذا البدل .

#### ملخص الفتوى :

ان المادة ٩٤ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ قد نصت على ان يستمر العاملون في تقاضي مرتباتهم الحالية بما فيها اعانة غلاء المعيشة والامانة الاجتماعية . وتضم اعانة غلاء المعيشة والاعانة الاجتماعية الى مرتباتهم الاصلية اعتبارا من اول يوليو سنة ١٩٦٤ وتلغى من هذا التاريخ جميع القواعد والقرارات المتعلقة بهما بالنسبة للخاضعين لاحكام القانون .

وملأ هذا النص امان اولها إلغاء جميع القواعد والقرارات المتعلقة باعانة غلاء المعيشة والامانة الاجتماعية اعتبارا من اول يوليو سنة ١٩٦٤ .

والثاني أن المشرع احتفظ بأن كان يتقاضى هاتين الاعانتين في التاريخ المشار إليه بما كان يحصل عليه فعلا بعد ضمه إلى المرتب الأصلي .

غير أنه نظرا لأن اعانة غلاء المعيشة لم تكن واحدة في جميع المناطق ، إذ كان مجلس الوزراء قد أصدر عدة قرارات بمنح اعانة غلاء اضافية للعاملين في بعض المناطق مع النص على سقوط حقهم فيها بمجرد نقلهم منها . لذلك صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٦ لسنة ١٩٦٤ بتقرير راتب إضافي للعاملين في بعض المناطق ، وقضى هذا القرار في المبادأة الاولى منه بإلغاء قرارات مجلس الوزراء ، آتفة الذكر ، وينص في المبادأة الثانية معه ، بمعدلة بالقرار الجمهوري رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٦ ، على أن لا يمنح العاملون الذين يكون مقر عملهم وقت العمل بهذا القرار في إحدى الجهات المقرر لها اعانة غلاء اضافية بمقتضى القرارات المشار إليها راتبا اضافيا يعادل قيمة اعانة الغلاء الإضافية المستحقة لكل منهم في ٣٠ يونيو سنة ١٩٦٤ ، ويقف صرف هذا المرتب بمجرد نقل العامل إلى غير هذه الجهات . وبالنسبة إلى من يستمرون في العمل بهذه الجهات فإنه يتم استهلاك هذا المرتب بالخصم منه بنصف ما يستحق للعامل من علاوات ترقية في المستقبل .

ويتبين من ذلك أن هذا القرار قضى بمنح العاملين الذين كانوا يتقاضون اعانة الغلاء الإضافية التي تقررت بموجب قرارات مجلس الوزراء المشار إليها ، راتبا اضافيا يعادل مقدار الاعانة المستحقة في ٣٠/٦/١٩٦٤ دون أن يقضى بضم تلك الاعانة إلى المرتبات الأصلية لهؤلاء العاملين مع النص على وقف صرف هذا الراتب الإضافي عند نقل العامل إلى غير الجهات التي يمنح فيها واستهلاكه بالنسبة لمن يستمر في العمل بها بالخصم منه بنصف قيمة علاوات الترقية التي تستحق في المستقبل .

وتأسيسا على ما تقدم ، فإنه اعتبارا من ١/٧/١٩٦٤ لا يترتب على تعيين العامل في إحدى الجهات المقرر للعاملين بها راتبا اضافيا أو نقله إليها بعد ذلك التاريخ ، استحقاقه لهذا الراتب الإضافي .

وأن العمال المعروضة حالاتهم قد عيّنوا بعد ١٩٦٤/٦/٣٠  
بمعيّنات جديدة بنيت الضلة بالوضع الوطني السابق ، فمن ثم فإن هذا التعيّن  
تسرى عليه كافة أحكام التعيّن ابتداء إلا ما استثناه المشرع بنص خاص ،  
ومن بين هذه الأحكام في خصوصية المسألة محل البحث ، عدم استحقاقهم  
للراتب الإضافي المشير إليه .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم استحقاق العمال  
الوارد قبالاتهم بكتاب محافظة السويس الذين أعيد تعيّنهم بعد ١٩٦٤/٦/٣٠  
لصرف الراتب الاساسى المنصوص عليه في قرار رئيس الجمهورية رقم  
٢٢٦٦ لسنة ١٩٦٤ بتقرير راتب اضافى للعمال في بعض المناطق .

( يتوى ١٢٩٦ — في ١٩/١٠/١٩٧٠ )

قاعدة رقم ( ١٣٩ )

المبدأ :

بكدرات خاصة — اعانة غلاء معيشة — استمرار العمل بقواعد اعانة  
غلاء المعيشة بالنسبة الى العمال بكدرات خاصة حتى تاريخ الفاء تلك  
الاعانة وضمها الى مرتباتهم في ١٩٦٥/٧/١ ما لم تكن قد انقضت من قبل  
هذا الالادة المناسبة — عدم اقتصار هذا الحكم على من كان موجودا بالخدمة  
من هؤلاء العمال ١٩٦٤/٦/٣٠ ، بل انه يسرى كذلك على من يعين منهم في  
تلك الكدرات بعد هذا التاريخ .

بالخص الفئوى :

ان المادة ٩٤ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون نظام  
العمال المدنيين بالدولة تنص على انه ( يستمر العمال في تقاضى  
مرتباتهم الحالية بما فيها اعانة غلاء المعيشة والاعانة الاجتماعية ، وتضم  
اعانة غلاء المعيشة والاعانة الاجتماعية الى مرتباتهم الاصلية اعتبارا  
من ١٩٦٤/٧/١ وتلقى من هذا التاريخ جميع القواعد والقرارات المتعلقة  
بهما بالنسبة للخاضعين لاحكام هذا القانون ... ) وتنص المادة الخالصة  
من قرار التقدير بتقرير رقم ٢ لسنة ١٩٦٥ الصادر من اللجنة العليا  
لتبسيط قانون العمال المدنيين على انه « تسرى الاحكام المتعلقة بالفاء

اعانة غلاء المعيشة، والاعانة الاجتماعية وضهما الى المرتب على العاملين بالوظائف التي تنظمها قوانين، وكادرات خاصة متى كانت هذه القوانين خالية من النص على تنظيم خاص بشأن الغاء هاتين الاعانتين، وضهما اليه المرتب ، فيتمسرى على هؤلاء العاملين الاحكام الاتية :

١ - المادة ٩٤ ( فقرة اولى ) من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الخاص بالمعاملين المدنيين بالدولة .

٢ - المادة ١٠١ بنـد ( اولا ) من القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ الخاص بوضع احكام وتنقية للعاملين المدنيين بالدولة .

ومن حيث ان الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للتقوى والتشريع سبق ان انتهت في جلستها المنعقدة بتاريخ ٨ من مارس سنة ١٩٦٧ الى انه وقد صدر قرار جمهورى يربط ميزانية الدولة للخدمات للسنة المالية ١٩٦٦/٦٥ ولم ترد فيها الاعتبارات الخاصة باعانة غلاء المعيشة والاعانة الاجتماعية بالنسبة للعاملين كافة بما فيهم العاملون بكادرات خاصة فان ذلك يجعل المصروف المالى لتفادى اعانة الغلاء والاعانة الاجتماعية غير متوفرة ، الامر الذى ينعين معه اجتماع النظام هاتين الاعانتين من تاريخ العمل بالوزانية المذكورة في ١٩٦٥/٧/١ . وبذلك بالنسبة للعاملين بكادرات خاصة ومنهم أعضاء هيئة التدريس والعميدون بالجامعات . وعلى ذلك تضم هاتين الاعانتين لمرتبات هؤلاء المعاملين اعتبارا من ١٩٦٥/٧/١ دون اخلال بموعد المداولة المستحقة في اولى يولية سنة ١٩٦٤ تطبيقا لاحكام القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٤ بتعديل قانونه تنظيم الجامعات .

ومن حيث انه سبق للجمعية العمومية ايضا ان انتهت في جلستها المنعقدة بتاريخ ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٦٦ الى ان قواعد غلاء المعيشة تمنع ازدواج منح هذه الاعانة وان اجور العاملين في الكادر العلمى متزاغا في الجدول المرافق للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ لو التى تصحفت ونقلا للبادء ٦٤ منه والمادة الرابعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٣٦ لسنة ١٩٦٤ قد ضمت لها فعلا اعانة غلاء المعيشة والاعانة الاجتماعية . وعلى ذلك فان التدوينين المساعدين بمجلس الدولة الذين يعملون الى ٣٠ من



ديسمبر سنة ١٩٦٤ برواتبهم التي كانوا يتقاضونها في الكلدر العام قبل تعيينهم لا يجوز اعادة منحهم اعادة غلاء المعيشة في رواتبهم الجديدة ككندوبين. مساعدين به لم تكن الرواتب التي كانوا يتقاضونها في الكلدر العام معبد أول يولية سنة ١٩٦٤ تقابل عن بمائة درجة الخمسة المئاة التي عينوا فيها مضافا اليها اعادة غلاء المعيشة فيخرج تلك البداية والمائة غلاء المعيشة حتى يتم ضمها الى الراتب .

ومن حيث انه يخلص من ذلك ان الجمعية العمومية قد اقرت ان تظل اعادة غلاء المعيشة عسقى بالنسبة للعاملين بكانرات خاصة ويستمر العمل بقواعدها سرياً حتى تخرج الغاء تلك الامانة وضمها الى مرتباتهم في ١٩٦٥/٧/٦ ما لم تكن قد اقيمت من قبل هذا بالاذانة الخاصة وان هذا الحكم لا يقتصر على من كان موجوداً بالخدمة من هؤلاء العاملين في ١٩٦٤/٧/٢٠ فقط : بل انه يسرى كذلك على من يسمون منهم في تلك الكانرات بعد هذا التاريخ وذلك اجازت منح من يسمون بمجلس النقطة في ١٩٦٤/١٢/٢٠ ان يحصل على اعادة غلاء المعيشة ككندوب مساعد اذا كان راتبه السابق بالكلدر العام يقل عن بداية مربوط درجة كندوب مساعد التي عين فيها مضافا اليها اعادة غلاء المعيشة مضممة .

(نقوى ١٠١ - في ١٩٧/١٢/١٩)

#### مساعدة وقسم ١٩٥٩

#### المادة :

نظام العاملين الجنيين بالذولة الصادر بالقانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ - سريته على وظائف الجهاز الاداري للدولة - لا تدخل الهيئات العامة في دخول الجهاز الاداري للدولة - اثر ذلك ان تظل قواعد اعادة غلاء المعيشة والاعانة الاجتماعية سارية بالنسبة الى العاملين في الهيئات العامة - لا يغير من ذلك ما نص عليه المفسر التشريعي رقم ٢ لسنة ١٩٦٥ من سريان القواعد الاعانة والاعانة على العاملين بالوظائف التي تنظمها قوانين خاصة - الا ان قواعد هاتين الاعانات وضمها الى الراتب يتم في الهيئات العامة تطبيقاً من تاريخ نفاذ بعض حكم .

### ملخص الحكم :

أن القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون نظام العاملين بالدولة قد نص في المادة الاولى من قانون اصداره على أن يعمل في المسائل المتعلقة بنظم العمل العاملين بالدولة بالإحكام المرافقة لهذا القانون وتسمى تلك على وزارات الحكومة ومجالسها وغيرها من الوحدات التي يتألف منها الجهاز الإداري للدولة كما تنظم شئون العاملين بها سواء سواء منهم من كان ينطبق عليه قانون موظفي الدولة أو كادر الضمالة ، ولا تسري هذه الأحكام على (١) وظائف القوات المسلحة والشرطة ( ٢ ) الوظائف التي تنظمها قوانين خاصة فيما نصت عليه هذه القوانين ويتضح من صريح عبارة هذه المادة أن المشرع جعل مجال سريان هذا القانون ووظائف الجهاز الإداري للدولة واستثنى من داخل هذا المجال وظائف القوات المسلحة والشرطة وذلك التي تنظمها قوانين خاصة فيما نصت عليه هذه القوانين ومن ثم فإن الوظائف التي لا تتبع الجهاز الإداري للدولة لا يسري عليها هذا القانون وفقا لقواعد اصداره .

ومن حيث أن المادة الاولى من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ سالف الذكر قد عرفت الجهاز الإداري في مفهوم هذا القانون ونصت على أن « يتألف الجهاز الإداري للدولة من الوحدات الآتية ( ١ ) وزارات الحكومة ومجالسها ( ب ) وحدات الإدارة المحلية وتتكون الوزارة من إدارات ومصالح أو منها معا ويشرف عليها وزير أو من يمارس سلطات الوزير المنصوص عليها في القوانين واللوائح ويكون إنشاء الوزارات والمصالح والإدارات وتنظيمها بقرار من رئيس الجمهورية يتضمن تعريفا مهمة الوزارة أو المصلحة أو الإدارة وتحديد الاختصاصات وتوزيعها بينها » . وطبقا لهذا التعريف لا تدخل الهيئات العامة ومن بينها الهيئة العامة للشئون السكن الحثينة في دائرة الجهاز الإداري للدولة ولا تسري عليها تبعاً لذلك أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ولا يطبق على العاملين بها حكم المادة ٩٤ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ التي نصت على أن « يستمر العاملون في تقاضي مرتباتهم الحالية بها فيها إعانة غلاء المعيشة والإعانة الاجتماعية وتضم إعانة غلاء المعيشة والإعانة الاجتماعية إلى مرتباتهم الأصلية اعتباراً من أول يولية سنة ١٩٦٤ وتلغى من هذا

التاريخ جميع القواعد والقرارات المتعلقة بها بالنسبة للخاضعين لاحكام هذا القانون لذلك تظل اعانة غلاء المعيشة والاعانة الاجتماعية سارية بالنسبة للعاملين بالهيئة العامة لشئون السكك الحديدية ولا تضم هذه الاعانة الى المرتب الا اعتبارا من اول يولية سنة ١٩٦٥ وهو التاريخ الذى حددته قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٧٢ لسنة ١٩٦٦ .

ومن حيث انه لا يغير مما تقدم بما نصت عليه المادة الخامسة من التفسير التشرىي رقم ٢ لسنة ١٩٦٥ من انه « تسرى الاحكام المنطقية بالغناء اعانة غلاء المعيشة والاعانة الاجتماعية وضما الى المرتب على العاملين بالوظائف التى تنظمها قوانين وكايدات خاصة متى كانت هذه القوانين خالية من النص على تنظيم خاص بشأن الغناء هاتين الاعانتين وضما الى المرتب » . ذلك ان هذا التفسير انما يدور فى نطاق الحكم الاصلى المفسر الذى لا يسرى على الهيئات باعتبارها تخرج من مألوف الجهاز الادارى للدولة ولا يتحقق هذا الضم الا اعتبارا من اول يولية سنة ١٩٦٥ وهو التاريخ الذى حددته القرار الجمهورى رقم ٢٥٧٦ لسنة ١٩٦٦ بنظام العاملين بهيئات سكك حديد مصر والبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية .

( طعن ٢٧٦ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٩/٤/١٩٧٢ )

#### قاعدة رقم ( ١٤١ )

المبدأ :

القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام العاملين المدنيين بالدولة وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ بشروط وقواعد نقل العاملين الى درجات القانون المشار اليه قضايا بضم اعانة غلاء المعيشة التى كان ينقاضها العامل فى ٣٠ من يونية ١٩٦٤ الى مرتبه مع الغاء القواعد والقرارات المنظمة لهذه الاعانة - المقصود بالاعانة التى تضم للمرتب هى الاعانة المستحقة طبقا للنفقات العادية المقررة داخل الجمهورية لا النفقات المرتفعة المألوف بها فى بعض المناطق بسبب ظروف المعيشة - اعانة الغلاء المقررة للعاملين المصريين بالسودان لا تعبر جميعها اعانة اصلية فى مفهوم القرار

الجمهوري رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ مصادقت تطرفها بذلك استثنائية وبما  
يتعلق اعتبار القدر الزائد عنها على الشاغل العادية المنظمة داخل الجمهورية  
بمقتضى المادة الضالفة لا تظم الى المرتب ويستلزم صرفها للمقابل لعدم اللجوء  
القاعدة المقررة لها - يقتصر الضم الى المرتب على القدر المتساوي للمدة  
الاشارة المنظمة داخل البلاد .

#### ملخص الحكم :

وبين حيث إن الطعن يقوم على أن القسطنطيني لا يحكم القانون  
رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ والقرار الجمهوري رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ فهو  
ضم اعانة غلاء المعيشة بنيتها العادية داخل الجمهورية الى العاملين  
بالسودان مع استمرارهم في تلقي اعانة الغلاء المقررة لهم بالسودان  
كاملة غير مقنونة .

ومن حيث أن المادة ٩٤ من قانون تنظيم العاملين المدنيين بالدولة  
المصادق بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ قد نصت على أن « يستحق  
العاملون في تلافى مرتباتهم الضالفة بما فيها اعانة غلاء المعيشة والاعانة  
الاجتماعية ويضم اعانة غلاء المعيشة والاعانة الاجتماعية الى مرتباتهم  
الاصلية اعتبارا من اول يولية سنة ١٩٦٤ وتلغى اعتبارا من هذا التاريخ  
جميع القواعد والقرارات المتخذة بهذا الخصوص للقسطنطيني لا حكم هذا  
القانون » .

ومن حيث انه تنفيذا لاحكام القانون رقم ١٩٥٨ لسنة ١٩٦٤ بوضع  
احكام وقتية للعاملين المدنيين بالدولة صدر القرار الجمهوري رقم ٢٢٦٤  
لسنة ١٩٦٤ بشأن قواعد وشروط واوزاع نقل العاملين الى الدرجات  
المساوية لدرجاتهم الحالية ونص هذا القرار في مادته الرابعة على أن  
« يمنح العامل مرتبا يعادل مجموع ما استحقه في ٢٠ يولية سنة ١٩٦٤  
من مرتبا واعانة غلاء معيشة واعانة اجتماعية ضالفا اليه عملا  
علاوة الترقية المتقول بها... » وتلحظ في الفكرة الانعكاسية لهذا  
القرار بان « القصود باعانة الضللاء القن تنظيم حق اعانة الضالفة الاصلية  
التي يتقاضاها الموظف او العامل في الترخيص المشترا اليه بها وتلغى اليه

تعميلاً بعد الخصم منها والتخفيض التام وفقاً للقواعد المعمول بها في هذا الشأن ودون أن تشمل هذه الاعانة الإضافية المقررة للعاملين في بعض المناطق . . . . .

ومن حيث أنه يتبين من هذه النصوص أن المشرع حينما نص في المادة ٩٤ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة على ضم اعانة غلاء المعيشة الى المرتبات الاصلية اعتباراً من أول يولية سنة ١٩٦٤ إنما غنى اعانة غلاء المعيشة المستحقة طبقاً للفئات العادية المقررة داخل الجمهورية لا الفئات المرتفعة المقررة للعاملين في بعض المناطق بسبب ظروف المعيشة فيها يؤكد ذلك ما ورد في المذكرة الايضاحية للقرار الجمهوري رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ من أن المقصود باعانة الغلاء التي تضم هي اعانة الغلاء الاصلية دون أن تشمل الاعانة الاضافية المقررة للعاملين في بعض المناطق بسبب ظروف المعيشة فيها وارتفاع الاسعار فيها .

ومن حيث أنه ولئن كانت اعانة الغلاء المقررة للعاملين المصريين بالسودان قد صدر بها قرار من مجلس الوزراء في ١٧/٨/١٩٥٢ بفئات تزيد على فئات اعانة الغلاء المطبقة على العاملين داخل الجمهورية الا أنها لا تعتبر جميعها اعانة أصلية في مفهوم القرار الجمهوري رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ ما دامت تصرف بفئات استثنائية ، ومن ثم يعمى القول بأن ما زاد منها على الفئات العادية المطبقة داخل الجمهورية يعتبر اعانة اضافية .

ولما كانت المادة ٩٤ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة تد نصت على ضم اعانة غلاء المعيشة الى الرتب وربطت هذا الحكم بالغاء القواعد والقرارات المتعلقة باعانة غلاء المعيشة فإن هذا الالغاء يلحق قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧/٨/١٩٥٢ بتقرير اعانة للعاملين بالسودان ولكنه في حدود الفئات العادية لاعانة غلاء المعيشة المطبقة داخل الجمهورية دون أن يمتد هذا الالغاء الى ما يجاوز هذه الفئات حيث لم يصدر قرار بإلغائها ولم تصرف نسبة المشرع الى ذلك ، ولما كانت اعانة غلاء المعيشة التي تضم الى الرتب هي تلك الاعانة التي نصت

القاعدة المتعلقة بها إما الاعانة التي لا تضم فهي التي لم يصدر قرار بإلغائها فإن ما تضم الى مرتبات التعيلين المصريين بالسودان هو ما شمله الالغاء من اعانة الغلاء المقررة لهم وهو ما يقابل فئات اعانة الغلاء المطبقة داخل الجمهورية ، أما ما يزيد على ذلك فيسترون في صرفه دون ضمه الى المرتب حيث ان قرار مجلس الوزراء المشار اليه ما زال قائما بالنسبة اليه ، ولا وجه للمطالبة بصرف اعانة الغلاء بالفئات المقررة للتعيلين بالسودان ككلية بمعد أن ضم الى المرتب اعانة غلاء المعيشة بالفئات العادية المطبقة داخل الجمهورية لان الجزء المضموم قد ألغيت القاعدة القانونية التي كانت تقرر ضمه .

ومن حيث أن الجهة الادارية قامت بتسوية حالة المدعى في ١٩٦٤/٧/١ على أساس ضم اعانة غلاء المعيشة بفئاتها المعمول بها داخل البلاد الى مرتبه وصرفت له اعانة الغلاء المستحقة له بالسودان بالفئات الواردة في قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٢/٨/١٧ منصوصا فيها. ما يعادل ما ضم الى مرتبه من اعانة غلاء ، فانها تكون قد أعيلت في حقه. صحيح حكم القانون وتكون دعواه خليقة بالرفض واذا انتهى الحكم المطعون فيه الى هذه النتيجة فيكون قد أصاب وجه الحق ويكون الطعن غير قائم على أساس سليم من القانون متعينا برفضه والزام المدعى المصروفات .

(طعن ١٨ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٩٧٨/١١/١١)

#### قاعدة رقم ( ١٤٢ )

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٢/٨/١٧ بتقرير اعانة غلاء معيشة للعاملين بالسودان — المادة (٩٤) من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ كانت تقضى بضم اعانة غلاء المعيشة الى المرتب اعتبارا من ١٩٦٤/٧/١ وهو ما نص عليه ايضا القرار الجمهوري رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ — مقتضى ذلك الغاء القواعد التي كانت تنظم اعانة غلاء المعيشة ووقف العمل بها — هذا الالغاء وان كان يشمل قرار مجلس الوزراء المشار اليه الا انه يقتصر فقط على الغائه في حدود

فلت الاعانة المطبقة داخل الجمهورية دون ان يند الالفاء الى ما يجاوز هذه الفئات - ما يزيد على تلك الفئات من اعانة الغلاء المقررة للعاملين بالسودان يستمر صرفها دون ضمها الى المرتب - لا يجوز المطالبة بضم كامل هذه الاعانة الى المرتب في ١٩٦٤/٧/١ .

#### ملخص الحكم :

ومن حيث ان قضاء هذه المحبة قد جرى على انه ولكن كانت اعانة الغلاء المقررة للعاملين المصريين بالسودان قد صدر بها قرار من مجلس الوزراء في ١٩٥٢/٨/١٧ بنات تزيد على فئات اعانة الغلاء المطبقة على العاملين داخل الجمهورية الا انها تعتبر جيمها اعانة اصلية في مفهوم القرار الجمهوري رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ مادامت تصرف بفئات استثنائية ومن ثم يتمين القول بان ما زاد منها على الفئات العادية المطبقة داخل الجمهورية يعتبر اعانة اضافية ولما كانت المادة ٩٤ من قانون نظم العاملين الخنيين بالدولة قد نصت على ضم اعانة غلاء المعيشة الى المرتب وربطت هذا الحكم بالغاء القواعد والقرارات المتعلقة باعانة غلاء المعيشة فان هذا الالفاء يلحق قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٢/٨/١٧ بتقرير اعانة للعاملين في السودان ولكن في حدود الفئات العادية لاعانة غلاء المعيشة المطبقة داخل الجمهورية دون ان يند هذا الالفاء الى ما يجاوز هذه الفئات حيث لم يصدر قرار بالغائها ولم تصرف فيه ارادة المشروع الى ذلك ولما كانت اعانة غلاء المعيشة التي تضم الى المرتب هي تلك الاعانة التي الفيت القاعدة المتعلقة بها الاعانة التي لا تضم فهي التي لم يصدر قرار بالغائها فان ما يضم الى مرتب العاملين المصريين بالسودان هو ما شمله الالفاء من الاعانة المقررة لهم وهو ما يقابل فئات اعانة الغلاء المطبقة داخل الجمهورية ما يزيد على ذلك فيستبرون في صرفه دون ضمها الى المرتب حيث ان قرار مجلس الوزراء اشار اليه ما زال قائما بالنسبة اليه ولا وجه للمطالبة بصرف اعانة الغلاء بالفئات المقررة للعاملين بالسودان كاملة بعد ان ضم الى المرتب اعانة غلاء المعيشة بالفئات العادية المطبقة داخل الجمهورية لان الجزء المضموم قد الفيت القاعدة القانونية التي كانت تقرر ضمها .

ومن حيث انه تطبيقا لذلك فان الجهة الادارية قامت بتسوية حالة المدمين في ١٩٦٤/٧/١ على اساس ضم اعانة غلاء المعيشة بفئاتها المصمول

معها داخل البلد إلى حربهاهم، وبصرحت لهم إعانة الغلاء المستحقة لهم  
بمجلسوهي، بالمثلث الوزارة في قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧/٨/١٩٥٣  
بتنصوصها، ما يحل محل ما ضم إلى مرتباتهم من إعانة غلاء، فإنها تكون بذلك  
قد عملت في حقهم صحيح حكم القانون وتكون دعواهم مطابقة بالرغم .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد ذهب إلى غير هذا النظر فيكون  
يؤخذ صدر مخالفًا وحكم القانون خليقًا بالإلغاء ويرفض الدعوى مع الزام  
المدعين المصروفات من الدرجتين .

( طعن ٥٨٠ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٥/٣/١٩٨١ ) .

قباعة رقم ( ١٤٣ )

المبدأ :

إعانة غلاء معيشية — تاريخ تجديدها وضماها إلى مرتبات العاملين  
بشركة مصر الجديدة للإسكان والتعمير هو تاريخ صدور قرار رئيس  
الجمهورية رقم ٢٩٠٧ لسنة ١٩٦٤ وليس أول يوليو ١٩٦٤ حسبما قضى  
بذلك القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون نظام العاملين المدنيين .  
بالدولة .

ملخص الفتوى :

أن القانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٦٠ بتصفية شركة سبك حديد مصر  
الكهربائية وواجهات عين شمس وإنشاء مؤسسة ضاحية مصر الجديدة  
ينص في المادة (٢) على أن « تنشأ مؤسسة عامة تتبع وزارة الشؤون  
البلدية والتربية بالاقليم الجنوبي تسمى مؤسسة ضاحية مصر الجديدة  
ويكون مقرها مدينة القاهرة وتكون لها الشخصية الاعتبارية ... » وينص  
في المادة (٦) على أن « مجلس إدارة المؤسسة هو السلطة العليا للمهينة على  
شئونها وتصرف امورها وله على وجه الخصوص ... ( ٧ ) تعيين  
وترقية الموظفين وفقا للنظام الذى تحدده اللائحة الداخلية . ( ٨ ) وضع  
اللائحة الداخلية للمؤسسة ويبين فيها بوجه خاص اختصاصات مدير  
المؤسسة ونظم القوتك بها، وكذلك، النظم المالية والإدارية والفنية دون  
التبديد بالنظم الحكومية » واستنادا لأحكام هذا القانون أصدر مجلس



إدارة مؤسسة ضاحية مصر الجديدة في أول يناير سنة ١٩٦١. قراراً  
يقضى بأن يستمر العمل بالوضع الحالي إلى أن توضع اللوائح الجديدة .  
ثم صدر قرار مجلس إدارة المؤسسة المذكورة في ١٧ من يوليو  
سنة ١٩٦١ ونص على أنه مع عدم الإخلال بأحكام القرار السابق  
لمجلس الإدارة في شأن التعيين وتحديد المرتبات والمزايا تسرى  
أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ على موظفي المؤسسة إلى أن يتم  
وضع اللائحة الدائمة لموظفي وعمال المؤسسة وفي ٢٥ من سبتمبر سنة  
١٩٦١ أصدر مجلس إدارة المؤسسة قراراً مفسراً لقراره  
السابق يقضى بأن المقصود بتطبيق أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١  
على موظفي المؤسسة هو تطبيق القواعد الواردة به دون التقيد بجدول  
المرتبات الواردة به أو المترتبة عليه من حيث اعلنة الغلاء وغيرها واستمرار  
العمل بالنسبة لها بالقواعد التي كان معمولاً بها قبل ذلك وفقاً لما أصدره  
المجلس بشأنها من قرارات ومن ثم فقد استبعدت جداول المرتبات الملحقه  
بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة وكذا قواعد  
اعلنة غلاء المعيشة المترتبة على أحكام هذا القانون من نطاق النظم المعمول  
بها في المؤسسة المذكورة والتي اعتدت بالقواعد الواردة في الأمر العسكري  
رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ بالنسبة إلى اعلنة غلاء المعيشة التي تصرف  
للعاملين بها .

كما زالت الجمعية العمومية أن مؤسسة ضاحية مصر الجديدة لم يثبت  
أنها وصف المؤسسة العامة طبقاً للقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار  
قانون المؤسسات العامة وترتب على ذلك عدم خضوعها لقرار رئيس  
الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ بمرين أحكام لائحة نظام العاملين  
بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية  
رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على العاملين في المؤسسات العامة ومن ثم ظلت  
مؤسسة ضاحية مصر الجديدة خاضعة فيما يتعلق بالمرتبات وإعانة غلاء  
المعيشة لنظمتها ولوائحها الداخلية .

وفي ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٦٤ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم  
٢٩٠٧ لسنة ١٩٦٤ وقضى في مادته الأولى بتحويل مؤسسة ضاحية مصر  
الجديدة إلى شركة مساهمة عربية تسمى شركة مصر الجديدة للإسكان

والتميم وتكون لها شخصية اعتبارية وتباشر نشاطها ونفاذ احكام هذا القرار والنظام الملحق به . وتتبع هذه الشركة المؤسسة المصرية العامة للسكان والتميم . ومنذ هذا التاريخ خضعت الشركة المنشأة بالقرار الجمهوري سالف الذكر لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ باصدار لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة ومقتضى نص المادة الثانية من هذه اللائحة الا تسرى القواعد والنظم الخاصة باعانة غلاء المعيشة على العاملين باحكامها وبذلك يمتنع من تاريخ صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٠٧ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه التغيير في قيمة اعانة غلاء المعيشة المستحقة للعاملين بالزيادة أو النقصان ويتخذ هذا التاريخ اساسا لتجديدها وضما الى مرتبات العاملين بالشركة المذكورة .

وعلى مقتضى ما تقدم فان ما قضى به القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة من الفاء قواعد اعانة غلاء المعيشة اعتبارا من اول يوليو سنة ١٩٦٤ وما طبق على العاملين بالدولة العاملين بركات خاصة في شأن ضم اعانة غلاء المعيشة الخاصة بهم الى مرتباتهم من اول يوليو سنة ١٩٦٥ — لا يسرى على العاملين بشركة مصر الجديدة للسكان والتميم نظرا الى ان هذه الشركات ظلت تخضع لنظمها ولوائحه الداخلية في شأن المرتبات واعانة غلاء المعيشة حتى تاريخ صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٠٧ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه واعتبارا من هذا التاريخ بدأ خضوع العاملين بها لقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بلائحة الشركات التابعة للمؤسسات العامة وذلك تاسيسا على ان المعمول عليه في تحديد تاريخ سريان القرارات الادارية التنظيمية هو تاريخ صدورها وليس تاريخ نشرها مادام ان هذه القرارات لم تجدد تاريخا آخر لنفاذ احكامها .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن التاريخ الذى يتخذ اساسا لتجديد اعانة غلاء المعيشة وضما الى مرتبات العاملين بشركة مصر الجديدة للسكان والتميم هو تاريخ صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٠٧ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه .

( نقوى ٤٦٧ — فى ١٩٧٢/٥/٢٠ ) .

## الفصل السابع

المودة الى منح اعانة غلاء المعيشة ثم استهلاكها

قاعدة رقم ( ١٤٤ )

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٧٥ بمنح اعانة غلاء المعيشة. — مؤدى نصوصه أنه يتعين حساب اعانة غلاء المعيشة على اساس ربط الفئة الوظيفية التي يشغلها العامل في أول ديسمبر سنة ١٩٧٤ وأن تعديلها مقصور على تغير حالته الاجتماعية وذلك دون اعتداد بما يطرأ على فئته من تعديل لاحق للتاريخ المذكور ولو ارتدت آثاره الى تاريخ سابق — يترتب على ذلك عدم جواز تعديل نسبة اعانة غلاء المعيشة طبقا لما يطرأ على الفئة الوظيفية من تغير بعد ١٩٧٤/١٢/١ نتيجة لتسوية حالته بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وتعديلاته — وجوب استهلاك الاعانة من الزيادة في مرتب العامل بالتطبيق لاحكام القانون المذكور — أما التسويات والترقيات التي نبت طبقا لاحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالة بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية فإنه يترتب عليها تعديل حساب نسبة اعانة غلاء المعيشة المستحقة له — اساس ذلك — أن هذا القانون نشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٧٣/٨/٢٣ وعمل به اعتبارا من ١٩٧٣/٩/٢٤ وهو تاريخ سابق على التاريخ الذي تتخذ فيه الفئة الوظيفية للعامل اساسا لحساب الاعانة — قرار جهة الادارة بإجراء التسوية يكشف عن هذا الحق ولا يقرره ومن غير المقبول أن يضار العامل من تراخي الادارة في تسوية حالته الى ما بعد ١٩٧٤/١٢/١ .

ملخص الفتوى :

أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٧٥ بمنح اعانة غلاء المعيشة ينص في مادته الاولى على أن : « يمنح العاملون بالدولة اعانة غلاء المعيشة شهريا وفقا للفئات والقواعد المنصوص عليها بالجدول المرفق لهذا القرار ... » ، وأن قواعد تطبيق الجدول الملحق بالقرار

المشار إليه تنص على ما يلي : « ١ - تحسب الاعانة على أساس ربط فئة العامل الوظيفية في أول ديسمبر ١٩٧٤ . ٢ - تعدل النسبة المئوية للاعانة تبعاً لتغير الحالة الاجتماعية فقط . ٣ - تستهلك اعانة غلاء المعيشة مما حصل أو يحصل عليه العامل بعد أول ديسمبر ١٩٧٤ من علاوات دورية أو علاوات ترقية أو أية تسويات تترتب عليها في المرتب الاساسي » .

ويبين مما تقدم أنه يتعين حساب اعانة غلاء المعيشة على أساس ربط الفئة الوظيفية التي يشغلها العامل في أول ديسمبر ١٩٧٤ وأن تعديلها مقصور على تغير حالته الاجتماعية ، وذلك دون اعتداد بما يطرا على فئة من تعديل لاحق للتاريخ المذكور ولو ارتدت آثاره الى تاريخ سابق ، ومن ثم فانه لما كان حصول العامل على فئة اعلى نتيجة لتسوية حالته بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة او القطاع العام انما يتم منذ تاريخ العمل به في ١٩٧٤/١٢/٣١ وهو تاريخ لاحق لاول ديسمبر ١٩٧٤ فانه لا يجوز تعديل حساب اعنائه الغلاء تبعاً لما يطرا على فئة العامل من تغير طبقاً للقانون المذكور ، كذلك فان العبرة في استهلاك الاعانة وفقاً لصريح نص القاعدة الساندة آنفة الذكر هي بحصول العامل على زيادة في مرتبه بعد ١٩٧٤/١٢/١ سواء تطلت تلك الزيادة في علاوة دورية أو علاوة ترقية ومن ثم فيعين استهلاك الاعانة من الزيادة التي تطرا على مرتب العامل نتيجة تطبيق احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، اذ انه سيحصل عليها بعد ١٩٧٤/١٢/١ اعمالا لنص البند ( ط ) من المادة الثانية من مواد اصدار ذلك القانون . لئن عيضى بصرف الفروق المالية المترتبة على رد اللادمية أو الترقية طبقاً للمكمله اعترافاً من ١٩٧٥/٧/١ .

لما عن مدى تأثير اعانة غلاء المعيشة بالتسويات التي تتم طبقاً لاحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالة بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية فانه لما كان هذا القانون قد نشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٧٣/٨/٢٣ ، وعمل به طبقاً لنص المدة ( ١٨٨ ) من الدستور اعتباراً من ١٩٧٣/٩/٢٤ ، وهو تاريخ سابق على التاريخ الذي تتخذ فيه الفئة الوظيفية للعامل أساساً لحساب الاعانة ، وكان قرار جهة الادارة بالجراء التيسوية يكسب عن هذا الحق

ولا يقرره بانه من غير المقبول ان يضار العامل من تراخي الادارة في تسوية حاجته الى ما بعد ١٩٧٤/١٢/٣١ ، بما مؤداة أن تسوية حالة العامل .  
بالتطبيق لإحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ يترتب عليها تعديل حساب نسبة اعانة غلاء المعيشة المستحقة له .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى ما يأتي :

أولاً - عدم جواز تعديل نسبة اعانة غلاء المعيشة تبعاً لما يطزأ على الفئة الوظيفية للعامل من تغير بعد ١٩٧٤/١٢/١ نتيجة لتسوية حالته بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وتعديلاته ، ووجوب استهلاك الاعانة من الزيادة في مرتب العامل بالتطبيق لاحكام القانون المذكور .

ثانياً - أن التسويات والترقيات التي تمت طبقاً لاحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ تؤثر في تحديد نسبة اعانة غلاء المعيشة .

( ملك ١٨/٢/٥٨ - جلسة ١٩٨٠/٤/٢ ) .

قاعدة رقم ( ٢٤٥ )

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩١ لسنة ١٩٧٥ بمنح اعانة غلاء معيشة للعاملين بالدولة - حدد نسب الاعانة بحسب الحالة الاجتماعية للعامل وما يموله من اولاد - الاصل أن احكام هذا القرار تسرى على العاملين دون تفرقة بين الرجل والمرأة - معاملة الزوجة العاملة معاملة الاعزب اذا كان كلا الزوجين من العاملين باحدى الجهات الخاضعة لاحكام القرار المشار اليه - هذا التحرز اوردته المشرع حتى لا يتضاعف ما تحصل عليه الاسرة من اعانة غلاء المعيشة لذات السبب - استحقاق الزوجة العاملة المطلقة للاعانة بحسب عدد الاولاد اذا لم يتوافر في حقها اساس هذا الحرمان متى كانت تتولى اعادة اولادها .

ملخص الفتوى :

أن المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٧٥ بمنح اعانة غلاء المعيشة للعاملين بالدولة تنص على أن « يمنح العاملون

مبالغة اعانة غلاء معيشة شهرية وفقا للفئات والقواعد المنصوص عليها  
سبالجدول المرافق لهذا القرار ، وتسرى هذه الاعانة اعتبارا من أول شهر  
مايو سنة ١٩٧٥ أو من تاريخ التعيين بالنسبة لمن يعين بعد هذا  
التاريخ » .

وتنص المادة الثانية على أن « تسرى احكام هذا القرار على جميع  
العاملين بالدولة سواء كانوا بالجهاز الادارى للدولة ووحدات الادارة  
المحلية أو الهيئات أو المؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة  
لها وكذا تسرى على العاملين الذين ينظم توظيفهم قوانين خاصة بما فيهم  
أفراد القوات المسلحة والشرطة والاتحاد الاشتراكي العربي والصناعة » .

وبالرجوع الى جدول اعانة غلاء المعيشة المرفق بالقرار المشار اليه  
يبين أن نسبة الاعانة تتدرج ارتفاعا بحسب ما اذا كان العامل أعزبا أو  
متزوجا ولا يعول اولادا أو يعول ولدين على الاكثر أو يعول أكثر من  
ولدين .

وينص البند (٢) من القواعد الواردة بالجدول المذكور على أن « تعدل  
النسبة المئوية للاعانة تبعا لتغير الحالة الاجتماعية فقط وذلك اعتبارا من  
أول الشهر التالي لتغير الحالة الاجتماعية ..

وينص البند (هـ) على أن « تعامل الارملة التي تعول اولادا معاملة  
المتزوج الذى يعول اولادا ونقا لحالتها الاجتماعية » .

ومن حيث أن نظام اعانة غلاء المعيشة هو من النظم المالية التى  
تطبق على العاملين بالدولة رجالا ونساء ، فإنه عندما يقرر المشرع نظاما  
لتحديد نسبة اعانة الغلاء تتدرج بحسب عدد الاولاد فإن هذا النظام  
يسرى على العاملين أيا كان جنسهم شأنه فى ذلك شأن النصوص  
والاحكام المحددة للاجور بمسئمة عامة والتي لا تفرق بين الرجل والمرأة فى  
خصوص تطبيقها غاية الامر أن المشرع عند وضع نظام اعانة غلاء  
المعيشة تحرز للحالة التى يكون فيها كلا من الزوج والزوجة من العاملين  
بأحدى الجهات الخاضعة لقرار منح اعانة غلاء المعيشة رقم ٣٩٠ لسنة

١٩٧٥ مقرر أن تعامل الزوجة في هذه الحالة معاملة الاعزب ، اذ لولا هذا التحرز لكان مؤدى اطلاق قاعدة انطباق النظم المالية على العاملين بالدولة رجلا ونساءا السابق الاشارة اليها ان يستحق كلا الزوجين اعانة غلاء معيشة حسب نفس عدد الاولاد فيتضاعف بذلك ما يحصل للاسره لذات السبب — وهو عدد الاولاد — وقد كان في مكتة المشرع ان يسكت على هذه النتيجة اذا اخذ بالانفصال المطلق بين وضع كل من الزوج والزوجة من ناحية الوطنية الا انه شاء ان يتدخل لمنع ازدواج في الصرف بان جعل الزيادة المترتبة على وجود الاولاد تدخل في استحقاق الزوج اما الزوجة فلا تستحق سوى الاعانة المقررة للاعزب اما في غير هذه الحالة فانه طالما كان الزوج لا يعمل في احدى الجهات التي يسرى عليها القرار المشار اليه فلاصل ان الزوجة تستحق اعانة الغلاء بحسب عدد الاولاد حيث لم يتوفر في حتمها اساس الحرمان من هذه الزيادة اذ لا ازدواج في الصرف بين الزوج والزوجة ولن يصل الي الاسرة التي تضم الزوج والزوجة والاولاد سوى ٥ اعانة غلاء واحدة .

ومن حيث أنه لا حجاج بان المستحق للاعانة هو الملزم بالاعالة شرما لان تفسير « الاعالة » الوارد في النصوص المقررة لاعانة غلاء المعيشة لا يطابق بالضرورة مع المعنى الشرعى القائل بان الاعالة هي الالتزام بالنفقة اذ انه في مجال وضع النظم الادارية والمالية للعاملين بالدولة فان المشرع لا يستعمل بالضرورة الانكار المتعلقة بالاحوال الشخصية "خاصة بهؤلاء العاملين بل ان المشرع في هذا المجال ينطلق من واقع معالجة اوضاع اجتماعية واقتصادية خاصة بهؤلاء العاملين ويضع لها ما يراه ملائما من احكام ، حقا انه لا يضع من الاحكام ما يتعارض مع القواعد التي تحكم الاحوال الشخصية ولكنه خارج نطاق هذا التعارض ليس عليه من ضمير في أن يقرر لهم حقوقا تزيد على تلك التي تقرها قواعد الاحوال الشخصية .

واية ذلك ان البند (٥) من القواعد الملحقة بجدول اعانة غلاء المعيشة تنص على ان «تعامل الامرلة التي تغول اولادا ... الخ » بمعنى الاعالة ليس هو المعنى الشرعى اذ ان الام ليست هي الزمة بالاتفاق على

الأولاد حتى إذا توفى والدهم، وقد يكون المزمع بالتفاني غير الأمية من الأنظار  
الكثير ، للاعالة معنًى واقعي. يقوم على أساس الزناط الدم بالأولاد في  
حالة وفاة والدهم أو غير ذلك من الأسباب التي يكثرها المشرع .

وبتطبيق المبادئ السابقة على واقعة الحال يتبين أن السيدة / .....  
المروضة حالتها تستحق اعانة غلاء معيشة يصيب حالتها الاجتماعية  
( عدد أولادها ) طالما أن الأولاد يعيشون معها .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية إلى استحقاق السيدة / .....  
المطلقة لاعانة غلاء المعيشة المقرر لحالتها الاجتماعية ( عدد الأولاد ) وفتحة  
لاحكام القرار الجمهوري رقم ٣٩١ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه طالما أن مطلقها  
لا يعمل بجهة من الجهات المحددة في هذا القرار .

( ملف ٧٧٣/٤/٨٦ — جلسة ١٩٧٧/١٠/١٩ )

#### قاعدة رقم ( ١٤٦ )

##### المادة :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٠ لسنة ١٩٧٥ بمنح اعانة غلاء معيشة  
للعاملين بالدولة يستفاد منه أن المشرع منح العاملين الكثرين الذين تقل  
مرتبتهم عن خمس جنيهاً اعانة غلاء معيشة بشرط ألا يترتب عليها زيادة  
مرتبتهم عن هذا القدر — استهلاك مقدار الاعالة مما يحصلون عليه بمعد  
١٩٧٤/١٢/١ من علاوات تورية أو علاوات ترقية أو أية زيادة في المرتبة  
الاساسية تنتج عن التسويات التي قد تجرى لهم — القانون رقم ٦ لسنة  
١٩٧٧ بمنح علاوات اضافية للعاملين بالجهاز الإداري للدولة والهيئات  
العامة والقطاع العام والكليات الخاصة مقتضاه منح جميع العاملين في  
أول يناير سنة ١٩٧٧ علاوة اضافية ايا كان مقدار مرتبتهم ولو اثنى منعه  
الى تجاوز نهاية الربط المقرر للمستوى أو الدرجة أو الفئة المالية وبغض  
ناتج على العلاوة التورية المقررة ويكون أن تخفض قيمتها بأى قدر من اعانة  
الغلاء المستحقة في ١٩٧٧/١/١ — المشرع حجب تلزم العلاوة الاقتصادية  
عن ثلاثة مستحقات للعامل أولها نهاية الربط الذي يشغله مع أنها جسر



من المرتب وثانيتها الملاوة الدورية العادية مع أنها تستحق في ذات التاريخ وثالثتها اعانة غلاء المعيشة بالرغم من حكم الاستهلاك الذي تخضع له هذه الاعانة — اثر ذلك — عدم جواز استهلاك اعانة غلاء المعيشة من الملاوة الاضافية المستحقة في ١٩٧٧/١/١ ولو تجاوز بها مرتب العامل خمسين جنيها .

#### ملخص الفتوى :

المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٧٥ بمنح اعانة غلاء معيشة للعاملين بالدولة تنص على أن « يمنح العاملون بالدولة اعانة غلاء معيشة شهريا ، وفقا للفئات والقواعد المنصوص عليها بالجدول المرافق لهذا القرار ، وتسرى هذه الملاوة اعتبارا من اول شهر مايو سنة ١٩٧٥ ، ومن تاريخ التعيين بالنسبة لمن يعين بعد هذا التاريخ » .

وينص البند الثالث من القواعد الملحقة بالجدول المرفق بالقرار المذكور على أنه « يجب في جميع الاحوال الا يزيد مجموع ما يتقاضاه العامل من مرتب أو أجر اساسي بالاضافة الى اعانة الغلاء عن خمسين جنيها شهريا » .

وينص البند السادس من ذات القواعد على أن ( تستهلك اعانة غلاء المعيشة بها حصل أو يحصل عليه العامل بعد اول ديسمبر سنة ١٩٧٤ من علاوات دورية أو علاوات ترقية أو أية تسويات تترتب عليها زيادة في المرتب الاساسي ) .

وتنص المادة الاولى من القانون رقم ٦ لسنة ١٩٧٧ بمنح علاوة اضافية للعاملين بالجهاز الاداري للدولة والهيئات العامة والقطاع العام والكادرات الخاصة على أن « تمنح اعتبارا من اول يناير سنة ١٩٧٧ علاوة اضافية للعاملين ب وحدات الجهاز الاداري للدولة والهيئات العامة ووحدات القطاع العام ، والعاملين بالمعاملين بكادرات خاصة ، وذلك بالفئة المقررة لهم كل حسب حالته أو الفئة أو الدرجة التي يشغلها ، ولو تجاوز بها نهاية ( م ٢١ - ج ٥ )

رابط المستوى أو الدرجة أو الفئة المالية التي يشغلها ، ولا يشير منح عبءه  
العلوة من هوامد منتج الاستغلال العمومية الواردة بالقوانين المتعلقة  
العاملين بها .

ولا تخصم من العلوّة الإضافية أي قدر من اعانة غلاء المعيشة  
المستحقة للعامل في أول يناير سنة ١٩٧٧ .

وبين من هذه النصوص أنه بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم  
٣٩٠ لسنة ١٩٧٥ منح المشرع العاملين الذين تقل مرتباتهم عن خمسين  
جنيهاً اعانة غلاء معيشة بشرط ألا يترتب عليها زيادة مرتباتهم عن هذا  
القدر . وظل أن تستهلك مقدار الاعانة مما يحصلون عليه بعد ١٩٧٤/١٢/١  
من علاوات عمومية أو علاوات ترقية أو أية زيادة في المرتب الأساسي تنتج  
عن التسويات التي قد تجرى لهم .

كما أنه بمقتضى القانون رقم ٦ لسنة ١٩٧٧ منح المشرع في أول يناير  
سنة ١٩٧٧ جميع العاملين علوة اضافية إما تكن بمقدار مرتباتهم ولو أدى  
بعضها إلى تجاوز نهاية الراتب المقرر للمستوى أو العرجة أو الفئة المالية  
، وبغير تأثير على العلوّة العمومية المقررة وبدون أن تخفض قيمتها بأي قدر  
من اعانة الغلاء المستحقة في ١٩٧٧/١/١ ومن ثم فإن المشرع يكون قد حجب  
تأثير العلوّة الإضافية عن ثلاثة مستحقين للعامل أولها نهاية الراتب الذي  
يشغله مع أنها جزء من المرتب وثانيها العلوّة العمومية العادية مع أنها  
تستحق في ذات التاريخ وثالثها اعانة غلاء المعيشة بالرغم من حكم الاستهلاك  
الذي تخضع له هذه الاعانة ولقد قطع المشرع العلاقة بين العلوّة الإضافية  
، وذلك الحقوق من مصدر لتعويض التقية التي من أجلها قرر منغ العلوّة  
الإضافية إلا زعم زيادة مرتبات العاملين زيادة فعلية بمقدار العلوّة  
الإضافية ، وبناء على ذلك فإنه لا يجوز استهلاك اعانة غلاء المعيشة  
من العلوّة الإضافية المستحقة في ١٩٧٧/١/١ فنزولا على صريح نص الفقرة  
الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٦ لسنة ١٩٧٧ ، حتى لا يؤدي ذلك  
إلى الانتقاص من العلوّة الإضافية التي قصد المشرع أن يحصل عليها  
العامل ككلية .

لكللك انتهى رأى الجمعية العمومية لتسوى الفئوى والقشوى الى  
استحقاقى اعانة علاء المعيشة ولو تجاوز مرتب العامل بالعلوة الاعشانية  
خمسين جليها .

( ملك ٨٢٢/٤/٨٦ - جلسة ١٩٧٦/١٠/٢٧ )

قاعدة رقم ( ١٤٧ )

المادة :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٠ لسنة ١٩٧٥ بمنح اعانة علاء المعيشة  
متضمن حسابها على اساس الفئة التي يشغلها العامل في ١٩٧٤/١٢/١  
وجعل تعديلها مرتبط بتغير حالته الاجتماعية فقط - حصول العامل على  
زيادة في مرتبه بعد ١٩٧٤/١٢/١ سواء تمثلت هذه الزيادة في علاوة لوزية  
او علاوة ترقية او ترتبت على تسوية من شأنها الارتداد بخلافه الى تاريخ  
سابق - استهلاك الامانة من الزيادة - تطبيق - استهلاك الامانة من  
الزيادة التي تطرا على مرتب العامل نتيجة لتسوية حالته بالتطبيق لاحكام  
القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تصحيح اوضاع العاملين المدنيين  
بالقولة .

ملخص الفتوى ::

ان ما تضمنه منشور وزارة المالية رقم ٤ لسنة ١٩٧٦ يتفق مع  
غشواها الضامنة بجلقة ١٩٧٧/١/١٣ ( ملف رقم ٧٢٢/٤/٨٦ ) التي  
انتهت الى عدم تعديل نسبة اعانة علاء ووجوب استهلاكها من الزيادة في  
المرتب الناتجة عن تطبيق القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ استنادا الى ان قرار  
رئيس الجمهورية رقم ٢٩٠ لسنة ١٩٧٥ بمنح اعانة علاء المعيشة تضمن  
حسابها على اساس الفئة التي يشغلها العامل في ١٩٧٤/١٢/١ وجعل  
تعديلها مرتبطا بتغير حالته الاجتماعية فقط ، وان الزيادة في مرتب العامل  
نتيجة تطبيق القانون - المذكور ستطرا بعد ١٩٧٤/١٢/١ .

ولما كانت القاعدة الضالصة من قواعد تطبيق الجدول الملحق بالقرار  
مرقم ٢٩٠ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه تنص على ان لا تستهلك اعانة علاء

المعيشة مما حصل أو يحصل عليه العامل بعد أول ديسمبر ١٩٧٤ من علاوات دورية أو علاوات ترقية أو أية تسويات تترتب عليها زيادة في المرتبة الاساسى « فان العبرة في استهلاك اعانة الغلاء وفقا لصريح عبارة هذا النص هي بحصول العامل على زيادة في مرتبه بعد ١٩٧٤/١٢/١ سواء تمظت تلك الزيادة في علاوة دورية أو علاوة ترقية أو تريبا على تسوية من شأنها الارتداد بحالته الى تاريخ سابق ومن ثم يضمن استهلاك الاعانة من الزيادة التى تطرا على مرتب العامل نتيجة لتسوية حالته بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المعمول به من ١٩٧٤/١٢/٣١ اذ انه سيحصل عليها بعد ١٩٧٤/١٢/١ أعمالا لنص البند ( ط ) من المادة الثانية من مواز اصدار هذا القانون التى تقضى بصرف الفروق المالية المترتبة على رد الاتمية أو الترقية تطبيقا لاحكامه اعتبارا من ١٩٧٥/٧/١ ( نفوى ١١٨٧ — فى ١٩٧٩/١٢/٩ )

#### قاعدة رقم ( ١٢٨ )

##### المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٧٥ يقضى بمنح الضاملة اعانة غلاء معيشة مع حسابها على أساس بداية ربط الفئة الوظيفية التى يشغلها فى اول ديسمبر سنة ١٩٧٤ وقصر تعديلها على تغير الحالة الاجتماعية فقط مع استهلاكها مما حصل عليه العامل بعد هذا التاريخ من علاوات دورية أو علاوات ترقية أو أية تسويات تترتب عليها زيادة في المرتب الاساسى — اثر ذلك — عدم جواز تعديل اعانة الغلاء تبعا لما يطرأ من تغير على الفئة الوظيفية للعامل بعد هذا التاريخ نتيجة تسوية حالته. يلقون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ — استهلاك الاعانة من الزيادة فى المرتب الناتجة عن تطبيق احكام ذلك القانون .

##### ملخص الفتوى :

ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٧٥ بمنح اعانة غلاء المعيشة ينص فى مادته الاولى على ان : « يمنح العاملون بالدولة اعانة غلاء معيشة شهريا وفقا للثلاث والقواعد المنصوص عليها بالجدول المرافق

باعتبار القراز ... » وأن قواعد تطبيق الجدول الملحق بالقراز المشار اليه تنص ما يلي :

١ - تحسب الاعانة على أساس ربط فئة العامل الوظيفية في اول ديسمبر ١٩٧٤ .

٢ - تعدل النسبة المئوية للاعانة تبعاً لتغير الحالة الاجتماعية فقط .

٣ - تستهلك اعانة غلاء المعيشة ما حصل عليه العامل بعد اول ديسمبر ١٩٧٤ من علاوات دورية أو علاوات ترقية أو أية تسويات ترتب عليها زيادة في المرتب الاساسى .

وبين مما تقدم انه يتعين حساب اعانة غلاء المعيشة على أساس ربط الفئة الوظيفية التى يشغلها العامل في اول ديسمبر ١٩٧٤ وان تعديلها مقصور على تغير الحالة الاجتماعية للعامل ، وذلك دون اعتداد بما يطرا على فئته من تعديل لاحق للتاريخ المذكور ولو ارتدت اثره الى تاريخ سابق ومن ثم فانه لما كان حصول العامل على فئة أعلى نتيجة لتسوية حالته بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام أنها يتم منذ تاريخ العمل به في ١٩٧٤/١٢/٣١ وهو تاريخ لاحق لاول ديسمبر ١٩٧٤ فانه لا يجوز تعديل حساب تلك الاعانة تبعاً لما يطرا على فئة العامل من تغيير طبقاً للقانون المذكور .

كذلك فان العبرة في استهلاك اعانة الغلاء وفقاً لصريح نص القاعدة السادسة آتفة الذكر هى حصول العامل على زيادة في مرتبه بعد ١٩٧٤/١٢/١ سواء تطلبت تلك الزيادة في علاوة دورية أو علاوة ترقية أو ترتبت على تسوية من شأنها الارتداد بحالته الى تاريخ سابق ، ومن ثم يتعين استهلاك الاعانة من الزيادة التى تطرا على مرتب العامل نتيجة تطبيق احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، اذ انه سيحصل عليها بعد ١٩٧٤/١٢/١ اجمالاً لنص البند ( ط ) من المادة الثانية من مواد اصدار ذلك القانون التى تقضى بصرف الفروق المالية المترتبة على رد الاندبية أو الترقية طبقاً لاحكامه اعتباراً من ١٩٧٥/٧/١ .

لذلك انتهى رأي الجمعية الجمهورية لقيسي الفتوى والتشريع إلى ما يأتي :

أولاً - عدم جواز تعديل اعانة غلاء المعيشة تبعاً لما يطرأ على الفئة الوظيفية للعامل من تغيير بعد ١٩٧٤/١٢/١ نتيجة تسوية حالته بالقياسون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

ثانياً - استهلاك الاعانة من الزيادة في مرتب العامل بالتطبيق لاحكام القانون المذكور .

( ملك ٤١٧/٣/٨٦ - جلسة ١٩٨٠/١/١ )

#### قاعدة رقم ( ١٤٩ )

المبدأ :

استهلاك اعانة غلاء المعيشة ما حصل او يحصل عليه العامل بعد أول ديسمبر سنة ١٩٧٤ من زيادة في المرتب الاساسي - قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٧٥ بمنح اعانة غلاء المعيشة - سريان هذا الحكم على الزيادة في مرتب العامل نتيجة تطبيق قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ معـدلاً بالقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٧٥ .

ملخص الفتوى :

لما كانت القواعد الملحقة بالف جدول المرافق للقرار الجمهوري رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه ، قد تضمنت كذلك النص على ان « يستهلك اعانة غلاء المعيشة ما حصل او يحصل عليه العامل بعد أول ديسمبر سنة ١٩٧٤ من علاوات ترقية او اية تسويات تترتب عليها زيادة في المرتب الاساسي » ولما كانت الزيادة في مرتب العامل نتيجة تطبيق القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ والقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٧٥ هي زيادة حصل عليها العامل بعد التاريخ المذكور ، فانه يتعين استهلاك الاعانة منها .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية إلى ما يلي :

١ — عدم احقية الانسة / . . . . . في تعديل اعانة الغلاء المستحقة لها نتيجة تطبيق القانونين رقمى ١١ و ١٠ لسنة ١٩٧٥ .

٢ — وجوب استهلاك اعانة الغلاء المستحقة لها من الزيادة الناتجة من تطبيق القانونين المذكورين .

( ملف ٧٢٢/٤/٨٦ — جلسة ١٩٧٧/١/١٢ )

قاعدة رقم ( ١٥٠ )

المبحث :

ان المشرع بالقانونين رقمى ٤١ لسنة ١٩٧٥ ، ٥٣ لسنة ١٩٧٦ قرر منح اعانة غلاء معيشة للعاملين على اساس بداية ربط الفئة الوظيفية كما قرر منحهم اعانة غلاء اضافية بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٨٠ على اساس حالاتهم الاجتماعية وسأوى في ذلك بين العاملين المعينين في تاريخ العمل بهذه القوانين ومن يعينون بعد هذا التاريخ ومن تقضى بذلك احقية العاملين المعينين اعتبارا من اول يناير سنة ١٩٨٠ في صرف هذه الاعانات فاذا كان القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٨٠ قد ألغى بعد ذلك بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٨١ الذي قرر منح العاملين علاوة اجتماعية على اساس الحالة الاجتماعية اعتبارا من ١٩٨١/٧/١ فان بوذى ذلك استحقاق العاملين المعينين في اول يناير سنة ١٩٨٠ اعانة الغلاء الاضافية المقررة بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٨٠ حتى آخر يونية سنة ١٩٨١ ثم منحهم العلاوة الاجتماعية ونقضا للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٨١ اعتبارا من ١٩٨١/٧/١ .

ملخص الفتوى :

تنص المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٠ سنة ١٩٧٥ بمنح اجابة غلاء معيشة للعاملين بالدولة على ان « يمنح العاملون بالدولة اعانة غلاء معيشة شهريا وفقا للنفقات والقواعد المنصوص عليها بالجدول المرافق لهذا القرار . . . » وتقضى القاعدة الاولى من القواعد المشار اليها بان « تصويب الاعانة على اساس بداية ربط فئة العامل الوظيفية في اول

ديسمبر سنة ١٩٧٤ أو في تاريخ بداية التعيين لمن عين أو يعين بعد هذا التاريخ . . . » كما استعرضت القوانين الآتية :

١ - القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٧٥ بتقرير بعض الأحكام الخاصة بإعانة غلاء المعيشة وتنص المادة الأولى منه على أن « تصرف إعانة غلاء معيشة وفقا للقواعد المقررة في قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٧٥ وتنفى هذه الإعانة من . . . . . كما تنفى من جميع الضرائب والرسوم المقررة على الأجور والمرتبلة وما في حكمها » .

٢ - القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٦ بزيادة مئآت إعانة غلاء المعيشة وتقضى ملته الأولى بأن « تزداد مئآت إعانة غلاء المعيشة المقررة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٧٥ بمنح إعانة غلاء معيشة للعاملين بالدولة بنسبة ٤٠ ٪ وتصرف الزيادة بالشروط والأوضاع المنصوص عليها في القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٧٥ بتقرير بعض الأحكام الخاصة بإعانة غلاء المعيشة وقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٧٥ بمنح إعانة غلاء معيشة للعاملين بالدولة وذلك مع عدم استهلاك هذه الزيادة مما حصل أو يحصل عليه العامل من علاوات . . . . . » .

٣ - القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٨٠ بتقرير إعانة غلاء إضافية وتنص المادة الرابعة منه على أنه « لا يجوز للعامل الجمع بين أكثر من إعانة طبقا لأحكام هذا القانون أو بينها وبين إعانة الغلاء الممنوحة لأصحاب المعاشات والمستحقين من ١/١/١٩٨٠ . . . . . » وتنص المادة الخامسة على أن « تحسب إعانة الغلاء على أساس الحالة الاجتماعية للعامل في ١/١/١٩٨٠ أو في تاريخ التعيين بالنسبة لمن يعين بعد هذا التاريخ وتعدل الإعانة وفقا لأحكام هذا القانون تبعا لتغير الحالة الاجتماعية ، وتصرف اعتبارا من أول الشهر التالي لتاريخ تقديم العامل طلبا بذلك .

٤ - القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٨١ بتقرير علاوة اجتماعية ، وتنص مادته الخامسة على أن « تمنح العلاوة على أساس الحالة الاجتماعية للعامل في ٣٠/٦/١٩٨١ أو في تاريخ التعيين بالنسبة لمن يعينون بعد هذا التاريخ » وتقضى مادته الثامنة بأن يلغى القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٨٠ بتقرير إعانة غلاء إضافية كما يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون » ، كما تنص مادته



التاسعة على أن « ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من أول يولية سنة ١٩٨١ » .

ومن حيث أنه يبين مما تقدم أن المشرع بالقانونين رقمي ٤١ لسنة ١٩٧٥ و ٥٣ لسنة ١٩٧٦ قرر منح اعانة غلاء معيشة للعاملين على أساس بداية ربط الفئة الوظيفية ، كما قرر منحهم اعانة غلاء اضافية بالقانون رقم ١٩٦٣ لسنة ١٩٨٠ على أساس حالاتهم الاجتماعية وسأوى في ذلك بين العاملين المعينين في تاريخ العمل بهذه القوانين ومن يمينون بعد هذا التاريخ الامر الذي يترتب عليه احقية العاملين المعينين اعتبارا من أول يناير لسنة ١٩٨٠ في صرف هذه الاعانتات .

ومن حيث ان المشرع بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٨١ سالف الذكر الى القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٨٠ بتقرير اعانة غلاء اضافية اعتبرارا من ١/٧/١٩٨١ ، وقرر منح العاملين علاوة اجتماعية على اساس الحالة الاجتماعية اعتبارا من هذا التاريخ ومن ثم فان العاملين المعينين في اول يناير سنة ١٩٨٠ يستحقون اعانة الغلاء الاضافية المقررة بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٨٠ حتى آخر يونيه سنة ١٩٨١ واعتبار من أول يونيو سنة ١٩٨١ تلغى هذه الاعانة الاضافية ، ويمنحون علاوة اجتماعية وفقا للقواعد الواردة بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٨١ انك البيان .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى  
الآتي :

**أولا —** احقية العاملين المعينين اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٨٠ في صرف اعانة غلاء المعيشة المقررة بالقانونين رقمي ٤١ لسنة ١٩٧٥ و ٥٣ لسنة ١٩٧٦ المشار اليهما واعانة الغلاء الاضافية المقررة بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٨٠ المنوه عنه .

**ثانيا —** تلغى اعانة الغلاء الاضافية المقررة بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٨٠ اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٨١ وتطبق القواعد الواردة بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٨١ المشار اليه .

## الفصل الثامن

### مسائل متنوعة

#### قائمة رقم ( ١٥١ )

#### المبدأ :

الميزة المالية المتعويض عليها بالمادة ٢ من المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ في شأن فصل الموظفين بغير الطريق التأديبي — اعتبارها بمثابة تعويض جزائي عن فصله وليس مرتباً أو معاشاً — اعانة الفلاح الداخلة ضمن هذا المبلغ تعتبر جزءاً من التعويض وتأخذ حكمة — عدم تأثرها بما يطراً بعد ذلك من تنظيمات عامة يتغير بها مقدار الإهانة زيادة أو نقصاناً .

#### ملخص الحكم :

يبين من استظهار نص المادة الثالثة من المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ ومذكرته الإيضاحية أن الموظف المنصوص بغير الطريق التأديبي بالتطبيق لاحكام هذا المرسوم بقانون تنقطع صلته بالحكومة من يوم صدور المرسوم أو القرار القاضي بفصله . ولما كان هذا الجهل ليس عقوبة تأديبية في ذاته ، فإن الموظف المنصوص لا يحرم من حقه المعاش أو المكافأة ، بل أن المشرع رأى أن يمنحه تعويضاً جزائياً عن فصله ، وهذا التعويض ينبغي في بعض المزايا المالية التي تقوم على قيم المدة الباقية . بلوغه سن الإحالة إلى المعاش إلى مدة خدمته بشرط ألا يتجاوز سنتين وعلى صرف التفرق بين رتبته وتوابعه وبين معاشه عن هذه المدة ، بيد أن هذا الفرق لا يصرف مقبلاً دفعة واحدة بل مجزأ على أقساط شهرية فإن لم يكن مستحقاً لمعاش منح ما يعادل رتبته عن المدة المضافة على اقساط شهرية أيضاً ، وذلك كله على سبيل التعويض عن هذا الفصل المفاجيء . وقد أفصح المشرع صراحة عن أن ما يمنح للموظف في هذه الحالة هو تعويض وليس مرتباً أو معاشاً ، وأن اتخذ معياراً لتجدير هذا التعويض ما يوازي الفرق بين مرتب الموظف

ومعاشه في المدة المضمومة ان كل من صاحب معاش ، وما يعادل مرتبه من المدة ذاتها ، ان لم يكن مستحقا لمعاش . وقد كان الإصمیل في هذه التعويض الجزافي أن يدفع للموظف بمجرد تحقق الواقعة القانونية المنشئة للحق فيه وهي الفصل ، الا انه رأى — لاعتبارات تتعلق بصالح الخزائن العامة من جهة حتى لا ترقى بدفع مبالغ جسيمة دفعة واحدة ، ورعاية للموظف نفسه من جهة أخرى حتى لا تضطرب حياته ان يقضى التعويض جملة قبسط يده في اثناءه — رأى أن يجعل دفع التعويضات موزعا على اقساط شهرية ، فتتسع الفسحة للموظف لتدبير شئون مستقبلية . ودفع هذا المبلغ على اقساط شهرية لا يغير من طبيعته كتعويض ثابت محدود ، ولا يحيله الي مرتب قليل للزيادة او النقص ، يؤكد ذلك ان انتطاع رابطة التوظيف بقرار الفصل ينزع عن الموظف الموصول صفته كموظف وينزع عن الفريق الذي يؤدي ينزع عن الموظف المرتب في الخصوص الذي هو مثل النزاع ، كما يؤكد هذا التفسير كذلك ان استحقاق التعويض مقدرا بالمعيار الذي قرره الشارع انها ينشأ في اليوم الذي يتم فيه فصل الموظف ويتعلق حقه به من هذا التاريخ . ولو ان اداه اليه لا يقع منجزا بل يقع مؤجلا على اقساط . ولما كان من عناصر التعويض اعانة غلاء المعيشة طبقا للمعيار الذي قدر الشارع التعويض على اساسه ، فانها تأخذ حكمة ولا تتأثر بما يطرا من تنظيمات عامة يتغير بها مقدار الامانة زيادة او نقصا وتبصر في حق الموظفين والمستخدمين والعمال في الضحجة ، لفقدان العلاوة بالنسبة الى الموظف الموصول صفة المرتب وانما جها في مقدار التعويض كعنصر من عناصره . فاذا كان الثابت ان المطعون عليه قد فصل من الخدمة اعتبارا من ١٧ من يناير سنة ١٩٥٣ بغير الطريق القضائي استنادا الى احكام المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ فقد زایلته صفة الموظف المعال ، وزایل التعويض — والاعانة احد عناصره — صفة المرتب ، وبالتالي لا يجري عليه التخفيض الذي نظمه قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣٠ من يونيو سنة ١٩٥٣ .

قاعدة رقم ( ١٥٢ )

المبحث :

موظفو الخارجية المتدربون للعمل في مصر — قرار وزارة المالية في  
١٩٤٦/٣/٢١ يمنحهم اعانة غلاء بالفئات المقررة في الخارج ايا كان مدة  
الندب — قرار وزير الخارجية في ١٩٤٩/٦/١ بقصر الاعانة على مدة اقصاها  
ثلاثة اشهر — بطلانه لصدوره من لا يملكه .

ملخص الفتوى :

ان قرارات مجلس الوزراء الصادرة بتنظيم منح اعانة غلاء لموظفي  
الهيئات التمثيلية في الخارج لم تتعرض لحالة من يندب من هؤلاء الموظفين  
للعمل في مصر ، وما اذا كانت تمنح هذه الاعانة بالفئات المقررة للخارج  
او بالفئات المحددة للموظفين المقيمين في مصر . والاصل الذي كان معمولاً  
به قبل صدور القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الخاص بنظم الموظفين هو ان  
يكون ترتيب شئون الموظفين وتحصيل المزايا المالية التي  
يحصلون عليها بالاضافة الى مرتباتهم بقرار من مجلس  
الوزراء . وقد نظمت فعلاً قواعد تحديد اعانة غلاء المعيشة وشروط منحها  
بقرارات من هذا المجلس بالنسبة الى الموظفين عمومًا بما فيهم موظفي  
الهيئات التمثيلية في الخارج . فاذا كانت هذه القرارات لم تتعرض لحالة  
ندب هؤلاء الموظفين للعمل في مصر ، فقد كان الامر يقتضى الرجوع الى هذا  
المجلس او تنظيمه بقرار من وزارة المالية ، جريا على ما كان متبعًا من  
قيامها بتوجيه الوزارات والمصالح الى القواعد الواجبة الاتباع في  
بعض شئون الموظفين ، وقد وافقت هذه الوزارة في ٣١ من مارس  
سنة ١٩٤٦ على ما اقترحه وزارة الخارجية من منح اعانة الغلاء لمن يندب  
من موظفي الهيئات التمثيلية للعمل في مصر بالفئات المقررة في الخارج ، دون  
ان يقيّد ذلك بـدّة معينة ، مما يتماشى مع الحكمة التي توختها الحكومة في  
تحديد منّات خاصة لاعانة الغلاء التي تمنح لموظفي هذه الهيئات ، بحيث  
تكون متفقة مع الظروف المعيشية والاحوال الاقتصادية في كل بلد ، ومما لا شك  
فيه ان ندب هؤلاء الموظفين للعمل في مصر لا يرفع عن كاهلهم الاعباء المالية  
القريبة على اقابهم في تلك البلاد ، ان المفروض هو بقاء التزاماتهم المعيشية  
عناك على ما هي عليه مدة الندب . ولما كان وزير الخارجية قد اصنر قرارا

في أول يونية سنة ١٩٤٩ ، عدل فيه القاعدة التنظيمية التي كانت قد وضعتها وزارة المالية في سنة ١٩٤٦ ، وأمر بقصر اعانة الغلاء ذات الفئة العالية على مدة اتصاها ثلاثة اشهر ونصف منها طالت مدة الاجازة أو النذب ، فان هذا القرار يكون باطلا لان وزير الخارجية ما كان يملك أن ينفرد بوضع احكام تنظيمية في هذا الشأن . ومن ثم تظل القاعدة التي وضعتها وزارة المالية سارية كما كانت دون تعديل : ويكون لموظفي الهيئات التمثيلية الذين يندبون للعمل في مصر الحق في تقاضي اعانة غلاء بالفئات المقررة في الخارج طوال مدة نذيبهم .

( فتوى ٧١ — في ٢٣/٢/١٩٥٤ )

### قاعدة رقم ( ١٥٣ )

المبدأ :

تعيين موظف بالحكومة نقلا من المجلس البلدى لمدينة الاسكندرية — لا يعتبر تعيينا مبتدا — استحقاقه اعانة غلاء المعيشة دون اشتراط مضي ثلاثة اشهر على تعيينه بالحكومة .

ملخص الحكم :

ان مقتضى اعتبار مدتي خدمة المدعى في كل من المجلس البلدى لمدينة الاسكندرية ووزارة التربية والتعليم وحدة لا تتجزأ بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٥ هو الا يكون له وجه لاستقطاع اعانة غلاء المعيشة وحرمان المدعى منها لمدة ثلاثة اشهر ابتداء من تاريخ تعيينه في وزارة التربية والتعليم ، على اساس اعتبار هذا التعيين مبتداً ومنقطع الصلة بماضى خدمته بمجلس بلدى الاسكندرية ، ومن ثم فانه يستحق هذه الاعانة عن المدة المشار اليها بعد اذ سبق خصمها منه لمدة الثلاثة الاشهر الاولى من بدء تعيينه بمجلس بلدى الاسكندرية .

( طعن ١٨٩ لسنة ٤ ق — جلسة ٢٨/٣/١٩٥٩ )

### قاعدة رقم ( ١٥٤ )

#### مبدأ :

قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٠ بتعديل تلك اعادة الفلاء ابتداء من اول مارس سنة ١٩٥٠ — النص في هذا القرار على ان يخضع من مرتب التخصيص او التفرغ او اى مرتب آخر مماثل حصل عليه الموظف منذ سنة ١٩٤٥ قيمة الزيادة التى يحصل عليها الموظف فى الاعانة ويسرى هذا الحكم على مرتب التقيش ومرتب الانتقال الثابت فيما لا يزيد على نصف المرتب — مناط الخصم فى هذه الحالة ان تكون هناك زيادة فيها يحصل عليه الموظف من اعانة الفلاء نتيجة لتطبيق هذا القرار ، فاذا لم تكن هناك زيادة له اصلا او كانت هذه الزيادة قد تلاشت بما جرى على مقدار اعانة الفلاء من تخفيض بموجب قرارات مجلس الوزراء الصادرة بعد ذلك تعين وقف الخصم من هذه المرتبات والبدلات .

#### ملخص الحكم :

ومن حيث أنه فى ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٠ أصدر مجلس الوزراء قراراً بتعديل اعادة الفلاء على الوجه الآتى ابتداء من اول مارس سنة ١٩٥٠ :

اولاً : رفع القيد الخاص بتثبيت اعانة غلاء المعيشة .

ثانياً : زيادة مكافآت الاعانة بنسب مختلفة بحسب ما اذا كان الموظف او المستحق او المتعامل ينتمى الى طائفة آباء الاولاد الثلاثة فاكتر ، او آباء الاولاد أو الوافدين أو طائفة الغرائب والمتزوجين فمن لا اولاد لهم .

ثالثاً : . . . . .

رابعاً : يخضع من مرتب التخصيص او التفرغ او اى مرتب آخر مماثل حصل عليه الموظف منذ سنة ١٩٤٥ ( فيما عدا بدل الملابس للضباط ) بقيمة الزيادة التى يحصل عليها الموظف فى الاعانة ويسرى هذا الحكم على مرتب التقيش ومرتب الانتقال الثابت فيما لا يزيد على نصف المرتب .

وبجلسة ٤ ديسمبر سنة ١٩٥٠ تنوز مجلس الوزراء اعسالة العمل بنظام تثبيت اعسالة الغلاء وذلك بتثبيتها على أساس الماهيات والرتبات والاجوز المنطقية للثوكتين والمنسختين والتفصال في الحنو نوتبر سنة ١٩٥٠ .

وبجلسة ١٧ من اغسطس سنة ١٩٥٢ قرر مجلس الوزراء الموافقة على استقطاع ما يوازي الزيادة التي سيفتفع بها بعض المواطنين عند نقلهم الى الكادر الجديد المحق بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥١ ، مما يحصلون عليه من اعسالة غسلاء المعيشية .

وبجلسة ٣٠ من يونية سنة ١٩٥٣ قرر مجلس الوزراء - أن يخض مقدار اعسالة غلاء المعيشة الذي يصرف لكل موظف ومستخدم وعامل وصاحب محاش اعتباراً من أول يوليه سنة ١٩٥٣ على أن يكون الخفض بنسب مئوية من البتخ التي يتقاضاه بالقتل كن واتخذ منهم من الاعسالة وذلك بالفتات التي اوردها القرار .

ومن حيث أن الواقشح من قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩ فبراير سنة ١٩٥٠ أن يظاط الخصم من المويك والبدلات التي اشار ان يكون هناك زيادة لها يحصل عليه الموظف من اعسالة الغلاء نتيجة لتطبيق القرار ، فاذا لم يكن هناك زيادة له اصلاً او تلاشت هذه الزيادة بما جرى على مقدار اعسالة الغلاء من تخفيض بموجب قرارات مجلس الوزراء الصادرة بعد ذلك تعين وقف الخصم من هذه المرتبات والبدلات .

ومن حيث ان الثابت من أوراق الطعن أن اعسالة الغلاء التي كانت تستحق للبدمي قبل تعديل فتاتها بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩/٢/١٩٥٠ على اساس انه من فئة آباء الاولاد الثلاثة في ١/٨/١٩٦١ تاريخ تقرير بدل الانتقال الثابت له هي ٨٢٥٠ جنيه وأن الاعسالة المستحقة له بعد تطبيق احكام قرار مجلس الوزراء المشار اليه هي ١٢٠٠ جنيه او زيادة قدرها ٣٧٥٠ جنيه ، كما ان التاليف ان مقدار اعسالة الغلاء التي يحصل عليها بالظن اعسالتوا ان ١٩٦٢/٨/١ من ٦٠٣٣٣ جنيه ومن ثم لها تد نقصت في التاريخ المذكور من ٨٢٥٠ جنيه الى ٧٠٣٣٣ جنيه نتيجة لتطبيق

الى الدرجة الثالثة في هذا التاريخ ، الامر الذى يقطع فى الدلالة على ان الزيادة التى حصل عليها المدعى فى اعلة الغلاء بقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩٥٠/٢/١٩ قد ثلاثت بتوالى الخصم منها الى ان نقص مقدارها بالفعل عما كان يتقاضاه قبل نفاذ القرار المشار اليه مما لا وجه معه لاجراء اى خصم من مرتب الانتقال الثابت المستحق للمدعى بقرار وزير الخزانة الصادر فى ١٩٦١/٨/٢١ ، وذلك دون حجة للتعرض فيها اذا كانت الزيادة نتيجة زيادة فئات الاعلة بالفعل او نتيجة الغاء قيد التثبيت ايضا .

ومن حيث انه لا وجه لما ذهب اليه الجهاز المركزى للحسابات وجملته ادارة قضايا الحكومة اسلما لطعنها من ان الرد لبدل الانتقال الثابت لا يتم الا اذا استهلك المقدار الاصلى لغلاء المعيشة قبل حدوث الزيادة لان هذا القول لا سند له من قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٠ الذى قصر الخصم من مرتب الانتقال الثابت على الزيادة فى الاعلة وبالتالي لا اسس له من القانون .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه اذ قضى باحقية المدعى فى صرف بدل الانتقال الثابت كاملا مع قصر صرف الفروق المالية المستحقة له نتيجة لذلك اعتبروا من ١٩٦٣/١١/٩ يكون قد اصلب وجه الحق فى قضائه مما يتمين معه الحكم برفض الطعن والزام الجهة الادارية المصروفات .

( طعن ٣٧٨ لسنة ١٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٧/٢ )

#### مقاعدة رقم ( ١٥٥ )

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء فى ٢٢ من مايو سنة ١٩٤٦ بإنشاء فرقة المسرح الشعبى المنتقل — تخصيصه الاعتماد اللازم لمقابلة تكاليف المسرح ونصه على ان الاجور اليومية تشمل اعلة الغلاء — قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢١ من اكتوبر سنة ١٩٤٨ بتشكيل لجنة فنية لتعيين المستخدمين فى حدود الاعتماد دون التقيد بالقواعد المقررة يفترض فيه ان اجره شليل لاعلة الغلاء .



### ملخص الحكم :

ان قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٢ من مايو سنة ١٩٤٦ بإنشاء  
فرقة المسرح الشعبي المتنقل وتخصيص الاعتماد اللازم لمقابلة تكاليف  
المسرح نص على ان الاجور اليومية تشمل اعانة غلاء المعيشة ويرتب  
الصناعة ، كما نص قراره في ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٤٨ بتشكيل لجنة فنية  
لتعيين هذا الفريق من المستخدمين في حدود الاعتماد الخاص بهذا الغرض  
دون التقيد بالقواعد المقررة في الوظائف الحكومية ، ومن ثم ناله وان خلا  
قرار تعيين المدعى من النص على أن الاجر شامل لاعانة الغلاء الا انه  
يفترض فيه ذلك ، والا يكن قرارها بدون مصرف ، مما يصبح معه غير  
ممكن وغير جائز قانونا . والاصل في القرار الإداري حمله على الصحة ،  
وهذا الذي قيل في حق المدعى هو بذاته ما جسوت معاملة زملائه على  
أساسه خلاف ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه ، أما التحدث بتجسريد  
المكافأة من اعانة الغلاء بالنسبة القديمة ثم زيادة الاعانة حسب النسبة  
الجديدة لها اعتبارا من أول مارس سنة ١٩٥٠ ، فهو عملية حسابية  
غرضية قصد بها افادة هذا الفريق من الموظفين من الزيادة في الاعانة  
لربط مرتباتهم اصلا شاملا للاعانة على منتهى التعقيد ، وذلك من تاريخ  
سريان هذه الزيادة . ويخلص من هذا أن اجر المدعى شامل لاعانة الغلاء ،  
وأن معتم النص في الشرح على ذلك لا يغير من الامر شيئا ، طالما أنه  
من الثابت أن الاعتماد الذي يتضمن وظيفة المدعى وامثاله نص فيه  
على تقدير لاجورهم شامل لاعانة الغلاء ، وأن تعيينهم واجورهم لا يقتيد  
فيها بالقواعد الحكومية العادية ، وأما ان اعانة الغلاء في الاصل لا تقرر  
الا بعد ثلاثة اشهر فما كان يجوز افتراض شمول المرتب ابتداء لهذه  
الاعانة ، فان ذلك صحيح بالنسبة للموظفين والمصنفين والعمال  
الذين لا تشمل اجورهم اعانة الغلاء ، يؤكد ذلك ما بناء بالكتاب الدوري  
الصادر في ٦ من يناير سنة ١٩٤٤ بشأن اعانة غلاء المعيشة تنفيذا لقرار  
مجلس الوزراء الصادر في أول ديسمبر سنة ١٩٤١ ، حيث ورد بالبنـد  
الثالث ( فقرة ١٢ ) من الاحكام الخاصة بصرف الاعانة ما يأتي « لا تصرف  
الاعانة للعمال الذين يراعى في تحديد اجورهم ارتفاع تكاليف المعيشة  
في الوقت الحالي وخصوصا من الحقوق بالعمل بحدود سفوف قرارات  
( م ٢٢ — ج ٥ )

مجلس الوزراء بصرف هذه الاعانة ، وهذا قاطع في الدلالة على أنه ليس من اللازم النص في القرار على شمول الاجر للاعانة ، ما دام أنه قد روعي في تقديره أن يشملها ، وهو الثابت من قرارى مجلس الوزراء السالفى الذكر والصادرين في ٢٢ من مايو سنة ١٩٤٦ و ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٤٨ .

( طعن ٥١١ لسنة ٤ ق — جلسة ١٤/٢/١٩٥٩ )

### قاعدة رقم ( ١٥٦ )

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٣ بفتح اعتماد اضافى بميزانية الهيئة العامة للإصلاح الزراعى للسنة المالية ١٩٦٣/١٩٦٢ وتسوية حالات موظفى وعمال الهيئة المذكورة — تسوية حالات بعض عمال الهيئة العامة للإصلاح الزراعى طبقا لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٣ بوضعهم فى الدرجة ( ٢٠٠/١٤٠ ) — رفع درجاتهم بميزانية الهيئة للسنة المالية ١٩٦٥/٦٤ الى الدرجة ( ٢٢٠/٢٠٠ ) اعتبارا من اول يولية سنة ١٩٦٤ — حسب اعانة فلاء المعيشة المستحقة لهؤلاء العاملين والتى تضم الى مرتباتهم اعتبارا من اول يولية سنة ١٩٦٤ على اساس الاجر المستحق لهم فى ٢٠ من يونية سنة ١٩٦٤ — وجوب استرداد ما صرف لهم بغير حق ما لم يصدر تشريع التجاوز عن استرداده .

ملخص الحكم :

سويت حالة بعض العاملين بالهيئة العامة للإصلاح الزراعى اعتبارا من اول يناير سنة ١٩٦٣ طبقا لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٣ بوضعهم فى الدرجة ٢٠٠/١٤٠ ملهم ، ولما تضرروا من هذه التسويات رفعت درجاتهم بميزانية الهيئة للسنة المالية ١٩٦٥/٦٤ اعتبارا من ١/٧/١٩٦٤ .

وقد طالب هؤلاء بمنحهم اعانة فلاء المعيشة على اساس اول مربوط الدرجة ٢٢٠/٢٠٠ ملها ، ورأى الجهاز المركزى للتنظيم والادارة فى تقريره

عن تفتيشه على اعمال مراتبة شئون العاملين بمديرية الاصلاح الزراعى بالاسكندرية عدم تاثر اعانة الغلاء لهؤلاء العاملين نتيجة رفع درجاتهم ، وتم توزيع تقرير الجهاز على جميع الجهات المختصة بكتاب المراقبة الدورى المؤرخ ١٣ يونية سنة ١٩٦٥ .

وقد رأت ادارة الفتوى والتشريع للجهازين المركزيين للتنظيم والادارة والمحاسبات بكتابها رقم ٣٦٢٢ المؤرخ ١٤/٦/١٩٦٥ حساب اعانة غلاء المعيشة بالنسبة لهم على اساس اجر يوى قدره ٢٠٠ مليم ، ورأى الجهاز المركزى للتنظيم والادارة بكتابه رقم ١٠٣٧ المؤرخ ١٣/١١/١٩٦٥ بناء على ما اوردته ادارة الفتوى المختصة ، اعتبار ملاحظته السابقة كان لم تكن .

ولما استطلع المستشار القانونى للهيئة العامة للإصلاح الزراعى رأى ادارة الفتوى والتشريع للجهازين المركزيين للتنظيم والادارة والمحاسبات فى هذا الموضوع بكتابه رقم ٣٤١ المؤرخ ١٢/٢/١٩٦٦ افقت هذه الادارة بكتابه المؤرخ ٣ من اكتوبر سنة ١٩٦٦ بحسب اعانة غلاء المعيشة بالنسبة لهم على اساس اجر يوى ١٤٠ مليما نظرا لان رفع درجات هؤلاء العاملين قد تم اعتبارا من ١/٧/١٩٦٤ أى بعد ضم اعانة غلاء المعيشة الى اجورهم محسوبة على هذه الاجور فى ٢٠/٦/١٩٦٤

ولم توافق وزارة الخزانة على استصدار تشريع بارجاع تاريخ رفع درجات عمال الهيئة الى ٣٠/٦/١٩٦٤ وذلك بكتاب الوزارة رقم ٦٧/١/٢٦ المؤرخ ٥/١/١٩٦٧ والموجه الى السيد سكرتير عام الحكومة ، ومع ذلك استمر حساب اعانة غلاء المعيشة الى هؤلاء العاملين على اساس اجر يوى قدره ٢٠٠ مليم .

ومن حيث ان المادة ٩٤ من قانون نظام العاملين المدنيين المنادى بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ تنص على ان « يستمر العاملون فى تقاضى مرتباتهم الحالية بما فيها اعانة غلاء المعيشة والاعانة الاجتماعية وتضم اعانة غلاء المعيشة والاعانة الاجتماعية الى مرتباتهم الاصلية اعتبارا من

أول يولية سنة ١٩٦٤ وتلغى من هذا التاريخ جميع القواعد والقرارات المتعلقة بهذا بالنسبة للقاضين لا حكم هذا القانون .

وأنه صدر القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ بوضع أحكام وقتية للعاملين المدنيين بالدولة وقضى في المادة الأولى بأنه لا يجوز أن يترتب على ضم أعانة الغلاء والإعانة الاجتماعية أن يقل صافي ما يقبضه العامل عن - صافي ما يقبضه من شهر يونيو سنة ١٩٦٤ - إلا تحلت القريلة العامة الفرق حتى يزول باستحقاق العامل علاوة دورية أو بحصوله على ترقية .

كما تمسح القوانين رئيس الجمهورية في إصدار قرار بتحديد القواعد والشروط والأوضاع التي يتم على أساسها نقل العاملين إلى الدرجات المعادلة بالجدول المرافق للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

وقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن قواعد وشروط وأوضاع نقل العاملين إلى الدرجات المعادلة لدرجاتهم الحالية ونص في المادة الرابعة على أن « يمنح العامل مرتباً يعادل مجموع ما استحقه في ٣٠ من يونيو سنة ١٩٦٤ من مرتب وأعانة غلاء المقتضية وأعانة اجتماعية مضافاً إليه علاوة من علاوات الدرجة المنقول إليها بعد انقضاء ١٢ جنيهاً سنوياً ولو تجاوز المرتب نهاية مربوط الدرجة أو يمنح بداية مربوط هذه الدرجة أيها أكبر .

وفي تطبيق حكم الفقرة السابقة على العامل المنقول من كادر مجالس التقييمية يكون حسب مجموع ما استحقه في ٣٠ من يونيو سنة ١٩٦٤ على أساس اجزائه اليومية في هذا التاريخ مضافاً إليه إعانة الغلاء مضمومة في ستة وعشرين . »

كما صدر التفسير التشريعي رقم ( ١ ) لسنة ١٩٦٤ ونص في مادته الأولى على أن « العاملون الذين لم يكونوا يستحقون إعانة غلاء المعيشة في يوم ١٩٦٤/٦/٣٠ لانه لم تكن قد وضعت في ذلك التاريخ ثلاثة أشهر على التحول بالخزينة لا يستحقون إعانة غلاء معيشة بعد ذلك ولا تضاف إلى مرتباتهم هذه الإعانة .

والتغيرات في الحالة الاجتماعية للعامل التي حدثت في خلال شهر يونية سنة ١٩٦٤ ( كالزواج والطلاق وميلاد الاولاد أو وفاتهم والتي كان بشأنها التأثير في الاعانة التي يستحقها من أول شهر يولية لا تؤثر في مقدار هذه الاعانة سواء بالزيادة أو النقصان ) ولا يعد بذلك التغيرات في تحديد مقدار الاعانة التي تضم الى المرتب اعتبارا من أول يولية سنة ١٩٦٤ .

ومن حيث أنه يبين من هذه النصوص جميعها أن اعانة غلاء المعيشة التي تضم الى رواتب العاملين بعد الفاء هذه الاعانة اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٦٤ بمقتضى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه هي اعانة المعيشة التي تستحق للمل في ٣٠ من يونية سنة ١٩٦٤ ووفقا للانس والاضاع التي تحددها خلال هذا الشهر سواء من حيث مقدار الاجر أو بحسب الحالة الاجتماعية للعامل أو عدم توفر شروط استحقاق هذه الاعانة .

وعلى ذلك فان رفع درجات بعض العاملين بالهيئة العامة للإصلاح الزراعي في ميزانية السنة المالية ١٩٦٥/٦٤ اعتبارا من أول يولية سنة ١٩٦٤ ، اذ أن هذا الرفع وقد تم اعتبارا من تاريخ لاحق للتاريخ الذي اعتد به المشرع في تحديد اعانة غلاء المعيشة التي تضم الى رواتب العاملين بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، فانه لا يؤثر على هذه الاعانة زيادة أو نقصا .

ومن حيث أنه فيما يتعلق بالتجاوز من استرداد ما صرف الى هؤلاء العاملين بالمخالفة لما تقدم واستنادا الى الفتوى الاولى التي اجازت الصرف فلا ينطبق عليهم حكم القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٢ الذي قضى بالتجاوز عن استرداد ما صرف للموظفين والعامل من مرتبات وأجور بغير وجه حق في حالات معينة هي أن تكون قرارات الترقية أو التسوية قد صدرت تنفيذا لحكم أو فتوى صادرة من القسم الاستشاري بمجلس الدولة أو الادارات العامة بديوان الموظفين خلال الفترة من أول يولية سنة ١٩٥٢ .

الى تاريخ المبل بهذا القانون في الخامس من فبراير سنة ١٩٦٢ ويتمين  
لا يمكن التجاوز عما صرف بغير حق صدور قانون بذلك .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن اعانة غلاء المعيشة  
المستحقة للعمال بالهيئة العامة للاصلاح الزراعى الذين رفعت درجاتهم  
من ٣٠٠/١٤٠ ملهم الى ٣٢٠/٢٠٠ مليا اعتبارا من ١٩٦٤/٧/١ والتي  
تدمج في مرتباتهم اعتبارا من التاريخ المذكور تحسب على أساس الاجر  
المستحق لهم في ٣٠ من يونية سنة ١٩٦٤ .

ويعتمى استرداد ما صرف لهم بغير حق ما لم يصدر تشريع بالتجاوز  
عن استرداده .

( مغوى ٤٢٢ — في ١٥/٤/١٩٦٩ )

#### قاعدة رقم ( ١٥٧ )

المبدأ :

النقل من الحكومة والمؤسسات العامة ، جوازه بصودر القرار  
الجمهورى رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ ، لا يعتبر تعيينا — الموظف المنقول من  
الحكومة الى مؤسسة عامة يستصحب حالته الوظيفية ، اثر ذلك : سريان  
قواعد غلاء المعيشة المقررة بالنسبة للعاملين بالحكومة على من ينقل منهم  
من حيث تثبيت الاعانة او تخفيضها النسبى او خصم فرق الكادريين .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٨ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١  
باصدار لائحة نظام موظفى وعمال المؤسسات العامة تنص على انه : « يجوز  
نقل الموظفين من مؤسسة عامة الى أخرى أو الى حكومة أو منها بشرط موافقة  
الموظف .. » ومفاد هذا النص انه يجوز نقل الموظف من مؤسسة عامة  
الى أخرى أو الى حكومة أو منها ، ولم يقيد هذا النقل الا بشرط موافقة  
الموظف الذى يراد نقله ، فلا يكون شبه مجال ، بعد العمل بالقرار الجمهورى  
رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه ، للقول بأن هذا النقل ينطوى على

تميين ، وذلك أنه ولئن كان النقل من الحكومة الى المؤسسات العامة وبالعكس أمرا غير جائز قبل صدور ذلك القرار الا انه منذ صدوره والعمل به يكون النقل من الحكومة الى المؤسسات العامة ، نقلا بالمعنى الاصطلاحي المفهوم لكلمة « النقل » ، ولما كان الموظف المنقول من جهة الى اخرى يستصحب حالته الوظيفية ، فان المفروض أن ينقل الموظف باعانة غلاء المعيشة التي كان يحصل عليها في الحكومة ، ويترتب على هذه القاعدة أن تظل الاعانة مثبتة على الحالة التي كان عليها قبل النقل ، متى كان النقل من الحكومة الى المؤسسة قد تم في ظل العمل بالقرار الجمهوري رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ ، هذا وأن المادة ١٥ من هذا القرار الجمهوري تنص على أنه :

« تسرى على موظفي ومستخدمى وعمال المؤسسات العامة قواعد غلاء المعيشة المقررة بالنسبة الى موظفى الدولة ومستخدميها وعمالها » .

أما الموظفون والمستخدمون والعمال الموجودون في المؤسسات عند العمل بهذه اللائحة نثبت بالنسبة اليهم اعانة الغلاء التي يحصلون عليها اذا كانت تزيد عن النسب المقررة لموظفى الدولة » .

وبن مقتضى هذا النص أن موظفى ومستخدمى وعمال المؤسسات العامة انما تسرى عليهم قواعد غلاء المعيشة المقررة بالنسبة الى العاملين في الحكومة وهذه القواعد تسرى أصلا ، ككل ، من حيث التثبيت أو التخفيض النسبى أو خصم لسرق الكادرين ، أى انه لا توجد مغالرة ، في هذه القواعد بالنسبة الى الموظفين المنقولين من الحكومة الى المؤسسات العامة . سوى أنهم منقولون ، ولما كان النقل قد أصبح أمرا جائزا بين الحكومة والمؤسسات العامة فلا يكون ثمة محل للقول بأن النقل من الحكومة الى المؤسسة العامة يترتب عليه تغير في حالة الموظف المنقول ، من حيث تثبيت اعانة غلاء المعيشة ، فما دام الامر أمر نقل ، والموظف المنقول يستصحب حالته الوظيفية ، فان من بين ما يستصحبه اعانة غلاء المعيشة التي كان يحصل عليها قبل النقل ، وهو يستصحبها بحالتها من حيث التثبيت والخصم النسبى وخصم فرق الكادرين .

هذا وإن النقل من الحكومة الى المؤسسات العامة أمر جائز أيضا  
حسبها تقرر المادة ٤١ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار ثلاثين  
نظام العاملين المدنيين بالدولة .

( فتوى ١٧٥٣ - في ١٩٦٥/٥/٢٢ )

### قاعدة رقم ( ١٥٨ )

#### المبدأ :

لا تعتبر اعانة الغلاء جزءا من المرتب عند تحديد المكافاة المستحقة  
عن مدة خدمة موظفي التفاتيش بمصلحة الاملاك .

#### ملخص الفتوى :

قرر مجلس الوزراء في ٧ من مارس سنة ١٩٤٦ « اعتبار مستخدمي  
تفاتيش بمصلحة الاملاك الاميرية كمستخدمين للحكومة بصفتها من ذوى  
الاملاك الخصوصية ومعاملتهم حينئذ من بعض الوجوه معاملة خاصة نلائم  
شكل هذه المصلحة » وقد وضعت وزارة المالية لائحة خاصة بهؤلاء  
المستخدمين وأحيط مجلس الوزراء علما بها في ٥ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ .

وتنظم هذه اللائحة حالة مستخدمى التفاتيش منقسمهم الى فئتين  
مستخدمين داخلين فى الهيئة وخدمة خارجين عن الهيئة . وبالنسبة الى  
المستخدمين تنظم كيفية تعيينهم وترقيتهم وتأديبهم وهى تضع نظاما خاصا  
لهم يختلف عن نظام مستخدمى الحكومة العموميين .

وتنظم المادة ٣٣ وما بعدها مكافاة انتهاء الخدمة متنص على أن لا تمنح  
اى مكافاة الى المستخدم الذى تنتهى خدمته فى السنة الاولى من تعيينه .  
واذا كانت مدة خدمة المستخدم تزيد عن سنة فيعطى مع مراعاة الاحكام  
السابقة مكافاة محتسبة حسب القواعد الاتية :

اولا - اذا كانت مدة خدمته سنتين او اقل لكتها تزيد عن سنة فيعطى  
عن كل سنة خدمة مكافاة تعادل نصف شهر من المياهية ... الخ .



وتتدرج المكافأة بحسب مدة الخدمة .

ومن حيث أن هذه النصوص جعلت أساس تغيير المكافأة هي الماهية  
حيث أن تبين عناصر هذه الماهية وهل تعتبر إعانة الفلاء جزءا منها  
يدخل في تقدير المكافأة أم لا . مما يتعين معه الرجوع الى القانون العام الذي  
ينظم العلاقة بين رب العمل وهو قانون عقد العمل الفردى رقم ١ لسنة  
١٩٤٤ الذى لم يستثن من تطبيق أحكامه سوى مستخدمي الحكومة الدائمين  
وبما لحكم المادة الثانية منه ولا شك أن موظفى التفاتيش الذين يعملون  
لدى الحكومة بصفتها ملكة لهذه التفاتيش لا يعتبرون من مستخدميها  
الذين ومن ثم تحرى في شأنهم أحكام القانون المشار اليه .

وتنص المادة ٢٣ من هذا القانون على أن تحدد المكافأة المستحقة  
من مدة الخدمة على أساس الاجر الذى يتقاضاه العايل . بينما تنص  
المادة ٢٢ على أن يتخذ أساسا لتقدير التعويض الذى يستحق للعايل  
نتيجة فصله دون مراعاة شروط المهلة القانونية متوسط ما تناوله العايل في  
الاشهر الاخرى من اجر ثابت ومرتبات اضافية .

واذا كان قانون عقد العمل الفردى الجديد رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٣ قد  
أحال تحديد عناصر الاجر على المادة ٦٨٣ من القانون المدنى التى تجعل  
إعانة الفلاء جزءا لا يتجزأ من الاجر فإن هذا الحكم المستحدث لا يسرى  
على الوقائع السابقة على العمل بالقانون الجديد لمقد العمل الفردى لا سيما  
وأن المستفاد من الاهدال التحضيرية للقانون المدنى أن الحكم الوارد في المادة  
٦٨٣ سالف الذكر حكم جديد قد انشأته هذه المادة ولم تكن في خصوصية  
مقررته لبدأ قانونى مستقر .

لذلك انتهى قسم الرأى مجتمعا الى أن إعانة الفلاء لا تعتبر جزءا  
من المرتب عند تحديد المكافأة المستحقة عن مدة خدمة موظفى التفاتيش  
بمصلحة الاملاك .

( فتوى ٢٦٨ — في ١٩٥٣/٧/٢٧ )

### قاعدة رقم ( ١٥٩ )

#### المبدأ :

صرف امانة غلاء اكثر الى الموظف تعتبر عملا ماليا خاطئا ويجب على الموظف رد ما دفع اليه ولا تعتبر قرارا اداريا يجب سحبه في مدة معينة .

#### ملخص الفتوى :

طلب ديوان المحاسبة الرأى فيما اذا كان دفع امانة الغلاء اكثر من المستحق يعتبر قرارا اداريا بحيث لا يجوز سحبه بعد مضي ستين يوما ام انه لا يرقى الى مرتبة القرار الادارى .

والاجابة على هذا الامر تستلزم بحث طبيعة الامر الادارى لمعرفة العناصر التى يجب ان تتوافر لى يكون هناك امر ادارى بالمعنى القانونى .

والامر الادارى هو افصاح سلطة ادارية عن ارادتها الملزمة بها لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح بقصد احداث مركز قانونى معين .

فالعناصر الامر الادارى نوعان — عناصر موضوعية وعناصر شكلية .  
اما العناصر الموضوعية فهى :

١ — اعلان عن الارادة من جانب واحد .

٢ — قصد احداث اثر قانونى ذى طبيعة ادارية .

وقد يكون ذلك بوضع قاعدة تنظيمية عامة او انشاء مركز جديد لصالح احد الافراد او ضد صالحه . وهذا العنصر يميز الامر الادارى عن العمله المادى .

اما العناصر الشكلية فهى :

١ — يجب ان يكون صادرا من سلطة ادارية لها الحق فى اصداره .

وتحدد القوانين واللوائح الموظفين الذين لهم الحق فى اصدار قراراته ادارية وهؤلاء الموظفين هم رئيس السلطة التنفيذية « الوزراء » « المديرين » وغيرهم من الموظفين الذين خولهم القانون سلطة اصدار الاوامر الادارية .

وبذلك يخرج :

- ١ — الأفراد المبادئ .
- ٢ — الموظفون العموميون من غير الإدارة .
- ٣ — الخبراء الفنيون .
- ٤ — الموظفون العماديون الذين يقومون بالتنفيذ .
- ٢ — يجب أن يكون تنفيذه ممكنا بالطريق الإداري .

وهذه هي العناصر التي يجب توافرها في العمل لكي يكون أمرا إداريا .

ويتطابق هذه المبادئ على الحالة المعروضة — دفع اعانة الضلأ .  
لوظف أكثر من المستحق بمقتضى القرارات التنظيمية — يتبين أن العناصر  
السابق بيانها لا تتوافر في هذا العمل فهو ليس إلا عملا ملانيا بحثا لا يرتقى  
إلى مرتبة القرار الإداري .

فليس هناك انصاح عن الإرادة من جانب السلطة الإدارية على  
الإطلاق وليس هناك قصد إلى أحداث أي أثر قانوني .

وليس هذا العمل صادرا من سلطة إدارية مختصة إذ أن من تلم به .  
ليس إلا الموظفين القائمين على تنفيذ القرارات التنظيمية الخاصة بعلاوة .  
الضلأ وقد وقع هذا الموظف في خطأ مادي أدى إلى دفع ما ليس يستحق .

ولما كان هذا العمل المادي المجرد من الصفة الإدارية قد ترتب  
عليه حصول الموظف على مبلغ غير مستحق له فإنه يجب عليه رده تطبيقا  
للفترة الأولى من المادة ١٨١ من القانون المدني التي تنص على أن « كل  
من تسلم على سبيل الوفاء بما ليس مستحقا له وجب عليه رده » .

ولا محل لتطبيق الفترة الثانية من هذه المادة التي تنص على أنه .  
« لا محل للرد إذا كان من تلم بالوفاء يعلم أنه غير ملزوم بما دفعه إلا أن  
يكون ناقص الأهلية أو يكون قد لكره على هذا الوفاء » لا محل لذلك لأن:

العبرة بعلم الموفى وهو هنا الشخص الاعتبارى العام ( الدولة ) فلا عبرة بعلم الموظف الذى قام بالصرف وهو عمل مادي على ما قدمنا أو عدم علمه .

كما انه لا محل للبحث فى سوء نية الموظف الذى قبض أو حسن نيته لان المادة لا تشترط سوء النية فى الرد وقد اوضحت عن ذلك المادة ١٨٥ بنصها على انه اذا كان من تسلم غير المستحق حسن النية فلا يلزم أن يرد الا ما تسلم اما اذا كان سئء النية فانه يلزم ايضا برد الفوائد والارباح التى جناها .

على ان القسم يلاحظ ان استيفاء المبالغ التى دفعت بغير وجه حق عن طريق خصمها من مرتبات الموظفين المستحقة عليهم غير جائز طبقا للقانون رقم ١٧ لسنة ١٩١٨ الذى يشترط لامكان الحجز على المرتب ان يكون الدين بسبب يتعلق بإداء الوثيلية أى ناشئا عن تاديب الوظيفة كما ورد فى النص الفرنسى الامر الذى لا يتوافر فى حالة دفع اعانة غلاء غير مستحقة ولذلك يقتضى للحصول عليها عند عدم الدفع اختيارا المطالبة بها قضائيا .

( مقتوى ١٥١ — فى ١٩٥١/٣/١ )

### قاعدة رقم ( ١٦٠ )

#### المبدأ :

لا يستحق الموظف اعانة غلاء عن اية مكافأة تمنح له عن اعمال يقوم بها بالإضافة الى عمله الاصلى سواء ائبت فى الجهة التى يقوم فيها بعمله الاصلى او فى اية جهة اخرى .

#### ملخص الحكم :

ان مكتب وزارة المالية الدورى رقم ٢٣٤ — ٢٧/١٣ الصادر فى ٢٧ من اكتوبر سنة ١٩٤١ تنفيذا لقرار مجلس الوزراء الصادر فى اول ديسمبر سنة ١٩٤١ فى شأن اعانة غلاء المعيشة ينص فى البند العاشر منه على ان ( لا تدخل المرتبات او المكافآت الاضلفية ضمن الماهية

التي تصرف عنها اعانة غلاء سواء اكانت تلك المرتبات عينية او نقدية . . . ) كما ينص في البند الحادى عشر منه على ان ( لا تتدخل المبالغ التي تصرف في مقابل الشغل في غير اوقات العمل الرسمية في حساب المرتب الذى يبنى عليه تحديد الاعانة على الغلاء ) — ووفقا لهذين النصين لا يستحق الموظف اعانة غلاء عن اية مكافاة تمنح له عن اعمال يقوم بها بالاضافة الى عمله الاصلى سواء ادبت هذه الاعمال فى الجهة التي يقوم فيها بعمله الاصلى او فى اية جهة اخرى .

( طعن ١٨٦٨ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/٢٤ )



## اعتقال

أ - اعتقال طبقاً لحالة الطوارئ

ب - الخطورة

ج - اثر الاعتقال على العلاقة الوطنية

## امتناع

١ - اعتقال طبقا لحالة الطوارئ :

قاعدة رقم ( ١٦١ )

المبدأ:

حق رئيس الجمهورية في اصدار اوامر القبض والاعتقال طبقا للقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ مقصور في نطاقه ومداه على من توافرت فيهم حالة الاشتباه المتصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٢٥ الخاص بالمشردين والمشتبه فيهم ومن قامت بهم خطورة على الابن والنظام العام تستند الى وقائع حقيقية منتجة في الدلالة على هذا المعنى - اعتقال الشخص في غير الحالتين اللتين ابيح من اجلها الاعتقال دون سبب قانوني صحيح يبرره - بطلان القرار الصادر في هذا الشأن مما يسوغ طلب التعويض عن الاضرار المالية والايبية الناجمة من جرائه .

ملخص الحكم :

من حيث أن أسس مسؤولية الحكومة من القرارات الادارية الصادرة منها وجود خطأ من جانبها بأن يكون القرار الادارى غير مشروع وأن يترتب عليه ضرر وأن تقوم علاقة سببية بين الخطأ والضرر ، ومقتضى ذلك التصدى لمشروعية القرار الجمهورى الصادر باعتقال المدعى واستظهار ما لحقه من الضرر من جرائه .

ومن حيث ان المادة ٣ من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ، والتي صدر القرار المطعون عليه في اطارها الزمنى ، تقضى بأن لرئيس الجمهورية متى أعلنت حالة الطوارئ أن يتخذ بأمر كتابي او شفوي التدابير الاتية :

( ١ ) وضع قيود على حرية الاشخاص في الاجتماع والانتقال والاطاعة. والحرور في امكن أو اوقلت معينة والقبض على المشتبه فيهم أو الخطرين على



الامن والنظام العلم وامتثالهم والترخيص في تفتيش الاشخاص والامكان  
دون التقيد باحكام قانون الاجراءات الجنائية وكذلك تكليف اى شخص  
بتادية اى عمل من الاعمال ...

ومن حيث ان نظام الطوارئ في اصل مشروميته نظم استثنائي  
يستهدف غايات محدودة ليس فيه ما يولد سلطات مطلقة او مكاتت بغير  
حدود ، ولا مناص من التزام ضوابطه والتقيد بموجباته ولا سبيل الى ان  
يتوسع في سلطاته الاستثنائية او ان يقاس عليها فهو محض نظام خاضع  
للدستور والقانون يتحقق في نطاق المشروعية ويدور في فلك القانون  
وسيادته ويتقيد بحدوده وضوابطه المرسومة — والثابت في هذا الصدد  
ان حق رئيس الجمهورية في اصدار اوامر القبض والاعتقال مقيد قانونا  
لا يتناول سوى المشتبه فيهم والخطرين على الامن والنظام العام ، اى انه  
مقتصر في نطاقه ومداه على من توافرت فيهم حالة الاشتباه المنصوص  
عليها في المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالمشتردين  
تستند الى وقائع حقيقية منتجة في الدلالة على هذا المعنى . وفيما  
خلا هاتين الحالتين لا يسوغ القول على الحرية العامة والمساس بحق كل  
مواطن في الامن والحرية وضماناته الدستورية المقررة ضد القبض  
والاعتقال التعمسفي فكرامة الفرد وحرية دملامة لا غنى عنها في مكانة  
الوطن وتوته وهيبته ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان المدعى جرى  
اعتقاله بقرار جمهوري استنادا الى قانون الطوارئ في غير الحالتين اللتين  
ايبح من اجلهما الاعتقال ، والحق ظلما بزمرة المشتبه فيهم والخطرين على  
الامن والنظام العام حال ان صحيفته خلت من كل شائبة ولم يقم به سبب  
قانوني صحيح يبرر الاعتقال . وليس فيما تعللت به جهة الادارة من  
مقولة اثاره واحدا من اشتائه بالحدى شقق شركة التابن التي كان يرأسها  
ما يقبل سندا — على افتراض صحته التي لا ينهض عليها دليل — في تبرير  
اعتقاله في غير الحالتين المنصوص عليهما . وقد كان حريا بجهة الادارة — في  
مجال الحريات العامة — أن يكون تدخلها حيث يقوم مسوفه وتقسيم له  
مبررات قانونية مشرومة ، أما وقد انتقت اسباب الاعتقال وموجباته  
قانونا فان القرار به يغدو باطلا ويسوغ من ثم طلب التعويض من الاضرار  
الناجمة من جرائه .

ومن حيث أنه لئن كان المدعى لم يستظهر فيها طالباً به من تعويض وجه الضرر المادي المباشر الذى حاق به متجلاً في عناصر الخسارة المالية المحققة التى لحقت به من جراء قرار الاعتقال الخاطئ ، إلا أنه ليس بخاف في هذا الصدد أن غل يد المدعى فجأة عن إدارة شؤونه وأمواله وترتيب مقتضيات حياته العادية وما أنفق في سبيل العمل على رفع ما أصابه من الجور والحيث وتدبر موقفه قانوناً وتقدير أثر الدفاع عنه والسعى الى إنهاء اعتقاله والإفراج عنه ، كل ذلك من شأنه حتماً الاضرار مادياً به وأثقاله بمصروفات ما كان أغناه عنها لولا القرار الباطل باعتقاله الأمر الذى تقدر المحكمة جبراً له المثل المدعى ومن كان في مركزه الاجتماعى ، خمسمائة جنيه على سبيل التعويض عن كافة الاضرار المادية التى لحقت به مادام أنه وهو الذى يقع عليه عبء الإثبات ، لم يستظهر من الأسباب الأخرى ما يقيم به عناصر أى ضرر مادي آخر مباشر ويثبت أركانه - أما الاضرار الأخرى التى أصابت شخصه من جراء اعتقاله وبست كرامته واعتباره والالام النفسية التى صاحبته ذلك وما بذله من ذات نفسه لدرء ما حاق بها هو أن اذ صنف في عداد المشتبه فيهم والخطرين على الامن العلم سبياً وأن له من ماضيه الوظيفى ومركزه الاجتماعى ما يفرض له الرعاية والاحترام وينأى به عن المذلة والامتهان فذلك جميعاً من قبيل الاضرار الأدبية التى لحقت به من جراء القرار الطعين والتى يقتضى له التعويض منها .

ومن حيث أن تعيب القرار الطعون فيه وإعلان فساده وبطلانه وتأكيد أن المدعى برأت ساحته ونصحت صحيفته ولم يعم به قسط سبب من الأساليب التى يسوغ من أجلها الزوج به في زمرة المعتقلين ، من شأنه حتماً جبر جانب من الاضرار الأدبية التى لحقت به وغناه عن التعويض النقدي عنها . ومقتضى ذلك جميعاً أن التعويض النقدي لقاء الاضرار الأدبية لا يمكن أن يستوى تعويضاً كاملاً ، بل أن الأدبيات في حقيقة الأمر اذا ما مست وطالقتها يد التعدى لا تطلع الماديات معها تعاضلت في جبرها ورأب الصدع فيها ، اذ ينبغي بعدئذ أن تعيب القرار وإعلان فساده وبطلانه فيه بعض الشفاء من الاضرار الأدبية ، بل ولا غنى عنه قط في سبيل جبرها ورد اعتبار الضرر بين الناس ، خاصة اذا ما قرنت ادانة القرار واستظهار مثالبه بمبلغ تعويض نقدي يعزز تلك الادانة ووجه

الذين فيها ويثير في ذات الوقت جبرا لجانب من الاذى الادبي الذي اصابه المخلوق وتخفيفا من آلامه ، وحتى لا يفلت الضرر الادبي من الجزاء المبادئ المعايير خاصة اذا ما تعلق الامر بتعويض عن الاضرار المنبثقة عن اهدار الحرية والمساس بها كاعظم ما يمتز به الانسان . وفي ذلك فان المدعى وان لم يستطع اعتقاله الا لنحو العشرين يوما الا انه تجرع مرارة الاعتقال وصبره الاولى ووطاة الاحساس بالظلم ومعاناته ، وفي ذلكم جميعا وبراعة كافة الظروف والمناسبات ومركز المدعى وماضيه الوطني ونقاء صحيفته تقدر الحكمة له تعويضا قدره الفنان من الجنيئات من الاضرار الادبية التي لحقت به فتصبح جملة التعويض المستحق له عن كافة الاضرار المادية والادبية ( ٢٥٠٠ جنيه ) الذين وخمسائة جنيه وهو ما يضمن الحكم به .

( طعننى ٦٧٥ ، ٧٩٧ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/٢٧ )

#### قاعدة رقم ( ١٦٢ )

الحدود :

سلطة مدير عام سلاح الحدود باصدار قرارات الاعتقال — قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٥٦ باعلان حالة الطوارئ في جميع انحاء الجمهورية والقانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٤ في شأن الاحكام العرفية والقوانين المعدلة والامر العسكري رقم ٢٩ الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٩٥٢ بتعيين المدير العام لسلاح الحدود حاكما عسكريا للمنطقة التابعة له والامر العسكري رقم ٦٠ الصادر في ١١ من مارس سنة ١٩٥٢ بتفويض مدير عام سلاح الحدود بعض السلطات في مناطق الحدود — سلطة مدير عام سلاح الحدود باصدار قرارات الاعتقال بالاستناد الى هذه القوانين والاورام العسكرية هي سلطة تقديرية ناطة بها المشرع لمواجهة ما تقتضيه الظروف الاستثنائية التي تستدعي اعلان الاحكام العرفية — اختلاف هذه السلطة عن سلطة الحكومة في الظروف العادية والمثلثة — دخول تدابير الامر بالقبض على ذوى الشبهة او الخطرين على الامن او النظام واعتقالهم من سلطة مدير عام سلاح الحدود بمقتضى البند ( ٧ ) من المادة ٢ من القانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٤ في شأن الاحكام العرفية — ذوى الشبهة في نفسه . هذا النص هم في المشبوهين الذين عناهم قانون المشتبهين والمشتبهين

فيهم — اتساع سلطة مدير عام سلاح الحدود في هذا الخصوص بحيث تشمل كل من تحوم حوله شبهة توحى بأنه خطر على الأمن أو النظام العام — ليس يشترط أن يكون من يتبع هذا الإجراء في حقه قد سبقت ادانته في واقعة بذاتها كما لا يمنع من استعمالها كونه قد برئ جنائيا مما يكون قد نسب إليه من جرائم — استناد قرار الاعتقال الصادر من مدير عام سلاح الحدود الى أصول ثابتة هي تحريات ادارة مخبرات بسلاح الحدود لم يتم من دليل ينقضها يجعله قرارا صحيحا صادرا من سلطة تلك قانونا» أصدره .

#### ملخص الحكم :

يبين من مطالعة الامر العسكري رقم ٦٤ الصادر في ٢٣ من فبراير سنة ١٩٥٩ من السيد مدير عام سلاح الحدود والحكم العسكري لمناطق الحدود باعتقال بعض الأشخاص والقبض عليهم وحجزهم في مكبلان أمين وعدم الانراج عنهم الا بأمر مصدر القرار ومن بينهم المدعى ، أن هذا الامر قد صدر لدواعي الأمن العام بناء على قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٥٦ باعلان حالة الطوارئ في جميع انحاء الجمهورية ، وعلى القانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن الاحكام العرفية والقوانين المعدلة له ، وكذا على الامر العسكري رقم ٢٩ الصادر في ٢٥ من مارس سنة ١٩٥٢ بتعيين المدير العام لسلاح الحدود حاكما عسكريا للمناطق التابعة له ، ويمقتضى السلطة الممنوحة للمدير المذكور بالامر العسكري رقم ٢٠ الصادر في ١١ من مارس سنة ١٩٥٣ بتخويله بعض السلطات في مناطق الحدود فإذا ظهر أن القرار المطعون فيه قد صدر من يملكه في حدود السلطة المخولة قانونا . وهى سلطة تقديرية ناطقه بها المشرع لمواجهة ما تقتضيه الظروف الاستثنائية التي تستدعى اعلان الاحكام العرفية كلها تعرض الأمن أو النظام العام في البلاد للخطر ، وما تستوجب دواعي هذه الحالة من ضرورة اتخاذ تدابير وقائية عاجلة لسلامة المجتمع وضمان أمنه تقتصر عنها وسائل القانون العام الذى يطبق في الاحوال العادية . ومن بين هذه التدابير الامر بالقبض على قوى الشبهة أو الخطرين على الأمن أو النظام ووضعهم في مكان أمين وقد عبر الشارع في البند ( ٧ ) من المادة ٣ من القانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن الاحكام العرفية عن هذه الفئة

يقوله « الأمر بالقبض واعتقال ذوى الشبهة أو الخطرين على الأمن والنظام العام ووضعهم في مكان أمين » ، وغنى عن البيان أن السلطة المستبدة من هذا القانون تختلف في مداها للحكمة والمبررات التي تقوم عليها من تلك التي تتمتع بها الحكومة في الظروف العادية المألوفة ، وإن ذوى الشبهة هم غير المشبوهين الذين عناهم قانون المفتردين والمشتبه فيهم وحدد لهم أوضاعا خاصة ، وقد غاير الشارع في العبارة التي وصفهم بها استبعادا لتلك التسمية الاصطلاحية مما يدل على انصراف قصده الى المعنى اللغوي للعبارة التي استعملها بحيث تشمل بهذا الوصف كل من تصوم حوله شبهة توحى بأنه خطر على الأمن أو النظام العام ووضعهم في مكان أمين » . وغنى عن البيان أن السلطة ثابتة في الأوراق استمد منها سبب صدوره وهي تصرفات إدارة المخابرات بسلح الحدود التي تضمنت قيام المدمى بضربين من النشاط الضار بالأمن العام وهما تهريب المخدرات بوساطة اعوانه والاتجار مع آخرين بالأسلحة وكلاهما من الأعمال التي تشكل خطرا على سلامة المجتمع وأمنه . ولما كانت الشبهات في هذه الحالة كسافية بنص القانون للقبض والاعتقال وكانت السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية هي التي بوصفها الجهاز المسئول المختص تستجمع العناصر والأدلة المكونة لهذه الشبهات والمثبتة لها ، وهي التي تقدر مدى خطورتها على الأمن أو النظام العام ، وتحدد الوقت المناسب لتدخلها باتخاذ هذا التدبير ، فليس يلزم أن يكون الشخص الذي اتبع في حقه مثل هذا الإجراء قد سبق إدانته في واقعة معينة بذاتها ولا لتعطلت حكمة تفويل الحاكم العسكري سلطة الأمر به وغلت يده عن أداء وظيفته التي منح من أجلها هذه السلطة الاستثنائية . ولا ينفي من المدمى الشبهة التي قامت به والتي سجلها تقريراً كل من إدارة المخابرات بسلح الحدود ومخابرات القناة وشرق الدلتا كونه قد سبق اتهامه في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ بتهريب مخدرات في قضية الجنائية رقم ١٤ لسنة ١٩٥٥ عليا القنطرة شرق وقضت المحكمة الجنائية ببراءته مما نسب إليه وصديق مدير عام سلح الحدود على هذا الحكم في ٣ من مايو سنة ١٩٥٨ لأن عدم توافر أدلة الإدانة ضده في هذه القضية لا يرفع عنه ما أحاط بسلوكه المساس بالأمن العام بسبب النشاط المعزوم

اليه سواء في تهريب المخدرات أو في الاتجار بالأسلحة من شبهات أخرى لم تتم على هذا الاتهام وحده ، ولم ينهض دليل كاف لمجبتها أو تشكيكها وهي شبهات استخلصها مصدر القرار على وجه سائق من تجربات جدية بنى عليها قراره الذى استهدف به حماية المصلحة العامة وسلامة المجتمع وبخاصة فى مناطق الحدود التى هى منساق تسرب المخدرات وتهريب السلاح وتصد منه تحقيق الغاية التى حرص عليها الشبرع بتحويله سلطة القبض على ذوى الشبهة أو الخطرين على الامن أو النظام العام واعتقالهم . ومن ثم فإن القرار المطعون فيه يكون قد قام على سبب صحيح يبرره فى الظروف الاستثنائية التى أوجت بإصداره فى ظل الاحكام العرفية التى استلزمت اعلانها مقتضيات سلامة البلاد وضرورتها الامن .

( طعن ١٧٢٠ لسنة ٦ فى - جلسة ١٩٦٣/٣/٢٢ ) .

#### قاعدة رقم ( ١٦٣ )

##### المبدأ :

القرار الصادر بالاعتقال استنادا الى اعلان حالة الطوارئ - مناطق مشروعيته - قيام التشبه الجدية لا الدليل الحاسم - مثال - اجماع التحريات الجدية ، الصادرة من القسم المختص المسئول عن مكافحة المخدرات ، وتواترها على أن للشخص نشاطا كبيرا فى تجارة المخدرات ، وقيلها على وقائع ذات تواريخ محددة وملامح واضحة ، تنفى أن يكون سبب اعتقاله وهيبا أو سوريا .

##### ملخص الحكم :

إذا كان الثابت أن التحريات التى قام عليها قرار الاعتقال المطعون فيه قد تواترت واجمعت على أن للبدعى نشاطا كبيرا فى تجارة المخدرات وهذا التواتر والاجماع ينفى أن يكون سبب القرار وهيبا أو سوريا كما ينفى ذلك أن التحريات ليست مجرد سرد لأوصاف وانما هى وقائع ذات تواريخ محددة وملامح واضحة فإذا ذكر أحد التقارير أن المدعى شريك لأحد كبار مهربي المخدرات فإنه يقرن ذلك بذكر اسم هذا الشريك وموطنه والجهة التى يجلب منها المخدرات وإذا ذكر تقرير آخر أن أحد

رجال البوليس الملكى يقوم بالتهريب لصالح المدعى وآخرون فانه يذكر اسم رجل البوليس ومكان عمله والعلّة التى يتعلل بها للسفر الى بلدة المدعى للاتصال به وبالاخرين من تجار المخدرات ويذكر اسماء هؤلاء الاخرين ونشاطهم . واذا ذكر تقرير ثالث ان المدعى يستعمل السيارات التى يمتلكها فى تهريب المخدرات فانه يصف هذه السيارات وكيف ان المدعى لشدة حرصه قد استخرج لها رخصا باسماء بعض السائقين الذين يعاونون فى التهريب . ثم ان هذه التحريات لم تات من مصادر غير مسئولة وانها هى صادرة من القسم المسئول الذى خصصه مرفق الامن العام لمكافحة المخدرات وهى محفوظة فى ملفات هذا القسم ومن ثم فان القرار المطعون فيه اذا استخلص سببه من هذه التحريات يكون قد قام على سبب استخلص استخلاصا سائفا من اصول ثابتة تنتج . ولا يغير من ذلك اتيار المدعى لهذه التحريات او تحيله بتجريح شخص أو شخصية من صفار الضباط وصف الضباط فان العبرة بجدية التحريات وهذه الجدية بارزة السمات على ما سلفه ايضاحه ، هذا الى ان المجال ليس مجال محاكمة جنائية حتى تستخدم طرق الاثبات على النحو الذى ذهب اليه الحكم المطعون فيه وانما المجال مجال ييسط فيه القضاء الادارى رقابته القانونية على قرار اعتقال صدر استنادا الى اعلان حالة الطوارئ ، ومن ثم توزن مشروعيته بالميزان الذى يستقيم مع طبيعة حالة الطوارئ وما تقتضيه من السلطة القائمة عليها من السرعة والحسم فيما تتخذه من تدابير لمواجهة الاخطار التى تهدد الامن والنظام وكيان المجتمع فهى حالة لا تحتفل التمهّل أو التردد ولا تتاح فيها الفرصة الكافية لاستجلاء العناصر الكلية للاداة اليقينية القاطعة لمشروعية القرار فى هذه الحالة منطها قيام الشبهة الجدية وليس قيام الدليل الحسم .

( طعن ١٨٧ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/٢٠ )

ب - الخطورة :

قاعدة رقم ( ١٦٤ )

المبدأ :

صدور قرار باعتقال شخص لخطورته على الأمن العام — صحة هذا القرار مادام قد بنى على وقائع ثابتة تحمله وتبرر إصداره — عدم صدور حكم جنائي في الوقائع المنسوبة إليه لا يعدم ركن السبب في القرار ولا ينهض دليلا ينفي سوء السلوك والسيرة والخطورة على الأمن العام مادام ليس ثبت اساءة لاستعمال السلطة .

ملخص الحكم :

ان رقابة القضاء الإداري لصحة الحالة الواقعية أو القانونية التي تكون ركن السبب في القرار الإداري تجد حدها الطبيعي في التحقق مما إذا كانت النتيجة التي انتهى إليها القرار في هذا الشأن مستخلصة استخلاصا سائفا من أصول ثابتة في الأوراق تنتجها ماديا أو قانونا أم لا . لماذا كانت منقزمة من غير أصول موجودة أو كانت مستخلصة من أصول لا تنتجها أو كان تكيف الوقائع على فرض وجودها ماديا لا يؤدي إلى النتيجة التي يتطلبها القانون كان القرار ناقدا لركن من أركانه هو ركن السبب ووقع مخالفا للقانون ، إما إذا كانت النتيجة مستخلصة استخلاصا سائفا من أصول تنتجها ماديا أو قانونا فإن القرار يكون قائما على سببه ومطابقا للقانون .

ولما كانت الوقائع التي قام عليها قرار الاعتقال المطعون فيه والتي تكون ركن السبب في هذا القرار لها — حسبما تقدم — أصل ثابت في الأوراق والتحريات والاستدلالات التي تضافرت على استجراع عناصرها وتأييد صحتها أجهزة الأمن المختصة وهي المباحث الجنائية بمصلحة الأمن العام والمباحث الجنائية العسكرية ( فرع البوليس الحربي — شعبة التنظيم والإدارة والقسم الفني بإدارة المباحث الجنائية بحكدايرية شرطة القاهرة ) . وقد تضمنت التقارير المتقدمة من هذه الجهات بيانات ووقائع محددة مفصلة



تعددت خطورتها على الامن واستتبعه لجنة شئون الخطرين بوزارة الداخلية واقتر هذه الخطورة وزير الداخلية بوصفه المسئول عن الامن العام في ربوع الجمهورية والمنوط به اتخاذ التدابير الوقائية اللازمة لصونه بقتضى الامر العسكري رقم ١٧ الصادر في ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٦ والمعدل بالامر العسكري رقم ٣٤ الصادر في ١٢ من أغسطس سنة ١٩٥٨ بتفويض وزير الداخلية بعض السلطات في مناطق معينة والذي نصت المادة الاولى منه على أن « يعهد الى وزير الداخلية السلطات الآتية : ( ١ ) .....

( ب ) الامر بالقبض على المشتبه بهم ومن يقتضى صون الامن العام القبض عليهم وحجزهم في مكان أمين . . وذلك في المناطق الآتية : ( ١ ) محافظة القاهرة . . وقد استخلص مصدر القرار النتيجة التى انتهى اليها فيه من الوقائع والادلة آتفة الذكر استخلاصا سائفا يبرر هذه النتيجة ماديا وقانونا بعد اذ خوله المشرع بصفة استثنائية في سبيل حماية الامن العام وصونه سلطة الامر بالقبض على المشتبه بهم والمشتبه فيهم بالمعنى القانوني فحسب بل على أى شخص سواهم يقرر أن صون الامن العام يقتضى القبض عليه وإيداعه في مكان أمين لحدوث شره عن المجتمع ومنعه من العبث بالامن والاسترسال في تهديده له ولو لم يسبق صدور حكم جنائى عليه ويعد اذ ارتأى فيها سجلته أجهزة المباحث المخفنة على المدمى من نشاط اجرامى ساقط الدليل الكافى عليه ما اتنع عقوبته بسوء ساءة هذا الشخص وانحراف سلوكه بما يشكل خطرا على الامن العام ويدخله في عداد من انصرف اليهم قصد الشارع في الامر العسكري المتقدم ذكره فاصدر بناء على هذه الاسباب قراره المطعون فيه بالقبض على المذكور وحجزه في مكان أمين لضرورة حماية الامن والنظام من عبثه بوصف هذا التدبير هو الوسيلة الوحيدة لمنع خطره بعد اذ حال حرصه ودهاؤه وتفنته وارمايه وماله دون تمكن يد العدالة من الوصول اليه . وقد توخى بهذا القرار الذى لم يتم دليل على اتساعه بعبء اساءة استعمال السلطة وجه المصلحة العامة ولا حجة فيها ذهب اليه الحكم المطعون فيه من التشكيك في جدية الاسباب التى بنى عليها القرار المذكور بمقولة أن القضايا التى اشارت مذكورة المباحث الجنائية الى اتهام المدعى فيها لا صلة بها اذ أن هذا القول لا يطابق الواقع الذى تشهد به سجلات مكتب المباحث الجنائية العسكرية وانطباقا المتقدمة صورتها بحفظة مستندات الحكومة وهى الخاصة بالدمى

والموجودة بالمكتب الفنى بالمباحث الجنائية بمحافظة القاهرة فضلا عن أن عدم تقديم هذا الأخير للمحاكمة في هذه القضايا بسبب ما عرّف عنه من شدة البأس وقرط الحرص وكثرة الاعوان ووفرة المال وبراعة التفنن في أساليب الخلاص لا ينهض دليلا ينفي عنه سوء السلوك والسميرة أو يغض من خطورته على الأمن ازاء ما هو معزو اليه من نشاط إجرامى ثابت في نواح أخرى متعددة وهو نشاط يكفى في ذاته سببا مبررا لحمل القرار المطعون فيه وتأييد مشروعيته حتى مع استبعاد الاتهامات موضوع تلك القضايا. أما منحه ترخيصا لحمل سلاح فلا يدفع عنه ما علق بسلوكه من مأخذ تجعل منه عنصرا خطرا يهدد الأمن العام بعد الذى ثبت من الظروف التى كشفت عنها المباحث من أن هذا الترخيص انما كان وليد عدم الدقة في التحرى وثورة المساومة بينه وبين بعض رجال المباحث بمحافظة القاهرة الذين عقد معهم صلات صداقة استغلها في جعلهم يماونونه في الحصول على الترخيص بطريق غير مشروع ويتغاضون عن نشاطه الإجرامى والذين قامت وزارة الداخلية فيما بعد باتصاّتهم . ومن ثم فإن القرار المطعون فيه الصادر في ١٤/١٠/١٩٦٠ من السيد وزير الداخلية بالتقيض على المدعى وحجزه في مكان أمين يكون لسا تقدم من أسباب صحيا سليما قائما على سببه المبرر له ومطابقا للقانون .

( طعن ١٣١٥ لسنة ٧ ق — جلسة ١٤/١٢/١٩٦٣ ) .

### قاعدة رقم ( ١٦٥ )

المبدأ :

قرار الحاكم العسكري باعتقال شخص للتشباط المعزو اليه في تهريب المخدرات والاتجار بالأسلحة الثابت من تعريات إدارة المخابرات بسلاح الحدود — قيامه على سبب صحيح مشروع يبرره في الظروف الاستثنائية التى استدعت اعلان الأحكام العرفية في مناطق الحدود — لا يغير من ذلك الحكم ببراءة المعتقل مما نسب اليه في جناية تهريب مخدرات .

ملخص الحكم :

أنه بتقطع النظر عن أن اتهام المدعى بتهريب مخدرات في قضية الجنائية رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٥ عليا القنطرة شرق قد انتهى بصور حكم من الحدود.

قد صدق على هذا الحكم في ٣ من مايو سنة ١٩٥٨ فان انتفاء التهمة عنه أو عدم توافر أدلة الإدانة ضده في هذه القضية يعنيها لا يرفع بذاته عنه الشبهات الأخرى التي حامت حول سلوكه الممس بالامن العام بسبب النشاط المعزى اليه في تهريب المخدرات والاتجار بالأسلحة ، تلك الشبهات التي سجلتها مذكرات إدارة المخابرات بسلاح الحدود ولم تقمها على هذا الاتهام وحده ، بل استقتها مما تجبع لديها من عناصر ومعلومات وصفها الجهاز المسئول المختص بذلك ، والتي صدر امر الاعتقال المطلوب وقف تنفيذ هذه بناء على ما قدره الحاكم العسكري من خطورتها ، وهي شبهات استخلصها على وجه سائق من تحريات جديده لها اصول ثابتة في الأوراق ، تجعل القرار المستند اليها قائما على سبب صحيح مشروع يبرره في الظهور الاستثنائية التي استدعت اعلان الاحكام العرفية وبخاصة في مناطق الحدود ، وذلك بحسب الظاهر من الأوراق ، بوصف القرار المذكور تدبيرا وقائيا عاجلا اتخذته الحاكم العسكري بسلطته التقديرية لمواجهة حالة الجاته الى اتخاذها فيها مقتضيات النظام وضرورات الامن العام مستندنا بذلك حماية المصلحة العامة وسلامة المجتمع الامين عليها .

( طعن ٢٢٧ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦١/٤/٢٩ ) .

### قاعدة رقم ( ١٦٦ )

#### المبدأ :

يشترط ان تكون حالة الاشتباه أو الخطورة على الامن والنظام العام قائمة بالشخص وقت صدور قرار الاعتقال - الاثر المترتب على ذلك : لا يجوز التسليم بان من قامت به هذه الحالة في وقت معين يفترض ان تستمر معه الى مالا نهاية ويصبح عرضه للاعتقال كلما أعلنت حالة الطوارئ - يتعين ان تتوافر الدلائل الجدية على استمرار الحالة مقرونة بوقائع جديدة تكشف عنها - مثال : في مجال الاشتباه لا يعتمد بالحكم الجنائي اذا كان الشخص قد رد اليه اعتباره ، وفي مجال الخطورة على الامن والنظام العام لا يفترض هذه الصفة في جريمة ادين فيها شخص ونفذ العقوبة .

### ملخص الحكم :

ومن حيث أنه ولئن كان لا يشترط في النشاط التي يمتنى على القائم به حالة الاشتباه أو الخطورة على الأمن والنظام العام ، أن يكون سابقا على الاعتقال مباشرة ، لأنها حالة تقوم في الشخص بماضيه البعيد والغريب على السواء ، إلا أنه ينبغي أن تكون هذه الحالة قائمة بالشخص وقت صدور قرار الاعتقال ، فلا يمكن التسليم بأن من قامت به هذه الحالة في وقت معين يفترض أن تستمر معه إلى مالا نهاية ويكون عرضة للاعتقال كلما أعلنت حالة الطوارئ ، وإنما يتعين أن تتوافر الدلائل الجدية على استمرار الحالة المذكورة به بوقائع جديدة تكشف عنها ، وعلى سبيل المثال ، فإنه في مجال الاشتباه لا يعتد بالحكم الجنائي إذا كان الشخص قد رد اليه اعتباره عنه سواء بحكم من المحكمة الجنائية المختصة أو بحكم القانون ، وفي مجال الخطورة على الأمن والنظام العام لا يفترض هذه الصفة من جريمة أدين فيها شخص نفذ العقوبة المحكوم عليه فيها لأن المفروض أن العقوبة قد حقت غايتها في ردمه وزجره ، وإنما تستشف عن وقائع جديدة منسوبة إليه يكون قد ارتكبها بعد تنفيذ العقوبة .

ومن حيث أنه ورد في مذكرة مبلت أمن الدولة عن المطعون ضده (١) أنه شيوعي سبق ضبطه بتاريخ ٢٣/١١/١٩٥١ في القضية رقم ٥١/٦٤ ح أمن الدولة عليا لقيامه بتوزيع منشورات شيوعية ( ٢ ) أعيد ضبطه لتهامه في القضية رقم ٥٢/٢١٧ عسكرية عليا — تنظيم شيوعي ( ٣ ) بتاريخ ١٩٥٨/٩/٢٢ صدر قرار جمهوري باعتقاله حيث اتهم في القضية رقم ١٧ عسكرية عليا ١٩٥٨ وحكم عليه بالسجن ٣ سنوات وغرامة ٥٠ جنيتها ولما أوفى مدة العقوبة في ١٨/١١/١٩٦١ رحل للمعتقل حتى أفرج عنه في ١٩٦٤/٤/٤ .

( ٤ ) أعيد اعتقاله لنشاطه الشيوعي في ٢٢/٥/١٩٦٩ وأفرج عنه في ١٧/٥/١٩٧٠ بتقيذا للحكم الصادر من محكمة أمن الدولة العليا في التظلم المقدم منه .

ومن حيث أن حاصل ما ورد في مذكرة الباحث المشار إليها أن المطعون ضده له نشاط شيوعي يتمثل في اشتراكه في تنظيم شيوعي وفي توزيع

منشورات شيوعية ، وهذا النشاط بشقيه لا تنطبق عليه اى من حالات الاستيلاء المنصوص عليها فى المادة الخمسة من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ سواء قبل تعديلها بالقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٨٠ أو بعده ، فلنشاط الشيوعى مؤثم فى الجنايات والجنح المضرة بالحكومة من جهة الداخل ( الباب الثانى من الكتاب الثانى من قانون العقوبات ) فى حين أن جرائم الاستيلاء مقصورة على الجنايات والجنح المضرة بالحكومة من جهة الخارج المنصوص عليها فى الباب الاول من الكتاب من قانون العقوبات ، وبغضلا عن ذلك فان هذه الجنايات والجنح اضيفت الى جرائم الاستيلاء سنة ١٩٨٠ اى بعد اعتقال المطعون ضده والاعراج عنه ، ولذا فان قرارى اعتقاله لا يقومان على اعتباره من المشتبه فيهم بالمعنى الذى حدده القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ .

ومن حيث أن الجهة الادارية استندت فى اعتقال المطعون ضده الى نشاطه الشيوعى الذى يجعله خطرا على الامن والنظام العام ، تلك النشاط الذى ثبت فى حقه بالحكم الصادر بالادانة فى القضية رقم ١٧ عسكرية عليه سنة ١٩٥٨ بمعلقته بالسجن ثلاث سنوات انتهت فى ١٨/١١/١٩٦١ . واذ اعتقل المطعون ضده عقب قضاء مدة العقوبة مباشرة مما يستحيل معه القيام بأى نشاط شيوعى جديد يستدل منه على استمرار خطورته على الامن والنظام العام ، واعد اعتقاله بعد ذلك سنة ١٩٦٩ دون أن تبين الجهة الادارية الوقائع الثابتة التى استندت منها على موثته الى النشاط الشيوعى ، فان اعتقاله فى المرتين بوصفه خطرا على الامن والنظام العام يكون غير قائم على سند صحيح من الوقائع ، ويعتبر مخالفا للقانون ، الامر الذى يتحقق به ركن الخطأ فى المسؤولية الادارية .

ومن حيث أنه مما لا ريب فيه أن اعتقال المطعون ضده قد أصابه باضرار مالية تتمثل فى تأخير تخرجه من الجامعة والحيلولة دون كسبه رزقه باضرار ادبية تتمثل فى فقد حريته الشخصية وهى أثمن ما يعتز به الانسان ، فاذا ما قدر له الحكم المطعون فيه تعويضا جزائيا عن هذم الاضرار ببلغ أربعة آلاف جنيه فانه لا يكون قد غلّى فى التقدير .

( لمطون ٨١٠ و ١٢٦ ، ١٢٧١ و ١٣١٠ و ١٤٢٥ لسنة ٢٨ فى جلسة

١٩٨٥/٣/١٢ ) .

## قاعدة رقم ( ١٦٧ )

### المبدأ :

لجهة الإدارة سلطة تقديرية في اختيار الأسباب التي تقيم عليها قراراتها ما لم يفيدها المشرع بتحديد سبب معين لإصدار القرار قرارات الاعتقال التي تصدر في حالة الطوارئ مقصورة على المشتبه فيهم والخطرين على الأمن والنظام العام — المقصود بالمشتبه فيهم في تطبيق القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ هو المعنى الاحتياطي لهذه العبارة الذي حدده المشرع في القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ بشأن المتشردين والمشتبه فيهم المادة الخامسة من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ معدلة بالقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٨٠ حددت الأشخاص المشتبه فيهم — الخطرين على الأمن والنظام العام هم الذين تقوم بهم خطورة خاصة على الأمن والنظام تستند الى وقائع حقيقية منتجة في الدلالة — يجب ان يرتكب الشخص فعلا وشخصيا امورا من شأنها ان تعمه بهذا الوصف .

### ملخص الحكم :

ومن حيث ان من المسلمات ان لكل قرار اداري سبب يقوم عليه باعتباره تصرفا قانونيا والامن ان يكون لجهة الادارة سلطة تقديرية واسعة في اختيار الاسباب التي تقيم عليها قراراتها ، ما لم يفيدها المشرع بتحديد سبب معين لإصدار القرار كما هو الشأن في قرارات الاعتقال التي تصدر في حالة الطوارئ ، فقد قصرتها المادة ٣ من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ المشار اليها على المشتبه فيهم والخطرين على الأمن والنظام العام .

ومن حيث ان المقصود بالمشتبه فيهم في تطبيق قانون الطوارئ المشار اليه هو المعنى الاصطلاحي لهذه العبارة الذي حدده المشرع في القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ بشأن المتشردين والمشتبه فيهم ذلك ان هذا القانون استعمل نفس العبارة في عنوانه وفي المادة الخامسة منه التي تضمنت تعريفا للمشتبه فيهم ، فلذا جاء قانون لاحق مستعملا نفس العبارة ، فالاصل انه قصد معناها الذي اخذ به في القوانين القائمة طالما لم يحدد لها معنى آخر ، ويعزز هذا النظر ان القانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن الاحكام

العرفية كان يجوز اعتقال ذوى الشبهة ، وهى عبارة تخلف عن عبارة المشتبه فيهم التى استعملها القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ المشار اليه ولذلك اخذت المحكمة الادارية العليا فى تفسيرها بالمعنى اللفظى أو اللغوى الذى يشمل كل من تحوم حوله شبهة سواء ممن ينطبق عليهم القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ أو من غيرهم وذلك فى حكمها الصادر بجلسة ١٩٦٣/٣/٢٣ فى الطعن رقم ١٧٢٠ لسنة ٦ قضائية أما القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن خالة الطوارئ الذى حل محل القانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٤٥ بشأن الاحكام العرفية ، فقد اجاز اعتقال المشتبه فيهم ، وهى عبارة تخلف عن عبارة ذوى الشبهة التى وردت فى القانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٤٥ المشار اليه ، وهذه المغايرة لا تعنى سوى ان القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ قصد التزام العبارة الواردة فى القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ بشأن المتشردين واللغوى فيهم وادى انه قصد المعنى الاصطلاحي لها دون المعنى اللفظى أو اللغوى وهو ما اخذت به المحكمة الادارية العليا فى حكمها الصادر بجلسة ١٩٧٨/٥/٢٧ فى الطعن رقم ٦٧٥ لسنة ٢٢ قضائية ، ولا خلاف بين الحكيم المشار اليهما لانهما لا يفسران نصا واحدا وانما يفسران عبارتين مختلفتين ويعزز النظر المتقدم ايضا ان المعنى الاصطلاحي لعبارة المشتبه فيهم اضيق من معناها اللفظى أو اللغوى ولذا فان المعنى الاصطلاحي يرجح المعنى اللغوى ونقا قاعدة التفسير الضيق للاستثناءات التى يتعين الالتزام بها فى تفسير قانون الطوارئ كما سلف البيان . هذا وقد نصت المادة الخامسة من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ بشأن المتشردين والمشتبه فيهم معدلة بالقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٨٠ على الاتى ( يعد مشتبه فيه كل شخص تزيد سنة على ثمانى سنة حكم عليه أكثر من مرة فى احدى الجرائم الآتية ، أو اشتهر عنه لاسباب مقبولة انه اعتاد ارتكاب بعض الجرائم أو الاعمال الآتية :

١ — الاعتداء على النفس أو المال أو التهديد بذلك .

٢ — الوساطة فى إعادة الاشخاص المخطوفين أو الاشياء المسروقة أو المختبسة .

٣ — تعطيل وسائل المواصلات أو المخابرات ذات المنفعة العامة .

٤ — الاتجار بالمواد انفسامة أو المخدرة أو تقديمها للغير .

- ٥ — تزيف النقود أو تزوير أوراق النقد الحكومية أو أوراق البنوك،  
الجائز تداولها قانوناً في البلاد أو تقليد أو تزوير شيء مما ذكر .
- ٦ — جرائم شراء المواد التموينية الموزعة عن طريق مؤسسات القطاع  
العام والجمعيات التعاونية الاستهلاكية وفروعها إذا كان ذلك لغرض  
الاستعمال الشخصي ولإعادة البيع .
- ٧ — الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن  
مكافحة الدعارة .
- ٨ — جرائم المفرقات والرشوة واختلاس المال العام والعنوان عليه  
والغدر المنصوص عليها في الأبواب الثانی مكرر والثالث والرابع من الكتاب  
الثاني من قانون العقوبات .
- ٩ — الجنایات والجنح المضرة بأمن الدولة من جهة الخارج المنصوص  
عليها في الباب الأول من الكتاب الثاني من قانون العقوبات .
- ١٠ — جرائم هرب المحبوسين وأعضاء الجناة المنصوص عليها في الباب  
الثامن من الكتاب الثاني من قانون العقوبات .
- ١١ — جرائم الاتجار في الأسلحة .
- ١٢ — أعداد الغير لارتكاب الجرائم أو تدريبهم على ارتكابها ولو لم  
تقع جريمة نتيجة لهذا الأعداد أو الترتيب .
- ١٣ — إيواء المشتبه فيهم وفقاً لأحكام هذا القانون بقصد تهديد الغير  
أو فرض السيطرة عليه .
- ١٤ — جرائم التلبس والغش المنصوص عليها في القانون رقم ٤٨  
لسنة ١٩٤١ بقمع التلبس والغش .

ويلاحظ أن هذه المادة قبل تعديلها بالقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٨٠،  
لم تكن تنص على البنود من ٦ إلى ١٤ التي أضيفت إليها بالقانون المذكور  
الذي عمل به من اليوم التالي لنشره في الجريدة الرسمية في ١٩٨٠/٥/٣١ .



ومن حيث ان الخطرين على الامن والنظام العلم يقصد بهم الاشخاص  
اندين تقوم بهم خطورة خاصة على الامن والنظام العلم تستند الى وقائع  
حقيقية منتجة في الدلالة على هذا المعنى ، ويجب ان تكون هذه الوقائع افعالا  
يثبت ارتكاب الشخص لها ومرتبطة ارتباطا مباشرا بما يراد الاستدلال بها  
وبمعنى آخر لكي يعتبر الشخص خطرا على الامن والنظام العلم يتعين ان  
يكون قد ارتكب فعلا وشخصيا امورا من شأنها ان تصبه حقا بهذا الوصف .

( ملومون ٨١٠ و ١٢٦٠ و ١٢٧١ و ١٣١٠ و ١٣٥١ لسنة ٢٨ ق — جنسة

( ١٩٨٥/٣/١٢

(ج) اثر الامتناع على الملائقة الوظيفية :

قاعدة رقم ( ١٦٨ )

المبدأ :

موظف — امتناعه — لا اثر له على استحقاقه للملاوات الدورية ولا على ترقية بالانجحية عندما يحل عليه الدور .

ملخص الفتوى :

ان الراى فى الفقه والقضاء قد استقر على ان الموظف بالنسبة للدولة فى مركز نظامى ، وان قرار تعيينه هو عمل قانونى يعتبر بمثابة جواز مرور يحمله فى نطاق قانونى معين يحكمه كما يحكم باقى افراد طائفة الداخلين فى ذات هذا النظام ، ويفرض عليهم واجبات معينة يؤدونها ، وجزاءات محددة توضع عليهم ان قصروا فى تادية هذه الواجبات ، ويخضعهم لنظام رياسى مقرر ، وفى مقابل ذلك يمنحون اجورا ومنافع شخصية اخرى ومقاسا للقوانين واللوائح ويعد استيفاء الشروط المحددة فيها ، من اهم المنافع الشخصية التى يستفيد بها الموظف نظام الملاوات الدورية ونظام الترقيات ، ولكل من هذين النظامين قواعد عامة واصول تحكمه ، يرد عليها استثناءات وارادة على القواعد الاصولية التى تحكم هذه النظم ، وكل هذه القواعد والاستثناءات عد بينها قانون نظم موظفى الدولة .

١ — فبالنسبة للملاوات الدورية : نص قانون نظام موظفى الدولة فى المواد ٤٢ و ٤٣ و ٤٤ منه على القواعد العامة فى شأن منح الملاوات ، ونص فى المادتين ٢٢ و ٤٨ منه على ان الاستثناءات التى قد ترد على هذه القواعد العامة . وتتضى هذه القواعد العامة بان الاصل هو منح الملاوة الدورية بمجرد طول موعدها ما دام الموظف قائما بعمله بكفاية ، ولا يجوز الحرمان من هذه الملاوة الا فى الحالات الاستثنائية التى وردت على سبيل الحصر والتى تتناول فى تقديم تقريرين عن الموظف بدرجة ضعيف ، او صدور قرار تاديبى ضده ، او صدور قرار من لجنة شئون الموظفين بحرمانه من الملاوة او تاجيلها . وكل ذلك بالشروط والاوزاع المنصوص عليها فى القانون . واذا كان الاستثناء لا يصح التوسع فيه ولا القياس عليه ، فلا يصح ادخال

حالة الاعتقال ضمن الاستثناءات السابقة التي تؤدي الى حرمان الموظف من علاوته الدورية . ولما كان الموظف المعتقل لا يقوم بعمل ما تسبب ما حيل بينه وبين اداء واجبات وظيفته بأمر صادر من السلطة القائمة على تنفيذ الاحكام العرفية ، فان عدم تنفيذ التزام الموظف المذكور يرجع الى سبب خارجي لا يد له فيه ، وهو فعل الإدارة الذي يحصل في خصوصية الحالة المعروضة الى حد القوة القاهرة التي تجعل قيام الموظف بتنفيذ التزامه مستحيلا ، ومن ثم فطالما أن الموظف المعتقل يعتبر في عداد موظفي الدولة عاته يخضع لسائر القواعد المتعلقة بتوظيفه ويستفيد بالتام من التمتع بالقررة لها ، وتطبق عليه القواعد الخاصة بالقررة في المادة ٤٢ ، فيمنع علاوته الدورية متى حل ميعاد استحقاقها . ولم يتم به سبب يؤدي الى حرمانه منها خلال الفترة السابقة على الاعتقال .

٢٠١ - وبالنسبة للترقية : نص قانون موظفي الدولة على القواعد الخاصة للترقية في المواد ٣٢ و ٣٤ و ٣٥ و ٣٨ و ٣٩ ، ومتفق على هذه القواعد ان الاصل ان تتم الترقية بالانتدبة ، والاستثناء ان تكون بالاقتدار في حدود النسبة المنصوص عليها في القانون . ومؤدى ذلك ان الإدارة ، اذا خلت درجات في كادر الدرجات والوظائف ونشطت لاجراء حركة ترقية فيها ، فانها تفضي هذه الحركة الى الاصل من واقع كشف الانتدبة بالوزارة او المسلحة ، فكل موظف حل عليه الدور في نسبة الانتدبة وجبت ترقينه ، والى نصت عليها المواد ٤٠ و ١٠٣ و ١٠٦ من قانون نظام موظفي الدولة وهي : ان يعقم عنه تقريران بدرجة ضعيف ، او ان يوقع عليه جزاء تأديبي ، او ان يكون موقوفا عن عمله تطبيقا لاحدى المادتين ٩٥ و ٩٦ من قانون نظام موظفي الدولة . فان كان الموظف المعتقل لم يقدم عنه تقريران متتاليان بدرجة ضعيف ولم يوقع عليه جزاء تأديبي ، فانه لا يبقى بعد ذلك من الموانع التي تحول دون ترقينه الا ما نصت عليه المادتان ٩٥ و ٩٦ .

ولما كانت المادة ٩٥ الخاصة بحالة وقف الموظف من عمله اذا كان متبها بجريمة تأديبية وانتقضت مصلحة التحقيق ذلك الوقت ، وكانت المادة ٩٦ خاصة بوقف الموظف الذي يحبس حبسا احتياطيا او تنفيذيا لحكم جنائي ، فان الاعتقال شيء آخر لا يجيز الوفاء عن العمل لحكم وجود نص في القانون يبيح ذلك ، ولا يمكن قياسه على حالة الحبس الاحتياطي او الحبس تنفيذي .

لحكم جنائى ، لان نظام الوقت استثناء من القواعد العامة لا يجوز التوسع فيه او القياس عليه .

( فتوى ٢٨٥ — فى ١٠/٤/١٩٥٦ )

### قاعدة رقم ( ١٦٩ )

#### المبدأ :

مرتب — اعتقال — استحقاق المعتقل مرتبه طيلة مدة اعتقاله — اساس ذلك — عدم جواز القياس على حالة الحبس الاحتياطى او تنفيذ الحكم جنائى

#### ... ملخص الفتوى :

يؤخذ من نص المادتين ٦٢ و ١١٢ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة الملغى والمادتين ٤٩ و ٨١ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون نظم العاملين المدنيين بالدولة ، ان الاصل ونفا لاحكام هذين القانونين انه لا يجوز للعامل ان يتغيب عن عمله بدون اذن سابق من رئيسه وفى حالة انقطاعه عن عمله وعدم موافقة اليه بدون اذن ويغير مبرر او عذر مقبول يجرم — فضلا عن الجزاءات التأديبية المقررة فى هذه الحالة — من مرتبه عن مدة غيابه باعتبار الاجر لقاء العمل ، ما لم تقرر السلطة المختصة عدم حرمانه من مرتبه عن مدة الغياب او الانقطاع لاسباب معقولة وامذار مبررة تقبلها ومن هذا القبيل حالة الاعتقال التى ترمى الى مرتبة القوة القاهرة وتحول دون الارادة الحرة للعامل المعتقل فى الحضور الى مقر عمله خلال اوقاته الرسمية ولا يجوز قياس الاغتيال على الحبس الاحتياطى او الحبس تنفيذيا لحكم جنائى اللذين يستوجبان وقف العامل عن عمله بقوة القانون مدة حبسه وفقا يستتبع عدم صرف مرتبه اليه كله او بعضه بحسب الاحوال الى ان تقرر السلطة المختصة — عند عودة العامل الى عمله — ما يتبع فى شان مسؤوليته التأديبية ومرتبته الموقوف صرفه ، لان هذا الوقت الذى نصت عليه المادة ٩٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة الملغى والمادة ٦٥ منه قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤

أنها هو استثناء من القواعد العامة يقتصر اعماله على مورد النص دون توسع أو قياس . فلا يجرى حكمه على الاعتقال الذى هو تدبير وقائى تتخذه السلطات المسئولة عن الامن العام فى ظروف استثنائية لا تحتل التهم ولا تتاح فيها فرصة استجباة عناصر اتهام قاطعة فى جرائم محددة يقوم عليها الدليل الحاسم . على هذا الاتهام ، والذي يختلف بهذه المثابة فى طبيعته وأوضاعه عن الحبس الاحتياطى والحبس تنفيذاً لحكم جنائى ، وهما الحالان اللتان لا يجوز الوقف فى غيرهما الا لمصلحة تحقيق يجرى مع العايل ويقرر يصدر من السلطة المختصة طبقاً للمادتين ٩٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ و ٦٤ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، أو اذا اقتضت المصلحة العامة ذلك بقرار يصدر من رئيس مجلس الوزراء بناءً على طلب الرقابة الادارية وطبقاً للمادة السادسة من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ بإعادة تنظيم الرقابة الادارية . ولما كان لا نص على الوقف من العمل فى حالة الاعتقال . فان العلاقة الوظيفية تظل قائمة بما يترتب عليها من آثار ومزايا كالمرتب والملاوات الدورية اذا توفرت شروط منحها قانوناً ، طالما لم تسند الى العايل تهمة محددة ولم يحكم بادانته بما يجعل الاعتقال فى حكم الحبس الاحتياطى بآثاره القانونية ولم يصدر فى حقه قرار باجراء خاص أو بانهاء خدمته — ولم يكن انقطاعه عن العمل بفعل ارادى من جانبه بل بقوة خارجية من ارادته كما هو الشأن فى الخصوصية المعروضة — وما دام لم يتم به ميب يؤدي الى حرمانه من هذه الآثار أو من بعضها . أما حقه فى الترقية فمرهون بالاسباب القانونية الموجبة لقيام هذا الحق ومسمى الخيولة دونة وكذا بالاجراء الذى يتخذه للطعن على تخطيه فيها . وغنى عن البيان — بحكم ما تقدم — أن الجهة التى تتلزم بأداء المرتب عن فترة الاعتقال — بوصفه مرتباً لا باعتباره تعويضاً — هى تلك التى يتبعها أصلاً ويعمل فى خدمتها لا الأمرة بالاعتقال .

( فتوى ٨١٣ — فى ١٩٦٦/٨/٤ )

#### قاعدة رقم ( ١٧٠ )

المبدأ :

مرتب — مستحقاق العايل مرتبه عن المدة التالية لتاريخ الافراج

منه وحتى تاريخ تسلمه للعمل — شرطه — عدم جواز فصله باثر رجعي وإعادة تعيينه .

#### ملخص الفتوى :

أن منطاب استحقاق العامل لمرتبه عن المدة التالية لتاريخ الافراج عنه وحتى تاريخ تسلمه العمل — وقد زال الحائل دون مباشرته العمل — رهين بثبوت أنه قد بادر فور الافراج عنه بطلب اعادته الى عمله وتسليمه اياه ، وأن تراخ هذا التسليم لا يرجع الى تباطؤ أو تفريط من جانبه ، وإنما الى فعل الإرادة بعدم تمكنه منه بغير مبرر مشروع لذلك .

ولما عن مدى إمكان اصدار قرار الوزارة بفصل هذا العامل اغتيلوا من تاريخ اعتقاله ثم إعادة تعيينه من تاريخ تسلمه العمل ، فإن هذا غير جائز الآن لعدم قيام سبب قانوني مبرر لانتهاء خدمته بقرار ورائي ، أو بقرار اعلم منه مرتبة ، فضلاً عما ينطوي عليه مثل هذا القرار من رجعية للأثر بغير نص في القانون ، وما ينبىء عنه من عدم استهدافه تحقيق أية مصلحة عامة في هذا الخصوص .

( فتوى ٨١٣ — في ١٩٦٦/٨/٤ )

#### قاعدة رقم ( ١٧١ )

#### المبدأ :

اعتقال الموظف — يعتبر من قبيل القوة القاهرة في مجال منعه من مباشرة عمله — بقاء العلاقة الوظيفية قائمة بما يترتب عليها من احقية الموظف لمرتبه وعلاواته وترقياته .

#### ملخص الحكم :

لما كان اعتقال الموظف يعتبر من الاعذار التي ترقى الى مرتبة القوة القاهرة في مجال منعه من الضمير الى مقر عمله ، فتبقى العلاقة الوظيفية قائمة في حالة الاعتقال ، طالما لم تسند الى الموظف تهمة محددة أو يحكم بإدانته أو يصدر بشأنه قرار خالص ، وأنه ترتباً على استنوار العلاقة الوظيفية بقائمة ومتصلة فإن الموظف يستحق مرتبه عن فترة

الاعتقال باعتباره مرتبا وليس تعويضا كما يكون له الحق في السرتية  
بالاتيمية اذا ما حل عليه الدور .

( طعن ١٣٣٤ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/١ )

#### تعليق :

اطردت احكام المحكمة الادارية العليا على ذلك . وبهذا المعنى ايضا  
قضت في الطعن رقم ٦٩ لسنة ٢٤ ق بجلسة ١٩٨٣/٥/٢٩ مقررة ان قرار  
رئيس مجلس ادارة المؤسسة المصرية العامة للكهرباء بمنع العاملين  
بالمؤسسة بدل طبيعة عمل موحد بنسبة ٢٥ ٪ من راتبهم جاء من العمومية  
والتجريد بحيث يلحق بالراتب ويدور معه وجودا وعدبا . ومن ثم متى ثبت  
أن العامل كان محتقلا فان اعتقاله يرقى الى مرتبة القوة القاهرة ويحول  
دون ارادته الحرة في الحضور الى مقر عمله خلال اوقاته الرسمية وتبقى  
العلاقة الوظيفية قائمة بما يقترب على ذلك من آثار ومزايا مالية اخرى  
كالعلاوات وبدل طبيعة العمل ما دام لم يسند الى الموظف تهمة محددة ولم  
يحكم بدانته .





## اعلام وراثية

---

## اعلام وراثية

قاعدة رقم ( ١٧٢ )

المبدأ :

اعلامات الوراثة — قيام الادارة بالصرف بناء عليها مبريء للمتها  
طالما لم يتر اعتراض بشاتها .

ملخص الفتوى :

يستفاد من النصوص التي عالجت مسائل اعلامات الوراثة ان  
اعلامات ثبوت الوراثة ليست سوى قرارات تصدر من جهات الاحوال  
الشخصية بناء على سلكتها التولائية وتنفذا جهة الادارة تحت مسئولية  
صاحبها ، وانه يجوز الطعن في هذه الاعلامات في اى وقت ، فاذا قام امام  
جهة الادارة اعتراض على احد هذه الاعلامات تعين عليها ان توقف تنفيذ  
ما جاء به ، وتكلف المعارض القيام خلال مدة معقولة برفع النزاع الى الجهة  
المختصة ، اما اذا لم يتم امام جهة الادارة ثمة اعتراض على اعلام الوراثة  
المقدم لها ، فانها تملك الصرف على اساس ما جاء به من بيانات ، وذلك  
استنادا الى المادة ٣٣٣ من القانون المدنى التى تنص على انه « اذا كان  
الوفاء لشخص غير الدائن او نائبه فلا تبرأ ذمة المدين الا اذا اقر الدائن  
هذا الوفاء او عادت عليه منفعة منه ويقدر هذه المنفعة او تم الوفاء بحسن  
نية للشخص كان الدين في حيازته » . اذ ان الحالة الاخيرة التى يشير اليها  
النص انما تعرض على وجه الخصوص بالنسبة للوارث الظاهر . ولا شك  
انه مما يؤكد هذه الصفة عند شخص ما ان يكون بيده اعلام باثبات وراثته .  
نتطبيقا لهذا النص تبرأ ذمة جهة الادارة اذا تم الصرف بناء على اعلام باثبات  
الوراثة ، ولا يمكن بعد ذلك ان تسال عن اى شيء ، طالما انه لم يقدم لها  
اى اعتراض او حكم او قرار يلغى ذلك الاعلام او يعطله .

( فتوى ٧٠ — فى ١٧/١/١٩٥٥ )

## اقدمية

- ١ — ترتيب الاقدمية بين المعينين او المرشحين بقرار واحد .
- ٢ — ترتيب الاقدمية بين المعينين بمسابقة والمعينين عن غير طريق المسابقة .
- ٣ — ترتيب الاقدمية بين المعينين عن طريق القوى العاملة .
- ٤ — مدى استصحاب القول لاقديته .
- ٥ — مسائل متنوعة .

١ — ترتيب الاقدمية بين المرمين او المرمين بقرار واحد :

قاعدة رقم ( ١٧٣ )

المبدأ :

تحديد ترتيب الاقدمية يكون بطريقتين : ( ١ ) بقرار يحدد الاقدمية بين المرمين في قرار واحد . ( ٢ ) بوضع كشوف ترتيب الاقدميات على اساس قرار تنظيمي عام دون ان يصدر قرار فردي محدد للاسبقية — الطعن في الحالة الاولى يكون في القرار الصادر بإنشاء المركز الذاتي في ترتيب الاقدمية — جواز الطعن في الحالة الثانية في حالة صدور قرار فردي بترقية — سبق صدور القرار التنظيمي وفوات ميعاد الطعن فيه وصدر كشوف بترتيب الاقدمية — لا يحتج به .

ملخص الحكم :

في الطعن في ترتيب الاقدمية يجب التفرقة بين وضعين : الاول اذا كان القرار قد حدد ترتيب الاقدمية بين المرمين في قرار واحد وكان هذا الترتيب مقصودا لينتج اثره في خصوص الاسبقية بين الزملاء ، فليس من شك منبذ في ان هذا القرار قد انشأ هذا المركز الذاتي في ترتيب الاقدمية قصدا ، ويتمين الطعن فيه في الميعاد ، والوضع الثاني الا يصدر مثل هذا القرار الفردي المحدد لاسبقية الاقدمية بين الزملاء ، وانما قد توضع كشوف بترتيب الاقدميات على اساس قرار تنظيمي عام دون ان يصدر قرار فردي محدد لهذه الاسبقية بين الزملاء ، فيجوز لصاحب الشأن اذا ما صدر بعد ذلك قرار فردي بترقية ان يطعن فيه في الميعاد دون الاحتجاج عليه لا يسبق صدور القرار التنظيمي العام وفوات ميعاد الطعن فيه ولا بكشوف ترتيب الاقدمية ، ما دامت الدعوى تنصب بالذات على الغاء القرار الفردي المنضم تحديدا الاقدمية بين الاقران ، كما يجوز الطعن في القرارات التنظيمية العامة بأحد طريقتين : اما بالطريق المباشر ، اى بطلب الغائها في الميعاد القانوني ، او بالطريق غير المباشر في اى وقت عند تطبيقها على الحالات الفردية اى بطلب عدم الاعتماد بها لمخالفتها للقانون ، وذلك عند الطعن في القرارات الفردية بالالغاء ، كما ان كشوف ترتيب الاقدميات التي لم يصدر بها قرار اداري ينشئ المركز القانوني

في خصوص تحديد الانتدبية ممن يملكه لا يترقى الى مرتبة القرار الادارى ولا تعدو أن تكون مجرد عمل مادي .

( طعن ٩١٢ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٩/١/٣ )

### قاعدة رقم ( ١٧٤ )

#### المبدأ :

**القرار الصادر بالترقية ينشئ مركزا قانونيا من ناحية الموازنة في ترتيب الانتدبية بين ذوى الشأن — الطعن في القرار المذكور يجب أن يقدم في الميعاد والا كان غير مقبول .**

#### ملخص الحكم :

ان القرار الصادر بالترقية ينشئ المركز القانوني فيها بخلقه في نواح عدة ، سواء من ناحية تقديم الموظف الى الوظيفة أو الدرجة الاعلى ، أو من ناحية التاريخ الذى تبدأ منه هذه الترقية ، أو من ناحية الموازنة في ترتيب الانتدبية في الترقية بين ذوى الشأن ، فيجب أن يكون القرار الادارى في هذه النواحى المتعددة للمركز القانونى موزونا بميزان القانون . فيها جميعا ، والا كان مخالفا للقانون ، كما يجب أن يقدم الطعن في القرار المذكور لمخالفته للقانون في أى ناحية من تلك النواحى في الميعاد القانونى . والا كان غير مقبول . ومتى كان الثابت من الاوراق أنه وأن كان المدعى . وزملاءه قد رفقوا جميعا في ٩ من اكتوبر سنة ١٩٤٦ الى وظيفة بمساعدة . مديرى اعمال ووكالة هندسة من الدرجة الرابعة ، الا أنه في ترتيب الانتدبية . بينهم وضع المدعى بعد زملائه ، اذ اتجهت نية الادارة تصدا الى ذلك للموازنة بينهم على اساس هذا الترتيب ، فكان يتعين على المدعى أن يطعن بالالفاء في هذا القرار فيما ذهب اليه من ترتيب في الانتدبية ، ولو كان مخالفا . للقانون ، أما وهو لم يطعن فيه في الميعاد فقد أصبح حصينا من الافاء .

( طعن ٩١٢ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٩/١/٣ )

## قاعدة رقم ( ١٧٥ )

### المبدأ :

موظف — تعيين — خلو قرار التعيين من تحديد الإقدمية — عدم اقتصار اثره على التعيين — شموله تحديد الإقدمية ضمناً من تاريخ صدوره — عدم جواز التعرض لهذه الإقدمية الا بمخالصة القرار خلال ستين يوماً من تاريخ العلم — مضى هذه المدة يكسب القرار حصفة تعصمه من الإلغاء أو السحب بجميع مناحيه ومنها تحديد الإقدمية — مثال بالنسبة للمحامين المعينين بوظائف وكلاء نيابة ادارية .

### ملخص الفتوى :

في ٧ من أكتوبر سنة ١٩٥٩ صدر قرار من رئيس الجمهورية بتعيين ثمانية من المحامين في وظائف وكلاء نيابة ادارية ، ولم يحدد القرار التقدمية لهم في هذه الوظائف فاعتبرت أقتديتهم من تاريخ التعيين مما ترتب عليه أن سبقتهم في الإقدمية بعض من يلونهم في التخرج بمدد تتراوح بين سنة وثلاث سنوات .

وقد تقدم هؤلاء المعينون بطلبات لتعديل أقتديتهم في الوظائف التي عينوا فيها بردها الى تاريخ صلاحيتهم للتعيين بها وهو تاريخ مضى سنة على قيدهم محالين أمام المحكم الابتدائية وذلك طبقاً لنص المادة ٢٢ من قانون السلطات القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ التي أحالت الى حكمها المادة ٢٣ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الادارية والمحلكات التأديبية ، واستندوا في ذلك الى أحكام هذين القانونين على النحو الفصل بتلك الطلبات .

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية القسم الاستشاري بجلستها المنعقدة في ١٢ من فبراير سنة ١٩٦٤ فاستبان لها أن قرار التعيين — وان خلا نصه من تحديد أقتدية خاصة للمعين — غير قاصر الاثر على التعيين وانما يشمل منلحى أخرى منها تحديد أقتدية المعين — طبقاً للتساعده العسامة المقررة في المسادة ٢٥ من قانون الموظفين —

في الوظيفة من تاريخ تعيينه فيه فيوضع في ترتيب الاقدمية بعد زملائه الذين سبقوه الى التعيين في هذه الوظيفة .

وطبقا لذلك فإنه لا يجوز التعرض لتحديد الاقدمية التي شملها قرار التعيين ضمنا — على النحو السابق ، الا بمخالفة القرار جيعا خلال ستين يوما من تاريخ العلم طبقا للقواعد العامة في شأن سحب وطلب الغاء القرارات الادارية الفردية ، فاذا مضت هذه المدة اكتسب القرار حصفة ضد السحب او الالغاء بجميع متاحيه بما فيها تحديد الاقدمية . ومن حيث ان السادة المعينين في الحالة المعروضة لم يطعنوا على قرار تعيينهم لاي سبب خلال ستين يوما من تاريخ علمهم به ، فان تعرضهم له الآن — وبعد موات ذلك الميعاد — فيما تضمنه من تحديد الاقدمية يكون تعرضا غير مقبول شكلا ، وذلك دون مناقشة لساخذهم على القرار لفوات مناسبة ذلك بانتفاء ميعاد مخصصهم له على ما سبق .

لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية الى ان اقدمية السادة وكلاء النيابة الادارية المعروضة حالتهم قد استقرت عند تاريخ تعيينهم في ٧ من اكتوبر سنة ١٩٥٩ ، ولا يجوز ارجاع هذه الاقدمية الى أي تاريخ سبق لفوات ميعاد طلب ذلك .

( انتهى ١٧٩ — في ١٩٦٤/٢/٢ )

قاعدة رقم ( ١٧٩ )

المبدأ :

اقدمية الموظف في الدرجة — تحديدها — اختلافه بالنسبة لقرار الترقية عنه بالنسبة لقرار التعيين الاول — تأكيد ذلك من نص مفهوم نص المادة ٢٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، اذ لا ارتباط بين فقرتها — عدم انطباق الفقرة ( ب ) من هذه المادة في تحديدها لادمية المعينين لأول مرة في درجة واحدة بلقر رجمي على مركز قانوني نشأ قبل العمل بهذا القانون — تلاقى تطبيق القواعد التنظيمية السارية قبل العمل بهذا القانون سواء بالنسبة لتحديد اقدمية المعينين لأول مرة او المرقين مع مودى التطبيق الحقيق للفقرة ( ا ) من المادة ٢٥ سالف الذكر .

### ملخص الحكم :

تنص المادة ٢٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة على أن « تعتبر الاقدمية في الدرجة من تاريخ التعيين فيها ماذا اشتمل مرسوم أو أمر جمهوري أو قرار على تعيين أكثر من موظف في درجة واحدة اعتبرت الاقدمية كما يلي : ( ١ ) اذا كان التعيين يتضمن ترقية اعتبرت الاقدمية على أساس الاقدمية في الدرجة السابقة (ب) اذا كان التعيين لأول مرة اعتبرت الاقدمية بين المعيّنين على أساس المؤهل ثم الاقدمية في التخرج فان تساوى تقدم الأكبر سناً ، وذلك مع عدم الإخلال بالقواعد التي تقرها اللائحة التنفيذية في شأن الامتحان » .

وتعني مفهوم هذا النص الحكم يؤكد أن ما رعى اليه المشرع من تحديد الاقدمية في الدرجة الواحدة يخلف في نطاق قرار الترقية عما رسمه بالنسبة لقرار التعيين الاول اذا اجتمع في كل من القرارين أكثر من موظف في درجة واحدة وهذا التمييز الجلي كاف وحده في تنفيذ القول بأن فقرتي المادة ٢٥ من قانون موظفي الدولة متكاملتان في التطبيق ومتبرطان احدهما بالآخرى اوفق ارتباط ، ذلك أن هذا الارتباط المزموم ان كان يراد به الاقتران أو التلازم النظري في ذاته ينقصه أن الحكم الذي أرساه المشرع بشأن تحديد الاقدمية في حال اجتماع الموظفين في قرار التعيين الاول ، أما ان كان يراد به معنى الارتباط أو التلازم الواقعي على اعتبار ان هاتين الفقرتين لابد منطبقتان على واقع الدعوى كل في خصوص الناحية التي عالجتها فان هذا مردود بأن الفقرة ( ب ) من المادة ٢٥ المشار اليها تد يستغنى عن تطبيقها كلية ، اذا كان قرار الترقية الاخير مسبوqa بقرار ترقية صادر بعد قرار التعيين الاول وكان واضحاً من قرار الترقية هذه ترتيب خاص للاقدمية ينحسم به أمر الاقدمية في الدرجة الاخيرة طبقاً لما رسيته الفقرة ( ٢ ) من المادة ٢٥ سالفة الذكر ، ومذفوع كذلك بأن الفقرة ( ب ) من المادة ٢٥ من قانون موظفي الدولة في تصديدها لاقدمية المعيّنين لأول مرة في درجة واحدة لا ينبغي تطبيقها بأثر رجعي على مركز قانوني أو وضع ذاتي نشأ للطعون عليه أو لزميله قبل العمل بقانون موظفي الدولة ، وأما الذي يتعين تطبيقه هو العواضد التنظيمية انعملة التي كانت من قبل سارية ومحددة لاقدمية المعيّنين أو المرتقين.



على نحو من الانحصاء لانهم في ظل تلك القواعد قد كسبوا حقوقا ذاتية واستقرت لهم امتيازات لا محل لزعزعتها كلما صدر قانون جديد يعالج في كيفية تحصيلها ما دام الشارح لم يرد مراعاة بد سلطان قانونه الجديد على امتيازات استقرت لذويها في قرارات التعيين أو الترقية الصادرة قبل العمل به .

وفضلا عما تقدم فان اعمال القواعد التي كانت تنظم — قبل العمل بقانون موظفي الدولة — تحديد الاقدمية بين الموظفين المعيّنين أو المرقين بقرار واحد يفضى الى ذات النتائج السابقة ويتلاقى مع مؤدى التطبيق اندقيق للفقرة (١) من المادة ٢٥ من القرار المذكور . ذلك انه يستفاد من كتاب المالية الدورى رقم ٢٣٤ — ١ — ٢٠٥ المؤرخ ٢٤ من يونية سنة ١٩٤١ انه كان يعول في حساب اقدمية الموظفين على « تاريخ حصولهم على درجاتهم الحالية » ، فاذا ما اتحدت تواريخ الترقية يرجع الى تاريخ منحهم الدرجة السابقة وهكذا الى تاريخ الالتحاق بالخدمة سواء اكان هذا الالتحاق في الاصل باليومية أم في كادر الخفية المسيرة بشرط ان تكون مدة الخدمة كلها متصلة وفي حالة التساوى يعتبر الاقدم الارقى في المؤهلات الدراسية وفي حالة التساوى يعتبر الاكبر سنا هو الاقدم » .

( ملعن ٩١٤ لسنة ٦ ق — جلسة ١٠/١١/١٩٦٢ )

### قاعدة رقم ( ١٧ )

#### المبدأ :

قاعدة ترتيب الاقدمية وفق كتاب المالية الدورى رقم ٢٣٤ — ٢٠٥/١ المؤرخ في ٢٤ من يونية سنة ١٩٤١ — المعبرة بتاريخ الحصول على الدرجة الحالية فاذا اتحدت تواريخ الترقية يرجع الى تاريخ منح الدرجة السابقة وهكذا الى تاريخ الالتحاق بالخدمة — في حالة التساوى يعتبر الارقى في المؤهلات الدراسية وفي حالة التساوى يعتبر الاكبر سنا هو الاقدم — تريد هذا الاصل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ .

### ملخص الحكم :

ان القاعدة التنظيمية التي كانت سارية وقتئذ والتي تضمنها كتاب وزارة المالية الدورى رقم ٢٢٤ - ٢٠٥/١ المؤرخ في ٢٤ من يونيو ١٩٤١ أنه كان يعول في حساب ائتمية الموظفين على تاريخ حصولهم على درجاتهم الحالية فاذا اتحت تواريخ الترقية يرجع الى تاريخ منحهم الدرجة السابقة وهكذا الى تاريخ الالتحاق بالخدمة وفي حالة التساوى يعتبر الارقى في المؤهلات الدراسية وفي حالة التساوى يعتبر الاقدم سنا هو الاقدم .

وتد جاء قانون موظفى الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ مرددا هذا الاصل ناصا في المادة ( ٢٥ ) فقرة ( ١ ) على ان تعتبر الائتمية من تاريخ التعيين فاذا اشتتل مرسوم او قرار على تعيين اكثر من موظف على درجة واحدة اعتبرت الائتمية كما يلى : اذا كان التعيين متضمنا ترقية اعتبرت الائتمية على اساس الدرجة السابقة .

( طعن ١٣٧٥ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٩ )

### قاعدة رقم ( ١٧٨ )

#### المبدأ :

تحديد مركز المدمى بصفة نهائية بتعيينه في الدرجة السادسة اعتبارا من ١٤ أغسطس سنة ١٩٥٢ - ليس له اصل حق في المزاومة في حركة ترقية اجريت الى الدرجة الخامسة في اول أكتوبر سنة ١٩٥١ وان رجعت ائتميته في الدرجة الى تاريخ سبق .

### ملخص الحكم :

ان الثابت من الاوراق أنه لم يصدر قرار بتحديد مركز المدمى بصفة نهائية من الجهة الادارية الا في ١٤ من أغسطس سنة ١٩٥٢ اذا انصحت جهة الادارة في هذا القرار وحده عن تعيين المدمى في الدرجة السادسة وكان هذا القرار بعد العمل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الخاص بنظام موظفى الدولة الذى تنص المادة ( ٢٥ ) منه صراحة على ان

الاعتمادية في الدرجة من تاريخ التعيين فيها — وكان تحديد مركز المدعى على هذا الوضع بعد صدور حركة الترقيات الى الدرجة الخامسة في اول أكتوبر ١٩٥١ ، ومن ثم فلم يكن للمدعى اصل حق في ان يتزاحم في الترقية الى هذه الدرجة مع من كان ينظلمه سلك موظفي وزارة التربية والتعليم من يشغلون فعلا الدرجة السادسة الفنية وقت صدور الصيغة المطعون فيها ، وكان لا بد لى يكون له هذا الحق ان يكون القرار الصادر بتحديد مركزه قد صدر سابقا على هذه الحركة ، وبذلك ينهار الاساس القانونى الذى يقيم عليه المدعى طعنه في القرار المذكور ، ولا يحتج في هذا الصدد بما ورد في اذن الصرف المؤقت الصادر من مراقب عام مستخدمى وزارة التربية والتعليم من ان الوزارة قررت تعيين الطاعن مدرسا بمدرسة بنى قادن الثانوية ذلك ان المتيقن من هذا الاذن ان الدعى كان وقت صدوره في مركز قانونى غير نهائى وهذا ييسر واضحا بما تضمنه هذا الاذن من قول المراقب « انتظر النسوية حالته اعتدوا صرف ماهية مؤقتة ٧ جنيهات و ٥٠٠ مليم شهريا اعتبارا من اول سبتمبر سنة ١٩٥١ ، انه حاصل على شهادة الدراسة الثانوية قسم خاص وان المراقبة ستقوم بالكتابة الى وزارة المالية في شأن ما يحصله عدا هذا المؤهل » يؤكد هذا النظر ويؤيده ان هذا الاذن ورد خلوا من تعين درجة بذاتها لتعيين الطاعن عليها ، وكان هذا امرا يتفق وحكم القانون ذلك انه لم يكتمل بعد عناصر تحديد مؤهله الا بكتاب وزارة المالية في يونيو سنة ١٩٥٢ . واذا صدر اذن التعيين بعد تكامل مناصره ومقوماته في ظل احكام القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الذى يحدد الاعتمادية في الدرجة من تاريخ التعيين فيها ، فانه لا يترتب على ارجاع اعتمادية المدعى في الدرجة السادسة الى اول سبتمبر سنة ١٩٥١ في اذن التعيين بافتراض سلامة هذا الارجاع وجوازه — ان يقع المناس بالحقوق التى اكتسبت لذويها من موظفي وزارة التربية والتعليم قبل ارجاع اعتمادية المدعى بأمر التعيين الى ١٩٥١/١/١ على ما سلف الايضاح .

### قاعدة رقم (١٧٩)

#### المبدأ :

ترتيب الأقدمية بين الرقنين في قرار واحد من المراكز القانونية التي تتحدد على مقتضى القانون النافذ وقت حصول هذه الترقية — نفاد القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ لا ينس المراكز القانونية الذاتية التي ثبت قبل نفاذه طبقاً للقواعد التي كانت سارية — ترتيب الأقدمية بين الرقنين في الأزهر قبل نفاذ القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ تنظيمها الأحكام المتصوص عليها باللائحة الاستخدام في الأزهر الصادرة بمرسوم ١٨ من أبريل سنة ١٩٣١ — نص المادة ١٣ من هذه اللائحة على أنه عند الاتحاد في نيل الدرجة الواحدة تكون الأسبقية بحسب أسبقية التعيين الذي جرى عليه حكم الاستقطاع للمعاش — اعتبار المدمى أقدم من الخصم الثالث في ترتيب الدرجة الخامسة التي رقياً إليها معاً في تاريخ واحد طبقاً للمادة المذكورة — يجعله أحق بالترقية إلى الدرجة الرابعة المتنازع عليها ما دامت الترقية إليها قد تمت بحكم الأقدمية .

#### ملخص الحكم :

أن ترتيب الأقدمية بين الرقنين في قرار واحد هو من المراكز القانونية التي تتحدد على مقتضى القانون النافذ وقت حصول هذه الترقية . وما دامت الترقية إلى الدرجة الخامسة قد تمت في ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ فيحكها نص المادة ١٣ من لائحة الاستخدام بالأزهر الصادر بمرسوم ٨ من أبريل سنة ١٩٣١ ، وليست المادة ٢٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، بشأن نظام موظفي الدولة ، لانه ولئن كانت المادة الأولى من القانون الأخير قد نصت على أن أحكامه تسري على موظفي الجايح الأزهر والمعاهد الدينية ويلغى كل حكم يخالف هذه الأحكام ، إلا أنه غنى عن القول أن هذا القانون لا ينفذ بالنسبة لهم إلا اعتباراً من أول يولييه سنة ١٩٥٢ . فالمراكز القانونية الذاتية التي تكون قد تمت واستقرت لأزوها قبل هذا التاريخ طبقاً للقانون النافذ وقت تباعها ، وهو لائحة الاستخدام المشار إليها ، لا يجوز المساس بها ، ولو كان حكم القانون الجديد ، أي القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، يختلف عن حكم القانون السابق في هذا الشأن ، أي لائحة الاستخدام

في الازهر بما دام لم ينص في القانون الجديد على الاثر الرجعى بنص  
خاص ولما كانت المادة ١٣ من المرسوم المشار اليه تنص على ان  
« قاعدة الترقية هي الاقدمية في التعيين . وتاريخ التعيين هو الذى جرى  
عليه حكم الاستقطاع في المعاش » فان الظاهر من ذلك ان تلك المادة  
وضعت ضابطا خاصا للاسبقية في ترتيب المرتبين الى درجة واحدة في  
فرار واحد ، فنصت على انه عند الاتحاد في نيل الدرجة الواحدة  
تكون الاسبقية بحسب اسبقية التعيين ، وان تاريخ التعيين هو الذى جرى  
عليه حكم الاستقطاع للمعاش . وهذا الضابط الخاص يختلف عن  
الضابط العام الذى كان مقررا بالنسبة لساكنى موظفى الحكومة وقتذاك ،  
وهو انه عند الاتحاد في نيل الدرجة تكون الاسبقية في ترتيب الاقدمية  
باسبقية نيل الدرجة السابقة وهكذا ، وهو الضابط العام الذى رددته  
بمذ ذلك المادة ٢٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى  
الدولة ، هذا القانون الذى لا يسرى على رجال الازهر الا اعتبارا من  
اول يولية سنة ١٩٥٢ وبالنسبة للوقائع التى تتم من هذا التاريخ .  
وعلى مقتضى الضابط الذى قرره المادة ١٣ من لائحة الاستخدام  
سابقة الذكر يعتبر المدعى اقدم من الخصم الثالث في ترتيب الدرجة  
الخامسة التى رقيها اليها معا في تاريخ واحد ، بما دام المدعى هو الاسبق  
في التعيين بالازهر ، اذ استقطع للمعاش منه اعتبارا من ٣١ من اكتوبر  
سنة ١٩٢٦ ، بينما استقطع للمعاش بالنسبة للخصم الثالث اعتبارا  
من اول يناير سنة ١٩٢٩ ، ومن ثم يكون المدعى على هذا الاساس هو  
الاحق بالترقية الى الدرجة الرابعة المتنازع عليها ، ما دامت الترقية  
الى هذه الدرجة قد تمت بحكم الاقدمية في الدرجة الخامسة ، وما دام  
المدعى حسبما سبق يعتبر اسبق منه في ترتيب الدرجة الخامسة ، المرتقى  
منها على اساس الاقدمية .

( طعن ٥١٣ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٨/١٢/٢٧ )

٢ — ترتيب الاقدمية بين المعينين بمسابقة والمعينين عن غير طريق  
المسابقة :

قاعدة رقم ( ١٨٠ )

المبدأ :

المادة ١٦ من نظام المعلمين المعينين بالنزلة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ قضت بالبند (ب) بأنه اذا كان التعيين لأول مرة اعتبرت الاقدمية بين المعينين على اساس المؤهل ثم الاقدمية في التخرج فان تساوى تقدم الأكبر سناً — اقتصر تطبيق هذه القواعد على المعينين بدون امتحان — اذا كان التعيين بناء على امتحان بمسابقة رتبت اقدميات المعينين على اساس الاسبقية في ترتيب التخرج بالمسابقة — اساس ذلك نص المادة ( ١٠ ) من ذات القانون .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الذي تم التعيين في ظل العمل بأحكامه قد نص في المادة ٧ على شروط التعيين في إحدى الوظائف. ومن بينها في البند ٨ اجتياز الامتحان المقرر لشغل الوظيفة. بالنسبة للوظائف التي يصدر بها قرار الوزير المختص — كما نصت المادة ١٠ من القانون على أن يعين الناجحون في الامتحان المقرر لشغل الوظيفة بحسب الاسبقية الواردة في الترتيب النهائي لنتائج الامتحان ، وتسقط حقوق من لم يدركه الدور للتعين بمضى سنة من تاريخ اعلان نتيجة الامتحان — ويجوز التعيين من القوائم التي مضى عليها أكثر من سنة. اذا لم توجد قوائم أخرى صالحة للترشيح منها وذلك خلال السنة الأشهر التالية لانقضاء السنة ، وعند التساوى في الترتيب يكون للوزير اختيار من يعين من بين المتساوين ويكون التعيين في الوظائف التي يتم التعيين فيها دون امتحان وفقاً لأحكام اللائحة التنفيذية ونصت المادة ١٦ من القانون ذاته على أنه . . . . . وتعين الاقدمية في الدرجة من تاريخ التعيين فيها فإذا اشتبهل قرار التعيين على أكثر من عامل في الدرجة الواحدة اعتبرت الاقدمية كما يلي :

(١) اذا كان التعيين متضمنا ترقية ..

(ب) اذا كان التعيين لأول مرة اعتبرت الاقدمية بين المعينين على اساس المؤهل ثم الاقدمية في التخرج فان تساويا تقدم الاكبر سنا .

ومن حيث ان الواضح من النصوص الثلاثة المتقدمة ان الاصل في التعيين وفقنا للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ أن يتم بغير امتحان ، واشترط القانون اجتياز الامتحان المقرر لشغل الوظيفة بالنسبة للوظائف التي يصدر بها قرار من الوزير المختص ، لماذا لم يصدر بمثل هذا القرار وتم التعيين بغير امتحان ، وترتبطا على ذلك فان الحكم الوارد في المادة ١٦ من القانون الخاص بترتيب اقدمية المعينين لأول مرة على اساس المؤهل ثم الاقدمية في التخرج فان تساويا تقدم الاكبر سنا ، هذا الحكم يسرى في جميع الحالات التي يتم التعيين فيها بغير امتحان باعتبار ان ذلك هو الاصل كما سبق البيان وأما اذا تم التعيين بامتحان فقد أقر المشرع حكما خاصا لتعيين الناجحين في الامتحان المقرر لشغل الوظيفة بحسب الاسبقية الواردة في الترتيب النهائي لنتائج الامتحان ، وتبعاً لذلك تصدّد اقدمية هؤلاء الناجحين حسب تلك الاسبقية ، ولا مطعن في القول ان المادة ٢٥ فقرة ب من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ اذ حددت الاقدمية بين المعينين على اساس المؤهل فالأقدمية في التخرج فان تساويا يقدم الاكبر سنا فترت ذلك الحكم بأنه مع عدم الاخلال بالقوانين التي تقررها اللائحة التنفيذية في شأن الامتحان وهي عبارة لم ترد في الفقرة ب من المادة ١٦ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ذلك ان عدم ورود هذه العبارة في المادة الاخيرة ليس له المخلول الذي يشير اليه الطاعن لانه بالرجوع الى اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار اليه نجد انها نصت في المادة ٧ على أن يرتب الناجحون في كل امتحان في قوائم بحسب درجة الاسبقية فيه .. الخ » وهو حكم يقابل المادة ١٠ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الخاص بتعيين الناجحين في الامتحان المقرر لشغل الوظيفة بحسب الاسبقية الواردة في الترتيب النهائي لنتائج الامتحان ومن ثم ليس هناك مغايرة في هذا الشأن بين ترتيب اقدم الناجحين في الامتحان في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ عن ترتيبهم في القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ وغاية ما هنالك ان المشرع في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ نص على هذا

الترتيب في اللائحة التنفيذية للقانون اكتفاء بالإشارة الى حكم هذه اللائحة في المادة ٢٥ فقرة ب من القانون بينما ارتأى في القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ أن ينص علي هذا الترتيب في صلب القانون ذاته وفي المادة ١٠ منه .

( طعن ٩٦ لسنة ١٩ ق — جلسة ١٢/٥/١٩٧٨ )

### قاعدة رقم ( ١٨١ )

#### المبدأ :

ترتيب الأقدمية فيما بين المعينين في احدى الوظائف بعد اجتياز مسابقة، وفي حالة التعيين بدون اجراء امتحان — وجوب التزام ترتيب النجاح في المسابقة عند التعيين حسبما نصت على ذلك المادة ١٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ — التزام معايير ترتيب الأقدمية المنصوص عليها في المادة ٢٥ من هذا القانون — في حال تنظيم أقدمية المعينين عن غير طريق المسابقة

#### ملخص الحكم :

لا جدال في أن المشرع قيد سلطة الادارة بنص المادة ١٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام موظفي الدولة في التعيين في الوظائف العامة — يجعل اجتياز امتحان المسابقة شرطاً لازماً للتعين في هذه الوظائف ، وذلك كإكمال عام من الأصول التي قام عليها قانون التوظيف ورتب على هذا الشرط اثره الطبيعي ونتيجته المنطقية وهي وجوب التزام ترتيب النجاح في المسابقة عند التعيين ، وهو الامر الذي يقتضى تحديد أقدمية المعينين في قرار واحد من الناجحين في امتحان واحد بحسب الترتيب الذي اعتمد به المشرع عند التعيين وهو ترتيب النجاح في الامتحان ، وهذا ما هدف الى تـزاريه نص المادة ١٦ من القانون المذكور ، أما عن المعايير المنصوص عليها في المادة الخامسة والعشرين من قانون الموظفين فهي خاصة بتنظيم أقدمية المعينين عن طريق غير طريق امتحان المسابقة دون غيرهم ممن يعينون عن طريق الامتحان ، ولذلك يكون ترتيب أقدمية الموظفين المعينين في قرار واحد من الناجحين في مسابقة واحدة على أساس ترتيب النجاح في امتحان المسابقة وفقاً لحكم المادة ١٦ من قانون موظفي الدولة .

( طعن ١١٧٢ لسنة ٨ ق — جلسة ١٢/١٢/١٩٦٥ )



قاعدة رقم ( ١٨٢ )

المادة :

ترتيب الإسمية بين المعينين في قرار واحد أو في وقت واحد على درجته واحدة - يتم على أساسي نص المادة ١٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ إذا كان التعيين بين الناجحين في درجة واحدة - وعلى أساس نص المادة ٢٥ من القانون المذكور إذا كان التعيين بين الناجحين في أكثر من مسابقة .

ملخص الحكم :

أن المادة ١٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام موظفي الدولة تنص على أن « يعين الناجحون في الامتحان المقرر لشغل الوظيفة بحسب درجة الأسبقية الواردة في الترتيب النهائي لنتائج الامتحان التحريري أو الشخصي » وتنص المادة ٢٥ من هذا القانون على أنه « ... طالما كان التعيين لأول مرة اعتبرت الإسمية بين المعينين على أساس المؤهل ثم الإسمية في التخرج فإن تساوى تقدم الأكبر سناً ، وذلك مع عدم الإخلال بالقواعد التي تقررها اللائحة التنفيذية في شأن الامتحان » . وتنص المادة ٧ من اللائحة التنفيذية للقانون المذكور على أن « يرتب الناجحون في كل امتحان في قوائم بحسب درجة الأسبقية فيه ، وإذا تساوى اثنان أو أكثر في الترتيب قدم صاحب المؤهل الأعلى فالأقدم في التخرج فالأكبر سناً ، ويرسل الديوان إلى الوزارة أو الهيئة المختصة بالتعيين صورة من قوائم الناجحين مع ترشيح العدد الكافي منهم لتتولى تعيينهم بحسب ترتيبهم الوارد في هذه القوائم » .

ومن حيث أن الاستناد من النصوص المتقدمة أن ما تضمنته المادة من قانون نظام موظفي الدولة خاص بأفضلية التعيين بين الناجحين في مسابقة واحدة بحسب درجة أسبقية النجاح في امتحان هذه المسابقة ، أما المادة ٢٥ فإنها تتضمن القاعدة العامة في تنظيم ترتيب الإسمية في الوظيفة بين المعينين في قرار واحد أو في وقت واحد على درجة واحدة ، ويتم الترتيب على أساس المؤهل ثم الإسمية في التخرج فإن تساوى اثنان في ذلك يقدم الأكبر سناً ، على أنه استثناء من هذه القاعدة يراعى ترتيب الأسبقية في النجاح إذا كان التعيين من طريق الامتحان في المسابقة

التي يجريها ديوان الموظفين ، وذلك حسبها هو وارد في المادة السابعة من اللائحة التنفيذية من القانون المذكور تنفيذا للعبارة الأخيرة من المادة ٢٥ سالف الذكر .

ومن حيث ان مجال تطبيق المادة السابعة من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ : انها يكون اعماله حيث توجد مسابقة واحدة وعندئذ يقوم ديوان الموظفين بترتيب المرشحين للتعين في قائمة واحدة بحسب اسبقية نجاحهم في امتحان هذه المسابقة ، وفي هذه الحالة لا يغور أى خلاف إذ يتم التعمين طبقا للترتيب الوارد في هذه القائمة غير أن الامر يدق اذا ما أجرى الديوان مسابقتين مختلفتين ، ووضع الناجحين في كل مسابقة في قائمة مستقلة عن الأخرى وأريد تعيين الجميع معا في وقت واحد وفي درجة واحدة ، إذ يتعذر في هذه الحالة وضع أى الفريقين قبل الآخر في قرار التعيين أو اثنار احدهما على الآخر مند ترقيتهم فبمسه بينهم في اقدمية الدرجة طالما لا يجمع ائراد الفريقين امتحان واحد ، ولم تنظهم قائمة واحدة ، ويستحيل لذلك اعمال قاعدة الاسبقية في النجاح ، وأنه لا منلص اذن من اللجوء الى القاعدة التي حوتها المادة ٢٥ من القانون المذكور ، باعتبارها الاصل العام في كيفية ترتيب الاقدمية في الدرجة خاصة وأن الاستثناء الذي جاءت به المادة السابعة من اللائحة التنفيذية لا يجوز التوسع في تفسيره أو القياس عليه فضلا عن أنه لا وجه لاعماله الا حيث يسوغ تطبيقه بغير اخلال بقاعدة المساواة بين المرشحين جميعا في كلا المسابقتين مادام أنه قد ضهم قرار تعيين واحد على درجات متباعدة لوظائف غير مخصصة في الميزانية أو غير متميزة بطبيعتها مما تتطلب تعيين يشغلها تأهيلا خاصا أو صلاحية معينة ، ومن ثم يغدو في هذه الحالة اثر المسابقة مقصورا على الكشف عن صلاحية المرشحين للتعين في الدرجات المراد شغلها .

### قاعدة رقم ( ١٨٣ )

المبدأ :

تقرير القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥١ يبدأ الامتحان كشرط للتميين -  
وجوب مراعاة ترتيب النجاح في الامتحان سواء عند التعيين أو عند ترتيبه  
الاقدمية - الاعفاء من الامتحان بنوعيه بقرار من مجلس الوزراء بشرط  
الالتزام بترتيب التخرج في التعيين طبقا للمادة ١٧ مكررا - وجوب تحديد  
الاقدمية في هذه الحالة على اساس ترتيب التخرج دون المعايير الواردة  
بالمادة ٢٥ .

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة نص  
في المادة ١٥ منه على أن « يكون التعيين بالامتحان في الوظائف الآتية : وظائف  
الدرجة السادسة في الكادرين الفني العالي والاداري ..... » ونص  
في المادة ١٦ على أن « يعين الناجحون في الامتحان المقرر لشغل  
الوظيفة بحسب درجة الاسبقية الواردة في الترتيب النهائي لنتائج  
الامتحان التحريري والشفهي » ونص في المادة ١٧ منه على أنه  
« يجوز الاستغناء عن الامتحان التحريري في الاحوال الآتية :

(١) ..... (٢) اذا كانت الوظائف الخالية من الوظائف الفنية  
التي لا يجوز التعيين فيها الا من الحاصلين على نوع واحد من الدرجات  
والاجازات الطبية (٣) ..... » ونص في المادة ٢٥ منه على أنه  
« تعتبر الاقدمية في الدرجة من تاريخ التعيين فيها فاذا اشتمل مرسوم  
أو أمر جمهوري أو قرار على تعيين أكثر من موظف في درجة واحدة  
اعتبرت الاقدمية كما يلي :

(١) اذا كان التعيين متضمنا ترقية اعتبرت الاقدمية على اساس  
الاقدمية في الدرجة السابقة .

(ب) اذا كان التعيين لأول مرة اعتبرت الاقدمية بين المعينين على  
اساس المؤهل ثم الاقدمية في التخرج فان تساويا تقدم الاكبر سنا وذلك

مع عدم الإخلال بالقواعد التي تقرها اللائحة التنفيذية في شأن الامتحان . ونصت المادة السابقة من اللائحة التنفيذية لهذا القانون الصادرة بالمرسوم الصادر في ٨ من يناير سنة ١٩٥٣ على أنه « يرتب الناجحون في كل امتحان بحسب درجة الاسبقية فيه ، وإذا تسبأوى اثنان أو أكثر في الترتيب قدم صاحب المؤهل الأعلى فالأقدم في التخرج فالأكبر سناً . ويرسل الديوان الى الوزارة أو الهيئة المختصة بالتعيين صورة من قوائم الناجحين مع ترشيح الجدد الكافي منهم لتعيينهم بحسب ترتيبهم الوارد في هذه القوائم » . وبتاريخ ٢١ من مايو سنة ١٩٥٣ أصدرت الدولة رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٣ بأضافة مادة جديدة برقم ١٧ مكررا الى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة تنص على أنه « يجوز بقرار من مجلس الوزراء الاعفاء من الامتحان بنوعيه في الحالتين الثانية والثالثة من المادة السابقة اذا التزم في التعيين ترتيب التخرج » ثم اضيفت فقرة ثانية الى المادة ١٧ مكررا بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٥٣ هذا نصها « ومع هذا فيجوز بقرار من مجلس الوزراء عدم التقيد في التعيين بترتيب التخرج اذا كان المرشح موظفا بالفعل ويراد تعيينه في وظيفة من وظائف الكادر الفني العالي والاداري فيستلزم مسوغات خاصة ولا يفيد الامتحان في الكشف عنها » . وقد بينت المذكرة الاصلاحية للقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٣ بأضافة المادة ١٧ مكررا في فقرتها الاولى علة اصدار هذا القانون والفرض الذي استهدفه المشرع من اصداره فقد جاء فيها « تقضى المادة ١٥ من قانون نظام موظفي الدولة رقم ٢١ لسنة ١٩٥١ بأن يكون التعيين في وظائف الدرجة السادسة في الكادرين الفني العالي والاداري بامتحان ، كما نصت المادة ١٦ على أن يعين الناجحون في الامتحان المقرر لشغل الوظيفة بحسب درجة الاسبقية الواردة في الترتيب النهائي لنتائج الامتحان التحريري والشخصي ، كما قضت المادة ١٧ بجواز الاستغناء عن الامتحان التحريري في حالات معينة حددها قرار مجلس الوزراء الصادر في ١١ من أغسطس سنة ١٩٥٢ ومن بينها الحاصلون على درجة بكالوريوس كلية الهندسة وأن ديوان الموظفين هو الذي يتولى الاعلان عن الوظائف الخبالية المرخص بالتعيين فيها ثم اجراء الامتحانات التحريرية والشخصية واخطار الوزارات والمصالح بالمصالحين للتعيين

حسب درجة الاسبقية في الامتحان . ولما كانت وزارة الاشغال قد درجت على شغل الوظائف الفنية الخالية بها بالتعيين من خريجي كليات الهندسة بالكادر الفني العالي على اساس المؤهلات العلمية وبتفضيل الحاصلين على درجة ممتاز جيد جدا — جيد — فأوائل المتبولين ، فقد اقرض ديوان الموظفين على التعيينات التي تمت اخيرا بالوزارة . وطلب الى الوزارة عدم التعيين في هذه الوظائف لان الديوان هو وحدة الذي يتولى الاعلان عن الوظائف الخالية وعمل الامتحان التحريري والاختبار الشفهي واخطار الجهات المختصة باسماء الناجحين المرشحين للتعيين . ولما كانت المصلحة قد تدعو الى المسدول عن الامتحان بنوعيه التحريري والشفوي اكتفاء بترتيب التخرج حسب الدرجة التي حصل عليها المرشح ، لذلك اعد مشروع القانون المرافق باضافة مادة جديدة برقم ١٧ مكررا الى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة فتناول لمجلس الوزراء الاعفاء من الامتحان بنوعيه التحريري والشفوي في الحالتين التالية والثالثة من المادة ١٧ اذا التزم في تعيين المتعيين للوظائف ترتيب التخرج ، وتنفيذا لهذا القانون اصدر مجلس الوزراء في ٢٧ من مايو سنة ١٩٥٢ قرارا يقضى باعفاء المهندسين الجاهزين الذين يعينون بالكادر الفني العالي بالوزارات والمصالح الحكومية المختلفة من الامتحانات المذكورة بقانون الموظف اذا التزم في التعيين ترتيب التخرج .

ومما تقدم يتضح ان سبب الاعفاء من امتحان المسابقة بواسطة ديوان الموظفين بالنسبة لهذا النوع من الوظائف انها هو الاكتفاء بترتيب التخرج حسب الدرجة التي حصل عليها المرشح في امتحان التخرج ، اي ان يكون ترتيب التخرج حل محل ترتيب الاسبقية في امتحانات ديوان الموظفين — ومؤدى ذلك كله ان يتقدم السابق في ترتيب التخرج من يليه في هذا الترتيب كما يتقدم السابق في امتحان المسابقة من يليه في الترتيب والقول بغير هذا يؤدي الى ان يتقدم آخر المتخرجين اولهم اذا زادت سنه منه ولو بيوم واحد وهذا امر غير معقول لا يتصور ان المشرع قد قصد اليه بما نص عليه في المادة ٢٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ من ان

تتكون الاقدمية بين المعينين في قرار واحد بحسب السن عند التساوى في المؤهل والتخرج ذلك ان هذه المادة نفسها نصت في عجزها على أن يكون ذلك مع عدم الإخلال بالقواعد التي تقررها اللائحة التنفيذية في شأن الامتحان .

ولما تقدم يكون القرار المطعون فيه اذ راعى ترتيب التخرج في تحديد الاقدمية التي جرت على اساسها الترقية مطابقا للقانون .  
( طعن ٨٩٧ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٦٠/١١/٢٦ ) .

### قاعدة رقم ( ١٨٤ )

المبدأ :

ترتيب اقدمية الموظفين المعينين في قرار واحد من الناجحين في مسابقة واحدة — يكون بحسب ترتيب النجاح في الامتحان — فتوى الجمعية العمومية للقسم الاستشاري للفتوى والتشريع بجلستها في ١٥ من يونية سنة ١٩٦٠ — تطبيق هذه الفتوى على المراكز القانونية للموظفين الحاليين الذين رتب اقدميتهم عند التعيين على اساس الضوابط الاخرى المتصوص عليها في المادة ٢٥ من قانون نظام موظفي الدولة — فيود ترد على هذا التطبيق — هي عدم المساس بالمراكز الذاتية التي اكتسبها زملاء هؤلاء الموظفين بمقتضى قرارات ادارية فردية صلت بتحديد اقدميتهم .

ملخص الفتوى :

سبق ان رأت الجمعية العمومية للقسم الاستشاري للفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ١٥ من يولية سنة ١٩٥٩ ، انه في ترتيب اقدمية المعينين في قرار واحد من الناجحين في مسابقة واحدة ، يتعين التزام الضوابط المتصوص عليها في المادة ٢٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة ، اى على اساس المؤهل ثم الاقدمية في التخرج ، فان تساوىا تقدم الاكبر سنا . ويتاريخ ١٥ من يونية سنة ١٩٦٠ ، عرض ذات الموضوع على الجمعية فارتأت فيه رأيا مخالفا ، حيث انتهت الى انه في ترتيب اقدمية هؤلاء الموظفين ، يتعين الاعتماد بالترتيب الذي اُعتد به المشرع عند التعيين ، وهو ترتيب النجاح في الامتحان وفلك تأسيسا على ان المستأد

من: نصيوص القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار اليه ، ان المشرع قيد سلطة الادارة في التعيين في الوظائف العامة ، لجعل اجتياز الإبتحان شرطاً لازماً للتعين فيها ، وقد اراد المشرع بهذا الشرط اقرار مبدأ المساواة أمام الوظائف العامة ، ومن ثم رتب على هذا الشرط اثره الطبيعي ونتيجته المنطقية ، وهو وجوب التزام ترتيب النجاح في المسابقة عند التعيين ( ١٦٣ من القانون والمادة ٧ من اللائحة التنفيذية ) وهو الامر الذي يقتضى حتماً تحديد أقدمية المعينين في قرار واحد من الناجحين في امتحان واحد على أساس القربىب الذى اعتمد به المشرع عند التعيين وهو ترتيب النجاح في الامتحان . أما من المعايير المنصوص عليها في المادة ٢٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، فانه لما كان المشرع قد استثنى بعض الحالات من شرط الامتحان ، فقد كان من الطبيعى تنظيم موضوع الاقدمية لمن يعينون في هذه الحالات ومن أجل ذلك وضع المشرع في المادة ٢٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المتقدم ذكرها عدة معايير يلجأ اليها في هذا الصدد . فهى معايير خاصة بالمعينين من غير طريق امتحان المسابقة دون غيرهم ممن يعينون عن طريق الأمتحان . وقد ثار التساؤل عن اثر تطبيق الفتوى الاخيرة على المراكز القانونية للموظفين الحاليين ممن رتبب أقدمتهم عند التعيين على أساس الضوابط المنصوص عليها في المادة ٢٥ من قانون التوظيف .

ويتعين في هذا الصدد طبقاً لما اشارت اليه فتوى الجمعية الصادرة بتاريخ ٩ من نوفمبر سنة ١٩٦٠ التفرقة بين فرضين .

**الاول** - أن يكون ترتيب الاسبقية بين هؤلاء الموظفين قد تم وفقاً للضوابط المنصوص عليها في المادة ٢٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار اليه بمقتضى قرار فردى يصدر بقصد تحديد الاقدمية بينهم على نحو مرسوم .

**الثانى** - أن يكون هذا الترتيب قد تم بوضع كشوف ترتيب الاقدمبات على أساس القاعدة العامة التى تضمنتها المادة ٢٥ ساللة الذكر ، دون أن يصدر قرار فردى محدد للاقدمية .

**ففي الحالة الأولى** يلغى القرار الفردي المخذ للأقدمية مراكز ذاتية لهؤلاء الموظفين لا يجوز التمسك بها إلا في الميعاد المقرر قانوناً لنسحب القرارات المخالفة للقانون . ومقتضى ذلك أنه لو فاش هذا الميعاد ، وتحصن قرار ترتيب الأقدمية ، امتنع الإنفاذ من فتوى الجمعية العمومية الصادرة بتاريخ ١٥ من يونية سنة ١٩٦٠ ، يستوى بعد ذلك أن يكون هؤلاء الموظفون ، مازالوا في درجة بداية التعيين أو رقا إلى درجات أعلى ، وذلك حرصاً على المراكز الذاتية وحماية لها من الزعزعة بعد أن استقرت بمقتضى قرارات إدارية ، وأن كان قد شابها البطلان لمخالفتها لحكم القانون ، الذي كشفت عن وجهه الصحيح ، فتوى الجمعية العمومية سالفة الذكر ، إلا أنه وقد فات الميعاد المقرر قانوناً لنسحب القرارات الباطلة ، تكون قد تحصنت وذلك مراعاة للتوفيق بين ما يجب أن يكون للإدارة من حق في إصلاح ما شطوئ عليه قراراتها من مخالفة قانونية وبين وجوب استقرار المراكز الذاتية المترتبة على هذه القرارات .

**أما في الحالة الثانية** ، وهي حيث يكون ترتيب الأقدمية قد تم بغير قرار فردي استهدف ترتيب الأقدمية ، ففي هذه الحالة لا ينشأ للبتكرين أي مركز قانوني من هذا الترتيب ويكون من الواجب قانوناً تعديله وفقاً لحكم القانون ، ماداموا في درجة التعيين المبتدأ ، أما إذا أكتفوا قد رقا إلى درجة أعلى ، فإنه لا يجوز تعديل ترتيب أقدميتهم في هذه الدرجة ، على مقتضى ما يكشف عنه ترتيب الأقدمية في الدرجة السابقة وفقاً لفتوى الجمعية الصادرة بتاريخ ١٥ من يونية سنة ١٩٦٠ إلا إذا كان قرار الترقية لم يتحصن بغوات ميعاد الطعن فيه .

ويخلص مما تقدم أن تطبيق فتوى الجمعية العمومية الصادرة بتاريخ ١٥ من يونية سنة ١٩٦٠ ، والتي قررت مبدأ التزام ترتيب التخصيص في الامتحان في تصعيد أقدمية المعينين في قرار واحد ، حيث يكون التخصيص بامتحان مسابقة — أن تطبيق هذه الفتوى مقيد بالآ يكون من شأنه المساس بالمراكز الذاتية للموظفين الحاليين على النحو المشار إليه .

لهذا انتهت الجمعية العمومية إلى أن إنفاذ الموظفين الحاليين من قانونها الصادرة بتاريخ ١٥ من يونية سنة ١٩٦٠ ، والتي رأت فيها أن ترتب



أقدمية الموظفين المعيّنين في قرار واحد من الناجحين في مسابقة واحدة ، يكون على أساس ترتيب النجاح — هذه الأداة منوطة بعدم المساس بالراكر الذاتية لزملاء هؤلاء الموظفين على النحو المشار إليه .

( فتوى ٢٧٧ — في ٢ / ٥ / ١٩٦١ ) .

#### تعليق :

تعتبر الأقدمية من عناصر المركز الذاتي الذي يوضع فيه العامل بقرار التعيين . فهو كما يوضع في مركز ذاتي في وظيفة معينة ، من درجة معينة ، يوضع كذلك في مركز ذاتي في أقدمية معينة ، يستتبعها مباشرة من القانون ، وتتحدد بتاريخ قرار التعيين . فمن تاريخ صدور هذا القرار ، الذي ينشأ به مركز العامل في الوظيفة والدرجة ، ينشأ له كذلك أقدمية فيها .

وقد يشتمل قرار التعيين على أكثر من عامل في درجة واحدة ، ومن ثم تنور مشكلة ترتيب الأقدمية فيما بينهم . وقد نظمت المادة ١٦ من قانون العاملين رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ قواعد ترتيب الأقدمية في هذه الحالات ، وفترقت بين حالات التعيين التي تتم لأول مرة ، وبين حالات التعيين التي تتضمن ترقيته .

أما حالات التعيين لأول مرة ، فإن أقدمية المعيّنين في درجة واحدة ويقرر واحد ، تتحدد على أساس المؤهل ، أي قيمة المؤهل من حيث مستواه العلمي ، فإن تساوا في المؤهل ، فتتحدد الأقدمية على أساس الأسبقية في التخرج ، فإن تساوا قدم الأكبر سناً في الأقدمية .

أما حالات التعيين التي تنطوي على ترقيته ، فهي ما تتم بالنسبة للعاملين الموجودين في الخدمة ، والذين يرقون من درجة إلى أخرى أعلى منها . فهذه الترقية ، تنطوي على تعيين في الدرجات والوظائف التي رتقوا إليها . هؤلاء المرقون إلى درجة واحدة ويقرر واحد ، تتحدد أقدميتهم فيما بينهم ، على أساس الأقدمية في الدرجة السابقة . ومن البديهي أن أقدمية الدرجة السابقة ، تحدد أقدمية الدرجة الأسبق عليها ، وهكذا حتى أدنى درجات التعيين ، التي تتحدد الأقدمية فيها بقرار التعيين ، وفق الأسس وقواعد الترتيب المشار إليها فيما تقدم .

( م ٢٦ — ج ٥ )

وبهذا فإن العاقل تطحق به منذ دخوله الخلية ، اقدمية تتحدد بقرار تعيينه . وهذه الاقدمية لصيقه به ، وتحدد دوره بين زملائه الذين يرقون معه الى الدرجة التالية . ثم ان اقدميته في هذه الدرجة الجديدة ، تحدد اقدميته بين زملائه الذين يرقون معه الى الدرجة الاعلى . وهكذا فإن الاقدمية في كل درجة تحدد الاقدمية في الدرجة التالية لها ، كما انها تتحدد بالاقدمية في الدرجة السابقة عليها .

وفي ضوء ما تقدم ، ينبغي التفرقة بين ترتيب الاسبقية في الامتحان ، وترتيب الاقدمية في الدرجة .

فبالنسبة للوظائف التي يتقرر شغلها بالامتحان ، يرتب الناجحون في قائمة بحسب الدرجات التي حصل عليها كل منهم في الامتحان ، وتتقيد سلطة الادارة في الاختيار برعاية هذا الترتيب ، طبقا لما هو وارد بالقائمة النهائية لنتيجة الامتحان . وعلى ذلك فإن اسبقية الناجحين في الامتحان ، تحكم الاختيار بين المتساويين ، وتحدد معيار المفاضلة بينهم في التعيين .

اما من يعين من هؤلاء الناجحين بحسب دورهم في قائمة نتيجة الامتحان ويقرر واحد ، فهؤلاء ترتب الاقدمية فيما بينهم في الدرجة التي عينوا فيها ، لا على اساس قاعدة الاسبقية في الامتحان التي استندت غرضها بحصول الاختيار على مقتضاها ، وانما على اساس قواعد الاقدمية المشار اليها في المادة ١٦ آتية الذكر ، ومن ثم يقدم صاحب المؤهل الاعلى ، وفي حالة التساوى يقدم الاسبق في التخرج ، وفي حالة التساوى يقدم الاكبر سنا .

وعلى مقتضى هذا النظر ، ذهبت محكمة القضاء الادارى — في ظل القانون السابق الذى كان يتضمن قواعد مماثلة لما اوردته قانون العاملين الجديد في الخصوصية محل البحث — الى ان ترتيب الاقدمية بين المعينين يحكمها معايير ثلاثة هى : المؤهل والاقدمية في التخرج والسن . وليس من بينها درجات الامتحان التى لا شأن لها في ترتيب الاقدمية بعد التعيين .

غير ان المحكمة الادارية العليا نقضت هذا الحكم ، واتجهت وجهة اخرى ، اطلت فيها قواعد الاسبقية في الامتحان محل قواعد ترتيب

الالتزمية في الدرجة . وكانت ظروف الدعوى تخلص في أنه كان قد صدر القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٣ باضائة مادة جديدة برقم ١٧ مكررا الى القانون السابق رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ تنص على أنه « يجوز بقرار من مجلس الوزراء الاعفاء من الامتحان بنوعيه . . . اذا التزم في التعمين ترتيب التخرج » وعلى ذلك يكون ترتيب التخرج ، قد حل محل الترتيب في اسبقية الامتحان بالنسبة للوظائف التي يقرر اعفاؤها من الامتحان ، وهو امر اقرته المحكمة الادارية العليا في حكمها المخكور . وترتبطا على ذلك ، كان ينبغي القول ، بان ترتيب التخرج - كالاسبقية في ترتيب الامتحان - لا عمل له الا بالنسبة للاختيار في التعمين بين المتقدمين ، فيقدم السابق في ترتيب التخرج على من يليه ، تماما كما يقدم السابق في امتحان الوظيفة على من يليه . وكان ينبغي كذلك ، ان يقتصر اعمال معيار ترتيب التخرج على المجال الذي شرع ليدور فيه ، وهو نطاق الاختيار بين المتقدمين لشغل الوظائف ، الا ان المحكمة الادارية العليا نقلت معيار ترتيب التخرج ، لتعمله كذلك في مجال ترتيب الالتزمية بين المعينين . وبذلك قضت بالاعتداد بترتيب التخرج في تحديد الالتزمية بين المعينين .

ويرى الدكتور السيد محمد ابراهيم ان مبادئ المحكمة الادارية العليا الى هذا الاتجاه ربما كان عينيا استظهرته في معايير تحديد الالتزمية . وهى المؤهل واسبقية التخرج والسن . وعلى ذلك فانه اذا ما تساوى المعينون في المؤهل وفى اسبقية التخرج فانه لا يجوز للاعتداد بترتيب التخرج بل يجب التعويل على السن ، فيقدم الاكبر سنا على الاصغر منه . وبذلك فان عنصر السن -السن كمعيار مرجع في هذه الحالة ، سوف يؤدي كما تقول المحكمة الادارية العليا الى ان يتقدم آخر المتخرجين في عام معين على اولهم ، اذا زالت سنه ولو بيوم واحد عنه ، وهو امر غير معقول ، ولا يتصور ان يكون المشرع قد قصد اليه .

ومع التسليم بجدية العيب الذي اظهرته المحكمة الادارية العليا في قواعد تحديد الالتزمية ، فان قضاء هذه المحكمة سوف يؤدي الى اهدار هذه القواعد وتعطيل تطبيقها وذلك بالنسبة الى الوظائف التي تشغل بالامتحان . وهذا - كما ذهبت اليه الجمعية العمومية للتقسيم الاستشارى والتشريع صراحة ، اذ رأت أنه في ترتيب الالتزمية المعينين في قرار واحد من الناجحين في مسابقة

واحدة ، يتعين الاعتماد بالترتيب الذى اعتد به المشرع عند التعيين وهو ترتيب النجاح فى الامتحان ، اذا كان التعيين بناء على امتحان مسابقة . لآلم سمعاير الاقدمية التى نص عليها المشرع فآئها لا تسرى إلا بالنسبة للمعينين من طريق الامتحان .

وخلص الدكتور السيد محمد ابراهيم إلى أن ترتيب النجاح فى امتحان الوظائف ، أو ترتيب النجاح عند التخرج ، له مجاله الذى لا يختلط بمجاله ترتيب الاقدمية بين المعينين ، ولكل منهما قواعده الواجب تطبيقها فى المجال الذى يدور فيه ، وأن قواعد الاقدمية هى قواعد عامة تسرى على كل التعيينات ، أيا كانت وسائلها ، بالامتحان أو بغيره ، إذ ورد النص بشأنها مطلقا وبغير تخصيص . وأن العيب الذى يمكن أن يوجه إلى هذه القواعد ، يمكن أن يكون سببا يدعو إلى تعديلها ، ولكنه لا يكون سببا يؤدي إلى اهدارها ما بقيت قائمة ، وينصوص صريحة تدعو إلى التقيد بها . وإذا كانت المحكة العليا قد استندت فيها إلى جهة اليه من الاخذ بترتيب التخرج — الذى يحل محل ترتيب المسابقة — فى تحديد الاقدمية إلى نص ورد فى احكام تحديد الاقدمية فى القانون القديم ، مؤداه عدم الاخلال بالقواعد التى تقررها اللاحة التنفيذية فى شأن الامتحان ، فإن هذا النص قد حنفته من القانون الجديد . وبحنفه تسقط كل حجة فى الاعتماد بترتيب الامتحان عند ترتيب الاقدمية ، ويتعين اعمال المعايير العامة فى ترتيب الاقدمية التى حددتها المادة ١٦ آتمة الذكر وهى المؤهل والاقدمية فى التخرج والسنة . وذلك فى كل حالات التعيين المبتدا أو سواء أتم اختيار المعينين عن طريق امتحان أم بغير امتحان . ( راجع الدكتور السيد محمد ابراهيم — شرح نظام الماعلين المدنيين بالدولة الصادر بقانون رقم ٤٦ سنة ١٩٦٤ — طبعته ١٩٦٦ ص ٢٠٠ وما بعدها ) .

### قاعدة رقم ( ١٨٥ )

#### المبدأ :

قيام جهة الادارة بتعيين بعض الناجحين فى امتحان المسابقة وترتيب اقدمياتهم بقرار التعيين دون الاعتماد بترتيب المدعى بين الناجحين فى امتحان المسابقة بالمخالفة لاحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى

**الدولة —** صدور قرار بترقية المعينين إلى الدرجة السابعة بالاقضية المطلقة بنفس ترتيب الأهمية الذي تضمنه قرار التعيين وعدم قيام المدعى بالظمن في قرار الترقية — تحصن هذا القرار لعدم الظمن فيه خلال المواعيد المقررة للظمن بالإلغاء — عدم جواز قبول الدعوى التي يرفعها المدعى بعد ذلك ظمنا على قرار ترقيةهم إلى الدرجة السابعة نظرا لتحسن ترتيب أقيمتهم بين زملائه طالما أن جهة الإدارة وهي بصدد ترتيب الأهمية كان اتجاه نيتها إلى تأويل رايه في تطبيق القانون لم تخرج فيه على حكم قطعي بمخالفة جسيمة لنو قرارها معدوما .

### ملخص الحكم :

ومن حيث أن الظمن ينمى على هذا الحكم الخطأ في تطبيق القانون بتأويله ، ذلك أن قرار الترقية لا تكون له حجية فيما تضمنه من ترتيب الأهمية إلا إذا كان القرار في الصورة التي صدر بها ينصح عن اتجاه نية الإدارة إلى أحداث هذا الترتيب أو كين للإدارة سلطة تقديرية في الترتيبات التي أجرتها كأن تكون هذه الترتيبات بالأختيار ، أما حيث تعدم الموازنة بين الرقيين بأن تكون الترقية بالاقضية المطلقة ، فإن قرار الترقية لا يكون له أية حجية في ترتيب الرقيين ، ولا يجوز أن تثبت له هذه الحجية حيث يخالف الترتيب صراحة نصا قانونيا ورة في النظام العام للتوظيف ، والمادة ٢٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥١ تنص على أن تعين الأهمية في الدرجة من تاريخ التعيين فيها ، فيكون قرار الجهاز بالاعتداد بشناخ تاريخ استلام العمل في تحديد الأهمية قرارا معدوما ، كما أن المادة ٧ من اللائحة التنفيذية للقانون المذكور نصت على أن يرتب الناجحون في كل امتحان في قوائم حسب درجة الإسمية فيه ، وإذا تساوى اثنان أو أكثر في الترتيب قدم صاحب المؤهل الأعلى فالأقدم في التخرج فالأكبر سنا ولا يكون الترتيب الوارد في القرار الوزاري رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٠ بالترقية على أساس الأهمية المطلقة مقصودا بذاته لينتج اثره في خصوص الإسمية بين الزملاء ، ولا تنصب الدعوى بالذات على إلغاء ذلك القرار .

ومن حيث أن جهة الإدارة إذ وضعت الطاعن في ترتيب المعينين بالقرار رقم ٢ لسنة ١٩٥٦ بعد السيد / ..... تطبيقا منها لاحكام المادة ٢٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥١ بشير اعتداد بترتيب

الطامع بين الناجحين في امتحان مسابقة التعمين ، واذ هي قد وضعت مرة أخرى في القرار رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٠ بين المرتبين الى الدرجة السابعة. بعد السيد / ..... الذي عين بعد الطامع بالقرار رقم ٣ لسنة ١٩٥٩ ولكنه تسلم العمل منه في يوم واحد ، وهو متخرج معه في عام وأخذ ولكنه أكبر من الطامع سنا ، فجاء ترتيب الأقدمية بينهما على أساس اعتبار تفضيلهما في تاريخ، وأخذ وليفتا مقيدين في تاريخين مختلفين ، وأخذت القتن لنفس السبق بينهما كالذي استند إليه الترتيب في قرار التعمين من قبل ، فان في الامر دليل على قصور الإدارة التي تخذلت الأقدمية. الطامع بالترتيب الذي صدر به القرار رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٠ ، وكان اتجاهه يتبعها مستندا الى تاويل رايه في تطبيق القانون لم تخرج فيه على حكم، تلمى بمخالفة جسيمة تذر قرارها معدوما ، وما يكون للطامع من ثم ان يفر ما يجده في ترتيب أقدميته بذلك القرار من مخالفة للقانون إلا عن طريق الطعن بالألغاء في المواعيد المقررة له — وإذا استند الطامع الى انعدام القرار للحلل من تلك المواعيد ولم يمار في انقضائها على عليه بالقرار الذي ثبت انه غير منعدم ، فانه لا يقبل منه طلب الغاء قرار ترتيب الأقدمية الذي صدر متضمنا سبق زبيليه المثار اليها عليه ، ولا يكون في ترتيبها الى الدرجة الخامسة بالقرار رقم ٤١ لسنة ١٩٦٣ من دون الطامع تفط له ، ويكون الحكم المطعون فيه صحيحا اذ رفض طلبه الغاء هذا القرار ، ويتمين رفض الطعن وللزام الطامع بالضرورة .

( طعن ٨٠ لسنة ١٩ ق — جلسة ١٩٧٩/٤/١ ) .

### قاعدة رقم ( ١٨٦ )

المبدأ :

القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٣ بشأن تعين خريجي الكليات والمعاهد العليا النظرية — تحديد اقدمية الخاضعين لاحكامه بالتاريخ الذي حدثته اللجنة الوزارية وهو ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٣ — تقدم بعض الخريجين لمسابقة ديوان الموظفين والتجاح فيها وترشيح الديوان لهم في تاريخ لاحق لتاريخ ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٣ لا يترتب عليه استعمالهم من تطبيق.

احكامه عليهم - اثر ذلك - تحديد اقدميتهم في نفس التاريخ المذكور دون تاريخ القرار الصادر بتعيينهم فعلا في تاريخ لاحق .

#### ملخص الفتوى :

في ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٦٣ رشح ديوان الموظفين بكتابه رقم ٤/١/١٠٤ السيد . . . . . الحاصل على ليسانس الحقوق لشغل وظيفة من الدرجة السادسة بالكادر الفني العالي ( سلبا حاليا ) بمصلحة التسويق الداخلي بناء على نجاحه في المسابقة رقم ١٠ لسنة ١٩٦٣ وصدر القرار رقم ٩٤ لسنة ١٩٦٣ في ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٦٣ بتعيينه بهذه الدرجة اعتبارا من تاريخ صدور القرار وبأثر عمله بالمصلحة في ١ من يناير سنة ١٩٦٤ - وانه بالاستعلام من مصلحة التسويق الداخلي بالوزارة عن تاريخ حصول الموظف المذكور على مؤهله العالي وعن الدرجة التي كان يشغلها قبل حصوله على هذا المؤهل افاضت بكتابتها رقم ٥٩٤ المؤرخ ٢٣ من فبراير سنة ١٩٦٧ بأن السيد المذكور لم يكن محققا بهذه المصلحة قبل حصوله على ليسانس الحقوق وقد حصل على الليسانس دور يونيو سنة ١٩٦٣ ويوجد بملف خدمته اقرار بأنه ليس له مدة خدمة سابقة بالحكومة .

ولما كانت المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٣ بشأن تعيين خريجي الكليات والمعاهد العليا النظرية تنص على أن يعين خريجو الكليات النظرية بالجامعات والأزهر والمعاهد العليا النظرية التي يبتعثهم بوظائف الدرجة السادسة بكتكدرين الفني العالي والإداري في الوزارات والمصالح والهيئات العامة والمخاضات وبالفئات المعادلة لها في المؤسسات العامة وذلك في الوظائف الخالية حاليا أو التي تنشأ بقرار جمهوري .

١ - الخريجون الذين حصلوا على مؤهلاتهم في المدة من أول يناير سنة ١٩٦٢ حتى تاريخ العمل بهذا القانون .

٢ - خريجو مدرسة الامن العليا والمعاهد العليا للخدمة الاجتماعية الذين لم يشملهم حكم قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٢٥ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه .

٣ — الخريجون الذين تقدموا بطلبات للتعيين وفقا لاحكام قرار  
رئيس الجمهورية السالف ذكره ولم تنجح لهم الوظائف المنشأة بمقتضاه .

ويستبعد من الاختيار للتعيين وفقا لحكم هذه المادة الخريجون الذين  
يشغلون وظائف بالوزارات أو المصالح أو المحافظات أو الهيئات أو  
المؤسسات العامة أو بالشركات التابعة لها وعلى كل مرشح أن يقدم اقارار  
بأنه لا يعمل في إحدى الوظائف المذكورة فإذا ثبت بعد ذلك عدم مسحة  
اقراره فصل من الوظيفة التي عين فيها أخيرا — كما تنص المادة الثالثة  
من هذا القانون على أن تتولى حصر الخريجين واختيارهم وتوزيعهم  
وتعيينهم بالجهات المناسبة لمؤهلاتهم لجنة ... وللجنة تفسير أحكام هذا  
القانون وتعتبر قراراتها في هذا الشأن تفسيرا تشريعيا ملزما وتنتشر في  
الجريدة الرسمية — ونصت المادة الخامسة من القانون المذكور على أن  
يعمل به من تاريخ نشره وقد تم نشر هذا القانون بالجريدة الرسمية  
في ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٦٣ العدد ٢٦١ .

ولما كان القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٣ قد صدر لمواجهة خريجي  
الكليات والمعاهد العليا النظرية الذين عدتهم المادة الاولى منه والذين  
لا يعملون وقت نفاذ حكم القانون المذكور فإن من يخضع لاحكامه من هؤلاء  
الخريجين تحددت اقدميته بالتاريخ الذي حددته اللجنة الوزارية المشار اليها  
وهو ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٣ .

ومن حيث أن تقدم بعض هؤلاء الخريجين لمسابقة ديوان الموظفين  
والنجاح فيها وترشيح الديوان لهم وتعيينهم في تاريخ لاحق لتاريخ ١٦ من  
ديسمبر سنة ١٩٦٣ الذي حددته اللجنة الوزارية لتحديد اقدميته المعينين  
وفقا لاحكام هذا القانون — لا يترتب عليه استبعادهم من تطبيق أحكامه  
عليهم مما يستتبع تحديد اقدميتهم في نفس التاريخ المذكور دون تاريخ القرار  
الصادر بتعيينهم فعلا في تاريخ لاحق .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشاري للفنوى  
والتشريع الى أن خريجي الكليات والمعاهد العليا النظرية الذين رشحوا  
من قبل ديوان الموظفين صدور القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٣ المتواصر  
في شأنهم شرائط تطبيقه تحدد اقدميتهم في وظائفهم من تاريخ ١٦ من



حيسبر سنة ١٩٦٣ التاريخ الموحد الذى حددته اللجنة الوزارية لتشغيل خريجي الكليات والمعاهد العليا النظرية وليس من تاريخ صدور القرار بتعيينهم من تاريخ لاحق .

( فتوى ٦٢١ — فى ٢٠ من مايو سنة ١٩٦٧ )

### قاعدة رقم ( ١٨٧ )

#### المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ صغر لتنظيم نقل العاملين الموجودين بالخدمة فى ١/٧/١٩٦٤ الى الدرجات الجديدة الواردة بالجدول المرفق بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ العامل المعين فى احدى الجهات بعد هذا التاريخ مع رد اقدميته الى ٢٧/٥/١٩٦٤ لسنة ١٩٦٤ بتعيين خريجي الكليات والمعاهد العليا النظرية — اعتباره فى هذه الحالة موجودا وجودا فعليا بالخدمة منذ التاريخ المحدد بقرار اللجنة المشار اليها ولا يعدو القرار الصادر من الجهة الادارية بتعيينه ان يكون قرارا تنفيذيا لا يرقى الى مرتبة العمل الادارى الذى اسند الى العامل المركز الوظيفى — حقيقة العامل فى هذه الحالة من الافادة من قواعد النقل الحكى المتصوص عليها بالقرار الجمهورى رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه حتى ولو أدت هذه القواعد الى ترقيته الى درجة اعلى — لا يفر من ذلك انه لم يكن قد انتهى بعد فترة الاختبار المقررة فى القانون — اسلمى ذلك التفسير التشرىعى الصادر عن اللجنة العليا لتفسير احكام قانون العاملين المخبين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ رقم ٥ لسنة ١٩٦٥ والذى انتهى الى ان وجود العامل فى فترة الاختبار لا يحرمه من الافادة من قواعد النقل الحكى الى درجة اعلى وفقا لاحكام القرار الجمهورى ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ .

#### ملخص الفتوى :

ومن حيث ان الطعن يستند فى مجموع اسبابه على ان الحكم المطعون فيه اخطا فى تطبيق القانون فيما قال به من انه قد توافرت فى شأن المدعية الشروط التى يتطلبها القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ والقرار الجمهورى رقم ٢٢٦٤ لنقلها الى الدرجة السادسة من درجات القانون رقم ٦ لسنة

١٩٦٤ اعتباراً من ١٩٦٤/٧/١ ذلك أن المادة الأولى من هذا القرار الجمهوري تنص على أن يعمل بأحكام المواد التالية اعتباراً من أول يولية سنة ١٩٦٤ كما ينص في صدر مادته الثالثة على أن ينقل العاملون المقيمون الموجودون في الخدمة الى الدرجات الجديدة وفقاً للأوضاع التالية : ... وواضح من صريح النص في هذه المادة الثالثة أن القرار الجمهوري سلك الذكر لا ينطبق الا على العامل الموجود فعلاً في الخدمة وقت العمل بهذا القرار في تاريخ ١٩٦٤/٧/١. على ما قضت به مادته الأولى ولكانت المظنون ضدها — المدعية — لم تكن موجودة بالخدمة في ذلك التاريخ ، فإن هذا القرار لا ينطبق عليها اطلاقاً لانها عينت بالقرار الإداري رقم ٥٦١ في ١٩٦٤/٨/٣ واستلقت عملها في الهيئة بعد هذا التاريخ ولا يتأثر من ذلك في تعيينها كإن اعتباراً من ١٩٦٤/٥/٢٧ لأن العبارة في مفهوم القرار الجمهوري المشار اليه وفي تطبيقه على المظنون ضدها بوجودها النظمي في الخدمة في ١٩٦٤/٧/١ الأمر الذي لم يتوافر في شأنها ومن ناحية أخرى فإنها كانت في فترة اختبار مما ينف حائلاً دون ترقيتها ترقياً حتمية الى الفئة السادسة من درجات القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ من تاريخ سابق ظهر استلامها العمل بالهيئة وما اخذ به الحكم المظنون عليه في هذا الخصوص يهمل نظام الاختبار ويتعارض مع ما استقر عليه قضاء المحكمة الإدارية العليا .

ومن حيث أنه من وجه اللطم القائم على أن المظنون ضدها — المدعية — لم تكن موجودة في الخدمة عند تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٦٤ بوضع أحكام وقتية للعاملين المدنيين بالدولة وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن قواعد وشروط وأوضاع نقل العاملين الى الدرجات المتعادلة لدرجاتهم الحالية وذلك في أول يولية ١٩٦٤ فإن هذا الوجه مردود بأن الأوراق أن قرار مدير عام الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية رقم ٥٦١ لسنة ١٩٦٤ صدر في ١٩٦٤/٨/٣ بتعيين المظنون ضدها في وظيفة من الدرجة السادسة بالكلية العالي بالهيئة اعتباراً من ١٩٦٤/٥/٢٧ واستنفذ القرار في ذلك على ما هو مدرج في ديبلجته على قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٣ ، بتعيين خريجي الكليات والمعاهد العليا النظرية وعلى مكتب وزارة العمل المؤرخ في ١٩٦٤/٧/١٨ بترشيحها للتعيين اعتباراً من ١٩٦٤/٥/٢٧ وقرار

رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٥٦ ، لسنة ١٩٦٢ المشار اليه عهد اليه لجنة حددها الاختصاص بتعيين الخريجين الذين بينهم في الجهات المناسبة. لمؤهلاتهم ومن ثم يترد تعيينهم الى القرار الصادر بذلك من تلك اللجنة. ولا يعد قرار الجهة التي يعين فيها أحدهم كشأن المطعون ضدها . ان يكون اجراء تنفيذ بالقرار اللجنة بالتعيين وعلى هذا الوجه فان قرار الهيئة السلف ذكره لا يعتبر العمل الاداري الذي اسند اليها المركز الوظيفي. بقتضاه ويكون ما تضمنه هذا القرار من رد تعيينها الى ١٩٦٤/٥/٢٧ باعتباره تاريخ القرار الصادر من اللجنة بذلك التعيين بحسب المستفاد. من ظاهر الامر في عناصر النزاع هو وضع صحيح ومطابق لاحكام القانون. ومن ثم علاقة المطعون ضدها بالهيئة تكون قائمة قانونا في ١٩٦٤/٥/٢٧ . ويتحدد مركزها القانوني من التعيين على هذا الوجه وبالتالي فانها تكون ثالثة بالخضبة وموجودة فيها من الناحية القانونية في اول يولية سنة ١٩٦٤ التالي لتاريخ تعيينها في ١٩٦٤/٥/٢٧ وتبعها لهذا لا يكون سديدا ما اثاره. الطعن بالمخالفة لذلك ويكون غير مطابق للواقع او القانون مما يتعين معه. الانقضاء عنه .

ومن حيث انه عما ساقه الطعن بتعلقا بأن المطعون ضدها كانت — على اى حال — في فترة الاختبار مما لا يجوز معه نقلها الى درجة مالية. أعلى طبقا لاحكام الفقرة ( ب ) من المادة ٣ من قرار رئيس الجمهورية. رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ مما يعد في حقيقته ترقية لا تصح في مدة الاختبار فان ذلك الذي قال به الطعن غير صائب لان المادة السابعة من قرار التفسير رقم ٥ لسنة ١٩٦٥ الصادر من اللجنة العليا لتفسير قانون العاملين المدنيين بالدولة ( رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٩ ) تنص على أن يسرى حكم الفقرة. الفقرة (ب) من المادة ٣ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ على من تتوافر في شأنه المدد المفصوص عليها في الجدول الثاني المرافق لهذا القرار ولو كان تحت الاختبار في ١٩٦٤/٧/١ وعلى مقتضى هذا القرار التفسيري وهو تفسير تشريعي ملزم عملا بالمادة ٩٧ من نظام. العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ — فان وجود العامل في فترة الاختبار عند اول يولية سنة ١٩٦٤ لا يحول دون انفاذته من لحكام النقل أنحكى الى درجة أعلى طبقا لاحكام قرار رئيس. الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ وبالتالي فان قيام المطعون ضدها

حتى فترة الاختبار بتاريخ اول يولية سنة ١٩٦٤ لا يشكل عقبة قانونية  
دون تطبيق تلك الاحكام عليها وسرياتها في شأنها الامر الذي يكون معه  
ما ابداه الطعن على خلافه غير قائم على اساس سليم من القانون .

ومن حيث انه في ضوء ذلك يكون الطعن غير صائب في جميع أوجهه  
وإذا كان ما أتمنى اليه الحكم المطعون فيه من تسوية حالة المطعون ضدها  
على الدرجة السادسة اعتبارا من ١٩٦٤/٧/١ طبقا للقرار الجمهوري  
رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ وما يترتب على ذلك من اثار استنادا الى توافر  
شروط تلك التسوية في حقها قد جاء مطابقا للقانون ومن ثم فانه يكون  
مخلقا بالتأييد مع الحكم برفض الطعن والزام الجهة الادارية بمصرفاته .

( طعن ٧٠٧ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٨/٤/١٢ )

### ٣ — ترتيب اقديمية بين المعيينين عن طريق القوى العاملة :

قاعدة رقم ( ١٨٨ )

#### المبدأ :

قديمية المرشحين للتعيين طبقا لاحكام القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧٣ :  
تحدد أولا : من تاريخ الترشيح في حالة اخطار العامل بقرار التعيين ،  
طبقا للاجراءات المنظمة لذلك ومبادرته الى تسلم العمل ، وكذلك في حالة  
عدم اخطاره بقرار التعيين بسبب تراخى جهة الادارة في الالتزام بالاجراءات  
المنظمة لذلك .

ثانيا : اذا تم اخطار المرشح بالترشيح والتعيين طبقا للاجراءات المقررة  
وامتنع عن تسليم العمل لرقبته في تعديل ترشيحه ، فلذا تعدل ترشيحه  
الى جهة اخرى وحدد قرار تعيينه بها فتحدد اقديمية من تاريخ الترشيح  
الجديد المعدل .

اما اذا لم يتم تعديل ترشيحه فيكون الترشيح الاول قد سقط .  
فاذا سلمته جهة الادارة العمل رغم ذلك واعتبرت قرار تعيينه لازال قابلا  
فان امتناعه عن تسلمه العمل كان بسبب راجع اليه وحده ومن ثم تتحدد  
اقديمية من تاريخ تسلمه العمل .

#### ملخص الفتوى :

استبانت الجمعية العمومية لفسى الفتوى والتشريع أن القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧٣ ببعض الاحكام الخاصة بالتعيين في الحكومة والهيئات العامة والقطاع العام اجاز تعيين الخريجين في الوظائف الخالية أو التي تخلو في الوزارات والمصالح العامة ووحدات الادارة المحلية والهيئات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها دون اجراء الامتحان أو الاختبار المتصوص عليه في قوانين هذه الجهات وذلك بقرار من اللجنة الوزارية للخدمات بناء على اقتراح وزير القوى العاملة على أن تحدد اقديميات العاملين الذين يتم اختبارهم للتعيين وفقا لاحكام هذا القانون من تاريخ الترشيح .

كما استظهرت الجمعية العمومية الاجراءات التي اوردها المادة ٢٤ :  
من اللائحة التنفيذية لقانون نظم العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون .

سرقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ حيث نصت على أن يخطر العامل بالقرار الصادر بتعيينه بخطاب موصى عليه تحدد فيه مهلة لتسلم العمل لا تقل عن خمسة عشر يوما ولا تزيد على شهر والا اعتبر قرار تعيينه كأن لم يكن وذلك ما لم يقدم عفرا تقبله السلطة المختصة : مما يفيد التزام الجهة الادارية المختصة بإخطار العامل كتابة بالقرار الصادر بتعيينه مع منحه مهلة محددة لتسلم العمل ، فإذا ما تقاعست الجهة المختصة عن إخطار المرشح بالقرار الصادر بتعيينه ، فلا يضر العامل بذلك .

وتطبيقا لذلك فالاصل أن من يرشح بمعرفة القوى العاملة للتعيين ، في احدى الوظائف طبقا لاحكام القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧٣ سالف الذكر ، تتحدد اقدميته من تاريخ هذا الترشيح ، اذا ما صدر القرار بتعيينه من السلطة المختصة وأخطر به بالطريق الذى رسمته اللائحة التنفيذية للقانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ويادر الى تسلم عمله . أما حيث تتراخى جهة الادارة في إخطار العامل بقرار التعيين ، مما يؤدي الى عدم تحقق عمله بالقرار لسبب لا دخل فيه بل يرجع الى خطأ الادارة ، فانه اذا ما علم بالقرار علما يقينا ويادر الى تسلم عمله فحينئذ تتحدد الاقدمية من تاريخ الترشيح حتى لا يضر العامل بسبب تراخى الادارة في إخطاره بقرار تعيينه . أما من يخطو بقرار بتعيينه بعد ترشيحه عن طريق القوى العاملة ثم يمتنع من تسلم العمل لرغبته في تعديل الترشيح الى جهة أخرى ، فانه يكون قد امتنع بعمل ارادى من جانبه عن تنفيذ قرار التعيين وتسلم العمل استجابة الى الترشيح : فإذا ما تحققت رغبته وعدل ترشيحه تحدثت اقدميته من تاريخ الترشيح الجديد . أما اذا لم يتمكن من تحقيق رغبته في تعديل الترشيح فان الترشيح يكون قد سقط بسبب عدم قبوله إياه .

ولكن اذا ما عينته جهة الادارة رغم ذلك وتسلم العمل فان اقدميته تكون من تاريخ هذا التعيين الجديد . أما اذا لم تصدر قرارا جديدا بالتعيين واكتفت بالقرار السابق — الذى امتنع هو عن قبوله في بادىء الامر وقبلت منه تنفيذه بتسلم العمل فحينئذ تتحدد الاقدمية من تاريخ تسلمه العمل .

( ملف ٢٩٧/٦/٨٦ بجلسة ١٩٨٥/٥/١٥ )

## قاعدة رقم ( ١٨٩ )

نظام :

استحقاق المرشحين للتعيين من اللجنة الوزارية للقوى العاملة مرتبتهم من تاريخ ترشيحهم ، ولا تصرف لهم إلا من تاريخ تسليمهم العمل .

ملفص الفتوى :

استبان للجمعية العمومية لنشر الفتوى والتشريع أن القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧٣ ببعض الأحكام الخاصة بالتعيين في الحكومة والهيئات العامة والقطاع العام نص في مادته الثانية على أنه « مع عدم الإخلال بالإتدية المقررة للجندين تحدد أقدية العاملين الذين يتم اختيارهم طبقا للمادة الأولى من هذا القانون من تاريخ الترشيح . وتنص المادة الثالثة منه على أن « تعتبر صحيحة الأتديات التي سبق تحديدها بقرارات من اللجنة الوزارية للقوى العاملة ، أما في الحالات التي لم تحدد فيها اللجنة أتديات فتكون الأتدية من تاريخ الترشيح » .

ومناد ما تقدم ران القانون المشار إليه قد منح القوى العاملة حق تجديد أقدية العاملين الذي تتولى في توزيعهم وهم بذلك يستدون مركزهم القانوني من ذلك القانون طبقا للتاريخ الذي تحدده لهم لبضع الفتوى العاملة .

ومن حيث أن اللجنة الوزارية العاملة قررت تعيين الأطباء البيطريين المعروضة حالاتهم في الدرجة الثالثة التخصصية من ١٩٨١/٤/١ أي، حيث أقديتهم في هذه الدرجة إعتبارا من ذلك التاريخ ، وقد صدر قرار تعيين المذكورين من الجهة المختصة محدد تاريخ تعيينهم بالتاريخ المشار إليه . ولما كان من المسلم به أن قرار التعيين هو الذي تقتض به العلاقة الوظيفية بين العامل وجهة العمل فهذا إعتبارا من تاريخ صدور أقديتها عليها وتتحدد بتوجيه الحقوق الوظيفية الأخرى ومنها تحديد الراتب الذي يستحقه العامل ، وأن كان صرف هذا الراتب إعتبارا من تاريخ تسلم الشخص عمله في الجهة التي يعين فيها تطبيقا لقاعدة أن الأجر

مقابل العمل ، وعلى ذلك يستحق هؤلاء الاطباء مرتبات شهرية قدرها ٢٦ جنيها لتوافر شرط الوجود في الخدمة في ١٩٨١/٦/٢٠ .  
( ملف ١٩٨٢/٤/٨٦ جلسة — ١٩٨٢/١٢/١٥ )

### قاعدة رقم ( ١٩٠ )

#### المبدأ :

القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام موظفي الدولة — الاصل هو الفصل بين الكادرين — تميز الاقدمية في وظائف الكادر العالي عن الاقدمية في وظائف الكادر المتوسط ولو كانت درجاتهما متماثلة .

#### ملخص الفسوى :

ان القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام موظفي الدولة اذ تقسم الوظائف الداخلة في الهيئة الى فئتين عالية ومتوسطة على ان تتضمن الميزانية بيانا بكل نوع من هذه الوظائف واذ نص على انه لا يجوز بغير إذن من البرلمان نقل وظيفة من فئة الى أخرى او من نوع الى آخر واذ وضع لكل فئة من هاتين الفئتين احكاما خاصة من حيث التعمين والترقية تخطيطه في كل واحدة من الاخرى فانه قد جمل الاصل هو الفصل بين الكادرين مما يترتب عليه ان الاقدمية في وظائف الكادر العالي تتميز عن الاقدمية في وظائف الكادر المتوسط ولو كانت درجاتهما متماثلة .  
( ملحق ٢٩٩ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٢٢ )

### قاعدة رقم ( ١٩١ )

#### المبدأ :

كادر القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام موظفي الدولة — الكادر العالي ينقسم الى نوعين متميزين من الوظائف لكل منهما اقدمية مستقلة .

#### ملخص الفسوى :

ان الكادر العالي ينقسم الى نوعين متميزين من الوظائف ، النوع الاول منها الفني العالي والثاني الاداري ، ولكل من هذين النوعين اقدمية مستقلة عن اقدمية النوع الاخر . وقد حظر القانون ترقية موظف يشغل



وظيفة من نوع من هذين النوعين الى وظيفة من النوع الاخر كما منسح  
نقل وظيفة من فئة الى اخرى او من نوع الى آخر دون أن يصدر تشريع  
بذلك ، كما في حالة ادماج الوظائف .

( طعن ٩٢٠ لسنة ١١ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/٢٨ )

### قاعدة رقم ( ١٩٢ )

#### المبدأ :

المادة ٢٥ من قانون نظام موظفي الدولة — نصها على ان الاقدمية  
في الدرجة تكون من تاريخ التعيين فيها وحسبها على اساس الاقدمية  
في الدرجة السابقة اذا كان التعيين متضمنة ترقية — سبق نقل المدعى  
والطعون في ترقيته من الكادر الإداري الى الكادر الكفلي وبالعكس — لا  
يخل ذلك بتطبيق المادة ٢٥ المذكورة مادام الوضع قد امتثل بهما احدهما  
في الكادر الإداري .

#### ملخص الحكم :

ان المادة ٢٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي  
الدولة تنص على أن « تعتبر الاقدمية في الدرجة من تاريخ التعيين فيها  
فإذا اشتمل مرسوم أو أمر جبهوري على تعيين أكثر من موظف في درجة  
واحدة. امقررت الاقدمية كما يلي :

١ — اذا كان التعيين متضمنة ترقية امقررت الاقدمية على اساس  
الادمية في الدرجة السابقة « . . » . والثابت أن المدعى والطعون في ترقيته  
رقيا الى الدرجة الرابعة الادارية في تاريخ واحد ، كذلك ان القلب. انهما  
رقيا الى الدرجة الخامسة الادارية في تاريخ واحد ، فلزم — والحالة هذه  
الرجوع الى الاقدمية في الدرجة السابقة اي الدرجة السادسة . وظاهر  
من الاوراق ان الطعون في ترقيته بعد اذ ارجعت اقدميته في الدرجة  
السادسة الى ١٩٢٩/١١/٢١ بناء على ضم نصف مدة الحماية الى مدة  
خدمته يعتبر تقدم فيها من المدعى الذي ترجع اقدميته فيها الى  
١٩٣٦/١٠/١٠ تاريخ تعيينه فيها . ولا يغير من ذلك ما سبق انقله من  
( م ٢٧ — ج ٥ )

قرارات سواء في حق المدعى أو في حق المطعون في ترقبته بنقل ايهما من الكادر الإداري الى الكادر الكتابي وبالعكس ، مادام قد استقر بهما الوضع أخيرا في الكادر الإداري . لما المدعى تنفيذا للحكم الصادر من القضاء الإداري بإلغاء نقله من الكادر الكتابي الى الكادر الإداري وبإلغاء هذا القرار يعتبر وكأنه لم يكن وأنه كان وما زال في هذا الكادر ، كما أن المطعون في ترقبته وإن كان قد نقل في وقت ما الى الكادر الكتابي ، إلا أنه أعيد بعد ذلك وقبل الترقية المطعون فيها الى الكادر الإداري . وبذلك استقر بهما الوضع قانونا في هذا الكادر ، وأصبح لا مناص — عند تحديد ايهما أقدم في الدرجة المذكورة ، وقد زعيا اليها في تاريخ واحد — من تعقب ترقبتهما الى الدرجتين الإدارية السابقة لتحديد أسبقتهما في الدرجة (الأخيرة) ، وذلك نزولا على حكم المادة ٢٥ المشار اليها . وعلى هذا الأساس يعتبر المطعون في ترقبته أقدم من المدعى ، لانهما وإن كتبت ترقبتهما الى الدرجة الخامسة الإدارية تمت اعتبارا من اول مايو سنة ١٩٤٦ ، أى في تاريخ واحد ، إلا أن المطعون في ترقبته أقدم في الدرجة السادسة .

( طعن ٨٨٥ لسنة ٣ ق — جلسة ١٣/١٢/١٩٥٨ )

#### قاعدة رقم ( ١٩٣ )

#### المبدأ :

المفاضلة بين أقدميات من اتحد تاريخ ترقبتهما الى درجة مالية — الرجوع الى أقدمية كل منهم في الدرجة السابقة — مشروط بقيام وحدة الكادر التي تنتمي اليه الدرجة السابقة — تغاير الكادر نوعيا — ثبتت أن أحد المتزاحمين أسبق في الحصول على الدرجة السابقة بالكادر المتوسط في حين أن منافسه متأخر عنه في الحصول على هذه الدرجة مع انتسابه الى الكادر القنى العالي — وجوب التمويل على أقدميات الكادر العالي وحدهما .

#### ملخص الحكم :

إن المعيار الذي أرسنه الفقرة (١) من المادة ٢٥ من قانون الموظفين رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ يقتضى في حالة المفاضلة بين أقدميات من اتحد تاريخ ترقبتهما الى درجة مالية ما بأن يرجع الى أقدمية كل منهم في الدرجة

السابقة ، فالأقدم هو الذى يتقدم على غيره فى مجال الترقية بالانتمية الى الدرجة الاعلى ولا ريب فى أن هذا الاصل مشروط بقيام وحدة الكادر الذى تنتهى اليه الدرجة السابقة ، فإذا تغير الكادر نوعيا بحيث كان أحد المتراخين أسبق فى الحصول على الدرجة السابقة بالكادر المتوسط فى حين كان منافسه متأخرا عنه فى الحصول على هذه الدرجة مع انتسابه الى الكادر الفنى العالى ، فلا جدل فى لزوم التمويل على اقدميات الكادر الفنى العالى وحدها ، وتعين من ثم اىثار الاحداث تمييزا لانه كان على كل حال أسبق فى التعيين فى ادنى درجات الكادر الفنى العالى من زميله الذى لم يظفر أصلا بالتعيين فى الدرجة السادسة بهذا الكادر . ولو قيل بفسر هذه لاهدت قاعدة فصل الكادرات ولساغ أن تعقد مقارنة بين اقدميات من يلحقون بالكادر المتوسط وأقدميات من ينتسبون الى الكادر العالى وهو ما لا يتسق مع الامس التى قام عليها قانون تنظيم موظفى الدولة .

( طعن ١٣٦٥ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٢٣ )

#### قاعدة رقم ( ١٩٤ )

##### المبدأ :

لا يسوغ حساب اقدمية الموظف المنقول تبعاً لنقل وظيفته الا من تاريخ شغله ايأما قبل نقلها .

##### ملخص الحكم :

انه وان كان السيد / . . . . . قد شغل وظيفة ممثلى ادارى قبل العمل بميزانية وزارة التكوين عن سنة ١٩٥٧/١٩٥٨ وبالتالى يكون نقله قد تم مطابقا للقانون الا أنه لم يشغل الوظيفة المشار اليها .والتي نقلت الى الكادر العالى الا من يوم ١٩٥٧/٦/٢٩ كما سلف ببسائه .وبهذه المثابة - وعملا بحكم المادة ٧٧ من قانون نظام موظفى الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - فان اقدمية الموظف المذكور فى الدرجة الخامسة الادارية العليا لا تحسب الا من يوم ١٩٥٧/٦/٢٩ وذلك اعتباره

بأن نقل الموظف الى الكادر نتيجة لنقل الوظيفة التى يشغلها الى ذلك الكادر  
انها يفترض قيام المقتضى لتعديل نوع الكادر الذى تنتمى اليه الوظيفة  
وفقاً لطبيعة العمل المنوط بها ومن ثم فلا يسوغ حساب اقدمية الموظف  
المنقول تبعاً لنقل تلك الوظيفة الا من تاريخ شغله ايها قبل نقلها ، فليفت  
هذا التاريخ وليس قبله يتحقق اتحاد طبيعة العمل فى الوظيفة قبل النقل  
ومن بعده ومن ثم يغدو متبشياً مع طبيعة الأمور الا يبدأ حساب الإقدمية  
فى الدرجة المنقول بعد نقلها الا من تاريخ شغل الوظيفة المخصصة لها  
الدرجة المنقولة ، وقد ردد المشرع هذا الحكم صراحة فى القانون رقم  
٣١ لسنة ١٩٥٦ الذى أجاز لوزير التكوين نقل الموظف شاغل الدرجة  
المنقولة الى الكادر العالى — أو نقل غيره من موظفى الوزارة الى الدرجة  
المنقولة الى الكادر العالى فى نفس درجته بشرط أن يكون حاصلاً على  
المؤهلات اللازمة للتعيين فى الكادر المنقول اليه . أو تسوية حالته على درجة  
خالية من نوع درجته ومعادلة لها ، وان تعتبر اقدمية الموظف فى الكادر  
العالى المنقول اليه من تاريخ حصوله على الدرجة المماثلة للدرجة المنقول  
اليها فى ذلك الكادر ، وذلك بشرط أن يتفق عمل الوظيفة المنقول اليها مع  
عمل الوظيفة المنقول منها فى طبيعتها ، والا اعتبرت الإقدمية فى الكادر  
المنقول اليه من تاريخ النقل .

( طعن ١٨٩ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٣/٥/١٩٧٤ )

٤. — مدى استصحاب القول لأقدميته :

قاعدة رقم ( ١٩٥ )

البيان :

المادة ٢٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ أجازت للوزير المختص — في حالة نقل درجة بالميزانية من الكادر المتوسط الى الكادر العالي — ان ينقل الموظف الذي يشغل الدرجة المنقولة من الكادر المتوسط الى الكادر العالي — استصحاب الموظف أقدميته في تلك الدرجة منوط باتحاد طبيعة عمل الوظيفة التي كان يشغلها بالكادر المتوسط وطبيعة عمل وظائف الكادر العالي — تخلف هذا الشرط يترتب عليه عدم احتفاظ الموظف المنقول الى الكادر العالي بأقدميته التي كان قد بلغها في درجته بالكادر المتوسط . تطبيق : عدم جواز احتفاظ العاملين بمصلحة الضرائب الحاصلين على مؤهلات عليا والذين نقلت درجاتهم من الكادر التقني الى الكادر الفني العالي تبعاً لنقل درجاتهم بميزانية المصلحة بأقدمياتهم التي وصلوا اليها في درجاتهم عند نقلهم للكادر الفني العالي تحديد أقدميتهم في هذه الحالة من تاريخ نقلهم الى الكادر العالي .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الذي صدر القراران المطعون فيهما طبقاً لأحكامه قسمت نصوصه الوظائف الداخلة في الهيئة غنتين عالية ومتوسطة وتضم الفئة العالية نوعين أو كادرين أحدهما فني والآخر إداري وكذلك المتوسطة منها نوع فني وآخر كتابي وتختلف الوظائف باختلاف فئتها أو نوعها في اختصاصاتها ومسئولياتها وأحكام التعيين أو الترقيّة . اليها وتحدد الميزانية كل نوع منها ولا تنقل وظيفة من فئة أخرى ولا من نوع الى آخر الا بإذن السلطة التشريعية ، فكان الاصل في ذلك القانون هو الفصل بين الكادرين العالي والمتوسط بحيث يعتبر الموظف الذي ينتقل من الكادر المتوسط الى الكادر العالي ميعنا ابتداء في هذا الكادر ولا يستصحب ما كان له من أقدمية في الكادر المتوسط ولا التي قضيت في درجته التي نقل اليها بالكادر العالي ويجب ترتيبه في أقدمية هذا الكادر من تاريخ نقله اليه ، ولا يسبق أحداً ممن يكون بهذا الكادر قبل نقله ، وأنها إجاز المشرع استثناء من ذلك الاصل ترقيّة الموظف

من أعلى درجة في الكادر الفني المتوسط الى الدرجة التالية لها في الكادر الفني العالي او من أعلى درجة في الكادر الكتابي الى الدرجة التالية لها في الكادر الاداري بالشروط التي بينها المادة ٤١ من ذلك القانون ، كما اجازت المادة ٤٧ منه بفترتها الاخيرة في حالة نقل درجة بالميزانية من الكادر المتوسط الى الكادر العالي للوزير المختص أن ينقل الموظف الذي يشغل الدرجة المنقول الى مظلها بالكادر العالي ، وحكمه هذا الاستثناء فيما قضت به هذه المحكمة ظاهرة تقوم على اساس من العدالة والمصلحة العام لان نقل الوظيفة بدرجةها اذا اقتضته طبيعة عملها انتمى تتفق وعمل الكادر العالي فيتم الاندماج على هذا الاساس ولا تتأثر اقدمية الموظف المنقول الى الكادر العالي بهذا النقل الذي لم يصحبه تغيير في طبيعة العمل الذي ، هو قائم عليه . واذا يخطف عن ذلك نقل الدرجات من الكادر الكتابي الى الكادر الفني العالي بميزانية مصلحة الضرائب ، لاختلاف طبيعة الوظائف الكتابية من اعمال وظائف الضرائب الفنية ، ويكون الامر في الحقيقة الغاء لوظائف الكادر الكتابي التي نقلت درجاتها وانشاء وظائف بعد تلك الدرجات في الكادر الفني العالي ليشغلها اصحاب المؤهلات الجامعية والعالية الذين كانوا على الوظائف الملقاه ولا يكون ثم وجه من اتحاد طبيعة الوظائف يسوغ استصحاب اولئك الذين صدر القرار المطعون فيه بنقلهم لادعيتهم في الكادر الكتابي . ويعتبرون معينين في الكادر الفني العالي ابتداء ويكون هذا القرار قد خالف القانون اذ سلك من نقلهم قبل من سبقوهم الى الكادر الفني العالي من المدعين ويتمين الغاء القرار فيما تضمنه من هذا الترتيب الخاطيء لادعية المنقولين بالنسبة الى المدعين ، ويكون للدمى سبق على المنقولين في اقدمية الدرجة المنقولين ، اليها يذر قرار ترقية المنقولين الى الدرجة الخامسة والرابعة بالادعية قبل المدعين ، مخالفًا للقانون متعينا الفأوه فيما تضمنه من تخطى هؤلاء المدعين في الترقية واذا اقتصر الحكم المطعون فيه على الغاء قرار النقل بالنسبة الى طائفة من المنقولين دون طائفة اخرى ولم يقض بشيء في طلب الغاء وترقية المنقولين ، فان هذا الحكم يكون حقيقيا بالالغاء ويتمين الحكم بالغاء قرار الترقية المطعون فيه فيما تضمنه من ترتيب اقدمية المنقولين قبل المدعين بالدرجة الفنية العالية المنقولين اليها وبالغاء قرار ترقيته المطعون في ترقيتهم فيما تضمنه من تخطى

المدعين مع ما يترتب على ذلك من آثار والزام جهة الإدارة ، المبرونات .

( طعن رقم ٢١٢ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/١٠ )

### قاعدة رقم ( ١٩٦ )

المبدأ :

**النقل من الكادر الأدنى الى الكادر الأعلى — الأصل عدم استصحاب اقدمية الدرجة في الكادر الأدنى — استثناء حالة ما اذا تم النقل تبعاً لنقل الوظيفة بدرجةها الى الكادر الأعلى .**

ملخص الفتوى :

انه وان كان القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن نظام موظفي الدولة قد قسم الوظائف الداخلة في الهيئة الى فئتين ( عالية ومتوسطة ) ووضع لكل فئة منها أحكاماً خاصة من حيث التعيين والترقية مما يترتب عليه أن الاقدمية في وظائف الكادر العالي تميز عن الاقدمية في وظائف الكادر المتوسط حتى ولو كانت درجاتهما متماثلة ، فاذا نقل الموظف من الكادر الأدنى الى مثل درجته في الكادر الأعلى فلا يستصحب معه عند النقل اقدميته في الكادر الأدنى ، لأن كان ذلك هو الأصل الا أنه اذا كان النقل مترتباً على نقل الوظيفة بدرجةها من الكادر الأدنى الى الكادر الأعلى بناء على ما رؤى لمصالح العمل ولحسن سير المرفق العام فإن الموظف يستصحب اقدميته في الكادر الأدنى عند نقله وحكمه ذلك تقوم على أساس من العدالة والمصالح العام ، لان نقل الوظيفة بدرجةها من الكادر المتوسط الى الكادر الأعلى لا يستتبع حتماً ويقوة القانون نقل من يقوم بعملها من أحد الكادرين الى الكادر الآخر فقد لا يكون الموظف صالحاً للقيام بوظيفته في الكادر الأعلى سواء من حيث الكفاية أو المؤهل ولذلك أجاز لكل وزير في وزارته سلطة الترخيص في نقل أو عدم نقل كل موظف نقلت وظيفته بدرجةها الى الكادر الأعلى ( المادة ٤٧/٤ من قانون التوظيف ) ومن ثم فإن الموظف الذي تثبتت صلاحيته للنقل الى الكادر العالي في تلك الوظيفة ينبغي ألا تتأثر اقدميته في الدرجة المنقولة بنقله الى الكادر العالي ما دام هذا النقل قد تم تبعاً لنقل الوظيفة بدرجةها تنظيماً للاوضاع في الوزارة أو المصلحة على الأساس المتقدم ، وما دامت جدارة الموظف المنقول واهليته للنقل الذي هو موظفي الدولة تحدد من تاريخ شغل درجته في الكادر المتوسط .

لذلك انتهى الراى الى ان اقدمية الموظف المنقول من الكادر المتوسط الى الكادر العالى بالتطبيق لنص المادة ٤٧ فقرة رابعة من قانون نظام موظفى الدولة تحدد من تاريخ شغل درجته فى الكادر المتوسط .

( فتوى ٦٢١ — فى ٢٨/٧/١٩٦٠ )

#### قاعدة رقم ( ١٩٧ )

#### المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٩٠ لسنة ١٩٥٩ بنظام الموظفين بهيئة سكك حديد مصر — الاصل فيه هو الفصل بين الكادرين الأدنى والأعلى — استصحاب الموظف المنقول من كادر ادنى الى كادر اعلى لاقدميته فى الدرجة المنقول منها — هو استثناء من الاصل العام مشروط بان يكون النقل قد تم تبعا لنقل الوظيفة بدرجة من الكادر الأدنى الى الكادر الأعلى للمصلحة العامة — اجراء تعديلات بميزانية الهيئة العامة لشئون سكك حديد مصر لعام ١٩٦٢/٦٢ متضمنة الفاء الدرجات السادسة فما فوقها التى يشغلها موظفون فى الكادر المتوسط حصلوا على مؤهلات عالية وانشاء عدد مماثل لها فى الكادر العالى — هو اجراء يختلف المقصود به عن مجال تطبيق المادة ٤٧/٤ من قانون الموظفين مما لا تنهض معه مبررات الاستثناء .

#### ملخص الفتوى :

ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٩٠ لسنة ١٩٥٦ بنظام الموظفين بهيئة سكك حديد مصر والجدول الملحق به قد قسما وظائف الهيئة الى وظائف رئيسية ووظائف عالية ووظائف متوسطة ومراتب فرعية للوظائف المتوسطة ، وقد وضع القرار المذكور لكل من الوظائف العالية والمتوسطة كادرا مستقلا واحكامها خاصة بهذه الوظائف من حيث التعيين والترقية تختلف فى كل منها عن الاخرى — وبذلك جعل الاصل هو الفصل بين هاتين الفئتين مما يترتب عليه ان الاتحذية فى الوظائف العالية تتميز عنها فى الوظائف المتوسطة ولو تماثلت درجاتهما ، ومن ثم فاذا نقل موظف من الكادر الأدنى الى مثل درجته فى الكادر الأعلى فانه لا يستصحب معه جند النقل اقدميته فى الكادر الأدنى ، بل تعتبر اقدميته بين من ينظمهم للكادر الأعلى



من تاريخ نقله الى هذا الكادر ، على أساس أن هذا النقل هو نقل نوعي  
بمطابقة التعيين في الكادر الأعلى وقد نصت المادة ١٣ من قرار رئيس  
الجمهورية رقم ٢١٩٠ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه على أن « تعتبر الترقية  
في الوظيفة من تاريخ التعيين فيها أو الترقية اليها » .

وإذا كان هذا هو الأصل ، إلا أنه استثناء من هذا الأصل إذا كان  
النقل مترتبا على نقل الوظيفة بدرجةها من الكادر الأدنى الى الكادر الأعلى  
بناء على ما رؤى لمصالح العمل ولحسن سير المرفق العام  
من أن طبيعة العمل في الوظيفة واختصاصاتها واحدة فقد يؤخذ  
من مفهوم النصوص انصراف القصد الى أن الموظف الذي نقلت وظيفته  
بدرجةها الى الكادر العالي ونقل الى هذا الكادر تبعاً لذلك يحتفظ له  
بأقدميته التي كانت له في هذه الوظيفة في الكادر الأدنى ويستصحبها  
معه في الكادر الأعلى ، وهذا هو ما سبق أن انتهى اليه رأى الجمعية  
العسومية للقسمة الاستشاري للفتوى والتشريع بجلستها المنعقدتين  
في ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٩ و ٢٩ من يولية سنة ١٩٦٠ وما قضت به  
الحكمة الادارية العليا في حكمها الصادر بجلسة ١٢ من يولية سنة  
١٩٥٨ في الملعب رقم ١١٨ لسنة ٤ القضائية العليا وذلك بصدد الحالة  
المنصوص عليها في الفقرة الأخيرة من المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠  
لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة التي كانت تجرى بالاتي « وفي حالة  
نقل بعض الدرجات من الكادر المتوسط الى الكادر العالي ببيزانية احدى  
الوزارات أو المصالح يجوز بقرار من الوزير المختص نقل الموظف شاغل  
الدرجة المنقولة من الكادر المتوسط الى الكادر العالي في نفس درجته  
أو تسوية حالته على درجة متوسطة خالية من نوع درجته المعادلة  
لها » وقد اُضحى المشرع في المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٥٨٦ لسنة ١٩٥٢  
الذي اُضلف نص هذه الفقرة من الحكمة التي حدثت به الى وضعها ،  
اذ ورد بهذه المذكرة « تستدمى حالة العمل والمصلحة العامة نقل وظيفة  
ما مخرجة في الكادر المتوسط الى الكادر العالي وأن يتم هذا النقل في قانون  
الميزانية نفسه » .

ومن حيث أنه يخص من رأى الجمعية العمومية وقضاء المحكمة الادارية العليا اتفق الذكر ان استصحاب ائتمية الموظف المنقول من كادر احدى الى كادر اعلى هو استثناء من الاصل العام ، وأن المناط في أعمال هذا الاستثناء هو أن يكون نقل الدرجة قد تم تبعاً لنقل الوظيفة من الكادر الأدنى الى الكادر الأعلى باعتبار الدرجة مصرفاً مالياً وأجراً مقرراً للوظيفة وأن يستهدف بهذا النقل صالح العمل وحسن سير المرفق العام تنظيمياً للوضائع في الوزارة أو المصلحة حسب ما تقتضيه طبيعة العمل واختصاصات الوظيفة ومسئولياتها وما تتطلبه من صلاحية ومؤهل مما يجب أن يتوفر في الموظف المنقول تبعاً لنقل وظيفته بدرجة لا يمكن استصحاب اقدميته فيها .

ومن حيث أن التعديلات التي أجريت في ميزانية الهيئة العامة لشئون سكك حديد مصر لعام ١٩٦٢/١٩٦٣ والتي تضمنت إلغاء الدرجات السادسة فما فوقها التي يشغلها موظفون في الكادر المتوسط حصلوا على مؤهلات مالية وإنشاء عدد مماثل لها في الكادر العالى لم تتم على أساس مراعاة الاعتبارات التي دعت الى تقرير الاستثناء المتقدم بل كانت اجراءا عابرا في ميزانية الهيئة واقتضته أوضاع الميزانية وما تضمنته من اعتمادات مالية وذلك لتعيين حملة المؤهلات العالية الشاغلة لوظائف في الكادر المتوسط تمثيلاً مع ما استهدفه قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٢٥ لسنة ١٩٦٢ بفتح اعتماد اضافي قدره ٨٧٥٠٠ جنيهاً في ميزانية الدولة للسنة المالية ١٩٦٢/١٩٦١ لتعيين الراغبين في العمل من خريجي الكليات النظرية وتسوية حالة الموجودين منهم في الخدمة الامر الذي يختلف مجالاً عن مجال تطبيق المادة ٤٧/٤ من قانون نظام موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ويغاييره أساساً وموضوعاً ، مما لا تنهض معه مبررات أعمال الاستثناء الخاص باستصحاب الاقدمية ولا تتحقق فيه أسبله .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن العاملين بالهيئة العامة لشئون السكك الحديدية الذين تم نقلهم من الكادر المتوسط الى الكادر العالى في ميزانية الهيئة عام ١٩٦٢/١٩٦٣ بعد إلغاء الدرجات التي

كانوا يشغلونها في الكادر المتوسط وانشاء مثيلات لها في الكادر العالى  
تحدد اقدميتهم في هذا الكادر الاخير من تاريخ القرار الصادر ينقلهم  
اليه باعتباره تعيينا جديدا ولا يستصحبون معهم الاقدميات التى  
كانت لهم في الكادر الادنى .

( ملف ١٨١/١/٨٦ — جلسة ١٩٦٥/١١/١٧ )

### قاعدة رقم ( ١٩٨ )

#### المبدأ :

نقل الموظف من الكادرات الخاصة الى الدرجة المعادلة بالكادر العام  
استصحاب اقدمية الموظف المتقول — لا يجوز الا اذا كان النقل جائزا  
بين هذه الدرجات المعادلة .

#### ملخص الفتوى :

ولئن كانت رتبة لواء ووظيفة وزير مخوض تتعادلان مع درجة  
وكيل وزارة في الجدول المرافق لقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٨٧ لسنة  
١٩٦٧ في شأن معادلة درجات الكادرات الخاصة بدرجات الكادر العام  
الا ان استصحاب الاقدمية التى تؤدى اليه هذه المعادلة لا يمكن الا اذا  
كان النقل جائزا اصلا بين هذه الدرجات المعادلة ، لهذا حرصت المادة  
الثانية من هذا القرار على النص بانه « في حالة النقل من أحد الكادرات  
الخاصة الى الكادر العام أو العكس في الحالات التى يجوز فيها ذلك ،  
يوضع المتقول في الدرجة المعادلة للدرجة المتقول منها طبقا للجدول  
المرافق » . وبهذا وضع القرار ذاته تحفظا بان يكون النقل جائزا .

( نوى ١٧٥ — في ١٩٧٠/٢/١١ )

### قاعدة رقم ( ١٩٩ )

#### المبدأ :

اقتضية أحد العاملين في وظيفة وكيل وزارة بين وكلاء الوزارة تتحدد  
بتاريخ صدور قرار رئيس الجمهورية بتعيينه في هذه الوظيفة — لا يفهم من  
هذا النظر استصحاب هذا العامل عند نقله الى الوزارة لاقتبعته فى فئة .

«وكيل وزارة التي تقررت له قبل النقل — أساس ذلك أن وظيفة وكيل وزارة تتميز بوضع خاص بالنسبة لغيرها من الفئات وليس ثمة تلازم بين الاقدمية في هذه الوظيفة وبينها في أية وظيفة أخرى ولو كانت من ذات الفئة المالية .

ملخص الفتوى :

يبين من الاطلاع على قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ أنه ينص في المادة ١٢ على أن تعتبر الاقدمية في كل فئة من الفئات التي يتضمنها المستوى الواحد من تاريخ التعيين فيها ، وينص في المادة ١٥ منه على أن يكون شغل الفئة الوظيفية بطريق الترقية من الفئة الوظيفية التي تسبقها مباشرة أو بالترقية أو النقل . وقضت المادة ٢٦ من هذا القانون بأنه يجوز نقل العامل من وحدة الى أخرى من الوحدات التي تطبق احكام هذا القانون ، اذا كان النقل لا يفوت عليه دوره في الترقية بالادمية أو كان النقل بناء على طلبه ، ولا يجوز نقل العامل من وظيفة الى أخرى تنتقل عنها .

والمستفاد من هذه الاحكام أن النقل لا يعدو أن يكون وسيلة لشغل الفئات الوظيفية شأنه في ذلك شأن التعيين والترقية وهو بهذه المثابة ينصرف الى جميع الفئات الوظيفية المنصوص عليها في جدول المرتبات المرافق لقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة ، ومدى ذلك ان الاصل هو استصحاب من ينقل من احدى هذه الفئات اقدميته في الفئة المنقول منها بوصف أن الامر يتعلق بنقل لا تعيين .

ومن حيث ان وظيفة وكيل الوزارة وان كانت من الفئات المالية المنصوص عليها في جدول المرتبات المشار اليه ، الا أنها في ذات الوقت تتميز بوضع خاص بالنسبة لغيرها من الفئات يمثل فيها قريرته القوانين واللوائح من اختصاصات وسلطات محددة لها ترتبط في ممارستها بشغل هذه الوظيفة دون ارتباط بالفئة المالية المقررة لها ، فقد يشغل هذه الفئة طبعا لتنظيمات الادارية من لا يقوم بهذه الوظيفة ولا يصدق عليه وصف وكيل الوزارة بالمعنى السابق بيانه . ومن ثم فليس ثمة تلازم بين الاقدمية في هذه الوظيفة وبينها في أية وظيفة أخرى ولو كانت من ذات الفئة المالية .

ومن حيث أنه تأسيسا على ما تقدم فإن السيد / . . . . .  
وان استصحب معه بعد نظره الى وزارة الاوقاف اقدميته في فئة وكيل  
وزارة التي تقررت له قبل النقل الا أنه يعتبر شاغلا لوظيفة وكيل  
وزارة الاوقاف الا اعتبارا من تاريخ تعيينه فيها فعلا بالقرار الجمهوري  
رقم ٦١٣ لسنة ١٩٧٣ .

من أجل ذلك انتهى رأي الجمعية العمومية الى ان اقدمية السيد / . . . .  
بين وكلاء وزارة الاوقاف ترجع الى ٣ من مايو سنة ١٩٧٣ تاريخ صدور  
القرار الجمهوري رقم ٦١٣ لسنة ١٩٧٣ بتعيينه في هذه الوظيفة .

( ملف ٦١٤/٤/٨٦ - جلسة ١٩٧٤/٢/٢٧ )

• — مسائل متنوعة :

قاعدة رقم ( ٢٠٠ )

المبدأ :

نقل أحد العسكريين الى وظيفة مدنية في ظل القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ — تحديد اقامته في الدرجة المدنية من تاريخ بلوغ مرتبه الاساسي في الدرجة العسكرية اول مربوط الدرجة المدنية المنقول اليها — اساس ذلك نص الفقرة الاولى من المادة ١٣١ من هذا القانون .

ملخص الفتوى :

ان الفترة الاولى من المادة ١٣١ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ انشأت في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة تقضى بأنه في حالة نقل أحد العسكريين الى وظيفة مدنية ينتقل في الدرجة التي يدخل الراتب المقرر لراتبه في درجته العسكرية في مربوطها وتحسب اقدميته فيها من تاريخ حصوله على اول مربوطها .

فاذا كان الموظف قد نقل بعد العمل بالقانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ من رتبة رقيب الى الدرجة التاسعة المدنية التي يدخل الراتب المقرر لرتبة الرقيب في مربوطها فان اقدميته في الدرجة التاسعة المنقول اليها تقتدد من تاريخ بلوغ مرتبه الاساسي في الدرجة او الرتبة العسكرية اول مربوط الدرجة التاسعة المنقول اليها .

ولئن كانت بداية ربط الدرجة التاسعة في جدول المرتبات المرافق لاحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة هو ١٢ اثنى عشر جنيا .

الا ان هذه الدرجة هي التي عودلت بها الدرجة الثامنة في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٩ بضمّن نظام موظفي الدولة المسمى وفقا للجدول الاول المرافق لقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن تقواعد وشروط وأوضاع نقل العاملين الى الدرجات المعادلة لدرجاتهم الحالية .

ومن حيث أن بداية وربط الدرجة الثامنة في الجدول المرافق لإحكام  
القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ سالف الذكر هو تسعة جنهيات  
شهريا .

ولما كان المذكور حتى صدور القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ لم  
يكن قد بلغ راتبه في الرتبة العسكرية مبلغ تسعة جنهيات شهريا بداية  
ربط الدرجة الثامنة في القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فلا يمكن أرجاع  
أقدميته في الدرجة التاسعة المنقول إليها في ٥ نوفمبر سنة ١٩٦٤ بعد  
العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ إلى تاريخ سابق على رفع مرتبه  
الأساسي من ٧ سبعة جنهيات ونصف إلى ١٣ ثلاثة عشر جنهيا  
ونصف بمقتضى إحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشاري إلى  
أن العبرة في تحديد أقدمية المنقولين من الوظائف العسكرية المنظمة بالقانون  
رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ إلى الوظائف المدنية في الدرجات التي تدخل  
الرواتب المقررة لراتبهم أو درجاتهم العسكرية في مربوطها هو بتاريخ  
حصولهم على أول مربوط الدرجات المدنية المنقولين إليها في راتبهم  
أو درجاتهم العسكرية .

(فقوى ١٢٣٧ - في ٢١/١١/١٩٦٧)

#### قاعدة رقم (٢٠١)

#### المبدأ :

مجلس وكلاء الوزارة - لا اثر لأقدمية الوكلاء في رئاسة هذا  
المجلس .

#### ملخص الفتوى :

لمما يتعلق بأثر هذه الأقدمية على رئاسة مجلس الوكلاء فإنه  
يبين من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٦٢ في شأن الاختصاصات  
وزارة الشؤون الاجتماعية وتنظيمها وترتيب مصالحها أنه ينص في المادة  
الثانية على أن تشكل أجهزة وزارة الشؤون الاجتماعية على الوجه الآتي :

( أولا ) مكتب الوزير .

( ثانيا ) وكالة الوزير وتشرف على ادارة الاعمال العامة للوزارة

ويتبعها :

أ — الإدارة العامة للتخطيط الإجتماعي .

ب — الإدارة العامة للتدريب .

ج — الإدارة العامة للشئون المالية والإدارية .

د — إدارة المتابعة والتقييم .

ويشكل بقرار من الوزير مجلس الوكلاء برئاسة وكيل الوزارة يختص بدراسة ما يحال اليه من مكتب الوزير متعلقا بسياسة الوزارة ، وإقتراح ما يراه في هذا الشأن ، ومراجعة مشروعات القوانين والقرارات قبل اتخاذ إجراءات استصدارها ، ومتابعة أعمال الوزارة وأوجه نشاطها والنظر في إقتراحات الوكلاء المساعدين فيما يتعلق بتعميد الاختصاصات ، والعمل على التنسيق بين اختصاصات الإدارات المختلفة .

( ثالثا ) وكالة الوزارة للمساعدات العامة وتختص . . . .

( رابعا ) وكالة الوزارة للنشاط الاهلى . . .

( خامسا ) وكالة الوزارة لرعاية الشباب . . . .

( سادسا ) المناطق الاقليمية . . . .

ومن حيث انه يبين من هذا النص أن مجلس الوكلاء هو مجلس يختص بدراسة ما يحال اليه من مكتب السيد الوزير متعلقا بسياسة الوزارة ومتابعة أعمالها في كافة المجالات والتنسيق بين اختصاصات الإدارات المختلفة ، لذلك جاءت الإشارة اليه والى رئاسته وتنظيمه في صند وكالة الوزارة العامة التى تشرف على ادارة الاعمال العامة للوزارة ولم يرد في صند غيرها من وكالات الوزارة أو المناطق الاقليمية بالمحافظات للحكمة المستفادة من اختصاصات هذا المجلس وهى اختصاصات تتعلق بالسياسة العامة للوزارة ومتابعة أعمالها والتنسيق بين مختلف المجالات والإدارات فيها ، ومن ضرورة قرب رئاسة هذا المجلس من مكتب الوزير



الذي يتكفل فيه بمصنعه المشايخ الذرائع لم يلهو بمجلس استشاري  
للوزير .

ولم يرد في القرار المذكور أى حكم خاص بالاعتداد بالانتمية في  
رئاسة هذا المجلس فتكون الرئاسة لوكل الوزارة الذى يشرف على  
ادارة الأعمال العامة بالوزارة . اما وقد تعدد الوكلاء الذين يشرفون على  
ادارة الاعمال العامة بالوزارة فانه لا يكون ثمة تشريف على السيد وزير  
الشئون الاجتماعية في اختياره السيد الدكتور ..... رئيسا لمجلس  
الوكلاء بالقرار الوزاري رقم ٥٨ لسنة ١٩٦٩ اذ هو من وكلاء الوزارة  
الذين يشرفون على ادارة الاعمال العامة بالوزارة حيث يختص سنيادته  
بالتخطيط الاجتماعى والتنظيم وهى من الاعمال العامة بالوزارة طبقا  
لقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧٧ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية المنومية لنفسى الفتوى والتشريع  
الى :

اولا — ان اقمية السيد / ..... فى درجة وكيل وزارة  
تكون اعتبارا من ١٩٦٤/٧/١ تاريخ رفع مرسوم وزير لمبوض الى ما يعادل  
رابط وكيل وزارة بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٦٤ .

ثانيا — صحة قرار وزير الشئون الاجتماعية رقم ٥٨ لسنة ١٩٦٩  
بتشكيل مجلس الوكلاء نيا تضمنه من عقد رئاسة هذا المجلس للسيد  
الدكتور ..... ..

( ملف ٢٣١/١/٨٦ — جلسة ١٩٧٠/٢/٤ )

قاعدة رقم ( ٢٠٢ )

المبدأ :

المادة الاولى من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٤ نصها على حساب  
اقمية الطبيب نصف الوقت المنقول الى وظيفة طبيب كل الوقت اعتبارا من  
تاريخ نفيه الى هذه الوظيفة الاخيرة — تحديد اقمية على هذا الاساس  
يعد استثناء من القواعد العامة في تحديد اقمية — لا يجوز التوسع في تفسيره

( م ٢٨ — ج ٥ )

أو القياس عليه - أثر ذلك - حسب الأقدمية من تاريخ القرار الصادر بالنسبة والسابق مباشرة على القرار الصادر بالنقل الى وظيفة طبيب كل الوقت دون اعتداد بقرارات النذب الأخرى الصادرة قبل ذلك .

#### ملخص الفتوى :

كيفية حساب أقدمية الأطباء المخاطبين بأحكام القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٤ في شأن حساب أقدمية بعد الأطباء فإنه لما كانت المادة الأولى من ذلك القانون تنص على أنه « تحسب أقدمية الأطباء المصرح لهم بمزاولة المهنة في الخارج الذين ينقلون الى وظائف تقتضى التفرغ طبقا لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٨١ لسنة ١٩٦١ بتقرير بدل تفرغ للأطباء البشريين وأطباء الأسنان من تاريخ نذبهم إليها » .

ومن حيث أن المذكرة الإيضاحية لهذا القانون تقرر أنه طبقا للقواعد التي تضمنها قرار رئيس الجمهورية رقم ٨١ لسنة ١٩٦١ والتي تنظم معاملة الأطباء الشاغلين لوظائف تقتضى التفرغ فإنه يجوز عند نقل الطبيب من وظيفة لا تقتضى التفرغ الى أخرى تقتضى التفرغ ترقيةه درجة أو تخرجتين وفقا للشروط التي أوردها القرار المنشور اليه وذلك تفويضا له عن خرماته من ممارسة المهنة خارج نطاق الوظيفة وترقيسا له في التفرغ الكامل للخدمة بالوزارة .

ومن حيث أن العمل قد جرى على نذب الطبيب للوظيفة التي تقتضى التفرغ حتى يتم استصدار قرار جمهوري بتعيينه فيها ، ولما كان استصدار هذا القرار يستغرق مدة غير قصيرة وكان نذب الأطباء المشار اليهم يؤدي الى منعهم من ممارسة المهنة من تاريخ نذبهم الى الوظيفة المذكورة بينما تتحدد أقدمياتهم في هذه الوظائف من تاريخ صدور القرار الجمهوري بتعيينهم الامر الذي يقترب عليه الاضرار بهم وقد ظهر ذلك واضحا عند تطبيق قواعد الرسوب الوظيفي لسنة ١٩٧١ حيث ان فئة هؤلاء الأطباء هم نذبهم لوظائف أطباء كل الوقت في ديسمبر سنة ١٩٦٨ ثم صدر القرار الجمهوري رقم ٦٣٩ لسنة ١٩٦٩ بتعيينهم في هذه الوظائف ولم تحسب مدة النذب في أقدمية الدرجة وبالتالي خرموا عن الترقيات لان حساب مدة الرسوب في الوظيفة يتم من تاريخ التعيين فيها وليس من تاريخ النذب في حين تمت ترقية زملائهم الشاغلين لوظائف لا تقتضى التفرغ

طبقاً لقواعد الرسوب الوظيفي المشار اليهم لاستيفائهم المدد المنصوص عليها في تلك القواعد وبذلك تنفذ الترتيبات الاستثنائية التي حصل عليها المعينون بوظائف كل الوقت بعد ندمهم اليها تعويضاً لهم عن ممارسة المهنة بالخارج كل اثر لها .

لما كان ذلك فان ما قضت به المادة الاولى من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه من حساب اقدمية الطبيب نصف الوقت المتقوس الى وظيفة طبيب كل الوقت اعتباراً من تاريخ ندمه الى هذه الوظيفة الاخرة هو في حقيقته استئناف من القواعد العامة في تجديد الاقدمية والتي كان يجب طبقاً لها تحديد اقدمية الاطباء الشاغلين لوظائف اطباء كل الوقت من تاريخ القرار الصادر بتعيينهم أو بنقلهم الى هذه الوظائف ومتى كان حساب الاقدمية اعتباراً من تاريخ الندم للطبيب المتقوس الى وظيفة كل الوقت يعد استثناء من القواعد العامة فانه لا يجوز التوسع في تفسيره ولا القياس عليه حسبها تقضى بذلك القواعد الاصولية في التفسير .

وبحيث انه في ضوء ما تقدم ولما كان مؤدى القرار الجمهوري رقم ٨١ لسنة ١٩٦١ هو جواز ندم اطباء نصف الوقت للعمل بوظائف اطباء كل الوقت مع عدم امتداد الندم الا الى نهاية السنة المالية للسنة التي تم فيها الندم فان الندم يعد منتهياً بانقضاء هذا الاجل ويتمين اصدار قرار جديد اذا ما روى الاستمرار في ندم الطبيب وبالتالي فان تحديد تاريخ الندم الذي يتم حساب الاقدمية على مقتضاه وفقاً لاحكام القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه انما يكون اعتباراً من تاريخ القرار الصادر بالندم . والسابق مبالغة على القرار الصادر بالنقل الى وظيفة طبيب كل الوقت دون اعتداد بقرارات الندم الاخرى الصادرة قبل ذلك . من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى ما يأتي :

اولاً : احقية كل من الاطباء الشاغلين لوظائف كل الوقت بصفة اصلية واطباء نصف الوقت المنتدبين الى وظائف كل الوقت وكذلك الشاغلين من هذه الفئة الاخرة ( اطباء نصف الوقت ) لوظائف يتمتع على شاغلها برؤية المهنة في الخارج في الامادة من حكم البند ( ١ ) من الفقرة الثانية من المادة ( ٢٠ ) من قانون تصحيح اوضاع العاملين بالحكومة والقطاع العام .

لتقيا : وجوب الاعتداد بتاريخ قرار النذب السابق مباشرة على التوافق  
المصادر بالنقل الى وظيفة طبيب كل الوقت عند حساب اقدمية الاطباء  
ومنا للمادة الاولى من القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٤ السالف الذكر .

( ملف ٧١١/٤/٨٦ — جلسة ١٩٧٧/١١/٢ )

#### قاعدة رقم (٢٠٣)

##### المبدأ :

تحدد تاريخ التعمين في عقد الاستخدام المبرم بين الوزارة والموظف —  
المبرة بهذا التاريخ لحساب اقدمية المدعى في الدرجة — عقد الاستخدام  
يجب ما سبقه من مكاتبات تتعلق بتاريخ تعيين الموظف .

##### ملخص الحكم :

اذا كان الثابت ان تاريخ تعيين المدعى قد حدد في العقد المبرم بينه  
وبين الوزارة صراحة ولم يبد أي اعتراض على هذا التاريخ وقت إبرام  
العقد معه وهذا العقد يجب ما سبقه هو ما جاء من مكاتبات تتعلق بتعيينه .  
فلذلك يكون التاريخ الصحيح اعتبارا بته اقدمية المدعى في الدرجة الترم  
عين فيها .

( طعن ٩٧٢ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٦٠/٥/١٤ )

#### قاعدة رقم (٢٠٤)

##### المبدأ :

ترتيب الاقدمية فيما بين المرشحين ترقية عالية والمرقين طبقا لقواعد  
التنسيق — الاسبقية لمن يرقى ترقية عالية .

##### ملخص الحكم :

طبقا لقواعد ترتيب الاقدمية عند تنفيذ قواعد التنسيق اذا ما اتفق  
تاريخ الترقية لمن رقى ترقية عالية مع من رقى بقواعد التنسيق تكون  
الاسبقية لمن رقى ترقية عالية .

( طعن ٤٨٣ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٢٧ )

قاعدة رقم ( ٢٠٥ )

المادة :

نصحيح الإدارة قرارها الخاطئ — يكون بإرجاع الترقية الى تاريخ صدور القرار المسحوب — سحب القرار دون أرجاع الترقية الى هذا التاريخ — يعتبر سحبا جزئيا له .

ملخص الحكم :

إذا ثبت أن الإدارة قد أصدرت قرارها بالترقية على نحو خاطئ، فإن تصويب هذا القرار يقتضى رد الأمور الى وضعها الصحيح باعتبار ترقية المدعى راجعة الى وقت صدور القرار المسحوب ومن ثم فإنه إذا سحبت الإدارة قرارها المطعون فيه بأن استجابت الى ترقية المدعى دون أرجاعها الى تاريخ الحركة الاولى فإنها تكون قد سحبت سحبا جزئيا . فيتمين في الحالة هذه تصويب الوضع بإرجاء أقدمية المدعى الى تاريخ تلك الحركة .

( طعن ٢٤ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٦٠/١١/٢ )

قاعدة رقم ( ٢٠٦ )

المادة :

صدور قرار من وزير التربية والتعليم بتقرير ائتمية اعتبارية لخريجى بعض الكليات — اعتباره منعما .

ملخص الحكم :

ان صدور قرار وزارى يتضمن منح ائتميات امتيائية لخريجى بعض الكليات والمعاهد — والذى يستند اليه المدعى فى طلب تربيته بالائتمية — انما يعتبر من القرارات المنعمة لاتطوئه على ميب عدم المشروعية لصدوره من وزير التربية والتعليم الذى لا يملك سلطة التقرير فى هذا الشأن ، ومن ثم فلا وجه لاستسماك المدعى بالقاعدة التى سننها هذا القرار .

( طعن ٤٠٠ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٦٠/٢/٦ )

### قاعدة رقم (٢٠٧)

#### المبدأ :

القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام موظفي الدولة — نصه على جعل أساس الاقضية من تاريخ التعيين في الدرجة بصفة عالة وليس من تاريخ الحصول على المؤهل — اثر ذلك القضاء على قاعدة تسعير الشهادات تسعيرا الزاميا وما صاحبه من تحديد اقدميات معينة — سقوط ما قضى به قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٠/٥/٣ من اعتبار الاقضية في الدرجة من تاريخ الالتحاق بمدرسة الحركة والتفراف باعتباره انصافا بتسعير مؤهل خريجي هذه المدرسة .

#### ملخص الحكم :

يبين من مطالعة قرار مجلس الوزارة الصادر في ١٩٥٠/٥/٣ ( في ضوء المذكرة المرفوعة من مدير عام مصلحة السكة الحديد الى مجلس الادارة ) ان ما قرره من رفع علاوة الحركة والتفراف من ٥٠٠ م الى ٥٠٠ هـ ، واعتبار الاقضية في الدرجة من تاريخ الالتحاق بمدرسة الحركة والتفراف انصافا بتسعير مؤهل خريجي هذه المدرسة ، ولما كان القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة ، قد نص في اوله مواد اصداؤه على الغاء كل حكم يخالف الاحكام الواردة فيه وكان من اهم ما استحدثته من احكام في نظم التوظيف ، تحديد اجر الموظف لا على اساس ما يحل من مؤهلات علمية بل على قدر ما يؤدي للدولة من عمل وجهد بعد تعرف صلاحيته لهذا العمل ، وقد ضمن هذا الحكم المادة ٢١ منه ، كما بين في المادة ٢٥ منه اساس الاقضية ، بان جعلها من تاريخ التعيين في الدرجة بصفة عالة وليس من تاريخ الحصول على المؤهل ، وبذلك قضى على قاعدة تسعير الشهادات تسعيرا الزاميا وما صاحبه من تحديد اقدمياته معينة على خلاف ما ارساه على اساس ثبوتية من قواعد التوظيف ، ومن ثم فقد سقط قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣ من مايو سنة ١٩٥٠ في مجاله التطبيق القانوني اعتبارا من اول يولية سنة ١٩٥٢ تاريخ نفاذ القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ .

( ملعن ٢٥٣ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/٢٨ )

### قاعدة رقم ( ٢٠٨ )

#### المبدأ :

دبلوم مدرسة الحركة والتطراف — احتساب اقدمية الحاصلين عليه في الدرجة الثامنة من تاريخ التحاقهم بتلك المدرسة وذلك طبقا لقرار مجلس الوزراء في ١٩٥٠/٥/٢ — سريانه على من كان طالبا وقت نفاذ القرار على ان تحتسب اقدميته من تاريخ نفاذه — عدم سريانه على من تخرج من المدرسة قبل نفاذه .

#### ملخص الحكم :

يبين من قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢ من مايو سنة ١٩٥٠ ( في ضوء المخكرة المرفوعة من مدير عام مصلحة السكة الحديد الى مجلس الادارة ) انه ، اذ حسب مدة الاقدمية في الدرجة الثامنة من تاريخ الالتحاق بمدرسة الحركة والتطراف ، انما قصد ان يفيد من ذلك من ينتظم في مسلكه الدراسة في ظل هذا القرار ، للاعتبارات التي افصحت عنها تلك المخكرة : وهي تشجيع الاقبال على هذه المدرسة ، وغنى عن البيان انه يفيد في الوقت ذاته من هذه الزية بحكم الاقتضاء من كان طالبا بالعمل وقت نفاذ هذا القرار ، ومادام لم تزايله صفة الطالب فيها ، ولكن لا تحتسب له الاقدمية عنئذ الا من تاريخ نفاذه ، دون ارجاعها الى تاريخ التحاقه بالمدرسة ، وهو تاريخ اسبق ، والا كان ذلك تطبيقا للقرار بتاريخ سابق بغير نص واضح منه ، ومن باب اولى لا ينطبق هذا القرار على من سبق ان تخرج من المدرسة قبل نفاذه وانقطعت مسلكه بها وزايلته صفة الطالب قبل هذا التاريخ .

( طعن ١٢٦٤ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/٦/٢٩ )

### قاعدة رقم ( ٢٠٩ )

#### المبدأ :

اقدمية موظفي الدرجة الثامنة الفنية — اعتبارها بعد مضي ٧ سنوات من تاريخ تعيينهم في وظائف خارج الهيئة او باليومية او بكفالة او بمربوط ثابت او على درجة تاسمة وفقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ من اغسطس سنة ١٩٥٢ — اشتراطه ان تكون اعمالهم معلقة لاعمال وظائفهم

في الدرجة الثامنة الفنية — عدم توافر هذا الشرط اذا كان العمل السابق هو مساعد كمسارى بالهيئة العامة للسكك الحديدية وعمل الوظيفة بهذه الدرجة مساعد مخزنجى .

#### ملخص الحكم :

أن الاختصاصات الموكولة الى مساعد الكمسارى تنحصر في تسليم وتسليم البضائع لموظفى المحطة بعد تفريغها واحصاء عددها ومراقبة سلامة اختتام العربات وادراج كافة الرسائل في دفتر خاص ، وترحيل البريد الملقى من وإلى المحطات المختلفة وتدوين اوقات سير القطارات على الجدول وبين التأخير واعطاء اشارة القيام للسائق بعد تبادل اشارة اليد مع الكمسارى ، أما عمل المخزنجى ومساعدته فيتناول تسليم البضائع من الجمهور ووزنها وتقدير اجور نقلها وتسليم بوالص شحنها وأجراء ختم العربات وتسليم مهنتها الى الكمسارى وفتح العربات في محطة الوصول ومراجعة محتواها ، ثم تسليمه بعد تفريغه الى ذوى الشأن وجرى الايراد المحصل من اجور نقل البضائع ثم ضمان ارسال هذا الايراد الى الخزانة أو البنك .

ويتضح من مقارنة اختصاصات كل من هاتينوظيفتين أن عمل مساعد الكمسارى يختلف اختلافاً بينا عن عمل مساعد المخزنجى ولا يقدح في هذا التماوت الواضح أن يقوم بينهما اتصال اسبب في ناحية من نواحي اختصاصاتهما المتباينة ، هي ناحية تسليم او تسلم مساعد المخزنجى لمحتوى العربات بحضور مساعد الكمسارى . لان هذا الارتباط العارض الذى يحته منطق اتصال عمليتي التسليم والتسلم في ناحية وحيدة من نواحي الاختصاصات المتباينة لا يتحقق به بداية شرط التماثل المطلوب بين عمل الوظيفة السابق ، واختصاص وظيفة المدعى بالدرجة الثامنة اللاحق ولا شبهة في أن الارتباط الحاصل في مجال تنفيذ بعض الاختصاصات لا يستتبع قيام المماثلة بين وظيفتى مساعد الكمسارى ومساعد المخزنجى .

وهذا النظر القويم هو الذى تلجأت عليه عملاً القاعدة التنظيمية التى أرستها لجنة شئون الموظفين بالهيئة العامة لشئون السكك الحديدية بجلستها المنعقدتين في ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ ، ٢٩ من فبراير سنة



١٩٥٤ في شأن تطبيق مفهوم المماثلة على وظائف قسم الحركة على هدى الغرض الذى توخاه قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ من أغسطس سنة ١٩٥١ ، فقد قطعت هذه القاعدة المشار اليها بانتهاء المماثلة بين عمل مساعد الكيسارى ومساعد المخزنجى .

وليس ادل على انتهاء المماثلة بين اعمال الوظيفتين السابقتين مما ورد في صحيفة دعوى المطعون عليه واكتفه سائر الاوراق من انه بعد تعيينه ابتداء في وظيفة مساعد كيسارى في سنة ١٩٣١ ، ظل يتقلب في مدارج سلكلها حتى اتضحت عدم لياقته للنهوض باعباء وظيفته في ٢ من يونيه سنة ١٩٤٥ فنقل على الفور الى وظيفة مساعد مخزنجى ويستفاد مما تقدم انه لو كان التماثل قائما حقا بين اختصاصات الوظيفتين ما دعت الحاجة الى تقرير لياقته لوظيفة مساعد المخزنجى واستبعاد صلاحيته لوظيفة مساعد الكيسارى التى سلخ عنها اذ هذا الامر حاسم الدلالة على ان معيار الصلاحية لكل من هاتين الوظيفتين متفاوت ولا جدال في أن تفاوت مناط الصلاحية بالنسبة الى هاتين الوظيفتين انها نشأ عن فقدان التماثل بينهما .

وبناء على ما تقدم فان المطعون عليه بعد اذ انتفى شرط المماثلة بين عمل وظيفته السابقة ووظيفته اللاحقة كمساعد مخزنجى التى عين فيها بالدرجة الثامنة الفنية اعتبارا من ٣٠ أبريل سنة ١٩٥٠ لا يكون على حق المطالبة بالانادة من قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ من أغسطس سنة ١٩٥٣ الذى يقضى بأن « تعتبر اقدمية موظفى الدرجة الثامنة الفنية الحاليين من نوى المؤهلات الدراسية التى تجيز التعمين في هذه الدرجة وغير نوى المؤهلات بعد مضي سبع سنوات من تاريخ تعيينهم في وظائف خارج الهيئة او باليومية او مكافأة او بربوط ثابت او على درجة تاسعة اذا كانت مدة العمل بها غير منقطعة ، وكانت اعمالهم مماثلة لاعمال وظائفهم بالدرجة الثامنة الفنية » .

( ملعن ١٠٩١ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢٠ )



الكلمة الفنون

---

### قاعدة رقم ( ٢١٠ )

#### المادة :

يشترط فيمن يشغل وظيفة نائب رئيس أكاديمية الفنون أن يكون «مُد شغل وظيفة استاذ بالاكاديمية أو باحدى الكليات أو المعاهد العاليية للفنون مدة خمس سنوات على الأقل ضرورة توفر هذا الشرط فيمن يشغل هذه الوظيفة سواء شغلها بطريق التعيين المبتدا أو بطريق النقل من وظيفة اخرى أو بطريق التندب .

#### ملخص الفتوى :

نص القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٨١ بتنظيم أكاديمية الفنون في المادة ( ١٨ ) منه على أن يكون للأكاديمية نائب لرئيسها يعاونه في ادارة شئونها العلمية والادارية والمالية ويقوم مقامه عند غيابه . ويكون تعيين نائب رئيس الأكاديمية بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير الثقافة بمعد أخذ رأى رئيس الأكاديمية ويشترط أن يكون قد شغل لمدة خمس سنوات على الأقل وظيفة استاذ بالاكاديمية أو باحدى الكليات أو المعاهد العاليية للفنون . ويكون تعيينه لمدة اربع سنوات قابلة للتجديد ، ويعتبر خلال مدة تعيينه شاغلا لوظيفة استاذ على سبيل التذكار .

ومن حيث أن مفاد هذا النص أن المشرع قد حدد شروطا معينة ينبغي توافرها فيمن يشغل وظيفة نائب رئيس أكاديمية الفنون من بينها أن يكون قد شغل وظيفة استاذ بالاكاديمية أو باحدى الكليات أو المعاهد العاليية للفنون لمدة خمس سنوات على الأقل الامر الذى يتعين معه توافر هذا الشرط فيمن يشغل هذه الوظيفة سواء شغلها بطريق التعيين أم بطريق التندب لاسيما وأن القواعد العامة تقضى بتوافر الشروط اللازمة لشغل الوظيفة فيمن يشغلها يستوى في ذلك أن يكون شغل الوظيفة بطريق التعيين المبتدا أو بطريق النقل من وظيفة اخرى أو بطريق التندب .

ومن حيث أن الثابت من الاوراق أنه قد صدر القرار رقم ٦٥ لسنة ١٩٨٢ بنبذ الدكتور . . . . . نائب رئيس أكاديمية الفنون في حين أنه لم يشغل وظيفته استاذ لمدة خمس سنوات وتخلف في حقه شروط شغل

الوظيفة المذكورة ومن ثم يكون ندبه اليها قد وقع مخالفاً لمصحيح حكم القاتنون .

( فتوى ٦١٠/٣/٨٦ جلسة — ١٩٨٢/١٠/٢٠ )

### قاعدة رقم ( ٢١١ )

المبدأ :

القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٦٩ بإنشاء أكاديمية الفنون أتى بتنظيم المعاهد الفنية التابعة للأكاديمية بمقتضى التنظيم المعمول به في الجامعات — اثر ذلك — أنه لشغل وظيفة بهيئة التدريس بالمعاهد المذكورة يجب توافر الشروط التي تتطلبها هذا القانون دون اعمال الاحكام التي تضمنتها اللوائح القديمة الصادرة بتنظيم معاهد الاكاديمية — عدم توافر هذه الشروط — اعدام القرار الصادر بتعيين من لم تتوافر فيه دون التقيد بمبدأ .

ملخص الفتوى :

أن المشرع عندما اصدر القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٦٩ بإنشاء أكاديمية الفنون قضى بالغناء كل ما يخالف احكامه ولم يجز العمل بأحكام اللوائح والقواعد التي كانت تتناول بالتنظيم المعاهد الفنية التي تبعت للأكاديمية إلا في الحدود التي تتفق فيها احكامها مع احكامه ، ومن المشرع بموجب هذا القانون تنظيم تلك المعاهد بمقتضى التنظيم المعمول به في الجامعات وعلى ذلك خول الاكاديمية حق منح البكالوريوس والمجستير والدكتوراه في الفنون واشترط لتعيين المعيدين بمعاهدها الحصول على تقدير جيد جداً على الاقل في درجة البكالوريوس كما ألزمهم بإجراء دراسات علمية أو عملية والحصول على الدرجات العلمية اللازمة لتأهيلهم لوظائف هيئة التدريس على أن تحدد اللوائح الداخلية للمعاهد تلك الدراسات وكذلك الحد الأقصى لمدة البقاء بوظيفة معيد التي يتعين خلالها الحصول على الدرجة العلمية المطلوبة. ولا تعين إبعاده من الوظيفة واشترط المشرع للتعيين بوظيفة مدرّس بمعاهد الأكاديمية الحصول على أعلى الدرجات التي خول الأكاديمية منحها أي على الدكتوراه واشترط للتعيين بوظيفة استاذ مساعد أن يكون للمرشح إنتاج أعمالاً فنية وبحوثاً تؤهله لشغل تلك الوظيفة ووضع للتعيين بالتدريس بمعاهد الأكاديمية في تاريخ العمل بالقانون والذين لا تتوافر فيهم شروط

تشغل وظائفه حكما وقتيا امهلهم بقتضاه خمس سنوات. تبدأ من هذا التاريخ للحصول على الدرجات العلمية التي اشترطها فإذا انتقضت تلك المهلة بغير أن تتوافر لهم الشروط التي تطلبها أوجب إبعادهم عن تلك الوظائف ومن ثم فلا يجوز اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٦٩ المصادر بإنشاء أكاديمية الفنون ، شغل وظائف هيئة التدريس بمعاهدها الا بمن تتوافر فيه الشروط التي تطلبها هذا القانون ومن بينها الحصول على أعلى درجة علمية قررها القانون اى الحصول على الدكتوراه ولا يجوز في هذا الصدد أعمال الاحكام التي تضمنتها اللوائح القديمة الصادرة بتنظيم معاهد الاكاديمية لان المشرع اشترط لتطبيقها عدم تعارض أحكامها مع أحكام القانون ، ولا يغير مما تقدم ان الاكاديمية أو معاهدها لم ينشأ بها درجات علمية تعلو درجة البكالوريوس أو انها لم تنظم دراسات للحصول على درجة الماجستير ودرجة الدكتوراه لان ذلك يمثل في الحقيقة عجزا من تطبيق تصوص القانون ليس من شأنه أن يبرر تعطيل أحكامه ، كما انه لا ينبغي عدم وجود تنظيم لتلك الدراسة لان المشرع تناولها فعلا بالتنظيم والتقنين . ينصوص صريحة في القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٦٩ وليس من شك في أن الاكتفاء بدرجة البكالوريوس للتمين بوظائف هيئة التدريس انما يعنى الاكتفاء باندى المؤهلات لشغل الوظائف التي اشترط القانون لشغلها أعلى المؤهلات ولما كان شرط الحصول على المؤهل العلمي يعد شرطا من شروط الصلاحية لشغل الوظيفة فان عدم توافره من شأنه اعدام القرار الصادر بتعيين من يتخلف في حقه هذا الشرط وعليه يتم سحب القرار الصادر بتعيين كلا من السيدين / . . . . . بوظيفة مدرس دون التقيد بميعاد لعدم حصولها على الدكتوراه .

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى انه يشترط الحصول على الدكتوراه لشغل وظائف هيئة التدريس بالمعاهد التابعة لأكاديمية الفنون وانه يتم سحب القرار الصادر بتعيين السيدين المعروضة حالتها دون التقيد بميعاد .

قاعدة رقم (٢١٢)

المادة :

القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٨١ بتنظيم أكاديمية الفنون — لم يشترط الحصول على الدكتوراه للتميين في وظيفة مدرس بالنسبة للتخصصات التي لم يتم في شأنها دراسات عليا للماجستير أو الدكتوراه — أثر ذلك — جواز تعيين غير الحاصلين على الدكتوراه بوظيفة مدرس في التخصصات التي لم يتم في شأنها تنظيم دراسات عليا اعتبارا من ١٩٨١/٩/١٨ تاريخ العمل بالقانون المذكور تخلف شرط الصلاحية للتميين في وظيفة مدرس شأنه أن يعدم قرار التمييز ولا يجوز تصحيح ذلك بمقتضى حكم المادة ٢٦ من القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٨١ التي أجازت التمييز — أساس ذلك — عدم أعمال القانون على الوقائع السابقة عليه باثر رجعى بشرى نص يقره .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٨١ بتنظيم أكاديمية الفنون قضى في المادة الأولى من مواد إصداره بإلغاء القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٦٩ الذى صدرت الفتوى السابقة في ظله وقرر في المادة الثالثة أعمال احكامه اعتبارا من ١٩٨١/٩/١٨ — اليوم التالى لتاريخ نشره — ولقد نص القانون في المادة ٣٦ على أنه « يشترط تعيين معين عضوا في هيئة التدريس ما يأتى :

١ — أن يكون حاصلا على درجة الدكتوراه من أكاديمية الفنون أو من إحدى الجامعات المصرية في مادة تؤهله لشغل الوظيفة أو أن يكون حاصلا من جامعة اجنبية أو معهد اجنبى على درجة يعتمرها مجلس الاكاديمية معادلة لذلك أو تؤهله لتدريس تلك المادة في هذه الجامعة أو المعهد مع مراعاة احكام القوانين واللوائح المعمول بها .

٢ — وبالنسبة للتخصصات التي لم يتم في شأنها تنظيم دراسات عليا للماجستير أو الدكتوراه بالاكاديمية أو بإحدى الجامعات المصرية يشترط تعيين معين مدرسا أن يكون حاصلا على أعلى الدرجات التي تمنحها الأكاديمية أو الجامعات المصرية في ذلك التخصص ، وأن يكون قد مارس العمل الفنى في تخصص الوظيفة مدة ست سنوات على الأقل واسمهم فيه بإنتاج فنى أو بحث علمى . »

ومفاد ذلك أنه أعمالاً لقاعدة الأثر الجائز لحكم القانون أصبح من الجائز اعتباراً من ١٩٨١/٩/١٨ تعيين غير الحاصلين على الدكتوراه بوظيفة مدرس بالأكاديمية في التخصصات التي لم يتم في شأنها تنظيم دراسات عليا بشرط أن يكون المرشح خاضعاً على أعلى درجة علمية في التخصص وأن يكون قد مارس العمل الفني فيه لمدة ست سنوات، وأسهم فيه بإنتاج فني أو بحث علمي .

ومن ثم فإن قرارات التعيين المنعقدة لتظلم شرط الصلاحية المتبادل في الحصول على الدكتوراه والتي صدرت في ظل القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٦٩ لا يمحوا الحكم الذي تضمنته المادة ٣٦ من القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٨١، ولا كان ذلك أعمالاً للقانون على الوقائع السابقة بأثر رجعي بغض النظر وبالتالي يجب لشغل السدين في الحالة المثلة لوظيفة مدرس بالأكاديمية إصدار قرار جديد بذلك على أن يتواءم فيها الشروط المقررة في الفقرة ٢ من المادة ٣٦ من القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٨١ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى أن انقضاء القرار الصادر بتعيين السدين / . . . . . و . . . . . بوظيفة مدرس في ظل القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٦٩ لا يصححه صدور القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٨١ وأنه يجب لتعيينها في تلك الوظيفة بالتطبيق لاحكام القانون الاخير صدور قرار جديد وفقاً لحكم الفقرة ٢ من المادة ٣٦ من القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٨١ .

١٩٨٢/١/٢٠ — جلسة ٥٨١/٣/٨٦

#### قاعدة رقم (٢١٢)

#### المبحث :

لايفترض الحصول على الدكتوراه للتعين بوظائف الاساتذة المساعدين والاساتذة من داخل الأكاديمية — التعيين من داخل المعهد ذاته يتم بغض اعلان وانه يجب الاعلان عند التعيين من خارج المعهد سواء كان من داخل الأكاديمية بمعهد آخر أو من خارج الأكاديمية — يشترط للتعيين من الخارج أن يكون المرشح حاصلاً على الدكتوراه .



### ملخص التتوى :

ان قانون تنظيم اكاڤيية الفنون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٧٥ ينص فى المادة ٣٦ على انه « يشترط فمين يعين عضوا فى هيئة التدريس ما يأتى :

١ — أن يكون حاصلا على الدكتوراه من اكاڤيية الفنون أو من احدى الجامعات المصرية فى مادة تؤهله لشغل الوظيفة أو أن يكون حاصلا من جامعة اجنبية أو من معهد اجنبى على درجة يعتبرها مجلس الاكاڤيية معادلة لذلك أو تؤهله لتدريس تلك المادة فى هذه الجامعة أو المعهد مع مراعاة احكام القوانين واللوائح المعمول بها .

٢ — بالنسبة للتخصصات التى لم يتم فى شأنها تنظيم دراسات عليا للماجستير أو الدكتوراه بالاكاڤيية أو باحدى الجامعات المصرية يشترط فمين يعين مدرسا أن يكون حاصلا على أعلى الدرجات التى تمنحها الاكاڤيية أو الجامعات المصرية فى ذلك التخصص وأن يكون قد مارس العمل الفنى فى تخصص الوظيفة مدة ست سنوات على الاقل وأسهم فيه بإنتاج فنى أو بحث علمى .

٣ — أن يكون مجهود السيرة حسن السمعة » .

وتنص المادة ٣٧ على انه « مع مراعاة حكم المادة السابقة يشترط فمين يعين مدرسا أن تكون قد مضت ست سنوات على الاقل على حصوله على درجة البكالوريوس أو الليسانس أو ما يعادلها فإذا كان من بين المدرسين المساعدين أو المعيين بالاكاڤيية فيشترط فضلا عما تقدم أن يكون ملتزما فى عمله ومسلكه منذ تعيينه معيدا أو مدرسا مساعدا بواجباته مصنلا اداءها وبالنسبة لغيرهم يشترط توافر الكفاءة المطلوبة للتدريس » .

وتنص المادة ٣٨ على انه « مع مراعاة احكام المادتين السابقتين يكون التعيين فى وظائف المدرسين أو المعيين فى ذات المعهد ويجرى الاعلان عنها اذا لم يوجد من بينهم من هو مؤهل لشغلها » .

وتنص المادة ٣٩ على انه « ( أولا ) مع مراعاة حكم المادة ٣٨ يشترط فمين يعين استاذًا مساعدا ما يأتى :

( م ٢٩ — ج ٤٥ )

١ — أن يكون قد شغل وظيفة مدرس خمس سنوات على الأقل في أحد المعاهد التابعة للأكاديمية أو فيما يعادله من المعاهد والجامعات المصرية .

٢ — أن يكون قد قام في مادته وهو مدرس بإجراء بحوث مبتكرة ونشرها أو قام بأعمال فنية ممتازة مما يؤهله لشغل الوظيفة .

٣ — أن يكون ملتزما في عمله ومسلكه منذ تعيينه مدرسا بواجبات أعضاء هيئة التدريس ومحسنا أداؤها

( ثانيا ) مع مراعاة حكم المادة ٣٦ من هذا القانون يجوز استثناء تعيين أساتذة مساعدين من خارج الأكاديمية إذا توافرت فيهم الشروط الآتية :

( ١ ) أن تكون قد مضت خمس سنوات على الأقل على حصوله على المؤهل المنصوص عليه في البند (١) من المادة ٣٦ .

(ب) أن تكون قد مضت ثلاثة عشر سنوات على الأقل على حصولهم على درجة البكالوريوس أو الليسانس أو ما يعادلها .

(ج) أن يكونوا قد قاموا بإجراء بحوث مبتكرة أو ممارسة أعمال فنية إبداعية متعلقة بتخصص الوظيفة .

( د ) أن تتوفر فيهم الكفاءة المطلوبة للتدريس » .

وتنص المادة ٤٠ على أنه « ( أولا ) مع مراعاة حكم المادة ٣٨ يشترط تعيين معين استاذًا ما يأتي :

١ — أن يكون قد شغل وظيفة استاذ مساعد مدة خمس سنوات على الأقل في أحد المعاهد التابعة للأكاديمية أو فيما يعادله من المعاهد والجامعات المصرية .

٢ — أن يكون قد قام في مادته وهو استاذ مساعد بإجراء بحوث مبتكرة ونشرها أو قام بأعمال فنية ممتازة مما يؤهله لشغل الوظيفة .

٣ — أن يكون ملتزما في عمله ومسلكه منذ تعيينه استاذًا مساعدا بواجبات أعضاء هيئة التدريس ومحسنا أداؤها .

ويدخل في الاعتبار في تعيينه مجموع انتاجه العلمى ونشاطاته الفنية منذ حصوله على الدكتوراة او ما يعادلها وما يكون قد اشرف عليه من رسائل الماجستير والدكتوراه التى تمت لجازتها .

(ثالثا) مع مراعاة حكم المادة ٣٢ من هذا القانون يجوز استثناء تعيين اساتذة من خارج الاكاديمية اذا توافرت في المرفوع الشروط الاتية :

(١) أن يكون قد مضت عشر سنوات على الأقل على حصوله على المؤهل المخصوص عليه في البند (ا) من المادة ٣٦ .

(ب) أن يكون له من أعماله الفنية ابداعية او بحوثه في تخصص الوظيفة ما يؤهله لشغلها .

(ج) أن يكون قد مضت ثمان عشر سنة على الأقل على حصوله على درجة البكالوريوس او الليسانس او ما يعادلها .

(د) أن يكون قد قام خلال السنوات الخمس السابقة على تقديمه للتعين في وظيفة استاذ ببحوث مبتكرة ونشرها او بأعمال فنية ابداعية ممتازة في مجال التخصص .

(هـ) أن يكون لديه الكفاءة المطلوبة للتدريس ويدخل في الاعتبار منذ تعيينه مجموع انتاجه العلمى والفنى .

وتنص المادة ٤١ على انه ( يكون التعيين في وظائف الاساتذة والاساتذة المساعدين دون اعلان من بين الاساتذة المساعدين والمدرسين في ذات المعهد وذلك بمرعاة الاحكام والشروط المنصوص عليها في المواد ٣٦ ، ٣٩ / اولا ، ٤٠ / اولا .... )

وحاصل تلك النصوص بعد ان اشترط المشرع الحصول على الدكتوراه للتعين في وظائف هيئة التدريس بالاكاديمية استثنى من هذا الشرط التعيين بوظيفة مدرس في التخصصات التى لم تنظم في شئانها دراسات عليا واشترط بصفة عامة للتعين في تلك الوظيفة مضى ست سنوات على الحصول على درجة البكالوريوس او الليسانس ، واكتفى للتعين من داخل الاكاديمية في وظيفة استاذ مساعد باشراف شغل وظيفة مدرس مدة خمس سنوات للتعين من داخل الاكاديمية في وظيفة استاذ

مساعد مدة خمس سنوات فإذا كان التعمين في وظائف هيئة التدريس من بين العاملين بذات المعهد تم التعمين دون اعلان وان كان من خارج المعهد. وجب اجراء الاعلان سواء كان المعين من داخل الاكاديمية او من الخارج ، وبالنسبة للتعمين من الخارج اوجب المشرع مضي خمس سنوات على الحصول على درجة الدكتوراه المنصوص عليها في البند (١) من المادة ٣٦ عند التعمين بوظيفة استاذ مساعد ومضى عشر سنوات على الحصول على هذا المؤهل عند التعمين بوظيفة استاذ . ومن ثم يكون المشرع قد استثنى التعمين بوظائف الاساتذة المساعدين والاساتذة من داخل الاكاديمية من شرط الحصول على الدكتوراه واستبعد الاعلان عند التعمين من بين العاملين بذات المعهد واوجبه عند التعمين من داخل الاكاديمية في معهد آخر واشترط الحصول على الدكتوراه واعلان للتعمين بوظائف الاساتذة المساعدين والاساتذة من خارج الاكاديمية .

( ملك ٥٨٥/٢/٨٦ — جلسة ١٩٨٢/٢/١٧ )

حکماء ہستی

—

### قاعدة رقم ( ٢١٤ )

#### المبدأ :

يبين من الرجوع الى نصوص قانون الإجراءات الجنائية رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ ، ان الجهة المختصة بتنفيذ الاحكام الصادرة بالفراغة وبالمصاريف وغيرها مما هو مستحق للحكومة بسبب الجريمة هي النيابة العمومية وهي التي تستصدر امر الاكراه البدنى عند عدم الدفع وهي التي تستبدل بالاكراه البدنى العمل اليدوى او الصناعى بناء على طلب المحكوم عليه وفقا لحكم المادة ( ٥٢٠ ) من هذا القانون . وعلى ذلك فان الوزير المختص بتعيين جهات وانواع هذه الاعمال ، المشار اليه في المادة ( ٥٢١ ) من هذا القانون ، هو الوزير الذى تتبعه الجهة المتوط بها التنفيذ وهي النيابة العمومية اى وزير العدل .

#### ملخص الفتوى :

بحث قسم الرأى بمجلسه لاجتماعه ١٦ من مارس سنة ١٩٥٢ طلب الرأى فى من هو الوزير المختص بإصدار قرار تعيين الجهات وانواع الاموال التى يجوز فيها تشغيل المحكوم عليهم الذين ينفذ عليهم الحكم بطريق الاكراه البدنى طبقا لقانون الإجراءات الجنائية .

وتبين ان قانون الإجراءات الجنائية الصادر به القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ ينص فى المادة ٥٢٠ على ان :

« للمحكوم عليه ان يطلب فى اى وقت من النيابة العامة قبل صدور الامر بالاكراه ابداله بعمل يدوى او صناعى يقوم به » .

وتنص المادة ٥٢١ على ان :

« يشغل المحكوم عليه فى هذا العمل بلا مقابل لاحدى جهات الحكومة . او البلديات مدة من الزمن مساوية لمدة الاكراه التى يجب التنفيذ عليه بها » وتعين انواع الاموال التى يجوز تشغيل المحكوم عليه فيها والجهات الادارية التى تقرر هذه الاعمال بقرار يصدر من الوزير المختص .

« ولا يجوز تشغيل المحكوم عليه خارج المدينة السلكن بها أو المرتكز التابع له ، ويرامى في العمل الذى يفرض عليه يوميا أن يكون تقريبا على اتماله في ظرف ست ساعات بحسب حالة بنيته » .

ولمعرفة الوزير المختص بإصدار القرار المشار اليه في هذه المادة بتعيين معرفة الجهة التى تقوم على التنفيذ بالفرامة أو بالإكراه البدنى .

وبالرجوع الى احكام قانون الإجراءات الجنائية في هذا الشأن: يقين ان التنفيذ بالإكراه البدنى انما يكون عند عدم دفع المحكوم عليه للمبالغ المستحقة للحكومة عن الفرامة وما يجب رده والتعويضات والمصاريف ، والجهة المنوط بها تنفيذ الاحكام الصادرة بهذه المبالغ هى النيابة العمومية ( المادة ٥٠٥ ) .

فاذا لم يدفع المتهم هذه المبالغ تصدر النيابة العامة امرا بالإكراه البدنى على النموذج الذى يقرره وزير العدل ( المادتين ٥٠٧ و ٥١١ ) .

ويجوز للمحكوم عليه أن يطلب من النيابة العامة قبل صدور الامر المشار اليه ابدال الاكراه البدنى بعمل يدوى أو صناعى ( المادة ٥٢٠ ) .

ويبين من ذلك أن الجهة المختصة بتنفيذ الاحكام الصادرة بالفرامة والمصاريف وغيرها مما هو مستحق للحكومة بسبب الجريمة هى النيابة العمومية وهى التى تصدر الامر بالإكراه البدنى عند عدم الدفع وهى التى تستبدل بالإكراه البدنى العمل اليدوى أو الصناعى بناء على طلب المحكوم عليه .

وعلى ذلك فان الوزير المختص بتعيين هذه الاعمال هو الوزير الذى تتبعه الجهة المنوط بها التنفيذ وهى النيابة العمومية اى وزير العدل .

ولا وجه للقول بأن الوزير هو وزير الداخلية لانه ليس منوطا به التنفيذ من الوجهة القانونية كما انه ليس الوزير الذى تتبعه مصلحة السجون ،

أن المحكوم عليه الذى ينفذ عليه بالاكراه البدنى المستبدل به عمل يحوى  
أو صناعى لا يعتبر مسجوناً اذ أن الاكراه البدنى ليس بدوره الا بسبب  
من الغرامة وهى العقوبة الاصلية .

لذلك انتهى قسم الرأى الى أن الوزير المختص باصدار قرار بتعيين  
الجهات وانواع الاعمال التى يجوز فيها تشقيـل المحكوم عليهم الذى ينفذ  
عليهم الحكم بالاكراه البدنى طبقاً لقانون الاجراء الجنائية هو وزير العدل .

( فتوى ١٩٥ - فى ٢٣/٣/١٩٥٢ )



امیر جمالی

قاعدة رقم ( ٢١٥ )

المبدأ :

أمر جنائي — مدى حقيقته — صيرورته بمثابة حكم نهائي بعدم الاعتراض عليه — اقتصار حقيقته عن المخالفة التي صدر بشأنها — عدم جواز الاعتداد بهذه الحجية في واقعة أخرى مستقلة — مثال بالنسبة لصدور أمر جنائي بتفريم سائق سيارة لارتكابه مخالفة إشارات وأوامر المرور — عدم الاعتداد به في واقعة حدوث تلف لبوابة مزلقان عند اجتيازها .

ملخص الفتوى :

لا يجوز الاستناد الى صدور أمر جنائي بتفريم سائق سيارة الشرطة . ذلك . لأنه لئن كان الأمر الجنائي المشار اليه قد أصبح — بعدم اعتراض النسائق عليه وقيامه بإداء قيمة الغرامة — بمثابة الحكم النهائي ، الا أن المخالفة التي صدر بشأنها هذا الامر هي أن السائق المذكور لم يتبع إشارات وأوامر المرور ، وهي واقعة مستقلة عن واقعة اتلاف المزلقان ، التي نشأ عنها الضرر الذي أصاب هيئة السكك الحديدية ، ومن ثم فإن الأمر الجنائي لا يكون حجة — بما قضى به من تفريم السائق المذكور عن الواقعة الاولى — في اثبات خطأ السائق من الواقعة الثانية . التي لم يصدر بشأنها هذا الامر ، وما كان ليصدر بشأنها ، اذ أن الاتلاف لا يعد جريمة الا اذا كان عمدا .

( فتوى ٢٨٩ — في ١٩٦٤/٣/٢٥ )

## **أحكام القوة النجاسة والخاصة**

---

**الفصل الأول : أحكام الدولة العامة**

**الفصل الثاني : الإحكام العامة ذات الصلة بالرى والصرف**

**الفصل الثالث : أحكام الدولة الخاصة**

**الفصل الرابع : الأراضي الصحراوية**

**الفصل الخامس : التصرف في أحكام الدولة**

## الفصل الأول

### إهلاك الدولة العامة

قاعدة رقم ( ٢١٦ )

إهداء :

شروط اعتبار المال عاما — نص الفقرة الأولى من المادة ٨٧ من القانون المدني الجديد في هذا الشأن — البرك والمستغلات المتصلة بالبحر مباشرة أموال عامة — مثال بالنسبة للأحواض بور فؤاد .

ملخص الحكم :

أنه بعد إذ كانت المادة ٩ من التقنين المدني السابق تنص في البند ( رابعا ) منها على أن « البرك والمستغلات المتصلة بالبحر مباشرة والبحيرات الملوكة للمرى ، تعتبر من الإهلاك المبرية المخصصة للمنايع العمومية التي لا يجوز تملكها بوضع يد الغير عليها بالمدة المستطيلة ، ولا يجوز حجزها ولا بيعها ، وأنها للحكومة دون غيرها التصرف فيها بمقتضى قانون أو أمر » صدر التقنين المدني الجديد ونص في الفقرة ( ١١ ) من المادة ٨٧ منه على أن « تعتبر أموالا عامة المقار والمقار والمقار التي للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة ، والتي تكون مخصصة لمنفعة عامة بالفعل أو بمقتضى قانون أو مرسوم » . وقد اشترطت هذه المادة في المال العام شرطين : ( أولهما ) أن يكون عتقرا كان أو منقولا ، ملكا للدولة أو للأشخاص المعنوية العامة كالمديريات والمدن والقرى . والثاني أن يكون هذا المال مخصصا لمنفعة عامة بالفعل أو بمقتضى قانون أو مرسوم ( قرار جمهوري ) . فأوردت بذلك تعريفا لها تعين بمقتضاها الأموال العامة ، ويفنى عن البيان المطول الذي كانت تتضمنه المادتان ٩ ، ١٠ من التقنين المدني القديم . وقد أخذ المشرع في هذا التعريف بمعيار التخصيص بالمنفعة العامة ، وهو المعيار الذي يأخذ به الرأي الراجح في الفقه والقضاء . وقد جرت مناقشات لمشروع هذه المادة في لجنة القانون المدني بمجلس الشيوخ قيل فيها إن حكمها لا ينسحب على بعض ما يعتبر من الأموال العامة وفقا للدولة ٩ من التقنين المدني القديم مثل

البرك والمستنقعات المتصلة بالبحر مباشرة والبحيرات المملوكة للميرى اذ أن تخصيصها للمنفعة العامة غير واضح . ولكن انتهى الرأي الى أن المعيار العام الذى وضعه النص سليم ، وأن التزام هذا المعيار يغنى عن ايراد الامثلة وأنه يكفى أن يقرر التقنين المدنى القاعدة العامة فى هذا الشأن ، أما التفصيل فهو أدخل فى نطاق القانون الإدارى . ومعيار التخصيص للمنفعة العامة الذى أوردته المادة ٨٧ من التقنين المدنى الجديد هو ذات المعيار الذى كان مقررا بنص المادة ٩ من التقنين المدنى القديم ، مما يدل على أن المشرع لم يرد الخروج على الأوضاع التى استقرت فى ظل هذا التقنين ، ولم يقصد الى التضييق من نطاق الاموال العامة التى كانت معتبرة كذلك فى ظل النصوص القديمة ، بل عمد الى الإبقاء لها على هذه الصفة ما دامت مخصصة لخدمة الجمهور مباشرة أو لخدمة المرافق العامة سواء كانت قد أوجدتها الطبيعة بدون تدخل الإنسان ، أو كانت من تهيئة الإنسان ، وغنى عن البيان أن الاموال العامة الطبيعية التى هيأتها صفاتها التى أوجدتها الطبيعة دون أن تتدخل فيها يد الصنعة للانتفاع بها انتفاعا هو أوقع صور الاموال العامة ، ويمكن أن تعد من هذا القبيل ملاحه بورغواذ بوضوح العقيد ماثر النزاع التى هى متصلة بالبحر مباشرة ، ومملوكة للدولة ومخصصة لمنفعة عامة ، والتى يتضح من موقعها وتحديداتها وأوصافها المبينة بالعقد المشار اليه أنها تتوافر لها خصائص المال العام .

( طعن ٢٤٨٧ لسنة ٦ قى — جلسة ١٩٦٢/٥/١٩ )

#### قاعدة رقم ( ٢١٧ )

##### المبدأ :

مفاد نص المادة ٨٧ من القانون المدنى أن المال العام يكتسب هذه الصفة من بين الاموال المملوكة للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة ملكية خاصة اذا خصص بالفعل بالمنفعة العامة أو تم هذا التخصيص بمقتضى قانون — نتيجة ذلك — اعتبار قطعة الأرض المملوكة ملكية خاصة لأحد مجالس المدن مال عام بوضع أحد الهيئات العامة يدها عليها .

واستغلالها لتخزين معداتها الهندسية فيها — اثر ذلك — ان النزاع بين الجهتين المذكورتين يتخض عن نزاع حول تخصيص هذا المال العام لاي منهما — احقية الهيئة في الانتفاع بقطعة الارض في اغراضها مع بقائها على ملك الدولة ولا يجوز لمجلس المدينة ان يتعرض لها في ذلك .

#### ملخص الفتوى :

ان الثابت من الاوراق ان قطعة الارض محل النزاع كانت تحت يد الهيئة العامة للطرق البرية والمائية ( مصلحة الطرق والكبارى من قبل ) اعتبارا من سنة ١٩٤٦ ، وظلت واضحة اليد عليها الى ان نشب هذا النزاع حولها سنة ١٩٧٨ وأن الهيئة المذكورة ليس لديها من المستندات ما يؤيد ملكيتها لهذه الارض كذلك الامر بالنسبة الى مجلس مدينة مرسى مطروح الذى تبسك بان هذه القطعة تقع داخل كردون المدينة .

ومن حيث ان مرسى مطروح من البلاد التى خرجت من اختصاص سلاح الحدود واصبحت من ضمن محافظات ومدن الجمهورية الخاضعة لاحكام القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بنظم الادارة المحلية .

ومن ثم فان القطعة محل النزاع كانت في تاريخ وضع يد مصلحة الطرق والكبارى عليها اى في سنة ١٩٤٦ تدخل ضمن اهلاك الدولة الخاصة وقيام مصلحة الطرق والكبارى بوضع اليد عليها واستغلالها لتخزين معداتها الهندسية فيها حولها الى مال عام وذلك بمقتضى حكم المادة ٨٧ من القانون المدنى التى تنص على ان « تعتبر اموالا عامة العقارات والمنقولات التى للدولة او للاشخاص بالاعتبارية العامة والتى تكون مخصصة لمنفعة عامة بالفعل او بمقتضى قانون او مرسوم ، وهذه الاموال لا يجوز التصرف فيها او الحجز عليها . او تملكها بالتقادم » ومن ثم فان المال العام يكتسب هذه الصفة من بين الاموال المملوكة للدولة او للاشخاص الاعتبارية العامة ملكية خاصة اذا خصص بالفعل بالمنفعة العامة او تم هذا التخصيص بمقتضى قانون والى ان جيلصبة الطرق والكبارى قد خصصت هذه القطعة للهيئة العامة اذ لم يخلها في نطاق اعمالها العامة التى تضطلع بها كجهة عامة بتقويم على مزارع عام يتوخى المنفعة العامة بطبيعته وينبنى على ذلك، او حتى يعيد

اتشاء مجالس المدن ومنها مجلس مدينة مرسى مطروح طبقا  
لإحكام القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ ودخول هذه القطعة فى دائرة كردون  
مدينة مرسى مطروح فان مجلس المدينة ليس له من حقوق عليها كونها مالا  
عليها اختصت به مصلحة الطرق والكبارى ( الهيئة العامة للطرق البرية  
والمائية ) ذلك ان ما كان يقرره القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ فى المادتين  
٢٩ و ٤٤ منه من جعل حصيلة ايجار المباني الحكومية ونصف ثمن بيعها  
يدخل فى إيرادات المجالس المحلية انما ينطبق على الاراضى المملوكة للدولة  
ملكىة خاصة دون غيرها .

ومن حيث انه لا وجه للقول بأن الهيئة العامة للطرق البرية  
والمائية قد اكتسبت ملكية هذه القطعة بالتقادم ، ذلك انها وقد أصبحت  
ملا مالا لا يجوز أن تكتسب ملكيتها بالتقادم وانما تختص بالانتفاع بها  
مع بقائها على ملك الدولة باعتبارها جزء من الدومين العام وعليه فان  
النزاع بين الجهتين ، المذكورتين يتخض عن نزاع حول تخصيص هذا  
المال العام ( قطعة الارض المتنازع عليها ) لاي منها ولا حجة لهيئة الطرق  
البرية والمائية للمضى الى هذا التخصيص وقد اختصت بالنقل بهذه  
المساحة ..

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى  
تحقية الهيئة العامة للطرق البرية والمائية فى الانتفاع بقطعة الارض محل  
النزاع فى اغراضها وانه لا يجوز لمجلس مدينة مرسى مطروح ان يتعرض  
لها فى ذلك ..

( ملف ٦٨٦/٢/٢٢ — جلسة ١٩٧١/٦/٢٧ )

قاعدة رقم ( ٢١٨ )

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٥ لسنة ١٩٧٨ بتخصيص الاراضى  
اللزجة لانشاء مركز السادات لحضارة الانسان فى مصر — نص القرار على  
تخصيص الاراضى المملوكة للدولة بمنطقة ارض المعارض لانشاء المشروع  
على ان تضم الى وزارة الثقافة — هذا القرار لم يجعل هذا الضم فوريا  
وانما جملة متوقفا على انشاء هذا المشروع .

### ملخص الفتوى :

ان المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٥ لسنة ١٩٧٨ بتخصيص الاراضى اللازمة لانشاء مركز السادات لحضارة الانسان فى مصر تقص على أن ( تخصص الاراضى المملوكة للدولة بمنطقة ارض المعارض والموضح بياتها وموقعها بالخريطة المرفقة بهذا القرار لانشاء مشروع مركز السادات لحضارة الانسان فى مصر ، على أن تضم الى وزارة الثقافة ) .

وتوجب المادة الثانية من هذا القرار « على الوزراء كل فيما يخصه اصدار القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القرار » .

وبين من ذلك أن القرار المشار اليه صدر نجزا فيما يتعلق بتخصيص الاراضى المينة بالخريطة المرفقة ومنها ارض حديقة الاندلس ( رقم ١٩ بالخريطة ) لانشاء مشروع مركز السادات لحضارة الانسان ولم يجعل القرار ضم تلك الاراضى الى وزارة الثقافة موريا بمصاحبا للتخصيص وانما جعل هذا الضم متوقفا على انشاء هذا المشروع وذلك بأن استخدم عبارة (على أن تضم الى وزارة الثقافة ) وهذه عبارة تفيد عدم الفورية وانما التأجيل لحين التنفيذ . ولقد كان فى وسع واضع القرار استخدام عبارة تفيد التأجيل فى ضم الارض للوزارة كان يقول مع ضمها للوزارة ومن ثم فان تسليم الارض لوزارة الثقافة يكون مرهونا بالبند فى تنفيذ المشروع وهو ما يتحقق باعداد الخرائط والرسوم والدراسات المتعلقة بالمشروع وادراج الاعتبارات اللازمة للتنفيذ بميزانية الوزارة ، يضاف الى ذلك انه لا وجه لمطالبة الوزارة بتسليم التسليم اذ انه فى استطاعتها اعمالا للقرار رقم ٨٥ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه دخول الحديقة واجراء ما تراه من قياسات ودراسات بأرضها خاصة وان المحافظة لم تعارض فى ضم ارض الحديقة الى الوزارة نزولا على احكام هذا القرار على أن يكون ذلك عند بدء التنفيذ .

لذلك انتهت الجمعية الضمنية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن التزام المحافظة بتسليم ارض حديقة الاندلس لوزارة الثقافة مرهون بالبدا فى تنفيذ مشروع مركز السادات لحضارة الانسان فى مصر .



## قاعدة رقم ( ٢١٩ )

المبدأ :

مرسوم تقسيم الاراضى المعدة للبناء — يترتب عليه الحاق الطرق والميادين والحدائق والمقترحات بأموال الدولة العامة — صدور مرسوم بتقسيم أرض وقف على الا يدفع لوزارة الأوقاف من مساحات الطرق والميادين والحدائق والمقترحات في حدود تلك مساحة الأرض — اذا انتهت الدولة تخصيص هذه المساحات كلها أو بعضها للمنفعة العامة أصبحت من أموال الدولة الخاصة ولا تعود الى جهة الوقف — ليس لوزارة الأوقاف الا ان تتقاضى ثمن الجزء الزائد على الثلث — يقرر هذا الترتيب طبقاً لأحكام القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٤ والقوانين المعدلة له .

ملخص الفتوى :

ان المادة الخامسة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الاراضى المعدة للبناء معدلاً بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٢ توجب على المقيم ان يخصص تلك جيلة مساحة الارض المعدة للبناء للطرق والميادين والحدائق والمقترحات العامة ولغيرها مما يشبه ذلك من الاراضى الخالية . وأجازت للسلطة القائمة على أعمال التنظيم ان تأذن بتخصيص مساحة اقل من الثلث كما يجوز لها أن تشترط مساحة أكبر .

فاذا ما رأت السلطة المذكورة تقرير مساحة تزيد على الثلث وجب في هذه الحالة دفع ثمن المساحة الزائدة ويكون تقدير الثمن وفقاً لقانون نزع الملكية للمنفعة العامة .

وقضت المادة التاسعة من القانون المذكور بأن تثبت الوثائق على التقسيم بمرسوم ينشر في الجريدة الرسمية ويترتب على صدور هذا المرسوم الحاق الطرق والميادين والحدائق والمقترحات العامة بأموال الدولة العامة .

ولما كان المرسوم الخاص بتقسيم أرض وقف سخان باشا ومحمد باشا التابعة لوزارة الأوقاف وأرض مصلحة الاملاك الاميرية الواقعة بالبر ( م ٢٠ — ج ٥ )

الغربي لمدينة القاهرة الصادر في ٤ من أكتوبر سنة ١٩٤٤ قد نص في المادة الرابعة منه على أن لا يدفع مقابل لوزارة الأوقاف عن مساحة الأرض المخصصة للطرق والميادين والحدائق العامة وذلك في حدود تلك جملة مساحة أرض التقسيم. أما المساحات الزائدة عن هذه النسبة فيدفع ثمنها لوزارة الأوقاف ويكون تقدير الثمن وفقا لقانون نزع الملكية للمنافع العامة — كما نص في المادة الخامسة عشر منه على أنه يقترب على إصدار مرسوم التقسيم سواء كانت الثلث أو أقل أو أكثر منه خرجت من ملك المقسم وآلت إلى ملك الدولة العام ولا يكون لجهة الوقف بناء على المادة التاسعة إلا الحق في ثمن القدر الزائد من تلك المساحة عن الثلث مقدرا وفقا لقانون نزع الملكية للمنفعة العامة — وغنى عن البيان أن الاثر المترتب على صدور مرسوم التقسيم من الحاق المساحة المخصصة للمنفعة العامة بالأموال العامة للدولة لا يرتبط بدفع ثمن الجزء الزائد من تلك المساحة عن الثلث وذلك أصلا لنص المادة التاسعة المشار إليها فإذا رأت الدولة — بعد صدور مرسوم التقسيم — انتهاء تخصيص هذه المساحة كلها أو بعضها للمنفعة العامة زالت عنها قيمة المال العام وأصبحت من أملاك الدولة الخاصة ولا تعود إلى جهة الوقف . وليس لوزارة الأوقاف إلا أن تتقاضى ثمن الجزء الزائد عن الثلث الواجب تخصيصه للمنفعة العامة من أرض التقسيم ويقدر هذا الثمن وفقا لأحكام القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ والقوانين المعدلة له .

لهذا انتهى رأى الجمعية إلى أن المساحة المقنطرة من ميدان الإميرة عنحية سابقا بمقتضى قرار وزير الشؤون البلدية والقروية رقم ١٢٥٦ لسنة ١٩٦١ لا تعود إلى جهة الوقف وإنما تعود إلى ملك الدولة الخاص بوزارة الأوقاف. الحق في ثمن المساحة الزائدة على الثلث الواجب تخصيصه للمنفعة العامة سواء انتهى تخصيصه من هذه المساحة للمنفعة العامة أو بقي مخصصا لها وأن تقدير ثمن تلك المساحة الزائدة على الثلث يكون وفقا لأحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ والقوانين المعدلة له .

( فتوى ١١٢١ — في ٢٩/١٠/١٩٦٦ )

قاعدة رقم ( ٢٢٠ )

المادة :

المادة الثانية من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٦ والمادة الثالثة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨١ في شأن الإبنية والأعمال التي تمت بالمخالفة لأحكام قانون تقسيم الأراضي المدة للبناء — يلحق بالمناقص العامة بخون مقابل الشوارع والطرق والميادين والمنزهات التي تحدثت على الطبيعة في التقاسيم أو أجزاء التقاسيم التي تمت بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الأراضي المدة للبناء — قيام أحد المواطنين بتقسيم الأرض المملوكة له وخط فيها شارع — قيام المشتريين بالبناء دون أن يصدر باعتناء التقسيم قرار من السلطة المختصة — شراء المبنى من المالك قطعة أرض تتوسط الشارع المذكور — الشارع يعتبر بحكم القانون ملحقا بالمناقص العامة بدون مقابل لا يجوز أن يرد عليه تصرف بالبيع ويعتبر أي تصرف من هذا القبيل باطلا بطلانا مطلقا لوروده على مال عام — قرار مجلس المدينة بتحديد خط تنظيم بهذا الشارع والمطعمون فيه لا يعتبر قرارا إداريا نهائيا — عدم قبول طلب الفاعل — أسس ذلك : اعتباره مجرد توصية بتحديد خطوط التنظيم ولم تستكمل إجراءات اعتماده من المحافظ طبقا لحكم المادة ١٢ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ بشأن تنظيم المباني .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن المنازعة المطروحة أمام هذه المحكمة تتعلق فقط بالشق الأول من طلبات المدعى في دعواه التي أقالها ابتداء أمام محكمة نسوق الجزئية والتي أحييت بعد ذلك إلى محكمة كمر الشيخ الابتدائية — والتي قضت المحكمة الأخيرة بأحالتها إلى محكمة القضاء الإداري للاختصاص وصدر فيها الحكم المطعون فيه ، وهذا الشق خاص بطلب المدعى القضاء القرار رقم ٤/ب الصادر من مجلس مدينة نسوق بتاريخ ١٩٧١/٢/٢١ والذي ينص على أنه ( قرر المجلس الموافقة على ما جاء بتقرير لجنة الاسكان والمرافق وتحديد خطوط التنظيم للشوارع الآتية بعرض عشرة أمتار :

١ — . . . . . ٢ — . . . . .

٣ — . . . . .

٤ — الشارع الذى يقع بتقسيم ..... يمتد حتى . . .  
مُنشأة . . . . .

ومن حيث البادئ من جماع الاوراق والرسومات والخرائط والمرافقة  
ان مصلحة المدعى في طلب إلغاء القرار المشار اليه مبعثها ان قطعة الأرض  
التي اشتراها بالمقد الإبدائي المؤرخ ١٩٧٠/١١/١٥ تتوسط الشارع  
المذكور في ذلك القرار ، وان اصحاب المباني والاراضى المطلة على هذا  
الشارع يعتبرون تلك القطعة جزء من الشارع ومن ثم قابوا بفتح محلاته  
عليها واستطرقوها للبروز وشغلوها بتشوينات وأشغالات .

ومن حيث بان الثابت من الاوراق — وهو ما يتفق وما ورد بتقرير  
الخبر المنتدب بالحكم التمهيدى للصادر من محكمة كبر الشيخ الابتدائية  
السابق الاشارة اليه — ان قطعة الارض موضوع الدعوى هى جزء من  
الشارع الذى يقع بتقسيم ..... ويمتد حتى منشأة . . . . . ،  
وان المدعى . . . . . وقد قام بتجزئة الارض المملوكة له بتقسيمها  
وخط فيها الشارع المذكور واستطرق هذا الشارع للبروز وأنه قام ببيع  
قطع الارض التي تسبها وعلم المشترون بالبناء عليها دون أن يصدر باعتباره  
قرار من المحكمة المختصة بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠  
بتقسيم الاراضى المدة للبناء .

وقد اثبت الخبر في تقريره انه يوجد عمود اضاءة لإتارة الشارع على  
رأس قطعة الأرض التي اشتراها المدعى . كما وان ثمة مجاهر قد حررت  
ان قام بالبناء فعلا على قطع الارض لمخالفتهم احكام القانون رقم ٥٢ لسنة  
١٩٤٠ المشار اليه ، ومن بينهم الطاعن السيد . . . . . ، ويرجع  
تاريخ بعض هذه المحاضر الى سنة ١٩٦٥ .

ومن حيث أن مفاد ما تقدم ان الشارع المذكور في قرار مجلس مدينة  
نسوق رقم ٤/ب المطعون فيه موجود في التقسيم الذي اجراه المدعى  
..... بمعرفة ، ومن ثم فان قرار مجلس المدينة لم يستحدث  
انشاء هذا الشارع ، وانما كان المجلس يصدر الموافقة على تقرير لجنة  
الاسكان والمرافق بتحديد خط تنظيم لبعض الشوارع بعرض عشرة أمتار  
ومنها الشارع المذكور . وقد افاد مدير الادارة الهندسية بالوحدة المحلية

تلك ومدينة دنسوق بكتابه المؤرخ ١٩٨١/٢/٣ — والمودع بأوراق الدعوى — أن قرار مجلس المدينة المشار اليه اعتبره مجرد توصية ومن ثم لم يصدر قرار باعتماد خطوط التنظيم لهذه الشوارع ، كما أكد ذلك في مذكرته المؤرخة ١٩٨٣/١٢/٢٩ — المودع في أوراق الطعن — وأضاف بأن الشارع المذكور يعتبر طبقاً لأحكام القوانين أرقام ٣٢ لسنة ١٩٥٨ ، ٢٩ لسنة ١٩٦٦ ، ١٣٥ لسنة ١٩٨١ ملحقاً بالمنافع العامة دون مقابل ومن ثم لم يستدعى الأمر إصدار قرارات باعتماد خطوط تنظيم للشارع أو نزع أية ملكية له .

ومن حيث أن المادة الثانية من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٦ في شأن الابنية والاعمال التي تمت بالمخالفة لأحكام قوانين تنظيم المباني وتقسيم الاراضى المعدة للبناء وتنظيم وتوجيه أعمال البناء والهدم قد نصت على أنه « يلحق بالمنافع العامة بدون مقابل الشوارع والطرق والميادين والمنزهات المنشأة في التقاسيم أو أجزاء التقاسيم التي تمت بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الاراضى المحددة للبناء في الفترة المبينة بالمادة الأولى ( وهي الفترة من تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٦ في ١٩٦٦/٧/٧ ) والتي ترى السلطة القائمة على أعمال التنظيم أنها تحدت على الطبيعة بالقائمة مبلن عليها كيفية يتعذر معها تطبيق القانون المشار اليه . . . » .

ثم صدر بعد ذلك القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨١ في شأن الابنية والاعمال التي تمت بالمخالفة لأحكام قانون تقسيم الاراضى المعدة للبناء ، ونصت المادة الثالثة منه على أن « يلحق بالمنافع العامة دون مقابل الشوارع والطرق والميادين والمنزهات التي تحدت على الطبيعة في التقاسيم أو أجزاء التقاسيم التي تمت بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الاراضى المعدة للبناء في الفترة المبينة بالمادة الاولى » . وهي الفترة من ٦ يوليو سنة ١٩٦٦ حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨١ في ١٩٨١/٧/٣١ . . . . .

ومن حيث أنه بالتطبيق لأحكام هذه النصوص فإن الشارع المذكور الذي تحدت في الطبيعة في تقسيم الارضى ملك . . . . . يعتبر بحكم القانون بملحقاً بالمنافع العامة دون مقابل ، ومتى كان ذلك فإنه لا يجوز أن يرد على

جزء من هذا الشارع تصرف بالبيع ، ويعدو أى تصرف من هذا القبيل باطلا بطلانا مطلقا لوروده على مال عام .

ومن ثم لا يمتد بعقد شراء المدعى لقطعة الأرض محل النزاع والبنى متوسط الشارع المذكور لذلك فان مجلس مدينة دسوق — حسبما ذهب اليه بحق مدير الادارة الهندسية للمجلس في كتابه ومذكرته المشار اليهما — لم يكن بحاجة الى استصدار قرار بإنشاء هذا الشارع او نزاع أية ملكية خاصة لإنشائه ، الامر الذى دعا الى اعتبار قراره في هذا الشأن مجرد توصية بتحديد خطوط التنظيم ، ولم تستكمل اجراءات اعتماده من المحافظ طبقا لحكم المادة ١٢ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني التى نصت على انه « يصدر باعتماد خطوط التنظيم للشارع قرار من المحافظ بعد موافقة المجلس المختص » . وكذا المادة ١٢ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ التى رددت ذات النص السابق .

ومن حيث انه متى ثبت مما تقدم ان الشارع الوارد ذكره بقرار مجلس مدينة دسوق رقم ٤/ب المطعون فيه الحق بالمنافع العامة بحكم القانون ، وأن قرار مجلس المدينة بتحديد خط تنظيم بهذا الشارع لا يعتبر قرارا اداريا نهائيا لوجوب اعتماده من المحافظ المختص ، وهو الامر الذى لم يتم ، ومن ثم لا يقبل طبقا لاحكام قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٢ طلب الفائه .

ومن حيث انه وقد قضى الحكم المطعون فيه على خلاف ما تقدم بنبائه بقبول الدعوى شكلا وبإلغاء القرار المطعون فيه ، فانه يكون قد اخطأ في تطبيق صحيح لاحكام القانون ، ويتعين القضاء بالفائه ، وبعدم قبول الدعوى مع الزام المدعى ( المطعون ضده الثانى ) بالمصاريف .

( طعن ٨٥٤ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٤/٥/٢٦ )

### قاعدة رقم ( ٢٢١ )

#### المبدأ :

فإن الفقرة الثانية من المادة ٨٧ من القانون المدنى عدم جواز التصرف في المال العام — عدم جواز اصدار قرار بنزع ملكية عقار مملوك

للدولة أو لشخص عام للمنفعة العامة — لا يسوغ القول باستحقاق الشخص العام تعويضاً عن استرداد الدولة للعقار — أساس ذلك — أن يد الشخص العام على العقار المملوك للدولة ملكية عامة هي يد ملكية إلا أنه يبقى للدولة أن تخرج من نتمه هذا العقار في أى وقت وفقاً لما تراه محققاً للصالح العام وذلك لتخصيصها لمنفعة أخرى بذات الإداة التي آل إليها بها .

#### ملخص الفتوى :

ان المادة ٨٧ من القانون المدنى تنص على أن « تعتبر أموالا عامة العقارات والمنقولات التي للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة والتي تكون مخصصة لمنفعة عامة بالنمىل أو بمقتضى قانون أو مرسوم أو قرار من الوزير المختص ... » .

ومن حيث أنه بناء على نص تلك المادة فإنه يدخل في نطاق المال العام الاموال المملوكة للدولة وللأشخاص الاعتبارية العامة والتي تكون مخصصة للمنفعة العامة .

ومن حيث أنه مع التسليم بأن يد الشخص العام على الأرض المملوكة للدولة ملكية عامة والتي اندخلت في حوزته بمقتضى قرار جمهورى هي يد ملكية إلا أنه يبقى للدولة أن تخرج من نتمه هذه الأرض في أى وقت وفقاً لما تراه محققاً للصالح العام وذلك لتخصيصها لمنفعة عامة أخرى بذات الإداة التي آلّت إليه الأرض بها ، وفي هذه الحالة لا يسوغ القول باستحقاق الشخص العام تعويضاً عن استرداد الدولة للأرض اذ ليس الامر هنا أمر مبادلة بين شخص عام وآخر وإنما ينطوى على تعديل للتخصيص الذى كان مقرراً لها من قبل بواسطة الدولة التي منحت هذه الأرض أصلاً للشخص العام ومن ثم يكون لها أن تستردها منه لتحقيق نفع عام آخر بعد أن تدفع لها عوضاً ، وهذا النظر يتفق مع الفقرة الثانية من المادة ٨٧ من القانون المدنى التي لا تجيز التصرف في المال العام وبالتالي تقتضى مقابلاً عنه وطالما أن الأرض تخرج من الدومين العام بغير مقابل فإنه يكون من المنطقى أن تعود إليه بغير مقابل .

ومن حيث أنه تطبيقاً لما تقدم فإنه لما كانت الأرض موضع البحث من الاملاك العامة المخصصة لوزارة الرى في نطاق الدومين العام ثم آلّت

لأن هيئة ورش الري بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨١٤ لسنة ١٩٧١ وبعد ذلك صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٥٥ لسنة ١٩٧٢ الذى أدخل تلك الأرض ضمن مشروع تخطيط وتعمير منطقة شركس ببولاى فان هذه الأرض تكون قد عادت الى الدومين الصام للدولة وخرجت من ملك الهيئة لتخصيصها لنفع عام آخر بواسطة الدولة وبذات الاداء التى قررت تخصيصها للهيئة أصلا .

ومن حيث أنه لما كانت هذه الأرض من الاملاك العامة فانه من غير الجائز اصدار قرار بنزع ملكيتها للنفعة العامة لان مثل هذا القرار انما يهدف الى ادخال عقار ما فى املك الدولة او أحد الاشخاص العامة وعليه فان هذا القرار لا يجد له مجالا ان كان العقار مملوكا أصلا للدولة او لشخص فام فاما لا يصلح العقار ليكون محلا لقرار نزع الملكية .

ومن حيث أنه لذلك فان الطريق الذى كان يجب اتباعه فى الحالة المعروضة هو انتهاء التخصيص واستبداله بغيره وهو الاثر الذى نتج عن قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٥٥ لسنة ١٩٧٢ الذى أعاد الأرض الى الدومين العام لاستخدامها فى المشروع الذى تضمنه ومن ثم فلم يكن لحافطة القاهرة ان تصدر قرارا بنزع ملكية الأرض وان تعوض عنها لانها تجرى بهذا الاجراء تصرفا ليس من شأنه ان ينقل الملكية اليها حتى تدفع عنها تعويضا .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن الأرض رقم ٢٨ بشوارع المطبعة الاهلية ببولاى خرجت من ذمة الهيئة العامة لورش الري بناء على قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٥٥ لسنة ١٩٧٢ وان ملكيتها لم تنتقل للشركة العامة لورش الري بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨ لسنة ١٩٧٦ وأنه لم يكن لحافطة القاهرة ان تصدر قرار بنزع ملكيتها وان تدفع عنها تعويضا وأنه ليس للهيئة ومن بعدها الشركة ان تطالب المحافظة بمثل هذا التعويض .



قاعدة رقم ( ٢٢٢ )

المبدأ :

ملكية خاصة — عدم زوالها بالترك ما لم يكتسبها الغير — تداخلها في المنافع العامة لا يكفى بذاته سببا لاعتبارها من الاموال العامة ما لم تكتسب الدولة ملكيتها بأحد أسباب كسب الملكية .

ملخص الفتوى :

بالنسبة للأراضي التي تركها الأفراد وحازوا بدلها من الأراضي المملوكة للدولة ملكية خاصة فانها تظل على ملكيتهم ويلتزمون بإداء الضريبة منها ما لم ترفع وقتنا لاحكام القانون الخاص بالضريبة ذلك ان الملكية لا تزول بالترك ما لم يكتسبها الغير ومجرد تداخل ملك الأفراد الذي تركوه في المنافع العامة لا يكفى بذاته سببا لاعتبارها من الاموال العامة ما لم تكتسب الدولة ملكيتها بأحد أسباب كسب الملكية ومنها التصادم المكسب او ينزع ملكيتها للمنفعة العامة وفقا لاحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٤٥ .

( فتوى ٤١٦ — في ١٥/٤/١٩٦٧ )

قاعدة رقم ( ٢٢٣ )

المبدأ :

الانقاع بالاموال العامة يكون وفقا لأوضاع وإجراءات القانون العام — أساس ذلك وأثره — للإدارة ان تخفض شخصيا بجزء من المال العام لانتفاعه الخاص ما دام لا يتعارض مع المنفعة العامة التي خصص لها العقار — الرجوع في هذا التصرف او تمثيله لادامى المنفعة العامة من حق الإدارة .

ملخص الحكم :

ان ملكية الاموال العامة هي من الموضوعات التي يستقل بها القانون العام ، وقد استقر الفقه الإداري على أن الدولة هي المالكة للاموال العامة ومن حقوق الملكية حق استعمال المال واشتثاره والتصرف فيه بمرعاة وجهة المنفعة العامة المخصص لها المال ، ويحصل هذا

للتخصيص دون التصرف في المال العام الا اذا انطوى ذلك على نية تجريده من صفة العمومية فيه ، ومن ثم فترتيب سبل الانتفاع بالمال العام يجرى وفقا لاوزاع واجراءات القانون العام ...

وعلى وفق ما تقدم يكون من حق الحكومة أن تخص فردا أو تؤثره بجزء من المال العام لانتفاعه الخاص ما دام أن ذلك لا يتعارض مع المنفعة العامة التي تخصص لها العقار ولا يكون من شأنه أن يحد من حرية الشخص الإدارى في الرجوع فيه أو تعديله لداعى المنفعة العامة .

والحكومة ، إذ خصت مورث المدعى عليها بجزء من العقار بوصله من الاموال العامة المملوكة للدولة ، فانها تكون قد أجرت تصرفا يحكمه القانون العام الذى يوافق طبيعة المال العام .

( طعن ١٩٦٥ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٢/٣/٢١ )

#### قاعدة رقم ( ٢٢٤ )

**المبدأ :**

**ملك عام — شغله كمسكن بصفة مؤقتة — لا يتغير به وجه تخصيصه للمنفعة العامة .**

**ملخص الفتوى :**

ان العقارات التي كانت تشغلها المدارس الاولى والتي كانت مملوكة لجالس المديرية قد انتقلت ملكيتها لوزارة ( المعارف ) طبقا لاحكام المادة الاولى من القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٥٠ . فاذا كان مجلس المديرية قد قام بشراء المبنى لكي يستعمله مدرسة في الاصل ، فان ما حدث من تأجير الدور الثانى لهذا المبنى كمسكن خاص ، يكون من قبيل الاشغال المؤقت لال عام ، ولا يترتب عليه تغيير وجه تخصيص المبنى للمنفعة العامة ، بأن يكون مدرسة على الدوام ، فهذا الوقت المؤقت للدور العلوى من المبنى لا يمكن بحال أن يؤثر في تحديد صفة هذا الدور وعدم اعتباره مدرسة كالدور الاول منه ، اذ تنظر له هو الاخر صفة المدرسة طالما أن حاجة مرفق التعليم تتطلب استعماله في الحاضر أو المستقبل ، ما دام أن وجه تخصيصه للمنفعة

العامة لم يتغير . ومن ثم فهذا المبنى ينتقل — بدوريه السفلى والعلوى —  
من مجلس المديرية الى وزارة ( المعارف ) .

( يتولى ٨٥ — في ١٩٥٥/٢/٢ )

### قاعدة رقم ( ٢٢٥ )

#### المبدأ :

التصرف في الاموال العامة بتخصيص جزء من المقار للانتفاع الخاص.  
لاحد الافراد مقابل مبلغ معين ، بشروط معينة تخرج عن نطاق القواعد.  
المقررة في القانون الخاص — اعتباره عقبا اداريا — لا يغير من ذلك وصفه.  
العقد بأنه ترخيص او أن مقابل الانتفاع رسم .

#### ملخص الحكم :

ان القرار الادارى هو انصاح الادارة عن ارادتها الملزمة للافراد  
بناء على سلطاتها العامة بمقتضى القوانين واللوائح حين تتجه ارادة  
الادارة لانشاء مركز قانونى يكون جائزا ومكثا قانونا ويبحث من المصلحة  
العامة التى يبيت فيها القانون . وأما العقد الادارى فهو الاتفاق الذى تبرمه  
الادارة مع أحد الافراد يتحدد فيه حقوق والتزامات كل من الطرفين  
ويخضع للقانون العام ويبين من الاطلاع على السند الذى قامت عليه  
أساسه هذه الدعوى أن الحكومة خصصت لمورث المدعى جزءا من الملك  
العام لانتمائه الخاص مقابل مبلغ معين بشروط معينة تخرج من نطاق  
القواعد المقررة في القانون الخاص ، وبذلك قد اصطبغ هذا السند بصيغة  
العقد الادارى لا القرار الادارى بحسب لتعريف المخسر اليه ولا يغير من  
ذلك وصف هذا العقد بأنه ترخيص او أن المبلغ المقابل للانتفاع هو رسم  
فلا وجه له لأن الحكومة حين خصت مورث المدعى عليها بجزء من الملك  
العام فانها مستفلة لهذا الجزء باعتبارها مالكة له ملكية تحكمها  
قواعد القانون العام على النحو السالف ذكره ، ولم يكن ذلك انصاحا عن  
ارادة الادارة الملزمة بل نتيجة لاتفاق تبادل فيه الطرفان الحقوق  
والواجبات ، وغنى عن البيان أن العقد الذى يكون محله الانتفاع بمال  
عام هو بطبيعته من العقود التى تخضع لاحكام القانون العام لانها توافق  
طبيعة المال العام ولا اتصالها الوثيق بمقتضيات النفع العام .

ولذلك يكون الحكم المطعون فيه - اذ قضى بعدم الاختصاص لان الترخيص المعطى لمورث المدعى عليها لا يرتقى الى مرتبة العقد الادارى - بعدم استجابه الشروط الواجب توافرها فى العقود الادارية - قد جانيه الصواب .

( طعن ١٩٦٥ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٣/٣١ )

### قاعدة رقم ( ٢٢٦ )

المبدأ :

الاصل فى الانتفاع بالمال العام المخصص له المرفق ان يكون دون مقابل .

ملخص الفتوى :

الاصل فى الانتفاع بالمال العام المخصص له المرفق أن يكون دون مقابل ، لانه لا يخرج عن كونه استعمال للمال العام فيها اعد له ، وذلك بخلاف الاستعمال الخاص للمال العام فالاصل فيه انه بمقابل لانطوائه على حرمان الغير من الانتفاع بالمال العام ، فضلا عن انه ينطوى على استعمال المال العام فى غير ما خصص له .

ومع ذلك اذا اتفقت جهتان على مقابل اسمى للانتفاع بالمال العام فلا يجوز لاحدهما زيادة هذا المقابل بأرادتها المنفردة ، أى بقرار يصدر منها باعتبار أن قاعدة الانتفاع بالمال العام المخصص له المرفق يكون دون مقابل هى قاعدة من قواعد القانون الادارى ، ولا يجوز مخالفة هذه القاعدة بأداة ائنى ، أى بقرار صادر من احدى الجهات الادارية .

كما يترتب على ما تقدم أن الجهة الادارية التى تشغل المال العام المخصص له المرفق لا تخضع لاحكام قانون ايجار الاماكن ، ولا تلتزم من ثم بالقيمة الاجارية طبقا لما تنتهى اليه لجنة تقدير الاجارات .

( ملف ٩٦٠/٢/٣٢ - جلسة ١٩٨٢/١٠/٧ )

### ملحوظة :

استقر هذا المبدأ في أثناء الجمعية العمومية لعمى الفتوى والتشريع وفي ذلك فتواها بجلسة ١٩٦٧/١٢/٢٧ و ١٩٧٤/٤/١٣ و ١٩٧٧/٥/٣١ ملف ٣٧/٢/٣٢ و بجلسة ١٩٨٢/١٠/٧ ملف ١٩٥٩/٢/٢٢ .

### قاعدة رقم ( ٢٢٧ )

#### المبدأ :

الأصل في الانتفاع بالمال العام المخصص له الرفق أن يكون دون مقابل باعتباره استعمالاً للمال العام فيما أعد له — الاستعمال الخاص للمال العام كما أنه ينطوى على استعمال المال العام في غير ما خصص له — عدم التزام وزارة السياحة بسداد مقابل شغل موظفيها للأماكن التي يشغلونها بميناء القاهرة الجوى — أساس ذلك أن شغلها لهذه الأماكن إنما يتم لأداء ما هو منوط بها من خدمات في هذا المجال بوصفها سلطة عامة .

#### ملخص الفتوى :

إن الأصل في الانتفاع بالمال العام المخصص له الرفق أن يكون دون مقابل لأنه يخرج عن أن يكون استعمالاً للمال العام فيما أعد له ، وذلك على خلاف الاستعمال الخاص للمال العام فالأصل فيه أنه بقابل لاتطوائه على حرمان الغير من الانتفاع بالمال العام ، كما أنه ينطوى على استعمال المال العام في غير ما خصص له .

ومن حيث أنه يبين من الرجوع الى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٢٣ لسنة ١٩٧١ بإنشاء هيئة ميناء القاهرة الجوى أنه نص في مادته الأولى على أن « تنشأ هيئة عامة باسم هيئة ميناء القاهرة الجوى تكون لها الشخصية الاعتبارية وتتبع وزير الدولة لشئون الطيران المبنى ومقرها مدينة القاهرة » ، ونص في المادة الثانية منه على أن « تختص الهيئة العامة المشار إليها بإدارة ميناء القاهرة الجوى والتسيق بين أنشطة الأجهزة التي تباشر

الخدمات والاجراءات فيه ولها في سبيل ذلك اتخاذ ما تراه مناسبا من الاجراءات وعلى الإخصى ما يأتى :

١ - تنسيق العمل بين كافة الاجهزة التابعة للجهاز الادارى للدولة والهيئات والمؤسسات العامة التى تعمل داخل الميناء بما يحقق تبسيط الاجراءات وحسن اداء الخدمات « وأخيرا نصت المادة الرابعة من هذا القرار على أن « يكون مجلس ادارة الهيئة هو السلطة المختصة برسم السياسة العامة التى تسير عليها الهيئة وقرار الخطط التى تحكم سير العمل بها واتخاذ القرارات الكفيلة بتحقيق اهدافها والتنسيق بين أنشطة القطاعات المختلفة وله في سبيل ذلك اتخاذ ما يأتى :

٢ - تنظيم تحصيل جميع الفرائض ومقابل الاجارات التى تستأديها الهيئة نظير استعمال ميناء القاهرة الجوى ومنشأته وجميع معداته وذلك وفقا للسياسة العامة التى يضعها المجلس الاعلى للطيران المدنى وبالتنسيق مع الهيئة العامة للطيران » .

ومن حيث أن الواضح من هذه النصوص أن القرض من انشاء هيئة ميناء القاهرة الجوى هو ادارة هذا الميناء والتنسيق بين أنشطة الاجهزة التى تباشر الخدمات والاجراءات فيه بما يحقق تبسيط الاجراءات وحسن اداء الخدمات ، وفى سبيل تحقيق هذه الاهداف فإن المادة الخامسة من قرار انشاء الهيئة السالف الاشارة اليه تمنح رئيس مجلس الادارة سلطة تنسيق العمل بين الاجهزة والوحدات التى تعمل بالميناء بما يحقق تكاملها وحسن سير العمل وانتظامه فى حدود القرارات الصادرة فى هذا الخصوص .

ومن حيث أنه متى كان ذلك وكانت وزارة السياحة قد شغلت بعض الاماكن بميناء القاهرة الجوى ليعمل بها بعض موظفيها وعدد من العاملين بشركة السياحة لتقديم كافة التسهيلات والخدمات السياحية المتعددة للسائح والزوار والمواطنين على السواء وبلا مقابل ، ومن ثم فإن شغل وزارة السياحة لهذه الاماكن انما تم لاداء ما هو مفوض بها من خدمات فى هذا المجال بوصفها سلطة عامة ، ولا يعد ذلك من قبيل الاستعمال

الخاص تحقيقا لمصلحة خاصة للوزارة وأنها يعتبر مساهمة من الوزارة في تحقيق الغرض الذى انشئ من اجله الميناء المذكور الامر الذى يتبع معه التزام الوزارة بدفع مقابل اشغالها لهذه الامكن .

ومن حيث انه لا وجه للحجاج بموافقة اللجنة الوزارية للخطة بتاريخ ١٣/٦/١٩٧١ على أن تقوم الهيئة العلية للطيران المدنى بتحصيل الايجار من المصالح المختلفة نظير شغلها لبعض الامكن بميناء القاهرة الجوى ، إذ أن هذه الموافقة ليس من شأنها أن تنشئ حقا على خلاف القانون ، ولا وجه كذلك للاستدلال في هذا المقام بنص المادة ( ١١ ) من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٩ والتي تقابلها المادة ٣/١٣ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٣ والتي تنص على انه « لا يحصل مقابل ما من الهيئات التى تؤدي خدمات طبية مجانية أو تقوم بعمل اسعافات بالمطارات عند مباشرتها تلك الخدمات في المباني التى تخصص لها بمعرفة السلطات الرسمية » والقول بأن الاعفاء من مقابل اشغال الامكن في الميناء مقصور على الهيئات المشار اليها ولا يمتد الى غيرها - لا وجه لهذا الاستدلال - لان مرجع النص على اعفاء هذه الهيئات صراحة هو أنها في الاغلب الاعم من الهيئات الخاصة ولا يعد استعمالها للمال المخصص له المرفق استعمالا له فنيا أعد من اجله ، ومن ثم كان لابد من نص خاص يفرد المشرع في القانون لاعفائها من هذا المقابل . كما ان الاستناد الى نص المادة ( ١٤ ) من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٣ . والتي تخول وزير الحربية الحق في تخفيض فئات الاشغال الواردة بالبيان المرافق للقانون بالنسبة للوحدات العلية والهيئات العلية وشركات القطاع العام هو استناد في غير محله لان وزارة السياحة ليست من الجهات التي عددها النص حتى يمكن القول بأنها تلتزم برسوم الاشغال ما لم يقرر وزير الحربية تخفيضها اذ أنها ليست من الجهات المخاطبة بالنص ولا تلتزم أصلا بسداد رسوم الاشغال .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم التزام وزارة السياحة بسداد مقابل اشغال الامكن التى تشغلها بميناء القاهرة الجوى .

( ملف ٥٣٧/٢/٣٢ - جلسة ١٣/٤/١٩٧٧ )

## قاعدة رقم ( ٢٢٨ )

### المبدأ :

محطة ركاب الاسكندرية البحرية — هي مال عام مخصص لخدمة عامة — حق الدولة بمصالحها المختلفة مع الأفراد في استعمال هذه المحطة استعمالا عاجا بدون مقابل — عدم التزام مصلحة الجمارك بسداد مقابل شغل موظفيها للحجرات والصالات التي يشغلونها بالمحطة — اساس ذلك ان عملهم يتداخل في الاعمال التي انشئت من اجلها المحطة — لا يغير من هذا الحكم نقل ملكية المحطة مع غيرها من الاصول الاخرى الى مؤسسة ميناء الاسكندرية ثم حلول الهيئة العامة لميناء الاسكندرية محل المؤسسة .

### ملخص الفتوى :

ولئن كان القرار الجمهورى رقم ٤١٧ لسنة ١٩٦٥ قد نقل ملكية محطة ركاب الاسكندرية مع غيرها من الاصول الاخرى الى مؤسسة ميناء الاسكندرية الا انه لا يترتب على ذلك تغيير الطبيعة القانونية لهذه المحطة من انها تظل مالا عاما مخصصا لخدمة عامة تشمل كافة الخدمات اللازمة لتنفيذ الاجراءات الادارية الخاصة بمفادرة المسافرين واستقبالهم وانها في حدود هذا الغرض الذى خصصت من اجله يتقرر حق الدولة بمصالحها المخفية مع الأفراد في استعمال هذه المحطة وأنه لما كان الموظفون الشاغلون لحجرات مبنى المحطة المذكورة بصرف النظر عن الجهات الادارية المختصة التى يتبعونها ويتضافرون على تنفيذ كافة الاجراءات التى يستلزمها القانون بالنسبة لجمهور المسافرين والاشراف عليها فمن ثم يكون وجودهم مستتباً من تنفيذ الغرض الذى قامت عليه هذه المحطة وان الامسـل فى الانتفاع العام بالمال العام المخصص له المرفق أن يكون بدون مقابل لانه لا يخرج عن أن يكون استعمالاً للمال العام فيها أعداً له وذلك على خلاف الاستعمال الخاص للمال العام فالأصل فيه أنه بمقابل. لانه ينطوى على حرمان للغير من الانتفاع بالمال العام كما ينطوى أيضاً على استعمال المال العام فى غير ما خصص له — ومتى كان ما تقدم وكان وجود موظفى مصلحة الجمارك ضمن غيرهم من موظفى الهيئات والمصالح الاخرى التى يتداخل عملهم فى الاعمال والاجراءات التى من اجلها انشئت هذه المحطة على النحو المتقدم شرحه فمن ثم لا يعد هذا من قبيل الاستعمال الخاص الذى يستأثر به موظفو



ولما كتبت المؤسسة المصرية العامة لبناء الاسكندرية لا تستحق قبل الجهات الحكومية المحتفظ لها باختصاصاتها مقابل شغل الاماكن التي كانت تشغلها قبل صدور القرار الجمهورى ٢٢١٠ لسنة ١٩٦٣ على ما سلف البيان فان الهيئة العامة لبناء الاسكندرية باعتبارها خلفا للمؤسسة المذكورة وحلت محلها فيما لها من حقوق وما عليها من التزامات لا تستحق قبل مصلحة الجمارك مقابل شغل الاماكن المخصصة لها والتي تباشر فيها اختصاصها في محطة الركاب البحرية .

ولا يغير من هذا الرأى أن منشور وزارة الخزانة رقم ١ لسنة ١٩٦٦ من تصديرات الميزانية للسنة المالية ١٩٦٨/٦٧ تد اوجب مراعاة جميع الوزارات والمصالح التي تستخدم بيان مملوكة أن ترفع بقانون الميزانية بياناً يوضح الاجار المقدر لهذه المباني على أساس ايجار المثل وذلك لانه فضلاً عن أن هذا المنشور قد أشار الى بيان الاجار الغرضى لهذه المباني على أساس ايجار المثل فان هذا المنشور لا يغير الرأى القانونى الواجب التطبيق .

( فتوى ٤٥ - فى ١١/١/١٩٦٨ )

### قاعدة رقم ( ٢٢٩ )

#### المبدأ :

**أموال عامة - استعمالها - صورته - استعمال مشترك واستعمال خاص - استنزاف الحصول على ترخيص ونفع مقابل الانتفاع فى الصورة الثانية دون الاولى .**

#### ملخص الفتوى :

ان استعمال الافراد المال العام يكون على احدى صورتين : الاولى استعمال مشترك يقوم على اشتراك كافة الافراد فيه بصفة مغلضة دون ان يفضل انتفاع احد الافراد انتفاع الآخر ، ومثال ذلك السير فى الطرق العامة والملاحة فى الانهار ، والثانية استعمال خاص يقوم على شغل شخص معين او اشخاص معينين جزءا من المال العام ، ويختلف استعمال المال العام فى احدى الصورتين عنه فى الاخرى ، ذلك لان الاستعمال المشترك

( ج ٢١ - ٥ )

يتميز بحرية المتقنين والمساواة بينهم ، ومن ثم لا يلزم الترخيص فيه ، مصلحة خاصة لخدمة خاصة تخرج المال العام عما خصص من أجله أنها هو استعمال عام تتضائل فيه خدشات موظفي مصلحة الجمارك مع غيرهم على تحقيق الغرض الذى يقوم على تحقيقه هذا المرفق ويلتالى لا يكون على مصلحة الجمارك فى هذه الحالة أن تنفع مقابلا لاستعمال موظفيها لحجرات هذا المبنى والا لكان القول بغير ذلك معناه تحميل المصلحة لعبء مالى نظير ادائها لخدمات عامة للجمهور الامر الذى لا يمكن الاخذ به .

ولما كانت المادة ( ٢ ) من قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢١١٠ لسنة ١٩٦٣ بإنشاء المؤسسة المصرية العامة لبناء الاسكندرية تنص على انه مع عدم الإخلال باختصاصات مصلحة الجمارك واختصاصات مصلحة الموانئ والمنائر بالنسبة للمساحة المائية فى ميناء الاسكندرية تتولى المؤسسة إدارة الميناء وذلك وفقا للسياسة العامة الموضوعة لموانئ الجمهورية — وأن المادة ( ٢٣ ) من هذا القرار تنص على انه مع عدم الإخلال باختصاصات الجهات الحكومية المختصة لا يجوز شغل أى جزء من الاراضى الواقعة داخل الميناء الا بعد موافقة المؤسسة .

وان مقتضى هذين النصين استمرار هذه الجهات الحكومية ومن بينها مصلحة الجمارك فى مباشرة الاختصاصات التى كانت تباشرها قبل صدور هذا القرار ولا يؤدى النص فى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١٧ لسنة ١٩٦٥ الصادر فى ١٦ فبراير سنة ١٩٦٥ على أن تؤول الى المؤسسة المصرية العامة لبناء الاسكندرية الاصول الثابتة والمنقولة المملوكة للدولة بالمبنى بالجدول المرفقة له نقلا من الجهات المبينة بهذه الجداول ومن بينها المحطة البحرية وملحقاتها — لا يؤدى هذا النص الى أن تلتزم الجهات الحكومية التى احتفظ لها القرار الجمهورى رقم ٢١١٠ لسنة ١٩٦٣ باختصاصاتها بأن تؤدى الى المؤسسة المصرية العامة لبناء الاسكندرية مقابل شغلها الامكن التى كانت تشغلها قبل صدوره .

ولقد حلت الهيئة العامة لبناء الاسكندرية بمقتضى المادة ١٠ من القرار الجمهورى رقم ٢٢٩٣ لسنة ١٩٦٦ الذى ألغى القرار الجمهورى ٢١١٠ لسنة ١٩٦٣ محل المؤسسة المصرية العامة لبناء الاسكندرية فيما لها من حقوق وما عليه من التزامات واعتبرت خلفا عاما لها .

لأنه ينطوى على ممارسة حرية من الحريات العامة المكنولة بمقتضى الدستور ولا يجد من هذه الحرية إلا دواعى الأمن العام أو المحافظة على المال العام وصيانته ، والأصل فى استعمال المال العام فى هذه الصورة أن يكون بغير مقابل إلا إذا نص المشرع على خلاف ذلك — إما استعمال المال العام استعمالا خاصا — فالأصل فيه أن يكون بتزخيص وإن يكون بمقابل فقد يحدده المشرع ابتداء ، وقد يترك تحديده للسلطة الإدارية المختصة .

( فتوى ٢٠٩ — فى ١٩٦٠/٢/٥ )

### قاعدة رقم ( ٢٣٠ )

#### المبدأ :

أن كازينو الحكومة المخصص لألعاب الحفلات الرياضية والتمثيلية هو من الاملاك العامة فإذا أجرت الحكومة هذا الكازينو بجراسى فلا تكون العلاقة ناشئة عن عقد ايجار مدنى ، بل عن ترخيص بحكم طبيعته معين الاجل غير ملزم للسلطة العامة .

#### ملخص الفتوى :

استعرض قسم الرأى مجتمعا بجلسته المنعقدة فى ٧ من يوليو سنة ١٩٤٨ موضوع اخلاء الكازينو المؤجر من الحكومة الى اتحاد الملاك بطوان الذى يتلخص فى أن الحكومة تلك بهيئة طوان كازينو مخصصا لاتسابة الحفلات الرياضية والتمثيلية أجرته مصلحة التنظيم بموافقة وزارة المالية الى اتحاد ملاك طوان بايجار اسمى قدره جنيه واحد فى السنة لمدة ثلاث سنوات انتهت فى سنة ١٩٤١ ثم جددت لمدة ثلاث سنوات أخرى انتهت فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٤٤ ولم تجدد بعد ذلك . وقد رخص للاتحاد فى الإيجار من الباطن وقام الاتحاد فمستلا بتأجير الكازينو من الباطن الى أحد الأشخاص .

ونظرا الى قيام خلاف بين الاتحاد والمستأجرين من الباطن ادى الى رفع الأمر الى القضاء استطلعت وزارة المالية الرأى فيها اذا كان يجوز للحكومة أن ترفع دعوى اخلاء على الاتحاد أم أن القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ الخاص بتنظيم العلاقات بين الملاك والمستأجرين يحول دون ذلك .

وتجد انتهى رأى القسم الى أن الكازينو من الاموال العامة بحكم تخصيصه للمنفعة العامة والعلاقة التي تربط الحكومة بالاتحاد ليست علاقة ناشئة عن عقد ايجار مدنى وان سمي كذلك بل هو ترخيص فى استغلال منفعة عامة ، لان تصرف السلطات الادارية فى الاملاك العامة لا يكون الا بترخيص والترخيص بحكم طبيعته معين الاجل غير ملزم للسلطة القائمة ..

وهذه العلاقة لا تخضع لاحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ لان هذا القانون قد وضع مقصد تنظيم العلاقات بين افراد تربطهم رابطة مدنية ، ولا يقصد بهم تنظيم الانتفاع بالاملاك العامة .

ولذلك فانه يجوز للحكومة ان ترفع دعوى على اتحاد الملاك بطوان لاخلاله الكازينو المخصص للمنفعة العامة .

( فتوى ١٤ — فى ١٧/٢/١٩٤٨ )

### قاعدة رقم ( ٢٢١ )

#### المبدأ :

عقد الانتفاع بمال عام تسرى عليه القواعد العامة فى العقود .

#### ملخص الفتوى :

الاصل فى الانتفاع بالمال العام ان يكون بدون مقابل ، متى كان استعمال المال العام فيها اعد له . فاذا اربأت جهة عامة ان يكون الانتفاع بالمال العام فى الغرض الذى اعد له بمقابل تحدده مع المنتفع فى اتفاق بينهما فان هذا الاتفاق لا يعد تأجيراً يخضع لاحكام قوانين الاجارات بل هو عقد انتفاع بمال عام تسرى عليه القواعد العامة فى العقود من ضرورة الالتزام بها وعدم جواز تعديل العقد وزيادة مقابل الانتفاع الا بإرادة الطرفين .

( ملف ١٠٤٩/٢/٢٢ — جلسة ١٩٨٣/١٠/١٩ )

قاعدة رقم ( ٢٣٢ )

٢٣٢ : —

في حالة اذا ما رخصت الجهة المختصة بائتمنال للطريق العام يستحق عن تلك رسم تحصله هذه الجهة ويدخل هذا الرسم في نطاق الوحدات المحلية ضمن مواردها المالية ويسرى عليه ما يسرى على هذه الموارد من القوانين واللوائح المالية المطبقة في الحكومة والمتعلقة بالاموال العامة — لايجوز للجهة المختصة القائمة على رعاية الطرق العامة وصيانتها والحفاظ على اعتبارات النظام العام والامن العام بتدخلاته المختلفة ان تفرض فيها القاه القانون على عاقبها من اختصاصات وسلطات في هذا الشأن او ان تنزل عنها الى احد الافراد او الهيئات فنخوله الحق في اقتضاء رسوم ائتمنال الطريق من المخالفين — كل تصرف او اتفاق او قرار يقضى بذلك معتبر ولا شك تصرفا او اقرارا باطلا بطلانا مطلقا ينزل به الى درجة الانعدام لانه والحالة هذه ينطوى على نزول عن المال العام وعن حق اصيل للدولة في جباية الضرائب والرسوم والايادات العامة .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن المسادة الاولى من قرار وزير الاسكان والمرافق رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٦٦ في شأن الاشتراطات العامة الواجب توافرها في الاسواق العامة تنص على انه « يجب توافر الاشتراطات العامة للمحال التجارية والصناعية والتجارية وغيرها من المحال المظقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة الواردة بالقرار الوزاري رقم ٤٢٦ لسنة ١٩٥٧ في الاسواق العامة بخون مواشى او التي بها قسم لبيع المواشى ، كما يجب توافر الاشتراطات الاتية :  
.....

— أن يحاط موقع السوق بسور متين من المبانى بالطوب الاحمر او الديش او الخرسانة او الحديد او أى مادة أخرى ممتلئة سواء كانت مصقطة او على هيئة درابزين يرتفع مترين على الاقل ويمنع مرور الافراد او الحيوانات منه ويجب فصل قسم بيع المواشى بسور ينشأ من المواد المذكورة في هذا البند مع عمل منخل خالص لهذا القسم .....

— يحظر مزاولة عمليات البيع والشراء خارج حدود السوق بالمنطقة المحيطة به .

ومفاد ذلك أنه يحظر مباشرة عمليات الشراء والبيع وما تستتبعه من وضع البضائع وعرض المواد خارج المنطقة المرخص بها كسوق عمومي . وإن القانون واللوائح قد عُنيت بتحديد الإشتراطات الواجب توافرها في الأسواق العامة بما يكفل المحافظة على الصحة العامة والأمن العام والسكينة العامة . كما عني المشرع بهذا الأمر إلى المدعي الذي حدا به إلى سن القوانين العقابية لتجريم اشغال الطرق العمومية دون ضرورة أو إذن ترخيص من جهة الإقتضاء (القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ يمنع اشغال الطرق العامة والمادة ٣٧٦ من قانون العقوبات معدلة بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨١) وفي حالة الترخيص بشيء من ذلك فإن ثمة رسماً تحصله الجهة المختصة عن اشغال الطريق .

ومن حيث أن المادة ٤٠ من قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ تنص على أن « لمجلس المدينة أن يفرض في دائرته رسوماً على :

— أعمال التنظيم والمجاري واشغال الطرق والحدائق العامة .

وتنص المادة ٤٨ من القانون المشار اليه على أن « تشمل موارد المجلس القروى : . . . . .

— الضرائب والرسوم ذات الطابع المحلي التي يفرضها المجلس على النحو المقرر لمجالس المدن .

كما تنص المادة ٥١ من قانون نظام الحكم المحلي الصادر بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ على أن تشمل موارد المدينة ما يأتي :

— الرسوم التي يفرضها المجلس المحلي للمدينة في نطاقه في حدود القوانين واللوائح على ما يأتي :

— أعمال التنظيم والمجاري واشغال الطرق والحدائق العامة .

وتنص المادة ٦٩ من القانون المشار اليه على أنه « تشمل موارد القرية ما يأتي :

— الضرائب والرسوم ذات الطابع المحلي التي يفرضها المجلس المحلي للقرية طبقا للقواعد والاجراءات المقررة لمجلس المدن » .

وتنص المادة ١٢٠ من القانون المشار اليه على أنه « فيما عدا ما ورد بشأنه نص خاص :

« تسرى على الوحدات المحلية القوانين واللوائح المالية المطبقة في الحكومة ، وتسرى على اموال الوحدات المحلية القواعد المقررة لـمـنـزـل الحكومة » .

ومفاد ما تقدم أن اشغال الطريق العامة هو من حيث الأصل أمر محظور قانونا ، وأنه في حالة ما اذا رخصت الجهة المختصة باشغال للطريق العام يستحق عن ذلك رسم ، تحصله هذه الجهة ، ويدخل هذا الرسم في نطاق الوحدات المحلية ضمن مواردها المالية ، ويسرى عليه ما يسرى على هذه الموارد من القوانين واللوائح المالية المطبقة في الحكومة والمتعلقة بالاموال العامة .

ومن حيث انه متى استبان ذلك لزم القول بأنه لا يجوز للجهة المختصة القائمة على رعاية الطرق العامة وصيانتها والحفاظ على اعتبارات النظام العام والامن العام بمبدولاته المختلفة ، أن تترط فيما الغاء القانون على ماقتضاها من اختصاصات وسلطات في هذا الشأن ، او أن تنزل عنها الى احد الأفراد أو الهيئات ، فتخوله الحق في اقتضاء رسوم اشغال الطريق من المخالفين . وكل تصرف أو اتفاق أو قرار يقضى بذلك ، يعتبر ولاشك تصرفا او قرارا باطلا بطلانا مطلقا ينزل به الى درجة الانعدام لانه والحالة هذه ينطوى على نزول من المال العام ومن حق اصيل للدولة في جباية الضرائب والرسوم والايرادات العامة .

وحيث أنه متى كان البادى يوضح سواء من قرار مجلس قروي الميئون الصادر بجلسة ١٩٦١/٨/٥ ، أو الاتفاق المبرم بين هذا المجلس والمطعون ضده بتاريخ ١٩٧٠/٨/١١ أن المجلس انما ينزل بمقتضى هذا الاتفاق للمطعون ضده عن اختصاص أصيل للمجلس متعلق بالسلطة العامة ومخول له بالقانون في جباية رسوم اشغال الطريق ش: المنشأة الواقعة خارج سوق الميئون العمومي ، نظرا اقتضاء المجلس من المذكور مائة وأربعين قرشا من كل يوم خميس من الاسبوع .

ومن ثم يكون هذا الاتفاق — ومن قبله قرار المجلس في ١٩٦١/٨/٥ — باطلا بطلانا مطلقا ، وعديم الاثر قانونا ، فلا يجوز لاحد طرفيه التمسك به أو التمويل عليه . فاذا كان المجلس قد تنبه بعقد ملاحظة الجهاز المركزي للحسابات والادارة القانونية لمحافظة بنى سويف ، الى مدى ما وقع فيه من مخالفة قانونية في اقراره للاتفاق المؤرخ ١٩٦٠/٨/١٣ المشار اليه ، ويادر الى ابلاغ المطعون ضده في ١٩٧٧/٦/٢ بأن المجلس سيقوم اعتبارا من ١٩٧٧/٦/٩ بتحصيل اشغال الطريق عن المنطقة المشار اليها ، فإن المجلس انما يصحح بذلك موقفه التزاما بحكم القانون واسترداد اختصاصه الاصيل في جباية الرسوم والايرادات العامة ، ومن ثم فلا مطعن عليه في ذلك ، ولا أساس لتحدى المطعون ضده بالاتفاق المبرم معه بتاريخ ١٩٧٠/٨/١٣ والتمسك به .

ومن حيث انه لا حجاج بها لساقته الشركة المطعون ضدها في صحيفة دنواها من انها لا تحصل عن المنطقة خارج السوق رسوم اشغال طريق وانما تحصل الرسوم المقررة على النشاط التجارى الذى كان يجب ان يتم داخل السوق — ذلك أن صريح عبارات الاتفاق المؤرخ ١٩٧٠/٨/١٣ تنيد أن موضوع هذا الاتفاق هو التصريح للشركة المذكورة في استثمار تحصل اشغال الطريق في هذه المنطقة امتدادا لموافقة المجلس القروى بتاريخ ١٩٦١/٨/٥ . على أنه بفرض التسليم جدلا بصحة ادعاء الشركة انها تحصل من المتعاملين خارج السوق الرسوم المقررة للتعامل ودخله فانه ليس للمجلس القروى أن يصرح لها بذلك ، لان مؤداه التصريح بامتداد نشاط السوق خارج المكان المحدد له وهو أمر مجذور قانونا بمقتضى البند ( ١ ) من المادة الاولى من قرار وزير الاسكان والمرافق رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٦٦.



المشار إليه ، والذي لا يجوز للمجلس أن يخالفه لاتصاله بالنظام والصالح العام — كذلك فلا مقتع فيما ذهبت اليه الشركة من أن تيام الإدارة بتحصيل رسوم اشغال الطريق خارج السوق مؤداه أن الوحدة المحلية تقوم بعقد سوق اخرى في ذات اليوم منافسة للسوق العمومية المرخص بها للشركة — لا مقتع في ذلك لان الاصل الا تسبح جهة الإدارة لاحد من التجار أو المتعاملين معهم في شغل الطريق العام خارج السوق أو مزاوله عمليات البيع والشراء خارج حدوده ومن ثم فان تحصيل رسوم اشغال الطريق فيما لو وقعت من الامراء مخالفة لهذا الحظر ، لا يعفى السماح من حيث المبدأ بشغل الطريق العام لانه كما سبق القول أمر حظره القانون وجرمه ، وانما يعنى ملاحظة المخالف والزامه بما كان ينبغى عليه اداؤه فيما لو حصل على ترخيص بشغل الطريق حتى لا يفتد المخالف من مخالفته ، هذا فضلا عن العقوبات الجنائية المقررة ، وازالة المخالفة بالطريق الإداري .

ومن حيث أنه وقد ذهب الحكم المطعون فيه الى خلاف ما تقدم ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله ، وجانبه الصواب ، ومن ثم يتعين الحكم بالفلغاء والقضاء برفض الدعوى ، والزام رافعها بكامل المصاريف امحالا لحكم المادة ١٨٤ من المرافعات .

( طعن ٣٣٧ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٣/١/١ )

### قاعدة رقم ( ٢٢٢ )

#### المبدأ :

تعدى على املك الدولة العامة — ازالة التعدي واجب على الجهة الإدارية طبقا للمادة ٨٧ من القانون المنى — التزام الإدارة حدود القانون — طلب التعويض عن الأضرار التي ترتبت على ازالة التعدي — غير قائم على اساس سليم .

#### مقتضى الحكم :

جرى قضاء هذه المحكمة على أن للجهة الإدارية امحالا لحكم المادة ٨٧ من القانون المنى ، واجب نفع التعديت الواقعة على املك الدولة العامة والمخصصة للنفعة العامة ، واذا نطعت ذلك فلا تثريب عليها ، طالما

ان المستندات المقدمة من طريق الدعوى لا تشكل في ملكية الدولة للمال العام وتخصيصه للخدمة العامة .

ومن حيث انه على مقتضى ذلك لا يكون للدعوى ( الطاعن ) حق في طلب التعويض عن ازالة التعدي الذي اقامه متجاوزا أية حدود ملكيته الخاصة الى التعدي على الاملاك العامة .

( طعن ٦٦٨ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٨٣/٢/٢٦ )

### قاعدة رقم ( ٢٣٤ )

#### المبدأ :

لا تعتبر امتلك المجالس البلدية الخاصة اموالا عامة ومن ثم تخضع لموائد المباتى ولا تعفى المجالس من رسوم النشر الخاصة بما يضع منها بالتنظيم .

#### ملخص الفتوى :

لا عبرة بما ورد في المادة ٣٤ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالمجالس البلدية والقروية التى تقضى بتطبيق القواعد المتبعة في ادارة الاموال العمومية على الاموال الخاصة بهذه المجالس التى يجب اعتبارها من جميع الوجوه اموالا عامة لان المقصود بالاموال هنا هو النقود فقط .

يدل على ذلك ان المادة ٣٤ جاءت مرددة بما تضمنه كل من المادة ١٢ من القانون ٣٤ لسنة ١٩٣٤ الخاص بتنظيم مجالس المديرية والمادة ٤٤ من المرسوم بقانون رقم ١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بتعديل تشكيل قوميون بلدى الاسكندرية وتنص الاولى على ان « تعتبر اموال مجالس المديرية اموالا عامة ويتبع بشأنها القواعد الخاصة بحفظ وصرف الاموال العامة وتنص الثانية على ان « تعتبر اموال البلدية اموالا عامة ويتبع بشأنها القواعد الخاصة بحفظ وصرف الاموال العامة » .

وظاهر من ذلك ان المقصود هو نفود تلك المجالس وكل ما في الامر ان المشرع استعمل في القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ عبارة « ادارة الاموال

العامة « بدلا من عبارة « حفظ وصرف الأموال العامة » الواردة في القانونين السابقين ويؤكد ذلك أن المادة ٢٤ ظي مباشرة المواد ٢١ الى ٢٣ التي نظمت إيرادات ومصروفات وميزانية المجالس .

والقول بأن الاملاك الخاصة بالمجالس البلدية والقروية تعتبر اموال عامة مع عدم تخصيصها لمنفعة عامة يؤدي الى الخروج على المبادئ العامة في القانون ويترتب عليه تبعية هذه الاملاك الخاصة بحماية لا تتمتع بها: الاملاك الخاصة للحكومة .

لذلك انتهى رأى القسم الى انه طبقا للتشريع القائم لا تعنى المجالس البلدية والقروية من رسوم شهر العقود الناقلة للملكية الخاصة بالمعقارات. الضائعة بالتنظيم ولا من رسوم الشهادات والدمغة الخاصة بهذه العقود. وإن المعقارات المبنية لتلك المجالس وغير المخصصة لمنفعة عامة لا تعنى من عوائد المباني .

( فتوى ٣٣٦ — فى ٢١/٥/١٩٥١ )

#### قائمة رقم ( ٢٢٥ )

المبدأ :

خروج امتلك الدولة العامة المخصصة للبنفعة العامة — حالته — زوال تخصيصها للرفع العام سواء بقانون أو بقرار جمهورى أو بقرار من الوزير المختص — زوال تخصيصها بالفعل بان يقف استخدامها فى الغرض العام الذى كانت مخصصة له أو انتهاء هذا الغرض اثر ذلك — تحويلها الى امتلك خاصة للدولة .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٨٨ من القانون الدنى تنص على ان ( تنقد الاموال العامة مستغنا بانهاء تخصيصها للبنفعة العامة وينتهى التخصيص بمقتضى قانون. أو مرسوم أو قرار من الوزير المختص أو بالفعل أو بانتهاء الغرض الذى من اجله خصصت تلك الاموال للبنفعة العامة ) .

ويفاد هذا النص أن أملاك الدولة العالة المخصصة للمنفعة العامة تتحول الى املاك حاصة للدولة فتخرج عن نطاق احكام الاموال المخصصة لمنفعة عامة وتخضع للاحكام المنظمة لاملاك الدولة الخاصة بزوال تخصيصها للنفع العام سواء تم ذلك بقانون أو بقرار من رئيس الجمهورية أو من الوزير المختص وكذلك بزوال تخصيصها بالنفل بأن يقف استخدامها في الغرض العام الذي كانت مخصصة له وأيضا بانتهاء هذا الغرض .

ولما كانت قطعة الأرض في الحالة الماثلة قد زال تخصيصها تحسّن للعاملين بالرى الذى روى فيه قرية من ترعة المنصورة وذلك بهتم المبنى المقام عليها اثر ردم الترعة فانها تكون قد دخلت في نطاق الاملاك الخاصة بالدولة ولما كان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠١ لسنة ١٩٥٨ المعدل بالقرار رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٩ قد خول وزارة الاسكان سلطة الاشراف على الارض المملوكة للدولة ملكية خاصة داخل المدن والقرى وكان وزير الاسكان قد فوض المحافظين في بيع تلك الاراضى وفي الاشراف عليها بمقتضى قراره رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٦١ فان بيع قطعة الأرض في الحالة الماثلة والذي تم في سنة ١٩٧٥ في ظل تلك القواعد من طريق الادارة المحلية يكون مطبقا لاحكام القانون وتبعاً لذلك لا يكون لوزارة الرى ان تطعن في هذا التصرف .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان قطعة الأرض في الحالة المعروضة فقدت تخصيصها للمنفعة العامة واصبحت مملوكة للدولة ملكية خاصة ومن ثم فان تصرف مجلس المدينة فيها بالبيع يكون متفقاً وصحيح حكم القانون ولا يكون لوزارة الرى أن تطالب باستردادها أو بثنيها .

( انتهى ٥٧٣ هـ - في ١٩٨٢/٥/٤ )

قاعدة رقم ( ٢٣٦ )

المبدأ :

أموال عامة — فقدانها لصفاتها كمال عام — اثره — دخولها في نطاق أملاك الدولة الخاصة وخضوعها لوزارة الاسكان أو من تفوضه في هذا الشأن .

### ملخص الفتوى :

ان المادة ٨٨ من القانون المدنى تنص على أن « تفقد الاموال العامة صفتها بانتهاء تخصيصها للمنفعة العامة وينتهى التخصيص بمقتضى قانون، أو مرسوم أو قرار من الوزير المختص أو بالفعل أو بانتهاء الغرض الذى من أجله خصصت تلك الاموال للمنفعة العامة » . كما تبين للجمعية أن قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠١ لسنة ١٩٥٨ المعدل بالقرار رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٩ ينص فى المادة الثالثة على أن « ينقل الاشراف على الاراضى الواقعة فى داخل المدن والقرى الى وزارة الشئون البلدية والقروية » وبعد ان آلت اختصاصات وزارة الشئون البلدية والقروية الى وزارة الاسكان والمرافق بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٥٦ لسنة ١٩٦١ ، اصدر وزير الاسكان القرار رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٦١ بالتفويض فى الاختصاصات المتعلقة باشراف الوزارة على اهلاك الحكومة بالمدن والقرى والمعدل بالقرار رقم ١٥٦٠ لسنة ١٩٦٥ ونص فى المادة الاولى على أن « يفوض المحافظون بعد موافقة مجالس المحافظات فى اختصاصات وزير الاسكان والمرافق المتعلقة بالاشراف على اهلاك الحكومة بالمدن والقرى وتشمل :

١ - البيع بالمزاد او الممارسة الى الافراد والهيئات الخاصة .

٢ - تسليم الاملاك اللازمة لاغراض المنفعة العامة الى الوزارات والهيئات العامة ... »

ونص فى المادة ٢ على أن يفوض المحافظون فى اختصاصات وزير الاسكان والمرافق المتعلقة بالاشراف على اهلاك الحكومة والمدن والقرى وتشمل :

١ - اتخاذ جميع الاجراءات الخاصة بنقل ملكية الاهلاك البيعة والتوقيع على العقود .

٢ - أعمال الإدارة الخاصة بالاملاك المذكورة ... » .

وعندما صدر القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بتأجير العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها ، اُخرج من نطاق تطبيق أحكامه من

المادة الاولى العقارات التى تشرف عليها وزارة الاسكان والمرافق وفقا  
لحكم المادة ٣ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠١ لسنة ١٩٥٨ .

ومناد ما تقدم أن العقارات المخصصة للمنفعة العامة تفقد صفتها  
كإل عام بانتهاء تخصيصها للمنفعة العامة الذى قد يتم بقانون أو قرار  
أو بالفعل أو بانتهاء الغرض الذى خصصت من أجله ، وإن وزارة الاسكان  
اختصت بموجب قرار تنظيمها رقم ١٣٥٦ لسنة ١٩٦١ بالاشراف على  
الأراضى المملوكة للدولة ملكية خاصة فى نطاق المدن والقرى ، وقد فوض  
المحافظون فى هذا الاختصاص ، فمن ثم فإن استثناء احدى الوزارات عن  
معار كانت تشغله يؤدى الى دخول هذا العقار فى نطاق إهلاك الدولة  
الخاصة ، وبالتالي خضوعه لاشراف المحافظين ، فيزول ما للوزارة عليه  
من سلطان ، ويكون للمحافظة أن تسلمه الى احدى الهيئات العامة لتستخدمه  
فى تحقيق غرض ذى نفع عام .

وعلى ذلك فإنه اذا قامت المحافظة بتسليم هذه الأرض لهيئة الاوقاف  
لبناء مسجد ووحيدات سكنية عليها ، فإنها تكون قد تصرفت فى حدود  
التفويض المقرر لها ، وليس لوزارة الصحة بعد ذلك أن تطالبها بأداء من  
لذلك الأرض ..

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أنه  
لا حق لوزارة الصحة فى المطالبة بمن الأرض فى الحالة المطالة .

( ملك ٤٢٢/٢/٣٢ — جلسة ١٩٨١/١٠/٢١ )

قاعدة رقم ( ٢٣٧ )

المادة :

القصور المملوكة للأسرة الملكية فى مصر أصبحت بعد مصادرتها  
لمصلحة الشعب وأولولة ملكيتها للدولة من الأموال العامة ولا يجوز الانتفاع  
بها على أى وجه من الوجوه إلا بموجب ترخيص من السلطة الادارية العامة  
صاحبة الولاية قانونا فى اصدار تراخيص الانتفاع بهذه القصور — المنازعة  
حول أحقية الإدارة فى انتهاء الترخيص بانتفاع المدعية بجزء من ملحقات

## قصر المنتزه من الاختصاص الولائي لحكمة القضاء الإدارى طبقاً لأحكام قانون مجلس الدولة .

### ملخص الحكم :

ومن حيث أنه تبين من الأوراق أن محافظ الاسكندرية أصدر فى ١٩٨٠/٦/٢٤ القرار رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ بناء على قرار وزير السياحة والطيران المدني رقم ١٦٣ لسنة ١٩٨٠ بشأن اخلاء مبنى المطابخ بمنطقة المنتزه من شاغليه اداريا وتسليم المبنى المذكور بعد اخلائه الى رئاسة الجمهورية . ويتضى قرار المحافظ بأن يقوم حى شرق بالاشتراك مع شرطة المرافق ومديرية الامن بتنفيذ الاخلاء الإدارى لمبنى المطابخ بمنطقة المنتزه من شاغليه السعادة . . . . . ٤ . . . . . ٤ . . . . . ( المدعية ) . . . . . وتسليمه بعد اخلائه الى رئاسة الجمهورية وعلى رئيس حى شرق الاسكندرية وقائد شرطة المرافق تنفيذ القرار بالاشتراك مع مديرية الامن وتسليم المبنى بعد اخلائه الى رئاسة الجمهورية . ويتضح من هذا القرار أن وزير السياحة والطيران المدني قد استهدف من قراره رقم ١٦٣ لسنة ١٩٨٠ تحويل مبنى مطابخ الحرملك بالمنتزه الى مرفق عام تنيره رئاسة الجمهورية ، وقد أصدر وزير السياحة والطيران المدني هذا القرار — لا بوصفه احد أطراف عقد الإيجار المبرم بين شركة المنتزه والمقلم وبين مورث المدعية بشأن تأجير الدور الأرضي الملحق بمبنى مطابخ الحرملك القديمة لفرض السكن — لان الإدارة ليست طرفا فى هذه العلاقة الإيجابية — ولكن بوصفه سلطة إدارية عامة فى شأن من شئون إدارة مرفق عام هو قصر المنتزه وما يتصل به من مباني ملحقة ومجاورة ثم صدر قرار محافظ الاسكندرية رقم ١٩٥ لسنة ١٩٨٠ تنفيذا لقرار وزير السياحة والطيران المدني . وعلى ذلك يكون طعن المدعية واردا على قرار إدارى صادر من سلطة إدارية فى شأن من شئون إدارة مال عام هو قصر المنتزه ووصفه بأكمله مع ملحقاته تحق إدارة رئاسة الجمهورية . وبهذه الصفة يكون القرار الإدارى المطعون فيه قرارا إداريا بالمعنى الاصطلاحي للقرار الإدارى فى تطبيق قانون مجلس الدولة وفى فقه القانون الإدارى ويكون طلب المدعية الحكم بوقف تنفيذه بصفة مستعجلة وفى الموضوع الحكم بلغائه مما يدخل فى الاختصاص الولائي والنوعى لحكمة القضاء الإدارى طبقا لقانون مجلس الدولة . ويضاف الى ذلك أن القصور التى كانت ملكا

خاصا للأسرة الملكية في مصر أصبحت بعد مصادرتها لمصلحة الشعب وإيلولة ملكيتها للدولة من الأموال العامة وهي بهذه الصفة لا ترد الإجارة التي يقتصر ورودها على المال الملوك ملكية خاصة والقصور المذكورة مخصصة بقوة القانون للخدمة العامة للشعب ولا يجوز الانتفاع بها على أى وجه الا بموجب ترخيص من السلطة الادارية العامة صاحبة الولاية قانونا في اصدار تراخيص الانتفاع بهذه القصور ويسرى ذلك على عقود الايجار التي صدرت بعض الافراد ومنهم المدعية للانتفاع بجزء من مبنى المطبخ الملحق بالحرملك الكائن بحدائق المنتزه والملحق بقصر المنتزه اذ أن التكييف القانوني لهذه الإجارة أنها تتضمن ترخيصا بالانتفاع بجزء من أموال الدولة العامة وعلى ذلك تكون المنازعة حول احقية الادارة في اثناء الترخيص بانتفاع المدعية بجزء من ملحقات قصر المنتزه من الاختصاص الولائي لمحكمة القضاء الادارى طبقا لاحكام قانون مجلس الدولة وتكون محكمة القضاء الادارى بالاسكندرية هي المحكمة المختصة بنظر هذه المنازعة . واذا قضى الحكم المطعون فيه بعدم اختصاص محكمة القضاء الادارى بالاسكندرية بنظر الدعوى وبإحالتها الى محكمة الاسكندرية الابتدائية فإنه يكون معيبا في القانون وفي غير محله ، الامر الذى يوجب الحكم بالفساخ وباختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظر الدعوى وباختصاص دائرة القضاء الادارى بالاسكندرية بنظرها وبإعادتها اليها للفصل في موضوعها مجددا .

ومن حيث انه لما تقدمت منه بتعيين الحكم بقبول الطعن شكلا وفي موضوعه بالفناء الحكم المطعون فيه وباختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظر الدعوى وبإعادتها الى دائرة القضاء الادارى بالاسكندرية للفصل فيها ، ولا مصروفات عن الطعن المقام من رئيس هيئة مفوضى الدولة .



## الفصل الثاني

### الإملاك العامة ذات الصلة بالرئ والصرف

قاعدة رقم ( ٢٢٨ )

المادة :

هيئة وزارة الأشغال العامة على الإملاك العامة ذات الصلة بالرئ والصرف - المنشآت التي تقيها لهذا الغرض - عدم خضوعها لترخيص خاص من الجهة القائمة على أعمال التنظيم - خضوع المنشآت الأخرى

ملخص الفتوى :

يبين من استقراء نصوص قانون الرئ والصرف رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٢ أن المشرع وإن كان قد أورد وزارة الأشغال العمومية - بحكم وظيفتها ومسئوليتها الملقاة على عاتقها دون سائر الوزارات الأخرى - بالهيئة العامة ومطلق الإشراف على الإملاك العامة ذات الصلة بالرئ والصرف المشار إليها ، وخولها نوعاً من الارتفاق على أملاك الأفراد المحصورة بين الجسور العامة ، إلا أن هذه الهيئة الممنوحة للوزارة يجب أن تؤخذ بطولية بطلتها ، وأن تنسر في ضوء حكمتها ، وهي على ما يبين من مواد القانون ومن مذكرته التفسيرية ، موازنة مياه الرئ والصرف ، ووقاية الجسور والمنشآت العامة ذات الصلة بالرئ والصرف وصيانتها وترميمها ، ووقاية الأراضي والقرى من خطر التآكل وغوائل الفيضان ، وتنظيم استعمال الكافة لطريق الرئ والصرف استعمالاً يتجلى فيه العدل وتصلان به المصلحة العامة . ويتفرع من ذلك أن جميع المنشآت التي تقيها وزارة الأشغال العمومية في سبيل تحقيق فرض من هذه الأغراض كجسأ تقيها لأعمال الموازنة ، أو مستعمرة تنشئها من أجل الشروع في إقامة سد أو خزان - مثل هذه المنشآت التي تجريها الوزارة على الإملاك العامة ذات الصلة بالرئ والصرف لا تحتاج إلى ترخيص خاص من الجهة القائمة على أعمال التنظيم ، ذلك أن اللجوء في هذه الحالات إلى جهة التنظيم يتناقض وفكرة الهيئة العامة والإشراف المطلق المخولين للوزارة على هذه الأموال ،

( م ٢٢ - ج ٥ )

وفيه تعويق لها عن أداء مهمتها ، فقد يتسم العمل بطابع السرعة والاهمية ، أو يترتب على تأخير تنفيذه خطر داهم قد يتعذر تداركه . وفيما عدا هذه الاعمال المتصلة بموازنة المياه وكثالة استعمالها أو بوقاية وصيانة وترميم الجسور العامة ، فإنه يلزم وزارة الاشغال العمومية في مباتيها الخارجة عن هذا النطاق أن ترجع - كأي شخص آخر - الى السلطة القائمة على اعمال التنظيم للترخيص لها باجراء العمل خضوعا لاحكام قانون المباني رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ الذي ينص في أولى مواده على أنه لا يجوز لاحد أن ينشئ بناء أو . . الخ إلا بعد الحصول على ترخيص . . وهو نص عام ينطبق على جميع الاشخاص الطبيعيين والاشخاص المعنوية الخاصة أو العامة . ولم يرد عليه ما يحدده أو يقيدده سوى هذا النص الوارد في القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ خلاصا بهيئة الاشغال على الابوال العامة ذات الصلة بالرى والصرف .

( فتوى ٤٤٥ - في ٢٨/٦/١٩٥٦ )

#### قاعدة رقم ( ٢٢٩ )

##### المبدأ :

عدم جواز اجراء أى عمل خالص داخل حدود الاملاك العامة ذات الصلة بالرى والصرف ولا احداث تعديل فيها بغير ترخيص من وزارة الرى وبالشروط التي تقررها وبعد أداء الرسم الذي يعينه وزير الرى بقرار منه - كما لا يجوز لتفتيش المناجم والمحاجر داخل حدود هذه الاملاك أن يبرم عقودا أو يعطى تراخيص باستغلال الرمال أو الطمي أو الاتربة الا اذا مهنت اليه وزارة الرى بذلك وبمراعاة الشروط التي يتفق عليها بينه وبين الوزارة المذكورة - أساس ذلك من احكام القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن الرى والصرف والقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن المناجم والمحاجر

##### ملخص الفتوى :

أن المادة الاولى من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن الرى والصرف تنص على ان الاملاك العامة ذات الصلة بالرى والصرف هي :

( ١ ) مجرى النيل وجسور الحياض والحوش العامة وجسورها وتدخل في مجرى النيل لجميع الاراضى الواقعة بين الجسور .

.. (ب) جميع الترع والمصارف العامة وجسورها وجميع الاراضى والمنشآت الواقعة بين تلك الجسور .

وتنص المادة الخامسة على أن لوزارة الاشغال العمومية ( الرى ) الهيئة العامة ومطلق الاشراف على الاملاك العامة المنصوص عليها فى المادة الاولى .

ومع ذلك وبدون اخلال لاحكام هذا القانون يجوز لوزارة الاشغال العمومية ( الرى ) أن تمهد بأى جزء من هذه الاملاك العامة الى أية مصلحة حكومية أو الى أى من مجالس المديرية أو المجالس البلدية أو الى أية هيئة أخرى بناء على طلبها .

ولهذه المصالح أن تصدر تراخيص من أى نوع كان بعمرتها وبالشروط التى يتفق عليها بين وزارة الاشغال العمومية والجهة المسلم اليها تلك الاملاك العامة بما يكفل الغرض الاصلى منها ويسرى هذا الحكم على جميع ما سبق تسليمه الى هذه الهيئات .

وتنص المادة الثامنة على انه لا يجوز زراعة الاراضى المملوكة للدولة الواقعة داخل جسور النيل أو مساطيعه . . أو استعمالها لاي غرض يغير ترخيص من وزارة الاشغال العمومية ( الرى ) التى لها أن تقيد الترخيص بالشروط التى تراها لازمة لمنع الاضرار بمصالح الرى بالصرف .

وتنص المادة ٢٢ على أنه مع مراعاة ما جاء بالمادة الخامسة لا يجوز اجراء أى عمل خاص داخل حدود الاملاك العامة ذات الصلة بالرى والصرف ولا احداث تعديل فيها بغير ترخيص من وزارة الاشغال العمومية وبالشروط التى تقرها وبعد اداء رسم يعينه وزير الاشغال بقرار منه ولا يجوز أن تزيد مدة الترخيص على عشر سنوات ، ومع ذلك فلوزارة الاشغال العمومية عند انتهاء مدة الترخيص أن تمنح ترخيصا جديدا بالشروط التى تراها .

وتنص المادة ٢٧ من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمناجم

والمحاجر على أن تؤدي اتاوة عن مواد المحاجر في نهاية كل سنة أشهر مباشرة بالفئات الآتية :

٢٠ مليا عن المتر المكعب من الرمال والطين والأتربة ( ما عدا ناتج تطهير النيل والترع والمصارف .

ومن حيث أنه يستفاد من هذه النصوص أن لوزارة الري الهيمنة ومطلق الإشراف على جميع الإهلاك العامة ذات الصلة بالرى والصرف التى حددتها المادة الأولى من القانون السالف ذكره وأنه لا يجوز إحداثه أى عمل داخل هذه الإهلاك بغير ترخيص من وزارة الري وبالشروط التى تقررها وبعد أداء الرسم المقرر ، وأن لوزارة الري أن تعهد بجزء من الإهلاك العامة ذات الصلة بالرى والصرف الى أية مصلحة حكومية أو هيئة عامة أخرى بناء على طلبها وذلك بما لها من سلطة تقديرية حولها لها المادة الخامسة من قانون الري والصرف . وللجهة التى عهد إليها بجزء من الإهلاك العامة أن تصدر تراخيصا بالشروط التى يتفق عليها بين وزارة الري والجهة المسلمة إليها تلك الإهلاك العامة .

ولا يغير من هذا النظر أن قانون المناجم والمحاجر قانون عام يكره تطبيقه وجود مادة المحاجر فى أى مكان من أراضي الجمهورية العربية المتحدة أو مياهها الإقليمية فإن هذا المنوم لا يترتب عليه إلغاء ما نص عليه القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٢ بالنسبة للإهلاك العامة ذات الصلة بالرى والصرف بل أن قانون المحاجر ذاته رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ قد استثنى من الاتاوة المنصوص عليها فيه ناتج تطهير النيل والترع والمصارف .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى انه لا يجوز اجراء أى عمل خاص داخل حدود الإهلاك العامة ذات الصلة بالرى والصرف ولا إحداث تعديل فيها بغير ترخيص من وزارة الري وبالشروط التى تقررها وبعد أداء الرسم الذى يعينه وزير الري بقرار منه .

ولا يجوز داخل حدود هذه الإهلاك لتفتيش المناجم والمحاجر أن يبرم عقود أو يعطى تراخيص باستغلال الرمال أو الطين أو الأتربة الا اذا

عنحت اليه وزارة الري بذلك وتلقوا على يده ما يتفق عليها بينه وبين  
الوزارة المذكور بما يكفل المحافظة على القرض الاصلى منها .

( مئوى ٥٤٥ - فى ١٨/٥/١٩٦٩ )

### قاعدة رقم ( ٢٤٠ )

المادة :

جسور النيل - تعتبر مالا عابا .

ملخص الفتوى :

كانت المادة الاولى من الامر العالى الصادر بتاريخ ٢٢ من ابريل  
سنة ١٨١٤ بشأن الترع والجسور ، تقضى بان الترع العمومية وهى  
المدة لرى اراضى بلدين او اكثر تعد من المنافع العمومية ، وتقضى المادة  
الاولى بقرة ( ١ ) من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ بشأن الرى والصرف ،  
بان مجرى النيل وجسوره يعتبر من الاملاك العامة ذات الصلة بالرى  
والصرف .

ويستفاد من هذين النصين ان جسر النيل يعتبر من الاموال العامة .  
المشار اليها فى المادة ٩ من القانون المحدث السابق والمادة ٨٧ من  
القانون المحدث الحالى .

( مئوى ٢٠٩ - فى ٢/٥/١٩٦٠ )

### قاعدة رقم ( ٢٤١ )

المادة :

جسور النيل - استعمالها - مقابل الانتفاع الخاص بها - سرد  
التشريعات المنظمة لذلك - الاستعمال المشترك لهذه الجسور يكون بالمرور  
عليها او بشحن المراكب وتفرغها فى المراسى المعدة لذلك - الاستعمال  
الخاص بقرار وزير الاشغال الصادر فى ٢٨/١٢/١٩٥٧ وبالقانون رقم ٦٨  
لسنة ١٩٥٢ وبالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٥٧ فى شأن المراسى وتنظيم الرسو

## في المياه الداخلية — مثال بالنسبة لمرسى شركة أسمنت بورتلاند بجبلواين على شاطئ النيل .

### ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من الامر الملكي الصادر بتاريخ ٢٢ من فبراير سنة ١٨٩٤ تنص على ان « يراد بالترعة مجرى معد لرى أراضي أكثر من بلدين كلها أو بعضها ، وتعتبر جميع الترع من هذا القبيل . عبومية ونفقة انشائها وصيانتها في الغالب على الحكومة » ، وهي تعد من الاموال العمومية وليس التسويغ للأفراد باستعمال جسورها واشغال تلك الجسور الا من بلب الضاحل وذلك عملاً بأحكام المادة الجارية والعشرين من امرنا هذا » . وقد نصت المادة الجارية والعشرين من هذا الامر على انه « يجوز زراعة الجسور غير المعدة للمرور ، وأنواع التربة النيلية على نحو العادة المألوفة غير أنه لا يجوز للزارع فيها مطالبة الحكومة بشئ عن التلف الذي يحصل لزراعته بسبب أعمال الإصلاحات والتطهير اللازمة » ونصت المادة السادسة والعشرون على أنه يسوَّغ لأصحاب المراكب في كل حين شحن مراكبهم وتزويدها في جميع الموارد المعدة لذلك سواء كانت على جسور النيل أم على جسور الفرع بشرط ألا يحدث عن ذلك ضرر ما يهدد الجسور ، ولا يمنع من السير عليها . ونصت المادة الثانية والثلاثون ( فقرة ب ) على عقاب من يقيم بناء من الابنية أو دولا ب هدير أو ساقية أو ما شاكل ذلك على جسور النيل أو الترع أو المصارف العمومية . . . وكل بناء أو آلة تقام على هذه الكيفية تزال حالا ( ويجوز اقالة الشادوف والنظلة والطبورة بشرط ألا تحدث أدنى قطع أو تلف في الجسر ) وينص القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ بشأن الري والصرف والذي ألقي الامر العالي سلف الذكر في المادة الاولى فقرة ( د ) على ان الاملاك العامة ذات الصلة بالري والصرف هي مجرى النيل وجسوره ، وينص في المادة الثانية والعشرين على انه « لا يجوز اجراء أى عمل خاص داخل حدود الاملاك العامة ذات الصلة بالري والصرف ولا احداث تغيير فيها بغير ترخيص من وزارة الاشغال وبالشروط التي تقررها ، وبعد أداء رسم يعينه وزير الاشغال بقرار منه ، ولا يجوز أن تزيد مدة الترخيص على عشر سنوات . . . » وتنص المادة التاسعة والستون ، على انه لا يجوز لاية ذهبية أو عوامة أو رفاج أو أية عائمة أن ترسو على شاطئ النيل . أو

نروعه أو الترع أو المصارف أو أى مجرى عام ، وكذلك على معدية تستعمل للنقل الا بعد أن تحصل على تصريح بذلك من وزارة الاشغال العمومية نظير جمل معين تعينه الوزارة ، على الا يخل ذلك بما يجب اتخاذه من الاجراءات الاخرى طبقا للقوانين واللوائح » وتنص المادة السبعون على انه « لا يجوز لاية عائمة كانت أن ترسو ولو بصفة مؤقتة على الشواطئ المذكور آنفا الا في المراسى التى تعين لذلك بمعرفة وزارة الاشغال العمومية والا كان لتفتيش الرى الحق في نقل هذه العائمة على نفقة صاحبها . . . » وتنص المادة الحادية والسبعون على انه « مع عدم الاخلال بأحكام المادة السابقة يكون لاصحاب المراكب في كل وقت شحن مراكبهم وتفريغها في المراسى التى تعين لذلك بمعرفة وزارة الاشغال العمومية » . وينص القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن المراسى وتنظيم الرسو في المياه الداخلية في المادة الاولى على انه « في تطبيق احكام هذا القانون يقصد بالمرسى كل ميناء أو رصيف أو اسكلة ( سقالة ) أو ساحت أو شاطئ أو حوض للمراكب أو قزق أو برطوم أو أية منشأة اخرى اعدت لتستقر عليها المراكب في المياه الداخلية » وتنص المادة الرابعة من هذا القانون على انه « يجوز لوزارة الاشغال العمومية الترخيص في انشاء مراسى خاصة على الا تستعمل هذه المراسى كاسواق » وتنص المادة الخامسة على ان يؤدى لوزارة الاشغال العمومية رسم رسو يمينه وزير الاشغال العمومية بقرار منه بحيث لا يجاوز الحدود الاتية :

— من المراسى الخاصة جنيه واحد من كل متر طولى في السنة » .

ويستفاد من هذه النصوص أن المشرع يرى أن استعمال جسور النيل بصفتها من الاموال العامة — استعمالا مشتركاً يكون بالمرور عليها أو بشحن المراكب وتفريغها في المراسى المعدة لذلك في هذه الجسور ، وفيما مدا هذه الحالات يكون الاستعمال خاصا ، وقد أشار الامر العالى الصادر في ٢٢ من فبراير سنة ١٨٩٤ الى امثلة لهذا الاستعمال الخاص وهى « اقامة بناء من الابنية أو دولا ب هدير أو ساقية بشرط عدم الاضرار بالجسر ، وعمره القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ بشأن الرى والصرف بانه أى عمل خلص داخل حدود الاملاك العامة ذات الصلة بالرى والصرف »

وقد صعد القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن المراسى وتنظيم الرسو في المياه الداخلية منظمة نوعا معينا من أنواع الاستعمال الخاص وهو الرسو على شواطئ المياه الداخلية .

هكذا الى ان الامر العالى الصادر بتاريخ ٢٢ من فبراير سنة ١٨٩٤ بلائحة الترع والجسور لم يعرض لموضوع مقابل استعمال جسور النيل استعمالا خاصا باى تنظيم . أما قانون الرى والصرف رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ فقد نص على اداء مقابل لهذا الاستعمال يحدد مقداراه وزير الاشغال ثم حدد القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن المراسى وتنظيم الرسو في المياه الداخلية مقابل الاستعمال الخاص في احدى صوره وهو المرسى بجنييه واحد من كل متر طولى من المرسى في السنة .

واته وان كان الامر العالى سالف الذكر لم ينص على مقابل اقلية المرسى الا انه لم يحظر على الجهة الادارية فرض هذا المقابل ، اعمالا لحقها الاصيل الذى يخلوها أن تستادى الافراد مقابلا لانتفاعهم بالمال العام انتفاعا خاصا ، ومن ثم يكون قرار وزير الاشغال الصادر بتاريخ ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٢٧ بتحديد قيمة الانتفاع بجسر النيل عن طريق وضع سقاي ( مراسى ) على أساس جنييهين من كل متر طولى أو كسرة قرارا صحيحا مطابقا للقانون ، وعلى مقتضى ذلك يكون للجهة الادارية حق مطالبة الافراد الذين يستعملون جسور النيل كمراسى خاصة باداء المقابل الذى فرضه هذا القرار .

وعلى هدى ما تقدم تكون شركة اسمنت بورتلاند بطوان اذ اتأمت دون ترخيص مرسى على شاطئ النيل مسئولة عن اداء المقابل المنصوص عليه في قرار وزير الاشغال الصادر بتاريخ ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٢٧ .

( فتوى ٢٠٩ - في ١٩٦٠/٣/٥ )

قاعدة رقم ( ٢٤٢ )

المبدأ :

القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ بشأن الرى والصرف — سلطة وزارة الرى في وضع شروط منح تراخيص اقلية منشآت داخل الاهلاك العامة



**ذات الصلة بالرى والصرف — التزام المؤسسة المصرية العامة للكهرباء بإداء رسوم وإيجار التراخيص التى منحت لها لإد كبلات بترعة المحمودية .**

#### **ملخص الفتوى :**

أن المادة ( ١ ) من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ بشأن الرى والصرف تنص على أن « الاملاك العامة ذات الصلة بالصرف والرى هى :

(١) . . . . . (ب) الترع العامة والمصارف العامة وجسورها وكذلك الاراضى والمنشآت الواقعة بين تلك الجسور وذلك ما لم تكن مملوكة ملكية خاصة للدولة أو لغيرها » .

وتنص المادة (٤) من هذا القانون على أن « تشرف وزارة الرى على الاملاك العامة المنصوص عليها فى المادة (١) ومع ذلك يجوز للوزارة أن تعهد بالإشراف على أى جزء من هذه الاملاك الى احدى جهات الادارة المركزية أو وحدات الادارة المحلية أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة ولا يجوز لهذه الجهات أن تقيم منشآت أو تغرس أشجارا فى هذه الاملاك أو أن ترخص فى ذلك الا بعد موافقة وزارة الرى » .

وتنص المادة ٧ من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ المشار اليه على أنه « لا يجوز زراعة الاراضى المملوكة للدولة والواقعة داخل جسور النيل أو داخل جسور الترع العامة والمصارف أو استعمالها لاي غرض الا بترخيص من وزارة الرى وطبقا للشروط التى تحددها » .

وتنص المادة (٢٠) من قانون الرى والصرف على أنه « لا يجوز إجراء أى عمل خاص داخل حدود الاملاك العامة ذات الصلة بالرى والصرف أو أحداث تعديل فيها الا بترخيص من وزارة الرى وطبقا للشروط التى تحددها ويمنح الترخيص لمدة لا تزيد على عشر سنوات قابلة للتجديد بعد أداء رسم يصدر بتحديد قرار من وزير الرى على ألا يتجاوز مقداره جنيهاً ويستحق الرسم ذاته على تجديد الترخيص » .

ومن حيث أنه بتاريخ ١٩/١٠/١٩٦٥ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧٢٦ لسنة ١٩٦٥ بإنشاء مؤسسة عامة تسمى المؤسسة المصرية

العملية للكهرباء وتعتبر مؤسسة عامة في تطبيق القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ وتلحق بوزارة الصناعة والثروة المعدنية والكهرباء وتبعية وزير الصناعة والثروة المعدنية والكهرباء ويكون مركزها مدينة القاهرة .

وبتاريخ ١٩٧٦/٢/٤ صدر القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء هيئة كهرباء مصر ونص في المادة (١) على أنه « تنشأ هيئة عامة تسمى « هيئة كهرباء مصر » تكون لها الشخصية الاعتبارية وتتبع وزير الكهرباء ويكون مركزها مدينة القاهرة وتخضع الهيئة للأحكام الواردة في هذا القانون » .

ومن حيث أنه باستقراء نصوص قانون الري والصرف رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ السابق ذكرها فإن الترع تعد من الاملاك العامة ذات الصلة بالري والصرف ولذلك فانها تخضع لإشراف وزارة الري فلا يجوز اقامة منشآت بمجرأها الا بترخيص من تلك الوزارة وبالشروط التي تحددها ويعد اداء الرسم المنصوص عليه بالمادة ( ٢٠ ) من هذا القانون .

ومن حيث أن مرفق الكهرباء قد قام بمد الكبلات بترعة المحبوبة واستصدر التراخيص الخاصة بذلك من وزارة الري في وقت كن فيه مدارا بواسطة مؤسسة عامة سنة ١٩٧٢ ، ولما كان قانون المؤسسات العامة رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ قد قرر في المادة (٢٧) إعفاء المؤسسات العامة من بعض الضرائب والرسوم وليس من بينها الرسوم المنصوص عليها في قانون الري والصرف رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ .

ومن حيث أن قانون الري والصرف رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ قد خول وزارة الري سلطة وضع شروط منح تراخيص اقامة منشآت داخل الاملاك العامة ذات الصلة فانه يكون من حق هذه الوزارة أن تشترط لمنح الترخيص سدادها ايجار محدد كمقابل للانتفاع بهذه الاملاك واداء تأمين مؤقت لضمان سداد الايجار والرسوم كما يكون لها أن تشترط اداء تأمين دائم لضمان استمرار تنفيذ المواصفات الهندسية ولواجهة اى اضرار قد تلحق بالمالك الري .

ومن حيث أنه بناء على ما تقدم تكون المؤسسة المصرية العامة للكهرباء ملزمة بأداء رسوم وإيجار التراخيص التي منحت لها لمد كابلات بترعة المحمودية ويكون على وزارة الري أن ترد لها ما يبقى من التأمين المؤقت بعد خصم ما عليها من إيجار ورسوم وليس للمؤسسة أن تطالب برد التأمين الدائم طالما أنه مخصص لمواجهة الأضرار التي قد تصيب التربة نتيجة لمد الكابلات بها ولضمان استمرار تنفيذ المواصفات الهندسية وإزالة الكابلات عند الاستغناء عنها » .

( فتوى ٥١١ — في ١٩٧٧/٧/٤ )

#### قاعدة رقم ( ٢٤٣ )

##### المبدأ :

وجوب أعمال احكام قانون نزع الملكية رقم ١٧٧ لسنة ١٩٥٤ عند تحويل المصرف الخاص أو المسقاة الخاصة الى مجرى عام بقرار من الوزير سواء بالنسبة للمساحة التي يشغلها المجرى أو المساحات اللازمة له — أسس ذلك — أن المشرع في القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ بشأن الري والصرف أتى بإحكام مغيرة عن تلك التي تضمنها القانون القديم للري .

##### ملخص الفتوى :

أن القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ في شأن الري والصرف كان ينص في المادة الرابعة على أنه « يجوز بقرار من وزير الأشغال العمومية أن تعتبر أية مسقاة أو مصرف خاص ترعة عامة أو مصرفا عاما إذا كانت هذه المسقاة متصلة مباشرة بالنيل أو بترعة عامة وتستمد المياه من أيهما أو إذا كان المصرف الخاص متصلا مباشرة بالنيل أو بمصرف عام أو بحيرة ويصب في أي منهما » .

ولا تدفع الحكومة تعويضات عن الأرض المشغولة بالمسقاة أو المصرف قبل اعتباره عاما .

على أنه إذا استلزم اعتبار المجرى الخاص — مسقاة أو مصرف — مجرى عامة أضافة لمساحات أخرى من الأراضي المجاورة لتوسيعه فيؤدي .

تبقى هذه الحالة تعويض عن المسطح بأكمله مع مراعاة احكام التقرة السابقة .

كما تبين للجمعية العمومية أن القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ بشأن الرى والصرف قضى فى المادة ٨٦ بإلغاء القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ .  
مسائل الذكر ونص فى المادة الثالثة على أنه « فى غير اخللال بأحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه يجوز بقرار من وزير الرى أن تعتبر أية مسقاة خاصة أو مصرف خاص ترعة عامة أو مصرف عاما إذا كانت هذه المسقاة أو ذلك المصرف متصلا مباشرة بالنيل أو بترعة عامة أو بمصرف عام أو بحيرة ، كما يجوز بقرار منه نزع ملكية المسطحات الأخرى اللازمة لاستكمال المنفعة العامة » .

وحاصل ما تقدم أن المشرع اتجه فى قانون الرى القديم رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ الى عدم تعويض ملاك المسقاة أو المصرف الخاص عن المساحة التى يشغلها أى منهما عند تحويلها الى مجرى عام بقرار من وزير الرى .  
وقصر حقهم فى التعويض على المسطحات المجاورة التى تضاف الى المجرى لتوسيعه . بيد أنه فى القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ المعمول به حاليا سلك مسلكا آخر اذ قضى بداءة بوجوب أعمال أحكام قانون نزع الملكية رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ عند تحويل المصرف الخاص أو المسقاة الخاصة الى مجرى عام بقرار من الوزير سواء بالنسبة للمساحة التى يشغلها المجرى أو المساحات اللازمة له . ومن ثم فإن تلك المغيرة فى النصوص والأحكام تكشف بجلده عن وجوب اتباع إجراءات وقواعد قانون نزع الملكية رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ عند تحويل المصرف الخاص أو المسقاة الخاصة الى مجرى عام بقرار من وزير الرى وفقا لحكم المادة ٣ من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى وجوب اتباع إجراءات وأحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه عند تحويل المسقاة الخاصة الى مجرى عام بقرار من وزير الرى .

## قاعدة رقم ( ٢٤٤ )

### المبدأ :

مفاد نص الفقرة الاولى من المادة الاولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ بشأن الرى والصرف أن مجرى النيل وجسوره وجميع الاراضى الواقعة بين الجسور تعتبر بحكم القانون من الاملاك العامة ذات الصلة بالرى والصرف

الفقرة الثانية من المادة الاولى استتقت كل ارض او منشآت تكون مملوكة ملكية خاصة للدولة او مملوكة لغيرها — هذا الاستثناء وارد على خلاف القرينة القانونية الواردة بالفقرة الاولى — يتعين على من يدعى انه يملك ملكية خاصة لارض او منشأة داخل حدود الاملاك العامة ان يثبت بتحليل قانونى قاطع وجود ملكية خاصة داخل هذه الاملاك العامة — المانتان ٧ و ٢٠ من القانون المذكور قد اجازتا لوزارة الرى الترخيص باجراء عمل خاص داخل الاملاك العامة طبقا للشروط والقيود الواردة بالمواد من ٢٠ الى ٢٩ من القانون — ادعاء استئجار ارض اقيم عليها مصنع دون دليل او اثبات وعدم سبق الحصول على ترخيص من وزارة الرى بالقامة المصنع — قرار الجهة الادارية بإزالة المصنع واعادة الشيء الى اصله قرارا صحيح يتفق وحكم القانون •

### ملخص الحكم :

ان المادة الاولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ بشأن الرى والصرف تنص على ان الاملاك العامة ذات الصلة بالرى والصرف هي :

— مجرى النيل وجسوره وتدخل في مجرى النيل جميع الاراضى الواقعة بين الجسور • ويستثنى من ذلك كل ارض او منشأة تكون مملوكة ملكية خاصة للدولة او مملوكة لغيرها •

— الترع العامة والمصارف العامة وجسورها وكذلك الاراضى والمنشآت الواقعة بين تلك الجسور وذلك ما لم تكن مملوكة ملكية خاصة للدولة او غيرها .. وتنص المادة ٤ من القانون المذكور على انه « تشرف وزارة الرى على الاملاك العامة المنصوص عليها في المادة (١) ومع ذلك يجوز للوزارة أن تتعهد بالاشراف على أى جزء من هذه الاملاك الى احدى جهات الادارة المركزية او وحدات الادارة المحلية او الهيئات العامة او

المؤسسات العامة ، ولا يجوز لهذه الجهات أن تقيم منشآت أو تفرس  
أشجار في هذه الأملاك أو أن ترخص في ذلك إلا بعد موافقة وزير الري «  
وتنص المادة ٩ من ذات القانون على أن « تعتبر الأراضي المملوكة للأفراد  
.. وللأشخاص الاعتبارية الخاصة أو الداخلة في الملكية الخاصة للحكومة أو  
غيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة والمحصورة بين جسور النيل أو  
جسور الترع والمصارف العامة والأراضي الواقعة خارج تلك الجسور  
لمسافة ثلاثين مترا بالنسبة إلى جسور النيل وعشرين مترا خارج منافع  
الترع والمصارف محمية بالقيود الآتية لأغراض العامة للري والصرف  
حتى ولو سلمت تلك الجسور إلى إحدى الجهات المبينة في المادة ٤ .

— لا يجوز بغير ترخيص من وزارة الري إجراء أى عمل بالأراضي  
المذكورة أو أحداث ضرر بها من شأنه تعريض سلامة الجسور للخطر أو  
التأثير في التيار تأثيرا يضر بهذه الجسور أو بأراضي أو بمنشآت أخرى .. »

وتنص المادة ٧ من ذات القانون على أنه « لا يجوز زراعة الأراضي  
المملوكة للدولة والواقعة داخل جسور الترع والمصارف العامة أو استعمالها  
إلاى فرض الا بترخيص من وزارة الري طبقا للشروط التي تحددها . » .

وتنص المادة ٢٠ من القانون على أنه « لا يجوز إجراء أى عمل  
خاص داخل حدود الأملاك العامة ذات الصلة بالري والصرف أو أحداث  
تعديل فيها الا بترخيص من وزارة الري طبقا للشروط التي تحددها ، وينع  
الترخيص لمدة لا تزيد على عشر سنوات قابلة للتجديد .. » ومفاد ما تقدم  
أنه طبقا لحكم المادة الأولى من القانون المذكور فإن مجرى النيل وجسوره  
.. وجميع الأراضي الواقعة بين الجسور تعتبر بحكم القانون من الأملاك  
العامة ذات الصلة بالري والصرف وإذا كانت الفترة الثانية من هذه المادة  
قد استثنت من ذلك كل أرض أو منشآت تكون مملوكة ملكية خاصة للدولة  
أو مملوكة لغيرها ، إلا أن الاستثناء ، وهو وارد على خلاف قرينة قانونية  
باعتبار مجرى النيل وجسوره وجميع الأراضي الواقعة بين الجسور من  
الأملاك العامة ، منوط بإثبات الملكية الخاصة للدولة أو لغيرها للأراضي  
أو المنشآت الواقعة في حدود تلك الأملاك العامة أى أن عبء الإثبات والحالة  
هذه ، ملقى على عاتق من يدعى أنه يملك ملكية خاصة لأرض أو منشأة

داخل حدود الاملاك العامة المشار اليها ، فان لم يثبت بطلان قانونى قاطع وجوزد ملكية خاصة داخل هذه الاملاك العامة فالاصل هو ما قرره القانون من اعتبار مجرى النيل وجسوره وجبيع الاراضى الواقعة بين الجسور من الاملاك العامة ، وأن وزارة الري أو غيرها من جهات الادارة لا تملك أن تقر لاحد بملكية او بحق عينى خاص له على هذه الاملاك وعلى خلاف حكم القانون ، ذلك أنه لا يجوز التصرف فى الاموال العامة طبقا لحكم المادة ٨٧ من القانون المدنى ، ولان يد الوزارة على هذه الاملاك طبقا لتصریح المادة ٤ من قانون الري والصرف المشار اليه هى يد اشراف ، غاية الامر أن كلا من المادتين ٧ و ٢٠ من هذا القانون قد اجازتا لوزارة الري الترخيص بإجراء عمل خاص داخل الاملاك العامة المشار اليها طبقا للشروط والمواد المنصوص عليها فى المواد من ٢٠ الى ٢٩ من القانون .

ومن حيث أنه ولئن قرر المطعون ضده فى دعواه أنه يستأجر الارض التى أقيم عليها المصنع ، موضوع هذه المنازعة من مالكا الا أنه لم يقوم أى دليل أو اثبات على صحة هذا الزعم ، بل أن مهندس الري المختص قرر أمام هذه المحكمة أن تلك الارض تقع فى املك الدولة العامة وقدم رسما كرويكيا يبين منه أن المصنع قد أقيم على مسطح النيل أى على الارض التى تقع بين مجرى النيل وجسره الغربى والتى تعتبر من الاملاك العامة للدولة طبقا لحكم المادة الاولى من قانون الري والصرف طالما لم يقيم الدليل بسند قاطع على عكس ذلك .

ومن حيث أنه متى كان الثابت أن المصنع موضوع المنازعة ، قد أقيم على مسطح النيل الذى يعتبر بحكم القانون أرضا تدخل فى الاملاك العامة ذات الصلة بالري والصرف .

ومن حيث أن الثابت من الاوراق أن المطعون ضده لم يحصل على ترخيص من وزارة الري بإقامة المصنع موضوع المنازعة ، على الاملاك العامة ذات الصلة بالري والصرف حسبما تقتضى به المادة ٢٠ من القانون

تمن ثم فإن القرار المطعون فيه فيما تضمنه من إلزام المطعون ضده بإزالة المنع وإعادة الشيء إلى أصله يكون قد قلم على سبب صحيح يتفق وحكم القانون ، وإذ ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب فإنه يكون قد خالف حكم القانون وأخطأ في تطبيقه ويتعين من ثم الغضاء بالفائله ويرفض دعوى المطعون ضده .

( طعن ٦٦٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٤/١/١٤ )

### قاعدة رقم ( ٢٤٥ )

#### المبدأ :

عدم اجراء أى عمل داخل حدود الاملاك العامة ذات الصلة بالرأى والصرف الا بترخيص من وزارة الرأى - عدم استصدار ترخيص من جانب أفراد واقبله منشآت بالمخالفة لذلك - مخالفة القانون - ازالة .

#### ملخص الحكم :

من حيث أن القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ بشأن الرأى والصرف ينص في المادة الاولى منه على أن « الاملاك العامة ذات الصلة بالرأى والصرف هي :

( أ ) مجرى النيل وجسوره وتتدخل في مجرى النيل جميع الاراضى الواقعة بين الجسور . ويستثنى من ذلك كل أرض أو منشأة تكون مملوكة ملكية خاصة للدولة أو مملوكة لغيرها .

(ب) الترع العامة والمصارف العامة وجسورها وكذلك الاراضى والمنشآت الواقعة بين تلك الجسور ، وإذ لم تكن مملوكة ملكية خاصة للدولة أو لغيرها « وعلى ذلك . فالاصل أن مجرى النيل وجسوره وكل الاراضى الواقعة بين الجسور ومنها مسطح النيل تعتبر بحكم المادة الاولى من قانون الرأى والصرف رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ من الاملاك العامة ذات الصلة بالرأى والصرف التى تخضع لاحكام قانون الرأى والصرف ، الا انه يستثنى من ذلك كل أرض مملوكة ملكية خاصة للدولة أو للأفراد .



ومن حيث أن المادة ٢٠ من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ تنص على أنه « لا يجوز إجراء أى عمل داخل حدود الاملاك العامة ذات الصلة بالرى والصرف أو أحداث أى تعديل فيها الا بترخيص من وزارة الرى ومطابقا للشروط التى تحددها ويمنح الترخيص لمدة لا تزيد على عشر سنوات قابلة للتجديد . ومتى كان أرض مسطح النيل المقام عليها مصنع الطوب المملوك للمدعى من الاملاك العامة ذات الصلة بالرى والصرف فانه يكون من المتعين حظر القيام بأى عمل داخلها أو أحداث أى تعديل فيها الا بترخيص من وزارة الرى ، فلا يجوز تشغيل مصنع الطوب فيها وتشوين انتاج من الطوب فيها الا بترخيص من وزارة الرى .

والثابت — فى خصوص هذه المنازعة — أن المدعى لم يصدر له قط ترخيص بتشغيل مصنع الطوب الخاص به المقام على مسطح النيل المملوك ملكية عامة للدولة وذات الصلة بالرى والصرف ومن ثم يكون تشغيل هذا المصنع على مسطح النيل مخالفا لاحكام قانون الرى والصرف واجب الازالة ولا يشترط لتبرير قرار الازالة أن يكون من شأن تشغيل المصنع تعريض سلامة الجسور للخطر أو التأثير فى التيار تأثيرا يضر بجسور النيل أو بأراضى أو بنشآت أخرى .

ولكل ما تقدم يكون القرار الصادر من ادارة الرى بالجسيرة بإزالة مصنع الطوب قد جاء مطبقا لاحكام قانون الرى ، ويكون الحكم المطعون فيه اذا قضى بإلغاء قرار ازالة مصنع الطوب فى غير محله ، وعلى غير أساس سليم من القانون ، الامر الذى يضمن معه الحكم بإلغاء الحكم المطعون فيه ويرفض الدعوى بشقيها من طلبى وقف التنفيذ والالغاء .

( طعون ٩٦٢، ٩٦١، ٩٥٨، ٩٥٧ لسنة ٢٦ قى — جلسة ١٩٨٣/٤/٣ )

### الفصل الثالث

#### أملاك الدولة الخاصة

قاعدة رقم ( ٢٤٦ )

##### المبدأ :

تخصيص أملاك الدولة لا يكون إلا للأشخاص العامة — تحويل  
المؤسسة المصرية العامة للسياحة والفنادق الى شركة مساهمة مصرية —  
أثر ذلك — لا يجوز للشركة أن تضع يدها على أرض مملوكة للدولة .

##### ملخص الفتوى :

أن المادة ( ٧ ) من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ ببعض الأحكام  
الخاصة بشركات القطاع العام تنص على أن « يصدر قرار من رئيس  
مجلس الوزراء بتحديد المؤسسات العامة التي تمارس نشاطها بذاتها في  
تاريخ العمل بهذا القانون » وتستمر هذه المؤسسات في مباشرة هذا  
النشاط وفي مباشرة اختصاصاتها بالنسبة للوحدات الاقتصادية التابعة  
لها وذلك لمدة لا تتجاوز سنة شهور يتم خلالها بقرار من الوزير المختص  
تحويلها الى شركة عامة أو اندماج نشاطها في شركة قائمة ما لم يصدر  
بشأنها تشريع خاص أو قرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح من  
الوزير المختص بإنشاء هيئة عامة محل محلها أو بأبولة اختصاصاتها  
الى جهة أخرى .

وتطبيقا لهذا النص أصدر وزير السياحة القرار رقم ٥٠  
لسنة ١٩٧٦ بتحويل المؤسسة المصرية العامة للسياحة والفنادق الى  
شركة مساهمة مصرية تسمى الشركة العامة للسياحة والفنادق .

ولما كان مقتضى ذلك زوال الشخصية المعنوية للمؤسسة المذكورة  
ونشأة شخصية معنوية جديدة هي شخصية الشركة ، وكان تخصيص أموال  
الدولة لا يكون إلا للأشخاص العامة ويدور وجودا وعدما مع  
ثبوت تلك الشخصية العامة ، ومن ثم فانه بزوال الشخصية قد

انتهى في الحالة المعروضة ولا يجوز للشركة أن تضع يدها على أموال الدولة الخالصة إلا وفقا لأحكام القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ بشأن قواعد التصرف في العقارات المملوكة للدولة إذا ما توافرت شروطه . وعليه فإن الشركة تسلمت الأرض بتاريخ ١٩٧٦/٥/٣ فانها تلزم بسداد مقابل الاستغلال طبقا لأحكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى إلزام الشركة المصرية العامة للسياحة والفنادق بإداء أجر الأراضى المخصصة للاستغلال السياحى بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٥ لسنة ١٩٧٦ من تاريخ تسلمها لهذه الأراضى .

( ملف ١/٣/٤٢ — جلسة ١٩٨١/٤/٢٩ )

قاعدة رقم ( ٢٤٧ )

#### المبدأ :

ملكية الدولة للأراضى التى لا ملك لها — مثال بقطة أرض مقام عليها مبنى محطة الارصاد الجوية بجهة موط بالواحات الداخلة وقيام مصلحة السكك الحديدية والتلفونات والتليفونات بوضع يدها على هذه الأرض منذ سنة ١٩٣٦ — عدم اكتسابها للملكية هذه الأرض لأن وضع اليد كان نيابة عن الدولة ولحسابها إذ أن ميزانيتها كانت جزوا من ميزانية الدولة فى عام ١٩٥٧ ، ولما انفصلت ميزانية هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية عن ميزانية الدولة لم ترد تلك الأرض ضمن أصول الهيئة .

#### ملخص الفتوى :

وضمت الهيئة العامة للمواصلات السلكية واللاسلكية يدها على الأرض المتاعم عليها مبنى المحطة المذكورة مدة تزيد على خمس عشرة سنة دون عقد ، وكانت تؤجر هذا المبنى الى محطة الارصاد الجوية حتى ٩ من مارس سنة ١٩٦٠ ثم أبدت مصلحة الارصاد الجوية فى ١٩٦٠/٨/٨ رغبتها فى شراء المبنى المذكور . وقد استطلعت الهيئة رأى ادارة الفتوى والتشريع المختصة فيها اذا كان البيع يشمل الأرض والمبائى أم يقتصر

على تعويض المبتلى دون الارض على ضوء أحكام القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ بتنظيم تلك الاراضى الصحراوية فرأت هذه الادارة بكتلها رقم ٢٧١ فى ٣١ من يناير سنة ١٩٦١ احتية الهيئة العامة للمواصلات السلكية واللاسلكية فى ان تباع الارض - المذكورة وما عليها من مبان - لصحة الارصاد الجوية . وقد قامت المؤسسة العامة لتعمير الصحارى بدورها بعرض الامر على المستشار القانونى للمؤسسة فانتهى بكتابه رقم ١ - ٩١ / ف / ٦١ فى ١١ / ٢٧ / ١٩٦١ الى ان الارض المشار اليها ملكة للمؤسسة العامة لتعمير الصحارى ولا حق لهيئة المواصلات السلكية واللاسلكية فى بيعها ، ومن ثم أصبح النزاع قائما بين الهيئة العامة للمواصلات السلكية واللاسلكية وبين المؤسسة العامة لتعمير الصحارى بما يستوجب عرض الامر على الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفنوى والتشريع طبقا للمادة ٤٧ « ج » من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة .

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفنوى والتشريع رات بجلستها المنعقدة فى ١٩٦٢/٩/٢٦ انه يظهر من استعراض المراحل التاريخية للوضع القانونى للاراضى الصحراوية الكائنة فى المناطق المعبرة خارج الزمام ، أن هذه الاراضى كان يطلق عليها الاراضى المباحة ، وقد عرفت المادة ٢٢ من المجموعة المدنية المختلطة والمادة ٨ من المجموعة الاهلية ووضعت قيود التعليك عليها نصت عليها من ان : « الاموال المباحة هى التى لا ملك لها . ويجوز ان تكون ملكا لاول واضع يد عليها ، ولا يجوز وضع اليد على الاراضى التى من هذا القبيل الا باذن الحكومة على حسب الشروط المقررة فى اللوائح المتعلقة بذلك » كما ردت المادتان ٥٧ ، ٨٠ من هذه المجموعة القيود السابقة بالنسبة للاراضى غير المزروعة المملوكة شرعا للميرى . وجاء فى المنشور رقم ٧ لسنة ١٨٩٨ للجنة المراقبة ان الاصل هو ان الحكومة هى المالكة لجبيع الاراضى التى لا يمكن لاحد ان يثبت ملكيتها . ثم صدر القانون المدنى الجديد مؤكدا للاتجاه السابق فى ملكية الحكومة لهذه الاراضى حيث نص فى المادة ٨٧٤ على ان :

- الاراضى غير المزروعة التى لا ملك لها تكون ملكا للدولة .

ولا يجوز تلك هذه الاراضى أو وضع اليد عليها الا بترخيص من الدولة وفقا للوائح . وقد وضع الامر العسكرى رقم ١٢ ق ٢٢ من يونية سنة ١٩٤٠ ثم القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ ، القيود على الاذن بتلك هذه الاراضى .

ومناد ما تقدم أن الدولة كانت تعتبر قانونا هى المالكه للاراضى التى لا مالك لها ، وعلى ذلك فان ملكية الاراضى المقام عليها مبنى محطة الارصاد الجوية الكائنة بجهة موط بالواحات الداخلة ، وهى من الاراضى المعتبرة خارج الزمام قد ثبتت قانونا للدولة باعتبارها من الاراضى التى لا مالك لها .

وقيام مصلحة السكك الحديدية والتطغرافات والتليفونات بوضع يدها على تلك الاراضى منذ سنة ١٩٣٦ وانما يكن نيابة عن الدولة بحسبان انها مصلحة من مصالحها ، تدرج ايراداتها ومصرفاتها فى الميزانية العامة للدولة ، وهو ما يبين من تتبع التطور التاريخى للنفقات والايرادات الخاصة بمصلحة السكك الحديدية والتطغرافات والتليفونات . فميزانية هذه المصلحة قد انفصلت عن الميزانية العامة للدولة منذ سنة ١٩٣٤/١٩٣٣ ثم عادت وادجت فيها اعتبارا من سنة ١٩٤٠/١٩٤١ — ولما قسمت المصلحة فى سنة ١٩٥٣ الى مصلحتين هما مصلحة السكك الحديدية ومصلحة التليفونات والتطغرافات ظلت مصرفاتها واراداتها مندمجة فى الميزانية العامة للدولة كمرعين من فروع وزارة المواصلات السلكية واللاسلكية وتاريخ ٢٦ من أغسطس سنة ١٩٥٧ صدر قرار من رئيس الجمهورية رقم ٧٠٩ لسنة ١٩٥٧ بإنشاء مؤسسة عامة لشئون المواصلات السلكية واللاسلكية بجمهورية مصر وقضى فى المادة التاسعة منه على أن «توضع الهيئة ميزانية مستقلة تلحق بميزانية الدولة تراعى فى وضعها القواعد المتبعة فى المشروعات أو الهيئات التجارية وتعتمد بقرار من رئيس الجمهورية » . كما نصت المادة ١٥ بأن يعهد الى لجنة تعيين بقرار من رئيس الجمهورية ببناء على عرض وزير المواصلات بتقويم اصول المواصلات السلكية واللاسلكية فى مدة لا تجاوز اول يونية سنة ١٩٥٨ .

ولما كانت الأرض محل النزاع لم تدخل ضمن التقرير العلم للجنة  
تقييم أصول الهيئة أى أنها لم تعتبر من أصول الهيئة وهو ما يفيد أن  
الدولة لم تتنازل عن ملكيتها الثابتة على هذه الأرض للهيئة العامة  
للمواصلات السلكية واللاسلكية فلا تدخل ضمن أصول الهيئة اذن غير  
قيمة المباني المقامة على هذه الأرض .

(تنوى ٧٠٤ — فى ٢٧/١٠/١٩٦٢ )

### قاعدة رقم ( ٢٤٨ )

#### المبدأ :

املاك الدولة الخاصة — جواز نقل تخصيصها من وزارة او مصلحة  
الى وزارة او مصلحة اخرى — الاراضى التى تحتلها الهيئة العامة للسكك  
الحديدية — تعتبر ملكا للدولة وتفيد بسجلات املك الدولة .

#### ملففى التنوى :

انه ولئن كان القانون رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء هيئة  
عامة لشئون سكك حديد مصر قد نص فى مادته الاولى على أن لهذه  
الهيئة شخصية اعتبارية مستقلة ، ونص فى المادة التاسعة منه على أن  
توضع للهيئة ميزانية سنوية مستقلة تلحق بميزانية الدولة الا أن هذه  
المادة نصت على أن يحدد راس مال الهيئة بموجب قيمة الأصول التى  
تعتد لهذا الغرض بقرار من رئيس الجمهورية .

وقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٦ لسنة ١٩٥٨ بشأن  
تقييم أصول السكك الحديدية ، وقد حدد صافي الأصول بعد استبعاد  
قيمة الاراضى التى تشغلها الهيئة ، وجاء بالمذكرة المرافقة له ولاحظت  
اللجنة ( لجنة تقييم أصول الهيئة ) أن تشريعات إعادة تنظيم المرفق لم  
تخرج عن كونه ملكا للدولة ولهذا الاعتبار فضلا عن اعتبارات اخرى  
ضمنتها تقريرها ، رأت أن تقيد الاراضى التى تشغلها الهيئة بسجلات  
مصلحة الابلاك الامرية وأن يتم استلام الهيئة لها بمحض تسليم وتسلم  
بمعرفة لجنة تشكل من مندوبين يمثلون الهيئة والمصلحة المذكورة وأن  
يكون استغلال الهيئة للأراضى عن طريق ايجار اسمى قدره جنيه واحد

سنويا لمدة ٩٩ سنة قابلة للتجديد وأن ينصب ذلك على ما يستجد من اضافات مستقبلا ، وبذلك تظل الاراضى التى تشغلها الهيئة ملكا للدولة .

وقد وافق السيد رئيس الجمهورية على هذه المذكرة فى ١٠ من يناير سنة ١٩٥٨ .

ومن حيث أن مؤدى ما تقدم ان الاراضى التى تشغلها الهيئة العامة للسكة الحديد ومن بينها الارض التى كان مقلا عليها مدرسة الصناعات الزخرفية والتى تم استلامها بعد صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٦ لسنة ١٩٥٨ تعتبر ملكا للدولة وتفيد بسجلات املاك الدولة وعلى هذا الوضع فانه يجوز نقل تخصيصها من وزارة التربية والتعليم الى الهيئة العامة للسكة الحديد مما لا يجوز معه لوزارة التربية والتعليم التى انتهى تخصيص قطعة الارض المذكورة بها تقاضى ثمنها من الهيئة العامة للسكة الحديد ولتتزم برد ما تقلضته من الهيئة وقدره خمسون الف جنيه الى هذه الهيئة بحكم استقلال الاخيرة بشخصية اعتبارية وميزانية مستقلة عن ميزانية الدولة .

كما تلزم الهيئة العامة للسكة الحديد ترتيبا على ذلك برد ثمن بيع انقراض المدرسة المذكورة الى ادارة املاك الحكومة بوزارة الاسكن .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى الى :

١ - احقية الهيئة العامة للسك الحديدية فى استرداد مبلغ الخمسين الف جنيه التى سبق ان دفعتها لوزارة التربية والتعليم كجزء من ثمن ارض وبناء مدرسة الصناعات الزخرفية ببولاق .

٢ - التزام الهيئة العامة للسك الحديدية بأن تؤدى الى الادارة العامة للملاك الحكومية مبلغ ٨٨٠٠ جنيه قيمة انقراض المدرسة المذكورة والتى بيعت بمعرفة الهيئة .

( فتوى ٤٩١ - فى ٢٦/٤/١٩٦٧ )

### قاعدة رقم ( ٢٤٩ ) :

#### المبدأ :

الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية — الأراضي التي كانت مخصصة أصلاً لأحدى الوزارات ورؤى أن تشغلها الهيئة — انتقالها يتم بنقل تخصيصها — عدم جواز تقاضي ثمنها من الهيئة — أساس ذلك أن ما انتقل إلى الهيئة ليست ملكية هذه الأراضي وإنما تخصيصها .

#### ملخص الفتوى :

إن الأراضي التي كانت مخصصة أصلاً لأحدى الوزارات ورؤى أن تشغلها الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية فإنه يتم ذلك بنقل تخصيصها إلى هذه الهيئة ولا يجوز للوزارة التي انتهى تخصيص قطعة الأرض لها تقاضي ثمنها من هذه الهيئة لأن ما انتقل إلى الهيئة ليست ملكية هذه الأرض وإنما تخصيصها ..

وعلى هذا الوضع فإن أراضي البرك والمستنقعات التي قامت الدولة بردها وتجنيها في ظل العمل بالقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٦ وقبل صدور القانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٦٠ وانتقلت ملكيتها إلى الدولة بهذا القانون الأخير ثم أقامت عليها الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية مشروع التحكم المركزي وتعديلات محطة أسيوط أنها ينتقل تخصيصها إلى هذه الهيئة دون ملكيتها ولا تكون ملزمة بسداد ثمن هذه الأراضي قبل الردم والتجفيف الذي دفعته الدولة وتحملته وزارة الإسكان من الاعتمادات المدرجة لها ببيزانية الدولة وأنها تدخل هذه الأرض في مجبوع الأراضي التي تنفع منها الهيئة أيجاراً اسمياً قدره جنيه واحد في السنة طبقاً لما أوردته المذكرة المشار إليها من أن يكون استغلال الهيئة للأراضي عن طريق أيجار اسمي قدره جنيه واحد سنوياً ..

من أجل ذلك انتهى رأي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى عدم التزام الهيئة العامة للسكك الحديدية بأداء قيمة الأراضي التي تسلمتها من وزارة الإسكان بنذر أسيوط لمشروع التحكم المركزي وتعديلات محطة أسيوط وكذا ما عساه أن تكون هذه الوزارة قد دفعته لأصحاب هذه الأراضي من تعويض لأن هذه الأراضي تبقى مملوكة للدولة وتقيّد بسجلات



مصلحة الاملاك الاميرية ويكون استئصال الهيئة لها بالابحجار الاسمى بتاريخ ١٠ مايو سنة ١٩٥٨ .

( ملف ٢٢/٢ - جلسة ٢٢/١٠/١٩٦٩ )

قاعدة رقم ( ٢٥٠ )

المبدأ :

تخصيص قطعة أرض من أملاك الدولة غرب اوتوستراد حلوان لاقامة مشروع الاسكان المنخفض التكاليف عليها يتم دون مقابل وينقل الاشراف الادارى عليها الى محافظة القاهرة « الجهاز التنفيذى للمشروعات المشتركة » .

ملخص الفتوى :

بتاريخ ١٩٧٨/٦/٢٥ صدر قرار محافظ القاهرة رقم ١١٦ لسنة ١٩٧٨ بتخصيص قطعة أرض من أملاك الدولة مساحتها ٢٦٥ فداناً غرب اوتوستراد حلوان لاقامة مشروع الاسكان المنخفض التكاليف عليها ، وتخصيص قطعة أرض أخرى مساحتها ١٠٨ فداناً بذات المنطقة لاقامة مقار ومباني وبلدات لخدمة المنطقة السكنية ، كما تضمن القرار تحديد مناطق كهر العلو وراشد ، وغنيم وصدي ( حدائق حلوان ) وزين بمنطقة حلوان ومنطقة عين شمس ضمن مناطق تنفيذ المرحلة الاولى من مشروع تطوير المناطق السكنية واستكمال المرافق والخدمات بها . ولتنفيذ ذلك المشروع تم بتاريخ ١٩٧٨/٨/٢٦ توقيع اتفاقية منحة بين جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الاميركية ووزارة الإسكان والصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥ لسنة ١٩٧٩ . وقد نص ملحق هذه الاتفاقية فى خصوص هذا المشروع على انشاء ٧٢٠٠ وحدة سكنية على مساحة ١٥٠ هكتاراً بناحية حلوان . . كما نصت الاتفاقية انشاء جهاز يتولى تنفيذ الاتفاقية من الجانب المصرى — وتضمنت تحديد أن وزارة الإسكان هى الجهاز التنفيذى ، ثم صدر قرار من وزير الاسكان رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بإنشاء الجهاز التنفيذى للمشروعات المشتركة بالوزارة ليتولى متابعة الاتفاقية وقد ثار خلاف بين وزارة الاسكان « الجهاز التنفيذى للمشروعات المشتركة » ومحافظة القاهرة حول قيمة الارض المخصصة للمشروع بقرار المحافظ رقم ١١٦ لسنة ١٩٧٨ : اذ ترى

الوزارة أن التخصيص تم دون مقابل ، بينما ترى المحافظة أن التخصيص تم بمقابل تلزم الوزارة بأدائه للمحافظة .

وقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية لتعسى الفتوى والتشريع فتبينت أن قرار محافظ القاهرة رقم ١١٦ لسنة ١٩٧٨ نص على تخصيص قطعة أرض من أملاك الدولة الخاصة تبلغ مساحتها ٣٧٣ فدان لتنفيذ مشروع الاسكان منخفض التكاليف ولاتأهية ملاعب ومنزهات لخدمة تلك المنطقة السكنية وذلك بالتنسيق مع المحافظة ووزارة الاسكان ودون أن يتضمن القرار ثمة لهذه الأرض : ولما كان نقل الانتفاع بالاموال المملوكة للدولة بين أشخاص القانون العام يتم بنقل الاشراف الادارى على هذه الاموال بدون مقابل ودون أن يعتبر ذلك نزولا عن اموال الدولة أو تصرفا فيها ، ومن ثم لا تمتد اليه الاجراءات التى نظمتها القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن قواعد التصرف بالمجان فى العقارات المملوكة للدولة أو النزول عن اموالها المنقولة ، ولا الاجراءات المنصوص عليها فى القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ بشأن الحكم المحلى « وعلى ذلك فان تخصيص قطعة الأرض المشار اليها من املاك الدولة بترتب عليه نقل الاشراف الادارى عليها من محافظة القاهرة الى وزارة الاسكان « الجهاز التنفيذى للمشروعات المشتركة » وهو ما يتم دائما بغير مقابل « وهو ما يتفق مع قرار التخصيص المشار اليه .

( ملف ١٠٤/٢/٧ — جلسة ١٩٨٥/٥/١٥ )

#### قاعدة رقم ( ٢٥١ )

##### المبدأ :

أموال الإدارة — وقوع مصرف باكملها داخل نطاق محافظة الدقهلية يؤدي الى اغتياز من الاموال المملوكة للشخص الاعتبارى الذى يقع فى نطاقه — ايا كان وصف هذه الملكية خاصة او عامة فانه بتجفيف هذا المصرف فان ملكية المحافظة له تكون ملكية خاصة شأنها فى ذلك شأن الأفراد — اثر ذلك أن محافظة الدقهلية تكون هى مالكة الاسماك التى تخلفت عن تجفيف هذا المصرف ويؤول اليها الثمن الجاعه به — ليس المؤسسة المصرية العامة للثروة المائية حق فى قيمة الاسماك المتخلفة عن تجفيف هذا المصرف — أساس ذلك أن المصارف لا تعد من الاموال المملوكة للمؤسسة المذكورة .

### ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧١ في شأن الحكم المحلى تنص على أن « المحافظات والمدن والقرى هي وحدات الحكم المحلى ويتم انشاؤها والغاءها بقرار من رئيس الجمهورية ، ويكون لكل منها الشخصية الاعتبارية ويحدد نطاق المحافظة بقرار من رئيس الجمهورية ونطاق المدينة بقرار من رئيس مجلس الوزراء بعد موافقة المجلس الشعبى بالمحافظة ونطاق القرية بقرار من المحافظ بعد موافقة المجلس الشعبى بالمحافظة ويجوز أن يقتصر نطاق المحافظة على مدينة واحدة » .

ومن حيث أن اموال الإدارة ، منها ما تملكه ملكية عادية كملكية الأفراد لاموالهم ، ولا يخصن المال مباشرة للنفع العام ، بينما يعد الاخر مالا عاما ، وقد نصت المادة ٨٧ من القانون الدنى على أن « تعتبر اموالا عامة العقارات والمنقولات التى للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة والتي تكون مخصصة لمنفعة عامة بالنمل أو بمقتضى قانون أو مرسوم أو قرار من الوزير المختص » .

ونصت المادة ٨٨ على أن تقتصد الاموال العامة صنفها بانتهاء تخصيصها للمنفعة العامة وينتهى التخصيص بمقتضى قانون أو مرسوم أو قرار من الوزير المختص أو بالفصل ، أو بانتهاء الغرض الذى من اجله خضعت تلك الاموال للمنفعة العامة .

ومن حيث أن المصرف المذكور يقع باكملة داخل نطاق محافظة الدقهلية . وهو لا يعد من البحيرات أو المسطحات المائية التى يتجاوز في مساحتها وأهميتها أكثر من إقليم ، فمن ثم ، فإنه يكون من الاموال المملوكة للشخص الاعتبارى الذى يقع في نطاقه وهو محافظة الدقهلية ، ايا كان وصف هذه الملكية ، خاصة أو عامة فإنه بتجفيف هذا المصرف ، فان ملكية المحافظة له ، تكون ملكية خاصة ، شأنها في ذلك شأن الأفراد ، واذا كانت القاعدة ان مالك الشيء يملك ثمره ، فان محافظة الدقهلية تكون هي مالكة الاسماك التى تخلف عن تجفيف هذا المصرف ، ويؤول اليها الثمن المباعة به ، وبالرجوع الى نص المادة ( ٣ ) من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٣٢ لسنة ١٩٦١ بانشاء المؤسسة المصرية للصناعة للثروة المائية ، يبين انها تنص على

أن تكون أموال المؤسسة من أولا : رؤوس أموال الشركات التى يصدر  
بتحديددها قرار رئيس الجمهورية . ثانيا : أرباح مشروعات المؤسسة .  
ثالثا : المبلغ الذى ترصد فى ميزانية الدولة لاجهزة المؤسسة .  
رابعا : القروض والاعانات التى تتقدمها الدولة . خامسا : الهبات التى  
يقررها مجلس ادارة المؤسسة قبولها . ومن هذا يتضح ان المصارف  
لا تعد من الاموال المملوكة للمؤسسة المذكورة .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان تمن بيع الاسماك  
النانجة عن تجفيف مصرف الطويل من حق محافظة الدقهلية وحدها .

( بمل رقم ٣٦٨/٢/٣٢ — جلسة ١٩٧٣/٦/٢٧ )

قاعدة رقم ( ٢٥٢ )

المبدأ :

نص المادة ٩٧٠ من القانون المبنى معدلا بالقانون رقم ٣٩ لسنة  
١٩٥٩ ثم بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٠ — استهدف المشرع من تعديل هذه  
المادة هدفين : ( ١ ) حماية الاموال الخاصة المملوكة للدولة او الأشخاص  
الاعتبارية العامة وكذا أموال القطاع العام والاقواف الخيرية من تملكها او  
كسب أى حق عيني عليها بالتقادم — ( ٢ ) حماية هذه الاموال من التعدى عليها  
وتفويض الوزير المختص حق نفع هذا التعدى بازالته بالطريق الادارى —  
ادعاء محافظة القاهرة ملكيتها لقطعة ارض ملكية خاصة دون منازعة من  
جانب المدعين الذين تشبثوا بمجرد حيازتهم لهذه الأرض — قرار المحافظ  
بازالة تعدى المدعين على قطعة الارض المذكورة اداريا — سلامته قانونا  
على اعتبار أن وزير الاسكان والمرافق المختص قانونا بازالة التعدى قد فوض  
المحافظين بمنع التعدى على أموال الحكومة وازالته — سبق صدور حكم من  
محكمة القاهرة للامور المستعجلة وتأييده استثنائيا بتكليفهم من استرداد  
حيازتهم لها دون التعرض لادى ثبوت ملكيتهم لها — ليس لهذا الحكم حجية  
تنبع الجهة الادارية من حماية ملكيتها لهذه الأرض بازالة التعدى عليها بالطريق  
الادارى — لا وجه للاحتجاج كذلك بما تقضى به المادة ٩٦٤ من القانون  
المبنى من انه من كفى حائزا للحق اعتبار صاحبه حتى يقوم الدليل على العكس

**للقول بوجوب احترام حيازة المدعين وأنه كان على المحافظة أن تلجأ إلى القضاء لإثبات ملكيتها للمين مزار القراع .**

### **ملخص الحكم :**

ان المادة ١٧٠ من القانون المدني معدلة بالقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٥٩ تنص في الفقرة الثانية منها على أنه لا يجوز تملك الأموال الخاصة المملوكة للدولة والأشخاص الاعتبارية العامة وكذلك أموال الأوقاف الخيرية أو كسب أي حق عيني عليها بالتقادم كما لا يجوز التعدي عليها . وفي حالة حصول التعدي يكون للجهة صاحبة الشأن حق إزالته إدارية بحسب ما تقتضيه المصلحة العامة - وقد أوضحت المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٥٩ عن حكمة هذا التعديل بأن تعديل هذه الفقرة بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ لم يمنع من التعدي على أراضي الحكومة والإدعاء بملكيتها عن طريق وضع اليد وأن النيابة العامة كثيرة ما تصدر قرارات بمنع التعرض لوأصمى اليد وتتدخل الحكومة نتيجة لذلك في دملوى واشكالات لا حصر لها علاوة على شل يدها عن استغلال الأرض وتنفيذ مشروعاتها وتعرض حقوقها للضياع - وأضلفت المذكرة الإيضاحية أن الغرض من صدور هذا التعديل هو حماية ملكية أرض الحكومة من ادعاءات الملكية وبالتالي حمايتها من التعديت وأن النص المعدل بشكله الحالي لا يحقق بصفة قاطعة منع التعديت اذ أنه يترك التقرير بإزالتها للمحاكم مما ينتفى معه الغرض العام الذي يهدف إليه. المشرع - ثم عدل المشرع هذه المادة بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٠ فأصبحت « في جميع الأحوال لا تكسب حقوق الارث بالتقادم الا اذا انقضت الحيازة مدة ثلاث وثلاثين سنة - ولا يجوز تملك الأموال الخاصة المملوكة للدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة وكذلك أموال الوحدات الاقتصادية التابعة للوحدات العامة أو للهيئات العامة وشركات القطاع العام غير التابعة ليهما والأوقاف الخيرية أو كسب أي حق عيني على هذه الأموال. بالتقادم ولا يجوز التعدي على الأموال المشار إليها بالفقرة السابقة وفي حالة حصول التعدي يكون للوزير المختص حق إزالته إداريا » وأوضحت المذكرة الإيضاحية لهذا القانون الحكمة من هذا التعديل فقالت أنه نظرا لكثرة حوادث التعدي من الخطرين على إهلاك الوحدات الاقتصادية

الملوكة للقطاع العلم ووضع اليد عليها والاضطرار الى لجوء الشركات للقضاء لرفع دعاوى تثبيت الملكية ضد المعتدين بما يصاحب ذلك من اشكالات لا حصر لها — وهو طريق شاق طويل ، خصوصا وان هؤلاء المعتدين بوسائلهم واساليبهم يمتدحون الى اصطناع الغليل لتأييد موضعهم بما قد يعرض هذه الاموال للضياع .

ويبين من استعراضات التعديلات السالفة الذكر في ضوء الاعمال التحضيرية لهذه التعديلات أن المشرع استهدف من تعديل المادة ١٧٠ من القانون المدني غايتين هما : ١ — حماية الاموال الخاصة المملوكة للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة وكذا اموال القطاع العلم والاقواف الخيرية من تملكها أو كسب حق عيني عليها بالتقادم عن طريق وضع اليد عليها . ٢ — حماية هذه الاموال من التعدي عليها بحظر هذا التعدي وتخويل الوزير المختص حق دنع هذا التمدى بازالته بالطريق الادارى تفاديا من الخسول مع واضع اليد أو المفتصبين في دعاوى واشكالات اذا ما ترك أمر تسخير الازالة لجهات القضاء ، وعلى من يدعى ملكية هذه الاموال أن يلبج الى القضاء لاثبات ملكيته لها .

ومن حيث أن محافظة القاهرة وقد ادعت ملكيتها لقطعة الارض محل النزاع باعتبارها من زوائد التنظيم الناتجة عن جسر ترعة الاسماعيليه المردومة وان هذه الارض من الاموال الخاصة المملوكة لمحافظة القاهرة دون ثمة منازعة من جانب المدعين الذين تشبهوا بمجرد حيازتهم لهذه الارض على ما قضت به محكمة القاهرة للامور المستعجلة في حكمها الصادر بجلسة ٢٣ من مارس سنة ١٩٦٥ في الدعوى رقم ١٢٤٥٥ لسنة ١٩٦٥ بتمكينهم من استرداد حيازتهم للعين محل النزاع المؤيد بالحكم الصادر من محكمة القاهرة الابتدائية في ٣٠ من مايو سنة ١٩٦٦ في الاستئناف رقم ٩٤٧ لسنة ١٩٦٦ القضائية — واذا كان الامر كذلك فان قرار محافظ القاهرة الصادر في ٢٤ من يناير سنة ١٩٧٣ بازالة تعدى المدعين على قطعة الارض مثار المنازعة اداريا يكون قد التزم صحيح حكم المادة ١٧٠ من القانون المدني على ما سلف بيانه ولا مطعن عليه في الواقع أو القانون اخذا في الحسبان أن وزير الاسكن والمرافق المختص قتلونا بازالة

التعدي فوض السادة المحافظون بالاثراء على ايسوال الحكومة  
بالمدين والقرى ويمنع التعدي عليها وازالته .

ولا حجة فى الاستناد الى الحكم الصادر من محكمة القاهرة للامور  
المستعجلة فى ٢٣ من مارس سنة ١٩٦٥ المشار اليه المؤيد استثنائيا  
بتمكين المدين من استرداد حيازتهم للارض موضوع النزاع ، وذلك لان  
هذا الحكم لم يتناول الا وضع يد المدين على هذه الارض فى السنة  
السابقة على صدورده وقضى بتمكينهم من استرداد حيازتهم لها دون  
التمرض لدى ثبوت ملكيتهم لها من عدمه — وبهذه المثابة فان هذا الحكم  
ليس له ثمة حجية تمنع الجهة الادارية من حملية ملكيتها لهذه الارض  
بازالة التعدي عليها بالطريق الادارى اعمالا لحقها المقرر فى المادة ٩٧.  
من القانون الحنى .

ولا غناء والامر كذلك فى الاستناد الى ما تقضى به المادة ٩٦٤ من  
القانون الحنى من أنه من كان حائزا للحق اعتبر صاحبه حتى يقوم الدليل  
على العكس ، للقول بوجوب احترام حيازة المدين وأنه كان على المحافظة  
أن تلجأ الى القضاء لاثبات ملكيتها للعين مثار المنازعة لا غناء فى ذلك لما  
ينطوى عليه هذا النظر من تعطيل لحكم المادة ٩٧. من القانون الحنى  
فيما رخصت فيه للوزير المختص فى دفع الامتداء على الاموال الخاصة  
الملوكة للدولة والاشخاص الاعتبارية العاملة وما فى حكمها بالطريق  
الادارى دون الالتجاء الى القضاء شأنها فى ذلك شأن الاموال العامة ،  
وما يترتب على ذلك من اهدار للزايما التى اسيغها المشرع على الاموال  
الخاصة المذكورة بازالة التعدي عليها اداريا ، وبأن تكون السلطة الادارية  
وما فى حكمها فى منازعاتها مع المعتدين على اموالها فى مركز المدمى  
عليه . وان يحتل هؤلاء المعتدون عيب رفع الدعاوى امام القضاء  
المختص طلبا للانتصاف فيما يدعونه بدورهم من ملكية لهذه الاموال  
بحون سواهم .

قاعدة رقم ( ٢٥٢ )

المبدأ :

الاموال الخاصة المملوكة للدولة أو الاشخاص الاعتبارية العامة وكذا اموال الاوقاف الخيرية — نص المادة ٩٧٠ من القانون المدنى معجلة بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ والقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن هذه الاموال — الحكمة التشريعية من هذين التعديلين — هى تحقيق غايتين : هما حماية هذه الاموال من تملكها أو كسب حق عينى عليها بالتقادم عن طريق وضع اليد عليها وحمايتها من التعدى عليها بحظره وتخويل ازالته بالطريق الادارى تفاديا لدخول الادارة مع واضعى اليد أو المفتصبين في دعاوى واشكالات اذا ما ترك امر تقرير ازالة لجهات القضاء .

ملخص الحكم :

ان قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٥٩ بتعديل المادة ٩٧٠ من القانون المدنى المعدلة بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ نص في الفترة الثانية من مادته الاولى على انه « لا يجوز تلك الاموال الخاصة المملوكة للدولة أو الاشخاص الاعتبارية العامة ، وكذلك اموال الاوقاف الخيرية أو كسب اى حق عينى عليها بالتقادم كما لا يجوز التعدى عليها . وفي حالة حصول التعدى يكون للجهة صاحبة الشأن حق ازالته اداريا بحسب ما تقتضيه المصلحة العامة » . وقد قصد بهذا التعديل التشريعى حماية ملكية الاموال الخاصة المملوكة للحكومة أو للأشخاص الاعتبارية العامة وكذا اموال الاوقاف الخيرية حماية مزدوجة من كل من التقادم المكسب للغير ومن التعدى بحيث تصبح ، من جهة فى ما من تملكها أو كسب للغير لها من طريق وضع اليد عليها . ومن جهة اخرى بمنجاة من التعدى عليها الذى ان وقع امكن رده بالطريق الادارى ، وذلك أسوة بالحماية التى شرعتها الفقرة ٢ من المادة ٨٧ من القانون المدنى بالنسبة الى الاموال العامة التى للدولة وللأشخاص الاعتبارية العامة اذ نصت على عدم جواز تملكها بالتقادم المكسب ، وقد اُنصحت المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٥٩ عن حكمة التعديل الذى تضمنه هذا القانون والقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ الذى سبقه ، اذ جاء بها أن التعديل



الذى صدر به هذا القانون الأخير قد ثبت في حالات كثيرة انه « لم يمنع من التعدى على اراضى الحكومة والادعاء بملكيته عن طريق وضع اليد » .  
وان النيابة العامة كثيرا ما تصدر قرارات بمنع التعرض لواضعى اليد ،  
وتدخل الحكومة نتيجة لذلك في دعاوى واشكالات لا حصر لها ، علاوة  
على شل يدها عن استغلال الارض وتنفيذ بشروعاتها وتعرض حقوقها  
للضياع ، ونظرا لان الغرض من صدور هذا التعديل هو حماية ملكية  
ارض الحكومة من ادعاءات الملكية ، وبالتالي حمايتها من التعديات ،  
وان النص المعدل يشكله الحال لا يحقق بصفة قاطعة منع التعديات ،  
اذ انه يترك التقرير بازالتها للمحاكم مما ينتفى معه الغرض العام الذى  
يهدف اليه المشروع فقد رأت الوزارة ( وزارة الزراعة ) استحالة للفائدة  
من هذا التعديل ان تجري تعديلا جديدا في نص المادة ٩٧٠ سالمة الذكر  
( من القانون المحنى ) يقضى بحظر التعدى على اراضى الحكومة وتخويل  
الجهات الحكومية المختصة حق ازالة التعديات بالطريق الادارى » .

ويؤخذ مما تقدم ان التعديل الاخير للمادة ٩٧٠ من القانون المحنى  
بالقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٥٩ ، بعد سبق تعديلها بالقانون رقم ١٤٧  
لسنة ١٩٥٧ ، انما يقوم على حكمة تستهدف تحقيق غايتين هما :

١ - حماية الاموال الخاصة المملوكة للدولة او للاشخاص الاعتبارية  
العامة ، وكذا اموال الاوقاف الخيرية ، من تملكها أو كسب حق عيني  
عليها بالتقادم عن طريق وضع اليد عليها . وهذه هي الحماية التى قررها  
القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ .

٢ - حماية هذه الاموال من التعدى عليها بحظر هذا التعدى  
وتخويل الجهات الحكومية المختصة حق دفع هذا التعدى بازالتها بالطريق  
الادارى بتبانيا لدخولها مع واضعى اليد او المفتصبين في دعاوى واشكالات  
اذا ما ترك امر تقرير ازالة لجهات القضاء . وهذه هي الحماية التى  
اضفاها القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٥٩ .

( ظعن ١٦٦٧ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٣/١٥ )

( م ٢٤ - ج ٤٥ )

قاعدة رقم ( ٢٥٤ )

المادة :

مؤدى نص المادة ٩٧٠ من القانون الدنى معدلة بالقوانين ارقام ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ ، ٣٩ لسنة ١٩٥٩ ، ٥٥ لسنة ١٩٧٠ حق الجهة الادارية فى ازالة التمدى الواقع على مالها الخاص بالطريق الادارى — سلوك هذا الاسلوب فى ازالة التمدى يعتبر خروجاً على القواعد المألوفة التى تقضى بأن حق الدولة وغيرها من الجهات العامة فى اموالها الخاصة هو حق ملكية مدنية محضة شأنها فى ذلك شأن الاموال بحيث اذا وقع نزاع بشأن هذه الاموال تحتم الاتجاه الى القضاء لاستصدار حكم قابل للتنفيذ — يتعين على الجهة الادارية فى استمالتها لحقها فى ازالة التمدى الواقع على مالها الخاص بالطريق الادارى ان تتأكد من ملكيتها لهذا المال او ان يكون سند ادعائها بملكيتها هو سند جدى له اصل ثبت فى الاوراق والا كان قرارها فاقد اركان من اركانه وهو ركن السبب ويقع مخالفا للقانون خليفاً بالالفاء ويتحقق به ركن الخطأ الموجب للمسئولية عن تعويض الاضرار الناشئة عنه .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان المادة ٩٧٠ من القانون الدنى معدلة بالقوانين ارقام ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ ، ٣٩ لسنة ١٩٥٩ ، ٥٥ لسنة ١٩٧٠ تنص على أنه « لا يجوز تملك الاموال الخاصة المملوكة للدولة او للاشخاص الاعتبارية العامة وكذلك اموال الوحدات الاقتصادية التابعة للمؤسسات العامة او للهيئات العامة وشركات القطاع العام غير التابعة لايهما والاولئك الخيرية او كسب اى حق عينى على هذه الاموال بالتقادم — ولا يجوز التمدى على الاموال المشار اليها بالفقرة السابقة ، وفى حالة حصول التمدى يكون للوزير المختص حق ازالته اداريا » ومؤدى هذا النص ، فى ضوء المذكرات الايضاحية لتعديلاته ، انه مراعاة لكثرة وقوع حالات الادعاء بالملكية وحوادث التمدى على اموال الحكومة او الاشخاص الاعتبارية العامة او الوحدات الاقتصادية التابعة لاي من هذه الاشخاص العامة وكذلك شركات القطاع العام وجهات الوقف الخيرية ، فقد اقتضى الامر اضمناء حماية خاصة على تلك الاموال فى مواجهة كل من التقادم المكسب

تغيير والتعدي ، وذلك ناية بها عن مجال تملكها أو كسب أى حق عيني عليها بالتقادم عن طريق وضع اليد عليها ؛ وتأمينها لها من خطر التعدي عليها. بحيث اذا وقع مثل هذا التعدي كان من حق الجهة الادارية المختصة ازالته بالطريق الادارى .

ومن حيث انه يؤخذ مما تقدم ان المشرع لم يشأ ان يقصر حمايته للأموال الخاصة بالملوكة للدولة ولجهات الوقف الخرى وغيرها من الجهات التى حددتها فى النص المشار اليه ، على مجرد حظر تملك هذه الاموال أو كسب أى حق عيني عليها بالتقادم ، وانما بسط هذه الحماية لتشمل منع أى تعد عليها ، وأعطى فى ذات الوقت الجهات المذكورة حق دفع هذا التعدي ورده بازالته اداريا وذلك تفاديا لدخولها مع واضعى اليد من المعتدين فى دعاوى ومنازعات اذا ما ترك أمر تقدير الازالة لجهات القضاء ، وغير ما يستفرقه الفصل فى هذه الاشكالات من وقت وجهه. مما يعوق تلك الاموال عن أداء الدور السياسى المنوط بها فى خدمة الاقتصاد القومى ويفل يد الادارة من استغلالها وتنفيذ مشروعاتها .

ومن حيث انه بناء على ذلك ، فان سلوك هذا الاسلوب فى ازالة التعدي يعتبر خروجاً على القواعد المالوفة التى تقضى بأن حق الدولة وغيرها من الجهات العصابة فى اموالها الخاصة هو حق ملكية مدنية محضة ، شأنها فى ذلك شأن الأفراد ، بحيث اذا وقع نزاع بشأن هذه الاموال تحتم الانتحاء الى القضاء لاستصدار حكم قابل للتنفيذ . ومن هنا يجتمع على جهة الادارة فى استعمالها لحقوقها فى ازالة التعدي الواقع على ممتلكاتها الخاص بالطريق الادارى ، ان تتأكد من ملكيتها لهذه الممتلكات ، أو ان يكون سند ادعائها بملكيتها هو سند جدى له أصل ثابت فى الأوراق ؛ وذلك حتى يمكن القول بأن القرار الصادر بازالة التعدي على هذا الممتلكات قائم على سبب يبرره ، واذا كان الفصل فى دعاوى الملكية هو مما يدخل فى حدود ولاية القضاء المحنى وحده دون غيره ، فمن ثم فان القضاء الادارى عند نظره مدى مشروعية قرار ازالة التعدي لا يقضى فى منازعة حقها بين الطرفين المتنازعين بشأن الملكية ، حيث لا يتولى بالبحث

والتحصيل المستندات المقدمة من كل منها وانما يقف اختصاصه في هذا الشأن عند حد التحقق من ان سند ملكية الجهة الادارية له اصله ثابت في الاوراق ، او يكون ادعاؤها في هذا الشأن هو ادعاء جدى له من الشواهد والدلائل ما يبرر اصدار القرار بإزالة التعدي اداليا .

ومن حيث انه بتطبيق القواعد والاحكام المتقدمة على واقعة الطعن يبين ان الثابت من الاوراق انه بتاريخ ١١ من أغسطس سنة ١٩٧٤ أعلنت هيئة الاوقاف المصرية بالمصحف السيارة ، بأنه توافرت لديها المستندات المؤيدة للملكية لوقف سيدى محمد الاتصاري الخيرى الشهير بوقف سيدى كيرير بناحية مريوط غرب الاسكندرية ، حيث صدر قرار من محكمة الاسكندرية الشرعية بتاريخ ١١ من نوفمبر سنة ١٩٤٣ في الدعوى رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٤٣/٤٢ بتعيين الاستاذ . . . . . وزير الاوقاف وتقدّم ناظرًا على هذا الوقف الخيرى ، وتقوم الهيئة حاليا باستلام اعيان الوقف البالغ مساحته ٢٨.٤٢ فدانًا والتي تمتد طولًا على طريق الاسكندرية - مرسى مطروح ابتداء من الكيلو متر ٣٠ حتى الكيلو متر ٤٧ وتمتد عرضًا من جبل السباح حتى شاطئ البحر الابيض المتوسط ونوهت الهيئة في الاعلان بان اى تصرف يقع على هذه المساحة يعتبر باطلا وغصبا ، وان على كل من له حق في هذا الخصوص تقديم المستندات المثبتة لحقه ، وتم اخطار مكاتب الشهر العقارى المختصة لايثاف التعامل على تلك المساحة الا بعد الرجوع للهيئة . وفي الخامس من يونيو سنة ١٩٧٧ اجرت الهيئة الفى فدان تقريرا من اراضى الوقف المذكورة الى مؤسسة تنمية الخدمات البترولية لاقامة مجمع بترولى ( منطقة حرة خاصة ) عليها ، وتقع المساحة المؤجرة بين الكيلومتر ٢٢ والكيلومتر ٢٦ بطريق الاسكندرية مرسى مطروح . وكلفت الهيئة قد اصدرت قبل ذلك في ٢٠ من مايو سنة ١٩٧٧ القرار رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٧ بإزالة التعدي الواقع على تلك المساحة ، وفعلًا نفذ هذا القرار في ٣ من سبتمبر سنة ١٩٧٧ بإزالة وضع يد الجمعية الطاعنة على مسطح ١٠ س ٣ ط ٢٤٥ ف من المساحة المذكورة وكذا وضع يد بعض المواطنين على القدر الباقى وثابت ان الجمعية كانت تستند في وضع يدها على هذا المسطح الى تملكها له بطريق الشراء من بعض المستحقين في وقف . . . . . وورثتهم بموجب عقدين مسجلين بملف موزونة الشهور . . . . .

المعشأرى والتوثيق بالفضيلة ( الاسكندرية ) اولهما تحت رقم ١٢٠٨  
بني ١٩٧٦/٢/٢٩ عن مساحة ١ س ١٥ ط ١٩ ف والاخر برقم ٢٤٦٣ في  
١٩٧٦/٨/١٨ عن مساحة ٩ س ١٢ ط ٥١ ف ويشترك هذان العقدان  
في بعض ملاحظات حاصلها ان الارض موضوعها بعيدة عن اطيان الإصلاح  
الزراعى والاملاك الامرية ، وانهما خارج مناطق التحسين ، كما انها آلت  
إلى اليائمين بطريق الاستحقاق في وقت . . . . . الذي تم الاعتداد  
بملكيته لمساحة ٥٠٢٨ مسدانا ، وان مجلس ادارة الجهاز التنفيذي  
للمشروعات الصحراوية وافق بجلسته المتعقدة في ١٥/٥/١٩٧٢ على السير  
في اجراءات شهر التصرفات الصادرة في هذه المساحة ، وجرى التأشير  
بذلك على حجة الوقف . اما العقد الاول المشر برقم ١٢٠٨ لسنة ١٩٧٦  
فقد اتفرد بذكر عدة ملاحظات اهمها ان حجة الوقف تحبل رقم ١٢٢  
وحتى مؤرخة ٩ من رجب سنة ١٢٦٧ هـ ، وأنه ثبت ان اعيان هذا الوقت  
بعيدة عن ملكية الدولة على ما انتهى اليه الحكم الصادر من محكمة  
اسكندرية الاهلية بتاريخ ٢٧/١٠/١٩٢٨ في الدمية رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٢٥  
المقامة ضد الحكومة وقد تأيد هذا الحكم استئنائيا بطبيعة  
الاستئناف ١٢/٣/١٩٤٠ ، كما انه حرر بمحضر بمعرفة مديرية الإصلاح الزراعى  
بالاسكندرية في ١٩٧٥/٦/٩ يبيد بان الارض محل العقد هي من الاطيان  
التي احتفظ بها ورفة المرجوم . . . . . طبقا لاحكام قانونى  
الإصلاح الزراعى رقمى ١٢٧ لسنة ١٩٦١ و ٥٠ لسنة ١٩٦٩ ولقرار الفرز  
رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٣ وتقع هذه الاطيان ضمن مساحات وقف . . . . .  
بناحية العجى والدير المستجد / ١٦ ، وتوافق المديرية على السير في  
اجراءات تسجيل الطلب الخاص بالعقد ، وتضمن هذا العقد ما يبيد ورود  
كتاب هيئة الاوقاف المصرية ( الادارة العامة للملكية العقارية ) رقم ٦٢٧  
في ١٩٧٥/٨/٢٥ بالموافقة على السير في اجراءات الطلب المذكورة بالنسبة  
للخاضعين لتشريعات الإصلاح الزراعى على ان يكون التعامل في التصرف  
المحتفظ به للخاضع وبالنسبة لغير الخاضعين ينص في العقد على  
علم المتعاقدين بوجود حكر للهيئة لصالح الحرمين الشريفين مع تعهد  
المشتري بسداد قيمة الحكر حسب تقدير الهيئة . كما تضمن ذات العقد  
انطباق كل من حجة الوقف وحكم القسمة وشهادات الاحتفاظ هندسيا على  
التعامل ، وأنه بمطالبة بهذا الحكم تبين أنه صادر من محكمة القاهرة .

الابتدائية للاحوال الشخصية بجلسة ١٩/٢/١٩٥٩ في القضية رقم ٩٨٢ لسنة ١٩٥٩ المروعة من بعض المستحقين في وقف . . . . . جدد. التوقف بطلب القضية وفُرز انصابتهم وأن وزارة الاوقاف ملئت في هذه القضية ولم يُفترض الحاضر عنها على الفرز والتجيب .

ومن حيث ان الواضح من كل أولئك ان الجمعية الطاعنة تملك الارض محل النزاع بموجب عقدين مسجلين في سنة ١٩٧٦ ، وان الباعين للجمعية كانوا يمتلكون بدورهم هذه الارض عن طريق الاستحقاق في وقف . . . . . الاهلى الذي تم الفلأه بمقتضى الرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ ، وان ملكية الوقف ثابتة بموجب حجة مؤرخة ٩ من رجب ١٢٦٧ هـ وان الارض بميدة عن الارض الخاصة بالاصلاح الزراعى وكذلك الاراضى المملوكة للدولة والتابعة للجهاز التنفيذى للمشروعات الصحراوية ، وان هيئة الاوقاف نفسها وافقت على السبر في اجراءات تسجيل العقدين المشار اليهما . ومن ثم تكون ملكية الارض المذكورة ثابتة للجمعية ، وبالتالي يكون القرار الصادر باعتبار خيارها وانتمائها بمسدة الارض من قبيل التمضى على ارض مملوكة للهيئة غير قائم على سببه الصحيح المبرر لاستداره .

ومن حيث انه لا يقدح في ذلك ما ورد في مذكرتى هيئة الاوقاف ومؤسسة تنمية الثغفات البترولية خاصا بان تخطيقت النيابة الادارية قد اسفرت على ان الجمعية تملك من تسجيل عقديها سالف الذكر بالتواطؤ مع بعض موظفى الشهر العقارى بالدخيلة ، استنادا الى كتاب نسب زورا الى الهيئة وان الامر قد احيل الى النيابة العلية لتحقيقه ، وان هذا الكتاب لا يهدر بذاته ملكية وقف سيدى كيرير الخرى للارض التى اجرى عليها التعامل ، هذا فضلا عن ان الهيئة سارعت الى رفع دعاوى امام محكمة الاسكندرية الابتدائية طالبة ابطال هذين العقدين وغيرها بما لا شك انه طالما ان العقدين المذكورين مسجلان في سنة ١٩٧٦ ، فانه يترتب عليها انتقال ملكية الارض موضوعها الى الجمعية المشترية سواء فيما بين المتعاقدين أو بالنسبة للغير لا سيما وان الارض كانت وقت البيع مملوكة للبايعين باعتبارهم مستحقين في وقف . . . . . الذى انشئ بموجب حجة شرعية ثابت انها صادرة من محكمة

الاسكندرية الشرعية رقم ١٢٣ متتابعة ٥٣ صحيفة ٥٤ سجل مبيعات سنة ١٢٦٧ هـ ، وأن بعض هؤلاء المستحقين وجهوا أنذارا الى الهيئة في ١٦/٩/١٩٧٤ يحذرونها فيه من استمرار الاعلان في الصحف عن أن أرض هذا الوقف تدخل في وقف سيدى كبرى الخرى ، ويطلبون اليها وقف التعامل في هذه الارض ومع ذلك اصدرت الهيئة قرارها المطعون فيه بدموى تزوير كتاب بنسوب لها موجه الى مأمورية الشهر العقارى وبحجة تواطؤ موظفى هذه المأمورية بقصد خدمة الجمعية وأنها لهذا قبلت برفع دعوى ابطال العقدين وليس من شك في أن ثبوت التزوير في هذين العقدتين رهين بصور حكم جنائى وأن تقرير بطلانها إنما يتوقف على صدور حكم من القضاء المدنى ، بما لا يوجه معه لاهدار حجية العقدتين وايقاف أثرهما قبل أن يقول القضاء المختص كلمته النهائية بشأنهما . بل يظل الوضع على ما هو عليه من حيث ملكية الجمعية للأرض الى أن يقضى في أمرها .

ومن حيث أنه من ناحية أخرى ، فإن ما أورده الحكم المطعون فيه من أن ادعاء الجهة الادارية بملكية أرض النزاع له ما يساند به من الأوراق . أمر يفتر الى السحقة والاستخلاص السائغ من واقعات النزاع وبسنداته . وآية ذلك أنه كان تحت نظر المحكمة رأى بسبب للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة أصدرته بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٨ من يونية سنة ١٩٧٨ في النزاع الذى ثار بين كل من هيئة الاوقاف المصرية والهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية حول ملكية الاراضى الواقعة على الشريط الساحلى بطريق الاسكندرية - مرسى مطروح بين الكيلو متر ٢٠ والكيلو متر ٤٧ ، والتي تدخل ضمنها أرض النزاع ، وهو النزاع الذى قام بهرئيسه على هيئة الجمعية المسمى وزير الزراعة ، والذي انتهى فيه الرأى بعد استعراض كافة المستندات والاحكام المتبعة من الهيئة ومناقشتها وتنفيذها وهى بذاتها المقدمة في المنازعة المسالة ، الى أن الارض المذكورة ليست من اراضى وقف سيدى كبرى ولكنها تدخل في ملكية الدولة الخاصة . ومن ثمة فإن الحكم المطعون فيه اذ اغفل الإشارة الى هذا الرأى ويثبت مدى تقييد الجانبين المتنازعين به والتزامهما بمؤدام طبقا لنص المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧

لسنة ١٩٧٢. فإنه يكون تدبى على غير أساس سليم من القانون واستخلص النتيجة التى انتهى اليها استخلاصا غير سائغ من أصول الأوراق .

ومن حيث أنه يجب التنبيه الى أن ما انتهت اليه الجمعية العمومية من عدم ملكية أراضى النزاع الذى كان مطروحا امامها لوقف سيدى كبرى الخيري وبحولها فى ملكية الدولة الخاصة لا يعنى بطريق اللزوم عدم ملكية وقف . . . . . للمساحات الموقوفة والتى تقع ضمن تلك الاراضى ، فالوقف المذكور لم يكن مثالا فى النزاع وبالتالي لم تتم له فرصة تقسيم ما يتوافر لديه من حجج وأساليب ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن ما سبقت الإشارة اليه من صدور حكم ابتدائي تأيد استئنافيا فى ١٩٤٠/١٢/٣١ بأن تلك المساحات بعيدة عن ملكية الدولة كما أن ما يبين من الاطلاع على الاوراق من صدور حكم من محكمة القاهرة الابتدائية للاحوال الشخصية بجلسة ١٩٥٩/٢/١٩ فى الدعوى رقم ٩٨٢ لسنة ١٩٥٦ المطلة فيها وزارة الاوقاف ، يقضى باعتبار هذه المساحات اعيانا لوقف . . . . . الاهلى ويفرز وتجنب انصباء المستحقين فى هذا الوقف ومن يبتهم البائسون الى الجمعية الطاعنة . بالاضافة الى ما تضمنه عقدى البيع المسجلين الصادرين الى هذه الجمعية من موافقة الجهة القائمة على شئون الاراضى الصحراوية المملوكة للدولة وهى الجهاز التنفيذى لمشروعات الصحراوية بتاريخ ١٩٧٢/٥/١٥ على السير فى اجراءات شهر التصرفات الواردة على ذات المساحات . والى خضوع اجزاء من هذه المساحات لاحكام الاستيلاء المقررة بمقتضى تشريعات اصلاح الزراعى على أساس انها زائدة لدى بعض المستحقين فى الوقف على الحد الاقصى للملكية الزراعية وما فى حكمها من الاراضى البور والصحراوية . والى اطمئنان هذه المحكمة الى النتيجة التى انتهت اليها الجمعية العمومية على الوجه المبين فيها سبق . كل اولئك يلمد بأن المساحات المذكورة لا تقع فى وقف سيدى كبرى الخيري ، وانما تعتبر على ملك المستحقين فى وقف . . . . . الاهلى ثم الجمعية الطاعنة فى حدود القدر المبيع اليها من هذه المساحات وغنى عن البيان أن ذلك كله لا يصدق على ملكية تلك المساحات الا فى خصوصية القرار المطعون فيه أى دون الخوض فى تحقيق مستندات الملكية والمخالطة بينها ، فهذه الامور هى مما تختص به المحاكم المدنية . . . . .



ومن حيث أنه تجدر الإشارة الى ما شلب الحكم المطعون فيه من خطأ ،  
حاصلة ماورد في أسبليه إحصاء بأن ملكية جمعية العائير من رمضان  
للاسكان التعاوني للأرض محل النزاع ، وأن دل عليها عقدى البيع المسجلين  
برقمى ١٣٠٨ ، ٣٤٦٣ لسنة ١٩٧٦ وغيرها من المستندات التى تناولتها  
والتمعات الدعوى ، إلا أن هذه الملكية انتقلت محلة بحق الحكر المنصوص  
عليه صراحة فى العقد الاول وهو حق عيى ينقص من حق الملكية التسمية ،  
ويحول دون انتفاع الجمعية بالأرض المحكرة ووضع اليد عليها — ذلك أن  
الثابت من مطالعة عقد البيع المسجل تحت رقم ١٣٠٨ أن هيئة الأوقاف  
قصرت حق الحكر للحرمين الشريفين على أولئك الذين لا يخضعون لقوانين  
الإصلاح الزراعى ، مما لا يصدق على البائعين نظرا لخضوعهم لأحكام هذه  
القوانين وأن تصرفهم بالبيع أنها يتسلى بقدر احتفاظهم تطبيقا لهم ،  
كما لا يصدق على البائعين فى العقد الثانى لعدم وروده فيه وحتى يفرض  
وجود مثل هذا الحق ، فان ما اشترطته الهيئة فى هذا الشأن ، على ما هو  
ثابت بكتيبها المشار اليه فى العقد الاول لا يعمد أن يكون مجرد طلب أخذ  
تمهيد من المشغرى بإداء قبية الحكر حسب تقديرها ، مما يلبد عدم وجود  
ملكية محلة بحق حكر يقيدها ويموق استغلالها . ومن ثالثة القول  
التنويه بأن حق الحكر على الاعيان الموقونة قد تم انهاؤه بموجب القوانين  
رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٥٤ ثم أعيد تنظيم انهاء هذا الحق بالقانون رقم ٩٢  
لسنة ١٩٦٠ . وفى هذا وذاك ، فغير خاف ما وقع فى الحكم المطعون فيه  
من تضارب ، وآية ذلك أنه بينما فكر أن ملكية الأرض انتقلت الى الجمعية  
محلة بحق حكر ، اذاً بمرئته الى نتيجة عكسية مؤداها أن ادعاء الجهة  
الإدارية بملكية هذه الأرض له ما يسانده من الأوراق .

ومن حيث أنه يبين من جماع ما تقدم ، أن الأرض موضوع النزاع  
لا تدخل فى وقف سيدى كريب الخسرى ، وأن الجمعية الطامنة كانت تضع  
اليدها عليها بصفتها مالكة لها بموجب مقدين مسجلين وأن البائعين للجمعية  
كانوا يدورهم يضعون اليد على هذه الأرض ، بوصفهم مستحقين فى  
وقف . . . . . الاهلى ، مما كان يقتضى من هيئة الأوقاف وهى يصدد  
استخدامها لحقها المنصوص عليه فى المادة ٩٧٠ من القانون المدنى ، أن  
تتقيد أولا من الأرض التى تباع عليها هذا الحق بإزالة التعمد الواقع  
عليها بالطريق الإداري . ملكة لها ، أما وأنها أصبحت قرارها رقم ٥٥

للسنة ١٩٧٠ بإزالة التمدد الواقع على الأرض إدارياً رغم عدم ثبوت ملكيته لجهة الوقت التخرى فإن قراراً بهذا يكون تأخذ الزكن من أركانه منسوبة ركن السبب ، وبالتالي يقع مخالفاً للقانون طبقاً للإلغاء ، وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى خلاف ذلك ، فإنه يكون قد جانب الصواب ويتمين لذلك التأوه في هذا الشق . أما التمسك الخاص بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وباختصاصها فإن الحكم المطعون فيه قد أصاب وجه الحق في قضائه بالنسبة إلى هذا الشق من الدعوى ذلك أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه طلباً أن المشرع حول الجهة الإدارية سلطة إزالة التمدد الواقع على ألاكها الخاصة بالتطريق الإداري ، فإن قرارها الصادر في هذا الشأن يقتد قراراً إدارياً له كل مقومات القرار الإداري .

ومن حيث أنه بالنسبة إلى الطلب الخاص بالتعويض ، فإن منسلط مسئولية الإدارة عن القرارات الإدارية التي تصدرها ، هو هيئام خطأ من جانبها بأن يكون القرار الإداري غير مشروع أى يتوابع عيب من الضيوب المتسوس عليها في المادة العاشرة من تانون مجلس الدولة وأن يحق بصاحب الشأن ضرر ، وأن تقوم علاقة السببية بين الخطأ والضرر .

ومن حيث أن الخبيفة الطاعة تقيم طلب التعويض ، على أن القرار المطعون فيه قد إصابتها بإضرار تبثت في زمرة التقة في ملكيتها المشهورة . قانوناً ووقف التملك في الأرض التي تملكها بما يخلو لها حق الملكية طبقاً للقانون ، فإنه ولئن كان القرار المذكور متعين الإلغاء لما شابه من مخالفة للقانون على الوجه المبين فيما تقدم ، مما يتحقق به ركن الخطأ ، الموجب للمسؤولية عن تعويض الأضرار الناشئة عنه والمتبلة في غل يد الجمعية عن الانتفاع بتلك الأرض اعتباراً من ١٩٧٧/٩/٣ تاريخ تنفيذ ذلك القرار إلا أنه مراعاة لطبيعة هذه الأرض ، ولظروف استغلالها بحسبانها من الأراضي الصكراوية ، ولتخاذ في الاعتبار أن ملكيتها للجمعية متنازع عليها ومرتفع بشأنها دعوى أمام القضاء المدني ، وأن هذه المحكمة لم تقم بفحص مستندات طرفي النزاع في هذا الشأن للفصل في ثبوت الملكية لأيهما تارة ذلك لجهة القضاء المختصة ، مكتفية وهي بضدد بحث مدى مشروعية القرار المطعون فيه من حيث مطابقته للقانون بالتوقوف عند حد المنازعة الإدارية والتفويل على ظاهر الأمور فيما يتعلق بملكية الأرض

محل النزاع ، وما يقتضيه ذلك من الاعتماد بمعدى بيعها المسجلين ، مع ترك تحقيق المطالبات الموجهة الى هذين المعسدين لجهة القضاء ذات الاختصاص ، فانه في ضوء هذه الاعتبارات مجتمعة ، ترى المحكمة القضاء للجمعية الطاعنة بمبلغ الف جنيه جبرا للاضرار التي حاققت بها نتيجة تنفيذ القرار الصادر بازالة تمديدها على الارض المذكورة بالطريق الادارى .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه قد ذهب مذهباً مخالفاً لما تقدم ، بان قضي برغض الدعوى القضاء وتعويضها بجائزاً بذلك صحيح حكم القانون ، فمن ثم يتعين القضاء بالالفائه والحكم بغلاء القرار المطعون فيه رتم ٥٠ لسته ١٩٧٧ الصادر من هيئة الاوقات المصرية والزام الهيئة بان تؤدي الى الجمعية الطاعنة بمبلغ الف جنيه على سبيل التعويض جبرا للاضرار التي اسببتها نتيجة للقرار المذكور ، مع الزاها المصرى ولت .

( ملغى رقمى ٢٣٤ ، ٢٤٠ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٠/٦/٢١ )

#### قاعدة رقم ( ٢٥٥ )

##### المبدأ :

التمدى على مال خاص مملوك للدولة - قيام الحكومة بربط الارض المقتضية بالاجار واقتضاء هذا المقابل بالفعل من التمدى بتسوية صادرة من مصلحة الاموال المقررة - هو اجراء يتبع عادة للحفاظ على حق الحكومة لقاء التمدى على ارضها المقتضية دون ان ينطوى فيه معنى الاقرار بالتمدى او تصحيح الوضع القائم على الفصب مما يجعله عملاً مشروعاً او انشاء علاقة بتاجر عقيدية مبتدئة او مستمرة تحكمها نصوص اتفاق رضائى متبادل لعدم امكان افتراض هذا الاتفاق افتراضاً من مجرد اقتضاء مقابل الانتفاع بسبب بقاء التمدى الى ان يزول - اساس ذلك وانره - انه لايسوغ ان تنقلب المحافظة على حق الحكومة في مقابل الانتفاع الحاصل غصبا للملك سبباً لتبرير الامتداء على هذا الملك او لاسقاط حقها الاصيل في التخص من هذا الامتداء بازالته ادارياً اعمالاً لحكم القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٥٩ .

##### ملخص الحكم :

ان قيام الحكومة بربط الارض المقتضية بالاجار واقتضاء هذا المقابل بالفعل من التمدى بتسوية صادرة من مصلحة الاموال المقررة انها قصدت

فيه حصص اعتدائه وتقطع التقادم الذي كان يمكن أن يكسبه ملكية الأرض المتعدى عليها في سنتي ١٩٥٤ و ١٩٥٥ وقت أن كانت الخشية من هذه النتيجة قائمة قبل صدور القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ الذي منع كسب الملكية في هذه الحالة بالتقادم . وهذا إجراء متبع عادة للمحافظة على حق الحكومة لقاء التعدى على أرضها المقتضية دون أن ينطوى فيه معنى الإقرار بالتعدى أو تصحيح الوضع القائم على الغصب يجعله عملا مشروعاً أو إنشاء علاقة تأجير عقدية مبتدأة أو مستمرة تحكمها نصوص اتفاق رضائي متبادل لعدم وجود مثل هذا الاتفاق الذي لا يمكن أن يفترض افتراضاً من مجرد اقتضاء مقابيل الانتفاع بسبب بقاء التعدى الى أن يزول وغنى عن البيان أن الإجراء المذكور وإنما يستهدف غرضاً مستقلاً من فكرة التأجير ويعيداً عنها إذ لا يتجه فيه القصد الى إيجاد رابطة تعاقدية مع التعدى على أرض الحكومة تسبغ له الاستقرار في شغلها لها ببيانه أو الى توطيد اعتدائه عليها ، بل الغرض منه هو المحافظة على حق الحكومة من الناحية المالية بالنسبة الى ما قضى من اعتداء تحقق بالفعل واستوجب أداء المقابل ، لا التعامل على أساس استمرار هذا الاعتداء مستقبلاً . وهذا المفهوم يدير في مجال غير المجال الذي يمكن أن يدور فيه الارتباط المتعدى ولا يسوغ أن يتطلب المحافظة على حق الحكومة في مقابل الانتفاع الحاصل غصباً للملكية وسبباً لقرير الاعتداء على هذا الملك أو لاسقاط حقها الإصيل في التخلص من هذا الاعتداء بإزالته بالطريقة التي نص عليها القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٩ .

( طبع في ١٩٦٧ لسنة ٧ في ١٥٤٧٠ لسنة ٨ في — جلسة ١٥/٦/١٩٦٢ )

قاعدة رقم ( ٢٥٦ )

المبدأ :

التعدى على مال خاص ملك للدولة في تاريخ سابق على القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٩ — لا يحرم الجهة الإدارية من مزاولة الرخصة التي قررها في إزالته ادارياً ما دام هذا التعدى لم يزيله طابع الغصب ، كما أنه واقعة مستمرة ومتجددة تحققت في ظل هذا القانون ذات عابرها التي كانت قائمة قبل صدورها — سيئاته عليها بآثره الحال المباشر .

### ملخص الحكم :

ان التعدى الحاصل من المدعى على ارض الحكومة بوصف كونه لم يزيله طابع القصب هو واقعة مستمرة ومتجددة تحققت في التساكن. رقم ٣٩ لسنة ١٩٥٩ ذات عناصرها التي كانت قائمة قبل صدوره وبهذا التكيف يدرکہا اثره الحال المبائر ويجرى عليها حكمه باثره الفوري لا الرجعى ، وهو يخول الجهة الادارية صاحبة الشأن حق ازالة التعدى اداريا بحسب ما تقتضيه المصلحة العامة.

(طعن ١٦٦٧ لسنة ٧ ق ، ١٥٤٧ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٣/٦/١٥)

### قاعدة رقم ( ٢٥٧ )

#### المبدأ :

المادة ٩٧٠ من القانون المبنى — حظر تملك الاموال الخاصة بالملوكة للدولة او الاشخاص الاعتبارية العامة او كسب حق عيني عليها بالتقادم او التعدى عليها — في حالة حصول التعدى يكون للجهة صاحبة الشأن حق ازالة التعدى اداريا .

### ملخص الحكم :

تنص المادة ٩٧٠ من القانون المبنى — لا يجوز تملك الاموال الخاصة بالملوكة للدولة او الاشخاص الاعتبارية العامة او كسب اى حق عيني عليها بالتقادم ، ولا يجوز التعدى عليها ، وفي حالة حصول التعدى يكون للجهة صاحبة الشأن حق ازالة التعدى اداريا بحسب ما تقتضيه المصلحة العامة .

فالنص المشار اليه حظر حظر تملك الاموال الخاصة بالملوكة للدولة او الاشخاص الاعتبارية العامة او كسب اى حق عيني عليها بالتقادم اما اذا كانت من الاموال العامة فانه لا يجوز تملكها بالتقادم بصفة مطلقة لانها تكون مخصصة للمنفعة العامة وترتبط على ذلك فان للجهة الادارية حق التنفيذ المبائر ومن ضمن امتيازات الادارة الاصلية — فضلا عن ان هذا الامتياز الى نص ٩٧٠ معنى بالنسبة للاموال المملوكة للدولة او الاشخاص الاعتبارية العامة بازالة التعدى الواقع على الاموال العامة بالطريق الإداري .

(طعن ٢٠٦ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٢/٣/٥)

### قاعدة رقم ( ٢٥٨ )

المبدأ :

املاك الدولة الخاصة — عدم جواز تملكها بالتقادم بعد العمل بأحكام القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ في ١٣ من يولية سنة ١٩٥٧ — جواز نك قبل هذا التاريخ .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٨٧ من القانون المدني تنص على أن تعتبر أموالا عملة العقارات والمنقولات التي للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العملة والتي تكون مخصصة لمنفعة عامة بالفعل أو بمقتضى قانون أو مرسوم وهذه الأموال لا يجوز التصرف فيها أو الحجز عليها أو تملكها بالتقادم — كما تنص المادة ٩٦٨ من القانون المذكور على أن من حاز منقولا أو عقارا دون أن يكون مالكه له أو حاز حقا عينيا على منقول أو عقار دون أن يكون هذا الحق خاصا به كان له أن يكسب ملكية الشيء أو الحق العيني إذا استمرت حيازته دون انقطاع خمس عشرة سنة .

ومن حيث أنه ولئن كانت المادة ٩٧٠ من القانون المدني بعد تعديلها بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ تنص على أنه في جميع الأحوال لا تكسب حقوق الارث بالتقادم الا اذا دامت الحيازة مدة ثلاث وثلاثين سنة — ولا يجوز تملك الأموال الخاصة المملوكة للدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة وكذلك أموال الاوقاف الخيرية أو كسب أى حق عيني عليها بالتقادم — وقد عمل بأحكام هذا القانون من تاريخ نشره في ١٣ من يولية سنة ١٩٥٧ . الا ان هذا النص لا يسرى على ما أوضحته مذكرته الايضاحية على ما تم تملكه بالتقادم عملا قبل العمل بأحكام هذا القانون بأن توافرت في الجائز لإرض الحوكية شروط الحيازة التي تتطلبها المادة ٩٤٩ من القانون المدني بأن كانت حابذة ظاهرة لا لبس فيها واستمرت المدة المقررة قانونا لكسب الملكية بالتقادم قبل نفاذ أحكام القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ عملا بالذكر وتمسك الحائزون بهذه الملكية بالتقادم .

ولما كانت المادة الاولى من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم نتائج العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها تنص على

مصريان أحكامه على العقارات الداخلة في ملكية الدولة الخاصة عدا ما عدته المادة سالفة الذكر وبينت باقى أحكام هذا القانون كيفية التصرف في أملاك الدولة الخاصة وتأجيرها .

فإذا كانت الاراضى المملوكة للدولة ملكية خاصة قد تملكها الانفراد الحائزون لها بالتقادم قبل نفاذ احكام القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ غنيتل تكليفها باسماء الحائزين لها الذين تملكوها بالتقادم والا تبقى على الملكية الخاصة ولا يجوز تملكها بعد نفاذ احكام القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ سالف الذكر مهما طلت مدة الحيازة بمصد نفاذ احكامه في ١٣ يولية سنة ١٩٥٧ تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ويترتب على ثبوت الملكية للانفراد الحائزين شروط الحيازة سالفة البيان قبل نفاذ احكام القانون المذكور الزام الافراد بالبيع او بالضريبة علم الإطيان على حسب الاحوال .

( نوى ٤١٦ — في ١٥/٤/١٩٦٧ )

#### مادة رقم ( ٢٥٩ )

#### المادة :

القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٠ بتعديل المادة ٩٧ من القانون المدني —

عدم جواز تلك الاموال الخاصة المملوكة للدولة وشركات القطاع العام بالتقادم — للوزير المختص حق ازالة التمدى بالطريق الادارى — عدم تنفيذ استعمال هذا الحق بان تكون الملكية ثابتة للجهة الادارية دون لمة نزاع جدى — عبء اثبات في هذه الحالة يكون على عاتق الافراد .

#### ملخص الحكم :

ان المادة ٩٧ من القانون المدني معدلة بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٠ تنص على أنه « لا يجوز تلك الاموال الخاصة المملوكة للدولة او للاشخاص الاعتبارية العامة وكذلك اموال الوحدات الاقتصادية التابعة للهيئات العامة او الهيئات العامة وشركات القطاع العام غير التابعة لهما والاقواق الخيرية او يحسب اى حق بينى علي هذه الاموال بالتقادم — ولا يجوز التمدى علي الاموال المشار اليها بالفقرة السابقة . وفي حالة حصول التمدى يكون للوزير المختص حق ازالته اداريا » . وجاء في

المذكورة الأيضاحية للقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٠ تطبيقاً على هذا النص أنه ( نظراً لكثرة حوادث التعمد من الخطرين على اهلاك هذه الوحدات ووضع اليد عليها والاضطرار الى لجوء الشركات للقضاء لرفع دعاوى تثبيت الملكية ضد المعتدين بها يصاحب ذلك من اشكالات لا حصر لها ، وهو طريق شاق طويل ، خصوصاً وأن هؤلاء المعتدين بوسائلهم وأساليبهم يعمدون الى اصطناع الدليل لتأييد وضعهم ، مما قد يعرض هذه الاموال للضياع . لذلك نقصد امد مشروع القانون المرافق باضافة المؤسسات العمالة والوحدات الاقتصادية للجهات الواردة في النص . وغنى عن البيان انه وان كان الاصل بالنسبة لاموال اشخاص القانون الخاص ان تحكمها قواعد هذا القانون وما ينظمها — في هذا المجال — من مكر قانوني مبناه جواز تملك هذه الاموال واكتساب الحقوق العينية عليها بالتقادم لكفالة استقرار الملكية والاطلال من تزعزع المعاملات ، وعدم جواز التجاء اشخاص القانون الخاص الى القوة لتنفيذ ارادتهم لاستخلاص حقوقهم اذ لا بد من اللجوء الى القضاء في حالة وقوع النزاع لاستصدار حكم قابل للتنفيذ ، الا ان هذه الاعتبارات تتضاعل في مواجهة ما ينبئ أن يتوسل لاموال شركات القطاع العام والوحدات الاقتصادية التابعة للمؤسسات العمالية والهيئات العامة من حيلة خاصة تمكنها لها من القيام بالدور الخطير الذي ينطويها .

ومن حيث أن الواضح مما تقدم انه في سبيل حماية الاموال الخاصة والمملوكة للدولة ولشركات القطاع العام وغيرها من الجهات التي ورد بيانها في النص ، لم يقف الشارع عند حد حظر تملك هذه الاموال او كسب اى حق عيني عليها بالتقادم ، وانما خول هذه الجهات حيزاً ازالة التمرد بالطريق الادارى ، وافناها بذلك مؤونة الوقوف موقف المدعى في دعوى النزاع على الملكية ، ملقياً على الافراد ، للاعتبارات التي كشفت عنها المذكرة الايضاحية للقانون ، عبء الاثبات في هذا النزاع ، ومن ثم ليس صحيحاً ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من ان استعمال جهة الادارة لسلطة ازالة التعمد ادارياً مقيد بأن تكون الملكية ثابتة للجهة الادارية دون ثمة نزاع جدى ، ذلك ان المشرع افترض قيام هذا النزاع بين الخازن للمال وبين الجهات المشارة اليها في المادة ٦٧ من القانون المذكور التي تدعى أن هذا المال من اهلاكها الخاصة على ما اشترطت اليه



المذكورة الإيضاحية سائلة البيان من أن المعتدين يعمدون الى اصطناع الدليل لتأييد وضع يدھم ، ولستهدف اعفاء الجهات المذكورة من أن تكون البطلنة بالالتجاء الى القضاء لتثبيت ملكيتها ضد المعتدين والتي هذا العبء على الحائز بعد انتزاع المسال من حيازته بالطريق الإدارى إذ رأت تلك الجهات وجها لذلك .

ومن حيث أن القرار الصالدر بازالة التعدى اداريا يجب ان يكون قائما على سبب يبرره ، وهو لا يكون كذلك الا اذا كان سند الجهة الادارية فى الادعاء بملكيتها للمال الذى تتدخل بازالة التعدى الواقع عليه اداريا ، سند جدى له أصل ثبت فى الاوراق . والقضاء الإدارى فى نحسه لمشروعية هذا السبب فى الحدود المتقدمة ، لا يفصل فى النزاع القائم على الملكية بين الطرفين المتنازعين ، ولا يتدخل بالتالى فى محض المستندات المقدمة من كل منهما بقصد الترجيح فيها بينها ، لان ذلك كله من اختصاص القضاء المدنى الذى يملك وحده الحكم فى موضوع الملكية . وانما يقف اختصاص القضاء الإدارى عند حد التحقق من ادعاء الجهة الادارية بالملكية ادعاء جدى له شواهد البررة لاصدار القرار بازالة التعدى اداريا .

( طعن ٤٢٣ لسنة ١٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٢٠ )

قاعدة رقم ( ٢٦٠ )

المبدأ :

التملك بطريق الاستيلاء انما يتناول الاراضى المباحة للملكة للدولة ملكية اعتبارية ولا تكون داخلة ضمن زمام البلاد .

ملخص الفتوى :

بحث قسم الراى مجتمعا بجلسته المنعقدة فى ١٠ من أغسطس سنة ١٩٥٠ موضوع تطبيق المادة ٨٧٤ من القانون المدنى التى تنص على أن :

- ١ — الاراضى غير المزروعة التى لا يملك لها تكون ملكا للدولة .
- ٢ — ولا يجوز تملك هذه الاراضى او وضع اليد عليها الا بترخيص من الدولة وفقا للوائح .

( ٢٥ م — ج ٥ )

٣ — الا انه اذا زرع مصرى أرضا غير مزروعة أو غرسها أو بنى عليها تلك في الحال الجزء المزروع أو المغروس أو المبنى ولو بغير ترخيص من الدولة . ولكنه يفقد ملكيته بعدم الاستعمال مدة خمس سنوات متتالية خلال الخمس عشر سنة التالية للتبليغ .

وهذه المسألة وردت تحت عنوان « الاستيلاء على عقار ليس له مالك »

وقد ورد في الأعمال التحضيرية للقانون المدني تعليقا على هذه المسألة ان المسال المباح الذي لا يجوز الاستيلاء عليه يشمل الاراضى غير المزروعة التى ليست ملكا عاما ولا ملكا خاصا كالصحارى والجبال والاراضى المتروكة لان القانون وان اعتبر هذه الاراضى مملوكة للدولة ، لكن قد رأى ان ملكيتها لها ملكية ضعيفة فأجاز الاستيلاء عليها .

نحل تطبيق هذه المادة اذا هى الاراضى المباحة التى ليست مملوكة للدولة ملكا خاصا وانما ملكيتها لها ملكية اعتبارية .

ومطبقا للمادة الثانية من الامر العالى الصادر في ٩ من سبتمبر سنة ١٨٨٤ لا يدخل في هذا النوع من الاراضى « كافة الاراضى الداخلة ضمن زمام البلاد » وذلك لان ملكية الدولة لهذه الاراضى ملكية حقيقية لا تختلف في شيء عن ملكية الافراد .

لذلك انتهى رأى القسم الى ان المقصود بالاراضى التى يجوز تملكها بطريق الاستيلاء طبقا للمادة ٨٧٤ من القانون المدني هى الاراضى غير المزروعة التى لا مالك لها والتى اعتبرها القانون حكما مملوكة للدولة ، فيخرج من نطاق تطبيق هذه المادة الاراضى غير المزروعة المملوكة للدولة ملكية خاصة .

( انتهى ٢٧٣ — في ١٩٥١/٨/٢٦ )

قاصدة رقم ( ٢٦١ )

المبدأ :

تملك الاراضى غير المزروعة بالبناء أو الغرس فيها — مصدر التملك

في هذه الحالة لا يكون الاستيلاء وانما يكون الغرس أو البناء بقصد التعمير والاستصلاح — انصراف ارادة الفارس أو الباني الى تملك الأرض — تملك هذه الاراضى يبدأ من تاريخ تعمير الأرض أو استصلاحها — ايجار الاراضى من الحكومة — الحيابة القائمة على أساس الإيجار — مناط أعمال حكم المادة ٧٥ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم تأجير العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها — ضرورة توافر ارادة التملك ونيته والقصد اليه — لا وجه للقول بأن الحائز الذى تقوم حيأته على أساس الإيجار أنه قد غير نيته وقصد التملك فى أى وقت إذ لا يجوز لاحد أن يكتسب ملكيته على خلاف سنده ولا يستطيع أحد أن يفير سبب حيأته ولا الاصل الذى تقوم عليه هذه الحيابة وفقا للحكم المصالحم الوارد بالمادة ٩٧٢ من القانون المبنى .

#### ملخص الفتوى :

ان المادة ٨٧٤ من القانون المبنى تنص على أنه « الاراضى غير المزروعة التى لا مالك لها تكون ملكا للدولة ولا يجوز تملك هذه الاراضى أو وضع اليد عليها الا بترخيص من الدولة وفقا للوائح » .

الا انه اذا زرع مصرى أرضا غير مزروعة أو غرس أو بنى عليها تملك فى الحال الجزء المزروع أو المتروك أو المبنى ولو بغير ترخيص من الدولة ، ولكنه يفقد ملكيته بعدم الاستعمال مدة خمس سنوات متتالمة خلال الخمس عشر سنة التالية للتبليك .

ثم صدر القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ بتنظيم تملك الاراضى الصحراوية ونص فى المادة الاولى منه على أنه « يحظر على أى شخص طبيعى أو معنوى أن يملك بأى طريق كان — عدا الميراث — عقارا كانتا باحدى المناطق المعتبرة خارج الزمام وقت صدور هذا القانون ..... » ، ويتاريخ ١٩٦٤/٦/٢٤ عمل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم تأجير العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها ونص فى المادة ٧٥ منه على أنه « يعتد فى تطبيق احكام هذا القانون بحقوق الملكية أو الحقوق العينية الاخرى الواردة على عقارات فى احدى المناطق المعتبرة خارج الزمام فى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه

والمستندة الى عقودهم تم شهرها او احكام نهائية سابقة على هذا التاريخ او الى عقود صدرت من الحكومة وتم تنفيذ الشروط الواردة بها ولم تشهر بعد .

كما يمتد ايضا بالقرارات النهائية الصادرة وفقا لاحكام القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه والتي تضمنت تقرير التملك لبعض الاشخاص بالنسبة الى ما كانوا يحوزونه من عقارات .

ويعد ملكا بحكم القانون :

١ — كل غارس أو زارع فعلى لحسابه لأرض صحراوية لمدة سنة كاملة على الاقل سابقة على تاريخ العمل بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه وذلك بالنسبة الى ما يقوم بزراعته بالفعل من تلك الاراضي في تاريخ العمل بهذا القانون وبما لا يجاوز الحد الاقصى للملكية العقارية المقررة قانونا .

٢ — كل من اتم قبل العمل بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه اقامة بناء مستقر بحيزة ثابت فيه ولا يكن نقله منه — وذلك بالنسبة الى الارض المقام عليها البناء والمساحة المناسبة التي تلحق به وتعد مرفقا له بحيث لا تزيد على المساحة المقام عليها البناء ذاته على الاكثر وذلك بشرط بقاء البناء قائما حتى تاريخ العمل بهذا القانون » .

وبين مما تقدم ان الاستيلاء في القانون المدني هو وضع شخص يده على شيء غير مملوك لاحد بنية تملكه ويؤدي الى اكتساب المستولي ملكية هذا الشيء فور وضع يده ، وعلى ذلك فان الاستيلاء لا يعتبر واقعة قانونية خالصة وانما هو واقعة مختلفة ( اذ يخلط فيه عنصر الحيازة بعنصر ارادة التملك في الحال وتكون الحيازة قرينة على هذه الارادة ) ، وعلى الرغم من ان القانون المدني اعتبر الاراضي غير المزروعة والتي لا ملك لها ملكا للدولة وبالرغم من ان الاستيلاء لا يرد الا على شيء غير مملوك لاحد فان هذا القانون اجاز تملك الاراضي غير المزروعة بالبناء أو الفراس فيها وبذلك فان مصدر التملك في هذه الحالة لا يكون الاستيلاء وانما يكون الفرس أو البناء بقصد التعمير والاستصلاح مع انصراف ارادة

البغاريين أو الباني الى تملك الارض ومما يدل على ذلك ان تملك هذه الاراضى لا يبدأ من وقت وضع اليد المجرى وانها يبدأ من وقت البدء فى تعمير الارض أو استصلاحها وعلى أى حال فان هذه الملكية كانت معرضة للسقوط — خروجها على مبدأ دوام الملكية — اذ يقضى القانون المدنى بان التملك على هذا الوجه يفقد ملكيته بعدم الاستعمال مدة خمس سنوات متتالية خلال الخمس عشر سنة التالية للتبليغ ، ولذلك كانت هذه المدة شرطا زمنيا لبقاء الملكية ولم تكن مدة تقادم مكسب ، وعندما صدر القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ قضى على هذه الوسيلة من التبليغ اذ حظر على أى شخص طبيعيا كان أم معنويا ان يكتسب بأى طريق كان عدا الميراث ملكية عقار كائن باحدى المناطق المعبرة خارج الزمام الا بترخيص يصدر بذلك من وزير الحربية بل انه لم يقر كل الملكيات والحقوق المكتسبة قبل نفاذه على هذه الاراضى وانها أبرمتها وفقا لحكم مادته الخامسة « الملكية التى تستند الى عقود مسجلة أو احكام نهائية سابقة على العمل به او الى عقود صدرت من المحاكم ولم تسجل اذا كانت شروطها قد نفذت ، وبذلك انفى هذا القانون » فيما يتعلق بالاراضى خارج الزمام « الفقرة الثالثة من المادة ٨٧٤ من القانون المدنى التى كانت تقرر طريق تملك اراضى الدولة غير المزروعة بالبناء أو الفراس ، ونظرا لما ترتب على تطبيق احكام القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ من انكار للحقوق المشروعة المكتسبة وفقا لنص المادة ٨٧٤ من القانون المدنى قبل العمل بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ ، فان المشرع أعاد الامر الى نصابه عندهما أصدر القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ فاعتد بترك الملكيات بشرط أن يتم الفرس أو البناء قبل سنة من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ وأن يستمر فيه حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ ومن ثم فلان الحكم الذى اتى به القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ لا يكون منبت الصلة بحكم المادة ٨٧٤ من القانون المدنى اذ هو لم يأت بحكم جديد وانما أضاف شروط زمنية جديدة اليه وتبعاً لذلك يتعين اشتراط توافر ارادة التملك ونيته والتصد اليه عند اقبال حكم المادة ٧٥ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ .

وتطبيقاً لما تقدم فانه لما كانت حيازة السيدين / .....  
..... قائمة على أساس الإيجار فان منط أعمال حكم المادة  
٧٥ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ يتخلف بالنسبة لهما لفقدانها نية

الملك وارادته ولا وجه للقول بأن ايا منها تد غير نيته. وقصد. التملك في  
أى وقت اذ لا يجوز لاحد أن يكتسب ملكية على خلاف سندده ولا يستطيع  
أحد أن يغير سبب حيازته ولا الاصل الذى تقوم عليه هذه الحيازة ونقاً  
للحكم العام الوارد بالمادة ٩٧٢ من القانون المدنى .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى عدم  
تملك المعروضة حالتيها للارض المستأجرة من الحكومة .

( ملف ٧٤/٢/٧ — جلسة ١٦/٤/١٩٨٠ )

قاعدة رقم ( ٢٦٢ )

المبدأ :

ان كلا من القانون المدنى القديم والجديد الحالى يفرق في معرض بيان  
اسباب كسب الملكية بين الاستيلاء وبين التقادم المكسب — لا يشترط أن  
تتوافر نية التملك لدى المستولى اسوة بمن يملك الاراضى بوضع اليد ( التقادم  
المكسب ) اذ يكفى ان يكون الاستيلاء مصحوباً بالتعمير الذى من شأنه ان  
يحيى الارض وان يدل على نية صاحبه من انه اخذ في اسباب استغلالها والمضى  
في هذا السبيل — يترتب على ذلك تفسير معنى المادة ٧٥ من القانون رقم  
١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم تأجير العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة  
والتصرف فيها على انه جاء علماً بماحقا كل فرد غرس أو زرع أو اقام بناء  
اى لكل من قام بأعمال التعمير حق التملك — المشرع لم يستبعد المستأجر  
من ذلك ومن ثم فان المستولى بمجرد تملكه الارض الذى استولى عليها ينقضى  
عقد إيجاره من تاريخ التملك اذ ان الشخص لا يستأجر ما يملك .

ملخص الفتوى :

ان كلا من القانون المدنى القديم والجديد ( الحالى ) يفرق في معرض  
بيان اسباب كسب الملكية بين الاستيلاء وبين التقادم المكسب ، وقد نص  
القانون المدنى الملقى على الاستيلاء في المادة ٥٧ — تحت عنوان في التملك  
ووضع اليد — فقال « اما الاراضى الغير مزروعة المملوكة شرعاً للبرى  
فلا يجوز وضع اليد عليها الا باذن الحكومة ويكون اخذها بمسبة ابعادية  
تطبيقاً للوائح ، انما كل من زرع أرضاً من الاراضى المذكورة أو بنى عليها

أو غرس فيها غراسا يصير مالكا لتلك الاراضى ملكا عاما لكنه يستقط حصه فيها بعدم استعماله لها مدة خمس سنوات في ظرف الخمس عشر سنة التالية لاول وضع يد عليها « وعالج القانون المدنى الحالى الاستيلاء على عقار ليس له مالك في المادة ٨٧٤ منه التى نصت على أن :

١ — الاراضى غير المزروعة التى لا ملك لها تكون ملكا للدولة .

٢ — ولا يجوز تملك هذه الاراضى أو وضع اليد عليها الا بترخيص من الدولة وفقا للوائح .

٣ — الا انه اذا زرع بحرى ارضا غير مزروعة أو غرسها ، أو بلى عنها تملك في الحال الجزء المزروع أو المفروس أو المبنى ولو يغير ترخيص من الدولة . ولكنه يفقد ملكيته بعدم الاستعمال مدة خمس سنوات متتالية خلال الخمس عشرة سنة التالية للتملك » .

ثم الفيت المادة ٨٧٤ المشار اليها بالمادة ٨٦ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم تأجير المقارنات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها الذى نص كذلك في المادة ٧٥ منه على أن : « يعد ملكا بحكم القانون :

١ — كل غارس أو زارع فعلى لصلبه لارض صحراوية لمدة سنة كاملة على الاقل سابقة على تاريخ العمل بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ . المشار اليه .

٢ — كل من اتم قبل العمل بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه اقامة بناء مستقر يحيزه ثبت فيه ولا يمكن نقله منه وذلك بالنسبة الى الاراضى المقام عليها البناء والمساحة المناسبة التى تلحق به وتعد برقماله » .

وقد جاء في المذكرة الايضاحية للمشروع التمهيدى للقانون المدنى « يشمل المال المباح الاراضى غير المزروعة التى ليست ملكا عاما ولا ملكة خاصا وذلك كالصحارى والجبال والاراضى المتروكة وتعتبر هذه الاراضى ملكا للدولة ولكنها مملوكة لها ملكية ضعيفة اذ يجوز الاستيلاء عليها »

كما جاء بها». وللإستيلاء على المال المباح طريقتان : طريق الترخيص الذى يصدر من الدولة وفقا للوائح المقررة وطريق الاستيلاء الحر وشرطه .  
«التعمير» .

ونظام الاستيلاء المشار اليه مأخوذ عن الشريعة الاسلامية فيما أسسته احياء الموات أو التحجير ومن ثم تعتبر الشريعة السمحاء هى المصدر التاريخي لذلك النظام يرجع اليه عند الخلاف فى تفسير النصوص الفنية .

ويستفاد من نص المادة ٨٧٤ مذنئ ان المادة المذكورة وضعت شروطاً ثلاثة للتملك بطريق الاستيلاء هي :

١ — أن تكون الأرض المعتبرة ملكاً للدولة غير مزروعة ويقصد بها الاراضى الصحراوية خارج الزمام .

٢ — أن يكون الشخص الذى يستولى على الأرض تسمى الجنسية ولم يكن هذا الشرط مطلوبا فى القانون المئى الملقى .

٣ — أن يكون الاستيلاء مصحوبا بالتعمير بأن يزرع الأرض أو يفرسها أو يقيم عليها بناء .

ولا يشترط الى جانب هذه الشروط الثلاثة أى شرط آخر ( الوسيط للسنة ٩ من ٦٢ ) ومن ثم لا يشترط أن تتوافر نية التملك لدى المستولى اسوة بمن يملك الاراضى بوضع اليد ( التقادم المكسب ) اذ يكفى أن يكون التعمير جديا من شأنه أن يحيى الأرض وأن يبدل غلى نية صاحبه من انه أخذ فى أسباب استغلالها والمضى فى هذا السبيل ( نفس المرجع ) .

وقد عبر الشرعيون عن ذلك بقولهم « ويعتبر فى ثبوت الملك بهذه الاشياء قصد الفعل فى الاحياء لا قصد التملك اذ انه لا يعتبر ، نلو حرق الشجر أو قصه وصلاح للزرع أو بنى أو حفر ملك بذلك وان لم يقصد الملك » ( شرح الازهار جزء ٣ ص ٣١٩ وص ٣٥ . الجزء الرابع من موسوعة الفقه الاسلامى ) .



ومما يؤكد ذلك أن التملك بالاستيلاء يتحقق لا بتصرف قساتوني بل  
بوائمة مادية هي واقعة التمير ( الوسيط من ٦٤ ) فلا يشترط أن يقترن  
بها نية التملك كما هو الحال في التقادم المكسب .

ومن حيث أنه بناء على ما تقدم يكون صحيحا في القانون ما قرره  
اللجنة القضائية في أسباب قرارها من إن « نص المادة ٧٥ من القانون  
رقم ١٠ لسنة ١٩٦٤ قد جاء عاما مانحا كل من غرس أو زرع أو أقام  
بناء أي لكل بن قام بأعمال التمير حق التملك ، والنص مادام قد جاء عاما  
فيؤخذ على عمومه ، وكلية (كل) في كلمة خاطبت الجميع أي كل فرد قام  
فعلا بعمل مادي سواء كان زارعا أو غارسا أو مشيدا ، ولم يستبعد الشارع  
المستأجر من ذلك ، ومن ثم يكون هذا النص منطبقا على المسألتين وغير  
المستأجر » . ومقتضى هذا أن المستولى بمجرد تملكه الأرض الذي استولى  
عليها ينقضى عقد إيجاره من تاريخ التملك إذ أن الشخص لا يستأجر  
ما يملك شأنه في ذلك شأن من يشتري عقارا يستأجره ،

ومن حيث أنه تأسيسا على كل ما سبق بيانه يكون السيد / . . . .  
قد تملك الأرض موضوع النزاع بالاستيلاء طبقا لنص المادة ٧٥ من  
القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٤ وذلك لثبوت استيلائه عليها وتميرها  
بالبناء قبل صدور القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ وحتى صدور القانون  
رقم ١٠ لسنة ١٩٦٤ .

من أجل ذلك انتهى رأي الجمعية العمومية الى تأييد قرار اللجنة  
القضائية التنفيذية للمشروعات الصحراوية فيها انتهى اليه من الاعتداد  
بملكية السيد / . . . . . للأرض محل الاعتراض المشار إليها ومساحتها  
١٢٠٠ مترا مربعا بحفاظة مرسى مطروح .

( ملف ٧٤/٢/٧ - جلسة ١١/١١/١٩٧٥ )

قاعدة رقم ( ٢٦٢ )

المبدأ :

نص المادة ٧٦ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن تنظيم  
تأجير الأراضي المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها على التزام كل ذي

شأن من أصحاب حق الملكية والحقوق العينية الأخرى بأن يقدم خلال موعد أقصاه آخر ديسمبر سنة ١٩٦٩ إخطاراً بحقه الى المحافظة التي يقع في دائرتها العقار الوارد عليه حقه والى المؤسسة المصرية العامة لتقويم الأراضي — التزام كافة المخططين بإحكام هذا القانون بضرورة تقديم هذا الإخطار في الميعاد الذي حدده الشارع — اعتبار هذا الميعاد من قبيل المواعيد التنظيمية — مقتضى ذلك أن يكون من المناسب للجهة الإدارية منح القائمين على الابرة المقامة على الصحراء مهلة أخرى للتقدم بالإخطار مما تدعيه من حقوق بحيث اذا لم تتقدم به في الموعد المناسب الذي يحدد لها كان للجهة الإدارية الحق في ممارسة السلطات المخولة لها بمقتضى القانون المذكور .

#### ملخص الفتوى :

يبين من الاطلاع على القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم تاجر الاراضى المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها ، انه ينص في المادة ٧٥ منه على أن « يعتد في تطبيق احكام هذا القانون بحقوق الملكية العينية الأخرى الواردة على عقارات كلنة في احدى المناطق المعبرة خارج الزمان في تاريخ العمل بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه والمستندة الى عقود تم شهورها أو احكام نهائية سابقة على هذا التاريخ أو الى عقود صدرت من الحكومة وتم تنفيذ الشروط الواردة بها ولم تشهر بعد . كما يمتد أيضا بالقرارات النهائية الصادرة وفقا لاحكام القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه والتي تضمنت تقرير التملك لبعض الأشخاص بالنسبة الى ما كانوا يحوّزونّه من عقارات » ويعد ملكا بحكم القانون : (١) كل غرس أو زارع فعلى لحسابه لأرض صحراوية لمدة سنة كاملة على الاقل سابقة على تاريخ العمل بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه وذلك بالنسبة الى ما يقوم بزراعته بالفعل من تلك الاراضى فى تاريخ العمل بهذا القانون وبما لا يجاوز الحد الاقصى للملكية العقارية المقررة قانونا ..... ( ٢ ) كل من اتم قبل العمل بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه اقامة بناء مستقر بحيزة ثابتة فيه ولا يمكن نقله منه وذلك بالنسبة الى الاراضى المقام عليها البناء والمساحة المناسبة التى تلتحق به وتعهد مرفقاه بحيث لا تزيد على المساحة المقام عليها البناء ذاته على الاكثر وذلك بشرط بقاء البناء قائما حتى تاريخ العمل بهذا القانون » ونصت المسادة ٧٦ من هذا القانون

على أنه « يجب على كل ذي شأن من أصحاب حق الملكية والحقوق العينية الأخرى المنصوص عليها في المادة السابقة أن يقدم خلال موعدها آخر ديسمبر سنة ١٩٦٩ أخطاراً إلى المحافظة التي يقع في دائرتها العقار الوارد عليه حقه وإلى المؤسسة المصرية العامة لتعجير الصحارى » .

ونصت المادة ٧٨ بأنه « إذا قرر مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة لتعجير الصحارى عدم الاعتداد بحق من الحقوق العينية المبينة في الاخطارات المشار إليها في المادة ٧٦ أو إذا تنازع على حق واحد منها أشخاص متعددون — فترفع المنازعات المتعلقة بالحقوق المشار إليها إلى اللجان القضائية المنصوص عليها في المادة ٣٩ للفصل فيها » . ثم نصت المادة ٨٠ على أنه « يجوز لشاغلي الأراضي الصحراوية بالبناء، أو الخرس الذين لا يعتبرون ملاكاً في حكم هذا القانون أن يطلبوا شراء هذه الأراضي أو استئجارها لمدة لا تزيد على تسع سنوات . فإذا لم يتقدموا بهذا الطلب خلال موعدها آخر ديسمبر سنة ١٩٦٩ أو طلبوا ذلك ورفض طلبهم فيكون للمؤسسة المصرية العامة لتعجير الصحارى الحق في إزالة المباني والخراس القائمة في الأراضي المشار إليها أو استيفائها أو اعتبارها مملوكة للدولة » .

ومن حيث أنه يتضح من استعراض هذه النصوص أنه بعد أن أبان القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه في مادته الخامسة والسبعين، عن الحالات التي يعتمد فيها قانوننا بحقوق الملكية والحقوق العينية الأخرى ، أوجب في مادته السادسة والسبعين ، على كل ذي شأن من أصحاب هذه الحقوق أن يقدم خلال موعدها آخر ديسمبر سنة ١٩٦٩ أخطاراً بحقه إلى المحافظة التي يقع في دائرتها العقار الوارد عليه حقه وإلى المؤسسة المصرية العامة لتعجير الصحارى ، ومن ثم، فإنه لا مناص من النزول على حكم القانون بالنسبة لالتزام كافة المخططين بأحكامه بضرورة تقديم هذا الأخطار في الميعاد الذي حدده الشرع ، كما لا يسوغ لأصحاب الشأن النكول عنه لما في ذلك من تفويت فرصة ممارسة الدولة لإختصاصها في خصوص التحقق من ثبوت ملكيتهم أو ما يكون لهم من حقوق عينية أخرى ، وهو بذاته الأمر الذي يعرضهم

خطر المنازعة من جانب الدولة ومعاملتهم معاملة غير الملاك بما ينطوى عليه من إمكان الاستيلاء على تلك العقارات طبقا لحكم المادة ٨٠ من القانون سالف الذكر وذلك الى أن تثبت ملكيتهم بالطريق المقررة قانونا .

ومن حيث أنه ترتيبا على ما تقدم فإنه استنادا الى اعتبار الميعاد الذى اشترطه الشارع من قبيل المواعيد التنظيمية يكون من المناسب منح الاديرة المنزه عنها مهلة أخرى للتقدم بالاعطال عما تدعيه من حقوق بحيث اذا لم تتقدم به فى الموعد المناسب الذى يحدد لها كان للجهة الادارية الحق فى ممارسة السلطات المخولة لها بمقتضى القانون المذكور .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه لوزير الزراعة واخصلاص الاراضى منح القائمين على الاديرة القائمة بالصحراء مهلة أخرى مناسبة لتقديم الاعطال المنصوص عليه فى المادة ٧٨ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه وذلك تنفيذاً لمقتضى احكامه .

( ملف ٢٩/١/٧ — جلسة ١٩٧٤/٥ )

قاعدة رقم ( ٢٦٤ )

المستند :

المادة الاولى من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم تاجير العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها — نصها على خروج الاراضى المضاد المملوكة للدولة والواقعة فى نطاق المدن والقرى والعقارات التى تشرف عليها وزارة الاسكان والتعمير وفقا لقرار رئيس الجمهورية الصادر فى ١٥ مارس سنة ١٩٥٨ من نطاق تطبيق هذا القانون — الاشراف على الاراضى والعقارات المشار اليها معقود لوزارة الاسكان والتعمير — تفويض وزير الاسكان للمحافظين فى الاشراف على هذه الاراضى — اثر ذلك — اختصاص محافظة القاهرة ووزارة السيلحة بالاشراف على الاراضى الواقعة بين فندق الميرديان وكوبرى الجامعة خلف مستشفى القصر العينى الجديد .

### ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم ناجم عن  
المقررات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها تنص على أن « تسرى  
احكام هذا القانون على المقررات الداخلة في ملكية الدولة الخاصة عدا  
ما يأتي :

١ — . . . . .

٢ — المقررات التي تشرف عليها وزارة الاسكان والمرافق وفقا  
لحكم المادة ( ٢ ) من قرار رئيس الجمهورية الصادر في ١٥ من مارس سنة  
١٩٥٨ المشار اليه والمقررات المبنية والاراضى المخصصة للبناء التي تسلم  
الى هذه الوزارة وفقا للقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه . . . . .

٥ — الاراضى الفضاء المملوكة للدولة الواقعة في نطاق كردون المدن  
والقرى عدا ما يكون لازما منها لتنفيذ مشروعات الإصلاح والتعمير  
والتي يصدر بتحديدتها قرار من وزير الإصلاح الزراعى واستصلاح  
الارضى بالاتفاق مع وزير الاسكان والمرافق بعد أخذ رأى مجلس المحافظة  
المختصة » وأن المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية الصادر في  
١٩٥٨/٣/١٥ قضت بالحاق مصلحة الاملاك الاميرية بوزارة الزراعة مع  
نقل الاشراف على الاراضى الواقعة في نطاق المدن والقرى الى وزارة  
الشئون البلدية والقروية ثم صدر بعد ذلك قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٤  
لسنة ١٩٥٩ بتعديل القرار الصادر في ١٩٥٨/٣/١٥ ونص في المادة الاولى  
منه على أن يستبدل بنص المادة الثالثة منه النص الآتى : « تلحق مصلحة  
الاملاك الاميرية بكتب وزير الإصلاح الزراعى ( للتعليم المصرى ) على  
أن ينقل الاشراف على الاراضى الواقعة في داخل المدن والقرى الى وزارة  
الشئون البلدية والقروية » وأخيرا صدر قرار وزير الاسكان رقم ٥٢٢  
لسنة ١٩٦١ بالتفويض في الاختصاصات المتعلقة باشراف الوزارة على  
املاك الحكومة بالمدن والقرى ونص في المادة الاولى منه على تفويض  
المحافظين بعد موافقة مجالس المحافظات في اختصاص وزير الاسكان  
والتعمير المتعلقة بالاشراف على املاك الحكومة بالمدن والقرى بما في  
ذلك من :

- ١ — « البيع بالمزاد أو الممارسة الى الانفراد والهيئات الخاصة » .
- ٢ — تسليم الاملاك اللازمة لاغراض المنفعة العامة الى الوزارات والهيئات العامة .
- ٣ — التأجير للاغراض التي يقرها المحلفظ ومنها التأجير لاغراض «مصلحة المصانع طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٢٦ لسنة ١٩٥٧ .
- ٤ — تقدير الثمن الاساسى فى حالة البيع وتشهير القيمة الاجبارية فى حالة الايجار » .

كما نصت المادة الثانية من هذا القرار على تفويض المحافظين فى اختصاصات وزير الاسكان المتطلة بالاشراف على املاك الحكومة بالمدن والقرى بها فى ذلك :

- ١ — اجراء جميع التصرفات القانونية الخاصة بنقل الملكية والتوقيع على عقود البيع .
- ٢ — القيام باممال الادارة وتحصيل الامساك ومباشرة المنازعات ومنع التمدد وازالته .

ويبين مما تقدم أن الاشراف على املاك الدولة الخاصة الواقعة فى نطاق المدن والقرى معقود لوزارة الاسكان والتعمير والتي فوضت المحافظين كل فى دائرة اختصاصه لمزاولة كافة ما يقتضيه هذا الاشراف من صلاحيات مواختصاص وزارة الاسكان والتعمير ثم المحافظين فى الاشراف على تلك الاراضى مستند من قرار رئيس الجمهورية الصادر فى ١٥/٣/١٩٥٨ والمعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٩ الذى قضى بالحاق بمصلحة الاملاك الامرية بمكتبه وزير الاصلاح الزراعى ونقل الاشراف على املاك الدولة الخاصة فى نطاق المدن والقرى الى وزارة الاسكان وقد جاءت احكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ مؤكدة لنا استقر عليه العمل قبل نفاذها اذ اخرجت بمقتضى المادة الاولى منها من نطاق انطباق احكامه العقارات التى تشرف عليها وزارة الاسكان والمرافق وفقا لحكم المادة (٢) من قرار رئيس الجمهورية الصادر فى ١٥ مارس سنة ١٩٥٨ المشار اليه والعقارات المبنية والاراضى المخصصة للبناء التى تسلم الى هذه الوزارة

وفقا للقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٢ وبالتالى فان هذه الاراضى المستثناة لا تخضع لاشراف الادارة العامة للاملاك وطرح النهر وانما تخضع لاشراف المحافظ المختص طبقا للتفويض الصادر من وزير الاسكان على النحو السالف بيانه .

ومن حيث ان الاراضى محل النزاع لا تستغل فى الاغراض الزراعية منذ مدة طويلة ولا ادى على ذلك من انه ليس فى نطاق مدينة القاهرة اراضى زراعية على الوجه الذى قرره اللجنة العليا للبث فى طلبات الترخيص لاقامة مباني ومشتات فى الاراضى الزراعية بوزارة الزراعة وذلك بصدد اميال احكام المادتين ١٠٧ مكرر ، ١٠٧ مكرر ( ١ ) من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ باصدار قانون الزراعة المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٣ ، اذ ان هذه اللجنة قررت بالنسبة لمشروعات التقاسيم المقدمة عن الاراضى الكائنة بين المعادى وحلوان باجتماعها العشرين المنعقد فى ١٩٧٦/٨/١٣ أن :

١ - موضوع تقسيم هذه الاراضى يخرج عن اختصاص اللجنة لكون هذه الاراضى داخلة فى كردون المدينة وانه يمكن اعتماد مشروعات تقسيم هذه الاراضى دون الرجوع لوزارة الزراعة وان ارض فندق الميرديان كان مقام عليها كازينو الفونتاننا وكان ملكا لمحافظة القاهرة وهم واثيم مكانه هذا الفندق وانه يوجد على هذه الاراضى المطلة على النيل كثير من الكازينوهات الترفيهية وجميعها مملوكة لمحافظة القاهرة وانه صدر قرار وزير السياحة رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٥ باعتبار نهر النيل والمناطق المطلة عليه بالقاهرة الكبرى من المناطق السياحية ونص فى المادة الاولى منه على ان « يعتبر نهر النيل والمناطق المطلة عليه والجزر الواقعة فيه بالقاهرة الكبرى من المناطق السياحية الخاضعة لاشراف وزارة السياحة وفقا لاحكام القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه وذلك وفقا للتقسيمات والحدود المبنية فى هذا القرار » .

ويستفاد مما تقدم ان الاراضى محل النزاع لا تستغل فى اغراض الزراعة وانما رصدت لاجراض التعمير والسياحة مما يجعلها من تبيل الارض الفضاء التى تخضع لاشراف المحافظ طبقا للتفويض الصادر من وزارة الاسكان والسالف الاشارة اليه .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى اختصاص بجهة منظمة القاهرة بالاشراف على الاراضى موضوع النزاع .  
( ملك ٧٧/٢/٧ — جلسة ١٩٧٧/٤/٢٠ )

#### قاعدة رقم ( ٢٦٥ )

##### المبدأ :

تملك الدولة لما يقام من مبان على املاكها الخاصة بموجب حكم الانتخاب .  
— اثر ذلك — احقية الوحدة المحلية في ايجار الارض المملوكة للدولة والمبنى المقامة عليها — خضوع هذه الاراضى لإدارة او اشراف المؤسسات والهيئات العامة لا اثر له في اقتضاء الإيجار .

##### ملخص الفتوى :

ولما كانت الارض محل النزاع من املاك الدولة الخاصة فان الدولة تملك ما يقام عليها من مبان بموجب احكام الالتصاق فلا تؤول تلك المبانى الى الهيئة ولا تعتبر من املاكها وبالتالي فانه وقد دخلت الارض في كردون مدينة وادى النظرون بمقتضى قرار وزير الحكم المحلى رقم ٣٥١ لسنة ١٩٦٦ يكون الاشراف عليها قد انتقل الى مجلس المدينة اعمالا لاحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٧ بتعديل احكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ اعتبارا من اول سبتمبر سنة ١٩٦٧ — تاريخ العمل به — والذي استثنى الاراضى الفضاء المملوكة للدولة والواقعة فى نطاق كردون المدن من الخضوع لاحكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ .

واذا كانت المادة ٧١ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ قد قضت بالابقاء على التصرفات التى تمت قبل العمل بهذا القانون وكانت المادة ٧٥ قد قررت الاعتداد بحقوق الملكية والحقوق العينية الاخرى التى ثبتت فى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ فان ذلك ليس من شأنه تغيير طبيعة المقدم المسائل وطبيعة حق الاشراف المقرر للهيئة على الاراضى التى خولها المشرع مباشرة اختصاصات معينة بالنسبة لها لتحقيق هدف محدد ومن ثم فان هذين الحكيمين لا يؤثران فى اعمال قواعد نقل الاشراف واستحقاق الربيع المقررة بموجب القوانين والقواعد الاخرى وفيما يتعلق بالعلاقات بين الجهات العامة .



ولما كانت المادة ٤٤ من قانون نظام الإدارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ والمادة ٥١ من قانون نظام الحكم المحلي رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ والمادة ٥١ من قانون نظام الحكم المحلي رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ قد أدخلت في موارد مجلس المدينة حصيلة الحكومة وأبجار المباني والأراضي الفضاء الداخلة في أملاك الدولة الخاصة بمان مجلس مدينة وادي النطرون يستحق أبجار الأرض في الحالة الماثلة والمباني القائمة عليها ولا يغير من ذلك أن الفقرة ٤ من المادة الأولى من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ قد أخضعت لأحكام هذا القانون العقارات التي تديرها أو تشرف عليها المؤسسات والهيئات التابعة للإصلاح الزراعي لأن هذا الخوض موهون باستمرار حق الإشراف المقرر لتلك الهيئات والا يكون قد نقل إلى غيرها بأداة قانونية مشروعة .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لنفسى الفتوى والتشريع إلى تأييد نتاوها السابقة الصادرة بجلسة ١٨/٤/١٩٧٩ باستحقاق مجلس مدينة وادي النطرون لقيمة أبجار قطعة الأرض القائمة عليها استراحة وادي النطرون اعتباراً من أول سبتمبر سنة ١٩٦٧ .

( غنوى ٢٥٥ — في ٢٧/٧/١٩٨٢ )

### قاعدة رقم ( ٢٦٦ )

#### المبدأ :

القرار الجمهوري رقم ٣٦٠٤ لسنة ١٩٦٦ — نصه على تخصيص الأراضي الفضاء المملوكة للدولة التي حندها للنفعة العامة لأغراض التنمية والشلون السياحية — يخرج من هذا التحديد كل أرض مشغولة ببناء أو غراس وكذلك الأراضي غير المملوكة للدولة — الأراضي الفضاء التي يضع الغير يده عليها يسرى عليها التخصيص متى ثبت عدم ملكية واضع اليد وفقاً للأجراءات المتصوص عليها في القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ وبُنتت ملكيتها للدولة — عدم وجود حاجة لصنور قرار جمهوري جديد بتفصيلها للنفعة العامة .

### ملخص الفتوى :

ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦٠٤ لسنة ١٩٦٦ ينص في المادة الاولى منه على تخصيص الاراضى الفضاء المملوكة للدولة - الكائنة بملحية المجى البحرية - والشريط الساحلى على شاطئ البحر الابيض المتوسط حتى كيلو ٤٥ بزملم برج العرب غربا بمحافظتى الاسكندرية ومطروح ، المبينة الحدود والمعالم بالخريطة وكشف التحديد المرافق له ، للمنفعة العامة لاغراض التعمير والشئون السياحية .

وهذه المادة تشترط في الاراضى التى خصصت للمنفعة العامة ان تكون ارضا مملوكة للدولة فيخرج منها كل ارض مشغولة ببناء او غراس كما يخرج منها الاراضى غير المملوكة للدولة .

ومن حيث ان القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ قد نظم قواعد الفصل في المنازعات المتعلقة بملكية الاراضى الصحراوية والجهة المختصة بالفصل فيها واحال على اللائحة التنفيذية له في اجراءات التقاضى كما احال على قانون المرافعات فيها لم يرد فيه نص خاص في هذه اللائحة . فان كل ارض فضاء تحت يد الغير يثبت عدم تملك واضع اليد لها وانها مملوكة للدولة طبقا للقواعد والاجراءات التى رسمها القانون المذكور ولائحته التنفيذية فانه يحق للشركة العامة للتعمير السياحى تسلمها شأنها في ذلك شأن الاراضى الفضاء الاخرى المملوكة للدولة والتى لا يضع احد يده عليها ولا يحتاج الامر لمصدر قرار جمهورى جديد يتخصصها للمنفعة العامة .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦٠٤ لسنة ١٩٦٦ لا يمتد الى غير الاراضى الفضاء المملوكة للدولة والمبينة في المادة الاولى منه وفى الخريطة وكشف التحديد المرافق له .

ويندرج فيها الاراضى الفضاء التى يضع الغير يده عليها بعد ثبوت عدم ملكية واضع اليد عليها وفقا للاجراءات التى نص عليها القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بثبوت ملكيتها للدولة ولا يحتاج الامر اصدار قرار جمهورى جديد بتخصيصها للمنفعة العامة .

( فتوى ١٨٩ - فى ١٩/٢/١٩٦٨ )

قاعدة رقم ( ٢٦٧ )

المبدأ :

الاقطاعات الزراعية — العقود المبرمة وفقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٤٣/٢/٢٦ بين مصلحة الاملاك الاميرية وخريجي المعاهد الزراعية في شأنها — تكييفها القانوني — هي عقود ايجار مقترنة ببيع معلق على شرط واقف .

ملخص الفتوى :

نص البند الثالث من مذكرة وزارة الزراعة التي وافق عليها مجلس الوزراء بجلسته ٢٦ من مارس سنة ١٩٤٣ يقضى بأن تمنح الاقطاعات لخريجي المعاهد الزراعية بطريق الاجار لمدة ست سنوات تنتهى بالتعليك لمن يثبت صلاحيته للاستمرار في الاقطاعية وحسن قيامه بتمهيداته ويحدد الاجار في كل سنة من الست السنوات الاولى بما يوازي قيمة القسط السنوي الذي يستحق على المنتفع مضاعفا اليه قيمة الاموال الاميرية وذلك على اساس ان الثمن وتكاليف المبنى مقسط على ثلاثين عاما بفائدة ٢ ٪ . ويحتسب ما يدفع من ايجار في الست السنوات الاولى كجزء من الثمن والتكاليف ثم يقسط الباقي بعد ذلك على ٢٤ عاما .

ومفاد هذا النص أن العقد الذي يبرم بين مصلحة الاملاك الاميرية وبين خريجي أحد المعاهد الزراعية في شأن انتفاعه باقطاعية زراعية هو في التكييف القانوني السليم عقد ايجار مقترن ببيع معلق على شرط واقف وهو التحقق من صلاحية المنتفع لاستغلال الاقطاعية خلال المدة المعتبرة ايجارا وحسن قيامه بالتزامه ماذا تحقق الشرط تم البيع مستندا الى وقت انعقاد العقد .

ان نص البند الثالث من مذكرة وزارة الزراعة التي وافق عليها مجلس الوزراء بجلسته ٢٦ من مارس سنة ١٩٤٣ يقضى بأن تمنح الاقطاعات لخريجي المعاهد الزراعية بطريق الاجار لمدة ست سنوات تنتهى بالتعليك لمن يثبت صلاحيته للاستمرار في الاقطاعية وحسن قيامه بتمهيداته ويحدد الاجار في كل سنة من الست سنوات الاولى بما يوازي قيمة القسط السنوي

الذى يستحق على المنتفع مضافا اليه قيمة الاموال الاميرية وذلك على اساسه ان الثمن وتكاليف الجبائي مقسط على ثلاثين عاما بغائدة ٢ ٪ ويحتسب ما ينفع من ايجار في الست السنوات الاولى كجزء من الثمن والتكاليف ثم يقسط الباقي بعد ذلك على ٢٤ عاما .

ومناد هذا النص ان العقد الذى يبرم بين مصلحة الاملاك الاميرية وبين خريجي احد المعاهد الزراعية في شأن انتفاعه باقطاعية زراعية هو في التكيف القانوني السليم عقد ايجار مقترن ببيع معلق على شرط واقف وهو التحقق من صلاحية المنتفع لاستغلال الاقطاعية خلال المدة المعتبرة ايجارا وحسن قبليه بالتزامه فاذا تحقق الشرط تم البيع مستندا الى وقت انعقاد العقد .

ومن حيث ان السيد / ( . . . . . ) قد نفذ التزامه المتفق عليه في العقد البرم بينه وبين مصلحة الاملاك سنة ١٩٤٤ وقبلت منه مصلحة الاملاك مبلغ ٦٠٣ جنيهات من ثمن الاقطاعية عن المدة من سنة ١٩٤٨ حتى سنة ١٩٥١ أما باقى الثمن فيؤدى على أقساط ومن ثم يكون الشرط الواقف الذى كان البيع معلقا عليه قد تحقق ويعتبر البيع تبعا لذلك قد انعقد في سنة ١٩٤٤ .

ومن حيث انه وان كان السيد / ( . . . . . ) يعتبر مشتريا لارض المزرعة السابق الاشارة اليها الا ان ملكية هذه المزرعة لم تنتقل اليه ذلك لانه طبقا لاحكام قانون الشهر العقارى رقم ١١٤ لسنة ١٩٢٦ والقانون المدنى الذى أبرم العقد — محل البحث — في ظل العمل باحكامه لا تنتقل ملكية العقارات الا بالتسجيل ، والثابت في الاوراق ان هذا العقد لم يسجل حتى الان .

ومن حيث انه على مقتضى ما تقدم يكون واقع الحال في شأن الجزء الذى خصص من ارض المزرعة لمشروع الوحدة المجمة بناحية الدوين ان هذه الارض لا تزال على ملك الدولة ومن ثم يكون الاجراء الذى اتبع ليس نزاعا على ملكية هذا الجزء من الارض ولكن تخصيصها للمنتفعة العلية .

ومن حيث أن تخصيص هذا الفدان للبنفعة العامة يترتب عليه استحالة نقل ملكيتها الى المشتري تنفيذا للالتزام البائع بنفس ملكية العقار المبيع الى المشتري ( المادة ٤٢٨ من القانون المدني ) .

ومن حيث انه اذا استحال على المدين ان ينفذ الالتزام عينيا حكم عليه بالتعويض لعدم الوفاء بالتزامه بما لم يثبت ان استحالة التنفيذ نشأت عن سبب اجنبى لا يدل عليه ( المادة ٢١٥ من القانون المدني ) . ومن ثم يتعين على مصلحة الاملاك ان تعوض السيد / ( . . . . . ) من عدم تنفيذ التزامها نحوه . ولا يغير من هذا القول أن التخصيص للبنفعة العامة قد تم لحساب جهة اخرى غير هذه المصلحة ذلك لان كل من الجهتين لا تعدو أن تكون مرغ لجهة اعلى وهى الإدارة المركزية .

ومن حيث أن تعويض الدائن يكون مما لحقه من خسارة وما فاتته من مكسب ( المادة ٢٢١ من القانون المدني ) ، ولما كانت الخسارة فى الحالة المعروضة من الثمن الذى دفع وقت الشراء وكان المكسب الفاتت هو الزيادة فى قيمة العين الى حين تخصيصها للبنفعة العامة او مجموع هذين المنصرين هو القيمة الفعلية للأرض وقت هذا التخصيص .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن تعويض السيد / . . . . . عن تخصيص جزء من المزرعة رقم ٩ بزراعة الجزائر بتقشيش بلقاس للبنفعة العامة يكون على أساس قيمتها الفعلية وقت تخصيصها لهذا الغرض .

( مئوى ٧٥ - فى ١/٢٤ / ١٩٦٢ )

## الفصل الرابع

### الأراضي الصحراوية

قاعدة رقم ( ٢٦٨ )

المبدأ :

القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ بتلك الأراضي الصحراوية والقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم تلك العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها — الاصل العام ان الأراضي الصحراوية تدخل ضمن ملكية الدولة الخاصة ما لم يثبت حق ملكية للفرد بالطريقة التي نظمها القانون — طرق الاعتماد بحق ملكية الغير على الأراضي الصحراوية .

ملخص الفتوى :

ان الاصل العام طبقا لاحكام القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ بتنظيم تلك الأراضي الصحراوية والعقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة وتنظيم تلك العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها ان الأراضي الصحراوية تدخل ضمن ملكية الدولة الخاصة فقد قصت المادة الاولى من القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ على ان الأراضي الصحراوية تعتبر من املاك الدولة الخاصة ، ونصت المادة ٤٧ منه بأنه لا يجوز لإى شخص طبيعي أم معنوي أن يحوّز أو يضع اليد بآية صفة كانت على العقارات الداخلة في ملكية الدولة الخاصة التي تسرى عليها أحكام هذا القانون الا وفقا لهذه الاحكام .

وقد ورد هذا الحكم في المادة ٨٧٤ من القانون المدني التي نصت على ان الاراضى غير المزروعة التى لا مالك لها تكون ملكا للدولة ولا يجوز تلك هذه الاراضى أو وضع اليد عليها الا بترخيص من الدولة وفقا للوائح .

وقد نظم القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ في المادة ٧٥ وما بعدها طريق الاعتماد بحق الملكية على الأراضي الصحراوية ، ونص على حالاته

معينة يعتد فيها بالملكية ونظم طريقة التلصم بطلبات الاعتداد من اصحاب الحقوق على تلك الاراضى وكيفية الفصل فى هذه الطلبات .

ومن حيث ان ارض النزاع من الاراضى الصحراوية الداخلة فى ملكية الدولة الخاصة بحسب الاصل العلم ما لم يثبت حق ملكية للغير بالطريقة التى نظمها القانون ، كما انه كان يتعين على وقف سيدى كرير اذا كانت له حقوق ملكية فى تلك الاراضى ان يتقدم بطلب الاعتداد بملكيته ، خاصة وان الوقف بقرآن طرفى النزاع من اشخاص القانون وعلى جهة الوقف تقديم المستندات الدالة على انفساء الوقف وملكيته حتى تنظر هيئة التمييز فى الاعتداد به من عدمه .

ولا يعنى الوقف من تقديم طلب الاعتداد بملكيته ان وزارة الاوقاف تتولى النظر عليه وادارته وانه بذلك لا تسرى عليه احكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ طبقا للفقرة الرابعة من المادة الاولى منه الا انه على هذا الاستثناء كما جاء بالذكرة الايضاحية للقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ :

ان الدولة كثيرا ما تعهد الى الوزارات والمصالح الحكومية والى المؤسسات والهيئات العلية بأراضى زراعية أو بور أو صحراوية لتشرع عليها وتقوم على ادارتها واستغلالها أو تسند اليها ملكية بعض تلك الاراضى وفقا لاحكام التشريعات المنظمة لشئونها المنوطة بها أو تكيئا لهذه الجهات فى القيام بالمسؤوليات والواجبات المنوطة بها أو تكيئا لها من حسن ادارة المرافق العلية التى تقوم عليها ، ومثل هذه المقررات تنأى بطبيعتها عن ان تخضع لذات الاحكام الواردة فى القانون المرافق « .

ومجال تطبيق هذا الاستثناء قاصر على الحالات التى تكون فيها ملكية الاراضى ثابتة للدولة وتعهد بإدارتها والاشراف عليها الى احدى الوزارات والمصالح أو نقل ملكية بعض تلك الاراضى الى الوزارات ، والمصالح والهيئات ، فلا جدوى فى هذه التحالات والملكىة ثابتة للدولة من تطبيق احكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ كشأن اراضى الدولة التى تديرها بمصلحة الاملاك ، والحال مختلف فى واقعة النزاع التى يدعى فيها الوقف الخرى

ملكته لأراضى تدخل أصلا في ملكية الدولة الخاصة فانه يتعين على جهة الوصف التقدم بإدعاء الملكية وفقا لأحكام القانون .

( ملف ٣٤/١/٧ — جلسة ١٩٧٨/٦/٢٨ )

قاعدة رقم ( ٢٦٩ )

#### المبدأ :

الملكية الثابتة للدولة خارج الزمام داخل الصحراء — بقاء هذه الملكية ثابتة للدولة دون الهيئة العامة لتعمير الصحارى المنشأة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٧٢ لسنة ١٩٥٩ اذ تقتصر سلطات هذه الهيئة على تنظيم الاراضى الصحراوية واستصلاحها واستغلالها وتعميرها .

#### ملخص النقوى :

ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٧٢ لسنة ١٩٥٩ بإنشاء الهيئة العامة لتعمير الصحارى والذي تضمنت المادة الثانية منه على ان « تختص الهيئة بما يأتى : أولا : ١ — حصر الاراضى الصحراوية القابلة للاستصلاح ورسم السياسة العامة لاستصلاح هذه الاراضى وزراعتها واستغلالها وتعميرها والتصرف فيها .. » هذا القرار لم يكسب الهيئة العامة لتعمير الصحارى ملكية الاراضى المعتبرة خارج الزمام داخل الصحراء التى تظل ثابتة للدولة ، ولا تعدو سلطات هذه الهيئة التنظيم والتخطيط والاشراف على هذه الاراضى .

( فتوى ٧٠٤ — فى ١٩٦٢/١٠/٢٧ )

قاعدة رقم ( ٢٧٠ )

#### المبدأ :

المناطق خارج الزمام فى مفهوم القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ — المقصود بها المناطق الصحراوية التى يشرف عليها سلاح الحدود — الاراضى الصحراوية داخل كردونات المجالس البلدية بمحافظات الحدود . دخولها فى المناطق المعتبرة خارج الزمام — سرين احكام هذا القانون على هذه الاراضى منوط بصدر قرار من وزير الحربية بالتطبيق للمادة ١١ منه .



### ملخص الفتوى :

تنص المادة الاولى من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ بتنظيم تلك الاراضى الصحراوية على ان « يحظر على اى شخص طبيعى او معنوى ان يملك باى طريق كان — عدا الميراث — عقارا كائنا باحدى المناطق المعبرة خارج الزمام وقت صدور هذا القانون . وكذلك يحظر تقرير اى حق من الحقوق المعينة على هذه العقارات . كما يسرى هذا الحظر ايضا على عقود الايجار التى تزيد مدتها على سبع سنوات .

ولوزير الحربية كذلك ان يحدد بقرار منه مناطق معينة لا يسلمها الحظر المشار اليه فى الفقرة الاولى من هذه المادة » . وتنص المادة الحادية عشرة على ان « تسرى احكام هذا القانون ايضا على العقارات والاراضى خارج الزمام بالبلاد ذات الحدود التنظيمية بالمحافظات التابعة الان لسلح الحدود التى يصدر ببياناتها قرار من وزير الحربية » .

ويستلزم من هذين النصين ان المشرع يحظر تلك العقارات فى المناطق المعبرة خارج الزمام او اكتساب حقوق معينة عليها واستثنى من هذا الحظر المناطق التى يحددها وزير الحربية ، كما انه يحظر ذلك ايضا بالنسبة الى العقارات خارج الزمام فى البلاد ذات الحدود التنظيمية بالمحافظات التابعة لسلح الحدود التى يحددها وزير الحربية .

ومن حيث وانه وان كان القانون المشار اليه قد اُغفل تحديد محلول عبارة خارج الزمام الا انه يمكن استجلاء هذا المحلول من استقصاء التشريعات السابقة على هذا القانون .

ويبين من تقصى التشريعات المنظمة لموضوع تلك الاراضى الصحراوية انه فى سنة ١٩٤٠ صدر الامر العسكري رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٠ بشأن تلك العقارات فى اقسام الحدود فحظرت المادة الاولى منه على كل شخص طبيعى او معنوى اجنبى الجنسية ان يملك باى طريق كان — عدا الميراث — عقارا كائنا باحد الاقسام التى تقوم على ادارتها مصلحة الحدود ونصت المادة الثانية على انه « فى الجهات التى يسرى عليها الحظر فى المادة الاولى يجب فى كل تلك لعقار لمصلحة شخص طبيعى او معنوى اجنبى الجنسية ان يؤذن به مقدما من وزير الدفاع » وصدر بعد ذلك المرسوم رقم ١١ لسنة ١٩٤٥ باستقرار العمل باحكام

الامر العسكري المشار اليه ، ثم صدر القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥١ وحظر على غير المصريين اكتساب ملكية الاراضى الزراعية والاراضى القابلة للزراعة والاراضى الصحراوية ، ولما زادت أهمية اراضى الصحراء من الناحية العسكرية والعمرائية صدر القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ وقضى بحظر تلك العقارات فى المناطق المعتبرة خارج الزمام أو اكتساب حقوق عينية عليها وذلك فيما عدا المناطق التى يحددها وزير الحربية .

ويخلص من ذلك أن ثبت اعتبارات هامة اقتضت منذ سنة ١٩٤٠ حظر تلك العقارات فى مناطق معينة فى الاقليم المصرى ، وقد عبر الشارع عن هذه المناطق فى الامر العسكري رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٠ بأنها « الاقسام التى تقوم على ادارتها مصلحة الحدود » وعبر عنها القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٤٥ بأنها المناطق الصحراوية ، وأخيرا عبر عنها القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ بأنها المناطق المعتبرة خارج الزمام ، ومن ثم يكون المقصود بالمناطق خارج الزمام فى مفهوم القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ ، وعلى مدى التشريعات السابقة هو المناطق الصحراوية التى يشرف عليها سلاح الحدود .

وعلى مقتضى ما تقدم تعتبر الاراضى الصحراوية داخل كرهونات المجلس البلدية بحافظات الحدود من بين العقارات الكثيرة باحدى المناطق خارج الزمام بالمعنى المقصود فى القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ .

ومن حيث أنه وأن كانت الاراضى المشار اليها تعتبر من بين العقارات التى يسرى عليها هذا القانون الا أن سريانه عليها بالفعل منوط بصحور تراز من وزير الحربية وذلك حسب المفهوم المخالف لحكم المادة الجافية عشرة منه .

( فتوى ٥٤١ - فى ١٩٦٠/١/٢٢ )

قاعدة رقم ( ٢٧١ )

المبدأ :

قسم القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ الاراضى المملوكة للدولة الى انواع ثلاثة من الاراضى ومنها الصحراوية — الارض الصحراوية هى التى

تقع خارج الزمام لمسافة كيلو مترين — اثر ذلك — من تتوافر فيه شروط تملك اراضي صحراوية يتمتع الاعتداد بملكية — خروج الاراضى الواقعة داخل المدن والقرى من نطاق تطبيق القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ — اثر ذلك — لا ينطبق في شأن هذه الاراضى حكم الاعتداد المتخصص عليه بالمادة ٧٥ من القانون المشار اليه .

#### ملخص الفتوى :

أن المشرع في القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ أخرج الاراضى المملوكة للدولة والتي تشرف عليها وزارة الاسكان بالتطبيق لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٠١٠ لسنة ١٩٥٨ الصادر في ١٥ من مارس سنة ١٩٥٨ من الخفوع لاحكامه وتقسيم الاراضى المملوكة للدولة التى تطبق عليها تلك الاحكام الى انواع ثلاثة هى الاراضى الزراعية ، والنور ، والصحراوية وعرف الاخرى بانها تلك التى تقع خارج الزمام لمسافة كيلو مترين ، ومن ثم فإن حكم المادة ٧٥ سالف الذكر الذى اعتبر غارس الارض الصحراوية ملكا بشروط خاصة انما ينطبق على الاراضى الصحراوية التى يصنف عليها هذا التعريف والتى لا تدخل فيها بطبيعة الحال الاراضى التى تشرف عليها وزارة الاسكان بالتطبيق لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠١٠ لسنة ١٩٥٨ والتي تشمل الاراضى الواقعة فى المدن والقرى ، واذا اعتد القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٨١ بملكية من توافرت فى شأنه شروط الملكية وفقا لاحكام القوانين السابقة عليه فإن من تتوافر فيه شروط تملك ارض صحراوية بالتطبيق لحكم المادة ٧٥ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ يتمتع الاعتداد بملكيته .

ولما كان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠١٠ لسنة ١٩٥٨ الصادر في ١٥ من مارس سنة ١٩٥٨ قد خول وزارة الاسكان الاشراف على الاراضى الواقعة داخل المدن والقرى فإنه طبقا لحكم الفقرة الثانية من المادة الاولى من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ تخرج تلك الاراضى من نطاق تطبيق احكام هذا القانون وبالتالي لا ينطبق في شأنها حكم الاعتداد بالملكية المنصوص عليه بالمادة ٧٥ منه واذا اعتبرت مئينة مرسى مطروح عاصمة لمحافظة مرسى مطروح بقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٠ فإن الاراضى الواقعة داخلها لم تخضع فى أى وقت لاحكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ .

مبني ذلك حكم المادة ٧٥ الذي استحدث التملك بغراس الأرض الصحراوية  
مؤقت الشروط المنحدرة بها .

إنك انتفت الجعفة العمومية لتسهي الفتوى والتشريع الى ما يأتي :

أولاً : الاعتداد بملكية من ثبت له ملكية أرض صحراوية خارج كردون  
المدين والقرى طبقاً لحكم المادة ٧٥ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ .

ثانياً : عدم سريان حكم المادة ٧٥ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤  
على الأراضي الواقعة في كردون مدينة مرسى مطروح .

( ملف ٤٥/١/٧ — جلسة ١٩٨٢/٤/٢١ )

قاعدة رقم ( ٢٧٢ )

المراد :

وضع اليد على أراضي صحراوية مملوكة للدولة ملكية خاصة — عدم  
ثبوت بيعها أو تاجرها الى المدعين من السلطة المختصة بذلك طبقاً للمواد  
٢٢ ، ٢٣ ، ٢٧ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم تاجر العقارات  
المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها — اعتبار وضع اليد تعدى على  
ملك من املاك الدولة يخول الجهة الادارية صاحبة الشأن حق ازالته  
ادارياً — طبقاً للمادة ٩٧٠ من القانون المدني — لا يجدى القول بان ربط  
ايجار على هذه الأراضي وتحصيله من جهة لا تتبعها هذه الأراضي يقيم  
علاقة ايجارية صحيحة بين واضع اليد وبين الجهة الادارية لا يجوز معها  
وصف حيازتهم بالتمدى — أى تاجر على خلاف ما ورد بأحكام القانون رقم  
١٠٠ لسنة ١٩٦٠ يعد باطلاً طبقاً لنص المادة ( ٤٧ ) من القانون سالف  
الذكر .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه يؤخذ بها تقدم ، أن ملار النزاع في هذا الطعن يدور حول  
طبيعة الأرض محل النزاع وهل هى من الاراضى البور أو من الاراضى  
الصحراوية ، وكذلك حول طبيعة وضع يد المدعين على هذه الأرض هل

هو وضع يد مشروع تجب حيلته أو وضع يد غير مشروع يتسم بالنعدي .  
ويحول الجبة الادارية صاحبة الشأن حق ازالته اداريا .

ومن حيث ان القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم تجار العقارات  
المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها ينص في مادته الاولى على ان :

« تسرى احكام هذا القانون على العقارات الداخلة في ملكية الدولة  
الخاصة عدا ما ياتي ٠٠٠ » وينص في مادته الثانية على ان :

( ا ) الاراضي الزراعية وهي الاراضي الواقعة داخل الزمام والاراضي  
المخاضة المبتدة : خارج حد الزمام الى مسافة كيلو مترين التي تكون مزروعة  
بالفعل وكذلك اراضي طرح النهر وهي الاراضي الواقعة بين جصري نهر  
النيل وفرعيه التي يحولها النهر من مكانها او يتكشف عنها والجزائر التي  
تتكون في مجراه .

( ب ) « الاراضي البور » وهي الاراضي غير المزروعة الواقعة داخل  
الزمام والاراضي المخاضة المبتدة خارج حد الزمام الى مسافة كيلو مترين .

( ج ) « الاراضي الصحراوية » وهي الاراضي الواقعة في المناطق  
المعتبرة خارج الزمام بعد مسافة الكيلو مترين المشار اليها في البندين  
السابقين سواء اكانت مزروعة بالفعل او غير مزروعة او كانت مشغولة  
بمبان او منشآت ثابتة او غير ثابتة .

ومن حيث ان المستفاد من ذلك ان المادة الثانية من القانون رقم ٦٠٠  
لسنة ١٩٦٤ قد اوردت التعريفات القانونية لانواع الاراضي المملوكة للدولة  
ملكية خاصة ، وهي الاراضي الزراعية والاراضي البور والاراضي الصحراوية  
الا انه لم يرد بهذه المادة او غيرها من مواد القانون تحديد للمقصود بمبارة  
« حد الزمام » وهو حد لا وجود له على الطبيعة ولكنه يبين على الخرائط  
المساحية . وقد تضمنت حافظة المستندات المقدمة من ادارة قضايا الحكومة  
اوامر محكمة القضاء الاداري خريطة لمساحية ( لوحة رقم ٦١٥/٨١ مصر —  
كرداسة ) معتمدة من مدير مديرية المساحة بالجيزة في ١٩/٤/١٩٧٤ ، مبينة

عليها حد الزمام ، والاراضى المتاخمة الممتدة خارج حد الزمام الى مسافة كيلو مترين ، وموقع التعديلات التى تمت ازالتها بالقرار المطعون فيه وتقع خارج حد الزمام بعدد مسافة الكيلو مترين المشار اليها . ويتضح من ذلك أن الارض محل النزاع تعتبر من الاراضى الصحراوية طبقا لاحكام المادة الثانية من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه .

ولا محل للاحتجاج بما ورد فى الفكرة الايضاحية للقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ من تحديد للمقصود بمعبارة « الاراضى الواقعة داخل الزمام » والاراضى الواقعة خارج الزمام لانطواء ما ورد بالمذكرة الايضاحية على حكم جديد ، لم يرد بالقانون بل ويتعارض مع نصوصه . أما ما قدمه المدعون من مستندات للتدليل على أن الارض محل النزاع من الاراضى البور ، فانها لا تنهض على تغيير حقيقة طبيعة هذه الارض وكونها من الاراضى الصحراوية . بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ على النحو السابق بيانه ، ولم ينكر المدعون ذلك فى صحيفة دعواهم اذ افروا بأن كلا منهم يضع يده على قطعة ارض صحراوية فضلا عما جاء بمذكرة الجهاز التنفيذى للشروعات الصحراوية من احالة بعض موظفى الجهاز الى النيابة الادارية للتحقيق معهم فيما نسب اليهم من تصرفات حول بعض المستندات المشار اليها والتى يركز عليها دفاع المدعين .

ومن حيث أن القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٠ بتعديل المادة ٩٧٠ من القانون المحنى — السابق تعديلها بالقانونين رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ ورقم ٣٩ لسنة ١٩٥٩ — ينص فى الفقرتين الثانية والثالثة من مادته الاولى على انه :

ولا يجوز تلك الاموال الخاصة المملوكة للدولة او للاشخاص الاعتبارية العامة وكذلك اموال الوحدات الاقتصادية التابعة للتؤسسات العامة والهيئات العامة وشركات القطاع العام غير التابعة لايهما والاقواف الخيرية او كسب اى حق عينى على هذه الاموال بالتقادم .

« ولا يجوز التحدى على الاموال المشار اليها بالفقرة السابقة ، وفى حالة حصول التحدى يكون للوزير المختص حق ازالته اداريا » .

كما تنص المادة ( ٤٧ ) من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ على أنه :

لا يجوز لاي شخص طبيعى او معنوى أن يحوز او يضع اليد باية صفة كانت على العقارات الداخلة في ملكية الدولة الخاصة التى تسرى عليها احكام هذا القانون الا وفقا لهذه الاحكام ومع مراعاة ما تنضى به المادة ٩٧٠ من القانون الدنى يقع باطلا كل تصرف أو تقرير لاي حق مبنى أو تاجير يتم بالمخالفة لاحكام هذا القانون .

ولا يجوز شهره ويجوز لكل ذى شأن طلب الحكم بهذا البطلان وعلى المحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها .

ومن حيث أن الثابت من الاوراق انه بتاريخ ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٧٣ ، أصدر وزير استصلاح الاراضى القرار رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٣ ، وقد نصت المادة الاولى منه على أن :

« يعهد الى السيد محافظ الجيزة — في حدود المحافظة — بازالة التعديلات التى تقع على الاراضى الصحراوية الخاضعة لاحكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه طبقا لحكم المادة ٩٧٠ من القانون الخنى » .

وبتاريخ ١٩ من يناير سنة ١٩٧٤ أصدر محافظ الجيزة — استنادا الى التقويض الصادر اليه من وزير استصلاح الاراضى — القرار رقم ٨ لسنة ١٩٧٤ وقد نصت المادة الاولى منه على أن : « يزال اداريا التعدى الواقع على املاك الدولة اشراف الاصلاح الزراعى والجهاز التنفيذى للمشروعات الصحراوية عند الكيلو ٢٢ من طريق مصر — اسكندرية الصحراوى بعد مصنع رمسيس للسيارات على يسار الطريق ، وعند الكيلو ٢٦ شرق هذا الطريق ، وعند الكيلو ٢٧ على يمين الطريق المذكور » .

وقد صدر قرار محافظ الجيزة سالف الذكر بناء على مذكرتى مدير عام الاصلاح الزراعى بالجيزة ورئيس مجلس ادارة الجهاز التنفيذى للمشروعات الصحراوية بشأن وجود بعض التعديلات على اراضى الحولة بطريق مصر — اسكندرية الصحراوى .

وبتاريخ ٢٣ من مارس سنة ١٩٧٤ توجهت اللجنة الإدارية التي نيط بها تنفيذ هذا القرار وقامت بإزالة جميع التعديلات . ولما كان الثابت أن الأرض محل النزاع من الأراضي الصحراوية المملوكة للدولة ملكية خاصة ، والتي تخضع لاحكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم تأجير العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها . ولم يثبت أنه تم بيعها أو تأجيرها إلى المدعين من السلطة المختصة بذلك طبقا للمواد ٢٢ و ٢٣ و ٢٧ من هذا القانون المنظمة لبيع الأراضي الصحراوية وتأجيرها . ومن ثم فإن قياس المدعين بوضع يدهم على تلك الأرض ، وذلك بغرس بعض كفوفتين شوكي وشتلات جاوزتين ونسائل نخيل وأقامة حوض مياه تنقل إليه المياه محمولة على دواب وبعض المباني ، يكون مخالفا لاحكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ وينطوي على تعد على ملك من أملاك الدولة يخول الجهة الإدارية صاحبة الشأن حق إزالته إداريا طبقا للبادء ١٧٠ من القانون المسدنى .

ولا يجدى الطاعن القول بأن ربط إيجار على هذه الأرض وتخصيله من المدعين معناه قيام علاقة إيجارية صحيحة بين المدعين وبين الجهة الإدارية لا يجوز معها وصف حيازتهم بالتعدى ، إذ فضلا عن أن هذا الإجراء صحر من جهة لا تتبعها الأرض محل النزاع ، فإن تأجير هذه الأرض وهى أرض صحراوية لا يكون إلا من السلطة المختصة وطبقا لاحكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ ، وإى تأجير على خلاف ذلك يعد باطلا طبقا لما نصت عليه المادة ( ٤٧ ) من القانون المذكور . كما أنه لا محل لإفادة الطاعن من الحكم الوارد بالمادة ( ١٤ ) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ ، ذلك أن هذه المادة تنظم الشروط الواجب توافرها فى المتصرف اليهم فى الأرض الزراعية طبقا للمادة ( ١٠ ) من القانون المذكور ، والحال أن الأرض محل النزاع من الأراضي الصحراوية ومن ثم فإنها تخرج عن مجال سريان الحكم الوارد فى المادة ( ١٤ ) من اللائحة التنفيذية ، فضلا عن أن المادة ( ١٠ ) من القانون المشار اليه تم الغيت بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٦٩ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ .

ومن حيث أنه لما تقدم ، يكون القرار المطعون فيه قد صدر صحيحا مطابقا للقانون ، ويكون الطعن والحالة هذه على غير أساس سليم من القانون متعيئا رفضه .

( طعن ٣٢٨ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٢/١٢/١٩٨١ )



## الفصل الخامس

### التصرف في أملاك الدولة

#### قاعدة رقم ( ٢٧٣ )

##### المبدأ :

أملاك الدولة الخاصة — حظر بيعها بالممارسة لموظفي الحكومة إلا في الحدود الضيقة التي أشار إليها قرار مجلس الوزراء في ١٨/٢/١٩٤٢ —  
البيع بالمخالفة لهذا القرار — وقوعه بطلاناً معدوم الأثر .

##### ملخص الفتوى :

أن لائحة شروط بيع أملاك الميرى الخاصة الصادرة في سنة ١٩٠٢ كانت قد أجازت البيع بالممارسة على خلاف الأصل في الحالات الخبيثة المبينة بالمادة الثانية منها وحسبها تستصويه وزارة المالية في الحالات الأخرى ، وذلك بالنسبة للأفراد والموظفين على السواء . ثم عاد مجلس الوزراء وحظر بقراره الصادر في ١٨ من مارس سنة ١٩٤٢ بيع أملاك الميرى الخاصة إلى الموظفين بوجه عام بالذات وبالأوساطة من غير طريق المزاد ، إلا في الأحوال الخبيثة التي حصرتها المادة الثانية من لائحة شروط بيع أملاك الميرى الصادرة في عام ١٩٠٢ ، لما يلبس البيع بالممارسة للموظفين من مظنة ، وعنى بالنص على الجزاء على مخالفة ذلك ، ويتبطل في بطلان البيع ، فضلاً عن المؤاخذه التأديبية ، على حين أنه لم يرتب جزاء البطلان بالنسبة للأفراد ، مما يفهم منه أنه فرق في المعاملة بين الأفراد وبين الموظفين في هذا الشأن ، إذ وضع للأفراد حكماً وللوظفين حكماً آخر وإن اتحدت الحالات التي يجوز فيها البيع بالممارسة استثناءً بالنسبة لهم على السواء . وقد تقدمت بعد ذلك وزارة المالية إلى مجلس الوزراء بمذكرة في ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٤٢ ذكرت فيها أن هناك حالات أخرى تتوافر فيها مبررات البيع بالممارسة غير الأحوال التي وردت على سبيل الحصر في قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٨/٢/١٩٤٢ وفي لائحة شروط بيع أملاك الميرى الخاصة ، وطلبت الترخيص لها باتباع قاعدة البيع بالممارسة استجابة

للضرورات الاجتماعية ، وحصرتها في تسع حالات : اولها بيع الاراضى التى لا تتجاوز عشرين فداناً لمستاجريها من صغار الزراع تشجيعاً لانتشار الملكية الصغيرة وعدم اخراج الاهالى من اراضى يكون قد استوطنوا فيها عدة سنين وزرعوها ، وثانيها : الاراضى البور التى تؤجر للأفراد لاصلاحها بشرط الا تتجاوز المساحة عشرين فداناً لذات السبب الذى روعى في الحالة الاولى — فاقترها مجلس الوزراء على ما طلبت بقراره الصادر في ٣١ من يناير سنة ١٩٤٣ .

وظاهر من استقراء مذكرة وزارة المالية في هذا الصدد انها قصدت التوسعة على صغار الزراع في الحالتين السالف الاشارة اليهما لدواع اجتماعية بحثة لا تتواءم في حالة الموظفين ، ولو شاعت ان تسوى في هذا الشأن بين الموظفين والافراد من صغار الزراع لما اعوزتها الصراحة في النص على ذلك . ومما زاد ذلك ان التوسعة في الحالات التى يجوز فيها البيع بالممارسة بقرار مجلس الوزراء الصادر في ٣١ من يناير سنة ١٩٤٣ مقصور امزها على الافراد من صغار الزراع ، ولا يقصد بها الموظفين الذين رأى مجلس الوزراء في قراره الصادر في ١٨/٣/١٩٤٢ حظر بيع املك الميرى لهم بالممارسة الا في الحدود الضيقة التى حصرتها لائحة شروط بيع املك الميرى ورددها القرار المذكور ، وعلى مقتضى ذلك يقتضى امر الموظفين بالنسبة لشراء املك الميرى بالممارسة خاضعاً لاحكام قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٨/٣/١٩٤٢ دون امانتهم من التوسعة التى تضمنها قرار مجلس الوزراء في ٣١ من يناير سنة ١٩٤٣ . وينبنى على ذلك ان البيع خارج الحدود السالف الذكر يقع باطلاً بمعنوم الاثر .

(نقوى ١٥ — في ١/٥/١٩٥٥)

#### قاعدة رقم (٢٧٤)

#### المبدأ :

مدى التزام الحكومة ببيع الاراضى المؤجرة بشروط بيع المستأجر الى مستاجريها بالتطبيق لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢١/١/١٩٤٣ واحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٣٦ لسنة ١٩٥٧ — الادارة ملزمة بالثلث المقدّر للأرض وقت التاجير ولا يكون لها خيار في ذلك اذا ما طلب

المستأجر شراء الأرض بعد مضي سنتين من تاريخ اقامة المصنع واعاداده اعادة كايلا وحتى نهاية العشر سنوات الاولى للتأجير — اساس ذلك — قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٣٦ لسنة ١٩٥٧ ، هدف الى تقصير المدة التي يكون من حق المستأجر بعدها ان يبدى الرغبة في الشراء بان جعلها بعد سنتين من اقامة المصنع واعاداده كايلا بعد ان كان حق الشراء للمستأجر طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٤٢/١/٣١ بعد العشر سنوات الاولى لبداية عقده .

#### ملخص الفتوى :

ان المذكرة التي رفعت الى مجلس الوزراء والمؤرخة في ١٩٤٢/١٢/٢٦ من وزارة المالية ، جاء بها ما يأتى « يستأجر بعض الافراد مساحات من الاراضى الحكومية لغرض اقامة مصانع ، وقد خصصت وزارة المالية بعض الاراضى بمدينة القاهرة لانشاء مناطق صناعية فيها ووضعت شروطا لتأجير هذه الاراضى او تأجير الاراضى لاقامة المصانع لمدة ١٠ سنوات قابلة للتجديد مبدئين آخرين وأن يكون التأجير بالفئة التي تناوبها الارض فعلا وقت التأجير ، ويشترط على المستأجر تخصيص الارض لغرض اقامة المصنع الذى يرغب انشائه دون سواء من الاغراض وأن يستمر المصنع مدارا بصفة مستتية ، وقد اعطت الوزارة فيها مضي لبعض المستأجرين حق شراء الارض المقامة عليها بمصلحتهم بالممارسة في نهاية العشر سنوات الاولى ، واشترطت عند البيع ان تستمر مخصصة للمصنع ، فاذا تغير استعمالها كان للحكومة حق فسخ البيع واسترداد الارض بما عليها من منشآت بدون مقابل سوى رد ثمن الارض الذى دفعه المشتري .

وتقترح وزارة المالية ان يكون بيع الاراضى المقامة عليها المصانع بالممارسة للمستأجرين وذلك في نهاية العشر سنين الاولى لتأجيرها على الأقل ، ويشترط استمرار تخصيص الارض للمصنع على ان يكون البيع بالمئمن الذى تساويه الارض وقت بداية التأجير . . وذلك لان الاساس المقترح اكثر تمهيا مع العدالة بالنسبة الى صاحب المصنع الذى يكون قد تكلف مصاريف كبيرة في انشاء المصنع » .

ومن حيث أن الواضح من هذه المذكرة — التي وافق عليها مجلس الوزراء أنه قصد من وزائها إعطاء المستأجر حق شراء الأرض التي استأجرها لأقامة مصنع عليها إذا توافرت شروط معينة حددها القرار وهذا الحق لم يكن ثابتاً للمستأجر قبل موافقة مجلس الوزراء على هذه المذكرة بل كانت وزارة المالية تبيع لبعض المستأجرين في نطاق سلطة تقديرية واسعة تجيز لها البيع أو عدم البيع وفق ما تراه ، كما أن هذه المذكرة تخول المستأجر حق الشراء بالثمن المقدّر للأرض وقت التأجير وهو ما لم يكن متبعاً من قبل ، وليس من شك أن وزارة المالية لم تكن في حاجة إلى التقدم إلى مجلس الوزراء بهذه المذكرة لإعطاء المستأجر لأراضي حق الشراء بالثمن المقدّر وقت التأجير لو كانت ترغب في الابتغاء على سلطتها التقديرية في إجراء البيع بالثمن العادي ، فهي بالقطع قصت إلى إلزام الإدارة بإجراء البيع بثمن الأرض وقت التأجير وهدفت إلى إعطاء المستأجر هذا الحق بحيث تسلّم الإدارة بالبيع إذا ما طلب منها ذلك وتوافرت باقي الشروط الأخرى .

يضاف إلى ذلك أن تخويل المستأجر حق الشراء بالثمن المقدّر وقت التأجير قصد من ورائه تشجيع الأفراد على إقامة المصانع ، وتبنيهم الصناعات المختلفة في البلاد ، وهذا القصد لا يمكن أن يتحقق إذا كان لجهة الإدارة أن تمتنع عن البيع للمستأجر ، أو تلزمه بالشراء بالثمن المصادق للأرض .

ومن حيث أنه إذا كانت المذكرة التي رفعت إلى رئيس الجمهورية في يناير سنة ١٩٥٧ من وزير المالية والاقتصاد ، ووافق عليها بقراره رقم ٨٣٦ لسنة ١٩٥٧ في ١٤/٩/١٩٥٧ إذا كانت قد نصت على أن « تؤجر مصلحة الملك الأميرية بعض أراضيها لأقامة مصانع عليها لمدة عشر سنوات: تتجدد بشروط تخول للمستأجر حق شراء الأرض بعد مرور العشر سنوات الأولى من مدة التأجير . . . وهذه الشروط مقررة بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٤٣/١/٣١ ، وتقدم اتحاد مصانع النسيج المتوسطة والصغيرة » ، يطلب إلى وزارة الصناعة ، ترجو فيه تقصير مدة العشر سنوات . . . وحيث أن الشرط المطلوب تغديله قد وضع منذ ما يزيد على ربع قرن بحيث لم يعتد ملائمة للأوضاع الصناعية القائمة فإن الوزارة ترى تحقيقاً لسياسة تصنيع البلاد والتي تأخذ الحكومة بأسبابها ، تعنيل شروط بيع الأراضي المؤجرة

تخلصائع المنصوص عليها في قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٤٣/١/٣١ على الوجه الاتي ( ان يكون للمستأجر الحق في طلب شراء الارض بعد مرور سنتين من تاريخ اقبالة المصنع واعداه اعدادا كميلا من الآلات وادارة وتشغيل وأن يتم البيع بالثمن المقدر للارض وقت بداية التأجير ) اذا كان هذا التعديل قد تم على هذا النحو ، فانها تهدف الى مجرد تعديل المدة التي يبذل بعدها المستأجر الحق في الاتصاح عن ارادته واستعمال حقه في شراء الارض وهو في حقيقة الامر ، زيادة على الميزة التي يتمتع بها هذا المستأجر ، دون أن ينال ذلك من حقه الثابت بمقتضى قرار مجلس الوزراء السابق الذكر .

غير انه يجدر التنويه الى أن قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٤٣/١/٣١ المشار اليه ، جعل حق الشراء للمستأجر بعد العشر سنوات الاولى لبداية مقده ، بينما القرار الصادر من رئيس الجمهورية سنة ١٩٥٧ ، جعل من حق المستأجر أن يبدي الرغبة في الشراء ورتب له حق الشراء بعد سنتين من اقبالة المصنع واعداه اعدادا كميلا وذلك تيسرا على المالك وتفعيلا في استقراره كمالك ، وتقصيرا للمدة ان رغب في ذلك وعبرة بعد سنتين تقيد البعدية التي تمتد الى نهاية العشر سنوات الاولى للايجار . وبذلك يكون حقه في الشراء واقعا بين حدين اقصرهما انقضاء سنتين بعد اقبالة المصنع واعداه اعدادا كميلا ، واقضاء نهاية العشر سنوات الاولى لفقد الاجار ، ويتمين ان يكون طلب الشراء — كما تلزم به جهة الادارة — بمجلسين المقدر منذ بداية التأجير — قد قدم خلال المدة المشار اليها .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن الادارة ملزمة بالبيع المقدر للاراضى وقت التأجير ، ولا يكون لها خيار في ذلك اذا ما طلب المستأجر شراء الارض بعد مضي سنتين من تاريخ اقبالة المصنع واعداه اعدادا كميلا . وحتى نهاية العشر سنوات الاولى للتأجير ، وتوافرت في شأنه الشروط الاخرى للبيع بشروط المصانع .

مساعدة رقم ( ٢٧٥ )

المسألة :

المستفاد من احكام قرار رئيس الوزراء الصادر في ١٩٤٣/١/٢١ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٣٦ لسنة ١٩٥٧ ان الادارة ملزمة بالبيع بالثمن المقدّر للأرض وقت التأجير — لا يكون لها الخيار في ذلك اذا ما طلب المستاجر شراء الأرض بعد مضي سنتين من تاريخ اقامة المصنع واعداًه اعداداً كاملاً وحتى نهاية العشر سنوات الاولى للتأجير الوعد بالبيع بالثمن وقت بداية التأجير لا يمتد اذا امتدت الاجارة او تجددت — جواز ذلك في الحالة التي يثبت فيها ان المتعاقدين قصدا صراحة اعطاء المستاجر رخصة الشراء بهذا الثمن طالما بقي مستاجراً — اذا لم يثبت ذلك تعين نفسهم الاتفاق لمصلحة المؤجر المتزم بالوعد واعتبار مدة الترابه مقصورة على مدة الاجارة الاعلى .

ملخص الفتوى :

ان وزارة المالية عرضت على مجلس الوزراء مذكرة مؤرخة في ١٩٤٢/١٢/٢٦ في شأن اراضي الحكومة الاميرية المؤجرة للأفراد لغرض اقامة مصانع عليها ، جاء بها ما يأتي : يستاجر بعض الأفراد مساحات من الاراضي الحكومية لغرض اقامة مصانع ، وقد خصصت وزارة المالية بعض الاراضي بمدينة القاهرة لانشاء مناطق صناعية فيها ووضعت شروطاً لتأجير هذه الاراضي منها ان تؤجر الاراضي لاقامة المصانع لمدة عشر سنوات قابلة للتجديد محتين آخرين وان يكون التأجير بالفئة التي تساويها الارض فعلاً وقت التأجير ، ويشترط على المستاجر تخصيص الارض لغرض اقامة المصنع الذي يرغب في انشائه دون سواء من الاغراض وان يستمر المصنع مداراً بصفة مستتية وقد اعطت الوزارة فيها مضي لبعض المستاجرين حق شراء الأرض القائمة عليها مصانعهم بالممارسة في نهاية العشر سنوات ، واشترطت عند البيع ان تستمر مخصصة للمصنع ، فاذا تغير استعمالها كان للحكومة حق نسخ البيع واسترداد الارض بما عليها من منشآت بدون مقابل سوى رد ثمن الارض الذي دفعه المشتري .

واقترحت وزارة المالية في مذكرتها ان يكون بيع الاراضي القائمة عليها

المصانع بالممارسة للمستأجرين وذلك في نهاية العشر سنوات الاولى لتأجيرها على الاقل وبشرط استمرار تخصيص الارض للمصنع ، على أن يكون البيع بالثمن الذى تساويه الارض وقت بداية التأجير ويصرف النظر مما دخل عليها من تحسينات بسبب اقلية المصنع عليها أو تحسين وضع المنطقة الواقع بها المصنع وذلك لان الاساس المقترح أكثر تمشيا مع نظام البيع العادى وكذا مع العدالة بالنسبة لصاحب المصنع الذى يكون قد صرفه مصاريف كبيرة فى انشاء مصنعه وقد وافق مجلس الوزراء على ما جاء بهذه المذكرة بجلسته المنعقدة فى ١٩٤٣/١/٣١ .

ومن حيث أنه بتاريخ ١٩٥٧/١/١٤ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٣٦ لسنة ١٩٥٧ بالموافقة على مذكرة وزارة المالية والاقتصاد بتعديل شروط بيع الاراضى المؤجرة للمصانع الصادر بها قرار مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٤٢/١/٢١ بحيث يكون للمستأجر الحق فى طلب شراء الارض بعد مرور سنتين من تاريخ اقلية المصنع واعداده اعدادا كايلا من آلاته وادوات تشغيل ، وأن يتم البيع بالثمن المقدر للارض وقت بداية التأجير .

ومن حيث ان الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع قد انتهت بجلسته ١٩٧٣/٦/٢٧ الى أن الإدارة ملزمة بالبيع بالثمن المقدر للارضى وقت التأجير ولا يكون لها الخيار فى ذلك اذا ما طلب المستأجر شراء الارض بعد مضي سنتين من تاريخ اقلية المصنع واعداده اعدادا كايلا وحتى نهاية العشر سنوات الاولى للتأجير وتوافرت فى شأنه الشروط الاخرى للبيع بشروط المصانع .

ومن حيث أن الجمعية العمومية اطلعت هذه الفتوى على أن قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩٤٣/١/٣١ جعل حق الشراء للمستأجر بعد العشر سنوات الاولى لبداية عقده بينها القرار الصادر من رئيس الجمهورية برقم ٨٣٦ لسنة ١٩٥٧ جعل من حق المستأجر أن يبدى الرغبة فى الشراء ورفق له حق الشراء بعد سنتين من اقلية المصنع واعداده اعدادا كايلا وذلك تبسيرا على الملك وتعميلا فى استقراره كمالك ، وتقصيرا للجهة ان رغب فى ذلك — وعبرة بعد سنتين تنفيذ البعديّة التى تمتد الى نهاية العشر سنوات الاولى للايجار — وبذلك يكون حقه فى الشراء واقعا بين حدين اقصرهما انقضاء سنتين بعد اقلية المصنع واعداده اعدادا كايلا وانقضاء

تهلية العشر سنوات الاولى لعقد الايجار ويتمين أن يكون طلب الشراء —  
كأن يلتزم به جهة الإدارة بالثمن المقدّر عند بداية التأجير — قد قدم خلال  
المدة المشار إليها .

ومن حيث أن ان الجمعية لاتزال عند فتواها السابقة للأسباب التي  
تأملت عليها .

ومن حيث أن الطلب المقدم من السيد / . . . . . بتاريخ  
١٩٧٤/١١/٢٨ بشأن قطعة الأرض السالف ذكرها قد قدم بعد نهائية  
العشر سنوات الاولى لعقد الايجار التي تنتهي في ١٩٧٣/٢/١٦ فانه طبقا  
للتقرير الجمعية الصحيحة المشار إليها تكون الاداة غير ملزمة ببيع الأرض  
للسيد المذكور بالثمن المقدّر لها عند بداية التأجير .

ومن حيث انه بالإضافة الى ما تقدم فإن البند الحادي عشر من العقد  
الذي يحكم الحالة المعروضة ينص على أن « للمستأجر الحق في طلب شراء  
هذه الأرض بالممارسة بعد مرور سنتين من تاريخ إقامة المصنع واعداده  
بالمثلن الذي تصالويه الأرض وقت بداية التأجير . . » وهذا النص يضع  
المقاولا على ملأى المالك بالبيع للمستأجر بشرط محدد هو الثمن وقت بداية  
التأجير ومن ثم يجب تفسيره تفسيرا ضيقا فلا ينصرف الالتزام بالبيع بهذا  
الثن الا الى المدة الاولى للايجار دون المجددة .

ومرد ذلك أن مدة الوعد بالبيع بالثمن وقت بداية التأجير لا تمتد اذا  
تمتت الاجارة او تجددت الا في الحالة التي يثبت فيها أن المتعاقدين قصدوا  
حرارة اعطاء المستأجر رخصة الشراء بهذا الثمن طالما بقى مستأجرا. فاذ  
لم يثبت ذلك تمين تفسير الاتفاق لمصلحة المؤجر الملتزم بالوعد واعتبار مدة  
التزامه مقصورة على مدة الاجارة الاصلية .

ومن حيث أن الذي يبين من نصوص العقد موضع البحث أن نية  
الطرفين لم تنج الى منح المستأجر حق طلب الشراء في المدة الثانية للايجار  
بذات سعر البيع المتفق عليه خلال المدة الاولى فانه لا يكون للسيد / . . .  
الحق في طلب الشراء بالسعر المحدد للأرض وقت بداية التأجير ولا تكون



الحكومة ملزمة باجابته لطلبه نظرا لان الوعد بالبيع لم يعد قائما بعد انتهاء المدة الاولى للايجار في ١٦/٢/١٩٧٣ .

ومن حيث انه بناء على ما تقدم فانه لا حجة في القول بأن مدة الوعد بالتبيع بالثمن وقت بداية التأجير يجب أن تظل بغير حد أقصى حتى لا تتسع التفرقة بين من يتقدم بطلب الشراء في مدة الاجارة الاولى ومن يتقدم به بعدها. ذلك لان تلك التفرقة لها ما يبررها فمن يتقدم بطلب الشراء في المدة الاولى يستخدم رخصة خولها له العقد خلال فترة تكوين واعداد المصنع المقام على الارض المؤجرة والتي يكون خلالها في حاجة الى العون والمساعدة انها من يتقدم بالطلب بعد انتهاء مدة الاجارة الاولى أى بعد عشر سنوات من بداية التأجير وبعد أن أصبح المصنع قائما وبدرج لربح مجز وفق تقدير المشرع لمن يكون بحاجة لثل هذا العون أو تلك المساعدة وعليه أن يمنع في الأرض أن يرغب في شرائها لئلا مناسباً بحسب سعرها وقت التبيع .

ومن ناحية أخرى فانه لا يجوز القول بأن المصلحة العامة تقتضى بيع الأرض بعد انتهاء مدة الاجارة الاولى بالسعر المحدد لها عند بداية التأجير بتسجيعهما لاقامة المصانع لانه وأن كان هذا القول يصدق خلال المدة الاولى للتأجير باعتبار أن فيه ذمما للمصنع المقام على الأرض وحفا لصاحب رأس المال لتوجيه أمواله لانشاء المصنع فانه لا يصدق بعد أن أصبح المصنع هوة اقتصادية قادرة على المنافسة ومواجهة اعباء الانتاج ومالكة لمناصره .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ما يأتى :

أولاً : تأييد ما انتهت اليه بجلستها المنعقدة في ١٧/٦/١٩٧٣ من أن جهة الادارة ملزمة بالبيع بالثمن المقدر للأرض وقت التأجير. ولا يكون لها الخيار في ذلك اذا ما طلب المستاجر شراء الأرض بعد مضي سنتين من تاريخ اقامة المصنع واعداده اعدادا كاملا وحتى نهاية العشر سنوات الاولى للتأجير ، وتوافرت في شأنه الشروط الاخرى للبيع بشروط المصانع .

ثانياً : عدم احقية السيد / . . . . في شراء قطعة الأرض رقم ٢٣ جدول الوايلي بالثمن المقدر لها وقت بداية التأجير .

لا ملف ٢٨/١/٧ — جلسة ٢٩/٦/١٩٧٧ )

قاعدة رقم ( ٢٧٦ )

المبدأ :

تعاقد شركة مصر الجديدة للاسكان والتعمير مع الجمعية العمومية لبناء المساكن لضباط القوات المسلحة على بيع قطع اراضي تملكها الدولة مع تمتع الجمعية بخفض في السعر الاساسى لاراضى البناء وسعر الفائدة السنوية بشرط التزامها بالبناء على الارض المبيعة خلال فترة خمس سنوات — مقتضى ذلك ان الجمعية التعاونية هي الملتزمة بتحقيق هذا الشرط من تاريخ ابرام العقد مع الشركة وليس لاعضاء الجمعية التعاونية شأن في هذه العلاقة ، باعتبارهم بعينين عنها — عدم قيام الجمعية بتنفيذ الشرط المتفق عليه يسقط الحيزة التي حصلت عليها بخفض الثمن والفوائد وذلك ياتر رجمي — يجوز لمجلس ادارة الشركة طالما ان تحديد مدة الخمس سنوات المشار اليها كان بقرار منه ان يزيد هذه المدة اذا راي في ذلك تحقيقا لمصالح الشركة واهدافها ويعتبر ذلك تمديدا لشروط العقد بما يحق مصلحة الطرفين — لا يعتبر قرار مجلس ادارة الشركة بزيادة المدة تبرعا من جانب الشركة للجمعية التعاونية المشار اليها — جميعات تعاونية — عدم جواز قصر الامانة من مد المدة المشار اليها على الجمعية التعاونية لبناء المساكن لضباط القوات المسلحة وانما تنفذ من مد المدة كافة الجمعيات التعاونية المتعاقدة مع شركة مصر الجديدة للاسكان والتعمير او التي يتم التعاقد معها في المستقبل — اساس ذلك ان قصر الاستثناء على الجمعية التعاونية لبناء المساكن لضباط الشرطة يعتبر خروجا على القاعدة التي وضعتها مجلس ادارة الشركة بتحديد المدة اللازمة للبناء بخمس سنوات — التذرع بالظروف الاستثنائية الخاصة بالجمعية التعاونية ساقفة الذكر وحدها يحتاج الى بحث هذه الظروف على ضوء حكم المادة ١٤٧ من القانون المدني — في حالة عدم توافر شروط تطبيق هذه المادة لا يمكن القول باستثناء هذه الجمعية وحدها دون غيرها .

ملخص الفتوى :

ان مجلس الوزراء وافق في ١٢/٦/١٩٦٥ على مذكرة وزارة الاسكان والمرافق بشأن سياسة الاسكان والتعمير التي تضمنت بالجزء « ثانيا » فيها تحديد لسياسة بيع الاراضى ، وجاء بها مجلس الوزراء وافق على اتباع السياسة الآتية : — « ان يكون تحديد سعر بيع الاراضى التي

تملكها الدولة بطريقة تمنح النفع فى أسعارها بمرعاة ظروف كل منطقة من مختلف النواحى التخطيطية والاجتماعية والاقتصادية ونواحى الاستخدام ( اقتصادى / متوسط / فوق المتوسط / مبالغى ) ويكون البيع فى المناطق السياحية بالمزاد العلنى لامتناس أكبر قدر من المخدرات التى تجمع فى هذا النوع من النشاط ذى الصيغة الترويجية والتى تقبل على الاستثمار فيها الطبقات القادرة نسبيا ، ويكون البيع فى المناطق على الاسعار المحددة لكل منطقة على ان تخضع سياسة التسعير لنوع من الرقابة المركزية وأن تبنى سياسة التسهيل فى النفع بالنسبة للأراضى مع سياسة التولية للأسكان والتعمير . وفى حالة البيع النورى وعند الالتزام بسياسة الدولة فى الاسكان والتعمير بخضم ١٠ ٪ من السعر الاساسى المحدد ، وفى حالة البيع بالتقسيم يكون مقدم الثمن فى حدود الثلث بشرط الا يقل عن متوسط تقديرى للتكاليف المباشرة لثمن القطعة ( أرض + مرافق عامة محلية ) مع منح الميزات الآتية عند خفض مدة التقسيط : ١٠٠٠٠ يكون سعر الفائدة فى حدود ٥ ٪ سنويا على أساس القواعد السائدة والتبرع عمل بها عند بيع الشقق المملوكة للقطاع العام ( ويقسط الباقى على ١٥ سنة بفائدة ٥ ٪ ) ويكون للمشتري الحق فى تخفيض مساو لسعر الفائدة من كل قسط يدفعه قبل موعد استحقاقه بسنه على الأقل . ويكون للجمعيات التعاونية والبيوع الجماعية الحق فى تخفيض ١٠ ٪ من السعر الاساسى و ١ ٪ من سعر الفائدة السنوية بشرط الالتزام بالبناء فى فترة معينة والا ألغيت المزايا الممنوحة .

وبتاريخ ١٧/١/١٩٦٦ وافق مجلس ادارة شركة مصر الجديدة للأسكان والتعمير على مذكرة بشأن سياسة بيع الاراضى الجديدة واعتباط القواعد التنظيمية المترتبة عليها ، وجاء بها أنها تهدف الى وضع القواعد التى أمرها مجلس الوزراء موضع التنفيذ . وقد ورد بالبند (٦) من هذه المذكرة ما يلى :

« زيادة على الميزات العامة السابقة ، فان الجمعيات التعاونية لها الحق فى تخفيض ١٠ ٪ من السعر الاساسى و ١ ٪ من سعر الفائدة السنوية اذا قبلت الالتزام بالبناء فى فترة معينة ترى تصديدها بخمس سنوات والا ألغيت هذه الميزة ويكون الالفاء بأثر رجعى من تاريخ توقيع العقد الابتدائى .

وقد تعاقدت شركة مصر الجديدة للاسكان والتعمير في ١٩٦٦/٤/١٣ مع الجمعية التعاونية لبناء المساكن لضباط القوات المسلحة على بيع سبع قطع اراضى بالمربع رقم ٥٤١ ومنحت الجمعية الميزات الآتية :

١ - تخفيضا بنسبة ٣٠ ٪ من الثمن بناء على قرار مجلس ادارة الشركة  
فى ١٩٦٥/١١/٢٠ .

٢ - تخفيضا فى سعر الفائدة بنسبة ١ ٪ تطبيقا لقرار مجلس  
الوزراء فى ١٩٦٥/١٢/٦ .

وقد تم تسجيل هذا العقد فى ١٩٦٦/٦/١٦ ونص البند الاول منه  
على ما يلى :

« باع الطرف الاول بصفته بمقتضى هذا العقد الى الطرف الثانى  
بصفته مند ٧ قطع اراضى، فضاء ضمن المربع رقم ٥٤١ تقسيم مصر الجديدة  
اشياحية مصر الجديدة مساحتها ١٠٢٠١ مترا مربعا بثن اجمالى  
قدره ٦٢٣٨٠ جنيهها و ١٤٠ مليا بفائدة قدرها ٥ ٪ سنويا على الرصيد  
المتبقى اى ان ثمن المتر المربع ستة جنيهات تقريبا ، ونظرا لكون الطرف  
الثانى « جمعية تعاونية » وتتعهد بالتأدية المبائى على قطع الاراضى المباعة  
بموجب هذا العقد فى خلال خمس سنوات من تاريخ ١٩٦٦/٤/١٣ فقد  
منحت تخفيضا قدره ٣٠ ٪ من الثمن الاساسى ، وكذا ١ ٪ من سعر الفائدة  
على الرصيد المتبقى بحيث اذا اخلت الجمعية بشرط البناء فى خلال المدة  
المذكورة تكون ملزمة برد قيمة التخفيضين المذكورين باثر رجعى من تاريخ  
١٩٦٦/٤/١٣ وذلك بالنسبة للقطع التى تخل بشرط البناء فى المدة  
المذكورة .

ومن حيث انه يبين ما تقدم ان التسهيلات التى منحت للجمعية  
التعاونية لبناء المساكن لضباط القوات المسلحة ، انها منحت لها بناء على  
ما اوصى به مجلس الوزراء فى جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٦٥/١٢/٦ - وهو  
بصدد بحث سياسة الاسكان والتعمير - حيث قرر منح الجمعيات التعاونية  
خفضا مقداره ١٠ ٪ من السعر الاساسى لاراضى البناء و ١ ٪ من سعر الفائدة  
السنوية ، بشرط التزام الجمعيات المذكورة بالبناء على الارض المباعة خلال

مرة معينة ترك امر تحديدها للجهات القائمة على البيع وتنفيذا لهذه التوصية: أصدر مجلس ادارة شركة مصر الجديدة للاسكان والتعمير قرارا بتحديد هذه المدة بخمس سنوات . وقد علق توصية مجلس الوزراء وقرار مجلس ادارة الشركة المذكورة لاستمرار التمتع بهذه الميزة على شرط اتمام البناء على هذه الاراضى خلال الخمس سنوات المشار اليها ، فان لم يتحقق هذا الشرط ، زالت الميزة المذكورة باثر رجعى من تاريخ ابرام عقد البيع الابتدائى ، واصبح من حق الشركة استرداد قيمة الخفض فى الثمن والفوائد ، وهو ما نص عليه صراحة فى عقد البيع بين شركة مصر الجديدة والجمعية التعاونية سلفه الذكر .

ومن حيث أن العقد المبرم بين الطرفين المذكورين انما ينشئ بينهما التزاماته متقبلة ، تحددها شروط التعاقد واحكام القوانين واللوائح المعمول بها فى هذا الشأن ، ومن ثم فاننا عند بحث تطبيق هذه الشروط او تلك الاحكام على طرفى العقد ، فان الامر يقتصر عليهما فقط ولا يمتداهما الى من ليس طرفا فى العقد .

ومن حيث انه على هذا الهدى ، فان الجمعية التعاونية لبناء المساكن لضباط القوات المسلحة هى الملتزمة بتحقيق شرط البناء خلال خمس سنوات من تاريخ ابرام العقد بينها وبين شركة مصر الجديدة للاسكان والتعمير وذلك حتى يمكنها التمتع بالخفض فى الثمن المتفق عليه فى العقد ، فان اخلت بهذا الالتزام — وهو مقرر اصلا لصالحتها فانها هى وحدها التى تكون مسئولة امام الشركة من هذا الاخلال ، وهى وحدها ، التى تتحمل بنتائج ، ولا يكون لاعضاؤها شأن فى هذه العلاقة ، باعتبار أنهم بعيدين عنها ، ولا شأن لشركة مصر الجديدة للاسكان والتعمير بهم ، انما العلاقة قائمة بينهم وبين الجمعية التى ينتمون اليها ، والتى تستطيع أن تطبق عليهم ما اشترطته من شروط فى عقود البيع التى ابرمتها معهم فى شأن هذه الارض اذا ما اخلوا بالتزاماتهم المتفق عليها وعلى ذلك فليس للجمعية المذكورة أن تدفع امام الشركة بأن الاخلال بالالتزام بالبناء خلال الخمس سنوات المشار اليها انما يرجع الى ظروف اعضائها ووجود الكثيرين منهم فى جبهة القتال ، وتأخر تسليمهم قطع الارض المباعة اليهم منها . لان المسئول عن تنفيذ هذا الالتزام امام الشركة هى الجمعية باعتبارها:

شخصا معنويا ، وليس أعضائها ، وكل ما هنالك أن الجمعية تستطيع الرجوع على أعضائها إذا كانوا قد اخلوا بهذا الالتزام — إذا كان مشروطا عليهم — وعليها أن تبحث ظرف كل عضو منهم على حدة لبيان ما إذا كان شمة خطأ تعاقديا قد ارتكبه أم أن لديه من الأسباب ما يعفيه من هذه المسؤولية .

ومن حيث أنه ، وقد ثبت عدم قيام الجمعية التعاونية لبناء المساكن بالضباط القوات المسلحة ، تنفيذ شرط البناء خلال خمس سنوات ، فإن الميزة التي حصلت عليها بخفض الثمن والفوائد تسقط بأثر رجعي ، ويكون من حق الشركة إلغاء هذه الميزة من تاريخ إبرام العقد . غير أنه طالما أن تحديد مدة الخمس سنوات المشار إليها إنما كان بقرار من مجلس إدارة شركة مصر الجديدة للإسكان والتعمير بعد موافقته على المذكرة التي عرضت عليه في هذا الشأن ، فإنه يجوز لهذا المجلس أن يزيد هذه المدة إذا رأى في ذلك تحقيقا لمصالح الشركة وأهدافها ، مراعى في ذلك ظروف الجمعيات التعاونية لبناء المساكن ، والظروف الحالية التي تتر بها أزمة الإسكان ومواد البناء ، دون أن يكون في ذلك أى خروج على قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٦٥/١٢/٦ لأن التوصية التي أصدرها في هذا الشأن لم تحدد مدة معينة لاتمام البناء وإنما ترك تحديدها للجهات القائمة على بيع أراضي البناء ، تحددتها بحسب ظروف كل منها ، وليس من شك ، أن قيام الشركة بمراعاة الظروف الحاضرة بالنسبة الى أزمة مواد البناء ، يحقق نوعا من المشاركة في تحمل الإعباء ، حتى لا يكون هناك عنت على الجمعيات التعاونية المذكورة وعلى أعضائها ، وهى التي تهدف أساسا الى توفير المساكن تخفيفا لحدة الأزمة .

فإذا ما رأت الشركة ذلك ، فأنه يمكن أن يفيد من زيادة المدة جميع الجمعيات التعاونية المتعاقدة معها والتي ستتعاقد في المستقبل تحقيقا للمساواة بينهما ، ويعتبر ذلك بمثابة تعديل لشروط العقد بما يحقق مصلحة الطرفين .

ولا يعد ذلك تبرعا من جانب الشركة للجمعيات التعاونية المشار إليها ، إنما هو من قبيل المساهمة في التخفيف من حدة الأزمة القائمة في

الاسكان بعدم تحميل الجمعيات التعاونية بالتزامات تعوق أداء رسلانها أو تنفيذها بشروط قد تعوق أعضائها عن قبولهم بالبناء بشيء من اليسر . ومفكرة التبرع منتفية هنا لأن التبرع يقتضى تنازل عن أموال غير منازع في أحقية التبرع فيها ، ويكون تنازله عنها بلا مقابل ، غير أن الثابت في الحالة المعروضة ، أن الميزة التي منحت للجمعيات التعاونية كان الهدف الأول منها تعمير ضاحية مصر الجديدة في أسرع وقت ، فهي ميزة في مقابل ميزة أخرى تتحقق للشركة ، والأصلح والأوفق للشركة أن يتم التعمير عن أن تحصل على الخفض الذي سبق أن منحه للجمعيات التعاونية .

انه لا يجوز قصر الامانة من مد المدة على الجمعية التعاونية لبناء المساكن لضباط القوات المسلحة فقط ، لأن الاستثناء هنا سوف يكون خروجاً على القاعدة العامة التي وضعها مجلس إدارة الشركة بتحديد المدة اللازمة للبناء بخمس سنوات ، وليس ثمة ما يجيز هذا الاستثناء إما التذرع بالظروف الخاصة بهذه الجمعية ، فإن الأمر فيه يحتاج الى بحث هذه الظروف وبيان ما اذا كانت خارجة عن ارادة الجمعية ولا يد لها فيها ، ومنفذ تكون بصدد تطبيق المادة ١٤٧ من القانون المدني التي تنص بأن « العقد شريعة المتعاقدين فلا يجوز نقضه ولا تعديله الا باتفاق الطرفين أو للأسباب التي يقرها القانون . ومع ذلك اذا طرأت حوادث استثنائية عامة لم يكن في الواسع توقعها وترتب على حدوثها أن تنفيذ الالتزام التعاقدى ، وان لم يصبح مستحيلاً صار مرهقاً للمدين بحيث يهدده بخسارة مباحة . جاز للقاضي تبعاً للظروف وبعد الموازنة بين مصلحة الطرفين أن يرد الالتزام المرهق الى الحد المعقول . ويقع بطلان كل اتفاق على خلاف ذلك .

ويدهى أن تطبيق هذا النص بالنسبة الى الجمعية التعاونية المشار اليها يحتاج الى توافر جميع الشروط المستقر عليها في هذا الشأن بالنسبة الى هذه الجمعية ، وفي غير ذلك فانه لا يمكن القول باستثناء هذه الجمعية وحدها دون غيرها . والأمر في ذلك مرجعه الى ظروف كل عضو على حدة ، دون أن يكون للشركة شأن في ذلك .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى الآتى :

**اولا :** انه لا يجوز لشركة مصر الجديدة للسكان والتعمير أن تزيد المدة المقررة لاتمام البناء خلالها بقرار من مجلس ادارة الشركة ، اذا ما ارات ان ذلك يحقق مصلحتها والصالح العام ، دون حاجة الى الرجوع الى مجلس الوزراء في هذا الشأن .

**ثانيا** — انه لا يجوز للشركة أن تقتصر الانادة من مد المدة المشترط بها على الجمعية التعاونية لبناء المسكن لضباط القوات المسلحة وحدها ، وانما تنيد منها كافة الجمعيات التعاونية المتعاقده معها او التى يتم التعاقد معها فى المستقبل .

( ملف ١٩٧٢/٢/٧ — جلسة ١٩٧٣/٥/١٦ )

#### قاعدة رقم ( ٢٧٧ )

##### المبدأ :

املاك الدولة — بيعها لضباط الجيش وجنوده — القاعدة ان بيع املاك الميرى الحرة يكون بالمزاد العلنى او بواسطة عطاءات طبقا لاحكام لائحة شروط بيع املاك الميرى الحرة الصادرة فى ٢١ من اغسطس سنة ١٩٠٢ — بيعها بالممارسة لا يكون الا استثناء فى الاحوال التى عدتها هذه اللائحة — قرارا مجلس الوزراء الصادران فى ٢٥ مارس ١٩٥٢ و ٢٥ من ابريل سنة ١٩٥٦ باحكام بيع اراضى املاك الحكومة المخصصة للبناء على ضباط الجيش وجنوده المصابين بسبب الحرب والذين اعتزلوا الخدمة لعدم اللياقة الطبية — جواز البيع بالممارسة طبقا لاحكام هذين القرارين — اعتبار ذلك تعديلا للائحة بيع املاك الميرى الحرة — يؤيد ذلك ما قضى به القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٨ فى شأن عدم سرعان الاحكام الخاصة بالشفعة على ما يباع من املاك الدولة لطوائف معينة وبشروط خاصة .

##### ملخص الفتوى :

انه ولئن كانت لائحة شروط وقيود بيع املاك الميرى الحرة الصادرة فى ٢١ من اغسطس سنة ١٩٠٢ معذلة تنص على أن بيع املاك الميرى الحرة يكون اما بالمزاد العلنى او بواسطة عطاءات داخل مظاريف مختوم عليها



بالشعب الأحمر بالشروط والأوضاع التي نص عليها في اللائحة وأجازت  
استثناء البيع بالممارسة في الأحوال التي عتدتها المادة الثالثة من اللائحة  
الأن مجلس الوزراء قد وافق في ٢٥ من مارس سنة ١٩٥٢ على أن تبضع  
الحكومة إلى ضباط الجيش والجنود المصابين بسبب الحرب والذين اعتزلوا  
الخدمة لعدم اللياقة الطبية قطعاً من الأراضي المخصصة للبناء بمعدل  
١٠ ٪ من الثمن مع تقسيط الباقي على ٣٠ سنة بالشروط المعتادة في  
مثل هذه الأحوال وذلك مساعدة لهم على تحمل أعباء الحياة - وقد مرضت  
على مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٢٥ من أبريل سنة ١٩٥٦ مذكرة  
وزير المالية والاقتصاد التي جاء فيها أنه حدث أن أكّد الجنود المصابين  
بالميدان بحلة فلسطين والذي رقت من الخدمة لعدم اللياقة الطبية تقسم  
بطلب لشراء قطعة من الأرض بمدينة الإسكندرية وبطلابته بسداد  
قيمة معجل الثمن عجز عن الوفاء به لعدم تمكنه بسبب أصابته وطلب  
تقسيطه خصماً من معاشه وقدره ٢٥٠ ر. جنيه بواقع ٢ جنيه شهرياً وأن  
اقتراضه يتعارض مع القواعد التي رسمها مجلس الوزراء بقراره الصادر  
بتاريخ ٢٥ من مارس سنة ١٩٥٢ القاضي بتخصيص ٢٠ ٪ من الثمن معجلاً  
وأنه نظراً لما هو من هؤلاء الضباط والجنود من خدمة ممتازة وتضحية كبيرة  
لخدمتهم عن العمل فإن الوزارة ترى معالجة الضباط والجنود المصابين  
في الميدان من دفع معجل الثمن بواقع ١٠ ٪ من الأراضي التي يشترونها  
من أملاك الحكومة والاكتفاء بتقسيط الثمن على ثلاثين سنة . وقد وافق  
مجلس الوزراء بجلسته المذكورة على رأي وزارة المالية الواردة في هذه  
المذكرة وبهذا يكون القرار أن الجبل اليها قد أجازا البيع بالممارسة  
إلى هؤلاء الضباط والجنود الذين اعتزلوا الخدمة لعدم اللياقة الطبية بما  
يعتبر تعديلاً صحيحاً لللائحة شروط وعقود بيع أملاك الميرى الحرة ويؤكد  
هذا النظر القانوني رقم ٣٣٢ لسنة ١٩٥٨ في شأن عدم سريان الاحتكم  
الخاصة بالمصلحة على ما يباع من أملاك الدولة لطوائف معينة وشروط  
خاصة الذي صدر بعد الاطلاع على شروط وتبويب بيع أملاك الميرى الحرة  
الصادرة في ٢١ أغسطس سنة ١٩٠٢ والقرارات المصنفة له والذي هي  
في مادته الأولى على أنه لا يجوز الأخذ بالشفعة فيها يباع من أملاك الدولة  
إلى الضباط والجنود المصابين بسبب الحرب بالشروط المبينة بقراري  
مجلس الوزراء السليبيين في ٢٥ مارس سنة ١٩٥٢ و ٢٥ أبريل سنة

١٩٥٦ — والمفهوم من اصدار هذا القانون ان ما يباع من املاك الدولة الى الضباط والجنود المصابين بسبب الحرب انما يتم بطريق الممارسة دون المزاed العلنى — اذ لا يجوز الاخذ بالشفعة فى حالة البيع بالمزاد العلنى طبقاً لما تنص به المادة ٢٣٩ من القانون المحنى .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى الى جواز بيع اراضى الحكومة بالممارسة لضباط الجيش والجنود المصابين بسبب الحرب والذين امتزوا الخدمة لعدم اللبابة الطبية بالشروط والتعود المنصوص عليها بقرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ٢٥ من مارس سنة ١٩٥٢ و ٢٥ من ابريل سنة ١٩٥٦ .

( غنى ١٠٤٩ — فى ١٦/١٠/١٩٦٦ ) .

#### قاعدة رقم ( ٢٧٨ )

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠١ لسنة ١٩٥٨ بتنظيم وزارة الخزانة نقل الإشراف على الاراضى الواقعة فى داخل المدن والقرى الى وزارة الشؤون البلدية والقروية ( وزارة الاسكان ) واكد ذلك قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٩ — تفويض وزير الاسكان المحافظين بقراره رقم ٢٢٥ لسنة ١٩٦١ فى بيع املاك الحكومة بالمدن والقرى واشترطه فى قراره رقم ١٥٦٠ لسنة ١٩٦٥ موافقه قبل اتخاذ اجراءات البيع بالمزاد او الممارسة — مؤدى ذلك ان التعمير من رادة الدولة فى بيع اراضيها الواقعة داخل المدن والقرى يجب ان يتم فى هذا الاطار اى بموافقة المحافظ دون اعتراض من وزير الاسكان اذ بذلك يتم التعمير عن ارادة الدولة فى البيع — أساس ذلك — ان عقد البيع لا يتم الا اذا اتفقت ارادة المتعاقدين على محل العقد وثبته فبذلك يتحقق ركن الرضا الذى هو أساس العقود الاتفاقية — هذا الركن يوجد بتلقى الايجاب بالقبول وتطبيق ارادنى البائع والمشتري على هذا النحو انما يتم وفقاً للنظام الذى يخفض له كل منهما فى التعمير من ارادته .

#### ملخص الفتوى :

ان المادة ( ٨٩ ) من القانون المحنى تنص على ان « يتم التعمير بمجرد ان يتبادل الطرفان التعبير عن ارادتين متطابقتين مع مراعاة

جا يقرره القانون فوق ذلك من اوضاع معينة لانعقاد العقد » وقصر المادة ( ٤١٨ ) من القانون على ان « البيع عقد يلتزم به البائع أن ينقل للمشتري شيء أو حقا ماليا آخر في مقابل ثمن نقدي » .

ومناد ذلك أن عقد البيع لا يتم الا اذا اتفقت ارادة المتعاقدين على محل العقد وثبته فبذلك يتحقق ركن الرضا الذي هو أساس المتعود الاتفاقية وهذا الركن يوجد بتلاقي الإيجاب بالقبول وتطابق ارادتي البائع والمشتري على هذا النحو انما يتم وفقا للنظام الذي يخضع كل منها في التعبير عن ارادته ولما كان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٤ لسنة ١٩٥٨ بتنظيم وزارة الخزانة قد نزل الاشراف على الاراضي الواقعة في داخل المدن والقرى الى وزارة الشؤون البلدية والقروية ( وزارة الاسكان ) وأكد ذلك قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٩ ، وكان وزير الاسكان قد نوض المحافظين بقراره رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٦١ في بيع املاك الحكومة بالمدن والقرى واشترط في قراره رقم ١٥٦٠ لسنة ١٩٦٥ موافقته قبل اتخاذ اجراءات البيع بالمزاد والممارسة فان التعبير عن ارادة الدولة في بيع اراضيها الواقعة داخل المدن والقرى يجب أن يتم في هذا الاطار أي بموافقة المخططون اعترض من وزير الاسكان اذ بذلك يتم التعبير عن ارادة الدولة في البيع .

وبناء على ما تقدم فانه ولئن كانت الجمعية التعاونية للمحافظين يهينة غداة السبوتيس قد افضتحت من ارادتها في شراء قطعة الارض المشار اليها منذ عام ١٩٦٦ الا ان يجعلها هذا لم يلق قبولا لدى المحافظة بقر اعترض من وزير الاسكان على البيع الا في ١٩٧٥/٧/٢ تاريخ موافقة وزير الاسكان على بيع قطعة الارض للجمعية المذكورة بمبلغ ٩٠ جنيه للبر المربع في هذا التاريخ تالتت ارادة الجمعية التي وافقت على السعر المذكور بأرادة المحافظة التي تم التعبير عنها بالطريق الذي رسمه القانون .

ولا وجه لما يطالب به الجمعية من اعتبار الارض مبيعة لها بسعر المثل ٤٠ جنيه لانها اذا كانت قد اتمت بمبلغ ٤٠ جنيه على أساس هذا السعر بان اداه هذا المبلغ شرط بان يكون البيع لمستوفى

المعاملات الخاص بالعاملين بالهيئة. وليس للجمعية وهو الامر الذى لم يلقى قبولا من المحافظ بسبب اعتراض مصلحة الاملاك عليه. واذ تلى ذلك سكوت الجمعية عن التعامل مع المحافظة حتى تم تقدير سعر المتر ببلغ ٩٠ جنيه حيث وافقت الجمعية وتلاقت ارادتها مع ارادة المحافظة بموافقة وزير الاسكان على البيع بهذا السعر فان العقد بينهما يكون قد تم على اساس هذا السعر في ١٩٧٥/٧/٣ كما سبق القول .

لذلك قررت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ان التعاقد. قد تم بين الجمعية التعاونية لبناء المساكن للعاملين بهيئة قناة السويس. وبين محافظة الجيزة بتاريخ ١٩٧٥/٧/٣ بسعر قدره ٩٠ جنيهه. للمحضر الرابع .

( ملف ٢٨/١/٧ — جلسة ١٩٨٠/٤/٢ )

قاعدة رقم ( ٢٧٩ )

#### المبدأ :

تقسيم التبدو بمرسى مطروح — اعتباره من الاراضى الفضاء المملوكة للدولة الداخلة في نطاق كردون المدن والقرى — خروجه من نطاق تطبيق القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم نتائج العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة المعدل بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٧ — اختصاص وزارة الاسكان والمرافق بالاشراف على هذا التقسيم — اساس ذلك قرار رئيس للجمهورية رقم ١٠١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم وزارة الخزينة ووزارة الاقتصاد والتجارة الداخلية وبإدخال بعض التعديلات على اجتمعيات الوزارات — ابلولة حصيلة بيع هذه الاراضى الى المجالس المحلية بواقع التصفى لمجلس المحافظة والتصفى الآخر لمجلس المدينة — اساس ذلك احكام القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بنظام الادارة المحلية .

#### ملخص الفتوى :

انه ولئن كانت الجمعية العمومية قد اذنت بجلستها المنعقدة في ١٦ من مارس سنة ١٩٦٦ بأن الاراضى الصحراوية التى تملكها الدولة ملكية خاصة تشمل جميع الاراضى الواقعة في المناطق المتبررة خارج

الزمام سواء كانت داخلة في حدود اختصاص المجلس المحلية أو خارجه ، ويشملها القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم تأجير العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها ، وأن المؤسسة المصرية لتعمير الصحارى. تبد أصبحت بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣١٧ لسنة ١٩٦٢ تتمتع بمثل الحقوق الممنولة للمالك على الاراضى الصحراوية .

الا. أنه صدر بعد ذلك القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٧ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه وقد استثنى من الخضوع لاحكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه الاراضى الفضاء المملوكة للدولة الواقعة في نطاق كردون المدن والقرى عدا ما يكون لازما منها لتنفيذ مشروعات الاستصلاح والتعمير والتي يصدر بتحديدھا قرار من وزير الزراعة واستصلاح الاراضى بالاتفاق مع وزير الاسكان والمرافق بعد أخذ رأى مجلس المحافظة المختص .

ومن حيث أن تقسيم الليدو بمرسى مطروح حسبما يبين من الاوراق هو من الاراضى الفضاء الداخلة في نطاق كردون المدن والقرى فتخرج من نطاق تطبيق القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ .

ومن حيث أن مرسى مطروح من البلاد التى خرجت من اختصاص سلاح الحدود وأصبحت من ضمن محافظات ومدن الجمهورية الخاضعة لاحكام القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بنظام الادارة المحلية بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٦١ بتعديل بعض أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٠ بتقسيم الاقليم الجنوبي الى محافظات ومدن وقرى وتحديد نطاق المحافظات .

ومن حيث أن الاشراف على الاراضى المملوكة للدولة داخل حدود المدن والقرى قد نقل من مصلحة الابلاك الاميرية الى وزارة الشؤون البلدية والقروية ( وزارة الاسكان والمرافق حاليا ) اعتبارا من ١٥ من مارس سنة ١٩٥٨ تاريخ صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم وزارة الخزانة ووزارة الاقتصاد والتجارة واخذال بعض التعديلات على اختصاصات الوزارات في الاقليم المصرى ،

فيكون الاشراف على تقسيم اللندو بهرسى مطروح من اختصاص وزارة الاسكان والمرافق .

ومن حيث ان المادة ٢٩ من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه تنص على أن تشمل موارد مجلس المحافظة نوعين من الإيرادات . . . . . ب — إيرادات خاصة بمجلس المحافظة وتتضمن ما يأتي :

١ — . . . . .

٢ — نصف ثمن بيع المباني والأراضي الفضاء المملوكة للحكومة .  
الداخلية في كردون البنادر التي ينطبق عليها القرار الجمهوري رقم ١٠١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم وزارة الخزانة ووزارة الاقتصاد والتجارة .

كما تقضى المادة ٤٤ من القانون المذكور بأن إيرادات مجلس المدينة تشبه حصيلة الحكومة في دائرة اختصاصه من ايجار المباني وأراضي البناء الفضاء الداخلة في املكها الخاصة ونصف صافي المبلغ الذي يحصل من بيع المباني والأراضي المخورة .

ومن حيث انه بناء على ما تقدم فان تقسيم اللندو بهرسى مطروح بامتياز من الأراضي الفضاء المملوكة للدولة داخل نطاق المدن والقرى . يخرج من نطاق تطبيق القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ ويؤول الاشراف عليها الى وزارة الاسكان والمرافق وتؤول حصيلة بيع هذه الأراضي الى المجالس المحلية بواقع النصف لمجلس المحافظة والنصف الآخر لمجلس المدينة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن التسميم الاملاك التابعة لوزارة الاسكان والمرافق هي الجهة المختصة بالاشراف على الأراضي المملوكة للدولة الكائنة داخل كردون المدن . وتؤول نصف حصيلة بيع هذه الأراضي لمجلس المحافظة والنصف الآخر لمجلس المدينة وينطبق هذا على تقسيم اللندو بهرسى مطروح .

( فتوى ٦٢٠ — في ١٩/٦/١٩٦٨ )

ملحوظة :

ان هذه الفتوى صدرت قبل صدور القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٧ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه .

## قاعدة رقم ( ٢٨٠ )

### المبدأ :

أراضي منطقة أبيس — استعراض النصوص التشريعية المتعلقة بهذه الأراضي — تحديد الجهة المالكة لها — هذه الأراضي قد آلت إلى المؤسسة المصرية العامة لاستغلال وتنمية الأراضي المستصلحة بما عليها من منشآت وما يتعلق بها من حقوق والتزامات وأصبحت جزءا من أصول المؤسسة ومكونا من مكونات رأس مالها — انظر ذلك — خروج تلك الأراضي عن نطاق الحكم الوارد في المادة ٩ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه .

### ملخص القوى :

أنه باستعراض النصوص التشريعية المتعلقة بأراضي منطقة أبيس يبين أنه صدر في بادئ الأمر القانون رقم ٤٠٨ لسنة ١٩٥٣ بالموافقة على الاتفاقية الموقعة بين الحكومتين المصرية والأمريكية للتعاون الفني لتنمية وتصميم مديرتي البحيرة والفيوم التي استهدفت تنفيذ برنامج نمولوجي واسع النطاق لرفع مستوى الحياة الريفية بهاتين المديرتين . وكان محور البرنامج مشروع منطقة ترعة أبيس ومشروع منطقة غرب الفيوم .

ثم صدر القانون رقم ٣٠٦ لسنة ١٩٥٥ بشأن توزيع الأراضي التي قامت الهيئة المصرية الأمريكية لاصلاح الريف باستصلاحها وفقى بتوزيع الأراضي المستصلحة بحيث يكون لكل منفع ملكية لا تقل عن فدانين ولا تزيد على خمسة أفدنة ومهد إلى المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومي بإنشاء صندوق خاص للعمليات المالية يتولى تنظيم الحسابات وتحصيل الانفاقات السنوية من المتبعين .

وبتاريخ ٢٧ من يولية سنة ١٩٦٧ صدر القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٧ الذي قضى في المادة الاولى منه بأن يتولى وزير النولة للاصلاح الزراعي الاختصاصات التي كانت مخولة للمجلس الدائم لتنمية الانتاج القومي لرئيسه بمقتضى الاتفاقية الموقعة بالقانون رقم ٤٠٨ لسنة ١٩٥٣ وبمقتضى القانون رقم ٣٠٦ لسنة ١٩٥٥ المشار اليهما .

وعندما صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ بإنشاء المجلس الأعلى للمؤسسات العامة تبعت الهيئة العامة للتنمية والتعمير بالبحيرة والفيوم — الهيئة المصرية الأمريكية لاصلاح الريف سابقا — الى المؤسسة المصرية العامة لتعمير الاراضى .

وبتاريخ ٣ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٦٢ لسنة ١٩٦٢ بشأن المؤسسة المصرية العامة لتعمير الاراضى فمضى في المادة ٢ منه بان تتبع المؤسسة الهيتان الاتيتان (١) الهيئة العامة للتنمية والتعمير بالبحيرة والفيوم (٢) هيئة مديرية التحرير . ونصته المادة ٦ على ان يتكون رأس مال المؤسسة من الاموال الاتية :

١ — الاموال الثابتة والمنقولة المملوكة للمؤسسة والاموال التى تقوم بإدارتها واستغلالها . ٢ — رؤوس اموال كل من الهيئة العامة للتنمية والتعمير بالبحيرة والفيوم وهيئة مديرية التحرير .

وبخلافه صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢٠٢ لسنة ١٩٦٥ بإنشاء المؤسسة المصرية العامة لاستغلال وتنمية الاراضى المستصلحة فمضى في المادة ٤ بان « تؤوله الاراضى المستصلحة التى تقوى المؤسسة المصرية العامة لتعمير الاراضى وهيئة التنمية والتعمير بالبحيرة والفيوم استزراعها حاليا الى المؤسسة المصرية العامة لاستغلال وتنمية الاراضى المستصلحة بما عليها من مياه ومنشآت وما يخصها من آلات ومعدات ومهمات ومواد وكذلك كل ما يتعلق بهذه الارض من حقوق والقرارات » . وقضى في المادة ٥ بتشكيل لجنة تقوى تقييم المعدات المشتركة الهيا فى المادة السابقة التى تؤول ملكيتها للمؤسسة وقضى في المادة ١٧ بان يدير هيئة التنمية والتعمير للبحيرة والفيوم فى المؤسسة المذكورة .

ومن حيث انه يتضح من هذا العرض ان الاراضى التى كانت تقوم عليها الهيئة المصرية الأمريكية لاصلاح الريف ثم الهيئة العامة للتنمية والتعمير بالبحيرة والفيوم من بعدها ، ومن بينها اراضى منطقة ابيس ، قد آلت الى المؤسسة المصرية العامة لاستغلال وتنمية الاراضى المستصلحة بما عليها من منشآت وما يتعلق بها من حقوق والتزامات وهذه الخاتبة أصبحت جزءا من أصول المؤسسة ومكونا من مكونات رأس مالها .



ومن حيث أنه لا محل للاحتجاج بأن الاستفادة من نص المادة ه المشار إليها أن ما آل الى المؤسسة تليكاً هو المعدات والآلات وحدها بذليل ما قضت به من تشكيل لجنة لتقييم تلك المعدات والآلات دون أن ينص فيها على تقييم الأرض أيضاً . ذلك أن هذا القول يتعارض مع ما قضت به نصوص القرار الجمهوري من أيولة الأرض الى المؤسسة بكل ما يتعلق بها من حقوق والتزامات واحاج هيئة الفنية والتعمير لحفاظ على البحيرة والفيوم في المؤسسة المذكورة بما يقطع في دخول الأرض ضمن أصولها ، فضلاً عن أن المادة ٤ من القرار لم تقض بأيولة كافة الآلات والمعدات الى المؤسسة وإنما قضت بأن يؤول إليها « ما يخص الأرض » من تلك المعدات والآلات ومن ثم اقتضى الأمر تشكيل لجنة تختص بتقييم ما يؤول الى المؤسسة منها . وليس الوضع على هذا النحو بالنسبة الى الأرض التي آلت جميعها دون تخصيص ، الى المؤسسة بصريح النص .

ومن حيث أنه يخلص من جماع ما تقدم أن أراضي منطقة أبيس بأيلولتها الى المؤسسة المصرية العامة لاستغلال وتنمية الأراضي المستصلحة قد أصبحت جزءاً من رأس مالها ومن ثم تخرج عن نطاق الحكم الوارد في المادة ٩ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ ويتمين اذا رؤى نقلها الى جهة أخرى صدور قرار من رئيس الجمهورية بذلك .

من أجل ذلك

انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن تسليم أراضي منطقة أبيس من المؤسسة المصرية العامة لاستغلال وتنمية الأراضي المستصلحة الى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي يستلزم صدور قرار من رئيس الجمهورية لعدم كفاية القرار الوزاري في تحقيق هذا الغرض .

( ملك ٢١٨/٢/٣٢ — جلسة ١٩/١١/١٩٦٩ )

قاعدة رقم ( ٢٨١ )

المبني على :

**القرارات الجمهورية المتخذة للهيئة العامة لتعمير الصحارى ناطت بها الاختصاصات المتعلقة باستصلاح الأراضي الصحراوية وزراعتها وتعميرها**

وسلخت هذا النشاط من الأجهزة الأخرى التي كانت متصلة به - من بين موارد الهيئة حصيلة استثمار أموالها وسائر إيراداتها الأخرى - المشرح نقل إلى الهيئة جميع الموارد التي تنتج من ممارسة الهيئة لنشاطها في استصلاح وتعمير الأراضي الصحراوية - القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨. بتنظيم تملك الأراضي الصحراوية الذي أشارت إليه القرارات الجمهورية المنظمة للهيئة لم يتضمن تعريفا لما يعد من الصحارى أو الأراضي الصحراوية - هذا القانون استعمل تعبير « الأراضي خارج الزمام » دون أن يحدد مدلوله - ورود هذا التحديد في القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤. ومذكرته الإيضاحية - ليس ثمة ما يمنع من الأخذ به في مجال أعمال القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ - أساس ذلك - إيراد هذا التحديد في المذكرة الإيضاحية قصد به إزالة الغموض الذي اعتور نصوص القانون السابقة عليه ولا يعتبر استحداثا لحكم جديد - وقت العمل بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ كان يجرى العمل بذات التحديد لتعبير « الأراضي خارج الزمام » - هذه الأراضي محددة على هذا النحو هي التي تستحق الهيئة العامة لتعمير الصحارى مواردها والبالغ المحصلة عنها خلال الفترة من ١٩٥٩/٧/٢١ حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ .

#### ملخص الفتوى :

إن الهيئة العامة لتعمير الصحارى انشئت بقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٧٢ لسنة ١٩٥٩ ، ثم صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٠٥ لسنة ١٩٥٩ بالفناء تفقيش علم رى الصحارى بوزارة الأشغال وإدارة الصحارى والواحات بصلة الاملاك الامرية وقسم استغلال الصحارى بمصلحة البساتين بوزارة الزراعة وينقل اختصاصاتها وأيلولت جميع مطلقاتها وموجوداتها إلى الهيئة العامة لتعمير الصحارى وقد عمل بهذا القرار اعتبارا من ٢١ من يولية سنة ١٩٥٩ ، كما أضيف إلى الهيئة بعض الإدارات الأخرى المتصلة بتعمير الصحارى وذلك بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٣٠ لسنة ١٩٥٩ ، ثم أعيد تنظيم الهيئة حيث أطلق عليها اسم المؤسسة المصرية العامة لتعمير الصحارى بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥١٥ لسنة ١٩٦١ ومن بعده بالقرار رقم ٣٣١٧ لسنة ١٩٦٢ .

وأنه باستعراض النظم القانوني لتلك الهيئة طبقا للقرارات التي نظمتها يبين أن المشرع أولاها الاختصاصات المتعلقة باستصلاح الاراضي الصحراوية وزراعتها وتعميرها ، وسلخ هذا النشاط من الاجهزة الاخرى التي كانت متصلة به وقد تحدثت موارد الهيئة منذ انشائها فيها يأتي :

( ا ) الاعتمادات التي ترصد في ميزانية الدولة وتخصص لتحقيق اغراض الهيئة .

( ب ) حصيد استثمار اموالها وسائر ايراداتها الاخرى .

( ج ) الهبات التي يقبلها مجلس ادارتها والقروض والسندات التي تصدرها . ويخلص مما تقدم أن المشرع منذ انشاء الهيئة العلية لتعمير الصحارى وبصفة خاصة منذ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٠٥ لسنة ١٩٥٩ الذي ألغى المصالح والادارات الحكومية التي تعمل في تعمير الصحارى - قد خص الهيئة وحدها بهذا النشاط ونقل الى ميزانيتها دون ميزانية الدولة جميع الموارد التي تنتج من ممارسة الهيئة لنشاطها في استصلاح وتعمير الاراضي الصحراوية .

وإن القرارات الجمهورية التي تولت تنظيم الهيئة تضمن كل منها الاشارة في ديباجته الى القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ الخاص بتنظيم تلك الاراضي الصحراوية ، ولم يتضمن تعريفا لما يعد من الصحارى او الاراضي الصحراوية التي يحدد في نطاقها اختصاص الهيئة وكذلك الايرادات الناتجة منها والتي تشكل عنصرا من ايرادات ليهية .

وإن القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه والذي استند اليه تنظيم الهيئة العلية لتعمير الصحارى استعمل تعبير « الاراضي خارج الزمام » ، ولكنه اغفل تحديد حلول هذه العبارة ، غير أن القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم تاجر العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها تضمن في نصوصه وفي مذكرته الايضاحية تعريفا محددا للاراضي خارج الزمام فنصت المادة الثالثة من هذا القانون على أن « تنقسم الاراضي المملوكة للدولة ملكية خاصة الى مايتى :

(أ) الأراضى الزراعية — وهى الأراضى الواقعة داخل الزمام  
والأراضى المتاخمة الممتدة خارج الزمام الى مسافة كيلو مترين .

(ب) الأراضى البور — وهى الأراضى غير المزروعة الواقعة داخل  
الزمام والأراضى المتاخمة الممتدة خارج الزمام الى مسافة كيلو مترين .

(ج) الأراضى الصحراوية — وهى الأراضى الواقعة فى المناطق المعتبرة  
خارج الزمام بعد مسافة الكيلو مترين المشار إليها فى البندين السابقين سواء  
كانت مزروعة بالفعل أو غير مزروعة أو كانت مشغولة بهيئة أو منشآت  
ثابتة أو غير ثابتة .

كما ورد فى المذكرة الإيضاحية لهذا القانون أن « المقصود بعبارة  
الأراضى الواقعة داخل الزمام . . الأراضى التى تمت مساحتها مساحة  
تفصيلية وحصرت فى سجلات مصلحة المساحة وفى سجلات المكلفات بمصلحة  
الأموال المقررة والتى تخضع تبعاً لذلك للضريبة العقارية على الاطيان . .  
عما يباراة الأراضى الواقعة خارج الزمام فتشمل الأراضى التى لم تسمح  
بمساحة تفصيلية ولم يتم حصرها لا فى سجلات مصلحة المساحة ولا فى  
سجلات المكلفات بمصلحة الاموال المقررة والتى لا تخضع للضريبة العقارية  
على الاطيان » .

ويخلص مما ورد فى القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ وفى مذكرته  
الإيضاحية أن « المشرع أخذ بعبارة موضوعية فى تحديد الأراضى داخل الزمام  
وخارج الزمام أساسه هو مدى خضوع الأراضى للضريبة العقارية على  
الاطيان تبعاً لمساحتها مساحة تفصيلية وحصرها فى سجلات مصلحة المساحة  
وفى سجلات المكلفات بمصلحة الاموال المقررة .

كما انه يبين من تقضى نصوص التشريعات الخاصة بضريبة الاطيان  
أن المقصود « بالأراضى داخل الزمام » فى تطبيق قانون ضريبة الاطيان  
هو الأراضى الزراعية أو القابلة للزراعة التى تم مسحها وحصرها وتحديد  
مساحتها من حيث القطعة والحوض والقرية والمديرية أو المحافظة وأن

الأرضى « خارج الزمام » هى تلك الأرضى التى لم تتم عملية مسحها وحصرها فى نطاق تحديد مجال سريان ضريبة الاطيان .

وان تحديد المقصود بالأراضى داخل الزمام والأرضى خارج الزمام على النحو السابق وأن كان قد ورد فى المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ سالف الذكر ، الا انه ليس ثمة ما يمنع من الأخذ به فى مجال أعمال القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ وذلك لان المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ اذ اوردت هذا التعريف فانما قصدت الى ازالة الغموض الذى اعتور نصوص القانون السابق عليه ، مما يمكن معه القول ان ايراد هذا التعريف بالمذكرة الايضاحية لا يعتبر استحداثا لحكم جديد بانها هو تجلية لقصد المشرع من حلول عبارة الأرضى داخل وخارج الزمام وما يعزز ذلك انه وقت سريان القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ كان العمل يجرى طبقا للتعريف الذى اوردته القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ وذلك حسبما جاء فى كتاب ادارة الملكية بالادارة العامة للملاك الموجه الى ديوان الحاسبات حسبما سلف ذكره .

وبناء على ما تقدم فان الأرضى خارج الزمام فى مفهوم القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ هى الأرضى التى لم تسمح مساحة تفصيلية ولم يتم حصرها فى سجلات مصلحة المساحة ولا فى سجلات المكلفات بمصلحة الاموال المتررة والتى لا تخضع للضريبة العقارية على الاطيان ، وهذه الأرضى هى التى تستحق الهيئة العامة لتعير الصحارى مواردها والمبالغ المحصلة عنها خلال الفترة من ٢١ يوليو سنة ١٩٥٩ حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن الأرضى خارج الزمام فى مفهوم القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ هى تلك الأرضى التى لم تسمح بمساحة تفصيلية ولم يتم حصرها فى سجلات مصلحة المساحة ولا فى سجلات المكلفات بمصلحة الاموال المتررة والتى لا تخضع للضريبة العقارية على الاطيان .

( ملف ٦١/٢/٧ - بطننة ١٢٧٠/٩/٢٣ )

قاعدة رقم ( ٢٨٢ )

المادة :

أراضي مستصلحة — كيفية التصرف فيها — القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم تأجير العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها — المادة التاسعة من هذا القانون بعد تعديلها بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٧ — نصها على تحديد طرق التصرف في الأراضي البور التي تعهد الدولة باستصلاحها للأشخاص الاعتبارية العامة أو الخاصة وتخويلها وزير الإصلاح الزراعي واستصلاح الأراضي تقدير الطريقة الملائمة بقرار منه — السلطة المخولة للوزير بمقتضى هذا النص — انصرافها إلى الأراضي المملوكة للدولة ملكية خاصة والتي تعهد الدولة باستصلاحها إلى المؤسسات أو الهيئات دون الأراضي التي دخلت ضمن رأس مال إحدى هذه المؤسسات أو الهيئات طبقاً للقرار الجمهوري الصادر باتخاذها .

ملفص الفتوى :

أن المادة ٩ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم تأجير العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها كانت تنص على أن الأراضي البور التي تعهد الخولة باستصلاحها إلى الأشخاص الاعتبارية العامة أو الخاصة تسلم بعد اتمام اصلاحها إلى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي لتتولى توزيعها على صغار الفلاحين وفقا لاحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالإصلاح الزراعي .

وطبقا لهذا النص كان تسليم تلك الأراضي بعد اتمام اصلاحها وتعميرها هو زراعتها إلى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي يتم اعمالا لنص القانون ومن ثم فان صدور قرار بالتسليم من نائب رئيس الوزراء أو من وزير الزراعة والإصلاح الزراعي لا يعدو أن يكون قرارا تنفيذيا لا يعتبر بذاته منشئا للالتزام الشخص الاعتباري العام بالتسليم .

ثم عدل النص المذكور بمقتضى القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٧ فاصبح مقتضى بان يتم التصرف في الأراضي البور التي تعهد الدولة باستصلاحها للأشخاص الاعتبارية العامة أو الخاصة أي بتسليمها إلى المؤسسات

والهيئات العامة التى يعهد اليها بزراعتها واستغلالها وإدارتها أو توزيعها أو تسليمها إلى الهيئة العامة للإصلاح الزراعى لتوزيعها على صغار الفلاحين وفقا لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعى والقوانين المعدلة له أو يتم التصرف فيها بالبيع طبقا للقواعد والشروط التى تحددها اللائحة التنفيذية وذلك بناء على قرار من وزير الإصلاح الزراعى واستصلاح الاراضى طبقا لما تقرره الدولة من خطط وبرنامج .

ويبين من النص المعدل أن المشرع قد أنى بأحكام تفابير ما كان ثابتا بالنص قبل تعديله فبعد أن كان مال هذه الارض جيبا بعد اصلاحها وتعميرها وزراعتها إلى الهيئة العامة للإصلاح الزراعى وجوبا اصحيح التصرف فيها يتم بأحدى طرق ثلاث هى أما تسليم الاراضى إلى المؤسسات والهيئات العامة بقصد زراعتها واستغلالها وإدارتها أو توزيعها . وأما تسليمها إلى الهيئة العامة للإصلاح الزراعى لتوزيعها على صغار الفلاحين . وأما التصرف فيها بالبيع وفقا لما تقرره اللائحة التنفيذية . ونطاق المشرع بوزير الإصلاح الزراعى واستصلاح الاراضى تقدير الطريقة الملائمة بقرار يصدر منه .

ومن حيث أن السلطة المخولة للوزير يقتضى النص المتقدم لا تصرف بطبيعة الحال الا إلى الاراضى المملوكة للدولة بملكية خاصة والتى تمهد بإصلاحها إلى المؤسسات أو الهيئات . أما إذا كانت الارض قد دخلت ضمن رأس مال إحدى هذه المؤسسات أو الهيئات طبقا للقرار الجمهورى الصادر بإنشائها فمن ثم يخرج التصرف فيها عن نطاق تلك السلطة . ويتعين اذا روى إخراجها من ذمة المؤسسة أو الهيئة المذكورة صدور قرار بذلك من رئيس الجمهورية من ذات السلطة التى أدخلت الارض ضمن رأس مال الشخص الاعتبارى العلم .

( فتوى ١٠٨٥ — فى ٢٩/١١/١٩٦٩ )

قاعدة رقم ( ٢٨٢ )

المبدأ :

أراضى يهد — نقل الزمام — لا يغير من ملكية اصحابها .

### ملخص الفتوى :

بالنسبة للأراضي البور التي نقلت من حوض الرمال الى زمام ناحية الجدية مشأتها شأن الأراضي الأخرى سواء كانت مملوكة للدولة ملكية خاصة أو ملكا للأفراد إذ أن نقل أرض من زمام بلد الى زمام بلد آخر لا يغير من ملكية أصحابها .

وبالنسبة لأراضي طرح البحر فإن المادة ٩١٩ من القانون المدني تنص على أن الأرض التي ينكشف عنها البحر تكون ملكا للدولة ولا يجوز التعدد على أرض البحر إلا إذا كان ذلك لإعادة حدود الملك الذي طغى عليه البحر .

لهذا انتهى رأى الجمعية الى :

١ — أن أراضي حوض الرمال المكونة لزمام ناحية ادكو مركز رشيد مما كان عنها مملوكا للدولة ملكية خاصة ومحصورا في سجلات مصلحة الاملاك باعتبارها كذلك والتي هي في حيازة بعض الامراء بدلا من الأرض المملوكة لهم في الحوض المذكور والتي طغت عليها الرمال لا تكلف بأسمائهم إلا إذا كانوا قد اكتسبوا ملكيتها بالتقادم قبل نفاذ القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧. بتعديل المادة ٩٧٠ من القانون المدني او بيعت لهم وفقا للشروط والأوضاع والأجراءات التي رسمها القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ ولائحته التنفيذية ويلتزمون بإداء الضريبة عنها .

وفي غير هاتين الحالتين تبقى هذه الأراضي على ملك الدولة الخالص ويلتزم الباحثون لها بريعتها .

٢ — الأراضي المملوكة للأفراد والمكلفة بأسمائهم في الحوض المذكور والتي تركوها بعد أن طمست الرمال وحازوا غيرها من أملاك الدولة الخاصة لا تعتبر ملكا للدولة ولا تضاف الى تكليفها وانما تظل على ملك أصحابها ويلتزمون بإداء الضريبة عنها إلا إذا رفعت وفقا لاحكام القانون وذلك كله ما لم تكن الدولة قد اكتسبت ملكيتها بأحد اسباب كسب الملكية .

٣ — الأراضي المملوكة للأفراد والمكلفة بأسمائهم في الحوض المذكور والتي تدخلت في المنافع العامة لا تعتبر ملكا للدولة أو من أموالها الصماء



إلا إذا نزعتم ملكيتها وفقا للإجراءات والأحكام المنصوص عليها في القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ أو اكتسبت الدولة ملكيتها بأى سبب من اسباب كسب الملكية .

٤ — الاراضى البور غير المملوكة للأفراد والتي نقلت من حوض الرمال الى زمام ناحية الجدية وكذلك الملاحات وأراضى طرح البحر الأبيض المتوسط تعتبر كلها ملكا للدولة ولا يجوز التعمدى على أراضى البحر الا اذا كان ذلك لاعادة حدود الملك الذى طغى عليه البحر .

( فتوى ٤١٦ — فى ١٥ من أبريل سنة ١٩٦٧ )

#### قاعدة رقم ( ٢٨٤ )

##### المبدأ :

المادة ٨٤ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بتأجير العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها — نصها على الغاء بعض مشترى الاراضى الزراعية والاراضى البور والصحراوية التى تسرى عليها احكام القانون من فوائد التأخير المستحقة حتى تاريخ العمل به — تقسيطها المتأخر من الثمن على أقساط سنوية متساوية خلال المدة الباقية المتفق على الوفاء بالثمن فيها — تعديل هذه المادة بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٧ وإيراده تنظيمها جديدا لكيفية أداء الثمن — جعله التقسيط على أقساط سنوية متساوية مقدارها محدد بحيث لا يجاوز أجل التقسيط ميمادا محددا — هذا التنظيم يترتب عليه إمكان وجود جزء من الثمن قد يتبقى بعد المدة المحددة — وجوب أداء هذا الباقي بعد انتهاء أجل التقسيط — عدم وجود نص على الاعفاء من أى جزء من الثمن قد يتبقى يمنع من القول بالاعفاء — أساس ذلك أن الاعفاء من الديون هو إبراء منها أى تبرع والتبرع لا يفترض .

##### ملخص الفتوى :

أن المادة ٨٤ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم تأجير العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة. والتصرف فيها كانت تنص على أن يعنى من فوائد التأخير المستحقة حتى تاريخ العمل بهذا القانون مشترى الاراضى

للزراعية والأراضي البور والصحراوية التي تسرى عليها أحكام هذا القانون من قبل الملكية المختصة لكل منهم وما تم التصرف اليه من تلك الأراضي — عن خمسة أفدنة من الأراضي الزراعية أو خمسة عشر فدانا من الأراضي البور والأراضي الصحراوية — ويؤدي ما تأخر على هؤلاء المشتريين حتى تاريخ العمل بهذا القانون من الثمن على أقساط سنوية متساوية خلال المدة الباقية المتفق على الوفاء بالثمن فيها — ثم عدلت هذه المادة بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٤ فأصبح نصها « يعنى من فوائد التأخير المستحقة حتى تاريخ العمل بهذا القانون مشترو الأراضي الزراعية والأراضي البور والصحراوية التي تسرى عليها أحكام هذا القانون ممن لا تجاوز المساحة المتصرف فيها لكل منهم عشرة أفدنة من الأراضي الزراعية أو خمسة عشر فدانا من الأراضي البور والصحراوية .

ويؤدي هؤلاء المشترون باقى الثمن وملحقاته على أقساط سنوية متساوية بمقدارها حصة الشريحة العقارية الأصلية المربوطة والمقدرة على الأرض المبيعة للندان الواحد أو القسط الحالى أى المبلين أقل بحيث لا يتجاوز أجل القسط ثلاثين سنة من تاريخ العمل بهذا القانون .

فيما كانت المادة المتصرف فيها تزيد على عشرة أفدنة من الأراضي الزراعية أو خمسة عشر فدانا من الأراضي البور والصحراوية ولا تجاوز الحصة والهذين فدانا من الأراضي البور والصحراوية بالنسبة لكل فئة — ويؤدي المشترون باقى الثمن وملحقاته على أقساط سنوية متساوية بمقدارها حصة الشريحة العقارية المربوطة أو المقررة على الأرض المبيعة للندان الواحد أو القسط الحالى أى المبلين أقل بحيث لا يتجاوز أجل القسط عشرين سنة من تاريخ العمل بهذا القانون .

وفى كلتا الحالتين المنصوص عليهما فى هذه المادة تخفص النوائد السنوية المستحقة على أقساط الثمن الى  $\frac{1}{3}$  ٪ سنوياً وتخصب الدائنة باعتبارها دائنة بسيطة وبها لا يتعارض مع الأحكام السابقة .

وبذلك يكون المشرع بهذا التعديل الذي أدخله على المادة ٨٤ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه أعفى المشتري أرضاً زراعية أو بوراً أو صحراوية مما تسرى عليها أحكام هذا القانون ممن لا تجاوز

المساحة المتصرف له فيها عشرة أفدنة من الاراضى الزراعية او خمسة عشر فداناً من الاراضى البور والصحراوية من فوائد التأخير المستحقة عليه حتى تاريخ العمل بهذا القانون في ٣١ من اغسطس سنة ١٩٦٧ ونظم كيفية اداء باقى ثمن تلك الاراضى وملحقاته فحدده بأقساط سنوية متساوية بمقدارها مثلاً الضريبة العقارية الاصلية المربوطة او المقدرة على الارض المبيعة للفدان الواحد او القسط الحالى اى المبلغين اقل بحيث لا يجاوز اجل التقسيط ثلاثين سنة من تاريخ العمل بهذا القانون ( ٣١ من اغسطس ١٩٦٧ ) ، أما بالنسبة للمصرف لهم في مساحة تزيد على عشرة أفدنة من الاراضى الزراعية او خمسة عشر فداناً من الاراضى البور والصحراوية ولا تتجاوز الخمسة والعشرين فداناً من الاراضى البور والصحراوية بالنسبة لكل فئة فانهم يؤدون باقى الثمن وملحقاته على أقساط سنوية متساوية بمقدارها اربعة أمثال الضريبة العقارية المربوطة او المقدرة على الارض المبيعة للفدان الواحد او القسط الحالى اى المبلغين اقل بحيث لا يجاوز اجل التقسيط عشرين سنة من تاريخ العمل بهذا القانون .

ولم ينص القانون على اعفاء المشتري من اى جزء من الثمن قد يتبقى بعد اداء الاقساط التى حددها خلال المدة المقررة .

ولما كان الاعفاء من الديون باعتبار أنه إبراء منها هو من قبيل التبرع فلا يمكن افتراضه بل يجب أن يكون بنص صريح واضح يدل على ارادة صاحب الشأن في الإبراء . وهذا هو ما فعله المشرع نفسه في ذات التعديل عندما أراد الاعفاء من فوائد التأخير حتى تاريخ العمل بهذا التعديل نص على ذلك صراحة في الفقرة الاولى من ذات المادة ولو أراد الاعفاء عما عساه أن يتبقى من الثمن وملحقاته بعد نهاية الاجل الذى عينه لاداء الاقساط لما اعجزه النص على ذلك .

ولنتيجة ذلك أن الباقي من الثمن بعد انتهاء التيسير الذى حدده المشرع على المدة المقررة يكون واجب الاداء لانتهاه اجل التيسير ويتمين اداؤه كاملاً ما لم يتدخل المشرع ويعين طريقة جديدة لتيسير ادائه .

والقول بأن ذلك يؤدي الى نتيجة غريبة وفى انه كلما زاد ما على المشتري من التأخيرات قبل نفاذ هذا القانون كلما نقص ما يجب عليه اداؤه

من الثمن وملحقاته بما يترتب عليه أن يختلف ثمن الأرض المستعناوية القيمة بحسب مقدار ما تأخر المشتري في أدائه قبل صدور هذا القانون ويكون المشتري الأكثر عطلا في أداء التزاماته في موقف أفضل من الأقل عطلا وهذا أحسن من ذلك الذي أدى ما عليه من التزامات أولا فأول فلم يبق عليه متأخرات قبل التعديل وهذه نتيجة لا هي مقبولة ولا معقولة وليس في نصوص هذا التعديل ما يوحي بأن المشرع هدف إلى هذه النتيجة .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع إلى أن التعديل الذى أدخل على المادة ٨٤ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٧ لم ينص على إعفاء المشتري من باقى الثمن وملحقاته إذا لم تكف الاقساط المؤداة خلال المدة التى عينها للوفاء يكامل الثمن وملحقاته كما نص على إعفائهم من فوائد التأخير السابقة عليه .

وعلى ذلك فإن ما يتبقى من كامل الثمن وملحقاته بعد انتهاء أجل التسطيط المنصوص عليه فى القانون ينعين ادأؤه دفعة واحدة بعد انتهاء المدة ما لم يتدخل المشرع وينظم تيسير أداء هذا الباقي بطريقة أخرى .

( فتوى ١٣٧ - فى ١٩٦٨/٢/٨ )

#### قاعدة رقم ( ٢٨٥ )

#### المبدأ :

القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم تاجر العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها وقانون الحكم المحلى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ - الاختصاص بالتصرف فى الاراضى المملوكة للدولة ملكية خاصة - أصبح موزعا بين كل من وزارة الزراعة التى تتبعها الهيئة العامة للإصلاح الزراعى ووزارة استصلاح الاراضى والمحافظات - تختص وزارة الزراعة وهيئة الإصلاح الزراعى كاصل عام بالإشراف على الاراضى الزراعية داخل الزمام وخارجه لمسافة كيلومترين وعلى الاراضى البور الواقعة فى هذا النطاق - تختص وزارة استصلاح الاراضى والجهات التابعة لها بالإشراف على الاراضى الصحراوية الواقعة خارج هذا النطاق - تختص المحافظات بالأراضى غير المزروعة الواقعة داخل الزمام أى الاراضى للبور التى تقوى

بإستصلاحها — قرار محافظ الجيزة الصادر في ١٩٨٢/٤/٥ بتخصيص ارض زراعية تابعة للهيئة العامة للإصلاح الزراعى لاقامة مركز لشباب شبرامنت عليها — صنوره عن جهة غير مختصة قانونا بالتصرف في هذه الاراضى — صدور القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٨٢ بعد ذلك ونصه في المادة الاولى على ان تعتبر الاراضى الواقعة في املك الدولة الخاصة التابعة للهيئة العامة للإصلاح الزراعى او الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية التى تصرفت فيها المحافظات او صندوق اراضى الإستصلاح حتى ١٩٨٢/٢٠/٢٩ مملوكة لتلك المحافظات او الصندوق في تاريخ التصرف فيها — اعتبار قطعة الارض المنازع عليها بحكم القانون مملوكة لمحافظة الجيزة .

#### ملخص الحكم :

من حيث انه بتاريخ ١٩٨٢/٤/٥ صدر قرار محافظ الجيزة رقم ١٦٤ لسنة ١٩٨٢ يشير في ديباجته الى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون نظام الحكم المحلى ، والى قرار المجلس الشعبى المحلى لمركز الجيزة الصادر بتاريخ ١٩٨٢/١/٣ بتخصيص قطعة ارض لمركز شباب شبرامنت ، والى قرار المجلس الشعبى المحلى لمحافظة الجيزة بجلسة ١٩٨٠/١/٢٦ بالموافقة على هذا التخصيص . وينص القرار في مادته الاولى على تعديل تخصيص قطعة الارض المشار اليها من املك دولة خاصة الى منافع عامة ، وينص في مادته الثانية على تخصيص الارض لمركز شباب شبرامنت لاقامة ما يلزمه من منشآت وملعب لزاولة الانشطة الشبابية من رياضة وثقافة .

ومن حيث أن المادة الثانية من قانون نظام الحكم المحلى الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ( معلة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ ) تنص على أن تتولى وحدات الحكم المحلى في حدود السياسة العامة والخطة العامة للدولة إنشاء وإدارة جميع المرافق العامة الواقعة في دائرتها ، كما تتولى هذه الوحدات كل في نطاق اختصاصها جميع الاختصاصات التى تتولاها الوزارات بتفويض القوانين واللوائح المعمول بها — وذلك فيما عدا المرافق العوتية او ذات الطبيعة الخاصة التى يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية . . . . الخ .

وتنص المادة ٢٧ من القانون المذكور على أن « تتولى المحافظة بالنسبة إلى جميع المرافق العامة التي تدخل في اختصاص وحدات الحكم المحلي وفقاً لأحكام هذا القانون جميع السلطات والاختصاصات الفنية المقررة للوزارة بمقتضى القوانين واللوائح ويكون المحافظ في دائرة اختصاصه رئيسة لجميع الأجهزة والمرافق المحلية .

وتكون للمحافظة السلطة المقررة بالنسبة للقوانين الصادرة من مجالس أهلوت الهيئات العامة التي تتولى مرافق عامة للخدمات في نطاق المحافظة .

ويتولى الإشراف على المرافق القومية بدائرة المحافظة وكذلك جميع فروع الوزارات التي لم ينتقل اختصاصها إلى الوحدات المحلية . وفلك هيئات عدا الهيئات القضائية والجهات المعاونة لها وذلك بإبداء الملاحظات واقتراح الحلول اللازمة في شأن الإنتاج وحسن الأداء ، كما يتولى بالنسبة لجميع المرافق اتخاذ التدابير اللازمة لحماية أمنها » .

وتنص المادة ٢٨ من القانون المذكور على أنه « يجوز للمحافظة بعد موافقة المجلس الشعبي المحلي للمحافظة وفي حدود القواعد العامة التي يضعها مجلس الوزراء - أن يقرر قواعد الصرف في الأراضي المعدة للبناء المملوكة للدولة ووحدات الحكم المحلي في نطاق المحافظة وقواعد التصرف في الأراضي القابلة للاستزراع داخل الزمام والأراضي المتأخرة والمتقدمة لمسبلة كيلو مترين التي تتولى المحافظة استصلاحها بعد أخذ رأي وزارة استصلاح الأراضي ، على أن تعطى الأولوية في هذا التصرف لبناء المحافظة المقيمين فيها العائلين في دائرتها ويجوز أن تنظم هذه القواعد الحالات التي يتم فيها التصرف في هذه الأراضي دون مقابل لأغراض التعبير والسكن واستصلاح الأراضي وتهيتها للزراعة .

وفيما يتعلق بالأراضي الواقعة خارج الزمام فيكون استصلاحها وفق خطة قومية تتولى تنفيذها وزارة استصلاح الأراضي والجهات التي تحددها بالتنسيق مع المحافظة المختصة ويكون التصرف في هذه الأراضي وتحديد نصيب المحافظة في قيمتها طبقاً للأحكام والقواعد والإجراءات المنصوص عليها في القوانين واللوائح المعمول بها في هذا الشأن .

وتكمس المادة ٨ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم شجير  
الغابات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها على أن « تقول الى  
الهيئة العامة للإصلاح الزراعي الاراضى الزراعية الخاضعة لإحكام  
هذا القانون ... الخ » .

ومن حيث أن هناك النصوص القانونية المتقدمة أن المشرع وضع  
بمقتضى أحكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ تنظيمها على أن تتوفر في الاراضى  
المملوكة للدولة ملكية خاصة ، واختص الهيئة العامة للإصلاح الزراعي  
بالإدارة، الزراعية المملوكة للدولة ملكية خاصة وتحويلها سلطة التصرف  
فيها طبقاً للمقتضى والقواعد المتصوص عليها في هذا القانون . ثم صدر  
القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ( المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ )  
مأجاز للمحافظين بموافقة المجلس الشعبية المحلية وضع قواعد التصرف  
في الاراضى غير المزروعة داخل الزمام وخارجه لمسافة كيلو مترين ( اى  
الاراضى البور وفقاً لتعريف القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ ) والتي تنولى  
المحافظات استصلاحها وذلك بعد أخذ رأى وزارة استصلاح الاراضى . كما  
أجاز للمحافظين وضع قواعد التصرف بالمجان في هذه الاراضى لأغراض  
محددة . ومن ثم كان الاحتكام بالتصرف في الاراضى المملوكة للدولة ملكية  
خاصة أصبح موزعاً بين كل من وزارة الزراعة التى تتبعها الهيئة العامة  
للاصلاح الزراعي ووزارة استصلاح الاراضى والمحافظات . فخصصت وزارة  
الزراعة وهيئة الاصلاح الزراعي كامل علم بالاشراف على الاراضى الزراعية  
داخل الزمام وخارجه لمسافة كيلو مترين وعلى الاراضى البور الواقعة في  
هذا النطاق بينما تخصصت وزارة استصلاح الاراضى والجهات التابعة لها  
بالاشراف على الاراضى المتصحراوية الواقعة خارج هذا النطاق ، أما  
المحافظات فان اختصاصها يقتصر على الاراضى غير المزروعة الواقعة داخل  
الزمام أى الاراضى البور التى تقوم باستصلاحها .

ومن حيث انه ولئن كان مؤدى أعمال الاحتكام المتقدمة على الحالة  
المعروفة أن قرار محافظ الجيزة رقم ١٦٤ لسنة ١٩٨٢ انظر اليه وقد  
انصب على تخصيص ارض زراعية تابعة للهيئة العامة للإصلاح الزراعي  
لأغابة مركز لشباب شبراخيت عليها — قد صدر من جهة غير مختصة قانونا  
بالتصرف في هذه الارض الانصر الذي كان من المفروض أن يبطله وأن

الهيئة العامة للإصلاح الزراعي — حسبما يبين من الأوراق — ظلت حتى بعد صدور قرار المحافظ — متمسكة بالاعتراض عليه وبحقها في التصرف في هذه الأرض — ولئن كان ذلك إلا أنه صدر بتاريخ ١١/٣/١٩٨٤ القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٨٤ بنقل ملكية بعض الأراضي الواقعة في أملاك الدولة الخاصة إلى المحافظات وصندوق أراضي الاستصلاح ، ونصت المادة الأولى من هذا القانون على أن « تعتبر الأراضي الواقعة في أملاك الدولة الخاصة التابعة للهيئة العامة للإصلاح الزراعي أو الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية التي تصرف فيها المحافظات أو صندوق أراضي الاستصلاح حتى ٢٩/١٠/١٩٨٢ مملوكة لتلك المحافظات أو الصندوق في تاريخ التصرف فيها » .

فإن مؤدى حكم هذا القانون أن قطعة الأرض محل النزاع تعتبر بحكم القانون مملوكة لمحافظة الجيزة في تاريخ صدور قرار المحافظ رقم ١٦٤ لسنة ١٩٨٢ في ٥/٤/١٩٨٢ ، الأمر الذي من شأنه تصحيح هذا القرار فيما سبق أن اعتبره من ميب عدم الاختصاص في التصرف في هذه الأرض . وبني استئناف ذلك فقد زال عن هذا القرار ما وجه إليه من مطامن في هذا الخصوص .

ومن حيث أنه فيما يتعلق بالنعمى على القرار المشار إليه مخالفته لأحكام قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ — والقوانين المعدلة له — لما ينطوي عليه من اقلية مبان ومنشآت لمركز شباب على أرض زراعية . فإنه باستعراض أحكام القانون في هذا الشأن يبين أن المادة ١٠٧ مكرراً من قانون الزراعة المشار إليه — والواردة بالكتاب التاسع من القانون المضاف بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٣ — كانت تنص على أنه « يحظر بيع ترخيص من وزارة الزراعة اقلية أية مبان او منشآت في الأراضي الزراعية عدا الأراضي التي تقع داخل كردون المدن ، وتلك المخصصة لخدمتها أو مسكناً للمكها » .

ويصدر مجلس الوزراء بناء على عرض وزير الزراعة قرار يحدد شروط وأوضاع منح الترخيص والمناطق الجائز منحها .



• ثم سنذكر بعد ذلك القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ بإصدار قانون التخطيط العمراني والذي عمل به اعتبارا من اليوم التالي لتاريخ نشره في ١٩٨٢/٢/٢٦ فنصت المادة ٢ منه على أن « تحظر اخلاء أية مبان أو منشآت في الأراضي الزراعية أو اتخاذ أية إجراءات في شأن تقسيم هذه الأراضي . ويعتبر في حكم الأراضي الزراعية الأراضي البور القابلة للزراعة داخل الرقعة الزراعية . ويستثنى من هذا الحظر :

( أ ) الأراضي الواقعة داخل كردون المدن المعتمد حتى أ/ ١٢/ ١٩٨١ .

( ب ) الأراضي الواقعة داخل الحيز العمراني للقرى ...

( ج ) الأراضي التي تقيم عليها الحكومة مشروعات ذات نفع عام بقصد خدمة أغراض الزراعة أو الري أو النقل .

( د ) الأراضي التي تقام عليها مشروعات تخدم الإنتاج الزراعي أو الحيواني ضمن إطار الخطة التي يصدر بها قرار من مجلس الوزراء بناء على عرض وزير الزراعة .

( هـ ) الأراضي الواقعة بزمام القرى التي يقيم عليها المالك مسكنا خاصا به أو مبنى يخدم أرضه وذلك في الحدود التي يصدر بها قرار من الوزير المختص بالزراعة .

• ويشترط في الحالات الاستثنائية المشار إليها في البنود ج ، د ، هـ صدور ترخيص من المحافظ المختص قبل البدء في إقامة مبان أو منشآت أو مشروعات وذلك في إطار التخطيط العام . ويصدر بتحديد شروط وإجراءات منح هذا الترخيص قرار من الوزير المختص بالزراعة بالاتفاق مع الوزير المختص بالتعمير .

وبتاريخ ١٩٨٢/٨/١ صدر القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ وضم به اعتبارا من ١٩٨٢/٨/٢٢ — ونصت المادة الأولى منه على أن يضاف الى قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ كتاب ثالث عنوانه « حكم المسلسل بالرقعة الزراعية والحفاظ على خصوبتها » . يشتمل على المواد التالية :

مادة ١٥٢ يحظر إقامة أية مبان أو منشآت في الأراضي الزراعية أو اتخاذ أية إجراءات في شأن تقسيم الأراضي لأقلية مبان عليها .

ويعتبر في حكم الأرض الزراعية الأراضي البور القابلة للزراعة داخل الرقعة الزراعية . ويستثنى من هذا الحظر :

( أ ) الأرض الواقعة داخل كربون المدن المعتمدة حتى ١/١٢/١٩٨١ مع عدم الاعتماد بأية تعديلات على الكربون اعتباراً من هذا التاريخ إلا بقرار من مجلس الوزراء .

( ب ) الأراضي الداخلة في نطاق الحيز العمراني للقرى والذي يصدر بتحديد قرار من وزير الزراعة بالاتفاق مع وزير التعمير .

( ج ) الأراضي التي تقيم عليها الحكومة مشروعات ذات نفع عام بشرط موافقة وزير الزراعة .

( د ) الأراضي التي تقام عليها مشروعات تخمير الإنتاج الزراعي أو الحيواني ...

( هـ ) الأراضي الواقعة بزمام الجبى التي يقيم عليها الملك ملكة خلاصاً به أو ..... » .

كما نصت المادة الثالثة من هذا القانون على أن « تطفى المادتان ٧١ مكرراً ، ١٠٦ مكرراً ، والمطلب التاسع من الكتاب الأول من قانون الزراعة المشار إليه وكل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون .

ومن حيث أنه ولئن كان المستفاد مما تقدم أن المادة ٢ من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ بإصدار قانون التخطيط العمراني — وهي التي كانت سارية في تاريخ صدور قرار محافظ الجيزة المطعون فيه — كانت تقصر الاستثناء المقرر للأراضي التي تقيم عليها الحكومة مشروعات ذات نفع عام من حظر إقامة مبان أو منشآت في الأراضي الزراعية ، على المشروعات التي تقام بقصد خدمة أغراض الزراعة أو الري أو النقل ، مما كان يناقض بالفرض الذي من أجله صدر قرار المحافظ المشار إليه — وهو إقامة مركزاً للشباب — عن نطاق الاستثناء المنصوص عليه في البند ( ج ) من المادة ٢.

المشار إليها ، وبالتالي يخضعه للحظر المنصوص عليه في القانون من عدم جواز البناء في الاراضي الزراعية ولئن كان ذلك الا أنه وقد صدر القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ السالف الذكر فاضاف كتاب ثالث الى قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ مضموناً على اضافة المادة ١٥٢ الى هذا القانون والتي جعلت من حكم الاستثناء الخاص بالاراضي الزراعية التي تقيم عليها الحكومة مشروعات ذات نفع عام فاطلقت هذا الاستثناء بالنسبة لكافة المشروعات ذات النفع العام التي تنميها الحكومة على الاراضي الزراعية - خلافاً لما نص البند ( ج ) من المادة ٢ من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٢ سالف الذكر ولم تشترط لأعمال هذا الاستثناء الا موافقة وزير الزراعة . ومن ثمة فإن حكم المادة ١٥٢ من قانون الزراعة المضافة بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ - يلحق بقرار محافظ الجيزة المطعون فيه ، فيصحح ما كان قد شأنه من مخالفة لحكم المادة ٢ من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٣ على الوجه السابق بيانه .

ومن حيث أنه لمّا تقدم جميعه ببيان بحسب الظاهر بالقدر اللازم لبحث الطلب المستجمل من الدعوى - أن طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه ينتد لركن المشروعية ، لصدور قوانين من شأنها تصحيح ما اعتوره القرار من ميوّب . ومن ثمّ يتمين القضاء برفض هذا الطلب .

ومن حيث أنه ولئن لم تأخذ هذه المحكمة بالاسباب التي اثار عليها الحكم المطعون فيه فضاؤه برفض طلب وقف تنفيذ القرار المشار اليه - الا أنه وقد انتهت هذه المحكمة الى ذات النتيجة التي انتهى اليها الحكم المطعون فيه ، فمن ثمّ يتمين والحالة هذه الحكم برفض الطعن .

ومن حيث أنه متى كان الاساس القانوني الصحيح لرفض طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه ورفض الطعن المثل هو صدور قوانين لاحقه لرفع الدعوى والطعن كان من شأنها رفضها لذا فإن الجهة الادارية المطعون ضدها تكون هي المزمة بالمصاريف .

( طعن ٦١٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/٢٣ )

## قاعدة رقم ( ٢٨٦ )

### المبدأ :

نظم القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ التصرف في الأراضي المملوكة للدولة ملكية خاصة عدا تلك التي أخرجها القانون من نطاق تطبيق أحكامه - اختصاص هيئة الإصلاح الزراعي بالتصرف في الأراضي الداخلة في الزمام والمسافة كيلو مترين خارجه - اختصاص وزارة استصلاح الأراضي بالتصرف في الأراضي الخارجة عن النطاق السابق - اختصاص المحافظات بالتصرف في الأراضي غير المزروعة داخل الزمام والمسافة كيلو مترين التي تقوم باستصلاحها بالقيود الواردة في المادة ٢٨ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ وتمديلاته .

### مفصّل الفسوى :

ان المشرع وضع بمقتضى القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ تنظيمها عبا للتصرف في الأراضي المملوكة للدولة ملكية خاصة عدا تلك التي أخرجها من نطاق تطبيق أحكام هذا القانون ينص في ملحقه الاول ، وقسم المشرع الأراضي سالفة الذكر الى ثلاثة انواع اولها الأراضي الزراعية الواقعة داخل الزمام ويمده لمسافة كيلو مترين ، وثانيها الأراضي البور غير المزروعة الواقعة داخل ذات النطاق ، وثالثها الأراضي الصحراوية الواقعة بعد هذا النطاق ، وخول المشرع في الأراضي الزراعية ، واسند وضع قواعد التصرف في الأراضي البور والأراضي الصحراوية لوزارة الاصلاح الزراعي واستصلاح الأراضي . وبمقتضى القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ ألغى المشرع الاحكام المتعلّقة بالأراضي الصحراوية الواقعة خارج الزمام بعد كيلو مترين والتي تضمنها الفأوه القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ ووضع لها تنظيمها خاصا اسند فيه الاشراف عليها والتصرف فيها الى وزارة استصلاح الأراضي والتصرف فيها بغرض الاستزراع والاستصلاح الى الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية .

وبموجب قانون نظام الحكم المحلى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ أجاز المشرع للمحافظين بموافقة المجلس الشعبية في الحدود التي يضعها مجلس الوزراء وضع قواعد التصرف

في الاراضى غير المزروعة داخل الزمام ويعده لمسافة كيلو مترين اى البور .  
وفقا لتعريف القاتون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ والتي تتولى المحافظة :  
استصلاحها وذلك بعد اخذ رأى وزارة استصلاح الاراضى بالمجان في  
هذه الاراضى كما اجاز للمحافظين وضع قواعد التصرف بالمجان في هذه  
الاراضى لاغراض محددة واسند المشرع في هذا القانون الاشراف على  
الاراضى الصحراوية وفق تعريف القاتون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ والقانون  
رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ لوزارة استصلاح الاراضى وذلك بالتنسيق مع  
المحافظات ، ومن ثم فان الاختصاص بالتصرف في الاراضى المملوكة  
للدولة ملكية خاصة أصبح موزعا بين كل من وزارة الزراعة التى تتبعها :  
هيئة اصلاح الزراى بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٨٦ لسنة :  
١٩٦٣ ، ووزارة استصلاح الاراضى التى يتبعها صندوق الاستصلاح  
وهيئة مشروعات التعمير والتنمية الزراعية وفقا لقرار رئيس الجمهورية :  
رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٧٨ والمحافظات فتختص وزارة الزراعة وهيئة اصلاح  
الزراى بالاشراف كاصل علم على الاراضى الزراعية والاراضى البور  
الواقعة داخل الزمام ويعده لمسافة كيلو مترين بينما تختص وزارة  
استصلاح الاراضى والجهات التى تتبعها بالاشراف على الاراضى الصحراوية :  
الواقعة خارج هذا النطاق . اما المحافظات فان اختصاصها يقتصر على  
الاراضى غير المزروعة الواقعة داخل الزمام ويعده لمسافة كيلو مترين  
الى الاراضى البور بشرط أن يقوم باستصلاحها وبالقيود المنصوص عليها  
بالمادة ٢٨ من قانون نظم الحكم المحلى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل  
بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ ولا يغير مما تقدم النص في القرار رقم  
٢٦٤ لسنة ١٩٧٨ على اعتبار وزير استصلاح الاراضى الوزير المختص  
في تطبيق احكام القانون رقم ٢٠٠ لسنة ١٩٦٤ لان هذا القرار ليس منه  
شأنه التأثير فيما تضمنته نصوص القانون من توزيع للاختصاص .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لنفسى الفتوى والتشريع الى ما ياتى :

اولا : اختصاص هيئة اصلاح الزراى بالتصرف في الاراضى  
الداخلة في الزمام ولمسافة كيلو مترين خارجه .

ثانيا : اختصاص وزارة استصلاح الاراضى بالتصرف في الاراضى  
الخارجة عن النطاق السابق .

ثالثا : اختصاص المحافظات بالتصرف في الاراضي الغير مزروعة  
داخل الزمام وللسنة كيلو مترين التي تقوم باستصلاحها بالقيود الواردة  
في المادة ٢٨ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم ٥٠  
للسنة ١٩٨١ .

( ملف ٥٤/١/١٠٠ — جلسة ١٦/٦/١٩٨٢ ) .

### قاعدة رقم ( ٢٨٧ )

#### المبحث :

اعفاء الاراضي المملوكة للدولة والواقعة في نطاق كردون المدينة  
من الخضوع لاحكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ — وبالتالي نقل  
الاشراف عليها الى مجلس المدن بما ترقب على ذلك من اثر .

#### ملخص التتوى :

استتكت المادة الاولى من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ — بتنظيم تأجير  
العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها والمعدل بالقانون رقم  
٤٣ لسنة ١٩٦٧ — الاراضي الفضاء المملوكة للدولة والواقعة في نطاق  
كردون المدن والقرى من احكامه الا ما كان لازما من هذه الاراضي لتنفيذ  
مفروعات الاستصلاح والتعمير فتخضع لاحكامه بعد صدور قرار من  
وزير الزراعة واستصلاح الاراضي بتحديد هذه الاراضي بالاتفاق مع  
وزير الاسكان والمرافق بعد أخذ رأى مجلس المحافظة المختص .

ولما كانت المادة (٤٤) من قانون نظام الادارة المحلية رقم ١٢٤  
للسنة ١٩٦٠ والمادة ٥١ من قانون نظام الحكم المحلي رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥  
والمادة ٥١ من قانون نظام الحكم المحلي رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل  
بالتقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ ، قد اذلت في مواز مجلس المدينة حصيلة  
الحكومة من ايجار المباني والاراضي الفضاء الداخلة في املك الدولة  
الخاصة لمجالس مدينة وادى المنظرون يستحق ايجار الارض في الحالة  
المثالة ، ولا يفر من ذلك أن الفقرة ٤ من المادة الاولى من القانون رقم ١٠٠  
للسنة ١٩٦٤ قد اخضعت لاحكام هذا القانون العقارات التي تديرها أو تشرف  
عليها المؤسسات والهيئات التابعة للاستصلاح الزراعي لان هذا الخضوع

مزهون باستمرار حق الاشراف المقرر لتلك الهيئات ، والا يكون قد نقل الى غيرها باداة ثأنونية مشروعة .

لذلك انتهت الجمعية العمومية الى تأييد فتواها السابقة الصادرة بجلسة ١٨/٤/١٩٧٩ واستحقاق مجلس مينة وادى النظرون لقيمة ايجار قطعة الارض المقام عليها استراحة وادى النظرون اعتبارا من اول سبتمبر ١٩٦٧ .

( ملف ٥٩٤/٢/٣٢ — جلسة ١٩٨٢/١/٢٠ )

قاعدة رقم ( ٢٨٨ )

البيدا :

مطالبة مجلس بلدى القطرة شرق بمصيلة ايجار الاراضى الصحراوية الواقعة فى باثرة اختصاصه استنادا الى المادة ٤٠ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٥ — فى غير مجالها — اسس ذلك ان هذه الاراضى ليست من اراضى البناء الفضاء التى عنها نص المادة ٤٠ — تأكيد هذه التفرقة فى القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم تلجير العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها .

ملخص الفتوى :

لما كان الاشراف على الاراضى المملوكة للدولة داخل حدود المدن والقرى قد نقل من مصلحة الاملاك الاميرية الى وزارة الشؤون البلدية والقروية ( وزارة الإسكان والمرافق حاليا ) اعتبارا من ١٥ من مارس سنة ١٩٥٨ تاريخ صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠١ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم وزارة الخزانة ووزارة الاقتصاد والتجارة وادخال بعض التعديلات على اختصاصات الوزارات فى الاقليم المصرى — كما سلخ من المصلحة المذكورة اختصاص الاشراف على الاراضى الصحراوية والواحات ونقل الى الهيئة العامة لتعمير الصحارى تنفيذا لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٩ الصادر بالغاء تفتيش عام رى الصحارى بوزارة الاشغال وادارة الصحارى والواحات بمصلحة الاملاك الاميرية وقسم المستلزال الصحارى بمصلحة البستين بوزارة الزراعة والمعمول به اعتبارا

من ٢١ من يولية سنة ١٩٥٩ — وكان مجلس بلدى القنطرة شرق يطالب بحصيلة ايجار اراضى الدولة التى كانت تديرها مصلحة الاملاك الامرية ثم نقلت ادارتها الى الهيئة العامة لتعمر الصحراء نانه والحالة هذه يعنى حصيلة ايجار الاراضى الصحراوية الواقعة فى دائرة اختصاصه والتى آلت ادارتها الى الهيئة المذكورة — واذا كانت هذه الاراضى تفايز اراضى البناء الفضاء التى عنها نص المادة ٤٠ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٥ آتف الفكر فلا حجة لمجلس بلدى القنطرة شرق فى المطالبة بحصيلة ايجارها استنادا الى هذا القانون . ومن حيث انه يبحث الموضوع فى ضوء التشريعات المنظمة لادارة الاراضى الصحراوية المملوكة للدولة واستغلالها استتبنا للجمعية العمومية ان القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ بتنظيم تلك الاراضى الصحراوية قد نص فى مادته الاولى على ان « يحظر على اى شخص طبيعي او معنوي ان يملك باى طريق كان — عدا الميراث — عقارا كائنا باحدى المناطق المتبيرة خارج الزمام وقت صدور هذا القانون . . . » كما نص فى المادة ١١ منه على ان « تسرى احكام هذا القانون ايضا على العقارات والاراضى خارج الزمام بالبلاد ذات الحدود التنظيمية بالمحافظات التابعة الآن لسلالاح الحدود والتى يصدر ببيانها قرار من وزير الحربية » . وقدم سبق للجمعية العمومية ان انتهت بجلستها المنعقدة فى ٢١ من مايو سنة ١٩٦٠ الى « ان المقصود بالمناطق خارج الزمام فى مفهوم القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ وعلى هدى التشريعات السابقة عليه ، هو المناطق الصحراوية التى يشرف عليها سلاح الحدود وعلى مقتضى ما تقدم تعتبر الاراضى الصحراوية داخل كردونات المجالس البلدية بالمحافظات الحدود من بين العقارات الكائنة باحدى المناطق خارج الزمام بالمعنى المقصود فى القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ الا ان سريانه عليها بالفعل منوط بصور قرار من وزير الحربية وذلك حسب المفهوم المخالف لحكم المادة ١١ منه » .

وقد اتشئت الهيئة العامة لتعمر الصحارى بقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٧٢ لسنة ١٩٥٩ ثم صدر قرار وزيرى الحربية والزراعة رقم ٨٤٥ لسنة ١٩٦٠ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه . وقد عهدت هذه اللائحة الى الهيئة العامة لتعمر الصحارى بطلبى طلبات الشراء والتأجير واتهام اجراءاتهما ووضع الشروط اللازمة لضمان استصلاح الاراضى الصحراوية التى تباع بقصد الاستصلاح — وصدر بعد ذلك قرار



رئيس الجمهورية رقم ١٥١٥ لسنة ١٩٦١ بإنشاء المؤسسة العامة لتعمير الصحارى — ثم صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣١٧ لسنة ١٩٦٢ بشأن المؤسسة المصرية العامة لتعمير الصحارى وأتباعها لوزارة الإصلاح الزراعى وإصلاح الاراضى وقضت مادته العشرون بطولها محل المؤسسة السابقة فيها لها من حقوق وما عليها من التزامات — كما نصت المادة الثانية من هذا القرار على اختصاصات المؤسسة ومنها « حصر الاراضى الصحراوية القابلة للإصلاح ورسم السياسة العامة لاستصلاح تلك الاراضى وزراعتها واستغلالها وتعميرها والتصرف فيها ووضع البرامج المتعلقة بذلك » . كذلك نصت المادة الثالثة مقرة (١) من القرار ذاته على أن « يتكون رأس مال المؤسسة من الاموال الآتية :

١ — الاموال الثابتة والمنقولة المملوكة للمؤسسة والاموال التى تقوم بإدارتها واستغلالها » .

وأخيرا صدر القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم تأجير العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها ونص فى مادته الاولى على أن « تسرى احكام هذا القانون على العقارات الداخلة فى ملكية الدولة الخاصة هذا ما يأتى :

١ — ..... .

٢ — العقارات التى تشرىف عليها وزارة الاسكان والمرافق ونفا لحكم المادة ٣ من قرار رئيس الجمهورية الصادر فى ١٥ من مارس سنة ١٩٥٨ المشار اليه والعقارات المبنية والاراضى المخصصة للبناء التى تسلم الى هذه الوزارات ونفا للقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه . ( بشأن التركات الشاغرة التى تتخلف عن المتوفين من غير وارث ) .

٣ — المباني الاستغلالية والاراضى الفضاء والاراضى الزراعية التى تقع داخل نطاق المدن والننى تتولى المجالس المحلية ادارتها واستغلالها والتصرف فيها واستثمار اموال البذل الخلسة بها وفقا لحكم القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه ... » .

... كما نص في مادته الثالثة على أن « تنقسم الأراضي المملوكة للدولة ملكية خاصة إلى ما يلي :

( أ ) ( الأراضي الزراعية ) : وهي الأراضي الواقعة داخل الزمام والأراضي المتاخمة الممتدة خارج حد الزمام إلى مسافة كيلو مترين التي تكون مزروعة بالفعل .

( ب ) ( الأراضي البور ) : وهي الأراضي غير المزروعة الواقعة داخل الزمام والأراضي المتاخمة الممتدة خارج حد الزمام إلى مسافة كيلو مترين .

( ج ) ( الأراضي الصحراوية ) : وهي الأراضي الواقعة في المناطق المحيطة خارج الزمام بعد مسافة الكيلومترين المشار إليهما في البندين السابقين سواء أكانت مزروعة بالفعل أو غير مزروعة أو كانت مشغولة بهيكل أو منشآت ثابتة أو غير ثابتة » .

ولقد بهتت المفكرة الأيضاحية لهذا القانون حكمة استثناء العقارات الواردة بالبندين ٢ ، ٣ من المادة الأولى منه بقولها أنه « روي أن سجل تنظيم قانوني خلص بها وفقاً لما تقتضيه طبيعتها باعتباره من أراضي البناء ونظراً لما تتمتع به المجالس المحلية من الشخصية الاعتبارية العلية والنزعة المالية المستقلة » - كما جاء في هذه المفكرة أن المادة الثانية من القانون أوردت التعريفات القانونية للعقارات المخططة التي تسرى أحكامها عليها وهي الأراضي الزراعية البور والأراضي الصحراوية وعرفت الأراضي الصحراوية بأنها « تشمل الأراضي المزروعة بالفعل وغير المزروعة والمشغولة بهيكل أو منشآت ثابتة أو غير ثابتة الواقعة في المناطق المحيطة خارج الزمام بعد مسافة الكيلومترين الممتدة خارج حد الزمام والتي تعتبر بالامتداد الطبيعي لأراضي داخل الزمام - الزراعية البور » وذكرت أن « المقصود بمعبرة الأراضي الواقعة داخل الزمام - الواردة في هذه المادة الأراضي التي ثبت مساحتها بمساحة تقيسية وحضرت في سجلات مصلحة المساحة وفي سجلات المكلفات بمصلحة الأحوال المقررة .. لما عبارة الأراضي الواقعة خارج الزمام فتمثل الأراضي التي لم تسمح بمساحة تقيسية ولم يتم حصرها لا في سجلات مصلحة المساحة ولا في سجلات المكلفات بمصلحة الأحوال المقررة ... » .

ولما كان القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ قد جمع في تشريع موحد القواعد القانونية المنظمة لتأجير اهلاك الدولة الخاصة على اختلاف أنواعها، والتصرف فيها فقد نصت المادة ٨٦ منه على إلغاء التشريعات السابقة التي كانت تتناول هذه الأمور ومنها القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ بتنظيم الاراضى الصحراوية — وجاء في مذكرته الايضاحية « وقد شملت عملية التقنين التي يتضمنها القانون المرافق تعديل احكام القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ بهج اتملج هذه الاحكام ضمن هذا التشريع الموحد » .

ونخلص من جماع ما تقدم ان الاراضى الصحراوية التي تملكها الدولة ملكية خاصة تشمل جميع الاراضى الواقعة فى المناطق المثيرة ظلال الزللم على اطلالها دون تفرقة بين ما اذا كانت تقع داخل حدود دائرة اختصاص المجلس المحلية او البلدية او خارجها — وان ملكية هذه الاراضى ظلت ثابتة للدولة بعد صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٧٢ لسنة ١٩٥٩ بإنشاء البئة العامة لتعمير الصحارى — وانه بصيور قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢١٧ لسنة ١٩٦٢ بشأن المؤسسة المصرية العامة لتعمير الصحارى وتضمنه الاحكام السالف بيانها أصبحت هذه المؤسسة تتمتع بمثل الحقوق المخولة للملك على الاراضى الصحراوية بعد ادخالها بالتشريع المذكور فى مكونات راس مالها — وان التصنيف الذي اورنته المادتان ١ و ٢ من القانون رقم ١٩٦٤ لسنة ١٩٦٤ لانواع العقارات الداخلة فى الملكية الخاصة للدولة يتطبع بالتفرقة بين اراضى البناء الفضاء الواقعة داخل حدود اختصاص المجلس المحلية والمجلس البلدية وبين اراضى الصحراوية عموما سواء وقعت داخل الحدود او خارجها ويؤكد قصر مدلول عبارة « اراضى البناء الفضاء » الواردة فى المادة ٤٠ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٥ بنظام المجلس البلدية على هذا النوع من الاراضى وحده دون الاراضى الصحراوية بولوا كانت هذه الأخيرة واقعة فى دائرة اختصاص المجلس المحلى او البلدى .

فذلك انتهى الرأى الى أن مجلس بلدى القنطرة شرق ليس له اصل على حق خصيلة ايجار الاراضى الصحراوية المملوكة للدولة والواقعة فى دائرة اختصاصه وانه لا سند له من احكام القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٥

بنظام المجالس البلدية ولا من أحكام التشريعات المنظمة لاستغلال الاراضي الصحراوية في المطالبة بهذه الحصيلة .  
( ملف ١٧٨/٢/٢٢ — جلسة ١٩٦٦/٢/١٦ ) .

### قاعدة رقم ( ٢٨٩ )

#### المبدأ :

لا يجوز لاحد الوزراء ان يستأجر املاك الحكومة اثناء تولية الوزارة  
فلذا ما تركها اجاز تأجيرها له .

#### ملخص الفتوى :

استعرضت هيئة قسم الرأى مجتمعاً بجنسـة ١٩٤٩/٨/٢٢  
وقد تم موضوع الاطيان التى استأجرها حضرة . . . . . بشروط اخصوصية  
عن المدة من اول نوفمبر سنة ١٩٤٥ لغاية اكتوبر سنة ١٩٤٨ والاطيان  
التي رسا مزاد تأجيرها عليه بالشروط العلانية قبل اختيار معاليه وزيراً  
وعن طلب حضرته تجديد تأجير العقد الاول له واعتقاد تأجير العقد الاخر  
اليه ويتلخص الموضوع في أن مديرية الجيزة اشهرت مزايده من ارض  
لتأجيرها بشروط خصوصية عن المدة من ١٩٤٥/١١/١ لغاية  
١٩٤٨/١٠/٢١ بواقع ايجار الفدان جنيها واحدا في السنة وقد رسا  
مزادها على حضرة . . . . . قبل اختياره وزيراً واعتقد التأجير الى معاليه  
ومن بين الشروط الخصوصية شروط تقضى بجواز تجديد التأجير للمستأجر  
مذتين آخرين كل منهما ثلاث سنوات بالفئة والشروط التى تراها لجنة  
الاجارات بالمديرية وتعتدها المصلحة اذا قام المستأجر بتنفيذ الشروط على  
الوجه الاكمل ، وقبل انتهاء هذه المدة ولم يكن قد تم اختيار معاليه وزيراً قدم  
طلبا بتاريخ ١٩٤٨/٧/٢٠ برغبته في تجديد تأجير هذه الاطيان له ولجبه  
اثناء اجراءات المباحة والمعاينة تم اختياره وزيراً .

وفي تاريخ سلبق على ١٩٤٥/٩/٦ . اعلنت مصلحة الاهلاك عن  
تأجير اطيان اخرى بالبلدية ذاتها وقد رسا مزاد تأجيرها على حضرته قبله  
اختياره ولم يمتد تأجيرها اليه الى الان .

ونظرا لأن المادة ٦٤ من الدستور تنص على أنه لا يجوز للوزير أن يشتري أو يستأجر شيئا من أملاك الحكومة إلا أنه من ناحية أخرى، فالثابت أن حضرة . . . . . لم يعد بعد وزيرا ينطبق عليه الوصف الوارد بالمادة ٦٤ المذكورة ونظرا لأن العقد الأول ينتهي بانتهاء محته لأن تجديد التاجر بعد انتهاء المدة طبقا للعقد امر جوازي للمصلحة فضلا عن أن لها أن تفرض على المستأجر ما تشاء من الشروط بحيث لا يعدو أن يكون هذا التجديد تاجرا جديدا .

لذلك قررت الهيئة بجلستها المنوّه عنها أنه ما كان يجوز لحضرة . . . إنشاء تولية الوزارة أن يستأجر الصنعتين سلفتي الفكر أما وقد خرج من الوزارة فإنه يجوز للحكومة أن تؤجرها له .

( فتوى ٢٤٩/١/٢ — في ١٩٤٩/٨/٢٩ )

قاعدة رقم ( ٢٩٠ ) .

المبدأ :

**يجب الحصول على موافقة البرلمان مقدما على كل تأجير لأملاك الدولة بأيجار أسمي أو باقل من أجر المثل أيا كانت مدة هذا الإيجار .**

ملخص الفتوى :

بالرجوع إلى المادة ١٣٧ من الدستور الملغى يتبين أن الفقرة الأخيرة منها تنص على أنه يشترط اعتماد البرلمان مقدما في إنشاء أو إبطال الخطوط الحديدية والطرق العامة والزرع والمصارف وسائر أعمال الري التي تهتم أكثر من مديرية — وكذلك في كل تصرف مجاني في أملاك الدولة .

وقد رأيت لجنة تضاييا الحكومة عند وضع قواعد تسر عليها الحكومة في تطبيق حكم العبارة الأخيرة من هذا النص أن عقود التأجير لحد تصرية تعد بحسب الأصول القانونية العامة من أعمال الإدارة بينما تأخذ عقود التأجير لحد طويلة حكم التصرف ، ولكي تضع حدا فاصلا بين ما يعتبر من عقود التأجير من أعمال الإدارة وما يأخذ منها حكم التصرف رأيت اللجنة الاستهداء بحكم المادة الثمانية من القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ الخاص

بالتسجيل التي توجب تسجيل عقود ايجار العقارات التي تزيد مجتمعة على تسع سنوات فتعطيها بذلك حكم التصرف لما يترتب عليها من حيازة المستاجر للعين لمدة طويلة . وتطبيقا لذلك رأت لجنة القضايا ان عقود تأجير املاك الدولة التابعة بايجار اسمى او باقل من اجر المثل لمدة تزيد على تسع سنوات هي التي تعتبر تصرفا في حكم العبارة الآخرة من المادة ١٣٧. المنشأ فيها .

ويرى القسم ان هذا الذي ذهبت اليه لجنة قضايا الحكومة ينطبق على اجتهاد في التفسير لا يحمله نص العبارة الآخرة في المادة ١٣٧ وإن المقصود باملاك الدولة في حكم هذا النص هو اموالها عقارية كانت او منقولة لان الملة في وجوب استئذان البرلمان في كل تصرف مجاني في اموال الدولة قائمة سواء كان المال محل التصرف عقارا او منقولا لا سيما وان النص الفرنسي قد عبر عن ذلك بلفظ ( بنز ) وهي بحسب المستقر قانونا اصطلاح شامل للاموال المنقولة والعقارية — وعلى مقتضى ذلك فان الدولة اذ تزجر بعض املاكها العقارية بايجار اسمى او باقل من اجر المثل انما تنزل عن حيزها في مقابل المنفعة اوم عن جزء منها وهي بهذه المنفعة تنصرف بغير مقابل في ذلك الحق الذي هو مال منقول يكون عنصرا دائما في ثمنها المالية . ومتى تقرر ذلك فانه يجب استئذان البرلمان كلما اريد تأجير شيء من املاك الدولة بايجار اسمى او باقل من اجر المثل ايا كانت مدة الايجار لا يتواء هذا التأجير على نزول الدولة بغير مقابل عن حق ثابت لها هو في ذاتها مال منقول مهما ضللت قيمته .

لذلك انتهى قسم الرأى مجتمعا الى ان مقتضى حكم العبارة الآخرة من المادة ١٣٧ من دستور ١٩٢٣ هو وجوب الحصول على موافقة البرلمان مقدما على كل تأجير لاملاك الدولة بايجار اسمى او باقل من اجر المثل ايا كانت مدة هذا الايجار .

### ملفوفة رقم ( ٢٩٩ )

#### المبدأ :

القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن قواعد التصرف بالمجان فى أموال الدولة — مناط تطبيق نص المادة الأولى توافق شرطين : أن يكون التصرف بالمجان فى مال ثابت أو منقول من أموال الدولة وأن يكون ذلك بقصد تحقيق غرض ذى نفع عام — جواز التزول عن مبلغ مستحق للهيئة المتصلة بالدولة المالية والمملوكة قبل جمعية الوفاء بالأبل — سلطة تقرير الترسول عن هذا المبلغ من اختصاص رئيس الجمهورية لتداول قيمة المال المتداول عنه الله جفيه .

#### ملخص الفتوى :

أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٠٩ لسنة ١٩٥٧ بشأن هيئة المواصفات الملكية والمملوكة قد حدد فى المادة ( ٤ ) منه اختصاصات مجلس إدارة الهيئة ، ولم يجعل لهذا المجلس حق القيام بأى تصرف أو عمل لا تقتضيه الأعراف التى انشئت من أجلها ، ومن ثم لا يجوز له التسول عن الأموال المستحقة للهيئة أو التبرع بها .

الا أنه لما كان القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٢ بإصدار قانون الهيئة العامة ينص فى المادة ( ١٤ ) منه على أن « تعتبر أموال الهيئة أموالاً عامة وتجرى عليها القواعد والأحكام المتعلقة بالأموال العامة ما لم ينص على خلاف ذلك فى القرار الصادر بإنشاء الهيئة » فإن هذه الأموال تكون محلاً لتطبيق القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن قواعد التصرف بالمخصصات فى أموال الدولة إذا توافرت شروط تطبيقه .

ولما كانت المادة الأولى من القانون المذكور تنص على أنه « يجوز للتصرف بالمجان فى مال من أموال الدولة الثابتة أو المنقولة أو تاجره بأجل اسمى أو بأقل من أجل المال إلى أى شخص طبيعى أو معنوى بقصد تحقيق غرض ذى نفع عام ، ويصدر بالتصرف أو التاجر قرار من رئيس الجمهورية إذا تجاوزت قيمة المال المتداول عنه ألف جنيه » .

ولما كان منطاط تطبيق هذا النص توافر شرطان ، أولهما أن يكون التصرف بالجان في مال ثابت أو منقول من أموال الدولة ، وثانيهما أن يكون ذلك بقصد تحقيق غرض ذي نفع عام .

«ولما كانت المادة ( ٨٢ ) من القانون المدني قد نصت على أن « يمكن شيء يستقر بحيز ثابت فيه لا يمكن نقله فهو عقار وكل ما عدا ذلك من شيء فهو منقول » ، فإن تحقيق الدائنية تمحل في عداد الأشياء المنقولة . وفقا لهذا التجديد ، وبالنسبة يجوز التصرف فيها بالجان . وفقا لحكم القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ المذكور عن طريق التحويل عن مبلغ مستحق للدولة في نسبة الفير ، وهو ما ينطبق على المبلغ المستحق للهيئة العامة للمواصلات السلطوية والاسلوكية قبل جمعية الوفاء والامل .

أما بالنسبة لغرض التنازل عن المبلغ المذكور ، فإن رعاية مصلحي المبادرات الجارية هي من أسجي مراتب تحقيق النفع العام ، ذلك أن رعاية هؤلاء تعتبر واجبا وطنيا قبل أن تكون مهمة إنسانية ، ولاشك أن رفع عبء مالي عن كامل الجنسية التي تقدم هذه الرعاية من شأنه أن يوفر لها رصيدا نفقة في رعاية أبطال مصر الذين تحلوا عن شعبها مبلغ تضحية ولطك صورة بارزة لأغراض النفع العام .

ولما كان بين ما تقدم توافر شرطي انطباق نص المادة الأولى من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه .

ولما كان المبلغ المستحق على جمعية الوفاء والامل للهيئة قد تجاوز مقداره ألف جنيه فإن سلطة تقرير التنازل عن هذا المبلغ تكون من اختصاص رئيس الجمهورية وفقا لما نصت عليه المادة الأولى المشار اليها .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى جواز اعفاء جمعية الوفاء والامل من أداء المبلغ المستحق عليها للهيئة العامة للمواصلات السلطوية والاسلوكية ومقداره ٩٣٣٧ جنيه و ٥٠٠ مليم وذلك بقرار من رئيس الجمهورية تطبيقا لاحكام القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ .



### قاعدة رقم ( ٢٩٢ )

المبدأ :

عقارات الدولة واموالها المنقولة — التصرف فيها بالمجلس والنزول عنها — القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ في هذا الشأن — انطباق احكامه على جميع اموال الدولة والهيئات والمؤسسات العامة ذات الخواص المستقلة — مثال بالنسبة للهيئة العامة لقناة السويس .

ملخص الفتوى :

نصت المادة ٩٨ من دستور سنة ١٩٥٦ على أن ينظم القانون القواعد والجراءات الخاصة بمنح الالتزامات المتعلقة باستغلال موارد الثروة الطبيعية والمرافق العامة . كما يبين احوال التصرف بالمجلس في العقارات المملوكة للدولة والنزول عن اموالها المنقولة والقواعد والجراءات المنظمة لذلك . واستنادا الى هذا النص صدر القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ ونص في مادته الاولى على انه « يجوز التصرف بالمجلس في مال من اموال الدولة الثابتة او المنقولة او تاجيره بايجار اسى او باقل من اجر المثل الى اى شخص طبيعى او معنوى بقصد تحقيق غرض ذى نفع عام .

ويكون التصرف او التاجر بناء على اقتراح الوزير المختص وبموافقة اللجنة المالية بوزارة الخزانة ويصدر بالتصرف او التاجر قرار من رئيس الجمهورية اذا تجاوزت قيمة المال المتنازل عنه ألف جنيه ومن الوزير المختص اذا لم تجاوز القيمة القدر المذكور » .

وظاهر من هذا النص انه ينظم احوال التصرف بالمجلس في اموال الدولة الثابتة او المنقولة او تاجرهما بايجار اسى او باقل من اجر المثل ، وانه يجيز هذا التصرف الى اى شخص طبيعى او معنوى بشرط أن يكون القصد منه تحقيق غرض ذى نفع عام وبشرط اتباع الاجراءات والشروط التى نص عليها . وقد جاءت صيغة النص من العموم بحيث تتناول اى تصرف مجانى فى مال من اموال الدولة الثابتة او المنقولة او تاجرهما بايجار اسى او باقل من اجر المثل ، وبغواء امكن هذا المال ما يدخل مباشرة فى النمة المالية للدولة او كان داخلا فى النمة المالية لاحدى الهيئات او المؤسسات العامة

ذات الميزات المستقلة ، لذلك ، لأن المقصود بلفظ الدولة هنا معناه العلم السبل الذى يتناول الدولة وفروعها المختلفة كما يتناول الأشخاص المعنوية العامة وهى الهيئات المحلية والمؤسسات والهيئات العامة التى تقوم على مرافق الدولة نيابة عنها وحكمة هذا التشريع هى حفظ أموال الدولة وصونها من العبث وسوء التصرف حتى لا توجه إلا وجهة النهج العلم عند التصرف فيها .

وتنص المادة الأولى من القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٧ بنظر الهيئة  
قناة السويس على أن « تنشأ هيئة علمية يطلق عليها هيئة قناة السويس »  
وتنص المادة الثانية على أن « يكون لهيئة قناة السويس شخصية اعتبارية مستقلة » كما حددت المادة الخامسة الغرض الذى أُنشئت من أجله الهيئة بأنه « العلم بشئون مرفق القناة وإدارته واستغلاله وصالحاته وتنظيمه . . . وإنشاء ما يقتضى الأمن من المشروعات المرتبطة أو المتصلة بمرفق القناة أو لى تضرر فى أنشائها أو تمل على تشجيع ذلك » .

ويستفاد من هذه النصوص أن الهيئة العامة لقناة السويس قد توافرت فيها كافة مقومات المؤسسات العامة فقد أضفى عليها المشرع شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية الدولة وما تستتبعه هذه الشخصية من استقلال ميزانيتها وتقوم على مرفق من أهم مرافق الدولة وهو مرفق الملاحة فى قناة السويس ، وعلى مقتضى ما تقدم فإن أحكام القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه تسرى عليها بوصفها مؤسسة عامة .

( الملاحظ : ٨٨ لسنة ١٤ / ١١ / ١٩٥٩ )

قائمة رقم ( ٢٩٢ )

المبدأ :

تصرف بالمجان فى أموال الدولة : توزيع بصلحة الزراعة  
الكتب والطبوعات والنشرات الزراعية بالمجان - عدم خصومتها للقروض  
والشروط المقررة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ .

## ملخص الفتوى :

تنص المادة الأولى من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن التصرفات بالجلن في العقارات المملوكة للدولة والنزول عن أموالها المنقولة على ما يأتي : — « يجوز التصرف بالجلن في مال من أموال الدولة الثابتة أو المنقولة ، أو تأجيرها بإيجار أسمي أو بأقل من أجر المثل إلى أى شخص طبيعي أو معنوي بقصد تحقيق غرض ذي نفع عام .

ويكون التصرف أو التأجير بناء على اقتراح الوزير المختص وبموافقة اللجنة المالية بوزارة الخزانة . ويصدر بالتصرف أو التأجير قرار من رئيس الجمهورية إذا تجاوزت قيمة المال المتنازل عنه ألف جنيه ومن الوزير المختص إذا لم تجاوز العدر المذكور . »

ويؤخذ من هذا النص أن نطاق تطبيق احكام القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ يتحدد بالتصرف بالجلن في أموال الدولة بقصد تحقيق غرض ذي نفع عام .

والمقصود بالتصرف هو اتجاه الإدارة إلى أحداث اثر قانوني سواء بإنشاء حق أو بتعديل أو بإفائه وتترتب عليه إنشاء علاقة جديدة بين شخصين ، ومن ثم تقوم فكرة التصرف القانوني على وجود شخصين مختلفين ، المتصرف والمتصرف اليه غير أنه لا يشترط أن يكون المتصرف اليه موجودا في الحال بل يدام سيوجد في المستقبل . ولما كان القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ أنما ينظم أحوال التصرف بالجلن في أموال الدولة . فعلى مقتضى ما تقدم يشترط لقيام هذا التصرف تعدد اشخاص العلاقة التي ترتبط به وهم في هذا الصدد ، الدولة والمتصرف اليه . فإذا لم يكن هناك غير شخص واحد فإن التصرف لا يقوم وتكون الاجراءات التي من شأنها نقله الاشراف على مال من أموال الدولة من جهة إلى أخرى داخل نطاق الشخص الواحد الاعتباري العام غير منطوية على أى تصرف قانوني . ويشترط في التصرف أن يكون بالجلن سواء أكان ذلك كليا أم جزئيا ويعتبر التصرف كذلك إذا كان بدون مقابل أو بمقابل دون ثمن المثل .

وبالنسبة إلى الأموال التي يرد عليها هذا التصرف فإن عبارة النص قد جاءت في صيغة عامة مطلقة بحيث تتناول أموال الدولة كافة ثابتة

«ممتلكة والمقصود بالدولة في هذا الصدد هو الدولة بمعناها العام الذي يتطوّر فيه في نطاق كلمة الهيئات العامة». وذلك ان الحكمة التشريعية لهذا القانون تقوم على المحافظة على اموال الدولة من العبث والحيولة دون الأخلال بمبدأ مساواة الافراد أمام القانون وهو مبدأ تكفل الدستور احترامه ، ويقوم هذا المبدأ على شقين : مساواة الافراد أمام الاعباء العامة ومساواتهم أمام المزايا وتكافؤ الفرص . وذلك يقتضى الا تمنح الدولة بعض الافراد دون البعض مزايا خاصة في صورة تصرفات بالمجان .

وهذه الحكمة تتواءم سواء اكان المال مملوكا للحكومة المركزية او لأحدى الهيئات أو المؤسسات اذ ان هذه الهيئات تدخل في تكوين الدولة بمعناها العام .

رء ، ويلتسب إلى الهدف المقصود من التصرف فان المشرع يشترط في شأنه ان يكون محققا لنفع عام . ويعتبر هذا الشرط حجر الزاوية في ذلك التشريع وهو يقتضى ان يكون شخص المتصرف اليه من أشخاص القانون الخاص ؛ وذلك لأن الاصل في تصرفات أشخاص القانون العام انها تستهدف النفع العام دون حاجة من المشرع الى النص عليه ، ومن ثم يكون النص على تقييد النفع العام مفصحا عن غرض الشارع في ان يكون التصرف حائرا للهيئات الخاصة او للأفراد والا كان هذا الشرط تزييدا او نافلا وهو بما ينزه عنه الشارع .

وتمت شرط آخر يستفاد ضمنا من التنظيم القانوني للتصرف بالمجان في أموال الدولة وهو الا يقتضى نشاط الجهة الادارية النزول عن اموال بالمجان تحقيقا لرسالتها فإذا كان الشارع قد وضع الضوابط والإجراءات المشار اليها لتنظيم التصرف بالمجان في أموال الدولة كي يحول دون العبث بها واحداً المساواة القانونية بين الافراد فان هذا التنظيم لا يسرى على الجهات التي تنشأ أصلاً لتقديم الخدمات بالمجان والنزول عن بعض الاموال مجاناً أو بائناً مخفضة ومثال ذلك المستشفيات الحكومية التي تقوم بالعلاج ومنح الادوية مجاناً للمرضى .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن احكام القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ لا تسرى في شأن توزيع الكتب والمطبوعات والمنشورات التي تقوم به مصلحة الثقافة الزراعية تحقيقا لاهدائها .

( فتوى ٨٠٩ - في ٢٤/١١/١٩٥٩ )

### قاعدة رقم ( ٢٩٤ )

#### المبحث : .

القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن قواعد التصرف بالمجان في العقارات المملوكة للدولة والنزول عن اموالها المنقولة — عدم امتداد احكامه الى تخصيص اموال الدولة ثابتة او منقولة لجهة من الجهات الحكومية او الهيئات والمؤسسات العامة — امتداد احكامه الى حالة تخصيص هذه الاموال لشركات القطاع العام .

#### ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن قواعد التصرف بالمجان في العقارات المملوكة للدولة والنزول عن اموالها المنقولة في الاقليم المصرى تنص على ان يجوز التصرف بالمجان في مال من اموال الدولة الثابتة او المنقولة او تاجر به بايجار اسبى او باقل من اجر المثل الى اى شخص طبيعى او معنوي بقصد تحقيق غرض ذى نفع عام — ويكون التصرف او التاجر بناء على اقتراح الوزير المختص وبعد موافقة اللجنة الوزارية بوزارة الخزانة — ويصدر بالتصرف او بالتاجر قرار من رئيس الجمهورية. اذا تجاوزت قيمة المال المتنازل عنه ألف جنيه ومن الوزير المختص اذا لم تجاوز القيمة القدر المذكور .

ولما كان التصرف في العقارات والمنقولات الذى يتم بين الاشخاص العامة وبين الدولة والاشخاص الادارية العامة الاقليمية والمحلية والمرقعة لا يخضع لاحكام القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ سالف البيان — وذلك لان احكام هذا القانون لا تمتد الى تخصيص اموال الدولة ثابتة كانت او منقولة لجهة من الجهات الحكومية او الهيئات والمؤسسات العامة .

ولما كان القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ الذي نظم الانحكام الخاصة بالمؤسسات العامة وشركات القطاع العام قد نص في المادة الثالثة منه على ان تختص المؤسسة العامة بسلطة الاشراف والرقابة والتسييق وتقييم الاداء بالنسبة الى الوحدات الاقتصادية التابعة لها دون تدخل في شئونها التنفيذية .

كما نص في المادة الرابعة منه على ان تعتبر وحدة اقتصادية في حكم هذا القانون شركات القطاع العام والجمعيات التعاونية والمؤسسات التي تتبع المؤسسات العامة .

وتنص في المادة ٣٢ منه على ان شركة القطاع العام وحدة اقتصادية تقوم على تنفيذ مشروع اقتصادي وفقا لخطة التنمية التي تضعها الدولة تحقيقا لاهداف الوطن في بناء المجتمع الاشتراكي ويسهل المشروع الاقتصادي في حكم الفقرة السابقة كل نشاط صناعي او تجاري او مالي او زراعي او عقاري او غير ذلك من اوجه النشاط الاقتصادي .

ونصت المادة ٣٣ على ان تعتبر شركة قطاع عام : ( ١ ) كل شركة يمتلكها شخص عام بمفرده او يساهم فيها مع غيره من الاشخاص العامة . ( ٢ ) كل شركة يساهم فيها شخص عام او اكثر مع اشخاص خاصة او يمتلك جزءا من رأس مالها وذلك اذا صدر قرار من رئيس الجمهورية باعتبارها شركة قطاع عام متى اقتضت مصلحة الاقتصاد القومي ذلك . ويجب ان تتخذ هذه الشركات جميعها شكل شركة المساهمة .

ولئن كانت شركة القطاع العام تعتبر وحدة اقتصادية تقوم بنشاط صناعي او تجاري او مالي او زراعي او عقاري او غير ذلك من اوجه النشاط الاقتصادي وذلك وفقا لخطة التنمية التي تضعها الدولة تحقيقا لاهداف الوطن في بناء المجتمع الاشتراكي - وتتبع المؤسسة العامة التي يصدر قرار جمهوري بتخديدها للاشراف والرقابة عليها ، كما ان صافي ارباح شركة القطاع العام يؤول الى المؤسسة العامة الذي يعود فائض مجموع الاعتمادات المخصصة لها الى الميزانية العامة للدولة - الا انه نظرا لان لهذه الشركات رأس مالها المستقل عن ميزانية الدولة وتباثر

تدخلها في حدوده فان التصرف لها بالمجان في العقارات المملوكة للدولة او النزول لها عن اموالها المنقولة انما يكون وفقا للاوضاع والاجراءات التي نظمتها القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ سلف الذكر .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع الى انه ولئن كان تخصيص اموال الدولة ثابتة كانت او منقولة لجهة من الجهات الحكومية او الهيئات او المؤسسات العامة لا تعتبر نزولا عن اموال الدولة ولا تمتد الاجراءات التي نظمتها القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن قواعد التصرف في العقارات المملوكة للدولة او النزول عن اموالها المنقولة الى مثل هذا التخصيص — الا انه بالنسبة لشركات القطاع العام فانها وان كانت اموالها في النهاية الى الدولة فان لها رأس ماله المستقل عن ميزانية الدولة وتباشر نشاطها في حدوده وعلى ذلك فان التصرف لهذه الشركات بالمجان في العقارات المملوكة للدولة او النزول لها عن اموالها المنقولة انما يكون للاوضاع والاجراءات التي نظمتها القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ سلف الذكر .

( فتوى ٤٩٨ — في ٣٠ من أبريل سنة ١٩٦٧ )

#### قاعدة رقم ( ٢٩٥ )

##### المبحث ١ :

التجاوز عن تخصيص الفرق المالية المترتبة على تسوية ضريبة موطئ مصلحة الضرائب — اعتباره نزولا عن مال مستحق للدولة — خضوعه لاحكام القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن التصرف بالمجان في العقارات المملوكة للدولة والنزول عن اموالها المنقولة — وجوب استصدار قانون بذلك .

##### ملخص الفتوى :

ان التجاوز عن تخصيص الفرق التي صرفت الى موطئ مصلحة الضرائب غنيمة الضريبة الخاضعة يعتبر نزولا عن مال مستحق للدولة يخضع لاحكام القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن التصرف بالمجان في العقارات المملوكة للدولة والنزول عن اموالها المنقولة في الاقليم المصري .

وتتضمن المادة الأولى منه بجواز التصرف بالمجان في مال من أموال الدولة الثابتة أو المنقولة أو تأجيرها بإيجار أسنى أو بأقل من أجر المثل إلى أي شخص طبيعي أو معنوي بقصد تحقيق غرض ذي نفع عام ، وغنى عن البيان أن وجهة النفع لا تتوافر في التجاوز عن تحصيل الفروق ، ومن ثم يتعين للتجاوز عن هذه الفروق استصدار قانون بذلك .

( فتوى ٧١١ - في ٣٠/٨/١٩٦٠ )

### قاعدة رقم ( ٢٩٦ )

#### المبدأ :

قيام الهيئة باستئجار قطعة أرض من وزارة الإصلاح الزراعي لإنشاء مكتب بريد نموذجي عليها - خضوع هذا الإيجار للقرار الجمهوري رقم ٨٦٣ لسنة ١٩٥٨ بتقويم أصول هيئة البريد دون القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ بشأن التصرف في أموال الدولة بالمجان أو تأجيرها بإيجار أسنى - السند في ذلك أن محل هذا القانون هو التصرفات الضابطة للأفراد أو الهيئات الخاصة فلا يسرى على التصرفات التي تتم إلى هيئات القانون العام .

#### ملخص الفتوى :

أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٦٣ لسنة ١٩٥٨ الصادر في ٣٠ من يونيو سنة ١٩٥٨ بتقويم أصول هيئة البريد قد يقرر الموافقة على أن تقيد الأراضي التي تشيكلها الهيئة المذكورة بسجلات مصلحة الأملاك الاميرية ، وإن يكون استقلال الهيئة للأراضي عن طريق إيجار أسنى قدره جنيه واحد سنوياً لمدة ٢٩ سنة قابلة للتجديد ، وأن يطبق ذلك على ما يستجد من احتياجات مستقبلاً ، وبذلك تظل الأرض ملكاً للدولة ، وأما الهيئات غير المتصلة ، فقيمتها إلى رأس مال الهيئة .

وعلى ذلك فإن قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٦٣ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه قد نظم كيفية استلام هيئة البريد الأراضي التي ملزمها من مصلحة الأملاك باستغلالها بالبناء ، وذلك نظير إيجار أسنى مقداره جنيه واحد سنوياً ، ومن ثم تعلق العلاقة بين الهيئة ووزارة الإصلاح الزراعي في شأن استئجار



الأرض اللازمة لاقبلة مكتب البريد بالنجارية المذكورة انما تخضع لاحكام  
هذا التنظيم الخاص بالهيئة .

ولا محل لتطبيق احكام القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ الخاص بالتصرف  
في اموال الدولة بالمجان او تاجيرها بليجار اسبى في خصوص هذا الموضوع)  
ذلك ان الجمعية العمومية سبق أن رأت بجلستها المنعقدة في ٤ من نوفمبر  
سنة ١٩٥٩ أن محل تطبيق القانون المشار اليه هو للتصرفات المبادرة  
للهيئات الخاصة والافراد ، دون تلك التصرفات التي تتم الى هيئة  
القانون العام . ولما كانت هيئة البريد تعتبر — وفقا لقانون انشائها —  
مؤسسة عامة ، فانها بذلك تخرج من مجال تطبيق احكام القانون رقم ٢٩  
لسنة ١٩٥٨ .

( فتوى ٢٩٣ — في ١٨/٣/١٩٦٣ )

#### قاعدة رقم ( ٢٩٧ )

##### المبدأ :

تختص هيئة الاصلاح الزراعي بالتصرف في الاراضي الداخلة في التزام  
ولسلفة كيلو مترين خارجة — وتختص وزارة استصلاح الاراضي بالتصرف  
في الاراضي الخارجة عن النطاق السابق — وتختص المحافظات بالتصرف  
في الاراضي غير المزروعة داخل التزام والتي تقوم باستصلاحها بالقيود  
الواردة بالمادة ٢٨ من قانون نظم الحكم المحلي رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل  
بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ .

##### ملخص الفتوى :

اصدر وزير استصلاح الاراضي القرار رقم ١٦٤ لسنة ١٩٧٨ بقواعد  
وشروط تملك اراضي الدولة البور والصحراوية لواضي اليد عليها .  
وبناء على ذلك اعلن صندوق اراضي الاستصلاح عن فتح باب التقدم  
بطلبات الشراء لواضي اليد بقصد الاستغلال الزراعي في محافظات  
الشرقية والدقهلية والإسماعيلية كما تولت لجان المعنية المشكلة طبقا  
لقرار وزير استصلاح الاراضي رقم ( ٣٠ ) لسنة ١٩٧٩ حماية الاراضي

المشار اليه ، وبعد انتهاء تلك اللجان من عملها اعترضت محافظة الاسماعيلية على تلك الاجراءات ، وطلبت موافقتها بجميع الاوراق الخاصة بواضعى اليد فى نطاق دائرة المحافظة وبالبالغ التى ادوها للصندوق لتتولى المحافظة وحدها اتخاذ اجراءات البيع لهم استنادا الى احكام قانون الحكم المحلى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ واذا يرى الصندوق أن الاراضى التى اتخذ اجراءات بيعها تخرج من نطاق اختصاص المحافظة باعتبار ان المحافظة لم تستصلحها وان واضعى اليد قابوا بذلك دون تدخل منها ، ولان اجراءات البيع قد اتخذت بالتطبيق لقرار وزير الاستصلاح رقم ( ١٦٤ ) لسنة ١٩٧٨ قبل العمل بقانون الحكم المحلى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ فقد طلب الرأى من الجمعية العمومية لغسبى الفتوى والتشريع فتبين لها أن القانون رقم ( ١٠٠ ) لسنة ١٩٦٤ بتنظيم تاجر العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها يقضى فى مادته الاولى بتطبيق احكامه على العقارات الداخلة فى ملكية الدولة الخاصة وذلك فيما عدا الاراضى المستولى عليها تطبيقا لاحكام قوانين الإصلاح الزراعى لتوزيعها على صغار الفلاحين والعقارات التى تشرف عليها وزارة الاسكان وتلك التى تشرف عليها المجالس المحلية وكذلك التى تشرف عليها الوزارات والمصالح والهيئات العامة الاخرى .

وبنص هذا القانون فى مادته الثانية على ان ( تنقسم الاراضى المملوكة للدولة ملكية خاصة الى ما يأتى :ـ

( أ ) الاراضى الزراعية وهى الاراضى الواقعة داخل الزمام والاراضى المتاخمة والممتدة خارج حد الزمام الى مسافة كيلو مترين . التى تكون مزروعة بالفعل وكذلك اراضى طرح النهر وهى الاراضى الواقعة بين جسرى نهـر النيل وفرعيه التى يحولها النهر من مكانها او يتكشف عنها والجزائر التى تتكون فى مجراه .

( ب ) الاراضى البور — وهى الاراضى غير المزروعة الواقعة داخل الزمام والاراضى المتاخمة والممتدة خارج حد الزمام الى مساحة كيلو مترين .

( ج ) الاراضى الصحراوية — وهى الاراضى الواقعة فى المناطق المستبرة خارج الزمام بعد مسافة الكيلو مترين المشار اليها فى البندين السابقين سواء اكانت مزروعة بالفعل او غير مزروعة أو كانت مشغولة بمبان أو منشآت أو غير ثابتة .

وينص القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ في المادة ( ٨ ) على أن ( يتم التصرف بالبيع في الاراضى الزراعية وملحقاتها الخاضعة لاحكام هذا القانون بمعرفة الهيئة العامة للاستصلاح الزراعى . . . ) .

وينص هذا القانون في المادة ٢٢ على أن ( تحدد بقرار من وزير الاستصلاح الزراعى واستصلاح الاراضى المناطق التى يجوز أن تباع فيها الاراضى البور والاراضى الصحراوية غير المزروعة لاستصلاحها . . . ) .

ويتاريخ ١٩٨١/٨/٢١ نشر القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ في شأن الاراضى الصحراوية ونص في مادته على انه ( في تطبيق احكام هذا القانون يقصد بالاراضى الصحراوية الاراضى المملوكة للدولة ملكية خاصة والواقعة خارج الزمام بعد مسافة كيلو مترين ويقصد بالزمام حد الاراضى التى تمت مساحتها مساحة تنصيلية وحشرت في سجلات ( - ) المساحة وفي سجلات الملكيات وخضعت للضريبة العقارية على الاطيان . . . ) .

وينص في المادة ٢ على أن ( يكون ادارة واستغلال والتصرف في الاراضى الصحراوية الخاضعة لاحكام هذا القانون وفقا للاوضاع والاجراءات المبينة فيها على : )

( ١ ) يصدر وزير الدفاع قرارا بتحديد المناطق الاستراتيجية ذات الاهمية العسكرية من الاراضى الصحراوية التى لا يجوز تملكها . . . ) .

( ب ) وفيما عدا الاراضى المنصوص عليها في البند ( ١ ) يصدر الوزير المختص باستصلاح الاراضى قرارا بتحديد المناطق التى تشملها خطة ومشروعات استصلاح الاراضى وتتولى الهيئة العامة لمشروعات التعمير ادارة هذه الاراضى ويكون التصرف فيها واستغلالها بمعرفة الهيئة بعد أخذ رأى وزارة الدفاع . . . ) .

وينص في المادة ( ٣ ) على أن ( يكون استصلاح واستزراع الاراضى الصحراوية وكسب ملكيتها والاعتداد بها والتصرف فيها وادارتها والانتفاع بها وفقا لاحكام هذا القانون والقرارات المنفذه له . . . . . وتكون الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية هى جهاز الدولة المسئول عن

التصرف واستغلال وإدارة هذه الأراضي في أغراض الاستصلاح والاستزراع دون غيرها من الأغراض ١٠٠ .

وينص في المادة ٢٧ على أن ( تلغى الأحكام المتعلقة بالأراضي الصحراوية بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ في شأن تأجير العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها ١٠٠ ) .

وتنص المادة ٢٨ من قانون نظام الحكم المحلي رقم ٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ على أنه ( يجوز للمحافظ بعد موافقة المجلس الشعبي المحلي للمحافظة وفي حدود القواعد العامة التي يضعها مجلس الوزراء — أن يقرر قواعد التصرف في الأراضي المدة لبناء المملوكة للدولة ووجدات الحكم المحلي في نطاق المحافظة وقواعد التصرف في الأراضي القابلة للاستزراع داخل الزمام والأراضي المتاخمة والممتدة لمسافة كيلو مترين التي تتولى المحافظة لاستصلاحها بعد أخذ رأى وزارة استصلاح الأراضي على أن تعطى الأولوية في هذا التصرف لأبناء المحافظة المقيمين فيها العاملين في دائرتها ، ويجوز أن تنظم هذه القواعد الجالات التي يتم فيها التصرف في هذه الأراضي دون مقيد لأغراض التعمير والاستيطان واستصلاح الأراضي وتهيتها للزراعة وفيما يتعلق بالأراضي الواقعة خارج زمام فيكون استصلاحها وفق خطة قومية تتولى تنفيذها وزارة استصلاح الأراضي — والجهات التي تحددها بالتنسيق مع المحافظة المختصة ويكون التصرف في هذه الأراضي وتحديد نصيب المحافظة في قيمتها طبقاً للأحكام والقواعد والإجراءات المنصوص عليها في القوانين واللوائح المعمول بها في هذا الشأن ) .

وحاصل ما تقدم أن المشرع وضع بمقتضى القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ تنظيمًا عامًا للتصرف في الأراضي المملوكة للدولة ملكية خاصة عندئذٍ تلك التي أخرجها من نطاق تطبيق أحكام هذا القانون بنص مادته الأولى . وتسم المشرع الأراضي سالفة الذكر إلى ثلاثة أنواع أولها الأراضي الزراعية الواقعة داخل الزمام وبعده لمسافة كيلو مترين ، وثانيها الأراضي البور غير المزروعة الواقعة داخل ذات النطاق وثالثها الأراضي الصحراوية الواقعة بعد هذا النطاق وخول المشرع الهيئة العامة للإصلاح الزراعي

التصرف في الأراضي الزراعية واسند ومنع قواعد التصرف في الأراضي البور .  
والأراضي الصحراوية لوزارة الإصلاح الزراعي واستصلاح الأراضي .  
وبمقتضى القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ أنشئ المشرع الأحكام المتعلقة  
بالأراضي الصحراوية الواقعة خارج الزمام بعد كيلو مترين والتي ضمنها  
القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ . ووضع لها تنظيما خاصا واسند إليه  
الإشراف عليها الى وزارة استصلاح الأراضي والتصرف فيها بفرض  
الاستزراع والاستصلاح الى الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية  
الزراعية .

وبموجب قانون نظام الحكم المحلى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل  
بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ أجاز المشرع للحافظين بموافقة المجالس  
الشعبية المحلية وفي الحدود التي يرضها مجلس الوزراء وضع قواعد  
التصرف في الأراضي غير المزروعة داخل الزمام وبعده لمسافة كيلو مترين  
أى البور وفقا لتعريف القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ والتي تتولى  
المحافظات استصلاحها وذلك بعد أخذ رأى وزارة استصلاح الأراضي كما  
أجاز للحافظين وضع قواعد التصرف بالمجان في هذه الأراضي لأغراض  
محددة ، واسند المشرع في هذا القانون الإشراف على الأراضي الواقعة  
خارج الزمام بالمحافظات وهى الأراضي الصحراوية وفق تعريف القانون  
رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ والقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ لوزارة استصلاح  
الأراضي وذلك بالتنسيق مع المحافظين . ومن ثم فإن الأخصاص بالتصرف  
في الأراضي المملوكة للدولة ملكية خاصة أصبح موزعا بين كل من وزارة  
الزراعة التى تتبعها هيئة الإصلاح الزراعى بمقتضى قرار رئيس الجمهورية  
رقم ١٥٨٦ لسنة ١٩٦٣ ووزارة استصلاح الأراضي التى يتبعها صندوق  
الاستصلاح وهيئة مشروعات التعمير والتنمية الزراعية وفقا لقرار رئيس  
الجمهورية رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٧٨ والمحافظات المختصة بوزارة الزراعة  
وهيئة الإصلاح الزراعى كاصل عام بالإشراف على الأراضي الزراعية  
الواقعة داخل الزمام لمسافة كيلو مترين وفي الأراضي البور الواقعة في  
هذا النطاق بينما تختص وزارة الاستصلاح والجهت التى تتبعها بالإشراف  
على الأراضي الصحراوية الواقعة خارج هذا النطاق - أما المحافظات  
غائبة اختصاصها. يقتصر على الأراضي غير المزروعة الواقعة داخل الزمام أى  
الأراضي البور التى تقوم باستصلاحها ولا يغني مما تقدم أن قرار رئيس

الجمهورية رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٧٨ جعل من وزير استصلاح الاراضى الوزير المختص فى تطبيق القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ ذلك لان هذا القرار لا يقوى على التأثير على قواعد الاختصاص المنصوص عليها بالقانون .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لنفسى الفتوى والتشريع الى ما يأتى :

اولا : اختصاص هيئة اصلاح الزراعى بالتصرف فى الاراضى الداخلة فى الزمام ومساحة كيلو مترين خارجه .

ثانيا : اختصاص وزارة استصلاح الاراضى بالتصرف فى الاراضى الخارجة عن نطاق السلبق .

ثالثا : اختصاص المحافظات بالتصرف فى الاراضى غير المزروعة داخل الزمام والتى تقوم باستصلاحها بالقيود الواردة بالمادة ٢٨ من قانون تنظيم الحكم المحلى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ .

( ملف ٢٦/٢/١٨ — جلسة ١٦/٦/١٩٨٢ )

### قاعدة رقم ( ٢٩٨ )

#### المبدأ :

تعنى العقارات المملوكة للمجالس البلدية والقروية من عوائد الاملاك المبنية منى كانت مخصصة لمنفعة عامة سواء اكانت الخدمة المخصصة لها تؤدى بالاجان ام بمقابل اما املكها الخاصة فتخضع لهذه الموائد .

#### ملخص الفتوى :

بحث قسم الرأى مجتمعا موضوع خضوع المباني المملوكة للمجالس البلدية والقروية لموائد المباني بجلسته المنعقدة فى ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ وتبين ان الامر العالى الصادر فى ١٣ من مارس سنة ١٨٨٣ الخاص بعوائد الاملاك المبنية قد فرض ضريبة المباني على جميع ابنية القطر المصرى والجانبين التابعة لها سواء كانت مسكونة باصحابها أو باصحاب المنفعة فيها أو غيرهم بأجرة أو بنون أجرة .

ثم جاء فى المادة الثانية من هذا الامر بيان المنشآت التى تعلق من هذه الضرائب ومنها العقارات ملك الحكومة المعدة للصحة العمومية .

وعند صدور هذا الامر لم تكن هناك مجالس اقليمية تتبع بالخاصية المعنوية المستقلة من شخصية الدولة ولم يكن هناك بالتالى ملك عام للدولة وملك عام للتعليم أو البلدة بل أن هذه التفرقة استمرت محل شك حتى اكدها القانون المبنى الجديد فى المادة ٨٧ منه اذ كانت المجالس البلدية والقروية معتبرة لجزء ومروعة من الحكومة غير منفصلة عنها حتى بعد صدور الدستور فى سنة ١٩٢٣ والنص فيه على أن المديريات والمدن والقري تعتبر اشخاصا معنوية وفقا للقانون العلم وقد اتى بذلك رئيس لجنة فضايا الحكومة فى ١٦ سبتمبر سنة ١٩٢٦ .

فالنص فى المادة الثانية من الامر العلمى السابق الاشارة اليه على العقارات ملك الحكومة ( أو ملك الدولة كما ورد فى النص الفرنسى ) المعدة للصحة عمومية لم يقصد به اذن التفرقة بين المال العلم الملوك للحكومة والمال العام الملوك للتعليم أو البلدة بل كل ما قصده الامر اعفاء المال المخصص للنفقة العامة .

يضاف الى ذلك أن الحكومة المركزية وهى التى كانت تقوم بجميع المرافق العامة فى البلاد والمجالس البلدية والقروية انها تقوم بذلك بالنيابة عنها ولا تزال الحكومة تقوم بهذه المرافق فى البلاد التى ليست بها مجالس بلدية أو قروية والسبب فى اعفاء العقارات المخصصة للنفقة العامة من ضريبة المبنى وهو مخصص لهذه المنفعة متوافر سواء كانت هذه العقارات مملوكة للحكومة المركزية أو للهيئات الاقليمية .

فاذا ما تقرر ذلك كان يفصل التفرقة بين ما يخضع لضريبة المبنى وما يعفى منها هو كون العقار ملكا خاصا فاذا ما ثبت أنه ملك عام أعفى من الضريبة المذكورة ولو كان يدر ايرادا للجهة التى يتبعها ( الحكومة أو الهيئة الاقليمية ) لان الملك العام لا يفقد هذه الصفة ولو كانت الخصبة التى يؤدبها تقتضى عنها الحكومة أو الهيئة الاقليمية مقابلا كالمبنى المعدة لوابورات المياه والانتارة وغيرها .

انما المباني غير المخصصة للخدمة العامة والتي تعتبر ملكا خاصة للمجالس البلدية والقروية فلا سند لاعائها من ضريبة المباني ولا عبء بها ورد في المادة ٣٤ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالمجالس البلدية والقروية التي تقضى بتطبيق القواعد المتبعة في ادارة الاموال العمومية على الاموال الخاصة بهذه المجالس التي يجب اعتبارها من جميع الوجوه اموالا عامة لان المقصود بالاموال هنا هو النقود فقط .

يدل على ذلك ان المادة ٣٤ جاءت مبردة بما تضمنته كل من المادة ٢٢ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٣٤ الخاص بتنظيم مجالس المديرية والمادة ٤٤ من المرسوم بقانون رقم ١ لسنة ١٩٣٥ الخاص بتعديل تشكيل قوميون بلدي الاسكندرية وتنص الاولى على ان - تعتبر اموال مجالس المديرية اموالا عامة ويتبع بشأنها القواعد الخاصة بحفظ وصرف الاموال العامة وتنص الثانية على ان تعتبر اموال البلدية اموالا عامة ويتبع بشأنها القواعد الخاصة بحفظ وصرف الاموال العامة .

وتظهر من ذلك ان المقصود هو نقود تلك المجالس وكل ما في الامر ان المخرج استعمل في القانون ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ عبارة « ادارة اموال العمومية » بدلا من عبارة « حفظ وصرف الاموال العامة » الواردة في القانونين السابقين ويؤكد ذلك ان المادة ٣٤ تلى مباشرة المواد من ٢١ الى ٢٣ التي نظمت ايرادات ومصروفات وميزانية تلك المجالس .

والقول بان الاملاك الخاصة بالمجالس البلدية والقروية تعتبر اموالا عامة مع عدم تخصيصها لخدمة عامة يؤدي الى الخروج على المبادئ العامة في القانون ويترتب عليه تمتع هذه الاملاك الخاصة بحماية لا تمتنع بها الاملاك الخاصة للحكومة .

( مرقى ٤٠١ - في ١٧/١٢/١٩٥٠ )

قاعدة رقم ( ٢٩٩ )

المبدأ :

جواز تغيير عقود اجار بعض الوحدات السكنية المملوكة للوحدات



## الحلية من ايجار بسبب الوظيفة الى ايجار للصفة الشخصية . بالتفصيل :

لما كان من المسلم به ان الترخيص الادارى بالانتفاع بمال مملوك للدولة لا يرد الا على الاموال العامة ، وهى المخصصة لخدمة الجبههـور مباشرة ولخدمة مرفق عام ، ويكون الغرض من الترخيص فى هذه الاحوال تمكين المرخض له بشروط معينة من الانتفاع بالمال العام انتفاعا خاصا بتأجير انتفاع الكلفة .

ومن حيث ان المقررات التى تنشئها مجالس المدن لاسكان بعض المواطنين بقصد تخفيف أزمة المساكن لا تعتبر - طبقا لما ذهبت اليه المحكمة العليا فى الدعوى رقم ١٢ لسنة ٤ ق ( تنازع ) بجلسة ١٩٧٦/٤/٣ اوالا عامة فى حكم المادة ( ٨٧ ) من القانون المدنى ، وانها تدخل فى الملكية الخاصة لمجلس المدينة ، ومن ثم فان الخصائص السابق ذكرها بشأن الترخيص الادارى غير متوافرة فى شأن انتفاع الافراد بالمقررات السكنية التى تبينها الهيئات المحلية وغيرها بقصد المساهمة فى تخفيف أزمة السكن ، وعليه تكون العلاقة فى هذا المجال علاقة تعاقدية ايجارية وليست ترخيصا ائثاريا . ولا يغير من هذا النظر ما وصفت به العلاقة فى العقود المشار اليها بأنها تراخيص ، اذ ان العبرة فى هذا الشأن بحقيقة العلاقة وفقا للتكييف القانونى الصحيح .

وهنـ حيث انه يؤيد هذا القرار ان التفسيران رقما ١ لسنة ١٩٦٥ ، ٢ لسنة ١٩٧٢ . الصادران من اللجنة العليا لتفسير احكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ حيث يقضى القرار الاول بان يسرى القانون المشار اليه على المساكن المملوكة للحكومة والهيئات والمؤسسات العامة بمجالس المحافظات والمدن التى توجرها ، ويقضى القرار الثانى بعدم سريان هذا القانون على المساكن المملوكة للحكومة والهيئات العامة ومجالس المحافظات والمدن المخصصة لمعال معينين بحكم وظائفهم - ومن ثم فان المساكن الملتحقة بالمرافق والمنشآت الحكومية والمخصصة لسكنى العاملين فى هذه المرافق تعتبر بحكم تبعيتها للمرافق العامة وتخصيصها لسكنى العاملين من

الاموال العامة التي يجرى الانتفاع بها طبقا لقواعد القانون العام بطريق الترخيص أو بمقتضى عقد ادارى ، أما ما عدا ذلك من المساكن المملوكة للجهات المذكورة ملكية خاصة فتسرى عليها — طبقا للقرار رقم ١ المشار اليه قواعد قانون ايجار الاماكن باعتبار ان العلاقة التي تقوم بين هذه الجهات والمنتفعين بهذه المباني علاقة ايجارية .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى اعتبار الترخيص الصادر من مجلس مدينة المحلة — في غير المساكن المحقة بالرافق والمنشآت والمخصصة لسكنى العاملين بقصد انتظام المبل في هذه المراسق — عقد ايجار تحكمه قواعد قوانين العلاقة بين المالك والمستاجر .

( فتوى ٥/٣/١٤ — جلسة ١٥ يونية ١٩٨٣ )

### قاعدة رقم ( ٣٠٠ )

المبدأ :

التزام وحدات الحكم المحلى باداء مقابل انتفاعها بالارض المقام عليها مرافق مما تدخل في دائرة اختصاصها .

ملخص الفتوى :

لما كانت القرى هي احدى وحدات الحكم المحلى التي منحها المشرع الشخصية الاعتبارية وناط بها انشاء وتجهيز وإدارة المدارس الاعدادية والابتدائية ومراكز التريب المحلية الواقعة في دائرتها وفق خطة وزارة التربية والتعليم في هذا الشأن .

ولما كان الثابت — في خصوص الموضوع المائل — ان المدرسة الابتدائية بقرية شبرا باصى بحافظة المنوفية قد اقيمت على قطعة ارض مملوكة لهيئة الاوقاف المصرية ، ومن ثم يتعين التزام الوحدة المحلية لقرية شبرا باصى باداء مقابل انتفاعها بهذه الارض — باعتبارها الجهة المنوط

بها إنشاء وإدارة وتجهيز المدرسة المشار إليها - الى هيئة الاوقاف المصرية .

( ملف ٣٤/٢/٢٩ - جلسة ١٩٨٢/١١/١٧ )

### قاعدة رقم ( ٢٠١ )

المبدأ :

سلطة المجالس المحلية ومن بعدها السلطات الإدارية التابعة لها في الموافقة على التصرف بالمجان في الأموال الثابتة والمقولة إنما على أموال المحافظة وحدها - إذا كان هذا المال مملوكا لشخص معنوي آخر فإن هذا التصرف لا ينفذ في حقه .

### ملفص القنوى :

من حيث أن سلطة المجلس المحلي ومن بعده السلطات الإدارية التالية له في الموافقة على التصرف بالمجان إنما تنصب على أموال المحافظة وحدها ، فإذا كان هذا المال مملوكا لشخص آخر كما هو الحال في شركة مدينة نصر في الحالة المعروضة فإن التصرف لا ينفذ في حق الشركة وقد كانت اللجنة التنفيذية لمحافظة القاهرة في قرارها رقم ١٧٣ لسنة ١٩٧٦ الذي اعتده كل من المجلس المحلي لمحافظة القاهرة واللجنة الوزارية للحكم المحلي على إفصاح هذه الحقيقة بنصها في قرارها على وجوب عمل مقاصة بين هذا الموقع الذي صدر بشأنه قرارها وبين المواقع الأخرى التي تتعامل فيها المحافظة مع الشركة حتى تصبح الأرض ملكا للمحافظة تتصرف فيها بمعرفتها . وجب الحصول على موافقة الجهات المعنية .

ومن حيث أن شركة مدينة نصر أكتفت في أكثر من خطب أن المتلصة التي اقترحت سواء ببداية هذا الموقع بالمنطقة الصناعية المتاخمة ، أو في بلوك الاسكان الإداري لم تحقق ومن ثم فإن الشرط الذي علق عليه قرار المجلس المحلي لمحافظة القاهرة لم يتحقق كما أن الشرط الذي اشترطته شركة مدينة نصر للموافقة على هذا التصرف لم يتحقق كذلك ، وخلاصته أن تتولى المحافظة أداء نصف ثمن هذه الأرباح مساهمة منها في هذا المشروع القومي . ومن ثم لا يكون لقرار المجلس المحلي لمحافظة القاهرة أي أثر في مواجهة شركة مدينة نصر .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى :

اولا : عدم التزام شركة مدينة نصر بالايجار الاسمى الذى ورد فى  
قرار المجلس المحلى لحافظة القاهرة رقم ١٦٨ لسنة ١٩٧١ .

ثانيا : عرض الاقتراح الوارد فى كتاب المصرف العربى المـ  
١٤/٥/١٩٨٢ المشار اليه على الجهات المعنية للاختصاص .

( ملف ٨٧/٢/٧ - جلسة ١٩٨٢/٥/١٨ )

قاعدة رقم ( ٢٠٢ )

#### المبدأ :

عدم اختصاص المحافظين باصدار قرارات بـسريان احكام الباب  
الاول من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على القرى الواقعة فى دائـ  
المحافظة . وذلك قبل او بعد العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٢ لسنة  
١٩٨٢ ونتيجة لذلك فليس للمحافظين ان يفوضوا غيرهم فى مباشرة اختصاص  
غير ثابت لهم .

#### ملخص الفتوى :

بمـصـور قانون نظام الحكم المحلى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون  
رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ ثم صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٢ لسنة  
١٩٨٢ بشأن نقل بعض الاختصاصات الى الحكم المحلى ، ثـر التساؤل  
عـا اذا كان اختصاص وزير الاسكان والتعمير الوارد فى المادة ١ من القانون  
رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المعدل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فى شأن تأجير  
وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر قد نقل الى المحافظين  
كل فى دائرة محافظته ، وما اذا كان يجوز لهم تفويض رؤساء المراكز والمدن  
فى مباشرة هذا الاختصاص .

وقد انتهت ادارة الفتوى لوزارتي الاسكان والتعمير بناء على طلب  
وزارة الاسكان بفتواها الصادرة فى ١٩٧٩/٩/٦ الى ان الاختصاصات التنفيذية  
المتعلقة بالمرافق المحلية تنتقل الى المحافظين من تاريخ العمل بالقانون

رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المشار اليه ولو كان منصوصا على غير ذلك في قوانينه سابقة عليه ، وان الاختصاص بمد نطاق سريان القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المشار اليه يعد اختصاصا تشريعيا لا ينتقل الى المحافظين .

كما انتهت ادارة الفتوى لرئاسة الجمهورية بناء على طلب محافظة القليوبية بقضائها في ١٩٨٣/١/٥ الى ان قرار محافظ القليوبية رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٨٠ بتفويض رؤساء الوحدات المحلية للمراكز في اخضاع القرى الواقعة في نطاق كل منهم لاحكام الباب الاول من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - وبالتالي قرار رئيس الوحدة المحلية لمدينة ومركز بنها رقم ٣ لسنة ١٩٨١ - بسريان احكام الباب الاول من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على قرية بطا مركز بنها - وقعا مخالفين لاحكام القانون فيبطل ما يترتب عليها من آثار ، أما اعتبارا من تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٨٢ المشار اليه فللمحافظ ان يفوض رؤساء المراكز في اصدار القرارات اللازمة لسريان احكام الباب الاول من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المعدل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ على القرى الواقعة في دائرة اختصاص كل منهم بناء على اقتراح المجلس الشعبي المحلي للمحافظة .

وبعرض الموضوع على الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع استبانت من الفقرة الاولى من المادة ١ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تاجير الاماكن وبيع وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستاجر ان المشرع حدد نطاق تطبيق سريان القانون من حيث المكان فاختص عواصم المحافظات والبلاد المعتمدة مدنا بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٨٥ باصدار قانون نظام الحكم المحلي والقوانين المعدلة لاحكامه من تاريخ العمل به ، أما بالنسبة الى القرى فقد فوض المشرع وزير الإسكان والتعمير في مد سريان نطاق احكام القانون كلها أو بعضها عليها بناء على اقتراح المجلس المحلي للمحافظة ، على ان يعمل بهذا القانون في شأنها من تاريخ العمل به بقرار الوزير المفوض ، وبذلك فان اختصاص وزير الاسكان بمد سريان احكام القانون بقرار منه على جهات لم يكن يسرى عليها عند نفاذه هو تحديد لجال النفاذ المكانى للقانون مما يستأثر به المشرع وحده لان تحديد مجال نفاذ القانون من حيث المكان هو جزء من صميم العمل التشريعي الذي يستقل به المشرع وحده ، واذا فوض المشرع وزير الاسكان في ممارسته

هذا الاختصاص على نحو حده ، انحصر فيه ولم يجز لغيره ان يزاوله ولم يجز له هو نفسه ان يفوض غيره فيه اذ لم يجز له المشرع هذا التفويض .

ولما كانت جميع السلطات والاختصاصات التنفيذية المقررة للوزراء في القوانين واللوائح قد نقلت الى المحافظين بمقتضى المادة ٢٧ من قانون نظام الحكم المحلى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٨١ ، غير ان هذه الاختصاصات لا تشمل الاختصاصات ذات الطبيعة التشريعية التى هى أصلا من اختصاص المشرع نفسه ثم فوض احد الوزراء في ممارستها .

ومن ثم فان الاختصاص التشريعى المقرر لوزير الاسكان والتعمير بنص المادة ١ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ لا ينتقل الى المحافظين .

ولا يغير من ذلك صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٨٢ فى شأن نقل بعض الاختصاصات الى الحكم المحلى متى تبين ان الاختصاص المقرر لوزير الاسكان والتعمير هو بحسب الاصل اختصاص تشريعى يملكه المشرع وحده وفوض فيه وزير الاسكان وحده فهو لا يدخل فى مدلول تنظيم المرافق العامة او ترتيب المصالح العامة المخولة لرئيس الجمهورية بحكم المادة ١٤٦ من الدستور بالاضافة الى ان هذا القرار لا يمكن ان يعدل نص القانون فلا يمكن نقل الاختصاص التشريعى الذى فوض فيه المشرع وزير الاسكان الى غيره مخالفة لمصريح النص . ومن ثم فان نقل الاختصاص من وزير الاسكان الى المحافظين والمحافظين الواردة بقرار رئيس الجمهورية المشار اليه يقتصر على الاختصاصات التنفيذية دون تلك ذات الطبيعة التشريعية . وعلى ذلك فان الاختصاص التشريعى المفوض فيه وزير الاسكان والتعمير والوارد بالمادة ١ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ لا ينتقل الى المحافظين بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٨٢ وبالتالي لا يجوز للمحافظين وهم غير مختصين او مفوضين أصلا سواء قبل او بعد العمل بقرار رئيس الجمهورية المشار اليه ان يفوضوا غيرهم فى ممارسة هذا الاختصاص .

وإذ حدد القانون الاختصاص لوزير الإسكان والتعمير فإنها قصد بذلك الوزير المختص بشئون الإسكان ، وإذ تضمن تشكيل الوزارة الأخير فصل وزارة التعمير عن وزارة الإسكان فينعتد الاختصاص حاليا لوزير الإسكان .

( ملك ١٠١/٧ — جلسة ١٩٨٥/٢/٢٠ )

### تعليق :

١ — تضمن قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم تأجير العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها معديا بالقوانين رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٧ ورقم ١٧ لسنة ١٩٦٩ ورقم ١٢٩ لسنة ١٩٧٤ **بابا أولا :** عن الأراضي الزراعية مقسما الى فصل اول في تأجير الأراضي الزراعية وفصل ثانية في التصرف في الأراضي الزراعية **وبابا ثانيا :** في طرح النهر ولكه **وبابا ثلثا :** في الأراضي البور والأراضي الصحراوية ينقسمها الى فصل اول في التصرف في الأراضي البور والأراضي الصحراوية لاستصلاحها وفصل ثان في تأجير الأراضي الصحراوية وفصل ثالث في التصرف في الأراضي الصحراوية المستصلحة **وبابا رابعا :** في الأراضي الفضاء والعقارات المبنية **وبابا خامسا :** تضمن أحكاما عامة **وبابا سادسا :** تضمن أحكاما عامة وانتقالية . وقد نصت المادة ٨٦ على أن « تلغى الفقرة الثالثة من المادة ٨٧٤ من القانون المدني . كما يلغى المرسوم بقانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٥ والقانون رقم ٣٠٦ لسنة ١٩٥٥ ورقم ٨ لسنة ١٩٦٠ والقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ والقانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٨ وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٨ وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٨ لسنة ١٩٥٨ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠١٥ لسنة ١٩٦٠ كما يلغى كل نص آخر يخالف أحكام هذا القانون . ولا تسرى القواعد المنظمة لتأجير أملاك الميرى الحرة ولائحة قيود وشروط بيع أملاك الميرى الحرة الصادرة في ٢١ من أغسطس ١٩٠٢ على العقارات الخاضعة لأحكام هذا القانون . وقد حددت هذه الأراضي أحكام الباب التمهيدي من القانون عنصت المادة ( ١ ) معطلة بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٧ على أن « تسرى أحكام هذا القانون على العقارات الداخلة في ملكية الدولة الخالصة عدا ما يأتي :

١ — العقارات المستولى عليها تنفيذاً لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي ، والعقارات التي تسلم إلى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي لتوزيعها على صغار الفلاحين وفقاً للقوانين السارية .

٢ — العقارات التي تشرف عليها وزارة الإسكان والمرافق ونقلاً لحكم المادة ٣ من قرار رئيس الجمهورية الصادر في ١٥ من مارس ١٩٥٨ في شأن تنظيم وزارة الخزانة ووزارة الاقتصاد والتجارة ، والعقارات المبنية والأراضي المخصصة للبناء التي تسلم إلى هذه الوزارة وفقاً للقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٢ بشأن التركات الشاغرة التي تتخلف عن المتوفين من غير وارث .

٣ — المباني الاستغلالية والأراضي الفضاء والأراضي الزراعية التي تقع في نطاق المدن والتي تتولى المجالس المحلية إدارتها واستغلالها والتصرف فيها واستثمار أموال البديل الخاصة بها وفقاً لحكم القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ بتسليم الأعيان التي تديرها وزارة الأوقاف إلى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي والمجالس المحلية .

٤ — العقارات التي تديرها وتشرف عليها الوزارات والمصالح والمؤسسات والهيئات العامة أو تدخل في ملكية أي منها وذلك فيما عدا المؤسسات والهيئات العامة التابعة لوزارة الإصلاح الزراعي واستصلاح الأراضي .

٥ — الأراضي الفضاء المملوكة للدولة الواقعة في نطاق ( كردون ) المدن والقرى عدا ما يكون لازماً منها لتنفيذ مشروعات الإصلاح والتعمير والتي يصدر بتحديد قرار وزير الإصلاح الزراعي ، واستصلاح الأراضي بالاتفاق مع وزير الإسكان والمرافق بعد أخذ رأي مجلس المحافظة المختص .

كما نصت المادة ( ٢ ) من الباب التمهيدي للقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه على أن : « تنقسم الأراضي المملوكة للدولة بملكية خاصة إلى ما يأتي :



( أ ) **الأراضي الزراعية** : وهى الأراضي الواقعة داخل الزمام والأراضي المتاخمة الممتدة خارج حد الزمام الى مسافة كيلو مترين التى تكون مزروعة بالفعل وكذلك اراضى طرح النهر ، وهى الأراضي الواقعة بين جسرى نهر النيل وفرعيه التى يحولها النهر من مكانها او ينكشف عنها والجزائر التى تتكون من مجراء .

( ب ) **الأراضي البور** : وهى الأراضي غير المزروعة الواقعة داخل الزمام والأراضي المتاخمة الممتدة خارج حد الزمام الى مسافة كيلو مترين .

( ج ) **الأراضي الصحراوية** : وهى الأراضي الواقعة فى المناطق الجبسية خارج الزمام بعد مسافة الكيلو مترين المشار اليها فى البندين السابقين سواء اكانت مزروعة بالفعل او غير مزروعة او كانت مشغولة ببساتين او منشآت ثابتة او غير ثابتة « واضافت المادة ( ٣ ) النص على أن « يتم تأجير املاك الدولة الخاصة والتصرف فيها بطريق التوزيع او بطريق بطريق الممارسة او المزايدة العلنى وفقا لاهكام مواد القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ » .

٢ - ثم صدر القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ فى شأن الأراضي الصحراوية ونص فى المادة ٢٧ منه على أن « تلتزم الاحكام المتطلقة بالأراضي الصحراوية بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تأجير العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها ، كما يلغى كل نص يخالف هذا القانون . وبينت المادة ( ١ ) من القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ أنه « فى تطبيق احكام هذا القانون يقصد بالأراضي الصحراوية ، الأراضي المملوكة للدولة ملكية خاصة ، والواقعة خارج الزمام بعد مسافة كيلو مترين . ويقصد بالزمام الأراضي التى ثبتت مساحتها مساحة تفصيلية وحصرت فى سجلات المساحة وفى سجلات المكلفات وخضعت للضريبة العقارية على الاطيان وبالنسبة للمحافظات الصحراوية يعتبر زماما كبرديون المدين والقرى القائمة فى تاريخ العمل بهذا القانون ،والتي تقام باستقلا وحتى مسافة كيلو مترين . ويمسخر رئيس مجلس الوزراء بقراره بتحديد ما يعتبر من المحافظتات الصحراوية رفق تطبيق احكام هذا القانون . وتمتير فى حكم الأراضي الخاضعة لهذا القانون اراضى البحيرات التى يتم تجفيفها او الداخلة فى خطة التجفيف لإغراض الاستصلاح والاستزراع » .

ونصت المادة ٢ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٨١ المشار اليه على أن تكون إدارة واستغلال والتصرف في الأراضي الصحراوية الخاضعة لاحكم هذا القانون وفقا للاوضاع والاجراءات المبينة فيما يلي :

( ا ) يصدر وزير الدفاع قرارا بتحديد المناطق الاستراتيجية ذات الاهمية العسكرية من الاراضى الصحراوية التى لا يجوز تملكها ويتضمن القرار بيان القواعد الخاصة بهذه المناطق والجهات المشرفة عليها ، ولا يجوز استخدامها في غير الأغراض العسكرية الا بموافقة وزير الدفاع وبالشروط التى يحددها .

( ب ) وفيما عدا الاراضى المنصوص عليها في البند ( ا ) يصدر الوزير المختص باستصلاح الاراضى قرارا بتحديد المناطق التى تشملها خطة ومشروعات استصلاح الاراضى ، وتتولى الهيئة العامة لمشروعات التعمير ادارة هذه الاراضى ويكون التصرف فيها واستغلالها بمعرفة الهيئة بعد أخذ رأى وزارة الدفاع وبمراعاة ما تقرره في هذا الشأن من شروط وقواعد تتطلبها شئون الدفاع عن الدولة . ويحظر استخدام هذه الاراضى في غير الغرض المخصصة من أجله الا بموافقة الوزير المختص بالاستصلاح وبالشروط التى يحددها . وبعد أخذ رأى وزارة الدفاع .

( ج ) الاراضى غير الواقعة في المناطق العسكرية أو في مواقع الاستصلاح المشار اليها في الفقرتين السابقتين يتم استغلالها وإدارتها والتصرف فيها بمعرفة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة بالتنسيق مع وزارة الدفاع وبمراعاة ما تقرره في هذا الشأن من شروط وقواعد تتطلبها شئون الدفاع عن الدولة .

( د ) لمجلس الوزراء بناء على طلب وزير الدفاع نزع ملكية الاراضى الصحراوية والعقارات المعلقة عليها أو الاستيلاء عليها أو الاستيلاء مؤقتا ، اذا اقتضت ذلك دواعى المحافظة على سلامة الدولة وأمنها القومى الخارجى أو الداخلى أو المحافظة على الآثار ، ويعوض أصحابها كالاتى :

١ - اذا كان نزع ملكية ، يرد اليهم ما انتفوه في أصلح الارض وائالة المباني .

٢ - اذا كان استيلاء مؤقتا ، يدفع لهم مبلغ يساوى ما كانت تدفع عليهم هذه الارض طوال فترة الاستيلاء .

٣ - تحدد قيمة التحويل لجنة تشكل لهذا الغرض من هيئـة المجتمعات العمرانية يمثل فيها مندوب عن الملك ومندوب عن وزارة الدفاع .

اما استصلاح واستزراع الاراضى الصحراوية وكسب ملكيتها والإعتداد بها والتصرف فيها وإدارتها والانتفاع بها فيكون ايضا وفقا لاحكام القانون رقم ١٤٣ سنة ١٩٨١ المشار اليه والقرارات المنفذة له ، وذلك طبقا للمادة ٣ من القانون المذكور .

وتجب المحافظة على ما قد يوجد بالارض من مناجم وحلجر وثروات معدنية او بترولية وما تحويه من آثار او تراث تاريخى وذلك وفقا للقوانين والنظم المعمول به .

وتكون الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية هى جهاز الدولة المسئول عن التصرف واستغلال وإدارة هذه الاراضى فى أغراض الاستصلاح والاستزراع دون غيرها من الأغراض ويعبر عنها فى هذا القانون « بالهيئة » .

وبع عدم الاخلال بما يخصص لمشروعات الدولة ، تختص هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة دون غيرها بالاستغلال والإدارة والتصرف فى أغراض الاستصلاح والاستزراع ويتم ذلك لصالحها ويعتبر موردا من مواردها ويكون تصرف الهيئة فى الاراضى الخاضعة لاحكام القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ أو تأجيرها أو استغلالها لغرض استصلاحها واستزراعها فقط ، ووفقا للقواعد والشروط والأوضاع التى يضعها مجلس إدارة الهيئة وتتضمنها العقود المبرمة مع ذوى الشأن . وتشمل هذه القواعد ما يكلل بحماية فى هذه الاراضى وحصول الهيئة على مستحقاتها والمشاركة فى غرق الاسعار فى حالة التصرف فى الاراضى بها يعطى نصيبها فى المرافق الأساسية التى أنشأتها الدولة .

وفى جميع الأحوال يكون استغلال الارض من طريق تأجيرها لمدة ثلاث سنوات فإذا ثبتت الجدية فى الاستصلاح خلالها تملك الأرض لمستأجرها

بقيتها قبل الاستصلاح والاستزراع مع خصم القيمة الاجارية المسجلة من  
ثمن الارض ، واذا لم تثبت الجدية اعتبر عقد الاجار مفسوخا من تلقاء  
ذاته دون حاجة الى اجراءات وتسترد الارض اداريا ممن كان قد  
استأجرها .

المادة ١٣ من القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ ) .

يجوز لرئيس الهيئة طبقا للمادة ١٤ من القانون ١٤٣ لسنة ١٩٨١  
أن يرخص في التصرف بغير المزداد العلني في الاراضي المستصلحة وذلك  
طبقا للأسس والقياسات وأوجه الرعاية والقواعد والاجراءات  
التي يضعها مجلس ادارة الهيئة في الحالات التالية وبراعة منع اولوية  
لأبناء المحافظة :

( ا ) المسرحين واسر الشهداء ومصابي العمليات الحربية .

( ب ) صغار الزراع .

( ج ) خريجي الكليات والمعاهد .

( د ) العاملين بالدولة او القطاع العام عند تركهم الخدمة او انتهائها .

كما يجوز التصرف او التاجير بغير طريق المزداد العلني للشروعات  
التي تنفذ بحسب طبيعتها او حججها في تنمية الاقتصاد القومي ، وذلك  
بموافقة مجلس الوزراء بناء على اقتراح مجلس ادارة الهيئة .

يحدد مجلس ادارة الهيئة بمقتضى المادة ١٥ من القانون ١٤٣ لسنة  
١٩٨١ الثمان الاراضي التي يتم التصرف فيها بالتطبيق لاحكام هذا القانون .

ويتم هذا لتحديد بعد استطلاع رأى لجان فنية تبين اللائحة  
التنفيذية لهذا القانون تشكيلها واسس العمل بها .

وتودع في صندوق خالص الحصيد الناتجة عن التصرف في الاراضي  
المخصصة للاستصلاح والاستزراع وادراجها ، كما تودع فيه كلفة الموارد  
والاعتمادات التي تتقرر لهذه الاراضي وفقا لاحكام هذا القانون .

كما يلتزم المتصرف اليه باستصلاح الارض المبيعة واستقرارها خلال

المواعيد وطبقا للبرامج والشروط والأوضاع التي يحددها مجلس إدارة الهيئة ويتنميتها العتود المبرمة في هذا الشأن .

ويحظر استخدام الأراضي البيعة في غير الغرض المخصصة من أجله ، كما يحظر التصرف في هذه الأراضي أو جزء منها أو تقرير أى حق عيني أصلى أو تبعى عليها أو تمكين الغير منها ، إلا بعد استصلاحها واستزراعها إيوافقة مجلس إدارة الهيئة على التصرف قبل الاستصلاح والاستزراع للأسباب التي يقدرها بعد ضمان حصول الهيئة على كامل حقوقها .

ويقع باطلا كل إجراء يخالف ذلك ، ولا يجوز شهره ولكل ذى شأن تفتسك بالبطلان أو طلب الحكم به ، وعلى المحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها .

وفي حالة مخالفة أحكام هذه المادة يكون لمجلس إدارة الهيئة أن يقرر إزالة أسباب المخالفة إداريا على نفقة المخالف وإسترداد الأرض محل المخالفة إذا لم يتم المخالف بازالتها خلال المدة التي تحددها له الهيئة بكتاب مؤضى عليه بعلم الوضول .

— مع مراعاة الحد الأقصى للملكية المنصوص عليه في هذا القانون .  
يعد ملكا للأراضي الخاضعة لأحكامه طبقا للمادة ١٨ منه :

١ — من توافرت في شأنه شروط الاعتداد بالملكية وفقا لأحكام القوانين النافذة قبل العمل بأحكام هذا القانون .

٢ — من تلك بسند مشهر صادر من إحدى الجهات المختصة قانونا بالتصرف في الأراضي الخاضعة لأحكام هذا القانون .

٣ — من استصلح واستزرع حتى تاريخ العمل بأحكام هذا القانون أرضا داخلية في خطة الدولة للاستصلاح وغير مخصصة للمشروعات العامة موفر لها مصدر رى دائم وذلك بالنسبة لما يقوم بزراعته بصفة فعلية .  
وتستثيرة ، ودون التزام الجهات المختصة بالمحافظة على حالة الأرض ، أو بتوفير مصادر أخرى للرى إذا تبين عدم صلاحية المصدر الذى وشره المستصلح .

٤ - شركات القطاع العام بالنسبة لما دخل في رأس مالها من مساحات، تم تقويمها كأصول رأسمالية أو التي لم يتم تقويمها وخصصت لمنفعتيها أو شغلها بالفعل حتى تدرج العمل بهذا القانون .

كما يعتد بالتصرفات غير المشهورة الصادرة من الجهات المختصة قانونا حتى تدرج العمل بأحكام هذا القانون لصالح :

( أ ) صفار الزراع وأسر الشهداء وخريجي الكليات والمعاهد الزراعية .

( ب ) الجمعيات التعاونية الزراعية والجمعيات التعاونية لاستصلاح الأراضي .

( ج ) المشتريين بطريق المزاد العلني .

( د ) المشروعات المنشأة طبقا لقانون استثمار المال العربي والاجنبي والمناطق الحرة وتبين اللائحة التنفيذية أوضاع ومواعيد اخطار الهيئة عن الحالات المنصوص عليها في هذه المادة والاجراءات التي تتخذ اقرارا للملكية لمن توافر في شأنهم شروط الاعتماد بها .

ونصت المادة ١٩ من القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ في شأن الأراضي الصحراوية ايضا على أنه مع عدم الاخلال بأحكام المادة السابقة يصدر رئيس الجمهورية قرارا باضافة حالات أخرى للاعتداد بالملكية بما يتفق مع ظروف وأوضاع وطبيعة الأراضي الواقعة في كل من شبه جزيرة سيناء والوادي الجديد والبحر الاحمر والصحراء الغربية أو أية مناطق تسرى من مياه الأمطار أو ميون أو آبار طست أو تنالقت مياهها قبل العمل بهذا القانون ويتضمن القرار بيان الحالات المضافة والشروط والأوضاع والاجراءات التي يتم على أساسها الاعتماد بالملكية .

كما نصت المادة ٢٠ من القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ على أنه مع عدم الاخلال بحكم المادتين السابقتين يجوز لمجلس ادارة الهيئة تنفيذ اخطار الدولة في مجال الأراضي الخاضعة لأحكام هذا القانون وبما يتفق مع اهدافه ، أن يتصرف أو يقرر أى حق عيني أصلى أو تيمى أو يؤجر

أرض وذلك بالنسبة إلى من اتخذت لصالحهم إجراءات التصرف سواء من طريق الإعلان أو التخصيص أو القرعة أو غير ذلك من الإجراءات التي لم تعتمد حتى تاريخ العمل بالحكم هذا القانون أو أعتدت ولم يصدر عنها سند للملكية المشهر .

ويقدم ذوو الشأن إلى الهيئة في موعد لا يتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون طلبا للانتفاع بالحكم هذه المادة وعلى مجلس إدارة الهيئة البت في هذه الطلبات خلال مدة أقصاها ثلاثة أشهر من تاريخ تقديمها .

ماذا لم تقدم هذه الطلبات ، أو قُذبت ورفضت بقرار مسبب يزال وضع اليد وفقا لأحكام المادة العاشرة من هذا القانون .

ويصدر الوزير المختص بعد أخذ رأى وزير الري اللوائح الخاصة بالرى والصرف في الأراضي القابلة للاستصلاح الخاضعة لأحكام هذا القانون وعلى ضوئها يتم إدارة واستغلال والتصرف في تلك الأراضي .

ويحظر حرارية آبار سطحية أو عميقة بالأراضي الصحراوية إلا بعد موافقة الهيئة طبقا للشروط والأوضاع التي تحددها وبعد أخذ رأى الجهات المختصة ، ولا يسرى هذا الحكم على ما تقوم بحفره القوات المسلحة للأغراض العسكرية أو ما يحفر من آبار لحسابها وما تقوم به وزارة الري من تجارب وتلزم الدولة بتوفير مصدري رى دائم بالنسبة للأراضي الزراعية والمغروسة وأراضي التعويض التي تروى على مياه الأبار والميون القابلة حتى تاريخ العمل بهذا القانون .

( المادة ٢١ من القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ )

— تختص المحاكم العادية دون غيرها بالفصل في المنازعات التي تنشأ من تطبيق أحكام هذا القانون ، وترفع الدعاوى إلى المحكمة الابتدائية المختصة .

( المادة ٢٢ من القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ )

— مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أى قانون آخر ، يعاقب كل من يتعمد على أرض من الأراضي الخاضعة

لإحكام هذا القانون بالحسب مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تزيد على خمسة آلاف جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين ومع عدم الإخلال بأية عقوبة اكد يفرض عليها تانين العقوبات أو أى قانون آخر يعاقب بذات العقوبة المنصوص عليها في الفقرة السابقة كل من يقدم اقرارات أو يدلى ببيانات غير صحيحة مع علمه بذلك يترتب عليها انتقاعه أو انتفاع غيره دون وجه حق بإرض من الأراضى الخاضعة لاحكام هذا القانون سواء كان ذلك باقتضاء تعويض لا يستحقه أو باستئجار أو بتعليك هذه الأراضى ، وذلك فضلا عن النكح على المالك بزدنية ما قبضه بغير حق غلاوة على بطلان التصرف ومصادرة المبالغ التى يكون المخالف قد اداها للدولة . وتتعدد العقوبات بتعدد المخالفات وتضاعف في حالة العود .

ويعنى من العقوبة كل من قام بتسليم الأرض المعتدى عليها ، كما يعنى من العقوبة كل من يادر من تلقاء نفسه بتصحيح البيانات غير الصحيحة التى يكون قد اهلئ بها أو اشترك في الادلاء بأى وجه من الوجوه .

( المادة ٢٣ من القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ )

وبتاريخ ٢٧ مارس ١٩٨٤ صدر القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٨٤ ، في شأن بعض القواعد الخاصة بالتصرف في أملاك الدولة الخاصة ونص في مادته الأولى على أنه مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ ، في شأن الأراضى الصحراوية ، وبحق الدولة في ازالة التعميدات التى تقع على أملاكها بالطريق الإدارى ، يجوز للجهة الادارية المختصة التصرف في الأراضى المملوكة للدولة ملكية خاصة الى واضع اليد عليها قبل تنافذ هذا القانون ، وذلك بالبيع بطريق الممارسة مع جواز تقسط الثمن متى طلب شراؤها خلال سنة اشهر من تاريخ العمل به ، وفقا للقواعد والضوابط التى يقررها مجلس الوزراء لاعتبارات سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية .

ونصت المادة الثانية على أنه تتضمن عقود البيع النص على ضرورة التزام المشتري باستخدام الأرض واستغلالها في الغرض الذى بيعت من أجله ، وفي حالة مخالفة هذا الشرط يعتبر العقد منسوخا من تلقاء نفسه دون حاجة الى اتخاذ أى إجراء مع التعويض ان كان له مقتضى .



أما فيما عدا ما نص عليه في هذا القانون فتسرى على القنصريات التي تتم وفقا لاحكامه باقي الشروط والقواعد المنظمة للتصرف في املاك الدولة الخجاسة . كما لا تخل احكام هذا القانون بالاحوال الاخرى والشروط والقواعد التي يتم فيها التصرف في املاك الدولة الخاصة بطريق الممارسة . ويعني من العقوبة المقررة للتمردى على الاراضى المملوكة للدولة ملكية خاصة كل من يتم التصرف له وفق احكام هذا القانون . وقد عمل باحكامه من اليوم التالى لتاريخ نشره بالجريدة الرسمية الذى حدث بتاريخ ١٩٨٤/٧/٢٦ .

كما تضمن القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ م بشأن المجتمعات العمرانية الجديدة احكاما على جانب من الاهمية بشأن موضوع الاملاك الخاصة للدولة وتنص المادة الاولى من هذا القانون على انه « في تطبيق احكام هذا القانون يقصد بالمجتمعات العمرانية الجديدة ، كل تجمع بشرى متكامل يستهدف خلق مراكز حضرية جديدة ، يحقق الاستقرار الاجتماعى والرخاء الاقتصادى ( الصناعى والزراعى والتجارى وغير ذلك من الاغراض ) يقصد اعادة توزيع السكان من طريق اعداد مناطق جنب مستغلة خارج نطاق المدن والقرى القائمة . يكون انشاء المجتمعات العمرانية الجديدة وفقا لاحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له .

وقد انشأ هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة طبقا لاحكام الباب الثانى من هذا القانون ، تكون دون غيرها - جهاز الدولة المسئول عن انشاء هذه المجتمعات العمرانية ويمر منها فى هذا القانون « بالهيئة » . ويحظر انشاء المجتمعات العمرانية الجديدة فى الاراضى الزراعية .

ويجب المحافظة على ما قد يوجد بالارض التى يقع عليها الاختيار من ثروات معدنية أو بترولية أو ما تحويه من آثار أو تراث تاريخى ، وفقا للتشريعات النافذة فى هذا الشأن . ( المادة ٣ )

يجوز للسلطة المحلية المختصة ان تستعين بالهيئة ، طبقا لما يتم الاتفاق عليه بينها لانشاء لحياء جديدة كلية أو ازالة احياء قديمة لاعادة تخطيطها وتعميرها ، وفى هذه الحالة تسرى احكام التشريعات المنظمة لانشاء وإزالة الاحياء .

وإذا تداخلت في مشروعات إنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة أو الطرق الموصلة إليها ، أراضى مملوكة للأفراد أو للجهات الخاصة ، فيكون الحصول عليها بالطريق الودى بالثمن والشروط التى يتم الاتفاق عليها بين الهيئة والمالك فإذا تعذر الاتفاق تنزع الملكية وفقاً للقانون المنظم لنزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التصمين ويكون التعويض نقداً كما يجوز أن يكون عيناً بموافقة المالك .

ويكون تقرير المنفعة العامة ونزع ملكية العقارات اللازمة وفقاً لأحكام هذا القانون بقرار من مجلس الوزراء ( المواد ٤ ، ٥ ، ٦ ) .

وبالنسبة للتخطيط واختيار المواقع لإنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة تتولى الهيئة اختيار المواقع اللازمة لإنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة وإعداد التخطيطات العامة والتفصيلية لها ، وذلك طبقاً للخطة العامة للدولة .

ويتم الاختيار والاعداد بمعرفة الهيئة أو بواسطة الأجهزة التابعة أو عن طريق التعمد مع الأشخاص والشركات وبيوت الخبرة والهيئات المحلية والاجنبية ، وذلك طبقاً للأحكام الواردة فى هذا الشأن .

— وتخصص مسافة من الأرض لا تزيد على خمسة كيلو مترات حول المجتمع العمرانى الجديد من جميع الجهات ، تحدها الهيئة ، يحظر التصرف فيها بأى وجه من الوجوه أو استغلالها أو استعمالها أو ادخالها فى تقسيم أو إقامة أية منشآت أو مشروعات أو ابنية عليها بأى شكل من الأشكال إلا بموافقة الهيئة .

كما تخصص مسافة من الأرض مقدارها مائة متر على جانبيه وبطول الطرق العامة الموصلة الى المجتمعات العمرانية الجديدة تخضع لذات القيود المنصوص عليها بالفقرة السابقة .

— ويصدر قرار من رئيس مجلس الوزراء بعد موافقة المجلس بتخصيص الأراضى المملوكة للدولة التى يقع عليها الاختيار لإنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة والطرق الموصلة إليها وكذلك الأراضى المنصوص عليها فى المادة

السابقة ، وذلك بغیر مقابل ، ويكون هذا القرار ملزما لجميع الوزارات والجهات والهيئات والاجهزة المعنية بأسلاك الدولة على اختلاف أنواعها . وتعتبر هذه الاراضى من اراضى البناء ، وكذا الاغراض الاخرى التى يقوم عليها المجتمع العمرانى الجديد .

ويحظر على أى شخص طبيعى أو معنوى بعد صدور هذا القرار ان يحوز أو يضع اليد أو يعتدى على أى جزء من اجزاء الاراضى التى تخصص لاجراض هذا القانون ، كما يحظر اجراء أية اعمال أو اقلية أية منشآت أو اغراس أو اشغال بأى وجه من الوجوه الا باذن من الهيئة .

— ويقع باطلا كل تصرف أو تقرير لای حق عينى أصلى أو تبعى أو تأجير أو تمكين بأى صورة من الصور على الاراضى التى تخصص وفقا لهذا القانون . يتم بالمخالفة لاحكامه ، ولا يجوز شهره ولكل ذى شأن التمسك بالبطالان أو طلب الحكم به ، وعلى المحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها .

ويزال بالطريق الادارى بقرار من مجلس ادارة الهيئة ما قد يوجد على هذه الاراضى من تعديت أو وضع يد أو اشغالات أيا كان سندها أو تاريخ وقوعها ، وتكون الازالة مقابل تعويض عادل فى حالة الاشغالات التى يثبت اقلبتها بسند قانونى ( المواد ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ )

— وبالنسبة لتنفيذ المشروعات فلهيئة فى سبيل تحقيق اهدافها ، أن تجرى جميع التصرفات والاعمال التى من شأنها تحقيق البرامج والاولويات المقررة ولها أن تتعامل مباشرة مع الاشخاص والشركات والمصارف والهيئات المحلية والاجنبية وذلك طبقا للقواعد التى تحددها اللائحة الداخلية للهيئة .

واستثناءا من احكام القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ بالتزامات المرافق العامة والقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٥٨ فى شأن منح الامتيازات المنقطعة . يستثمر موارد الثروة الطبيعية والمرافق العامة وتعديل شروط الامتياز . يجوز تقرير التزامات ومنح التزامات المرافق العامة والمشروعات بالمجتمعات العمرانية الجديدة وفقا للقواعد والاجراءات الاتية :

(١) اختيار الملتزم في إطار من المنافسة والعلانية .

(ب) ألا تزيد مدة الالتزام على أربعين سنة من تاريخ التعاقد .

(ج) ألا تتجاوز حصة الملتزم السنوية في صافي الأرباح ٢٠٪ من رأس المال الموظف والمرخص له .

(د) أن يستخدم ما زاد عن صافي الأرباح عن ٢٠٪ في تكوين احتياطي خاص للسندات التي يقل فيها عن ذلك ، ويستخدم القدر الزائد بعد ذلك في تحسين وتوسيع المرفق أو المشروع وخفض الأسعار وفقا لما تحدده الهيئة .

(هـ) تحديد وسائل رقابة الملتزم نفيًا وماليا بما يكلل حسن سير المرفق بانتظام والإطراد .

(و) تحقيق المساواة بين المتنافسين بالمرفق أو المشروع .

ويصدر بفتح الالتزام طبقا للقواعد والاجراءات السابقة قرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح مجلس ادارة الهيئة اذا لم يجاوز رأس المال الموظف والمرخص به ١٠ ملايين من الجنيهات .

وفي غير هذه الحالات يصدر بفتح الالتزام او الامتياز قانون .

ويجوز لمجلس ادارة الهيئة التنازل عن حق الانتفاع لمدة او مدد لاتجاوز ثلث مجموعها أربعين عاما وذلك عن بعض المقارنات اللازمة لتنفيذ المشروعات التطبيقية بتنمية الاقتصاد القومى ، او لدعم المشروعات القائمة منها ، او لاقامة مشروعات ذات نفع عام وذلك وفقا للشروط والايضاح التى يصدر بها قرار من مجلس الوزراء .

— وعلى جميع الجهات المختصة باقابة المشروعات والصناعات ايا كانت طبيعتها او مجالاتها ، وسواء كانت حكومية او غير حكومية ، أن تخطر الهيئة لبدء الرأى فى مواقعها ، والعمل على أن يتم انشاؤها فى المجتمعات العمرانية الجديدة ، وذلك بما يتفق مع الخطط المقررة لها والاغراض

التي أنشئت من أجلها وعلى الهيئة ان تبسدى رأياها في موعد لا يجاوز شهرا من تاريخ اخطارها .

وفي حالة الاختلاف بين الجهات المختصة وبين الهيئة حول مواقع هذه المشروعات والمناعات وجب عرض الامر على رئيس مجلس الوزراء ويكون قراره في هذا الشأن ملزما لجميع الجهات وللهيئة .

— الى ان يتم تسليم المجتمع العمراني الجديد الى الحكم المطى طبقا لاحكام المادة ٥٠ من هذا القانون ، يكون للهيئة وللجهزة وللوحدات التي تنشئها في سبيل مباشرة اختصاصها المنصوص عليه في هذا القانون. جميع السلطات والصلاحيات المقررة قانونا بالوحدات المحلية كما يكون للهيئة الموارد المالية المقررة للمحليات .

كما تختص الهيئة بالموافقة واصدار التراخيص اللازمة لانشاء واقامة. وإدارة وتشغيل جميع ما يدخل في اختصاصها من أنشطة ومشروعات. وأعمال وإبنية ومرافق وخدمات كذلك وفقا للقوانين واللوائح والقرارات. السارية ( المواد ١١ ، ١٢ ، ١٣ )

— وبالنسبة للالتزامات المنتهين بالأراضى يكون الانتفاع بها وبالمنشآت ائداخلة في المجتمعات العمرانية الجديدة طبقا للاغراض والاوضاع ووفقا. للقواعد التي يضعها مجلس ادارة الهيئة وتتضمنها العقود المبرمة مع ذوي. الشأن . وفي حالة المخالفة يكون لمجلس ادارة الهيئة الغاء تراخيص الانتفاع أو حقوق الامتياز ، اذا لم يتم المخالف بإزالة المخالفة خلال المدة التي تحددها له الهيئة بكتاب موسى عليه يعلم الوصول ، وينفذ قرار الانهاء بالطريق الإدارى .

— ويحظر على كل من تملك أرضا أو منشأة داخلة في مجتمع عمراني جديد ، التصرف فيها بأى وجه من وجوه التصرفات الناقلة للملكية الا بعد إداء الثمن كاملا وملحقاته وفي حدود ما تتضمنه العقود المبرمة مع ذوي.

«الشان بما لا يتعارض مع أحكام القانون المدني . ويقع باطلا كل تصرف يخالف هذا الحظر ، ولا يجوز شهره ، مع حفظ حق الهيئة في الرجوع على المخالف بالتعويض ان كان له مقتضى .

ويكون للمبالغ المستحقة للهيئة بمقتضى أحكام هذا القانون امتياز عام على أموال الدين في مرتبة المبالغ المستحقة للخزانة العامة المنصوص عليها في المادة ١١٣٩ من القانون المدني ، وسابقة على أى امتياز آخر عدا المصروفات القضائية والضرائب والرسوم . وللهيئة في سبيل اقتضاء حقوقها اتخاذ اجراءات الحجز الإدارى طبقا لاحكام القانون المنظم لذلك .

( المواد ١٤ ، ١٥ ، ١٦ )

## انتخابات

**الفصل الاول : انتخابات مجلس الشعب**

**الفصل الثاني : الانتخابات لعضوية المجالس الشعبية المحلية او  
لرئاسة او عضوية مجالس ادارة المنظمات  
التقنية او الاتحادات او الاندية او الهيئات  
او الشركات العامة او المؤسسات المصرفية  
او الجمعيات .**

**الفصل الثالث : مسائل متنوعة**

## الفصل الاول انتخابات مجلس الشعب

قاعدة رقم ( ٢٠٣ )

المبدأ :

الدفع بعدم قبول الطعن في قرار اللجنة المؤقتة الصادر في ١٩ مايو سنة ١٩٨٣ بإجراء الانتخابات لرفعها قبل الأوان — هذا القرار ليس قرارا مستقلا قائما بذاته بل هو اثر لقرار تشكيل اللجنة المؤقتة المطعون فيه يسرى عليه ما يسرى على هذا القرار الاخر من آثار — الامر الذي يكون معه كل ما اثاره الطعن في شأن هذا الدفع لا محل له .

ملخص الحكم :

ان الحكم في رفضه الدفع بعدم قبول الدعوى قد قام على اسباب متشعبة تؤيد صحة ما اتخذه اليه ، وما كلف للطعن ان يعاود المحاكمة بهذا الدفع بعد اذ اعتبر الحكم المطعون فيه قرار اللجنة المؤقتة الصادر في ١٩ مايو سنة ١٩٨٣ بإجراء الانتخابات بصفة مؤقتة في الاسبوع الاول من شهر سبتمبر سنة ١٩٨٣ أثرا من الآثار المترتبة على قرار تشكيل اللجنة المؤقتة ، الذي انتهت المحكمة الى الحكم بوقف تنفيذه وما يترتب على ذلك من آثار ، ولم تعتبره قرارا مستقلا قائما بذاته بل على اثر لقرار تشكيل اللجنة المؤقتة يسرى عليه ما يسرى على ما يترتب على هذا القرار الاخر من آثار . الامر الذي يكون معه كل ما اثاره الطعن في شأن هذا الدفع لا محل له .

( طعن ٢٧٤٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٨٤/٣/٤ )

قاعدة رقم ( ٢٠٤ )

المبدأ :

الترشيح لانتخابات مجلس الشعب — الطعن على قرار لجنة الاعتراضات برفض اعترافى احد المرشحين لانتخابات مجلس الشعب على تعديل صفته من فلاح الى ثقل — قرار لجنة الاعتراضات سالف الذكر يعد



قراراً إدارياً صادراً من اللجنة بما لها من اختصاص طبقاً للقانون — اختصاص محكمة القضاء الإداري في الفصل في الطعن عليه — لا يسوغ القول بأن اختصاص المحكمة بنظر المنازعة قد زال بسبب حصول واقعة الانتخاب وإعلان نتائجها إذ أنه من شأن ذلك حرمان المدعى من الاتجاه إلى قاضي الطبعي وفقاً لما تقتضيه المادة ٦٨ من الدستور — أساس ذلك — أن المادة ٦٧ من الدستور تنص على أن يحدد القانون الهيئات القضائية واختصاصها وينظم طريقة تشكيلها — مقتضى ذلك أنه لا يجوز تعديل اختصاص إحدى الجهات القضائية أو إلغاءه إلا بقانون .

### ملخص الحكم :

حيث أن المادة ٩٣ من دستور مصر الدائم تقضي باختصاص مجلس الشعب بالفصل في صحة عضوية أعضائه وتختص محكمة النقض بالتحقيق في صحة الطعون المقدمة إلى المجلس بعد إحالتها إليها من رئيسه وتعرض نتيجة التحقيق على المجلس للفصل في صحة الطعن خلال ستين يوماً من تاريخ عرض نتيجة التحقيق ، ولا تعتبر العضوية باطلة إلا بقرار يصدر بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس — كما تنص المادة ٢٠ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب على أنه « يجب أن يقدم طلب الطعن بإبطال الانتخاب طبقاً للمادة ٩٣ من الدستور إلى رئيس مجلس الشعب خلال خمسة عشر يوماً التالية لإعلان نتيجة الانتخاب — ومن ناحية أخرى تقضي المادة الثانية من هذا القانون معدلاً بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٦ بأن يتولى نحس طلبات الترشيح والبت في صحة المرشح وإعداد كشوف المرشحين لجنة أو أكثر في كل محافظة برئاسة أحد أعضاء الهيئات القضائية من درجة رئيس محكمة وعضوية أحد أعضاء هذه الهيئات من درجة قاض يختارهما وزير العدل وممثل لوزارة الداخلية ويصدر بتشكيل هذه اللجان قراراً من وزير الداخلية — كما تقضي المادة التاسعة منه بأن يعرض كشف المرشحين في الدائرة الانتخابية خلال خمسة أيام التالية لقف باب الترشيح ، ويحدد في هذا الكشف أسماء المرشحين والصلة التي تثبت لكل منهم . ولكل مرشح لم يرد اسمه بالكشف المذكور أن يطلب من اللجنة المنصوص عليها في هذه المادة إخراج اسمه طوال مدة عرض الكشف ، كما أن لكل مرشح أن يعترض أمامها قبل إخراج اسم أي من المرشحين أو على البت صفة غير صحيحة أمام اسمه أو اسم غيره من المرشحين ، وتفضل في هذه الاعتراضات

لجنة أو أكثر تشكل بقرار من وزير الداخلية في كل محافظة برئاسة أحد أعضائها الهيئات القضائية من درجة مستشار وعضوية أحد أعضاء هذه الهيئات من درجة قاض يختارها وزير العدل ( وممثل ) لوزارة الداخلية يختارها وزيرها .

ومن حيث أن المنازعة الماثلة ليست طعنا في صحة عضوية أحد أعضاء مجلس الشعب مما يختص مجلس الشعب بالفصل فيه طبقا للمادة ٩٣ من الدستور ووفقا للأجراءات الواردة بها وبالمادة ٢٠ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ المشار إليه ، وليس فيما يسفر عنه وجه الحكم في هذه المنازعة ما يبطل عضوية أحد أعضاء المجلس ، إذ أن إبطال العضوية لا يكون إلا بقرار من مجلس الشعب يصدر بأغلبية ثلثي أعضائه ، وواقع الأمر أن المدعى أننا يطعن في قرار لجنة الاعتراضات بوصفها لجنة إدارية بحكم تشكيلها وطبيعة نشاطها — برفض طعنه في الصفة التي تم وضعه فيها « ثلثات » متسككا بأن صفته — ملاح — وليس من ريب هنا أن قرار اللجنة برفض اعتراضه على تعديل صفته من ملاح إلى ثلثات — وهو القرار محل الطعن — يعتبر قرارا إداريا صادرا من اللجنة بما لها من اختصاص طبقا للقانون — مما أسند الاختصاص بالتمقيب عليه إلى مجلس الدولة بحكم اختصاصه الأصلي في المنازعات الإدارية الثابت له بنص المادة ١٧٢ من الدستور وما خول بصريح نص المادة العاشرة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة من اختصاص محكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل في الطعون في القرارات الإدارية النهائية .

ومن حيث أن الدستور ينص في المادة ٦٧ على أن « يحدد القانون الهيئات القضائية واختصاصها وينظم طريقة تشكيلها » فإن مقتضى ذلك أنه لا يجوز تعديل اختصاص إحدى الجهات القضائية أو إلغاؤه إلا بالقانون . ولما كان القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة قد حدد اختصاصات محكم مجلس الدولة وقضى في المادتين ١٠ ، ١٧ منه بأنه من بين ما تختص به محكمة القضاء الإداري — الفصل في الطعون التي ترفع من القرارات الإدارية النهائية وهو ما ينطبق على القرار المطعون فيه في الطعن المائل — على ما سلف البيان — فلا يسوغ كذلك مذهب الحكم المطعون فيه إلى أن اختصاص المحكمة بنظر هذه المنازعة قد زال بسبب حصول

واقعة الانتخاب وعلان نتيحتها — لا يسوغ ذلك انه فضلا على ان تعديل اختصاص جهات القضاء لا يكون الا بقانون فان المدعى لم يطلب في دعواه التي صدر بشأنها الحكم محل الطعن — ابطال عضوية احد اعضاء مجلس الشعب بل طلب الفاء قرار بها يدخل في اختصاص محاكم مجلس الدولة طبقا للقانون ، ومن ثم فان قضاء الحكم المطعون فيه بعدم اختصاص المحكمة بمنظر الدعوى للسبب الذي استند اليه في ذلك من شأنه ان يحجبها في اختصاصها الذي عينه لها القانون وأن يحرم المدعى من اللجوء الى قاضيها الطبيعي ونفا لما تقتضيه المادة ٦٨ من الدستور » .

( طعن ١٥٢٨ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨١/١١/٧ )

#### قاعدة رقم ( ٢٠٥ )

المادة :

مؤدى النصوص الواردة في القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب معدلا — بالقانونين رقمى ١٦ لسنة ١٩٧٤ ، ١٠٩ لسنة ١٩٧٦ ، — ان اللجان الادارية ذات الاختصاص القضائى التي انط بها الفصل في الاعتراضات المقدمة من المرشحين بادراج اسم اى منهم او لاثبتت صفة غير صحيحة امام اسمه انما تستند وجودها كلية من احكام القانون — القرار الصادر من وزير الداخلية بشأن تشكيلها لا يعدو ان يكون قرارا تنفيذيا مركزيا باعمال احكام القانون — اللجان المشار اليها لا تمدو فروعا للاجهزة المحلية او تابعة لها — تحديد اختصاصاتها بمراعة الاطار المحلى للمحافظات ليس من شأنه ان ينعكس على طبيعتها المركزية — انعقاد الاختصاص بالنسبة للطعن في قراراتها لمحكمة القضاء الادارى بالقاهرة — نص قانون المرافعات المدنية والتجارية على أن يكون الادعاء بالتزوير بقرار يقدم الى قلم الكتاب تتحدد فيه مواضع التزوير كلها وان يعلن الخصم خلال الثمانية ايام التالية للقرار بمذكرة يبين فيها شواهد التزوير واجراءات التحقيق التي يريد اثباته بها والا جاز الحكم بسقوط ادعائه — متى حصلت المرافعة على اساس المذكرة المهيئة نظرت المحكمة فيها اذا كان الادعاء بالتزوير منتجا في النزاع فان وجدته منتجا ولم تجد في وثائق الدعوى واوراقها ما يكفيها في تكوين اقتناعها بصحة الورقة وتزويرها ابرت بلجراء التحقيق الذي طلبه مدعى

**التزويج** — يتعين الالتزام باتباع هذه الإجراءات التي نص عليها قانون  
المرافعات في مجال الادعاء بالتزويج أمام محاكم مجلس الدولة .  
**بمخص الحكم :**

من حيث أنه عن الدفع بعدم اختصاص محكمة القضاء الإداري  
بالقاهرة محليا واختصاص محكمة القضاء الإداري بالمنصورة استنادا إلى  
أن القرار محل الطعن قد صدر من لجنة إدارية تابعة لمديرية أمن الشرقية  
مما يدخل في اختصاص المحكمة الأخيرة طبقا لأحكام قرار رئيس مجلس الدولة  
رقم ١٧٥ لسنة ١٩٧٨ فإن الثابت أن القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن  
مجلس الشعب معدلا لقانونين رقمي ١٦ لسنة ١٩٧٤ ، ١٠٩ لسنة ١٩٧٦ .  
قد نص في المادة ٨ على أنه « يتولى فحص طلبات الترشيح والبت في صحة  
المرشح من واقع المستندات . . . لجنة أو أكثر في كل محافظة برئاسة  
أحد أعضاء الهيئات القضائية وممثل لوزارة الداخلية . . . ويصدر بتشكيل  
هذه اللجان قرار من وزير الداخلية — » وتقتض المادة ٩٦ على أنه « . . .  
لكل مرشح الاعتراض على إدراج اسم أي من المرشحين أو لاثبات صفة غير  
صحيحة أمام اسمه وتتصل في الاعتراضات المشار إليها في الفقرتين السابقتين  
. . . لجنة أو أكثر تشكل بقرار من وزير الداخلية في كل محافظة برئاسة  
أحد أعضاء الهيئات القضائية من درجة مستشار أو ما يعادلها وعضوية أحد  
أعضاء الهيئات القضائية من درجة قاض أو ما يعادلها على الأقل يختارها  
وزير العدل وممثل لوزارة الداخلية يختاره وزيرها . » ومؤدى تلك النصوص  
أن اللجان الإدارية ذات الاختصاص القضائي التي أنشأت بها الفصل في  
الاعتراضات المشار إليها إنما تستند وجودها كلية من أحكام القانون وإن  
القرار الصادر من وزير الداخلية بشأن تشكيلها لا يعدو أن يكون قرارا  
تنفيذيا مركزيا بإبلاغ أحكام القانون ومن ثم فإن اللجان المشار إليها لا تعدو  
فروعا للأجهزة أو تابعة لها وأن تحديد اختصاصاتها برعاية الإطار المحلي  
للحفاظات ليس من شأنه أن ينعكس على طبيعتها المركزية وانتميتها  
للاختصاص — بالنسبة للطعن في قراراتها — لمحكمة القضاء الإداري  
بالقاهرة . . ويكون الحكم المطعون فيه وقد خلاص إلى رفض الدفع بعدم  
الاختصاص قد أصاب الحق والتمز بصحيح حكم القانون .

ومن حيث أن دستور مصر الدائم الصادر سنة ١٩٧١ قد نص على المادة ٨٧ على أن يجدد القانون الدوائر الانتخابية التي تقسم اليها الدولة ، وعدد اعضاء مجلس المنتخبين على الا يقل عن ثلاثمائة وخمسين عضوا نصفهم على الاقل من العمال والفلاحين . . . ويبين القانون تعريف العامل والفلاح . لذلك فقد صدر القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب ونصت المادة الثانية منه على أنه « في تطبيق احكام هذا القانون يقصد بالفلاح من تكون الزراعة عمله الوحيد ومصدر رزقه الرئيسى ويكون مقبلا في الريف . وبشرط الا يحوز هو وزوجته واولاده القصر ملكا أو إيجارا أكثر من عشرة أفدنة

ويعتبر عمالا من يعمل عملا يدويا أو ذهنيا في الزراعة أو الصناعة أو الخدمات . . .

ولا يعتد بتفسير الصفة من فئات الى عمال وفلاحين اذا كان ذلك بعد ١٥ مايو سنة ١٩٧١ .

ويعتد في تحديد صفة المرشح من العمال أو الفلاحين بالصفة التي تثبت له في ١٥ مايو ١٩٧١ أو بصفته التي رشح على أساسها لعضوية مجلس الشعب .

ولما كان دستور مصر الدائم قد اعتد — كدعالة أساسية للسلطة التشريعية أن يكون نصف عدد أعضائها على الاقل من العمال والفلاحين فيكون مجلس الشعب تعبيرا صادقا أميناً عن إرادة الشعب ومن ثم جاءت أحكام القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه معبرة عما يهدف اليه الدستور بأن تضمن من الاحكام ما يكفل تحديد من تتوافر فيهم صفة العامل والفلاح على نحو منضبط قاطع فاجبت بالنسبة لاكتساب صفة الفلاح أن تكون الزراعة عمله الوحيد ومصدر رزقه الرئيسى وأن يكون مقبلا في الريف أو لا يجوز هو وزوجته واولاده القصر أكثر من عشرة أفدنة على الايعتد بتغير الصفة اذا كان ذلك بعد ١٥ من مايو سنة ١٩٧١ — كما أوجب على المرشح لعضوية مجلس الشعب أن يتقدم باقرار بصفته — والمستندات الدالة عليها ونص على أن تعتبر المستندات المقدمة في هذا الشأن مستندات رسمية في تطبيق احكام قانون العقوبات — وأوجب عرض الكشوف المتضمنة أسماء

المرشحين وصفتهم وأجاز لأصاحب الشأن الاعتراض عليها وإنطاب بلجانه مشكلة برئاسة اعضاء من الهيئة القضائية فحص طلبات الترشيح والبت في الاعتراضات التي تقدم بشأنها — ابتغاء الوصول الى تنقية ما قد يشوبه صفات المرشحين وحتى يكون مجلس الشعب على الصورة التي تتسبب واحكام الدستور نصا وروحا .

ومن حيث ان المسلم به ان الحكم امام المحكمة الادارية العليا من شأنه ان يفتح الباب امامها لقزن الحكم المطعون فيه بهيزان القانون غير مقيدة بطلبات الخصوم او الاسباب التي يبدونها اذ المراد هو مبدأ المشروعية وسيادة القانون في روابط القانون العام بحسبانها خاتمة المطاف في نظام التدرج القضائي — وانه متى كان ذلك — وكان الثابت ان الطاعن والمطعون ضده قد قدا للترشيح لمعضوية مجلس الشعب عن الدائرة رقم ٦ بحافظة الشرقية ومقرها مركز شرطة كفر صقر وقد وافقت اللجنة المختصة بخصم طلبات الترشيح على ادراج اسم الطاعن بين المرشحين بصفته ( نلاح ) فتقدم المطعون ضده ١ . . . . . ) باعتراض امام اللجنة المختصة المشكلة طبقا لاحكام القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه على اساسه ان الطاعن يملك ويحوز من الارض الزراعية ما يزيد على عشرة ائنة الا ان اللجنة قررت بجلستها المعقودة في ١٩٧١/٥/٢٢ « قبول الاعتراض شكلا ورفضه موضوعا وتأييد القرار المطعون فيه » واقابت قرارها على انه « من حيث ان الطاعن حصر طعنه في أن المطعون ضده يحوز هو واولاده القصر بناحية اولاد صقر مساحة تزيد على النصاب المقرر قانونا وقد ثبت من الاطلاع على سجلات ٢ خدشات بناحية اولاد صقر انه لا توجد حيازة كمية ورد انه توجد له حيازة بناحية الشواقين وثبت انها لا تجاوز النصاب المقرر قانونا وكان يتعين عليه خلال مدة عرض الكشوف أن يقدم دليل اثبات انصدام صفة المطعون ضده وطبقا لنص المادة التاسعة بقرة ٢١ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٦ وقد صدر الحكم محل الطعن بلفاء قرار اللجنة المشار اليه استنادا الى ما تضمنه تقرير الادارة العامة للمتابعة الميدانية والرقابة بمكتب وزير الزراعة بشأن نتيجة بحثها للشكوتين المتقدمتين من الطاعن ( . . . . . ) والمطعون ضده ( . . . . . ) الى وكيل وزارة الزراعة لشئون المتابعة رقمي ١٢٥ و ١٢٧ لسنة ١٩٧١ ضد مديرية الزراعة بالشرقية وانذى خلص اليه

مطبوع سجل الحيازة ( ٢ زراعة خدمات ) المودع ملف الدموى بناء على طلب هيئة مفوضى الدولة يطالب مطبوع الحصر الحيازي الشامل خلال الفترة من ١٩٦٩/٦٨ حتى ١٩٧١/٧٠ وأن حيازة الطامن خلال تلك الفترة حوالى ٤٢ فدانا بالشراء من . . . . . عقب صدور قانون حظر تملك الاجانب للاراضى الزراعية تقع بزملم ناحية شبط الهوى مركز كفر صقر بحوض ابو عمران وأنه قد تصرف فيها على دفعات انتهت سنة ١٩٧٦ وأنه كان يتعامل مع بنك التنمية والائتمان الزراعى على حيازة ٢ فدانا خلال المدة من ١٩٧٠/١/١ حتى ١٩٧٤/١٢/٣١ وأن ما تضمنه كشف حساب الطامن المقدم من بنك التنمية والائتمان الزراعى ( لمرع كفر صقر ) من معاملات الطامن مع البنك من ١٩٧٠/١/١ حتى ١٩٧٤/١٢/٣١ والذي ورد به انه كان يتعامل خلال تلك الفترة من حيازة قدرها ١٩ ط ٣١ ف وقد ارفق به صورة طبق الاصل من الاستمارة ٤ زراعة خدمات الواردة للبنك من تفتيش زراعة كفر صقر الخاصة بحيازة الطامن حتى ١٩٧١/٦/٣٠ من السنة الزراعية ١٩٧١/٧٠ الخاصة بالصنحة التى تحصل اسم الصبيل . . . . . ( الطامن ) والتى ورد بها انه حائز لمساحة ١٤ ط ٣١ ف واستخلصت من ذلك ان حيازة ( الطامن ) في ١٥ من مايو سنة ١٩٧١ تزيد على عشرة اقدنة وأبانت ان ( الطامن ) لم يدخل ما يخص ذلك وأنه كانه قد طلب احالة الدموى الى مكتب خبراء وزارة العدل للاطلاع على سجلاته الجمعية التعاونية الزراعية لمطابقة المستندات الا ان المحكمة رأت انه لا محل لذلك مطمئة الى المستندات والمطبوعات التى اجرتها جهتان حكوميتان .

ومن حيث ان الطامن قد طلب اثناء نظر الطمن امام دائرة فحص الطمون لدى المحكمة الادارية العليا — بجلسة اول مارس سنة ١٩٨٢ . التصريح له بالطمن بالتزوير على كشف الحساب المتقدم من . . . . . ( المطعون ضده ) امام محكمة القضاء الادارى الصادر من بنك التنمية وسجل الحيازة رقم ٢ خدمات — وطلب ضم اصول الايصالات المتعامل بها بين الطامن والبنك والتى صدر على اساسها كشف الحساب الذى ينكره الطامن كما طلب مناقشة محرر التحقيق حيث لم ينتقل لمشاواة السجل بسجلات أخرى سوى سجل واحد كان موجودا في عقار التفتيش والمسلم به ان الادعاء بالتزوير لا يعدو أن يكون وسيلة دفاع في ذات موضوع الدموى وأن المبرر لعقد مطلب خاص بالتزوير هو الاعتراف ببعض الاوراق بحجية

خلاصة بحيث لا يكفى لدفعها مجرد انكار الورقة الا انه وحتى يوفق المشرع بين رعاية تلك الحجية وعدم تعطيل الفصل في الدعوى فقد نص قانون المرافعات المدنية والتجارية على ان يكون الادعاء بالتزوير بتقرير مقدم الى قلم الكتّاب تحدد فيه مواضع التزوير كلها وأن يملق الخصم خلال الثمانية ايام التالية للتقرير بذكره يبين فيها شواهد التزوير واجراءات التحقيق التى يريد اثباته بها والا جاز الحكم بسقوط ادعائه وأنه متى حصلت المرافعة على اساس المذكرة المبينة نظرت المحكمة فيهما اذا كان الادعاء بالتزوير منتجا في النزاع بان وجدته منتجا ولم تجد في وقائع الدعوى واوراقها ما يكتفيها في تكوين اقتناعها بصحة الاوراق أو تزويرها أمرت باجراء التحقيق الذى طلبه مدعى التزوير — وفي مجال أعمال تلك الاصول فان الثابت ان الطامن لم يقع الاجراءات التى نص عليها قانون المرافعات في مجال الادعاء بالتزوير والتى يتعين الالتزام بها امام محاكم مجلس الدولة كما ان ما قرره دائرة محصن الطعون بجلسة ٥ من ابريل سنة ١٩٨٢ من رفض الادعاء بالتزوير لان المستنفدين المدمى بتزويرها غير منتجين في الفصل في الطعن قد تم في اطار اختصاص دائرة محصن الطعون المحدد في المادة ٢٣ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ لبيان ما اذا كان الطعن جديرا بالعرض على المحكمة الادارية العليا او رفضه وأنه متى تقررت احالة الطعن يكون لهذه المحكمة ان تنظر الطعن يرمته شاملا لما تقدم به اصحاب الشأن فلم دائرة محصن الطعون بحسبانها المحكمة التى ناط بها المشرع الفصل في الطعن ويكونها خاتمة المطاف في مقام التدرج القضائى وبهذه المناسبة ولما كان مقطع النزاع في مشروعية القرار الصادر من لجنة الاعتراضات المشكلة طبقا لاحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ برفض الاعتراض المقدم من المظنون ضده . . . . . ضد الطامن بشأن تحديد صفته ينحصر في بيان مدى توافر الشروط التى اوجبها القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه بالنسبة للطامن في ١٥ من مايو سنة ١٩٧١ بحسبان ان المسألة الثانية قد نصت في مقررتها الثالثة على انه « لا يعتد بتغيير الصفة من فئات الى عمال أو غلايين اذا كان ذلك بعد ١٥ مايو سنة ١٩٧١ » — لذلك ولما كان الثابت من الاوراق — والتى تطمين لها المحكمة وتعمل عليها في قضائها — الكشف الرسمى المستخرج من سجلات مصلحة الضرائب المقاراة والمودع في ملف لجنة الاعتراضات والذي تضمن وجود مكلفة باسم . . . . . برقم ٢٦٩٥/٢٢٥ من سنة ١٩٦٦ حتى الان — ١٩٧٩/٥/١٩ بمساحة



٢٠ س ١١ ط ٤١ ف — كما أن وانه وإن كان الطاعن قد تقدم بشهادة صادرة من صراف أولاد صقر فيفيد أنه تصرف بالبيع في كامل هذه المساحة ١٣ س ٧ ط ٣٥ ف فقط هي التي تم بيعها بموجب عقد مسجل أما ببقى المساحة و قدره ١٢ س ٣ ط ٦ ف فقد ذكر بالشهادة أنها بيعت بمقود ابتدائية لم يتم تسجيلها ، وإذا كان من المسلم قانونا أن التسجيل شرط لانقثال ملكية الفعقات وأنه ما لم يتم هذا الإجراء يظل العقار المبيع مملوكا للبائع ، فإن يتقضى ذلك ولازمه أنه أن الطاعن كان في ١٥ مايو سنة ١٩٧١ لا يزال مالكا لهذا القدر من الاراضى الزراعية والذي تبلغ مساحته ١٢ س ٢ ط ٦ ف ، فلذا ما اضيف هذا القدر الى العشرة افدنة التي يحوزها الطاعن بناحية الشوائين وفقا للشهادة المقدمة منه للجنة الطعون والصادرة من الجمعية التعاونية بناحية أولاد صقر بتاريخ ١٩٧١/٥/٢٠ فانه بذلك يكون — ويحسب المستندات المقدمة منه — قد ملك وحاز في ١٥ مايو سنة ١٩٧١ أكثر من عشرة افدنة وانضمت عنه بالتالى سنة الفلاح في مفهوم قانون مجلس الشعب رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ كما أن التقرير الذى اعدته الادارة العامة للتبلمة الميدانية والزراعية بشأن بحث الشكويين المقدمتين من الطاعن والمطعون ضده برقى ١٢٥ ، ١٢٧ لسنة ١٩٧٩ قد اثبت أن مطبوع سجل الحيازة ٢/ زراعة خدبت المودع ملف الدعوى بناء على طلب هيئة مفوضى الدولة ومطابق مطبوع الحمر الحيازي الشايل خلال الفترة من ١٩٦٩/٦٨ حتى ١٩٧١/٧٠ وإن حيازة الطاعن المدرجة في هذا السجل هي ١٢ ط ٣٨ ف — وإن دلال المساحة بالناحية ومدير الجمعية قد اقرا بأن الطاعن كان يملك مساحة حوالى ٤٢ فداناً بالفراء من الخواجة . . . . . عقب صدور قانون حظر تلك الأجانب الزراعية وانه تصرف فيها بالبيع على دفعات انتهت سنة ١٩٧٢ — كما أن الثابت من الاستمارة رقم ٤ خدمات المودعة سن المستندات المقدمة من بنك التنمية والائتمان الزراعى — والذي ادخل في الدعوى بناء على طلب الطاعن — وهى الاستمارة التى تعد طبقا لاحكام قرار وزير الزراعة رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٨ والتى تشمل بيانات الحيازة عن الذين تقدموا بالاستمارة رقم ٣٠ زراعة خدمات أو الذين تخلفوا عن تقديمها أو قام المشرف الزراعى مستعينا باللجنة القروية واعضاء مجلس ادارة الجمعية التعاونية بحصرهم وعلبت اللجنة القروية باثبات حيازتهم — حيث ادريج فيها أن حيازة الطاعن من الاراضى الزراعية حتى ٣٠ يونيو سنة ١٩٧١.

عن السنة الزراعية ١٩٧١/٧٠ هي مسلحة ١٩ ط ٢١ ف - وليس من ريب في ان هذه المستندات مجتعة وهي تؤكد بعضها البعض ما يقطع يقينا في ان الطاعن كان يملك ويحوز مساحة من الارض الزراعية في ١٥ من مايو سنة ١٩٧١ تزيد على العشرة أفدنة ومن ثم لا تتوافر في شأنه الشرائط التي استلزمها القانون لاكتساب صفة الفلاح في ذلك التاريخ ولا يغير من ذلك ان تنقص المساحة التي يملكها أو يحوزها الطاعن وزوجته وأولاده القصر إلى ما دون النصاب المقرر في تاريخ لاحق وإن يحصل على شهادات إدارية تزيد هذا المعنى إذ لا يجوز تعديل الصفة من فئات إلى فلاح بعد هذا التاريخ - ومن جهة أخرى فإن من شأن الاعتماد بالمستندات المشار إليها في مجال تحديد صفة الطاعن أن يكون ما اتجه إليه من الادعاء بتزوير شكل الحياة ٢ خدمات وكشف الحساب - وهو ما لم تتخذ بشأنه الإجراءات التي رسمها القانون - أو التمسك بتحسير الاستمارة ٢ من حجبتها كورقة رسمية لعدم استيفائها للشروط المقررة بشأنها غير منتج في الفصل في الطعن إذ فضلا عن أن من شأن الاعتماد بالمستندات المشار إليها والتي تعمل عليها المحكمة في قضائها أن تؤكد سلامة ما ورد في المستندات التي يجادل الطاعن في سلامتها وتغيير ونقض ما تقدم به الطاعن من مستندات فضلا عن كفايتها استقلا في قيام افتناع المحكمة يقينها فيما خلصت إليه .

ومن حيث أنه لما تقدم يكون الحكم محل الطعن وقد خلص إلى إلغاء القرار المطعون فيه على أساس عدم استيفاء الطاعن للشروط التي نص عليها القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ المشار إليه لاكتساب صفة الفلاح في ١٥ من مايو سنة ١٩٧١ يكون قد أصاب الحق والترم بمسح حكم القانون - ويكون الطعنان ولا أساس لهما من القانون جديرين بالرفض - مما ينعين معه الحكم بقبول الطعنين شكلا ورفضهما موضوعا مع الزام كل طاعن بمصروفات طعنه .

## قاعدة رقم (٢٠٦)

### المبدأ :

الترشيح لعضوية مجلس الشعب — صفة الماعل — تثبيت الصفة .  
التي كانت بالمرشح في ١٥ مايو سنة ١٩٧١ — استمرار الصفة بتغيرها بعد .  
ذلك التاريخ — تثبيت صفة الماعل إن كانت له هذه الصفة في ١٥ مايو .  
سنة ١٩٧١ — لا يغير من هذه الصفة تعيين الماعل بعد ذلك وزيرا .

### ملخص الحكم :

حيث أن المادة الثانية من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن .  
مجلس الشعب كانت تنص قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٦ — .  
على أنه « في تطبيق أحكام هذا القانون يقصد بالفلاح من لا يجوز ...

ويقصد بالماعل من يعمل عملا يدويا أو ذهنيا في الصناعة أو الزراعة أو .  
الخدمات ويعيش من دخله الناتج من هذا العمل ، ولا يحق له الانضمام إلى .  
نقابة مهنية ولا يكون من خريجي الجامعات أو المعاهد العليا أو الكليات .  
المسكينة ويستثنى من ذلك من بدأ حياته عملا وحصل على مؤهل جامعي .  
وبقى في نقابته الصالية » .

فلما صدر القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٦ بتعديل بعض أحكام القانون .  
رقم ١٣٨ لسنة ١٩٧٢ المشار إليه ، استبدل بنص المادة الثانية المشار .  
إليها النص التالي « في تطبيق أحكام هذا القانون يقصد بالفلاح ...

ويعتبر عاملا من يعمل عملا يدويا أو ذهنيا في الزراعة أو الصناعة أو .  
الخدمات ويعتمد بصفة رئيسية على دخله الناتج من هذا العمل ، ولا يكون .  
منضمًا لنقابة مهنية أو مقيدا في السجل التجاري أو من حلة المؤهلات العليا .  
ويستثنى من ذلك أعضاء النقابات المهنية من غير حلة المؤهلات الصالية .  
وكذلك من بدأ حياته عاملا وحصل على مؤهل عال . وفي الحالتين يجبه .  
لاعقيل الشخص عاملا أن يبقى مقيدا في نقابته الصالية » .

ولا يمتد بتغيير الصفة من فئلت إلى عمال أو فلاحين إذا كان ذلك بعدد .  
١٥ مايو سنة ١٩٧١ .

ويقيد في تحديد صفة المرشح من العمال أو الفلاحين بالصفة التي تثبت  
إليه في ١٥ مايو سنة ١٩٧١ أو بصفته التي رشح على أساسها لعضوية  
مجلس الشعب .

ويبين من مقابلة نص هذه المادة قبل التعديل وبعده ، أن الفقرتين  
الثالثة والرابعة قد أضيفتا بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٦ واستحدثتا  
حكمين جديدين ، مؤداهما الاعتداد بالصفة الثانية في ١٥ مايو سنة ١٩٧١ .

وقد تغيا حكم الفترة الثالثة من هذه المادة الحيلولة بين من كانوا  
البنات في ١٥ مايو سنة ١٩٧١ وتغيير صفتهم الى عمال أو فلاحين بعد هذا  
التاريخ . كما استهدف حكم الفترة الرابعة أن تكون صفة العامل أو الفلاح  
الثابتة في ١٥ مايو سنة ١٩٧١ هي التي يعتمد بها في اثبات صفة المرشح  
لعضوية مجلس الشعب .

ومن حيث أنه بحاجة نغيا يثيره الطاعن من أن مؤدى تفسير حكم  
الفترة الرابعة من المادة الثانية من قانون مجلس الشعب المشار إليها  
على الوجه المتقدم ، هو تأثير الصفة الثابتة في ١٥ مايو سنة ١٩٧١ وهو  
ما لا يعنيه المشرع ، إذ يجب استبعاد بعض من ثبتت لهم صفة العمال أو  
الفلاحين في ١٥ مايو سنة ١٩٧١ من عداد هذه الطائفة إذا ما دخلوا بعد  
هذا التاريخ في فئات أخرى كان يستقيل عامل ويفتتح مشروعا خاصا ويقيد  
بالسجل التجاري ، أو يرقى الى مستوى الإدارة العليا وتصبح له سلسلة  
توقيع الجزاءات التأديبية ، أو يعين رئيسا لمجلس إدارة إحدى الشركات  
أو الهيئات أو يعين وزيرا — كحالة الطعون ضده الرابع — لا حاجة في  
ذلك كله لأن البادى بجلاء من الرجوع الى المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٠٩  
لسنة ١٩٧٦ ، وكذلك الأعمال التحضيرية له ( مضبطة جلسة مجلس الشعب  
التاسعة والستين المنعقدة بتاريخ ١٢ يولية سنة ١٩٧٦ ) أن المشرع عنى  
بتثبيت الصفة التي كانت للمرشح في ١٥ مايو سنة ١٩٧١ ، فمن كان من  
الفئات في هذا التاريخ يستمر كذلك ولا يعتد بتغيير صفته الى عامل أو فلاح  
بعد ذلك التاريخ . ومن كانت له هذه الصفة في ١٥ مايو سنة ١٩٧١ صاحبته  
أياها وصار إليه وضعه الاجتماعي أو المهني أو العلمي بعد ذلك وتبين الأعمال  
التحضيرية للقانون المشار إليه أن كلمة الافتراضات التي ضرب لها الطاعن

امثلة فيما تقدم ، كانت مطروحة على بساط البحث أمام السلطة التشريعية ، وكان المشرع على بينة منها وأنه عبد الى اضافة حكم الفقرة الرابعة سابقة الذكر الى نص المادة الثانية من القانون ليقطع الشك باليقين في تثبيت صفة العامل او الفلاح إن كلفت له هذه الصفة في ١٥ مايو سنة ١٩٧١

ومن حيث انه يبين من الاوراق انه لا منازعة في ان المظنون ضده الرابع كان يحتفظ في ١٥ مايو سنة ١٩٧١ بصفة العامل ، وهو ما لم يجادل فيه الطاعن او يثر خلافه — ومن ثم فانه تطبيق حكم المادة الثانية من قانون مجلس الشعب المشار اليها ، تصاحب المظنون ضده الرابع صفة العامل عند ترشيحه لانتخابات مجلس الشعب التي اجريت في ١٩٧١/٦/٣٠ دون أن يغير منح هذه الصفة تعيينه وزيرا في ١٩٧٢/١٠/٢٦ .

ومن حيث أنه متى استبان ما تقدم ، فلا جدوى بعد ذلك من مناقشة أوجه الطعن بحضور ما ذهب اليه حكم محكمة شمال القاهرة الابتدائية الصادر في الدعوى رقم ٦٢٢ لسنة ١٩٧١ عمال كلى وبدى حجيتي في المنازعة . الماثلة ، او بخصوص مدى استمرار عضوية المظنون ضده الرابع في النقابة العامة للصناعات الغذائية أو رئاسة الاتحاد العام للعمال .

ومن حيث أنه لما سبق جيمعه ، يكون الحكم المظنون فيه فيما انتهى اليه من رفض الدعوى تد صاف وجه الحق ، ويفسد الطعن الماثله خليا بالرفض .

( طعن ٩٦٩ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٢/٦/٢٥ )

### قاعدة رقم (٢٠٧)

#### المبدأ :

القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية — ابداء الراى على اختيار المرشحين او على موضوع الاستفتاء لرئاسة الجمهورية بالتأشير على البطاقة المعدة لذلك — المادة العاشرة من قرار وزير الداخلية رقم ٤٣٥ لسنة ١٩٧٣ بشأن اجراءات ترشيح وانتخابات اعضاء مجلس الشعب معدلة بالقرار رقم ٢١٥٣ لسنة ١٩٧٥ حددت الرموز التي تقرن ببطاقة الانتخاب على سبيل الحصر على أن يراعى التسلسل

هذه الرموز بالبطاقة وفقا لمعد المرشحين في كل دائرة انتخابية على ان يبدأ بالمرشحين من العمال والفلاحين — الجهة الادارية مقيدة في اختيارها لرموز المرشحين للانتخابات بالرموز المصعدة على سبيل الحصر في قرار وزير الداخلية — اختيار جهة الادارة رمز « الارب » ل احد المرشحين وهو من غير الرموز التي حددها قرار وزير الداخلية يتوافر معه ركن الخطأ في المسؤولية الادارية .

#### ملخص الحكم :

ومن حيث ان المادة ٨٦ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ بشأن نظام الحكم المحلي تنص على أنه مع مراعاة احكام هذا القانون ولائحته التنفيذية تجري وزارة الداخلية عملية الانتخاب لعضوية المجالس للوحدات المحلية طبقا للقواعد والاجراءات المنصوص عليها في القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية وتنص المادة ٢٩ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٣ المشار اليه على أن « يكون ابداء الرأى على اختيار المرشحين أو على موضوع الاستفتاء أو في خاتمة الاستفتاء لرئاسة الجمهورية بالتأشير على البطاقات المعدة لذلك .. وضمانا لسرية الانتخابات أو الاستفتاء تعد البطاقات بحيث يقترن اسم كل مرشح فيها أو موضوع مطروح للاستفتاء ببلون أو رمز على الوجه الذي تبينه اللائحة التنفيذية ... » وتنص المادة العاشرة من قرار وزير الداخلية رقم ٤٣٥ لسنة ١٩٧٣ بشأن اجراءات ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الشعب ، المعدلة بالقرار رقم ٢١٥٣ لسنة ١٩٧٥ على أن « تعد بطاقات انتخاب بيضاء .. وتشمل البطاقة على رمز خاص يسهل تمييزه قرين اسم كل مرشح ... وتحدد الرموز بالبطاقة على الوجه الاتى :

هلال — نخلة — جبل — مفتاح — كف — ساعة — سيارة — قارب — شرابي — مظلة — فانوس — سلم نقالى — مسدس — سمكة — نجمة — ميزان — زهرة — دراجة — سيف — قلة — تليفون — قطار سكة حديد — طيارة — طبق فنجان — كرسي — كتاب مفتوح — وابور جاز — كتكة — مئذنة — نظارة — معلقة — لبية — ورقة شجرة — حابية — أبو قردان — عين — مخرب — مكتب — عنقود عنب — زجاجة براد شاي — حنفية — دبابه — زهر طولولة — ترابيزة — هدهد — بطة — شوكة — تليفزيون —

عيل — سبحة — منكبوت — ديل — مدفع — مشط — برج حيا — شادوف  
موس — فراشة — كأس — كوز نرة — الشمس — غزالة — بكرة خيط —  
هرم — شمعة — جمجمة — فأس — سهم وقوس — الهلب — الحدوة .

ويراعى تسلسل هذه الرموز بالبطاقة وفقا لعدد المرشحين في كل  
دائرة انتخابية على ان يبدأ بالمرشحين من العمال والفلاحين » .

ومن حيث أن المستفاد من النصوص المتقدمة ان الجهة الادارية مقيدة  
في اختيارها لرموز المرشحين للانتخابات بالرموز المحددة على سبيل الحصر  
في قرار وزير الداخلية المشار اليه ، فاذا كانت قد اختارت للبطعون ضده  
رمز الارنب وهو من غير الرموز التي حددها وزير الداخلية في قراره ، فانها  
تكون قد خالفت القانون ، الامر الذي يتوافر به ركن الخطأ في المسؤولية  
الادارية .

( طعن ١٢٢٥ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٥/٤/٢٣ )

## الفصل الثاني

الانتخابات لعضوية المجالس الشعبية المحلية أو لرياسة أو عضوية  
مجالس إدارة التنظيمات النقابية أو الاتحادات أو الأندية أو الهيئات  
أو الشركات العامة أو المؤسسات المصرفية أو الجمعيات

### قاعدة رقم (٢٠٨)

المبدأ :

نص المادة ٢١ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون حماية  
القيم من العيب — على أنه يتعين على الجهات المختصة بالإشراف على  
الانتخابات لعضوية المجالس الشعبية المحلية أو لرياسة أو عضوية مجالس  
إدارة التنظيمات النقابية أو الاتحادات أو الأندية أو الهيئات أو الشركات  
العامة أو المؤسسات المصرفية أو الجمعيات .. أخطار المدعى العام  
الاشتراكي بإسماء المرشحين فور اقفال باب الترشيح على أن يتم تحديد  
موعد الانتخابات بعد شهر على الأقل من تاريخ أخطاره — رتب القانون  
جزاء البطلان عن كل عملية انتخاب تتم بالمخالفة لما تقدم — الرقابة  
الاجتماعية التي يتولاها المدعى العام الاشتراكي على العمليات الانتخابية  
تتحقق أيضا وبصورة متعاقبة أن تمت بعد الانتهاء من عملية الانتخاب وفرز  
الأصوات وإعلان نتيجة الانتخاب وأخطار الجهات المسؤولة عنها لاعتمادها  
— تعتبر الإجازة اللاحقة بتمتعلة مع الموافقة السابقة متى تحققت الغاية  
من الاجراء في الحالتين على نحو متعادل ولا سيما اذا كان الاجراء الشكلي  
الذي أوجبه القانون ونبت مخالفته غير مقصود بذاته وكانت الغاية منه  
قد تحققت .

ملخص الحكم :

من حيث أن القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون حماية القيم  
من العيب ينص في المادة ٢١ منه على أنه يتعين على الجهات المختصة  
بالإشراف على الانتخابات لعضوية المجالس الشعبية المحلية أو لرياسة أو  
عضوية مجالس إدارة التنظيمات النقابية أو الاتحادات أو الأندية أو الهيئات  
أو الشركات العامة أو المؤسسات المصرفية أو الجمعيات بجميع حدودها  
بما فيها الجمعيات التعاونية والروابط — أخطار المدعى العام الاشتراكي



باسماء المرشحين. نور انتقال باب الترشيح على أن يتم تجديد موجد الانتخابات بعد شهر على الأقل من تاريخ اختطره . والبدعي المسمي الاشتراكي أن يعترض على الترشيح في الأحوال ووفقا للإجراءات المنصوص عليها في المادة ٣ بن القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه وذلك خلال عشرة أيام من تاريخ اختطره ويعتبر اعتراضه قرارا منه باستبعاد اسم المرشح من قوائم الترشيح تلزم به الجهات المشار إليها في الفقرة السابقة . ويتع باطلا كل انتخاب يتم بالمخالفة لإحكام الفقرتين السابقتين وبين مما تقدم بحسب الظاهر والقدر اللازم لمراجعته صحة تطبيق القانون بالنسبة لطلب وقف تنفيذ قرار وزير الصناعة باعتداء نتيجة انتخاب رئيس مجلس إدارة اتحاد الصناعات أن القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٨٠ بامصادر قانون جهة التميم من العيب قد استهدف أن يضع رقابة إجتماعية يقوم عليها وقع في ولاية المدعى العام الاشتراكي على عمليات الانتخاب لرئاسة وعضوية مجالس إدارة النقابات والاتحادات والبنية والشركات والجمعيات والروابط والمؤسسات المصرفية وعضوية المجلس الشعبي المحلية وتحقق هذه الرقابة باخطار المدعى العام الاشتراكي باسماء المرشحين نور انتقال باب الترشيح وقبل إجراء عملية الانتخاب . وبمجلس المدعى العام الاشتراكي ولاية الرقابة على الانتخابات المذكورة في صورة المراقبة أو الاعتراض على الترشيح ، ويعتبر اعتراضه على المرشح بطلان قرار باستبعاد اسمه من قوائم الترشيح تلزم به الجهات سالفه الذكر . ورقت القانون جزاء لإبطال على كل عملية انتخاب تتم بالمخالفة للإحكام المتقدمة . إلا أنه ليس من ريب أن الرقابة الإجتماعية التي يتولاها المدعى العام الاشتراكي على العمليات الانتخابية تتحقق أيضا بصورة متعاقبة أن تمت بعد الانتهاء من عملية الانتخاب وفرز الاصوات وأعلان نتيجة الانتخاب واخطار الجهات المسؤولة عنها لامتدادها ، إذ تعتبر الإجازة اللاحقة متعاقبة مع الموافقة السابقة حتى تحققت الغاية من الإجراء في الحالتين على نحو متعادل ولاسيما إذا كان الإجراء الشكلي الذي أوجبه القانون وتبت مخالفة غير مقصود لذاته وكانت الغاية منه قد تحققت . وعلى ذلك فلئن كان الاصل هو اخطار المدعى العام الاشتراكي باسماء المرشحين نور انتقال باب الترشيح . وقبل إجراء الانتخاب ، إلا أنه متى كان المدعى العام الاشتراكي قد مارس رقابته على الفئتين في الانتخاب بعد إجرائه وأعلان نتيجته —

نجا هو الحال في نتائج هذه الخصومة . فلما الإعلان الذي اعتور الانتخاب الذي أجرى دون مراعاة إجراء أخطار المدمى العام الاشتراكي قبل الانتخاب يزول ويتضح قاتونا بتحقيق الغاية منه بقرابة المدمى العام الاشتراكي على نتيجة الانتخاب بعد إعلانها ومتى كان المدمى العام الاشتراكي في براميات هذه الخصومة قد أعلن موافقته على أسماء جميع الأعضاء الفائزين في الانتخاب لعضوية مجلس إدارة اتحاد الصناعات التي انتهت يوم ١١/٢/١٩٨٠ وذلك بعد الانتهاء من العملية الانتخابية وإعلان نتائجها . فلما الغاية من أخطار المدمى العام الاشتراكي بأسماء المرشحين في الانتخابات لرئاسة وعضوية مجالس إدارة الاتحادات والهيئات المبنية على المادة ٢١ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ تكون قد تحققت من خلال موافقته على أسماء الفائزين في الانتخاب لرئاسة وعضوية اتحاد الصناعات ويكون طعن المدمى على قرار وزير الصناعة باعتباره نتيجة انتخاب رئيس وأعضاء مجلس إدارة اتحاد الصناعات المصرية في غير محله وعلى غير أساس سليم من القانون بحسب الظاهر من الأمر . وإذا قضى الحكم المطعون فيه بوقف تنفيذ قرار وزير الصناعة باعتباره نتيجة الانتخاب المذكورة ، فإنه - أي الحكم المطعون فيه - يكون قد جاء معيبا في القانون بها بموجب الحكم بالنقض ويرفض طلب وقف تنفيذ قرار وزير الصناعة باعتباره انتخاب رئيس وأعضاء مجلس إدارة اتحاد الصناعات المصرية .

ومن حيث أنه لما تقدم نأية يتعين الحكم بقبول الطعن شكلا وفي موضوعه بإلغاء الحكم المطعون فيه فيما قضى به من وقف تنفيذ القرار المطعون فيه ، ويرفض طلب وقف التنفيذ ، وإلزام المدمى بصرفات هذا الطلب .

( طعن ٧٠٠ لسنة ٢٧ في - جلسة ١٩٨٢/١٢/١٨ )

### الفصل الثالث

#### مسائل متنوعة

#### قاعدة رقم ( ٢٠٩ )

المبدأ :

أن حق الطعن في جداول انتخاب دائرة ما يطلب ادراج اسما لم  
تدرج بغير حق أو حذف أسماء ادرجت بغير حق كذلك ، مقصور على الناخبين  
الدرجة اسمائهم في أحد جداول الدائرة ذاتها المظنون في جدولها .

ملخص الفتوى :

استعرض قسم الرأى مجتمعاً موضوع الطعن المقدم من ناخب مدرج  
اسمه في أحد جداول دائرة انتخاب في أسماء مدرجة في أحد جداول انتخاب  
دائرة أخرى بجلسته المنعقدة في ٦ من مارس سنة ١٩٤٩ ولاحظ أن المادة  
١٢ من القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥ الخاص بالانتخاب تنص على أن لكل  
ناخب ، مخرج اسمه في أحد جداول دائرة الانتخاب أن يطلب ادراج اسم  
من أهمل بغير حق أو حذف اسم من ادرج من غير حق كذلك .

وتنص المادة ١٤ من القانون المشار اليه على أن لكل ذى شأن كما  
فكل ناخب مخرج اسمه في أحد جداول الانتخاب أن يستأنف قرارات اللجان .

ولذلك انتهى رأى القسم الى أن الواضح من نص هاتين المادتين ومن  
استعراضى باتى نصوص هذا القانون ، أن حق الطعن في جداول انتخاب  
مدايرة ما يتطلب ادراج أسماء لم تدرج بغير حق أو حذف أسماء ادرجت بغير  
حق كذلك ، مقصور على الناخبين الدرجة اسمائهم في أحد جداول انتخاب  
الدائرة عينها المظنون في جداولها ولا يجوز لناخب أن يقدم طعناً في جداول  
انتخاب دائرة أخرى غير التى هو يدرج في جداولها .

ولا نتفق فيما قيل من أن النائب أو الشيخ إنما يمثل الامة كلها لا دائرة  
بمعينها ومن ثم يكون من حق كل ناخب أن يفرض صحة إجراءات انتخابه

ومنها تحرير جداول انتخاب أولئك الذين سيدعون لانتخاب ممثلي البلاد ، لا ممتنع في ذلك ونص المادة ٥٧ من قانون الانتخاب بقضى بصر حق الطعن في انتخاب النائب أو الشيخ نفسه على ناخبى الدائرة التى حصل فيها الانتخاب وحدهما دون ناخبى البلاد كلها .

( مئوى ١٠/٣/١٦٢ - فى ١٩٤٩/٢/٧ )

قاعدة رقم ( ٢١٠ )

#### المبدأ :

الاستقالة المقدمة من القاضى للترشيح لمجلس الأمة - ترتيب حكم استقالة رهن بقيام حالة الترشيح - عدم قيام هذه الحالة من انقضاء الدستورية الا اذا تولى الاتحاد القومى ترشيحه وفقا للمادة ١٩٢ من الدستور فتتولد نتائجها القانونية بالترتيب ينسحب الى تاريخ تقديمها - قبول الاستقالة قبل الترشيح لا يقرب عليه انتهاء رابطة التوظيف - جواز سحب القرار

#### ملخص الفتوى :

يبين من استعراض نصوص المواد ١٩٢ من الدستور و ٢ من قانون عضوية مجلس الأمة ، و ١٦ من قانون استقلال القضاء ، ١٠٧ ، ١٠١ من القانون الخاص بنظام موظفى الدولة ، ان ترتيب حكم الاستقالة المقضية من القاضى واثرا من حيث إنهكلكه عن وظيفته بالقضاء على الوجه المبين فى المادة الرابعة من قانون عضوية مجلس الأمة ، رهن بقيام حالة الترشيح - يقدّم الاستقالة من الناحية الدستورية ، وأن هذه الحالة لا تقوم به قطعا - وفق المادة ١٩٢ من الدستور ، الا اذا تولى الاتحاد القومى ترشيحه لعضوية مجلس الأمة فمتننذ ، وعندئذ فقط يعتبر يقدم الاستقالة برشحا فى حكم المادة الرابعة من قانون عضوية مجلس الأمة ، وبذلك تتحقق حكمة الاستقالة وتتولد نتائجها القانونية بالترتيب ينسحب الى تاريخ تقديمها وفقا لحكم المادة الرابعة المشار اليها .

واذا كان الترشيح لا يتم دستوريا على الوجه المرسوم بالمادة ١٩٢ من الدستور قبل مجازة الاتحاد القومى لاختصاصه فى الترشيح لعضوية

مجلس الآمة ، وكان العدول عن الاستقالة نظرا للعدول عن الترشيح مما يستتبع معه قيام وصف المرشح به فان موافقة السيد وزير العدل على طلب الاستقالة تكون غير ذات اثر لعدم تحقق شرط الترشيح بالمعنى السابق وهو الشرط الذى استلزمه القانون كى تنتج الاستقالة اثرها .

ولهذا انتهت الجمعية العمومية الى ان طلب الاستقالة وموافقة السيد وزير العدل عليها لا يقترب عليها اثر قانونا من حيث انتهاء رابطة توظيف السيد مقدم الاستقالة ، وللسيد الوزير ان يسحب قراره الصادر فى ٢٧ من مايو سنة ١٩٥٧ بالموافقة على طلب الاستقالة .

( مئوى ٢٩٩ - فى ١٩/٥/١٩٥٧ )

#### قاعدة رقم ( ٢١١ )

##### المبدأ :

استقالة للترشيح لانتخابات مجلس الشعب فى ظل احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٧ بشأن المعاملة المالية لأعضاء الهيئات القضائية الذين يعزلون الخدمة للترشيح لمضوية مجلس الشعب - صدور القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٧ بتقرير اعانة اضافية بمقدار ١٠ ٪ الى المعاشات سريانه على اصحاب المعاشات التى تمت تسويتها وفقا لاحكام القرار رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٧ لتوافر العمل فى منح هذه الاعانة - خصم هذه الاعانة من الفرق بين معاش المستقيل ومربطه - هدف المشرع يرمى الى ابقاء المستقيل على حالته المالية كما كانت قبل الاستقالة ولحين بلوغ سن التقاعد عن طريق منحه الفرق بين المرتب والمعاش - لا يتسوغ تجاوز هذا الهدف الاستثنائى لعدم خصم الاعانة من الفرق طول تلك الفترة - بلوغ سن التقاعد وزوال الاحقية فى الفرق المذكور يظهر اثر الاعانة الإضافية فى مقدار المعاش .

##### ملخص الحكم :

من حيث ان الثابت من الأوراق ان الطاعن عمل مستشارا بمجلس الدولة الى ان استقال من وظيفة الترشيح فى انتخابات مجلس الشعب فى

ظل أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ بشأن المعاشات المالية لأعضاء الهيئات القضائية الذين يعتزلون الخدمة للترشيح لعضوية مجلس الشعب ، وقد نظم هذا القرار في البند ( أولا ) من القواعد الواردة فيه ، كيفية حساب المعاش للمستشار ومن في درجته ثم نص في نهاية هذا البند أن « يصرف لمن اعتزل الخدمة من هؤلاء الفرق بين المرتب والمعاش بما في ذلك اعانة الغلاء عن مدة الخدمة الباقية لبلوغه سن التقاعد اذا أخلق في الانتخبات ولا يصرف له هذا الفرق في حالة فوزه بها لعدم الجمع بين المرتب والمكافأة » وقد صدر القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم جديد لمعاشات اعضاء الهيئات القضائية الذين يعتزلون الخدمة للترشيح لعضوية مجلس الشعب ، ونصت المادة السادسة منه على إلغاء قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه ولكن « مع عدم الإخلال بالمعاشات التي استحققت طبقا لأحكام هذا القرار » ثم صدر القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٧ بتقرير اعانة اضافية بمقدار ١٠ ٪ الى المعاشات التي اشارت المادة الاولى منه الى التشريعات الخاصة بها ولم يرد ذكر لقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ ضمن هذه التشريعات الا أن ذلك لا يحول دون منح الاعانة لاصحاب المعاشات التي تمت تسويتها ونصا لأحكام القرار رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ لتوافر العلة من هذه الاعانة وهي مساعدة أرباب المعاشات في مواجهة الارتفاع المستمر في مستوى المعيشة وتكليف اعباء الحياة .

ومن حيث أن هذه المحكمة سبق وأن قضت بأن الفرق المشار اليه لا يعتبر معاشا عاديا أو استثنائيا لأنه يستحق حتى بلوغ سن التقاعد فقط ولا تنتفع به أسرة صاحبه من بعده ، ولأن مناط استحقاقه هو أخفاق المستقبل في الانتخبات وعلى ذلك فلا يدخل هذا الفرق ضمن المبلغ السنوي تحسب منه نسبة العشرة في المائة الخالصة بالاعانة الاضافية وأنها تحسب هذه الاعانة على أساس قيمة المعاش بمفرده ومن ناحية أخرى فإن هذه الاعانة بعد اضافتها للمعاش انها تندمج فيه وتصبح جزءا منه في مفهوم كافة التشريعات المنظمة للمعاشات ومن بينها القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٧ الذي تقدرت هذه الاعانة الاضافية في معاش الطاعن على مقتضى أحكامه ومؤدى ذلك أن يعتد بالمعاش الجديد بما يشمل من اعانة اضافية بنمجه فيه وذلك عند حساب الفرق بينه وبين مرتب المستشار المستقبل ، وهذه

يعنى خصم الاعانة من هذا الفرق ، ولا يحتج في هذا الصدد بأن مجموع ما يصرف للمستقل سيظل على حالته دون تغيير رغم منح الاعانة الإضافية لان هدف المشرع منذ البداية انها يرمى الى ابقاء المستقل على حالته المالية كما كانت قبل الاستقالة ولحين بلوغه سن التقاعد عن طريق منحه الفرق بين المرتب والمعاش ومن ثم فلا يسوغ تجاوز هذا الهدف الاستثنائي بعدم خصم الاعانة من الفرق طوال تلك الفترة . فلذا ما بلغ المستقل سن التقاعد وزالت الاحقية في الفرق المذكور ظهر اثر الاعانة الإضافية في مقدار المعاش .

( طعن ٤١٨ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٨١/٢/٧ ) .

#### تعليقي :

#### اولا : الاساليب الحالية للانتخاب في القانون المصري :

تنص المادة الاولى من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية على ان « على كل مصرى وكل بصرية بلغ ثمانى عشرة سنة ميلادية ان يباشر الحقوق السياسية الآتية :

- ١ — ابداء الراى في كل استفتاء يجرى طبقا لاحكام الدستور .
- ٢ — ابداء الراى في الاستفتاء الذى يجرى لرياسة الجمهورية .
- ٣ — انتخاب أعضاء مجلس الشعب .
- ٤ — انتخاب أعضاء المجالس المحلية .

وتكون مباشرة الحقوق السياسية سالفة الذكر على النحو وبالشروط المبينة في هذا القانون ويلاحظ أنه لم يرد ضمن الحقوق السياسية المشار اليها انتخاب أعضاء مجلس الشورى الذى نشأ بموجب التعديل الدستوري الصادر في ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ ، وينظمه القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٠ — ولذلك يجب ان يعدل نص المادة الاولى من قانون مباشرة الحقوق السياسية سالفة الذكر بإضافة « انتخاب أعضاء مجلس الشورى » لان عدم استكمال النص على انتخاب أعضاء مجلس الشورى يجعل الناخبين غير ملزمين

عشرون بالوجه الزم لمبادئ الانتخاب ، ويمتنع في ذات الوقت توقيع عقوبة الغرامة الخفيفة المضمون عليها في المادة ٢٩ من قانون مباشرة الحقوق السياسية ، والتمتع بالحقوق السياسية . يشمل حق الانتخاب وإبداء الرأي في الاستفتاء من ناحية ، وحق الترشيح للمجالس النيابية من ناحية أخرى :

ويُلَوم نظام الانتخاب في القانون المصري على الآخذ :

— بالانتخاب المباشر ( أو الاقتراع المباشر )

— وبالانتخاب القائمة .

— ونظام الأغلبية النسبية .

( راجع بصفة عامة مؤلف الدكتور سماد الشراوى والدكتور عبده  
الناصر بعنوان نظام الانتخابات في العالم وفي مصر — ١٩٨٤ )

#### الانتخاب المباشر :

يكون الانتخاب مباشراً إذا شمل الناخبون مباشرة باختيار  
القائم وإبداء الرأي في المسائل المعروضة عليهم في الاستفتاء .

وقد نص دستور جمهورية مصر العربية لعام ١٩٧١ على الآخذ به  
وهو يقول في المادة ٨٧ إن انتخاب أعضاء مجلس الشعب « يكون من طريق  
الانتخاب المباشر السري العام » . وقد جاء قانون مباشرة الحقوق  
السياسية الذي صدر عام ١٩٥٩ — متفقاً مع ذلك تماماً ، فنص في مادته  
الاولى أن : « على كل مصري وكل مصرية بلغ ثمانى عشرة سنة ميلادية  
أن يباشر بنفسه الحقوق السياسية الآتية .. » فكل منهم يباشر الحقوق  
بنفسه وليس بواسطة ناخب مندوب يتوب عنه في ذلك .

#### الانتخاب بالقائمة :

أخذ المشرع المصري بعد نشأة الأحزاب بالانتخاب بالقائمة بدلاً من  
الانتخاب الفردي ، فصدر القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٠ الخاص بمجلس  
الشورى وجعل الأعضاء المنتخبين ١٤٠ عضواً وجعل الدوائر الانتخابية  
ليست ٧٠ دائرة وإنما ٢٦ دائرة فخصب ، واعتبر كل محافظة دائرة  
انتخابية واحدة ، يكون لها عدد من الأعضاء حدده القانون في جدول  
مرفق له .



ثم أخذت جثور نظام الانتخاب بالقائمة سنة ١٩٨١ حينما أخذت  
بعضاً أيضاً في انتخابات المجالس الشعبية والمحلية بالقانون رقم ٥ لسنة  
١٩٨١ المعدل لقانون الحكم المحلى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ مع النص على أن  
تشكيل المجالس الشعبية المحلية وفق أحكام القانون الجديد بعد انتهاء  
إلادة القانونية للمجالس الشعبية المحلية القائمة وقت صدور القانون .

وأخيراً تم العدول نهائياً عن نظام الانتخاب الفردى في مصر حينما  
صدر القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٨٢ فعدل أحكام القانون رقم ٣٨ لسنة  
١٩٧٢ - الخامس بمجلس الشعب - وأخذ بالانتخاب بالقائمة بدلاً من  
الانتخاب الفردى ، بمجلس الشعب أصبح يتكون من ٤٤٨ عضواً بينما  
في ظل نظام الانتخاب الفردى كانت الجمهورية تنقسم الى ٢٢٤ دائرة  
انتخابية ولكن قانون مجلس الشعب بعد تعديله بالقانون المشار اليه أصبح  
ينص في المادة الثالثة على أن : تنقسم جمهورية مصر العربية الى ثمان  
ولربعين دائرة انتخابية ، ويكون تحديد نطاق كل دائرة ومكوناتها وكذلك  
خط الأعضاء الممثلين لها وفقاً للجدول المرافق لهذا القانون ويتمين أن تتضمن  
كل قائمة في الدوائر الإحدى والثلاثين المبينة في الجدول المذكور عضواً  
من النساء بالإضافة الى الأعضاء المقررين لها مع مراعاة نسبة العمال  
والفلاحين « وقد أصبحت المادة الخامسة مكرراً المضافة الى قانون مجلس  
الشعب المشار إليه تنص على أن :

« يكون انتخاب أعضاء مجلس الشعب عن طريق الانتخاب بالقوائم  
الجزئية ويكون لكل حزب قائمة خاصة به ، ولا يجوز أن تتضمن القائمة  
الزاحضة أكثر من مرشحى حزب واحد . ويحدد لكل قائمة رمز يصدر به  
قرار من وزير الداخلية ، ويجب أن تتضمن كل قائمة عدداً من المرشحين  
مستوفياً لتحدد المطلوب انتخابه في الدائرة وعدداً من الاحتياطيين مساوياً  
له طبقاً للجدول المرفق على أن يكون نصف المرشحين أصلياً واحتياطياً  
على الأقل من الحزب والفلاحين بحيث يراعى أن ترتب أسماء المرشحين  
بالقوائم المقدمة من الأحزاب بحيث تبدأ بمرشح من الفئات ثم مرشح  
من العمال أو الفلاحين أو العكس وهكذا بذات الترتيب .

« وعلى الناخب أن يبدى رأيه باختيار إحدى القوائم باكملها دون  
إجراء أى تعديل فيها . وتبطل الاصوات التى تنتخب أكثر من قائمة أو

مرشحين من أكثر من قائمة أو تكون معلقة على شرط أو إذا أثبت الناخب رأيه على قائمة غير التي سلمها اليه رئيس اللجنة أو على ورقة عليهما توقيع الناخب أو أية إشارة أو علامة أخرى تدل عليه ، كما تبطل الأصوات التي تعطى لأكثر من العدد الوارد بالقائمة أو الأتقل من هذا العدد . »

ويعرض الأستاذ الدكتور مصطفى أبو زيد فهمي في مؤلفه النظام الدستوري المصري — ١٩٨٤ الآثار التي ترتبت على الأخذ بنظام الانتخاب بالقائمة على النحو التالي ( ص ٢٨٥ وما بعدها ) :

**أولاً :** أن المستقلين لا مكان لهم في مجلس الشعب . فالقوائم كلها حزبية . وإذا أراد أحد أن يكون عضواً في المجلس فسيبليه الوحيد إلى ذلك أن يكون عضواً في حزب من الأحزاب . فحرية الترشيح — إذن — قد أصبحت محدودة عن ذي قبل .

**ثانياً :** أن حرية الناخب أيضاً أصبحت محدودة ، فهو لا يستطيع أن ينوع في اختياره فيختار عضواً من قائمة وعضواً آخر من قائمة أخرى . فكل ماله الآن أن يختار قائمة من بين القوائم المعروضة عليه بكل ما اشتبهت عليه من أسماء . فكل ماله هو قبول بالجملة أو رفض بالجملة .

**ثالثاً :** أن الانتخابات التكميلية أصبحت لا وجود لها . فإذا توفي أحد الأعضاء أو استقال أو خلا مكانه لأي سبب من الأسباب فإن مكانه لن يتم شغله بانتخاب جديد . فإن المادة الثامنة عشرة من قانون مجلس الشعب — بعد تعديلها بالقانون ١١٤ لسنة ١٩٨٣ — تقول في ذلك أنه : إذا خلا مكان أحد الأعضاء المنتخبين قبل انتهاء مدة عضويته حل محله أحد الأعضاء الأصليين الذي لم يحل دوره في العضوية نتيجة لعدم المقاعد التي حصلت عليها قائمته في الانتخابات . فإذا لم يوجد أعضاء أصليون ( كان تكون القائمة قد نازت بكل المقاعد ) حل محل من انتهت عضويته العضوين الاحتياطى . وفي الحالتين يكون حلول العضو بترتيب ورود اسمه في القائمة التي انتخبت وبذات صفة سلفه . وتستمر مدة العضو الجديد حتى يستكمل مدة عضوية سلفه .

**رابعا:** أن تتضمن كل قائمة أعضاء أصليين ، وأعضاء احتياطيين ،  
نكل قائمة يجب أن تشتمل على عدد من المرشحين مساو تماما للعدد المطلوب.  
انتخابه في هذه الدائرة ، وعدد من الاحتياطيين مساو تماما .

**خامسا:** ليس في القانون مكان للفوز بالتركية . فإذا أحجبت الأحزاب.  
كلها من التقدم بقوائمها في دائرة معينة ووجدت قائمة واحدة فقط فلن.  
منطق الأمور يقتضي أن يعطى فوزها « بالتركية » . ولكن قاتسون مجلس.  
الشعب — في مادته الخامسة عشرة بعد تعديلها بالقانون السابق الإشارة  
اليه — أي أن يأخذ بهذه النتيجة المنطقية وقضى بأنه : إذا لم تقدم في  
الدائرة الانتخابية أكثر من قائمة حزبية أجرى الانتخاب في ميماده ويعطى  
انتخاب المرشحين الواردة اسمائهم بالقائمة المقدمة لمادته قد حصلت .  
على مشرين في المئة من عدد أصوات الناخبين المقيدين بالدائرة .

وهذا الحكم — أيضا — لا ينجو من النقد . فهناك دوائر في القاهرة:  
والاسكندرية تضم في كشوف الناخبين عشرات الألوف ولكن معظمهم رحل .  
واستمر في بلاد بعيدة وأحجم عن استعمال حقه الانتخابي ، والناخبون .  
الموجودون فعلا يمثلون نسبة قليلة من الناخبين المقيدين . وإزاء ذلك كله .  
فإنه من المتوقع الا تتوافر نسبة المشرين في المئة هذه ، فكيف يكون الحل ؟  
هل تعاد الانتخابات مرة ثانية وثالثة الى أن تتحقق هذه النسبة ؟ لاشك .  
أنه كان من الأوفق أن يعطى فوز القائمة السليقة بالتركية دون حاجة لاشتراط .  
نسبة قليلة أو كثيرة من الناخبين . هكذا يجرى الحال حيث كان المرشح  
الوحيد نائباً « بالتركية » ودون حاجة الى عملية الانتخاب .

### نظام التمثيل النسبي :

لقد أخذ المشرع عندنا بنظام الانتخاب بالقائمة ، وأخذ معه بنظام  
التمثيل النسبي . وأصبحت القاعدة العامة في هذا الشأن : أن ينتخب  
أعضاء مجلس الشعب طبقا لنظام القوائم الحزبية ، وتوزع المقاعد في كل  
دائرة على الأحزاب وفقا لنسبة عدد الأصوات الصحيحة التي حصلت عليها  
قائمة كل حزب في الدائرة الى مجموع ما حصلت عليه القوائم كلها من أصوات  
صحيحة في نفس الدائرة . وتمطى المقاعد المتبقية للقائمة التي حصلت  
على أكثر عدد من الأصوات . وعند اعلان نتيجة الانتخاب يجب على الجهة

« المختصة بتلك أن تلتزم بترتيب الاسماء طبقا لورودها بقوائم الاحزاب مع مراعاة نسبة الخمسين في المئة المقررة للعمال والفلاحين في كل دائرة على حده . ويتم شغل المقعد المخصص للنساء — في الدوائر الانتخابية التي حددها الجدول المرفق بالقانون — من قائمة الحزب الحاصلة على اكبر عدد من الأصوات الصحيحة . وتستكمل نسبة العمال والفلاحين من قائمة الحزب الحاصل على اقل عدد من الأصوات ثم الحزب الذي يزيد عليه مباشرة .

( وسوف يكون ذلك كله في ظل المبدأ الذي وضعته المادة الخامسة مكررا بأن يكون نصف المرشحين اصليا واحتياطيا على الأقل من العمال والفلاحين بحيث يراعى أن ترتب اسماء المرشحين بالقوائم المتسببة من الاحزاب بحيث تبدأ بمرشح من الفئات ثم مرشح من العمال أو الفلاحين أو العكس وهكذا بذات الترتيب ) .

فإذا فاز — مثلا — حزب بثلاثة مقاعد ، وحزب آخر بمقعد واحد ، فإن الثلاثة الأول في قائمة الحزب سوف يصبحون نوابا . فإذا كان الأول فئات والثاني عمال والثالث فئات فإن استكمال نسبة الخمسين في المئة تحتم أن يكون الرابع عمالا أو فلاحا . فإذا تبين بعد ذلك أن الحزب الذي فاز بمقعد واحد وضع مرشحيه على أن المرشح عن الفئات هو رقم ١ والحاصل هو رقم ٢ فإن المقعد الذي فاز به يخصص لرقم ٢ ولا يخصص لرقم ١ ، استكمالاً لنسبة الخمسين في المئة .

وإذا فاز أكبر الأحزاب في الدائرة بخمسة مقاعد وكانت المرشحة عن النساء هي رقم ٩ مثلا ، فإن الاربعة الأوائل يصبحون نوابا ، والمقعد الخامس لا يذهب الى رقم ٥ وإنما يذهب الى رقم ٩ مباشرة حيث توجد المرأة المرشحة .

ويرى الأستاذ الدكتور مصطفى أبو زيد فهمي أن التمثيل النسبي عندنا شديد القسوة على الأحزاب الصغيرة فإن المادة السابعة عشرة من قانون مجلس الشعب تنص في آخر فقراتها على أنه « لا يمثل بالمجلس الحزب الذي لا تحصل قوائمه على ثمانية في المئة على الأقل من مجموع الأصوات الصحيحة التي اعطيت على مستوى الجمهورية » . وهذا النص من شأنه أن يهدد المبدأ الاساسي الذي يقوم عليه التمثيل النسبي : وهو تمثيل كل الاتجاهات السياسية في المجلس النيابي بنسبة مالها من انصار في هيئة

الناخبين . فأحزاب المعارضة الخمسة قد يحصل كل منها — على مستوى الجمهورية — على ٧/٨٩ من الأصوات الصحيحة ومع ذلك فلن يكون لها كلها أى ممثل على الإطلاق فى مجلس الشعب . وهذا يعنى أن ٣٩٪ من أصوات هيئة الناخبين قد أهدرت اهدارا كاملا . وسوف يزداد هذا الوضع الغريب مع الزمن . فلو أصبح لدينا عشرة أحزاب صغيرة ، حصل كل منها على ٨/٨٩٪ من الأصوات الصحيحة على مستوى الجمهورية فانها — كلها — لن تحصل على مقعد واحد ، وسوف يقترب على ذلك أن ٧٩٪ من أصوات هيئة الناخبين قد أهدرت اهدارا تبا ، وأن الحزب الذى حصل على ٢١٪ من الأصوات قد حصل على ١٠٠٪ من مقاعد مجلس الشعب !! ولنتيجة غير مقبولة . وإذا كان المشرع المصرى — ونحن فى بداية الحياة الحزبية — يكره للأحزاب أن تقوم أو تتمدد فان أقصى ما يمكن أن يفعله هو أن يأخذ بها استقرار عليه الوضع فى المساندا الغربية فيشترط فى الحزب — لى يمثّل بنسبة ما حصل عليه من أصوات — أن يكون له ٥٪ من الأصوات الصحيحة للناخبين على مستوى الجمهورية أو تكون الأصوات التى حصلت عليها قوائمه من شأنها أن تجعل له ثلاثة مقاعد فى أى محافظة (لو افترضنا أن نسبة الخمسة فى المائة غير موجودة ) .

ويستطرد الدكتور مصطفى أبوزيد فهى يقول أنه وحتى إذا حصل كل من الأحزاب الموجودة على ثمانية فى المائة من أصوات فان أكبر هذه الأحزاب سوف يحصل على عدد من المقاعد يفوق كثيرا نسبته من الأصوات . فلو أننا تخيلنا إحدى التوائز وقد خصص لها عشرة مقاعد ، ورأينا الحزب الأول قد حصل على ٢٩٪ من الأصوات والحزب الثانى قد حصل على ٢٨٪ من الأصوات والحزب الثالث قد حصل على ٢٣٪ من الأصوات ، فان التوزيع الأولى للمقاعد يجعل للحزب الأول ٢ مقاعد ، وللثانى ٣ مقاعد ، وللثالث مقعدين ، ويظل بعد ذلك مقعدان يصحان من نصيب الحزب الأول تطبيقا لما نص عليه قانون مجلس الشعب فى المادة السابعة عشرة وهو يقول : « يعطى لكل قائمة عدد من مقاعد الدائرة بنسبة عدد الأصوات الصحيحة التى حصلت عليها وتعطى المقاعد المتبقية بعد ذلك للقائمة الجائزة أصلا على أكبر الأصوات » .. فالحزب الأكبر الذى حصل على ١٪ من الأصوات أزيد من حزب آخر يحصل فى مجمل ذلك على مقعدين من عشرة مقاعد !

ويخلص الدكتور مصطفى أبو زيد نهى الى ان هذا امر يستحق ان  
يعاد النظر فيه

**نقيا : رقابة القضاء الإداري لممارسة اللجان العامة للإشراف على  
الانتخابات لمهتها :**

**١ — اختصاص الطعن في صحة عضوية مجلس الشعب بنوط  
بمجلس الشعب ذاته :**

من حيث أن المادة ٩٣ من الدستور تقضي باختصاص مجلس الشعب ،  
بالفصل في صحة عضوية أعضائه ، وتختص محكمة النقض بالتحقيق في  
صحة الطعون المقدمة الى المجلس بعد إحالتها من رئيسه ، ويجب إحالة  
الطعن الى محكمة النقض خلال خمسة عشر يوما من تاريخ علم المجلس به  
ويجب الانتهاء من التحقيق خلال تسعين يوما من تاريخ إحالته الى محكمة  
النقض . وتعرض نتيجة التحقيق والرأي الذي انتهت اليه المحكمة على  
المجلس للفصل في صحة الطعن خلال ستين يوما من تاريخ عرض نتيجة  
التحقيق على المجلس . ولا تعتبر العضوية باطلة الا بقرار يصدر  
بإغلبية أعضاء المجلس .

كما تنص المادة ٢٠ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن  
مجلس الشعب — المعدل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ — على أنه يجب  
أن يقدم الطعن بإبطال الانتخاب طبقا للمادة ٩٣ من الدستور الى رئيس  
مجلس الشعب خلال خمسة عشر يوما التالية لإعلان نتيجة الانتخاب  
، مشملا على الأسباب التي بني عليها ومصدقا على توقيع الطالب عليه . .  
وتنظم اللائحة الداخلية للمجلس الاجراءات التي تتبع في الفصل في صحة  
الطعون وفي تحقيق صحة العضوية . .

فإذا لم تتضمن الدعوى طعنا في صحة عضوية أحد أعضاء مجلس  
الشعب ، مما أسند الى مجلس الشعب ذاته اختصاص الفصل فيه بنص  
المادة ٩٣ من الدستور والذي تعينت إجراءاته بذلك المادة وكذا المادة  
٢٠ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب التي أوجبت  
أن يقدم الطعن بإبطال الانتخاب الى رئيس مجلس الشعب خلال خمسة

عشر يومًا التالية لإعلان نتيجة انتخاب مستملا على الأسباب التي بني عليها ومصدقًا على توقيع الطالب عليه .

ومن ثم لا ينأى القرار المطعون فيه عن الرقابة القضائية لمجلس الدولة . وذلك على التعميل الاتي :

#### ٢- اختصاص محاكم مجلس الدولة بنظر الطعون في القرارات الإدارية المتعلقة بالانتخابات البرلمانية :

بادئ ذي بدء ، إنه ورد النص على اختصاص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل في الطعون الخاصة بانتخابات الهيئات المحلية ( م ١١٠ / ) من قانون مجلس الدولة ٤٧ لسنة ١٩٧٢ . ولم يرد نص مماثل في شأن الطعون في القرارات الإدارية المتعلقة بالانتخابات البرلمانية .

ولقد بسط القضاء الإداري اختصاصه في نظر الطعون في القرارات المشترط اليه ، استناداً إلى نص المادة ١٧٢ من الدستور الذي خص مجلس الدولة بالفصل في المنازعات الإدارية ، وما خول بصريح نص البند ثانياً من المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة ٤٧ لسنة ١٩٧٢ من اختصاص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل في الطعون ترفع عن القرارات النهائية. الصادرة من جهات إدارية لها اختصاص قضائي ، ولا سبيل بمعذ أن تقلت تلك القرارات من الرقابة القضائية أو أن تنأى به عن فلسفة الطبيعي: أود إلى أن يخلط بينه وبين طعون صحة العضوية التي يختص مجلس الشيوخ بالفصل فيها ، والتي تتوجه أساساً إلى نتيجة الانتخاب وما أنطوت عليه من إعلان إرادة الناخبين وإن انبسطت أحياناً وبطريق التبعية على ما يعاصر ذلك أو يسبقه من الإجراءات التي لا غنى عنها في التمهيد ليوم الانتخاب. ومقتضياته .. ولأوجه. بمعذ إلى الظن بأنه نص البند أولاً من المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة وما أسند إلى محاكم المجلس من اختصاص الفصل في الطعون الخاصة بالانتخابات الهيئات المحلية ، يعني بمفهوم المخالفة استبعاد كل ما يتعلق بالانتخابات النيابية من دائرة الاختصاص القضائي لمجلس الدولة ، ذلك أن ما انسلخ من دائرة هذا الاختصاص على ما تقدم يبيته قوائم الطعون الخاصة بصحة العضوية النيابية وحدها والتي ورد في شأنها نص صريح ، أما نص البند أولاً المشار إليه مثل متفشاء

ولإلزامه أن كتابة الطعون المتعلقة بانتخابات الهيئات المحلية حتى بما يتعلق منها بطعون صحة العضوية لا يترك اختصاصا كاملا لحاكم مجلس الدولة ، عليه نحو ما تأكد به النص في قانون الحكم المحلي .

## ٢ - ضوابط ممارسة اللجان العامة للاختصاصات الموقوت بها طبقا للقانون :

بالرجوع الى أحكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ سالف الذكر ، يبين أنه قد نص على أن تتولى اللجان العامة الاشراف على عملية الانتخابات طبقا للقانون ( م ٢٤ ) ، وأن تبرز صناديق أوراق الانتخابات يتم بواسطة لجان تتكون من رئيس اللجنة العامة وعضوية رؤساء اللجان الفرعية ويتولى سكرتيراتها سكرتير اللجنة العامة والمرشحين أو لوكيل واحد من كل منهم حق حضور لجنة الفرز ( م ٣٤ المعلقة بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ ) ، وتفصل لجنة الفرز في جميع المسائل المتعلقة بعملية الانتخاب وفي صحة إبداء كل ناخب رايه أو بطلانه ، وتكون مداوالت اللجنة سرية ، ويصدر قراراتها بالأغلبية المطلقة . وفي حالة تساوي الأصوات يرجح رأي الجانب الذي فيه الرئيس . وتدوين القرارات في محضر اللجنة وتكون مبسطة ويتلوها الرئيس علنا .

والمستفاد مما تقدم ، أن القانون قد شيد ضوابط لممارسة للجان العامة لواجباتها في العملية الانتخابية ضامنا لسيرها وفقا للقانون . ومن بين هذه الضوابط أن تفصل لجنة الفرز في المسائل المتعلقة بعملية الانتخاب بالأغلبية المطلقة ، وفي حالة تساوي الأصوات يرجح رأى الجانب الذى فيه الرئيس ، ويفهم المخالفة لا يصح أن ينفرد رئيس اللجنة باتخاذ قرار يفصل بالمحكمة الانتخابية دون أخذ رأى بقى أعضاء اللجنة . فإذا ما تحقق ذلك فإن قرار رئيس اللجنة يكون قد خالفه الصواب وجاء معيبا ومخالفا صحيح حكم القانون لعدم مراعاته الضوابط التى قررها وأوجب عملها ، فإذا كان القرار المطعون فيه لم يزع الضوابط المتقدمة ، ياتفراد رئيس اللجنة مثلا بإصدار قراره المائل اليه ، ومن ثم يكون الحكم قد أصيب واستقيم مع حكم القانون .

( راجع الدكتور حسني درويش عبد الحميد - تعليق بمصلحة الأمن العام من ١٠١ وما بعدها )



## أموال مصفوفة

التبيل الأول : الأموال المصروفة بن أمية محمد علي

الفصل الثاني : الأموال المصروفة بفتحكم بن محبة القورة

## الفصل الاول

### الاموال المصادرة من اسرة محمد على

#### قاعدة رقم ( ٣١٢ )

المبدأ :

مناط مصادرة اموال اسرة محمد على وفقا لاحكام قرار مجلس قيادة الثورة بتاريخ ١٩٥٣/١١/٨ والقانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ كون هذه الاموال مملوكة لثمن لاسرة محمد على في ١٩٥٣/٢/٨ ايا كان الطريق الذي آلت به ملكيتها اليه .

ملخص الفتوى :

ان قرار مجلس قيادة الثورة الصادر بتاريخ ١٩٥٣/١١/٨ قضى بمصادرة اموال وممتلكات اسرة محمد على وكذلك الاموال والممتلكات التي آلت الى غيرهم عن طريق الميراث او المصاهرة او القرابة . ثم صدر القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ بشأن اموال اسرة محمد على المصادرة وتضمن في بنوده نص قرار مجلس قيادة الثورة المشار اليه ، واُنشأ ادارة لتصفية الاموال المصادرة ويجدد القواعد التنظيمية والاجراءات التنفيذية لتصفية هذه الاموال وتنفيذا للمادة ١٦ منه اصدرت ادارة التصفية بيانا نشر في الوقائع المصرية بتاريخ ٩ ديسمبر سنة ١٩٥٣ باسماء الاشخاص الذين شملهم قرار المصادرة .

وبين من استظهر احكام قرار مجلس قيادة الثورة الصادر بتاريخ ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٣ والقانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ المشار اليهما ان المشرع جعل المنط في مصادرة الاموال وفقا لاحكامها كون هذه الاموال مملوكة لثمن لاسرة محمد على في ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٣ او كلفت مملوكة له قبل هذا التاريخ وآلت منه الى فرد لا ينتسب لهذه الاسرة بطريق الميراث او المصاهرة او القرابة . فالمشرع قرر مصادرة نوعين من الاموال : اموال مملوكة لأحد افراد اسرة محمد على في ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٣ ولم يشترط المشرع لمصادرة هذه الاموال سوى ملكيتها لأحد افراد هذه الاسرة ايا كان السبب الذي آلت

بـه هذه الأموال اليه ، يستوى في ذلك ان يكون قد تلك هذه الأموال بطريق الميراث أو الشراء أو غيره من الطرق من فرد ينتمى الى ذات الأسرة أو من فرد لا ينسب اليها ، وأما بالنسبة للنوع الثانى من الأموال وهى المملوكة لغير أفراد أسرة محدد على فى التاريخ المبكر اليه فالمناطق فى مصادرتها ان تكون قد ألت ملكيتها لهذا الغير من منتم لأسرة محدد على عن طريق الميراث أو المصاهرة أو القرابة .

( ملف ٦٩/١/١٠٠ — جلسة ١٩٨٥/٥/١٥ )

### قاعدة رقم ( ٢١٢ )

#### المادة :

القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ بشأن أموال أسرة محدد على المصادرة — الحقوق الناشئة للغير عن التصرفات الصادرة من الأشخاص الذين كانوا يملكون الأموال المصادرة لا تكون نافذة بالنسبة لهذه الأموال اذا لم يكن للتصرفات المذكورة تاريخ ثابت قبل ١٩٥٣/١١/١٨ — اختصاص ادارة تصفية الأموال المصادرة بالاعتماد بـلك العقود الثابتة التاريخ — متى ثبت ان ادارة التصفية أقرت التصرف فلا وجه لعرض الامر على اللجنة المختصة عليها بالمادة التاسعة من القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ — مناطق اختصاص هذه اللجنة النظر فى كل نزاع يتعلق بالأموال المصادرة — الاثر المترتب على ذلك : الاعتماد بالقرار الصادر من ادارة تصفية الأموال المصادرة باعتبار التصرف يصدره من يملكه .

#### ملخص الحكم :

ان المادة الاولى من القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ سلف الذكر تنص على ان « على كل شخص كان تحت يده باية صفة كانت فى يوم ١٩٥٣/١١/٨ او يكون لديه فى تاريخ لاحق شئ من الأموال والممتلكات التى صدر قرار بـجلس قيادة الثورة فى التاريخ متقدم الذكر بمصادرتها ان يقدم الى رئيس ادارة التصفية المنصوص عليها فى المادة ١٧ بيانا بـما تحت يده خلال ثلاثين يوما من تاريخ النشر فى الجريدة الرسمية عن أسماء الأشخاص الذين كانوا يملكون الأموال المصادرة او من تاريخ وجود المال تحت يده فى التاريخ المذكور . »

ونصت المادة الرابعة على أن « التصرفات التي يكون لحد اطلاقها خصمة من يملكون الأموال المصادرة والتي لم يتم تنفيذها والتصرفات التي أبرمت بعد ١٩٥٩/٧/٢٢ وتم تنفيذها يجب على كل طرف فيها أن يقدم بيانا الى رئيس ادارة الصنية في الميعاد المشار اليه في المادة الأولى » ، وضمت المادة الخمسة بأن الحقوق الناشئة للغير عن التصرفات المصادرة من الأشخاص الذين كانوا يملكون الأموال المصادرة لا تكون نافذة بالنسبة لهذه الأموال إذا لم يكن للتصرفات المذكورة تاريخ ثابتة قبل ١٩٥٣/١١/٨ ، ومع ذلك يجوز الاعتداد بهذه التصرفات ولو لم يكن لها هذا التاريخ إذ اقتضت المصلحة ذلك ، ونصت المادة السادسة على « تشكيل لجنة يصدر بها قرار من وزير العدل تختص بالفصل في كل طلب دين أو ادعاء بحق قبل أي شخص من شملهم قرار ١٩٥٣/١١/٨ وفي كل نزاع خاصة بالنج تصرف من التصرفات التي يكون الأشخاص الذين شملهم القرار المذكور طرفا فيها وكذلك في كل منازعة في دين لهؤلاء الأشخاص قبل التبريد بوجه عام تختص هذه اللجنة بالنظر في كل نزاع ينشأ بالأموال المصادرة » .

ومن حيث أنه في ضوء ما سلف على التثبت أن الطاعنة سبق أن تقدمت بطلب لتفويض النيابة العامة بالتصرف المصادرة من السيد / ... ، واعتبرت له الادارة بالتصرف التاريخ الصادر فيه ١٩٥٣/١١/٨ ، وأذ لم يثبت أن ادارة الصنية لم تنزع الجمعية الطاعنة في التصرف الصادر لها من السيد / ... ، فلم يكن ثمة ما يوجب عرض الامر على اللجنة المخصوص عليها في المادة الخامسة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٢ ، ويكون قرار ادارة الصنية بالأموال المصادرة بالاعتداد بالتصرف المذكور — على ضوء المستندات المقدمة لتاريخ التبريد قبل ١٩٥٣/١١/٨ — قد صدر من يملكه .

ومن حيث أنه متى استقبل ما سلف فإن المسألة محل المنازعة لم تعد — بعد الاعتداد بها على الوجه المتكلف محلا للاستيلاء عليها — وفقا لنص المادة الاولى من القانون ١١٩ لسنة ١٩٥٩ المعدل بكتاتيب رقم ٢٥ لسنة ١٩٦١ والتي تنص في فقرتها الثانية بأن الأراضي المصادرة تعتبر

مستوفى عليها من تاريخ مصادرتها ؛ ويكون قرار الهيئة المطعون ضدها بلاستيلاء على هذه المساحة على غير سند من القانونين ينعين الإلغاء ، واذ ذهب القرار المطعون فيه غير هذا المذهب فإنه يكون قد خالف حكم القانونين ويؤتمن إلحكم بالفائته والزام الهيئة المطعون ضدها المصروفات .

( طعن ٢٨ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/٣ )

### قاعدة رقم ( ٢١٤ )

#### ١٧-١١ :

**الأموال المصادرة - تنظيم التصرف فيها -** أولضى البناء داخل كرويات المجالس البلدية التى صودرت بقرارات مجلس الثورة أو احكام من محكمة الثورة - أيجار هذه الأراضى وخصيلة التصرف فيها - ملك للحكومة ولا يجوز للمجالس البلدية المشاركة فيها - لا يفر من هذا الحكم نص المادة ٢٠ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٥ .

#### ملخص الفتوى :

إن مجلس قيادة الثورة قرر استرداد أموال الشعب وممتلكاته من أسرة محبذ على وذلك بمصادرة أموال وممتلكات هذه الأسرة . وكذلك الأموال والممتلكات التى آلت عنهم إلى غورهم ؛ وعلى إثر ذلك أصدر القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ بشأن أموال أسرة محبذ على المصادرة . ونص فى المادة السابعة منه على إنشاء إدارة تسمى إدارة شخصية الأموال المصادرة ويصدر بتشكيلها قرار من وزير العدل وتختص بإدارة الأموال المصادرة وتصنيفتها ، وأستنادا الى ذلك صدر القانون رقم ٦٢٤ لسنة ١٩٥٣ فى شأن إدارة الشخصية ونص فى المادة الأولى منه على أن « يكون لهذه الإدارة شخصية اعتبارية ويكون لها ميزانية مستقلة » وبمقتب البداية الخامسة على أنه « لا تتقيد إدارة الشخصية فى أداء مهبتها أو فى تنظيمها الإدارى أو المسالى بالقوانين واللوائح والنظم التى تخضع لها المصالح الحكومية » .

وفى ١٧ من مارس سنة ١٩٥٤ أصدر مجلس الوزراء قرارا يلقى بتحويل المجلس الدائم للخدمات الصلبة رسم سيلة التصرف فى

الاموال المصادرة من أسرة مجيد على أو تلك التي صودرت من محكمة الثورة لصالح الشعب . . » ، وذلك بتقرير الطرق اللازمة للانتفاع بها ، وتمويل الخدمات التي يقررها المجلس من ثمة هذا الانتفاع ، ثم صدر بعد ذلك القانون رقم ٥٨٢ لسنة ١٩٥٤ بتحويل المجلس الدائم للخدمات العامة سلطة وضع سياسة التصرف في الاموال المصادرة وتقرير الطرق المناسبة للانتفاع بها ونص في مادته الاولى على أن « يخول المجلس الدائم للخدمات العامة سلطة وضع سياسة التصرف في الاموال المصادرة بمقتضى الاعلان الصادر في ١٧ يناير سنة ١٩٥٣ أو بمقتضى قرار مجلس قيادة الثورة الصادر بتاريخ ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٣ أو بمقتضى حكم من محكمة الثورة وتقرير الطرق المناسبة للانتفاع بايراداتها وبحصيلة التصرف فيها لتحويل مشروعات الخدمات التي يقررها » ونصته المادة الثالثة على أن يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون . .

وأخيرا صدر القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٦ بتحويل وزارة المالية والاقتصاد سلطة التصرف في الاموال المصادرة واضافة حصيلتها الى الايرادات العامة ونص في مادته اولى على أن وزارة المالية والاقتصاد قد خولت سلطة التصرف في الاموال المصادرة بمقتضى الاعلان الصادر في ١٧ من يناير سنة ١٩٥٣ أو بمقتضى قرار مجلس قيادة الثورة الصادر بتاريخ ٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ أو بمقتضى حكم من محكمة الثورة وتضاف ايرادات هذه الاموال وكذلك حصيلة التصرف فيها الى الايرادات العامة للدولة .

ويستفاد من هذه التشريعات التي صدرت في شأن تنظيم التصرف في الاموال المصادرة المشار اليها ان المشرع خصص حصيلة هذه الاموال لافراض معينة محدودة وهي تمويل مشروعات الخدمات التي يقررها المجلس الدائم للخدمات العامة الذي خول دون غيره بمقتضى قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ من مارس سنة ١٩٥٤ والقانون رقم ٥٨٢ لسنة ١٩٥٤ المشار اليها سلطة وضع سياسة التصرف في هذه الاموال وتقرير الطرق المناسبة للانتفاع بايراداتها وبحصيلة التصرف فيها لتحويل الخدمات التي يقررها من ثمة هذا الانتفاع التي حددها المشرع على سبيل الحصر .

ومن حيث أنه بالنسبة الى القاعدة التي تضمنتها المادة ٤٠ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٥ السالف الذكر في شأن حق المجلس البلدية في تصف حصيلة بيع اراضى البناء الفضاء المملوكة للدولة وحقتها في ايجار هذه الاراضى الواقعة في دائرة اختصاصها فلتها قاعدة عليا وردت في شأن جميع ما تملكه الدولة من الاراضى الفضاء المخصصة للبناء وذلك في حين أن القاعدة الواردة بالقانون رقم ٥٨٢ لسنة ١٩٥٤ الخالص بالمجلس الدائم للخدمات والتي تفول هذا المجلس حق تقرير الطرق المناسبة للانتفاع بالاموال المصادرة هي قاعدة خلصة صدرت في شأن الاموال المصادرة فقط ، ولما كان النص الخاص بقيد النص العام ولو كان سابقا على صدره فانه يضمن أعمال حكم القانون رقم ٥٨٢ لسنة ١٩٥٤ في هذا الصدد فلا يكون للمجلس البلدية حق ايجار الاراضى الفضاء المصادرة الواقعة داخل كردونها ولا في نصف حصيلة بيعها .

يؤيد هذا النظر أن المادة الثالثة من القانون رقم ٥٨٢ لسنة ١٩٥٤ تقضى بإلغاء أى حكم يتعارض مع احكامه .

ولما كان الحكم المشار اليه بالمادة ٤٠ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٥ يتعارض وحكم المادة الاولى من القانون رقم ٥٨٢ لسنة ١٩٥٤ التي تفول المجلس الدائم للخدمات سلطة وضع سياسة التصرف في الاموال المصادرة وتقرير الطرق المناسبة للانتفاع بإيراداتها وخصيلتها التصرف فيها لتحويل مشروعات التشييد التي يقررها ، فان حكم المادة ٤٠ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٥ يعتبر ملغى في خصوص حق المجلس البلدية في اقتضاء نصف صافي المبلغ الذي يحصل من بيع الاراضى الفضاء المصادرة الواقعة داخل كردونات هذه المجلس وكذلك حقها في ايجار هذه الاراضى فلا يجوز لها المطالبة بهذه الموارد متى كانت نتيجة من اراضى فضاء مصادرة .

ومن حيث أنه بالنسبة الى القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٦ الذي قضى في مائه الاولى بتحويل وزير المالية والاقتصاد سلطة التصرف في الاموال المصادرة واضافة حصيلتها للإيرادات العامة فان أثر هذا النص مقصور على نقل سلطة التصرف في هذه الاموال الى وزير المالية مع ضم إيراداتها

وحصيلة التصرف فيها إلى إيرادات الدولة العمالة وحكمه حكم خصام  
بقية الحكم العام الذي تضمنته المادة ٤٠ من القانون رقم ٦٦ لسنة  
١٩٥٥ م. في ذلك مثل حكم المادة الأولى من القانون رقم ٥٨٢ لسنة  
١٩٥٤ المتخدم فكريها بالقبول إلى الحكم العام المشار إليه ، ومن ثم  
يتمتع أصحابه في هذا الخصوص دون حكم المادة ٤٠ من القانون رقم ٦٦  
لسنة ١٩٥٥ فلا يجوز للمجلس البلدية المطالبة بنصف مائة المبلغ  
الذي يحصل من بيع أراضي الفضاء المصادرة الواقعة في كردونها أو  
بمقابل هذه الأراضي .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية إلى أن المجلس البلدية لا تستحق  
أيجر أراضي البناء الفضاء المصادرة الواقعة داخل كردونها ولا نصف  
مائة المبلغ الذى يحصل من بيعها .

( مئوى ٤٧ - في ٢١/٥/١٩٦٠ )

#### فائدة رقم ( ٢١٥ )

##### المادة :

مصادرة أموال وممتلكات أسرة محمد على - الاسم الاسمية المملوكة  
لأحد أفراد هذه الأسرة من اسم البنك لأعلى اليونانى الاثنى - هذه  
الاسم تمثل حقوقا موجودة باليونان حيث يوجد البنك الذى أصبحها -  
القانون الواجب التطبيق عليها وعلى كوبوناتها هو القانون اليونانى .

##### المضى القضى :

في ٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ قرر مجلس قيادة الثورة استرداد أموال  
الشعب وممتلكاته من أسرة محمد على وذلك بمصادرة أموال وممتلكات  
هذه الأسرة وكذلك الاموال والممتلكات التى آلت الى غيرهم من طريق  
الورثة او المصاهرة او القرابة .

كما صدر القانون رقم ٥١٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن مصادرة أموال أسرة  
محمد على . ورد اسم السيدة / ... ضمن الذين شملهم قرار المصادرة تحت  
رقم ٣٩٦ ونشر في ملحق الوقائع المصرية العدد ١٣ في ١١ من يناير



سنة ١٩٥٤ وتلك ٤١ سهما اسيا ( واحد وأربعون سهما اسيا ) من أسهم البنك الاهلى اليونانى الاثينى اودعت بملف الوزارة رقم ٥٥٢ بالبنك المركزى بمضوان الاوراق المالية المسخوذة من ادارة الاموال المستردة وقد قام البنك المركزى بتحصيل قيمة الكوبونات ارقام ٤ حتى ٧ الخاصة بهذه الاسهم لحساب الوزارة ، وعند تحصيل الكوبونات رقم ٨ وما بعده طلب للبنك الاهلى اليونانى الاثينى من البنك المركزى المصرى مسورا من الإحكام التى بموجبها استقبلت الوزارة على الاسهم المتوه عنها فارسل اليه صورة قنزار مجلس الثورة الصادر فى ٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ وصورة القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٢ المشر عليها . وثبت اتصالات بين البنك المركزى المصرى والبنك الاهلى اليونانى الاثينى فى هذا الخصوص ومخاضا تبين ان البنك الاهلى اليونانى يمانع فى صرف حصيلة كوبيونات هذه الاسهم ابتداء من الكوبون رقم ٨ وما بعده فقد جاء بكتفه الى البنك الاهلى المصرى المؤرخ فى ٣ سبتمبر سنة ١٩٦٨ انه وفقا للقانون اليونانى الذى يحكم تحويل اسهم البنك الاهلى اليونانى الاثينى تفنقل هذه الاسهم اما وفق القانون الخاص بين احياء بالوصية او بالطرق التقنيكية وفق القانون المتنى ، اما العمل من طرف واحد ومصادرة الاسهم فهو غير محترف به فى القانون اليونانى كوسيلة للملكية هذه الاسهم وقد اناذ البنك المركزى بان البنك الاهلى اليونانى الاثينى قد أصدر كتابا ثوريا فى ٦ من نوفمبر سنة ١٩٦٩ يقضى برفض القيمة الاسمية للاسهم الى النصف مقابل زيادة عند الاسهم الى النصف ولأن هذا الاجراء يقرب عليه ارتسأل الاسهم الى اليونان ، ويخشى البنك المركزى المصرى انه لو نفذ هذا الاجراء فمن المحتمل أن يتم التفتظ على الاسهم فى اليونان نتيجة لقراره البنك الاهلى اليونانى الاثينى من عدم احتقية الحكومة المصرية فى ملكيتها للاسهم .

ومن حيث ان الامر يتعلق بمطالبة البنك الاهلى اليونانى الاثينى بمسح الاسهم المعروض لبرها - ببيعة كوبيونات الاسهم الاسمية الخاصة بالسيدة ... ابتداء من الكوبون رقم ٨ وما بعده وذلك بناء على احكام قرار مجلس قيادة الثورة الصادر فى ٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ باسترداد اموال الشعب وممتلكاته من اسرة محمد على وذلك بمصادرة الاموال

والممتلكات التي آلت الى غيرهم عن طريق الوراثة أو المصاهرة أو القرابة وكذلك أحكام القانون رقم ٥١٨ لسنة ١٩٥٣ بشأن أموال أسرة محمد علي المصاهرة .

ومن حيث انه من المبادئ المقررة بالنسبة الى الأوراق المالية الاسمية أن صكوكها لا تعدو وأن تكون اثباتا لحق المساهم ولا يتم تداولها الا بالتقيد في سجلات البنك أو الهيئة أو الشركة المصدرة لها . ومن ثم فإن الاسم الاسمية المصدرة عن البنك الاهلي اليوناني الاثيني والخاصة بالسيدة تبطل حقوقا موجودة باليونان حيث يوجد البنك الذي أصدرها .

ومن حيث انه وفقا للمادة ( ١٨ ) من القانون المدني « يسرى على الحياة والملكية والحقوق العينية الأخرى قانون الموقع فيما يخص بالاعتبار ويسرى بالنسبة الى المنقول قانون الجهة التي يوجد فيها هذا المنقول وقت صدق تحقق السبب الذي ترتب عليه كسب الحياة أو الملكية أو الحقوق العينية الأخرى أو فقدها » . ومؤدى ذلك أن القانون اليوناني باعتباره قانون الجهة التي يوجد بها الحقوق المنقولة التي تنطوي الاسهم مثل البحث هو الواجب التطبيق في شأن هذه الاسهم الاسمية وكوبوناتها .

ومن حيث انه طبقا لقواعد الاختصاص الدولي للمحاكم المصرية المنصوص عليها في المواد ٢٨ الى ٣٥ من قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ لا ينعقد الاختصاص للمحاكم المصرية في شأن نظير موضوع المطالبة بقيمة الكوبونات المتعلقة بالاسهم المشار اليها وإنما ينعقد الاختصاص للحكمة التي يوجد فيها محل إقامة الدين وهو البنك الاهلي اليوناني الاثيني .— مصدر هذه الاسهم — والكائن باليونان .

لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية الى أن القانون الواجب التطبيق على الاسهم المشار اليها وكوبوناتها هو القانون اليوناني .

## قاعدة رقم ( ٢١٦ )

### المبدأ :

أموال مصادرة — القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن أموال أسرة محمد على المصادرة — تصرف أحد أفراد هذه الأسرة ، بقرا ايلم المحكمة الابتدائية للأحوال الشخصية ، بزيادة مساحة معينة على الحصة المقررة مقابل حصة الخيرات المشروطة بالوقف تنفيذا لاحكام القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ — وقوع هذا التصرف في فترة الرتبة المتصوص عليها في القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٢ سالف الذكر ، وعدم تقديم بيان عنه لإدارة تصفية الاموال المصادرة اعمالا للمادة ٤ من هذا القانون — سقوط كافة الحقوق الناشئة عن هذا التصرف بالنسبة للاموال المصادرة اعمالا لنص الفقرة الأخيرة من المادة ١٢ من هذا القانون — وجوب اطراح هذا الاقرار وعدم التحويل على ما جاء به خلاصا بتحديد حصة الخيرات .

### ملخص الفتوى :

نصير في حجة وقف اطيان ملوكة للاميرة السابقة . . . . . على توزيع ٢٥٠ جنيه من ريع هذه الاطيان على وجوه الخير الموضحة بالحجة المثلل اليها ، ولما صدر القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ الذي قضى بحل الاوقاف وجعلها ملكا لمستحقيها ، آل هذا الوقف الى الامر السابق . . . . . ، نقدم الى محكمة القاهرة الابتدائية للأحوال الشخصية طلبا بفرز مقدار من هذه الاطيان مقابل حصة الخيرات تمهيدا لتسليم هذه الحصة لوزارة الاوقاف ، فعينت المحكمة خبيرا حدد مقابل هذه الحصة بمساحة قدرها ١٨ فدانا و ١٢ قيراطا و ١٥ سهما بموجب تقرير اودعه ملك القضية .

وثناء نظر الدعوى وخلال فترة الرتبة المتصوص عليها في القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٢ تصرف للسيد / . . . . . تصرفا معينا اذ ولح اقرارا منه بزيادة عشرة اقدنة على الحصة المقررة لتكون حصة الاطيان التي تسلمها وزارة الاوقاف مقابل ريع الخيرات في الوقف المذكور ٢٩ فدانا وكسبوز ، وتحت ادارة التصفية دفاعها معترضة على

التصرف الصادر بالعمرة لخدمة مؤسسة فدائها على القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٢ ، إلا أن المحكمة أصدرت حكمها بفرز التسعة وعشرين عدانا وكسور نصيبا للخيرات المشروطة بالوقف المشار اليه ، فلجأت ادارة التصفية الى طلب رفع استئناف عن هذا الحكم لمخالفته الصريحة للمعروض القانون .

ولما وجدت ادارة قضائية الحكومة أن النزاع اصبح مضمرا بين وزارة الاوقاف وهي جهة حكومية وادارة التصفية بمنعها ظلما للسيد / . . . . . بطعن قرار المصادرة وهي جهة حكومية اخرى ، طلبت تحريك النزاع الى الجمعية العمومية للقسم الاستشاري بمجلس الدولة التي أصبحت محكمة بالنظر فيه نظرا لتكون مجلس الدولة .

وبعرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشاري للفتوى والتشريع تبين من مطالعة حيثيات الحكم الصادر من محكمة القاهرة الابتدائية للاحوال الشخصية في ١٣ من يونيو سنة ١٩٥٢ أن المحكمة قد استندت في تصديدها لحصة الخيرات بتسعة وعشرين عدانا الى القرار الصادر من السيد / . . . . . في ١٥/٦/١٩٥٢ ، الذي وافق عليه المجلس الأعلى للأوقاف في ١٥/١٢/١٩٥٢ .

وسنبدأ الاعتقاد من المحكمة في غير محله ، ذلك أن هذا الاقرار صدر من اثنا افراد أسرة محمد علي الذين صودرت اموالهم بمقتضى قرار مجلس تصفية الثورة الصادر في ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٢ ، وقد نصت المادة الرابعة من القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن اموال أسرة محمد علي المصادرة على أن « التصرفات التي يكون أحد أطرافها شخصا ممن يمتلكون شيئا من الاموال المصادرة والتي لم يتم تنفيذها ، والتصرفات التي أبرمت بعد ٢٢ من يوليو سنة ١٩٥٢ وتم تنفيذها يجب على كل طرف فيها أن يقدم بيانا عنها الى رئيس ادارة التصفية في الميعاد المشار اليه في المادة الأولى ( خلال ثلاثين يوما من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية ) عن أسماء الأشخاص الذين كانوا يمتلكون الاموال المصادرة او من تاريخ وجود المال تحت يده أي المختين أطول » .

كما نصت المادة الخامسة من القانون المذكور في الكتيبة الاخرى من مقرتها الثابتة على انه لا يجوز عدم الاعتقاد بذلك التصرُّف لذلك كان تاريخها القابل في الفترة من ٢٢ يوليو سنة ١٩٥٢ الى ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٢ وكانت بفسر عوض أو كان فيها غير ملمس وكان المخبون لهم الأشخاص المتقدم ذكرهم .

ونصت المادة ١٢ من ذات القانون على انه لا يكون نافذاً بالنسبة للأموال المصادرة أى حق لا يتقدم صاحبه عليه في الميعاد المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة ١٠ ولو كان مكملاً بتأمين أو مصدر به حكم انتهائى ، ومع ذلك يجوز قبول الطلب المقدم بعد الميعاد المذكور إذا كان عدم تصديقه في ذلك الميعاد بسبب قوة قاهرة أو ظرف استثنائى جدى .  
تقبله اللجنة إذا كان باقى الدائنين لم يسبقوا حقوقهم بسد أو كانوا قد استولوا وبقي من أموال المدين ما يلى بالدين المتقدم عنه الطلب بتسليم الكثر .

وعلى لة حال تسقط كافة الحقوق بالنسبة الى الاموال المصادرة إذا لم يقدم عنها طلب الى اللجنة المذكورة خلال سنة من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية من الأشخاص الذين يمتلكون شيئاً من هذه الاموال المصادرة .

ومن حيث ان الاتوار الهلالية من السيد / . . . . . قد صدر مة في ١٥/٦/١٩٥٢ غمها كان يتم تقديم بيان منه طبقاً للمادة الرابعة من القانون ٦٨ لسنة ١٩٥٢ وذلك خلال ادة المتصوص عليها في الفقرة الاولى منه ، انه والذات ان هذا الطلب لم يتم اطلاقاً الى رئيس لجنة التضحية مع كافة الحقوق القانونية عنه سقط بالنسبة الى الاموال المصادرة اعمالاً لنص الفقرة الاخيرة من المادة ١٢ من القانون المذكور ، ويعين لذلك لجراجه ومخرج التمويل على ما جاء به خاصية بتجديد جميع الخواتم ، وتكون الحكة تد جديها الصواب اذ يكتند اليه ركونا كلياً في تصديق هذه الحصة اذا كان يتمين عليها منهم التمويل عليه وتبديد هذه الحصة على اسس ما يقضى به القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ .

ومن حيث أن المادة الثانية من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢  
بالمقتضى نظام الوقف على غير الخيرات المعدل بالقانون رقم ٣٤٢ لسنة  
١٩٥٢ تنص على أنه « يعتبر منتهيا كل وقف لا يكون مصرعه في الحال  
مخصصا لجهة من جهات البر » فإذا كان الواقف قد شرط في وقفه  
لجهة بر خيرات أو مرتبات دائمة معينة المقدار أو قابلة للتعيين مع صرف  
بإثني الربع إلى غير جهات البر اعتبر الوقف منتهيا فيما عدا حصة  
شائعة تضمن عليها الوفاء بنفقات تلك الخيرات أو المرتبات ، ويتبع  
في تفسير هذه الحصة وانرازاها أحكام المادة ٤١ من القانون رقم ٤٨  
لسنة ١٩٥٦ بأحكام الوقف الا بالنسبة الى غلة الاطيان الزراعية فتكون  
غلتها هي القيمة الاجارية حسبما هي مقدرة بالرسوم بقانون رقم ١٨٧  
لسنة ١٩٥٢ الخالص بالاصلاح الزراعي .

وإذا كانت حصة الخيرات في الوقف موضوع النزاع اطيانا زراعية  
فإن تقديرها أو انرازاها يكون على النحو المبين في الفقرة الاخيرة من المادة  
الثالثة من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المتعلق الذكر رأى على أساس  
٢ اعتبار غلتها هي القيمة الاجارية حسبما هي مقدرة بالرسوم بقانون  
رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الخالص بالاصلاح الزراعي .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان الحكم الصادر من محكمة  
القاهرة الابتدائية للاحوال الشخصية الدائرة ٢٩ تصرفات في ١٢ من يونية  
سنة ١٩٥٧ قد جانيه الصواب فيما قضى به من فبروز وتجنب حصة  
الخيرات المشروطة في وقف المرجومة . . . . . بساحة  
تقديرها ٢٩ مدانا استنادا الى الاقرار الصادر من السيد / . . . . .  
بقرير ١٥/٦/١٩٥٢ ، وأنه يتمعين تحديد حصة الخيرات في  
الوقف المذكور على أساس ما جاءه بالفقرة الاخيرة من المادة الثانية  
من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ المضافة بالقانون رقم ٣٤٢  
لسنة ١٩٥٢ .

قاعدة رقم ( ٣١٧ ) .

المبدأ :

القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن اموال أسرة محمد علي المصادرة المعمول باحكامه يقتضى القانون رقم ٦٤٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن الاموال المصادرة من محبكي الثورة و اموال الاحزاب المتحيلة — الطعن في قرار ادارة التصفية يجب ان يرفع الى اللجنة الابتدائية خلال ثلاثين يوما من تاريخ الايلاغ بالتقدير والا اصبح تقدير الادارة نهائيا — الميعاد المذكور لا ينقطع برفع الامر مباشرة الى اللجنة العليا المتصوص عليها في المادة ١١ .

ملخص الفتوى :

مضى كان اصحاب الشأن — في الحالة المروضة — لم يلتزموا في طعنهم على قرار ادارة التصفية طريق التقاضي السليم كما رسمه القانون ، حيث لم يتجهوا الى تضييق به المادة بالسبعية . مع القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٢ وجمعية على المادة بالسبعية من القانون رقم ٦٤٨ لسنة ١٩٥٢ . ان يرفع الى اللجنة الابتدائية في المدة المخصصة من وقت الايلاغ خلال ثلاثين يوما من تاريخ ايلاغهم بالتقدير وذلك للتصديق عليه ، ولا يصح بتسليم ادارة التصفية نهائيا وانما يحاول من قبل يرفع الامر تقاضي الى اللجنة العليا به التي لا تمتنع اخضاعها لتقاضيها بل هو الوضع لعل لتقاضي ادارة التصفية في الموضوع ولما تناوله من تعديل يفتقر منه والحق في هذه الحالة لتعديل الفسخ ، لا يبعد المثابة لا يقبل طرح الامر في شأنه على اللجنة الابتدائية كما لا يجوز التعميد عليه من اية سلطة اخرى بعد صيرورته نهائيا بنوات الميعاد المقرر للتظلم منه وهو الذي لا يقطعه اخضاع طريق تقاضي غير متاح من القانون امام جهة لا ولاية لها بنظره ابتداء . باية صفة وفي غير الشك كل المتطلب تملونا .

هذا كتبت الاجماليات والامور التي رسمها ونص عليها الشرع في جميع وص التظلم من قرارات ادارة التصفية . هذا التظلم تقضي على تقاضي بتوجيه بتصيل وجن سب البعالة وما لا ترخص فيه ،

وكان قرار اللجنة العليا قد وقع معييا على ما سلف البيان ولم يجد من الأسباب ما ينال من صواب رأى الجمعية العمومية السابق إبدائه في هذا الموضوع .

لذلك انتهى الرأى الى تأييد فتاواها السابق مسدورها في هذا الموضوع بجلستها المنعقدة في ١١ من نوفمبر سنة ١٩٩٤ ، والتي خلصت إليها الى أن قرار ادارة التصفية بأن همسة السيدة . . . . . في شركة هلال موتورز خلفعة للمصارفة على اساس القينة التي تدرسه لها ، يعتبر قرارا تهاليا وأجبه التتيد .

( ملف ٢/١/٩٥ - جلسة ١٩٩٦/٧/٣٠ )

قائمة رقم ( ٢١٨ )

المبحث :

القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن اموال أسرة محبت على المصادرة - اللجنة القانونية المشكلة بقرار وزير العدل نظيدا للمادة ٩ من هذا القانون - من لجنة التتالية ذات الاختصاص الخاص القرب الى المحكمة للتظلمة منها الى اللجنة - اللجنة العليا المخصوصة وفيه في التتالية ٢٤ ليست جهة استئناف او درجة ثانية بالتصنيف الى اللجنة التتالية - من جهة الرسمية اسند اليها القانون التتالية بالتصنيف - نظر اللجنة العليا في القرار بفترة فوق استئناف محكمة العرض على اللجنة الابتدائية - يعمل قرار اللجنة العليا بحجة الى حجة التتالي .

ملخص الفتوى :

سبق للجمعية ان انتهت بجلستها المنعقدة في ١١ من نوفمبر سنة ١٩٩٤ الى أن اللجنة القانونية المشكلة بقرار من وزير العدل عملا لنص المادة التاسعة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن اموال أسرة محبت على المصادرة الممول بإحكامه في خصوص الاموال المصادرة بموجب الاحكام الصادرة من محكمة التوزة وكذا اموال الاجزاب المنحلة بمقتضى احكام القانون رقم ١٩٨ لسنة ١٩٥٣ بشأن الاموال



المصارعة من محكمة الثورة وأموال الأحزاب المنحلة في لجنة ابتدائية ذات اختصاص قضائي اقرب الى المحكمة الخامسة بقا الى اللجنة لا تكون تشكيلها كله من عناصر قضائية ، وأن اللجنة العليا المنصوص عليها في المادة ١١ من القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٢ المنشأ اليه لا تمد جهة استئناف أو درجة ثانية من درجات التقاضي بالنسبة الى اللجنة الابتدائية المذكورة ، ذلك ان الاستئناف لا يرتب بحسب امسليه وبحكم طبيعته تلقائيا ، وانما ينال لاسره بتدخل الخصوم وارادتهم ، وليس الحال كذلك بالنسبة الى اللجنة العليا حيث يوجب القانون — بغير توجيه على طلب من أي ذوى الشأن — احالة قرارات اللجنة الابتدائية اليها خلال سبعة ايام من تاريخ صدورها لتليق هذه القرارات أو تعديلها أو الغائها ، الامر الذي يؤول من اللجنة العليا بالنسبة الى اللجنة القانونية الابتدائية حجة رئاسية اسند اليها القضاة اختصامها بالتصديق والمراجعة يتعد باوضاع خاصة وهذه المراجعة يجب ان ترد على قرار مدير من اللجنة الابتدائية المختصة بعدم استئناف مرحلة النزاع عليها ، وهي مرحلة اسلمية وضرورية لازمة لممارسة سلطة التصديق والمراجعة بحيث اذن يؤول النزاع الى اسما وببشارة باللجنة العليا صلحية هذه السلطة دون استئناف مرحلة المبرض على اللجنة الابتدائية ، كل قرار اللجنة العليا في النزاع مجبى الى درجة الانهال لتسليمه عندئذ بعين عدم الاجتماع الصريح — وكان في ذلك — في الوقت ذاته ، تقويت لاتباع طريق التبراع العلني الذي رسمه القانون .

( فتوى ٧٧١ - في ٢٠/٧/١٩٦٦ )

### قاعدة رقم ( ٢١٩ )

#### المادة :

اللجنة القانونية الاموال المصارعة واللجنة العليا الاموال المصارعة  
المصارعة تضمينان في خصومتهم قرار اللجنة العليا الاموال المصارعة  
وان كان نسبيًا غير قابل لأي طعن الاستئناف المادة ٢٤١ من قانون  
الوظائف رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٦٨، يجوز الطعن استئناف القرار في  
( ٤٦ - ج ٥ )

الاختصاص ببحث التماس اعادة النظر من حيث الشكل او الموضوع  
ينعقد لهذه اللجنة .

#### ملخص الفتوى :

١٨ بتاريخ ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ صدر قرار مجلس قيادة  
الثورة باسترداد اموال الشعب وممتلكاته من أسرة محمد علي وذلك  
بمصادر اموال وممتلكات هذه الأسرة وكذلك الاموال والممتلكات التي  
آلت عنهم الى غيرهم عن طريق الوراثة او المصاهرة او القرابة ،  
كما صدر بعد ذلك القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن اموال أسرة  
محمد علي ونصت المادة التاسعة منه على ان « تشكل بقرار من وزير  
العدل لجنة او اكثر برئاسة احد رجال القضاء الوطنى بدرجة  
مختار ومعدوية اثنين احدهما يكون نائباً بمجلس الدولة وثنائهما  
احد رجال القضاء الوطنى بدرجة وكيل محكمة ويختار الاول والثالث  
وزير العدل ويختار الثانى رئيس مجلس الدولة » .

وتختص هذه اللجنة بالفصل في كل طلب بدى او ادعاء بحق  
قبل اى شخص من شملهم قرار ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ وفي كل  
منازعة خاصة باى تصرف من التصرفات التى يكون الأشخاص الذين  
شملهم القرار المذكور طرفاً فيها وكذلك في كل منازعة في دين لهؤلاء  
الأشخاص قبل الغير .

كما تختص بنظر كل طلب خاص بتنفيذ حكم انتهائى صدر ضد  
احد من هؤلاء الأشخاص قبل ٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ .

وبوجه عام تختص هذه اللجنة بالنظر في كل نزاع يتعلق  
بالأموال المصادرة .

وتبعت المادة ٢٠ من القانون « ان « تقدم الطلبات الى اللجنة المشكل  
اليها في المادة المنبثقة بدون رسوم قضائية خلال ٦٠ يوماً من تاريخ  
النشر في الجريدة الرسمية من أسماء هؤلاء الأشخاص الذين يملكون شيئاً  
من الأموال المصادرة .

ويرفع الطلب الى رئيس اللجنة من اصل وصور بعدد الخصوم  
وبيين فيه موضوع الطلب واسانيده ويؤشر رئيس اللجنة على الطلب  
بتحديد موعد الجلسة او يخطر به الخصوم بالطريق الادارى .

وتتبع اللجنة فيها عدا ذلك احكام قانون المرافعات في نظر  
الدعوى واصدار حكم فيها الا اذا رأت اللجنة مسوغا للخروج  
على تلك الاحكام .

وتنص المادة ١١ على ان « يحال قرار هذه اللجنة خلال  
سبعة ايام من تاريخ صدوره الى لجنة عليا تشكل بقرار من مجلس  
قيادة الثورة » ولهذه اللجنة العليا ان تصدر قرارا بتأييد قرار  
اللجنة الابتدائية وبتعديله او بإلغائه ويكون قرارها غير قابل  
لأى طعن » .

وتسير اللجنة في نظر الطلبات التي تحصل اليها وفقا للاجراءات  
التي تراها .

وتنص المادة ١٢ على انه « لا يكون نافذا بالنسبة للأموال المصادرة  
أى حق لا يقدم صاحبه طلبه في الميعاد المنصوص عليه في الفقرة  
الاولى من المادة ١٠ ولو كان مكولا بتأمين او صدر به حكم انتهائى » .

ومع ذلك يجوز قبول الطلب المقدم بعد الميعاد المذكور اذا  
كان يمكن تقديمه في ذلك الميعاد بسبب قوة قاهرة او ظرف استثنائى  
جذى تقبله اللجنة ...

وعلى أية حال تستعط كلغة الحقوق بالنسبة للأموال المصادرة  
اذا لم يقدم منها طلب الى اللجنة المذكورة خلال سنة من تاريخ النشر  
في الجريدة الرسمية من الأشخاص الذين يتكون شيئا من الاموال  
المصادرة .

وتنص المادة ١٤ على انه « استثناء من حكم المادة ١٢ من قانون  
نظام القضاء والمبادئ ٣ و ١٠ من قانون مجلس الدولة لا يجوز للحكم  
على اختلاف اتوأمنها ودرجاتها سماع الدعوى المتعلقة بالأموال التي

صدر قرار مجلس قيادة الثورة في ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٣  
بمصادرتها .

ومن حيث ان مفاد هذه النصوص ان اللجنة القانونية للأموال  
المصادرة المشكلة طبقاً للمادة التاسعة المشار اليها واللجنة العليا  
المشكلة طبقاً للمادة العاشرة سالفه الذكر انما تتصلان في اختصاصه  
وتتضمن هذه الخصومة اجراءات متعددة يقوم الخصوم ببعضها وتقوم  
اللجنةان ببعض الآخر وتنتهي بصحور قرار نهائي غير قابل لأي طعن.  
امام أية جهة قضائية أو ادارية ، ومن آثار الخصومة بالنسبة للخصوم  
انها تولد حقوقاً والتزامات فيما بينهم ، فمن حق الخصم ان تنظر  
دعواه وتحقق ويقتضي فيها طبقاً للقواعد التي رسبها القانون ، ومن  
واجبه ان يقوم بالاجراءات التي نص عليها القانون كل في مناسبتها  
والا سقط حقه فيها ، ومن بين هذه الواجبات ان يقدم للمحكمة ما لديه  
من مستندات . . .

ومن حيث ان القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ وأن سلخ هذه  
المستندة من قاضيها الطبيعي وهو المحاكم الا انه استند اختصاص  
النصيحة فيها ابتداء الى لجنة تشكل كلها من عناصر قضائية مخططة  
من القضاة العيادي والقضاء الاداري وتتبع احكام قانون المرافعات  
في نظر الدعاوى وامدار حكم فيها الا اذا رأت مسوغاً للخروج  
عليها . . .

ومن حيث أنه ولئن كان القانون سالف الذكر قد جعل قرار  
اللجنة العليا نهائياً غير قابل لأي طعن الا انه طبقاً للمادة (٢١)  
من قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ لا يخفى انهم انما يعيدوا  
النظر في الاحكام المصادرة بصفة انتهائية في الاجال الآتية :

- ١ - اذا وقع من الخصم غش كان من شأنه التأثير في الحكم .
- ٢ - اذا حصل بعد الحكم اقرار بتزوير الاوراق التي بنى عليها  
او قضى بتزويرها .
- ٣ - اذا كان الحكم قد بنى على شهادة شاهد قضى بعد صدور  
عيانها مزورة .

- ٤ — إذا حصل التماس بعد صدور الحكم على أوراق قاطعة في الدعوى كان خصمه قد حال دون تنديبها .
- ٥ — إذا قضى الحكم بشيء لم يطلبه الخصوم أو بأكثر مما طلبوه .
- ٦ — إذا كان منطوق الحكم مناقضا لبعضه لبعض .
- ٧ — إذا صدر الحكم على شخص طبيعى أو اعتبارى لم يكن مثالا تمثيلا صحيحا في الدعوى وذلك فيما عدا حالة النيابة الاتصائية .
- ٨ — لمن يعتبر الحكم الصادر في الدعوى حجة عليه ولم يكن قد تدخل أو تدخل فيها بشرط اثبات غش من كان يمثل أو توأطئه أو أهمله بالجسيم .

وتنص المادة ٢٤٢ على أن « ميعاد التماس أربعين يوما ، ولا يبدأ في الحالات المنصوص عليها في الفقرات الأربع الأولى من المادة السابقة إلا من اليوم الذى ظهر فيه الغش أو الذى أثر فيه بالتزوير باماله أو حكم بثبوته أو الذى حكم فيه علي شاهد الزور أو اليوم الذى ظهرت فيه الوثيقة المجتزأة .

ويبدأ الميعاد في الحالة المنصوص عليها في الفقرة السابعة من اليوم الذى يعلن فيه الحكم من يمثل المحكوم عليه تمثيلا صحيحا .

ويبدأ الميعاد في الحالة المنصوص عليها في الفقرة الثامنة من اليوم الذى ظهر فيه الغش أو التواطؤ أو الإهمال الجسيم .

ومن حيث أن جواز التماس إعادة النظر في القرارات الصادرة من اللجنة العليا للأموال المصادرة طبقا للمادة ٢٤١ من قانون المرافعات هي مسألة ينمقد الاختصاص في شأنها لهذه اللجنة وهي التي لها أن تتحقق من توفر حالة من الحالات التي تجيز التماس ومن عزم التماس في الميعاد .

إذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى الاختصاص ببحث الطلب المقدم من السيدة / ..... لا إعادة النظر في قرار اللجنة العليا للأموال المصادرة ينمقد لهذه اللجنة سواء من حيث الشكل أو الموضوع .

( ملف ٤/١٥ — جلسة ١٧/١/١٩٧٠ )

## الفصل الثاني

### الأموال المصادرة بأحكام من محكمة الثورة

قاعدة رقم ( ٢٢٠ )

المبدأ :

الأموال المصادرة بمقتضى الاعلان الصادر من القائد العام للقوات المسلحة وقرار مجلس الثورة وأحكام محكمة الثورة - أراضى الحدائق وأراضى المباني الداخلة في حدود المدن من هذه الأموال المصادرة - نص الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن توزيع الأراضى الزراعية المصادرة على صغار المنتجين معدلة بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٠ على اعتبار الأراضى الزراعية والأراضى البور المصادرة مستولى عليها من تاريخ مصادرتها مع استثناء أراضى الحدائق وأراضى المباني الداخلة في حدود المدن - شمول هذا الاستثناء للاستيلاء والتوزيع كليهما فلا تعتبر أراضى الحدائق والمباني المدنية مستولى عليها من تاريخ المصادرة - سلطة وزارة الخزانة في التصرف فيها الى الإيرادات العامة للدولة طبقاً لأحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٦ - حصيلة إيرادات أراضى الحدائق والمباني بالمدن - إيلوتها لوزارة الخزانة منذ تاريخ المصادرة دون الإصلاح الزراعى ما دامت لا تعتبر خاضعة للاستيلاء .

ملخص الفتوى :

لوزارة الخزانة سلطة التصرف فى الأموال المصادرة وإضافة إيراداتها وحصيلة التصرف فيها الى الإيرادات العامة للدولة وذلك طبقاً لأحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٦ ومن بين الأموال المثلر اليها مساحة كبيرة من أراضى الحدائق وأراضى المباني الداخلة فى حدود المدن .

وكانت الوزارة قد اتفقت مع هيئة الإصلاح الزراعى أن تتولى إدارة الأراضى الزراعية المصادرة - ومن ضمنها أراضى الحدائق -

لحساب وزارة الخزانة مقابل ١٠٪ من ريعها ثم صدر بعد ذلك القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٩ المعدل بقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٠ وقضى بتوزيع الأراضي الزراعية والأراضي البور المصادرة على صغار الفلاحين على أن يؤدي التعويض عنها وفقا لأحكام الرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ وقد اعتبرت هذه الأراضي مستولى عليها من تاريخ مصادرتها واستثنى من التوزيع أراضي الحدائق وأراضي المباني الداخلة في حدود المدن .

وفي شهر يونية سنة ١٩٦٠ عرضت وزارة الإصلاح الزراعي على وزارة الخزانة بيع هذه الحدائق للجمعية التعاونية للإصلاح على أن يكون البيع من تاريخ بدء المصادرة ، غير أنه بعد مناقشة هذا الاقتراح واثناء قيام لجنة مشتركة من الوزارتين للحاسبة على ريع أراضي الحدائق وتحقيق مساحتها التي اخطف فيها ، قبلت وزارة الإصلاح الزراعي باستطلاع الرأي في موضوع هذه الحدائق فمات للجنة الثالثة بالقسم الاستشاري للفتوى والتشريع أن أراضي الحدائق وأراضي المباني الداخلة في حدود المدن تعتبر مستولى عليها من تاريخ مصادرتها ومن ثم تكون إيراداتها من حق الإصلاح الزراعي .

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشاري للفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ٢٧ من يونية سنة ١٩٦٢ فاستجاب لها أن المادة الأولى من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن توزيع الأراضي الزراعية المصادرة على صغار الفلاحين معلة بقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٠ تنص على أن « توزع الأراضي الزراعية والأراضي البور التي صودرت بقتضى الاعلان الصادر من القائد العام للقوات المسلحة وبقرار مجلس قيادة الثورة وكذلك بقتضى الأحكام الصادر من محكمة الثورة على صغار الفلاحين ويؤدي التعويض عنها وفقا لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه » .

وتعتبر هذه الأراضي مستولى عليها من تاريخ مصادرتها ويستثنى من هذا التوزيع أراضي الحدائق وأراضي المباني الداخلة في حدود المدن .

«ويجوز الاستثناء المصنوع من عينه في الفقرة الثانية من المادة ١٩٠ من القانون رقم ١٩٠ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه استثناء الأراضي المنكورة في تلك الفقرة من التوزيع ومن الاستثناء أيضاً فلا يعتبر هذه الأراضي من تاريخ إصدارها شأنها في ذلك شأن سائر الأراضي الواردة في الفقرة الأولى من تلك المادة ، كما أنها لا توزع على صغار الفلاحين ، ~~هذه~~ وهذا النظر .

أولاً : ان عبارة « ويستثنى من التوزيع اراضي الحدائق وارضى المباني » الخ « لا تنيد قصر الاستثناء على التوزيع دون الاستيلاء عليها ذلك ان هذه العبارة وردت في نص المادة الأولى من القانون رقم ١٩٠ لسنة ١٩٥٩ المشار إليها ولم يكن هذا القانون وقت صدوره ينظم الاستيلاء على الاراضي وانما كان ينظم توزيعها فحسب اذ كانت الفقرة الثانية من تلك المادة تنص على انه « يستثنى من التوزيع أراضي الحدائق وارضى المباني الداخلة في حدود المدن » ثم استبدل بها النص الاتي « وتعتبر هذه الاراضي مستولى عليها من تاريخ إصدارها ويستثنى من التوزيع اراضي الحدائق وارضى المباني الداخلة في حدود المدن » . ومن ثمة ان عبارة « ويستثنى من التوزيع .. الخ » لم يكن مقصودا بها قصر الاستثناء على التوزيع وانما هو استثناء للمسلمين من حكم المادة الأولى بانها لم تكن تنظم سوى توزيع الاراضي التي ان عدلت بقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٠ فتمت الاستيلاء عليها .

ثانياً : ان عبارة « وتعتبر هذه الاراضي مستولى عليها من تاريخ إصدارها » لم يكن مقصودا بها كلمة الاراضي التي صدرت بها فيها اراضي الحدائق وارضى المباني ، والا لما اضيفت هذه العبارة بين القامدة العامة التي وردت في الفقرة الأولى التي تقضى بتوزيع الاراضي المصادرة وبين الاستثناء الوارد عليها والذي يقضى بعدم توزيع الحدائق والمباني ولكن الأولى ان ترد هذه العبارة كفقرة مستقلة في نهاية المادة فتشمل الاراضي الخاضعة للقاعدة العامة والمستثناء من الخسوع لها ، ومن ثمة ان المقصود بهذه الاراضي التي توزع أو التي كانت قد وزعت بالفعل وقت صدور القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٦٠ وهو ما كشفت عنه المذكرة الايضاحية لهذا القانون اذ جاء بها -



بعد أن استعرضت نصوص القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه — أنه .. ولما كانت هذه الأراضي قد تم توزيعها بوائقة السيد / رئيس الجمهورية ضمن الأراضي المستولى عليها بالتطبيق لأحكام القانون - الإصلاح الزراعي ووافقت وزارة الخزانة بكتلتها المورخ ١٩٥٨/٧/٣١ على أن يؤدي التعويض عن هذه الأراضي مستندات إلى إدارة تصفية الأموال المصادرة للزام الهيئة العامة للإصلاح الزراعي ببيع هذه الأراضي مع استيفاء إدارة التصفية لبوائق البندات ، للنصوص عليها قانوناً من تاريخ المصادرة . لهذا رأى أصفه مقرة جديدة بالمادة الأولى من هذا المشروع تقضى بأن يكون استيلاء الهيئة العامة للإصلاح الزراعي على هذه الأراضي من تاريخ مصادرتها . وينتقل من ذلك أن المشرع قصد أن يعتبر الأراضي المزبورة مستولى عليها من تاريخ مصادرتها ، ولما كانت أراضي الحدائق والمباني مستثناءة من التوزيع بقائها تعتبر مستثناءة أيضاً من الاستيلاء .

**النتيجة :** الاستثناء الوارد في الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٩ المشار إليها يشمل أراضي الحدائق وأراضي المباني الداخلية في حدود المدن وإذا أجاز أن يسند إلى الإصلاح الزراعي إدارة الأعيان المصادرة بما فيها الحدائق لا يجوز أن يشمل ذلك أراضي المباني لأنها تخرج أصلاً عن اختصاص الإصلاح الزراعي ، ومن ثم فإن القول بأن الاستثناء مقصور على التوزيع دون الاستيلاء يترتب عليه استيلاء الإصلاح الزراعي على أراضي البناء .

لهذا انتهى رأي الجمعية إلى أن أراضي الحدائق والمباني المصادرة الداخلة في حدود المدن تعتبر مستثناءة من الاستيلاء والتوزيع . ومن ثم يحق لوزارة الخزانة أن تطالب ببيع هذه الأراضي من تاريخ مصادرتها .

قاعدة رقم ( ٢٢١ )

المبدأ :

يصدر حكم من محكمة الثورة بمصادرة كل ما زاد من اموال وممتلكات أحد الأفراد عما ورثه شرعا لصالح الشعب — مطالبة ادارة تصفية الاموال المصادرة بمصلحة المساحة موافقتها بقيمة التعويض المستحق عن قطعة ارض كانت مملوكة للسيد المذكور — صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦٠ بالعمو عن بعض العقوبات — نصه في مادته الاولى على ان يعنى عن باقى العقوبات المحكوم بها من محكمة الثورة ومن محكمة القدر وعن كافة الآثار والعقوبات التبعية المترتبة عليها وذلك بالنسبة للأشخاص المبينة اسمائهم فى الكشف المرافقة لهذا القرار — ورود اسم السيد المذكور ضمن من شملهم قرار العفو — سريان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦٠ المشر اليه على مبلغ التعويض المستحق عن قطعة الارض والذي لم تتم بمصلحة المساحة بإرساله الى ادارة تصفية الاموال المصادرة — استحقاق السيد المذكور لهذا التعويض .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦٠ بالعمو عن بعض العقوبات تنص على ان « يعنى عن باقى العقوبات المحكوم بها من محكمة الثورة ومن محكمة القدر وعن كافة الآثار والعقوبات التبعية المترتبة عليها وذلك بالنسبة الى الاشخاص المبينة اسمائهم فى الكشف المرافقة » وقد ورد اسم السيد / ..... ضمن الاسماء الواردة بالكشف المشر اليها .

ومن حيث ان المادة الثالثة من القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ فى شأن اموال أسرة محمد على المصادرة ( الذى تسرى احكامه على الاموال المصادرة من محكمة الثورة بمقتضى المادة ٦ من القانون رقم ٦٤٨ لسنة ١٩٥٣ ) قد حددت طريقة تنفيذ المصادرة بالنسبة الى الديون المستحقة للمصادرة اموالهم فاجب على المدين ان يودع الدين الذى قدم بيانا عنه ( وفقا لحكم المادة الثانية والثالثة من القانون رقم ٦٤٨

لسنة ١٩٥٢ ) خزانة الجبهة التي بينها له رئيس ادارة التصفية بكتاب موسى عليه مصحوب بمسلم الوصول وذلك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ ارسال هذا الكتاب اليه .

ومن حيث أنه يبين من الواقع ان ادارة تصفية الاموال المصادرة حررت كتابها رقم ١٢٢٩١ المؤرخ ١٩٥٩/١٢/١ الى ادارة نزع الملكية بمصلحة المساحة وطلبت موافقتها بقيمة التعويض المستحق عن قطعة الأرض المشار اليها وذلك بموجب شيك لانن ادارة التصفية وحتى الان لم تتم مصلحة المساحة بارسال قيمة التعويض الى ادارة التصفية ، وعلى ذلك لا تكون عقوبة المصادرة قد نفذت بالنسبة الى قيمة التعويض المشار اليه ومن ثم يشملها قرار العفو . يؤكد ذلك ما أتت به قوانين المصادرة المتعاقبة من احكام فعندما صدر القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن اموال أسرة بحد على المصادرة ( وهو يبرى على الاموال المصادرة من محكمة الثورة بموجب المادة ٦ من القانون رقم ٦٤٨ لسنة ١٩٥٢ نص على الزام كل شخص تحت يده شيء من الاموال او الممتلكات المصادرة ، بتقديم بيان عنها الى رئيس ادارة التصفية ( م ١٣ ) وعلى الزام كل شخص مدين لاحد الأشخاص الذين كانوا يمتلكون الاموال المصادرة أن يقدم الى رئيس ادارة التصفية بيانا بها في ثبته من دين وملحقته هذا الدين ( م ٢ ) وعلى الزام مقدم البيان بتسليم ما قدم عنه بيانا وعلى رئيس ادارة التصفية تسليم هذه الاموال والممتلكات بالطريق الإداري ( م ٢ ) وعلى كل مدين لاحد الأشخاص الذين يمتلكون شيئا من الاموال أن يودع الدين الذي تقدم عنه بيانا خزانة الجهة التي يعينها له رئيس ادارة التصفية ( م ٢ ) ونص المادة ١٧ من القانون المشار اليه على أن « تنشأ ادارة تصفية الاموال المصادرة . وتختص بإدارة الاموال المصادرة وتصفياتها » ثم صدر القانون رقم ٦٣٤ لسنة ١٩٥٣ في شأن ادارة التصفية ونص على أن يكون لادارة تصفية الاموال المصادرة الشخصية الاعتبارية ويكون لها ميزانية مستقلة وتكون تحت اشراف وزير العدل ( م ١ ) وتختص علاوة على اختصاصاتها المبينة في المادة ١٧ من القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ بإدارة تصفية الاموال المصادرة بمقتضى الاعلان الصادر

نفي ١٧ من فبراير سنة ١٩٥٣ في شأن الأموال المصادرة من محكمة الثورة وأموال الأحزاب المنحلة وتضمن أحكامها مماثلة لما ورد في القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ من الالتزام بتقديم بيان بالأموال والالتزام بتقديم بيان بالديون ثم صدر القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٥ في شأن الأموال المصادرة من مجلس قيادة الثورة ونص على أحكام مماثلة. فقرر الالتزام بتقديم بيان عن الأموال المصادرة والالتزام بتقديم بيان عن الديون والزام كل شخص يكون تحت يد بأية صنفه كانت شيء من الأموال أو الممتلكات المشار إليها بتقديم البيان المنصوص عليه في هذا القانون .

ووجه الاستدلال بالنصوص السابقة في أنها بينت كيفية تنفيذ عقوبة المصادرة حتى بالنسبة إلى الديون وبينت أن الذي يقوم بتخصيلها إدارة تصفية الأموال المصادرة وأنه ما لم تسلم الأموال والديون نملاً إلى الإدارة المذكورة فلا يمكن القول بأن عقوبة المصادرة قد نفذت ، ذلك أن الأمر يمر بمرحلتين الأولى صدور الحكم بالمصادرة والثانية تنفيذ عقوبة المصادرة والقول بأنه بمجرد صدور الحكم تعتبر الديون محسلة قول غير صحيح حتى ولو كان الدين هو إحدى المصالح الحكومية ذلك أن الشارع قد حدد إدارة معينة هي « إدارة تصفية الأموال المصادرة » ونلط بها اختصاص إدارة تصفية الأموال المصادرة فليس لجهة أخرى غيرها اختصاص. تحصيل تلك الديون حتى ولو كانت في ذمة الحكومة وعلى ذلك فإن الدين الذي في ذمة مصلحة المساحة ( مبلغ التعويض المستحق عن الأرض المشار إليها ) لا تكون عقوبة المصادرة قد نفذت بالنسبة له ما دامت قيمة الدين لم تسلم إلى إدارة التصفية ومن ثم يشملها قرار العفو عن باقي العقوبات .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية إلى أن أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦٠ بالعفو عن باقي العقوبات المحكوم بها من محكمة الثورة يسرى على مبلغ التعويض المستحق عن قطعة

الأرض التي كانت مملوكة للسيد / . . . . . والبلغ بمساحتها  
٦ س ١١ ط ١١ ف ومن ثم فإن هذا التعويض يكون مستحقاً للسيد  
المذكور .

( ملك ٦٦/٢/٧ — جلسة ١٩٧١/٥/٢٦ )

### قاعدة رقم ( ٢٢٢ )

قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦٠ بالمعفو عن بقى  
المعقوبات المحكوم بها من محكمة الثورة ومحكمة الفدر وعن كافة الآثار  
والمعقوبات التنبية المترتبة عليها بالنسبة لبعض الأشخاص — نطاق  
قرار المعفو المرسوم وفقاً لمصريح نصه ينصرف الى ما بقى من  
المعقوبات المحكوم بها من محكمة الثورة لم يستكمل تنفيذها وكذلك الى  
كافة الآثار والمعقوبات التنبية والمحكوم بها جميعها — الآثار في هذا  
الصدد تختلف عن المعقوبات التنبية وتنصرف الى كافة ما يرتب على  
الحكم ولو لم يصدق عليه وصف المعقوبة التنبية — عقوبة المصادرة  
وهي إحدى المعقوبات المحكوم بها على هؤلاء قد ترتب عليها اموال  
الاموال المصادرة الى الدولة نظراً لمتابعة الآثار فيها بتعلق بالثقة التي  
تاريخ صدور قرار المعفو هو رد ما بقى من اموال المعفو عنهم التي أتت  
الى الدولة بمقتضى حكم المصادرة وكذلك ما استحق من ريع وتوابع من  
تاريخ صدور قرار المعفو .

### بعض الفتوى :

يسمى من الأوراق انه بتاريخ ٢ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ حكمت  
محكمة الثورة على السيد / . . . . . بالأعدام ومصادرة  
ما زاد من امواله وممتلكاته عما ورثه لصالح الشعب ، ثم خفف الحكم  
بتاريخ ٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ وتمصدق عليه من مجلس قيادة الثورة  
واصبح منطوقه « الاشغال الشاقة المؤبدة ومصادرة ما زاد من امواله  
وممتلكاته عما ورثه لصالح الشعب » وقد صدر هذا الحكم استناداً  
الى الأمر الصادر عن مجلس قيادة الثورة بتاريخ ١٦ من سبتمبر

سنة ١٩٥٣ بتشكيل محكمة الثورة وإجراءاتها ، الذى نص فى مادته الثالثة على أن « يعاقب على الأعمال التى تعرض على المحكمة بقوة الأعداء أو الأنفال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة أو السجن أو الحبس المدة التى تقدرها المحكمة ولها أن تقضى فضلا عن ذلك على المتهم بتعويض للخرانة العامة مقابل ما أنفاد من أعمال أو ما ضاع على الخزانة العامة بسببها ، كما يجوز للمحكمة أن تحكم بمصادرة أموال المتهم كلها أو بعضها » .

ويتأريخ ٢ من يونية سنة ١٩٦٠ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦٠ مخضيا النص فى مادته الأولى على أن « يعنى عن بقايا العقوبات المحكوم بها من محكمة الثورة ومحكمة القدر وعن كافة الآثار والعقوبات التبعية المترتبة عليها وذلك بالنسبة للأشخاص المبينة أسماؤهم بالكتيب المرفقة » .

ومن حيث أن نطلق قرار العفو المعروض ونفقا الصريح نصه منصرف الى ما بقى من العقوبات المحكوم بها من محكمة الثورة التى لم يتقبل تنفيذها وكذلك الى كافة الآثار والعقوبات التبعية المترتبة عن العقوبات المحكوم بها وهى جميعها لها سماتها الخاصة وإن سببت بالمستويات الواردة. فى قانون العقوبات وغنى عن البيان أن الآثار فى هذا المسند تختلف من العقوبات التبعية وتصرف الى كافة ما يترتب على الحكم ولو لم يصدق عليه وصف العقوبة التبعية والا لما حرص قرار العفو على النص على الآثار جنبا الى جنب مع العقوبات التبعية .

ومن حيث أن عقوبة المصادرة بوصفها إحدى العقوبات المحكوم بها على هؤلاء قد ترتب عليها إبادة الأموال المصادرة الى الدولة ، وقد ظلت هذه العقوبة بمنجبة لآثارها فيما يتعلق بالملكية الى تاريخ صدور قرار العفو المشار اليه ، ومن ثم فإن العفو وقد أنصب على هذه الآثار يستتبع رد أموالهم ازالة لهذا الأثر نزولا عن أحكام ذلك القرار .

وتأسيسا على ذلك فإن مقتضى تنفيذ قرار العفو هو رد ما بقى من أموال المعنوع عنهم التى آلت الى الدولة بمقتضى حكم المصادرة

وكذلك ما استحق من ريع وثمار من تاريخ صدور قرار العفو ومنها ما تحصل من إجرة العقارات ولو كان المستأجر هو المالك نفسه مخصصا منها المصروفات التي انشفت في تحصيلها وذلك بمرأعة أحكام التقادم بالتطبيق للمادة ١٨٧ و ٣٧٥ مقرة ( ٢ ) من القانون المدني بحسب الأحوال .

أما فيما يتعلق بالأموال التي تصرف فيها الدولة للغير تصرفا نافلا للملكية فإنه يتعين بالنسبة لها التفرقة بين حالتين :

**الأولى :** تتناول ما تم التصرف فيه قبل صدور قرار العفو ، وهذا التصرف وهو صادر من مالك لا يجوز الرجوع فيه ويقتصر حق العفو عنه على استرداد صافي المقابل الذي حصلت عليه الدولة فعلا لقاء هذا التصرف ، دون الريع والثمار باعتبار أن الدولة في هذه الحالة في حكم الحائز حسن النية .

**الثانية :** تتعلق بالتصرفات الصادرة بعد قرار العفو ، وهذه التصرفات لا تسري في حق المالك الذي ارتفع اثر المصادرة عن ملكه بالعفو ما لم يتعمد جح في استرداد هذه الأموال وثمارها أو ريعها طبقا لقواعد الجحارة يبروطها المنصوص عليها في القانون المدني وعندئذ يترتب له حق قبض النحلة في الحصول على تعويض يقدر بالقيمة السوقية لها في تاريخ البيع وكذلك الأمر بالنسبة لاستحقاق ضرائب الثمر المولدة بقبضه .

هذا وقد بين المعلوم أن رد تلك الأموال عينيا أو التعويض عنها في جميع الأحوال إنما يكون في حدود ما تنفي به قوانين الإصلاح الزراعي المتعلقة وقانون مصادرة أموال أسرة محمد علي وقانون تصنيفية الأوقاف الناشئة من الحراسة بالنسبة إن يكون منهم تد خضيع لأي من هذه القوانين .

ومما يجدر الإشارة إليه أن ما تصرفه عليه الدولة من أراضي زراعية من طريق توزيعها على صغار الفلاحين - استنفاداً لقانون الإصلاح الزراعى وإن كان لا يسجل قرار التوزيع الصادر بشأنها - إلا أن هذا القرار ينتج أثره في حدد نقل الملكية، ويجرد اعتباره من مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى ولو لم يسجل، باعتبار أنه يمثل نظاماً قانونياً خاصاً استحدثه قانون الإصلاح الزراعى بالمغايرة للقواعد العامة في التبليغ . حتى غدا نظاماً عاماً في إنشاء استقرار الملكية الزراعية في مصر .

لذلك انتهى رأى الجمعية المسومة الى أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٦٠ يستلزم الأثر التشريعى على عقوبة المضاربة المحكوم بها على مدين المدين عنهم بما يستتبع رد أموالهم إليهم وفق المخدات والضوابط المشار إليها .

(ملف ٩٠٩/١ - جلسة ٦/٣/١٩٧٥ - ٢٠٢٩٧٥)

### قاعدة رقم ( ٢٢٢ )

#### المادة

أرض الحداث المضاربة بقرار مجلس قيادة الثورة لا تخضع لأحكام الاستيلاء والتوزيع المصوص عليها بالقانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٥٩ - استثناء من ذلك - نص المظرة العامة من المادة الأولى من القانون المذكور - وذلك عند قيام هيئة الإصلاح الزراعى بإداء الربح المخصص من هذه الأرض قبل اقتلاع الأشجار - وفي حالة بيعها يتوزعها أو يبيعها منها - لا وجه لاشتراط ثبوت تاريخ التصرف أو تسجيله لإخضاع الأرض للحداث التي تصرف فيها الملك السابق وشقيقاته للأبناء من الأراضي المضاربة من نطاق الاستيلاء - أساس ذلك - خروج هذه الأراضي من نطاق تطبيق أحكام القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ .

#### ملخص الفتوى :

أن خروج أراضي الحداث المضاربة بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٦ من نطاق تطبيق أحكام الاستيلاء والتوزيع المصوص



عليها في القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٩ وإن لوزارة الخزانة الحق في المطالبة ببيع هذه الأراضي من تاريخ مصادرتها ولقد تبين للجمعية العمومية أنه بتاريخ ٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ تقرر مجلس قيادة الثورة مصادرة ممتلكات أسرة محمد علي والممتلكات التي آلت بنهم الى غيرهم بسبب الارث أو المصاهرة أو القرابة ، وبمقتضى المادة الأولى من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٦ خولت وزارة الخزانة سلطة التصرف في تلك الأموال على أن تضاعف إيراداتها وحصيلتها التصرف فيها الى الإيرادات العامة للدولة ، وبناء على ذلك اتفقت وزارة الخزانة مع هيئة الإصلاح الزراعي على أن تتولى الهيئة إدارة الأراضي المصادر لحساب الوزارة مقابل ١٠٪ من ريعها ، وبمقتضى القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٩ قضى المشروع بتوزيع الأراضي المصادرة بقرار مجلس قيادة الثورة الصادر في ٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ على صغار الفلاحين وفقا لاحكام قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ واستثنى من التوزيع في الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون أراضي الحقائق المصادرة ، وحتى لا تلتزم هيئة الإصلاح بأداء ريع عن الأراضي القابلة للتوزيع من بين الأراضي المصادرة أصدر المشرع القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٠ وقضى بتعديل الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٩ باعتبار تلك الأراضي القابلة للتوزيع مستولى عليها من تاريخ مصادرتها . ومن ثم فإن أراضي الحقائق المصادرة لم تخضع في أي وقت لحكم الاستيلاء ، ولما كانت العبارة في اضعاف وصف الحقائق على الأراضي المصادرة وخروجها وبالتالي من نطاق تطبيق حكم الاستيلاء والتوزيع بحالتها وقت تسلم هيئة الإصلاح الزراعي لها لإدارتها وفقا للاتفاق المبرم بينها وبين وزارة الخزانة بأنه لا يغير من هذا الوصف اقتلاع الهيئة لأشجارها أيا كانت أسباب ذلك ، ومن ثم فإن اقتلاع الأشجار ليس من شأنه أن يؤدي الى خضوع تلك الأراضي لحكم الاستيلاء والتوزيع المنصوص عليه بالقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٩ وبمعا ذلك تلزم هيئة الإصلاح الزراعي بأداء البيع المحصل منها قبل اقتلاع الأشجار وكذلك ثمن ما قبلت بتوزيعه أو بيعه منها .

ولما كانت أراضى الحدائق التى تصرف فيها الملك السابق  
موشققاته للأبناء فى الأراضى المصادرة المستثناء من الاستيلاء والتوزيع  
لغانه لا وجه لاشتراط ثبوت تاريخ التصرف أو تسجيله لأحدهما من  
نطاق الاستيلاء وفقا لأحكام قانون الإصلاح الزراعى رقم ١٧٨  
لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٥ لخروجها من  
نطاق تطبيق تلك الأحكام .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم  
خضوع أراضى الحدائق المصادرة بقرار مجلس قيادة الثورة الصادر  
فى ١٩٥٢/١١/٨ ، والتى اقتطعت هيئة الإصلاح الزراعى أشجارها  
لأحكام الاستيلاء والتوزيع المنصوص عليها بالقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٩  
والتزام هيئة الإصلاح الزراعى بإداء الربيع المتحصل منها قبل اقتلاع  
الأشجار ومن ما باعتها منها الى الهيئة العامة للخدمات الحكومية ، وأنه  
لا يشترط تسجيل التصرف أو ثبوت تاريخه لسريان أحكام المصادرة على  
أراضى الحدائق التى تصرف فيها الملك السابق وشققاته للأبناء  
لخروجها من نطاق تطبيق أحكام قانون الإصلاح الزراعى رقم ١٧٨  
لسنة ١٩٥٢ .

( ملك ٧٨/٢/٧ - جلسة ١٩٨٢/٥/١٩ ) .

قاعدة رقم ( ٢٢٤ )

المبدأ :

عدم قيام ورثة الراسى عليه المزارد بسداد باقى ثمن الأرض  
البيعة - مدة الخمس سنوات التى يجوز للحكومة خلالها استرداد  
الأرض طبقا للبند ثالثا من قائمة شروط الزايدة - لا يسوغ القول  
بأن النية المشتركة للمتعاقدين قد اتجهت الى إسقاط حق الحكومة فى  
استعمال رخصة استرداد الأرض بفوات خمس سنوات على تاريخ التعاقد

الذى تم بفسو المزداد ولم ينفذ الراسى عليه المزداد التزاماته — التبعة الحقيقية للمتعاقدين هى جواز اعمال رخصة استرداد الأرض المبيعة فى ظرف الخمس سنوات التالية لتاريخ عقد البيع الذى توجب قائمة الشروط تحريره بعد سداد الراسى عليه المزداد باقى ثمن الصفقة وملحقاتها — تخصيص تلك الاراضى فعلا للمسجد الذى اقيم عليها — اعتباره مشروعا من المشروعات المتعلقة بالمنافع العامة — اقامة شخص من اشخاص القانون الخاص مسجدا دون الحكومة لا ينفى عنه صفة النفع العام لا سيما وان الدولة قد اقرت قبلم هذا المسجد على ما يستفاد من قرارها القاضى باسترداد الأرض لهذا السبب — رفض طلب الفناء قرار استرداد الأرض ورفض التعويض .

#### ملخص الحكم :

من حيث انه لا خلاف بين الحكم المطعون فيه والظمن على ان ارساء مزايا بيع الأرض موضوع النزاع على مورث المذممين بتاريخ ١٩٥٧/١٠/٢٩ قد تحقق به انتفاء العقد فى شأن بيع هذه الأرض للمورث المذكور ، وانما انحصر الخلاف فى تفسير نص البند ثالثا من قائمة شروط البيع الذى يقضى بأنه « اذ لزم للحكومة فى ظرف الخمس سنوات التالية لتاريخ عقد البيع اى مقدار كان من العقار المبيع لأعمال متعلقة بالمنافع العامة يكون لها الحق فى ان تأخذ ما يلزمها من هذه العقارات بنفس الثمن المبيعة به » . اذ بينما يرى الحكم المطعون فيه أن مدة الخمس سنوات المشار إليها لا تبدأ فى السريان الا من تاريخ عقد البيع النهائى الذى يحرر طبقا لقائمة الشروط بعد سداد باقى الثمن ، فان الظمن يذهب الى ان تلك المدة يبدأ حسابها من تاريخ التعاقد الذى يقوم على توافق للارادتين على البيع والشراء بغض النظر من تاريخ تحرير العقد النهائى أو دفع باقى الثمن .

من حيث أن المبين من قائمة شروط البيع التى تم التعاقد مع مورث المذممين على أساسها أنها تضمنت شروطا خاصة من مقتضاها ان التزام الحكومة بتسليم الأرض المبيعة الذى يقترب فى ثمتها معلقا على اتمام

مقتضى التزامات التعاقد معها في حين أن التزامات الآخر قبل الحكومة بموجب قائمة الشروط تكون واجبة التنفيذ بمجرد اتمام التعاقد ، ومن ثم فمن قبل الوفاء بكامل التزامات الراى عليه المزاى واخصها دفع باقى ثمن الصنفه وملحقاتها لا يمكنه — ورغم حصول التعاقد — المطالبة باسترداد الأرض المبيعة والتمتع بحيازتها أو الحصول على ثمارها أو ريعها أو أى حق آخر من الحقوق المتعلقة بها وبه ، لا يمكنه المطالبة بتحرير عقد بيعها النهائى الذى يخوله الحق بنقل ملكيتها اليه ، بينما تلزمه شروط الزايدة بأن يقوم بسداد باقى ثمن الصنفه وملحقاتها خلال شهرين من تاريخ قبول عطائه أما نقدا أو أن يعقوبة فرضا بضمان العين الراى مزاىها عليه بفائدة ٥ ٪ طبقا لنص البند عاشر من قائمة شروط البيع ، وازاء هذا التباين في ترتيب نفاذ التزامات الطرفين كان التعبير بلفظ « البيع » أو بلفظ « عقد البيع » في المواضع التى وردت بها تلك الالفاظ في قائمة الشروط مقصودا بذاته للدلالة على توافق ارادتين ، وفي مجال استعمال الرخصة المخولة للحكومة في أخذ أى مقدار كان من العقار المبيع في ظرف الخمس سنوات التالية لتاريخ عقد البيع طبقا للبند ثالثا من قائمة شروط الزايدة ، يجب أن يؤخذ في الاعتبار أن أعمال هذه الرخصة في مجالها الزمنى المحدد على الوجه المتقدم أنها يستند الى أوضاع العقد التى استقرت بشروطه — أى بنفاذ التزام الحكومة بتسليم الأرض للراى عليه المزاى تبعها لقيام الآخر بتنفيذ التزاماته أما قبل تنفيذ هذه الالتزامات فإن مركز الراى عليه المزاى يكون معلقا ولا يعلم مصير الأرض المبيعة وما اذا كانت ستظل باقية تحت يد الحكومة كتنتيجة لعدم التنفيذ من جانب الراى عليه المزاى أم أنها ستؤول اليه لوفاؤه بكامل التزاماته وأمام هذه الحالة التى تنطوى على عدم الاستقرار في شأن حال الأرض ومركز التعاقد على شرائها لا يسوغ القول بأن النية المشتركة للتعاقد قد اتجهت الى استقاط حق الحكومة في استعمال رخصة استرداد الأرض بفوات خمس سنوات على تاريخ التعاقد الذى يتم بمرسوم المزاى ولو لم ينفذ الراى عليه المزاى التزاماته بل أن الصحيح في صدور النية الحقيقية للتعاقد هو جواز أعمال رخصة استرداد الأرض المبيعة في ظرف الخمس سنوات

التالية لتاريخ عقد البيع الذى توجب قائمة الشروط تحريره بعد سداد الراسى عليه المزاى باقى ثمن الصفقة وملحقاتها على النص الذى ذهب اليه الحكم المطعون فيه لانه منذ هذه اللحظة - اى تاريخ السداد - يعتبر العقد نافذا على قائمة الشروط ، فيكون اساسا مكنا لطالبة الراسى عليه المزاى بحقوقه وقيدا على الحكومة فى استعمال حقها فى استرداد الأرض بأن يكون ذلك فى النطاق الزمنى المتفق عليه بين الطرفين طبقا للبند ثالثا من قائمة شروط المزايدة ، بما يضيفه ذلك بطبيعة الحال من اقرار هذا الحق للحكومة من باب اولى فى فترة ما قبل سداد كامل الثمن ، وبهذا الفهم تستقيم بنود القائمة التى التزمت فى جميع احكامها جانب الحكومة فى الفترة التى تسبق اتمام الراسى عليه المزاى بتنفيذ التزاماته التعاقدية مؤكدة بذلك أن حصول البيع فى حد ذاته ليس هو المناط فى تسليم الراسى عليه المزاى الأرض المبيعة ثم لحقتها فى استردادها .

ومن حيث أنه ترتيبا على ما تقدم ، ولما ثبت من أن وريثة الراسى عليه المزاى لم يقوموا بسداد باقى ثمن الأرض المبيعة الا فى عام ١٩٧٢ ومن ثم فإن مدة الخمس سنوات التى يجوز للحكومة خلالها استرداد الأرض طبقا للبند ثالثا من قائمة شروط المزايدة لا تكون قد اقتضت فى تاريخ صدور القرار الوزارى القاضى باستردادها فى ١٩/٥/١٩٧٣ نظرا لما استبان من أن واقعة ابرام التعاقد برسو المزاى على مورث المدين بتاريخ ٢٩/١٠/١٩٥٧ ليست هى الواقعة المتيدة فى تطبيق حكم البند ثالثا آنف الذكر .

ومن حيث أنه لا وجه للنص على قرار استرداد الأرض بمقولة يخالفته للشروط الموضوعية للاسترداد حسبها نص عليها البند ثالثا من قائمة الشروط ، ذلك لأن الاسترداد قد تم بعد أن تبيأت الظروف الموجبة له بتخصيص تلك الأرض لمعلا للمسجد الذى اقيم عليها فاصبحت لازمة بالضرورة لاعمال متعلقة بالمنافع المصلحة بالمعنى المقصود فى البند ثالثا المشار اليه ، ولا يتعارض ذلك مع قيام جمعية المحافظة على القرآن الكريم والخدمات الاجتماعية بمصر القديمة - وهى من

٣ أشخاص للقانون الخاص — بإقامة هذا المسجد دون الحكومة لأن اعتبار مشروع ما من المشروعات المتعلقة بالمنافع العامة منوط بكون المشروع ذاته من المشروعات ذات النفع العام ومن ثم فإن اقامة الجمعية مسجد على أرض النزاع لا ينفي عنه صفة النفع العام لا سيما وإن الدولة قد أقرت قيام هذا المسجد على ما يستفاد من قرارها القاضي باسترداد الأرض لهذا السبب . أما ما ورد في قرار الاسترداد عن بيع الأرض للجمعية المذكورة لقاء الثمن الأساسي الذي بيعت به لمورث المدعين فلا يعدو أن يكون تنظيما قانونيا خاصا لمعالجة الأوضاع الناشئة عن استرداد الأرض التي خصصت للمسجد الذي اقامته هذه الجمعية عليها ومن أن يترتب على ذلك حصول الحكومة أن كسب ، الأمر الذي يعد ضمن الادعاء بأن هذا التصرف كان صفته جديدة على حساب المدعين .

( طعن ٣٤٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٣/٦/٢٥ )

## تصويبات

كلمة الى القارئ ..... .

نأسف لهذه الأخطاء المطبعية

فالكمال لله وحده سبحانه وتعالى ..... .

الخطأ	الصفحة / الصواب	الخطأ	الصفحة / الصواب
٦٣٨	٣ / ٨ / ١٣٨	تحدث	٢٥/٣٠٤
القديمة	٩ / ٢٣ / الأتدية	١٩٥٢/٨١/٧	١٢/٣١٠
القديم	٥٤ / ٢ / التقدير	٢٩١	١٦/٣١٧
نهائيا	٥٧ / ١٥ / نهائيا	٢٩١	٩/٢٢٠
مرتب	٦٢ / ٢١ / مرتبه	١٩٦٣	٦/٢٢٩
مختلفة	٧٠ / ٦ / مختلفة	كن	٩/٣٣٧
بصدر	٧١ / ١٤ / بصد	بمصرف	٩/٣٣٧
يجد	٧٥ / ١٢ / يتجدد	سيما	١٦/٣٥٤
مينا	٩٣ / ٨ / مينا	تصه	٦/٣٦٩
الذى	٩٥ / ١٥ / الذين	الارادة	٨/٣٧٤
أمرى	٩٨ / ١٢ / أمر	ومرتبطان	١٤/٢٨٤
التسوية	١١٢ / ٢٤ / التسوية	موظف	٢١/٣٩٥
تقريرها	١٤٠ / ٣٢ / تقريرها	بوجودها	١٢/٤١٠
الشاع	١٤٤ / ٢٥ / الشارع	٥٨	٢٠/٤١٠
لمنع	١٥١ / ١٩ / لمنع	١٩٦٢	١/٤١١
١٩٦٣	١٥٣ / ١٣ / ١٩٦٤	وتبعها	١٣/٤١١
١٩٥٣/١٨/١٨	١٦/١٦٧	١٩٦٤	٢٢/٤١١
عانة	٢١٠ / ٨ / امانة	مليه	١٣/٤١٤
فتمتت	٢١٦ / ١٥ / فتمتت	بثلث	١٥/٤١٥
المراتب المقررة	٢١٩ / ٤ / الراتب المقرر	لبضع الفتوى	١٦/٤١٥
اغلاء	٢٣١ / ٨ / غلاء	ونرحيل	٧/٤٤٠
منذ	٢٣٤ / ٦ / تمصف	المختنجر	٢٥/٤٤٠
الدمى أساس	٢٣٨ / ١٥ / الدمى على	التسبة	٥/٤٩٧
المادة من	٢٤١ / ١٠ / المادة من	اتحه	١١/٥٠٨
مرودة	٢٨٧ / ٣ / مردودة	١١٦٤	١٣/٥٧٢
٢٠٠	٢٩٢ / ٨ / ٢٠٠٠	١٩٦٠	٢٠/٥٧٢
رق	٢٩٩ / ٦ / رقم	رادة	١٦/٥٩٤
		بأيلولة	٨/٦٠١

الخطا	الصفحة / السطر	الصواب	الخطا	الصفحة / السطر	الصواب
٢٠	٧/٦١٣	١٠	٤٧	١٨/٦٧٤	٢٨
الوزراء	٩/٦٤٤	الوزراء	١٢٨	١٥/٦٧٨	٢٨
المصدود	١١/٦٤٥	الحدود	١٢٨	١٧/٦٨٣	٢٨
للمحافظة	١٥/٦٥٢	للمحافظة	قبه	٢٠/٧٠٨	قبل
اختصاص	٨/٦٧٢	اختصاص	الرجوع	٩/٧٢٥	الرجوع

رقم الايداع بدار الكتب ٤٢٢٣ / ٨٦

مطبعة عقل

٣٠ شارع المطار - جدارس  
٩٤٤٠٨١٤



## فهرس تفصلى

### ( الجزء الخامس )

الصفحة	الموضوع
١	منهج ترتيب محتويات الموسوعة :
	موضوعات الجزء الخامس :
٥	١ - اعادة الى الخدمة :
٦	الفصل الاول - اعادة الى الخدمة بالعمو عن العقوبة
	الفصل الثانى - القانون رقم ١٧٦ لسنة ١٩٦٠ باعادة
	المفصولين للحكم عليهم من محكمة الشعب
٨	الى الخدمة
	الفصل الثالث - القرار الجمهورى رقم ٣٦٠٢ لسنة
	١٩٦٦ بشأن حساب مدد الفصل السلى
	لمن يعادون الى الخدمة بعد صدور قرار
٢٤	العمو عنهم
	الفصل الرابع - القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٧١ باعادة
	بعض المحكوم عليهم بمقسوبة جنسية
٣١	عى جرائم سياسية
	الفصل الخامس - القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ بشأن
	امادة المفصولين بغير الطريق
٣٨	التاديبى
٦١	٢ - اعادة :
٦٢	الفصل الاول - احكام

الصفحة	الموضوع
	الفصل الثاني - سلطة جهة الادارة في
٧١	تجديد الاعارة او انتهائها
٨١	الفصل الثالث - الجهات التي يجوز الاعارة اليها
٩٥	الفصل الرابع - المعاملة المالية للمعار
١٣٩	٣ - اعانة اجتماعية :
١٥٦	٤ - اعانة غلاء المعيشة :
١٥٧	الفصل الاول - استحقاق اعانة غلاء المعيشة.
١٨٥	الفصل الثاني: اعانة غلاء المعيشة لمنطقة قناة السويس .
١٩٠	الفصل الثالث - تثبيت اعانة غلاء المعيشة .
	الفصل الرابع - اعانة غلاء المعيشة وتسعير المؤنات:
	الدراسية ( بقواعد الانصاف ثم بقواعد
٢٢٨	المخيمات والادب - الدراسة ) .
٢٦٥	الفصل الخامس - خصم فرق الكائنين من اعانة غلاء المعيشة
	الفصل السادس - الغاء قرارات اعانة غلاء المعيشة
٣٠١	وضمها الى المرتب
	الفصل السابع - العودة الى منح اعانة غلاء
٣١٥	المعيشة ثم استهلاكها
٣٣٠	الفصل الثامن ب - مهمل متروكة
٣٥١	٥ - اعتقيد
٣٥٢	١ - اعتقال طبقا لحالة الطوارئ
٣٦٠	ب - الخطورة
٣٧٠	ج - اثر الاعتقال على الملاحة الوطنية

الصفحة	الموضوع
٣٧٧	٦ - اعلام وراثية :
٣٧٩	٧ - اقدمية :
٣٨٠	١ - ترتيب الاقدمية بين المعينين أو المرتبين بقرار واحد
٣٩٠	٢ - ترتيب الاقدمية بين المعينين بمسابقة والمعينين عن غير طريق المسابقة
٤١٣	٣ - ترتيب الاقدمية بين المعينين من طريق القياس العيانية
٤٢١	٤ - مدى استصحاب المنقول لاقصيته
٤٣٠	٥ - مسبقا مطلوعة
٤٤٣	٨ - اكاندية الفنون
٤٥٣	٩ - اكراه بىدى
٤٥٧	١٠ - امر جنلى
٤٥٩	١١ - املاك الدولة العامة والخاصة
٤٦٠	الفصل الاول - املاك الدولة المسجلة
٤٩٧	الفصل الثانى - الاملاك المسجلة ذات الصلة بالمرى والمصرف
٥١٤	الفصل الثالث - املاك الدولة الخاصة
٥٦٦	الفصل الرابع - الاراضى الصحراوية
٥٧٧	الفصل الخامس - المصرف فى املاك الدولة

الصفحة	الموضوع
٦٧١	١٣ - انتخاب
٦٧٢	الفصل الأول - انتخاب مجلس الشعب
	الفصل الثاني - الانتخابات لمعضوية المجالس الشعبية المحلية أو لرياسة أو معضوية مجالس ادارة التنظيمات النقلية أو الاتحادات أو الأندية أو الهيئات أو الشركات الصلة أو المؤسسات المصرية أو الجمعيات
٦٨٨	١٤ - أموال مصادرة
٦٩١	الفصل الثالث - مسائل متنوعة
٧٠٥	١٥ - الأموال المصادرة من أسرة محمد علي
٧٠٦	الفصل الأول - الأموال المصادرة من أسرة محمد علي
٧٢٦	الفصل الثاني - الأموال المصادرة بأحكام من محكمة الثورة

## سابقة أعمال الدار العربية للموسوعات

( حسن الفكهاني — محام )

خلال أكثر من ربع قرن مضى

---

### أولا — المؤلفات :

١ — المدونة العمالية فى قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية .  
« الجزء الأول » .

٢ — المدونة العمالية فى قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية .  
« الجزء الثانى » .

٣ — المدونة العمالية فى قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية .  
« الجزء الثالث » .

٤ — المدونة العمالية فى قوانين أصليات العمل .

٥ — مدونة التأمينات الاجتماعية .

٦ — الرسوم القضائية ورسوم الشهر العقارى .

٧ — ملحق المدونة العمالية فى قوانين العمل .

٨ — ملحق المدونة العمالية فى قوانين التأمينات الاجتماعية .

٩ — التزامات صاحب العمل القانونية .

### ثانيا — الموسوعات :

١ — موسوعة العمل والتأمينات : ( ٨ مجلدات — ١٢ ألف صفحة ) ..

وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء وأحكام المحاكم ..  
وعلى رأسها محكمة النقض المصرية ، وذلك يشبان العمل والتأمينات  
الاجتماعية .

٢ — موسوعة الضرائب والرسوم والدمغة : ( ١١ مجلدا — ٢٦ ألف صفحة ) .

وتتضمن كافة القوانين والمقرارات وآراء الفقهاء وأحكام المحاكم ،  
مؤلى رأسها محكمة النقض وذلك بشأن الضرائب والرسوم والدمغة .

٣ — الموسوعة التشريعية المدنية : ( ٢٦ مجلدا — ٨ ألف صفحة ) .  
وتتضمن كافة القوانين والقرارات منذ أكثر من مائة عام حتى الآن .

٤ — موسوعة الأمن الصناعى للدول العربية : ( ١٥ جزء — ١٢ ألف  
صفحة ) .

وتتضمن كافة القوانين والوسائل والأجهزة العلمية للأمن الصناعى  
بالدول العربية جميعها ، بالإضافة الى الأبحاث العلمية التى تناولتها المراجع  
الأجنبية وعلى رأسها ( المراجع الأمريكية والأوروبية ) .

٥ — موسوعة المعارف الطبية للوزن المعربة : ( ٣٠ جزء — ٣ آلاف  
صفحة ) نفذت وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٨٧ .  
وتتضمن عرضا حديثا للنواحى التجارية والصناعية والزراعية والعلمية  
... الخ لكل دولة عربية على حدة .

٦ — موسوعة تاريخ مصر الحديث : ( جزئين — الفين صفحة ) .  
وتتضمن عرضا مفصلا لتاريخ مصر ونهضتها ( قبل ثورة ١٩٥٢ وما  
بعدها ) .  
( نقيضت وسيتم طباعتها خلال عام ١٩٨٧ ) .

٧ — الموسوعة الفنية للمملكة العربية السعودية : ( ٣ أجزاء —  
الفين صفحة ) ( نفذت وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٨٧ )  
وتتضمن كافة المعلومات والبيانات التجارية والصناعية والزراعية  
والعلمية ... الخ . بالنسبة لكافة أوجه نشاطات الدولة والأفراد .

٨ — موسوعة القضاء والقانون العربى : ( ٢٧٠ جزء ) .  
وتتضمن آراء الفقهاء وأحكام المحاكم فى مصر وباقى الدول العربية  
بالنسبة لكافة فروع القانون مرتبة موضوعاتها ترتيبا أبجديا .

٩ - الموسوعة في شرح القانون الجنى الأردنى : ( ٥ أجزاء - ٥٠ آلاف  
صفحة ) .

ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون مع التعليق عليها بأراء فقهاء  
القانون المنى المصرى والشريعة الاسلامية السحاء وإحكام المحاكم فى مصر  
والعبراق وسبوريا .

١٠ - الموسوعة الجنائية الأردنية : ( ٣ أجزاء - ٣ آلاف صفحة ) .  
وتتضمن مرضا إجنيا لأحكام المحاكم الجزائية الأردنية مقرونة بأحكام  
محكمة النقض الجنائية المصرية مع التعليق على هذه الأحكام بالشرح  
والمقارنة .

١١ - موسوعة الإدارة الحديثة والحوافز : ( سبعة أجزاء - ٧ آلاف  
صفحة ) .

وتتضمن عرضا شاملا لمفهوم الحوافز وتأصيله من ناحية الطبيعية  
البشرية والناحية القانونية ومفهوم الإدارة الحديثة من حيث طبيعة المدير  
المثالى وكيفية إصدار القرار وإنشاء الهياكل وتقييم الأداء ونظام الإدارة  
بالأهداف مع دراسة مقارنة بين النظم العربية وسائر النظم العالمية .

١٢ - الموسوعة المغربية فى التشريع والقضاء : ( ٢٥ مجلد - ٢٠  
آلف صفحة ) .

وتتضمن كافة التشريعات منذ عام ١٩١٢ مرتبة ترتيبيا موضوعيا وإجنيا  
ملحقا بكل موضوع ما يتصل به من تشريعات مصرية ومبادئ وأجتهادات  
الجلس الأعلى المغربى ومحكمة النقض المصرية .

١٣ - التعليق على قانون المسطرة الجنية المغربى : ( جزآن ) .  
ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون ، مع المقارنة بالقوانين  
العربية بالإضافة الى مبادئ المجلس الأعلى المغربى ومحكمة  
النقض المصرية .

١٤ - التعليق على قانون المسطرة الجنائية المغربي : ( ثلاثة أجزاء ) .  
ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون ، مع المقارنة بالقوانين  
العربية بالإضافة الى مبادئ المجلس الأعلى المغربي ومحكمة  
التنقض المصرية .

١٥ - الموسوعة الذهبية للقواعد القانونية : التي اقترتها محكمة  
النقض المصرية منذ نشأتها عام ١٩٣١ حتى الآن ، مرتبة موضوعاتها ترتيبا  
أبجديا وزمنيا ( ٢٥ جزء مع الفهارس ) .

١٦ - الموسوعة الاعلامية الحديثة لحينة جدة :  
باللغتين العربية والانجليزية ، وتتضمن عرضا شاملا للحضارة الحديثة  
بمدينة جدة ( بالكلمة والصورة ) .

١٧ - الموسوعة الادارية الحديثة : وتتضمن مبادئ المحكمات الادارية  
الطليا منذ عام ١٩٥٥ حتى عام ١٩٨٥ ومبادئ وفتاوى الجمعية العمومية  
منذ عام ١٩٤٦ حتى عام ١٩٨٥ ( حوالى ٢٠ جزء ) .







## **الدار العربية للموسوعات**

**حسن الفكاهنى - محام**

**تأسست عام ١٩٤٩**

**الدار الوحيدة التى تخصصت فى إصدار**

**الموسوعات القانونية والإعلامية**

**على مستوى العالم العربى**

**ص . ب ٥٤٣ - تليفون ٣٩٣٦٦٣٠**

**٢٠ شارع عدلى - القاهرة**

